مُغْنِي اللَّبِيب

عن كتب الأعاريب

الطبعة الأولى

الكويت

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م



مُغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري

الجزء السادس

تحقيق وشرح

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

السلسلة التراثية
(٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجــزء السّادس

الباب الخامس

في ذِكْرِ الجهات التي يَدْخُلُ الأعتراضُ على المُعْرِبِ من جِهَتِها

الجزء السادس

الباب الخامس من الكتاب

في ذكر الجهات التي يَدْخُلُ الاْعتراض على المُعْرِب من جهتها[١]

وهي عشرة:

الجهةُ الأولى: أن يُراعيَ ما يقتضيه ظاهِرُ الصناعة ولا يُراعِيَ المعنى، وكثيراً[٢] ما تَزِلُّ الأقدامُ بسبب ذلك.

وأوّلُ واجبٍ[٣] على المُعْرِب أن يَفْهم معنى ما يُعْرِبُه، مفرداً أو[٤] مركَّباً؛ ولهذا لا يجوزُ إعرابُ فواتحِ السُّوَرِ على القول بأنها من المتشابه الذي ٱستأثر اللهُ بعِلْمه.

ولقد حُكِيَ لي أَنّ بعضَ مشايخِ الإقراء أَعْرَبَ لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّلِ[٥]:

لا يُبْعِدِ اللّهُ التَّلبُّبَ والـــ ـــغاراتِ إِذْ قَالَ الخَميسُ: نَعَمْ

---

(١) أي: بسبب هذه الجهات.

(٢) في م/ ٣ «فكثيراً».

(٣) في م/ ٣ «وأول ما يجب».

(٤) في م/ ٢ و٣ «ومركباً».

(٥) قائله: المرقِّش الأكبر، وهو عمرو بن سعد، وقيل: عوف بن سعد، وجاء في م/ ١ و٢ «إذا قال. . .».

والبيت من قصيدة عدتها خمسة وثلاثون بيتاً رثى بها ٱبن عمّه ثعلبة بن عوف بن مالك، وقتله بنو تغلب.

التلبُّب: لبس السلاح كله، الخميس: الجيش، النَّعَم: الإبِل.

=

فقال: «نَعَمْ» حرفُ جواب، ثم طَلَبا[1] محلَّ الشاهد[2] في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حُسْنُ لغةِ كِنانة في[3] «نَعَمْ» الجوابيّة، وهي «نَعِمْ»[4]، بكسر العين، وإنّما «نَعَمْ» هنا[5] واحدُ الأنعام، وهو خبرٌ لمحذوفٍ[6]، أي: هذه نَعَمٌ، وهو مَحَلُّ الشاهد.

وسألني أبو حَيّان - وقد عَرَض[7] ٱجتماعُنا -: علامَ عطف «بِحَقَلَّد»،

= أي: لا كان آخر عهدي به، وهو يلبس السلاح عند قول الجيش: هذه نَعَم، فخذوها. أو أَغِيرُوا عليها.

قال البغدادي: «أدام الله عليّ لبس السلاح، والغارة على أموال الناس. . .».

والشاهد في البيت: أنّ «نَعَم» ليست حرف جواب كما ذهب إليه هذا الشيخ المقرئ، وإنما هو خبرٌ لمبتدأ محذوف: هذه نَعَم، فقد راعى الشيخ ظاهر الصناعة ولم يُراعِ المعنى.

والمرقَّش الأكبر ينتهي نسبه إلى قيس بن ثعلبة، والمرقَّش الأصغر ٱبن أخيه، واسمه زمعة بن سفيان، وهما جاهليّان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٤٢، وشرح السيوطي/ ٨٨٩، والمفضليّات/ ٢٤٠، وشرح المفصل ١/ ٩٤، والمفصّل/ ٢٥، واللسان/ عمم، ندى.

(١) أي الشيخ وتلميذه.

(٢) أي عِلَّة إيراد الزمخشري هذا البيت. وقد جاء عند الزمخشري في المفَصّل في باب المبتدأ، واستشهاده به لحذف المبتدأ، ونصُّ الزمخشري صريح في بيان هذا. انظر المفصّل/ ٢٥.

(٣) في م/ ١ «نَعِمْ»:

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٤/ ٢٩٤، وذكرتُ من قبلُ أنها لغة هُذَيْل أيضاً.

(٥) في م/ ٥ «ههنا».

(٦) في م/ ٥: لمبتدأ محذوف.

(٧) لم يكن اجتماعهما عارضاً فقد كان يقرأ على شيخه أبي حيان ديوان زهير، ولكنه دَأَب على التبكيت على شيخه وتعقُّبه. قال الدماميني «الذي أتوهَّم أنَّ المصنف قَصَد التنكيت على أبي حيان لِما كان بينهما من المناقشة، فأورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله: فإذا هو السيّئ الخُلُق إلى الحقلَّد، أو إلى أبي حيان، إشارة إلى ما يُنْسَب إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠١ وكتابي: «البحر المحيط: دراسة نحوية صرفية صوتية».

من قول زهير[١]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّر غنيمةً بِنَهْكَةِ ذي قُرْبى ولا بِحَقَلَّدِ

فقلتُ: حتى أَعْرِفَ ما الحَقَلَّدُ، فنظرناه، فإذا هو السيّئ[٢] الخُلُق، فقلتُ: هو معطوفٌ على شيءٍ مُتَوَهَّم[٣]؛ إذ المعنى: ليس بمكثّرٍ غنيمةً. فاستعظم ذلك[٤].

وقال الشَّلوبين: حُكِيَ لي أَنّ نحوياً من كِبارِ طلبة الجَزُولي سُئِلَ عن إعراب «كَلالةً» من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً[٥] أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾[٦]

---

(١) البيت من قصيدة لزهير يمدح بها هَرِم بن سِنان المُرِّيّ.
قوله: لم يُكَثِّر غنيمة. . . : أي: لم يكثّر مالَه بظُلْم غيره، وإنما يأخذ الرُّبُع من الغنيمة دون أن يخوّف فيه أو يظلم من عاذ به واطمأن إليه، والحَقَلَّد: البخيل السَّيِّئ الخُلُق.
انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٤٦، وشرح السيوطي/ ٨٩٠، والديوان/ ٢٣٤.

(٢) في م/ ٣ و٤ «سيّئ. . .» ومثله في طبعة مبارك، ومتن حاشية الأمير.

(٣) كأنه توهّم أن المعنى: ليس بمكثّر غنيمة، فعطف عليه قوله: بحقلّد؛ بناء على توهُّم جَرّ خبر «ليس» بالباء الزائدة.
وفهم المصنِّف هذا التقدير من النفي بلم في قوله: «لم يكثّر».
وأورد أبو حيان هذا في شرح التسهيل في بحث زيادة الباء في الخبر المنفي بليس وما.
وانظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٤٦.
وذكر الدماميني أنه يحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون معطوفاً على «بنهكة ذي قربى»، وثَمّ مضاف حُذِف لدلالة ما تقدّم عليه، والتقدير: ولا بنهكة حَقَلَّد. .
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٠.

(٤) إذا كان أبو حيان قد استعظم ذلك فعلاً فلأنه غَلَب على ظنّه أنه معطوف عَطْفَ مفردات على ما هو أقرب، وهو بنهكة، ولكنه ذكر العطف على المَحَلّ في شرح التسهيل، أتراه أخذه عن تلميذه؟!

(٥) «أو امرأة» غير مثبت في م/ ٢ و٣ و٥.

(٦) من الآية: ﴿. . .وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ. . .﴾ سورة النساء ٤/ ١٢.

فقال: أخبروني: ما الكلالةُ؟، فقالوا له: الوَرَثَةُ إذا لم يكن فيهم أبٌ فما عَلَا، ولا ٱبنٌ فما سَفُلَ، فقال: هي[١] إذاً تمييز[٢].

وتوجيهُ قوله[٣] أن يكون الأصلُ: وإنْ كان رجلٌ يرِثُهُ كَلالةٌ[٤]، ثم حُذِف الفاعِلُ[٥]، وبُني الفعلُ[٦] للمفعول[٧] فٱرتَفَعَ الضميرُ[٨] وٱستتر، ثم جيء بـ «كلالةً» تمييزاً[٩]، ولقد أصاب[١٠] هذا النحويّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه[١١]؛ فإنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نَقْضٌ للغَرَض الذي حُذِفَ لأجله، وتراجُعٌ عمّا بُنِيَت الجملةُ عليه من طَيِّ ذِكْر الفاعلِ فيها؛ ولهذا لا يُوْجَد في

(١) في م/٤ «فهي»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير، ومتن الدسوقي.
(٢) أي: تمييز مُحَوّل عن فاعل. وما ذكره السمين أنّ «كلالة» نصب على الحال، أي: وإن كان رجل يُورِّث وارثه أو أهله مالَه في حال كونه كلالة، وإنْ أُريد بها القرابة فتكون منصوبةً على المفعول من أجله. انظر الدُّر المصون ٢/ ٣٢٥.
وانظر البحر ٣/ ١٨٩ فقد ذكر أنه مفعول به بيورث، والمفعول من أجله، والحالية، وعلى النعت لمصدر محذوف. وانظر التبيان للعكبري/ ٣٣٦.
(٣) أي: قول تلميذ الجزولي في إعراب «كلالةً» تمييزاً.
(٤) أي: ورثة ليس فيهم أبٌ ولا ٱبن، وعلى هذا الأصل: «كلالةٌ» فاعل.
(٥) وهو «كلالةٌ».
(٦) أي: يرثه.
(٧) فصار: يُوْرَثُ.
(٨) أي: ضمير النصب في «يرثه» ٱرتفع وٱستتر، وصار نائباً عن الفاعل المحذوف «كلالةٌ».
(٩) وعلى تقدير المصنف يكون التمييز مُحَوّلاً عن فاعل، أو مُفَسِّراً له، وهذا ما يقتضيه جواب تلميذ الجزولي. وهو ما يَرُدُّه المصنِّف.
(١٠) أصاب في سؤاله عن الكلالة ليتمكّن من مراعاة المعنى عند الإعراب.
(١١) وهو إعرابه تمييزاً.

كلامهم مثلُ[١]: «ضُرِب أخوك رجلًا».

وأمّا قراءةُ مَن قرأ[٢]﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ * رِجَالٌ﴾ بفتح الباء[٣]، فالذي[٤] سَوَّغَ فيها[٥] أن يُذْكَرَ الفاعلُ بعدما حُذِف[٦] أنه[٧] إنما ذُكِرَ في جملةٍ أخرى[٨] غير التي حُذِف منها.

---

(١) على تقدير: ضرب أخاك رَجُلٌ، ثم يُبنى الفعل للمفعول، فتصير الجملة ضُرِب أخوك رجلًا. فلم يُسْمَع مثلُ هذا؛ لأن ذكر الفاعل بعد حذفه على أنه منصوب تمييزاً نقضٌ للغرض، وهو الغاية من حذفه.

(٢) الآيتان: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ سورة النور ٢٤/ ٣٦ - ٣٧.

(٣) هذه قراءة ٱبن عامر وأبي بكر عن عاصم والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب وعبدالله والحسن والمفضّل وأبان وحَمّاد «يُسَبَّح» وأَحَدُ المجرورات بعده في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، والأول «له» أَوْلى. والوقف هنا على «الآصال».

وانظر مراجع هذه القراءة والقراءات الأخرى في كتابي: معجم القراءات ٦/ ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٤) أورد حديثه في الآية رَدّاً على ٱعتراضٍ مُتَوقَّعٍ على ما ذكره في الكلالة من قِبَل أنَّ ذِكْرَ الفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض.

(٥) أي: في الآية الثانية وهي/ ٣٧ من سورة النور.

(٦) الحذف وقع عند بناء الفعل «يُسَبَّح» للمفعول.

(٧) أي: الفاعل، وهو: رجال.

(٨) وهو بدايةُ الآية/ ٣٧، والفاعل حُذِف من الآية المتقدِّمة عليها.

ورجال: في هذه الآية مرفوع على أحد وجهين: إما بفعل مُقَدَّر: أي: يُسَبِّحه رجالٌ، وإمّا أن يكون خبراً لمبتدأ، أي: المُسَبِّحةُ رجالٌ.

انظر الدر المصون ٥/ ٢٢١، والبيان ٢/ ١٩٦.

وفي الفريد ٣/ ١ - ٦ «والمختار الوجه الأول، وعليه المُحَقِّقون من أهل هذه الصناعة».

وكإعرابِ هذا المُعْرِبِ «كلالةً» تمييزاً قولُ بعضِهم في هذا البيت[١]:

يَبْسُطُ للأضيافِ وجهاً رَحْبا
بَسْطَ ذراعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبا

إنّ الأصل: كما بَسَطَ كلبٌ ذراعَيْه، ثم جيء بالمصدر[٢]، وأُسْنِد للمفعول[٣]، فَرُفِعَ، ثم أُضِيفَ إليه، ثم جيء بالفاعل[٤] تمييزاً[٥].

والصّوابُ[٦] في الآية أنّ «كلالةً» بتقدير مضاف، أي: ذا كلالة، وهو إمّا حالٌ من ضمير[٧] ﴿يُورَثُ﴾ فـ[٨] «كان «ناقصةٌ»، و﴿يُورَثُ﴾[٩] خبرٌ»،

---

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، وفيه غير هذه الرواية، فقد جاء الأول:

يَبْسُطُ لِلقِنَّةِ وجهاً جأبا صَفْح ... ...

وذكر هذه الرواية الأزهري في التهذيب، ونسبه للقعقاع اليشكري، وهو شاعر جاهلي.
انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥١، وشرح السيوطي/ ٨٩٠ «بعظمٍ»، والتهذيب ٤/ ٢٥٦، ٨/ ٢٩٣، واللسان/ صفح، قنن.

(٢) وهو «بَسْط».

(٣) وهو «ذراعيه».

(٤) وهو «كلب».

(٥) قال ابنُ الحاجب: «كلباً نَصْبٌ على التمييز، وليس له وجه سواه، وفيه ضعف من جهة أن التمييز عن المضمر مثل: لله دَرُّه فارساً، إنما كان لأنك أضفت المدح إليه وأنت تعني أمراً آخر، فَحَسُنَ التمييز لتفسيره، وذلك الأمر المتعدِّد في التقدير كما حَسُنَ في قولك: زيد أَحْسَنُ الناسِ وجهاً...». شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥١.

(٦) ما ذكره المصنِّفُ هنا في بيان أوجه إعراب «كلالة» نقلتُه من قبلُ عن شيخه أبي حيان، وتلميذه السمين.

(٧) وهو النائب عن الفاعل «يُوْرَثُ هو....» أي: من الضمير المستكِنّ في الفعل.

(٨) في قوله تعالى: ﴿... وَإِن كَانَ رَجُلٌ ...﴾.

(٩) أي: جملة «يُوْرَثُ كلالة» في محل نصب خبر لـ «كان».

أو تامّةٌ[(١)] فـ[(٢)] «يُوْرَثُ» صفةٌ. وإمّا خَبَرٌ[(٣)] فـ «يُوْرَثُ» صفة.

ومن فَسّر الكلالةَ بالميت الذي لم يَتْرُكْ ولداً ولا والداً فهي[(٤)] أيضاً حالٌ[(٥)] أو خبرٌ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضافٍ[(٦)]، ومَن فَسَّرها بالقرابة[(٧)] فهي مفعولٌ لأجله[(٨)].

وأمّا البيتُ فتخريجُه على القَلْب[(٩)]، وأصلُه: كما بَسَط ذراعاه كلباً، ثم جيء بالمصدر[(١٠)] وأُضيف للفاعل[(١١)] المقلوبِ عن المفعول، وٱنتصَبَ «كلباً» على المفعولِ المقلوبِ عن الفاعل.

---

(١) أي: «كان» تامّة.

(٢) جملة «يُوْرَثُ» صفة لـ «رجلٌ»، فهي في محل رفع.

(٣) أي: يجوز أن يكون «كلالةً» خبر «كان» على تقدير: كان رَجُلٌ كلالةً، وجملة «يُوْرَث» صفة لـ «رجل».

(٤) أي: كلالةً.

(٥) حال من الضمير في «يُوْرَثُ» إنْ أُريد بها الميّت أو الوارث.

(٦) يحتاج إلى تقدير مضاف مثل: يورث ذا كلالة، وذلك إذا جعلت التقدير فيها بمعنى الوارث قال السمين: «لأن الكلالة حينئذٍ ليست نَفْسَ الضمير المستكِنّ في يُوْرَث» انظر: الدر ٢/ ٣٢٥.

(٧) أي يُوْرَثُ لأجل الكلالة.

(٨) ترك المصنِّف إعرابها مفعولاً ثانياً لـ «يُوْرَثُ» إذا قيل: إنّ معنى الكلالة المالُ الموروث.

(٩) كما قيل في: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ، فذراعاه مفعول مرفوع، وكلباً: فاعلٌ منصوب. وسببُ ذلك أَمْنُ اللَّبْس. انظر: حاشية الدسوقي ٢/ ١٦٧.

(١٠) وهو «بَسْط».

(١١) وهو «ذراعاه».

وها أنا مُوْرِدٌ[١] بعون الله أمثلةً متى بُنِيَ فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظَر في مُوْجَبِ المعنى حَصَلَ الفسادُ. وبعضُ هذه الأمثلة وَقَعَ للمُعْرِبين فيه الوَهْمُ[٢] بهذا السَّبَب، وسترى ذلك مُعَيَّناً.

فأَحَدُها: قولُه تعالى[٣]: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾، فإنه يتبادَرُ إلى الذِّهْن عَطْفُ «أَنْ نَفْعَلَ» على «أَنْ نَتْرُكَ»، وذلك باطلٌ؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عَطْفٌ على[٤] «ما»[٥]، فهو معمولٌ للتَّرْك، والمعنى: أن نَتْرُكَ أن نَفْعَلَ، نَعَمْ من قرأ[٦] «**تَفْعل**» و«**تشاء**» بالتاء لا بالنون،

---

(١) في م/ ٥ «أُوْرِدُ».

(٢) في م/ ٤ و٥ «وهم»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الأمير.

(٣) سورة هود ١١/ ٨٧، وتقدَّمت الآية في باب الهمزة في أول هذا الكتاب في دلالة الاستفهام على التهكُّم.
وجاءت «أصلواتك» في المخطوطات، وكذا عند الشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير، والدسوقي.
وهي على هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر ويعقوب بالجمع.
والقراءة بالإفراد «أصلاتك» عن باقي السبعة وخلف والأعمش. والمراد به الجنس.
انظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ١٢١ - ١٢٢.

(٤) في م/ ٥ «إنما هو عَطْفٌ على ما هو معمولٌ للتَرْك».

(٥) في الدّرّ: «فمن قرأ بالنون فيهما عطفه على مفعول «نترك»، وهو «ما» الموصولة، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وهو بَخْسُ الكَيْل والوزنِ المقدَّم ذكرهما» انظر ٤/ ١٢٣.

(٦) قرأ الضحاك بن قيس وابن أبي عبلة وزيد بن علي وأبو عبدالرحمن السلمي «تفعل.. تشاء» بالتاء على الخطاب فيهما.
وانظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ١٢٢ ففيهما قراءة ثالثة.

فالعطفُ على[١] «أن نترك»، ومُوْجِب الوَهْمِ المذكورِ أنَّ المُعْرِبَ يرى «أنْ» والفعل مَرَّتين[٢]، وبينهما حرف العطف[٣].

ونظير هذا سواءَ أن يُتَوَهَّمَ في قوله[٤]:

لـن مـا رأيـتُ أبـا يَـزيـدَ مُـقـاتِـلاً ... أَدَعَ الـقـتـالَ وأَشْـهَـدَ الـهـيـجـاءَ

أنَّ الفعلين[٥] متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بَيّنتُ في فصل «لَمّا» أنّ ذلك خَطَأٌ[٦]، وأنّ «أَدَعَ» منصوبٌ بـ «لن»، و«أشهدَ» معطوفٌ على القتال.

الثاني[٧]: قوله تعالى[٨]: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾، فإنّ المتبادِرَ تعلُّقُ «مِن» بـ«خِفْتُ»، وهو فاسدٌ في المعنى، والصّوابُ تعلُّقُه[٩] بالموالي؛ لما فيه من معنى

---

(١) ويكون التقدير على هذه القراءة فيهما: أصلواتك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت. كذا عن السمين.

(٢) في م/٣ «مُرَتَّبَيْن»، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٣) فغلب على ظنه أنّ الثانيَ عَطْفٌ على المتقدّم وهو «أن نفعل».

(٤) تقدَّم البيت في «لَمّا»، وقائله غير معروف، وجاءت صورته: لما رأيت: كذا! وذكر المصنف بأن «لما» مركّبة من كلمتين. وخُرِّج فيما تقدَّم. انظر ٣/ ٤٩٩.

(٥) هما: أدع، وأشهد.

(٦) قال: «. . . فيُجابُ بأنّ «أشهد» ليس معطوفاً على «أَدَعَ»، بل نَصْبُه بأنْ مضمرةً، وأنْ والفعل عَطْفٌ على القتال، أي: لن أدع القتالَ وشهودَ الهيجاء على حَدّ قولِ ميسون: «**ولُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني. . .**».

(٧) الثاني من الأمثلة التي بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنْظَر إلى مُوْجب المعنى.

(٨) سورة مريم ١٩/ ٥ وتقدَّمت في حرف اللام: التعدية، وكذا في الجملة السادسة: التابعة لمفرد، من الجمل التي لها محل من الإعراب.

(٩) قال السمين: «قوله: من ورائي» متعلّق في قراءة الجمهور بما تضمَّنَه «الموالي» من معنى الفعل، أي: الذين يَلُون الأمرَ بعدي، ولا يتعلّق بـ «خِفْتُ» لفساد المعنى. . .» ٤/ ٤٩١، =

الولاية، أي: خِفْتُ ولا يتهم من بعدي وسُوءَ خلافهم، أو بمحذوفٍ هو[(١)] حال من الموالي، أو مضافٍ إليهم، أي: كائنين من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي، وأمّا من قرأ[(٢)] «خَفَّتِ» بفتح الخاء وتشديد الفاء، وكسر التاء فـ «مِن» مُتعلِّقةٌ بالفعل[(٣)] المذكور.

الثالثُ: قولُه تعالى[(٤)]: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ فإنّ المتبادر تعلُّقُ «إلى» بـ «تكتبوه»، وهو فاسدٌ[(٥)]؛ لاقتضائه اَستمرارَ الكتابةِ إلى أَجَلِ

= وانظر الفريد ٣/ ٣٨٢، ففيه هذا الوجه، وغيره. وانظر الكشاف ٢/ ٢٧٣.

(١) قال الهمذاني: «من ورائي: فيه وجهان: أحدهما بمعنى خَلْفِي وبَعْدي، والثاني بمعنى قُدّامي، فعلى الوجه الأول يكونُ في موضع نصب على الحال من الموالي، وهي حال مُقَدَّرة محكيّة، أي: خفت متوقِّعاً متصوِّراً كونهم بعدي...» انظر الفريد ٣/ ٣٨٢، والكشاف ٢/ ٢٧٣.

(٢) قِراءة الجمهور «خِفْتُ» من الخوف، والمواليَ: مفتوح الياء، وهم هنا الأقارب.
- وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص وابن يعمر وابن جُبَيْر وعلي بن الحسين، وولداه: محمد بن علي الباقر، وزيد، وشبيل بن عزرة والوليد بن مسلم لأبي عامر وعبدالله بن عمرو وابن شريح عن الكسائي «خَفّتِ الموالي»، ومعنى خفّت: قَلت.
وذهب النحاس إلى أنها شاذّة، وبعيدةٌ جداً، وزعم بعض العلماء أنها لا تجوز، وهي عند الشوكاني بعيدة عن الصواب.
انظر مراجع هذه القراءة في كتابي: معجم القراءات ٥/ ٣٣٨.

(٣) ويكون على هذا ورائي بمعنى قدّامي، والمعنى: أنهم خَفُّوا قُدّامه ودَرَجُوا، ولم يَبْقَ منهم مَنْ به تَقَوّ واَعتضاد.
انظر السمين ٤/ ٤٩١، والكشاف ٢/ ٢٧٣، والفريد ٣/ ٣٨٢.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٨٢ وتقدَّمت في مواضع، أولها في «أَنْ».

(٥) وذهب العكبري إلى أنّ «إلى» متعلّقة بـ «تكتبوه»، وهو ما رَدّه المُصَنِّف هنا، ثم ذكر أنه يجوز أن يكون حالاً من الهاء أيضاً.
انظر التبيان/ ٢٣٠.

الدَّيْنِ، وإنما هو حالٌ[١]، أي: مستقِرّاً في الذِّمّةِ إلى أَجَلِه.

ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ[٢]﴾[٣]، فإنّ المتبادرَ انتصابُ[٤] «مئة» بـ «أماتَه»؛ وذلك ممتنعٌ مع بقائه على معناه الوضعيّ؛ لأنّ الإماتة سَلْبُ الحياة، وهي لا تمتدُّ[٥]، والصَّوابُ[٦] أن يُضَمَّنَ «أماتَهُ» معنى «أَلْبَثَهُ»، فكأنه قيل[٧]: فأَلْبَثَهُ اللهُ بالموت مئةَ عام، وحينئذٍ يتعلَّقُ به الظرفُ بما فيه من المعنى العارضِ له بالتضمين، أيْ: معنى اللَّبْث لا معنى الإلباث[٨]؛ لأنه كالإماتةِ في عَدَم الامتداد، فلو صَحّ ذلك[٩] لَعَلَّقناه بما فيه من معناه الوضعيّ، ويصيرُ هذا التعلُّقُ

---

(١) قال أبو حيان: «ويتعلّق «إلى أجله» بمحذوف: لا تكتبوه، لعدم استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن؛ إذ ينقضي في زمن يسير، فليس نظير: سرتُ إلى الكوفة، والتقدير: أن تكتبوه مستقِرّاً في الذِّمَّة إلى أجل حُلُوله». انظر البحر ٢/ ٣٥١.

(٢) قوله تعالى: ﴿ثم بعثه﴾ مثبت في م/ ٢ و٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٥٩ وتقدَّمت في مواضع أولها: الواو، المعنى العاشر.

(٤) في م/ ٥ «تعلُّق».

(٥) أي: أن سلب الحياة يقع دُفْعَةً واحدة ولا يمتدُّ زمانُه.

(٦) قال الدماميني: «هذا مما لا حاجة إليه، وذلك أنه يمكن تعليقُ الظرف بما في «أماته» من معنى الموت، لا بالإماتة نفسها، والموت إما عَدَمُ الحياة عما من شأنه الحياة، أو وَصْفٌ وجوديّ مضادٌّ للحياة على الخلاف المعروف، وعلى كُلٍّ فامتدادُه ممكن، ولا داعي إلى ذلك التكلُّف...» حاشية الشمني ٢/ ٢٠١، وانظر تعقيبه على نصّ الدماميني. وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٠.

(٧) في م/ ٢ «فألبثه مئة عام بالموت» وفي م/ ٣ «فألبثه بالموت مئة عام» وفي م/ ٥ «فألبثه الله مئة عام بالموت».

(٨) قال الشمني: «الداعي إلى تضمين «أماتَهُ» معنى «ألبثه» موافقة قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾؛ فإن الظرف في ذلك كُلّه متعلّق باللبث».

(٩) «ذلك» غير مثبت في م/ ٣.

بمنزلة قوله تعالى[١]: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾.

وفائدةُ التضمين[٢]: أَنْ يُدَلَّ بكلمةٍ واحدةٍ على معنى كلمتين، يدلُّك على ذلك أسماءُ الشَّرطِ والاستفهام.

ونظيرُه أيضاً قولُه عليه الصّلاةُ والسّلامُ[٣] «**كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتى يكون أبواه هما اللّذان يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ**». ولا يجوزُ أَنْ يُعَلَّقَ «حتى» بـ «يُوْلَدُ»؛ لأنّ الولادة لا تَستَمِرُّ[٤] إلى هذه الغاية، بل الذي يستمرُّ إليها كونُهُ على الفِطْرَة[٥]؛ فالصّوابُ تعلُّقها[٦] بما تعلّقت به «على»، وأنّ «على» متعلّقةٌ[٧] بـ «كائنٍ» محذوفٍ منصوبٍ على الحال[٨] من الضمير في «يُوْلَدُ»، و«يُوْلَدُ» خبرُ

---

(١) تتمة آية سورة البقرة المتقدّمة.

(٢) لأن أسماء الشرط تدل على معنى كلمتين: حرف الشرط والاسم، وأسماء الاستفهام تدلُّ على معنى كلمتين: حرف الاستفهام والاسم.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٠١ «وفي حاشية التفتازاني: وحقيقة التضمين أن يُقْصَد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وهو كثير في كلام العرب، حتى قال ابنُ جنّي: لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات...».

(٣) تقدّم هذا الحديث في باب (حتى)، انظر ٢/ ٢٧٣ - ٢٧٤، وكُرِّر في «ضمير الفَصْل». انظر ٥/ ٥٧٥.

(٤) أي لا تستمرُّ الولادة إلى هذه الغاية وهي أن يكون أبواه هما اللّذان يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه؛ لأن الولادة تتحقق في لحظة.

(٥) أي: على التوحيد، وهو الأصل فيما فَطَر الله عبادَه عليه، ثم يكون بعد ذلك من التحوُّل عن التوحيد ما يكون.

(٦) في م/ ٣ و٤ والمطبوع «تعليقها».
أي: تعليق (حتّى).

(٧) في م/ ٥ «متعلّق».

(٨) وتكون الحال مُنْتَظَرَة غير متحقِّقة الآن.
قال الأمير: «إذ الكون المُغَيَّا بهذه الغاية لا يُوْجَدُ وقت الولادة، وأَظْهَرُ جَعْلُه غايةً =

«**كُلُّ مولود**»[١].

الرابع:

قولُ الشاعر[٢]:

تركتِ بنا لَوْحاً ولو شِئْتِ جادَنا بُعَيْدَ الكَرَى ثَلْجٌ بكِرْمانَ ناصِحُ

فإنّ المتبادِرَ تَعَلُّقُ «**بُعَيْد الكرى**» بـ[٣] «جاد»، والصّوابُ تعليقُه[٤] بما في «ثَلْجٍ» من معنى بارد؛ إذ المرادُ وَصْفُها بأَنّ ريقها يُوْجَدُ عَقِب الكرى بارِداً، فما الظَّنُّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنّى أَنْ تجودَ له بُعَيْدَ[٥] الكَرَى دون ما عداه من الأوقات. واللَّوْحُ - بفتح اللام - العطشُ.

= لمحذوف، أي: ويستمر على ذلك حتى. . .» الحاشية ٣/ ١٢٠ ونقل هذا الدسوقي. وانظر تعليق الدماميني، فهو مثبت عند الشمني. الحاشية ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(١) قوله «مولود» مثبت في م/ ١ و٣، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها عبدالعزيز بن مروان، وقبله:

مَنَعْتِ شفاءَ النفسِ مما تركتِهِ به كالجَوى مما تُجِنُّ الجوانحُ

وقوله: جادنا: أروانا من الجَوْد، وهو المطر الغزير، والكرى: النوم، وبُعَيْد: تصغير «بَعْدَ»، وهو تصغير تقريب، وشَبّه ريقها بثلج كرمان، وأضاف الثلج إلى كِرْمان لأن الثلج فيها لا ينقطع، فريقها على هذا التشبيه بارد جداً، مع أن النوم يغيّر الريق ورائحة الفم، فما ظنُّك بها في غير هذا الوقت، والنّاصِحُ: الخالص، وهو صفة للثلج.

والشاهد في البيت أن الظرف «بُعَيْد» لا يتعلّق بالفعل «جاد» لضعفه بالمعنى، فالعامل في الظرف «ثلج» وإن تقدّم عليه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٣، وشرح السيوطي/ ٨٩٠، والديوان/ ١٠٠، والخزانة ٢/ ٤٠٠.

(٣) في م/ ٥ «بجادنا».

(٤) في م/ ٥ «تعلُّقُه».

(٥) قوله «بُعَيْد الكرى» غير مثبت في م/ ٣ و٤، وجعله الشيخ محمد بين معقوفين.

الخامسُ:

قولُه تعالى[١]: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ﴾ فإنّ المتبادِرَ تعلُّقُ «مع» بـ[٢] «بلغ». قال الزَّمخشريّ[٣]: أيْ: فلما بَلَغَ أَنْ يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلّقُ «مع» بـ«بَلَغ»؛ لاَقتضائه أنهما بلغا معاً حَدَّ السَّعْي، ولا بالسَّعْي؛ لأنّ صِلَةَ المصدر لا تتقدَّمُ عليه[٤]، وإنما هي[٥] متعلِّقةٌ بمحذوفٍ[٦] على أن يكون[٧] بياناً، كأنه قيل: فلما بَلَغَ الحدَّ الذي يقدِرُ فيه على السَّعْي، فقيل: مع مَن؟ فقيل: مع أَعْطَفِ النّاسِ عليه وهو أبوه، أي: إنه لم تَسْتَحْكِم[٨] قوّته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق.

---

(١) تتمة الآية: ﴿... قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢.

(٢) في م/ ٥ «تعلّق مع من يبلغ» كذا!

(٣) نصُّ الزمخشري كما يلي: «فإن قلت: معه بم يتعلّق؟ قلتُ: لا يخلو إما أن يتعلّق بـ «بلغ»، أو بـ «السّعي»، أو بمحذوف، فلا يصح تعلُّقه بـ «بلغ» لاَقتضائه بلوغهما معاً حَدّ السَّعي، ولا بالسّعي لأنَّ صلة المصدر لا تتقدّم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي أي: الحدّ الذي يقدر فيه على السعي قيل مع مَن؟ فقال: مع أبيه. والمعنى في اَختصاص الأب أنه أرفقُ الناس به وأعطفهم عليه، وغيره ربما عنف به في الاستسعاء لأنه لم تستحكم قوته ولم يَصْلُبْ عودُه وكان إذ ذاك اَبن ثلاث عشرة سنة...» الكشاف ٢/ ٦٠٧.

(٤) توسَّع بعض المتقدّمين في هذا فأجاز ذلك في الظرف.

(٥) أي: مع.

(٦) أي: بسعي محذوفاً، ويدل عليه المذكور.

(٧) بياناً: أي: اَستئنافاً بيانياً. ويوضح هذا نصّ الزمخشري: كأنه لما قال فلما بلغ السعي... قيل: مع من؟ فقال: مع أبيه. وانظر الدسوقي ٢/ ١٦٩.

(٨) في م/ ٤ و٥ «ولم يستحكم»، ومثله متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك.

السّادس:

قولُه تعالى[١]: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ[١]﴾[٢]، فإنّ المتبادر أنّ «حَيْثُ» ظرفُ مكانٍ؛ لأنه المعروفُ في ٱستعمالها، ويَرُدُّه أَنّ المراد[٣] أنه تعالى يَعْلَمُ المكان[٤] المُسْتَحَقّ للرسالة، لا أَنّ عِلْمَهُ في المكان؛ فهو مفعولٌ به، لا مفعولٌ فيه، وحينئذٍ لا ينتصبُ بـ[٥] «أَعْلَمُ» إلّا على قولِ بعضِهم بشرطِ تأويله[٦] بعالِم، والصّوابُ ٱنتصابُه بـ «يَعْلَمُ» محذوفاً دَلّ عليه «أَعْلَمُ».

السّابع:

قولُه تعالَى: ﴿فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾[٧]، فإنّ المتبادر تعلُّقُ «إلى» بـ «صُرْهُنّ»، وهذا لا يَصِحُّ إذا فُسِّرَ «صُرْهُنّ» بـ[٨] «قَطّعْهُنَّ»، وإنّما تعلُّقُه[٩] بـ «خُذْ»،

---

(١) في م/ ٢ و٥ «رسالاته» على الجمع.

(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٢٤، وتقدّمت هذه الآية في «حيث»، وسبق حديث المصنف في إعراب «حيث» في الآية.
وانظر الجزء الثاني ص/ ٣٠١ وما بعدها فقد نقلت أقوال المعربين فيها.

(٣) قوله: «أن المراد» ليس في م/ ٥.

(٤) أي: الرسول ﷺ.

(٥) لا ينتصب به لأنه ٱسم تفضيل.

(٦) أي: تأويل ٱسم التفضيل «أعلم» بٱسم الفاعل «عالم».

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢٦٠ وتقدّمت في «على».

(٨) لأن «قطّع» لا يتعدّى بـ «إلى».

(٩) قال السمين: «إن قلنا إنّ «صُرْهُنّ» بمعنى أَمْلِهُنّ تعلّق به وإن قلنا إنه بمعنى «قَطِّعْهُنّ» تعلّقَ بـ «خُذْ». الدر المصون ١/ ٦٣٢، وانظر التبيان للعكبري/ ٢١٢ فقد ذكر أنه إذا كان بمعنى أَمِلْهُنّ تعلّق به «إلى»، وإن كان بمعنى يقطعه يكون في الكلام محذوف يتعلّق به «إلى» أي: فقطّعهن بعد أن تُمِيلَهُنّ إليك.

=

وأمّا إنْ فُسِّر بـ «أَمِلْهُنّ» فالتعلُّقُ به، وعلى الوجهين[١] يجبُ تقديرُ مضاف، أي: إلى نَفْسِكَ؛ لأنه لا يتعدَّى فعلُ[٢] المضمرِ المتّصلِ إلى ضميره المُتَّصِل[٣] إلّا في باب «ظنّ»[٤]، نحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[٥]، ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾[٦] فيمن ضم الباء.

ويجبُ تقديرُ هذا المضافِ في نحو: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[٧]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾[٨]، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٩]،

= ثم قال: «والأَجْوَدُ عندي أن تكون «إليك» حالاً من المفعول المضمر تقديره: فقطّعهن مُقَرَّبةً إليك أو ممالة أو نحو ذلك».

(١) أي التعلُّق بـ«خُذْ»، أو بـ «صُرْهُنّ» على تقديره بـ «أَمِلْهُنّ».

(٢) أي: فعل الفاعل المضمر.

(٣) أي: لأن المجرور وهو الضمير في «إليك» مفعول في المعنى. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٠.
وقال المصنّف في «على» من قبل: «. . . وإما على حَذْفِ مضاف: . . . واُضْمُمْ إلى نفسك».

(٤) قال المصنّف في «على» فيما تقدّم: «لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقِد وعَدِم لا يقال: ضربتُني، ولا «فرحتُ بي». وتكرر هذا عنده في التمييز بين الجملة المعترضة والحالية. انظر ٥/ ٩٥.

(٥) سورة العلق ٩٦/ ٧، وتقدّمت في التمييز بين الجملة المعترضة والحالية.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ١٨٨ وتقدّمت في التمييز بين الجملة المعترضة والحالية، وتقدّم الحديث عن القراءة فيما سبق. انظر ٥/ ٩٦.

(٧) سورة مريم ١٩/ ٢٥ وتقدّمت في حرف الباء: «الثاني مما تزاد به الباء المفعول به».
وتقدير الإضافة هنا: وهُزِّي إلى نفسك. انظر ٢/ ١٦٠.

(٨) الآية: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٣٢.
وتقدير الإضافة: واُضْمُمْ إلى نفسك.

(٩) سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٧ وتقدّمت في «إذ» في لزومها الإضافة إلى جملة. انظر ٢/ ٣٣.

وقولِه[١]:

هَـــوِّنْ عـــليـــك فـــإنّ الأمُـــو　　رَ بـــكـــفّ الإلـٰـهِ مـــقـــاديـــرُهـــا

وقولِه[٢]:

دَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ　　[ولكنْ حَدِيثاً ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ]

وقولُه: حَجَراته، بفتحتين أي: نواحيه.

وقَوْلُ ابن عصفور[٣]: إنّ «عن» و«على» في ذلك اسمان[٤] كما في قوله[٥]:

غَدَتْ مِن عليه بعدما تَمّ ظِمْؤُها　　تَصِلُ وعن قَيْضٍ بزيزاء مَجْهَلِ

وقولِه[٦]:

فـلـقـد أرانـي لـلـرِّمـاح دَريـئـةً　　مِـنْ عَـنْ يـمـيـنـي مَـرَّةً وشِـمـالـي

دفعاً للمحذور - وَهْمٌ[٧]؛ لأنّ معنى «على» الاسميّة «فوق»، ومعنى «عن»

---

(١) البيت للأعور الشني بشر بن منقذ وتقدّم في «على». انظر ٢/ ٣٨٧.

(٢) البيت لامرئ القيس، وتقدّم في «عن». وفيه: ولكن حديث. انظر ما سبق ٢/ ٤٠٧.

(٣) أي قوله في الجواب عن عدم تقدير النفس، وحاصله جعل عن وعلى اسميتين، فلا تحتاج لتقدير مضاف. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٠.

(٤) في م/ ٥ «اسمين».

(٥) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وتقدّم في «على». وجاء تاماً في م/ ٥، وأثبت صدره في بقية المخطوطات. انظر ٢/ ٣٨٥.

(٦) البيت لقطري بن الفجاءة، وتقدّم في «عن» اسماً. انظر ٢/ ٤٠٥.

(٧) خبر عما تقدّم: أي: قول ابن عصفور إنّ عن وعلى اسمان وَهْمٌ.

قال الدماميني: «**وهذا الردّ لأبي حيان، ولم ينسبه له المصنف، وفي النفس من ذلك شيء؛ لأنه حيثما يَمُرُّ له أدنى غلط يصَرّح بالرد عليه، ويبالغ فيه، وإذا ذكر له كلامٌ ما حسناً فيُوْرِده غير منسوب إليه، وما حَقُّ أبي حيان إلا أن يتمثّل بقول القائل:**

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً　　عني وما سمعوا من صالحٍ دفنوا»

انظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٧٠.

الاسمية «جانب»، ولا يتأتّيان هنا؛ ولأن ذلك لا يتأتّى مع «إلى»؛ لأنها لا تكون اسماً.

الثّامنُ:

قولُه تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[1]، فإنّ المتبادر تعلُّق «مِن» بـ «أغنياء» لمجاورتِه له، ويُفسِدُه[2] أنهم متى ظنَّهم ظانٌّ قد استغنوا من تَعفُّفِهِم على أنهم فقراء من المال فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلّقةٌ بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

التّاسِعُ:

قولُه تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾[3]،

---

(١) الآية: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٧٣.

(٢) كلام المصنّف هنا تابع فيه للعكبري، ولشيخه أبي حيان.
قال العكبري: «يجوز أن يتعلّق «مِن» بـ «يحسب» أي: يحسبهم من أجل التعفُّف، ولا يجوز أن يتعلّق بمعنى أغنياء؛ لأن المعنى يصير إلى ضد المقصود؛ وذلك أن معنى الآية أنّ حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء، ولو عُلّقت «مِن» بـ «أغنياء» صار المعنى أنّ الجاهل يظنُّ أنهم أغنياء ولكن بالتعفُّف، والغني بالتعفُّف فقير من المال» انظر التبيان/ ٢٢٢، والدر المصون ١/ ٦٥٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٢٩.
وذهب أبو حيان إلى أنه إذا كانت «مِنْ» لبيان الجنس فإنها تتعلّق بـ «أغنياء»؛ لأن المعنى يعود إليه، ولا يجوز تعلّقها في هذا الوجه بالحسبان». انظر البحر ٢/ ٣٢٩، فقد نقل عن ابن عطية مجيء «مِن» لبيان الجنس. وانظر في هذا المحرر ٢/ ٤٧٠ فإن ابن عطية رَدّ فيها بيان الجنس، وذهب إلى أنها لابتداء الغاية.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٤٦ وتقدّمت في «إذا»، و«قد»، والجملة الاعتراضية.

فإن المتبادر تعلُّقُ «إذ» بفعل الرؤية، ويُفْسِدُه أنّه لم يَنْتَهِ عِلْمُهُ أو نَظَرُه إليهم في ذلك الوَقْت، وإنّما العامِلُ[١] مضافٌ محذوفٌ، أي: ألم تَرَ إلى قِصَّتهم أو خبرهم؛ إذ التعجُّبُ إنّما هو من ذلك[٢]، لا من ذواتهم.

العاشر:

قولُه تَعالَى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ[٣]﴾[٤]، فإنّ المتبادِرَ تعلُّقُ الاستثناء[٥] بالجملة الثانية[٦]، وذلك فاسد[٧]؛ لاقتضائه[٨] أنّ من اغترف غرفةً بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُبَاحٌ لهم، وإنّما هو مُسْتَثْنىً من الأولى.

---

(١) ما أثبته هنا هو لشيخه أبي حيان. انظر البحر ٢/ ٢٥٤.
ومثله عند السمين تلميذ أبي حيان في الدُّرّ ١/ ٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) أي: من قصتهم أو خبرهم.

(٣) «غرفة» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٥.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩ وتقدّمت في «إلّا»، وفي الجملة المستثناة.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ ...﴾.

(٦) وهو قوله: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾.

(٧) ذهب أبو البقاء إلى أن الاستثناء من الجملة الثانية وتعقّبه أبو حيان، ومِن بعده تلميذه السمين. وما ذكره المصنّف هنا هو حديث شيخه في البحر.
قال أبو البقاء: «إلا من اغترف استثناءٌ من الجِنْس وموضعُه نصبٌ، وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناءً مِن «مَن» الأولى، وإن شئت مِن «مَن» الثانية» انظر التبيان/ ١٩٩.
وانظر تعقيب أبي حيان في البحر ٢/ ٢٦٥، والدر المصون ١/ ٦٠٥.

(٨) قال أبو حيان: «... ولا يظهر كونه استثناءً من الجملة الثانية، لأنه حكم على أن من لم يطعمه فإنه منه، فيلزم في الاستثناء من هذا أن من اغترف منه بيده غرفة فليس منه، والأمر ليس كذلك؛ لأنه مفسوح لهم الاغتراف غرفة باليد دون الكروع فيه».

ووَهَمَ أبو البقاء في تجويزه كونَهُ: مستثنىً من الثانية، وإنّما سَهُلَ[١] الفَصْلُ بالجملة الثانية لأنّها مفهومةٌ من الأولى المَفْصُولة؛ لأنه إذا ذكر أنّ الشّارِبَ ليس منه ٱقْتَضى مفهومُه أنّ مَنْ لم يطعمه منه، فكان الفَصْلُ[٢] به كلا فَصْلٍ.

الحادي عشر:

قولُه تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٣]، فإنّ المتبادر تعلُّق «إلى» بـ«ٱغسلوا»، وقد رَدَّه بعضهم بأنّ ما قبل الغاية[٤] لا بُدّ أنْ يتكرّر[٥] قبل الوصول إليها، تقول[٦]: «**ضربتُه إلى أنْ مات**»، ويمتنع[٧] «قتلتُه إلى أنْ مات». وغَسْلُ اليدِ

(١) لَخّص المصنف هنا كلام شيخه أبي حيان، فقد ذكر أنّ الٱستثناء إذا ٱعتقب جملتين أو جملاً يمكن عودُه إلى كل واحدة منها فإنه يتعلّق بالأخيرة، وهذا على خلاف في هذه المسألة في أصول الفقه، فإن دلّ على تعلقها ببعض الجمل كان الٱستثناءُ منه، وهنا دلّ الدليل على تعلُّقها بالجملة الأولى، وإنما قُدّمت الثانية على الٱستثناء من الأولى لأن الثانية تدلُّ عليها الأولى بالمفهوم؛ لأنه حين ذكر أنّ الله يبتليهم بنهر، وأنّ من شرب منه فليس منه فُهِمَ من ذلك أن من لم يشرب منه، فإنه منه فصارت الجملة الثانية كلا فصلٍ بين الأولى والٱستثناء منها. **انظر هذا وقارنه بنص المصنف أترى فرقاً بينهما؟!**

(٢) أي: بالجملة الثانية بين الأولى والٱستثناء منها.

(٣) سورة المائدة ٥/ ٦ وتقدّمت في «إذا» وحرف الباء، وحرف الواو.

(٤) وهو الغسل، وهو: الحَدَثُ الواقع قبلها.

(٥) أي: يحصل الحَدَثُ شيئاً فشيئاً، أو أن يتكرر بحسب أجزاء المحل.

انظر الدسوقي ٢/ ١٧١.

وفي الشمني: تكرُّره بنفسه بأنْ يقع مرتين أو أكثر في الموضع الواحد مثل: ضربت زيداً، أو تكرُّره بحسب أجزاء مَحَلِّه بأن يقع مرة واحدة في مَحَلّ ذي أجزاء مثل: سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة، وغسلت من الأصابع إلى المرفق؛ لأنّ في كل جزء من المسافة سيراً، ومن المغسول غسلاً. الحاشية ٢/ ٢٠٢.

(٦) وقوله: إلى أنْ مات: يقتضي تكرار الضرب.

(٧) لأن الفعل «قتلتُه» لا يقتضي التكرار مع ما بعده.

لا يتكرّر قبل الوصول إلى المِرْفق[١]؛ لأنّ اليَدَ شاملةٌ لرؤوس[٢] الأنامل والمناكب وما بينهما، قال[٣]: فالصّوابُ تعلُّقُ «إلى» بـ «أسقِطُوا» محذوفاً، ويُستفادُ من ذلك دخولُ المرافق[٤] في الغَسْل؛ لأنّ الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من رؤوس الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنّ ما بعد «إلى» يكون غيرَ داخلٍ[٥]، بخلاف «حتى»، وإذا لم يَدْخُلْ[٦] في الإسقاط[٧] بقي داخلاً في المأمور بغَسْله. .

وقال بعضُهم: الأيدي في عُرْف الشّرْعِ اَسم للأكُفِّ فقط، بدليل آية السَّرقة[٨]، وأنه[٩] قد صَحّ الخبرُ باَقتصاره ﷺ في التيمم على مَسْح الكفَّيْن[١٠]، فكان ذلك

(١) وإنما يُكرِّر بعد وصوله إلى المرفق مرة بعد مرة، وذلك بعد الوصول إلى الغاية.

(٢) قوله: لرؤوس: زيادة من م/ ٢ و٥.

(٣) أي: هذا الذي رَدّ تعلّق «إلى» بـ «اغسلوا».

(٤) في «إلى» وجهان: أحدهما أنها على بابها من اَنتهاء الغاية، وفيها خلاف، فقائل: إنّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائل بعكس ذلك، وثالث يقول: لا تَعَرُّض لها في دخولٍ وعدمه. انظر الدُّرّ ٢/ ٤٩٢.

(٥) أي: غير داخل في حكم ما قبله، وهو هنا الغسل، والحجة لمثل هذا الرأي أنّ الكلام إذا ورد مجرداً عن القرائن حمل على الكثير وهو الإخراج. وفرّق صاحب هذا الرأي بين إلى وحتى، فجعل «حتى» تقتضي الإدخال و«إلى» تقتضي الإخراج، ومن جعل «إلى» بمعنى «مع» قدّر دخوله في حكم الغسل.

(٦) أي: المرفق.

(٧) وهو الفعل المقدر «أسقطوا».

(٨) الآية: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة ٥/ ٣٨.
قال أبو حيان بعد عَرْض الخلاف في المقطوع: «والظاهر أنّ المترتب على السرقة هو قطع اليد فقط. . .» البحر ٣/ ٤٨٤.

(٩) «وأنه» ثبت في م/ ٢ و٤ و٥.

(١٠) في صحيح البخاري: «. . . قال عمار: فضرب النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكفّيه» انظر ١/ ١٢٦ تحقيق مصطفى البغا.

تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم[١].

قال: وعلى هذا[٢] فـ «إلى» غايةٌ للغَسْل[٣]، لا للإسقاط. قلتُ: وهذا[٤] إنْ سُلِّم فلا بُدَّ من تقدير محذوفٍ أيضاً، أي: ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق؛ إذ لا يكون غَسْلُ ما وراءَ الكفِّ غايةً لغَسْل الكفِّ.

الثانيَ عشَرَ:

قولُ ٱبن دريد[٥]:

إنّ ٱمرأ القيس جَرَى إلى مَدَى فاْعتاقه حِمامُه دون المدى

---

(١) هي آية الوضوء - سورة المائدة ٥/ ٦ ﴿... وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٢) أي: على ما تعارف الناس عليه بالأدلة من كون اليد مفهومها شرعاً أنها ٱسم للكفِّ.

(٣) أي: لغسل المرافق، وذهب الجمهور إلى وجوب دخولها، وذهب داوود وزفر إلى أنه لا يجب، وذهب الزمخشري إلى أن «إلى» تفيد الغاية مطلقاً، ودخولها في الحكم وخروجها أمر يدور مع الدليل، وليس في الآية دليل على واحدٍ منهما.
وذهب أبو حيان إلى أنه إذا عُدِمَت القرينة حُمِلَ على الأكثر، ثم ذكر أن من المتقدمين من ذهب إلى أنه غير داخل، قال: وهو الصحيح وعليه أكثر المحققين.
انظر البحر ٣/ ٤٣٥، والكشاف ١/ ٤٤٨.

(٤) أي: إدخال المرافق في الغسل. وانظر الشمني ٢/ ٢٠٣ فعنده رأي آخر يُضاف إلى هذا منقول عن الدماميني.

(٥) البيت من مقصورته المعروفة.
والمدى: الغاية، وهي طلب المُلْك. اعتاقه: حَبَسه ومنعه، الحِمام: الموتُ، دون المدى: أي دون تلك الغاية.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٥، ومقصورة ٱبن دريد/ ٥٤. وشرح المقصورة/ ٧٧،

فإنّ المتبادِرَ تعلُّق «إلى» بـ «جَرَى»، ولو كان كذلك لكان الجَرْيُ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقِضٌ لقوله:

... ... فأعتاقه... دون المدى

وإنما «إلى مدى» متعلّقٌ بكونٍ خاصٍ منصوبٍ على الحال، أي: طالباً[(١)] إلى مدى، ونظيرُه قولُه[(٢)] أيضاً يَصِفُ الحاجَّ[(٣)]:

ينوي التي فضّلها رَبُّ العُلى لَمّا دَحَا[(٤)] تُرْبَتَها على البِنى

فإن قوله: «على البُنَى» متعلِّق بأبعد الفعلين وهو «فَضّلَ»، لا بأقربهما وهو «دَحَا» بمعنى بسط؛ لفساد المعنى[(٥)].

---

(١) تعقبه الدماميني على هذا التقدير؛ لأنه لا يقال: طلبتُ إلى كذا، ويقال: قصدته، وقصدتُ له، وقصدتُ إليه، ثم قال: «ويجوز أن يتعلّق بـ «جرى» على أن المعنى أراد الجَرْيَ، أو على أنّ «جرى» على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الأخير أي: دون قطع المدى». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٣.

(٢) أي قول ابن دريد في المقصورة، وقوله: «يصف الحاجّ» غير مثبت في م/ ٥.

(٣) وقوله: التي: صفة لمكة أو للكعبة.

والبِنى: بالكسر جمع بِنْيَة مثل قِرَب جمع قربة، وبالضم مثل: عُرى جمع عُرْوة وغُرَف وغُرْفة.

انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٦ - ١٥٧، وشرح المقصورة/ ٧٨، ٢٢٤.

(٤) في م/ ٢ و٤ و٥ «دحى».

قال في المصباح « دحا الله الأرض يدحوها دَحْواً بسطها، ودحاها يدحاها دَحْياً لغة». قلتُ: الغالب أنها من باب عدا. واللغة الثانية قليلة.

(٥) لأنّ المعنى: إنّ الله فَضّلها أي مكة أو الكعبة على البنى، ولو عُلّق بـ «دحا» لكان المعنى أنّ الله بسط تربتها على البُنى، وليس بالمعنى المراد.

الثالثَ عشرَ:

ما حكاه بعضهم من أنّه سَمِعَ شَيْخاً يُعْرِب لِتِلْميذِه «قَيّماً» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ * قَيِّمًا﴾[١] صفةً لـ«عِوَجا»، قال: فقلتُ له: يا هذا، كيف يكون العِوَج قَيّماً؟ وتَرَحَّمْتُ على من وقف من القُرّاء على ألف التنوين في «عِوَجا»[٢] وقفةً لطيفة دفعاً لهذا الوَهْم[٣]، وإنّما «قيّماً» حال، إمّا من اسم محذوفٍ هو وعامله، أي[٤]: أنزله قَيّماً، وإمّا من الكتاب، وجملةُ النفي[٥] معطوفةٌ على الأول[٦]، ومُعْتَرِضةٌ على الثاني[٧]، قالوا ولا تكون معطوفةً؛ لئلا يلزم العطفُ[٨] على الصِّلَة قبل كمالها،

---

(١) الآيتان: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ * قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ سورة الكهف ١٨/١ - ٢.

(٢) هذه قراءة حفص عن عاصم بخلاف عنه، وذلك بالسكت على الألف من «عوجا»، وهي مبدلة من التنوين، وهذا السكت من غير تنفُّس بمقدار حركتين، دفعاً لإيهام أن يكون «قيّماً» نعتاً لـ«عوجاً»، فيفسد المعنى، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وحفص في وجهه الثاني عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب من غير سكت في الوصل مع إخفاء التنوين في القاف.
انظر كتابي: معجم القراءات ٥/ ١٤٥ - ١٤٦ ففيه تفصيل ما أوجزته هنا والمراجع.

(٣) في م/ ١ «التوهُّم» ومثله متن حاشية الأمير، وطبعة مبارك، والشيخ محمد.

(٤) جاء التقدير عند العكبري: جعله قَيّماً. انظر التبيان/ ٨٣٧، ومثله عند السمين والزمخشري. انظر الدر ٤/ ٤٣٠.

(٥) أي: جملة «ولم يجعل» معطوفة على «أنزل».

(٦) أي: على التخريج الأول، وهو جَعْلُه حالاً من الضمير المحذوف مع عامله: أنزله قيماً.

(٧) أي: جملة «لم يجعل» اعتراض بين الحال وهو «قيماً» وبين صاحب الحال وهو الكتاب. ومنع هذا الوجه الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٢٥٠.

(٨) قوله «لم يجعل» معطوف على «أنزل» فهو داخل في حَيّز الصلة فجاعله حالاً من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة. انظر الدر ٤/ ٤٣٠ ونصّه هذا في الكشاف ٢/ ٢٥٠.

وإمّا من الضمير المجرور باللّام[١] إذا أُعِيدَ إلى الكِتاب لا إلى مجرور «على»[٢]. أو جملةُ النفي[٣] وقَيِّماً حالان[٣] من الكتاب، على أنّ الحال يتعدَّد. وقياسُ قول الفارسي في الخبر: إنّه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة، أَنْ يكون الحال كذلك[٤]، لا يقال: قد صَحّ ذلك[٥] في النعت نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[٦]، بل قد ثبت[٧] في الحال في نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٨]، ثم قال سبحانه[٩]: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾؛ لأنّ الحال[١٠] بالخبر أشبه، ومن ثم[١١] اختُلِف في تعدُّدهما، واتُّفق على تعدُّد النعت. وأمّا «جُنُباً»[١٢] فعطفٌ على الحال، لا حال[١٣].

---

(١) وهو الضمير في «له»، وتكون الحال مؤكدة. وأجاز أبو البقاء أن تكون منتقلة، ورَدّه السمين.

(٢) وهو قوله: على عبده.

(٣) وتعدُّد الحال في حال واحد جائز، والتقدير: أنزله غير جاعل له عوجاً قيماً. الدر ٤/ ٤٣١.

(٤) الاحتمال الأخير من مجيء حالين مختلفين لا يجوز قياساً على ما ذهب إليه الفارسي من منع تعدُّد الخبر إذا اختلفت صورته.

(٥) أي التعدُّد مختلفاً مفرداً ثم جملة أو العكس.

(٦) سورة الأنبياء ٢١/ ٥٠، وتقدّمت في «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات»، وذكر أن جملة «أنزلناه» لك أن تقدرها صفة للنكرة، ورأى أنه الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصّصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة.

(٧) أي: التعدّد في الحال مع اختلاف صورة الحال مفرداً وجملة.

(٨) سورة النساء ٤/ ٤٣، وتقدّمت في الحديث عن الجملة الواقعة حالاً وهي الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الإعراب. انظر ٥/ ١٦٢.

(٩) جنباً: عطف على الحال الجملة «وأنتم سكارى»، وقيل هو حال ثان مفرد.

(١٠) هذا منع للتخريج على النعت لا على الخبر. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٢.

(١١) أي: من أجل المشابهة بين الحال والخبر اختلف في تعدّدهما.

(١٢) في م/ ١ «وأما سكارى» كذا!

(١٣) وهو بهذا يردُّ تعدُّد الحال في الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا . . .﴾ وهي آية سورة النساء المتقدّمة.

وقيل(١): المنفيّةُ(٢) حال، و«قيّماً» بَدَل(٣) منها، عكسُ(٤) **«عرفتُ زيداً أبو مَن هو»**.

الرّابعَ عشَرَ:

قول بعضهم في ﴿أَحْوَىٰ﴾(٥) إنه صفة لـ ﴿غُثَآءً﴾(٦)؛ وهذا ليس بصحيح(٧) على الإطلاق، بل إذا فُسّر الأَحْوَى بالأسود من الجِفاف واليبس، وأمّا إذا فُسّر بالأسود من شدّة الخُضرة لكثرة الرّيّ كما فُسّر: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾(٨). فَجَعْلُه(٩) صفةً لـ «غثاءً» كجَعْلِ

---

(١) رجع هنا للحديث في آيتي الكهف ١٨/١ - ٢.

(٢) وهي قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾.

(٣) قال السمين: «الخامس: أنه [أي: قَيّماً] حال أيضاً ولكنه بدل من الجملة قبله، لأنها حال، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قولهم: عرفت زيداً أبو من هو...» الدر ٤/٤٣١.

(٤) في الآية أبدل المفرد من الجملة وفي المثال أبدلت الجملة «أبو من هو» من المفرد «زيداً».

(٥) الآيتان: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ سورة الأعلى ٨٧/ ٤ - ٥.

(٦) الغُثاء: بتشديد الثاء: الغُثّاء، وبالتخفيف، الغُثَاء: وهو الفصيح، وهو ما يقذفه السيل على جوانب الوادي من النبات. والأَحْوَى: الظبي الذي على ظهره خَطّان من سواد وبياض.

(٧) هذا الذي ذهب إلى أنه ليس بصحيح هو أظهر الوجهين عند السمين.
انظر الدر ٦/٥٠٩، وذكر مثل هذا العكبري. انظر التبيان/ ١٨٣، وانظر البيان ٢/٥٠٨، والمحرر ١٥/٤٠٨، والبحر ٨/٤٥٨.

(٨) الآيات: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُدْهَآمَّتَانِ﴾ سورة الرحمن ٥٥/٦٢ - ٦٤.
وفُسّر: مدهامتان بأنهما لشدة خضرتهما قاربتا في اللون السواد.

(٩) أي: أَحْوَى.

«قَيِّماً»[١] صفةً لـ «عِوَجا»، وإنما الواجبُ أن تكون[٢] حالاً من «المرعى»[٣] وأُخِّر لتناسُبِ الفواصل.

الخامسَ عَشَرَ:

قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[٤] فيمن رَفَع[٥] «جنات»: إنه عَطْفٌ على «قِنوانٌ»، وهذا يقتضي أَنّ جنات الأعناب تَخرج

---

(١) وذلك في آيتي الكهف ١٨/١ - ٢ المتقدّمتين.
والمعنى على هذا لا يصح في آية الأعلى هنا، إذ يصبح: شديد الخضرة وهو مع ذلك يابس، وذلك على تفسير الأحوى بشدة الخضرة لكثرة الري.

(٢) أي: «أحوى».

(٣) هذا نصُّ شيخه أبي حيان قال: «وقيل: أحوى حال من المرعى أي: أحوى المرعى، أحوى: أي للسواد من شدة خضرته، ونضارته لكثرة ريه. وحَسُنَ تأخير أحوى لأجل الفواصل» انظر البحر ٨/٤٥٨.
وانظر المحرر ١٥/٤٠٩، والتبيان/١٢٨٣ «أي أخرج المرعى أَخْضَرَ، ثم صيّره غثاءً، فقدّم بعض الصِّلَة».

(٤) سورة الأنعام ٦/٩٩ وأول الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ...﴾ وآخرها: ﴿...وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَـٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) - قراءة الجمهور «وجَنّاتٍ» بكسر التاء نصباً عطفاً على قوله «نبات كل شيء»، وهو من عطف الخاص على العام.
- وقرأ عليٌّ وابن مسعود والسلمي والأعمش وابن يعمر والحسن والأعشى وابن أبي ليلى وابن مَهْرَان وعاصم في رواية البرجمي عن أبي بكر، وكذا رواية محمد بن حبيب ومحمد بن غالب عن الأعشى عن أبي بكر عنه، وأبو زيد عن المفضّل، والمنهال عن يعقوب، وابنُ محيصن «وجَنّاتٌ» بالرفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: ولهم =

من طَلْع النخل، وإنما هو مبتدأ، بتقدير: وهناك جَنّاتٌ، أو ولهم جناتٌ. ونظيرُه قراءةُ من قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[١] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[٢] أي: ولهم حُورٌ؛ وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾[٣] بالنصب فبالعطفِ على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وهو[٤] من باب ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[٥].

= جنات. وقيل التقدير: وثُمّ جنّات، أو ومن الكرم جنات، ومنهم من قَدَّره: وجناتٌ من أعناب أخرجناها لكم. وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة.
انظر كتابي معجم القراءات ٢/ ٥٠٠ – ٥٠١ ففيه المراجع والتخريج.

(١) الآيات: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ * جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ١٧ – ٢٤.
– قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحفص وأبو بكر ويعقوب وشيبة «وحورٌ عينٌ» برفعهما، على تقدير: ولهم حورٌ عين أو وفيهما حور...
وذهب الزجاج إلى أن قراءة الرفع أحسن الوجهين، وهي اختيار أبي عبيد. انظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٢٥٥ – ٢٥٦ وفيها قراءات أخرى.

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٤٥. وكان الصّواب إثبات آيات سورة الواقعة قبل: «وحور عين» وهو ما أثبته. وقد جاءت مثبتة على الصواب في م/ ٤.
وقد أنبه أصحاب الحواشي على تصويب ما ذكره المصنّف، وهو سبق قلم.

(٣) من سورة الأنعام، وتقدّمت الآية والقراءة قبل قليل.

(٤) أي: ذلك العطف من باب عطف الخاص على العام؛ إذ الجنات أَعَمُّ من النبات، وقابِلْ هذا بما جاء في الآية بعدها.

(٥) الآية: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٩٨.
قال السمين: «... وذكر جبريل وميكال بعد اندراجهما أولاً تنبيهاً على فضلهما على غيرهما من الملائكة، وهكذا كل ما ذكر: خاص بعد عام... وهذا الحكم أي ذكر الخاص بعد العام مختص بالواو لا يجوز في غيرها من الحروف».
الدُّرّ المصون ١/ ٣١٥ وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٣.

السّادسَ عَشَرَ:

قولُ ابن السِّيْد[١] في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٢]: إنّ «مَن» فاعلٌ بالمصدر[٣]، ويَرُدُّه أنّ المعنى حينئذٍ: ولله على النّاس أن يحجّ المستطيعُ، فيلزم تأثيمُ جميع الناس إذا تخلّفَ مستطيعٌ عن الحَجّ[٤]، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصّناعة؛ لأنّ الإتيان بالفاعل[٥] بعد إضافة المصدر[٦] إلى المفعول[٧] شاذّ، حتى قيل: إنّه ضرورة، كقوله[٨]:

أفنى تلادي وما جَمّعتُ من نَشَبٍ قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

فيمن رواه برفع «أفواه».

---

(١) ما ذكره المُصَنِّف لابن السيد ذكره أبو حيان لبعض البصريين. انظر الشمني ٢/ ٢٠٤.

(٢) سورة آل عمران ٣/ ٩٧، وتقدّمت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط - السادسُ والسابعُ بدلا البعض والاشتمال». ٥/ ٦١٧.

(٣) وهو «حجّ» في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

(٤) ذهب الدماميني إلى أن هذا مبنيّ على أن الألف واللام في «الناس» للاستغراق، وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري، والمراد حينئذٍ بالناس من جرى ذِكرهم وهم المستطيعون. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٤، وحاشية الأمير ٢/ ١٢٣، وانظر الدر المصون ٢/ ١٧١ - ١٧٢.

(٥) وهو «مَن».

(٦) وهو «حجّ».

(٧) وهو «البيت».

قال السمين: «وهذا الوجه قد رَدّه جماعة من حيث الصّناعة ومن حيث المعنى، أمّا من حيث الصّناعة فلأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر العامل فيهما فإنما يضاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه...» الدر ٢/ ١٧٢، وانظر هذا عند شيخه في البحر ٣/ ١١.

(٨) قائله الأقيشر الأسدي. وفيه روايتان: برفع أفواه، وبنصبه.

والتلاد: المال القديم، والنشب: العقار، القواقيز: جمع قاقوزة، وهي الكؤوس الصغار، =

والحقُّ جوازُ ذلك[١] في النثر، إلّا أنه قليل، ودليلُ الجواز[٢] هذا البيتُ؛ فإنّه رُوي بالرفع مع التمكُّن من النصب، وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و«الأفواه» مفعول، وصَحّ الوجهان[٣]؛ لأنّ كُلّاً منهما قارعٌ ومقروعٌ.

ومن مجيئه في النثر الحديثُ[٤]: **«وحَجّ[٥] البيتِ من استطاع إليه سبيلاً»**.

= وقالوا: قازوزة، وجمعها قوازيز، والأباريق: أواني الخمر.
والشاهد في البيت على رواية الرفع إضافة المصدر «قَرْع» إلى مفعوله مع التصريح بالفاعل وهو «أفواه»، وكان الأولى أن يُضاف إلى الفاعل.
والأقيشر: لقب الشاعر، واسمه: المغيرة بن عبدالله الأسدي، ولقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه، وقد وُلِدَ في الجاهليةِ، وعُمِّر طويلاً، وكان كوفياً ماجناً خليعاً فاسقاً فاجراً، مدمن خمر، قبيح المنظر، ولم يسلم من هجائه أحد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٧، وشرح السيوطي/ ٨٩١، والمقتضب ١/ ٢١، والخزانة ٢/ ٢٨٢، والعيني ٣/ ٥٠٨، والإنصاف/ ٢٣٣، والمقرب ١/ ١٣٠، وإصلاح المنطق/ ٣٣٨، أمالي الشجري (ط. طناحي) ٣/ ٢٠٨، وشرح الجمل ٢/ ٢٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٤، وشذور الذهب/ ٣٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٤٩، والدر المصون ٢/ ١٧٢.

(١) أي: الإضافة إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.
(٢) في م/ ٣ و٤ و٥ «جوازه».
(٣) الرفع والنصب في «أفواه» على الفاعلية والمفعولية.
(٤) نص الحديث جاء بمناسبة مجيء رجل من أهل البادية وسؤال رسول الله ﷺ أسئلة عن الإسلام وأركانه وكان مما قال: «... وزعم رسولك أن علينا حَجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً. قال: صدق...» صحيح مسلم ١/ ١٧١ «أركان الإسلام». والشاهد في الحديث إضافة المصدر «حج» إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.
(٥) ضبط الشيخ محمد «حِجّ» بكسر الجيم المعجمة المشدّة. وفي م/ ٢ و٣ «وحَجُّ».

ولا يتأتّى[١] فيه[٢] ذلك[٣] الإشكال[٣]؛ لأنه ليس فيه[٤] ذِكْرُ الوجوبِ على النّاس، والمشهورُ في «مَن» في الآية[٥] أنها بَدَلٌ من الناس بَدَلَ بعضٍ[٦]، وجَوّز الكسائي[٧] كونَها مبتدأً، فإن كانت موصولةً فخبرُها محذوف، أو شرطيّة فالمحذوفُ جوابها. والتقديرُ عليهما: مَن اَستطاع فَلْيَحُجَّ، وعليهن[٨] فالعموم مُخَصَّص[٩] إمّا بالبدل أو بالجملة.

---

(١) في م/ ٢ و٣ «ولا يأتي».

(٢) فيه: أي: في نص الحديث.

(٣) وهو ما جاء في نص الآية وبيت الأُقَيْشر من إضافة المصدر إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

(٤) أي: ليس في نص الحديث التصريح بالوجوب كما جاء في الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾، ولكن الوجوب مفهوم من عموم الحكم في الشّرع، لا من خصوص اللفظ.

(٥) آية آل عمران المتقدّمة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ...﴾.

(٦) بدل بعض من كُلّ، ولا بُدّ من ضمير رابط والتقدير: من استطاع منهم. وهذا الإعراب هو رأي الأكثرين.
وهناك من ذهب إلى أنه بَدَلُ كُلّ من كُلّ؛ لأن المراد بالناس المذكورين خاصٌّ، انظر البحر ٣/ ١١، والدر المصون ٢/ ١٧٠.

(٧) وهي على هذا عنده شرطية، وهو رأي الكسائي وغيره، ويلزم ضمير رابط، وحذف جواب الشرط والتقدير: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج، أو فعليه ذلك.
انظر البحر ٣/ ١١.
وترك اَبن هشام وجهين آخرين: الأول أنها خبر مبتدأ مضمر، والتقدير: هو مَن استطاع، والثاني: أنها منصوبة بإضمار فعل: أي: أعني من استطاع. وانظر الدر ٢/ ١٧١.

(٨) أي: على البدلية والاَبتدائية: شرطية أو موصولة.

(٩) أي: العموم المفهوم من لفظ «الناس» مخصّص بالبدل فيما إذا كانت «من» بدلاً، وبالجملة إذا كانت «مَن» مبتدأ.

السّابعَ عَشرَ:

قولُ الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ﴾[1][2]: إنّ ٱنتصاب «أواري» في جواب الٱستفهام. ووَجْهُ[3] فساده أنّ جواب الشيء مُسَبَّبٌ عنه، والمواراة لا تتسبَّبُ عن العجز، وإنما ٱنتصابُه بالعطف على «أكون»؛ ومن هنا ٱمتنع نَصْبُ «تصبح» في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾[4]؛ لأنّ إصباح الأرض مخضرَّةً لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينتصب[5]

---

(١) سورة المائدة ٥/ ٣١، وأول الآية: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ...﴾ وتتمتها: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾.

(٢) انظر الكشاف ١/ ٤٥٧.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا تابع فيه لشيخه أبي حيان قال: «... وهذا خطأ فاحش؛ لأنّ الفاء الواقعة جواباً للٱستفهام تنعقد من الجملة الٱستفهامية. والجواب، شرط وجزاء، وهنا تقول: أتزورني فأكرمك، والمعنى: إنْ تَزُرْني أكرمْك. وقال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ الأعراف ٧/ ٥٣، أي: إن تكن لنا شفعاء يشفعوا، ولو قلت هنا: إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أُوارِ سوءة أخي، لم يَصِحّ؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب. وانظر البحر ٣/ ٤٦٧.

ورد العكبري إعراب الزمخشري. انظر التبيان/ ٣٣٤/ وعنه نقل أبو حيان.

قال السمين: «ورَدّ الشيخ [أي: أبو حيان] على أبي القاسم بما تقدّم، وجعله غلطاً فاحشاً وهو مسبوق كما رأيت، فأساء عليه الأدب بشيء نقله عن غيره. الله أَعْلَمُ بصحته» الدر ٢/ ٥١٤.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٦٣، وتقدّمت في حرف الفاء، وذكرت في الجملة السادسة «التابعة لمفرد»، وانظر «روابط الجملة بما هي خبر عنه».

(٥) كذا في المخطوطات وفي حاشية الأمير، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «لم ينصب».

لأنّ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في معنى: قد رأيت، أي: أنه استفهامُ تقريرٍ[١] مثل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٢]، وقيل: النصب[٣] جائزٌ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾[٤]، ولكن قَصَدَ هنا إلى العطف[٥] على «أنزل» على تأويل تصبح بأصبحت، والصوابُ القول الأوّل[٦]، وليس «ألم ترَ»، مثل «أفلم يسيروا» لما بيّنا[٧].

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تقريري».

(٢) سورة الشرح ٩٤/ ١، وتقدّمت في مواضع، أولها «حرف الألف»، وجاءت الآية تامة في م/ ٣.

(٣) أي في قوله: «فتصبح» في آية سورة الحج.

(٤) تتمة الآية: ﴿... يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٤٦.
قوله: فتكون منصوب على جواب الاستفهام: أفلم يسيروا.
ووجه المشابهة بين الآية: «ألم تر... فتصبح» وهذه، هو سبق الاستفهام في كُلّ منهما.

(٥) هذا لأبي البقاء، قال: «ويجوز أن تكون «فتصبح» بمعنى «أصبحت» وهو معطوف على «أنزل»؛ فلا موضع له إذن» التبيان/ ٩٤٧، وذهب السمين إلى أن كلام العكبري متهافت. انظر الدر ٥/ ١٦٢.

(٦) وهو أن عدم انتصاب «فتصبح» لأنه ليس جواباً للاستفهام؛ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر، ولا ينصب بعد فاء السببية إلا ما كان جواباً، وجواب الشيء ما كان متسبباً عنه. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٣، وفي البحر ٦/ ٣٨٦: «وقال بعض شراح الكتاب: فتصبح لما يمكن نصبه، لأن الكلام واجب، ألا ترى أن المعنى أن الله أنزل فالأرض هذا حالها».
وانظر الكتاب ١/ ٤٢٤، وانظر معاني الفراء ٢/ ٢٢٩.

(٧) في م/ ٥ والمطبوع «بيّنّاه».
وما بينه أن إصباح الأرض مخضرة ليس مسبباً عن رؤية المطر.

الثامنَ عَشَرَ:

قولُ بعضهم: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾[١]: إنّ الأصل ٱتخذوهم[٢] قُرباناً، وإنّ الضميرَ وقرباناً مفعولان، و«آلهة» بَدَلٌ من «قرباناً»[٣].

وقال الزمخشريّ[٤]: إنّ ذلك فاسدٌ في المعنى، وإنّ الصواب أنّ «آلهة» هو المفعول الثاني، وأنّ «قُرباناً» حال، ولم يُبَيِّن وَجْهَ فسادِ المعنى.

ووجهه[٥] أنهم إذا ذُمُّوا على ٱتخاذهم قرباناً من دون الله ٱقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت[٦]: «أتتخذ فلاناً مُعَلّماً دوني؟»

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦/٢٨، وتقدّمت في «لولا».

(٢) وبذلك يكون المفعول الأول محذوفاً وهو الضمير، وقرباناً: مفعولٌ ثانٍ.

(٣) ذهب إلى هذا ٱبن عطية والحوفي وأبو البقاء.
انظر المحرر ١٣/٣٦٦، والتبيان/١١٥٨.

(٤) انظر الكشاف ٣/ ١٢٤ - ١٢٥ قال: «وأحد مفعولي «اتخذ» الراجع إلى «الذين» المحذوف، والثاني: «آلهة» وقرباناً: حال، ولا يصح أن يكون «قرباناً» مفعولاً ثانياً، و«آلهة» بدلاً منه لفساد المعنى» وانظر الدر ٦/ ١٤٣. وذكر أبو حيان في البحر ٨/ ٦٦ «أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب».

(٥) ما ذهب إليه ٱبن هشام وجدتُ مثله عند السمين قال: «. . . قلتُ: ووجه الفساد - والله أعلم - أنّ القربان ٱسم لما يُتقرَّب به إلى الإلـٰه، فلو جعلناه مفعولاً ثانياً، وآلهة بدلاً منه لزم أن يكون الشيء المتقرّب به آلهة، والفرض أنه غير الآلهة، بل هو شيء يُتَقَرَّبُ به إليها، فهو غيرها، فكيف تكون الآلهة بدلاً منه؟ فهذا ما لا يجوز».
انظر الدر ٦/ ١٤٣.
قلت: هذا المثبت عند المصنّف والسمين وجدته في الانتصاف فيما تضمنه «الكشاف من الاعتزال» لابن المنير الإسكندري المالكي، وهو مطبوع على هامش الكشاف. انظر ٣/ ١٢٥.
وقد أشار إلى هذا الدماميني. انظر الشمني ٢/ ٢٠٥.

(٦) انظر نصّ الإسكندري المالكي تعقيباً على نصّ الكشاف فهو عين النص هنا، وقد تبعه ٱبن هشام من غير نسبة الفضل إلى أهله، وهذه عادة مذمومة.

=

كنتَ آمراً له أن يتخذك مُعَلّماً[١] دونه، والله تعالى يُتَقَرّب إليه بغيره، ولا يُتَقَرَّب به إلى غيره سبحانه.

التاسِعَ عَشَرَ:

قولُ المبرّد في قوله تعالى[٢]: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: إنّ جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملةٌ دعائية. ورَدَّه[٣] الفارسيّ بأنه لا يُدْعَى عليهم بأن تُحْصَرَ صدورُهم عن قتال قومهم. ولك[٤] أن تُجيب بأنّ المراد بالدُّعاء عليهم بأن يُسْلَبُوا أهليّة القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.

- المُتَمِّمُ[٥] العشرين:

قولُ أبي الحسن في قوله تعالى[٦]: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾،

= وقد ولد ابن المنير الإسكندراني عام ٦٢٠ ومات سنة ٦٨٣هـ.
انظر طبقات المفسرين للداودي ١/ ٨٨ - ٩٢.

(١) في المطبوع «معلماً له» وله: غير مثبت في المخطوطات.

(٢) سورة النساء ٤/ ٩٠، وتقدّمت في «قد»، وكذا في حكم الجمل بعد المعارف والنكرات وتقدم في الموضع الثاني حديث المبرد «قال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء... فهي مستأنفة».

(٣) تقدّم رَدّ الفارسي، ولكن المصنف رَدَّه من غير عزو هذا الرأي له. انظر فيما سبق «حكم الجمل بعد المعارف والنكرات». ٥/ ٢٥٧.
وانظر البحر ٣/ ٣١٧.

(٤) مثل هذا عند ابن عطية في المحرر تخريجاً لقول المبرّد انظر ٤/ ١٦٥ - ١٦٦.
وانظر البحر ٣/ ٣١٧، والدر ٢/ ٤١١.

(٥) في م/ ١ «متمم العشرين».

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

فيمن نَوّن[١] «**مئة**»[٢]: إنه يجوزُ كَوْنُ «سنين» منصوباً بَدَلاً من «ثلاث»، أو مجروراً بَدَلاً من «مئة».

والثاني[٣]: مردودٌ؛ فإنه إذا أُقيم مقام «مئة» فَسَد المعنى[٤]..

الحادي والعشرون:

قولُ المبرّد في[٥] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾: إنّ[٦] ٱسم الله تعالى بَدَلٌ من «آلهة»، ويَرُدُّه أنّ البَدَلَ في باب الٱستثناء مستثنى مُوْجَبٌ له الحكم[٧]، أَمّا **الأَوّل**[٨]: فلأنّ الٱستثناء إخراج[٩]، و«**ما قام أحدٌ إلا زيدٌ**» مفيدٌ لإخراج «زيد»،

---

(١) قراءة التنوين عن ٱبن كثير وٱبن عامر ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم، وأبي جعفر ويعقوب.
وانظر كتابي معجم القراءات ١٨٦/٥ - ١٨٨ ففيه المراجع وبقية القراءات.

(٢) نص الأخفش: «على البدل من ثلاث ومن المئة، أي لبثوا ثلاثمئةٍ، فإن كانت السنون تفسيراً للمئة فهي جَرّ، وإن كانت تفسيراً للثلاث فهي نصب» انظر معاني القرآن/ ٣٩٥.

(٣) وهو كون «سنين» بَدَلاً من «مئة».
وما ذكره المصنف ذكره أبو البقاء لقوم أيضاً لأن «مئة» في معنى مئات انظر التبيان/ ٨٤٤، والبحر ١١٧/٦.

(٤) يفسد المعنى لأنّ النص يصبح على معنى: «ولبثوا... ثلاث سنين» على نية إحلال البدل محل المُبْدَلِ منه.

(٥) سورة الأنبياء ٢٢/٢١، وتقدّمت في مواضع. في «إلّا»، وفي «لام الجواب»، وفي «لو».

(٦) نقل المصنّف حديث المبرد في الآية في «باب إلا»، وكان له فيما تقدّم رَدّ عليه. وذكرتُ من قبل أن المبرد جعل «إلّا» في الآية صفة. وأنه لم يصرِّح بما ذهب إليه المصنف نقلاً عنه.

(٧) «له الحكم» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٨) وهو كونه مستثنى.

(٩) إخراج بـ «إلا» أو إحدى أخواتها، والبدل مُخْرَجٌ بإلّا فهو مستثنى.
انظر حاشية الدسوقي ١/ ١٧٤.

وأمّا الثاني[١]: فلأنه كُلّما صَدَق **«ما قام أحدٌ إلا زيدٌ»** صَدَق[٢] «قام زيدٌ»، واَسمُ الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا مُوْجَبٌ له الحكم. أمّا الأول[٣] فلأنّ الجمعَ المُنَكَّر[٤] لا عُمُومَ له فيُستثنى[٥] منه، ولأنّ المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم[٦] اللهُ لفسدتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة إلّا الله لم تفسدا[٧]، وإنما المرادُ أنّ الفساد يترتَّب على تقدير التعدُّد مطلقاً، وأمّا أنه ليس بموجَبٍ له الحُكْمُ[٨] فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفَسَدتَا، لم يستقم.

وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه[٩] **«لو كان معنا رَجُلٌ إلا زيد لغُلبنا»**؛ لأنّ «رجلًا» ليس بعامٍّ فيُستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كان معنا جماعةٌ مستثنى منهم[١٠] زيدٌ لغُلبنا، اَقتضى[١١] أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيدٌ لم يُغْلَبُوا. وهذا[١٢] —

---

(١) وهو إيجاب الحكم له.

(٢) وجه الصدق في الجملة الثانية وهو إثبات القيام لزيد، أنه في الجملة الأولى أُخْرِجَ ممن نُفِيَ عنه القيام فثبت له، وكانت الأولى والثانية سواء معنىً لا بناءً.

(٣) وهو كونُ اَسم الله ليس مستثنى في الآية.

(٤) وهو «آلهةٌ»، ولا عموم له، لأنه جاء في الإثبات. كذا ذكر من قبل.

(٥) والاَستثناء معيار العموم فطالما أنه لا عموم فلا اَستثناء.

(٦) في المخطوطات «مستثنى عنهم» وفي م/ ٣ فقد جاء «يستثنى عنهم».

(٧) في م/ ٤ و٥ «لم يفسدا» ومثله في طبعة الشيخ محمد، وحاشية الدسوقي، وانظر فيما تقدّم «إلّا».

(٨) أي: الفساد، من قوله «لفسدتا».

(٩) انظر الكتاب ١/ ٣٧٠، وانظر بحثه في «إلّا» فيما سبق.

(١٠) في م/ ١ و٢ و٤ «عنهم».

(١١) أي: بمفهوم المخالفة.

(١٢) أي: ما تقدّم، وهذا: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: ليس مراداً، وإن كان المعنى صحيحاً.

وإن كان معنى صحيحاً - إلّا أنّ المراد[١] إنما هو أنّ «زيداً» وحده كافٍ.

فإن قيل[٢]: لا نُسَلِّم أنّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين؛ لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للآمتناع، والآمتناع آنتفاء، **قلتُ**: لو صَحَّ ذلك[٣] لصَحّ أن يُقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني دَيّار، ولو جاءني فَأُكرِمَهُ بالنصب، لكان[٤] كذا وكذا[٥]، واللازِمُ ممتنع[٦].

الثاني والعشرون:

قولُ أبي الحسن الأخفش في[٧] **«كَلَّمتُه فاهُ إلى فيَّ»**: إنّ آنتصاب «فاه» على

---

(١) أي: مرادُ المتكلم بجملة سيبويه.

(٢) في م/٣ فإن «قلت».

(٣) أي مجيء «لو» للنفي، والنكرة بعدها للعموم.

(٤) أجاب الجمل الثلاث قبله بهذا: لكان كذا...
وقوله: بالنصب: أي: بنصب الفعل «فأكرمه» بعد فاء السببية على تقدير سَبْقِها بنَفْيٍ مفهومٍ من «لو».

(٥) «وكذا» غير مثبت في م/٣ و٣ و٤.

(٦) ذكرت من قبل في «إلّا» أن هناك أشياء ملازمة للنفي ولا يصح وقوعها بعد «لو»، ومن ذلك زيادة «مِن» في المثال الأول، و«ديار» في المثال الثاني، ونصب المضارع بأن بعد فاء السببية، فهذه أمور تقتضي أن يكون نفيٌ صريح قبلها، وهو غير ثابت هنا. ونقلت من قبل نصّ الدماميني في الدفاع عن المبرّد من جعل النفي المؤول جارياً مجرى الصحيح، فانظر هذا حيث تقدّم في ١/ ٤٦٢ وما بعدها.

(٧) اختُلف في إعراب هذه الجملة، فمذهب سيبويه أنه حال، وهو آسم وضع موضع المصدر، أي: مشافهة، وذهب الأخفش إلى أن أصله: من فيه إلى فيّ، فلما حذف الجارّ «مِن» نُصِبَ الاسم.
ومذهب الكوفيين أنّ أصله: كَلَّمته جاعلاً فاه إلى فيّ، فهو مفعول به، وفيها غير هذا. انظر الهمع ٤/ ١٠ - ١١.

إسقاط الخافض، أي: من فيه، ورَدّه المبرّدُ، فقال: إنما يَتَكَلّم الإنسانُ من نَفْسِهِ لا من غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك[١] في[٢] «**كلّمني فاه إلى فيّ**»، أو قاله في ذلك[٣]، وحَمَله على القلْب[٤] لِفَهْمِ المعنى، فلا يَرِدُ عليه سؤالُ أبي العبّاس[٥]، فَلْنَعْدِل إلى مثال غير هذا.

حُكي عن اليزيدي أنه قال في قول العَرْجِيّ[٦]:

أَظَلُومُ إِنّ مُصَابَكُم رَجُلاً ... رَدّ السّلام تحيةً ظُلْمُ

---

(١) قوله: «إنما قال ذلك» إلى قوله: «في ذلك» سقط من م/١ و٣، وثبت في بقية المخطوطات.

وقوله: ذلك: أي النصب على نزع الخافض.

(٢) ويكون التقدير على ما ذهب إليه الأخفش: كلمني من فِيْهِ إلى فيّ.

فسقط حرف الجر فنصب الاَسم.

(٣) أي في المثال: «كَلّمته فاه إلى فيّ».

(٤) أي: قلب ضمير التكلم إلى ضمير الخطاب.

(٥) وهو أن المتكلّم إنما يتكلم من نَفْسِهِ لا من غيره.

(٦) نسبه اَبنُ هشام هنا للعَرْجِيّ تبعاً للحريري، وصَحّح هذه النسبة البغدادي، فَنَسَبَهُ إلى الحارث بن خالد المخزومي.

والروايات فيه:

أُظَلَيْمُ: بالتصغير، وذكر البغدادي أنها الرواية الصحيحة.

رَدّ السلام: فيه رواية أهدى التحية، وهي التي أثبتها البغدادي. وَظَلُومُ وظُلَيْم: اَسم اَمرأة، وهو منادى.

ومعنى البيت: إنّ قَتْلَكم رَجُلاً حَيّاكم ظُلْمُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٥٨، وشرح السيوطي/٨٩٢، وأمالي الشجري ١/ ١٠٧، والهمع ٥/٧٧، والخزانة ١/٢١٨، والعيني ٣/٥٠٢، ومجالس ثعلب/٢٢٤، ودُرّة الغواص/٧٣، والاَشتقاق/٩٩، ١٥١، وشذور الذهب/٤١١، وشرح الأشموني ١/٥٤٧.

إنّ الصواب: «رَجُلٌ»[1] بالرفع خبر لـ «إنّ»، وعلى هذا الإعراب يَفْسُدُ المعنى المرادُ في البيت[1]، ولا يَتَحَصَّلُ معنى البتة، وله حكايةٌ مشهورةٌ بين أهل الأدب[2].

رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أنّ بعض أهل الذِّمّة بَذَلَ له مئة دينار على أن يُقْرِئه كتاب سيبويه، فٱمتنع من ذلك مع ما كان به من شدة ٱحتياج، فلامَهُ تلميذه المبرّد، فأجابه بأنّ الكتاب مشتمل على ثلاثمئة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكينُ ذِمِّيّ من[3] قراءتها، ثم قُدِّر أنْ غَنَّت جاريةٌ[4] بحضرة الواثق[5] بهذا البيت، فٱختلف الحاضرون في نَصْبِ «رَجُل» ورَفعِه، وأَصَرَّتِ الجارية

---

(١) غُنّي هذا البيت في مجلس الواثق برواية نَصْب «رجلًا» فٱستدعى المازنيَّ، وسأله: أين خبر إنّ؟ فقال المازني: ظُلْمُ، ولو قال: إنّ مصابكم رجلٌ. . . لما ٱحتاج إلى ظلم ولا كان له معنى إلا أن يجعل التحية بالسلام ظلماً. وذلك محال. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٩.
وذكر الدماميني جواز تخريج رفع «رجل» على جعل «مصابكم» ٱسمَ مفعول لا مصدراً، وهو ٱسم إنّ، ويُرْفَعُ رجل على أنه خبر، وأهدى السلام: جملةٌ صِفَةٌ لرجل، وظلم: خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا ظلم: انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٥.

(٢) وهي ما جرى بين المازني والواثق من حديث في هذا البيت، وهي مثبتة في دُرّة الغواص، وشرح الشواهد للبغدادي، وغيرها، وتأتي عند المصنِّف بعد هذا.

(٣) في م/ ٤ «عن قراءتها».

(٤) في شرح البغدادي: «فغَنّاه مخارق: رجل».

(٥) هو أبو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، بويع بالخلافة بعد موت أبيه، وكانت وفاته سنة ٢٣٢هـ وعمره ست وثلاثون سنة، كان شجاعاً صارماً فيه جبروت. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٥، وحاشية الأمير ٢/ ١٢٤.

على النصب، وزعمت أنها قرأته[١] على أبي عثمان[٢] كذلك، فأمر الواثقُ بإشخاصه من البصرة، فلما حَضَر أَوْجَبَ النصبَ، وَشَرَحَهُ بأنّ «مُصابَكم» بمعنى «إصابتكم»[٣]، و«رجلاً» مفعوله، و«ظُلْمُ» الخبر؛ ولهذا لا يتمّ المعنى بدونه.

قال: فأخذ اليزيديّ في مُعارضتي، فقلتُ له: هو كقولك: «**إنّ ضَرْبَكَ زيداً ظُلْمٌ**»، فاَستحسنه[٤] الواثِقُ، ثم أَمَر له بألف دينار ورَدَّه مُكَرَّماً، فقال[٥] للمبرّد: تَرَكْنا لله مئة دينارٍ فعوّضنا الله تعالى[٦] ألفاً[٧].

* * *

(١) في م/ ٤ «قراءة».

(٢) أي: المازني.

(٣) أي: مصدر عامل فيما بعده، وقد أضيف إلى فاعله معنى وهو «الكاف».

(٤) في م/ ٤ واستحسنه.

(٥) أي: المازني.

(٦) قوله: «الله تعالى» زيادة من م/ ٤.

(٧) انظر النص في دُرّة الغواص/ ٧٤.

الجهة الثانية:

أن يُراعي المعربُ معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في[1] الصِّناعة، وها[2] أنا موردٌ لك أمثلة من ذلك:

أحدها: قولُ بعضهم في[3] ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾: إنّ[4] «ثمودًا» مفعول مقدَّم، وهذا ممتنع[5]؛ لأن لـ «ما» النافيةِ الصّدْرَ[6]، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على «عاداً»، أو هو بتقدير: وأهلك عاداً، وإنما جاء[7]:

ونحن عن فَضْلكَ ما ٱستغنينا

---

(١) أي: إلى الصناعة.

(٢) ذكر الدسوقي أنّ المصنف أدخل «ها» التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أنّ خبر هذا الضمير ليس ٱسم إشارة، وهو شاذّ. وقد ذكر هذا المصنّف في حواشيه على التسهيل. انظر الحاشية ٢/١٧٦.

(٣) الآيتان: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ * وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ سورة النجم ٥٣/ ٥٠ - ٥١.

(٤) لم أهتد إلى صاحب هذا القول فيما بين يَدَيّ من كتب إعراب القرآن.

(٥) وانظر مثل هذا في البحر ٨/ ١٦٩، والدّرّ المصون ٦/ ٢١٧، والفريد ٤/ ٣٨٨، والتبيان للعكبري/ ١١٩١.
قال أبو جعفر النحاس «وأكثر النحويين لا يجيز أن يعمل ما بعد «ما» فيما قبلها، والصوابُ أنّ «ثموداً» منصوب على العطف على «عاد». انظر إعراب القرآن ٣/ ٢٧٨.

(٦) ولوجود الفاء أيضاً، وذهب الدماميني إلى أن لصاحب القول أن يجعل «أمّا» مقدّرة: أي: وأمّا ثموداً فما أبقى، فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين «أمّا» والفاء بشيء مما في خبرها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٥.

(٧) رَجَزٌ تقدّم في باب «إذا» وهو لعبدالله بن رواحة، وقيل لعامر بن الأكوع، انظر ما تقدّم ٢/ ٩٨.
وقد عمل فيه ما بعد «ما» فيما قبلها؛ لأنه شعر؛ ولأنّ المعمول شبه الجملة «عن فضلك»، وكلا الأمرين يُتَرَخّصُ فيه.

لأنه شعر، مع أنّ المعمول ظرف..

وأمّا قراءة عمرو بن فائد[(١)] ﴿مِن شَرٍّ مَا خَلَقَ﴾[(٢)] بتنوين «شَرّ»[(٣)] فـ «ما»[(٤)] بَدَلٌ من «شَرّ»، بتقدير مضاف، أي[(٥)]: ومن شَرٍّ شَرِّ ما خلق، وحُذِفَ الثاني[(٦)] لدلالة الأول عليه.

الثاني: قولُ بعضهم في «إذ» من قوله تعالى[(٧)]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ

---

(١) عمرو بن فائد هو أبو علي الإسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٦٠٢.

(٢) الآيتان ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ سورة الفلق ١١٣/ ١ - ٢.

(٣) وهي قراءة عمرو بن فائد وعمرو بن عبيد وأبي حنيفة، وتُنْسَبُ هذه القراءة إلى المعتزلة القائلين بأنّ الله تعالى لم يخلق الشرّ، وأنّ النص: «من شرٍّ»، ثم: «ما خلق» على جعل «ما» نافية.

وهذه القراءة عند ابن عطية مردودةٌ مبنيةٌ على مَذْهَبٍ باطل، فالله خالق كل شيء. وتعقَّبه أبو حيان بأنها قراءة لا تُرَدُّ، وإنما تُحْمَلُ على البدلية.

وانظر تخريج هذه القراءة والخلاف فيها في كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٦٤٥ - ٦٤٧.

(٤) ما: اسم موصول، وليست نافية فهي بَدَلٌ من شَرّ، أو مؤكّدة للعموم، فهي ليست نافية، وليست على هذا مما نحن فيه. وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ عن شيخه أبي حيان. انظر البحر المحيط ٨/ ٥٣٠.

(٥) ورد في م/ ١ «ومن...» بالواو، وذكر الشمني أنه وقع في بعض نسخ المغني: ومن شر ما خلق، أي: ومن شَرٍّ شَرّ ما خلق، بإثبات واو في الموضعين، وبإثبات واو في الموضع الثاني، والذي ينبغي حذفهما منهما. انظر الحاشية ٢/ ٢٠٦.

(٦) وهو المضاف «شَرِّ...».

(٧) سورة غافر ٤٠/ ١٠.

﴿فَتَكۡفُرُونَ﴾ إنها ظرف للمقت الأول[١]، أو[٢] الثاني، وكلاهما ممنوع. أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها[٣] في الآخرة.

ونظيره[٤] قولُ من زَعَمَ في[٥] ﴿يَوۡمَ تَجِدُ﴾، أنه ظرف لـ «يُحَذِّرُكم» حكاه مَكّي[٦]. قال: وفيه نظر[٧]، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ؛ لأنّ التحذير في الدنيا لا في الآخرة[٨]، ولا يكون مفعولاً به لـ «يُحَذِّركم» كما في[٩] ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ﴾؛ لأنّ «يُحذّر»

---

(١) وهو «لَمَقْتُ الله...»، وقد ذهب إلى أنه معمول للمقت الأول الزمخشري، وتعقبه أبو حيان بأنّ فيه فَصْلاً بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، وقال: «وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين فضلاً عمن تدَّعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم...» انظر الكشاف ٣/ ٤٦، والبحر ٧/ ٤٥٢ - ٤٥٣.
قال السمين: «قلتُ: ومثل هذا لا يخفى على أبي القاسم، وإنما أراد أنه دالّ على ناصبه، وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفيٌّ قال به...» الدر المصون ٦/ ٣٢.

(٢) سقط من م/ ٥ من قوله: الأول إلى قوله: «ذلك الوقت».

(٣) في م/ ٣ «مقتوها» وفي م/ ٢ «يمقتوها» كذا!

(٤) أي: نظير ما تقدَّم من فَساد المعنى بسبب اختلاف الزمان.

(٥) تقدَّمت الآية في «لو»، وفي الباب الخامس: عود الضمير على ما تأخّر.
وهي في سورة آل عمران ٣/ ٣٠، وإثباتها مرة أخرى هنا للبيان أَخْيَر: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٤.

(٧) أي: فيه تردّد في قبوله، ورأى المصنف أنه من الصواب الجزم بخطئه لا التردد فيه.

(٨) ذكر الأمير بأنه أُجيب بأنّ المراد وقت ظهور صحة تلك الدعوى لكم.
انظر الحاشية ٢/ ١٢٥.

(٩) الآية: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ سورة غافر ٤٠/ ١٨.

قد استوفى مفعولَيْه[1] - وإنما هو نَصْبٌ بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا.

وأمّا امتناعُ[2] تعليقه بالأول - وهو رأي جماعةٍ منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفَصْلَ[3] بين المصدر ومعموله بالأجنبي[4].

ولهذا قالوا في قوله[5]:

وهُـنّ وقـوفٌ يَـنْـتَـظِـرْنَ قـضـاءَه بـضـاحـي عـذاةٍ أَمْـرَهُ وهـو ضـامِـزُ

= ذهب السمين إلى أن «يوم» يجوز أن يكون مفعولاً به اتساعاً، وأن يكون ظرفاً، والمفعول به محذوف. انظر الدر ٦/ ٣٥.

(١) الأول: هو الكاف، والثاني: نفسه.

(٢) تقدَّم قبل قليل التعليق على هذا الرأي وهو أَوْلَى بالتقديم.

(٣) أجاز مثل هذا الفَصْل الزمخشري إذا كان المعمولُ ظرفاً.

(٤) والأجنبيّ هو «أكبر» في الآية، فهو مفعول به للمصدر «مَقْتُ الله».

(٥) البيت من قصيدة للشمّاخ.

قال البغدادي: وقوله: «وهن وقوف» الذي في ديوانه:

لـهـن صـلـيـل يـنـتـظـرْنَ قـضـاءه

وعند ابن الشجري: عداة: كذا بالمهملتين.

وقوله: وهن: أي الأُتُن، والضمير للحمار، والضامِز: الساكت عن النهيق، وينتظرن قضاءه: أي: أَمْرَه، وهو وروده بهن، والضاحي من الأرض: الظاهر البارز، والعذاة: الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت.

والشاهد فيه تعلّق الباء في «بضاحي» بـ «قضاءَه»، لئلا يلزم الفصل بالأجنبي لو عُلّق بوقوف أو ينتظرْنَ.

والشماخ شاعر صحابي اسمه معقل بن ضرار.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٦٤، وشرح السيوطي/ ٨٩٥، والمقتضب ١/ ١٥، والمقرب ١/ ١٣٠، وأمالي الشجري ١/ ١٩١. وانظر طبعة الطناحي ١/ ٢٩٦، والديوان/ ١٧٧، وكتاب الشعر/ ٣٧٢، واللسان والتاج/ ضمز.

إنّ الباء متعلِّقَةٌ بقضائه لا «بوقوف»، ولا بـ «ينتظِرْنَ»؛ لئلا يُفْصَلَ بين «قضاءه» و«أمره» بالأجنبي[١].

ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري[٢] وغيره «أَمْرَه» معمولًا لـ «قضى» محذوفاً؛ لوجود ما يعمل.

ونظيرُ ما لزم الزمخشريّ هنا[٣] ما لَزِمَهُ إذ عَلّق[٤] ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ بالرجع[٥] من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾.

وإذْ عَلّق[٦] «أياماً» بالصّيام من قوله تعالى[٧]: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا

---

(١) المراد بالأجنبي ما لا يكون من معمولات المصدر.

(٢) قال ابن الشجري: «وفي البيت فَصْل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه؛ لأن قوله: بضاحي عداة [كذا بالمهملة] متعلّق بوقوف أو ينتظِرْنَ، فهو أجنبي من المصدر الذي هو «قضاء» فوجب لذلك حَمْلُ المفعول على فعل آخر كأنه لما قال: ينتظرن بضاحي عداة أضمر «يقضي» فنصب به أمره...» الأمالي ١/ ١٩٢.

(٣) أي في جملة «إذ تدعون» من آية سورة غافر ٤٠/ ١٠ المتقدّمة.

(٤) ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ * فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ سورة الطارق ٨٦/ ٨ - ١٠.

(٥) قال الزمخشري: «يوم تبلى: منصوب برجعه» انظر الكشاف ٣/ ٣٢٩.
وانظر التبيان للعكبري: ١٢٨١، فهو عنده معمول لقادر، أو على التبيين: أي يرجع يوم تبلى، أو على تقدير: اذكر، قال: «ولا يجوز أن يعمل فيه «رجعه» للفصل بينهما بالخبر».

(٦) أي الزمخشريّ.

(٧) تتمة الآية الثانية: ﴿... فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٨٣ - ١٨٤.
قال الزمخشري: «وانتصابُ «أياماً» بالصيام كقولك: نويتُ الخروجَ يومَ الجمعة» انظر الكشاف ١/ ٢٥٥.

كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ﴾.

فإنّ في الأول[١] الفَصْلَ بخبر «إنّ»، وهو «القادر»، وفي الثاني[٢] الفصل بمعمول ﴿كُتِبَ﴾، وهو ﴿كَمَا كُتِبَ﴾.

فإنْ قيل[٣]: لعلّه يقدّرُ ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ صفةً للصيام، فلا يكون متعلّقاً بـ ﴿كُتِبَ﴾ قلنا: يلزم محذورٌ آخر، وهو إتباعُ المصدر قبل أن يكمل معموله[٤].

ونظيرُ اللازم له[٥] على هذا التقدير[٦] ما لَزِمَه إذ قال في قوله تعالى[٧]:

= وتعقّبه أبو حيان بأنه خطأ؛ لأنّ معمول المصدر من صلته، وقد فُصِل بينهما بأجنبي، وهو قوله: «كما كُتِبَ» انظر البحر ٢/ ٣١.

(١) كذا في م/ ٣ و٤ و٥.. وفي م/ ١ و٢، وطبعة مبارك والشيخ محمد «الأولى»، ويقصد بالأول ما جاء في سورة الطارق.

(٢) أي في آية سورة البقرة.

(٣) هذا لأبي حيان شيخه قال: «ولو فرعت على أنه صفة للصيام على تقدير أن تعريف الصيام جنس فيوصف بالنكرة لم يجز أيضاً؛ لأنّ المصدر إذا وُصِفَ قبل ذكر معموله لم يجز إعماله، فإنْ قَدَّرتَ الكاف نعتاً لمصدر من الصيام كما قد قال به بعضهم وضعفناه قبل فيكون التقدير: صوماً كما كُتِب، جاز أن يعمل في أياماً الصيامُ؛ لأنه إذ ذاك العامل في «صوماً» هو المصدر، فلا يقع الفصل بينهما بما ليس لمعمول للمصدر...» انظر البحر ٢/ ٣١.

(٤) أي بقوله: أياماً.

(٥) أي للزمخشري.

(٦) أي جعل «كما كتب» صفة للصيام.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢١٧ وتقدَّمت في «إذ»، و«حتى»، وبَدَل البعض والاشتمال.
قال الزمخشري: «والمسجد الحرام: عطفٌ على سبيل الله، ولا يجوز أن يُعْطَفَ على الهاء في به». انظر الكشاف ١/ ٢٧١.
وذكر أبو حيان في البحر ٢/ ١٤٧ أنّ هذا لابن عطية أيضاً. انظر المحرر ٢/ ٢٢١.
قال: «وهذا هو الصحيح»، وذكر أبو حيان أنهما تَبِعَا في ذلك المبرِّد، ثم ضعّف هذا التخريج.

﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: إنّ «المسجد» عطف على «سبيل الله»، فإنه[١] حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه[٢].

والصوابُ أَنّ الظروف الثلاثة[٣] متعلّقةٌ بمحذوف، أي[٤]: مقتكم إذ تدعون، وصوموا أياماً[٥]، ويَرْجِعه[٦] يوم تُبْلَى السّرائر،

ولا ينتصب «يوم»[٧] بقادر؛ لأَنَّ قُدْرَته تعالى لا تتقيّد بذلك اليوم ولا بغيره.

ونظيرُه[٨] في التعلُّق بمحذوف[٩] ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾، أَلَا ترى أنّ[١٠] «اليوم» لو عُلّق بـ[١١] «بشرى» لم يصحّ من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم لـ «لا».

---

(١) في م/ ٤ و٥ «وإنه».

(٢) أي: قبل مجيء ذلك المعمول.

(٣) في الآيات الثلاث المتقدّمة، وهذه الظروف هي: إذ تدعون. يوم تُبْلى، أياماً معدودات.

(٤) كذا في آية سورة غافر ٤٠/ ١٠.

(٥) في آية سورة البقرة ٢/ ١٨٤.

(٦) في آية سورة الطارق ٨٦/ ٩. وانظر هذا التقدير لابن جني في الخصائص ٢/ ٤٠٢.

(٧) أي: يوم من ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ سورة الطارق ٨٦/ ٩.

(٨) أي نظير ما قدّره ابنُ هشام.

(٩) سورة الفرقان ٢٥/ ٢٢، وتقدّمت في باب «إذا».

(١٠) أي في قوله تعالى: يومئذٍ.

(١١) جوّز أبو البقاء أن يُعَلّق ببشرى، إذا قُدّر أنها منونة غير مبنية مع «لا»، ويكون الخبر «للمجرمين»، وجوّز هو والزمخشري أن يكون تكريراً لـ «يوم يَرَوْن»، ورَدّه أبو حيان. انظر التبيان/ ٩٨٣، والدر المصون ٥/ ٢٥٠، والبحر ٦/ ٤٩٢.

وأمّا[١] ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ فعلى الخلاف[٢] في جواز تقديم منصوب «ليس»[٣] عليها.

والصوابُ أنّ خفض[٤] «المسجد» بباءٍ[٥] محذوفةٍ لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموعُ الجارّ والمجرور عطف على «به»، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يُعْطَفُ على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قولُ المتنبي[٦]:

وفاؤُكما كالرَّبْع أشجاه طاسِمُهْ   بأن تُسْعِدا والدَّمْعُ أشفاه ساجِمُه

---

(١) سورة هود ١١/٨ وتقدّمت الآية في «أَلَا».
وقد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أنّ لـ «ليس» الصدارة.

(٢) انظر تفصيل هذا الخلاف في همع الهوامع ٢/٨٨ - ٨٩.
وقد منع تقدّم الخبر جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السّرّاج والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين. وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله، واحتج بهذه الآية. وانظر الارتشاف/ ١٧١١، فقد ذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور عنه وابن برهان والزمخشري إلى جواز ذلك. وانظر الإنصاف/ ١٦٠ وما بعدها، وانظر الخصائص ٢/ ٤٠٠.

(٣) وهو تعلّق «يوم» بـ «مصروفاً»، وتقدُّم معمول الخبر يؤذِنُ بتقدّمِ الخبر، وقد رأيت الخلاف في جواز هذا ومَنْعِه.

(٤) في آية سورة البقرة ٢/٢١٧ المتقدِّمة.

(٥) هذا مذهب البصريين، وقد أخذ به المصنِّف، ويجيز ذلك الكوفيون، وانظر الخلاف في الإنصاف/ ٤٦٣ المسألة/ ٦٥ «هل يجوز العطف على الضمير المخفوض».

(٦) من قصيدة له في مدح سيف الدولة، وهي من أول ما أنشده في سنة ٣٣٧هـ .
والطاسم: الدارس، والساجم: السائل.

وقد سأل[١] أبو الفتح المتنبي عنه فأعرب «**وفاؤكما كالربع**» مبتدأ وخبره، وعَلّق الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تُخْبِرُ عن ٱسمٍ لم يتمّ؟ فأنشده قول الشّاعر[٢]:

لسنا كمن جَعَلَتْ إيادِ دارَها تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أَنْ يُحْصَدَا

= انظر الديوان ٣/ ٣٢٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٦٧، والخصائص ٢/ ٤٠٣، وأمالي الشجري ١/ ١٩٣، ودلائل الإعجاز/ ٨٣.
قال ٱبن الشجري: «قوله: بأن تسعدا: متعلّق في المعنى بالوفاء؛ لأنه أراد وفاؤكما بأن تسعدا كالربع، فلما فصل بينهما بأجنبي وجب عند النحويين تعليقه بمضمر، تقديره عند أبي الفتح: وفيتما بأن تسعدا، والمعنى: وفيتما بإسعادي وفاءً ضعيفاً؛ ولذلك شبه وفاءهما بالربع الدارس».

(١) كان ٱبن جني يتحدث في الخصائص عن التقديم والتأخير والفصل ثم قال: «وذاكرت المتنبّي شاعرنا نحواً من هذا، وطالبته به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قد قال:

لسنا كمن حَلّت إيادِ دارها ... ... البيت

فعجبتُ من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقّبتُه عليه من شعره، وٱستكثرتُ ذلك منه، وهو قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه... ... ...

وذكرنا ذلك لاّتصاله بما نحن فيه، فإنّ الأمر يذكر للأمر» الخصائص ٢/ ٤٠٣.
وجاء سياق القصة عند ٱبن الشجري في الأمالي ١/ ١٩٣ - ١٩٤ مختلفاً عما ذكره هنا قال: «قال أبو الفتح: كلّمته وقت القراءة عليه في إعراب هذا البيت، فقلتُ له: بأي شيء تتعلّق الباء من «بأنْ»؟ فقال: بالمصدر الذي هو «وفاؤكما». فقلت له: وبِمَ ٱرتفع وفاؤكما؟ فقال: بالأبتداء، فقلت: وما خبره؟ فقال: كالربع. فقلت له: هل يصحُّ أن تخبر عن ٱسم وقد بقيت منه بقية وهي الباء ومجرورها؟ فقال: هذا لا أدري ما هو، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر وأنشدني...» وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٠.

(٢) قائله الأعشى. وهو من قصيدة كتبها عن قومه، وأرسلها إلى كسرى أنوشروان لما طلب منهم الدخول في حكمه فأبَوْا.

أي: إن «إياد» بَدَلٌ مِن «مَن» قبل مجيء معمول «جعلت»، وهو دارها، والصَّوابُ تعليق «دارها» و«بأن تسعدا» بمحذوف: أي جَعَلْتُ ووفيتما.

ومعنى البيت[1]: وفاؤكما يا صاحبيّ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسْليني إذا كان بدمع ساجمٍ، أي: هاملٍ، كما أنّ الربع إنما يكون أَبْعَثَ على الحُزْن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليقُ جماعةِ الظروفَ من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[3]، ومن قوله عليه الصلاة والسلام[4]: «**لا مانع لما أعطيتَ، ولا مُعْطيَ لما منعتَ**» بأسم «لا»، وذلك باطلٌ عند البصريين؛

= والرواية في الخصائص حَلَّت. وذكر البغدادي أنّ في نسخ المغني: جعلت، وهو تحريف من النساخ.
وقد أبدل «إياد» من «مَن»، وجعله ابنُ جني لحناً؛ لأنه فصل بالبدل بين بعض الصلة وبعض.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٠، والخصائص ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، والديوان/ ٥٦، والضبط فيه «إيادٌ» كذا! وانظر أمالي الشجري ١/ ١٩٤، وانظر اللسان/ منن، وفيه: «البيت رديء».

(١) انظر مثل هذا عند الشجري.

(٢) الآية: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ سورة هود ١١/ ٤٣.
قال السمين: «ولا يجوز أن يكون «اليوم» ولا «من أمر الله» متعلّقين بعاصم، وكذلك الواحد منهما؛ لأنه يكون الاسم مُطَوّلاً، ومتى كان مُطَوّلاً أُعرِب، ومتى أُعرِب نُوِّن، ولا عبرة بخلاف الزجاج؛ حيث زَعَمَ أنّ اسم «لا» مُعْرَبٌ، حُذِفَ تنوينُه تخفيفاً» الدر ٤/ ١٠٢، وانظر الفريد ٢/ ٦٣٠، والتبيان/ ٧٠٠.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٩٢ وتقدَّمت في باب «لا».

(٤) تقدّم الحديث في الجملة الاعتراضية: ٥/ ٨٨.

لأنّ اسم «لا» حينئذٍ مُطوَّل[١]؛ فيجبُ نَصْبُه وتنوينُه، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوف[٢]، إلّا عند البغداديين[٣]، وقد مضى.

والرابع: وهو عَكْسُ ذلك[٤]: تعليقُ بعضِهم الظرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ[٥]﴾[٦] بمحذوف[٧]: أي: كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلّق بالمذكور وهو الفضل؛ لأنّ خبرَ المبتدأ بعد «لو لا» واجبُ الحذفِ[٨]، ولهذا لُحِّن[٩] المعري في قوله[١٠]:

[يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ] فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا

---

(١) فهو على هذا شبيه بالمضاف، فيجب نصبه وتنوينه، ولم يأت كذلك في الآيتين والحديث. وانظر هذه المسألة فيما تقدّم ٥/ ٨٨.

(٢) دَلّ عليه المذكور، وهو اسم «لا».

(٣) ذكر المصنّف في الجملة المعترضة أنّ البغداديين أجازوا: لا طالعَ جبلاً، أجروه في ذلك مُجْرَى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث، وأمّا على قول البصريين فيجب تنوينُه. ولكنّ الرواية في الحديث جاءت بغير تنوين. انظر ٥/ ٨٨.

(٤) أي عكس المسائل المتقدِّمة حيث كان يعلّق الظرف بالمصدر فيفسد المعنى، وأما ما ساقه هنا فلا بُدّ عنده من تعليق الظرف بالمصدر.

(٥) «رحمته» مثبت في م/ ٣ و٥.

(٦) سورة النساء ٤/ ٨٣ وتقدّمت الآية في الفعل القاصر.

(٧) في م/ ٥ زيادة «وهو الخبر» بعد قوله: بمحذوف.

(٨) انظر بيان هذا عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٣٥٤.
فقد ذكر أنه واجب الحذف بعد «لولا» الامتناعية إنْ كان الإخبارُ بكونٍ غير مُقيّد نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك. . .

(٩) سببُ تلحينه أنه صَرّح بالخبر بعد «لولا» في البيت الآتي.

(١٠) تقدّم البيت في «لولا». انظر ٣/ ٤٤٨.
وقال ابن مالك: «فإن كان الإخبار بكونٍ مقيّدٍ وكان المبتدأ الجواب مشعراً به جاز الثبات والحذف، كقول المعري في صفة سيف: . . .» شرح الكافية الشافية/ ٣٥٥ - ٣٥٦.

الخامس: قول بعضهم في[1] ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾: إنّ الظرف[2] كان صفة لـ«أُمّة»، ثم قُدّم عليها فانْتصب[3] على الحال، وهذا يلزم منه الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالحال. وأبو عليّ لا يجيزه بالظرف، فما الظّنُّ بالحال التي هي شبيهةٌ[4] بالمفعول به؟

ومثلُه قولُ أبي حَيّان في[5] ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: إنّ[6] «أشدَّ» حالٌ كان في الأصل صفةً لـ«ذكراً».

---

(١) الآية: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/١٢٨.

(٢) وهو «من ذريتنا».

(٣) هذا الرأي لأبي البقاء قال: «... ويجوز أن تكون «أمة» مفعولاً أول، ومن ذريتنا: نعتاً لأمة تقدّم عليها، فانْتصب على الحال، ومُسْلِمةً مفعولاً ثانياً» انظر التبيان/ ١١٦.
وكان الأصل: اجعل أمةً من ذريتنا مسلمةً لك.
قال: «والواو داخلة في الأصل على أمة، وقد فُصِل بينهما بقوله: ومن ذريتنا، وهو جائز؛ لأنه من جملة الكلام المعطوف». وانظر البحر ١/ ٣٨٩.

(٤) أي: في وصول الفعل إليها من غير واسطة، فكل منهما فضلة.
قال الشمني: «وفي كلامه بحث؛ لأنه إن أراد الحال المنصوبة المَحَلّ فالمشابهةُ بينها وبين المفعول به ممنوعة، وإن أراد المنصوبة اللفظ فما نحن فيه ليس كذلك، وأيضاً فغير أبي عليّ يجيز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقَسَم، ولكن بشرط ألّا يكون العاطفُ على حرف واحد» انظر الحاشية ٢/ ٢٠٧.

(٥) الآية: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٠٠.

(٦) قال أبو حيان: «... وقد ساغ لنا حَمْلُ الآية على هذا المعنى بتوجيهٍ واضحٍ ذهلوا عنه، وهو أن يكون «أشدّ» منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله: ذكرا، لو تأخّر، فلما تقدّم انتصب على الحال...» انظر البحر ٢/ ١٠٤.

السَّادس: قولُ الحوفي: إنّ الباء من قوله تعالى[١]: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ متعلّقةٌ بـ «ناظرة»، ويَرُدُّه أَنّ الاَستفهام له الصَّدْرُ[٢].

ومثله قولُ ٱبن عطية في[٣] ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾: إنّ[٤] «أنّى» ظرف لـ «قاتلهم الله»، وأيضاً[٥] فيلزمُ كونُ «يُؤفَكون» لا موقعَ لها حينئذٍ. والصّوابُ تعلُّقهما بما بعدهما.

ونظيرُهما قولُ المفسّرين في[٦]: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ إنّ المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل[٧] «إذا» بما

---

(١) سورة النمل ٢٧/ ٣٥ وتقدّمت الآية في «ما».
قال السمين: «فناظرة: عطف على «مُرْسِلة»، و«بِمَ» متعلّق بـ «يرجع»، وقد وهم الحوفي فجعلها متعلّقة بـ: ناظرة. وهذا لا يستقيم؛ لأن ٱسم الاَستفهام له صدر الكلام، و: «بم يرجع» مُعَلّق لـ ناظرة»» انظر الدر ٥/ ٣١٣.

(٢) ولهذا لا يعمل ما قبله فيه.

(٣) الآية: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣٠.

(٤) في المحرر ٦/ ٤٦٦ - ٤٦٧ «أنّى يؤفكون: مَقْصده أنّى توجهوا وأنّى ذهبوا، وبُدّل مكان هذا الفعل المقصود فعل سوء يحل بهم، وذلك فصيح في الكلام، كما تقول: «لعن الله الكافر أنّى هلك»، كأنك تحتم عليه بهلاك، وكأنه حتم عليهم في هذه الآية بأنهم يُؤفكون. . .، ويحتمل أن يكون قوله: أنّى يؤفكون ابتداءَ تقرير، أي: بأيّ سببٍ، ومن أيّ جهة يصرفون عن الحق بعدما تبيّن لهم».

(٥) أي: يكون الردُّ من وجهين: الأول أنّ ما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله، والثاني: أن جملة قاتلهم الله: دعاء.
ومعنى قوله: لا موقع لها: أي: لا مَحَلّ لذكره، ولا وجه له، وليس المراد لا موقع له من الإعراب. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٧٨.

(٦) سورة الروم ٣٠/ ٢٥، وتقدّمت في «إذا».

(٧) وهو «من الأرض».

بعدها[١]، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب «الوقف والابتداء»، وهذا لا يصح[٢] في العربية.

وقول[٣] بعضهم في[٤] ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟﴾: إنّ «ملعونين» حال[٥] من معمول «ثُقِفوا» أو «أُخِذوا»، ويَرُدّه أنّ الشرطَ له الصَّدْرُ. والصَّوابُ أنه منصوبٌ على الذَّمِّ[٦].

وأمّا قولُ أبي البقاء: إنه حال من فاعل «يجاورونك» فمردود؛ لأنَّ الصحيح أنه لا يُستثنى بأداةٍ واحدةٍ[٧]، دون عطفٍ، شيئان[٨].

وقولُ آخَرَ في ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[٩]: إنّ «في» متعلقة بزاهدين[١٠]

---

(١) وهو «تخرجون» وذهب الدماميني إلى أنهم لم يقصدوا أنّ الملفوظ به يتعلّق بيخرجون، وإنما قدروا جاراً ومجروراً بعد الفعل.
انظر الشمني ٢/ ٢٠٨.

(٢) لأن إذا الفجائية لها الصدارة، وإعمال ما بعدها فيما قبلها يسلبها هذا الوصف.

(٣) معطوف على «قول المفسرين» المتقدّم.

(٤) الآيتان: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ۞ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٦١ - ٦٢.

(٥) ذهب ابن عطية والزمخشري وأبو البقاء إلى أنّ «ملعونين» حالٌ من فاعل «يجاورونك».
وذهب الكسائي والفراء إلى جواز أن يكون منصوباً بـ «أُخِذوا» الذي هو جواب الشرط؛ فإنهما يجيزان تقديمَ معمولِ الجوابِ على الجوابِ، ومَنَعَ الزمخشري من ذلك.
انظر الدر ٥/ ٤٢٥، والبحر ٧/ ٢٥١، والمحرر ١٢/ ١١٩، والتبيان/ ١٠٦٠.

(٦) هذا للزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٥٥٠ «نصب على الشتم...»، وذكر هذا عنه السمين في الدر ٥/ ٤٢٤.

(٧) وهي «إلّا».

(٨) وهما: قليلًا، معلونين.

(٩) الآية: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ يوسف ١٢/ ٢٠.

(١٠) على تقدير: وكانوا من الزاهدين فيه.

المذكور. وهذا ممتنع إذا قدّرت «أل» موصولة، وهو الظاهر[١]؛ لأنّ معمول الصّلة[٢] لا يتقدّم[٣] على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها[٤] بـ «أعني»[٥] محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور[٦]، أو بالكون المحذوف الذي تعلّق به «من الزاهدين»، وأمّا إن قَدّرت «أل» للتعريف فواضح[٧].

السّابع: قولُ بعضهم في بيت[٨] المتنبي يخاطب الشَّيْب[٩]:

اِبْعَدْ بَعِدتَ بَيَاضاً لا بَيَاضَ له ... لأنتَ أَسْوَدُ في عيني من الظُّلَمِ

---

(١) في م/ ٥ «وهو ظاهر».

(٢) وهو هنا «فيه».

(٣) وذهب ابن الحاجب إلى أنه يُغْتَفَرُ فيها ذلك؛ لأنها على صورة الحرف، كالجزء مما بعدها. وبعضهم يتوسع في مثل ذلك في الظروف.

(٤) في م/ ٥ «تعليقها».

(٥) وأعني: يتعدّى بنفسه، وقد جعله هنا متعدياً بحرف جر، وتعقَّبه الدماميني. انظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٦، والشمني ٢/ ١٢٧.

(٦) ويكون التقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

(٧) أي يجوز التعلق بالزاهدين المذكور عندئذٍ وإن تقدّم عليه.

(٨) في م/ ٢ و٣ «قول المتنبي».

(٩) ذكر الحريري في دُرّة الغواص أن هذا البيت عِيْبَ على المتنبي، ومَن تأوّله له جعل «أسود» هنا من قبيل الوصف المَحْض الذي تأنيثه سوداء، وأخرجه من حَيِّز أفعل التفضيل، والترجيح بين الأشياء، ويكون على هذا قد تَمَّ الكلام في قوله: لأنت أسود في عيني.

ومِن الظُّلم: مِن: لتبيين جنس السواد.

ومعنى قوله: لا بياضَ له: أي: ما له نور ولا عليه طلاوة.

انظر الديوان. شرح العكبري ٤/ ٣٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٢، ودرة الغواص/ ١٣، والخزانة ٣/ ٤٨٢.

إنّ «مِن» متعلِّقة بـ «أَسْوَد»؛ وهذا يقتضي كونه ٱسمَ تفضيل، وذلك ممتنعٌ[١] في الألوان. والصحيحُ أنّ «مِن الظُّلَمِ» صفة لـ «أَسْوَد»، أي: أسود كائن من جملة الظُّلَم، وكذا قوله[٢]:

يلقاك مرتدياً بأَحْمَرَ من دَمٍ ... ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأَكْبُدُ

«من دم»: إمّا تعليل[٣]، أي: أَحْمَرَ من أجل التباسه بالدَّم، أو صفة[٤]، كأن السَّيْف لكثرة ٱلتباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قولُ بعضهم في[٥] **«سَقْياً لك»**: إنّ اللام متعلِّقةٌ بـ «سَقْياً»، ولو كان كذا لقيل: سَقْياً إيّاك؛ فإنّ «سقى» يتعدَّى بنفسه.

---

(١) أجازه الكوفيون. قال الواحدي: «وجميع من فَسَّر هذا الشعر قالوا في قوله: . . . إن هذا من الشاذ الذي أجازه الكوفيون. . .».
انظر الديوان شرح الواحدي ١/ ٥٣.
وقال الدماميني: «الأوفق بالغرض أنه مبني على إجازة الكوفيين» حاشية الأمير ٢/ ١٢٦.

(٢) أي: المتنبي، وهو من قصيدة يمدح بها شجاح بن محمد الطائي المنبجي.
وقوله: مرتدياً بأحمر: أي متقلِّداً بسيف قد ٱحمّر من الدم، وزالت خضرة جوهره بدماء الأعناق والأكباد. الطُّلى: جمع طُلْيَة وهي مقدّم العُنُق.
انظر شرح العكبري ١/ ٣٣٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٤.

(٣) وعلى هذا لا يكون «من دم» متعلقاً بـ «أحمر»، هَرَباً من بناء ٱسم التفضيل من الألوان.

(٤) أي متعلّقٌ بمحذوفٍ صفة لـ «أحمر».

(٥) تقدّم أنّ ٱبن مالك ذهب إلى أنّ اللام متعلقةٌ بالمصدر «سقياً»، وأنها للتبيين. وذكر هذا ٱبن هشام في «اللام» [الثاني والثالث] ثم قال: «وفي هذا تهافتٌ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأنّ اللام للتبيين فإنما يريدون أنها متعلِّقة بمحذوف استُؤنِف للتبيين.

فإن قيل: اللامُ[١] للتقوية مثل[٢]: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فلامُ التقوية لا تلزم[٣]؛ ومن هنا ٱمتنع في[٤] ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ كونُ «الذين» نَصْباً على الاَشتغال؛ لأنّ «لهم» ليس متعلقاً بالمصدر.

التاسع: قولُ الزمخشري في[٥] ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾: إنه[٦] من اللفّ والنشر، وإنّ المعنى منا مكم وٱبتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون «النهار» معمولاً للاَبتغاء مع تقدُّمه[٧] عليه، وعطفَه على معمول «منامكم» وهو[٨] «بالليل»، وهذا لا يجوز في الشعر،

---

(١) أي أنها متعلقة بـ «سقياً»، وهي تفيد التقوية لا التعدية.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٩١، وتقدّمت في حرف «اللام».

(٣) قال الأمير: «سبق أنّ ٱبن الحاجب حكى عدم اللزوم هنا» انظر الحاشية ٢/ ١٢٦.

(٤) سورة محمد ٤٧/ ٨ وتقدّمت في حرف «اللام».
قال المصنّف: «وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى. . . كون «الذين» في موضع نصب على الاَشتغال فَوَهْم».
وتقدَّم أنّ ٱبن الحاجب جعلها للتقوية.
قال الدسوقي: «أي فليس العامل المتأخِّر مشتغلاً بضمير الاَسم السابق ولا بسببه، وحينئذٍ فلا يُفَسّر عاملاً فيه هذا. . .» الحاشية ٢/ ٧٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿. . . إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ الروم ٣٠/ ٢٣.

(٦) قال الزمخشري: «هذا من باب اللفّ، وترتيبه: ومن آياته منامكم وٱبتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، إلّا أنه فَصَل بين القرينين الأوَّلَيْن بالقرينين الآخرين؛ لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحاد. . .» الكشاف ٢/ ٥٠٦.
وانظر البحر ٧/ ١٦٧، والمحرر ١١/ ٤٤٢.

(٧) في م/ ٤ و٥ «مع تقديمه»، ومثله عند الشيخ محمد، والدسوقي، والأمير، ومبارك.

(٨) في م/ ٣ «وهو الليل».

فكيف في أفْصح الكلام؟[١][٢].

وزعم عَصْريٌّ[٣] في تفسيرٍ له على سورَتَيْ البقرة وآل عمران في قوله تعالى[٤]: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ أنّ «مِن» متعلّقةٌ بـ «حَذَر»، أو بـ «الموت»، وفيهما تقديمُ معمولِ المصدر[٥]، وفي الثاني[٦] أيضاً تقديمُ معمولِ المضاف إليه على المضاف، وحَامِلُه على ذلك أنه

---

(١) عَقَّب على هذا الدماميني بقوله: «ليس في قول الزمخشري أنّ ذلك من اللفّ والنشر ما يقتضي أنْ يكون، قوله «بالليل» معمولاً لـ «منامكم»، وأن يكون النهارُ معمولاً لـ «ابتغاؤكم»، بل مقتضاه أن يكون «بالليل» راجعاً للمنام، و«النهار» راجعاً لابتغاء الفضل، ويحتمل أن يكون رجوعُهما إليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلّقهما بهما من جهة المعنى فقط، فإن قلتَ: بِمَ يتعلّق الجار والمجرور حينئذٍ من جهة الصناعة؟ قلتُ: يكون قوله: «بالليل والنهار» خبرَ مبتدأ محذوف، أي: ذلك بالليل والنهار، والإشارةُ ترجع إلى ما ذُكِرَ من المنام وابتغاءِ الفضل، والابتغاءُ وإنْ تأخّر لفظاً هو متقدِّمٌ تقديراً؛ لأنه من تتمة الأول، والجملة معترضة».
انظر حاشية الشمني ٢/٢٠٩، وحاشية الأمير ٢/١٢٧، وفي م/٢ و٣ و٤ و٥ «أفصح كلام».

(٢) على هامش م/٢ «والصّواب أن يُحْمَلَ على أنّ المنام في الزمانين والابتغاء فيهما»، وهذا البيان جاء في صلب المادة في م/٣ و٤.

(٣) هو بهاء الدين بن عقيل. ذكر هذا الشمني والأمير، وهو مثبت على هامش م/٢ و٣. وتأتي ترجمته فهو من تلاميذ أبي حيان. ولم يفسِّر غير هاتين السورتين: البقرة وآل عمران.

(٤) سورة البقرة ٢/١٩ تقدّمت في «ما يجب تعلّقهما بمحذوف» عند الحديث عن «شبه الجملة».

(٥) أي: «حَذَرَ» فقد تقدّم عليه المتعلّق به: من الصواعق.

(٦) أي: «الموت».

لو عَلّقه بـ «**يجعلون**» وهو في موضع المفعول له لَزِمَ تعدُّدُ المفعولِ له[١] من غير عَطْف؛ إذ[٢] كان ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ مفعولاً له.

وقد أُجيبَ بأنّ الأول[٣] تعليلٌ للجَعْلِ مُطْلَقاً، والثاني[٤] تعليلٌ له مُقَيَّداً بالأول، والمُطْلَقُ والمقيّدُ غَيْران[٥]؛ فالمُعَلَّلُ متعدِّدٌ في المعنى وإن ٱتّحد في اللفظ، والصَّوابُ[٦] أن يُحْمَلَ على أَنّ المنام في الزمانين، والأبتغاء فيهما.

العاشر: قولُ بعضهم في[٧] ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: [٨]إنّ «ما» بمعنى «مَن»، ولو

(١) وهذا ممتنع؛ لأن الشيء لا يُعَلَّل بأمرين؛ لما فيه من التخالف. الدسوقي ٢/ ١٨٠.

(٢) في م/ ١ و٣ «إذا».

(٣) وهو المصدر «حَذَر».

(٤) وهو «الموت».

(٥) ذكر المصنف في الباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الأسم بالإضافة أن قولهم: غَيْران وأَغْيار» ليس بعربي. انظر ٥/ ٦٦٢.
وتعقُّبه على ماذ كره هنا أصحاب الحواشي. قال بعده الشمني معقباً على الدماميني: «وأقول: لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى أنّ العرب لم تتكلّم به أنه لا يُتَكلّم به، وإنما يلزم ذلك من ٱلتزم أنه لا يُتَكَلّم إلا بما تكلّم به العرب دون المُوَلّدين» قلتُ: لا يُرَدُّ مثل هذا الأعتراض على الدماميني ولا ينفع المصنف. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٩.

(٦) ما جاء هنا يتعلّق بآية سورة الروم في الفقرة السابقة، واضطربت النسخ في إثباتها، فهي غير مثبتة هنا في م/ ٣، وأثبتت في م/ ٥، وكتبت في م/ ٢ ثم شطبت، وهي مثبتة في م/ ٤ في آخر الفقرة السابقة. ولم أجد في المطبوع إشارة إلى هذا الخلاف.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٨٨، وتقدّمت في فَصْلٍ عَقَده من قبلُ للتدريب على «ما».

(٨) قلت: ذكر المهدوي، أنّ قتادة رأى أنّ المعنى: فقليلٌ منهم مَن يؤمن. وأنكر هذا النحويون، وقالوا: لو كان كذلك للزم رفع «قليل»، وعَقَّب على هذا السمين الحلبي: «قلتُ: لا يلزم الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة؛ لما تقدّم من أنّ نصبه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى...».

=

كان كذلك لرُفِعَ قليلٌ على أنه خبر.

الحادي عَشَر: قولُ بعضهم في[1] ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[2]: إنّ «هو» ضميرُ الشأن، و«أن يُعَمّر»: مبتدأ، و«بمزحزحه»: خبر. ولو كان كذلك لم يدخل[3] الباءُ في الخبر. ونظيرُه قولُ آخر في حديث بَدْءِ الوحي[4]: «ما أنا بقارئ»: إنّ «ما» استفهاميّة[5] مفعولة لـ «قارئ»، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثاني عَشَرَ: قول الزمخشري في[6]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ فيمن

= انظر الدر المصون ١/ ٢٩٦. وما ذكره السمين هنا أخذه عن شيخه أبي حيان. انظر البحر ١/ ٣٠٢ قال: «... فقول قتادة صحيح، ولا يلزم ما ذكره النحويون؛ لأن قتادة إنما بيّن المعنى وشرحه، ولم يُرِد شرح الإعراب، فيلزمه ذلك، وإنما انتصابُ قليلاً عنده على الحال...».

وذكر ابن هشام لـ «ما» ثلاثة أوجه: الزيادة، والنفي، والمصدرية.

(١) سورة البقرة ٢/ ٩٦ وتقدّمت في «لو». انظر ٣/ ٤٠٣.

(٢) هذا ما ذهب إليه الفارسي في الحلبيات موافقة للكوفيين، فإنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا انتظم من ذلك إسنادٌ معنويّ نحو: ما هو بقائم زيد. والبصريّون يأبون تفسيره إلا بجملة مُصَرّح بجزأيها، سالمة من حرف الجر. انظر الدر المصون ١/ ٣١٠ - ٣١١، وحاشية الشمني ٢/ ٢٠٩.

(٣) في م/ ٢ و٣ و٥ «تدخل».

(٤) انظر فتح الباري ١/ ٢٢.

(٥) قال ابن حجر: «ما: نافية؛ إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء وإن حكي عن الأخفش، جوازه فهو شاذ، والباء زائدة لتأكيد النفي...» فتح الباري ١/ ٢٢.

قلت: أجاز الأخفش زيادة الباء في الإيجاب بلا شرط، وهو مشهور مذهبه.

(٦) سورة النساء ٤/ ٧٨ وتقدّمت في «لا» وفي «ما» الزائدة بعد الشرط.

رفع[١] «يدرك»[٢]: إنه يجوز كَوْنُ الشرطِ مُتصلاً بما قبله، أي: ولا تُظلمون فتيلاً أينما تكونوا، يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يُبْتَدَأُ[٣] ﴿يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾.

وهذا مردودٌ بأن سيبويهِ وغيرَه من الأئمة نصُّوا على أنه لا يُحْذَف الجوابُ إلا وفِعْلُ الشرط ماضٍ، تقول: «**أنت ظالمٌ إِنْ فعلتَ**» ولا تقول: «**أنت ظالم إنْ تَفْعَل**» إلّا في الشعر[٤].

وأما قولُ أبي بكر[٥] في كتاب «الأصول»: «إنه يُقال[٦]: آتيك إن تأتني»، فنقله

---

(١) هذه قراءة طلحة بن سليمان «يدركُكُم» برفع الكافين، وخَرّجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب أي: فيدرككم الموت.
وهي عند أبي حيان قراءة ضعيفة، وعند ابن مجاهد مردودة في العربية، انظر تفصيل ما أوجزتُه هنا في كتابي: معجم القراءات ٢/ ١١١.
وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٧٦ «والجوابُ قد يُرْفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ».

(٢) الكشاف ١/ ٤١٠ ذكر أنه على حذف الفاء، وأنه قد يكون محمولاً على قوله: أينما كنتم، ثم قال: «ويجوز أن يتّصل بقوله: ولا تظلمون فتيلاً. أي: ولا تنقصون شيئاً مما كُتب من آجالكم. أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتدأ قوله: ﴿يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾، والوقف هنا على هذا الوجه على: أينما تكونوا». وانظر الشمني ٢/ ٢١٠، والبحر المحيط ٣/ ٢٩٩.

(٣) في م/ ٤ و٥ «يبتدئ»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الدسوقي، وسقط من متن حاشية الأمير.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٤٣٨، والارتشاف/ ١٨٨٠.
فقد ذكر سيبويه أنه يجوز في الشعر: آتي مَنْ يَأْتِني.

(٥) هو أبو بكر بن السراج وكتابه: أصول النحو. وللدكتور مبارك تعليق غريب على أصول النحو. انظر ٧٠٦. وفي م/ ٥ «أبو عمرو».

(٦) انظر الأصول ٢/ ١٨٩.

من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحَذْف[١]، بل على أنّ المتقدّمَ هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا[٢]؛ لأن الشرط له الصّدر[٣].

الثالث عشر[٤]: قولُ بعضهم في[٥] ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾: إنّ[٦] «أعمالاً» مفعولٌ به، وردّه ابنُ خروف بأن «خَسِر» لا يتعدّى[٧] كنقيضِه «رَبِحَ»، ووافقه[٨] الصّفّار مستدِلاً بقوله تعالى[٩]: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾؛ إذ لم يُرد أنها خسرت شيئاً. وثلاثتُهم[١٠] ساهون؛ لأنّ اسمَ التفضيل لا يَنْصِب المفعول به، ولأنّ «خَسِر» مُتَعَدٍّ؛ ففي التنزيل[١١] ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ﴾[١٢].

---

(١) قال أبو حيان: «وأجاز الكوفيون سوى الفراء حَذْفَ جواب الشرط وفعلُ الشرط مستقبل قياساً على المعنى، فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل...» الارتشاف/ ١٨٧٩.

(٢) أي: عند البصريين.

(٣) فلا يتقدَّم عليه فعلٌ عَمِل فيه الجَزْمَ.

(٤) سقطت هذه الفقرة من م/ ١، وهي النسخة الثانية عند مبارك، انظر فيها الورقة/ ١٥٣.

(٥) أول الآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم ...﴾ سورة الكهف ١٨/ ١٠٣.

(٦) لم أهتد إلى صاحب هذا القول. فكل المراجع التي رجعتُ إليها ذكرت نَصْبَهُ على التمييز. قال أبو حيان: «وجُمِعَ لأنّ أعمالهم في الضلال مختلفة، وليسوا مشتركين في عمل واحد». البحر ٦/ ١٦٧.

(٧) وعلى هذا فلا يتعدّى اسمُ التفضيل «الأخسرين» المشتقُّ منه.

(٨) أي: وافق ابن خروف في عدم تعدية «خَسِر».

(٩) الآية: ﴿قَالُواْ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ سورة النازعات ٧٩/ ١٢.

(١٠) أي: ابن خروف والصفار والبعض الذي ذهب إلى أنّ «أعمالاً» مفعول به.

(١١) سورة الأنعام ٦/ ١٢، ٢٠، وتكررت في الأعراف، وهود، والمؤمنون، والزمر، والشورى.

(١٢) الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ الحج ٢٢/ ١١.

وأمَّا ﴿خَاسِرَةٌ﴾ فكأنه على النَّسَب[١]، أي: ذات خُسْر، و«رَبِحَ» يتعدّى[٢] فيُقال: «رَبِحَ ديناراً».

وقال سيبويهِ[٣]: «أعمالاً مُشَبَّه[٤] بالمفعول به»، ويَرُدُّه[٥] أنّ اسمَ التفضيل لا يُشَبّه[٦] بٱسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه[٧] علامات الفروع[٨] إلا بشرط[٩]، والصوابُ أنه تمييز[١٠].

* * *

(١) في الدر المصون ٦/ ٤٧٣ «خاسرة صفة، أي: ذات خسران».

(٢) في م/ ٤ «متعدّ».

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٠٣ و٢/ ٢١٢.

(٤) في م/ ٥ «يشبه». وقوله: مُشَبَّهٌ بالمفعول به أي: ليس مفعولاً به.

(٥) أي: يَرُدُّ مذهب سيبويه.

(٦) وعلى هذا فلا يكون منصوب ٱسم التفضيل مشابهاً لمنصوب ٱسم الفاعل.

(٧) أي لا تلحق ٱسم التفضيل.

(٨) المراد بالفروع التأنيث والتثنية والجمع.

(٩) وهو خُلُوُّ ٱسم التفضيل من «مَن»، فإذا خلا منها لحقته العلامات.

(١٠) «انتهى» زيادة في م/ ٢ بعد قوله: «تمييز».

الجهة الثالثة: أَنْ يُخَرِّجَ[١] على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهلٍ، أو غَفْلَةٍ، فَلْنَذْكُرْ منه أمثلة:

أحدها: قولُ أبي عُبَيْدة في[٢] ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾: إنّ الكاف حَرْفُ قَسَم[٣]، وإنّ المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك.

وقد شَنَّع ابنُ الشجري[٤] على مَكّي في حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه، قال: «ولو أنّ قائلاً قال: «كاللهِ لأَفْعَلَنّ» لاستحقَّ أَنْ يُبْصَقَ في وجهه.

---

(١) أي: أن يُخَرِّج المعربُ الكلام...

(٢) الآيات: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ الأنفال ٨/ ٢ - ٥.

(٣) ذكر هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٢٤٠، ونقله عنه مكّي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠ قال: «... وقيل الكاف بمعنى الواو للقسم، أي: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك».
قال أبو حيان: «قاله أبو عبيدة، وكان ضعيفاً في النحو» البحر ٤/ ٤٥٩.
وانظر تفسير الطبري ٩/ ١٢٢، فقد ذكره عن بعض نحويي البصرة.

(٤) ذكر هذا مكي في المجلس الحادي والثمانين قال: «يتضمّن ذِكْر ما لم نذكره من زَلّات مَكّي»، قال: «ومن الأغاليط الشنيعة أقوالٌ حكاها في سورة الأنفال...، وهذه أقوال رديئة منحرفة عن الصحة انحرافاً كلياً، وأَوْغَلها في الرّذالة القول الرابع والخامس...، والقول الآخر التابع لما قبله في الرّذالة، والآخذُ بالحظّ الوافر من الاستحالة قولُ من زعم أن الكاف للقَسَم بمنزلة الواو. وهذا مما لا يجوز حكايته فضلاً عن تقبُّله، وما علمت في مذهب أحد ممن يوثق بعلمه في النحو بصريّ ولا كوفيّ أنّ الكاف تكون بمنزلة الواو في القَسَم، فلو قال قائل: كالله لأخرُجَنّ، يريد: والله لأخرجن، لاستحقَّ أن يُبْصَق في وجهه...».
انظر أمالي الشجري ٣/ ١٨٣ - ١٨٤ «تحقيق الطناحي».

ويُبْطِلُ هذه المقالة[١] أربعةُ أمور[٢]:

أنَّ الكاف لم تجئ بمعنى واو القَسَم، وإطلاقُ[٣] «ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبْطُ الموصولِ بالظاهر[٤]، وهو فاعل «أخرج»، وباب ذلك الشعر، كقوله[٥]:

[فيا رَبِّ أنت الله في كُلِّ مَوْطنٍ] وأنت الذي في رحمة الله أَطْمَعُ

ووَصْلُه[٦] بأوّلِ السورة مع تباعُدِ ما بينهما.

وقد يُجاب عن الثاني[٧] بأنه قد جاء نحو[٨] ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾. وعنه أنه قال:

---

(١) أي: مقالة أبي عبيدة في: جعل الكاف من «كما» حرف قَسَم.

(٢) ما ذكره المصنّف هنا منتزع من رَدّ ٱبن الشجري على مَكّي.
انظر أمالي الشجري ٣/ ١٨٥.

(٣) قال الشجري: «وجَعَل «ما» التي في قوله: «كما أخرجك» بمعنى الذي، وجعلها واقعةً على القديم تعالى جَدُّه...».

(٤) قال الشجري: «فقال في حكايته: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وهذا لو كان على ما تلفّظ به لوجب أن يكون فاعل «أخرجك» مضمراً عائداً على «الذي»، وكيف يكون في «أخرجك» ضمير والفاعل «رَبُّك»، فكأنه قيل: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك رَبُّك...».

(٥) تقدّم البيت في «اللام» وهو لمجنون ليلى. انظر ٣/ ١٥٨ مع خلاف في الرواية.
وكان الشاهد فيه أنه وضع الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة «رحمة الله» موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمته أطمع.

(٦) أي: رَبْطُ الاسم الموصول بأول السورة، وهذا يقتضي أنّ ما جاء في أول السورة وهو قوله تعالى: ﴿ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ هو دليل جواب القسم المحذوف، انظر الشجري ٣/ ١٨٥، وحاشية الدسوقي ٢/ ١٨١.

(٧) أي: الوجه الثاني، وهو إطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى.

(٨) سورة الشمس ٩١/ ٥.

الجوابُ[١] ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾. ويَرُدُّه[٢] عَدَمُ توكيده. وفي الآية أقوال أخر:

- **ثانيها**: أنّ الكاف مبتدأ[٣]، وخبره «**فَٱتقوا الله**»، ويُفْسده ٱقترانُه[٤] بالفاء، وخُلُوُّه[٥] من رابط، وتباعُدُ ما بينهما[٦].

- **وثالثها**: أنها[٧] نعتُ مصدرٍ محذوف[٨]، أي: يجادلونك في الحقِّ الذي هو إخراجُك من بيتك جدالاً مِثْلَ جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيهُ الشيءِ بنفسه[٩].

- **ورابعها**: - وهو أَقْرَبُ مما قبله - أنها نعتُ[١٠] مصدرٍ أيضاً، ولكنّ التقدير:

---

(١) أي جواب القسم وهو الآية/٦ من سورة الأنفال: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾.

(٢) أي: يَرُدّ هذا الوجه وهو جعل «يجادلونك» جواب القسم أنه لم يُؤَكَّد مع أنّ توكيده على ما ذهب إليه واجب.

(٣) قال مكّي: «وقيل الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق فٱتقوا الله، فهو ابتداء وخبر» مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠، وانظر البحر ٤/ ٤٦٢.

(٤) أي: يُفْسِدُ هذا التقدير ٱقترانُ الخبر بالفاء، ولا يكون ذلك إلّا إذا كان المبتدأ شبيهاً بالشرط في العموم مثل: مَن.

(٥) أي: خُلُوّ الخبر من رابط يربطه بالمبتدأ.

(٦) أي: تباعُد ما بين المبتدأ وهو الكاف والخبر وهو «فٱتقوا الله».

(٧) أي: الكاف.

(٨) انظر البحر ٤/ ٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠.

(٩) هذا لٱبن الشجري قال: «فهذا تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تشبيهُ إخراجِهِ من بيته بإخراجِه من بيته» الأمالي ٣/ ١٨٥.

(١٠) هذا للزجاج. انظر البحر ٤/ ٤٦٢، وأخذ هذا الزمخشري عن الزجاج. انظرالكشاف ٢/ ٤، والمصنف نقل نص الزمخشري، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٠٠، والنص في أمالي الشجري ٣/ ١٨٥.

قل الأنفالُ ثابتةٌ لله والرسول[١]، مع كراهتهم[٢]، ثبوتاً مِثْلَ ثبوتِ إخراجِ رَبّكَ إيّاك من بيتك وهم كارهون[٣].

وخامِسُها: - وهو أَقْرَبُ من الرابع -: أنها[٤] نعتٌ[٥] لـ «حقّاً، أي: أولئك هم المؤمنون حَقّاً كما أخرجك، والذي سَهّل[٦] هذا تقارُبُهما، ووَصْفُ الإخراج بالحقّ في الآية.

وسادِسُها: - وهو أَقْرَبُ من الخامس - أنها خبرٌ لمحذوف[٧]، أي هذه الحالُ كحال إخراجك، أي: إنّ حالهم في كراهية ما رأيت من تَنْفِيلك[٨] الغُزَاةَ مثلُ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب.

وفي هذه الآية أقوال أُخَرُ مُنْتَشِرَة[٩].

---

(١) في م/ ٢ «وللرسول».

(٢) في م/ ١ «مع كراهيتهم».

(٣) في م/ ٢ و٥ «مع كراهتهم».

(٤) أي: الكاف من «كما» في الآية.

(٥) هذا الرأي للأخفش. انظر البحر ٤/ ٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠، وأمالي الشجري ٣/ ١٨٥.

(٦) هذا أقرب الأقوال عند الشجري قال: «. . . لأمرين: أحدهما تقارُبُ ما بينهما، والآخر أنّ إخراجه من بيته كان حَقّاً بدلالة وَصْفِه له بالحقّ. . .». وما ذكره ابن هشام تابع فيه له.

(٧) انظر البحر ٤/ ٤٦٢.

(٨) أي: إعطاء بعضهم من الُخمس زيادةً عن سهمه.
وذكر أبو حيان أنّ هذا أخذه الزمخشري وحَسّنَه.
انظر البحر ٤/ ٤٦٢، والكشاف ٢/ ٤، فقد ذكرا أنه يرتفع محل الكاف على أنه خبر مبتدأ محذوف.

(٩) ذكر أبو حيان خَمْسَةَ عَشَرَ وجهاً. ارجع إلى البحر، وانظر الشمني ٢/ ٢١٠.
وذكر السمين في المسألة عشرين وجهاً، انظر الدر ٣/ ٣٩٤ - ٣٩٦.

المثال الثاني: قولُ ابن مهران[(١)] في كتاب الشَّواذ فيمن قرأ[(٢)]: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَّشَابَهَت﴾ بتشديد التاء: إنّ العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أوّلِ الماضي، وأنشد[(٣)]:

[طَلَبٌ لعُرْفك يا ابنَ يحيى بعدما]   تَتَقَطَّعَتْ بي دُوْنَكَ الأسبابُ

ولا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أَصْلُ القراءة «إنّ البقرة» بتاء الوحدة، ثم أُدْغِمَت في تاء «تشابهت»؛ فهو إدغام من كلمتين[(٤)].

الثالث: قولُ بعضهم في[(٥)] ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: إنّ الأصلَ

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ أبو بكر الأصبهاني، قرأ بدمشق على ابن الأخرم، وببغداد على أحمد بن بويان وعدد كبير من القُرّاء، وله من المؤلفات في القراءات: كتاب الغاية في العشر، ومذهب حمزة في الهمز في الوقف، وكتاب طبقات القراء وغيرها، والمطبوع من كتبه المبسوط في القراءات العشر، وكتاب الغاية. توفي في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة، وله ست وثمانون سنة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٩ - ٥٠.

(٢) الآية: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٠.
ولم أجد من ذكر هذه القراءة في الشواذ غير ابن هشام.

(٣) صدر هذا البيت ما أثبتُّه بين معقوفَيْن، وقد أثبته ابن عصفور في الضرائر ص/ ٥٥، وأثبته البغدادي في شرح الشواهد ،/ ١٧٥، ولم يكن منهما تعليق على القراءة.
ووجه الشاهد في البيت: زيادة التاء الأولى على الفعل تقطّعت على طريق التوهُّم. وذلك أن «تقطّعت» كثرت في الكلام حتى ظُنّ أنها فعللت، فزاد عليها التاء التي تزاد على تفعّلت.
وذكر البغدادي أنّ الظاهر أنّ يحيى هنا هو يحيى بن خالد البرمكي، وابنه إمّا جعفر، وإمّا الفضل، وإمّا موسى.

(٤) **هذا تخريج بعيد. ولم أجد من أصحاب الحواشي المتقدّمين من تعقبه على ما ذهب إليه، أو قال في هذه القراءة قولاً.**

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢٤٦، وتقدّمت في «أَنْ» و«قد».

وما لنا وأَنْ لا نقاتل، أي[1]: ما لنا وتركَ القتال، كما تقول: **«ما لك وزيدًا»**. ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمد[2] بن مسعود بن[3] الزّكيّ في كتاب «البديع» - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة -: «إنّ «الذي» و«أَنْ» المصدريّة يتقارضان[4]، فيقع[5] «الذي» مصدريّة كقوله[6]:

أَتَقْرَحُ أكبادُ المُحِبِّين كالذي ... أَرَى كَبِدي من حُبِّ مَيَّةَ تَقْرَحُ؟

وتقع «أَنْ» بمعنى «الذي» كقولهم: **«زيد أَعْقَلُ من أن يكذبَ»** أي: «من الذي يكذب» انتهى.

فأمّا وقوعُ «الذي» مصدرية فقال به يونُسُ والفَرّاءُ والفارسيُّ، وٱرتضاه ٱبنُ

---

(١) ما: مبتدأ، لنا: متعلّق بخبره، أَنْ لا نقاتل: مُؤَوّل بمصدر مفعول معه، وفي الكلام حذف واو المعيّة. انظر دسوقي ٢/ ١٨٢، وانظر التبيان للعكبري/ ١٩٦.

(٢) تقدّمت ترجمته «محمد بن مسعود الغزني في حرف «اللام». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٦.

(٣) في م/ ١ «بن مسعود الزكي».

(٤) في م/ ٤ «تتقارضان».

(٥) في م/ ١ «فتقع».

(٦) قائله: جميل بن معمر، كذا أورده السيوطي، وذكر البغدادي أن مَيّة محبوبة ذي الرمة لا جميل، وذكر الرواية فيه عن ذي الرمة:

أتقرح أكبادُ المحبين كلهم ... كما كبدي من ذِكْرِ مَيةَ تقرحُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لٱبن الزكي.

ووجدت الرواية في ديوان جميل «من حُبِّ بثنة» وبهذا يزول ٱعتراض البغدادي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٥، وشرح السيوطي/ ٨٩٦، وديوان جميل/ ٤١، ولم أجد البيت في ديوان ذي الرُّمّة.

خروف وابنُ مالك، وجعلوا منه[١] ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[٢].

وأما عكسُه[٣] فلم[٤] أعرف له قائلًا، والذي جَرَّأه عليه إشكالُ هذا الكلام؛ فإنّ ظاهره تفضيلُ زيدٍ في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له[٥]. ونظائرُ هذا التركيب كثيرةٌ مشهورةُ الاستعمال، وقَلّ من يتنبَّه لإشكالها. و[٦]ظهر لي توجيهان:

أحدهما: أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل[٧]، فيُؤَوَّل «أَنْ» والفعل بالمصدر[٨]، ويُؤَوَّلُ المصدرُ بالوَصْفِ[٩]، فيَؤُول إلى المعنى الذي أراده[١٠]،

---

(١) الآية: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ سورة الشورى ٤٢/ ٢٣.
انظر الدر المصون ٦/ ٨٠ فهي مصدرية عند يونس والفَرّاء. وانظر ٣/ ٤٨٣.

(٢) الآية: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٦٩.
انظر التبيان للعكبري/ ٦٥١ وهو الوجه الثاني عنده، وهو نادر، وانظر الفريد ٢/ ٤٩٠ «... وهو غريب».

(٣) أي: مجيء «أَنْ» بمعنى «الذي».

(٤) في م/ ٢ و٤ «فلم أعرف قائلًا به» وفي م/ ٣ «فلم أَرَ به قائلًا» وفي م/ ٥ «فلا أعرف قائلًا به».

(٥) لأنّ التقدير على هذا: هو أعقل من الكذب.

(٦) في م/ ٥ «وقد ظهر».

(٧) أي: تأويل بعد تأويل.

(٨) وهو الكذب.

(٩) أي: باسم الفاعل وهو «الكاذب».

(١٠) وهو: زيد أعقل من الكاذب.

ولكن بوجه[١] يَقْبَلُه العلماء، أَلَا تَرَى أنه قيل في قوله تعالى[٢]: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾: إنّ التقدير[٣]: ما كان افتراءً، ومعنى هذا: ما كان مفترىً.

وقال أبو الحسن[٤] في قوله تعالى[٥]: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾: إنّ[٦] المعنى: ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المَقُول، أي: يعودون للمقول فيهن لفظُ الظِّهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور[٧] العلماء: إنّ العَوْد المُوْجِبَ للكفّارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقولُ أهلُ الظاهر[٨].

وبعدُ، فهذا الوجه[٩] عندي ضعيف؛ لأنّ التفضيل على الناقص لا فَضْلَ فيه،

(١) في م/ ٥ والمطبوع «بتوجيه».

(٢) سورة يونس ١٠/ ٣٧، وتقدّمت في «أَنْ» و«عسى».

(٣) قال العكبري: «وأَنْ يفترى: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبر كان، أي: وما كان القرآنُ افتراءً، والمصدرُ هنا بمعنى المفعول، أي: مُفْتَرَىً...» انظر التبيان/ ٦٧٥، وحاشية الشهاب ٥/ ٢٩.

(٤) الأخفش.

(٥) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨/ ٣.

(٦) لم أجد قول الأخفش في كتابه معاني القرآن بعد هذه الآية. انظر ص/ ٤٩٦.

(٧) في م/ ٣ «لقول الجمهور».

(٨) قال أبو حيان: «والظاهر أنّ قوله تعالى: ثم يعودون لما قالوا. أن يعودوا للفظ الذي سبق منهم، وهو قولُ الرجل ثانياً: أنتِ مِنّي كظهر أمي، فلا تلزم الكفّارة بالقول، وإنما تلزم بالثاني. وهذا مذهبُ أهل الظاهر، ورُوي عن بكير بن عبدالله بن الأشج وأبي العالية وأبي حنيفة، وهو قول الفراء» البحر ٨/ ٢٣٣.

(٩) وهو التأويل بالمصدر ثم بالوصف في مثال ابن الزكي.

وعليه قوله[١]: [٢]

إذا أنـت فَـضّـلْتَ امْـرَأً ذا بَـراعـةٍ على ناقصٍ كان المديحُ من النَّقْصِ

التوجيه الثاني[٣]: أنّ[٤] «أَعْقل» ضُمّن معنى[٥] «أَبْعَد»، فمعنى المثال: زَيْدٌ أَبْعَدُ النّاس من الكذب لفضله على غيره، فـ «مِن» المذكورة ليست الجارَّة للمفضول، بل متعلّقةٌ بـ «أفعل» لِمَا ضُمِّنه[٦] من معنى البُعْد، لا لِمَا فيه من المعنى الوضعيّ[٧]، والمفضَّلُ عليه متروكٌ أبداً مع «أَفْضَل» هذا[٨] لقصد التعميم.

ولولا الإسهابُ لأَوردتُ أمثلةً كثيرةً من هذا الباب لِتَقِفَ منها على العجبِ العُجاب.

---

(١) في م/٢ و٣ و٤ «كقوله».

(٢) قائله غير معروف، وقد ساقه المصنف مؤيداً للمعنى الذي ذكره، وهو أنه لا فَضْلَ في التفضيل على الناقص
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٧٨.

(٣) لمثال ابن الزكي «زيد أَعْقَلُ من أن يكذب».

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «أفعل».

(٥) قال الدماميني: «فيه نظر، فإنّ الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يُسْنَدُ إلى ضمير المفضَّل، فينبغي عند السبك أن يُضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير، كما تقول في: أعجبني ما صنعت: المعنى: أعجبني صُنْعُك...، ثم في كلام المصنف الجمع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال «من» على المفضّل عليه، وهو ممتنع...»
انظر الشمني ٢/٢١١.

(٦) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «لما تضمّنه».

(٧) أي: التفضيل.

(٨) أي الذي ذكر بعده «من أن يكذب» دسوقي.

الجهة الرابعة: أن يُخَرِّجَ[(١)] على الأمورِ البعيدةِ والأوجُهِ الضعيفةِ، ويتركَ الوجهَ القريبَ والقويّ. فإنْ كان لم يظهر له إلّا ذلك[(٢)] فَلَهُ عُذْرُه، وإنْ ذَكَر الجميع[(٣)]، فإنْ قَصَد بَيَانَ[(٤)] المحتملِ أو تدريبَ الطّالب فَحَسَنٌ، إلّا في[(٥)] ألفاظ التنزيل، فلا يجوزُ أن يخرِّجَ إلّا على ما يَغْلِبُ على الظّنّ إرادتُه، فإن لم يَغْلب شيءٌ[(٦)] فَلْيَذْكُر الأوجهَ المحتملةَ من غير تَعَسُّف[(٧)]، وإن أراد مُجَرَّد الإغرابِ[(٨)] على النّاس وتكثيرِ[(٩)] الأوجهِ فَصَعْبٌ شديدٌ، وسأضربُ لك أمثلةً مما خَرَّجوه على الأمور المُسْتَبْعَدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قولُ جماعةٍ في[(١٠)] ﴿وَقِيلِهِۦ﴾: إنه عَطْفٌ على لفظ[(١٠)] ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾

---

(١) أي مُغْرِب الكلام.

(٢) في م/ ١ «إلّا ذاك» أي: ذلك الوجه الضعيف.

(٣) أي: ما كان ضعيفاً وما كان قوياً.

(٤) أي: بيان الوجه المحتمل.

(٥) في م/ ٥ «إلّا في بيان ألفاظ التنزيل».

(٦) أي: إذا لم يغلب على الظنّ شيءٌ أو وجهٌ من الأوجه المحتملة.

(٧) قال الدسوقي: «أي: ولا ينبغي أن يذكر الأوجُهَ البعيدةَ التي فيها تعسُّف» الحاشية ٢/ ١٨٣.

(٨) في م/ ١ و٢ «الإعراب».

(٩) محتملة وغير محتملة.

(١٠) الآيات: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ * وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤ - ٨٨.

فيمن خَفَضَ[١]، وعلى مَحَلِّها فيمن نَصَبَ[٢] مع ما بينهما من التباعُد.

وأَبْعَدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾: إنّ خبره[٤] ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾. وأَبْعَدُ من هذا قولُ الكوفيين والزّجّاج في قوله تعالى[٥]: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾: إنّ جوابَهُ[٦] ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾.

وقولُ بعضِهم في[٧] ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾: إنه عَطْفٌ على[٨]: ﴿وَوَهَبْنَا

---

(١) هذه قراءة عاصم وحمزة والأعمش وبعض أصحاب عبدالله والسلمي وابن وثاب، وهي رواية أبي علي الضرير البصري عن أصحابه عن يعقوب «وقيلِهِ». ويأتي تخريجها. وذكرتها بعض المراجع «وقيلهي» بالخفض والوصل عن عاصم وحمزة.
وانظر كتابي معجم القراءات ٨/ ٤١٠ - ٤١١. ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، وانظر التبيان للعكبري/ ١١٤٣ فهو معطوف على لفظ «الساعة».

(٢) هذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو والكسائي، والمُفَضَّل عن عاصم وأبي بكر، والحسن وخلف ويعقوب وأبي جعفر «وقِيْلَه». وذكرتها بعض المراجع مع الوصل بالواو: وقِيلَهو.
انظر كتابي معجم القراءات: ٨/ ٤١١ - ٤١٢.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ سورة فُصّلت ٤١/ ٤١.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾ سورة فُصّلت ٤١/ ٤٤.

(٥) سورة صٓ ٣٨/ ١، وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣١٩.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ سورة صٓ ٣٨/ ٦٤. وانظر ما يأتي ص/ ٥١٨.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام ٦/ ١٥٤.

(٨) الآية: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الأنعام ٦/ ٨٤.
وانظر الدر المصون ٣/ ٢٢٠.

لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ﴾[١].

وقولُ الزمخشريّ في[٢]: ﴿وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٖ﴾ فيمن جَرّ[٣] «مُسْتَقَرّ»: إنّ[٤] «كُلًّا» عَطْفٌ على «السّاعة» في[٢] ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾.

وأَبْعَدُ منه قولُه[٥] في[٦] ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ﴾: إنه عَطْفٌ على[٧] ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾.

وأَبْعَدُ من هذا قولُه في[٨] ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ﴾: إنه عَطْفٌ على[٩] ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾ قال[١٠]: هو معطوفٌ على مثله في أَوّلِ السُّوْرة وإِنْ

---

(١) وهذا العطف هو أحد الوجهين عن الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٥٣٦.

(٢) الآيات: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ * وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ * وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ سورة القمر ٥٤/ ١ - ٣.
وفي م/ ١ «سقط قوله: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾».

(٣) قراءة الجماعة «مستقِرٌّ» خبر «كُلّ».
وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي وٱبن محيصن من طريق الأهوازي «مستقِرٍّ»، بكسر القاف والراء، صفة لـ «أمر»، وخبر المبتدأ «كُلّ» محذوف.
انظر كتابي معجم القراءات: ٩/ ٢١٣ - ٢١٤.

(٤) قال الزمخشري: «... أي: اقتربت الساعة وٱقترب كُلّ أمر مستقرٍ يستقر ويتبين حاله» الكشاف ٣/ ١٨٢.

(٥) أي قول الزمخشري.

(٦) الآية: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ سورة الذاريات ٥١/ ٣٨.

(٧) الآية: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾ الذاريات ٥١/ ٢٠.
وانظر الكشاف ٣/ ١٧٠.

(٨) تتمة الآية: ﴿... وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ الصّافات ٣٧/ ١٤٩.

(٩) تتمة الآية: ﴿... أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ﴾ الصّافات ٣٧/ ١١.

(١٠) قال الزمخشري: «فٱستفتهم معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة، =

تباعَدَت بينهما المسافة. انتهى[١].

والصّوابُ خلافُ[٢] ذلك كُلّه.

فأمّا ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ فيمن خَفَضَ، فقيل[٣]: الواو للقَسَم، وما بعده الجوابُ، واختاره الزمخشريّ[٤]. وأمّا من نَصَبَ فقيل[٥]: عطفٌ على «سِرّهم»، أو على مفعولٍ محذوفٍ[٦] معمولٍ لـ «يكتبون»، أو لـ[٧] «يعلمون»، أي: يكتبون ذلك. أو يعلمون الحقَّ، أو أنّه مَصْدَرٌ لـ «قال» محذوفاً[٨]، أو نَصْبٌ على إسقاط حَرْف

= أمر رسوله باستفتاء قريش على وجه إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، ثم أمره باستفتائهم عن وجه القسمة الضِّيزى التي قَسموها حيث جعلوا لله الإناث ولأنفسهم الذكور...» الكشاف ٢/ ٦١٢.

(١) قوله: «انتهى» ليس في م/ ٥.

(٢) لِبُعْد الفَصْل بين المعطوف والمعطوف عليه.

(٣) قال أبو حيان: «وخُرِّج على أنه عَطْفٌ على السّاعة، أو على أنها واو القَسَم، والجواب محذوف، أو لينصُرَنّ، أو لأَفْعَلَنّ بهم ما أشاء».
البحر ٨/ ٣٠، والدر المصون ٦/ ١٠٩.

(٤) قال الزمخشري: «... وأَقْوَى من ذلك وأَوْجَهُ أن يكون الجَرّ والنَّصْبُ على إضمار حرف القَسَم وحذفه» الكشاف ٣/ ١٠٥.
وذكر هذا الوجه العكبري، انظر التبيان/ ١١٤٢.

(٥) العطف على «سِرِّهم» هو رأي الأخفش، انظر البحر ٨/ ٣٠، والكشاف ٣/ ١٠٥، وهو رأي العكبري، انظر التبيان/ ١١٤٢.

(٦) والتقدير: يكتبون أقوالهم وأفعالهم. وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(٧) أي يعلمون الحقّ. انظر البحر ٨/ ٣٠، وانظر الدر ٦/ ١٠٩، وفي البحر أيضاً أنه منصوب على إضمار فعل، أي: ويعلم قِيْلَه.
وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(٨) ذكر هذا أبو حيان للأخفش: وقال قِيْله. البحر ٨/ ٣٠، وانظر الدر ٦/ ١٠٩. وهو للعكبري =

القَسَم[١]، واْختاره الزمخشريّ[٢].

وأمّا[٣] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ فقيل: الذين[٤]: بَدَلٌ من «الذين» في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾، والخبرُ[٥] ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾، واْختاره الزمخشريّ. وقيل: مبتدأٌ خَبَرُهُ مَذْكور، ولكن حُذِفَ رابِطُه، ثم اْختُلف في تعيينه، فقيل: هو[٦] ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ أي: في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾، أي: كفروا به. وقيل[٧]: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ أي: لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأنّ الظّاهر أنّ «لا يأتيه» من جُمْلَةِ خبر «إنّه»[٨].

= أيضاً. انظر التبيان/١١٤٣.
«أي وقال قيلَه». وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(١) ذكر هذا السمين في الدر ٦/ ١٠٩.

(٢) انظر الكشاف ٣/ ١٠٥.

(٣) آية سورة فُصّلت ٤١/ ٤١.

(٤) قال السمين: «إن الذين الثانية» بَدَلٌ من «إنّ الذين «الأولى».
«آية/ ٤٠»، والمحكومُ على البَدَلِ محكومٌ به على المُبْدَل منه، فيلزم أن يكون الخبرُ ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾. وهو منتزع من كلام الزمخشري» الدُّرّ ٦/ ٦٨.
قال الزمخشري: «فإن قلت: بِمَ اْتصل قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ قلتُ: هو بَدَلٌ من قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ الكشاف ٣/ ٧٢، والبحر ٧/ ٥٠٠.

(٥) انظر سبعة أقوال في الخبر عند السمين. الدُّرّ ٦/ ٦٨.

(٦) قال السمين: «الخبر قوله: ما يُقال لك» والعائد محذوف أيضاً، تقديره: إنّ الذين كفروا بالذكر ما يُقال لك في شأنهم إلا ما قد قيل للرسل من قبلك» الدر ٦/ ٦٨، وذكر أنه ذهب إليه الشيخ. ويعني بالشيخ أبا حَيّان. وانظر البحر ٧/ ٥٠٠.

(٧) ذهب إلى هذا أبو حيان قال: «والذي أذهبُ إليه أنّ الخبرَ مذكورٌ، لكنه حُذِف منه عائدٌ يعود على اْسم «إنّ»، وذلك قوله: لا يأتيه الباطل، أي: الباطلُ منهم، أي: الكافرون به» البحر ٧/ ٥٠٠، وانظر سورة فصلت ٤١/ ٤٢.
ونقل السمين هذا الرأي عن شيخه في الدر ٦/ ٦٨، ولم يُعَقِّب بشيء.

(٨) وذلك في الآية/ ٤٠ من فُصّلت: ﴿... إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وأمّا[١] ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ الآية، فقيل: الجوابُ[٢] محذوفٌ، أي[٣]: إنه لَمُعْجِزٌ، بدليل الثّناءِ عليه لقوله: ﴿ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، أو[٤] ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، بدليل[٥]: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾[٦]، أو ما ٱلأمْرُ كما زعموا[٦]، بدليل[٧] ﴿وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾.

وقيل: مَذْكورٌ، فقال الأخفشُ[٨] ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾[٩].

وقال الفَرّاء وثعلب ﴿صٓۚ﴾[١٠]؛ لأنّ معناها «صَدَق»، ويردُّه أنّ الجوابَ لا يتقَدَّمُ، فإنْ أُريدَ أنه دليلُ الجوابِ فقريبٌ، وقيل: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾[١١] الآية[١٢]،

---

(١) سورة صَ ٣٨/ ١.

(٢) فيه أقوال كثيرة.

(٣) كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنّه لمعجز. البحر ٧/ ٣٨٣.

(٤) هذا تقدير أبي حيان قال: «لأنه نظير ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ البحر ٧/ ٣٨٣ وما ذكره المصنف هنا نقله عن شيخه.

(٥) الآية: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾ صَ ٣٨/ ٤.

(٦) هذا تقدير ابن عطية. انظر المُحَرَّر ١٢/ ٤١٦، والبحر ٧/ ٣٨٣. وهو الصحيح عند ابن عطية. وعزاه إلى قتادة والطبري.

(٧) الآية/ ٤ من هذه السّورة.

(٨) انظر الدر المصون ٥/ ٥٢٠، والبحر ٨/ ٣٨٣، والمُحَرَّر ١٢/ ٤١٥.
وفي معاني القرآن للأخفش/ ٤٥٢: «فيزعمون أنّ موضع القَسَم في قوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾».

(٩) هي الآية/ ١٤ من سورة صَ: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾.

(١٠) انظر الدر المصون ٥/ ٥٢٠، قال: «وهذا بناء منهما على جواز تقديم جواب القَسَم، وأنّ هذا الحرف مقتطع من جملةٍ هو دالٌّ عليها». ثم ضَعّف هذا الرأي.

(١١) الآية: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾ صَ ٣٨/ ٣.

(١٢) وهذا الرأي للفراء وثعلب، وضَعّفه السّمين، ورآه ابنُ عطية متكلّفاً، وذكره للزجاج. المُحَرَّر ١٢/ ٤١٦، وانظر البحر ٧/ ٣٨.

وحُذِفَتِ اللّامُ[١] للطّولِ.

وأمّا ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾[٢] فعطف على ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[٣]، و﴿ثُمَّ﴾ لترتيب الإخبار؛ لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأنّا آتينا موسى الكتابَ.

وأمّا[٤] ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٍّ﴾[٥] فمبتدأٌ[٦] حُذِفَ خَبَرُه، أي: وكُلُّ أَمْرٍ مستقرٍ عند الله واقعٌ، أو ذُكِرَ وهو[٧] ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ وما بينهما اعتراض.

---

(١) أي لام الجواب «لكم».

(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٥٤.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ١٥١.

والذي ذهب إلى هذا العطف الزمخشريّ. انظر الكشاف ٢/ ٥٣٦، والدر ٣/ ٢٢٠.

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: عَلامَ عَطَفَ قولَه: ثم آتينا موسى الكتاب؟ قلتُ: على «وَصّاكم به»، فإن قلت: كيف صَحّ عطفه بـ «ثم» والإيتاء قبل التوصية بدهرٍ طويل؟ قلتُ: هذه التوصية قديمةٌ لم تزل تُوْصاها كُلُّ أمةٍ على لسان نبيهم...، فكأنه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أَعْظَمُ من ذلك: أنا آتينا موسى الكتاب...».

وقد ذكر الزمخشري وجهين في الآية هذا، ورأياً سابقاً تقدّم، وهو العطف على «ووهبنا له إسحاق ويعقوب»، وردّ الرأي السّابق، وأخذ هذا المصنف عنه، ولم يعزه إليه فتأمّل!!

(٤) سورة القمر ٥٤/ ٣ وتقدّمت تامّة.

(٥) وذلك على قراءة «مستقرٍّ» بالجر، وهي قراءة تقدّمت.

(٦) أي: كُلّ: مبتدأ، ومستقرّ: على هذا نعت لأمرٍ، والخبر محذوف يتعلّق به الظرف: عند الله، أو واقع.

(٧) الآية/ ٥ من سورة القمر ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾.

قال السمين: «خبر المبتدأ قوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ أخبر عن كُلّ أمرٍ مستقرٍّ بأنه حكمة بالغة، ويكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم ...﴾ الآية/ ٤ جملة اعتراض بين المبتدأ والخبر. انظر الدر ٦/ ٢٢١، والبحر ٨/ ١٧٤.

وقولُ بعضهم[١] : الخبر «مُسْتَقِرٌّ» وخُفِض على الجِوار، حَمْلٌ[٢] على ما لم يَثْبُتْ في الخبر.

وأمّا[٣] ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ فعطف على «فيها» من[٤] ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾.

الثاني[٥]: قولُ بعضهم في[٦] ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ : إنّ الوَقْفَ[٧] على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وإنّ ما بعده إغراءٌ لِيُفيدَ صريحاً مَطْلوبيّة[٨] التطوّف بالصّفا والمَرْوَة.

---

(١) هو أبو الفضل الرازي، انظر: الدر المصون ٦/ ٢٢١.

(٢) **هذا الردُّ لشيخه أبي حيان قال:** «وهذا ليس بجيد؛ لأنّ الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعْهَد في خبر المبتدأ، إنما عُهِدَ في الصفة على ٱختلاف النحاة في وجوده». البحر ٨/ ١٧٤.

(٣) سورة الذاريات ٥١/ ٣٨.

(٤) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ الذاريات ٥١/ ٣٧، وبذلك يَرُدُّ قولَ مَن عطف على الآية/ ٢٠ لِبُعْد الفصل، وهي قوله تعالى ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ الذاريات/ ٢٠.

(٥) الثاني من أمثلة التخريج على الأمور البعيدة، والأَوْجُه الضعيفة.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٥٨.

(٧) جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ ١٥٣ أنّ بعض القُرّاء وقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، ثم ٱبتدأ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾، وبهذا يكون خبر «لا» محذوفاً، وفيه: «فليس هذا بالمُتَّجه؛ لأنّ سيبويه قال: إن هذا يكون في الخطاب دون الغائب، فلا يجوز حَمْلُه على الإغراء».
وانظر النشر ١/ ٢٣١، والدر المصون ١/ ٤١٤، وكتابي: معجم القراءات ١/ ٢١٩.

(٨) أي ليفيد أنّ السّعي بين الصفا والمروة رُكْنٌ، وليزيل التوهُّم بأنه ليس مطلوباً.

ويَرُدُّه أنّ إغراءَ الغائب ضعيفٌ، كقول بعضهم وقد بَلَغه أنّ إنساناً تهدَّده[١]: «عليهِ رجلاً ليسَني» أي: لِيَلْزَمْ رجلاً غيري[٢].

والذي[٣] فَسَّرت به عائشةُ رضي الله عنها خلافَ ذلك، وقِصَّتُها مع عُرْوَة بن الزُّبَيْر رضي الله تعالى عنهم في ذلك مَسْطُورَةٌ في صحيح البخاري. ثم الإيجابُ لا يَتوقَّف على كَوْنِ «عليه» إغراءً، بل كلمةُ «على» تقتضي ذلك مطلقاً.

وأمّا قولُ بعضهم في[٤] ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا

---

(١) قال أبو حيان: «وشَذّ إغراءُ الغائب في قولهم: «عَلَيْهِ رجلٌ لَيْسَني؛ وأجاز بعضهم إغراء الغائب» الأرتشاف/ ٢٣٠٩. قلت: **ولعل صواب النص: رجلاً، وإلا فكيف يكون الإغراء؟!، ولا يفوت مثل هذا شيخي الدكتور رمضان، ولكنها الأخطاء الطباعية التي لا نَسْلَمُ منها.**

(٢) سقط لفظ «رجلاً» من م/ ٢ وثبت في بقية المخطوطات.

(٣) جاء في صحيح البخاري: «حَدّثنا عبدالله بن يوسف: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: قلتُ لعائشة زوج النبي ﷺ وأنا يومئذ حديثُ السِّنّ: أرأيتِ قولَ الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، فما أرى على أَحَدٍ شيئاً أن لا يَطُوف بهما. فقالت عائشةُ: كَلّا، لو كانت كما تقول كانت: فلا جناح عليه أَنْ لا يطوف بهما، إنما أُنْزِلَتْ هذه الآيةُ في الأنصار، كانوا يهلون لمَنَاة، وكانت مَنَاةُ حَذْوَ قُدَيد، وكانوا يتحرَّجون أَنْ يطوفوا بين الصّفا والمروة، فلما جاء الإسلامُ سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ انظر فتح الباري لابن حجر ٨/ ١٣٢.
وانظر «كتاب الحج» في فتح الباري ٣/ ٣٩٧ - ٣٩٩ مع اختلاف بعض مفردات الحديث عمّا تقدّم.

(٤) سورة الأنعام ٦/ ١٥١، وتقدّم الحديث عنها في «لا». قال السمين: «الرابع أن تكون «أن» الناصبة وما في حَيِّزها منصوبة على الإغراء بـ «عليكم»، ويكون الكلام الأول قد تمّ عند قوله: «ربكم»، ثم ابتدأ فقال: ﴿عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ أي: الزموا نفي الإشراك وعدمه. =

بِهِۦ شَيْـًٔا﴾: إنّ الوقفَ قبل «عليكم»، وإنّ «عليكم» إغراءٌ فحَسَنٌ، وبه يتخلّصُ من إشكالٍ ظاهرٍ في الآية مُحْوِجٍ للتأويل.

الثالث: قولُ بعضِهم في[1] ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾: إنّ «أهل» منصوبٌ على الاختصاص[2]، وهذا ضعيفٌ؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل «**بكَ اللهَ نرجو الفَضْلَ**». وإنما الأكثرُ أن يقعَ بعد ضمير التكلُّم كالحديث[3]: «**نحن - مَعَاشرَ الأنبياءِ - لا نُوْرَثُ**»، والصَّوابُ أنّه منادى.

= وهذا وإن كان ذَكَرَهُ جماعة - كما نَقَلَ ابنُ الأنباري - ضعيف؛ لتفكيك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذّهن» الدر المصون ٣/ ٢١٥.

وانظر البيان لابن الأنباري ١/ ٣٤٨ فقد قال: «ويجوز أن تقف على قوله: ربكم، ثم تبتدئ فتقرأ: عليكم ألا تشركوا، أي عليكم تَرْكَ الإشراك، فيكون ألّا تشركوا في موضع نصب على الإغراء بعليكم».

(١) الآية: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٣.

(٢) قال أبو حيان: «وانتصب «أَهْلَ» على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب، ومنه «بكَ اللهَ نرجو الفضلَ»، وأكثر ما يكون في المتكلم، وقوله:

نحن بناتِ طارق * نمشي على النمارق»

انظر البحر ،/ ٢٣١، والدر المصون ٥/ ٤١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٢٦، وقد ذهب الهمداني إلى أن الاختصاص هو الوجه، انظر الفريد ٤/ ٤٢.

ولم يذكر الاختصاص أبو جعفر النحاس. انظر إعراب القرآن ٢/ ٦٣٦، وانظر البيان ٢/ ٢٦٩، والتبيان للعكبري/ ١٠٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٩٧.

(٣) تقدّم الحديث في الجملة الاعتراضية، ويأتي مرة ثالثة في القاعدة الثانية من القواعد التي ساقها المصنّف في آخر الكتاب. انظر ما سبق ٥٩/٥.

الرابع: قولُ الزمخشريّ في[١] ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾[٢]: إنه يجوزُ كَوْنُ ﴿تَجْعَلُوا﴾ منصوباً في جوابِ الترجيّ، أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، على حَدّ النَّصْب في قراءة حَفْص[٣] ﴿فَأَطَّلِعَ﴾. وهذا[٤] لا يُجيزُه بَصْريّ، ويتأوّلون قراءة حَفْصٍ إمّا على أنه جوابٌ للأمر[٥] وهو[٦] ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾، أو على العطفِ على ﴿ٱلْأَسْبَٰبَ﴾[٧]

---

(١) الآيتان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢١ - ٢٢.

(٢) ذكر فيه الزمخشري الأمر، أو هو منصوب انتصاب «أَطَّلِعَ»، أي: خلقكم لكي تتقوا، فهو منصوب على الترجّي، انظر الكشاف ١/ ١٨٢، وهذا لا يجيزه البصريون، وانظر الدر ١/ ١٥٠، وذكر أبو حيان أن هذا أجازه الكوفيون، أَجْرَوْا «لعلّ» مجرى «هل» انظر البحر ١/ ٩٩.

(٣) سورة غافر ٤٠/ ٣٧ وتقدّمت في «عَلّ»، و«لعل»، وفي أقسام العطف، وتقدّم ذِكْر القراء.

(٤) أي: التخريج على النصب في جواب الترجّي.

(٥) قال الشهاب بعد نقل نَصّ ابن هشام: «وبهذين الاحتمالين عُلِم معنى قول الكوفيين: إن في هذه الآية حُجّةً على النصب في جواب الترجّي حملاً على التمني».
انظر الحاشية ٢/ ٢٤. وانظر الدر المصون ٦/ ٤٣.

(٦) كذا في الدر المصون ٦/ ٤٢ «. . . فنصب بـ «أن» مضمرةً بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين».
وذهب أبو حيان إلى أنه منصوب على التوهُّم؛ لأنّ خبر «لعل» جاء كثيراً مقروناً بـ «أن» في النظم، وقليلاً في النثر، فمن تَوَهَّم أنّ المرفوع الواقع خبراً منصوب بـ «أنْ»، والعطف على التوهم كثير. وإن كان لا ينقاس.
انظر البحر ٧/ ٤٦٦.

(٧) فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح. دسوقي.
قلت: كذا في البيت. وأما في الآية فهو من عطف «فَأَطَّلِعَ» على الأسباب.

على حَدّ قوله[١]:

ولُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني [أَحَبُّ إليّ من لُبْس الشُّفُوف]

أو[٢] على معنىً يقع مَوْقِع[٣] «أَبْلُغُ»[٤] وهو أنّ «أبلغ»، على حَدّ قوله[٥]:

[بدا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى] ولا سابقٍ شيئاً [إذا كان جائِيا]

ثم إن ثَبَتَ قولُ الفَرّاء: إنّ جوابَ التَّرَجّي[٦] منصوبٌ كجواب التَّمَنِي فهو قليل، فكيف نُخَرِّج عليه القراءَةَ المجمع عليها؟

---

(١) تقدّم البيت في «لو»، وهو لميسون بنت بحدل الكلبيّة. انظر ما سبق ٣/ ٤١٠.
وكان الشاهد فيه عطف «وتقرَّ» على «لُبْس» على تقدير: وأن تَقَرَّ، فيكون من عطف المضارع على المصدر الصريح.

(٢) في م/ ٥ «أو على العطف على معنى ما يقع موقع لعلي» وفي م/ ١.

(٣) في ٣/ ١ «موقع لعلي أبلغ».

(٤) أي: العطف على التوهُّم، وتقدّم أنّ هذا لأبي حيان، وهو توهم أَنّ «أنْ» مثبتة، وتقدّم في «لعل». انظر ما سبق ٣/ ٥٢٩. والحاشية (١).

(٥) تقدّم في «إذا» وهو لزهير أو لغيره، وفي «لعل»، وذكر أنه على تقدير الباء مع «مدرك».

(٦) قلت: ثبت هذا عنه في معاني القرآن ٣/ ٩ قال الفراء: «... فَأَطَّلِعُ بالرفع، يَرُدُّه على قوله: أَبْلُغُ»، ومن جعله جواباً لـ «لعلّي» نصبه، وقد قرأ به بعض القراء قال: وأنشدني بعض العرب:

عَلّ صروف الدهر أو دُولاتها * يُدْلِلْنا اللمّة من لَمّاتها
فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

فنصب على الجواب بـ «لعل».
وكرر هذا الفراء في الآيتين/ ٣ - ٤ من سورة عبس ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ قال: «ولو كان نَصْباً على جواب الفاء لِلَعَلَّ كان صواباً...» انظر معاني الفراء ٣/ ٢٣٥.

وهذا كتخريجه[(١)] قوله تعالى[(٢)]: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾[(٣)]: على أنّ الاستثناءَ منقطعٌ، وأنه جاء على البَدَلِ الواقعِ في اللُّغةِ التميميّةِ، وقد مَضى البَحْثُ فيها[(٤)].

ونظيرُ هذا[(٥)] على العكس[(٦)] قولُ الكِرْمانيّ[(٧)] في[(٨)] ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾:

إنَّ «مَن»[(٩)] نَصْبٌ على الاستثناء،

---

(١) أي: تخريج الزمخشري.

(٢) سورة النمل ٢٧/ ٦٥، وتقدّمت في الباب الثالث: «كيفية تقديره [أي المتعلّق باعتبار المعنى». وانظر الكشاف ٢/ ٤٥٨.

(٣) قال: «فإن قلت: لِمَ رفع اسم الله والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض؟ قلتُ: جاء على لغة بني تميم؛ حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمارٌ، يريدون ما فيها إلا حمارٌ، كأنّ «أحداً لم يُذْكَر»، وانظر هذا في ٥/ ٣٤٨.

(٤) تقدّم هذا في أواخر الباب الثالث. انظر ٥/ ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٥) أي: نظير كلام الزمخشري السّابق.

(٦) أي: الاستثناء في الآية مُتَّصل ومن قبل منقطع، وكُلٌّ منهما سَبَقَهُ نَفْي، وأُعْرِبَ كُلٌّ من الاستثناءين بخلاف الراجح.

(٧) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي، وهو أحد العلماء النبلاء، وكان في حدود الخمسمئة، وتوفي بعدها، صنّف لباب التفسير، الإيجاز في النحو - اختصره من الإيضاح - والعنوان، وغير ذلك. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٨) سورة البقرة ٢/ ١٣٠ وتقدّمت «في الأمور التي يتعدّى بها القاصر» آخر الباب الثالث.

(٩) قال أبو حيان: «مَن: اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء، وهو استفهام معناه الإنكار؛ ولذلك دخلت «إلّا» بعده، والمعنى: لا أَحَدَ يرغبُ، فمعناه النفيُ العام، ومَن سَفِهَ: في موضع رفع على البدل من الضمير المستكِنّ في «يرغب»، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء، والرفعُ أجودُ على البَدَل؛ لأنه استثناءٌ من غير موجب. . .» انظر البحر ١/ ٣٩٤.

و«نَفْسَه»[١] توكيدٌ، فحَمَلَ[٢] قراءةَ السَّبعةِ[٣] على النَّصْب في مثل[٤] **«ما قام أحدٌ إلا زيداً»**، كما حَمَلَ الزمخشري[٥] قراءَتَهم على البَدَل مثل[٦] **«ما فيها أحد إلّا حمارٌ»**.

وإنما تأتي قراءةُ الجماعةِ على أَفْصَح الوجهين، أَلَا تَرَى إلى إجماعهم على الرَّفْع في[٧] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾، وأنّ أكثرهم قرأ به في ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٨]، وأنه لم يَقْرَأْ أَحَدٌ بالبَدَل في[٩] ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ

---

(١) ذكر هذا الرأي السمين ثم قال: «وهو تخريج غريب...» الدر المصون ١/ ٣٧٤.

(٢) أي: الكِرْمانيّ.

(٣) أي في ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ وهي قراءة السبعة والعشرة ومن وراءهم فلم ترد فيها غير هذه القراءة، فلا وجه لتخصيصها بالسبعة.

(٤) في م/ ١ و٢ و٣ و٤ «إلا زيدٌ» كذا بالرفع، ومثله متن حاشية الدسوقي، وكذا جاء النص في الكشاف ١/ ٢٣٩ «هل جاء أحد إلا زيدٌ»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد بالنصب «... إلا زيداً»، وهو الصّواب.

(٥) أي قراءة السبعة في ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ قال: «ومن سفه: في مَحَلّ رفع على البدل من الضمير في «يرغب»، وصَحَّ البدلُ لأنّ «مَن يرغب» غير موجب كقولك هل جاءك أحد إلا زيد». انظر الكشاف ١/ ٢٣٩.

(٦) في م/ ١ و٢ و٥ «حماراً» بالنصب، ومثلها متن حاشية الدسوقي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير «حمارٌ» بالرفع.

(٧) الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِاللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ الصَّٰدِقِينَ﴾ سورة النور ٢٤/ ٦.
ولم يأتِ في «أنفسهم» غير قراءة الرفع على البدل من شهداء.

(٨) سورة النساء ٤/ ٦٦، وتقدّمت في «إلّا»، وذكرتُ فيها قراءتي الرفع والنّصب، وقراءة الرفع هي قراءة الجماعة على البدل من ضمير «فعلوه».

(٩) سورة الأعلى ٩٢/ ١٩ - ٢٠.

تُجۡزَىٰٓ * إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ[1]﴾ لأنه[2] مُنْقَطِع؟، وقد قيل: إنّ بعضهم قرأ به في[3] ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّۚ﴾ وإجماعُ الجماعةِ على خلافه[4].

ونظيرُ حَمْل الكرمانيّ النفسَ[5] على التوكيد في موضعٍ لم يَحْسُن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى[6] ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾: إنّ الباءَ زائدة،

= وقراءة الجماعة «إلا ابتغاءَ» بالنصب، وهو ٱستثناء منقطع؛ لأنه ليس داخلاً في «من نعمة» في الآية السابقة. وذكر الزمخشري أنه مستثنى من غير جنسه وهو النعمة.

وقرأ يحيى بن وثاب «إلا ابتغاءُ» بالرفع على البدل من موضع «نعمة»؛ لأنه رفع، وهي لغة تميم، وذكر ٱبن يعيش أن بني تميم يقرأونها كذلك.

وفيها غير هاتين القراءتين. وانظر كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٤٧١ - ٤٧٢، ففيه تفصيل ما أوجزته هنا.

(١) الأعلى: غير مثبت في م/ ٣.

(٢) في م/ ٣ «مع أنه منقطع».

(٣) الآية: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا * بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا﴾ النساء ٤/ ١٥٧ - ١٥٨.

- قراءة الجماعة بالنصب «إلّا ٱتباعَ الظَّنّ»، وهو نصبٌ على الاستثناء المنقطع؛ لأنّ ٱتباع الظن ليس من جنس العلم. وذهب ٱبن عطية إلى أنه ٱستثناء متّصل لأنّ العلم والظنّ يجمعهما مُطْلَقُ الإدراك.

- وقرأ بنو تميم «إلّا اتباعُ...» بالرفع على البدل من موضع «مِن علم»؛ لأن «مِن» زائدة، و«علم» رَفْعٌ على الابتداء.

وانظر المراجع في كتابي: معجم القراءات ٢/ ١٩٤ - ١٩٥.

(٤) أي على خلاف الرفع في الآية.

(٥) أي في ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ﴾ آية سورة البقرة/ ١٣٠.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٢٨، وتقدّمت في حرف الباء: مواضع الزيادة: السادس «التوكيد بالنفس والعين».

و«أنفسهن» توكيد للنون[١]. وإنما لغةُ الأكثرين في توكيد الضمير المرفوعِ المُتَّصِل بالنفس أو العين أَنْ يكونَ بعد التوكيد بالمُنْفَصِل نحو «**قُمتُم أنتم أَنْفُسُكم**».

الخامس: قولُ بعضهم في[٢] ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾: إنّ[٣] اللّام للأمر، والفعلُ مجزومٌ، والصّوابُ[٤] أنها لامُ العِلّة، والفعلُ منصوبٌ؛ لِضَعْفِ أَمْرِ المخاطَبِ باللّام، كقوله[٥]:

لِتَقُمْ أنت يا ٱبْنَ خَيرِ قريشٍ فلِتَقْضي حوائجَ المُسْلِمينا

السّادس: قولُ التبريزيّ في قراءة يحيى[٦] بن يعمر[٧] ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنُ﴾

---

(١) نوقش هذا في آخر حرف الباء مناقشة جيدة. فٱرجع إليه.

(٢) ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۞ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ١٢ - ١٣.

(٣) هذا لابن عطية. قال في المحرر ١٣/ ٢٠٣ «... لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام كي». وذهب السمين إلى أن فيه بُعْداً؛ لقلّة دخول هذه اللام على أمر المخاطب. وذكر أنّ النحويين نصُّوا على قِلّة هذا ما عدا الزّجاج، فإنه جعلها لغة جيدة. انظر الدر ٦/ ٩٣، وقد تبع في هذا نصّ شيخه أبي حيان. انظر البحر ٨/ ٧.

(٤) تبع في هذا شيخه أبا حيان. انظر البحر ٨/ ٧، فقد ذكر هذا، وٱستشهد بالبيت.

(٥) تقدّم في حرف اللام العاملة للجزم. وقائله غير معروف.

وفي م/ ٥ «فتقضي» بغير لام، وكذا جاء عند أبي حيان والسمين، وضبطه عند مبارك «فَلْتُقَضّي» من قَضّى، وضبطه الشيخ محمد بالتخفيف وكسر اللام.

(٦) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدوانيّ البصريّ، تابعيّ جليل، عرض على ٱبن عمر وٱبن عباس، وعلى أبي الأسود الدؤلي. وهو أولُ من نقّط المصاحف، وذكروا أنه تُوفّي قبل سنة تسعين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٨١.

(٧) سورة الأنعام ٦/ ١٥٤ وتقدّمت، وكذا القراءة، في الباب الثالث «هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف».

بالرفع[١]: إنّ أَصْلَهُ أَحْسَنُوا، فحُذِفت الواو ٱجتزاءً عنها بالضَّمّةِ.

كما قال[٢]:

إذا ما شاءُ ضَرّوا من أرادوا ولا يَألُو لهم أَحَدٌ ضِرارا

وٱجتماعُ حَذْفِ الواو وإطلاقُ «الذي» على الجماعة كقوله[٣]:

وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهم [هُمُ القَوْمُ كُلُ القومِ يا أُمَّ عامِرِ]

ليس بالسَّهْل، والأَوْلى قَوْلُ الجماعة[٤]: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أَحْسَنُ، وقد جاءت منه[٥] مواضعُ، حتى إنّ أَهْلَ الكوفةِ يقيسونَه، والاتّفاقُ على أنه قياسٌ

(١) أخذ هذا المصنف من البحر لشيخه أبي حيان. انظر ٤/ ٢٥٦.

(٢) قائله غير معروف.

وفي م/ ٥ «ولا يألوهم»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، وكذا جاء عند البغدادي. وأثبته مبارك والشيخ محمد «يألوهم»، وكذا جاء في البحر عند أبي حيان.

وذكر أبو الحسين النحوي عجزه:

ولا يستطيعهم أَحَدٌ ضِراراً

وفي الخزانة: عجزه:

كأنهم بجناحَيْ طائرٍ طاروا

والشاهد في البيت أنّ أصله: شاءوا، فحذفت الواو، وٱكتُفي بالضمة فهي تدل عليها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٨، وشرح السيوطي/ ٨٩٧، والهمع ١/ ٢٠١، والخزانة ٢/ ٣٨٥، والبحر ٤/ ٢٥٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٩١، والإنصاف/ ٣٨٦.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة، وتقدّم في «كل». وأصل الذي: الذين، فحذفت منه النون تخفيفاً لٱستطالة الموصول بالصلة «وجاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٤) أي في آية الأنعام في قراءة يحيى ﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ الآية ٦/ ١٥٤.

وانظر هذا في البحر ٤/ ٢٥٥، وٱرجع إلى أول موضع ذُكِرَتْ فيه هذه القراءة.

(٥) وهو حذف المبتدأ الذي هو صدر الصّلة.

مع «أيّ» كقولهم[١]:

[إذا مَـا لَقِـيـتَ بَـنِـي مَـالِكٍ] فَـسَـلِّمْ عـلى أَيُّـهُـم أَفْـضَـلُ

وأمّا قولُ بعضهم في قراءة ابن مُحَيْصِن[٢] ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ إن الأصل[٣]: أن يُتِمُّوا، بالجمع فَحَسَنٌ؛ لأنّ الجَمْعَ[٤] على معنى[٥] «مَن»، مثل[٦] ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾، ولكن أَظْهَرُ منه قولُ الجماعة[٧]: إنّه قد جاء على إهمال «أنْ» الناصِبةِ حَمْلاً على أُختها «ما» المصدريَّة.

السَّابع: قولُ بعضهم في قوله تعالى[٨]: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ فيمن قَرَأَ بتشديد الرّاء وضَمّها[٩]:

---

(١) تقدّم البيت في «أيّ» ونَسَبه العيني لغسّان بن وَعْلَة بن مُرَّة.
وكان الشاهد فيه حذفَ صَدْرِ الصِّلَة: أيُّهم هو أفضَلُ.

(٢) الآية من سورة البقرة ٢/ ٢٣٣، وتقدّمت، وكذا القراءة فيها في «أنْ». انظر ١/ ١٨٢.

(٣) لم أهتد إلى صاحب هذا القول.

(٤) أي: في الفعل: أن يتموا.

(٥) مَن: لفظه لفظ المفرد؛ ولذلك يصلح للدلالة على المفرد والجمع بحسب السياق الذي يقع فيه.

(٦) تتمة الآية: ﴿... أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٤٢.
وجاءت محمولة على اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ الأنعام ٦/ ٢٥، وكذا في سورة محمد ٤٧/ ١٦.

(٧) أي قول البصريين: وعند الكوفيين هي المُخَفَّفة من الثقيلة، وشَذّ وقوعها موقع الناصبة. انظر البحر ٢/ ٢١٣.

(٨) سورة آل عمران ٣/ ١٢٠ وتقدّمت في «مِن». انظر ٤/ ١٦٨.

(٩) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف: «لا يَضُرُّكم» بضم الضاد والراء المشددة.

وفي هذا اللفظ القراءات: لا يَضُرَّكم، لا يَضِرْكم، ولا يَضُرِّكم، لا يَضُرْكُم، لا يَضْرُرْكم. =

إنه على حَدِّ[1] قوله[2]:

إنّـك إنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ

فخرَّج القراءةَ المتواترة[3] على شيء لا يجوزُ إلّا في الشِّعْر، والصَّوابُ: أنه[4] مجزوم، وأنّ الضّمّة[5] إتباع[6] كالضّمّة في قولك[7]: لم يَشُدُّ، ولم يَرُدُّ، وقوله

= انظر كتابي معجم القراءات ١/ ٥٦٤ - ٥٦٥د.

والأصل: يَضْرُركم فنقلت الضمة من الراء الأولى إلى الضاد، وأدغمت الراء في الراء.

(١) أي أن يَضُرّكم مرفوع وليس مجزوماً. وذلك كما جاء في البيت جواب الشرط «يُصْرَعُ» مرفوعاً.

قال أبو حيان: «واختُلِفَ أحركةُ الراء إعرابٌ فهو مرفوع أم حركة إتباع لضمة الضاد وهو مجزوم كقولك مُدّ. ونُسِبَ هذا إلى سيبويه، فخُرِّج الإعراب على التقديم والتقدير: لا يضركم أن تصيروا، ونُسِب هذا القول إلى سيبويه، وخُرِّج أيضاً على أن «لا» بمعنى ليس مع إضمار الفاء، والتقدير: فليس يضركم. قاله الفراء والكسائي» البحر ٣/ ٤٣.

(٢) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبدالله البجلي الصّحابي، ولعمرو بن خثارم البجلي وقبله:

يـا أقـرع بـن حـابـسٍ يـا أقـرعُ
إنـي أخـوك فـانْـظُـرَنْ مـا تَـصْـنَـعُ

والشاهد فيه أنه كان ينبغي أن يجزم «تُصرع»؛ لأنه جواب الشرط، والجملة الشرطية خبر «إنك»، ولكنه رفع «تصرع»، وجعله مع مرفوعه خبراً لـ «إنّ»، والجملة دليل جواب الشرط.

وجرير بن عبدالله وأقرع بن حابس أسلما، وهما صحابيان، وعمرو بن خثارم مات في الجاهلية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٠، وشرح السيوطي/ ٨٩٧، وشرح المفصّل ٨/ ١٥٨، والهمع ١/ ٢٥٠، والكتاب ١/ ٤٣٦، والمقرَّب ١/ ٢٧٥، وأمالي الشجري ١/ ٨٤، والخزانة ٣/ ٣٩٦، ٦٤٣، و٤/ ٥٤١، والكامل/ ١٧٥، والعيني ٤/ ٤٣٠، والإنصاف/ ٦٢٣.

(٣) في «يَضُرُّكم» وهي آية سورة آل عمران المتقدِّمة.

(٤) أي: في الآية: لا يَضُرُّكم: وأصله: لا يَضْرُرْكم.

(٥) على الراء.

(٦) إتباع لضمة الضاد.

(٧) وأصله: لم يشدُدْ، لم يَرْدُدْ.

وما ذكره المصنّف هنا أخذه من أمالي الشجري. انظر ١/ ٨٤.

تعالى[١] : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ إذا قدر «لا يَضُرُّكم» جواباً[٢] لاَسم الفِعْل، فإنْ قُدِّر آستئنافاً فالضمةُ إعراب[٣]. بل قد آمتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رَفْع الجواب مع مُضِيّ فِعْل الشّرط، فقال في قوله تعالى[٤]: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾[٥]: «لا يجوز أنْ تكون «ما» شرطيّةً لِرَفع «تَوَدُّ»، هذا مع تصريحه في المُفَصّل بجواز الوجهين[٦] في نحو[٧] «**إنْ قام زيدٌ أقومُ**»، ولكنه لما رأى[٨] الرفعَ مرجوحاً[٩] لم يستسهل تخريجَ القراءةِ المُتّفقِ عليها، يوضّح لك هذا أنه جوّز ذلك في[١٠] قراءةٍ شاذّةٍ مع كَوْنِ فِعْلِ الشّرْط مُضارعاً، وذلك على تأويلِهِ بالماضي. فقال: قُرِئ[١١] ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾، برفع «يدرك»،

---

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة المائدة ٥/ ١٠٥.

(٢) أي: عليكم. ويكون الفعل مجزوماً على جواب الأمر في «عليكم»، وضُمَّت الراءُ إتباعاً لضمة الضاد، وضمة الضاد هي حركة الراء الأولى نُقِلَت للضاد لأجل إدغامها في الراء بعدها. والأصل: لا يَضْرُرْكم، ويجوز أن يكون الجزمُ لا على وجه الجواب لأمر، بل على أنه وجه مُستأنف. انظر الدر المصون ٢/ ٦٢٤.

(٣) أي: لا يَضُرُّكم: فعل مرفوع، ولا جزم. وقد رأيت أنه على الاَستئناف يمكن الجزم، وتكون «لا» هي الجازمة. فإذا قدّر «لا» نافية على الإخبار فالرفع.

(٤) سورة آل عمران ٣/ ٣٠ وتقدّمت في «لو» المصدرية، وفي باب «الضمير».

(٥) انظر الكشاف ١/ ٣١٨.

(٦) أي: الجزم في «أقوم» على الجواب لـ «إنْ» والرفع، على تقدير: فأنا أقومُ.

(٧) انظر المفصّل/ ٢٥٠، وانظر فيه التفصيل في ص/ ٣٢٠ - ٣٢١.

(٨) أي الزمخشري.

(٩) في ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾. وانظر الكشاف ١/ ٣١٨.

(١٠) أي الرفع.

(١١) سورة النساء ٤/ ٧٨ وتقدّمت في الجهة الثانية: المثال الثاني عشر، وذكرتُ القراءة فيما سبق. وانظر نصّ الكشاف فيها في ١/ ٤١٠، وقد نقلته من قَبْلُ.

فقيل[١]: هو على حَذْف الفاء، ويجوز أن يُقال[٢]: إنه محمولٌ على ما يقعُ موقعه، وهو «أينما كنتم» كما حُمِل[٣]:

[مَشَائيمُ ليسوا مُصْلِحِيْنَ عشيرةً] ولا ناعبٍ [إلا بِبَيْنٍ غُرابُها]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو «ليسُوا بمُصْلِحِين».

وقد يرى كثيرٌ من الناس قولَ الزمخشريّ في هذه المواضع متناقِضاً[٤]، والصوابُ ما بَيّنتُ لك. قال[٥]: «ويجوزُ أَنْ يتَّصِلَ بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾

---

(١) انظر الكشاف ١/ ٤١٠ قال: «كأنه قيل: فَيُدْرِكُكُم...».

(٢) نص الزمخشري: «ويجوز أن يقال: حمل على ما يقع موقع: أينما تكونوا، وهو: أينما كنتم، كما حمل «ولا ناعبٍ» على ما يقع موقع: ليسوا مصلحين، وهو: ليسوا بمصلحين، فرفع كما رفع زهير:

... ... **يقول: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ**

وهو قول نحويّ سيبويّ».

(٣) تقدّم في «العطف على المحل» وهو للأخوص الرياحي اليربوعي.
وناعبٍ مجرور لأنه معطوف على «مصلحين» على تقدير: ليسوا بمصلحين. وجاء عجز البيت تاماً في م/ ٥.

(٤) قال الدماميني: «حاصله دَفْعُ التناقض عن الزمخشري بأنه أمتنع من جعل «ما» شرطية لرفع «تودُّ» من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة. وتساهل في تجويزه ما أجازه في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾. برفع يدرك، وإن كان مثل ما منعه وأشدّ لكون القراءة شاذّة فلم يُبَالِ بالتسمُّح فيها.
وفيه نظر فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها، ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن، ولا يبالي بما يقول؛ لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتّصلة بالنبي ﷺ، فالأعتذار له بما ذكره المصنّف غير ظاهر...». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٣.

(٥) النص في الكشاف ٢/ ٤١٠ «ويجوز أن يتّصل بقوله: ولا تُظْلَمون فتيلا. أي: لا تُنْقَصُون شيئاً مما كتب آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم أبتدأ قوله: يدرككم الموت». =

انتهى. وقد مَضَى رَدُّه[١].

الثّامن: قولُ ٱبن حبيبٍ[٢]: إنّ[٣] ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ خَبَرٌ. و﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾[٤] حال.

والصّواب أنّ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ على ما تقدَّم في إعرابها[٥].

التّاسع: قولُ بعضهم[٦] «إنّ أَصْل «بسم» كَسْرُ السِّينِ أو ضَمُّها، على لغة من قال: سِمٌ أو سُمٌ، ثم سُكِّنت السينُ؛ لئلا تتوالى[٧] كَسَرَات، أو لِئَلّا يَخْرُجُوا من كَسْرٍ إلى ضَمّ.

والأَوْلى قولُ الجماعة[٨]: إنّ السكونَ أَصْلٌ، وهو لغةُ الأكثرين[٩]، وهم الذين

= وعلى ما ذكره الزمخشري يكون «ولا تُظْلَمُون» دليل الجواب. ويدرككم: مستأنفٌ، ويكون التقدير: أينما تكونوا لا تظلمون فتيلا.

(١) مضى الرد أن جواب الشرط لا يحذف إلا وفعل الشرط ماضٍ نحو: أنت ظالم إن فعلت.

(٢) هو يونس بن حبيب، وتقدّمت ترجمته. وقوله: «قول ٱبن حبيب» غير مثبت في م/٥.

(٣) الآيتان: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الفاتحة ١/١ - ٢.

(٤) والتقدير: الحمدُ - حالة كونه لله - كائن باسمه تعالى. دسوقي.

(٥) تكلّم بٱختصار عن باء البسملة في آخر «التعلّق بمحذوف». انظر ٥/٢٨٧.

والتقدير عند الزمخشري: باسم الله أقرأ أو أتلو، وقول البصريين: ٱبتدائي ثابت أو مستقر باسم الله، وعند الكوفيين موضع الباء وما بعدها نَصْبٌ أي: بدأت. انظر البحر ١/١٦.

(٦) انظر المسألة الأولى في الإنصاف/ ٦ - ١٦.

(٧) في م/٣ و٤ و٥ «يتوالى».

(٨) في م/٥ «جماعة».

(٩) هو رأي البصريين والكوفيين معاً، ولغة غيرهم سِمٌ وسُمٌ، بكسر السين وضمها، وهما لغتان. وانظر الدر المصون ١/٥٤ - ٥٥.

وفي إعراب القرآن للنحاس ١/١١٦ - ١١٧ «والقول الرابع أن الأصل سِمٌ وسُمٌ... =

يبتدئون «اسماً» بهمزة الوَصْلِ[(١)(٢)].

العاشر: قولُ بعضهم في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ من البَسْمَلة: إنه وُصِلَ[(٣)] بنيّة الوَقْف، فٱلتقى ساكنان: الميمُ ولامُ «الحَمْدِ»، فكُسِرَت الميمُ لٱلتقائهما، وممن جَوَّزَ ذلك ٱبنُ عطيّة.

ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ، منهم المُبَرِّدُ: إنّ حركة راء «أَكْبَر» من قول المؤذن[(٤)] «اللهُ أَكْبَر، اللهُ أَكْبَر» فتحة، وإنه وَصَلَ بنيّة الوقف، ثم ٱختلفوا، فقيل: هي حركة السّاكنين، وإنما لم يكسِرُوا[(٥)] حفظاً لتفخيم اللّام،

= ثم جئت بالباء فصار: بِسِمِ ثم حذفت الكسرة فصار: بِسْمِ، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف قط». قال السمين بعد ذكر هذا: «وهذا حكاه النّحاس وهو حسَنٌ».

(١) ولا يكون ٱبتداء الآسم بهمزة الوصل إلا إذا كان ما بعدها ساكناً.

(٢) تعقّب الدماميني المصنّف بأنه يجب أَلّا يذكر هذا المثال هنا في هذا الباب؛ لأنه موضوع لبيان الأمور التي يدخل الخَلَلُ على المعرب من جهتها. والنظر في هذا ليس من الإعراب في شيء.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٣.

(٣) أي وصله مع ما بعده: «... الرحيمِ، ٱلحمد» والساكنان هما الميم، وهمزة «أل»؛ فٱقتضى هذا كسر الميم من «الرحيم».
وانظر المحرر ١/ ٩٣ قال: «وقرأ جمهور الناس: الرحيمِ، ٱلحمد» يعرب «الرحيم» بالخفض، وتُوْصَلُ الألف من «الحمد»، ومن يشأ أن يقدر أنه أسكن الميم ثم لما وصل الألف حرّكها للآلتقاء، ولم يعتدّ بألف الوصل، وذلك سائغ».

(٤) أَصْلُ الراء من «أكبر» الأولى أن تكون ساكنة للوقف، فهو آخر جملة، وإذا وُصِلَ بالجملة التي بعدها ٱلتقى ساكنان: سكون الوقف على الراء، وسكون ألف الوصل من لفظ الجلالة، فصارت: اللهُ أكبرَ اللهُ أكبرْ» وذلك بتحريك الراء الأولى بالفتح تخلُّصاً من ٱلتقاء الساكنين.

(٥) أي: لم يكسروا الراء للتخلّص من ٱلتقاء السّاكنين: اللهُ أكبرِ ٱلله، ولو كسروا لَرُقِّقَتِ اللّام من لفظ الجلالة، وقد حرصوا على التفخيم.

كما في[١] ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾، وقيل: هي حركةُ الهمزةِ[٢] نُقِلَت.

وكُلّ هذا خروجٌ عن الظّاهر لغير داعٍ[٣]، والصّوابُ أنّ كسرةَ الميم[٤] إعرابيّةٌ، وأنّ حركةَ الرّاء[٥] ضمةٌ إعرابيّةٌ، وليس لهمزةِ الوصلِ ثبوتٌ في الدَّرْجِ فَتُنْقَلَ حركتُها[٦] [إلّا في نُدُور][٧].

الحادي عشر: قولُ الجماعة في قوله تعالى[٨]: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ

---

(١) آل عمران ٣/ ١ - ٢ ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ فإنّ القراءة بفتح الميم من قولك: ألف، لام، ميمَ ٱلله» ولم تكسر الميم ليبقى التفخيم في لفظ الجلالة.
والفتح قراءة السبعة، وقرأ أبو حيوة وأبو جعفر الرؤاسي وعمرو بن عبيد «ألمِ الله» بكسر الميم، وقرأ عدد من القراء بسكونها.
وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٤٣٩ - ٤٤٠ ففيه تفصيلٌ وبيانٌ لا يغني عنه هذا الإيجاز.

(٢) أي: حركة همزة الوصل من لفظ الجلالة أُلقِيَتْ على الحرف الذي قبلها في قول المؤذن، وفي آيتي آل عمران المتقدّمتين.

(٣) تعقّبه الدماميني بتعليقٍ طويل، اختصره الأمير بقوله: «تكلّف دم [أي: دماميني] له داعياً، وهو أنّ أصل الأذان الوقف، فلا يُعْدَلُ عنه إلى الإعراب بالمرة» انظر حاشية الأمير ٢/ ١٣١، وحاشية الشمني ٢/ ٢١٣ - ٢١٤.

(٤) من قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والرحمن والرحيم: صفة للفظ الجلالة، وذهب الأعلم إلى البدليّة، وذهب بعضهم فيه إلى أنه عطف بيان، وعلى كل هذه الحالات تكون الكسرةُ على الرحيم كَسْرَةَ إعراب.

(٥) من «الله أكبرُ».

(٦) أي فتنقل حركتها، وهي الفتحة إلى ما قبلها، فإذا سقطت في الدرج فلا حركة لها.

(٧) قوله: «إلّا في ندور» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وكذا إحدى المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما مبارك، وهي مثبتة في متون الحواشي، وتابعهم على هذا مبارك والشيخ محمد. من غير إشارة إلى ذلك.

(٨) الآية: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ ...﴾ سورة سبأ ٣٤/ ١٤.

﴿ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾: إنّ فيه حَذْفَ مُضَافَيْن[١]، والمعنى: علمت ضُعَفاءُ الجِنّ أَنْ لو كان رؤساؤهم، وهذا معنىً حَسَنٌ، إلّا أنّ فيه دعوى حذف مُضَافَيْن لم يَظْهَر الدّليلُ[٢] عليهما، والأَوْلى[٣] أنّ «تبيّن» بمعنى وَضَح، و«أَنْ» وصِلَتُها بَدَلُ اشتمالٍ من الجِنّ، أي: وَضَح للنّاس أنّ الجِنَّ لو كانوا... إلخ.

الثاني عشر: قولُ بعضهم في[٤] ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾: إنّ الوقف على «تُسَمّى»[٥] هنا، أي: عيناً مُسَمّاة معروفة، وإنّ ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ جملةٌ أمريّةٌ أي[٦]: سَلْ سَبِيلاً[٧] مُوْصِلَة إليها.

ودون هذا البُعْد قولُ آخر[٨]: إنه عَلَمٌ مركَّب كـ «تأبَّط شَرّاً»،

---

(١) انظر البحر ٧/٢٦٧ «تبيّن: بمعنى عَلِم أو أدرك، والجنّ هنا خَدَمُ الجنِّ وضعفتهم، أن لو كانوا: أي لو كان رؤساؤهم وكبراؤهم يعلمون الغيب. وقاله قتادة.

(٢) في م/٣ «دليل».

(٣) هذا الذي جعله الأَوْلَى هو ما بدأ به شيخه أبو حيان، ورَجَّحه.
انظر البحر ٧/٢٦٧.

(٤) ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا * عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ سورة الإنسان ٧٦/١٧ - ١٨.

(٥) «على تُسَمّى» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٦) قال الزمخشري: «وقد عزوا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ معناه: سَلْ سبيلاً إليها...» الكشاف ٣/٢٩٩، وانظر الدر المصون ٦/٤٤٦، والبحر ٨/٣٩..

(٧) كذا في م/١ و٣، وفي م/٢ و٤ و٥ «اسأل طريقاً»، وكذا جاء عند مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير، والدسوقي.
وما جاء في الكشاف موافق لما أثبتُّه.

(٨) هذا القول للزمخشري، فإنه بعد أن ذكر قولَ عليّ رضي الله عنه قال: «وهذا غير مستقيم على ظاهره إلّا أن يُراد أنّ جملة قول القائل: سل سبيلاً جُعِلت علماً للعين، كما قيل: تأبط شَرّاً وذرى حباً...». الكشاف ٣/٢٩٩.

والأَظْهر[١] أنه اسمٌ مُفْرَدٌ مبالغة في السَّلسال، كما أن «السَّلسال» مبالغةٌ في السَّلْسِ، ثم يحتمِلُ أنه نكرةٌ[٢]، ويحتملُ أنه عَلَمٌ[٣] منقولٌ، وصُرِفَ لأنه اسمُ الماء. وتقدُّمُ ذِكْرِ العَيْنِ لا يُوْجِبُ تأنيثه[٤]، كما تقول[٥]: «**هذه واسِطٌ**» بالصَّرْف، ويَبْعُد أَنْ يُقال: صُرِف[٦] للتّناسُب كـ[٧] ﴿قَوَارِيرَاْ﴾؛ لاتفاقهم[٨] على صَرْفِهِ.

---

(١) هذا لأبي حيان قال: «والظاهر أنّ هذه العين تسمى سلسبيلاً بمعنى تُوْصَفُ بأنها سلسلة في الاتساع، سهلة في المذاق، ولا يُحْمَلُ سلسبيل على أنه اسم حقيقة؛ لأنه إذ ذاك ممنوع الصرف للتأنيث والعلمية». انظر البحر ٨/٣٩٨.

(٢) وكونه نكرة يقتضي الصرف.

(٣) كان علماً وفيه علّتان تقتضيان الصرف، وهما العلمية والتأنيث، فلما نُقِل وصار اسماً للماء فَقَدَ علّة المنع؛ لأن الماء مُذَكَّر.

(٤) أي: لا يوجب تأنيث السلسبيل.

(٥) صرف «واسط» لأنه اسم موضع، ويُمْنَعُ من الصرف لأنه اسم بلد. وكذا «سلسبيلاً» على هذا يجوز فيه الوجهان: الصرف وعدمه، الصرف للعلمية والتأنيث، والمنع من الصرف لِفَقْدِ إحدى العِلّتَيْنِ.

(٦) أي: « سلسبيلاً ».

قال أبو حيان: «فوجه قراءة الجمهور بالتنوين المناسبة للفواصل، كما قال ذلك بعضهم في سلاسلاً، وقواريرا، ويُحَسِّنُ ذلك أنه لغة لبعض العرب، أعني صرف ما لا يصرفه أكثر العرب» البحر ٨/٣٩٨. وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/٢٠٧.

(٧) الآيتان: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ سورة الإنسان ٧٦/ ١٥ - ١٦ وفي م/٣ و٤ و٥ «كقواريرَ».

(٨) اتفقوا في الوصل على تنوينهما، وهي قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم، والكسائي وأبي =

الثالث عشر: قولُ مكّي وغيره في قوله تعالى[١]: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٢]: إنّ «زهرة» حالٌ من الهاء[٣]، أو من «ما»، وإنّ التنوين حُذِفَ للسّاكنين، مثل قوله[٤]:

[فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ]   ولا ذاكِرَ ٱللهَ إلّا قليلا[٥]

وإنّ جَرّ[٦] «الحياة» على أنه بَدَلٌ من «ما».

= جعفر وخلف والحسن والأعمش والحلواني عن هشام والأعرج وشيبة «قواريراً قواريراً»، وفي الوقف بالألف.
وهناك قراءات أخرى لا يتسع المقام لذكرها، وانظر في هذا كتابي معجم القراءات ١٠/ ٢١٥ - ٢١٨.

(١) تتمة الآية: ﴿... لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/ ١٣١.

(٢) ذكر مكي عدة توجيهات: نصب «زهرة» بفعل مضمر: جعلنا لهم زهرة الحياة، وهو قول الزجاج. ثم ذكر أنه بدل من الهاء في به على الموضع، كما تقول: مررتُ به أخاك. وأشار الفراء إلى نصبه على الحال، ثم ذكر أنها موضوعة موضع المصدر مثل: «صُنْعَ الله». ورأى أنّ الأحسن بعد ذلك أن تنصب «زهرة» على الحال، وتحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من الحياة.
انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨ - ٧٩.

(٣) في المطبوع: «من الهاء في به»، ولفظ «به» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ.

(٤) قائله أبو الأسود. وانظر قصة هذا البيت مع أبيات أخرى عند البغدادي،
ومستعتب: أي: مزيل للشكوى، وروي بنصب «ذاكر» وجَرِّه.
والشاهد في البيت: أن التنوين قد حُذِفَ من «ذاكر» المنصوب لألتقاء الساكنين.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٢، وشرح المفصّل ٢/ ٦، ٩/ ٣٦، والمقتضب ١/ ١٩، ٢/ ٢١٣، والهمع ٦/ ١٧٩، والكتاب ١/ ٨٥، والمنصف ٢/ ٢٣١، ومجالس ثعلب/ ٢٤٩، والإنصاف/ ٦٥٩، والخزانة ٤/ ٥٥٤، وأمالي الشجري ١/ ٣٤٦، والكشاف ١/ ٣٦٦، والخصائص ١/ ٣١١، ودلائل الإعجاز/ ٣٧٦، والديوان/ ٣٨.

(٥) لم يستشهد مكي بهذا البيت للمسألة.

(٦) كذا عند مكي. انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩. وانظر البحر ٦/ ٢٩١.

والصّوابُ أنّ «زهرة» مفعولٌ بتقدير[١]: جعلنا لهم، أو آتيناهم، ودليلُ ذلك ذِكْرُ التمتيع. أو بتقدير[٢]: أذُمُّ؛ لأنّ المقام يقتضيه. أو بتقدير: «أعني» بياناً لـ[٣] «ما» أو للضمير[٤]، أو بَدَلٌ من «أزواج»، إمَّا بتقدير[٥]: ذَوِي زَهْرَة، أو على أنهم جُعِلوا نَفْس الزَّهْرَة مجازاً للمبالغة.

وقال الفراء[٦]: هو تمييزٌ لـ «ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز.

وقيل[٧]: بَدَلٌ من «ما»، ورُدَّ بأنّ «لِنَفْتِنَهُم» من صِلَة[٨] «مَتَّعْنا»، فيلزمُ الفَصْلُ

---

(١) هذا الذي ذكر أنه الصواب ذكره مكي، وذكر أنه للزجاج.
وانظر البحر ٦/ ٢٩٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٨٠.

(٢) ذكر هذا أبو حيان. البحر ٦/ ٢٩١.

(٣) في «ما متّعنا».

(٤) في «به».

(٥) هذه عبارة البحر ٦/ ٢٩١ «أو بَدَلٌ» من «أزواجاً» على تقدير: ذوي زهرة، أو جَعْلِهم زهرة على المبالغة».

(٦) الذي ذكره الفراء أن «زهرة» نُصِبَتْ على الفعل، أي: نُصِبَت على الحال.
وانظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٦.
وقال بعدها: «وإن كان معرفة؛ فإن العرب تقول: مررت به الشريفَ الكريمَ».

(٧) رَدَّ هذا مكّيّ من قبله قال: «ولا يَحْسُن أن تكون «زهرة» بدلاً من «ما» على الموضع في قوله: «إلى ما متّعنا؛ لأن «لنفتنهم» متعلّق بِـ «متعنا»؛ فهو داخل في صلة «ما»، و«لنفتنهم» داخل أيضاً في الصِّلَة، ولا يتقدّم المُبْدَلُ على ما هو من الصِّلَة؛ لأنّ البَدَلَ لا يكون إلا بعد تمام الصِّلَة من المُبْدَل منه، فامتنع بَدَلُ «زهرة» من «ما» على «الموضع».
انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩، ولم يَخْرُجْ حديثُ ابن هشام عن فحوى ما ذكره مكّيّ رحمهما الله.

(٨) هو من صلة «ما» مع «متعنا»، فهو داخل بالصِّلَة.

بين أَبْعاض[١] الصِّلَة بأجنبيّ[٢]، وبأنّ الموصولَ لا يُتْبَع[٣] قبل كمال صِلَتِه. وبأنّه لا يُقال: «**مررتُ بزيدٍ أخاك**» على البَدَل؛ لأنّ العاملَ في المُبْدَلِ منه لا يتوجَّه إليه بنفسه[٤].

وقيل[٥]: من الهاء. وفيه ما ذُكِرَ[٦]، وزيادةُ[٧] الإبدالِ من العائد، وبعضُهم يمنعُه بناءً على أنّ المُبْدَلَ منه[٨] في نيّةِ الطَّرْحِ، فيبقى الموصولُ بلا عائدٍ في التقدير.

وقد مَرّ أنّ الزمخشريّ مَنَع في[٩] ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ أن يكون بَدَلاً من الهاء في

(١) أي بين «متعنا» و«لنفتنهم».

(٢) وهو «زهرة».

(٣) أي: لا يجيءُ بَدَلٌ منه يكون تابعاً له قبل أن تجيء صِلَتُه.

(٤) بل يَتَوَجَّه إليه بحرف الجر، فالبَدَلُ على نيّة تكرار العامل، وإذا أردت ذلك فعليك أن تقول: مررتُ بزيدٍ أخيك، على تقدير تكرير العامل؛ إذ تستطيع القول: مررتُ بأخيك.

(٥) أي: «زهرة» بَدَلٌ من الهاء في «ما متعنا به»، وهو توجيه الزمخشري.

(٦) أي: من الاعتراضات المتقدِّمة في إبدال «زهرة» من «ما» آتية في إبداله من الضمير في «به» العائد إليها، ولا يخفى أنّ الثاني وهو إتباع الموصول قبل كمال صلته ذكر هناك، وليس ههنا. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٤.

(٧) وهو وجه لم يكن في الإبدال من «ما».

(٨) وهو الهاء من «به»، ولأنه الحكم في البَدَل مقصود فيه في الأصل البَدَلُ لا المُبْدَلُ منه. وعلى هذا التقدير، فإنه لو أُزيل أو طرح المُبْدَلُ منه وهو الهاء من «به» لكان الموصول «ما» يبقى بغير عائد، وهذا ما يمنع إبدال «زهرة» من الضمير العائد على «ما» في «به».

(٩) سورة المائدة ٥/ ١١٧، وتقدّمت في «أَنْ»، وفي الباب الثالث: «ما افترق فيه عطف البيان والبدل». فقد رَدّ هذا على الزمخشري في الموضع الأول، وأشار إلى هذا الرد في الموضع الثاني.

«أمرتني به»، ورَدَدْناهُ عليه. ولو لزِمَ إعطاءُ مَنْوِيّ الطَّرْح حُكْمَ المطروح لَزِمَ إعطاءُ منويِّ التأخير حُكْمَ المؤخَّر، فكان يمتنع[١] «ضَرَبَ زيداً غلامُه»، ويَرُدُّ ذلك قولُه تعالى[٢]: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، والإجماعُ[٣] على جوازه[٤].

* * *

= قال الزمخشري: «وإن جعلتها [أي: ما] موصولةً بالفعل لم تَخْلُ من أن تكون بَدَلاً من «ما أمرتني به»، أو من الهاء في «به»، وكلاهما غير مستقيم؛ لأنّ البدل هو الذي يقوم مقام المُبْدَلِ منه...» الكشاف ١/ ٤٩٢.
قال ابن هشام في «أنْ»: ويصحُّ أن يقدَّر بدلاً من الهاء في «به»، ووهم الزمخشريُّ فمَنَع ذلك ظنّاً منه أنّ المُبْدَلَ منه في قوّة الساقط، فتبقى الصِّلَةُ: بلا عائد، والعائد موجود حِسّاً فلا مانع». انظر ما سبق ١/ ٢٠٣ - ٢٠٤.
قلت: تبع الزمخشري في ذلك ابن الحاجب. وانظر الخزانة ١/ ١٣١.

(١) كان يمتنع لأنّ الفاعل المؤخَّر وهو «غلامه» كان يجب إعطاءُ مَنْوِيّ التأخير وهو «زيداً» حُكْمَه. وذلك يقتضي أن يكون المقدَّم وهو «زيداً» حالة الرفع كحال المؤخَّر وهو غلامُه.
(٢) سورة البقرة ٢/ ١٢٤، وتقدّمت في «إذ» ولزومها الإضافة إلى جملة.
(٣) قوله: «على جوازه» مثبت في م/ ١، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
فقد جاء في م/ ٥ «بالإجماع». وأثبت هذه الزيادة مبارك والشيخ محمد، وهي في متون الحواشي.
(٤) أي: على جواز هذا التقديم والتأخير من غير أن يأخذ منويُّ التأخير حُكْمَ المؤخَّر فعلاً.

تنبيـــه

وقد يكونُ المَوْضِعُ لا يتخرَّجُ إلّا على وَجْهٍ مرجوحٍ، فلا حَرَج على مُخَرِّجه، كقراءة ٱبن عامرٍ وعاصمٍ[١] ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّيْ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

فقيل: الفعلُ ماضٍ مبنيّ للمفعول، وفيه ضَعْفٌ من جهات:

- إسكانُ آخر الماضي[٢]، وإنابةُ[٣] المصدرِ مع أنّه مفهومٌ من الفِعْل، وإنابةُ غير المفعول به مع وجوده.

---

(١) الآيتان: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٨٧ - ٨٨.
- ورد في هذا اللفظ القراءات الآتية: نُنْجِي، وهي قراءة الجمهور وحفص عن عاصم، والجحدري قرأ: نُنَجّي. وقرأ غيره: نَجّى.
وأما القراءة التي أشار إليها المصنّف فهي قراءة ٱبن عامر وأبي بكر عن عاصم وٱبن عباس وحماد «نُجّي» بنون واحدة مضمومة، وجيم مشددة، وياء ساكنة، وكذلك هي في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف.
وذهب الزجاج إلى أن هذه الرواية لحن، ورأى الفارسي أنّ عاصماً أخفى الثانية فظنّ السّامعُ أنه يُدْغم، وكذا ذكر ٱبن مجاهد في السبعة، وغَلَّط من ذهب إلى الإدغام.
وإجمال القول في هذه القراءة هنا لا يغنيك فٱرجع إلى التفصيل في كتابي معجم القراءات ٦/ ٤٧ - ٥٠.

(٢) هذا رأي لبعض النحويين. قالوا: أسكن آخر الماضي تخفيفاً، وٱستشهد له السمين. انظر الدر ٦/ ١٠٥.

(٣) أسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح وهو «المؤمنين»، وتقدير المصدر: نُجّي النجاءُ، وجواز مثل هذا هو رأي الكوفيين والأخفش. وانظر البحر ٦/ ٣٣٥، وانظر التبيان للعكبري/ ٩٢٥ فقد ضَعّف هذه القراءة لهذين السببين/ ٩٢٥. ورأى ٱبنُ الشجري أن تقدير المصدر يجوز في ضرورة الشعر، ولا يكون حجة في هذه القراءة. انظر الأمالي ٢/ ٢١٥ - ٢١٦.

وقيل: مضارعٌ[١]، أصلُه: نُنْجي، بسكون ثانيه، وفيه ضَعْفٌ؛ لأنّ النون عند الجيم تُخْفَى ولا تُدْغَم، وقد زعم قومٌ أنها أُدْغِمَت قليلاً، وأنّ منه[٢]: أُتْرُجّ[٣]، وإجّاصَة[٤]، وإجّانَة[٥].

وقيل[٦]: مضارعٌ، وأَصْلُه: نُنَجِّي، بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حُذِفَت النونُ

---

(١) ذكر هذا عُبَيْد عن أبي عمرو، وكذا هارون عنه، فقد ذكرا أنها مدغمة، فقد أدغمت النون في الجيم، وردّه ابن مجاهد في السبعة، وذهب إلى أنه إخفاء خفي على السّامع، وذهب إلى مثل هذا الفارسي. انظر السبعة/ ٤٣٠، والحجة ٥/ ٢٥٩، وأمالي الشجري ٢/ ٢١٥.

(٢) لا يمكن أن يكون ذلك منه؛ لأنّ في هذه الألفاظ إدغام متماثلين، وما جاء في الآية إدغام النون الثانية في الجيم، وهو إدغام لا يقع عادة بينهما.

(٣) في م/ ٣ «أُتْرُجّاً». والأترجُ: فاكهة. ويقال فيه تُرُنْج.

(٤) الفاكهة المعروفة، وورد في شعر أمية بن أبي عائذ الهذلي، وقيل: إنه غير عربي؛ لأن الصّاد والجيم لا يجتمعان في لفظة عربية. انظر اللسان.

(٥) يقال: الإجّانة والإنجانة والأجّانة، والأخيرة طائية، وهي المِرْكَن، وأفصحها الأولى، وهي فارسية مُعَرّبة عن إكّانة. انظر اللسان.

(٦) هذا القول لابن الشجري في الأمالي قال: «وخطر لي في هذه القراءة وجه يُخْرِجُ الفعلَ من بنائه للمفعول، وعن إدغام النون في الجيم، ولا يُخْرِجُه عن قياس كلام العرب، وهو أن يكون القارئ «نُجّي» أراد: نُنَجّي، مفتوح النون مشدد الجيم، فحذف النون الثانية كراهية توالي مثلين متحركين، كما حذف التاء من قرأ «تَذَكّرون»، خفيف الذال، حذف التاء الثانية من: تتذكرون...

ويقوّي أنّ من قرأ «نُجّي» أراد «نُنَجّي» مجيء الماضي قبله على فَعَّلنا مُشَدَّدَ العين في قوله: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ﴾ فلما جاء الماضي على فَعّلنا «نَجّينا» قوبل بـ «نُنَجّي»... فأَنْعِم النظر فيما ذكرته، فهو أَعْبَقُ بالصواب من غيره» انظر الأمالي ٢/ ٢١٦.

وهذا الذي خطر لابن الشجري، ذكرتُ في معجم القراءات أنه سبقه إليه ابن جني في موضعين في المحتسب انظر ٢/ ١١١، ١٢١ **وأخطأ المحققون في الموضع الأول، وذكره مرة ثالثة في الخصائص ١/ ٣٩٨. وأشار المرحوم الطناحي إلى هذا السبق لابن** =

الثانيةُ. ويُضَعِّفُه أنه لا يجوز في مضارع[1]: نَبَأتُ، ونقّبتُ ونَزّلْتُ، ونحوهن إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذِفَ النونَ الثانية إلّا في[2] ندور، كقراءة بعضهم[3]: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا﴾.

* * *

= جني في الخصائص، ولكنه لم يُعَرِّج على المحتسب، وزاد على ما ذكرتُه أنه ذهب إلى هذا الأخفش الصغير علي بن سليمان، وأن النحاس ذكره في إعراب القرآن ٢/ ٣٨١. وانظر أمالي الشجري تحقيق الطناحي ٢/ ٥١٩ حاشية (٢).

(١) أي: نُنَبِّئ، نُنَزِّل، نُنَقِّب.

(٢) في م/ ٥ «في شذوذ ندور».

(٣) سورة الفرقان ٢٥/ ٢٥، وتقدّمت الآية في حرف الباء الذي يفيد المجاوزة مثل «عن».
وأما القراءة فهي قراءة أبي معاذ وخارجة عن أبي عمرو، وقنبل عن ابن كثير، بضم النون وشَدّ الزاي وضم اللام، وأصله: نُنَزِّلُ، فأسقط النون منه، وجاء كذلك في بعض المصاحف، و«الملائكة» نَصْبٌ به.
وفي الآية قراءات أُخر. وانظر كتابي: معجم القراءات ٦/ ٣٤٠ - ٣٤٣.

الجهةُ الخامسة: أن يَتْرُكَ[1] بعضَ ما يحتمِلُه اللّفظُ من الأوْجه الظّاهرة، فَلْنُورِد[2] مسائِلَ من ذلك لِيتمرَّنَ بها الطالبُ مُرَتّبةً عَلى الأبواب؛ لِيَسْهُلَ كَشْفُها.

بابُ المبتدأ

مسـألـة:

يجوزُ في الضمير المنفَصِل من نحو[3] ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الفَصْلُ[4]، وهو أَرْجَحُها[5]، والابتداءُ[6]، وهو أَضْعَفُها، ويختصُّ بلغةِ تميم، والتوكيد[7].

---

(١) أي: المُغرِب.

(٢) في م/٢ و٤ «وَلْنُورِد»، ومثله في المطبوع، ولا فرق.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٢٧ وتقدّمت في «إذ»، و«عن»، وانظر ما تقدّم ١/ ٥٧ - ٥٨ في الحديث عن آية آل عمران ٣/ ٣٥ وذلك في مقدّمة الكتاب.
وأول موضع في القرآن الكريم يعرضون فيه لهذه المسألة هو الآية/ ٣٢ من سورة البقرة ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾.
وانظر تفصيل القول في المسألة عند المصنف في «شرح حال الضمير المُسَمَّى فَصْلاً وعِماداً» في الباب الرابع ٥/ ٥٥٦ وما بعدها.

(٤) ويسميه الكوفيون ضمير عماد، وبعضهم يسميه دعامة، وسَمّاه بعض المتأخرين صِفَة، وهو يعني به التوكيد. انظر ما تقدَّم ٥/ ٥٥٦.

(٥) تعقبه الدماميني بأن في ظاهر العبارة تدافعاً؛ لأنّ قوله: وهو أرجحها، يقتضي رجحان الوجهين الأخيرين، وأَضْعَفيّة الابتداء، فيكون الفَصْلُ الذي حَكَمَ بأرجحيّته ضعيفاً، والابتداءُ الذي حَكَمَ بأضعفيّته راجحاً، وهو متناقض، فينبغي أن يكون التفضيلُ غير مُراد، على أن الابتداء إنما يَضْعُفُ حيث يكون صيغة الضمير مُتَعيّنة لأن تكون فصلاً، وهنا لا تتعيَّن لذلك.
وكان للشمنيّ تعقيب على التعقيب. انظر الحاشية ٢/ ٢١٥.

(٦) أنت: مبتدأ، وما بعده الخبر، والجملة خبر «إنّ».

(٧) على التوكيد لضمير النصب، وهو الكاف في «إنّك».

مسـألـة:

يجوزُ في الأسم المُفْتَتَحِ[١] به من نحو قوله: «**هذا أَكْرَمْتُه**» الأبتداءُ[٢] والمَفْعوليَّةُ[٣]، ومِثْلُه[٤] «**كم رَجُلٍ لقيتُه**»، و«**مَنْ أكرمتَهُ؟**» لكنْ في هاتين[٥] يُقَدَّرُ الفِعْلُ مؤخَّراً[٥]، ومثلُهما[٦]: «**رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لَقِيتُه**».

مسـألـة:

يجوزُ في المرفوعِ من نحو[٧] ﴿**أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ**﴾، و«**ما في الدّار زيدٌ**» الأبتدائيّةُ[٨] والفاعليّةُ، وهي[٩] أَرْجَحُ؛ لأنّ الأصلَ[١٠] عَدَمُ التقديم والتأخير.

---

(١) أي: هذا، في المثال الآتي ذِكْرُه.

(٢) وتكون جملة «أكرمته» هي الخبر.

(٣) والتقدير: أكرمتُ هذا أكرمتُه، فتكون جملة «أَكْرَمْتُه» على هذا مُفَسِّرة.

(٤) أي: كم، ومَن: في المثالين: في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب مفعول به لفعلٍ مُقَدَّرٍ من جنس المذكور في الحالين.

(٥) أي في الجملتين الأخيرتَين: كم رجل..، من أكرمتَه.
وعِلّةُ تقدير الفعل مُؤَخَّراً أنّ «كم» خبرية، و«مَن» أستفهام، ولهما صَدْرُ الكلام؛ فلا يقدَّرُ الفعل في حال المفعوليّة مقدّماً عليهما.

(٦) أي مثل: كم رجلٍ لقيته، ومَن أكرمتَه. في جواز الوجهين، وفي تقدير الفِعْلِ مؤخّراً عنهما.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢١٥ «... وإن كان بينهما وبين: رُبَّ رجلٍ لقيته، فرق من جهة أنّ معمولَ الفعل والأبتدائية فيهما هو «كم»، و«مَن»، وفيه هو المجرور برُبّ، وقد تقدَّم في «رُبّ» أنها تنفرد بالزيادة في الإعراب دون المعنى، وأن مَحَلّ مجرورها في نحو: رُبّ رجلٍ صالح لقيته، رفع، أو نصب، كما في قولك: هذا لقيته». وانظر ما تقدَّم ٢/ ٣٣١.

(٧) سورة إبراهيم ١٤/ ١٠ وتقدَّمت. انظر ١/ ٥٩.

(٨) ذكرتُ هذا فيما سبق في ١/ ٥٩ ورأي الكوفيين أنه فاعل بفعل محذوف، واختاره الزمخشري وأبن الحاجب، وذهب سيبويه وجماعة إلى أنه مبتدأ.
وارجع إلى الموضع المشار إليه فهو حَسْبُك.

(٩) أي: الفاعليّة.

(١٠) أي: عدم تقديم معمول الخبر وتأخير المبتدأ.

و[١] مثلُه[٢] كلمتا[٣] ﴿غُرَفٌ﴾ في سورة الزُّمَر؛ لأنّ الظرفَ الأوّلَ[٤] معتَمِدٌ على المُخْبَر عنه، والثاني[٥] على الموصوف[٦]؛ إذ الغُرَفُ الأولى موصوفةٌ بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخَنْساءِ[٧]:

[وإنّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُداة به] كأنّه عَلَمٌ في رَأْسِهِ نارُ

ومِثْلُه[٨] الاسمُ التّالي للوَصْفِ[٩] في نحو[١٠] «زيدٌ قائمٌ أبوه»، و«أقائمٌ زيدٌ»؛

---

(١) من هنا إلى آخر بيت الخنساء، سقط من المخطوطات التي بين يَدَيّ وثبت في الخامسة، والمخطوطة الأولى مما عندي هي الثانية مما عند مبارك، ولم أجد عنده تعليقاً على هذا.

(٢) أي: مثل ما تقدّم في جواز الوجهين: الابتداء، والفاعليّة.

(٣) الآية: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ سورة الزُّمَر ٣٩/ ٢٠

(٤) أي: الذين: مبتدأ، وجملة «اتقوا ربهم» صلته، وجملة «لهم غرفٌ» جملة اسمية وقعت خبراً عن «الذين»، وعنى بالظرف «لهم»، وقوله معتمد على المُخْبَرِ عنه، أي: مُعْتَمِدٌ على «غُرَف» وهو المبتدأ.

(٥) وهو قوله: من فوقها.

(٦) أي معتمد على قوله «غرف» وهو مبتدأ، وهو موصوف بقوله: ﴿مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ﴾.

(٧) أي يجوز في قولها: «في رأسه نار» الوجهان في «نارٌ»: الابتداء والفاعليّة، والثاني أَرْجَحُ عنده لما تقدَّم.
ثم هذا كما سبق في الآية في «غرف»، فإن جملة «في رأسه نار» صفة لـ «عَلَمٌ».
والمراد بالعَلَم الجبل. وانظر ديوان الخنساء/ ٢ فقد ذكر المحقّقُ أنّ صَدْرَه يُرْوَى: أَغَرُّ أَبْلَجُ تأتمُّ الهُدَاةُ به...

(٨) أي: مثل ما تقدّم في جواز الابتداء والفاعليّة، ورجحان الثاني.

(٩) أي: المشتق، وهو اسم الفاعل، والمراد به أيضاً اسم المفعول، والصفة المشبهة.

(١٠) يجوز في «أبوه» أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون فاعلاً بالوصف، ومثله المثال الثاني.

لما ذكرنا[(١)]، ولأنّ «الأَب» إذا قُدِّر[(٢)] فاعلًا كان خبرُ «زيد»[(٣)] مُفْرَداً، وهو الأَصْلُ في الخبر..

ومِثْلُه[(٤)] ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ من قوله تعالى[(٥)]: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ﴾؛ لأنَّ الأصلَ في الصِّفةِ الإفرادُ، فإنْ قلتَ: «أَقائمٌ أنت؟» فكذلك عند البصريين[(٦)]، وأَوْجَبَ الكوفيّون في الضمير[(٧)] الأبتدائيّةَ، ووافقهم ٱبنُ الحاجِبِ[(٨)]، ووهم إذ نَقَل في أماليه الإجماعَ[(٨)] على ذلك. وحُجّتُهم[(٩)] أنّ المضمرَ المرتفِعَ بالفعل لا يجاوِرُه مُنْفَصِلاً عنه، لا يُقال[(٩)]: «قام أنا»،

---

(١) أي الأرجح الفاعليّة لما ذكره من أنّ الأصل عدم تأخير المبتدأ وتقديم الخبر.

(٢) في م/١ و٥ «قَدّرناه».

(٣) وهو «قائم»؛ لأن الوصفَ وفاعلَهُ لهما حُكْمُ المفرد.

(٤) أي: في جواز الوجهين: الأبتداء والفاعليّة.

(٥) سورة البقرة ٢/١٩، وتقدَّمت في «ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف» في الباب الثالث. انظر ٥/٣٢٩، وفي م/٣ و٤ أثبت لفظ «رَعْدٌ» ولم يثبت في غيره.
وذكرتُ من قبل نصّ السّمين، فقد رَجّح جعل الجارّ صفةً أو حالاً، ورفع ظلمات على الفاعلية، فهو عنده أرجح من جعل: «فيه ظلمات» جملة برأسها صفةً أو حالاً، قال: «لأنّ الجارّ أقربُ إلى المفرد من الجملة».

(٦) أي يجوز في «أنت» وجهان: الأبتدائيّة، والرفع على الفاعليّة للوصف «أقائم».

(٧) «الضمير» كذا جاء في المخطوطات ما عدا الثانية، فقد جاء فيها «في ذلك»، ومثله في المطبوع.
ومعنى: ذلك الإشارة إلى الضمير في المثال: أقائم أنت؟

(٨) قال ٱبن الحاجب: «... فإنه لم يختلف في أنّ «أقائم» خبر مبتدأ مقدَّم؛ ولذلك وَجَبَ التثنية: أقائمان هما، وفي الجمع أقائمون هم، ولا يجوز: أقائمٌ هما، ولا أقائمٌ هم...» انظر الأمالي النحوية ٣/٢٦.

(٩) انظر مثل هذا في الأمالي النحوية ٣/٢٧.
وقوله: وحجتهم، أي: حجة الكوفيين وٱبن الحاجب معهم، على وجوب الأبتداء بالضمير.

والواجب[١] أنه إنما انفصل[٢] مع الوَصْفِ[٣] لئلا يُجْهَلَ[٤] معناه؛ لأنّه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل؛ فإنه يكون بارزاً كـ «قمتُ» أو[٥] «قُمْتَ»، ولأنّ طلبَ الوَصْفِ لمعمولِهِ دون طلبِ الفعل[٦][٧]؛ فلذلك احتَمَل معه[٨] الفَصْلَ، ولأنّ المرفوع[٩] بالوَصْفِ سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجبِ الفَصْل، وهو الخبر، بخلاف[١٠] فاعِلِ الفِعْلِ.

ومما يُقْطَع به على بُطلانِ مَذْهَبِهِم[١١] قولُه تعالى[١٢]: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ

(١) كذا في م/٣ و٤ و٥، ومثله في حاشية الأمير والدسوقي، والشيخ محمد؛ وفي م/١ و٢ «والجواب»، ومثله عند مبارك.

(٢) أي الضمير في «أقائم أنت» وما شابهه.

(٣) أي: اسم الفاعل، وما ماثله في العمل.

(٤) فإنه لو بقي مستتراً وكان القول: «أقائم» لما عُرِف الموصوف بالقيام، فلا بُدّ من إبرازه والتّصريح به.

(٥) في م/٤ و٥ «وقمت».

(٦) لأنّ الوصف محمولٌ في العمل على الفِعْل؛ إذ أصل العمل للفِعْل، ثم جاء بالتبعيّة عَمَلُ المشتقّ، والمتبوعُ أقوى في العمل مما حُمِل عليه.

(٧) في م/٥ «دون طلب الفعل لمفعوله».

(٨) أي: احتمل الوصفُ فَصْلَ الضمير عنه.

(٩) وهذا دليلٌ آخَرُ على وجوب الفَصْل.

(١٠) وفاعل الفعل ليس واجب الفَصْل؛ لأنه لا يَسُدّ مَسَدّ الخبر كفاعل الوصف.

(١١) أي: مذهب الكوفيين على وجوب جعل الضمير مبتدأ مُؤَخّراً، والوصف خبراً مُقَدّماً.

(١٢) سورة مريم ٤٦/١٩ ونصُّ الآية: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾.

وفي الآية عنده رَدّ على مذهب الكوفيين أنه لا يجوز الابتداء بالضمير.

والذي وجدته عند أبي حيان وتلميذه السمين وجهان:

أنت: فاعل سَدّ مَسَدّ الخبر، والثاني أنّ «أنت» مبتدأ، وخبره قبله.

=

﴿ءَالِهَتِى يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾، وقولُ الشّاعر[١]:

خـليـليّ مـا وافِ بِـعَـهْـدِيَ أنـتـمـا [٢] **[إذا لم تكونا لي على مَن أُقاطِعُ]**

فإنّ القولَ بأنّ الضميرَ كما زَعَمَ الزمخشريّ[٣] في الآية مُؤَدٍّ إلى فَصْلِ العامِلِ[٤] من معموله[٥] بالأجنبي[٦]، والقولُ بذلك[٧] في البيتِ مُؤَدٍّ إلى الإخبار عن المثنّى[٨] بالواحد.

= ورَجّح السمين الأول، وذكر عِلّة ذلك، وهو فيما رَجّحه تابع لشيخه، انظر الدر ٤/ ٥٠٩، والبحر ٦/ ١٩٤ - ١٩٥، ولم يذكر الزمخشري غير الابتدائية. انظر الكشاف ٢/ ٢٨١.

(١) قائله غير معروف.
خليليّ: منادى، ما: نافية، وافِ: مبتدأ، أنتما: فاعل وافِ، وقد سَدّ مَسَدّ خبره.
وذكر وجهاً آخر البغدادي وهو الشرطية في «ما».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٥، وشرح السيّوطي/ ٨٩٨، والهمع ٢/ ٦، وشذور الذهب/ ١٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، والعيني ١/ ٥١٦.

(٢) جاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٣) قال الزمخشري: «وقدّم الخبر على المبتدأ في: أراغب... لأنه كان أَهَمّ عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضربٌ من التعجُّب والإنكار لرغبته عن آلهته...» الكشاف ٢/ ٢٨١.

(٤) وهو «راغب» وما ذكره المصنّف من الفَصْل هنا ذكره شيخه أبو حيان. انظر البحر ٦/ ١٩٤.

(٥) وهو «عن آلهتي»، لأنه يقال: رَغِبَ عن كذا: إذا انْصَرَف عنه.

(٦) وهو المبتدأ «أنت».
وتعقّبه الدّماميني بأنه قد لا يكون الفَصْل واقعاً، وأنّ الظرف متعلّقٌ بمحذوفٍ مقدّر أي: أراغبٌ أنت تَرْغَبُ عن آلهتي. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٥.

(٧) أي: القول بإعراب: أنتما: مبتدأً مؤخّراً، ووافِ: خبراً مقدّماً.

(٨) وهو الضمير، فهو ضميرتثنية، والواحد: هو وافِ، وكان يفترض به أن يقول: وافيان؛ لتحقيق المطابقة بينهما.

ويجوزُ في نحو «**ما في الدار زيدٌ**» وَجْهٌ ثالثٌ عند اَبن عِصفور[١]، ونَقَلَهُ عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوعُ اَسماً لـ «ما» الحجازية، والظرفُ في موضع نصبٍ على الخبريّة، والمشهورُ وجوبُ بُطلانِ العَمَلِ عند تقدُّمِ الخَبرِ ولو ظَرْفاً.

مســألــة:

يجوز في نحو «أخوه» من قولك: «**زيدٌ ضُرِب في الدّار أَخُوهُ**» أن يكون فاعلاً[٢] بالظرفِ؛ لاَعتماده[٣] على ذي الحال، وهو ضميرُ «زيد» المُقدَّرُ في «ضُرِب»، وأن يكون[٤] نائباً عن فاعل «ضُرِب» على تقديره[٥] خالياً من الضّميرِ، وأن يكون[٦] مبتدأً خبرُه الظرفُ[٧]، والجملةُ[٨] حالٌ. والفَرّاء والزمخشريّ يَرَيان هذا الوجهَ شاذّاً رديئاً؛ لخلوِّ الجملةِ الاَسميّة الحاليّة من الواو[٩]، ويُوْجِبان

---

(١) ذكر هذا اَبن عصفور في شرح جُمَلِ الزّجّاجي ١/ ٥٩٥ - ٥٩٤، وقد أجاز البصريون عمل «ما» إذا تقدّم خبرها على اَسمها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومنعه الأخفش.

(٢) قوله: فاعلاً بالظرف أي: معمولاً للفعل «اَستقر» العامل في الظرف.

(٣) والتقدير: زيد ضُرِب هو في حال كون أخيه في الدار. انظر دسوقي ٢/ ١٩١.

(٤) وعلى هذا فالمضروب الأخ. أي: زيدٌ ضُرِب أخوه في حال كونه في الدار.

(٥) أي: أخوه. والتقدير: زيد ضُرِب أخوه في حال كونه في الدار.

(٦) أي: أخوه.

(٧) أي: خبره متعلّق الظرف، ويعبرون عن الجار والمجرور بالظرف للملازمة بينهما في الغالب من حيث الأحكام. وانظر شرح الكافية ١/ ٩٢.

(٨) والجملة: في الدار أخوه. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٥.

(٩) أي: لا يجوز لأن الجملة الاَسمية ليس في بدايتها واو الحال، وكان ينبغي أن يقول: زيدٌ ضُرِب وفي الدار أخوه، ولهذا أي: لعدم وجود واو الحال لا يُعْرِبان «أخوه» مبتدأً.

الفاعليّة[١] في نحو[٢]: «**جاء زيدٌ عليه جُبَّةٌ**». وليس كما زَعَما[٣].

والأَوْجه الثّلاثةُ[٤] في قوله تعالى[٥]: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ[٦]﴾، قيل: إذا قُرِئ بتشديد «قُتِّلَ»[٧] لَزِمَ ٱرتفاعُ[٨] «رِبّيّون» بالفعل، يعني[٩] لأنّ التكثير[١٠] لا ينصرفُ إلى الواحد. وليس بشيء؛ لأنّ النبيّ هنا متعدِّدٌ لا

---

(١) أي: يوجبان ذلك في المثال السابق في لفظ «أخوه» وفي الجملة الثانية.

(٢) جُبَّة: فاعل للفعل العامل في الظرف أي: استقرت جُبّة عليه.

(٣) يرى المصنّف أن الجملة الاَسمية تقع حالاً وهي خالية من الواو، وأنه يكفي وجود الضمير: جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسه.
وذهب الرضي إلى أن ٱجتماع الواو والضمير في الجملة الحاليّة الاَسميّة، وٱنفراد الواو متقاربان في الكثرة، ولكن ٱجتماعهما أولى ٱحتياطاً في الربط، شرح الكافية ١/ ٢١١.

(٤) أي: الفاعليّة، والنيابة عن الفاعل، والاَبتداء، إذا قرئ: «قُتِل» بالتخفيف.

(٥) سورة آل عمران ٣/ ١٤٦، وتقدّمت في «كأين». انظر ما تقدّم ٣/ ٥١.

(٦) قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ﴾ غير مثبت في م/ ١ و٣.

(٧) قراءة: «قُتِل» بالبناء للمفعول والتخفيف هي قراءة نافع وٱبن كثير وأبي عمرو ويعقوب وٱبن محيصن واليزيدي وٱبن عباس وقتيبة والمفضل. ورَجّحها الطبري، وٱختارها أبو حاتم.
وقرأ قتاةدة «قُتِّل» مبنياً للمفعول، مع تشديد التاء للتكثير.
والقراءة الثالثة «قاتَلَ» عن عاصم وٱبن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر والأعمش وشيبة وخلف وٱبن مسعود.
وانظر هذه القراءات ومراجعها في كتابي: معجم القراءات ١/ ٥٨٩.

(٨) أي: قُتِّلَ رِبِّيُّون كثير، فهو نائب عن فاعل، ولا يجوز الوجهان الآخران.

(٩) هذا تعليل لهذا الإعراب الذي ٱتّجه على هذه القراءة.

(١٠) والتكثير على هذه القراءة وقع من جهتين: تضعيف عين الفعل، ولفظ «كثير».
وفي م/ ٢ «التنكير».

واحدٌ؛ بدليل[١] «كأيِّن»، وإنما أُفْرِدَ الضميرُ[٢] بحسب لفظها[٣].

مســألـة :

«**زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ**» يَتَعَيَّنُ في «زيد»[٤] الآبتداءُ، و«**نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ**» قيل[٥]: كذلك، وعليهما فالرّابطُ العُمومُ[٦]، أو إعادةُ المبتدأ بمعناه[٧]، على الخلاف في الألف واللّام[٨]، أللجنسِ هي أم للعهد، وقيل: يجوزُ أيضاً أن يكون[٩] خبراً لمحذوفٍ وجوباً، أي: الممدوحُ زيدٌ[١٠]، وقال آبنُ عُصْفورٍ[١١]: يجوز

(١) وكأيّن: تدل على الكثرة غالباً. انظر ما سبق ٣/ ٥١.

(٢) أي: في «معه» وهو عائد على «نبيّ».

(٣) أي: هو عائد على لفظ «كأيّن»، ولفظها لفظ المفرد.

(٤) يتعيّن فيه الآبتداء، وهذا هو الحكم عند تقديم المخصوص، وتكون الجملة بعده خبراً عنه.

(٥) أي: إذا أُخِّر المخصوصُ، قيل: يَتَعَيَّن فيه الآبتداء، والجملة قبله خبر عنه.

(٦) أي: العموم المفهوم من «الرجل» وهو الفاعل.

(٧) إعادة المبتدأ «زيد» بمعناه، وهو «الرجل».

(٨) في حاشية الشمني ٢/ ٢١٦: «وذلك أنها [أي: أل] إن كانت للجنس فالرابط العموم، وإن كانت للعهد فالرابط الإعادة، وآختار آبنُ الحاجبِ أنّ الألفَ واللامَ للعهد، وأنه ذهنيّ».
قلت: وذهب أبو عليّ إلى أن «أل» لآستغراق الجنس.
وانظر شرح الكافية ٢/ ٣١٢. وفي الآرتشاف/ ٢٠٤٣ وهو مذهب الجمهور.
وقد ذكر أبو حيان عدداً من العلماء ممن ذهب إلى العهدية فيها.

(٩) أي «زيد» من «نعم الرجلُ زيدٌ».

(١٠) انظر الآرتشاف/ ٢٠٥٤، وقد ذكر آبنُ عصفور هذا الوجه، والوجه الثاني مما يأتي، وذهب إلى أنهما مذهب الجمهور.

(١١) انظر شرح الجمل لآبن عصفور ١/ ٦٠٥ - ٦٠٦ والمُقَرَّب/ ٦٩، والآرتشاف/ ٢٠٥٤. وسقط قول آبن عصفور هذا من م/ ٣.

فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن يكون مبتدأً حُذِف خبرُه، أي: زيدٌ الممدوحُ، ورُدَّ[١] بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّهُ[٢].

مسـألـة:

«حَبّذا زيدٌ» يحتملُ «زيدٌ» – على القول بأنّ «حَبّ» فِعْلٌ و«ذا» فاعلٌ – أن يكون مبتدأً مخبراً عنه بـ«حَبّذا»، والرّابطُ الإشارةُ، وأن يكون خبراً لمحذوفٍ[٣]، ويجوزُ على قول ٱبنِ عصفور السّابقِ أن يكون مبتدأً حُذِفَ[٤] خبرُه، ولم يَقُل به هنا؛ لأنه يرى أنّ «حَبّذا»[٥] ٱسمٌ، وقيل[٦]: بَدَلٌ[٧] من «ذا»، ويَرُدُّه أنه لا يَحُلُّ مَحَلَّ الأوّل[٨]، وأنه لا يجوزُ الٱستغناءُ عنه[٩]،

---

(١) أي الوجه الثالث.

(٢) أي: لم يَسُدَّ شيء مَسَدّ هذا الخبر المحذوف وهو «الممدوح».

(٣) التقدير: الممدوح زيد.

(٤) وحذف الخبر وجوباً، والتقدير: زيدٌ الممدوحُ.

(٥) قال ٱبن عُصفور: «فمن جعل «حبذا» كُلّه فعلاً جعل الٱسم الواقع بعده مرفوعاً به، ومَن جَعَل «حبذا» كله ٱسماً واحداً، كان «حبذا» عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أن يكون «حبذا» مبتدأً، وزيد: خبره، أو عكسه، كأنه قال: الممدوح زيد...» شرح جمل الزجاجي ١/٦١١.

وفي الٱرتشاف/ ٢٠٥٩ ذكر هذا الرأي للمبرد وٱبن السيراج والسيرافي...

(٦) من هنا إلى قوله: «الٱستغناء عنه» سقط من م/٣.

(٧) هذا لٱبن كيسان، وهو ٱختيارُ ٱبن الحاج.

انظر الٱرتشاف/ ٢٠٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٦.

(٨) أي: لا يَحُلُّ البدلُ وهو «زيد» مَحَلّ المُبْدَلِ منه وهو «ذا»؛ لأنّ «حَبّ» إنما يكون ٱسم إشارة.

(٩) أي: عن البدل، فلا يُقال: «حبذا» من غير ذِكْرٍ لزيد.

وقيل[١]: عَطْفُ بيانٍ، ويَرُدُّه قولُه[٢]:

وحَبَّـذا نَـفَـحَـاتٌ مـن يـمـانِـيَـةٍ تأتيك[٣] من قِبَلِ الرَّيَّانِ أحيانا

ولا تُبَيِّن[٤] المعرفةُ بالنكرة بٱتفاق[٥].

وإذا قيل: بأنّ «**حبذا**» ٱسمٌ للمحبوب فهو مبتدأ[٦]، وزيدٌ: خبرٌ، أو بالعكس[٧] عند من يجيزُ في قولك «**زيدٌ الفاضِلُ**» وجهين[٨]. وإذا قيل بأنّ «**حبذا**» كُلَّه فعلٌ[٩] فـ«زيدٌ» فاعلٌ، وهذا أَضْعَفُ ما قيل؛ لجوازِ حَذْفِ

---

(١) انظر هذا في الاَرتشاف/ ٢٠٦٠.

(٢) قائله جرير من قصيدة هجا بها الأخطل.
والشاهد فيه أن ما في هذا البيت يَرُدُّ قول من ذهب إلى أنّ ما بعد «حبذا» عَطْفُ بيان؛ لأن «ذا» معرفة، و«نفحات» نكرة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٥، وشرح السيوطي/ ٨٩٨، والهمع ٥/ ٤٥، ٤٧، والديوان/ ٥٩٦.

(٣) جاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أثبت صدره، وأشار الشمني إلى أنه يأتي تاماً في بعض النسخ.

(٤) عَلّق على هذا الدماميني بقوله: «وقد يُجابُ بجواز أن يكون صاحبُ هذا القول أَطْلَقَ عَطْفَ البيان على البدل كما ٱعتذر به المصنِّفُ نفسُه عن الزمخشري في بعض المواضع، وحينئذٍ لا يَضُرُّ التَّخالُف بالتعريف والتنكير» حاشية الشمني ٢/ ٢١٦.

(٥) في م/ ٤ «بالاَتفاق».

(٦) هذا للصيمري. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٦.
وذكره أبو حيان للمبرد. انظر الاَرتشاف/ ٢٠٦٠، والمقتضب ٢/ ١٤٥، وانظر الهمع ٥/ ٤٦ - ٤٧. وفي الكتاب ١/ ٣٠٢ هذا رأي الخليل.

(٧) هذا رأي الفارسي. انظر الهمع ٥/ ٤٧، وانظر الاَرتشاف/ ٢٠٦٠، وكتاب الشعر/ ٩٧.

(٨) زيد: مبتدأ، والفاضل: خبر، ويجوزُ عكسُ هذا.

(٩) هذا للمبرّد وغيره كذا في الهمع ٥/ ٤٦.
وذكره أبو حيان للأخفش وخطّاب الماردي. انظر الاَرتشاف/ ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ فقد تركّب: =

المخصوصِ(١)، كقوله(٢):

أَلَا حَبّذا - لو ما الحَيَاءُ - ورُبّما مَنَحْتُ الهوى ما ليس بالمتقَاربِ

والفاعِلُ لا يُحْذَف.

مسألة:

يجوز في نحو(٣) ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ ٱبتدائيّةُ(٤) كُلٍّ منهما، وخبريّةُ الآخرِ، أي: شأني صَبْرٌ جميلٌ، أو صَبْرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره.

= «حَبّ» مع «ذا»، وصارا فعلاً واحداً، والمخصوص هو الفاعل، والدليل على ذلك قولهم: لا تُحبِّذه، وهو صياغة المضارع من «حبذا». وانظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٠.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢١٦ قال ٱبن مالك: «وهو في غاية الضَّعْف؛ لأنه مبنيّ على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين، ومن ٱدعاء تركيب فعلٍ من فعلٍ وٱسمٍ، ولا نظير لذلك».

(١) وإذا حُذِفَ المخصوص فإن الفعل يبقى بلا فاعل.

(٢) قائله مرداس بن همام الطائي، وقيل: مرداس بن هَمّاس.
والرواية في م/١ و ٢ «لولا» وفي بقية النسخ: لوما، وهو المثبت في شرح الحماسة، ويُروى: مَن **ليس بالمتقارب**.
أي: أحببت من لا ينصفني ولا مطمع فيه.
والشاهد فيه: حَذْفُ المقصود بالذكر، أي حَبّذا ذِكْرُ هؤلاء النساءِ لولا أني أستحي أَنْ أذكرَهُنّ، فلو كان «حَبّذا» كلُّه فعلاً لبقي بلا فاعل، والفاعل لا يُحْذَف.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٨، وشرح السيوطي/٨٩٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/١٤٠٨، والهمع ٥/ ٤٨، والعيني ٤/ ٢٤.

(٣) الآية: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ١٨، وانظر الآية/ ٨٣، وسيأتي الخلاف في أيّهما أولى بالحذف ص/ ٨٠٥ في «الخاتمة وشروط الحذف»

(٤) انظر هذا في البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، والدّرّ المصون ٤/ ١٦٤ والتبيان/ ٧٢٦.

باب «كان» وما جَرَى مَجْرَاها

مسألة:

يجوزُ في «**كان**» من نحو[١] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾، ونحو: «**زيدٌ كان له مالٌ**» نُقْصانُ «كان»، وتمامُها، وزيادتُها، وهو أَضْعَفُها[٢]. قال ٱبنُ عصفور[٣]: بابُ زيادتها الشِّعْرُ، والظرفُ[٤] متعلِّقٌ بها على التَّمام، وبٱستقرار محذوفٍ مرفوعٍ على الزِّيادة[٥]، ومنصوبٍ[٦] على النّقصان، إلّا إنْ قَدّرت النّاقصةَ شأنيّةً[٧]، فالاَستقرارُ مرفوعٌ؛ لأنه خَبَرُ المبتدأ.

مسألة:

﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[٨] يَحْتَمِلُ[٩] فيه «**كان**» الأَوْجُهَ

---

(١) تتمة الآية: ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ سورة ق ٥٠/ ٣٧.

(٢) تعقّبه الدماميني بأنّ هذا اعتراف منه بأنّ التّمام والنقصان ضعيفان، فيحتاج إلى جَعْل «أَفْعَل» مستعملاً لغير التفضيل، ثم كيف يسوغُ له تخريجُ التنزيل على أَضْعَفِ الوجوهِ عنده. وانظر تعقيب الشمني على هذا التعقيب في الحاشية ٢/٢١٦ - ٢١٧.

(٣) قلت: لم يُصَرِّح ٱبنُ عصفور بخصوص الزيادة في الشِّعر، ولكنّ سياق حديثه يدلُّ على ذلك: انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠٨ - ٤٠٩، وانظر المقرّب ١/ ٩٢.
وانظر ردّ الدماميني في الحاشية ٢/ ٢١٦، فإنه لا فرق بين شعر ونثر.

(٤) أي: «له» في قوله: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾. وقلب: فاعل لها.

(٥) أي: ذلك الاَستقرار مرفوع لأنه خبر للمبتدأ «قلب»، والتقدير: لمن قلبٌ مُسْتَقِرٌّ له.

(٦) منصوب لأن الاَستقرار خبر كان، والقلب: ٱسمه، والتقدير لمن كان قلبٌ مستقراً له.

(٧) ويكون ٱسمها ضميراً مستتراً أي: كان الأمرُ أو الشأنُ، أي: هو، وتكون جملة: «له قلب» في محل نصبِ خبر «كان». وانظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٤١٨.

(٨) تتمة الآية: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥١.

(٩) في المطبوع: «يحتمل في كان».

الثّلاثة[١]، إلّا أنّ الناقصةَ لا تكونُ شأنيّةً[٢] لأجلِ الأستفهامِ، ولتقدُّمِ الخبرِ، وكيف: حالٌ على التّمام[٣]، وخبرٌ[٤] لـ «كان» الناقصة، وللمبتدأ[٥] على الزيادة.

مسـألـة:

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[٦] تحتملُ «**كان**» الأَوْجُهَ الثّلاثةَ: فعلى النّاقصةِ الخبرُ[٧] إمّا لـ «بشر»، و«وَحْياً» استثناءٌ مُفَرّغ من الأحوالِ، فمعناه[٨]: مُوْحِياً أو مُوْحىً، أو[٩] ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾

---

(١) أي: التّمام، والنّقص، والزّيادة. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٢٠ – ١٢٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥١ – ١٥٢.

(٢) في حاشية الشمني ٢/ ٢١٧: لأنّ خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخّرة بجميع أجزائها.
وقال الدسوقي: «... وضمير الشأن لا بُدّ في مفسِّره أن يكون متأخِّراً عنه بتمامه، وهنا بعض المفسّر، وهو الخبر، أعني «كيف» قد تقدَّم، وهذا معنى قوله: ولتقدُّم الخبر» الحاشية ٢/ ١٩٣.

(٣) أي: إذا كانت «كان» تامّةً.

(٤) أي: «كيف» خبرٌ مقدَّم لـ «كان» إذا كانت ناقصةً، وعاقبةُ: أسمها.

(٥) أي: كيف: خبرٌ مقدَّم، وعاقبة: مبتدأ مؤخر إذا أعربت «كان» زائدةً.
وانظر تفصيل هذه الأوجه في البيان ٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٦) سورة الشورى ٤٢/ ٥١، وتقدَّمت في «لو» التي للتمني ٣/ ٤١٠.

(٧) والأسمُ المصدرُ المؤوَّلُ: ما كان تكليمُ اللّه حاصلاً لبشرٍ...

(٨) قال الشمني: «يعني أن «وحياً» إنْ كان حالاً من الفاعل فمعناه مُوْحِياً، وإن كان حالاً من المفعول فمعناه: مُوْحىً، وإنما لم يَقُل مُوْحىً إليه لأن المقصود بيان أنّ «وحياً» أسم فاعل أو أسم مفعول، وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به أسمُ المفعول وهو الجارّ والمجرور.» الحاشية ٢/ ٢١٧.

(٩) ذكر الشمني أن في بعض النسخ « و: أومن وراء حجاب»... الحاشية ٢/ ٢١٧.

بتقدير[١]: أو مُوَصِّلاً[٢] ذلك من وراء حِجاب، «أو يُرْسِل» بتقدير: أو إرسالاً[٣]، أي: أو ذا إرسال، وإمّا وَحْياً. والتفريغُ[٤] في الأخبار، أي: ما كان تكليمُهم[٥] إلّا إيحاءً، أو إيصالاً من وراء حجاب، أو إرسالاً، وجُعِل[٦] ذلك تكليماً على حَذْفِ مضاف[٧]، و«لبشر» على هذا تَبْيينٌ[٨]؛ وعلى التَّمام[٩] والزيادة فالتفريغُ[١٠] في

---

(١) في حاشية الشمني: «لا يخفى أنّ هذه الحال أيضاً إن كانت من الفاعل فالمقدَّرُ اَسمُ فاعل، وإن كانت من المفعول فالمقدَّرُ اَسم مفعول - وإنما لم ينبّه المصنِّف على ذلك اعتماداً على ما ذكره في وَحْياً». وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٣٤. قلت: يبدو ذلك في خلاف النسخ بناءً على اختلاف التقدير، وهو ما سأذكره.

(٢) في م/ ١ و ٣ «مُوْصَلاً» كذا اَسم مفعول. وفي الباقي: مُوْصِلاً، وضبطه الشيخ محمد «مُوْصَلاً»، وجاءت نسخة مبارك «موصّلاً» كذا بدون قيد لحركة الصاد.

(٣) أي: إرسالاً منه، فهو حال من فاعل «يكلّم»، وهو «اللّه»، وقوله: ذا إرسال، فهو حال من المفعول في «يكلمه».

(٤) أي: كان الاَستثناء مُفَرّغاً، وكان الفعل «كان» مُفَرَّغاً للعمل فيما بعد إلّا وهو: وحياً، أو موصلاً «من وراء حجاب»، أو إرسالاً، وكان الأولُ خبراً، وما بعده معطوف عليه.

(٥) في م/ ٥ «يكلّمهم».

(٦) أي: في «وحياً».

(٧) على تقدير: ... ذا إيحاء. قال الدماميني: «والتقدير: تكليمَ وَحْي، أو تكليمَ إرسال، وينبغي أن تُجْعَلَ الإشارةُ من قوله: «وجُعل ذلك» راجعةً إلى أَبْعَدِ مذكورٍ وهو الإيحاءُ، فيدخل الإرسالُ بطريق الأَوْلى...» الحاشية ٢/ ٢١٧.

(٨) أي: اللام على هذا للتبيين، فقوله لِبَشَرٍ: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف أي: إرادتي أو أعني ذلك لبشر.

(٩) والمعنى على التمام: ما ثبت تكليمُ اللّه حال كونه كائناً لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه إيحاءً أو إيصالاً أو إرسالاً.

(١٠) والمعنى: ما تكليم اللّه كائنٌ لبشرٍ في حال من الأحوال إلا في كونه إيحاءً أو إيصالاً أو إرسالاً.

الأحوالِ[(١)] المُقَدَّرَةِ في الضمير المستترِ في[(١)] «لِبَشَرٍ».

مسألة:

«أين كان زيدٌ قائماً» يحتملُ[(٢)] الأَوْجَهَ الثَّلاثَةَ[(٣)]، وعلى النُّقْصانِ[(٤)] فالخبرُ إِمّا «قائماً»، و«أين» ظرفٌ له، أو «أين»، فتتعلَّق[(٥)] بمحذوف، و«قائماً» حالٌ، وعلى الزّيادةِ[(٦)] والتَّمام فـ «قائماً» حال، و[(٧)] «أين»[(٨)] ظرفٌ له، ويجوزُ كونُه ظرفاً لـ «كان» إنْ قُدِّرت تامّةً[(٩)].

مسألة:

يجوز في نحو **«زَيْدٌ عسى أن يقومَ»** نُقْصانُ «عسى»، فاَسمُها مستترٌ[(١٠)]، وتمامُها[(١١)]، فـ «أَنْ» والفعلُ مرفوعُ المَحَلِّ بها.

---

(١) أراد بالأحوال المعاني القائمة بمحالِّها فكلمة «في» على بابها، أو الأحوال النحوية فكلمة «في» بمعنى «مِن»... » انظر بقية النص في الشمني ٢/ ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) في م/١ «تحتمل».

(٣) التمام، والنقص، والزيادة.

(٤) وعلى تقدير «كان» ناقصةً يكون في الخبز توجيهان: قائماً، أو «أين» الظرف، ويكون متعلّقاً بالخبر المحذوف، وعلى الوجه الثاني يُخَرَّج «قائماً» على الحاليّة.

(٥) في م/ ٣ و ٥ «متعلّق».

(٦) زيادة «كان» وتمامها.

(٧) من هنا إلى آخر المسألة سقط من م/٥.

(٨) تعقبه الشمني بقوله: «فيه نظر؛ لأنّ «أين» على زيادة «كان» ظرفٌ مستقرٌّ خبرٌ عن «زيد» مُقَدَّم، لا ظرف لغو لـ «قائماً».

انظر الحاشية ٢/ ٢١٨، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٩٤.

(٩) وعند تقدير «كان» تامة فالظرف يتعلَّقُ بـ «كان».

(١٠) والخبر المصدر المؤوّل، أو على تقدير: عسى زيدٌ ذا قيام.

(١١) أي: ويجوزُ تمامُ «عسى»، والمصدرُ المؤوّلُ في مَحَلّ رفعِ فاعلٍ، والجملة خبر «زيد» على تقدير: زيدٌ عسى قيامُه.

وانظر تخريجات مثل هذه الجملة فيما سبق في باب عسى ٢/ ٤١٦ - ٤٢٠.

مسـألـة :

يجوزُ الوجهان[١] في «**عسى أن يقومَ زيدٌ**»، فعلى النُّقْصان «زيدٌ» اَسْمُها، وفي[٢] «يقومُ» ضميرُه، وعلى التَّمامِ[٣] لا إضمارَ، وكُلُّ شيءٍ في مَحَلِّهِ. ويتعيَّنُ التَّمامُ في نحو[٤] «**عسى أن يقومَ زيدٌ في الدار**»، و[٥] ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، لئلا[٦] يلزَمَ فَصْلُ صِلَةِ[٧] «أَنْ» من معمولها[٨] بالأجنبيّ، وهو اَسم «عسى».

---

(١) النقص والتمام.

(٢) وذلك على تقدير تقديم هذا الاَسمِ؛ لأنّ الضمير لا يعود على متأخِّر، والتقدير على هذا: عسى زيدٌ أن يقومَ.

(٣) إذا كان «عسى» فعلاً تاماً فإنّ «زيد» فاعل «يقوم»، والمصدر المؤوَّلُ من «أنْ» وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل «عسى».

(٤) يتعيّن التمام هنا، وما بعده الفاعل؛ لأنّا لوقلنا بنقص «عسى» و «زيدٌ» اَسمُها فإنّ هذا الاَسمَ يفصِلُ بين الفعل «يقوم» ومعموله وهو «في الدار».

(٥) سورة الإسراء ١٧/٧٩، وتقدّمت الآية في «عسى» ٢/ ٤٢٩.
وعسى: هنا تامة؛ لأنك لو جعلتها ناقصةً واَسمها «ربك» لَفَصَلْتَ بين الفعل «يبعث» ومعموله وهو: مقاماً محموداً.
وانظر حديث السمين في الدر المصون ٤/ ٤١٥

(٦) أي يتعين تمام «عسى» في الآية لئلا...

(٧) صِلَة «أن» وهو «يبعث» في الآية، و «يقوم» في المثال السَّابق.

(٨) المعمول الأجنبي في المثال هو «زيد»، وفي الآية هو «رَبُّك»، وهما في الموضعين اَسمُ «عسى» لو كانت أُعْرِبَت ناقصة.

مسـألـة :

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ﴾[١] تَحْتَمِلُ «ما» الحِجازيّةَ والتميميّةَ، وأَوْجَبَ الفارسيّ[٢] والزمخشريّ[٣] الحجازيّةَ ظناً أَنّ المقتضَيَ لزيادةِ الباء نَصْبُ الخبر، وإنما المُقْتضي نفيُه[٤]؛ لامتناعِ الباء[٥] في «**كان زيدٌ قائماً**». وجوازها[٦] في[٧]:

[وإن مُدَّتِ الأَيْدي إلى الزّادِ] لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم [إذ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ]

وفي[٨] «**ما إنْ زيدٌ بقائم**».

---

(١) الآية: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَـٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٣٢ وانظر سورة هود ١١/ ١٢٣، وسورة النمل ٢٧/ ٩٣.
ولقد كان بمقدور المصنف أن يبدأ بقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ﴾ وهي الآية ٧٤ من سورة البقرة - وكذا أربع آيات تَلَتْها.

(٢) انظر الإيضاح العَضُدي/ ١/ ١١٠ - ١١١.

(٣) لم أجد بعد هذه الآية حديثاً عن «ما» عند الزمخشري في الكشاف، ولكن ذلك جاء في المفصّل. قال: « دخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلق. إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق» - انظر ص/ ٨٢.

(٤) أي نفي الخبر.

(٥) يريد أن يقول: لو كانت زيادة الباء مرتبطة بنفس الخبر لزيدت في مثاله.

(٦) أي: جواز زيادة الباء في البيت بعد النفي في «لم أكن...».

(٧) البيت من لامِيّة الشَّنْفَرى المعروفة بلاميّة العرب، والمثبتُ من البيت:
لم أكن بأعجلهم.
والشاهد في البيت زيادة الباء في خبر «كان» المنفيّة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٩ - ١٩٠، وشرح السيوطي/ ٨٩٩٩، والهمع ٢/ ١٢٧، والعيني ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٠، وأوضح المسالك ١/ ٢١٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦، والديوان/ ٥٦.

(٨) الخبر غير منصوب، وما قبله نفي، وقد بطل عمل «ما» بسبب زيادة «إنْ».

مسـألـة:

«لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدّار» إنْ رفعتَ الاسمين فهما[١] مبتدآن، على الأَرْجَح[٢]، أو اسمان[٣] لـ «لا»[٤] الحجازيّةِ، فإن قلتَ **«لا زَيْدٌ ولا عَمْروٌ في الدّار»** تعيَّن الأول[٥]؛ لأنّ «لا» إنما تعملُ في النّكرات، فإنْ قلتَ: **«لا رجلٌ في الدّار»** تعيَّنَ الثاني[٦]؛ لأنّ «لا» إذا لم تتكرر يجبُ أن تعملَ. ونحو[٧] **﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾** إنْ فتحتَ الثّلاثةَ[٨] فالظرفُ[٩] خبرٌ للجميع[١٠] عند سيبويه[١١]،

---

(١) إنْ رفعت «رجل» وما عُطِف عليه فعلى الابتداء، ولا: مُهْمَلةٌ، لا عَمَلَ لها.

(٢) قال: «على الأرجح» في إهمال «لا»؛ لأنه يجوز إعمالُها ونَصْبُ ما بعدها.

(٣) أي: رجل، امرأة.

(٤) وهي «لا» التي يُسَمُّونها لنفي الوحدة، وتعمل عمل «ليس» وهو قليل، كما تعمل «ما». وسماها «لا الحجازية» لأنها تعمل على لغتهم، ومذهب تميم إهمالها: انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣١٢.

(٥) وهو الرفع على الابتداء في «زيد» وما عُطِفَ عليه.

(٦) وهو أن تعمل، فترفع الاسم وهو «رَجُلٌ» حيث توافرت شروط إعمالها.

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٩٧، وتقدَّمت في «ما»، وتكررت في الأشياء التي تحتاج إلى رابط - «التاسع»، وانظر ما تقدّم ٣/ ٢٩٧ وما بعدها.

(٨) رفث، فُسُوق، جدال.

(٩) أي: في الحجّ.

(١٠) أي: لـ «لا» مع اسمها في المواضع الثلاثة.

(١١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٩.

وفي الارتشاف/ ١٢٩٧ قال أبو حيان: «ولا خلاف في أنّ الخبر مرفوع بـ «لا» الدّاخلة على المضاف والمطوّل، واختلفوا فيه في غيرها، فذهب المازني والمبرد إلى أنه مرفوع بـ «لا» كحالِهِ مع المضاف والمطوّل، وذهب المحققون إلى أن «لا» وما رُكِّب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل «لا» فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه». وانظر الكتاب ١/ ٣٤٥.

ولواحدٍ عند غيره[١]، ويُقَدَّرُ للآخَرَيْن ظرفان؛ لأنّ «لا» المُرَكَّبَةَ عند غيره عاملةٌ في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد[٢]، فكيف عواملُ؟[٣].

وإنْ رفعتَ الأوّلَيْن[٤]: فإن قَدّرت «لا» معهما حجازيّةً تعيّنَ عند الجميع إضمارُ خَبَرَيْن[٥] إنْ قَدّرت «لا» الثانيةَ كالأولى[٦]، وخبراً واحداً[٧] إنْ قدَّرتَها مؤكِّدةً لها، وقَدّرْتَ الرفعَ بالعطف، وإنّما وَجَبَ التقديرُ في الوجهين[٨] لاختلاف خَبَرَيْ الحجازيّة والتبرئة بالنصب[٩] والرفعِ، فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما.

وإنْ قدّرتَ الرفعَ بالابتداءِ فيهما[١٠] على أنهما[١١] مهملتانِ قدَّرتَ عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوّلَيْن[١٢]، أو للثّالِث،

---

(١) انظر هذا للأخفش في الارتشاف/ ١٢٩٨.

(٢) هذا مثبت في م/ ٤ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) أراد بالعوامل «لا» المكررة.

(٤) أي: «فلا رفثٌ ولا فسوقٌ».

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي ومجاهد. وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٢٧٢.

(٥) إضمارُ خبرين: خبر لـ «لا» الأولى، وخبر للثانية، وفي الحج: متعلِّق بخبر الثالثة.

(٦) أي: مثلها لا الحجازية.

(٧) أي: تقدّر لهما خبراً واحداً إذا جعلت «لا» الثانية مؤكِّدة للأولى، ويكون رَفْعُ الاسم الثاني «فسوقٌ» مرفوعاً بالعطف على المتقدِّم.

(٨) أي: وَجَبَ تقديرُ خَبَرَيْن إذا كانت «لا» الثانية عاملةً كالأولى، وخبراً واحداً إذا كانت مؤكِّدة لها.

(٩) النّصْب لـ «لا» الحجازية، والرفع لـ «لا» النافية للجنس.

(١٠) أي: في «فلا رفثٌ ولا فُسُوقٌ».

(١١) لأن «لا» مهملة، وما بعدها مبتدآن، وفي الثالثة «ولا جدالَ» عاملةٌ.

فالخبر للأولين، الأول: مبتدأ، والثاني: معطوف عليه.

ولا: عاملةٌ في خبر «لا جِدالَ» وهو «في الحجّ».

كما تقدّر[١] في[٢] «**زيد وعمرو قائم**» خبراً[٣] للأول أو للثاني[٤]، ولم يُحْتَجْ[٥] لذلك عند سيبويه[٦].

* * *

(١) في م/ ٥ «كما يُقَدِّر»

(٢) قائم: خبر عن «زيد» و «عمرو» معطوف عليه. أو عمرو: مبتدأ، خبره: قائم.

(٣) في م/ ٥ «خبر».

(٤) في م/ ٢ «أو الثاني».

(٥) لم يحتج إلى هذا سيبويه؛ لأنّ «لا» عنده غير عاملة في الخبر، ومن ثم يجوز عنده تقدير الظرف «في الحجِّ» خبراً عما تقدَّم.

(٦) في م/ ٣ «ولم تحتج لذلك عند س». أي: عند سيبويه.

بابُ المنصوباتِ المتشابهةِ

- ما يَحْتَمِلُ المَصْدَرِيّةَ والمَفْعُولِيّة:

من ذلك نحو[١] ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[٢] أي[٣]: ظُلماً ما[٤]، أو خيراً[٥] ما[٦]، أي: لا تُنْقَصُونه[٧]، مثل[٨]: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾؛ ومن ذلك[٩] ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾[١٠]

---

(١) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَـٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٧ وتقدَّم في الآية/ ٤٩ من هذه السُّورة ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾

وذكروا في «فتيلاً» في الموضع الأول وجهين: الأول: مفعولٌ ثانٍ؛ لأنّ المفعول الأول قام مقام الفاعل، ويجوز أن يكون نعتَ مصدرٍ محذوف.

والفتيل: ما يكون في شِقّ النواة، وقيل غير هذا.

(٢) سورة النساء ٤/ ١٢٤ وتقدَّمت، في «مَن» الشرطيّة. والقول فيها كالذي تقدَّم في الآية السابقة.

والنقير: النقرة في ظهر النواة.

(٣) أي: أيّ ظُلْمٍ، فهو مفعول مُطْلَق.

(٤) قوله: «. . . ما» غير مثبت في م/ ٥.

(٥) الإشارة بهذا إلى أنه مفعول به، والمعنى لا تُنْقَصون من الخير مثل هذا الفتيل أو النقير.

(٦) قوله: «ما» غير مثبت في م/ ٤ و ٥.

(٧) في م/ ٢ «يُنْقَصُونه».

(٨) سورة الكهف ١٨/ ٣٣، وتقدَّمت الآية في «كلا وكلتا» ٣/ ١٢٨، ومعنى تَظْلِمْ: تنقص.

(٩) أي: المحتمل للوجهين: المصدريّة والمفعوليّة.

(١٠) الآية: ﴿. . . وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَـٰهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣ - ٤.

أي[١]: نقصاً، أو خيراً[٢].

وأمّا[٣] ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ فمصدرٌ[٤]؛ لاستيفاء «ضَرَّ»[٥] مفعولَه.

وأمّا[٦] ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ فشيءٌ قبلَ ارتفاعِهِ[٧] مَصْدرٌ[٨] أيضاً، لا مفعولٌ به؛ لأنّ «عفا» لا يَتَعدّى[٩].

- ما يَحْتَمِلُ المَصْدَرِيّةَ والظرفيّةَ والحاليّةَ:

من ذلك «سِرْتُ طويلاً» أي[١٠]: سَيْراً طويلاً، أو زَمَناً طويلاً[١١]، أو سِرْتُه طويلاً[١٢].

---

(١) في م/١ و ٥ «نقصاناً»، وفي هذا إشارة إلى المصدرية.

(٢) في هذا إشارة إلى المفعوليّة.

(٣) سورة التوبة ٩/٣٩، وتقدّمت في «إنْ» انظر ١/ ١٢٥.

(٤) شيئاً: ليس هو المصدر، وإنما هو نائب عن المصدر، فهو وَصْفٌ له.
وقال الدماميني: «يحتمل أن يكون الضمير المنصوب من قوله: «ولا تضروه» عائداً إلى المصدر المفهوم من الفعل، وشيئاً مفعول به...».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٨.

(٥) تعقَّبه الدماميني بأنْ تعبيره بـ «ضَرَّ» غير مناسب؛ لأنَّ المذكورَ في الآية مضارعٌ لا ماضٍ. حاشية الشمني.

(٦) سورة البقرة ٢/١٧٨، وتقدّمت في الباب الثالث «كيفية تقديره باعتبار المعنى» ٥/ ٣٤٤.

(٧) نائباً عن الفاعل.

(٨) هو وَصْفٌ للمصدر.

(٩) عفا: يتعدّى إلى مفعول به ولكن بواسطة.

(١٠) هذا تقدير المصدريّة، وطويلاً: نعت للمصدر المحذوف، فهو نائب عنه.

(١١) هذا تقدير الظرفية، وقد قام الوصف مقام الظرف.

(١٢) وهذا تقدير الحالية.

ومنه[١] ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[٢]، أي[٣]: إزلافاً غير بعيد، أو زَمَناً غيرَ بعيد، أو أَزْلَفَتْهُ الجنّة - أي الإزلاف - في حالة[٤] كونه غير بعيد، إلّا أنّ هذه الحالَ مُؤَكِّدَةٌ، وقد يُجْعَلُ[٥] حالاً من الجنّة، فالأصلُ غيرَ بعيدة، وهي أيضاً حال مُؤَكِّدة، ويكون التذكير[٦] على هذا مثلُه في[٧]: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.

- **ما يَحْتَمِلُ المَصْدَرِيّةَ والحَالِيَّةَ:**

«**جاء زيد رَكْضاً**» أي[٨]: يَرْكُضُ رَكْضاً، أو عامِلُهُ[٩] «جاء» على حَدِّ[١٠] «**قَعَدْتُ جُلوساً**»، أو التقدير[١١]: جاء راكضاً، وهو قولُ سيبويهِ، ويؤيِّدُهُ قولُه

---

(١) أي: مما يجوز فيه تقدير الأوجه الثلاثة.

(٢) سورة ق ٥٠/ ٣١.

(٣) هذه صورة المصدر المُقَدَّر. وقد حُذِفَ، وقام الوصف مقامه، وكذا ما بعده الزمن، والحاليّة. وانظر تفصيلاً جيداً في الآية في البحر ٨/ ١٢٧، والدر ٦/ ١٧٨.

(٤) في م/ ٤ و ٥ «حال».

(٥) هذا للزمخشري. انظر الكشاف ٣/ ١٦٤، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٨/ ١٢٧.

(٦) أي: في قوله: «غير بعيد»

(٧) سورة الشورى ٤٢/ ١٧، وتقدَّمت «في الأمور التي يكتسبها الاَسمُ بالإضافة» ٥/ ٦٤٤.

(٨) أي: هو مفعول مطلق حُذِف عامله، وهو «يركُضُ».

(٩) أي: العامل في «ركضاً» فِعْلٌ من معناه، فهو مخالف للفظ فعله، مخالف له في الاَشتقاق.

(١٠) وفي حاشية الشمني ٢/ ٢١٩ «مذهب سيبويه أن المصدر في هذا منصوب بفعل مقدّر، ومذهب المازني والمبرِّد أنه منصوب بالفعل الظاهر. قال الرضي: وهو أَوْلَى؛ لأنّ الأصلَ عدمُ التقدير بدون ضرورةٍ مُلْجِئَة».

(١١) وعلى هذا التقدير يكون «راكضاً» حالاً من فاعل «جاء». وقال: «راكضاً». لأن الحال تكون مشتقّة.

تعالى[١]: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، فجاءتِ الحالُ في موضعِ المَصْدَرِ السّابِقِ ذِكْرُه.

- ما يَحْتَمِلُ المَصْدَرِيّة والحاليّة والمفعولَ لِأَجْلِهِ:

من ذلك[٢] ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ أي[٣]: فتخافون خَوْفاً، وتَطْمَعُون طَمَعاً، وابنُ مالك[٤] يمنعُ حَذْفَ عامِلِ المَصْدَرِ المؤكِّدِ إلّا فيما اَستثنى[٤]، أو خائفين[٥] أو طامعين، أو لِأَجْلِ[٦] الخوفِ والطّمَعِ.

فإنْ قُلنا[٧]: «لا يُشْتَرَطُ اتحادُ فاعِلَيْ[٨] الفِعْلِ والمصدرِ المُعَلّل»، وهو اختيار

---

(١) الآيــة: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ سورة فُصِّلَت ٤١/ ١١.
قال السمين: «طَوْعاً أو كَرْها: مصدران في موضع الحال، أي: طائعتين أو مُكرهتين» الدُّر المصون ٦/ ٥٨، وانظر التبيان/ ١١٢٤.
قلت: ونص الزّجّاج يَدُلُّ على أنه أراد المصدريّة، قال: «ومعنى طوعاً أو كرهاً على معنى: أطيعا لما أمرتُ طوعاً بمنزلة أطيعا الطاعة، أو تُكرها إكراهاً»
معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٨١.

(٢) تتمة الآية ﴿... وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ سورة الرعد ١٣/ ١٢.

(٣) هذا تقدير المصدر مع عامله في «خوفاً وطمعاً»

(٤) يريد «بما اَستثنى» ما حُذِف عامل المصدر المؤكّد منه قياساً جوازاً في نحو: أنت سَيْراً، ووجوباً في نحو: أنت سَيْرٌ سَيْراً، وسماعاً في نحو: سَقْياً وجدعاً. انظر بَسْط النّصّ في حاشية الشمني ٢/ ٢١٨. وانظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٧ - ٦٥٨.

(٥) هذا تقدير الحاليّة في المصدرين.

(٦) هنا يريدُ المفعول لأجله.

(٧) في الحديث هنا عن المفعول لأجله «خوفاً وطَمَعاً».

(٨) في م/ ٥ «فاعل».

ٱبن خَروف[١]، فواضحٌ[٢]، وإنْ قيل بٱشتراطِه[٣] فَوَجْهُهُ أنَّ «يُرِيكم» بمعنى يَجْعَلُكُم تَرَوْن[٤]، والتعليلُ بٱعتبار الرؤيةِ[٥] لا الإراءةِ[٦]، أو الأَصْلُ إخافةً وإطماعاً، وحُذِفَتِ الزّوائد[٧].

وتقول: «**جاء زيدٌ رَغْبةً**»، أي[٨]: يَرْغَبُ رَغْبَةً، أو مجيءَ[٩] رغبةٍ أو راغباً، أو للرغبة[١٠]. وٱبنُ مالك يَمْنَعُ الأولَ[١١] لما مَرّ، وٱبنُ الحاجِبِ[١٢] يمنعُ الثاني؛

= وشَرَطَ الأَعْلَمُ والمتأخِّرون مشاركة المَصْدر لِفعله في أمرين: في الوقت والفاعلِ، نحو: ضربتُ ٱبني تأديباً له... وفي الفاعل، ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أَحَدٌ من المتقدّمين. قال السيّوطي: «ومنه ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، ففاعِلُ الإرادة هو اللّه، والخوفُ والطّمعُ من الخلْق» الهمع ٣/ ١٣٢ - ١٣٣، وانظر الدّرّ ٤/ ٣٣٤.

(١) أي: ٱشتراط ٱبنُ خروف عدم ٱتفاقهما في الفاعل.

(٢) أي جعل «خوفاً وطمعاً» مفعولاً لأجله، والفاعل كما ذكرتُ مختلِف.

(٣) أي: بٱشتراط ٱتحاد فاعِلِهما.

(٤) قال السمين: «ومَنَعَه الزّمخشريّ بعدم ٱتحاد الفاعلِ...، وهذا يمكن أن يُجابَ عليه بأنّ المفعول في قوة الفاعل، فإنّ معنى: يريكم: يجعلكم رائين، فتخافون وتطعمون...» الدُّرُّ ٤/ ٣٣٤، وانظر الكشاف ٢/ ١٦١.

(٥) وفاعلُ الرؤية المخاطَبُ، كما أنّ فاعل المصدر كذلك. دسوقي.

(٦) وفاعل الإراءة هو اللّه سبحانه وتعالى.

(٧) فلما حُذِفت الزّوائد صارت أسماءَ مصادِرَ، وناب بَعْضُها عن بعض.

(٨) هذا تقدير المصدريّة.

(٩) هذا تقرير الحاليّة.

(١٠) هذا تقرير المفعول لأجله.

(١١) يمنع المصدريّة؛ لأن المصدر المؤكّد لا يُحْذَفُ عاملهُ عنده.

(١٢) أي: يمنع الحاليّة. وانظر كلام ٱبن الحاجب في شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٠، وأماليه ٣/ ١٢٩ - ١٣٠.

لأنّه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن[1] حقائقها؛ إذ يَصِحُّ في «**ضربتُه يوم الجمعة**» أَنْ يُقَدَّر[2]: ضَرْبَ يومِ الجمعة، قلتُ: وهو حَذْفٌ بلا دليل؛ إذ لم تَدْعُ إليه ضرورة.

وقال المتنبّي[3]:

أَبْلَى الهَوَى أَسَفاً يومَ النَّوى بَدَني وفَرَّق[4] الهَجْرُ بين الجَفْنِ والوَسَنِ

والتقدير[5]: آسَفُ أَسَفاً، ثم ٱعترضَ بذلك[6] بين الفاعلِ والمفعولِ به، أو إبلاءَ أَسَفٍ[7]، أو لأجلِ[8] الأَسَفِ،

---

(١) أي: يمنع الحالية فيخرج المصدر «رغبة» عن بابه وهو كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه.

(٢) ضَرْبَ: مصدر مضاف إلى «يوم». فقد حُذِفَ المصدر «ضَرْب» بلا دليل على الخلاف، وبلا فائدة منه.

(٣) هذا بيت من ثلاثة قالها في صباه.
الأَسَفُ: شِدَّةُ الحُزن، وٱنتصب «أسفاً» على المصدر.
ومعنى: أَبْلَى الهوى بَدَني: ذهب بلحمي وقوتي بما جاءني من شدائد، وخصّ في حديثه يوم النّوى لأنه يُبَرِّح به، ويشتدُّ عليه عند الفراق.
قال البغدادي: والمعنى: أَدَّى الهوى بَدَني إلى الأَسف والهُزال يوم الفراق، وبَعَّد هَجْرُ الحبيب بين جفني والنَّوْم، أي: لم أَجَد بعده نوماً.
شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩١، وأمالي ٱبن الحاجب ٣/ ١٢٩. وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ٨٥.

(٤) جاء البيتُ تامّاً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أُثْبِتَ صَدْرُه.

(٥) هذا تقدير المصدريّة، وجَعَل الهوى أسفاً مبالغةً.

(٦) أي: بالمصدر، اعترض بين الفاعل وهو «الهوى»، والمفعول وهو «بَدَني».

(٧) قال ٱبنُ الحاجب: «ولا يستقيم أن يكون مصدراً إلّا على تأويل حذف مضاف، كأنه قال: إبلاءَ أَسَفٍ. وهو ضعيف». أمالي ٱبنِ الحاجب ٣/ ١٢٩ - ١٣٠.

(٨) هذا على تقدير المفعول لأجله.

فمن[١] لم يشترط ٱتحادَ الفاعل فلا إشكالَ، وأَمّا مَنْ ٱشترطه فهو على إسقاط لامِ العِلّةِ تَوَسُّعاً، كما في قوله تعالى[٢]: ﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾، أو الاتّحاد[٣] موجودٌ تقديراً، إمّا على أنّ الفعلَ المعلَّلَ[٤] مطاوعُ «أَبْلَى» محذوفاً، أي: فَبَلِيتُ أَسَفاً، ولا يُقَدَّر[٥] فَبَلِي بَدَنِي؛ لأنّ الاختلاف[٦] حاصلٌ؛ إذ الأَسَفُ فِعْلُ النفس لا البَدَنِ، أو لأنّ الهَوَى[٧] لَمّا حَصَل بتسبُّبِهِ كان كأنّه قال: أبليتُ بالهَوَى بَدَنِي.

- ما يَحْتَمِلُ المفعولَ به والمفعولَ مَعَه:

نحو: «**أكرمتُك وزيداً**»، يجوزُ كونُه[٨] عَطْفاً على المفعول[٩]، وكونُه مفعولاً معه، ونحو: «**أكرمتُكَ وهذا**» يحتملُهما[١٠]، وكونُه[١١] معطوفاً على الفاعل[١٢]؛

---

(١) هذا كلامُ ٱبنِ الحاجب قال: «... وكان القياسُ يقتضي مجيءَ الكلام؛ إذ ليس هو لفعل الفاعل المعلَّل، فيكون حذفها لضرورة الشعر، وقد جاء مثل ذلك.» أمالي ٱبن الحاجب ٣/ ١٢٩.

(٢) الآية: ﴿... وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ سورة هود ١١/١٨ - ١٩.

والتقدير: يبغون لها ٱعْوِجاجاً. وهو قول الزجاج والطبري. انظر الشمني ٢/ ٢١٩.

(٣) أي: اتحاد الفاعل بين الفعل والمصدر.

(٤) أي: أبلى الهوى بَدَني فَبَلِيتُ أسفاً.

(٥) في المطبوع و م/٣ «ولا تقدّر».

(٦) أي: في الفاعل.

(٧) هذا معطوفٌ على قوله: «إمّا على أنّ الفعل المعلَّلَ مطاوع...».

(٨) أي: كون «زيداً».

(٩) على الضمير: الكاف من «أكرمتُك».

(١٠) هذا: يجوز عَطْفُه على «الكاف»، وأن يكون مفعولاً معه.

(١١) أي: كون «هذا».

(١٢) أي: على فاعل «أكرمتُك».

لحصولِ[1] الفَصْلِ بالمفعول، وقد أُجيزَ في «**حَسْبُك وزيداً دِرْهَمٌ**» كونُ «زيداً» مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار[2] «يُحْسِبُ» وهو الصحيح[3]؛ لأنه لا يعمل[4] في المفعول معه إلّا ما كان من جنسِ ما يعمل في المفعول به، ويجوزُ جَرُّه[5]، فقيل: بالعطف[6]، وقيل[7]: بإضمار «حَسْبُ»[8] أخرى، وهو الصّواب[9]،

---

(١) العطف على ضمير الرفع المتصل لا يَصِحُّ إلا بالفصل بين المتعاطفين بضمير فَصْل مؤكِّد للضمير المتصل، أو أيّ فاصلٍ آخر.

(٢) ضبط في م/ ٢ و ٣ «يُحْسِب» وكذا قيّدهُ الشُّمُنيّ، وليس له ضبط عند الشيخ محمد. والتقدير: حَسْبُكَ درهم، ويُحْسِبُ زيداً درهمٌ، أي يكفيه.

(٣) فيكون على هذا «زيداً» مفعولاً به، لا مفعولاً معه.

(٤) أي: هو ليس مفعولاً معه؛ لأن العامل الأول: «حَسْبُ» ليس فعلاً، ولا جارياً مجراه، ومن ثم لم يكن «زيد» مفعولاً معه لعدم وجود العامل في المفعول به. قال الشمني: «يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل. أو ما جرى مجراه. و «حَسْبُ» ليس كذلك؛ وبهذا التقدير يندفع ما يسبق إلى بعض الأذهان من عبارة المُصَنِّف أنّ الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه» الحاشية ٢/ ٢١٩.

(٥) أي: في المثال السّابق: حَسْبُك وزيدٍ درهمٌ.

(٦) أي: بالعطف على الكاف من «حَسْبُك»، وجاء هذا من غير إعادة الجارّ، وأجازه يونُس والأخفش والكوفيون، وهو اختيار ابن مالك، وقد بَسَطُوا الخلاف فيه في قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ في سورة النساء ٤/ ١، وانظر الدر المصون ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٧، والتبيان للعكبري/ ٣٢٧.

(٧) ويكون التقدير: حَسْبُك وحَسْبُ زيد.

(٨) في م/ ٣ «حَسْبِ».

(٩) قال الشمني: «قوله: وهو الصّواب، ليس على ما ينبغي، لاقتضائه أنّ القول الأول خطأ، ولا مانع فيه إلّا العطف على الضمير المخفوض، فيرون إعادة الخافض، وهو جائز عند يونس والأخفش والكوفيين». انظر الحاشية ٢/ ٢١٩.

ورَفْعُه[١] بتقدير: «حَسْبُ» فحُذِفت[٢]، وخَلَفها المضافُ إليه، وَرَوَوْا بالأَوْجه الثلاثة[٣]:

إذا كانتِ الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا ... فَحَسْبُكَ والضّحّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

* * *

(١) أي: رفع «زيد»، وصورة الجملة: حَسْبُك وحَسْبُ زيدٍ دِرْهَمٌ. ثم حذف «حَسْبُ» فصارت: حسبك وزيدٌ...

أي: وقع موقع «حَسْبُ» المضاف إليه وهو «زيد».

(٢) في م/ ١ و ٢و ٤ «حذفت».

(٣) عُزِي في ذيل الأمالي إلى جرير، وليس في ديوانه.

انشقّت العصا: أي تفرّق الأمر، وأصل هذا في الخوارج فإنهم شقوا عَصَا المسلمين، أي: أجتماعهم وائتلافهم، والهَيْجاء: الحربُ، والضّحاك: أسم رجل، وزعم جماعة أنه أسم سَيْف، ولا يستقيم المعنى، والمُهَنّد: القاطع، أو المصنوع في الهند، والمعنى: إذا وقعت الحرب، ووقع الخلاف والتّفرق فقد كفاك هذا السيف المُهَنَّدُ مع هذا الرجل وهو الضحاك شرّ هذه الحرب.

روي البيت بالنصب: والضحاكَ، على أنه مفعول معه، والرفع على أنه قام مقام مضاف محذوف، والجرّ عطفاً على الضمير في «حسبك».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩١، وشرح السيوطي/ ٩٠٠، وشرح المفصّل ٢/ ٥١، وأمالي القالي ٢/ ٢٦٢، وذيل الأمالي/ ١٤٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٨٣، واللسان/ حسب - عصا. والتخمير ١/ ٤١٠ - ٤١١.

باب الٱستثناء

يجوزُ في نحو: «**ما ضربتُ أحداً إلّا زيداً**» كونُ «زيد» بَدَلاً من المُسْتَثْنَى[(١)] منه[(٢)]، وهو أَرْجَحُها[(٣)]، وكونُه منصوباً على الٱستثناء، وكونُ «إلّا» وما بعدها نَعْتاً، وهو أَضْعَفُها[(٤)]. ومِثْلُه[(٥)]: «**ليس زيدٌ شيئاً إلّا شيئاً لا يُعْبأ به**»، فإنْ جئتَ بـ «ما» مكان «ليس»[(٦)] بَطَلَ كونُه[(٧)] بدَلاً؛ لأنها[(٨)] لا تعملُ في الموجَب.

مسـألـة:

يجوزُ في نحو «**قام القومُ حاشاك - وحاشاه**» كونُ الضّميرِ منصوباً[(٩)]، وكونُه مجروراً[(١٠)]، فإنْ قُلتَ «حاشاي» تعيَّنَ[(١١)] الجرُّ، أو «حاشاني» تَعيَّنَ النَّصْب[(١٢)]،

---

(١) ذكر الشمني في الحاشية ٢/ ١٩٧ أنه وقع في أكثر النسخ: المستثنى، والمراد المستثنى منه.

(٢) وهو المفعول به «أحداً».

(٣) هو أَرْجَحُها؛ لأن الٱستثناء تامّ منفيّ، وإذا كان في مثل هذه الحالة حيث يذكر المستثنى منه تَرَجَّحت البدليَّة.

(٤) لأنّ كونَ «إلّا» نعتاً خلافُ الأصل.

قال الأمير: «لما فيه من خروج «إلّا» عن أصلها من الحرفيّة والٱستثناء، وتحلّي اللفظ بغير إعرابه...» الحاشية ٢/ ١٣٥.

(٥) أي: مِثْلُ المثال السّابق يجوز في «شيئاً» الثاني البدليّةُ والٱستثناءُ، ووقوعُه مع «إلّا» نعتاً.

(٦) وقلت: ما زيدٌ شيئاً إلّا شيئاً...

(٧) بَطَلَ أن يكون ما بعد «إلّا» بَدَلاً، وتَعَيَّن الٱستثناءُ والوَصْفُ.

(٨) أي: ما، ويقال: ما زيد إلا شيءٌ؛ لأنّ عَمَلَ «إلّا» بطل بسبب «ما».

(٩) فالضميران: الهاء، والكاف كلٌّ منهما مفعول الفعل «حاشى».

(١٠) مجروران بـ «حاشا» على أنه حرف جَرّ.

(١١) وذلك لأن «حاشا» حرف جَرّ.

(١٢) تعيَّن النصب في الياء لأنّ نون الوقاية الأَصْلُ فيها أن تلحق الأفعال.

وكذا القولُ في «خلا» و«عدا».

مســألــة:

يجوزُ في[١] «**ما أحدٌ يقول ذلك إلّا زيدٌ**» كونُ «زيد» بَدَلاً من «أحد»، وهو المختارُ، وكونُه بَدَلاً من ضميره[٢]، وأن يُنْصَبَ على الاَستثناءِ، فاَرتفاعُهُ مِن وَجْهَيْن[٣]، واَنتصابُه من وَجْه[٤]، فإنْ قُلتَ: «**ما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلّا زيدٌ**» فبالعكس[٥]، ومن مجيئه مرفوعاً قولُه[٦]:

فـي لـيـلةٍ لا نَـرَى بـهـا أحـداً يَـحْـكـي عـلينـا إلّا كـواكِـبُـهـا

و«على»[٧] هنا بمعنى «عن»، أو ضُمِّن «يحكي» معنى: يَنِمُّ أو يُشَنِّعُ.

---

(١) بيان هذه المسألة: أن معنى هذا الجملة: ما يقولُ أَحَدٌ ذلك إلّا زيد، فكونُه بَدَلاً من «أحد» هو الأصل، وكونه بَدَلاً من ضمير «أحد» المستتر في يقول» ليس بالمختار؛ لأن الأصل الإبدال من صاحب الضمير. انظر الشمني ٢/ ٢٢٠، وحاشية الأمير ٢/ ١٣٥.

(٢) وهو المستتر في «يقول».

(٣) الوجهان: الإبدالُ من أحد، وإبدالُه من ضميره.

(٤) وهو النصب على الاَستثناء.

(٥) أي: يُرْفَعُ من وجه واحد، وهو الإبدال من ضمير «يقول».
ويكون منصوباً من وجهين: الأول: الإبدال من «أحداً»، والثاني: النصب على الاَستثناء.

(٦) تقدّم البيت في «على» لأُحَيْحَة بن الجلاح الأنصاري، وقد اَستشهد به سيبويه على «أنّ» «كواكبها» بالرفع بَدَلٌ من الضمير في «يحكي» الراجع إلى أحد. وذكروا فيه النصب أيضاً. وانظر ما تقدَّم ٢/ ٣٧٥، وشرح البغدادي ٣/ ٢٣٣ وما بعدها.

(٧) تقدّم هذا في «على» مما تقدّم.

- ما يَحْتَمِلُ الحاليّةَ والتمييزَ

من ذلك «**كَرُم زيدٌ ضَيْفاً**» إنْ قدَّرتَ[١] أنّ الضيفَ غيرُ زيدٍ فهو تمييز مُحَوَّل[٢] عن الفاعل، يمتنعُ أن تدخُلَ عليه[٣] «مِن»، وإنْ قُدِّر[٤] نَفْسَهُ ٱحْتَمَلَ الحال[٥] والتمييز[٦]، وعند قَصْد التمييز فٱلأَحْسَنُ إِدْخالُ «مِن»[٧]، ومن ذلك[٨]: «**هذا خاتَمٌ حديداً**»، والأَرْجَحُ التمييزُ[٩] للسّلامة به من جمود[١٠] الحال، ولُزُومِها[١١]، أي: عَدَم ٱنتقالها، ووقوعها نكرةً، وخيرٌ منهما الخفض[١٢] بالإضافة.

---

(١) في م/ ٣ و ٤ و ٥ «إن قُدِّر».

(٢) وذلك على تقدير: كَرُم ضيفُ زيد، وهو تمييز محول عن فاعل.

(٣) لا تدخل على «ضيفاً» «مِن» فلا يقال: كَرُم زيدٌ من ضيف؛ لأن «من» لبيان الجنس.

(٤) أي: إن قُدِّر أنّ الضَّيْف هو نَفْسُ زيد.

(٥) والتقدير: كَرُم زيد في حالة كونه ضيفاً.

(٦) ويكون تمييزاً غير مُحَوَّل.

(٧) فتقول: كَرُم زيد من ضيف، قالوا: لما فيه من التنصيص، على بيان المعنى المقصود.

(٨) أي: مما يجيء فيه التمييز والحالية.

(٩) أي: في «حديداً».

(١٠) لأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة.

(١١) والأصل في الحال الأنتقال لا اللزوم، أي: أن تكون وضعاً غير لازم، أما المؤكّدة فلا يغلب فيها الأنتقال. وانظر الهمع ٤/ ٩ وما بعدها وارجع إلى ما تقدَّم عند المصنف في أقسام الحال ٥/ ٤٢٣.

(١٢) قال الشمني: «قوله: «وخير منهما الخفض بالإضافة»، أي: من كون «حديداً» حالاً، ومن نصبه على التمييز، وإنما كان الخفض بالإضافة خيراً لحصول التخفيف به من الحال» الحاشية ٢/ ٢٢٠.

وقال الأمير: «قوله: وخير منهما الخفض: لعله بحسب الاستعمال» انظر الحاشية ٢/ ١٣٦.

وفي حاشية الدسوقي: «. . . لعله لكثرته بحسب الاستعمال. وقال الدماميني لسلامته من الأمر المكروه، ولحصول التخفيف الناشئ عن الإضافة» انظر ٢/ ١٩٨.

- من الحال ما يَحْتَمِلُ كَوْنَه من الفاعل ومن المفعول:

نحو[١] «ضربتُ زيداً ضاحكاً» ونحو[٢] ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾، وتجويزُ الزمخشريّ الوجهين[٣] في[٤] ﴿ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ وهمٌ[٥]؛ لأنّ «كافّة» مختص بمن يَعْقِل، ووَهْمُه[٦] في قوله تعالى[٧]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾؛ إذ قَدَّرَ[٨] «كافّة» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إرسالةً كافةً، أَشَدُّ؛ لأنه أضافَ إلى ٱستعمالِهِ[٩] فيما لا يَعْقِلُ إخراجَهُ عما ٱلْتُزِمَ فيه من الحالية[١٠]. ووهمُهُ

---

(١) جواز الحال من الضمير في «ضربتُ»، أي: ضربته وأنا ضاحك.
وجواز كون الحال من زيد أي: ضربته وهو ضاحك.

(٢) سورة التوبة ٩/ ٣٦ وتقدَّمت في ٥/ ٤٢٠ «فيما ٱفترقت فيه الحال من التمييز قوله: كافّة: يصحُّ أن يكون حالاً من الفاعل وهو ضمير «قاتلوا»، ويصح أن يكون حالاً من المفعول به وهو «المشركين». وانظر الدر المصون ٣/ ٤٦٢.

(٣) أي: الحالية من الفاعل أو المفعول.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٠٨.

(٥) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون «كافة» حالًا من «السِّلْم»؛ لأنها تُؤَنَّث كما تُؤَنَّث الحرب...» انظر الكشاف ١/ ٢٦٨.
وذكر أبو حيان أنّ هذا أجازه الزمخشري وغيره، ثم قال: «وتعليله جواز أن يكون كافّة حالاً من السّلم بقوله: لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ليس بشيء؛...» البحر ٢/ ١٢١.

(٦) هذا مبتدأ خبره قوله بَعْدُ «أَشَدُّ».

(٧) تتمة الآية: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة سبأ ٣٤/ ٢٨.

(٨) نص الزمخشري: «... إلا إرسالةً عامّة لهم محيطةً بهم...» الكشاف ٣/ ٥٦٢.

(٩) أي: ٱستعمال «كافة».

(١٠) فجعله صفة للمصدر المحذوف نائبة عنه.
وانظر رَدّ أبي حيان في البحر ٧/ ٢٨١، وما نقله عنه السمين في الدر ٥/ ٤٤٦، فقد ذهب =

في خُطبة المُفَصّل؛ إذ قال[١]: «محيطٍ بكافَّةِ الأبوابِ» أَشَدُّ، وأَشَدُّ[٢] لإخراجِهِ إِيَّاهُ عن النَّصب البتّة.

- من الحالِ ما يَحْتَمِلُ باعتبارِ عامِلِه وجهين:

نحو[٣] ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، يَحْتَمِلُ أَنَّ عامِلَه[٤] معنى التنبيهِ[٥]، أو معنى[٦] الإشارةِ، وعلى الأَوّلِ[٧] فيجوز **«ها قائماً ذا زيد»**،

= أبو حيان إلى أن «كافة» حال، ولم يُتَصَرَّف فيها بغير ذلك، فَجَعْلُها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عما نقلوا.

(١) انظر المفصل/ ٥ «لإنشاء كتابٍ في الإعراب محيطٍ بكافَّةِ الأبواب»
وانظر تعليق ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٧، فقد رأى هذا شاذاً من وجهين، ذَكَرَ «كافة» مجروراً، ثم استعمله في غير الأناسي. وذكر أنه استعمله جماعة منهم كالحريري، والفارقي الخطيب من المتأخرين. وانظر مقدمة الإيضاح/ ٦٩.
والغريب أن صدر الأفاضل في «التخمير» لم يعلّق بشيء على كلمة الزمخشري هذه. انظر ١/ ١٥٢.

(٢) أي وَهْمُه أَشَدُّ مما سبق لإخراجه «كافة» عن النصب بجره وإضافته.

(٣) سورة هود ١١/ ٧٢، وتقدّمت في حرف اللام ٣/ ٢٠٢، وحكم الجمل بعد النكرات والمعارف ٥/ ٢٥١، وأقسام الحال ٥/ ٤٢٧.
شيخاً: حال، والعامل فيه التنبيه في «ها»، أو اسم الإشارة، أو هما معاً.
وتقدّم هذا التخريج.

(٤) أي: العامل في الحال.

(٥) المفهوم من «ها» التي للتنبيه. لما فيها من معنى الفعل.

(٦) أي: معنى اسم الإشارة «ذا» لما فيه من معنى: أشير.
قال الشمني ٢/ ٢٢١ «الأَوْلَى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه، لِسَبْقِه، وعند البصريين معنى الإشارة لِقُرْبِهِ...».

(٧) أي على تقدير العامل التنبيه تَصِحُّ الجملة بعمل «ها» أي: معنى التنبيه.

قال[١]:

ها بَيِّناً ذا صريحُ النُّصْحِ فأَصْغِ له وطِعْ فطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

وعلى الثاني[٢] يمتنع، وأمّا التقديمُ عليهما[٣] معاً فيمتنعُ على كُلّ تقدير.

- من الحال ما يَحْتَمِلُ التعدُّدَ والتّداخُلَ:

نحو: «**جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً**»، فالتعدُّد[٤] على أن يكون عاملهما[٥] «جاء»، وصاحِبُهما[٦] «زيد»، والتّداخُلُ[٧] على أنّ[٨] الأُوْلى[٩] من «زيد»، وعامِلُها

---

(١) قائلة غير معروف.
وجاء البيت تامّاً في جميع النسخ التي بين يَدَيّ، والغريبُ أن مباركاً أثبت صدر البيت، وترك عجزه مع أنه في الثانية عنده تامٌّ.
ووضع الشيخ محمد عجزه داخل قوسين.
فأَصغُ: يجوز فيه كسر عينه من صَغَى يَصْغي. وضَمّها من: صغا يَصْغو.
أي: فَمِلْ له.
وطِع له: من طاع يطوع بمعنى أنقاد. وضبط عند البغدادي ضبط قلم بكسر الطاء، وجاء عند الشيخ محمد بفتح الطاء، وفي م/ ٢ «طُعْ». كذا بضمها وفي م/٤ «وأطع».
وساق البيت ليدل على أن «بَيِّناً» حال، والعامل فيه معنى التنبيه في «ها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٣، وشرح السيوطي/ ٩٠١.

(٢) أي على جعل العامل في الحال معنى الإشارة. وعِلّة المنع تقدُّم الحال على عاملها.

(٣) أي: تقدّم الحال على التنبيه والإشارة معاً، أي: تمتنع الحالية لتقدّم الحال على العاملين معاً، وكلاهما عامل معنوي.

(٤) تعدد الحال: راكباً، ضاحكاً.

(٥) أي: العامل في الحالين.

(٦) أي: صاحب الحالين.

(٧) أي: تداخل الحالين: راكباً، ضاحكاً.

(٨) في م/ ٥ «على أن يكون الأولى...».

(٩) أي: الحال الأولى وهي «راكباً».

«جاء»، والثانية[١] من ضمير[٢] الأُوْلى، وهي[٣] العامل، وذلك[٤] واجبٌ عند من مَنَع تعدُّدَ الحال، وأما **«لقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً»** فمن التعدُّد[٥]، لكنْ مع اَختلافِ الصاحِبِ[٦]، ويستحيلُ التَّداخُلُ[٧]، ويجبُ كَوْنُ الأُوْلى[٨] من المفعول، والثانية[٩] من الفاعلِ تقليلًا للفَصْلِ، ولا يُحْمَلُ على العكس[١٠] إلّا بدليل[١١]،

---

(١) الحال الثانية: «ضاحكاً».

(٢) أي: من الضمير المُسْتكنِّ في الحال الأولى وهي «راكباً»، فإن هذه الحال وصفٌ مشتقّ فيها ضمير، والحال الثانية «ضاحكاً» حال منه.

(٣) أي: الحال الأولى هي العاملة في الحال الثانية. وفي م/٥ «وهي عاملها».

(٤) أي: تخريجُ مثل هذه الجملة على الحال المتداخلة واجبٌ عند من يرى أنّ الحالَ واحدةٌ لا تتعدّد.

وذكر الرضي أن الجمهور جَوّزوا مجيءَ أحوال متخالفةٍ متضادّةٍ لشيء واحد أو غير متضادّة، ومَنَعَ بعضُهم ذلك في الحال متضادّةً كانت أو لا، مثال المتضادة: اَشتريتُ الرُّمّان حُلْواً حامضاً، وغير المتضادّة مثل «خرج منها مذموماً مدحُوراً».

انظر شرح الكافية ١/ ٢٠٠ والشمني ٢/ ٢٢٠.

(٥) أي: ليس في الحال المتداخلة، وإنما جاء «مُصْعِداً ومنحدراً» حالَيْن متتابعين مع اَختلاف صاحبهما.

(٦) أي: اَختلاف صاحب الحال الأولى عن صاحب الحال الثانية.

(٧) أي لعدم تقييد الحال الأولى بالثانية، إذ لا يمكن الجمع بينهما، فهما متضادّان.

(٨) أي: مصعداً: حال من المفعول به وهو ضمير النصب.

(٩) أي: منحدراً، حال من الفاعل في «لقيتُ» وهو ضمير الفاعل.

(١٠) أي: جعل الحال الأولى لضمير الفاعل، والثانية لضمير المفعول، وعِلّة المنع وقوع الفصل بين الحال وصاحبها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٠.

(١١) الدليل كقولك: **لقيتُ هنداً مصعداً منحدرةً.**

كقوله(١):

خرجتُ بها أمشي تَجُرُّ وراءنا   على(٢) أَثَرَينا ذَيلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

ومن الأوّل(٣) قولُه(٤):

عَهِدْتُ سُعادَ ذاتَ هوىً مُعَنّى   فَزِدتُ، وعادَ سُلواناً هواها

---

(١) قائله امرؤ القيس.
خرجتُ بها: أي: أخرجتها، على أَثَرَيْنا: ويُرْوَى: على إِثْرنا أذيال،
المِرْط: كساء من خز أو صوف، وجَرّت ذيل المِرْط لِيَخْفَى الأثرُ، فلا يُعرفُ، موضعها،
والمُرَحّل: الثوب الذي فيه صور الرِّحال من الوَشْي.
والشاهد في البيت مجيء جملة «أمشي» حالًا من تاء الضمير في «خرجتُ»، وجملةُ «تجرُّ وراءنا» حالٌ من ضمير «بها».
وقد ساقه المصنف لبيان أنه إن وُجِدَ الدليلُ أَمْكَنَ الفَصْلُ بين الحال وصاحبها، وقد فصلت هنا جملةُ الحال «أمشي» بين الحال الثانية وصاحبها، وهو الضمير في «بها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٤، وشرح السيوطي/ ٩٠١، والهمع ٤/ ٣٨، والديوان/ ١٤، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٨، وشواهد الشافية/ ٢٨٦.

(٢) جاء البيت تاماً في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وأثبت مبارك والشيخ محمد صدره.

(٣) أي: من الفصل بين الحال وضمير الفاعل.

(٤) قائله غير معروف.
عهدتُ: عرفت. المُعَنّى: العاشق، من عَنّاه تَعْنِيَةً: إذا كلّفه ما يَشُقُّ عليه. السُّلوان: النسيان.
قال البغدادي: يقول: كنتُ وسعاد متحابّيَن، فأمّا أنا فصِرْتُ إلى ازدياد، وأما هي فصارت إلى السُّلُوّ والنسيان.
والشاهد في البيت مجيء «ذات هوى» حالًا من مفعول «عهدت»، وهو «سعاد»، ومُعَنّى: حال من تاء الضمير في «عهدتُ» فَفُصِل بالحال وصاحبها بين الحال الثانية وصاحبها.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٥، وشرح السيوطي/ ٩٠١، والعيني ٣/ ١٨٠.

بابُ إعرابِ الفعل

مسألة:

«**ما تأتينا فَتُحَدِّثنا**» لك رَفْعُ «**تُحَدِّث**» على العطف[١]، فيكون[٢] شريكاً في النَّفْي، أو الاستئناف[٣] فتكون مُثْبِتاً، أي: فأنت تحدّثُنا الآن بَدَلاً عن ذلك. ونَصْبُه[٤] بإضمار «أَنْ»، وله معنيان: نَفْيُ السَّبَبِ[٥] فينتفي المُسَبَّبُ[٦]، ونفيُ الثاني[٧] فقط، فإنْ جئتَ بـ «لن» مكان «ما»[٨] فللنَّصْب وجهان: إضمارُ[٩] «أَنْ» والعطفُ[١٠]، وللرَّفْع وجهٌ واحدٌ وهو القَطْعُ[١١]. وإنْ جئتَ بـ «لم»[١٢] فللنَّصْبِ وجهٌ وهو إضمارُ[١٣] «أَنْ»، وللرَّفع وجهٌ وهو الاستئنافُ، ولك الجَزْمُ بالعطف. فإنْ قلتَ: «**ما أنتَ آتٍ فتُحَدّثنا**»[١٤] فلا جَزْمَ ولا رَفْعَ بالعطفِ لِعَدَمِ

---

(١) العطف على «تأتينا».

(٢) أي: لم يكن مجيءٌ، ولم يكن منه حديث.

(٣) أي: نَفَى المجيءَ، ثم استأنف جملةً جديدةً مُثْبِتاً منه الحديث: أي: فأنت تحدثُنا الآن حديثاً بدلًا مما سبق.

(٤) أي: نَصْبُ «تحدّثنا».

(٥) وهو الإتيانُ.

(٦) وهو الحديثُ، أي: أنت لم تأتِ، وعلى هذا فلا يكون منك حديث.

(٧) وهو «فتحدِّثُنا» أي: ما تأتينا مُحَدِّثاً بل غير محدث. دسوقي ٢/ ٢٠٠.

(٨) فقلت: لن تأتينا فتحدّثنا.

(٩) إضمار «أَنْ» بعد الفاء، وساعد على ذلك سَبْقُ النَّفي، والفاء سببيّة.

(١٠) العطف على الفعل في «لن تأتينا».

(١١) أي: الاستئناف.

(١٢) فقلت: لم تأتينا فَتحدّثنا.

(١٣) مثل الحالة السابقة مع «لن».

(١٤) «فتحدثنا» سقط من م/ ٣ و ٤.

تقدُّمِ الفعلِ[١]، وإنّما هو على القَطْع[٢].

مسـألـة:

- **«هل تأتيني فأُكْرِمُك»** الرَّفْعُ[٣] على وجهين[٤]، والنَّصْبُ على الإضمار[٥]. و**«هل زيدٌ أخوك فتكرمُه»** لا يُرْفَعُ[٦] على العطف بل على الآستئناف[٧]، و**«هل لك آلتفاتٌ إليه فتُكرمُهُ»** الرَّفْعُ على الآستئناف[٨]، والنَّصْبُ[٩] إمّا على الجوابِ، أو على العَطْفِ على «آلتفات»[١٠]، وإضمارُ «أنْ» واجبٌ على الأوّل[١١]، وجائزٌ

---

(١) لعدم تقدُّم الفعل المجزوم، أو المرفوع قبل «فتحدثنا»، فيكون تابعاً له.

(٢) هو مرفوع على الآستئناف، ويجوز فيه النصب لِسَبْق النفي كالحالين السابقين مع لن ولم، وكذا مع «ما» من قبلهما.

(٣) أي: في «فأكرمك».

(٤) والوجهان: بالعطف على «تأتيني»، وبالآستئناف.

(٥) النصب على إضمار «أَنْ» بعد فاء السببيّة.

(٦) لا يُرْفَعُ على العطف لأنه لم يتقدّم فعلٌ يُعْطَفُ عليه «فتكرمه». وتعقَّبه الدماميني فقال: «لايظهر أنّ هنا مانعاً غير تخالف الجملتين بالآسميّة والفعليَّة، وليس بمانعٍ على الصحيح...» حاشية الشمني ٢/٢٢٢.

(٧) ذكر الشمني أنّ المصنِّف ذكر الرفع على الآستئناف، وسكت عن النصب على إضمار «أنْ»، والظاهر أنّ سكوته عنه لجوازه. الحاشية.

(٨) سكت عن الرفع على العطف لعدم تقدُّم فِعْل، وقد تقدَّم الحديث عن هذا في الحاشية/ ٤ مما سبق.

(٩) لأنه سُبِق بآستفهام، والنصب بـ «أَنْ» مضمرة بعد الفاء.

(١٠) فهو من باب النصب لعطف الفعل على الآسم «التفات» كما قالت مَيْسون:

ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني.

(١١) أي: على كونه على الجواب، أي: على جواب الآستفهام.

على الثاني[1]، وكالمثال سواء[2] ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ إنْ سُلِّم[3] أنّ «لو» للتمنّي.

مسـألـة:

- **«ليتني أَجِدُ مالاً فأنفِقُ منه»**، الرَّفْعُ على وجهين[4]، والنَّصْبُ على إضمار «أَنْ»[5]. و**«ليت لي مالاً فأُنفِقُ منه»** يمتنعُ[6] الرَّفْعُ على العَطْف.

مسـألـة:

- **«ليقمْ زيدٌ فنكرمُه»**: الرَّفْعُ على القَطْع[7]، والجَزْمُ بالعطف، والنَّصْبُ على الإضمار[8].

---

(١) أي: في حال العطف على الاَسم؛ إذ يمكن أن يقال: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ فَغَضَبُه، فتدخل الفاء على الاَسم الصريح، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعلَ إلى اَسم صريح. الشمني، والدسوقي.

(٢) تتمة الآية: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ١٠٢.
وقوله: كالمثال سواء، يعني أنه يجوز في «فنكون» النصبُ على العطف على ما سبق. قال السمين: «يجوز أن تكون [لو] المشربة معنى التمنّي، فلاجواب لها على المشهور، ويكون نصب «فيكون» جواباً للتمنّي الذي أفهمته «لو»، ويجوز أن تكون على بابها وجوابها محذوف أي: لو وجدنا شفعاء وأصدقاء لعملنا صالحاً، وعلى هذا فنَصْبُ الفعلِ بأن مضمرة عطفاً على «كرّة»، أي: لو أنّ لنا كرة فكَوْناً، كقوله:
«للبس عباءة وتقر عيني...». الدر المصون ٥/ ٢٨.

(٣) إذا كانت «لو» شرطية لا يجوز إلا الرفع على الاَستئناف والنصبُ على العطف على المصدر الصريح، أو على تقدير أنه في جواب نفي. دسوقي ٢/ ٢٠٠.

(٤) بالعطف على الفعل «أجد»، وعلى الاَستئناف.

(٥) إضمارها واجب بعد فاء السببيّة.

(٦) امتنع لأنه لم يتقدّم فعلٌ يُعْطَفُ عليه، وجاز الرفع على الاَستئناف، وكذا النصب على إضمار «أنْ».

(٧) فهو اَستئناف بعد طلب.

(٨) على إضمار «أنْ» بعد فاء السّببيّة المسبوقة بطلب.

مسـألـة :

- نحو[١] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾ يحتملُ الجزمَ[٢] بالعطف، والنَّصبَ على الإضمار[٣]، مثل[٤]: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾.

ونحو[٥] ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ «تتقوا» الجزمَ بالعطفِ، وهو الرّاجحُ[٦]، والنَّصبَ[٧] بإضمار «أَنْ» على حَدِّ قوله[٨]:

ومن يَقْتَرِبْ منا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ [ولا يَخْشَ ظُلماً ما أقام ولا هَضْما]

---

(١) سورة يوسف ١٢/ ١٠٩، وتقدَّمت في أول الكتاب - باب الهمزة ١/ ٨٤.

(٢) الجزمُ بالعطف على «أفلم يسيروا»، وفي كليهما حُذِفت النون للجزم.

(٣) على إضمار «أَنْ» بعد الفاء؛ لأنه في جواب الاستفهام.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٤٦ وتقدَّمت في «الجهة الأولى - السَّابع عشر...» قوله: «فتكون» منصوب على جواب الاستفهام «أفلم...» على تقدير «أَنْ»، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب على جواب التقرير، وقيل جواب النفي.
وانظر البحر ٦/ ٣٧٨.

(٥) الآية: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/ ٣٦.

(٦) جاء في الهمع ٤/ ١٣٦ يُنْصَبُ الفعل بإضمار «أَنْ» جوازاً إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو، وزاد بعضهم بعد أو...
والأَحْسَنُ التشريك في الجزم، مثاله: إن تأتني فتحدّثني أُحْسِنْ إليك... وإنما كان التشريك بالجزم أَحْسَنَ لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظٍ به، وهو الفعل السّابقُ والنصب يكون فيه العطف على تقدير المصدر المُتَوَهَّم من الفعل السابق».

(٧) على تقدير: وأنْ تتقوا، وأُضمِرَت «أَنْ» وجوباً بعد الواو.

(٨) قائله غير معروف، والمُثْبَتُ صَدْرُه، وعَجُزُه ما وضعتُه بين معقوفين. وقد أُثبت عجزه على هامش م/ ٣، كما أثبتت له تتمة على هامش م/ ١ «إلى قطري لا إخالك راضياً» وهذا وهم من قارئ هذه النُّسخة.

بـاب الموصول

مسـألـة:

- يجوز في نحو «ماذا صَنَعْتَ» و«ماذا صَنَعْتَهُ»، ما مضى[١] شَرْحُه[٢].

وقوله تعالى[٣]: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ ماذا[٤]: مفعولٌ مُطْلَق، لا مفعولٌ به؛ لأن «أجاب» لا يَتَعَدَّى إلى الثَّاني بنفسه، بل بالباء، وإِسْقاطُ الجارّ ليس بقياس[٥]، ولا يكون «ماذا»[٦] مبتدأً وخبراً؛ لأنّ التقديرَ حينئذٍ: ما الذي أَجَبْتُم به، ثم حُذِف العائدُ المجرورُ[٧] من غير شرط[٨] حَذْفِه.

= والشاهد في البيت قوله: «ويخضعَ»، وهو منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعد الواو، وتكون الواو عاطفةً مصدراً مؤوّلاً على مصدر مُتَوَهَّم، والمعنى: من يكن منه اَقترابٌ وخضوعٌ نؤوِه.

ولولا الرواية لَصَحّ: ويَخْضَعْ، بالجزم عطفاً على يقترب، وهو الراجح عند المصنف. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٦، وشرح السّيوطي/ ٩٠١، وشرح اَبن عقيل ٤/ ٤١، وشرح الأشموني ٢/٣٣٣، والعيني ٤/ ٤٣٤، وشذور الذهب/٣٥١، وشرح الكافية الشافية/١٦٠٧.

(١) تقدّم في هذا ستة أوجه في فصل عقده لـ «ماذا». انظر ما سبق ٤/٢٨ - ٣٦.

(٢) في م/ ٢ بعد ذكر صدر البيت من المسألة السابقة: «مضى»، وسقط من هذه النسخة من قوله «يجوز» إلى قوله: «ماذا صنعته».

(٣) الآية: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ سورة القصص ٦٥/٢٨.

(٤) والتقدير: أجبتم أيَّ إجابة.

(٥) وعلى هذا فلا يصح جعل «ماذا» مفعولًا ثانياً على إسقاط حرف الجر.

(٦) ما: اَسم استفهام مبتدأ، وذا: خبر عنه، وهو اَسم موصول، والتقدير: ما الذي أجبتم. . .، وجملة «أجبتم» صلة الموصول.

(٧) وهو الضمير في «به».

(٨) انظر الحديث في حذف الضمير العائد في الهمع ١/ ٣٠٩ وما بعدها، وقد ذكر جواز حذف الضمير المجرور بإضافة صفة ناصبة له: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ طه ٢٠/ ٧٢ أو يكون =

والأَكْثَرُ في نحو[١]: «مَن ذا لقيتَ» كونُ «ذا»[٢] للإشارة، خبراً[٣]، و«لقيتَ» جملةٌ حاليّةٌ[٤]، ويَقِلُّ كونُ «ذا» موصولةً، و«لقيت» صِلَة. وبعضُهم لا يُجيزُه[٥].

ومن الكثير[٦] ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾، إذ لا يَدْخُلُ مَوْصُولٌ على مَوْصُولٍ إلا شاذّاً، كقراءة زيدِ بنِ عليٍّ ﴿وَٱلَّذِينَ مَن قَبۡلَكُمۡ﴾[٧] بفتح الميم واللام.

مسـألـة:

﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[٨] ما[٩]: مَصْدَرِيَّةٌ، أي: بٱلأَمْرِ، أو موصولٌ ٱسمِيّ، أي:

= مجروراً بحرف جُرَّ الموصولُ أو الموصوفُ بمثله لفظاً ومعنى، مثل: **مررت بالذي مررت؛ ومررت بالرجل الذي مررت.** . . .

ومن الشرط الأخير يتضح ما رمى إليه المصنف من ٱختلال شرط الحذف، وهو أنّ «به» جاء مجروراً بحرف لم يُجَرّ به الأسمُ الموصول «ذا».

(١) في م/ ٥ «ماذا. . .». وتقدّم الحديث في هذا التركيب في «مَن» انظر ٤/ ١٩٦.

(٢) جعل هذا أكثر لأن «مَن» قد تدخل على ٱسم الإشارة ويأتي بعدها الذي، من ذا الذي لقيتَ، وأمّا «ما» فيأتي بعدها «ذا» موصولًا ٱتفاقاً.

(٣) أي: هي خبر عن المبتدأ «من».

(٤) والعامل في الحال ما في «ذا» من معنى الفعل «أشير».

(٥) أي: لا يجيزُ مجيء «ذا» موصولًا بعد «مَن» في قولك: مَن ذا لقيت.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٥٥، وتقدّمت في «مَن». انظر ما تقدّم ٤/ ١٩٦.

وكونه من الكثير هنا أراد به مجيء «ذا» الإشارية بعد «مَن»، ثم بعده ٱسم موصول، ولا يجوز جعل «ذا» بعده موصولاً لئلا يدخل موصول على موصول بعده.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢١، وتقدّمت في «لو»، انظر ما تقدّم ٣/ ٤٠٨، وقد ذكرت تخريج القراءة ومراجعها، فٱرجِعْ إليها إن شئت فإن فيها بياناً طيباً إن شاء اللّه تعالى.

(٨) سورة الحجر ١٥/ ٩٤، وتقدّمت في فصل عقده للتدريب على «ما».

انظر ما سبق ٤/ ١١٨.

(٩) حديثه هذا تقدّم في ٤/ ١١٨ - ١١٩، وذكرت أنّ النص في أمالي الشجري ٢/ ٢٣٩ - =

بالذي تُؤْمَرُهُ، على حَدّ قَولِهِم[١]:

أمرتُك الخيرَ [فاْفعلْ ما أُمِرتَ به   فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَب]

وأما مَن قال: «**أمرتك بكذا**»[٢] - وهو الأكثر[٢] فَيُشْكِل[٣]؛ لأنّ شرط حَذْفِ العائِدِ المجرورِ[٤] بالحَرْفِ أَنْ يكون الموصولُ مخفوضاً بمثله معنى ومُتَعَلّقاً[٥]، نحو[٦]: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، أي[٧]: منه. وقد يُقال: إنّ «اَصدع» بمعنى[٨] «أُؤْمُرْ»[٩].

= ٢٤٠، وانظر كذلك المحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢.

(١) انظر ما تقدَّم ٤/ ١١٩ الخلاف في نسبته، وتخريجه ومراجعه، وكان الشاهد فيه أنّ «أمر» يتعدّى إلى اَثنين: أوّل صريح، وثانٍ بالباء، وأنّ الأصل: أمرتك بالخبر، فلما سقطت الباء نصب «الخير» على نَزْعِ الخافض.

(٢) أي: الفعل «أَمَرَ» يتعدى للثاني بالباء.

(٣) أي: يشكل التقدير في الآية على ما صَرَّح به: بالذي تُؤْمَرهُ، على جعل «ما» موصولاً اَسمياً.

(٤) تقدّم ملخص المسألة قبل قليل، وذكرتُ أنّ شرط الحذف أن يكون التقديرُ: فاَصدع بالذي تُؤْمَرُ به. فيكون الضمير في «به» مجروراً بنفس الحرف الذي جُرّ به الاَسم الموصول.

(٥) وهنا الباء الجارّة للموصول متعلِّقة بـ «اَصدع»، والباء الجارة للعائد متعلقة بـ «تؤمر» دسوقي ٢/ ٢٠١.

(٦) سورة المؤمنين ٢٣/ ٣٣، وتقدَّمت في «على». انظر ما تقدَّم ٢/ ٣٧٢، وكذا ٥/ ٢٠٩.

(٧) قال من قبل: «... وأنّ حَذْفَ العائد المجرور هو والموصول بحرفٍ مُتَّحِدِ المعنى مشروطٌ باَتحاد المتعلّق...». انظر ٥/ ٢٠٩.

(٨) في م/٣ «بمعنى: مُرْ».

(٩) وإذا صَحّ هذا فإنّ المجرورين: الموصول والعائد مجروران بحرف واحد وهو الباء، وكلا المجرورين متعلّقٌ بالأمر.

وأمّا[١] ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا [٢]﴾ في الأعراف فيحتملُ أنْ يكون[٣] الأصلُ: بما كذّبوه[٤]، فلا إشكالَ، أو بما كذّبُوا به، ويؤيّدُهُ التصريحُ به[٥] في سورة يونسَ[٦]. وإنما جاز[٧] مع ٱختلافه المُتعَلّق لأنّ ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ بمنزلة «كذّبوا» في المعنى.

وأمّا[٨] ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ فقيل: الذي[٩]: مصدريّةٌ، أي: ذلك تَبْشيرُ اللهِ، وقيل: الأَصْلُ يُبَشِّر به[١٠]، ثم حُذِفَ الجارُّ توسعاً؛ فٱنْتَصَب الضميرُ؛ ثم حُذِف.

---

(١) الآية: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٠١.

(٢) انظر سورة يونس ١٠/ ٧٤.

(٣) سقط «يكون» من م/ ٣ و٤ و٥.

(٤) وعلى تقديره هذا يكون العائد محذوفاً، والأصل: كذّبوا به، فالعائد مجرور، ثم حُذِف توسُّعاً وشَرْطُه مستوفىً.

(٥) أي: التصريحُ بالضمير العائد مجروراً بحرف الجرّ: فقد جاء: . . . بما كذّبوا به. . . .

(٦) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٧٤.

(٧) أي: جاز حَذْفُ الضمير العائد من آية الأعراف: «بما كَذّبوا» مع أن المتعلّق مختلف، فقوله: بما كذّبوا، متعلّق بـ «يؤمنوا»، وقوله «به» الضمير الرابط مع جارّه متعلّق بـ «يؤمنوا»، وقوله «به» الضمير الرابط مع جارّه متعلّق بـ «كَذّبوا».

(٨) سورة الشورى ٤٢/ ٢٣، وتقدّمت في الجهة الثالثة، المثال الرابع.

(٩) ذكر المصنف هذا من قبل عن يونس والفراء والفارسي، وأنه ٱرتضاه ٱبن خروف وٱبن مالك. وعلى رأي يونس لا تحتاج المصدرية إلى عائد، وكذا قال الفراء.

(١٠) الذي: على هذا ٱسمٌ موصول خبر «ذلك»، وعائده محذوف على التدريج: يُبَشِّر به يُبَشِّره، يُبَشِّر، حَذْفٌ بَعْدَ حَذْفٍ. انظر الدر المصون ٦/ ٨٠.

مسـألـة :

يجوز في نحو[١] ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ كَوْنُ «الذي»[٢] موصولاً اَسمياً، فيحتاجُ إلى تقدير عائد، أي[٣]: زيادةً على العِلْم الذي أَحْسَنَهُ، وكونُه[٤] موصولاً حرفياً فلا يحتاجُ لعائد، أي: تماماً على إحسانه، وكونُه[٥] نكرةً موصوفةً فلا يحتاجُ إلى صِلَة، ويكون «أَحْسَنَ» حينئذٍ «اَسم تفضيلٍ»[٦]، لا فِعلاً ماضياً، وفتحتُهُ فتحةُ إعراب لا بناء، وهي علامةُ الجرّ[٧].

---

(١) سورة الأنعام ٦/ ١٥٤، وتقدَّمت في حرف الكاف. انظر ٣/ ٢٥.
وقد عرض المصنف هناك لقراءة «أَحْسَنُ». وتكرر الحديث فيها في الباب الثالث «هل المتعلَّق الواجبُ الحَذْفِ فعلٌ أو وَصْفٌ» انظر ٥/ ٣٣٤.
وتكرر صدر الآية في مواضع أخرى، وكذا القراءة.

(٢) الذي: اَسم موصول، وأَحْسَنَ: فعل ماض، وهو الصِّلة، وفاعله ضمير يعود على «موسى» في أول الآية، والتقدير: تماماً على الذي أَحْسَنَهُ موسى. انظر الدرّ المصون ٣/ ٢٢٠.

(٣) ذكر الشمني في الحاشية ٢/ ٢٢٣ أنّ هذا القول لاَبن قتيبة، وهو بناء على أنّ المراد بالذي غير من يعقل وهو العِلْم.

(٤) أي: كون «الذي». وهذا قولُ اَبن مالك والكوفيين، فهم يرون أن «الذي» يأتي موصولاً حرفياً لا يحتاج لعائد. انظر البحر ٤/ ٢٥٥، والشمني ٢/ ٢٢٣.

(٥) أي «الذي». وذكر هذا أبو حَيّان لبعض نُحاة الكوفة، ونَقَلَهُ عنه الشمني. انظر البحر ٤/ ٢٥٥، وحاشية الشمني ٢/ ٢٢٣.

(٦) قال أبو حيان: «وقال بعض نحاة الكوفة يَصِحُّ أن يكون «أَحْسَنَ» اَسماً، وهو أفعل التفضيل، وهو مجرورٌ صفةٌ للذي وإن كان نكرة، من حيث قارب المعرفة؛ إذ لا يدخله «أل» كما تقول العرب: مررت بالذي خيرٌ منك، ولا يجوز مررت بالذي عالم. انتهى. وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام، وهو خطأ عند البصريين» البحر ٤/ ٢٥٥.
وأنت ترى أن ما أثبته المصنِّف هو عين تخريج أبي حيان على مذهب هؤلاء الكوفيين. فتأمّل!!

(٧) فهو اَسمٌ وَصْفٌ للذي قبله، فهو مجرور مثله، ممنوع من الصرف؛ لأنه وصف على وزن «أفْعَل».

وهذان الوجهان كوفيّان[١]، وبعضُ البصريين يوافقُ على[٢] الثاني.

مســألــة:

- نحو[٣]: «**أَعْجَبَني ما صَنَعْتَ**» يجوزُ فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرةً[٤] موصوفةً، وعليهما فالعائدُ محذوفٌ، وكونُها[٥] مصدريّةً فلا عائدَ.

ونحو[٦]: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ يَحْتَمِلُ الموصولةَ والموصوفةَ[٧]، دون المَصْدَرِيّةِ[٨]؛ لأنّ المعاني[٨] لا يُنْفَق منها، وكذا[٩] ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾

---

(١) الوجهان: جَعْلُ «الذي» حرفاً مصدرياً، ونكرةً موصوفة.

(٢) «على» ليس مثبتاً في م/٣.

(٣) انظر ما تقدَّم ٤/ ٦١ وما بعدها.

(٤) ويكون تقديره: أعجبني شيءٌ صَنَعْتَهُ.

(٥) والتقدير: أعجبني صُنْعُك.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ٩٢، وتقدَّمت في ٤/ ١٣٩ بمناسبة قراءة ابن مسعود ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ بَعْض مَّا تُحِبُّونَ﴾.

(٧) على تقدير: حتى تنفقوا من شيء تحبونه.

(٨) ولو كانت مصدرية لكان التقدير: حتى تنفقوا من حُبّكم، وذلك غير ممكن. وهذا معنى قوله: المعاني لا يُنْفَق منها.
وتجد مثل هذا عند أبي البقاء انظر التبيان/ ١٨.

(٩) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٣ وتقدَّم أول الآية في الجملة الموصول بها الأسماء، ويتكرر مثل هذا الجزء في الآية في مواضع منها: الأنفال ٨/ ٣، والحج ٢٢/ ٣٥، والقصص ٢٨/ ٤٥، والسجدة ٣٢/ ١٦، والشورى ٤٢/ ٣٨.
وقوله: وكذا: ومما رزقناهم... أي: يجوز في «ما» الموصولة والموصوفة، ولا تجوز المصدرية.
قال أبو البقاء: «ولا يجوز أن تكون ما مصدرية؛ لأن الفعل لا يُنْفَق» انظر التبيان/ ١٨.

فإنْ ذهبتَ إلى تأويلِ **«ما تحبُّون»** **«ما رزقناهم»**[١] بالحُبِّ والرزق، وتأويل هذين[٢] بالمحبوبِ[٣] والمرزوقِ فقد تعسَّفت[٤] من غير مُحْوِجٍ إلى ذلك.

وقال أبو حَيّان: «لم يثبُتْ مجيءُ «ما» نكرةً موصوفةً، ولا دليلَ في[٥] **«مررتُ بما مُعْجِبٍ لك»**؛ لاحتمالِ الزِّيادة، ولو ثَبَتَ نحو[٦]: **«سَرَّني ما مُعْجِبٌ لك»** لَثَبَتَ[٦] ذلك» انتهى.

---

(١) هذا على تقدير «ما» مصدريةً. قال السمين «... الثالث أن تكون مصدريّة، ويكون المصدرُ واقعاً موقعَ المفعول، أي: مَرْزُوقاً، وقد منع أبو البقاء هذا الوجهَ، قال: لأنّ الفعل لا يُنْفَقُ، وجوابه ما تقدَّم من أنّ المصدر مرادٌ به المفعول» الدر المصون ١/ ٩٧. وذهب إلى المصدر الهمداني في الفريد ١/ ١٩٢ «قال: «أي من مرزوقنا تسمية للمفعول بالمصدر».

(٢) أي: هذين المصدرين.

(٣) أي: بالمفعول.

(٤) وجه التعسُّف تقديرُ المصدر، ثم تقدير المشتقّ منه، وقد أمكن على التقدير السابق الموصولةُ والموصوفةُ من غير حاجة إلى تأويل.

(٥) تقدَّم هذا في «ما» ٤/ ٩. ما: بمعنى شيء، وهي موصوفة بمفرد. وانظر أمالي الشجري ٢/ ٢٣٧.

(٦) ما: فاعل، على تقدير: سرني شيءٌ مُعْجِبٌ لك. فَمُعْجِبٌ: بالرفع صفة لـ «ما». يقول أبو حيان: لو ثبت مثل هذا لثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة فيه؛ لأنّ «ما» تُزاد بين الجارّ والمجرور.
انظر الدسوقي ٢/ ٢٠٢ وقد أخذه عن الشمني ٢/ ٢٢٣.
وعقَّب عليه الشمني بقوله: «وفيه نظر، فقد مضى في «ما» الزائدة أنها تقع بعد الرافع، كقولك: شتان ما زيد وعمرو.
[وقال الدماميني]: الظاهر أنه لا يثبت ولو سُمِع؛ لاحتمالِ أن تكون موصولةً حُذِفَ صَدْرُ صِلَتها.
[قال الشمني]: ويمكن الجواب عن هذا بأنّ كلام أبي حيان إنما هو على الأصل، وهو عدم الحذف».

ولا أَعْلَمُهم[١] زادوا «ما» بعد الباءِ إلّا ومعناها السَّببيّةُ نحو[٢]: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٣].

مسـألـة:

إذا قلتَ: «**أَعْجَبَني مَن جاءك**» احتَملَ كونُ «مَن» موصولةً[٤]، أو موصوفةً[٥]. وقد جُوِّزا[٦] في ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[٧]، وضعَّفَ أبو البقاءِ[٨] الموصولةَ؛ لأنّها

---

(١) يَرُدُّ المصنّف بهذا على شيخه أبي حيان في احتمال أن تكون «ما» في المثال الذي ذكره زائدة: **مررت بما معجب لك**. قال الشمني: «ووجهه أن الباء في قولهم: «مررت بما معجب لك» للإلصاق، و«ما» الزائدة لا تقع بعد باء الإلصاق، وإنما تقع بعد باء السببية».

(٢) الآية: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ١٣.
بما: الباء حرف جر تفيد السببية، و«ما» زائدة بين الجارِّ والمجرور تأكيداً. وأجازوا أن تكون «ما» نكرةً مجرورةً، و«نقضهم» بدل منه. انظر الدر ٢/ ٤٥٥.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ١٥٩، وتقدمت في «ما» انظر ٤/ ١٠١.
وانظر الدر المصون ٢/ ٢٤٥ ما: زائدة، أو نكرة موصوفة، أو غير موصوفة. والباء فيها معنى السببية.

(٤) ويكون التقدير: أعجبني الذي جاءك.

(٥) ويكون التقدير: أعجبني فريقٌ جاءك.

(٦) أي جَوَّزوا الوجهين: الموصولة والموصوفة في «مَن» في الآية.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٨، وتقدّمت في ٤/ ٢٠٢ «ما» النكرة الموصوفة، ونصُّ المصنّف الذي تقدّم: «فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة».

(٨) قال أبو البقاء «ومَن: هنا نكرةٌ موصوفة، ويقول: صفةٌ لها، ويضعف أن تكون بمعنى «الذي»؛ لأنّ «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى ههنا على الإبهام. والتقدير: ومن الناس فريق يقول». انظر التبيان/ ٢٤.

تتناولُ قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام. وأُجيبَ[1] بأنها نَزَلَتْ في عبدالله بن أُبَيّ وأصحابه.

* * *

(١) المجيبُ هو أبو حيان، قال: «وأما آستضعافُ أبي البقاء كَوْنَ «مَن» موصولةً، وزَعْمُه أنّ المعنى على الإبهام فغير مُسَلَّم، بل المعنى أنها نزلت في ناسٍ بأعيانهم معروفين، وهم عبدالله بن أبيّ آبن سلول وأصحابه، ومن وافقه من غير أصحابه ممن أظهر الإسلام، وأبطن الكفر. . .».
البحر ١/ ٥٤، وتبعه على هذا تلميذه السمين في الدر ١/ ١٠١.
واختار أبو حيان الموصولة لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح.
فإن شئت أن ترى وجه الفصاحة ورجحان هذا الوجه فآرجع إلى البحر.

بابُ التَّوابع

مسـألـة :

- نحو[١] ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ يَحْتَمِلُ[٢] بَدَلَ الكُلّ من[٣] الكُلّ، وعَطْفَ البيان[٤]، ومِثْلُه[٥] ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾[٦] فيمن[٧] فتح الهمزة، ويحتملُ هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً، أي: هي أَنّا دَمّرناهُم.

---

(١) أول الآية: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ...﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٢١ - ١٢٢، وانظر سورة الشعراء ٢٦/ ٤٧ - ٤٨.

(٢) أي: رَبّ موسى.

(٣) «من الكل» غير مثبت في م/ ٢ و٣ و٥.

(٤) ذكروا في «رَبّ موسى» أنه نعت لـ «رَبِّ العالمين»، وبَدَلٌ، وعَطْفُ بَيَان. ولم يذكر العكبري غير البدليّة. انظر التبيان/ ٥٨٨، والدر ٣/ ٣٢٣.

(٥) تقدّم آخر الآية، ثم ذُكِرَت تامّةً. سورة البقرة ٢/ ١٣٣.
وانظر ٥/ ١٠٤ وكان الحديثُ عن الجملة الاعتراضية بين النحويين والبيانيين. والإعراب الذي أراده المصنّف هو في «إبراهيم» وما عُطِفَ عليه، وقد ذكروا فيه: البدليّة، وهو بَدَلُ تفصيل، وعطف البيان.
وزادوا على ما ذكره المصنّف هنا النصب على تقدير «أعني». والفتحة على «إبراهيم» علامة نَصْب، وعلى القولين السابقين علامة جَرّ.
وذكر ابن الأنباري البدليّة وما زاد. انظر البيان ١/ ١٢٤.
وانظر الأوجه الثلاثة في مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢.

(٦) سورة النمل ٢٧/ ٥١، وتقدّمت في أول الجهة الخامسة «باب كان وما جرى مجراها» وكان الحديث فيها عن «كان» ص/ ١٢٥.

(٧) القراءة بفتح همزة «أنّ» عن عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش والحسن وابن أبي إسحاق وسهل ورويس.

مسـألـة :

نحو[١]: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ يجوزُ فيه كونُ «الأَعْلَى» صفةً للاَسم، أو صفةً للرَّبِّ. وأمّا نحو: «**جاءني غلامُ زيدٍ الظريفُ**» فالصِّفَةُ[٢] للمضافِ، ولا[٣] تكونُ للمضاف إليه[٤] إلا بدليل؛ لأنّ المضاف إليه إنما جيءَ به لغَرَضِ التخصيص[٥]، ولم يُؤْتَ به لذاته، وعكسُه[٦]: «**وكُلّ فتىً يتّقي فائز**»[٧].

= وتحتمل هذه القراءة وجهين: البدليّة من عاقبة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: العاقبة تدميرنا إياهم. انظر كتابي معجم القراءات ٦/ ٥٣٣ وما بعدها، وفيها قراءتان أخريان: إِنّا، أَنْ دَمّرناهم. ولا يغنيك هذا المختصر الذي ذكرته عن قراءة تفصيل المسألة.

(١) سورة الأعلى ٨٧/ ١.

(٢) أي: الظريف: صفة لـ «غلام».

(٣) قوله: «ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل» غير مثبت في م/١ و٥.

(٤) وهو «زيد».

(٥) أي جيء بـ «زيد» مضافاً إلى «غلام» لإخراجه عن عمومه، وتخصيصه بزيد، ولم يُؤْتَ به لذاته، وهذا فرق ما بين المثال والآية؛ ففي الآية: اَسم ربك: المراد بالتسبيح الرّبّ سبحانه وتعالى لا لفظ «اَسم»، وذكروا في بيان هذا كلاماً مُطَوّلاً.

(٦) أي مما جاء فيه الصفة للمضافِ إليه لا المضافِ قوله...

(٧) **أثبت مبارك والشيخ محمد هذا على أنه شطر بيت، وعَلّق عليه مبارك بقوله: «هذا شطر من البحر المتقارب لم نقف له على تتمة ولا قائل».**

قلتُ: أثبت عند مبارك في م/١ على أنه جملة لا بيت شعر، وجاء كذلك في بقية المخطوطات، ومثله متن حاشية الأمير.

أضف إلى ما سبق أنك لا تجد تعليقاً عليه في شرح الشواهد للبغدادي، ولا السيوطي.

ولو كان شطر بيت كما ذهب إليه مبارك والشيخ محمد لما أهمله هذان العالمان الجليلان!!

فالصّفة[(١)] للمضاف إليه[(٢)]؛ لأن المضافَ إنما جيء به لِقَصْدِ التعميم[(٣)]، لا للحُكْمِ عليه[(٤)]؛ ولذلك ضَعُفَ قولُه[(٥)]:

وكُلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه ... لَعَمْرُ أبيكَ إلّا الفَرْقدانِ

مسألة:

نحو[(٦)] ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾، و«**مررتُ بالرَّجُلِ الذي فَعَلَ**» يجوزُ في الموصول أن يكون تابعاً[(٧)]، أو[(٨)] بإضمار «أعني»، أو «أَمْدَح»[(٩)] أو

(١) وهي جملة «يتّقي».

(٢) وهو «فتى».

(٣) أي: لتعميم الحكم وهو الفوز على كل فتى كان منه تقوى.

(٤) أي: لا للحكم على فتىً معينٍ بخصوصه.

(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب وقيل غيره، وتقدّم في «إلّا» انظر ١/ ٤٧١.
وانظر شذوذين فيه: وصف المضاف وهو «كل»، والقياس أن يوصف «أخ».
والثاني: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل. والوصف: «إلا الفرقدان»، والتقدير: كلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقة أخوه. وفيما تقدّم بيان أوفى من هذا المختصر وأنفع.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢ - ٣، وذكرت الآية/ ٢ في أول الكتاب ١/ ٥٦، وفي «أل» الجنسية ١/ ٣٢٠، وتكررت في مواضع أخرى.
وأما الآية الثالثة: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ فقد ذكرت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء. ٥/ ٦٠٦.
وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ غير مثبت في م/ ١ و٢ و٥.

(٧) أي: نعتاً للمتقين في الآية، ونعتاً للرجل في المثال، فهما في محل جَرّ، وذكروا في الآية البدليّة، وعطف البيان. انظر الدر ١/ ٩٥.

(٨) أي: يكون في محل نصب معمولاً لأعني أو أمدح، وهذا نصب على القطع، وأجاز العكبري النّصب على موضع «للمتّقين». انظر التبيان/ ١٦.

(٩) بعد أمدح في م/ ٤ «وهو على التبعية» كذا!

«هو»[١]. وعلى التبعيَّة فهو نَعتٌ لا بَدَل[٢] إلّا إذا تعذَّر[٣]، نحو[٤] ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾؛ لأنّ النّكرة لا تُوْصَفُ بالمعرفة.

* * *

(١) أي: يكون الموصول خبراً لمبتدأ مقدّر: هم الذين يؤمنون، وهو الذي فعل. وهذا على معنى القطع.
ومما ذكروه في حالة الرفع أن يكون مبتدأ، وفي خبره قولان: أحدهما أولئك الأولى، أو الثانية، والواو زائدة. وجعل السمين هذين القولين رديئين.
وانظر بيان هذه الأعاريب في البيان ١/ ٤٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٦.

(٢) ذكر البدليّة ابنُ الأنباري في البيان، والسمين في الدر ٢/ ٩٤، ومكّيّ بن أبي طالب في المشكل، والفريد ١/ ١٨٨، ولم يذكر مكي البدليّة.
وانظر التبيان/ ١٦. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٣١، والكشاف ١/ ٩٤ وما بعدها.
وذكر الدماميني أن الموصول الذي فيه الألف واللام دائماً صفة لموصوف مذكور أو مقدّر، فإذا وُجِد في اللفظ ما يصلح كونُه نعتاً له تعيّن جعلُه نعتاً؛ لأن جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتاً لاحتياجه دائماً إلى منعوت، وجَعْلُه نعتاً يغني عن جعله غير ذلك؛ ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلاً، وإن كان ذكره السمين. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٥.

(٣) أي: تعذّر النعت.

(٤) تتمة الآية الثانية: ﴿... وَعَدَّدَهُۥ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/ ١ - ٢.
الذي: بدلٌ من «لُمَزَة» لا نعت؛ لأن لُمَزَة نكرة، والذي: معرفة، فلا يصف الثاني الأول.
انظر الدر المصون ٦/ ٦٥٨ فقد ذكر أيضاً نَصْبَه ورَفْعَه على القطع.

باب حروف الجَرّ

مســألـة :

نحو: «**زيدٌ كعمرٍو**» تحتملُ الكافُ[١] فيه عند المُعْرِبين الحرفيَّةَ، فَتَتَعَلَّقُ بٱستقرار، وقيل[٢]: لا تتعلَّقُ، والاسميةَ[٣] فتكونُ مرفوعةَ المَحَلّ، وما بعدها مجرورٌ بالإضافة، ولا تقديرَ[٤]، بالاتفاق[٥]، ونحو: «**جاء الذي كزيدٍ**» يتعيَّن الحرفيَّةَ[٦]؛ لأنّ الوَصْل[٧] بالمُتَضايِفَيْن ممتنعٌ.

---

(١) انظر ما تقدَّم حرف الكاف ٣/٧ وما بعدها، وشبه الجملة ٥/٣١٣.

(٢) ذكر في الباب الثالث «شبه الجملة» أنّ الأخفش وٱبن عصفور ذهبا إلى أنّ كاف التشبيه لا تتعلَّق. فإذا قيل: زيدٌ كعمرٍو، فإن كان المتعلَّق «ٱستقر» فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف. انظر شبه الجملة ٥/ ٣١٣.
وتعقّبه الشهاب بأنّ الحقّ خلافه، وأنّ كلامه مخالف لقوله الآتي.
انظر حاشية الشهاب ٦/ ٢٧٨.

(٣) أي: تحتمل الكاف الاسمية كما في المثال، وهي مرادفة لِمِثْل.

(٤) أي: ولا يحتاج إلى تقدير متعلّق، وهو الاستقرار الذي ذكره.

(٥) **قوله: بٱتفاق غير صحيح، فقد ذكر سيبويه جوازه في الضرورة، وذهب الأخفش والفارسي وكثير من المتقدمين إلى جوازه في الاختيار.**
انظر ما تقدَّم ٣/ ٢٢ – ٢٣، والارتشاف/١٧١٣.

(٦) كزيد: الكاف حرف جر، وزيد: مجرور به، وهما متعلّقان بـ «استقر» مُقدَّراً.

(٧) أي: جَعْلُ الكاف ٱسماً أُضِيفَ إلى ما بعده، فتكون الصِّلةُ مضافاً ومضافاً، والصِّلَةُ في الأصل لا تكون إلا جملة.

مسـألـة :

- **«زيدٌ على السَّطْح»** يَحْتَمِلُ «على»[(١)] الوجهين[(٢)]، وعليهما فهي مُتَعَلِّقَةٌ بٱستقرارٍ محذوف.

مسـألـة :

- قيل في نحو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيْلِ﴾[(٣)]: إنّ الواوَ[(٤)] الثانيةَ[(٥)] تحتملُ العاطفةَ، والقَسَمِيَّةَ[(٦)]، والصَّوابُ الأوّلُ[(٧)]، وإلّا[(٨)] لٱحتاج[(٩)] كُلٌّ[(١٠)] إلى جواب، ومما يُوَضِّحُه[(١١)] الفاءُ في أوائل سورتَيْ المُرْسَلات[(١٢)] والنّازِعات[(١٣)].

* * *

---

(١) «على» غير مثبت في م/٣ و٥.

(٢) على: حرف جر، ويكون «على» ٱسماً ظرفاً بمعنى فوق.
وسواء أكان حرفاً أو ٱسماً ظرفاً فهو متعلّق بٱستقرار مقدّر هو خبر المبتدأ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ سورة الضحى ٩٣/١ - ٢.

(٤) في قوله: والليل.

(٥) «الثانية» غير مثبت في م/١، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير. وهي مثبتة في بقية المخطوطات، ومتن حاشية الدسوقي.

(٦) فهو قَسَمٌ ثانٍ بالليل.

(٧) أي: العطف.

(٨) أي: لو كان قَسَماً ثانياً لٱحتاج كُلٌّ من القَسَمَيْن إلى جواب.

(٩) تعقَّبه الدسوقي بقوله: «قوله» وإلا لٱحتاج... إلخ فيه إدخال اللام على جواب «إنْ» الشرطية، وهو ممنوع كما مَرّ» الحاشية ٢/٢٠٢.

(١٠) أي: القَسَمُ الأول والقَسَمُ الثاني.

(١١) أي: يوضح العَطْفَ هنا ما جاء في السورتين من العطف بالفاء.

(١٢) الآية: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا * فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ سورة المرسلات ٧٧/ ١ - ٢.

(١٣) الآيات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا * وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا * وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا * فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا﴾ سورة النازعات ٧٩/ ١ - ٤.

بابٌ في مسائِلَ[1] مُفْرَدةٍ

مسـألـة:

- نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[2] فيمن فَتَحَ الباءَ، يحتملُ كونُ النَّائب عن الفاعل الظرفَ الأوَّل[3] - وهو الأَوْلَى[4] -، أو الثاني[5]، أو الثالث[6]. ونحو[7] ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ النائبُ الظّرفُ[8]، أو الوَصْفُ[9]، وفي هذا ضَعْفٌ[10]؛

---

(١) لم يذكر المصنّف غير مسألتين.

(٢) سورة النور ٣٦/٢٤ وتقدَّمت، وكذا هذه القراءة.
انظر ما سبق الجملة الابتدائية ٤٢/٥، وفي أول الباب الخامس: الجهة الأولى.

(٣) وهو «له».

(٤) جَعَلَهُ الأَوْلى لأنّه قام مقام المفعول، فالفعل «سَبّح» قد تأتي معه اللام مزيدة أو معلّلة نحو ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الحديد ١/٥٧.
ولعِلّة أخرى هي قُرْبُ هذا الظرف من الفعل.

(٥) أي: وقد يكون النائب عن الفاعل الظرف الثاني وهو «فيها».

(٦) وهو قوله: «بالغُدُوّ».
قال السمين: «والقائمُ مَقامَ الفاعل أَحَدُ المجرورات الثلاث، والأَوْلى منها بذلك الأُولى؛ لاحتياج العامل إلى مرفوعه؛ فالذي يليه أَوْلَى» الدر ٥/ ٢٢١.

(٧) الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ سورة الزمر ٦٨/٣٩.

(٨) وهو «فيه».

(٩) وهو «أخرى».

(١٠) إذا وُجِد في الجملة ظرف ومصدر كان الظرف أَوْلَى بالنيابة من المصدر، و«أخرى» هنا وصف لِمَصْدَرٍ محذوف: نفخة أخرى. ووجه الضَّعف أيضاً أنه عند حذف الفاعل فالجارُّ والمجرور الواقع موقع المفعول به هو الذي يكون نائباً عن الفاعل.

لِضَعْفِ[١] قولِهم[٢]: «سِيرَ عليه طويلٌ».

مسـألـة:

- **«تَجَلَّى الشَّمْسُ»** يَحْتَمِلُ كونُ «تَجلَّى» ماضياً تُرِكت التّاءُ من آخره لمجازيّة التأنيث[٣]، وكونُه مضارعاً أَصْلُه «تَتَجَلّى»، ثم حُذِفَتْ إحدى التاءَيْن[٤]، على حَدِّ قوله تعالى[٥]: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾. ولا يجوزُ في هذا[٦] كونُه فعلاً ماضياً، وإلّا[٧] لقيلَ: تلظّتْ؛ لأنّ التأنيثَ[٨] واجبٌ مع المجازيّ[٩] إذا كان ضميراً متصلاً[١٠] وبما ذكرنا من الوَجْهَيْن[١١] في المثال الأول تَعْلَمُ[١٢] فسادَ قولِ من ٱستدلّ على جواز نحو: **«قام هِنْد»**

---

(١) في م/٣ «كضعف».

(٢) وجه الضعف جعل «طويل» النائب عن الفاعل مع وجود الظرف على تقدير: سير عليه سيرٌ طويل، فهو نعت للمصدر المحذوف. فجعل «عليه» نائباً عن الفاعل، ثم تكون الجملة: سير عليه سيراً طويلاً، بنصب المصدر.

(٣) الشمس: مؤنث مجازيّ، يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره، فتقول: تجلَّت الشمس...

(٤) تاء التأنيث، أو التاء المزيدة على الفعل الماضي: تَجلّى.

(٥) الآية: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ سورة الليل ٩٢/١٤.
وقد قُرِئ بتاءين: «تتلظى»، وانظر هذا في كتابي: معجم القراءات.

(٦) أي: في «تلظّى» في الآية.

(٧) عاد المصنِّف مرة أخرى إلى قَرْن جواب الشرط «إنْ» باللام وهو غير الصواب، وتقدَّم له قبل قليلٍ مثلُ هذا.

(٨) أي: تأنيث الفعل.

(٩) في م/١ «مع المجاز».

(١٠) أي: ضميراً مستتراً يعود على مؤنث مجازيّ متقدِّم.

(١١) أي: جواز كونه ماضياً، أو مضارعاً.

(١٢) في م/٣ و٤ «يُعْلَمُ».
قال الدماميني: «إنما عُلِم الفسادُ بٱحتمال الوجه الثاني، وهو كون الفعل مضارعاً حذف منه إحدى التاءين، لا بٱحتمال الوجه الأول، وهو كونه ماضياً» الشمني ٢/٢٢٦.

في الشِّعْر بقوله[1]:

تـمنّى ٱبنتـايَ أَنْ يـعيشَ أَبُـوهُـما   وهَـلْ أَنَـا إِلّا مِـنْ رَبـيعـةَ أَو مُـضَـرْ

لجواز أَنْ يَكُونَ أَصْلُه: تَتَمَنّى.

* * *

(١) قائلُه لبيد، وهو من أبيات قالها لاَبنتيه عندما حضرته الوفاة.
وجاء البيت تامّاً في المخطوطات التي بين يَدَيّ، ما عدا الرابعة، فقد أثبت صدره، وكذلك فعل مبارك والشيخ محمد، وفي البيت روايات:
تخاف ٱبنتايَ، تودُّ ٱبنتايَ، يَسُرُّ ٱبنتايَ.
وقوله: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر، معناه حالي كحالِ مَن في هاتين القبيلتين صائر إلى الموت؛ فلم يخلد أحد منهما من قبلُ، ولا يكون ذلك من بَعْدُ.
والشاهد في البيت أنّ بعضهم ٱستدلّ بقول لبيد: تمنى ٱبنتاي، على صحة. «قام هند»، بتذكير الفعل مع أنّ الفاعل مؤنّث حقيقي، ولا فاصِلَ، وظنّ «تمنّى» ماضياً، والصَّوابُ أنه مضارع، وأنَّ أصله: تتمنّى، فحذفت إحدى التاءين. وقصد المصنِّفُ الردّ على الكوفيين.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٧، وشرح السيوطي/ ٩٠٢، وشرح المفصّل ٨/ ٩٩، وشذور الذهب/ ١٧٠، وهمع الهوامع ٦/ ٦٥، والخزانة ٢/ ٢١٩ و٤/ ٤٢٤، وأمالي الشجري ٢/ ٣١٧، والديوان/ ٢١٣، وقد أطال المُحَقِّق في تتبع هذا الشاهد في المراجع فَأَحْسَن وأجاد.

الجهة السادسة:

ألّا يُراعيَ[١] الشُروطَ المختلفةَ بحسب الأبواب؛ فإنّ العربَ يشترطون[٢] في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذلك الشيءِ، على ما آقتضته حكمةُ لغتِهم وصحيحِ أقيستهم، فإذا لم يتأمّل المُعْرِبُ[٣] آختلطت عليه الأبوابُ، والشرائطُ، فَلْنُوْرِدْ أنواعاً من ذلك، مُشِيرين إلى بعضِ ما وَقَعَ فيه الوَهمُ للمُعْرِبين.

النّوْعُ الأوَّلُ:

اشتراطُهم الجمودَ لِعَطفِ البيانِ، والآشتقاقَ للنعتِ[٤]، ومن الوهمِ في الأول[٥] قولُ الزمخشريّ في: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾[٦] إنهما عَطْفا بيانٍ[٧]، والصَّوابُ: أنهما نَعْتَان[٨]،

---

(١) أي: المُعْربُ. وفي م/ ٤ و٥ «تراعي».

(٢) أي: يلتزمون. دسوقي ٢/ ٢٠٤، والأمير ٢/ ١٣٨.

(٣) أي: إذا لم يتأمّل المُعْربُ في تلك الشروط.

(٤) وعلى هذا فمن جَعَلَ الجامدَ نَعتاً والمشتقَّ عطفَ بيان فقد قال غير الصواب، ووقع في الخطأ.

والحديث في عِلّة ما آشترطوه من الجمود في عطف البيان والاشتقاق للنعت يُرْجَعُ فيه إلى ما ذكره النحويون، فذِكْرُه هنا ليس هو الغاية.

(٥) أي: عطف البيان.

(٦) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ . . .﴾ سورة الناس ١١٤/ ١ - ٣.

(٧) قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾» ما هما من «رَبّ العالمين؟ قلتُ: هما عطفا بيان. . .» انظر الكشاف ٣/ ٣٦٩.

(٨) سبق المصنّفَ إلى هذا شيخُه أبو حيان. قال: «والظاهرُ أنّ. . . صفتان»، ثم ذكر نَصّ الزمخشري، وقال: «وعَطْفُ البيان المشهور أن يكون بالجوامد. . .» البحر ٨/ ٥٣١ - ٥٣٢. قلت: جعله الصواب لأنهما مشتقان.

وقد يُجابُ[١] بأنهما جَرَيا[٢] مَجْرى الجوامد؛ إذ يُسْتعملان غير جارِيَيْنِ على موصوفٍ، وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا: «**إلـهٌ واحدٌ**» و«**مَلِكٌ عظيم**».

ومن الخطأ في الثاني[٣] قولُ كثيرٍ من النحويين في نحو: «**مررتُ بهذا الرَّجُلِ**»: إنّ «الرَّجُل» نعتٌ[٤]. قال ٱبنُ مالكٍ «أَكْثَرُ المتأخِّرين يُقَلِّدُ بعضُهم بعضاً في ذلك[٥]، والحامِلُ لهم عليه تَوَهُّمُهم أنّ عَطْفَ البيان لا يكون إلّا أَخَصَّ[٦] من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنّه[٧] في الجوامد بمنزلة النَعتِ في المُشْتَقّ، ولا يمتنع كونُ المنعوتِ[٨] أَخَصَّ من النعت، وقد هُدِيَ ٱبنُ السِّيْدِ إلى الحقِّ في المسألة[٩]، فجعل ذلك عَطْفاً لا نَعْتاً، وكذا ٱبْنُ جنّي. انتهى.

---

(١) قلت: هذا نصُّ السمين. انظر الدر المصون د/٥٩٣، فهما مشتقتان جريا مجرى الجوامد في كونهما يوصفان ولهذا صحّ جعلهما بياناً.

(٢) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد جاء فيها «أُجْرِيا»، ومثله طبعة مبارك والشيخ محمد.

(٣) أي: في النعت.

(٤) والرَّجُلُ جامدٌ، وكان يُفْتَرضُ به أن يُعْرَبَ بدلاً أو عَطْفَ بيان؛ لأن النعت يكون مشتقاً، وهذا ليس كذلك.

(٥) حيث يجعلون «الرجل» نعتاً لٱسم الإشارة مع أنه جامد.

(٦) أي: أَعْرَف.

(٧) أي: عطف البيان.

(٨) قال ٱبن مالك: «وٱشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عَطْفِ البيان على تخصص متبوعِه، وليس بصحيح؛ لأنّ عطفَ البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتقِّ، ولا يشترط تخصصُ النعتِ، فلا يشترط زيادةُ تخصيصِ عطفِ البيان، بل الأَوْلى بهما العكس؛ لأنهما مُكَمِّلان..» شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣.

(٩) أي: في المثال المتقدِّم.

قلتُ: وكذا الزَّجَّاجُ والسُّهَيْليُّ، قال السُّهيليّ[١]: «وأمّا تَسميةُ سيبويهِ له[١] نعتاً فتسامُحٌ، كما سَمَّى[٢] التوكيدَ وعَطْفَ البيانِ صِفَةً».

وزَعَمَ ٱبْنُ عُصْفورٍ[٣] أنّ النحويين أجازوا في ذلك الصّفةَ والبيانَ، ثم ٱستشكلَهُ بأنّ البيانَ أَعْرَفُ من المبيَّن، وهو جامِدٌ، والنَّعْتُ دون المنعوتِ أو مُسَاوٍ له، وهو مشتقٌّ أو في تأويله، فكيف يجتَمِعُ في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟. وأجاب بأنه إذا قُدِّر[٤] نعتاً فاللّامُ فيه للعهد[٥]، والٱسمُ مؤوّلٌ بقولك: الحاضِرُ أو المُشارُ إليه، وإذا قُدّر بياناً[٦] فاللّامُ لتعريفِ الحضور، فَيُساوي[٧] الإشارةَ[٨] بذلك، ويزيدُ

---

(١) أي في المثال السابق: مررت بهذا الرَّجُلِ.
وانظر الكتاب ١/٣٠٦ وما بعدها. وهو عن الخليل أيضاً.

(٢) أي: سيبويه. وانظر الكتاب ١/٣٧٨، وقد تكرر هذا في مواضع من الكتاب، انظر ١/ ٣٨٢، و١/ ٣٩٠.
ومما قال: «وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة».
وقال: «. . . وقد جَرَّبْتُك فوجدتك أنت إيّاك، جعلت «أنت» صفة. . .» ويكرر هذا ٱبنُ هشام في نهاية النوع الثاني من هذه الجهة محتجاً به لتسميةِ الزمخشريّ البدلَ عطفَ بيان».

(٣) تقدّم هذا للمصنف منقولاً عن ٱبن عصفور في المثال: «مررت بهذا الرجل»، انظر ما سبق ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤، ونقلتُ هذا النصَّ عن المصنّف فيما تقدَّم.
ونصُّ ٱبن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٧ - ٢٩٨.
وقد فاتني الإشارة إليه في الموضع الأول، فلا يفوتني ذلك هنا إنْ شاء الله تعالى.

(٤) أي: «الرجل» من قوله: مررتُ بهذا الرجلِ.

(٥) قال في شرح الجمل: «كأنك قلت: مررت بهذا الرجل، وهو الرجلُ الذي بيني وبينك فيه العَهْدُ».

(٦) أي: إذا قُدّر «الرجلُ» عَطْفَ بيان.

(٧) في م/ ٥ «فتساوى». وتعقّبَهُ مَن بعده بأن ٱسم الإشارة مقدَّم في التعريف.

(٨) أي تُسَاوي «أل» وما دخلت عليه ٱسمَ الإشارة في التعريف.

عليها[١] بإفادَتِه الجنسَ[٢] المعيَّنَ، فكان أَخَصَّ[٣]. قال: «وهذا معنى قولِ سيبويهِ». انتهى.

وفيما قاله[٤] نَظَرٌ؛ لأنّ الذي يُؤَوِّلُه[٥] النحويون بالحاضِر والمُشارِ إليه إنما هو ٱسمُ الإشارةِ نفسُه إذا وقع نعتاً كـ «مررتُ بزيدٍ هذا»[٦]، فأمّا نَعْتُ ٱسم الإشارةِ فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يُجْعَلُ معنى ما قبلَه تفسيراً له؟[٧].

وقال الزمخشريّ في[٨]: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[٩]:

---

(١) قوله: «عليها» غيرمثبت في طبعة الشيخ محمد.

(٢) الجنس المعيَّن: أي: جنس الرجل. قال ٱبنُ عصفور: «فالجوابُ أنّ الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المُعَرَّفُ بها المشارَ إليه في التعريف، وزاد عليه بأنّ المُشَارَ لا يُعْطِي جنسَ المشار إليه، والرَّجَلُ يعطي فيه الألفُ واللامُ الحضورَ، ويعطي هو أنّ الحاضر من جنس الرجال، فصار المُشارُ إذن أَعْرَفَ من «هذا».».
انظر شرح الجمل ١/٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) أي: أَعْرَف.

(٤) أي: ٱبن عصفور.

(٥) في م/٥ «يتأوّله».

(٦) أي: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه.

(٧) ذهب الدماميني إلى أن ما ذهب إليه المصنّف من تقدير الإشارة بالمشتق لا يَقْدَحُ في قول ٱبن عصفور ولا يدفعه، انظر حاشية الشمني ٢/٢٢٧.

(٨) الآية: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ سورة الأنعام ٦/١٠٢.
وتكرر ما أخذه المصنّف من الآية، انظر سورة يونس ١٠/٣، ٣٢، وفاطر ٣٥/١٣، والزُمَر ٣٩/٦.

(٩) قوله تعالى: ﴿ربكم﴾ مثبت في م/١، وهو غير مثبت في البقية.

يجوزُ[١] كونُ اَسمِ الله تعالى صفةً للإشارةِ أو بياناً، و«رَبُّكم» الخبَرُ، فجوّز في الشيءِ الواحدِ البيانَ والصِّفَةَ[٢]، وجوَّز كَوْنَ العَلَم نعتاً، وإنما العَلَمُ يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، وجَوَّزَ نَعْتَ[٣] الإشارة بما ليس مُعَرَّفاً بلام الجِنْسِ[٤]، وذلك مما أَجْمَعوا على بُطلانِه.

---

(١) انظر في الكشاف ١/ ٥٢١، وهو الموضع الأول مما جاء في سورة الأنعام، فلم أجد عنده إلّا وجهاً واحداً، وهو كون «ذلكم» مبتدأ، وما بعده أخبار.
ونصه في الآية الأولى من يونس جَعْلُ لفظ الجلالة صفة للإشارة، وما بعده الخبر.
قال: «وذلكم إشارة إلى المعلوم بتلك العظمة، أي: ذلك العظيم الموصوف بما وُصِف به هو ربكم، وهو الذي يستحقُّ منكم العبادة» الكشاف ٢/ ٦٦.
ولم أجد حديثاً صريحاً في الآية الثانية في هذه السورة.
وفي آية سورة فاطر/ ١٣ جعل «ذلكم» مبتدأ، و«الله ربكم» جملةً خبراً، ثم قال: «ويجوز في حكم الإعراب إيقاعُ اَسم الله صفة لاَسم الإشارة، أو عَطْفَ بيان، وربُّكم خبراً، لولا أنّ المعنى يأباه» الكشاف ٢/ ٥٧٤.
قلت: وقوله: «لولا أن المعنى يأباه» يُرَدُّ به على المصنف اَبن هشام بأنّ الزمخشريّ بعد أن أجاز هذا رَدَّه بعد أن رأى أن المعنى لا يستقيم.
وفي البحر ٧/ ٣٠٥ ذكر نصَّ الزمخشريّ، ثم قال: «. . . أما كونُه صفةً فلا يجوز لأنّ الله عَلَم، والعَلَمُ لا يُوْصَفُ به، وليس اَسْمَ جنس كالرجل، فتُتَخَيَّلُ فيه الصفةُ، وأمّا قولُه: لولا أنّ المعنى يأباه، فلا يظهر أنّ المعنى يأباه؛ لأنه يكون قد أخبر بأنّ المشار إليه بتلك الصفات والأفعال المذكورة: رَبّكم، أي: مالِكُكم، أو مُصْلِحُكم، وهذا معنى لائقٌ سائغ»، وذكر الدماميني اَعتراض أبي حيان. انظر الشمني ٢/ ٢٢٨.

(٢) فجمع بين نقيضين: الأول: ويكون جامداً، والنعت: ويكون مشتقاً.

(٣) أي: نعت اَسم الإشارة.

(٤) كقولك: مررت بهذا الرجل، وهو المثال المتقدِّمُ.

النَّوْعُ الثاني:

اشتراطُهم[1] التَّعْرِيفَ لِعَطْفِ البيانِ ولِنَعْتِ المعرفةِ، والتنكيرَ للحالِ، والتمييزِ، وأَفْعَلَ مِن، ونَعْتِ النكرة.

ومن الوَهم في الأوّل[2] قولُ جماعةٍ في «صَدِيد» من[3] ﴿مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾، وفي[4] ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ من ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ فيمن نَوَّن[5] «كفارة»: إنّهما[6] عَطْفا بيان. وهذا إنما هو مُعْتَرَضٌ على قَوْلِ البصريين[7] ومَن وافقَهم؛

---

(١) أي: اشترطوا التعريفَ لأمورٍ منها عَطْفُ البيان، ونعتُ المعرفة، واشترطوا التنكير لأمورٍ منها الحالُ، والتمييزُ، واسمُ التفضيل، ونَعْتُ النكرة، ويشمل غير هذا.

(٢) وهو تعريفُ عطف البيان ونعت المعرفة.

(٣) الآية: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ * مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ سورة إبراهيم ١٤/ ١٥ - ١٦.

(٤) سورة المائدة ٥/ ٩٥، وقد ذكرتُها كاملة من قبل. وانظر ٣/ ٢٤٧.

(٥) هذه قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب: «كفارةٌ طعامُ مساكين» بتنوين «كفارة».
وعلى هذه القراءة يكون «طعامٌ» بدلاً من «كفّارة»، أو خبرَ مبتدأ، أي: هي طعام، ووجه آخر هو عطف على قوله: «فجزاءٌ».
انظر تفصيل هذا والمراجع في كتابي: معجم القراءات ٢/ ٣٤٢.

(٦) أي: صديد: عطف بيان لـ «ماء»، وكذا طعامٌ: عطف بيان من كفارة. والذي ذهب إلى عطف البيان في الآية الثانية هو الفارسيّ، وكذا في الآية الأولى.
انظر الدر المصون ٢/ ٦١٠ وارجع إلى الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٨.

(٧) هذا قول شيخه أبي حيان. انظر البحر ٤/ ٢٠.
قال: «قال أبو عليّ: «طعام» عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة. انتهى.
وهذا على مذهب البصريين [كذا!] لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات، فالأولى أن يعرب بدلاً».
قلت: في نص أبي حيان سقط وصوابه: وهذا لا يجوز على مذهب البصريين.

فيجبُ عندهم في ذلك أن يكون بَدَلاً، وأمّا الكوفيون فَيَرَوْن أنّ عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقّات، فيكون في المعارف والنّكرات[١]، وقولُ بعضهم في «ناقع» من قولِ النابغةِ[٢]:

[فَبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئِيلَةٌ] من الرُقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ

إنّه نَعتٌ للسُّمِّ[٣]، والصَّوابُ أنّه خَبَرٌ للسُّمِّ، والظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ به، أو خبر ثانٍ.

وليس من ذلك[٤] قولُ الزمخشريّ في[٥] ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾:

---

(١) انظر الهمع ٥/١٩٠. فقد ذكر أنه يوضح متبوعه، ويُخَصِّصُه، ويكون في النكرات، وضرب مثلين: جاء أخوك زيد و﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ سورة النور ٢٤/٣٥.

(٢) البيت من قصيدة يذكر فيها خَوْفَهُ من النعمان، وأنّه كان لا ينام الليلَ إلا غراراً، والمثبت في المخطوطات والمطبوع عجزه، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين.
والمساوَرَة: المواثبة. قال الأعلم: والأفعى لا تلدغ إلا وَثْباً.
الضئيلة: الدقيقة، وهو أَشَدُّ لسُمِّها. الرُّقْش: جمع رَقْشاء، وهي المنقَّطةُ بسواد، والناقعُ: الخالص، والنقيعُ: المنقوعُ المجتمع، وذلك أن الحية يجتمع سُمُّها من أوّل الشَّهْر إلى النِّصْف منه، فإن أصابت شيئاً لفظته فيه، وإلّا لفظته في الأرض، ثم استأنفت الجمع، وهذا دَأْبُها.
والشّاهدُ في البيت أنّ قولَه: ناقع: خبر لـ «سُمّ»، و«في أنيابها» متعلّق بـ «ناقع»، أو هو خبرٌ ثانٍ للسُّمّ. وهذا قول سيبويه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٩٨، وشرح السيوطي/٩٠٢، والكتاب ١/٢٦١، والهمع ٥/١٧٣، والعيني ٤/٧٣، والأشموني ١/٦٤، والديوان/٤٦.

(٣) ذهب إلى هذا أبو الحسين بن الطراوة، فقد أجاز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصفُ خاصّاً بالموصوف، ولا يُوْصَفُ به غيره. قال: ناقع: صِفةٌ للسُّمِّ.
انظر الهمع ٥/١٧٣، وشرح الأشموني ٢/٦٢.

(٤) أي: وليس من الوهم في الأول، وتعليله هذا لأنه جعله على تقدير «أل».

(٥) ﴿حمٓ ۞ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۞ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة غافر ٤٠/١ - ٣.

إنّه[١] يجوزُ كَوْنُه صفةً لاَسم اللهِ تعالى في أوائلِ سورةِ المُؤمن، وإن كان من بابِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وإضافتُها[٢] لا تكون إلّا في تقدير الاَنفصال، ألا ترى أنّ ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ معناه: شديدٌ عقابُهُ؛ ولهذا قالوا: كُلُّ شيءٍ[٣] إضافتُه غيرُ مَحْضَةٍ فإنه يجوزُ أنْ تصير إضافتُه مَحْضَةً[٤]، إلّا الصّفة المُشَبَّهة؛ لأنه جَعَلَهُ على تقدير «أل»[٥]، وجَعَلَ سَبَبَ حذفها إرادةَ الاَزدواج.

وأَجاز وَصْفِيّتَهُ أيضاً أبو البقاء[٦]. لكنْ على أنّ «شديداً» بمعنى مُشَدِّد، كما أنّ «الأَذِينَ» بمعنى[٧] المؤذِّنِ، فأَخْرَجَهُ بالتأويلِ من باب الصِّفَةِ المشبَّهةِ

(١) ذكر الزمخشري في الكشاف أنّ الزجاج جعل «شديد العقاب» بَدَلاً، ورأى الزمخشريّ أنّ فيه نُبُوّاً ظاهراً، ثم ساق نَصّاً طويلاً ذهب فيه إلى أنه صفةٌ لاَسم الله تعالى في الآية الثانية «من الله»، وحُذِفت من النعت الألفُ واللامُ ليزاوج ما قبله وما بعده، أو أنه نَكَّر الصفةَ للدلالة على فَرْط الشِّدَّة. انظر الكشاف ٣/٤٣ وانظر تعقيب أبي حيان في البحر ٧/٤٤٨.

(٢) أي: يَرُدُّ على الزمخشري جَعْلَه «شديد» صفةً أنَّه صفةٌ مشبهة، وإضافتها غيرُ محضة؛ لأنها من إضافة الوصف لمعموله. ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضافَ تعريفاً، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الزمخشري أنه وصف «الله» لفظ الجلالة وهو المعرفة بالنكرة.

(٣) مثل: اَسم الفاعل واَسم المفعول.

(٤) وذلك إذا أُريد منه المضيّ، فتُلْغَى الإضافةُ لمعموله؛ لأنه يُلْغَى عمله فيما بعده، انظر حاشية الأمير ٢/١٣٩.

(٥) هذا كلام الزمخشري، ونقلته من قبل مُلَخّصاً عنه.

(٦) قال العكبري: «وأمّا شديد العقاب» فنكرةٌ؛ لأنّ التقديرَ: شديدٌ عقابُه، فيكون بَدَلاً، ولا يجوز أن يكون «شديد» بمعنى مُشَدِّدٍ، كما جاء أذينٌ بمعنى مؤذِّنٍ، فتكون الإضافةُ مَحْضَةً فيتعَرَّف، فيكون وصفاً أيضاً، انظر التبيان/ ١١١٥.

(٧) في م/ ٢ و٤ «في معنى».

إلى باب اسم الفاعل[١].

والذي قَدَّمَهُ الزمخشريُّ أنه وجميع ما قبْلَهُ أبْدالٌ[٢]، أمّا أنه بَدَلٌ[٣] فلِتنكيرِهِ[٤]، وكذا المضافان[٥] قبلَهُ[٦] وإنْ كان من باب اسم الفاعل؛ لأنّ المُرَادَ بهما المُسْتَقبلُ[٧]، وأمّا البواقي[٨] فللتّناسُبِ[٩]. ورَدَّ على الزجاج في جَعْلِهِ «شديد العقاب» بَدَلاً وما قبلَه صفات، وقال[١٠]: «في جعله بَدَلاً وَحْدَهُ من بين الصّفات نُبُوٌّ[١١] ظاهِر».

---

(١) وبذلك يَتَعَرّفُ «شديد» بالإضافةِ، ويَصِحُّ وقوعُه نعتاً لاسم الله تعالى في الآية قبله على تقدير «مُشَدِّد» وهو اسم الفاعل.

(٢) انظر الكشاف ٣/ ٤٣.

(٣) قال الزجاج: «وقوله: عَزَّ وجَلّ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ على صفاتِ الله، فأمّا خفض «شديد العقاب» فعلى البَدَل؛ لأنه مما يُوْصَفُ به النكرة».

(٤) وإبدال النكرة من المعرفة جائز، وأما في النعت فلا يجوز، وقد ذهب إلى أنه بَدَل الزّجّاجُ كما رأيت.

(٥) وهما: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾.

(٦) أي: قبل ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾.

(٧) وإذا أريد باسم الفاعل المستقبل كان عاملاً، وإضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى معموله هي إضافةٌ غير مَحْضة، وهي لا تُفيدُ تعريفاً، ومن ثَمّ صَحّ مجيئُهما بَدَلاً من اسم الله عَزَّ وجَلّ. وتقدم جوازُ إبدالِ النكرة من المعرفة.

(٨) أي: من نصّ الآية/ ٢ وهو ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾.

(٩) أي صَحَّ وقوعهما بَدَلاً. والمراد بالتناسب مناسبةُ ما بعدهما في الآية الثالثة في كونهما بَدَلاً؛ إذ لو جعلتهما صفاتٍ وما بعدهما بَدَلاً فات التناسُبُ في توجيه النَّصِّ.

(١٠) انظر الكشاف ٣/ ٤٣.

(١١) لتفاوت التناسب. وفي م/ ٣ «بنوءٌ» كذا! وهو تحريف.

ومن ذلك[١] قولُ الجاحظ[٢] في بيت الأعشى[٣]:

ولستَ بالأكْثَرِ منهم حَصىً وإنّما العِزّةُ للكاثِرِ

إنه[٤] يُبْطِلُ قولَ النحويين: لا تجتمع «أل» و«مِن» في ٱسم «التفضيل»، فَجَعَلَ كلاًّ من «أل» و«مِن» مُعْتَدّاً به جارياً على ظاهره[٥].

---

(١) أي: من الوهم في الثاني، وهو ٱشتراطُ التنكير في الحال والتمييز... إلخ.
وذكر الشمني في الحاشية ٢/ ٢٢٩ «هذا رأيناه في أكثر النسخ، وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قولُ الجاحظ. وهو الصَّوابُ؛ لأنه ذكر من جُمَلِ الثاني: أَفْعَل مِن». وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤٠.

(٢) الجاحظ هو أبو عثمان عمرو بن بحر، له البيان والتبيين، والبخلاء، والحيوان وغيرها، توفي عام ٢٥٥ هـ، وكانت ولادته عام ١٦٣. إرشاد الأريب ٦/ ٥٦ وما بعدها، وفيات الأعيان ١/ ٣٨٨.

(٣) البيت من قصيدة للأعشى يهجو بها علقمة بن عُلاثة. وهو تامّ في المخطوطات ما عدا الأولى.
وذهب البغدادي إلى أنّ صواب الرواية: ... بالأكثر منه حصى.
والحصى العدد، والمراد هنا عدد الأعوان والأنصار، وأطلق الحصى على العدد لأن العرب أمّيون لا يعرفون الحساب بالقلم وإنما كانوا يعدون بالحصى.
والكاثر: الغالب بالكثرة.
والشاهد فيه عند النحويين أنّ «من» فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض، أي: لستَ من بينهم بالأكثر حصى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٩، وشرح السيوطي/ ٩٠٢، والخزانة ٢/ ٤٣ و٣/ ٤٨٩، والخصائص ١/ ١٨٥ و٣/ ٢٣٤، وشرح المفصل ٣/ ٦ و٦/ ١٠٣، ١٠٥، وشرح ٱبن عقيل ٢/ ٥١، والديوان/ ٩٤، أوضح المسالك ٢/ ٣٠١.

(٤) أي: هذا البيتُ، والأَصْلُ في ٱسم التفضيل إذا عُرِّف بأل ألّا تأتي بعده «مِن»، هذا هو المذهب عند النحويين.

(٥) أي: أل: مُعَرِّفة، ومِن: جَارّة للمُفَضَّلِ عليه، والجارُّ والمجرور متعلّقان بٱسم التفضيل.

والصَّوابُ[١] أَنْ تُقَدَّرَ «أل» زائدةً، أو مُعَرِّفةً، و«مِن» متعلِّقة بـ «أكثر»، منكَّراً محذوفاً مُبْدَلاً[٢] من المذكور، أو بالمذكور[٣] على أنّها بمنزلتها[٤] في قولك[٥]: «**أنت منهم الفارسُ البَطَلُ**»، أي: أنت من بينهم.

وقولُ بعضِهم[٦]: «إنها مُتَعَلِّقَةٌ بـ: «ليس» قد يُرَدُّ بأنَّها لا تَدُلّ على الحدث عند

---

(١) قال ابن جني: «وكذلك ما يُحكَى عن الجاحظ أنه قال: قال النحويون: إن أفعل الذي مؤنثه فُعْلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن، وإنما هو بمن أو بالألف واللام، نحو قولك: الأَفْضَلُ، وأَفْضَلُ منك... ثم قال: فلست بالأكثر...
ورحم الله أبا عثمان أما إنه لو علم أن «مِن» في هذا البيت ليست التي تَصْحب «أَفْعَل» لمبالغة نحو: أَحْسَنُ منك وأَكْرَمُ منك لَضَرَب عن هذا القولِ إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويَعْنُو لسداده وصحته خَصْمُه، وذلك أنّ «مِن» في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأنه قال: لستَ من بينهم بالكثير الحصى، ولستَ فيهم بالأَكْثر حصىً. فاَعْرِف ذلك».
الخصائص ١/ ١٨٥ - ١٨٦، وانظر ٣/ ٢٣٤، والخزانة ٣/ ٤٩٠، وشرح المفصّل ٦/ ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) تعقّبه الدماميني بأنه يلزم عليه إبدالُ النكِرَةِ غيرِ الموصوفةِ من المعرفة.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٩.

(٣) أو «منهم» متعلّق بـ «الأكثر» المذكور. وهذا الرأي لابن يعيش.
انظر شرح المفصّل ٦/ ١٠٤.

(٤) في م/ ٥ «أنهما بمنزلتهما».

(٥) أي «مِن» لا تفيد تفضيلًا، فهي متعلّقة بما قبلها، فهي للتبعيض، والذي يمنع عادة من تعليقها بما قبلها أن تكون جارّة للمفضول عليه؛ ولذلك قَدَّره ابنُ يعيشَ: بالأكثر فيهم.

(٦) رَدّ هذا ابن يعيش لجري «ليس» مجرى الحروف. انظر شرح المفصل ٦/ ١٠٤.

مَن قال في أخواتها: إنّها تَدَلُّ عليه[١]؛ ولأن[٢] فيه فَصْلاً بين «أَفْعَل» وتمييزه[٣] بالأجنبيّ[٤]، وقد يُجَابُ بأنّ الظرفَ يتعلّقُ بالوَهمِ[٥] وفي «ليس» رائحة قولك: انتفى، وبأنّ فَصْلَ[٦] التمييزِ قد جاء في الضّرورةِ في قوله[٧]:

على أنّني بعدما قد مَضَى ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

و«أَفْعلُ» أقوى[٨] في العَمَلِ من «ثلاثون».

---

(١) ذكر الدماميني أن في دلالة «كان وأخواتها» على الحدث قولين: دالّة، أو غير دالّة، ولكنهم أجمعوا في «ليس» على عدم الدلالة. انظر الشمني ٢/ ٢٢٩.

(٢) العطف هنا على «قد يُرَدّ...».

(٣) وهو «حصىً».

(٤) وهو «منهم».

(٥) أي: بما يُتَوَهَّمُ فيه رائحة الفعل، وأراد بالظرف الجار والمجرور.

(٦) في م/ ٥ «وبأنّ الفصل في التمييز...».
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٢٩ «قوله: وبأنّ فَصْل التمييز. هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: بأنّ الفصل في التمييز، وهو غير صواب على ما لا يخفى».

(٧) قائله العَبّاسُ بنُ مرداس. وعند سيبويهِ غير معزوٌ لقائل، وبعده:

يذكّرُنيكِ حنينُ العُجُول ونَوْحُ الحمامةِ تدعو هديلاً

والشاهدُ في البيت الفَصْلُ بين الثلاثين والحَوْل بالمجرور «للهجر» ضرورة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٣، وشرح السيوطي/ ٩٠٨، وشرح المفصل ٤/ ١٣٠، والكتاب ١/ ٢٩٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦، والعيني ٤/ ٤٨٩، والخزانة ١/ ٥٧٣، ٣/ ١١٩، وشرح الكافية ١/ ٢٢٣، والمقتضب ٣/ ٥٥، والإنصاف/ ٣٠٨، والهمع ٤/ ٧٧.

(٨) سبب ذلك أنّ «أَفْعَل» مشتقٌّ، والعدد «ثلاثون» جامد، والمشتقُّ أَوْلَى بالعمل من الجامد وأَحَقُّ، وكُلّ منهما عامل في التمييز طالبٌ له. فالفَصْلُ بين الأقوى في العمل ومعموله أَقْرَبُ من الفَصْل بين الجامد ومعموله. فكان الفَصْلُ في البيت السابق «ولست بالأكثر منهم حصىً» أَحَقَّ بالقبول.

ومن الوَهم في الثاني قولُ مكّيّ في قراءة ابن[١] أبي عَبْلَةَ[٢] ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبَهُۥ﴾ بالنصب: [٣]«إنّ قلبَه تمييزٌ». والصَّوابُ[٤] أنّه مُشَبَّهٌ بالمفعول به[٥] كـ«حَسَنٌ وَجْهَه»، أو بَدَلٌ[٦] من اسم «إنّ».

وقولُ[٧] **الخليلِ** والأخفشِ والمازنيّ في[٨] «إيّاي، وإيّاك، وإيّاه»: إنّ «إيّا»

---

(١) إبراهيم بن أبي عبلة، وأبو عبلة اسمه: شمر بن يقظان بن المرتحل، ثقة كبير تابعيّ، له حروف في القراءات، واختيارات خالف فيها العامّة، وفي صحة إسنادها إليه نَظَر. توفي سنة ١٥٣ للهجرة، وقيل غير ذلك. انظر غاية النهاية في طبقات القُرّاء ١/ ١٩.

(٢) الآية: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٨٣.

(٣) **ما ذكره ابن هشام عن مكيّ غَيْرُ صحيح، فقد ذكر مَكّيٌّ هذه القراءة، ورَدَّها، قال: وأجاز أبو حاتم نَصْبَ «قلبه» بـ «آثم» يَنْصِبُه على التفسير؛ وهو بعيد؛ لأنه معرفة». انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢١، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٧، وقد أجاز الكوفيون مجيء التمييز معرفة.**

انظر هذه القراءة وتخريجها في كتابي معجم القراءات ١/ ٤٢٨.

(٤) **ما ذكره هنا ليس له، وإنما سبقه إليه شيخه أبو حيان، وذكر أنه خَرّجه بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به** نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهَهُ. وهذا التخريج على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب المُبَرِّد ممنوعٌ، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر لا الكلام. انظر البحر ٢/ ٣٥٧.

(٥) ويكون «آثم» على هذا صفة مشبهة.

(٦) **وهذا لشيخه أبي حيان أيضاً، وهو عنده بَدَلُ بعضٍ من كُلّ**، ولا مبالاة بالفَصْل بين البدل والمُبْدَلِ منه بالخبر؛ لأن ذلك جائز. انظر البحر ٢/ ٣٥.

(٧) هذا عَطْفٌ على ما تقدّم في قول مكّيّ أنه من الوهم، أي: ومن الوهم قولُ الخليل...

(٨) **انظر هذا في الهمع ١/ ٢١٢ فقد فصَّل القول في هذا الخلاف.**

وانظر التسهيل/ ٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك/ ١٦١، والارتشاف/ ٩٣.

ضميرٌ أُضيفَ إلى ضميرٍ[١]، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلّا للنكراتِ وهو الإضافةُ.

وقولُ بعضهم في[٢] ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. إنّ ٱسمَ «الله» سبحانه خَبَرٌ «لا» التبرئة، ويَرُدُّه أنّها لا تعملُ إلّا في[٣] نكرةٍ منفيّةٍ، وٱسمُ «الله» تعالى معرفةٌ[٤] مُوْجَبَة، نَعَمْ، يَصِحُّ أَنْ يُقال: إنّه خبرٌ لـ «لا» مع ٱسمها[٥]؛ فإنّها في موضع رفع بالٱبتداء عند سيبويه[٦]، زَعَمَ[٧] أنّ المُرَكَّبَةَ لا تعملُ في الخبر لِضَعْفِها[٨] بالتركيب عن أَنْ تعملَ فيما تباعَدَ[٩] منها وهو الخَبَرُ، كذا قال ٱبنُ مالك[١٠]. والذي عندي أنّ سيبويهِ يرى

---

(١) وهذا اختيار ٱبن مالك. انظر شرح التسهيل ١/ ١٤٥.

(٢) جاء مثل هذا التركيب في آيتين: سورة الصافات ٣٧/ ٣٥، وسورة محمد ٤٧/ ١٩، وتقدّم مثله في «غير» ٢/ ٤٦٢، **ولعلّه لم يكن فيما ذكره يريد نَصَّ الآية**. وانظر عند مبارك من قبل/ ٢١١، وهنا ص/ ٧٤٥، وانظر كونه مثالاً عند ٱبن مالك شرح الكافية الشافية/ ٥٣٥، وٱنظر أيضاً همع الهوامع ٢/ ٢٠٣، والٱرتشاف/ ١٣٠٠.

(٣) أي: في الٱسم والخبر.

(٤) وهو على هذا الزعم خبرٌ، ولا يجوز ذلك، بل الخبر محذوف.

(٥) انظر الهمع ٢/ ٢٠٣.

(٦) انظر الكتاب ١/ ٣٤٥، ٣٥٣ قال في الموضع الثاني: «يدلك على أنّ «لا رَجُلَ» في موضع ٱسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رَجُلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: «زيد أفضلُ منك...». وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ٢/ ٢٢٩.

(٧) في م/ ٤ و٥ «وزعم»، ومثله في المطبوع.

(٨) في الهمع ٢/ ٢٠٢ «والمرفوع خبر المبتدأ، وصَحَّحه أبو حيان، وعزاه لسيبويهِ». وانظر الٱرتشاف/ ١٢٩٧، والكتاب ١/ ٣٤٥.

(٩) في م/ ٤ «يتباعد».

(١٠) الذي وجدته عند ٱبن مالك في التسهيل/ ٦٧ قوله: «... **ورَفْعُ الخبرِ إن لم يُرَكَّب الٱسمُ مع «لا» بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأَصَحّ»**.

أنّ المُرَكَّبَةَ لا تعملُ[١] في الاسم أيضاً؛ لأنّ جُزْءَ الشيءِ لا يَعْملُ[٢] فيه. وأمّا «**لا رَجُلَ ظريفاً**» بالنصب[٣] فإنّه عند سيبويهِ مِثْلُ «**يا زيدُ الفاضِلُ**» بالرفع، وكذا[٤] البحثُ في[٥] ﴿**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ**﴾ للتعريفِ والإيجابِ أيضاً، وفي «لا إلٰهَ إلّا إلٰهٌ واحد» للإيجاب[٦].

وإذا قيل: «**لا مُسْتَحِقّاً للعبادة إلّا إلٰهٌ واحدٌ**» أو «**إلّا اللهُ**» لم يَتَّجِهِ الاعتذارُ المتقدِّمُ[٧]؛ لأنّ «لا» في ذلك[٨] عامِلَةٌ[٩] في الاسمِ والخبرِ لِعَدَمِ التركيب[١٠].

---

(١) في م/ ٥ «إلا في الاسم».

(٢) قال الأمير: «كأنه أراد بالشيء مدخولَها، وأنّها في حكم أجزائه، وإلّا فمقتضى الظاهر لا يعم في جزئه الآخر؛ لأنّ المجموعَ مركّبٌ» الحاشية ٢/ ١٤١، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٧.

(٣) والنصب دليلٌ على مراعاة مَحَلّ المنعوت، وهو «رَجُلَ»، ومثله: النعت المرفوع «الفاضلُ» في المثال الثاني، وقد رُوْعِيَت حركةُ التابع في تبعيَّتها لما قبلها، مع أنّها حركةُ بناء؛ لأنّ الأُوْلى عارضة، وقد اتفقتا: حركة البناء وحركة الإعراب، فهما متشابهتان. وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٧.

(٤) أي: القول في هذا كالقول في «لا إله إلا الله».

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٦٣، وتكررت في آيات.

(٦) في م/ ٥ زيادة وهي قوله: «وإن كان الخبرُ نكرةً؛ لأنه مُوْجَب».

(٧) الاعتذار المتقدِّم هو قوله: «نعم، يَصِحُّ أن يُقال: إنه خبر لـ «لا» مع اسمها» وذلك في مثاله السابق: «لا إلٰه إلا الله».

(٨) أي في هذا المثال: لا مستحقاً...

(٩) في م/ ٤ «عامل».

(١٠) لأنّ «لا» غير مركبة مع اسمها؛ لأنه في حالة التركيب يكون اسمُها مبنياً، و«مستحقاً» هنا مُعْرَب؛ فاسم «لا» شبيهٌ بالمضاف.

وزَعَمَ الأكثرون أنّ المرتفع بعد «إلّا» في ذلك كُلِّهِ بَدَلٌ من مَحَلّ اَسم[١] «لا»، كما في قولك[٢]: **«ما جاءني من أَحَدٍ إلّا زيدٌ»**. ويُشْكِلُ على[٣] ذلك أنَّ البَدَل[٤] لا يَصْلُحُ هنا لحلوله مَحَلّ الأول[٥]، وقد يُجابُ بأنه بَدَلٌ من الاَسم مع «لا»[٦]؛ فإنّهما كالشيء الواحد، ويَصِحُّ أن يخلُفَهما[٧]، ولكن يُذكَرُ الخبرُ حينئذٍ، فيُقالُ: **«اللهُ مَوْجُودٌ»**[٨]، وقيل: هو[٩] بَدَلٌ من ضميرِ الخبرِ المحذوفِ.

ولم يتكلّم الزمخشريّ في كشّافِهِ على المسألةِ[١٠] اَكتفاءً بتأليفٍ مُفْرَدٍ له فيها[١١].

---

(١) لأنه قبل دخول «لا» كان مبتدأ. قال الأميرُ: «وفيه أنه زال بالناسخ» انظر الحاشية ٢/ ١٤١.

(٢) زَيْدٌ: بَدَلٌ من الفاعل «أحد» المجرور لفظاً المرفوع محلاً.

(٣) أي: على تقدير البدليّة.

(٤) أي: في لفظ الجلالة «لا إله إلّا الله».

(٥) وهو المُبْدَلُ منه «لا إله». قال الدماميني: «إنما يتم هذا الإشكالُ أن لو كان هذا الأمر لا بُدَّ من اَعتباره في البدل، ونحن نراه يتخلّف كما أسلفنا...» الحاشية ٢/ ٢٣٠.

(٦) وذلك على تقدير التركيب. قال الدماميني: «ما هذا البَدَلُ من الأقسام المذكورة في باب البدل». وتعقَّبَهُ الشمني بقوله: «وأقول: هو من بدل الكُلّ من الكُلّ، ولكن باَعتبار اللفظ دون المعنى، فليُتَأَمَّلْ» الحاشية ٢/ ٢٣٠، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤١.

(٧) أي: إن أخذت بالبدليّة يَصِحُّ أن يخلف لفظُ الجلالة «لا» واَسمها، فتجعله مبتدأ، ثم تعيد الخبر المحذوف. وهذا معنى قوله: الله موجودٌ.

(٨) في م/ ١٢ «إنه موجود».

(٩) أي: لفظ الجلالة في مثاله الذي تقدَّم يكون بَدَلاً من الضمير المستكِنّ في الخبر المحذوف، وهو موجود.

(١٠) وهي ما تقدّم في مثاله: «لا إله إلّا الله».

(١١) في م/ ٢ و٤ «فيهما».

زَعَمَ[١] فيه أنّ الأَصْلَ «اللهُ إِلـهٌ»، المعرفةُ مبتدأٌ، والنكرةُ خَبَرٌ[٢]، على القاعدة[٣]، ثم قُدِّم الخبرُ[٤]، ثم أُدْخِلَ النفيُ على الخبرِ[٥]، والإيجابُ[٦] على المبتدأ، ورُكِّبَتْ[٧] «لا» مع الخبر. فيُقالُ له[٨]: فما تقولُ في نحو **«لا طالعاً جَبَلاً إلّا زيدٌ»** لِمَ ٱنتصبَ خبرُ المبتدأ؟[٩] فإنْ قال: إنَّ «لا» عاملةٌ عَمَلَ «ليس»[١٠]، فذلك مُمْتنعٌ[١١]؛ لتقدُّمِ الخبرِ[١٢]، ولاَنتقاض النّفي[١٣] بـ «إلّا»،

---

(١) في م/ ٥ «وزعم»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير والدسوقي. وفي بقية المخطوطات بغير الواو.

(٢) في م/ ٢ «الخبر».

(٣) القاعدة أنه إذا ٱجتمع معرفة ونكرة كانت المعرفةُ المبتدأَ، والنكرةُ الخبرَ.

(٤) وهو «إلٰه»، قُدِّم على المبتدأ المعرفة «الله».

(٥) أي: أُدْخِلَتْ «لا» النافية للجنس على الخبر المقدَّم وهو «إلٰهٌ».

(٦) وذلك بإدخال «إلّا» على المبتدأ «الله» ٱستثناءً من النفي، فهو في سياق الإيجاب طالما أنه أُخْرِج من النفي.

(٧) أي: «لا إلٰهَ. . .» وفي م/ ١ «رُكِّب».

(٨) أي: للزمخشري.

(٩) أي: لو كان الأمر على ما ذهبَ إليه الزمخشري من تقديم خبر المبتدأ، في المثال السابق لكان ينبغي في المثال الثاني «لا طالعاً جبلًا» أن يكون «طالعاً» مرفوعاً، أليس هو الخبر المقدَّم؟

(١٠) إن قال ذلك فإنه يكون «طالعاً. . .» خبراً مقدّماً، و«زيدٌ» ٱسمها مؤخَّر.

(١١) أي: لو وَجَّه الزمخشري هذا على إعمال ليس فإنه يُرَدُّ عليه لأسباب يذكرها المصنّف.

(١٢) أي: تقدّم خبر «لا»، وهو مختلف فيه في «ليس»، بل هو ممنوع على الراجح، فما ظنك بـ «لا»؟.

(١٣) وبهذا يَبْطُلُ عَمَلُ «لا».

ولتعريفِ أَحَدِ الجُزْأين[١].

فأمّا قولُه[٢]: «يَجِبُ كونُ المعرفةِ المبتدأ» فقد مَرّ[٣] أنّ الإخبارَ عن النكرةِ المخصَّصَةِ[٤] المقدَّمَةِ بالمعرفةِ جائز[٥] نحو[٦] ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾.

ومن ذلك[٧] قولُ الفارسيّ في[٨] «مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رَجُل»: إنّ «ما»

---

(١) و«لا» لا تعمل إلا في النكرات، وأجاز بعضهم عملها في الاسم المعرفة، واحتج لذلك. ومنهم ابن جني. قال: «ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذه الشروط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

وحَلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً ... سواها ولا عن حُبِّها متراخيا»

انظر الهمع ٢/ ١٢٠.

(٢) أي: قول الزمخشري في التركيب: «لا إله إلا الله» وأنّ أصله: الله إلهٌ.

(٣) انظر هذا فيما تقدّم ٥/ ٣٦١ «ويشهد لابتدائية النكرة...».

(٤) في م/ ٢ «المتخصِّصَة».

(٥) جائز؛ لأنّ التخصيص يُقرِّبُها من التعريف، وإن لم يَبْلُغْ بها التعريف المُطْلَق.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ٩٦، وتقدّمت في مثل هذا الحديث عند المصنّف في ٥/ ٣٦١ شاهداً عنده للابتداء بالنكرة «أول»، فقد أفادته الإضافةُ التخصيصَ. وكان ذلك قبل دخول «إنّ»، ولا يزال كذلك. وذكر فيما سبق مثالاً لذلك: **«إن قريباً منك زيدٌ»** وقولهم: **«بحسبك زيد»**، ويَحْسُن بك أن ترجع إلى ما سبق، فهو عَرْضٌ جَيّدٌ للمسألة.

(٧) أي: من الوهم في النوع الثاني مما تقدّم ذِكْرُه.

(٨) تعقّبه الدماميني بأن اللفظ على رأي الفارسي لا يُحْمَلُ على ظاهره من غير حذف؛ إذ لا معنى لقولك: مرت برجل مشيئتك، فلا بُدّ من تقدير: أي: مثل مشيئتك، أي برجلٍ يماثلُ مشيئتك، بمعنى: أنه على وفقها.

ورَدّ هذا الشمني بأنّ المصنّف حمل كلام الفارسي على ظاهره. انظر الحاشية ٢/ ٢٣٠.

قلت: سيأتي للمصنّف بعد قليل ما يصلح لرد كلام الدماميني، وهو كون الحرف المصدري وصلتُهُ معرفةً.

مَصْدريّةٌ، وإنَّها وصِلَتَها[١] صفةٌ[٢] لـ «رجلٍ»، وتَبِعَهُ على ذلك صاحِبُ[٣] «الترشيح»، قال: «ومِثْلُهُ قولُ تعالى[٤]: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[٥]، أي: في أَيّ صُوْرةٍ[٥] مشيئتُهُ[٦]، أي: يشاؤها».

وقولُ أبي البقاء في[٧] ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾:

إنّ[٨] «أَنْ» وصِلَتَها بَدَلٌ من «سواء»[٩]، وبَدَلُ الصّفةِ صِفَةٌ، والحرفُ

---

(١) وهو «شئت».

(٢) أي: مررت برجلٍ مشيئَتِك من رجل.

(٣) في م/ ٥ «التوشيح».
وصاحب الترشيح هو خطّاب بنُ يوسف القرطبي. وانظر ترجمته فيما تقدّم ٣/ ٢٤٢، وانظر بغية الوعاة ١/ ٥٥٣ «قلت: وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان، وابن هشام كثيراً».

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ * ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ سورة الانفطار ٨٢/ ٦ - ٨.

(٥) ذكر أبو حيان في «ما» الزيادة والمصدريّة.
انظر البحر ٨/ ٤٣٧، وفي الدر ٦/ ٤٨٩ ذكر الشرطية.

(٦) في م/ ٢ و٤ و٥ مشيئةٍ. وعند مبارك: مشيئتِه، وفي م/ ١ و٢ وطبعة الشيخ محمد كما أثبتُّها.

(٧) الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٦٤.

(٨) ذكر العكبري في «أَلّا نعبد» وجهين؛ الأول: جَرٌّ بَدَلاً من «سواء»، أو من «كلمةٍ»، تقديره: تعالوا إلى تَرْكِ عبادةِ غيرِ الله.
والثاني: هو رفعٌ، تقديره: هي أَلّا نعبُدَ إلا الله.
وذكر في الرفع غير هذا، وانظر التبيان/ ٢٦٩.

(٩) أو من «كلمةٍ».

المصدريُّ وصِلَتُه في نحو ذلك مَعْرِفةٌ[١]، فلا يقعُ صفةً للنكرة[٢].

وقولُ بعضِهم في[٣] ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾: إنّ «الذي» صِفَةٌ.

والصَّوابُ: أنّ «ما» في المثال[٤] شرطيّةٌ حُذِف جوابها، أي: فهو كذلك، و«الصِّفةُ»[٥] الجملتان[٦] معاً.

وأمّا الآيةُ الأولى[٧] فقال أبو البقاء[٨]: «ما: شرطيّةٌ أو زائدةٌ، وعليهما

---

(١) وبهذا يُرَدُّ على ما ذهب إليه الدماميني؛ إذ أجاز المصدريّة في ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ ولكن على التقدير: أي: مثل مشيئتك. وقد مضى.
ووقعتُ على مثل هذا الردِّ الذي رَدّ به المصنّف عند شيخه أبي حيان في الارتشاف/ ١٩٢١.

(٢) ذكر السمين أنّ المصدر بَدَلٌ من «كلمة» بَدَل كُلّ من كُلّ، أو بَدَلٌ من «سواء».
وجَوّزه أبو البقاء قال: «وليس بواضح؛ لأن المقصود إنما هو الموصوفُ لا صفتُهُ، فنسبةُ البَدَليّة إلى الموصوف أَوْلَى...» الدُّرُّ ٢/ ١٢٥، وانظر البحر ٢/ ٤٨٣.

(٣) سورة الهمزة ١٠٤/ ١ - ٢ وتقدَّمت الآية قبل قليل في باب التوابع، في الجهة الخامسة، فقد جعل «الذي» نعتاً لـ «هُمَزَة» مع أنه نكرة؛ لتعذّرِ النعت. وتقدَّم مثل هذا.

(٤) أي في مثال الفارسي: **«مرت برجلٍ ما شئت من رجلٍ»**.
وما ذهب إليه المصنف هو رأي شيخه أبي حيان في الارتشاف/ ١٩٢، قال: «والصحيح أنها شرطية، والجواب محذوف أي: ما شئت من رَجُلٍ فهو ذلك، والجملة الشرطيّة نَعْتٌ للنكرة».

(٥) أي: الصفة لـ «رجل».

(٦) جملة الشرط والجواب.

(٧) وهي آية سورة الانفطار ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ وتقدّمت بعد قول الفارسي.

(٨) قلت: انظر التبيان/ ١٢٧٤ فقد بدأ بالزائدة، وثَنّى بالشرطيّة.
وتصرَّفَ المصنِّف بصياغة النصّ، ولم يخرج عن حدود ما أراده أبو البقاء.

فالجملةَ[(١)] صِفَةٌ لـ «صورة»، والعائدُ محذوفٌ[(٢)]، أي: عليها، و«في» متعلّقةٌ بـ «رَكَّبَك». انتهى[(٣)].

وكان حَقُّه إذ عَلّقَ «في» بـ «رَكّبك»، وقال: «الجملةُ صِفَةٌ» أَنْ يقطعَ بأَنّ «ما» زائدةٌ؛ إذ لا يتعلّقُ الشَّرْطُ الجازمُ بجوابه[(٤)]، ولا تكون جملةُ الشرطِ وَحْدَها صفةً.

والصّوابُ: أَنْ يُقال: إنْ قُدِّرَتْ «ما» زائدة فالصِّفَةُ جملةُ «شاء» وحدها، والتقدير: شاءها، و«في» مُتَعَلِّقةٌ بـ «رَكّبَك»، أو بٱستقرارٍ[(٥)] محذوفٍ هو حال من مفعولِه، أو بـ «عَدَّلكَ»، أي: وَضَعَك في صورةٍ أيِّ صورة.

وإن قُدِّرتْ «ما» شرطيّةً فالصِّفَةُ[(٦)] مجموعُ الجملتين[(٧)]، والعائدُ محذوفٌ

---

(١) جملة الشرط: ما شاء رَكَّبَك.
وفي الفريد ٤/٦٣٦ «وأن تكون شرطيّة، فـ «شاء» على هذا في موضع جزم لكونه فِعْلَ الشرط، وكذا «ركّبك» في موضع جزم أيضاً لكونه جوابَ الشرط، والمعنى: ما شاء من الصور يُرَكِّبك، ومَحَلُّ الجملة الجَرُّ على النعت».

(٢) على تقدير الزيادة والشرطيّة، فالتقدير على الزيادة: في أي صورة شاءها، وعلى الشرطية: ركبك عليها.

(٣) في المطبوع «انتهى كلامه». ولفظه «كلامه» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٤) ذهب الدماميني إلى أنّ الذي ينبغي أن يُعَلِّلَ به المصنِّفُ هو أنّ معمول الجزاء لا يتقدّم على أداة الشرط، وهنا قد جعل «رَكّبك» جواباً للشرط، والجارّ المتقدِّمَ عليه متعلقاً به؛ فلزم تقدُّمُ ما في حَيِّز الجزاء على الشرط، وهو باطل.
انظر حاشية الشمني ٢/٢٣٠.

(٥) جُوِّز أن يكون: «في أيّ صورة» من صِلَةِ محذوف، أي: رَكّبك حاصلاً في بعض الصُّوَر، فيكون في مَوْضِعِ الحال. انظر الفريد ٤/٦٣٦، والدر المصون ٦/٤٨٩.

(٦) الصفة لـ «صورة».

(٧) مجموع جملتي الشرط «ما شاء رَكَّبك».

أيضاً، وتقديرُه: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلّقةً بـ «عَدَّلك» أي: عَدَّلك في صورة أيِّ صورةٍ، ثم ٱستُؤْنِف[١] ما بعده.

والصّوابُ في الآية الثانية[٢] أنّها[٣] على تقدير مبتدأ، وفي الثالثة[٤] «أنّ «الذي» بَدَلٌ»[٥]، أو صفةٌ مقطوعةٌ[٦] بتقدير: هو، أو أَذُمُّ، أو أَعْني[٧]، هذا هو الصَّوابُ[٨]؛

---

(١) ذكر من قبل أن جملتي الشرط نعت لـ «صورة»، ثم ذكر هنا الاستئناف، والثاني يَنْقُضُ الأول. قال الأمير: «قوله: ثم ٱستؤنف ما بعده، مراده أنّ ما بعده وهو: ما شاء رَكَّبَك، كلامٌ منقطعٌ عن قوله: أيّ صورة، بمعنى أنه غيرُ عامِلٍ في هذا الجارّ والمجرور؛ لما أنه متعلّق بما قبل، على ما بيّن، فلا ينافي أنّ جملتي الشرط والجواب صفةٌ لـ «صورة» كما أَسْلَفَهُ، أي: صورة مقول فيها: ما شاء رَكَّبَك عليها. هكذا ينبغي أن يُفْهَمَ» انظر الحاشية ٢/ ١٤١.

(٢) آية سورة آل عمران ٣/ ٦٤ ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾.

(٣) أنها أي: أَنْ وصلتها. أي: كأنه قيل: تعالوا إلى كلمةٍ، قال قائل: ما هي؟ فقيل: هي ألّا نعبد إلّا الله.

وجَوّز أبو البقاء أن تكون فاعلاً بالظرف قبله، وهذا يَصِحُّ على رأي الأخفش.

وذكر السمين جواز كونها في مَحَلِّ رفعِ مبتدأ، والخبر الظرفُ، كما أجاز أن يكون «ألّا نعبد» فاعلاً بـ «سواء»، وإلى هذا ذهب الرُّمّاني على تقدير: إلى كلمة مستوٍ فيها بيننا وبينكم عَدَمُ عبادَةِ غيرِ الله.

انظر الدُّرَّ المَصون ٢/ ١٢٦، والبحر ٢/ ٤٨٣.

(٤) أي: في آية سورة الهمزة: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ ١٠٤/ ١ - ٢. وتقدّمت.

(٥) بدل من «هُمَزَة» بَدَل المعرفة من النكرة، أو مِن «الكل».

(٦) أي: هو الذي. مع أنه ذكر من قبل أن «الذي» لا يصح أن يكون صفة لما قبله.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٩٩ فقد عرض هذه الآراء.

(٨) أي: هذا هو الصواب لا إعراب «الذي» نعتاً».

خلافاً لمن أجاز وَصْفَ النكرةِ بالمعرفةِ[١] مطلقاً، ولمن أجازه بِشَرْطِ وَصْفِ النكرةِ أوّلاً بنكرة، وهو قَولُ الأخفشِ[٢]، زَعَم أنّ «**الأَوْلَيَان**» صفةٌ لـ «آخران» في[٣] ﴿**فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا**﴾ الآية، لِوَصْفهما بـ «يقومان». وكذا قال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ**﴾[٤].

ومن ذلك قولُ الزمخشريِّ في[٥] ﴿**قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ**﴾،

---

(١) انظر الارتشاف/١٩٠٩ أجازه بعضهم، ثم قال: «والذي نختاره ألا تُنْعَتَ المعرفةُ إلا بمعرفةٍ، ولا النكرةُ إلا بنكرةٍ إذا توافقا في الإعراب».

(٢) أجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصّصت النكرةُ بالوصفِ.
انظر الارتشاف/١٩٠٨، والهمع ٥/١٧٢ - ١٧٣.

(٣) سورة المائدة ٥/١٠٧.
وتقدَّم الحديث في الآية ٥/٢٥٠، وذكر المصنِّف فيها مذهب الأخفش، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٦، والتبيان للعكبري/٤٦٩ - ٤٧٠، والبحر ٤/٤٥، والمحرَّر ٥/٨٩.
وقال أبو حيان: «وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبلُ بالوصف نحو «فآخران يقومان»، ثم قال: الأَوْلَيَان: صفةٌ لـ «آخران» لما تخصّصت» الارتشاف/١٩٠٨ - ١٩٠٩.

(٤) الآيتان: ﴿**لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ**﴾ الحديد ٥٧/٢٣ - ٢٤.
قلتُ: ذكر السمين سبعة أوجه في إعراب «الذين» لم يكن من بينها جَعْلُه «الذين» صفة لمختال، بل ذكر وجهاً للصفة لـ «مَن» في الآية السابقة وهو «مَن» في ﴿**لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا**﴾ سورة النساء ٤/٣٦، أي: «لا يحب المختالَ الفخورَ البخيل» انظر الدر المصون ٢/٣٦١.

(٥) سورة سبأ ٣٤/٤٦.
وتقدّم حديث الزمخشري فيها في ٥/٣٨٤، وانظر الكشاف ./٥٦٥، وانظر رَدّ أبي حيان ٧/٢٩٠.

إنّ ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ عَطْفُ بيانٍ على «واحدة»، وفي[1] ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾: إنّه عَطْفُ بيانٍ على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾، مع اتّفاق النحويين على أنّ «البيان والمبيّن» لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً[2]، وقد يكون[3] عَبَّر عن البَدَلِ بعطفِ البيان لتآخِيهما[4].

ويؤيِّدُهُ[5] قولُه[6] في قوله تعالى[7]: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾: إنّ «مِن وُجْدكم»[8] عَطْفُ بيانٍ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ وتفسيرٌ له، قال:

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ٩٧، وتقدَّم حديثُ الزمخشري في الآية. انظر ما تقدَّم ٥/ ٣٨٤، والكشاف ١/ ٣٣٧، والبحر ٣/ ٩، ٧/ ٢٩٠.

(٢) ذكرتُ من قبل أنّ الرضي أجاز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير. انظر ما تقدّم ٥/ ٣٨٤.

(٣) أي: الزمخشري. وانظر الدر المصون ٢/ ١٦٩ وجه إعراب البدلية في الآية...

(٤) كُلّ ما جاز أن يكون عَطْفَ بيانٍ جاز أن يكون بَدَلاً، بخلاف العكس.
وانظر تفصيل هذا في الهمع ٥/ ١٩٣.

(٥) أي: يؤيِّدُ ترجيحَه أن يكون الزمخشريُّ عَبّر عن البدل بِعَطْفِ البيان....

(٦) أي: قول الزمخشري.

(٧) الآية: ﴿... وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ سورة الطلاق ٦٥/ ٦.

(٨) انظر الكشاف ٣/ ٢٤٢ ونصُّه: «فإن قلت: «مِن» في ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ ما هي؟ قلتُ: هي «مِن» التبعيضية، مُبَعَّضُها محذوف، معناه: أسكنوهن مكاناً من حيث سكنتم، أي: بعض مكان سكناكم...».
وتعقُّبه الشيخ أبو حيان بأنه لم يُعْهَد في عطف البيان إعادةُ العامِلِ، وإنما هذا على البَدَل.
وقد أعربه أبو البقاء بَدَلاً.
انظر الدر المصون ٦/ ٣٣١، والبحر ٨/ ٢٨٥، والتبيان ١٢٢٨.

«ومِن: تبعيضيّة، حُذِف مُبَعَّضُها، أي: أسكنوهُنّ مكاناً مِن مسكنِكم[١] مما تُطيقون».
انتهى.

وإنما يُريدُ البَدَل؛ لأنّ الخافضَ لا يُعادُ إلّا معه، وهذا إِمامُ الصِّناعَةِ سيبويهِ يسمي التوكيد[٢] صفةً، وعطفَ البيانِ[٣] صفةً، كما مَرّ.

النَّوْعُ الثّالث[٤]:

اشتراطُهم في بعض[٥] ما التعريفُ شرطُه تعريفاً خاصّاً[٦]، كَمَنْعِ الصَّرْف[٧]، اَشترطوا له تعريفَ العلميّة، أو شبهه[٨]، كما في «أَجْمَعَ»، وكَنَعْتِ الإشارة، و«أيّ»

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «مساكنكم».

(٢) تقدّم هذا في النوع الأول من هذه الجهة، وانظر الكتاب ١/٣٠٦.

(٣) تقدّم هذا في النوع الأول من هذه الجهة، وانظر الكتاب ١/٣٧٨، ٣٨٢، ٣٩٠.

(٤) أي: النوع الثالث من الأنواع التي يدخل الاَعتراض على المعرب من جهتها...

(٥) أي: في بعض الأبواب.

(٦) أي: وليس تعريفاً مطلقاً، كما يفهم من لفظ التعريف.

(٧) أي: المنع من التنوين.

(٨) ذهب الرضي إلى أنّ المعارف خمس: المضمرات والمبهمات. وهذان النوعان مبنيان فلا مَدْخَلَ لهما في غير المنصرف؛ لأنّ غير المنصرف مُعْرَب، وأمّا ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند مَن قال: غير المنصرف ما حُذف منه التنوينُ والكسرُ تبعاً للتنوين، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فَكيف يتبعه الكسر. وكذا عند من قال: هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً... فلم يبق من جملة المعارف إلا العَلَم... انظر شرح الكافية ١/ ٥٢ - ٥٣، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لاَبن الحاجب ١/٢٨٧،، وحاشية الشمني ٢/ ٢٣٠ - ٢٣١.

في النداء، ٱشترطوا لهما[١] تعريفَ اللامِ الجنسيّةِ[٢]، وكذا تعريف فاعِلَيْ[٣] «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، ولكنها تكونُ مباشِرةً لهُ[٤]، أو لما أُضيف إليه[٥]، بخلاف ما تَقدَّم[٦]، فَشَرْطُها المباشرةُ.

ومن الوَهْمِ في ذلك قولُ الزمخشريّ في قراءةِ ٱبنِ أبي عَبْلَةَ ﴿لَحَقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾[٧]،

---

(١) تعريف التوكيد على تقدير اللام أو الإضافة نحو: أجمع؛ لأنه غير منصرف؛ لوزن الفعل والتعريف، واعتباره أَوْلى؛ للاحتياج إليه في مَنْع صَرْف بعض التأكيد... الشمني ٢/ ٢٣١، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٩.
ونقل الدسوقي عن حاشية الدردير أنّ أصله أَجْمَعه، فحذفوا الضَمير، واكتفوا بالإضافة في المعنى، وهو على هذا كالعَلَم في كون تعريف كُلٍّ ليس ظاهراً.

(٢) أي: ٱشترطوا لنَعْت الإشارة وأيّ في النداء نحو: يا أيّها الرجل، أن يكون النعت مُعَرَّفاً بـ «أل» الجنسيّة. وذهب الرضي إلى أنَّ نعت الإشارة بذي اللام أو بما حُمِل عليه لأنّ ٱسم الإشارة مُبْهَم الذّات. فلما قُصِد تعيينُه بالصفة لم يمكن تعيينُه بمُبْهَم آخر مثله، فلم يَبْقَ إلا الموصول؛ وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، فٱقتصر على ذي اللام لتعيينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب بمعنى الضارب.
انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢١٠، وانظر شرح الكافية ١/ ٣٠٣، وانظر قبله/ ١٤٤.

(٣) في م/ ٣ و٥ «فاعل».

(٤) مثل: نِعْمَ الرَّجلُ محمدٌ. أي: مباشرة للفاعل.

(٥) نِعْمَ فاعلُ الخير عبدالله. أي: أضيف الفاعل إلى مُعَرّفٍ بأل.

(٦) أي: من ٱسم الإشارة و«أيّ»؛ فالشرط في نعتهما مباشرة «أل» للنعت: أكرم هذا الرجل، يا أيها الرجل...

(٧) سورة صٓ ٣٨/ ٦٤، وأول الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ...﴾.

بنصب[١] «التَّخاصُم»[٢]: إنه صِفَةٌ[٣] للإشارة. وقد مضى أنّ جماعةً من المحقِّقين ٱشترطوا في نَعْتِ الإشارةِ الاَشتقاقَ[٤] كما ٱشترطوه في غيره من النعوت. ولا يكونُ التَّخاصُمُ أيضاً عَطْفَ بيان؛ لأنّ البيان يشبِهُ الصِّفَة، فكما لا تُوْصَفُ الإشارةُ إلّا بما فيه «أل» كذلك ما يُعْطَفُ عليها، ولهذا مَنَع أبو الفتحِ في[٥] ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾،

---

(١) قرأ أبو الجوزاء وأبو الشعثاء وأبو عمران الجَوْني وٱبنُ أبي عبلة «تخاصُمَ أَهْلِ...» بنصب الميم، وجَرّ «أهل».
وذهب الزمخشري إلى أنه صفة لاَسم الإشارة «ذلك»، وذهب الرازي إلى أنه بَدَل منه.
وفي هذا اللفظ قراءات أخرى. انظر كتابي: معجم القراءات ٨/ ١١٩ - ١٢٠.

(٢) كذا في م/ ١ و٢، ٣ وفي الباقيتين «تخاصم».

(٣) قال الزمخشري: «وقرئ بالنصب على أنه صفة لذلك؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تُوْصَفُ بأسماء الأجناس» الكشاف ٣/ ١٩.
ذكر الشمني أنّ اليمني قال: «يلزم عليه الفَصْلُ بين ٱسم الإشارة وصفته بالخبر، وذلك لا يجوز» الحاشية ٢/ ٢٣٠.
وذكر السمين في الدُّرّ أربعة أوجه، وبدأ بالصِّفة نقلاً عن الزمخشري، ثم ذكر البدليّةَ وعَطْفَ البيان، والنَّصْبَ على تقدير: أعني.
انظر الدُّرّ ٥/ ٥٤٣.

(٤) ذكر الشمني أنّ ٱبن هشام ذكر في حواشي التسهيل لنعت ٱسم الإشارة ستة شروط: أن يكون بـ «أل»، وأن يكون جنساً لا وصفاً، وهذا غالبٌ لا لازم، وأن يكون مفرداً، وأن يكون متصلاً، فلا يقال: مرت بهذا في الدار الفاضل، وإن جاز: مررت بالرجل في الدار الكريمِ، أنه لا يُقْطَعُ، وهذا خامسها، والسّادس: أنه لا يخالف متبوعه في إفراده وغيره، فلا يجوز: بهذين الرجلين والمرأة. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣١.

(٥) سورة هود ١١/ ٧٢.
وتقدّمت في مواضع أولها: لام المستغاث، انظر ٣/ ٢٠٢، ثم انظر ٥/ ٢٥١، ثم ٥/ ٤٢٧، ولم تذكر فيما سبق قراءة ٱبن مسعود.

في قراءة ٱبنِ مَسْعودٍ بِرَفْعِ[١] «شيخ»[٢] كَوْنَ «بعلي» عَطْفَ بَيَانٍ، وأَوْجَبَ كَوْنَهُ خبراً[٣]، و«شيخ» إمّا خبرٌ ثانٍ، أو خَبَرٌ لمحذوفٍ، أو بَدَلٌ من «بعلي»، أو «بعلي» بَدَلٌ؛ و«شيخ» الخبرُ.

ونظيرُ مَنْعِ أبي الفتح ما ذَكَرنا مَنْعُ ٱبنِ السِّيْد[٤] في كتاب[٥] «المسائل والأجوبة» وٱبنُ مالكٍ في[٦] «التسهيلِ» كَوْنَ عَطْفِ البيان تابعاً للمضمر؛ لٱمتناعِ ذلك في

(١) هذه قراءة ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش والمطوعي والأصمعي عن أبي عمرو.
وكذلك وردت في مصحف ٱبن مسعود.
وانظر كتابي معجم القراءات ٤/ ١٠٥ وما بعدها.

(٢) قال ٱبنُ جني: «... برفع في «شيخ» من أربعة أوجه:
أحدها: أن يكون «شيخ» خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذاً على قوله: هذا بعلي؛ لأن الجملة هناك قد تمت، ثم ٱستأنف جملةً ثانية فقال: هذا شيخٌ.
والثاني: أن يكون «بعلي» بَدَلاً من هذا، وشيخ: هو الخبر.
والثالث: أن يكون «شيخ» بَدَلاً من «بعلي»، وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير فيما قبله: بعلي شيخ.
والرابع: أن يكون بعلي وشيخ جميعاً خبراً عن هذا، كقولك: هذا حُلْوٌ حامضٌ، أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا أي: جمع البعولة والشيخوخة.
فإن قلتَ: فهل تجيزُ أن يكون «بعلي» وصفاً لـ «هذا»؟ قيل: لا، وذلك أنّ «هذا» ونحوه من أسماء الإشارة لا يُوْصَفُ بالمضاف، أَلَا تراهم لم يجيزوا: مررتُ بهذا ذي المال، كما أجازوا: مررتُ بهذا الغلام، وإذا لم يَجُزْ أن يكون «بعلي» وصفاً لهذا من حيث ذكرنا أيضاً لم يجز أن يكون عَطْفَ بيانٍ له؛ لأنّ صورة عَطْفِ البيان صُورةُ الصِّفَةِ فٱفهم ذلك...»
المحتسب ١/ ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) سقط من م/ ٥ من هنا ما يقارب خمس صفحات.

(٤) تقدّمت ترجمته انظر ١/ ٢٠٠ «أن» التفسيريّة.

(٥) الذي وجدته في ترجمته كتاب «المسائلُ المنثورةُ في النحو». انظر بغية الوعاة ٢/ ٥٦.

(٦) جاء في التسهيل/ ١٧٠ قوله: «... ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَت به كالمضمر مطلقاً».
وعلى هذا فكُلُّ ما كان بياناً جاز أن يكون صفةً، فإذا ٱمتنعتِ الوصفيّةُ ٱمتنع عَطْفُ البيان.

النَّعت[١]، ولكن أجاز سيبويهِ[٢]: «**يا هذان زيدٌ وعمرٌو**» على عَطْف البيان، وتَبِعَهُ الزِّياديّ[٣]، فأجاز[٤] «**مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ**» على البيان، وأجازه على البَدَل أيضاً، ولم يُجِزْهُ على النَّعْتِ؛ لأنّ نَعْتَ الإشارةِ لا يكون إلا طِبْقَها[٥] في اللّفظ، وممّن نَصَّ على مَنْعِ النَّعْتِ في هذا سيبويهِ والمبرِّدُ والزَّجَّاجُ، وهو مقتضى القياس.

---

(١) تقدم للمصنف في «أَن» التفسيرية قوله: «... فكما أن الضمير لا يُنْعَت كذلك لا يُعْطَف عليه عطف بيان، ووَهِمَ الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة، وممن نصّ عليها من المتأخرين أبو محمد بن السِّيْد وأَبنُ مالك، والقياس معهما في ذلك» انظر ١/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٠٧، والاَرتشاف/ ١٩٢٢.

(٣) الزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان كان نحوياً لغوياً راوية قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، صنَّف النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، وغير هذا. مات سنة ٢٤٩هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ٤١٤.

(٤) لم يجز هذا سيبويه. انظر الكتاب ١/ ٢٢١، والاَرتشاف/ ٩٢٢.
ونص الاَرتشاف: «... فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير، نصّ على ذلك سيبويه، وغيره، كالزيادي والمبرّد والزّجاج قال الزيادي: وقد يجوز مررتُ بهذين الطويل والقصير على البَدَلِ وعَطْفِ البيان».
وانظر ما ذهب إليه الزياديّ في المساعد على شرح التسهيل ٢/ ٤١٣، فقد قال اَبْنُ عقيل: «ونص سيبويه والمبرّد والزجاج وغيرهم على منع: مررت بهذين القصير والطويل.
قال الزيادي: وقد يجوز البَدَلُ وعَطْفُ البيان، أي: على حَدِّ ما أَجاز سيبويه وغيره: هذان زيد وعمرو».

(٥) إذا كان اَسم الإشارة مفرداً فلا بد من أن تجيء الصفة مفردة، وفي المثال السابق جاء اَسم الإشارة مثنى «بهذين» والطويل مفرد..

ومَنْعُ سيبويهِ فيها[١] مخالفٌ لإجازته[٢] في النّداء[٣].

النَّوْعُ الرَّابِعُ:

اشتراطُ الإبهامِ في بَعْضِ الألفاظِ، كظُرُوفِ المكانِ[٤]، والاختصاصِ في بَعْضِها، كالمبتدآتِ وأصحابِ الأحوال.

ومن الوَهْمِ في الأوّلِ[٥] قولُ الزمخشريّ في[٦] ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾.

---

(١) أي مَنْعُ النعتِ في هذه المسأة: مررت بهذين: الطويل والقصير.

(٢) أي: لإجازته النعت.

(٣) وذلك في قوله: يا هذان الطويلُ والقصيرُ.
قال سيبويه: «وكذلك: يا هذان زيدٌ وعمروٌ، وإنْ شئت قلت: زيداً وعمراً، فتُجْري ما يكون عَطْفاً على الآسم مُجْرَى ما يكون وَصْفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ الطويلَ. .» الكتاب ١/ ٣٠٧.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٥ «وأعلم أنه إنما نَصب الفِعْلُ جميعَ أنواع الزّمان؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لَفْظُ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالَته عليه عقليّة لا لفظيّة لأن كُلّ فعل لا بُدّ له من مكان - نُصِبَ من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي: الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه، والمعدود، ووجه المشابهة التغيير والتبدُّل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة». وانظر الشمني ٢/ ٢٣١.

(٥) أي: في ظروف المكان.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ سورة يس ٣٦/ ٦٦.
قال الزمخشري: «لا يخلو من أن يكون على حَذْف الجارّ وإيصال الفعلِ، والأَصْلُ: فأستبقوا إلى الصّراط، أو يضمّن معنى أبتدروا، أو يُجْعَلُ الصّراطُ مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، أو ينتصبُ على الظرف» الكشاف ٢/ ٥٩٢.
وتعقّبه أبو حيان فقال: «قال الزمخشري أو ينتصب على الظرف، وهذا لا يجوز؛ لأن =

وفي[1] ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾، وقولُ ٱبنِ الطَّراوة في[2]:

لَدْنٌ بِهَزِّ السَّيفِ يَعْسِلُ مَتْنُهُ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

وقولُ جماعةٍ في[3] «دخلتُ الدار» أو «المسجِدَ» أو «السُّوقَ»: إنّ هذه

= الصراط هو الطريق، وهو ظرف مكان مختصّ، لا يصل إليه الفعل إلا بوساطة إلّا في شذوذ... ومذهبُ ٱبن الطراوة أنّ الصراط والطريق والمحزم [كذا] وما أشبهها من الظروف المكانية ليست مختصة، فعلى مذهبه يسوغ ما قاله الزمخشري» البحر ٧/ ٣٤٤، وانظر الدر المصون ٥/ ٤٩٢.

(١) ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ * فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ * قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/١٩ - ٢١.
قال الزمخشري: «... وقيل سِيَر الأولين، فيجوز أن ينتصب على الظرف، أي: سنعيدها في طريقتها الأولى، أي في حال ما كانت عصا...».
وذكر غير هذا التوجيه. انظر الكشاف ٢/٢٩٩.
وتعقَّبه أبو حيان بأنّ سيرتها وطريقتها ظرف مختص، فلا يتعدّى إليه الفعل على طريقة الظرفية إلا بواسطة، ولا يجوز الحذفُ إلّا في ضرورة، أو فيما شذّت فيه العَرَبُ. انظر البحر ٦/ ٢٣٦.
قلت: وممن أجاز الظرفية فيها العكبري. انظر التبيان/ ٨٨٩.

(٢) قائله: ساعدة بن جؤية، وتقدَّم في مقدمة المصنف ١/ ٦٠، وتكرر في الباب الرابع في تعدية الفعل القاصر ٥/ ٦٩٤، وهو تامّ في م/ ٢ وأشار إلى هذا، وما تقدَّم فيه هو نَصْبُ الطريق على الظرفية شذوذاً، لأنه غيرُ مُبْهَم.
وذهب ٱبن الطراوة إلى أنه ظرف، ورَدّه المصنِّف فيما سبق بأنه غير مُبْهَم.
انظر ما تقدّم ٥/ ٦٩٥.

(٣) ومنهم سيبويه، فقد قال في الكتاب ١/ ١٥ - ١٦ «وقد قال بعضهم: ذهبت الشامَ، يشبِّهه بالمُبْهَم؛ إذ كان مكاناً يقعُ عليه المكان والمذهب، وهذا شاذّ؛ لأنه ليس في «ذهب» دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلت البيتَ...».
وانظر الارتشاف/ ١٤٣٦، فقد ذكر أنه عند سيبويه ظرف مختص ٱنتصب على إسقاط «في» =

المنصوباتِ ظروفٌ، وإنّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان[١] مُبْهَماً، ويُعْرَفُ بكونِهِ صالحاً لكلِّ بقعةٍ كمكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمامَ، وخَلْفَ.

والصَّوابُ: أنّ هذه المواضعَ على إسقاطِ[٢] الجارِّ توسُّعاً، والجارُّ المقدَّرُ[٣] «إلى» في[٤] ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾، و«في» في البيت[٥]، و«في» أو «إلى» في الباقي[٦].

= تشبيهاً بغير المختصّ، ولا يجوز نَصْبُ الشام إلّا مع ذهب، وذهب المبرّدُ إلى أنه على إسقاط «إلى» أي: ذهبتُ إلى الشام.
وانظر المقتضب ٤/ ٣٣٩، وعند الرضي: انتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً. شرح الكافية ١/ ١٨٦.

(١) انظر شرح المقدمة لابن الحاجب ٢/ ٤٨٤ - ٢٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٤، والارتشاف/ ١٤٣٠.

(٢) قال الشمني: «وهذا مذهبُ ابنِ مالك في هذه المواضع».
وذهب الدّماميني إلى أنّ التخريج على هذا ليس بأَوْلى من تخريج الجماعة. فإنّ من يرى في شيء من هذه المنصوبات أنه ظرفُ مكانٍ يلزمه مخالفةُ الاستعمال في نَصْبِ غير المُبْهَم من المكان على الظرفيّة.
وما استصوبه المصنّف من التخريج على إسقاط الجارّ توسعاً ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كونَ هذا صواباً دون قولهم؟
وتعقّب الشمني الدماميني بأنّ الذي اقتضى صوابَ هذا كثرةُ وجود النَّصْب على إسقاط الجارّ توسُّعاً في كلامهم دون نَصبِ غير المُبْهَم في المكان على الظرفيّة.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣١ - ٢٣٢، وحاشية الأمير ٢/ ١٤٢.

(٣) تقدَّم أن هذا تقدير المبرّد، وتقدير غيره «في»، وممن قدر «إلى» العكبري. انظر التبيان/ ٨٨٩.

(٤) سورة طه ٢٠/ ٢١ وتقدّمت.

(٥) بيت ساعدة المتقدّم: كما عَسَل في الطريق...

(٦) أي: في الآية: ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ على تقدير إلى الصّراط، أو في الصّراط. وكذا قولُه: دخلت الدار... أي: في الدار، أو إلى الدار.

ويحتملُ أنّ «آستبِقوا» ضُمِّن[(١)] معنى «تبادَرُوا».

وقد أُجيز الوجهان[(٢)] في[(٣)] ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾، ويحتملُ[(٤)] ﴿سِيرَتَهَا﴾ أن يكون بَدَلاً[(٥)] من ضمير المفعولِ بَدَلَ آشتمالٍ، أي: سنعيدُها طريقتَها.

ومن ذلك قولُ الزَّجّاج في[(٦)] ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾: إنّ[(٧)] «كُلَّ» ظرفٌ، ورَدَّه أبو عليّ في[(٨)] «الأغفال» بما ذكرنا[(٩)]. وأجابَ أبو حَيّان[(١٠)]: بأنّ

---

(١) هذا الاَحتمال الذي ذكره هو أحد الأوجه التي ذهب إليها الزمخشري.
انظر الكشاف ٢/٢٩٩.

(٢) أي: النصب على نزع الخافض والتضمين.
وذكر السمين وجهاً واحداً وهو النصب على إسقاط حرف الجر، والتقدير: إلى الخيرات.
انظر الدر ١/٤٠٦، ومثله في الفريد ١/ ٣٩٢.
ونَصُّ النحاس يميل إلى التضمين. انظر إعراب القرآن ١/ ٢٢٢.

(٣) سورة البقرة ٢/١٤٨، وذكرتُها تامة في ٣/ ١٩٤ حاشية/ ٤.

(٤) أي: في آية سورة طه ٢٠/٢١.

(٥) قلت: ما ذكره المصنّف هنا ليس له، وإنما هو للحوفي. وقد ذكره أبو حيان، ثم ذكر أن أبا البقاء ذهب إلى أنه بَدَلُ آشتمال، أي: صِفَتُها وطريقتُها.
انظر البحر ٦/ ٢٣٦، والتبيان/ ٨٨٩.

(٦) سورة التوبة ٩/ ٥، وتقدَّمت في الباب الرابع، تعديةُ الفعل القاصر. انظر ٥/ ٦٩٤.

(٧) تقدَّم حديثُ الزَّجّاج هذا وردُّ الفارسي. انظر ٥/ ٦٩٤، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٣٠ - ٤٣١، وانظر الدر المصون ٣/ ٤٤٣.

(٨) «وهي مسائل أصلحها على الزجاج» انظر بغية الوعاة ٢/ ٤٩٧.

(٩) وهو أنّ ظرف المكان لا بُدّ أن يكون مُبْهَماً، و«مرصد» مختصٌّ، فقد رَدّه الفارسيُّ بأنه ظرف مختصٌّ بالمكان الذي يُرْصَدُ فيه فليس مبهماً.

(١٠) قال أبو حيان: «وأقول: يَصِحُّ آنتصابُه على الظرف؛ لأن قوله: وآقعدوا لهم، ليس معناه حقيقة القُعُود، بل المعنى آرصدُوهم في كُلّ مكان يُرْصَدُ فيه، ولما كان بهذا المعنى جاز =

«ٱقْعُدُوا» ليس على حقيقته، بل معناه ٱرْصُدُوهم كُلَّ مَرْصَد، ويَصِحُّ ٱرْصُدُوهم كُلَّ[١] مَرْصَد، فكذا يَصِحُّ: قَعَدْتُ كُلَّ مَرْصَد، قال: ويجوزُ «**قَعَدْتُ مَجْلِسَ زيد**»، كما يجوزُ: «**قَعَدْتُ مَقْعَدَه**»[٢] انتهى.

وهذا[٣] مخالفٌ لكلامهم؛ إذ ٱشترطوا توافُقَ مادَّتَيْ[٤] الظَّرفِ وعامِلِهِ، ولم يَكتفوا بالتوافُقِ المعنويّ كما في المَصْدر، والفرقُ أَنّ ٱنتصابَ هذا النوع على الظرفيّة على خلافِ القياسِ لكونِهِ مختصّاً؛ فينبغي أَلّا يُتَجاوَزَ به مَحَلّ السّماع[٥].

وأمّا نحو «**قَعَدْتُ جلوساً**» فلا دافِعَ له من القياس[٦].

وقيل: التقديرُ[٧]: ٱقْعُدُوا[٨] لهم[٩] على كُلِّ مَرْصَد، فحُذِفَتْ «على»، كما

= قياساً أَنْ يُحْذَف منه «في».. . .، فمتى كان العاملُ في الظرف المختَصِّ عاملاً من لفظه أو من معناه جاز أَن يَصِلَ إليه بغير واسطة «في»، فيجوز: جلستُ مَجْلِسَ زيدٍ، وقَعَدْتُ مَجْلِسَ زيد، تريد: في مجلس زيد، فكما يتعدّى الفعلُ إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه فكذلك إلى الظرف» البحر ٥/ ١٠، وانظر الدر المصون ٣/ ٤٤٣.

(١) قوله: «كُلّ مرصد» ليس في م/ ١ و٣ و٤.

(٢) من هذا يُفْهَمُ أنّ أبا حيان يقوم الأمر عنده على الٱتفاق في المعنى وإن ٱختلف اللفظ.

(٣) في م/ ٣ «وهو»، أي: كلام أبي حيّان.

(٤) أي: الٱتّفاق بينهما في اللفظ والمعنى.

(٥) أي: اتفاق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى، وهذا هو المسموع، فلا يُقاسُ على جواز خلافه في المصدر، والٱختلافُ بينه وبين عامله في اللفظ.

(٦) فقد عَمِلَ الفعلُ «قعدت» في المَصْدَرِ مع ٱختلافِهما في اللفظ، وٱتفاقِهما في المعنى.

(٧) أي: في أية سورة التوبة المتقدِّمة.

(٨) هذا رأيُ الأخفش. انظر معاني القرآن/ ٣٢٦، قال: ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ - وألقى على». وانظر البحر ٥/ ١٠.

وتقدّم هذا عن الأخفش للمصنف فيما سبق انظر ٢/ ٣٧١.

(٩) «اقعدوا لهم» غير مثبت في م/ ٢ و٣ و٤.

قال[١]:

[تَحِنُّ فتُبْدي ما بها من صَبَابَةٍ]   وأُخْفِي الذي لولا الأَسَى لَقَضاني

أي: لَقَضَى عليّ.

وقياسُ قولِ[٢] الزَّجّاج أَنْ يقولَ في[٣] ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ مِثْلَ[٤] قولِه في: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾.

والصَّوابُ في الموضعين أنّهما على تقدير «على»، كقولهم[٥]: «**ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ**» فيمن نَصَبَهما، أو أنّ[٦] «لأقعدنّ» و[٧] «اقعدوا» ضُمِّنَا[٨] معنى

---

(١) البيت لعُرْوَةَ بن حِزام، وتقدَّم في «على». انظر ما سبق ٢/ ٣٧٠.

(٢) أي: قياس قوله في آية سورة التوبة من نَصْبِ «كل مرصد» على الظرفية أَنْ يقولَ مثله في الآية الآتية.

(٣) سورة الأعراف ٧/١٦، وتقدَّمت في «على». انظر ما سبق ٢/ ٣٧١. «المستقيم» غير مثبت في م/١ و٢.

(٤) أي: كان على الزجاج أن يعرب «صراطك» ظرفاً.
ولم يقل بهذا الزجاج. انظر معاني القرآن ٢/ ٣٢٤، فقد ذكر أنه لا ٱختلاف بين النحويين أنّ المحذوف «على». قلتُ: وذهب الزمخشري إلى أنه ظرف، وقابل بين الآيتين: انظر الكشاف ٢/ ٢٨.

(٥) هذا ذكره الزجاج، وجعل ما جاء فيه كالذي ذكره في الآية: أي: ضُرِب على الظهره والبطنِ.

(٦) في آية الأعراف.

(٧) أي: في آية التوبة.

(٨) **ذكر هذا شيخه أبو حيان، وهو الأَوْلَى عنده قال:** «والأَوْلَى أن يُضَمَّن «لأَقْعُدَنّ» معنى ما يتعدّى بنفسه، فينتصب «الصّراط» على أنه مفعول به، والتقدير لألزمن بقعودي صراطك المستقيم» البحر ٤/ ٢٧٥.

لَأَلْزَمَنَّ، وٱلْزَمُوا[١].

ومن الوَهْم في الثاني[٢] قولُ الحوفي في[٣] ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾: إنّ ﴿بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ جملةٌ[٤] مخبَرٌ بها عن ﴿ظُلُمَٰتُۢ﴾، و«ظلمات» غيرُ مختصّ[٥]؛ فالصَّوابُ قولُ الجماعة: إنه خبرٌ لمحذوفٍ، أي: تلك ظلمات. نَعَمْ، إن قُدِّر أنّ المعنى[٦]: ظلمات أيُّ ظلمات، بمعنى: ظلمات عظامٌ أو متكاثفة، وتركت الصِّفَةُ لدلالة المقام عليها، كما قال[٧]:

لـه حـاجِـبٌ فـي كُـلِّ أمـرٍ يَـشِـيـنُـهُ [وليس له عن طالِبِ العُرْفِ حاجِبُ]

---

(١) أي: ٱلزموا كُلّ مرصد، فيكون «كُلّ مرصد» مفعولاً به.

(٢) وهو ٱشتراطُ الٱختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال، لِيَصِحَّ الٱبتداءُ في الأول، ومجيءُ الحال من الثاني.

(٣) الآية: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ سورة النور ٢٤/ ٤٠.

(٤) انظر الدر المصون ٥/ ٢٢٣ فقد ذكر رأي الحوفي وقال: «وفيه نظر؛ لأنه لا مُسَوِّغ للٱبتداء بهذه النكرة، اللهُمَّ إلّا أَنْ يُقال: إنها موصوفة تقديراً، أي: ظلمات كثيرة متكاثفة».

(٥) أي: نكرة غير مختصّة، فلا يُبْتَدَأُ بها.

(٦) قلت: هذا لشيخه أبي حَيّان، وقد أخذه عنه، كما أخذه السمين أيضاً. انظر البحر ٦/ ٤٦٢.

(٧) هذا أَحَدُ أبياتٍ ثلاثةٍ لمروانَ بنِ أبي السمط، وهو مروان بنُ أبي حَفْصَةَ، وقبله:

فـتـى لا يـبـالـي الـمُـدْلِجُـونَ بِـنُـورِهِ إلـى بـابـه ألّا تُـضِـيءَ الـكـواكـبُ

وروايته عند القالي:

له حاجب عن كل ما يَصِم الفتى... ... ... =

صَحّ[(١)].

وقولُ الفارسيّ في[(٢)] ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾: إنه[(٣)] من باب[(٤)] «**زيداً ضربتُه**».

واعترضه ابنُ الشجريّ[(٥)] بأن المنصوب في هذا الباب شرطُه أن يكون مختصّاً[(٦)] ليصحّ

= والحاجب: المانع، والشَّيْنُ: العيب، والعُرْف: المعروف والإحسان.

قال الشمني: ذِكْرُ «في» مع الحاجب الأول إشارة إلى أنّ الأمر الذي يُشين يمكِّن المانع منه تمكُّن المظروف من الظرف. كذا في الحاشية ٢/ ٢٣٢.

ومروان: هو سليمان بن يحيى بن أبي حفصة يزيد الشاعر المشهور، وهو من أهل اليمامة وفد بغداد، ومدح المهديّ والرشيد، مولده/ ١٠٥هـ وتوفي ببغداد سنة ١٨٢، وقيل غير هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٥، وشرح السيوطي/ ٩٠٩، وأمالي القالي ١/ ٢٣٨.

(١) أي: صَحّ توجيه الحوفي، وهو إعراب «ظلمات» في الآية مبتدأ.

(٢) الآيـة: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ سورة الحديد ٥٧/ ٢٧.

(٣) ذكر هذا الفارسي في كتابه الإيضاح العَضُدي ١/ ٣١ - ٣٢، فقد ذكر الآية ثم قال: «فقوله: رهبانيّة، محمولٌ على فعلٍ كأنه قال: وابتدعوها رهبانيةً ابتدعوها...».
وذهب إلى هذا أبو البقاء والزمخشري وجماعة. انظر الدر ٦/ ٢٨١.

(٤) أي: من باب الاشتغال.

(٥) قلتُ: لم أجد الآية عند ابن الشجري في أماليه، غير أني وجدت حديثاً في الآية: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ سورة يّس ٣٦/ ٣٩، فقد ذكر رأي أبي عليّ في النصب، وَحَمَلَه سيبويهِ على زيداً ضربته.
وانظر تفصيل هذه المسألة في أمالي الشجري ١/ ٣٣٦ - ٣٣٧، ورأي ابن الشجري.

(٦) ورهبانية نكرة غير مختصة.

قال أبو حيان في البحر ٨/ ٢٢٨: «... وهذا الإعراب [أي: إعراب الفارسي والمعتزلة] =

رَفْعُه بالاَبتداء، والمشهورُ أنّه عَطْفٌ على ما قبله[١]، و«اَبتدعوها» صفةٌ، ولا بُدَّ من تقدير مضاف، أي: وحُبَّ رهبانيّةٍ، وإنما لم يَحْمِلْ أبو عليّ الآية على ذلك لاَعتزاله[٢]؛ فقال: لأنّ ما يبتدعونه لا يخلُقُه اللهُ عزّ وجَلّ.

وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اَعتراضِ اَبنِ الشجريّ على أبي البقاء في تجويزه: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾[٣] كونُه[٤] كـ[٥] «**زيداً ضربتُه**»، ويُجابُ بأنّ الأصلَ «وصفة أخرى»[٦]، ويجوز كونُ «تحبّونها» صفةً[٧]، والخبرُ[٨] إمّا «نَصْرٌ»، وإمّا محذوف[٩]، أي[١٠]:

= الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية؛ لأنّ مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالاَبتداء، ولا يجوز الاَبتداءُ هنا بقوله: «ورهبانيةٌ»؛ لأنّها نكرة لا مُسَوِّغ لها من المسوغات للاَبتداء بالنكرة.

(١) معطوف على المفعول «رأفة» فهي داخلة في الجَعْل، و«اَبتدعوها» في محل صفة له.

(٢) قال أبو حيان: «. . . وهذا إعرابُ المعتزلة، وكان أبو عليّ معتزليّاً، يقولون: ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد، فالرأفة والرحمة من خَلْقِ الله، والرهبانية من اَبتداع الإنسان، فهي مخلوقةٌ له» البحر ٨/ ٢٢٨.

(٣) الآية: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الصف ٦١/ ١٣.

(٤) قال أبو البقاء: «قوله: وأخرى، في موضعها ثلاثة أوجه:
أحدها: نَصْبٌ على تقدير: ويعطكم أخرى. والثاني: نصب بـ «تحبّون» المدلول عليه بـ «تحبونها»، والثالث: موضعها رفع أي: وثَمَّ أخرى، ويكون الخبر «نَصْرٌ»، أي: هي نَصْرٌ» انظر التبيان/ ١٢٢٠.

(٥) أي: منصوب على الاَشتغال.

(٦) وعلى هذا فقد حذف المبتدأ وناب الوصفُ عنه، فالمبتدأُ في الأصل نكرة مُخَصَّصة.

(٧) أي: صفة لـ «أخرى».

(٨) أي على تقدير «أخرى» مبتدأ مُخَصّصاً.

(٩) على تقدير: هي نصرٌ، وتكون جملة «هي نصر» خبراً عن أخرى.

(١٠) قدّر هنا الظرف «لكم» ومتعلّقة خبراً، ثم ذكر «أخرى» مع المبتدأ المخصَّص بها وهو «نعمة».

ولكم نعمةٌ أخرى، و[١] «نصرٌ» بَدَلٌ، أو خَبَرٌ لمحذوف[٢].

وقول[٣] آبن[٤] مالك بدر الدين في قول الحماسي[٥]:

فارساً ما غادَرُوهُ مُلْحَماً [غير زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ]

---

(١) أي: على هذا التوجيه الأخير الذي ذكره يكون «نَصْرٌ» بدلاً من «نعمة»، أو من أخرى.

(٢) أي: لمبتدأ محذوف: هي نَصْرٌ.
وانظر تفصيل هذه الآراء في الدُّرِّ المَصُون ٦/ ٣١٣، فقد ذكر في «أخرى» خمسة آراء، وذكر البدليّة للزمخشري. كما ذكر النَّصْبَ على الآختصاص، والمصدريّة.

(٣) سقط من م/ ١ من هنا إلى آخر حديثه عن البيت، وثبت في بقية المخطوطات، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٤) هو آبنُ آبنِ مالك بدر الدين محمد. وقد ذكر هذا في كتابه «شرح الألفية». وكان الأَوْلَى أن يقول: «وقولُ آبن الشجري» فإن آبنَ آبنِ مالك نقل عنه الشجري.

(٥) ذكر آبن الشجري أنّ البيت لآمرأةٍ من بني الحارث بن كعب، من مقطوعةٍ من ثلاثة أبيات، ونُسِبَتْ لعلقمة الفحل. والرواية في الحماسة: فارسٌ: بالرفع.
المُلْحَم: آسم مفعول من أَلْحَمَتْهُ الحربُ إذا نشبت به في المعركة فقُطِع لحمه، ويقال للحرب: المُلْحِمَة. والزُّمَّيْل: الجبانُ الضعيف، والنِّكْس: الرجل الذي لا خَيْرَ فيه، والوَكِل: الذي يَكِل أمرَه إلى غيره.
والشاهد فيه: نَصْبُ «فارساً» بمضمرٍ يُفَسِّرُه الظّاهرُ. وما: صِلَةٌ، ويجوز فيه الآبتداءُ، وجملة «غادروه» صفةٌ، و«غير زُمَّيْل»: خبرُه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٦، وانظر ما سبق ٥/ ١٠٦، وشرح السيوطي/ ٩٠٩، وأمالي الشجري ١/ ١٨٧، ٣٣٣، والعيني ٢/ ٥٣٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٣٩، والحماسة بشرح التبريزي ٣/ ٧٣، وشرح الألفية لآبن الناظم/ ٩٣، وشرح آبن عقيل ٢/ ١٤٠.

إنه[١] من باب الاشتغال كقول أبي عليّ في الآية[٢]، والظاهِرُ أنه نصبٌ على المدح[٣] لِمَا قَدّمنا[٤]، و«ما» في البيت زائدة، ولهذا[٥] أمكن أن يُدَّعَى أنّه من باب الاشتغال.

النَّوعُ الخامسُ[٦]:

اشتراطُهم[٧] الإضمارَ في بعض المعمولات[٨]، والإظهارَ في بعض، فمن الأول مجرورُ[٩] «لولا»، ومجرورُ[١٠] «وَحْدَ»، ولا يختصّانِ بضمير خطاب ولا

---

(١) قال: بدر الدين بن مالك في «باب اشتغال العامل عن المعمول» في شرح الألفية/ ٩٣ «... وأنشد ابنُ الشجري على جوازه...» وذكر البيت.
أي: على جواز النّصب على الاشتغال.

(٢) أي: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ سورة الحديد ٦٧/٢٧.

(٣) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من قدّر فيه هذا التقدير، وقد اعتمد المصنّف في هذا على معنى البيت ودلالته على المدح.

(٤) لما قدّمه من أن المنصوب على الاشتغال لا بُدَّ من أن يكون مُخَصّصاً.

(٥) أي: بسبب تقدير زيادة «ما» أَمْكَنَ نَصْبُه على الاشتغال، ولو قدر أنّ «ما» نافية لما أمكن فيه هذا النصب؛ لأن النفي هنا له الصدر، فلا يعمل الفعل بعده «غادروه» فيما قبل النفي لو قُدِّر كذلك.

(٦) ذكر في أول الجهة السادسة: ألّا يُراعي المعربُ الشروطَ المختلفة بحسب الأبواب، وذكر من قبل أربعة أنواع مما يقع للمعربين، وهذا هو الخامس.

(٧) في م/ ٤ «اشتراط».

(٨) أي: بعض العوامل شُرِط فيها أن يكون عملها في المضمر، فلا تعمل في غيره، فهو يعرض هذه المواضع، ثم يبدأ بذكر ما وقع فيها من الوَهْمِ عند بعض المعربين.

(٩) قلت: انظر تفصيل هذا فيما تقدّم في «لولا» ٣/ ٤٥٠ وما بعدها.

(١٠) وذلك في قولك: وَحْدَه... إلخ.

غيرِهِ. تقول[١]: لولايَ، ولولاكَ، ولولاهُ، ووَحْدِي، ووَحْدَك، ووَحْدَهُ.

ومجرورٌ[٢] «لَبّيْ» و«سَعْدَي» و«حَنَانَيْ»، ويُشْتَرَطُ لَهُنَّ ضميرُ الخطاب. وشَذَّ نحو قوله[٣]:

دَعَوْني[٤] فيا لَبّيَ إذ هَدَرَتْ لهم [شقاشِقُ أقوامٍ فَأَسْكَتَها هَذْري]

---

(١) جعل هذا فيما سبق من القليل، وأنّ الأصل أن يكون بعد «لولا» ضمير رفع.
ثم إنّ مجيءَ الضمير المتّصل بعد «لولا» خَطَأ عند المبرّد، وعَدّ الفارسي قول المبرّد هذا هذياناً. انظر تخريج هذا الخلاف وبسط القول فيه فيما تقدَّم ٣/ ٤٥٠.

(٢) أي: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك وحَنَانَيْك.
لبَّيْك: بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إجابة، وسَعْدَيْك: إسعاداً لك بعد إسعاد، وحنانيك: تحنُّناً عليك بعد تحنُّن.
انظر أوضح المسالك ٢/١٨٧، وانظر الكتاب ١/ ١٧٦ - ١٧٧.
وذكر المصنّف فيه شذوذ الإضافة إلى ضمير الغائب، وإلى الظاهر.

(٣) ذكر البغدادي أن قائله غير معروف. والرواية عند البغدادي: فيالَبَّيْ إذا هدرت. . .، بَذْرِي، ومعناه: طلبني المستغيثون لِدَفْعِ الأعداءِ عنهم، فيا مَن دعاني لَبّيكَ.
وهدرت شقاشق: الشقاشق جمع شِقشِقة شيءٌ يخرجه البعير من فيه إذا هاج، وهَدَرَتْ شقشقة البعير: قرقرت وصَوّتتْ.
وأسكتَها: أي: أسكت الشّقشَقةَ، هَذْري: صوتي، وبَذْري: مبادرتي للدفاع عمّن استغاث بي.
ووجه الشذوذ في البيت. إضافة «لَبّي» إلى ياء النفس. وخَرّجه البغدادي على أن لَبّي: مخفف الياء وحذفت الكاف لضرورة الشعر، بل لم يذكر الوجه الأول.
انظر شرح البغدادي ٧/٢٠٧، شرح السيوطي/٩٠٩، الخزانة ١/٢٦٩، وفيها يذكر أيضاً أن وجه الشذوذ «عدم الإضافة» فتأمّل! وانظر حاشية الأمير ٢/١٤٣.

(٤) «دعوني» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٣.

وقول آخر(١):

لقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَن يَدْعُوني

كما شَذّتْ إضافتُها(٢) إلى(٣) الظّاهر(٤):

[دَعَوْتُ لما نابَنِي مِسْوَراً] فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

---

(١) قائله غير معروف، وقبله:

إنك لو دعوتني ودوني زوراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُونِي

لقلتُ ... ...

قال البغدادي: «ولو قال: لقلت: لبيك لَسَلِمَ من الشذوذ».

ووجه الشذوذ في البيت إضافته إلى ضمير الغائب.

ودوني: أمامي، زوراء: بئر بعيدة القعر، منزع: مصدر نزع: إذا استقى، ونَزْع الدلو: جَذْبُها. البَيُون: البئر البعيدةُ القعر الواسعةُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٨، وشرح السيوطي/ ٩١٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٢، وشرح الأشموني ١/ ٥٠٤، والعيني ٣/ ٣٨٣، والهمع ٣/ ١١٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، واللسان والتاج: لبب، بين، وسر الصناعة/ ٧٤٦.

(٢) أي: إضافة «لَبَّيْ».

(٣) أي: إلى الاسم الظاهر.

(٤) قائله أعرابيٌّ من بني أَسَد.

مِسْوَر: اسمُ رجلٍ - نابني: أصابني، لبيّ: الثانية مضافة إلى «يَدَيْ مِسْوَر» وخَصَّ اليدين لأنهما تَدْفعان الضُّرَّ.

وذهب بعضهم إلى أن «لبّى» الأول يكتب بالألف، والثانية بالياء؛ لِيُعْرَف أنّ الأول فعل، والثاني مَصْدَر منصوب بالياء، ورَدّ هذا الفارسيّ.

ووَجْهُ الشذوذِ كما ذكر إضافةُ المَصْدَر «لَبّيْ» إلى الاسم الظاهر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٩، وشرح السيوطي/ ٩١٠، شرح التصريح ٢/ ٣٨، وشرح المفصل ١/ ١١٩، والهمع ٣/ ١١٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٣، والخزانة ١/ ٢٦٨، والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، والعيني ٣/ ٣٨١، واللسان والتاج/ لبب، لَبّى، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٢٤٧، والكتاب ١/ ١٧٦، وسِرّ الصناعة/ ٧٤٧.

ومن[١] ذلك[٢] مرفوعُ خبر[٣] «كاد» وأخواتها[٤] إلّا «عسى»[٥] فتقول: **«كاد زيدٌ يموتُ»**[٦] ولا تقولُ[٧]: **«يموتُ أبوه»**، ويجوزُ[٨] **«عسى زيدٌ أن يقومَ»** أو **«يقومَ أبوه»**، فيرفعُ السَّببيَّ، ولا يجوزُ رَفْعُه[٩] الأجنبيَّ نحو **«عسى زيدٌ أن يقومَ عمرٌو عندَهُ»**.

ومن ذلك[١٠] مرفوعُ[١١] ٱسمُ التفضيل في غير مسألةِ الكُحْلِ[١٢]، وهذا[١٣] شَرْطُه الإضمارُ والاستتارُ، وكذا مرفوع[١٤] نحو: قُمْ، وأَقومُ، وتقومُ، ونقومُ.

---

(١) من هنا إلى قوله «عنده» غير مثبت في م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٢) أي: من ٱشتراط الإضمار في بعض المعمولات، وهو ما ذكره في أول النوع الخامس.

(٣) فلا يكون إلا ضميراً مستتراً يعود على ٱسم «كاد» وأخواتها.

(٤) أي: ما كان في باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

(٥) عسى: من أفعال الرجاء، يجوز أن يكون فاعلُ الخبر فيها ٱسماً ظاهراً بشرط أن يكون هذا المرفوع سببياً، مضافاً. فالضميرُ هو ٱسمها، ولا يكون أجنبياً. انظر الدسوقي ٢/ ٢١٣.

(٦) فاعل «يموت» ضمير مستتر يعود على «زيد».

(٧) أي: لا يرفع فعلُ الخبر فاعلاً ظاهراً كما في المثال، وهو «أبوه».

(٨) أي: يجوز أن يكون فاعل الخبر «يقوم» ضميراً مستتراً، ويجوز أن يكون ظاهراً كما في «يقوم أبوه»، فيرفع الفاعل السببيّ لاتصاله بضمير يعود على ٱسم «عسى».

(٩) أي: رَفْعُ الفاعل في فعل الخبر في «عسى».

(١٠) أي: في ٱشتراط الإضمار في فاعل ٱسم التفضيل.

(١١) أي: فاعله يكون ضميراً مستتراً عائداً على ما وُصِف به.

(١٢) مسألة الكحل هي قولهم: **«ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينه الكُحْلُ من زيد»**، فقد جاء في هذه المسألة فاعل ٱسم التفضيل «أحسن» اسماً ظاهراً وهو «الكحلُ». وانظر الارتشاف/ ٢٣٣٥، والكتاب ١/ ٢٣٢.

(١٣) أي: مرفوعُ ٱسم التفضيل في غير مسألة الكُحْل يُشْتَرَطُ فيه أمران: الإضمارُ والاستتارُ. وانظر الارتشاف/ ٢٣٣٥.

(١٤) أي: فاعلها، فهو مضمر واجب الاستتار.

ومن **الثاني**[١]: **تأكِيدُ**[٢] **الاَسمِ المُظْهَرِ، والنعتُ**[٣]**، والمنعوتُ**[٤]**، وعطفُ البيانِ والمبيَّنُ.**

ومن[٥] الوَهْم في الأَوَّلِ قولُ بعضهم في «**لولايَ وموسى**»: إنّ «موسى»[٦] يحتملُ[٧] الجرَّ[٨]؛ وهذا خَطَأٌ[٩]؛ لأنّه لا يُعْطَفُ على الضمير المجرورِ إلا بإعادة الجارِّ، ولأنّ «لولا» لا تجرُّ الظّاهِرَ، فلو أُعِيدَت[١٠] لم تعملِ الجرَّ، فكيف[١١] ولم تُعَدْ؟.

هذه مسألةٌ يُحاجَى[١٢] بها فيُقال: ضميرٌ مجرورٌ لا يَصِحُّ أن يُعْطَفَ عليه اَسمٌ مجرورٌ، أَعَدْتَ الجارّ أو لم تُعِدْه. وقولي[١٣]: «مجرور»؛ لأنه لا يَصِحُّ أَنْ تَعْطِف

---

(١) أي: اَشتراط الإظهار في بعض المعمولات.

(٢) لا يؤكَّد الاَسم المظهر إلا بمثله. وفي م/١ و٢: «توكيد».

(٣) تقدّم أنّ الضمير لا يُنْعَت ولا يُنْعَتُ به.

(٤) ولا يكون المنعوت إلا ظاهراً، وكذا ما جاء بعده: فلا يُبَيَّنُ ولا يُبَيَّنُ به.

(٥) أي: مما وقع من الوَهْم لبعض المعربين ما جاء في تأكيد الاَسم المُظْهَرِ.

(٦) سقط «موسى» من م/٣.

(٧) في م/١ و٢ «محتملٌ».

(٨) محتملٌ للجر بعطفه على ياء النفس التي هي في محل جرّ بـ «لولا».

(٩) ذكر سببين: الأول: إعادةُ الجارّ: أي لولاي ولولا موسى. وإعادة الجارِّ مذهب بَصْرِيّ، ولا يَشْتَرِطُ ذلك الكوفيون. فحجَّةُ المصنّف هنا يمكن أن يُرَدَّ عليها بجواز الجر من غير إعادة الجارّ.

والسبب الثاني: أنّ «لولا» لا تجرُّ الظاهرَ، وهذا سبب أَقْوَى في بيان الخطأ.

(١٠) أي: ولولا موسى.

(١١) أي: فكيف يكون «موسى» مجروراً ولم تُعَدْ «لولا»؟

(١٢) أي: يُلْغَزُ بها.

(١٣) أي: في قوله: «يحتمل الجَرَّ»، وذلك في حديثه عن «موسى».

عليه(١) آسماً مرفوعاً؛ لأنّ «لولا» محكومٌ لها بحكم الحروفِ الزائدة(٢)، والزائدُ لا يَقْدَحُ في كَوْنِ الآسمِ مجرَّداً من العوامِلِ اللفظيّةِ(٣)، فكذا(٤) ما أَشْبَهَ الزائدَ.

وقولُ(٥) جماعةٍ في قولِ هُدْبةَ(٦):

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيه　　　يكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ

إن «فَرَجاً» آسمُ «كان»، والصَّوابُ: أنه مبتدأ، خبرُه الظّرفُ، والجملةُ(٧) خبرُ «كان»، وآسمها(٨) ضميرُ الكرب.

وأمّا قولُه(٩):

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني　　　ثَوْبي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثَّمِلِ

---

(١) أي: على الضمير بعد «لولا».

(٢) فهي تجرُّ في الظاهر، ولا تحتاج إلى متعلّق.

(٣) أي: يكون مبتدأ؛ لأنه مجرّد من العوامل اللفظيّةِ، وذلك عند وقوعه بعد حرف الجرِّ الزائد.

(٤) أي: فكذا ما جاء بعد «لولا»؛ فالياء على هذا في محل رفع مبتدأ، ويكون العطف عليها نظراً للمحلّ.

(٥) من هنا إلى نهاية النصّ «فاعلُ يثقلني» ساقط من م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٦) هو هُدْبة بن الخشرم، وتقدَّم البيت في «عسى» انظر ما سبق ٢/ ٤٢١، وقد آستشهد به من قبل لمجيء خبر «عسى» غير مقترن بـ «أن».

(٧) أي: الجملة الآسميّة «وراءه فرجٌ قريبُ».

(٨) أي: وآسم «كان» ضمير الشأن يعود على «الكرب»، وكان وما بعدها خبر «عسى».

(٩) البيت لعمرو بن أَحْمَر الباهليّ، وهو من مقطوعة في خمسة أبيات، والقافية فيها رائيّة، وليست لاميّة كما جاءت في إنشاد النحويين. . . والبيت:

. . . نَهْضَ الشّارِبِ السَّكِرِ

وقد أثبتَ هذه الرواية البغداديّ. . والرواية عند الجاحظ مختلفة عمّا هنا. =

فَثَوْبي: بَدَلُ اشتمالٍ من تاء «جعلتُ»، لا فاعلُ «يُثْقِلُني».

ومن الوَهْم[1] في الثاني[2] قولُ أبي البقاء في[3] ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[4]: إنّه يجوزُ كونُ «هو» توكيداً[5]، وقد مضى[6].

وقولُ الزمخشريّ في قوله تعالى[7]: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟﴾: إذا قُدِّرَتْ «أَنْ» مصدريّةً، أنها وصِلَتها عطفُ[8] بيانٍ على الهاء.

= وعزا العيني بيت الشاهد هذا لأبي حَيّة النميريّ، كما نُسب للحكم بن عبدل الأعرج الأسديّ، ورَدّ هذا البغداديّ بأنه غير مثبت في ديوانه، وعزاه الجاحظ في البيان والتبيين لأبي ضبة.

يُثْقلني: يُجْهِدني، أنهض: أقوم، والسَّكِرُ والثَّمِلُ: صفة مشبهة.

والشاهد في البيت أنّ «ثوبي» بَدَلُ اشتمالٍ من تاء «جعلتُ».

وذهب ٱبنُ مالك في شرح التسهيل إلى أنه ربما جاء خبر «جعل» جملةً ٱسميّة وفعليّةً مصدرة بـ «إذا» فيكون «ثوبي» فاعل «يثقلني».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢١٣، والسيوطي/ ٩١١، البيان والتبيين ٢/ ٧٦، وشعر ٱبن أحمر: زيادات/ ١٨٠ - ١٨١، والهمع ٢/ ١٣٢، ١٤٤، وشذور الذهب/ ١٩٠، ٢٧٥، والعيني ٢/ ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٠٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٢، والخزانة ٤/ ٩٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٠، ٣٩٨.

(١) أي: من الوَهْم في قول بعض النحويين.

(٢) وهو ٱشتراط الإظهار في بعض المعمولات.

(٣) سورة الكوثر ١٠٨/ ٣.

(٤) ذكر العكبري ثلاثة أوجه في «هو»: الٱبتداء، والتوكيد، والفَصْل. انظر التبيان/ ١٣٠٦.

(٥) أي: جعله توكيداً لـ «شانِئك».

ووجه الوهم جعل الٱسم الظاهر مؤكَّداً بالضمير. وانظر رَدّ السَّمين في الدر ٦/ ٥٧٧.

(٦) مضى في ضمير الفصل، انظر ما سبق ٥/ ٥٧٣، وقد ٱعتذر المصنّفُ عن أبي البَقاء فقال: «وقد يُريدُ أنه توكيدٌ لضمير مستتر في «شانئك» لا لنفس «شانئك».

(٧) سورة المائدة ٥/ ١١٧، وتقدّمت، انظر ١/ ٥٨.

(٨) انظر الكشاف ١/ ٤٩٣، وذهب مَكّيّ إلى البدليّة، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٤. وتقدّمت مناقشة هذه المسألة للمصنّف. انظر ما سبق ١/ ١٩٩ - ٢٠١.

وقولُ النحويين في نحو[1] ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾: إنَّ العَطْفَ على الضمير المستتر. وقد رَدّ ذلك ٱبنُ مالكٍ، وجَعَلَهُ من عَطْف الجُمَلِ، والأَصْلُ[2]: ولْتَسْكُنْ زَوْجُك الجَنَّة.

وكذا قال[3] في[4] ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾: إنّ التقدير[5]: ولا تُخلِفُه أنت؛ لأنّ[6] مرفوعَ فِعْلِ الأَمْرِ لا يكون ظاهراً، ومرفوعُ الفِعْلِ المضارع ذي النُّون لا يكون غيرَ ضميرِ المتكلِّم، وجُوِّز في قوله[7]:

نُـطَـوِّف مـا نُـطَـوِّف ثـم نـأوي ... ذوو الأمــوالِ مِـنّـا والـعَـدِيـمُ

إلـى حُـفَـرٍ أسـافِـلُهُـنّ جُـوْفٌ ... وأعــلاهُــنّ صُـفّــاحٌ مُـقِـيـمُ

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٣٥، والأعراف ٧/ ١٩، وتقدّمت في مواضع. انظر ما سبق ٥/ ٢٣٨.

(٢) تقدَّمت المسألة ومناقشتها في ٥/ ٢٣٧، وانظر البحر المحيط ١/ ١٥٦، والدر المصون ٥/ ٢٣٨، وانظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٣٧١.

(٣) أي: ٱبنُ مالك.

(٤) سورة طه ٢٠/ ٥٨.

(٥) انظر ما سبق ٥/ ٢٣٨، وفيه حديثُ ٱبنِ مالك في المسألة. وانظر شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢.

(٦) أي: وإنما جعله من عطف الجمل لا عطف المفردات لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ٱسماً ظاهراً.

(٧) البيتان من أبيات للبُرْج بن مسهر الطائي.

والعديم: مَن لا شيءَ عنده، والحُفَر: القبور، جمع حُفْرَة.

وجُوْف: جمع أَجْوَف، أي: ذي جُوْف، الصُّفّاح: الحَجَر العريض.

وقد ٱستشهد بهذين البيتين ليبيّن في البيت الأول أن الرواية بالنون: نأوي، ولا يكون على هذه الرواية فاعله: ذوو الأموال، بل ضمير مستتر تقديره نحن، وهو يستشهد بهذا لآخر نصّ ٱبنِ مالك السابق، وهذا اقتضى أن يقدّر فعلاً: ويأوي: ويكون فاعله ذوو الأموال، ويكون مع ما بعده توكيداً لـ «نأوي» بالنون.

كونُ «ذوو» فاعلاً بفعل غيبةٍ محذوفٍ، أي: يأوي ذوو الأموال، وكونُه وما بعده توكيداً على حَدّ[١]: «ضُرِبَ زَيدٌ الظهرُ والبَطْنُ».

* * *

تنبيـه[٢]

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط ٱستتاره، وهو «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، تقول[٣]: «نِعْمَ الرجلان الزيدان» و[٤] «نِعْمَ رجلين الزيدان»، ولا يقال[٥] «نِعْمَا» إلّا في لُغَيَّة[٦]، أو بشرط إفراده[٧] وتذكيره، وهو «رُبَّ» في الأَصَحّ.

= وذكر البغدادي أنّ هذه الرواية غير مشهورة، بل الروايةُ المشهورةُ بالياء «يأوي»، وذكر هذه الروايةَ أبو تمام في الحماسة، ولم يذكر أحد من شرّاح الحماسة رواية النون.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢١٥، وشرح السيوطي/ ٩١٢، وشرح الحماسة للتبريزي/ ١٢٧٧.

(١) الظهرُ والبَطْنُ: توكيد لزيد، على تقدير: الظَّهْرُ منه والبَطْنُ منه.
وانظر غير هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٢ نقلاً عن الرضي.

(٢) سقط هذا التنبيه من م/١، وفي م/٥ «مسألة» بدلاً من «تنبيه».

(٣) العامل: «نِعْمَ» هنا عمل في الظاهر وهو «الرجلان».

(٤) العامل «نِعْمَ» عمل في ضمير مستتر وهو «هما» وفُسِّر الضميرُ بالتمييز «رجلين».

(٥) نِعْما: أي في المثال الثاني لا يكون الضمير بارزاً. وجاء ضبطه عند الشيخ محمد: «نعمَّا»، وعند مبارك من غير ضبط.

(٦) هي لغة «أكلوني البراغيث» حيث يُطابقُ الفعلُ ما بعده في التثنية والجمع.

(٧) شرط من قبلُ ٱستتارَ الضمير، وهنا يشترط إفراده وتذكيره، وهو مجرور «رُبَّ» في قولك: رُبَّهُ رَجُلاً، ورُبَّه رِجالاً، فالضميرُ مفردٌ مُذكَّر.
وانظر هذا فيما سبق ٢/ ٣٢٨ «رُبّ».

النَّوْعُ السَّادسُ:

اشتراطُ[١] المفردِ في بَعْضِ المعمولاتِ، والجملةِ[٢] في بعض.

- فمن **الأول: الفاعلُ ونائبُهُ، وهو الصحيحُ،** فأمّا ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[٣]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[٤] فقد مَرَّ البحث فيهما.

ومن **الثاني[٥]: خبرَ «أَنَّ» المفتوحةَ إذا خُفِّفت[٦]، وخبرُ القَوْلِ المَحْكِيِّ[٧]** نحو **«قَوْلي لا إلـهَ إلا الله»**. وخَرَجَ بذكْرِ المحكيّ قولُك: «قَوْلي حَقٌّ»، وكذلك خبرُ ضمير الشأن[٨]، وعلى هذا فقولُه تعالى[٩]: ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾

---

(١) في م/٢ والمطبوع «اَشتراطهم».

(٢) في م/٥ «والجمل...».

(٣) سورة يوسف ١٢/٣٥، وانظر ما تقدَّم ٥/١١٣، ففيه بيان حكم الفاعل في هذه الآية والخلاف فيه. واَنظر ص/١١٩.

(٤) سورة البقرة ٢/١١، واَنظر ما تقدَّم ٥/١١٩، وفيه بيان الخلاف في تقدير نائب الفاعل.

(٥) أي: مما اَشترطوا فيه أن يكون جملةً.

(٦) إذا خُفِّفَت «أَنَّ» فاَسمُها ضمير الشأن، ويكون الخبر جملة، وهو ما ذكره اَبن مالك بقوله:

وإن تخفَّف «أَنَّ» فـاَسـمها اَستكَنْ والخبَرَ اَجْعَلْ جُمْلَةً من بعد «أَنْ»

(٧) إذا أُريد الإخبارُ عن المبتدأ قولي: فجملة «لا إله إلا الله» خبر، وانظر هذا في ٥/١٢١، ولم يحتج الخبر إلى رابط كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

قال الدسوقي: «حاصله أنّ القول إذا وقع فإمّا أن تقصد حكايته أو الإخبار عنه بأمر، فإن كان الأول وجب الإخبار عنه بجملة مرادٍ لفظها، وإن كان الثاني أُخْبِرَ عنه بمفرد» الحاشية ٢/٢١٤.

(٨) أي: يجب أن يكون خبره جملة.

(٩) سورة البقرة ٢/٢٨٣، وتقدّمت في أول الجهة السادسة.

إذا[١] قُدِّر ضميرُ «إنه» للشَّأن لَزِمَ كَوْنُ «آثمٌ» خبراً مُقَدَّماً، و«قلبُه» مبتدأً مؤخّراً[٢]، وإذا قُدِّر راجعاً إلى اسمِ الشَّرْطِ جاز ذلك[٣]، وأَنْ يكونَ «آثمٌ» الخبرَ[٤]، و«قلبُه» فاعِلٌ به.

وخَبَرُ أفعال المقاربة[٥]، ومن الوَهْمِ[٦] قولُ بعضهم في[٧] ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾: إنّ «مَسْحاً» خبرُ[٨] «طفِق»، والصَّوابُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ لخبرٍ محذوفٍ، أي: يَمْسَحُ مَسْحاً[٩].

وجوابُ الشرط[١٠]، **وجوابُ القَسَم**، ومن الوَهْم[١١] قول الكسائي وأبي حاتم في نحو[١٢] ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾: إنّ اللّام وما بعدها جوابٌ. وقد مَرَّ

---

(١) سقط من هنا وما بعده من م/١.

(٢) وبذلك يكون خبر ضمير الشأن وما عمل فيه جملة فِعْليّة.

(٣) أي: جاز هذا الإعراب، وجاز الثاني وهو ما سيذكره.

(٤) وهو خبر مفرد.

(٥) وخبر أفعال المقاربة لا يكون إلّا جملة فعلية مُصَدّرة بفعل مضارع.

(٦) أي: في أخبار هذه الأفعال.

(٧) سورة صَ ٣٨/ ٣٣، وتقدّمت في حرف الباء. انظر ما سبق ٢/ ١٦٠.

(٨) هذا مَنْشَأُ الوهم، وهو جعل خبر هذه الأفعال مفرداً.

(٩) انظر هذا فيما تقدّم ٢/ ١٦٢، فإنه بعد أن قدَّر الخبر العامل في المصدر قال: «ويجوز أن يكون صفة أي: مسحاً واقعاً بالسوق». كذا!

(١٠) وكلا الجوابين لا يكون إلّا جملة.

(١١) أي: في جواب الشرط والقَسَم.

(١٢) سورة التوبة ٩/ ٦٢ وتقدّمت في «أنْ». انظر ١/ ١٦٣، واللام ٣/ ١٦٣، والجملة الاعتراضيّة ٥/ ٦٨.

البحثُ في ذلك[١].

وقولُ بَدْرِ الدّين ابن مالك في قوله تعالى[٢]: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[٣]: إنّ جوابَ الشَّرْط محذوفٌ، وإنّ تقديره: ذهبت نفسُك عليهم حَسْرَةً، بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾، أو «كمن هداه الله». بدليل[٣] ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[٤] والتقديرُ الثاني باطِلٌ[٥]، ويجبُ عليه[٦] كَوْنُ «مَن» موصولة، وقد يُتوهَّمُ أنّ مِثْلَ هذا[٧] قولُ صاحبِ اللّوامح - وهو أبو الفَضْل[٨] الرّازي -، فإنّه قال في قوله تعالى[٩]: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾:

---

(١) ذكر هذا المصنّف في «لام الجر» ٣/ ١٦٢ عن الأخفش، فقد ذهب إلى أنّ القَسَم يُتَلَقّى بلام «كي» وهو عند أبي علي الأَوْلَى. انظر تفصيل هذا في الموضع المشار إليه.

(٢) سورة فاطر ٣٥/ ٨، وتقدّمت في الألف المفردة. انظر ما تقدّم ١/ ٧٣.

(٣) تقدّم الحديث في الآية، وانظر ما سبق ١/ ٧٣ - ٧٤، فقد ذكر هذه التقديرات في الآية.

(٤) قوله: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ غير مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٥) أي: على أنّ «مَن» شرطية، وعلى هذا «فإن الله يضل...» جواب الشرط.

(٦) أي: على التقدير الثاني يجب جَعْلُ «مَن» موصولةً لا شرطيةً، خلافاً لما ذهب إليه ابنُ ابنِ مالك، والمقدّر خبر «مَن» المبتدأ الموصول.

(٧) على التقدير الثاني السّابق في آية سورة فاطر.

(٨) هو عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن...، أبو الفضل الرازي العجلي الإمام المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة الورع الكامل، يُقال: إنّ مولده بمكة، ولا زال ينتقل إلى البلدان، وكان مقرئاً فاضلاً، كثير التصانيف، حَسَنَ السيرة، متعبّداً، حَسَنَ العيش، وكان يُقرِئُ القرآن، ويروي الحديثَ. وكان عالماً بالأدب والنحو. وُلِدَ سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة، وتُوفّي سنة أربع وخمسين وأربعمئة. انظر غاية النهاية ١/ ٣٦١ - ٣٦٣ وبغية الوعاة ٢/ ٧٥، وكتابه: اللوامح في شواذّ القراءة.

(٩) ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥٩ - ٦٠.

لا بُدَّ[١] من إضمارِ جملةٍ مُعادِلة، والتقديرُ: كمن لا يَخْلُق. انتهى.

وإنما هذا مَبْنِيّ على تسمية جماعةٍ منهم الزمخشريُّ في مُفَصَّله - الظَّرْفَ من نحو: «**زيد في الدار**» جملة ظرفية[٢]، لكونه خَلَفاً عن جملةٍ مُقَدَّرة[٣]، ولا يُعْتَذَرُ بمثل هذا عن ٱبن مالك[٤]؛ فإنّ الظَّرفَ لا يكون جواباً إنْ قُلنا إنّه جملة.

النَّوْعُ السَّابِع:

ٱشتراطُ الجملةِ الفعليّةِ في بعض المواضع، والاسميّة في بعض.

فمن **الأوّل**[٥]: جملةُ الشَّرْطِ غير[٦] «لولا»، وجملةُ جواب[٧] «لو» و«لولا» و[٨]«لوما»، والجملتان[٩] بعد «لَمّا».

---

(١) قال أبو حيان: «وقال أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامح له: ولا بُدّ من إضمار جملة معادلة، وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه. وتقدير تلك الجملة: أَمَن خلق السماوات كمن لم يخلق. وقد أظهر في غير هذا الموضع ما أضمر فيها لقوله تعالى: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾. انتهى.
قال أبو حيان: «وتسمية هذا المقدّر جملة إن أراد بها جملة من الألفاظ فهو صحيح. وإن أراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك، بل هو مضمر من قبيل المفرد» انظر البحر ٧/ ٨٩.

(٢) انظر المُفَصَّل/ ٢٤.

(٣) والجملة المقدرة «استقرّ»، والظرفُ متعلّقٌ به.

(٤) عن ٱبنِ ٱبنِ مالك. فيما ذهب إليه من تقدير في آية سورة فاطر المتقدّمة.

(٥) أي: الذي ٱشتُرِطَ فيه الجملةُ الفعليّةُ.

(٦) جملة الشرط بعد «لولا» جملة اسميّة، ومثله ما يكون بعد «لوما».

(٧) لو: جملة الشرط فيها فعليّة، وكذا جملةُ الجواب، ولولا ولو ما: لا تكون جملة الجواب فيهما إلا فعليّة. وانظر ما تقدّم ٥/ ٤٦٥.

(٨) لوما: غير مثبت في م/ ٢ و٣.

(٩) نحو: لَمّا جاءني أكرمته. وتسمَّى حَرْفَ وجودٍ لوجودٍ، أو حَرْفَ وجوبٍ لوجوب، وتختصُّ بالماضي. وانظر ما تقدّم ٥/ ٤٨٥.

والجملُ التاليةُ أَحْرُفَ التحضيض[١]، وجملةُ أخبار أفعال المقارَبَة؛ وخبرُ «أَنّ» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشريّ ومتابعيه[٢]، نحو[٣] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾.

ومن **الثاني**[٤] **الجملةُ بعد**[٤] **«إذا» الفُجائية، و**[٥] **«ليتما»، على الصحيح فيهما.**

ومن الوَهْم في الأول[٦]: أن يقولَ مَن لا يذهبُ إلى قولِ الأخفش[٧] والكوفيين في نحو ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[٨]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٩]، ﴿إِذَا

---

(١) أحرف التحضيض مثل هَلّا، أَلَا، نحو: هَلّا فعلت خيراً، ألا تزورنا. وانظر ما سبق ١/ ٤٤٨ وما بعدها في «أَلَا».
وانظر «أَمَا» في ١/ ٣٤٩ «عند المالقي»، وانظر ٣/ ٤٥٢ «لولا» و«لو» فيما سبق ٣/ ٤١٤.

(٢) تقدَّمت المسألة عند المصنّف والخلاف فيها، فما بعدها عند سيبويه رَفْعٌ بالأبتداء، ولا يحتاج إلى خبر، وعند المبرّد والزّجّاج والكوفيين فاعل، والفعل مقدَّر: ولو ثبت أنّهم آمنوا.
وذهب الزمخشريّ إلى كون خبر «أَنّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف.
انظر ما سبق ٣/ ٤٢٥ - ٤٢٩، وقبله ١/ ٥٩ الحاشية (٣).

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٠٣ وتقدَّمت في مواضع، وانظر حرف اللام «لام الجواب» ٣/ ٢٧٢، وكذا في «لو» ٣/ ٤٢٥.

(٤) أي: أشتراطُ الجملة الأسميّة. وانظر ما سبق «إذا» ٢/ ٤٨، قال: «... أن تكون لمفاجأة فتختصُّ بالجمل الأسميّة...».

(٥) ليت: بعد أتصال «ما» بها تصلح للبقاء على الجملة الأسميّة، وتكون عاملة، وتصلح للإلغاء، وتكون مهملة، والأول أرجح. وانظر ما سبق ٣/ ٥١٣.

(٦) أي: أشتراطُ الجملةِ الفعليّةِ في الشَّرْط.

(٧) قولُ الأخفش هو أنّ المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ، وما بعد المرفوع خبر. وكذا الكوفيون.

(٨) سورة النساء ٤/ ١٢٨، وتقدَّمت الآية في «إمّا» ١/ ٣٩١.

(٩) سورة التوبة ٩/ ٦، وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٦، وقبله ١/ ١٥٨.

ﵟٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡﵞ(١): إنّ(٢) المرفوعَ مبتدأٌ، وذلك خَطَأٌ(٣)؛ لأنه خلافُ قولِ من اعْتُمِدَ عليهم(٤)، فإنما قاله سهواً(٥)، وأمّا إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفيّ(٦) فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خَطَأً؛ لأنّ هذا مذهبٌ ذهبوا إليه، ولم يقولوه سَهْواً عن قاعدة، نَعَمْ، الصَّوابُ خلافُ قولهم في أصل المسْأَلَةِ، وأجازوا(٧) أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو أن يكون(٨) فاعلاً بالفعلِ المذكورِ(٩) على التقديم والتأخير، مستدلّين بنحو قول

(١) سورة الانشقاق ٨٤/١، وتقدّمت في مواضع أولها في ١/٥٨.

(٢) قال السمين في قوله تعالى: ﵟوَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡﵞ: «امرأةٌ فاعلٌ بفعلٍ مُضمَر واجب الإضمار، وهذا من باب الاشتغال، ولا يجوز رَفْعُها بالابتداء؛ لأنّ أداة الشرطِ لا يليها إلّا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، والتقديرُ: وإنْ خافت امرأةٌ خافَتْ، ونحوه «وإنْ أحد من المشركين استجارك...» انظر الدر ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٣) خَطَأٌ بسبب دخولِ أدواتِ الشَّرْطِ على الاسمِ وهو مبتدأٌ، وأدواتُ الشَّرْط لا تدخل على الجملة الاسميّة.

(٤) وهم البصريون، إذ يرون أن جملة الشرط لا تكون إلّا فعليّة.

(٥) أي: قاله سهواً عن مذهب البصريين في المسألة.

(٦) في م/٣ «أو الكوفيون».

(٧) أي: الأخفش والكوفيون، وهو الرأي الثاني مما نُقِل عنهم، وهم في هذا موافقون لمذهب أهل البصرة.

(٨) أي: الاسم بعد أداة الشرط.

(٩) أي: بالفعل المذكور بعده لا بفعل مقدَّرٍ من جِنْسِ ما بعده، وهذا على مَذْهب أهل الكوفة في جواز تقديم الفاعل على فِعْله. وانظر الهمع ٢/ ٢٥٥.
وانظر ما تَقدَّم ١/٥٨ الحاشية (٥).

الزَّبّاء[١]:

ما للجمالِ مَشْيُها وئيدا

فيمن رَفَعَ «مَشْيُها». وذلك عند الجماعةِ[٢] مبتدأٌ حُذِف خَبَرُهْ، وبقي معمولُ الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً، أو يُوْجَدُ وئيداً، ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضمير المستتر في الظرف[٣]، كما كان فيمن جَرَّه بَدَلَ اشتمالٍ من «الجِمال»؛ لأنه عائدٌ

(١) بعد هذا البيت قولها:

أَجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَديدا

وهذا البيتُ من جملة أبيات قالتها لَمّا رأتِ الجِمالَ التي جاء بها قصير بنُ سعدٍ صاحب جذيمة، وقد احتال عليها، ووضع الرجالَ في توابيت، وحملها على الجمال، فلما رأتها تسير متثاقلةً أنكرت ذلك، وقالت أبياتاً منها بيت الشاهد. وفي «مَشْيها» ثلاثة أوجه:

الرفع: وهو ما استدلَّ به الكوفيون على تقدُّم الفاعل، والعامل فيه «وئيداً»، وردّ هذا البصريون، وهو ما ذكره المصنِّف.

والجَرُّ: وذلك على البدل من «الجمال»، وهو بَدَلُ اشتمال.

والنصب: وذلك على الحال.

وروايةُ الرفع هي حُجّة الكوفيين في البيت على ما ذهبوا إليه من جواز تقدُّم الفاعِلِ على عامله.

والزَّبّاء: هي بنت عمرو بن عامر، وعامر هو ماء السماء، وكان خرج من اليمن لما أَحَسَّ بسيل العَرِم فنزل الجزيرة، وأعالي الفرات، وملكها ثم قتله جذيمة الأبرش، فهربت الزباء إلى الروم، ثم رجعت وعزمت على الأخذ بثأر أبيها.

وانظر قصتها في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٣، والأمير ٢/ ١٤٥، والخزانة ٣/ ٢٧٢.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢١٦، وشرح السيوطي/ ٩١٢، والهمع ٢/ ٢٥٥، والعيني ٢/ ٤٨٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٧، وشرح الأشموني ١/ ٣٠٣، والكامل/ ٦٠٩، والخزانة ٣/ ٢٧٢، وأدب الكاتب/ ٢٠٠، ومعاني الفرّاء ٢/ ٤٢٤.

(٢) أي: عند أهل البصرة. وانظر العيني ٢/ ٤٥١.

(٣) أي في متعلّق الظرف، أيْ: أيّ شيء ثبت هو للجمال، أو استقرّ.

وهو رأي الفارسي. انظر شرح البغدادي ٧/ ٢١٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٩.

على «ما» الأستفهامية، ومتى أُبْدِل اسمٌ من اسمِ استفهامٍ وَجَب اقترانُ البَدَلِ بهمزةِ الأستفهامِ[١]، فكذلكَ حكمُ ضميرِ الأستفهامِ، ولأنه لا ضمير فيه[٢] راجع إلى المُبْدَلِ منه.

ومن ذلك[٣] قولُ بعضِهم في بيتِ «الكتابِ»[٤]:

[صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ] وقَلّما وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدودِ يَدُومُ

إنّ[٥] «وصالٌ» مبتدأ. والصَّوابُ[٦] أنّه فاعلٌ بـ «يدوم» محذوفاً مُفَسَّراً[٧] بالمذكور.

وقول آخر في نحو: **«آتيكَ يَوْمَ زيداً تَلْقَاهُ»**: إنّه يجوز في «زيد» الرفعُ بالابتداءِ، وذلك خَطَأٌ عند سيبويهِ؛ لأنّ الزَّمَنَ المبهم[٨] المستقبلَ يُحْمَلُ على «إذا» في أنه لا يُضافُ إلى الجملة الأسميّة[٩].

---

(١) أي: يقال: ما للجمال؟ وما لمشيها وئيداً؟ أجندلاً يحملن...؟

(٢) أي: وبَدَل الأشتمال لا بُدّ فيه من ضمير يعود على المُبْدَل منه، ولا ضمير هنا. والتقدير عند الجواليقي: ما لمشي الجمال وئيداً. انظر شرح البغدادي ٧/٢١٨.

(٣) أي: من الوَهْم في تقدير الجملة فعليّةً أو اسميّةً.

(٤) البيت للمرّار الفقعسي، وتقدَّم في «ما» الزائدة الكافّة. انظر ما سبق ٤/٦٨، وانظر الكتاب ١/١٢، ٤٥٩، وجاء البيت تاماً في م/٥.

(٥) في م/٣ «إنّ وصالاً يدوم».
وذهب إلى أنه الصواب لأن «قلّ» المكفوفة لا تدخل إلا على جملة فعليّة.

(٦) انظر ما تقدَّم ٤/٦٨ - ٧١.

(٧) في م/٢ «مُفَسَّرٌ».

(٨) مثل «يوم» هنا.

(٩) بل يُضافُ إلى الجملة الفعليّة.
واعتراض الدماميني بأنه إذا كان خَطَأً عند سيبويه فليس بخطأ عند غيره، بل هو صوابٌ، =

وأمّا قولُه تعالى ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾[١] فقد مضى[٢] أنّ الزَّمَنَ هنا محمولٌ على «إذ» لا على «إذا»، وأنّه لتحقُّقِهِ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الماضي[٢].

وأمّا جوابُ اَبنِ عُصفورٍ[٣] عن سيبويهِ بأنّه إنّما يُوْجِبُ ذلك[٤] في الظروف[٥]، واليومُ هنا بَدَلٌ من المفعول به وهو «يَوْمَ التلاق» في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[٦]، فمَرْدُودٌ[٧]، وإنما ذلك[٨] في اَسم الزّمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجوابُ[٩] لا يتأتّى له في قوله[١٠]:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ

= ورَدّ الشمني هذا بأنّ المصنّف لم يُخَطِّئ صاحب هذا القول، وإنما أخبر أنه على ما ذهب إليه سيبويهِ، يكون تخريجه خَطَأً، ومن مفهوم المخالفة يُعْلَم أنه عند غيره صواب.

(١) سورة غافر ٤٠/ ١٦ وتقدّمَت الآية في موضعين: الأول في ٢/ ٤٤٤، والثاني في الجهة الثانية من هذا الباب. وقبله ٥/ ١٩٨ الجملة المضاف إليها.

(٢) قال المصنّف في الآية فيما تقدّم: «وزَعَم سيبويه أن الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كإذا في اَختصاصه بالجمل الفعليّة، وإنْ كان ماضياً فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين، . . . ورُدّ عليه دَعْوى اَختصاص المستقبَل في الجملة الفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ . . .﴾؛ والجوابُ الشّامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقَّقَ الوقوع جُعِل كالماضي، فَحُمِلَ على «إذ» لا على إذا. . .» انظر ما سبق ٥/ ٢٠٠ - ٢٠٣.

(٣) تقدّم هذا في ٥/ ٢٠٠ قال: «وأجاب اَبن عصفور عن الآية بأنه إنما يُشْتَرَطُ حَمْلُ الزمانِ المستقبلِ على «إذا» إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بَدَلٌ من المفعول به لا ظرف».

(٤) أي: إضافة الزمن المُبْهَم إلى الجمل الفعليّة.

(٥) أي: إذا جاءت أسماء الزمن المبهمة ظروفاً.

(٦) سورة غافر ٤٠/ ١٥، وتقدّم ذكرها مع الآية/ ١٦ فيما سبق ٥/ ١٩٨.

(٧) أي: جواب اَبن عصفور مردودٌ.

(٨) أي: كلام سيبويه. وانظر الكتاب ١/ ٤٦١، واَنظر قبله ١/ ٥٤ - ٥٥.

(٩) لا يتأتى في البيت لأنّ «يوم» ظرفٌ، وليس اَسم زمان مُبْهَماً.

(١٠) قائله سوادُ بنُ قارب، وتقدّم في ٥/ ٢٠١ بمناسبة حديثه عن المسألة.

ومن الوَهْم أيضاً قولُ بعضهم[١] في قوله تعالى[٢]: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ بعد ما جَزَمَ بأنّ «مَن» شرطية[٣]: إنه يجوز كَوْنُ الجملة الآسميّة معطوفة على «كان» وما بعدها. ويَرُدُّه[٤] أنّ جملة الشرط لا تكون آسميّة، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قَدَّر[٥] «مَن» موصولةً لم يَصِح قولُه أيضاً؛ لأنّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت[٦] الصّلةُ جملةً آسميّةً، لِعَدَمِ شبهه حينئذٍ بآسمِ الشرطِ.

---

(١) هو أبو البقاء العكبري. كذا عند السمين وأبي حيان، ويأتي بيان ذلك.

(٢) سورة البقرة ٢/١٩٦ وتقدّمت في «أو» انظر ١/٤٠١، ٤١٥.

(٣) قال أبو حيان: «وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ معطوفاً على «كان»، و«أذى» رَفْعٌ بالآبتداء، و«به» الخبرُ متعلّق بالآستقرار، والهاء في «به» عائدةٌ على «مَن»، وكان قد قدَّم أبو البقاء أنّ: مَن شرطيّة، وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأً؛ لأن المعطوفَ على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعليّة؛ لأنّ جملة الشرط يجب أن تكون فعليّة، والمعطوف على الشرط شرط، فيجب فيه ما يجب في الشرط...» انظر البحر ٢/ ٧٥، والدر المصون ١/٤٨٦.
قلت: لم أجد هذا عند العكبري. انظر التبيان/ ١٥٩ - ١٦٠.
وجعل العلماء هذه الجملة معطوفةً على خبر كان وهو «مريضاً».

(٤) تعقَّبَهُ الدماميني بأنه أجاز في القاعدة الثامنة من الباب الثامن أن يُغْتَفَرَ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. وكذا هنا، والمعطوفُ على جملة الشرط ليس شرطاً، وانظر بَسْطَ هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٤.

(٥) ما ذكره هنا هو حديث شيخه أبي حيان، قال: «ولا يجوز ما قاله أبو البقاء على تقدير أن تكون «مَن» موصولة؛ لأنها إذ ذاك مُضَمَّنةٌ معنى آسم الشرط، فلا يجوز أن تُوصَلَ على المشهور بالجملة الآسميّة» البحر ٢/ ٧٥.
وأنظر الدر ١/ ٤٨٦ قال: «... لأن مَن الموصولة إذا ضُمِّنَت معنى آسم الشرط لَزِمَ أن تكون صلتُها جملةً فعليّة، أو ما هي في قوتها».

(٦) في م/ ٥ «في الصّلة».

وقولُ ٱبن[١] طاهر في قوله[٢]:

فَإن لَا مَالَ أُعْطِيهِ فَإنِّي ... صَدِيقٌ مِن غُدُوٍ أو رَوَاحِ

وقول آخرين في قول الشاعر[٣]:

ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ ... إليَّ، فَهَلّا نَفْسُ ليلى شفيعُها

إنّ ما بعد «إنْ»[٤] و«هَلّا» جملة اسميّةٌ نابَتْ عن الجملة الفعلية، والصَّوابُ أنّ التقدير في الأولى: فإن أَكُن[٥]، وفي الثانية: فهلا كان، أي الأمر والشّأن[٦]،

---

(١) أي: ومن الوَهْم قولُ ٱبنِ طاهرٍ في البيت...، وانظر الجنى الداني/٦١٣، وتقدَّم الحديث عنه.

(٢) قائله غير معروف.
والغُدوُّ: أول النهار، والرَّواح ما بعد الزَّوال، والمعنى أنه صديق في كُلّ الأوقات.
والشاهد فيه أنّ الأصل: فإن أَكُن، ولا: نافية للجنس.
وذهب ٱبنُ طاهر إلى أنّ ما بعد «إن» الشرطية جاء جملةً ٱسميّةً، وعلى تقدير: إن أَكُن، لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير.
على أن ما ذكره المصنّف لاَبن طاهر ذكره المرادي لبعض النحويين.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٣، وشرح السيوطي/ ٩١٣.

(٣) تقدَّم البيت للصِّمَّة القشيري، وقيل لغيره.
وانظر ما تقدَّم «أَلّا» ١/ ٤٨٣.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتون الحواشي: «إنْ لا» وليس كذلك فيما بين يديّ من مخطوطات.

(٥) العجب من المصنف أن يتعقّب ٱبن طاهر مع أن ما ذهب إليه ٱبن هشام هنا ليس له، بل هو حديث ٱبن طاهر نفسه، قال المرادي: «وتأوله ٱبن طاهر وغيره على إضمار «كان» الشأنية، وتأوله بعضهم على أن «نفس» فاعل فعل مضمر: أي فهلا شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر محذوف، أي: هي شفيعها. والأول أقرب» الجنى الداني/٦١٣ - ٦١٤.

(٦) هذا التفسير للضمير المستتر في «كان».

والجملة الآسميّة فيهما[١] خبرٌ.

ومن ذلك[٢] **قولُ جماعة**، منهم الزمخشريّ في[٣] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾: إنّ[٤] الجملةَ الآسميّة جوابُ «لو»، والأَوْلَى أنْ يُقَدَّرَ الجوابُ محذوفاً، أي[٥]: لكان خيراً لهم، أو أن يُقَدَّر «لو» بمنزلة «ليت»[٦] في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب[٧].

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم آبنُ مالكٍ في قوله تعالى[٨]: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾: إنّ الجملةَ[٩] جوابُ «لَمّا».

---

(١) أي: في البيتين وهما: لا مال، ونفس ليلى شفيعها، خبر عن أكن، وكان، المقدَّرَيْن.

(٢) أي من الوَهْم في تقدير الجملة الفعليّة.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٠٣، وتقدّمت في حرف اللام «لام الجواب». انظر ما سبق ٣/ ٢٢.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف أُوثِرَت الجملةُ الآسميّة على الفعلية في جواب لو؟ قلتُ: لِمَا في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة وآستقرارها، كما عَدَل عن النصب إلى الرفع في «سلام عليك» لذلك...» الكشاف ١/ ٢٣١.
وتعقَّبه أبو حيان بأنّ مُختارَه غير مُخْتَار؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوعُ الجملة الآبتدائية جواباً لـ «لو». انظر البحر ١/ ٣٣٥.

(٥) وعلى هذا التقدير يكون الجوابُ جملةً فعليّة. وتقدير الجواب محذوفاً هو آختيارُ الراغب الأصبهاني. وآنظر البحر ١/ ٣٣٥.

(٦) قلتُ: هذا للزمخشري. قال: «ويجوز أن يكون قولُه: «ولو أنهم آمنوا». تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم وآختيارهم له، كأنه قيل: وليتهم آمنوا ثم، آبتدئ: لمثوبةٌ من عند الله خير» الكشاف ١/ ٢٣١.

(٧) انظر ما تقدّم ٣/ ٤١١، وآرجع إلى همع الهوامع ٤/ ٢٥٠ - ٢٥١، والجنى الداني/ ٢٨٩.

(٨) سورة لقمان ٣١/ ٣٢، وتقدّمت الآيةُ في مواضع، أولها في «حتى»، انظر ما تقدّم ٢/ ٢٩١.

(٩) أي: «فمنهم مقتصد»، وهو قولُ آبن مالكٍ وقولُ أبي حَيّان أيضاً.

والظاهرُ[1] أنّ الجوابَ جملةٌ فعليّةٌ محذوفةٌ، أي: ٱنقسموا قسمين، فمنهم مقتصِدٌ، ومنهم غيرُ ذلك، ويؤيّد هذا أنَّ جواب «لَمّا» لا يقترن بالفاء[2].

ومن الوَهْمِ في الثاني تجويزُ كثير من النحويين الاَشتغال[3] في نحو[4] «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو». ومن العَجَبِ أنّ ٱبنَ الحاجِبِ أجاز ذلك في **(كافيته)** مع قوله فيها في بحث الظروف[5]: «وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأُ بعدها».

وأجاز ٱبنُ أبي الرَّبيع في **«ليتما زيداً أضربُه»** أن يكون ٱنتصاب «زيداً»[6] على

(١) في م/ ٥ «والصّواب».
وما ذهب إلى أنه الصّواب هو لشيخه أبي حَيّان. انظر البحر ٣/ ٧٩، وحاشية الشهاب ٣/ ٧١، وانظر ما سبق ٢/ ٢٩١ الحاشية (٣).

(٢) ذكر هذا في سياق حديثه عن «حتى» في ٢/ ٢٩١، غير أنه ذكر في حديثه عن «لَمّا» في ٣/ ٤٨٧ أنّ جواب «لَمّا» يكون جملة فعليّة، وجملة ٱسميّةً مقرونةً بإذا الفجائية أو بالفاء عند ٱبن مالك. وٱنظر التسهيل/ ٢٤١، والهمع ٣/ ٢٢٠.

(٣) سبب الوَهْم هنا أنّ تقدير الاَشتغال يقتضي أن تكون الجملة فعليّةً، و«إذا» الفجائية لا تدخل إلا على جملة ٱسميّة.
وٱنظر «إذا» فيما تقدَّم ٢/ ٤٨ وما بعدها، فقد ذكر أنها تختصُّ بالجمل الاَسميّة.

(٤) ويكون التقديرُ: فإذا يُضرَبُ زيدٌ يَضرِبُه عمرٌو.

(٥) انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٨.
وقال ٱبن الحاجب في أماليه ٢/ ٤٠ - ٤١ «. . . لأنّ المذهب المعمول عليه أنّ «إذا» لا يقع بعدها إلا الفعلُ [أي في: إذا زيد يقومُ] فزيدٌ: فاعل، وليس بمبتدأ. . .».
قال الشمني: «اعتذرَ ٱبنُ الحاجب عن هذا بأن قال: كان قياسُ لزوم المبتدأ والخبر بعد «إذا» المفاجأة أن يمتنعَ النَّصْبُ فيما أُضْمِر عاملُه إذا وقع بعدها كقولك: خرجتُ فإذا عبدالله يضربه عمرٌو؛ لأنّ لزومَ وقوعِ المبتدأ والخبر منافٍ للنصب، ولكنهم جَوّزوا النصبَ على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) في م/ ٢ و٣ و٤ «زيدٍ».

الاَشتغال[١] كالنصب في[٢] «**إنما زيداً أضربه**». والصوابُ اَنتصابُه بـ «ليت»؛ لِأَنّه لـم يُسْمَع[٣] نحو «**ليتما قام زيد**»، كما سُمِع[٤] «**إنما قام زيد**».

* * *

تنبيـــه

اعترضَ الرّازيّ على الزمخشريّ في قوله تعالى[٥]: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾: إنّ الـجـمـلة مـعـطـوفـةٌ عـلى[٦] ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

---

(١) تقدّم في ٣/ ٥١٣ - ٥١٤ «وتقترن بها «ما» الحرفيّة، فلا تُزيلها عن الاَختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قام زيد. خلافاً لاَبن أبي الربيع وطاهر القزويني» وانظر الحاشية (٨) في الموضع المُحال عليه.

(٢) قُلتُ: ذهب الزّجّاجي إلى إعمال جميع الأحرف الناسخة مع وجود «ما» الكافّة، وحكى: إنما زيداً قائم، ويُقاسُ في البواقي، وذهب هذا المذهب الزمخشري واَبنُ مالك واَبنُ السّرّاج.
وذهب الزجاج واَبن أبي الربيع إلى جواز العمل في ليت ولعل، وكأن، خاصّة، والإلغاء في إنّ وأنّ وكأنّ، وعُزِي للأخفش. وقيل عند الفراء الإعمال في: «ليت ولعل». انظر الهمع ٢/ ١٩١.

(٣) لأن «ليت» لا تُكَفُّ بما عن الاَختصاص بالجمل الاَسميّة؛ ولهذا جاز فيها الوجهان: الإعمال والإهمال، لبقاء هذا الاَختصاص.

(٤) إذا زيدت «ما» الكافة بعد «إنّ» بطل اَختصاصُها بالجمل الاَسميّة، وصَحّ دخولها على الجمل الفعليّة، ومن هنا كان الإهمال في العمل.

(٥) الآية: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٦٣.

(٦) الآية: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٦١.

﴿ٱتَّقَوْا۟﴾[١] : بأنّ الاسميّةَ لا تُعْطَف على الفعلية، وقد مَرّ[٢] أَنّ تخالُف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف.

وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى[٣] : ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ : إنه[٤] يجوز كونُ الاسمية بَدَلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ هذا مردودٌ[٥] لأن الاسميةَ لا تُبْدَل من الفعلية. انتهى.

ولم[٦] يَقُمْ دليلٌ على امتناع ذلك.

---

(١) قال الزمخشري: «فإن قلتَ: بِمَ اتَّصَلَ قولُه: «والذين كفروا»؟ قلتُ: بقوله: «وينجي الله الذين اتّقوا». أي: ينجّي الله المتقين بمفازتهم، والذين كفروا هم الخاسرون، واعترض بينهما بأنّ الله خالق الأشياء كلها، وهو مهيمن عليها. [أي: الآية/ ٦٢]. . .» انظر الكشاف ٣/ ٣٨.

وأما الرازي فقد قال في مفاتيح الغيب ٢٧/ ١٣ «. . . أَوْرَدَ صاحبُ الكشاف سؤالاً وهو أنه بِمَ اتَّصَلَ قوله: والذين كفروا؟ وأجاب عنه بأنه اتّصل. . .

وأقول: هذا عندي ضعيف من وجهين: الأول أنّ وقوع الفاصل الكبير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد، والثاني: . . . وعطف الجملة الاسميّة على الفعلية لا يجوز. . .».

وتعقّب أبو حيان الرازي بأنّ الفاصل ليس كثيراً، وأنّ قوله: «وعطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة لا يجوز» كلام مَنْ لم يتأمَّل لسانَ العرب. . .». انظر البحر ٧/ ٤٣٨.

(٢) تقدَّم هذا عند المصنِّف في الباب الرابع ٥/ ٥١٨ وما بعدها، وذكر ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والثاني: المنعُ مطلقاً، ونُقِلَ عن ابن جني، والثالث: لأبي عليّ، وهو أنه يجوز في الواو فقط. وانظر سر الصناعة/ ٢٦٣، والخصائص ٢/ ٧١.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٥٣، وتقدَّمت الآية في «على». انظر ٢/ ٣٧٢.

(٤) ذكر العكبري فيه وجهين أن يكون مستأنفاً، وأجاز أن يكون بدلًا من موضع «فَضّلنا». انظر التبيان/ ٢٠١ وانظر الدر المصون ١/ ٦١٠، وحاشية الجمل ١/ ٢٠٥.

(٥) هذا رَدّ مَن تعقب أبي البقاء.

(٦) هذا رَدُّ المصنف على مَن تعقب أبا البقاء فيما ذهب إليه.

النَّوْعُ[(١)] الثَّامِنُ:

اشتراطُهم في بعض الجمل الخبريّةَ، وفي بعضها الإنشائيّةَ، فالأوَّلُ كثيرٌ، كالصِّلَة، والصفةِ، والحالِ، والجملةِ الواقعةِ خبراً لـ «كان»، أو خبراً لـ «إنّ»، أو لضمير[(٢)] الشّأن، و[(٣)]قيل[(٤)]: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً[(٥)] للقَسَم غير الاَستعطافي.

ومن الثاني[(٦)] جوابُ القَسَم الاَستعطافي، كقوله[(٧)]:

بربِّكَ هل ضَمَمْتَ إليكَ ليلى [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلتَ فاها]

---

(١) ذكر الشمني أنه وقع في بعض النسخ «الثامن» بدون ذكر النوع.

(٢) في م/٣ و٤ «أو ضمير...».

(٣) الواو مثبتة في م/٣.

(٤) ذكر المصنّف في «جملة الخبر» جَوَازَ مجيئها جملةً خبريّةً وإنشائيّةً. انظر ٥/ ١٦١، وانظر الجملة القسميّة فيما سبق ٥/١٣٦ وما بعدها.

(٥) قال اَبنُ جِنّي: «القَسَمُ جملةٌ إنشائيّةٌ يؤكَّد بها جملةٌ أخرى، فإن كانت خبريّةً فهو القَسَمُ لغير الاَستعطاف، وإنْ كانت طلبيّةً فهو للاَستعطاف».
انظر النصَّ عند الشمني ٢/ ٢٣٤، وانظر النصَّ في الخزانة ٤/ ٢١٠.
وانظر من قبل في الباب الثاني: الجملةُ المجابُ بها القَسَم ٥/١٢٨ وما بعدها، والاَرتشاف/١٧٦٣.

(٦) أي: الجمل الإنشائيّة.

(٧) قائله مجنون ليلى قيس بن الملوح العامري.
وفي المخطوطات ما عدا الأولى «رَبّا»، ورُوِي: بُعَيْدَ النَّوْمِ.
واَستشهد به المصنّف على أن القَسَم الاَستعطافيّ: وهو «بربِّكَ» يجب أن يكون جوابُه جملةً إنشائيّةً كما هو هنا: هل ضَمَمْتَ إليك ليلى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٣، وشرح السيوطي/٩١٣، وشرح المفصَّل ٩/ ١٠٢، «برواية مختلفة»، والخزانة ٤/ ٢١٠، والمنصف ٢/ ٢١ «إليك سُعْدَى».

وقولِه[(١)]:

بعيشِكِ يا سلمى اْرحمِي ذا صَبابةٍ ... أَبى غَيْرَ ما يُرْضيكِ في السِّرِّ والجَهْرِ

وما وَرَدَ على خلاف ما ذُكِرَ[(٢)] فمؤوّل.

فمن الأولِ[(٣)] قوله[(٤)]:

وإنــي لــرامٍ نَــظْــرةً قِــبَــلَ الــتــي ... لَعَلّي - وإِنْ شَطَّتْ نواها - أَزُورُها

وتخريجُه على إضمارِ القَوْل، أي[(٥)]: قِبَل التي أَقُولُ: لَعَلّي، أو[(٦)] على أنّ الصِّلَة «أَزُورُها»، وخبرُ[(٦)] «لَعَلَّ» مَحذوفٌ، والجملةُ[(٧)] مُعْتَرِضَةٌ[(٨)]،

---

(١) قائلُه غيرُ معروف.
رُوي: بعينيك، والصَّبابة: رِقَّةُ الشَّوْق. والعيش: الحياة.
والشاهد فيه أن: بعيشك: قَسَمٌ اْستعطافي، وجملة النداء اْعتراضيّةٌ، وجملة «اْرحمي» إنشائيّة جاءت جواباً للقَسَم، وهي طلب.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٣، والهمع ٤/ ٢٤٥.

(٢) أي: مجيءُ الصلة أو الصِّفَة أو الحال... إنشائيّة، فلا بُدّ من التأويل ليصحّ تقديرُ الخبريّة.

(٣) وهو مجيء جملة الصِّلة إنشائيّة.

(٤) قائلُهُ الفرزدق. وفي المخطوطات ما أثبتُّه، وتقدَّم من قَبلُ في الجملة الآعتراضية على هذه الرواية، وفي م/ ١ «لراجٍ» وهو ما أثبته المصنِّفُ هنا.
وذكره من قبل للفَصْل بين الموصول وصلته بجملة اْعتراضيّة، وذكرتُ من قبلُ في ٥/ ٦١ أن الرواية في الديوان «أنالها».

(٥) هذا ما ذهب إليه أبو عليّ في «التذكرة القصرية»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ١٩١، والخزانة ٢/ ٤٨١، ٥٥٩.

(٦) ذكر هذا البغدادي للخفاف في شرح الجُمَل. انظر شرح الشواهد ٦/ ١٩٢.

(٧) جملة «لعلي وإنْ شطّت نواها».

(٨) أي: معترضة بين الموصولة وصِلَتِهِ.

أي: لَعَلّي أَفْعَلُ ذلك.

وقولِه[١]:

جاءُوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئْبَ قَطُّ

وقولِه[٢]:

فـإنّـمـا أنـتَ أخٌ لا نَـعْـدِمُـهْ

وتخريجهُما على إضمار القَوْل، أي: أخٍ مَقُولٍ فيه: لا جَعَلنا اللهُ نَعْدِمُهُ، وَبِمَذْقٍ مَقُولٍ عند رُؤْيَتِه ذلك.

وقولِ أبي الدّرداء رضي الله عنه[٣]: «**وجدتُ الناسَ أُخْبُرْ تَقْلِهْ**»: أي: صادَفْتُ الناسَ مقولاً فيهم ذلك.

---

(١) عُزِيَ الرَّجَزُ للعجَّاج، وتقدَّم في «لا»، انظر ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥.
وذكرتُ من قبلُ أنّ الشاهد فيه في جملة «هل رأيت...» فهي مقولٌ لقولٍ محذوفٍ، وهذا القولُ صفة لـ «مَذْق»؛ لأنّ شرط الجملة التي تقعُ صفةً أن تكون خبرية والاستفهام إنشاء.

(٢) البيت لأبي محمد الحذلمي «الفقعسي».
والشاهد فيه أنّ جملة «لا نعدِمُهْ» دعائيّةٌ إنشائيّةٌ، فلا تصلُح للوَصْفِ من غير تقدير، والتقدير: فإنما أنت أخٌ مقولٌ فيه: لا نَعْدِمُه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٦، ومجالس ثعلب/ ١٩٥، والضرائر الشعرية/ ٢٥٩.

(٣) انظر الجامع الصغير/ ٢٣، وليس فيه «وَجَدْتُ الناس». والأَثَرُ في همع الهوامع ٥/ ١٧٤.
وفي تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي/ ١٤٨ من صنع البغدادي: ذكر الصَّغاني أنه حديثٌ موضوعٌ، وخالفه السيوطي وعَدّد طُرُقَهُ. وانظر شرح الكافية ١/ ٣٠٨.
والرواية المثبتة هنا ذكر الرضي أنها من طريق ابن عَدِيّ.
وانظر شرح المفصّل ٣/ ٥٣ قال: «وقوله: أُخْبُرْ تَقْلُه: أَمْرٌ لا يقع خبراً للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولاً ثانياً لـ «وجدت»، وإنما ذلك على معنى: وجدتُ الناس مقولاً فيهم ذلك. ويُرْوَى: تَقْلَهْ وتَقْلِهْ بفتح اللام وكَسْرِها...

وقوله(١):

وكُوني بالمكارِمِ ذَكِّريني ... ودَلّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَناعِ

والجملةُ في هذا مُؤَوَّلَةٌ بالجملة الخبريّة، أي: وكُوني تُذَكِّرينني(٢)، مثل قوله تعالى(٣): ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي(٤): فيَمُدُّ، وقولِه(٥):

إنّ الذين قَتَلْتُم أمْسِ سَيِّدَهم ... لا تَحْسَبوا لَيْلَهم عن لَيْلِكُم ناما

(١) نسب أبو زيد البيت إلى بعض بني نَهْشَل، وهو جاهلي.
دَلّي: مَن دَلَّت تَدلُّ. والصَّناعُ: الماهِرَةُ الحاذِقَةُ لما تصنع بيديها، وفي م/ ٣ «دُلّي» وفي م/ ٤ «ذِلي» كذا!
قال البغداديّ: لا تلوميني على شيءٍ رفعتُ به صِيتي وذِكْري، وذَكِّريني به.
والشّاهدُ فيه أنّ جملة «ذَكِّريني» مؤوّلةٌ بالخبر، أي: كُوني تذكريني.
وذهب ابنُ عصفور إلى أنه جعل ذكريني، في موضع مُذَكِّرةً، قال: وهو قبيحٌ؛ لأنّ الأمْرَ لا يقومُ مقامَ الخبر في باب «كان...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٧، وشرح السيوطي/ ٩١٤، والهمع ٢/ ٧٢، والخزانة ٤/ ٥٧، ٢٩٦، والضّرائر/ ٢٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٦٥٦، والنوادر/ ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠.

(٢) في م/ ٢ و٣ «تذكّريني»، وفي م/ ٤ «تذكّرينِ».

(٣) سورة مريم ١٩/ ٧٥، وتقدَّمت في اللام العاملة للجزم، انظر ما سبق ٣/ ٢٢٠.

(٤) أراد أنّ «ذَكِّريني» لفظُه لَفظُ الطلب، ومعناه الخبر كما تقدّم، ومثله ما جاء في الآية: فليَمْدُد: ظاهره الطلب، ومعناه الخبر. وذكروا أنه قد يكون طلباً على بابه يفيد الدُّعاء. انظر الدر المصون ٤/ ٥٢١.

(٥) قائله أبو مُكْعِت، مُنْقِذ بنُ خنيس، من بني سَعْد بنِ مالك، وقبله:

أبلغ أبا مالِكٍ عني مُغَلْغَلَةً ... إنّ السِّنانَ إذا ما أُكْرِهَ اعتاما

والشاهد في البيت أنّ جملة النهي «لا تحسبوا...» وقعت خبراً عن «إنّ» وآسمها، ولكن على التأويل أي: يُقال لكم: لا تحسبوا...

وقوله(١):

إني إذا ما القومُ كانوا(٢) أَنْجِيَهْ
وٱضطربَ القومُ ٱضطرابَ الأَرْشِيَهْ
هناك أوصِيني ولا تُوْصِي بِيَهْ

= قال ٱبن الشجري: «قال أبو علي: قد كنتُ أستبعدُ إجازة سيبويهِ الإخبار بجملتي الأَمر والنهي حتى مَرَّ بي قول الشاعر: **إن الذين...**».

وقال البغدادي: «ولم يُصب ٱبنُ هشام في النقل عن النحويين أنهم مَنَعُوا وقوع الطلبية خبراً لها، وأضمر القَوْلَ في قوله: إنّ الذين...»، ثم ذكر أنّ شُرّاح المغني لم يعرفوا هذا البيت.

ومعنى البيت على هذا: إنّ الذين قتلتم سَيّدَهم لن يسكتوا عنكم، ولن يتركوا أَخْذَ الثّأرِ منكم، وقد جَعَل السكوت عن أَخْذِ الثأر نوماً على سبيل الاْستعارة؛ لأنه وقتُ إعمال فكرٍ وتدبيرٍ لأَخْذِ الثّأر بالغارة ونحوها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٩، وشرح السيوطي/ ٩١٤، وشرح التصريح ١/ ٢٩٨، والهمع ٢/ ١٥٧، وأمالي الشجري ١/ ٣٣٢، الخزانة ٤/ ٢٩٦ - ٢٩٧.

(١) يُعْزَى هذا الرَّجَزُ لِسُحَيْم بن وُثيل الرّياحي، وقد جاء هذا في اللسان.

أَنْجِيَة: جمع نَجِيّ، وهو من تُسَارُّه، من النجوى، والأَرْشِية جمع: رِشاء، وهو الحَبلُ الذي يُرْبَطُ به الدَّلْو.

ومعنى البيت إذا صار القوم فِرَقاً لِمَا أصابهم من الشَّرِّ، وصاروا يتناجون، وٱضطربت في أيديهم الأَرْشِيةُ لِغَلَبةِ النُّعاس فعندئذ أوصيني ولا توصي غيري بي.

والشّاهد في البيت مجيءُ خبر «إنّ» جملةً طلبيةً إنشائيّةً وهي أوصيني، والمصنِّف يقدِّر ما يؤوّل به هذا على نحو: إني... أقول: أوصني.

وقد رأيتَ تعقيب البغدادي على المصنّف في البيت السّابق في أنه لا يحتاج إلى تقدير مثل هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٣١، وشرح السيوطي/ ٩١٤، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٦٥٦، والنوادر/ ١١، واللسان: نجا، والخزانة ٤/ ٢٩٦.

(٢) في م/ ٥ «صاروا».

وينبغي أن يُسْتَثْنَى من مَنْعِ ذلك[(١)] في خبرَيْ «إنّ» و«ضمير الشأن» خَبَرُ «أنّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، فإنه[(٢)] يجوزُ أن يكون[(٣)] جملةً دعائيّةً[(٤)]، كقوله تعالى[(٥)]: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ في قراءة من قرأ «أَنْ» بالتخفيف[(٦)]، و«غَضِب» بالفعل، و«اللهُ» فاعل.

وقولهم[(٧)]: «**أَمَا أَنْ جزاكَ اللهُ خيراً**» فيمن فتح الهمزةَ، وإذا لم نلتزم[(٨)] قولَ الجمهور في وجوبِ كَوْنِ اَسم «أَنْ» هذه ضميرَ شأن فلا اَستثناء[(٩)] بالنسبة إلى

---

(١) أي من مَنْعِ وقوعِ الجملةِ الإنشائيّةِ خبراً عن «إنّ» وضمير الشّأن.

(٢) في م/٣ و٥ «فإنّه خَبَرها يجوزُ».

(٣) أي: خبر «أَنْ»، وضمير الشأن.

(٤) والدُّعاءُ إنشاءٌ.

(٥) سورة النور ٢٤/٩ وتقدّمت في «أَنْ» ١/١٧٦.
كما تكررت الآيةُ في «ما» الكافّة عن عمل النَّصب والرَّفع. انظر ٤/٧٣ - ٧٤.
وذكرتُ القراءتين فيما سبق، وقمت بتخريجهما وذِكْرِ القراء.
فاَنظر هذا فيما تقدّم في الموضعين، فإن في الموضعين قراءتين بينهما فرق يترتب على ضبط لفظ «الخامسة» لم يتنبّه له من سبق.

(٦) قال المصنِّف فيما تقدَّم: «على أنّا لا نسلم أن اَسم «أَنْ» المخففة يتعيَّنُ كونُه ضميرَ شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدَّر ضميرُ المخاطب والغائبة في الثاني» انظر ٤/ ٧٣ - ٧٤.

(٧) تقدَّم مثالُه هذا في ٤/٧٣، وذكر أنّ ضمير الشأن قد يُفَسَّر بالدّعاء، ثم ذكر أنه لا يتعيَّن كونُه ضميرَ شأنٍ، بل يجوزُ أن يكون ضميرَ خطاب.
وذكرتُه على تقدير: أما أنّه، للشأن؛ وأَمَا أنّك على الخطاب، والمفسِّرُ لضميرِ الشَّأنِ جملةُ «جزاك الله خيراً»، وهي دعاءٌ للمخاطب.

(٨) في م/٣ و٥ «لم يُلْتَزم».

(٩) أي لا يُستثنَى من مَنْعِ مجيءِ الجملة الإنشائيّةِ خبراً لضميرِ الشَّأن، فَحُكْمُهُ حُكْمُ خبره في الإخبار عنه، ويبقى على هذا الاَستثناءُ قائماً بالنسبة لـ «أَنْ».

ضميرِ الشَّأن؛ إذ يمكنُ أن يقدَّر: والخامسة أنها[١]، وأَمَا أنّك[٢]. وأمّا[٣] ﴿نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ فيجوز[٤] كَوْنُ «أَنْ» تفسيريّة.

ومن الوَهْم في هذا الباب[٥] قولُ بعضهم في قوله تعالى[٦]: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾: إنّ جملة الاَستفهام حال من العظام[٧]. والصّوابُ[٨]

---

(١) أي: المرأة.

(٢) أي: المخاطب.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٨.

(٤) قال: «فيجوز» لأنّ فيها ثلاثة أوجه:

١ - التفسيرية.

٢ - المخفَّفة، واَسمها ضمير الشأن.

٣ - الناصبة للمضارع، ولكن وصلت بالماضي.

انظر الدر المصون ٥/ ٢٩٦، والتبيان/ ١٠٠٤.

(٥) أي: في تقدير الجملة خبريّةً أو إنشائيّةً.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٥٩، وتقدَّم بعضها في مواضع، واَنظر الموضع الأول في حرف الواو ٤/ ٣٩٩.

(٧) هذا لأبي البقاء العكبري قال: « «كيف ننشزها» في موضع الحال من العظام، والعامل في «كيف ننشز»، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر»؛ لأنّ الاَستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولكن كيف وننشزها جميعاً حالٌ من العظام، والعامِلُ فيها «انظر»، تقديره: انظر إلى العظام مُحْيَاةً» التبيان/ ٢١٠.

وتعَقَّبه أبو حَيّان، قال: «لأنّ الجملة الاَستفهاميّة لا تقع حالاً، وإنما تقعُ حالاً «كيف» وَحْدَها... انظر البحر ٢/ ٢٩٤، والدُّرّ ١/ ٦٢٦.

(٨) أخذ هذا من شيخه أبي حَيّان قال: «والذي يقتضيه النَّظَرُ أنّ هذه الجملة في موضع البَدَل من العظام...» البحر ٢/ ٢٩٤.

على أنّ الدماميني تعقّب المصنّف في أنه لا يَصِحُّ حلول البَدَل هنا مَحَلَّ المُبْدَل منه. =

أنّ «كيف» وَحْدَها حالٌ من مفعول «نُنْشِزُ»، وأنّ الجملةَ بَدَل من «العظام»، ولا يلزمُ من جوازِ كَوْنِ الحال مفرداً آستفهاماً جوازُ ذلك في الجملة؛ لأنّ الحالَ كالخبر، وقد جاز بالاتّفاق نحو[1] «**كيف زيدٌ**»، واُختُلِف في نحو[2] «**زيدٌ كيف هو**».

وقولِ[3] آخرين: إنّ جملة الاستفهامِ حالٌ في نحو[4]: «**عرفت زيداً أبو مَن هو**» وقد مَرّ[5].

واعلمْ أنّ النظر البَصَريّ[6] يُعَلَّق فِعْلُه كالنظر القَلْبِيّ، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ

= انظر الشمني ٢/ ٢٣٥ فقد ذكر هذا، وردّه في أنه قد يُغْتَفَرُ ذلك في التابع.
وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤٧.

(١) كيف: في مَحَلّ رَفْع خبر مقدّم، وزيدٌ: مبتدأٌ مؤخّر.

(٢) زيد: مبتدأ أول. كيفَ: خبرٌ مقدّم. هو: مبتدأ ثانٍ مؤخّر. وجملة: «كيف هو» خَبَرٌ عن المبتدأ الأوّل.

(٣) أي: ومن الوهم قولُ آخرين. فهو عَطْفٌ على أَوّل المسألة: ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم.

(٤) أي: «أبو مَن هو» استفهاميّةٌ في محل نَصْبَ على الحال من «زيداً»، وذَكَر هذه الجملةَ أبو حَيّان، وخَرّجها على البَدَل، انظر البحر ٢/ ٢٩٤، ومثله في الدُّرّ المصون ١/ ٦٢٧.

(٥) انظر ما سبق ٥/ ١٩٢ «باب التعليق».

(٦) النظر البَصَريّ: يَنْصبُ مفعولاً واحداً، والقَلبيّ ينصب اثنين، وكلاهما يُعَلَّقُ عن العمل في لفظ معموله.
قال الدماميني: «ساق الحكم المنكور، وهو تعليق النظر البَصَرِيّ مَسَاق الحكم المقرّرِ المعلوم الذي لا خلافَ فيه، فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من الكتاب: ولم أَقِفْ على تعليقِ النظر البَصَريّ إلّا من جهة الزمخشريّ».
قال الشمني: «وأقول: كونُه لم يقفْ عليه إلّا من جهته لا يُعارِض كونَه جازماً به، ولا يقتضي أنّ غير الزمخشريّ ينفيه» انظر الحاشية ٢/ ٢٣٥، واعتذار الشمني عن عبارة المصنّف لا ينفعُ على ما يَظْهَرُ من النّصّ.
وتقدّم للمصنّف في ٥/ ١٩٤ قوله: «ولم أقف على تعليق النظر البَصَري والاستماع إلّا من جهته». أي: من جهة الزمخشري. وانظر الكشاف ٣/ ٢٥١.

﴿أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[١]، وقال سبحانه: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٢].

ومن ذلك[٣] قولُ الأمين المَحَلّيّ[٤] فيما رأيتُ بِخَطِّه: إنّ الجملة التي بعد الواو من قوله[٥]:

أُطْلُبْ - ولا تَضْجَرَ من مَطْلَبٍ - [فـآفَـةُ الـطَّـالِبِ أَنْ يَـضْـجَـرَا]

حاليّةٌ، وإنّ «لا» ناهيةٌ. والصَّوابُ: أَنَّ الواوَ للعطف، ثم الأَصَحّ أَنّ الفتحة إعرابٌ[٦]، مِثْلُها في «**لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ**»، لا بناءٌ[٧] لِأَجْلِ نون توكيدٍ خفيفةٍ محذوفةٍ.

---

(١) سورة الكهف ١٨/ ١٩، وتقدّمت. انظر باب التعليقِ فيما سبق في ٥/ ١٨٦، وذكر أنّ جملة «أيُّها أزكى طعاماً» عُلِّق الفِعْلُ «فلينظرْ» عن العمل في لفظها، فهي في موضع المفعول.

(٢) سورة الإسراء ١٧/ ٢١ وتقدَّمت في التنوين. انظر ما سبق ٤/ ٢٧٤.
قال السمين: «كيف: نَصْبٌ إمّا على التشبيه بالظرف، وإمّا على الحال، وهي مُعَلِّقةٌ لـ «انظرْ» بمعنى فَكِّرْ. أو بمعنى: أَبْصِرْ» الدُّرُّ ٤/ ٣٨١.

(٣) أي: من الوَهْم في إعراب الجملة.

(٤) تقدَّمت الإشارةُ إليه فيما سَبَق. انظر ٥/ ٦٥٣.
قال السُّيوطيّ: «محمد بن علي بن موسى بن عبدالرحمن أبو بكر الأنصاريّ الشيخ أمين الدين المحلّيّ. قال الذهبي: أَحَدُ أئمةِ النحو بالقاهرة، تصدَّرَ لإقرائه، وانتفع به الناسُ، وله شعر حَسَنٌ، وتصانيفُ حسنة، منها أرجوزةٌ في العروض. مات في ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وستمئة، عن ثلاثٍ وسبعين» بغيةُ الوعاة ١/ ١٩٢.

(٥) قائله غير معروف. وتقدَّم في الباب الثاني ٥/ ٠٩٧ في الفرق بين الاعتراضيّة والحاليّة، وتقدَّم تعليقُه على البيت وتخطئة الأمين المحلّيّ.

(٦) فيما تقدّم في ٥/ ٩٨ ذكر هذا الوجه. وذكر معه الوجه الثاني، وأراد بالإعراب أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وكذا الحكم في المثال.

(٧) ما ذكره هنا ذكره من قبل، ولم يَرُدَّه كما فعل هنا.

النَّوْعُ[١] التَّاسِعُ:

اشتراطُهُم لِبعض الأسماءِ أن يُوْصَفَ[٢]، ولِبَعْضها ألّا تُوْصَفَ[٢]، فمن الأوّل مجرورُ «**رُبَّ**» إذا كان[٣] ظاهراً، و«**أيُّ**»[٤] في النداء، و«**الجمّاءَ**»[٥] في قولهم[٦]: «**جاءوا الجمّاءَ الغفيرَ**»، وما وُطِّئَ[٧] به من خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ نحو[٨] «**زيدٌ رجلٌ صالحٌ**»، و[٩] «**مررتُ بزيدِ الرجلِ الصَّالحِ**»، ومنه[١٠] ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[١١]،

---

(١) ذكر الشمني أنه وقع في بعض النُّسَخ «التَّاسِعُ» بدون ذِكْر «النوع».

(٢) في م/ ٣ «أن توصف» وفي م/ ٢ و٣ «ولبعضها أنْ لَا تُوْصَفَ».

(٣) أي: إذا كان اسماً ظاهراً نحو: رُبّ رجلٍ عالمٍ...

(٤) في م/ ٢ و٣ «وأيّ»... ومثله: يا أيها المؤمنون.

(٥) الجَمّاء: ما سَتَرَ الأرضَ لكثرته.

(٦) معنى هذا: أنهم جاءوا بجملتهم، ولم يتخلّفْ أَحَدٌ، ويُنْصَبُ «الجماء» كما تُنْصَب المصادر. والغَفْر: التغطية.
قال الجوهري في/ غفر «وقولهم: جاءوا جَمّاءَ غُفَيْراء، وجَمَّ الغفير، وجماءَ الغفيرِ، أي: جاءوا بجماعتهم: الشريفِ والوضيعِ، ولم يتخلّف أحدٌ، وكانت فيهم كثرة.
والجَمّاءَ الغفيرَ: اسم، وليس بفعل إلّا أنه يُنْصَبُ كما تُنْصَبُ المصادر التي هي في معناه، كقولك: جاءوني جميعاً، وقاطبةً، وطُرّاً، وكافّةً، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: أوردها العراكَ، أي: أوردها عِراكاً...».

(٧) أي: ما جُعِل تمهيداً لغيره.

(٨) وجه التوطِئَةِ أنّ لفظ «رجل» لا فائدةَ بالإخبار به لو قلنا: زيد رَجُلٌ، ولكنه ذُكِرَ في المثال تمهيداً لذكر الوصف بعده وهو «صالح».

(٩) وكذا في هذا المثال لا فائدة من وصف زيد بـ «الرجل»، وإنما ذكر تمهيداً وتوطئة لما بعده وهو «الصالح».

(١٠) أي مما ذُكِرَ الوصفُ فيه تمهيداً لما بعده ما جاء في الآية.

(١١) الآية: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ...﴾ سورة النمل ٢٧/ ٤٧. ولا فائدة من الإخبار بقومٍ وَحْدَه، إلّا أنه جاء مُوَطِّئاً للخبر بعده، وهو «يفتنون» فقد جاءت الجملة وصفاً لـ «قوم».

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾[1]، إلى قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[2].

وقول الشاعر[3]:

أَأَكْرَمُ من ليلى عليَّ فتبتغي ... به الجاهَ أم كنتُ امرأً لا أُطيعُها

---

(١) ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٢٧ - ٢٨.

(٢) في قوله «قرآناً» ثلاثة أوجه: النّصب على المدح، والنّصب بـ: يتذكرون، والنصب على الحال من «القرآن» وتسمى الحال الموطئة لأن الحال في الحقيقة: عربياً، وقرآناً توطئة له... انظر الدر المصون ٦/ ١٣ - ١٤.

(٣) البيت مختلف في نسبته، فقد نُسِب لقيس بنِ الملوّح، ولعبدِالله بن الدُّمَيْنَة، وهو في ديوانهما، ويُنْسَبُ للصِّمّة القشيري، وكذا إلى إبراهيم بن الصولي. وانظر المراجع بعد هذا البيت ففيها ذِكْرُ الخلاف.

وفي م/ ٢ «فيُبْتَغَى» كذا على البناء للمفعول.

وقبل هذا البيت آخر تقدَّم وهو قوله:

ونبئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ ... إليّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

فتبتغي: منصوب على جواب الاَستفهام، وسكنت ياؤه لضرورة الوزن.

والشاهد في البيت أنّ «امرأ» لا يصلح وَحْدَه أن يكون خبراً، وإنما ذُكِرَ تمهيداً لما بعده وهو «أطيعها»، وهو وصف.

والصِّمَّةُ القشيريّ شاعر إسلاميّ من شعراء الدولة الأمويّة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٢٠، و٧/ ٢٣٣، وشرح السيوطي/ ٢٢١، ٩١٥، والخزانة ١/ ٤٦٣، والعيني ٣/ ٤١٦، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٤ «طبعة الطناحي»، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٢٢٠، وديوان قيس/ ١٩٥، وديوان ابنِ الدُّمينة/ ٢٠٧.

ومن[١] ثَمّ أَبْطَلَ أبو عليّ كَوْنَ الظَّرْفِ من قول الأعشى[٢]:

رُبَّ رِفْـدٍ هَـرَقْـتَـهُ ذلـك الـيـو ... مَ وأَسْـرَى مـن مَـعْـشـرٍ أَقْـيـالِ

متعلّقاً[٣] بـ «أسرى» لئلا يخلو ما عُطِفَ على مجرورِ «رُبَّ» من صفة، قال[٤]: وأمّا قولُه[٥]:

فـيـا رُبَّ يـومٍ قـد لَهَـوْتُ ولـيـلةٍ ... بـآنـسـةٍ كـأنّـهـا خَـطُّ تِـمْـثـالِ

فعلى أنّ صفَةَ الثاني[٦] محذوفةٌ مَدْلُولٌ عليها بصِفة الأوّل، ولا يتأتّى ذلك

---

(١) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: «فقد تجعل دليلاً عليه»، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٢) البيت من قصيدة مَدَحَ بها الأَسْوَد بنَ المنذرِ أخا النُّعْمان.
الرِّفْد: القَدَحُ الضخم، هَرَقْتُه: أَرَقْتُه.
أقيال: وجاء فيه رواية: أقتال. والأقيال جمع قَيْل، مُخَفَّفٌ من قَيِّل، وهو من كان دون المَلِك في المنزلةِ، وله كلامٌ مسموعٌ.
وقد ذهب أبو عليّ إلى أن «من معشرٍ» صفةٌ لـ «أسرى».
وقال الزمخشري في المفصّل: «هرقته، ومن معشر: صفتان لـ «رَفْد» و«أسرى».
قال أبن يعيش: «وقوله: من معشر أقتال: في موضع الصفة لـ «أسرى» فيتعلّق الجارّ والمجرور بمحذوفٍ، ولا يتعلّق بنفس أسرى؛ لأنّ المخفوضَ برُبَّ لا بُدَّ له من الصفة».
قال الفارسي: «قوله من معشر أقتال: لا يكون إلا متعلّقاً بمحذوف، ولا يكون من صلة قوله: أسرى؛ لأن الأسرى معطوف على «رُبّ»، فكما أنّ ما تعمل فيه رُبّ لا بُدّ له من صفة فكذلك ما يُعطف عليه».
انظر شرح البغدادي ٧/ ٢٣٣، والإيضاح/ ٢٥٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٩، والعيني ٣/ ٢٥١، والهمع ١/ ٢٥، والديوان/ ١٦٩ «أقتال».

(٣) في م/ ٤ «معلقاً».

(٤) لعلّ القول هنا للفارسيّ.

(٥) البيتُ لأمرئ القيس، وتقدَّم في «رُبّ»، انظر ما سبق ٢/ ٣٢٢.

(٦) وهو قوله: «وليلةٍ»، وصفةُ الأول أي: صفة «يوم»، وهو قوله: قد لهوت، أي: قد لهوت =

هنا[١]، وقد يجوزُ ذلك هنا[٢]؛ لأنّ الإراقَةَ إتلافٌ، فقد تجعلُ دليلاً عليها[٢].

ومن الثاني[٣]: فاعِلا «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، **والأسماءُ المتوغِّلةُ**[٤] **في شِبْهِ الحرف إلّا** «مَنْ» و«ما» النكرتين، فإنّهما يُوْصَفان نحو: «**مررتُ بمن مُعْجبٍ لك**» و«**بما مُعْجبٍ لك**»، وأَلْحَق بهما الأخفشُ «**أيّا**» نحو: «**مررتُ بأيٍّ مُعْجبٍ لك**»، وهو قويّ في القياس؛ لأنها مُعْرَبة[٥].

ومن ذلك[٦] الضميرُ[٧]، وجوّزَ الكسائيُّ نَعْتَه إن كان لغائبٍ[٨]، والنَّعْتُ لغيرِ

= فيه، فالرابط محذوفٌ.
وصفةُ «ليلةٍ» مع العائد محذوفة أي: لهوت فيها بآنسةٍ.

(١) أي في بيت الأعشى السابق: رُبّ رَفْدٍ هرقته. . .

(٢) ويكون المعنى: وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم، فتكون الصِّفَةُ مقدَّرةً دَلّ عليها الوَصْفُ الأول، وهو قوله: هَرَقْتُه.

(٣) أي: من الأسماء التي لم يُشْتَرَطْ لها الوصفُ.

(٤) وهي الأسماء المبنية، وقد بُنيت لشبهها بالحرف في بنائها.

(٥) أي: والمُعْرَبُ لا يكون متوغِّلاً في شَبَه الحَرْف؛ ولكونها مُعْرَبةً جاء الوصف بعدها بقوله: «معجبٍ» في المثال، وهذا معنى قوله: قويٌّ في القياس.

(٦) أي: مما لا يوصفُ الضميرُ، وهو من الأسماء المتوغِلةِ في شَبَه الحرف.

(٧) قال السيوطي: «لا يُنْعَتُ الضمير، ولا يُنْعَتُ به مُطْلَقاً، أما الأول فلأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدَّم ذِكْرُه. . .، وأمّا الثاني فلأنه ليس بمشتقٍّ ولا مؤوَّلٍ به؛ ولأنه أَعْرَفُ المعارف. . .» الهمع ٧/ ١٧٥ - ١٧٦.

(٨) ما أجازه الكسائي هو نَعْتُ ضمير الغائب إذا كان لمدحٍ أو ذَمّ أو ترحُّمٍ، هكذا نقله عنه الناس. وذكر هذا أبو حَيّان. الهمع ٥/ ١٧٦، وانظر التسهيل/ ١٧٠.
وتقدَّم هذا للمصنّف في الباب الرابع «ما افترق فيه عطف البيان والبدل ٥/ ٣٨٠».

التوضيح[١]، نحو[٢]: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ ونحو[٣]: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ فقدَّر[٤] «عَلاَّمَ» نعتاً للضميرِ المستترِ في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ و﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ نعتين لـ «هو».

وأجاز غير الفارسيّ وابنِ السَّرَّاجِ نَعْتَ «فاعِلَيْ»: «نِعْم» و«بئس» تَمَسُّكاً بقوله[٥]:

نِعْمَ الفتى المُرِّيُّ أنتَ إذا هُمُ   حَضَروا لدى الحُجُرات نارَ المَوْقِدِ

---

(١) أي: للمدح أو الذمِّ أو الترحُّمِ.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٤٨، وتقدَّمت في المسألة نفسها في ٥/ ٣٨٠.
وقد ذكر المصنِّف الآية لنعتِ الضميرِ نَعْتَ المَدْحِ. وانظر فيما سبق الموضع المشار إليه الحاشية/ ٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٦٣، وتقدَّمت في الموضوع نفسه. انظر ما تقدَّم ٥/ ٣٨٠، وقد ذكرها للكسائي في جواز نعت الضمير إذا كان نَعْتَ مَدْح.

(٤) في م/ ١ و٢ «علّاماً».

(٥) قائله زهير بن أبي سلمى من قصيدة في مَدْحِ سِنان بن أبي حارِثَةَ بن مُرَّة.
هم: ضمير الوفود والضيوف. الحُجُرات: حُجُرات الأضياف.
ونار الموقد: النار التي تُوْقَدُ لِيستدلّ بها الغرباءُ فيأتونه، يريد أنه أَشَدّ الناس إكراماً لضيوفه إذا حضروا إلى داره.
والشاهد في البيت أنّ ابنَ السّرّاج رأى أنّ «المُرّي» بَدَلٌ من الفتى لا وَصْفٌ، وتبعه على هذا الفارسي، ورأى غيرهما أنه نَعْت. وأول من ذهب هذا المذهب ابنُ جني وتبعه الرضِي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٣٥، وشرح السيوطي/ ٩١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤، والعيني ٤/ ٢١ - ٢٣، والخزانة ٤/ ١١٢، وشرح ديوان زهير/ ٢٧٥، والأصول لابن السراج ١/ ١٢٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠.

وحَمَلهُ الفارسيّ وٱبْنُ السَّرَّاج[(١)] على البَدَل.

وقال ٱبْنُ مالك[(٢)]: يمتنع نعتُه إذا قُصِد بالنعتِ التخصيصُ مع إقامةِ الفاعلِ مقامَ الجِنْسِ؛ لأنّ تخصيصَه حينَئذٍ مُنافٍ لذلك القَصْدِ، فأمّا إذا تُؤُوِّلَ بالجامع لِأَكْملِ الخِصال فلا مانِعَ من نَعْتِه حينئذٍ؛ لإمكان أَنْ يُنْوَى في النَّعْت ما نُوِي في المنعوتِ، وعلى هذا يُحْمَلُ البيتُ. انتهى.

وقال الزمخشريُّ وأبو البقاء في[(٣)] ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾: إنّ[(٤)] الجملةَ بعد «كم» صِفَةٌ لها، والصَّوابُ[(٥)] أنها صِفَةٌ لـ«قَرْن»، وَجُمِعَ الضميرُ حَمْلاً

---

(١) قال ٱبْنُ السّرّاج: «ولا يجوزُ توكيدُ المرفوعِ بـ «نِعْمَ»، قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نِعْمَ الفتى المُرِّيُّ أنت . . . . . .

وهذا يجوز أن يكون بَدَلاً غيرَ نعتٍ، فكأنه قال: نعم المُرّيُّ أنت...».
انظر الأصول ١/ ١٢٠.

(٢) انظر النص في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَرِءْيًا﴾ سورة مريم ١٩/ ٧٤.

وقد أثبت «أثاثا» في م/ ٢ وسقط من بقية المخطوطات.

(٤) قال أبو البقاء: «.....: كم: منصوبٌ بـ «أهلكنا»، و«هم أَحْسَنُ» صفةٌ لـ «كم» التبيان/ ٨٧٩».

وقال الزمخشريّ: «كم: مفعولُ «أهلكنا»... و«هم أَحْسَنُ» في محل النّصْبِ صفةٌ لـ «كم»، ألا ترى أنك لو تركتَ «هم» لم يكن لك بُدٌّ من نَصْبِ «أَحْسَن» على الوصفيّة» الكشاف ٢/ ٢٨٩.

(٥) هذا تعقيب شيخه أبي حيان، فقد نقل نَصّ الزمخشري ثم قال: «وتابَعَهُ أبو البقاء على أنّ «هم أَحْسَنُ» صفة لـ «كم»، ونصَّ أصحابنا على أنّ «كم» الاستفهاميّة والخبريّة لا تُوْصَفُ، ولا يُوْصَفُ بها، فعلى هذا يكون «هم أَحْسَنُ» في موضعِ الصِّفَةِ لـ «قَرْن»، وجَمَع لأن القرن مشتمل على أفراد كثيرة، فروعي معناه، ولو أَفْرَدَ الضمير على اللفظ لكان عربياً =

على معناه، كما جُمِعَ وَصْفُ جميع في نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[1].

النَّوْعُ العَاشِر:

تخصيصُهم جوازَ وَصْفِ بعضِ الأَسماءِ بمكانٍ دون آخر، كالعاملِ من وَصْفِ ومَصْدرٍ، فإنّه لا يُوْصَفُ قبل[2] العَمَلِ، ويُوْصَفُ بعده، وكالموصولِ، فإنّه لا يُوْصَفُ قبل تمام[3] صِلتِهِ، ويُوْصَفُ بعد تمامِها، وتعميمُهم[4] الجوازَ[5] في البعض، وذلك هو الغالبُ.

ومن الوَهْمِ في الأوّلِ قولُ بعضِهم في قول الحطيئة[6]:

أَزْمَعْتُ يأساً مُبِيناً مِن نوالِكُمُ ... ولن ترى طارِداً للحُرِّ كالياسِ

= فَصَارَ كلفظِ جميع، كما قال: ﴿لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ يس ٣٦/ ٣٢» وقال: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ القمر ٥٤/ ٤٤، فوصَفَه بالجمع وبالمفرد». انظر البحر ٦/ ٢١٠.

قلت: انظر هذا وقابل به نَصّ المصنّف، وتأمّل فيه نقلاً من غير نِسْبة الفضل لأهله. فتأمّل!! ومثله كثير.

(١) سورة يّس ٣٦/ ٣٢، وتقدَّمت في «إنْ» المخففة. انظر ما سبق ١/ ١٣٩.

(٢) أي لا يُوْصَفُ قَبْلَ ذِكْرِ معمولِه، فلا بُدَّ من ذكر المعمول، ثم يأتي وَصْفُ هذا العامل.

(٣) في م/ ٥ «كمال الصِّلَة»، وفي م/ ٢ و٤ «تمام الصّلة».

(٤) في م/ ٤ «وتعميمُ».

(٥) أي: أجازوا في بعض الأسماء وَصْفَها مطلقاً سواء أكان الوَصْفُ واقعاً قبل العمل أو بعده.

(٦) البيت من قصيدةٍ للحطيئة يهجو بها الزِّبرقان بن بَدْر الصّحابيّ.

وأَزْمَعْتُ الأمرَ وعليه: أجمعت.

والشّاهد في البيت أنّ «مِن» متعلّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: يَئِسْتُ من نوالكم، وليس متعلّقاً بالمَصْدَرِ «يأساً»؛ لأنه لا يعملُ بعد وَصْفِهِ بالقول «مُبيناً».

والحطيئة هو جرول بن أوس بن جؤية، كنيتُه أبو مُلَيكة، وقد عاش إلى زمن معاوية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٣٦، وشرح السيوطي/ ٩١٦، والكامل/ ٧٢٠، والهمع ٥/ ٧٠، والديوان/ ٢٨٣، والمحتسب ١/ ٣٠٧، والخصائص ٣/ ٢٥٨.

إنّ «مِن» متعلّقةٌ[(١)] بـ «يأساً». والصَّوابُ أنّ تعلُّقها بـ «يَئِستُ» محذوفاً؛ لأنّ المصدر لا يُوْصَفُ قبل أن يأتي معمولُه[(٢)].

وقال أبو البقاء في[(٣)] ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾: لا[(٤)] يكون ﴿يَبْتَغُونَ﴾ نعتاً لـ ﴿ءَآمِّينَ﴾؛ لأنّ ٱسمَ الفاعِلِ إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار، بل هو حالٌ من[(٥)] «آمّين» انتهى.

وهذا قولٌ ضعيفٌ[(٦)]، والصحيحُ[(٧)] جوازُ الوَصْفِ بعد العمل.

---

(١) **نص المصنّف هنا لٱبن جني**، قال في المحتسب ١/ ٣٠٧ «... فلا يكون قولُه من نوالكم من صِلَة يَأْسٍ من حيثُ ذكرنا، ألا تراه قد وَصَفَهُ بقوله: مبيناً؟ وإذا كان المعنى لعمري عليه ومُنِع الإعرابُ منه أُضْمِر له ما يتناول حَرْفَ الجرّ، ويكون «يأساً» دليلاً عليه، كأنه قال فيما بعدُ: يئست من نوالكم».

وذكر ٱبن جني مثل هذا في الخصائص في «بابُ تجاذُبِ المعاني والإعراب».

انظر ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩، ونقل البغدادي في شرح الشواهد هذين النصين عن ٱبن جنّي.

(٢) والوَهْم في جَعْل «من نوالكم» متعلقاً بـ «يأساً» بعد وصفه بـ «مُبِيناً».

(٣) سورة المائدة ٥/ ٢، وتقدَّم بعضها، انظر ما تقدَّم ١/ ٢١٩.

(٤) انظر التبيان للعكبري/ ٤١٦.

(٥) النَّصُّ في التبيان: «في موضع الحال من الضمير في: آمّين».

وهذا الذي ذكره العكبري ذهب إليه أبو حَيَّان في البحر. انظر ٣/ ٤٥.

وإليه ذهب السمين. انظر الدُّرّ ٢/ ٤٨١: «أي حال كون الآمّين مبتغين فضلاً».

(٦) وقال السمين: «ولا يجوز أن تكون هذه الجملةُ صفةً لـ «آمّين»؛ لأنّ ٱسم الفاعل متى وُصِف بَطَل عملُه على الصحيح، وخالَفَ الكوفيون في ذلك.

وأَغْرَب مَكّيّ هذه الجملة صفةً لـ: آمّين، وليس بجيّد، لما تقدَّم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين».

وٱنظر مشكل إعراب القرآن/ ٢١٧، ورَدَّ الوصفية ٱبن الأنباريّ. انظر البيان ١/ ٢٨٣.

(٧) وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٣٦ ذكر أنّ هذا الذي ضَعَّفه المصنِّف هو ظاهر كلام ٱبن عصفور =

النَّوْعُ الحادِيَ عَشَرَ:

إجازتُهم في بعض أخبار النَّواسخ أَنْ يتَّصِلَ[(١)] بالنّاسخ نحو «كان قائماً زيد»، ومَنْعُ ذلك في البعض[(٢)] نحو: «إنَّ زيداً قائم».

ومن الوَهْمِ في هذا قولُ المبرِّد[(٣)]: «**إنَّ من أفضلهم كان زيداً**»: إنه لا يجبُ أن يُحْمَل على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر ناقصةً، واَسمُها ضمير «زيد»؛ لأنه متقدِّمٌ[(٤)] رتبةً؛ إذ هو اَسمُ «إنّ»، و«من أفضلهم»: خبرُ «كان»، و«كان» ومعمولاها خبرُ «إنّ»؛ فَلَزِمَهُ تقديمُ خبرِ[(٥)] «إنّ» على اَسمها[(٦)] مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أَحَدٌ.

النَّوْعُ الثّانيَ عَشَرَ:

إيجابُهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أنْ يتقدَّم[(٧)] كالاَستفهام[(٨)]، والشّرط،

= في المقرَّب. ومختارُ اَبن مالك، والقولُ الذي ذكر أنه صحيح هو مَذْهَبُ البصريين والفرّاء، ووجهه أنّ وصف الاَسم يَمْنَعُ من العمل، وذلك المَنْعُ يتحقق قبل العَمَل لا بَعْدَه؛ إذ لا يمنع إيقاع ما وقع.

(١) أي: يتقدّم على اَسم الناسخ، فيكون بعده، ويؤخّر الاَسم، وذلك في «كان وأخواتها».

(٢) مَنْع تقدّم الخبر على الاَسم في باب «إنّ وأخواتها».

(٣) الجملة في الكتاب ١/ ٢٨٩ «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان».

(٤) أي: لأن التقدير: إن زيداً كان من أفضلهم.

(٥) وهو قوله «كان من أفضلهم».

(٦) وهو «زيداً».

(٧) أي: أَنْ يتقدَّمَ المعمولُ على العاملِ.

(٨) الاَستفهامُ وما بعده مما له صَدْرُ الكلام، فيعمل فيه ما بعده.

و«كم» الخبرية، نحو[١] ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٢]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[٣]؛ ولهذا[٤] قُدِّرَ ضميرُ الشّأن[٥] في قوله[٦]:

إنّ مَنْ يَدخُلِ الكنيسةَ يوماً   يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ

ولبعضها[٧] أَنْ يتأخَّرَ: إمّا لِذاتِه[٨]، كالفاعل ونائبِهِ ومُشَبَّهِهِ[٩]، أو لِضَعْفِ الفعل[١٠] كمفعول التعجُّبِ نحو «ما أَحْسَنَ زيداً»،

---

(١) سورة غافر ٤٠/ ٨١ وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٥، ٤٣٦.
وأعربها من قبل مفعولاً للفعل «تُنكِرُون».

(٢) سورة الشعراء ٢٦/ ٢٢٧، وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٩٠، وأعرب من قبل «أيّ...» مفعولاً مُطْلقاً للفعل «ينقلبون».

(٣) سورة القصص ٢٨/ ٢٨، وتقدَّمت. انظر ما سبق «أيّ» ١/ ٥١٠، وقد أعربها شرطاً، وانظر «سِيّ» ٢/ ٣٥٣، و«ما» الزائدة ٤/ ١٠٢.

(٤) في م/ ١ «ولهذا وَجَبَ تقديرُ...»، وفي م/ ٥ «أوجب...» وفي م/ ٢ كتب «أوجب»، ثم شطبه.
وقوله: ولهذا: أيْ: لوجوبِ تقديمِ أسماءِ الاستفهامِ والشَّرْطِ.

(٥) أي: في «إنّ» على تقدير: إنه، وبهذا يبقى لاسم الشرطِ «مَن» تمام التَّصَدُّر.

(٦) قائله الأخطل، وتقدَّم في «إنّ»، انظر ما سبق ١/ ٢٣٢. وذكرتُ موضع الشّاهد فيه في ذلك الموضع، وهو أنّ اسم «إنّ» ضمير الشّأن، وهو محذوف للضرورة، ولا يصح جَعْلُ اسمِ «إنّ» «مَن»؛ لأنّ الشرط له صَدْرُ الكلام، فلا يَعْمَلُ فيه ما قبله.

(٧) أي: إيجابُهم لبعض المعمولات أنْ يتأخّر عن العامل.

(٨) أي: لموقعه في الجملة بعد إسنادِ الفعل إليه فيأتي بعد العامل.

(٩) في م/ ٤ «وشبهه»، والمراد بهذا اسم «كان» وأخواتها.

(١٠) أي: مثل: فعل التعجب، فهو ضعيف؛ لأنه جامدٌ، فلا يأتي منه اسمُ فاعلٍ أو اسمُ مفعول...؛ ولذا يجب أن يتأخّر مفعوله عنه.

أو لعارِضٍ[١] معنويّ أو لفظيّ، وذلك كالمفعول في نحو[٢] «**ضَرَبَ موسى عيسى**»؛ فإنّ تقديمَه[٣] يُوْهِمُ أنه مبتدأٌ، وأنّ الفعل[٤] مُسْنَدٌ إلى ضميرِه.

وكالمفعول[٥] الذي هو «أيّ» الموصولة، نحو: «**سأُكْرِمُ أَيُّهم جاءني**»، كأنهم قَصَدُوا[٦] الفَرْقَ[٧] بينها وبين «أيٍّ» الشرطيّةِ والاَستفهاميّةِ.

والمفعول الذي هو «أنّ» وصلتها، نحو «**عرفتُ أنّك فاضلٌ**»، كرهوا الاَبتداءَ بـ «أنّ» المفتوحةَ لِئَلّا يَلْتَبِسَ[٨] بـ «أَنّ» التي بمعنى «لَعَلّ»، وإذا كان المبتدأُ الذي أَصْلُهُ التقديمُ يجبُ تأخّرُه إذا كان «أنّ» وصِلَتَها، نحو[٩] ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فَأَنْ

---

(١) أي: قد يتأخر المعمول لعارضٍ ما لفظياً كان أو معنوياً.

(٢) وهنا يجب تأخيرُ المفعول؛ لأنك لو قدّمته على العامل لبدا كأنه مبتدأ، وذلك في نحو قولك: عيسى ضرب موسى.

(٣) أي: تقديم المفعول «عيسى».

(٤) أي: فاعل الفعل «ضربه» يتوهم أنه ضمير مستتر عائد على «عيسى» المُقَدَّم من تأخير.

(٥) أي: ومما يَتَأَخَّرُ لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ. . .

(٦) أي: بتأخُّر «أيّ» الموصولة، وتقدّم عاملها. وانظر الشمني ٢/ ٢٣٦.
قال الشمني: «وجوبُ تقديم عامِلِ «أيّ» الموصولةِ مَذْهَبُ الكوفيين على ما ذكره اَبنُ مالك في التسهيل، حيثُ قال في الموصول الذي هو أيّ: ولا يلزم اَستقبالُ عامِلِه، ولا تقديمُه، خلافاً للكوفيين». وانظر التسهيل/ ٣٤.

(٧) وهذا فارق لفظيّ.

(٨) وهذا العارض فيه معنويّ؛ إذ تقديمُ «أنّ» يُتَوَهَّمُ فيها أنّها بمعنى لَعَلّ. وانظر ما سبق ١/ ٢٦٢ «أنّ: لغةٌ في لَعَلّ. . .».

(٩) سورة يَس ٣٦/ ٤١، وتقدَّمت في «لا» ٣/ ٣٤٨، وتكررت في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٢٦.
وذكر في الموضع الأول أنّ «أنّ» وصلتَها فاعلٌ أغنى عن الخبر، لا مبتدأ. =

يَجِبَ تأخُّر المفعولِ الذي أَصْلُه التأخيرُ نحو[١] ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ أَحَقُّ وأَوْلَى.

وكمعمولِ[٢] عاملٍ اقترَنَ بلامِ الابتداءِ أو القَسَم[٣]، أو حَرْفِ الاستثناءِ[٤]، أو[٥] «ما» النافية، أو[٦] «لا» في جواب قَسَمٍ[٧].

ومن الوَهْمِ في الأول[٨] قولُ ابنِ عُصْفورٍ في[٩]: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: إنّ «كم» فاعل «يَهْدِ»، فإنْ قلتَ: خَرَّجَهُ على لغةٍ حكاها الأخفش[١٠]، وهي أنّ بعضَ العَرَب لا يَلْتَزِمُ صَدْرِيَةَ «كم» الخبريّة، قلتُ: قد

= ومثله عند العكبري. انظر التبيان/ ٩٣٧.
وذكر المصنّفُ في الموضع الثاني أنّ التقدير على الابتداء، والخبرُ محذوف.

(١) سورة الأنعام ٦/ ٨١، وتقدَّم بعضها في حرف الألف. انظر ما تقدَّم ١/ ٨٤، والتقدير: ولا تخافون إشراككم.

(٢) هذا مثال للعارض اللفظيّ.

(٣) ما اقترَنَ بلامِ الابتداءِ أو لامِ القَسَمِ لَهُ الصّدارةُ، فتقديمُ معمولِهِ عليه إبطالٌ لهذه الصّدارة.

(٤) كقولك: ما جاء إلا المكرِمُ محمداً، فلا يصح أن تقدّم «محمداً» على «إلّا».

(٥) ولـ «ما» النافيةِ الصّدارةُ.

(٦) نحو: والله لا يفعل هذا مؤمن، فإن «لا» يُتَلَقّى بها القسمُ، ولها الصدارة بعده، فلا يتقدَّم عليها معمولُ ما بَعْدَه.

(٧) في م/ ١ و٥ «القَسَمَ».

(٨) وهو إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدّم على العامل فيه.

(٩) سورة السجدة ٣٢/ ٢٦، وتقدّمت في باب «كم»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣، وانظر الجملة الثالثة «الواقعة مفعولاً» ٥/ ١٦٨.
وذكر المصنف في الموضع الأول كلام ابن عصفور في مجيء «كم» فاعلاً، وردّه بما ردّه هنا. وذكرتُ من قبل أن ابن عصفور لم ينفرد بهذا، بل هو نَقْلُ الحوفي، وهو مذهب الفرّاء أيضاً.

(١٠) انظر نصّ الأخفش في البحر ٧/ ٣٣٣.

أعترف برداءتها، فتخريجُ التنزيلِ عليها بعد ذلك رَداءةٌ، والصَّوابُ أنّ الفاعِلَ مستترٌ راجعٌ إلى الله سبحانَهُ وتعالى، أيْ: أولم يبيِّن اللهُ لهم، أو إلى الهُدَى[١]، والأوَّلُ[٢] قولُ أبي البقاء، والثاني[٣]: قولُ الزَّجّاجِ.

وقال الزمخشريُّ[٤]: الفاعل الجملةُ، وقد مَرَّ أنّ الفاعل[٥] لا يكون جملةً، و«كم» مفعولُ «أهلكنا»، والجملةُ مفعولُ «يَهْدِ»، وهو مُعَلَّقٌ عنها[٦]، و«كم» الخبريّةُ تُعلِّقُ[٧] خلافاً لِأَكْثَرِهم.

---

(١) في م/٢ و٤ «الهَدْي». وهذا عند ٱبن عطية من أَحْسَنِ ما يُقَدَّرُ به. انظر المحرر ١٠/ ١١٠، وذكر هذا التقدير للزجاج.

(٢) أحال العكبري في إعراب «كم» في هذه الأية وتقدير الفاعل على الآية/ ١٢٨ من سورة طه، وهي: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾.
وانظر نص العكبري في التبيان ص/ ٩٠٧، وقد نقلته في ٣/ ٤٤، الحاشية/ ٥، وفي هذا النصّ عنه ما يدلُّ على أنه ذكر في الفاعل وجهين: ما عُزِي له هنا، وكذا ما ذكر على أنه للزَّجّاج.

(٣) قال الزجاج: «وحقيقةُ هذا أنّ «كم» في موضع نصبٍ بـ «أهلكنا، وفاعلُ «يَهْدِ» ما دَلّ عليه المعنى مما سَلَف من الكلام، ويكون «كم» أيضاً دليلاً على الفاعل في «يَهْدِ»...» انظر معاني القرآن ٣/ ٢١١.

(٤) أي: جملة «أهلكنا» على القول بأنّ الفاعل جملة، وهو مذهب كوفيّ.
وانظر الكشاف ٢/ ٥٣٧، والبحر ٦/ ٢٨٩.

(٥) انظر هذا فيما تقدَّم ٥/ ٢٤٣، فالمشهور المنعُ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، وفصَّل الفرّاء.

(٦) أي مُعَلَّق عن العمل في لفظ الجملة.

(٧) ذكر هذا عن الزمخشري فيما سبق، انظر ٥/ ٦١٦ والكشاف ١/ ٢٦٨ وتعقبه أبو حيان في البحر ٢/ ٢٧.
هذا وتعقّب الدماميني المصنفَ بأنّه ٱعترض على الزمخشريّ فيما سبق، ثم عاد فأخذ رأيه هنا. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٧.

ومن الوَهْمِ في الثاني[١] قولُ بعضِهم في بيتِ «الكتاب»[٢]:

[صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ] وقلَّما   وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدودِ يَدومُ

إنّ «وصال» فاعِلٌ بـ «يدوم».

وفي بيت «الكتاب» أيضاً[٣]:

[فإنَّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ]   أَظَبْيٌ كان أُمَّكَ أَمْ حِمارُ

---

(١) وهو إيجابُهم تأخيرَ بعض المعمولات عن العامل فيها.

(٢) قائله المرار الفقعسي، وتقدَّم في «ما» الزائدة الكافَّة ٤/٦٨، وفي النوع السّابع من الجهة السّادسة، وهي ما نحن فيه.
وقوله: ومن الوهم قولُ بعضهم...، أراد به الأَعْلَم، وانظر الكتاب ١/١٢، ٤٥٩، وانظر تخريجه فيما سبق، وبيان وجه الخلاف فيه.

(٣) نسَبَه سيبويه والمبرّد إلى خَدّاش بن زهير، ونَسَبَهُ البغداديّ في شرح الشّواهد والخزانة لِثَروان بن فزارةَ بن عبد يغوثَ العامريّ، ونقل هذا عن أبي تمام في «مختار أشعار القبائل».
ويروى: أظبي كان خالك...
وجاء في م/١ و٣ «أُمُّك» كذا بضمّ الميم، وفي م/١ «أَمُّك» بفتح الهمزة أيضاً.
قال الأَعْلَمُ: «... وصف في البيت تغيُّر الزّمانِ واَطِّراحَ مراعاة الأَنْسَاب وَيَتَّصِلُ به ما يبيّنه وهو قولُه:

فقد لحق الأسافلُ بالأعالي   وصار مع المعلهجة العِشارُ

فيقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه من شريف أو وضيع، وضرب المثل بالظبي والحمار، وجعلهما أُمّين، وهما ذكران؛ لأنه مثلٌ لا حقيقةٌ، وقَصَد قَصْدَ الجنسين ولم يحقق أبوّة، وذكر الحول لِذَكَر الظبي والحمار لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول، فضرب المثل بذكره الإِنْسان لِمَا أراد من استغنائه بنفسه».
والشاهد في البيت جَعْل اسم «كان» نكرةً، وخبرها معرفةً ضرورةً، ووَجْهُ مجاز هذا أنّ «كان» مثل «ضَرَبَ» في التصرُّف، و«ضَرَبَ» قد يرفع النكرة وينصب المعرفة، فشبه به «كان» عند الضرورة.

=

إن «ظبي» ٱسم «كان».

والصَّوابُ أنّ **«وصال»** فاعلُ[١] بـ **«يدومُ»** محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأَنّ «ظبي» ٱسمٌ لـ «كان» محذوفةً مُفَسَّرة بـ «كان»[٢] المذكورةِ، أو مبتدأٌ[٣]، والأول[٤] أولى؛ لأنّ[٥] همزةَ الاستفهامِ بالجُمَل الفِعْليّةِ أَوْلى[٦] منها بالاسميّة، وعليهما[٧] فٱسمُ «كان» ضميرٌ راجعٌ إليه[٨].

وقولُ سيبويهِ[٩]: **«إنّه خبرٌ عن النكرة بالمعرفة»** واضحٌ على الأوّل[١٠]؛ لأنّ ظبياً المذكورَ ٱسمُ «كان»، وخبره «أُمُّكَ»، وأمّا على الثاني[١١] فخبرُ «ظبي» إنما

= وثَرْوانُ بن فزارة صحابيّ وَفَد إلى النبي ﷺ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤١، وشرح السيوطي/ ٩١٨، والكتاب ١/ ٢٣، والخزانة ٣/ ٢٣٠، ٣٨٩، ٤٦٤، و٤/ ٦٧، ومفتاح العلوم/ ٢١٠، والمقتضب ٤/ ٩٤، وشرح المفصّل ٧/ ٩٤.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فاعل يدوم».

(٢) و«أُمّك» خبر لـ «كان» المحذوفة. أو يكون خبراً لكان المثبتة، ويقدّر خبر «كان» المحذوفة من جنس المذكور.

وما ذكره المصنّف ليس له، وإنما هو للسكاكي. انظر مفتاح العلوم/ ٢١٠.

(٣) أي: ظبيٌ: مبتدأ، و«كان» وما بعدها جملةُ الخبر، وٱسمُ «كان» ضميرٌ راجع إلى المبتدأ.

(٤) أي: جعل «ظبي» ٱسماً لكان المحذوفة أَوْلَى.

(٥) وإذا قدرت «ظبي» مبتدأً فات هذا.

(٦) نقل البغدادي نص المصنّف من هنا إلى قوله: عنده نكرة. انظر الخزانة ٤/ ٦٧.

(٧) على التقديرين السابقين.

(٨) إلى «ظبي».

(٩) استشهد به سيبويهِ على جَعْل ٱسمِ «كان» نكرةً، والخبر معرفةً. وانظر الكتاب ١/ ٢٣.

(١٠) وهو جعل «ظبي» ٱسم «كان».

(١١) وهو تقدير« ظبي» مبتدأ.

هو جملةٌ[١]، والجُمَلَ نكراتٌ، ولكن يكون مَحَلُّ الاَستشهاد قولُه: «كان أُمَّكَ» على أنّ ضميرَ[٢] النكرةِ عنده[٣] نكرةٌ، لا على أنّ الاَسمَ[٤] مُقَدَّمٌ[٥].

وقولُ بعضهم[٦] في قولِهِ تعالى[٧]: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾: إنّ[٨] «عنه» مرفوعُ المَحَلِّ[٩] بـ «مسؤولاً».

---

(١) جملة «كان أُمَّكَ»، اَسم «كان» ضمير راجع إلى ظبي، وأُمَّكَ: خبر «كان»، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) أي: الضمير «هو» العائد على النكرة «ظبيٌّ».

(٣) أي: عند سيبويه. والنص في الخزانة عنه «على أن ضمير النكرة أُعيدت نكرةً».

(٤) وهو ظبي؛ لأن اَسم «كان» لا يتقدَّم عليها.

(٥) في الخزانة: «وذهب صاحب المفتاح إلى أن تنكير المُسْند إليه غير موجود بالاَستقراء، وأمّا هذا البيت ونحوه فتنكير المسند إليه إنما هو في «ظبي» إذا اَرتفع بالمضمر، لا في ضمير «كان» العائد عليه، وهو وارد على القلب، والأصل: أظبياً كان أمّك أم حماراً قال: إن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة سواء. قلنا: يمتنع عقلاً أو يصح عقلاً ليس في كلام العرب» انظر ٤/ ٦٧، وانظر مفتاح العلوم/ ٢١٠.

(٦) من هنا إلى قوله: «وأنّ عنه في موضع نصب» جاء ترتيبه بعد الفقرة التالية في الحديث عن البيت في م/ ١.

(٧) سورة الإسراء ١٧/ ٣٦، وتقدَّمت في «كل». انظر ٣/ ١١١، وتكررت في روابط الجملة، انظر ٥/ ٥٨٨.

(٨) هذا القول للزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٢٣٣، وتعقَّبَه فيه أبو حَيّان. انظر البحر ٦/ ٣٧. وانظر ما سبق ٣/ ١١١.

(٩) فهو مفعول ما لم يُسَمّ فاعله لاَسم المفعول «مسؤولاً». وقال الزمخشري: «عنه» في موضع الرفع بالفاعلية»، وهو يعني أنه نائب عن الفاعل.

والصُّواب[١] أنّ اَسمَ «كان» ضميرُ المُكلَّفِ[٢] وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، وأنّ المرفوعَ بـ«مسؤولاً» مستتِرٌ فيه راجعٌ إليه[٣] أيضاً. وأنّ «عنه» في موضعِ نصبٍ[٤].

وقولُ بعضهم[٥] في قوله[٦]:

آليتَ حَبَّ العراق الدَّهرَ أَطْعَمُهُ [والحبُّ يأكلُه في القرية السُّوسُ]

إنّه من باب الاَشتغال[٧]، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويهِ، وذلك مردودٌ[٨]؛ لأنّ «أَطْعَمُه» بتقدير: لا أطعمه.

وقولُ الفرّاءِ في[٩] ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾، فيمن خفّف

---

(١) ذكرت من قبلُ أنّ هذا الردَّ لشيخِهِ أبي حَيّان، وليس له. انظر البحر ٦/ ٣٧.

(٢) وقدّره أبو حيان راجعاً لـ «كُلّ»، وكذا الضميرُ في «مسؤولاً»، وجعل الضمير في «عنه» عائداً إلى «ما» في «ولا تقف ما ليس لك به علم...» الآية.

(٣) أي: إلى «كُلّ»، وردّه أبو حَيّان من جهة أخرى، فقد ذكر أنه لا يجوزُ جَعْلُ «عنه» في مَحَلّ النائب عن الفاعل لتقدُّمه على عامله.

(٤) على أنه المفعول الثاني.

(٥) هذا عطفٌ على «قول بعضهم» في المسألة السابقة.

(٦) البيت للمتلمّس بن جرير بن عبدالمسيحِ يخاطبُ به عَمْرَو بن هند.
وتقدّم في «إذا». انظر ما سبق ٢/ ١٠٠.

(٧) ذهب إلى هذا المبرّد، والتقدير عنده: آليتَ أَطْعَمُ حَبَّ العراق، أي: لا أَطْعَمُ. وذهب سيبويهِ إلى أنّه على إسقاط «على»، وخَطّأه المبرّد والجرميّ. وتقدّم الحديث في هذا. انظر تفصيله في ٢/ ١٠٠ - ١٠١ الحاشية (٤).

(٨) أي: ما ذهب إليه المبرّد من النصب على الاَشتغال مردود؛ وذلك لتقدير النفي قبل «أطعمه»، ولا: لها صدر الكلام؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيكون بذلك تَخريجُ سيبويهِ أَوْلَى.

(٩) سورة هود ١١/ ١١١، وتقدّمت الآية في «إنْ»، وذكرتُ القراءات فيها. انظر ما سبق ١/ ١٣٨، والحاشية (٢).
وانظر أيضاً «لَمّا» ٣/ ٤٢٩، والجملة المُجاب بها القَسَم ٥/ ١٣٩.

«إنَّ»[1]: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله: إنّ اللامَ بمعنى «إلّا»، و«إنْ» نافية، ولا يجوزُ بالإجماعِ أن يعملَ ما بعد «إلّا» فيما قبلها، على أنّ هنا مانعاً آخَرَ وهو لام القَسَم[2][3]، وأما قولُه[4] تعالى[5]: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾: إنّ «إذا» ظَرْفٌ لـ[6] «أُخْرَجُ»، وإنما جاز تقديمُ الظرفِ على لامِ القَسَمِ لتوسُّعِهِم في الظَّرْفِ، ومنه قوله[7]:

رَضِيعَي لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحالَفَا   بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

---

(١) قال الفراء: «وأما الذين خَفّفوا «إنَّ» فإنّهم نَصَبوا «كُلّاً» بـ«ليوفينَّهم»، وقالوا: كأنّا قُلنا: وإنْ ليوفينّهم كُلّاً، وهو وجه لا أشتهيه...». معاني القرآن ٢/ ٢٩ - ٣٠.

(٢) **ما ذكره المصنّف هنا أَمْرٌ عَجَبٌ؛ فإنّ الفرّاء ذكر النَّصْبَ على الاشتغال، ثم ذكر أنه وجه لا يشتهيه، ثم ذكر ما ذكره المصنّف، وقال: إنه لا يَصْلُح. فكيف يجعل المصنّف هذا من الوهم عند الفراء؟.**

قال الفرّاء: «لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت «كُلّ» لَصَلَح ذلك لما يَصْلُح أن تقول: إنْ زيد قائم. ولا يَصْلُح أن تقول: إنْ زيداً لأَضْرِبُ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلّا أَضْرب، فهذا خطأ في «إلّا» واللام». معاني القرآن ٢/ ٣٠.

(٣) في م/ ١ جاء بعد لام القَسَم الفقرةُ السّابقة، وهي قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ..﴾ ففي النصّ تأخير وتقديم.

(٤) في م/ ٥ «وأمّا قولُ بعضهم...».

(٥) سورة مريم ١٩/ ٦٦، وتقدَّمت في حرف اللام. انظر ما سبق ٣/ ٢٤٩.

(٦) الصّوابُ أنه معمول لفعلٍ مقدَّر مدلولٍ عليه بالمذكور، ولا يجوزُ أن يكون العاملُ فيه الفعلُ المذكورُ؛ لأن ما بعد لام الابتداء لا يعملُ فيما قبلها. انظر الدر المصون ٤/ ٥١٥. ولهذا تَعقّب الدماميني المصنّف، فقد ذكر في «إذا» أنّ التوسع بالظرف في التقديم في مثل نحو قولك: ونحن عن فضلك ما استغنينا» خاصٌّ بالشعر، فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك؟ انظر الشمني ٢/ ٢٣٨.

(٧) البيت للأعشى، وتقدَّم في «عوض». انظر ما سبق ٢/ ٤١١.

أي[١]: لا نَتَفَرَّقُ أبداً، و«لا» النافيةُ لها الصَّدْرُ في جواب القَسَم[٢]. وقيل: العاملُ محذوفٌ[٣]، أي: أئذا ما مِتُّ أُبْعَثُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ.

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ:

مَنْعُهم من حَذْفِ بَعْضِ الكلمات، وإيجابُهم حَذْفَ بعضها، فمن الأَوَّلِ الفاعِلُ[٤]، ونائبُهُ، والجارُّ الباقي عَملُه، إلّا في مواضع[٥]، نحو قولهم: «اللهِ لَأَفْعَلَنّ»، و«بكم دِرْهمٍ اشتريتَ» أي: واللهِ، وبكم مِن درهمٍ.

ومن الثاني[٦]: أَحَدُ مَعْمُولَيْ[٧] «لاتَ».

ومن الوَهْم في الأَوّلِ[٨] قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو: «**قاموا ليس زيداً**»، و«**لا يكون زيداً**»، و«**ما خلا زيداً**»: إنّ مرفوعَهُنّ محذوفٌ[٩]، وهو كلمةُ

---

(١) ذكر من قبل أنه قيل: إنّ «عَوْضُ» ظرفٌ لـ «نتفرّق».
وذهب ابن الكلبي إلى أنه قَسَم وردّه. انظر ٢/ ٤١٢.

(٢) أي: فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٣) أي: في الآية، وذكر في هذا ما ذكره السمين.

(٤) أي: لا يجوزُ حَذْفُه.
ويريد بالفاعل فاعل غير المَصْدَر، وبحذفه لفظاً ومعنى.

(٥) لم يذكر غير موضعين، فأنزل التثنية منزلة الجمع.

(٦) أي: إيجاب الحذف.

(٧) حذف الاسم أو الخبر، والغالبُ حَذْفُ الاسم، وانظر «لاتَ» فيما سبق. ٣/ ٣٦١.

(٨) وهو مَنْعُ الحذف في بعض الكلمات، كالفاعل، ونائبه، والجارّ الباقي عَمَلُه.

(٩) أفعال الاستثناء الثلاثة: ليس، لا يكون، ما خلا.

«بعض»[(١)] مضافةً إلى ضمير مَن تقدَّم، والصَّوابُ: أنه مضمرٌ عائدٌ إمّا على البعض[(٢)] المفهومِ من الجمع السّابق كما عاد الضميرُ من قوله تعالى[(٣)]: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ على البناتِ المفهومةِ من الأولادِ في[(٣)] ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، و[(٤)] إمّا على ٱسمِ الفاعل المفهومِ من الفعلِ[(٥)]، أي: لا يكون هو - أي القائمُ - زيداً.

كما جاء[(٦)] **«لا يزني الزّاني حينَ يَزْني وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حين**

---

(١) قال ٱبْنُ مالك: «من أدوات الاستثناء «ليس»، و«يكون» مسبوقة بـ «لا»، وهما على فعليتهما وعملهما، إلّا أنّ المرفوع بهما لا يكون إلا مستتراً؛ لأنهم قَصَدُوا ألّا يليهما إلّا ما يلي «إلّا»؛ لأنهما أَصْلُ أدوات الاستثناء...».
ثم قال: «ومن أدوات الاستثناء خلا وعدا» «... فهما فعلان مضمرٌ فاعلاهما لما أضمر له مرفوع ليس ويكون..» انظر شرح الكافية الشافية/ ٧٢٠ - ٧٢١.
وأما في التسهيل فقد قال: «يُسْتَثْنَى بـ «ليس ولا يكون»... وٱسمُهما بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه لازمُ الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة...» انظر ص/١٠٦.
(٢) كذا جاء عند المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٢١، وذكر أنه رأي البصريين، وذكر أنه يمكن حمل كلام ٱبنِ مالك عليه في التسهيل، وكلامه في شرحه محتملٌ له، وقد صرح به في غيره من كُتُبه.
(٣) سورة النساء ٤/ ١١، وتقدَّم بعضها في حرف اللام، انظر ٣/ ١٥٣ حاشية (١)، وانظر الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً ٥/ ١٧٣.
(٤) أي: في مثاله السّابق: قاموا لا يكون زيداً.
(٥) أي: قاموا أو على أي فعل سابق لأفعال الاستثناء، واعتُرض على هذا الرأي الذي ذهب إليه بعض النحويين بأنّه لا يَطّرد في نحو: القوم إخوتك خلا زيداً؛ لأنه لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يجري مجراه.
(٦) تقدّم الحديث في حرف الباء، انظر ما سبق ٢/ ١٦٠.
قوله: ولا يشرب الخمر: أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المرادُ: ولا يشربُ الزاني الخمر. وتقدَّم بيان هذا.

يشربُها وهو مؤمن».

وإمّا[(١)] على المَصْدَرِ المفهومِ من الفعلِ، وذلك في غير[(٢)] «ليس» و«لا يكون». تقول: **«قاموا خلا زيداً»** أي: جانبَ هو - أيْ: قيامُهم - زيداً.

ومن ذلك[(٣)] قولُ كثيرٍ من المعربين والمفسّرين في فواتِحِ السُّوَرِ[(٤)]: **«إنّه يجوزُ كونُها في موضع جَرٍّ بإسقاط حَرْفِ القَسَم»**.

وهذا مردودٌ بأنّ ذلك[(٥)] مختصٌّ عند البصريين[(٦)] بآسم اللهِ سبحانه وتعالى،

---

(١) أي: وإمّا أن يكون الفاعل في أفعال الآستثناء: ما خلا، ما عدا، ما حاشا، مصدراً مفهوماً من الفعل المتقدِّم على ما سيذكره المصنّفُ.
وما ذكره المصنّفُ هنا هو مذهب الكوفيين. انظر همع الهوامع ٣/ ٢٨٦.
وقال المصنّف فيما سبق في «حاشا» في ٢/ ٢٥٩: «وفاعل حاشا: ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدِّم عليها، أو آسم فاعله، أو البعض المفهوم من الآسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشا زيداً فالمعنى: جانب هو - أي: قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم - زيداً».
وانظر الحاشية (٢) من الموضع المُحَال عليه، ففيها تخريج المسألة..

(٢) لم يقيِّد غيره هذا التقييد، وقيّد هو هذا لأنّ المستثنى بـ «ليس ولا يكون» خبر، فلو كان المستترُ فيهما ضميرَ الفعل السابق لَزِمَ الإخبارُ بالذات عن الحدث وهو غير جائز؛ لعدم صِدْق الخبر حينئذٍ على ما أخبر به عنه، فإنْ قيل: هناك مضاف محذوفٌ أقيم المضافُ إليه مقامَه، والأصل: ليس هو، أي: قيامُهم قيامَ زيد، أُجيبَ بأنّه دعوى مضاف محذوفٍ لم يُلْفَظ به قَطّ. انظر الشمني ٢/ ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) أي: من الوَهْم في حَذْف الجارّ وإبقاء عمله.

(٤) ذهب إلى هذا الزمخشريّ والعكبريّ، انظر الكشاف ١/ ٧١، والتبيان/ ١٤، وحديثهما هذا في آية سورة البقرة «آلم».

(٥) أي: حذف حرف القَسَم.

(٦) قال السمين: «... وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ ذلك من خصائص الجلالة المعظّمة لا يشركها فيه غيرها» انظر الدر ١/ ٨٩. ويأتي رَدُّ الشهاب بعد قليل على المصنّف.

وبأنّه لا أَجْوِبَةَ للقَسَمِ في سورة البقرة، وآل عمران[١]، ويونس[٢]، وهود[٣]، ونحوهِن[٤]، ولا يصحُّ أَنْ يُقال: قَدْرٌ[٥] ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ في البقرة، و ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٦] في آل عمران جواباً[٧]، وحُذِفَتِ اللّامُ[٨] من الجملة الاْسميّة، كحذفِها في قوله[٩]:

ورَبِّ السَّماواتِ العُلا وبُروجِها ... والأرْضِ وما فيها المقدَّرُ كائنُ

وقولِ ٱبنِ مسعود[١٠]: «**واللهِ الذي لا إلـهَ غيرُه هذا مقامُ الذي أُنْزِلَت عليه سورةُ**

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ١ ﴿الٓمٓ﴾.
(٢) سورة يونس ١٠/ ١ ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾.
(٣) سورة هود ١١/ ١ ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.
(٤) أي: من السور التي بُدئت بأحرف مُقَطَّعة كما جرى في السُّوَر المتقدِّمة.
(٥) سورة البقرة ٢/ ٢، وتقدَّمت، انظر ١/ ٥٧ و٣٢٠، وباب التوابع في هذا الجزء.
(٦) الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٢.
(٧) أي: جواباً للقَسَمِ المتقدِّم.
(٨) أي: الواقعة في جواب القَسَم. وانظر الهمع ٤/ ٢٤٩.
(٩) قائلُه غير معروف.
والشاهد فيه أنّ اللام في جواب القَسَمَ المحذوف، والتقدير: لَلْمقدَّرُ كائنُ، و«رَبِّ» مجرور بواو القَسَم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤٦، وشرح السّيوطي/ ٩١٩، والهمع ٤/ ٢٤٩.
(١٠) جاء هذا عن ٱبن مسعود بمناسبة الحديث عن رَمْي جَمْرَة العقبة من بَطْن الوادي، فقد قيل لأبن مسعود بعد أن رمى جمرة العقبة بسبع حَصَيات من بطن الوادي: إنّ أناساً يرمونها من فوقها، فقال عبدالله: «هذا والذي لا إله غيره...»، وفيه روايتان أخريان عنه: الأُولى: «**هذا مقامُ الذي أُنزلت عليه سورة البقرة**»، والثانية: «**من ههنا والذي لا إلـه غيره رماها الذي أُنزلت عليه سورة البقرة**».
انظر صحيح مُسْلم ٩/ ٤٢ - ٤٤ «باب الحج».

البقرة»؛ لأنّ ذلك - على قِلّته - مخصوص باستطالة القَسَم[(١)].

ومن الوَهْمِ في الثاني[(٢)] قولُ ابن عصفور في قوله:

حَنَّت نوارُ ولاتَ هَنّا حَنّتِ وبَدَا الذي كانت نوارُ أَجَنّتِ[(٣)]

---

(١) نقل الشهاب الخفاجيّ نصّ ابن هشام في المسألة بدءاً من الحديث في فواتح السُّوَر، ثم قال: «ولعمري، لقد استسمن ذا وَرَم، وقد وَهِمهم [أي: المعربين والمُفَسِّرين] وهو الواهم، وقد ساقه هنا بعضُهم ظنّاً منه أنّه وارد غيرُ مندفع، وهو كلامٌ واهٍ؛ فإن اتباع البصريين ليس بفَرْض، فكفى لِصِحّة ما ذكر كونُه على مذهب الكوفيين. وأما اعتراضُه الثاني بأنّه ليس في تلك السُّوَر أَجْوِبة، فجوابُه ظاهر؛ لأنه كثيراً ما يُسْتَغْنَى عن الجواب بما يَدُلُّ عليه. . .، وأمّا حديثُ الاستطالة، وهو حَذْفُ اللام الجوابيّة لطول القَسَم. . . فهو إلخ جوابٌ حُذِفَتْ لامُه لما ذكر، فليس بلازم، بل هو الأَغْلب كما صَرّح به ابنُ مالك. . .» حاشية الشهاب ٢/ ١٧٩.

(٢) وهو إيجابُ حَذْفِ أَحَدِ معمولَيْ «لات».

(٣) أثبت البيت الثاني في م/ ٢ و٣، وأثبت الأول وحده في بقية المخطوطات والمطبوع، واختلف في قائلهما فقيل: هو شبيب بن جُعَيْل التغلبي، وهو جاهلي، وحَجْل بنُ نضلة، وهو جاهليّ.
ونَوَار: هي نوار بنت عمرو بن كلثوم، وكان قد أَسَرها حَجْل بن نضله يوم طلح، فركب بها الفلاة خوفاً من أن يُلْحَق.
ونوار: فاعل «حَنّت»، وجملة: «ولات هَنّا حَنّت» حالٌ من «نوار»، والحنين: الشوق، أَجَنّت: أَخْفَتْ وسَتَرَتْ، ولاتَ هَنّا حَنّت: أي: ليس الوقتُ وقتَ حنين. وقد ذكره المصنّفُ لبيان وَهْم ابنِ عصفور في جَعْل «هَنّا» اسمَ «لاتَ».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤٧، وشرح السّيوطي/ ٩١٩، وشرح المفصّل ٣/ ١٧، والهمع ١/ ٢٦٩، ٢/ ١٢٣، والعيني ١/ ٤١٨، وشرح الأشموني ١/ ١٠٤، ٢١٣، والخزانة ٢/ ١٥٦، ١٥٩، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢.

إنّ[١] «هَنّا» اسمُ «لاتَ»، و«حَنّت»: خبرُها، بتقدير مضاف، أي: وَقْتَ حَنّت، فاقتضى إعرابُه الجمعَ بين[٢] معمولَيْها، وإخراجَ «هَنّا» عن الظرفيّة، وإعمالَ «لات» في معرفة ظاهرة[٣]، وفي غير الزّمان[٤]، وهو الجملة النائبةُ عن المضاف، وحَذْفَ المضاف إلى الجملة.

والأَوْلَى قولُ الفارسي[٥]: إنّ «لاتَ» مُهْمَلةٌ؛ و«هَنّا» خبرٌ مُقدّمٌ، و«حَنّت»: مبتدأٌ مؤخّرٌ بتقدير «أَنْ» مثل[٦] **«تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أَنْ تراه»**.

النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَرَ:

تجويزهم في الشِّعْر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أُفْرِد بالتصنيف،

---

(١) قلتُ: البيت الذي ذكره ابنُ عصفور في المقرّب هو قوله:

لات هَنـا ذِكـرى جُبَـيْـرَة أو مـن ... جـاء مـنـهـا بـطـائـفِ الأَهْـوَال

ثم قال: فأعملها في «هَنّا» وهو معرفةٌ. انظر المقرّب ١/ ١٠٥.

(٢) والأصل في عملها حَذْفُ أحد المعمولين، وغالباً ما يكون لاسْمَ.
وما ذكره المصنّف هنا نقله عنه صاحب الخزانة. انظر ٢/ ١٥٦.

(٣) وهو اسمُ الإشارة «هَنّا».

(٤) وشَرْطُ عملها أن يكون في الزمان، فقد أخرج «هَنّا» هنا عن الظرفية.
وذكر البغدادي أنّ «هَنّا» في الأصل للمكان، وقد استعير للزمان، وهو مضاف إلى الجملة الفعلية، وذهب ابن الحاجب إلى أن «هَنّا» محمول على الزمان. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٢٠.

(٥) النص في الخزانة ٢/ ١٥٦ «فالتزم أبو عليّ الفارسي وتبعه ابنُ مالك إهمال «لات»؛ لأنها لا يصحُّ إعمالُها في معرفة ومكان، وقالا: إذا دخلت «لات» على «هنّا» كانت مهملة، وكانت «هنا» منصوبة على الظرف في موضع رفع على الخبر لمبتدأ بعدها...».

(٦) تقدَّم. انظر «لولا» ٣/ ٤٦٤ وفي هذا الموضع تخريجُه، وانظر الموضع الثاني حيث ورد ٥/ ٢٤٢.

وعَكْسُه[١]، وهو غريب جداً، وذلك[٢] بَدَلَا الغلطِ والنسيان، زَعَمَ بعضُ القدماء أنّه لا يجوزُ في الشِّعْر؛ لأنّه يقع غالباً عن تروٍّ وفِكْر.

النَّوْعُ الخامسَ عَشَرَ:

اشتراطُهم وجودَ الرّابط في بعض المواضع، وفقدَه في بعض. فالأوّلُ[٣] قد مَضَى مشروحاً. والثاني: الجملةُ المضافُ إليها نحو[٤] **«يوم قام زيد»**، فأمّا قوله[٥]:

وتَسْخُنُ ليلةَ لا يستطيعُ ... نُباحاً بها الكلبُ إلّا هريراً

---

(١) أي: تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشِّعْر.

(٢) في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٩: «الفرق بينهما أنّ المُبْدَلَ منه إن لم يكن مقصوداً البتة ولكن سَبَقَ إليه اللّسانُ فهو بَدَلُ الغلط، أي: بَدَلٌ عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أنّ البَدَل نفسه غَلَطٌ كما يُتَوَهّم، وإن كان مقصوداً وتبيّن بعد ذكره فَسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نسيانٍ، أي: بَدَلُ شيءٍ ذُكِر نِسْياناً».

(٣) وهو اشتراطُ الرّابط والمواضع التي اشْتُرِط فيها، وانظر ما تقدَّم ٥/ ٦٠١ - ٦٣٥: الأشياء التي تحتاج إلى رابط: الجملة الخبريّة، جملة الصفة، جملة الصلة، جملة الحال، الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال، بَدَل البعض، وبَدَل الاشتمال... إلخ، وهي أَحَدَ عَشَرَ موضعاً.

(٤) ذكر الشمني أنّ ابنَ مالك عَلَّلَ ذلك بأنّ المضافَ إلى جملةٍ إنما هو مضافٌ في التقدير إلى مَصْدَرٍ من معناها، وكما لا يعود في المصدر المضاف إليه ضميرٌ إلى المضاف لا يعودُ إليه ضميرٌ من الجملة المذكورة، فإن سُمِعَ عُدَّ نادراً. الحاشية ٢/ ٢٣٩، وانظر نصّ ابنَ مالكٍ في الهمع ٣/ ٣٣٣.

(٥) قائله الأعشى ميمون البكري من قصيدة يَمْدَحُ بها هوذة بن علي الحنفي من بكر بن وائل. وقبله:

وتَبْرُد بَرْدَ رداء العرو ... س بالصَّيف رَقْرَقت فيه العبيرا

فقد وصف هذه المرأة بأنّها تبرُد في الصيف برداً مثل بَرْدِ رداء العروس إذا صبغته بالزعفران، وصقلته، أي: جمعت في الصّيف البردَ وطيبَ الرائحة، ثم ذكر أنها حارَّةٌ =

وقولُه[١]:

مَضَت سَنَةٌ لعامِ وُلِدتُ فيه ... وعَشْرٌ بعد ذاك وحِجّتان

فنادِرٌ[٢].

وهذا الحكمُ خَفِيَ على أكثر النحويين، والصُّوابُ في مثل قولك: **«أعجبني يومٌ ولدت فيه»** تنوينُ **«اليوم»** وجَعْلُ الجملةِ بعده صفةً له[٣].

= في الليلة الشديدةِ البَرْدِ التي لا يقدر الكلبُ فيها على النباح من شدّة البرد إلّا أن يَهِرّ هريراً، وهو دون النباح.

والشاهد فيه: أنّ رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف نادرٌ؛ فإنّ ضمير «بها» راجعٌ إلى ليلة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤٩، والهمع ٣/ ٢٣٤، والديوان/ ٨٦.

(١) قائله النابغةُ الجعديّ، من قصيدة هجا بها الأخطل وبني سعد بن زيد مناة، ومدح كعب بن جعيل، وذكر البغدادي أنّ صواب الرواية: **«مضت مائة»** وأنه لم يتنبه أحد من الشراح لهذا التحريف. قلتُ: وكذا جاءت الرواية في الهمع، وفي الموضع الأول في شرح السيوطي.

والشاهد فيه كالذي تقدّم في البيت السّابق. وهو أن الضمير في «فيه» عائد إلى المضاف وهو «عامَ» المضاف إلى جملة ولدتُ فيه. وهو نادر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٥٣، وشرح السيوطي/ ٩٢٠، وانظر ما سبق ٦١٤، والهمع ٣/ ٢٣٤، والديوان/ ١٧٨ «مضت مئة»، والخزانة ٣/ ١٦٨، وطبقات فحول الشعراء/ ١٢٤، والمقرب ١/ ٢١٦.

(٢) قال البغدادي: «وكونه نادراً غير مُسَلَّم؛ فإن المضاف يجوز أن يعود عليه الضمير سواء كان مضافاً إلى مفرد أم إلى جملة، وليس بلازم، فقد يخلو من رجوع ضميرٍ عليه» شرح الشواهد ٧/ ٢٤٩.

(٣) وإذا جاءت الجملةُ على هذه الحال فإنه لا بُدَّ من الإتيان بالضمير في جملة الصّفة لأنه رابط. قال السُّيُوطي: «والمعروف أنّه إذا كان في الجملة ضميرٌ فُصِلت عن الإضافة، وجُعِلت صفة كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٨١». انظر الهمع ٣/ ٢٣٤.

وكذلك[١] «أَجْمَعُ» وما يتصرَّف[٢] منه في باب التوكيد، يجبُ تجريدُه[٣] من ضمير المؤكَّد. وأما قولُهم: «جاء القوم بأَجْمُعِهم» فهو بضم الميم لا بفتحها[٤]، وهو جَمْعٌ لقولك: «جَمْع»، على حَدّ قولِهم: فَلْس وأَفْلُس، والمعنى جاءوا بجماعتهم[٥]، ولو كان توكيداً لكانت الباءُ فيه زائدةً، مِثْلُها في قوله[٦]:

هذا وجَدِّكُمُ الصَّغارُ بعينِهِ [لا أُمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أَبُ]

---

(١) هو عَطْفٌ على ما تقدَّم وهو قولُه: «والثاني الجملةُ المضافُ إليها... وكذلك أَجْمَعُ».

(٢) في م/٣ و٤ «وما تَصَرَّفَ منه».
وما تصرَّف منه نحو: جُمَع وجَمْعَاء وأَجْمَعُون. وانظر الارتشاف/ ١٩٥١.

(٣) انظر الهمع ٥/ ٢٠١ و٢٠٢.

(٤) في حاشية الأمير ٢/ ١٥١ «ذكر النووي فتحها، نقله الحلبي على الأزهريّة في باب التوكيد».

(٥) وعلى هذا فهو ليس من ألفاظ التوكيد، وهو خلاف ما ذهب إليه شيخُه أبو حَيّان. انظر الهمع ٥/ ٢٠٢، فقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يؤكَّد به، أي: بأجمع دون «كُلّ» اختياراً، وأجازه أبو حَيّان لكثرة وروده في القرآنِ الكريمِ وفصيحِ الكلام. وانظر الارتشاف/ ١٩٥٢.

(٦) قائله: ضمرةُ بنُ ضمرةَ النهشلي، وهو شاعر جاهليّ، ونُسِبَ لهمّام بنِ مُرَّةَ أخي جَسَّاس؛ ولبعض بني مِذْحِج، ولزراقة الباهليّ، وهنيّ بن أحمر، وعمرو بن الغَوْث بن طيئ، وقيل غير هذا. وروي: هذا لَعَمْرُكم.
والجدّ هنا: أبو الأب والجد أيضاً البخت، وقوله: وجَدّكم: جملة قَسَميّة معترضةٌ بين المبتدأ والخبر.
وجاء البيتُ تامّاً في م/ ٣، والشاهد فيه أن «عينه» توكيد للصّغار، والباء فيه زائدة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٥٦، والكتاب ١/ ٣٥٢، وشرح المفصّل ٢/ ١١٠، وشرح السيوطي/ ٩٢١، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والهمع ٥/ ٢٨٨، وشرح الشذور/ ٨٦، والخزانة ١/ ٢٤١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠.

فكان يَصِحُّ إسقاطُها[١].

النَّوْعُ السَّادِسَ عَشَرَ:

اشتراطُهُم لبناءِ بعضِ الأسماءِ أَنْ تُقْطَع عن الإضافةِ[٢] كـ «قَبلُ»، و«بَعْدُ»، و[٣]«غَيْرُ»، ولبناء[٤] بعضها أَنْ تكون مضافةً، وذلك «أيّ» الموصولة؛ فإنّها لا تُبْنَى[٥] إلّا إذا أُضيفت، وكان صَدْرُ صِلَتها[٦] ضميراً محذوفاً، نحو[٧] ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

---

(١) أي: لو كانت الباء زائدة في مثاله «بأجمعهم» كما هي زائدة في البيت لصح إسقاطها، ولما لم يكن ذلك ممكناً رأى أن «أَجْمَعُ» هنا ليس توكيداً.

(٢) والقَطْعُ عن الإضافة لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٤.
قال السمينُ: «العامّة على بنائهما ضَمّاً لقطعهما عن الإضافة وإرادتها...»
انظر الدر ٦/ ٣٧١.

(٣) انظر «غير» فيما سبق ٢/ ٤٥٤.

(٤) أي: وشُرِط لبناء بعضها...

(٥) هذا ليس مَناطَ إجماع. انظر أَوْضَحَ المسالك للمصنّف ١/ ١٠٩.
وقال السمين: «فعلى هذه القراءة [أَيَّهُم] والتي قبلها [أَيُّهُم] ينبغي أن يكون مذهبُ سيبويهِ جوازَ إعرابِها وبنائِها، وهو المشهور عند النَقلةِ عنه...» انظر الدّرّ ٤/ ٥١٨.
وقال ابنُ مالك: «فإن صُرِّح بما تُضافُ إليه وحُذِف صَدْرُ الصِّلَةِ بُنيت على الضّمّ... وقد تُعْرَب أيضاً عند حَذْفِ صَدْرِ صلتها مع التصريح بما تُضافُ إليه».
شرح الكافية الشافية/ ٢٨٥ - ٢٨٦، وانظر ما تقدّم للمصنف ١/ ٥١٢ - ٥١٣.
وذكره أبو حيان في الارتشاف عن سيبويه جوازاً، ثم ذكره عن الكوفيين والخليل ويونس على أنه لا يجوز فيها إلا الإعراب. انظر الارتشاف/ ١٠١٧.

(٦) في م/ ٣ «جملتها».

(٧) سورة مريم ١٩/ ٦٩، وتقدّمت في خمسة مواضع، انظر ١/ ٥١٢ أول هذه المواضع، وفيه مناقشة الخلاف في البناء والإعراب. وانظر قراءة النصب شاهد الإعراب في ٥/ ١٥٦ «أَيَّهم أَشَدُّ»، وانظر ٥/ ١٨٩ و٦٠٢.

ومن الوَهْم في ذلك قولُ اَبن الطّراوة[١] «هُمْ أَشدُّ»: مبتدأٌ وخَبَرٌ، وأيُّ: مبنيةٌ مقطوعةٌ عن الإضافة، وهذا مخالفٌ لرسمِ المُصْحَفِ[٢]، ولإجماع النحويين.

* * *

(١) أي وصورتها عنده: أيُّ هم أَشَدُّ. وتكون أيَّ: في محل نَصب، هم أشدّ: مبتدأ وخبر، وهي جملة الصلة، وقد تكون: «أيُّ» مبتدأ على ما ذهب إليه والجملة بعدها صلة. وتقدَّم حديث المصنّف في هذا الرأي في «أيّ». وانظر ما تقدّم ١/٥١٩ - ٥٢٠.

(٢) وانظر تعقيب الدماميني على المصنّف فيما سبق ١/٥٢٠ الحاشية (١).

الجهة السَّابعة:

أن يَحْمِلَ[(١)] كلاماً على شيء، ويَشْهَدَ ٱستعمالٌ آخَرُ في نظير ذلك الموضعِ بخلافه[(٢)]، وله أمثلة:

أَحَدُها: قولُ الزمخشريّ في[(٣)] ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[(٤)]: إنه عَطْفٌ على[(٣)] ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، ولم يَجْعَلْهُ معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾[(٥)]؛ لأنّ عَطْفَ الأسم على الأسم أَوْلى، ولكن مجيءُ قولِهِ تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ﴾[(٦)] بالفعل فيهما يدلُّ[(٧)] على خلاف ذلك.

---

(١) أي: المُغرِبُ.

(٢) أي: بخلاف ما حَمَلَهُ عليه من قَبْلُ.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ٩٥، وقوله: «من الحيّ» غير مثبت في م/ ٣. وتقدَّم بعض هذه الآية في ١/ ٨٤.

(٤) انظر الكشاف ١/ ٥١٨ قال: «... قلتُ: عَطَفَهُ على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لا على الفعل، و﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ موقعُه موقع الجملة المبيِّنة لقوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾؛ لأن فَلْقَ الحَبِّ والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحيّ من الميّت؛ لأن النّامي في حكم الحَيَوان...».
وانظر مثل هذا في البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ١٨٥.

(٥) الآية: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٣١.

(٦) سورة يونس ١٠/ ٣١.

(٧) ذكر الدماميني أنّ ما ذهب إليه المصنِّفُ هنا سبقه إليه صاحب الأنتصاف [وهو: الأنتصاف فيما تضمّنه الكشافُ من الأعتزال للإمام ٱبن المنير الإسكندري المالكي].
فإنه قال: تكرّر في القرآن: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ في سورة يونس، والروم وغيرهما، فيبعدُ قطعها عَن نظيرها... انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٩. =

الثاني: قولُ مكّيّ وغيرِهِ في قولِهِ تعالى[(١)]: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾: إنّ[(٢)] جُمْلَةَ «يُضِلّ» صفةٌ لـ «مَثَلاً»، أو مُسْتَأْنفةٌ، والصَّوابُ الثاني؛ لقوله تعالى في سورة المُدّثر[(٣)]: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾.

الثالثُ: قولُ بعضِهِم في[(٤)] ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾: إنّ الوَقْفَ[(٥)] هنا على

= وانظر نَصّ الانتصاف على هامش الكشاف ١/ ٥١٨.
ومُلَخّص رَدّ الدماميني أنّ في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد.

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٦، وتقدّم ذكرها في «أمّا»، انظر الحاشية/ ٣، وانظر حرف الفاء ٢/ ٤٨٣، ومواضع أخرى.

(٢) لم أجد هذا فيما بين يَدَيّ من مؤلفات مَكّيّ.
وذكر السمين أنّ جملتي: «يُضِلُّ به كثيراً»، و«يهدي به كثيراً» لا مَحَلّ لهما من الإعراب؛ لأنهما كالجملتين المُصَدَّرتين بـ «أمّا»، وهما من كلام الله تعالى.
وقيل: في محل نصب؛ لأنهما صفتان لـ «مَثَلاً».
انظر الدّرّ المصون ١/ ١٦٧، وانظر البحر المحيط ١/ ١٢٥ فكلام السَّمين هو كلام شيخه.
وذكر هذين الوجهين العكبري في جُمْلَة «يُضِلّ»، وزاد وجهاً ثالثاً وهو جواز أن تكون الجملةُ حالاً من اسم الله تعالى. انظر التبيان/ ٤٤.
وانظر رَدّ الوصفيّة عند أبي حَيّان، ولم يَعْزُه لمكّي، وإنما ذكره اختياراً لبعض المُعْرِبين والمفسِّرين.

(٣) سورة المدَّثر ٧٤/ ٣١، وتقدّم بعضها، وانظر ٣/ ٦٧.
قال الدماميني: «جَوّز الجماعة الأمرين في الآية الأولى لاستقامتها، وأمّا في الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير إليه، وليس تعيينه هنا بمقتضٍ لتعيينه في محلّ آخر وجد فيه ما يجوز غيره...» حاشية الشمني ٢/ ٢٣٩. وانظر فيه تعقيب الشمني على الدماميني.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢، وتقدَّمت في مواضع مما سبق، انظر مقدمة المصنّف.

(٥) قلت: هذه قراءة نافع وعاصم، يقفان على «لا ريب»، ثم يَسْتأنفان ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.
انظر الكشاف ١/ ٨٨، والرازي ٢/ ١٨، والحجة للفارسي ١/ ١٥٤، وفتح القدير ١/ ٣٣، وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٢٨.

﴿رَيْبَ﴾، ويبتدِئ ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ويَدُلُّ على خلافِ ذلك(١) قولُه تعالى في سورة السَّجْدَة(٢): ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٣).

الرّابعُ: قولُ بعضِهِم في(٤): ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾: إنّ الرَّابِطَ الإشارةُ(٥)، وإنَّ الصّابِرَ والغافِرَ جُعِلا من عَزْمِ الأمورِ مُبالَغَةً، والصّوابُ(٦) أنّ الإشارةَ للصَّبْر والغُفْران، بدليل: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾(٧)، ولم يقل: إنّكم(٨).

---

(١) أي: على خلاف الوقف في الآية والاَستئناف بعده.

(٢) سورة السَّجْدة ٣٢/ ١ - ٢، وتقدّمتا، انظر ما سَبَق (أم) في ١/ ٢٨٧.

(٣) قوله «فيه» هنا متعلّق بخبر «لا» المحذوف، ولا اَستئنافَ هنا، ويذهب المصنِّف إلى القول: ليكن ما تقدّم في سورة البقرة مخرجاً على وجه شبيه بهذا، وهو تعلّق «فيه» بخبر: «لا ريب». غير أنّ مما يُرَدُّ به على المصنّف أنّ القراءة مروية، ولا تخريج لها إلا على الاَستئناف؛ فكيف يكون التعليق بما هو منقطع قبله عنه!! إنه قياس غير سليم.

(٤) سورة الشورى ٤٢/ ٤٣، وتقدَّمت في «روابط الجملة بما هي خبر عنه»، انظر ما سبق ٥/ ٥٨٢.

(٥) ذكرتُ من قبل أنّ في الرّابط قولين: الأوّلُ اَسمُ الإشارة، والثاني: أنه ضمير محذوفٌ، تقديره: لَمِن عَزْمِ الأُمورِ منه، أو له. انظر ما سبق ٥/ ٥٨٢ الحاشية (١).

(٦) هذا عَيْنُ ما ذكره أبو حيان، فقد ذهب إلى أنّ الإشارة بذلك إلى ما يُفْهَمُ من مصدر صَبَرَ وغَفَرَ، والعائدُ على الموصول المبتدأ من الخبر محذوفٌ؛ أي: إنّ ذلك منه؛ لدلالة المعنى عليه... انظرالبحر ٧/ ٥٢٣ - ٥٢٤.

(٧) الآية: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ ...﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٨٦.
وقد جاءت الإشارة في الآية: ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ﴾ للصبر والتقوى المتقدِّمَيْن في الآية، وهذا ما يَسْتَشْهِدُ به المصنّف لإعادة الإشارة في آية سورة الشورى إلى الصبر والمغفرة؛ كما جرى هنا.

(٨) أي: لو أُريد خطابُ الفريقين المتقدِّمَيْن في آية سورة الشورى لما قيل: إنّ ذلك، بل قيل: إنكم أيُّها الصّابرون الغافرون.

الخامسُ: قولُهم[١] في ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾: إن التقدير[٢]: تزعمونهم[٣] شركاءَ، والأَوْلى[٤] أن يُقدَّر: تزعمون أنّهم شركاءُ، بدليل[٥] ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾، ولأنّ الغالبَ على «زَعَم» ألّا يقعَ على المفعولين صَرِيحاً، بل على «أنّ» وصِلَتِها، ولم يقع في التنزيل إلّا كذلك[٦].

ومثله[٧] في هذا الحُكم، «تَعَلَّمْ»، كقوله[٨]:

تَـعـلَّمْ رسـولَ الله أنّـكَ مُـدْرِكـي ... [وأنّ وعيداً منك كالأَخْذِ باليَدِ]

---

(١) أول الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ . . .﴾ سورة القصص ٢٨/ ٦٢.

(٢) قلتُ: مثل هذا التقدير في الدّرّ المصون ٥/ ٣٥٠، وسبقه إلى هذاشيخه أبو حَيّان. انظر البحر ٧/ ١٢٨، وانظر الفريد ٣/ ٧٢٢.

(٣) وعلى هذا التقدير حُذِفَ المفعولان من «تزعمون».

(٤) ذكر أنه الأَوْلَى لما سيذكُره بعد في أن حَذْفَ المفعولين إنما يكون غالباً في باب «إنّ» وصلتها، وأنّ الغالب على «زَعَمَ» ألّا يُعَدّى إلى مفعولين صريحين.

(٥) سورة الأنعام ٦/ ٩٤، وتقدّمت في «الأمور التي يكتسبها الأسمُ بالإضافة» انظر ٥/ ٦٥٧، الحاشية/ ٤.

ووجهُ الاستشهاد بالآية عَمَلُ «زَعَمْتُم» في مفعولين غير صريحين، وكان ذلك في «إنّ» واسمها وخبرها.

(٦) أي: عاملاً في «إنّ» واسمها وخبرها.

(٧) أي: مثل «زَعَمَ» في العمل.

(٨) قائله: أَنَسُ بْنُ زنيم الدِّيلي، يعتذر إلى رسول الله ﷺ مما قاله فيهم عمرو بن سالم الخزاعي.

والشاهد فيه أنّ «تعلّمْ» مثل «زَعَمَ» لا يقع على مفعولين صريحين، بل يقع على «أنّ» وصِلَتِها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٥٨، وسيرة ابن هشام ٢/ ٤٢٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٩.

ومن القليل فيهما[١] قولُه[٢]:

زَعَمَتْني شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيْخٍ [إنّما الشَّيْخُ من يَدِبُّ دَبِيبا]

وقولُه[٣]:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبَالِغْ بلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ

وعَكْسُهما[٤] في ذلك[٥] «هَبْ» بمعنى «ظُنَّ»، فالغالبُ تَعَدِّيهِ إلى صَرِيحِ المفعولين كقوله[٦]:

فقلتُ أَجِرْني أبا خالدٍ وإلّا فَهَبْني آمْرَأً هالكا

---

(١) أي: في «زعم» و«تَعلَّمْ». وقوله «من القليل» أي: في عملهما.

(٢) قائله أبو أُمَيّة أَوْسُ الحنفي
والشاهد فيه: وقوع «زَعَمَ» على مفعولين صريحين، وهما: ياء النفس وشيخاً، وهذا قليل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٠، وشرح السيوطي/ ٩٢٢، والعيني ٢/ ٣٧٩، وشذور الذهب/ ٣٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

(٣) نَسَبَهُ العيني إلى زياد بن سَيّار، وتَبِعَهُ السُّيوطي، وغلَّطهما البغدادي. وجاء البيت تامّاً في م/ ٥. تَعلَّمْ: اِعْلَم.
والشاهد فيه أنّه نَصبَ مفعولين صريحين: شفاءَ، قَهْرَ، ولكن آستعماله بدون «أَنْ» قليل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦١، وشرح السّيوطي/ ٩٢٣٧ وشرح الأشموني ١/ ٢٧٨، وشذور الذهب/ ٣٦٢، والهمع ٢/ ٢١٥، والعيني ٢/ ٣٧٤، وشرح آبن عقيل ١/ ٣٢.

(٤) أي: عكس: زَعَمَ وتَعَلَّمْ.

(٥) أي: هَبْ بمعنى ظُنَّ، فإنّه يقع كثيراً على مفعولين صريحين، وقليلاً على «إنّ» ومَعْمُولَيْها.

(٦) قائله: عبدالله بن همام السّلولي في مدح عبيدالله بن زياد آبن أبيه، ويروى: أبا مالك.
والشاهد فيه نَصْبُ الفعل «هَبْ» مفعولين صريحين: اِمْرَأً، وهالكاً.

=

ووقوعُه على «أنّ» وصِلَتِها نادرٌ، حتى زَعَم الحريري أنّ قولَ الخواصّ[١]: «**هَبْ أنّ زيداً قائم**» لَحْنٌ، وذَهِل عن قولِ القائلِ[٢]: «**هَبْ**[٣] **أنّ أبانا كان**[٤] **حماراً**» ونحوِه.

السّادِسُ: قولُهم في[٥] ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: إنّ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مُسْتَأْنَف[٦]، أو خبرٌ[٧] لـ «إنّ»، وما بينهما اَعتراضٌ، والأَوْلى الأوّلُ؛

= وعبدالله في الطبقة الخامسة من شعراء الإسلام عند اَبن سلام.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٢، وشرح السيوطي/ ٩٢٣، والعيني ٢/ ٢٧٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٨، وشرح اَبن عقيل ٢/ ٣٩، وشذور الذهب/ ٣٦١، والهمع ٢/ ٢١٣.

(١) **انظر دُرّة الغواص ١١١ - ١١٢ وفيه ما يَنْقُضُ نَقْلَ المصنّف هنا.**

(٢) في م/ ٥ «عن قول العلماء».

(٣) هذه مسألة في باب الإرث تُعْرَفُ بالمسألة الحِمَاريّة، وسَبَبُها أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حَكَم في زَوْجٍ وأُمٍّ وأَخَوَيْن لأُمٍّ وأخوين لأمٍّ وأب، بالنصف للزوج، والسُّدس للأم، والثُّلث للأخوين للأم، ولم يجعل للأخوين للأُمّ والأبِ شيئاً، فقال الأخوان: يا أميرَ المؤمنين: هَبْ أنّ أبانا كان حماراً، فأَشْرِكْنا بقرابة أُمّنا في الثُّلث، فَأَشْرَكَهُم فيه.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٠.

(٤) الرواية في م/ ١ «هَبْ أنّ أبانا حمار».

(٥) سورة البقرة ٢/ ٦، وتقدّمت. انظر ١/ ٨٠.

(٦) ذكر السمين أنه رُوي الوقفُ على ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، والاَبتداءُ بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على أنها جملةٌ من مبتدأ وخبر.
قال السّمينُ: «وهذا ينبغي أن يُرَدَّ، ولا يلتفت إليه، وإن كان قد نَقَلَهُ الهُذَليّ في «الوقف والاَبتداء له» الدر ١/ ١٠٥.

(٧) فيكون: الذين: اَسم إنّ، وكفروا: جملةُ الصِّلَة، ولا يؤمنون: خبر إنّ، وما بينهما اَعتراض، وهو قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كما ذكروا في جملة ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ النَّصبَ على الحال. =

بدليل:[١] ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

السَّابِعُ: قولُهم في نحو[٢]: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[٣]: إنّ المجرورَ في موضع نصبٍ، أو رَفْعٍ، على الحجازيّة والتميميّة، والصَّوابُ الأَوّلُ[٤]؛ لأنّ الخبرَ بعد «ما» لم يجئ في التنزيلِ مُجَرَّداً من الباء إلّا وهو منصوبٌ[٥] نحو[٦]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٧].

الثَّامِنُ: قولُ بعضهم في[٨] ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾: إنّ ٱسمَ الله

= وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠، والتبيان/ ٢١، والبحر ١/ ٤٦، فقد ذكر الاستئنافية، والخبرية، والتفسيرية، والحالية، وٱستبعدها.

(١) سورة يٓس ٣٦/ ١٠.
أراد المصنّف من الاستشهاد بهذه الآية بُطْلان الخبرية التي كانت في آية سورة البقرة، وحُجّته أنه لا يُوْجَد «في هذه الآية «إنّ» ليكون «لا يؤمنون» خبراً عنها، وإذا كان الأمر على هذا فهي ٱستئنافية، وتكون في سورة البقرة كذلك للمقابلة بين الآيتين وتعقَّبه الدماميني بأنّ الباب لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والمصنف قد ٱعترف بأن ما ٱرتكبوه خلاف الأَوْلى فلا يكون خطأ... انظر الشمني ٢/ ٢٤٠.

(٢) سورة فصلت ٤١/ ٤٦، وتقدّمت في «الباء»، انظر ٢/ ١٧٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٧٤، ٨٥، ١٤٠، وتقدّمت، انظر ما سبق ١/ ١٧٠.

(٤) أي أنّ: بظلام، بغافل، في موضع نصب.

(٥) وعلى هذا فليُجْعَلْ ما جاء فيه الباء الزائدة في موضع النَّصب قياساً على ما ليس فيه الباء.

(٦) سورة المجادلة ٥٨/ ٢، وتقدّمت في «إنْ» و«ما» انظر ١/ ١٢٧ و٤/ ٤٣.

(٧) سورة يوسف ١٢/ ٣١، وتقدّمت في «ما»، انظر ٤/ ٤٣.؛

(٨) الآية ﴿... فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ٨٧.

سبحانه وتعالى[١] مبتدأٌ. أو فاعِلٌ[٢]، أي: اللهُ خَلَقَهُم، أو خَلَقَهُمُ اللهُ. والصوابُ الحملُ على الثاني[٣]؛ بدليلِ[٤]: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

التَّاسِعُ[٥]: قولُ أبي البقاء في[٦] ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾: إنَّ[٧] الظرفَ حالٌ، أي: على قَصْدِ تقوى، أو مفعولُ «أَسَّس». وهذا الوَجْهُ[٨] الذي أَخَّرَهُ هو المعتَمدُ عليه عندي، لتعيُّنِهِ[٩] في[١٠] ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾[١١].

---

(١) والخبر محذوف أي: اللهُ خَلَقَهُمْ، أو خالقُهم.

(٢) لفعلٍ مقدَّرٍ من جنس المذكور.

(٣) أي: على الفاعليّة.

(٤) سورة الزخرف ٤٣/٩.
قال الدماميني: «هذا مُعارَضٌ بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ * قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ...﴾ سورة الأنعام ٦/٦٣ - ٦٤.
وتعقَّبه الشمني بأنه لا مُعارَضة؛ فإنّ الكلام إنما هو في خصوصيّة الجواب الذي مسنده «خَلَقَ» لا في كل جواب. انظر الحاشية ٢/٢٤٠.

(٥) ما جاء في هذه الفقرة «التاسع...» غير مثبت في م/١.

(٦) الآية: ﴿... عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة التوبة/١٠٩.

(٧) قال العكبري: «قوله تعالى: «على تقوى» يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في «أَسّس»: أي: على قَصْد التقوى، والتقدير: قاصداً ببنيانه التقوى. ويجوز أن يكون مفعولاً لـ «أَسّس». انظر التبيان/٦٦١، وانظر مثل هذا في الدر ٣/٥٠٤.

(٨) قوله: «الذي أَخّره» مثبت في م/٣ و٤ و٥، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٩) في م/٢ «لتعيينه».

(١٠) سورة التوبة ٩/١٠٨، وتقدّم بعضها في «مِن»، واستكملت في الحاشية. انظر ما سبق ٤/١٣٧.

(١١) ذهب الدماميني إلى أنه لم يظهر له الوجه الذي عَيّن عنده الوجه الأخير، وهو كونه ظرفاً، =

تنبيــه

وقد يَحْتَمِلُ الموضعُ أَكْثَرَ من وَجْهٍ، ويُوْجَدُ ما يُرَجِّح كُلّاً منها، فَيُنْظَرُ في أَوْلَاها، كقوله تعالى[(١)]: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾،

فإنّ «الموعد»[(٢)] مُحْتَمِلٌ للمصدر، وَيَشْهَدُ[(٣)] له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾[(٤)]، وللزَّمان[(٥)]، وَيَشْهَدُ له[(٦)]: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾،

= لغواً متعلّقاً بـ «أسس» مع احتماله لأن يكون ظرفاً مستقراً في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في «أسس» كما كان حالاً من بنيانه في تلك الآية.
قال الشمني معقّباً: «وأقول تعيّن الوجه الأخير عند المصنّف لتعيينه فيما قبلها وهو: لمسجد أسس على التقوى؛ وإنما تعيّن فيه لانتفاء الوجه الأول منه، لأن النصب على الحالية من فاعل «أسس»، ولا فاعل في «لمسجد أسس» لا مذكور ولا مقدّر...» انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠.
وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٥٢ قال: «لا تعيّن لإمكان جعله حالاً من ضمير أسس».

(١) تقدّمت هذه الآية في «سواء» ولكن أذكرها مرة أخرى مع ما بعدها لإيضاح ما ذَهَبَ إليه المصنّف.
﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ * فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ سورة طه ٢٠/ ٥٧ - ٥٨.

(٢) والمصدرية هي الأرجح عند القشري: انظر البحر ٦/ ٢٥٢.
وانظر النص عند أبي البقاء: التبيان/ ٨٩٣، والفريد ٣/ ٤٤٢، فقد ذكر الهمداني الأوجه الثلاثة، قال: «والموعدُ يكون زماناً ومكاناً ومصدراً بمعنى الوعد، وهو هنا مَصْدَرٌ بمعنى الوعد...».

(٣) هذه عبارة أبي البقاء. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٠.

(٤) سورة طه ٢٠/ ٥٨.

(٥) أي: الموعد محتمل للزمان. وانظر البحر ٦/ ٢٥٢ وهو الظاهر عنده.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ سورة طه ٢٠/ ٥٩.
وتقدير الزمان هنا على حذف مضاف أي: زمان وعدكم.

وللمكان[١]، ويَشْهَدُ له[٢] ﴿مَكَانًا سُوًى﴾. وإذا أُعرب[٣] ﴿مَكَانًا﴾ بَدَلاً منه لا ظرفاً؛ لـ ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ تعيَّن ذلك[٤][٥].

* * *

(١) أي: «موعداً» محتملٌ لظرف المكان على تقدير: مكانَ وَعْدٍ.

(٢) وهو من الآية السابقة من هذه السورة طه/ ٥٨.

(٣) أي: «مكاناً سوى» إذا أُعْرِب بَدَلاً من المكان المُقَدَّرِ المحذوفِ في «موعداً»... انظر الفريد ٣/ ٤٤٢.

(٤) أي: تعيّن كونُ «موعداً» المراد به المكان، واَرتفع اَحتمالُ المصدريّة والزمان.

(٥) وذكر السمين في «مكاناً» خمسة أوجه: بَدَلٌ من «مكاناً» المحذوف، مفعولٌ ثانٍ للجَعْل، نَصْبٌ بإضمار فِعْلٍ، نَصْبٌ بنفس المصدر، نَصْب على الظرف، بنفس «اجعل». وانظر الدر ٥/ ٣٠، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حَيّان انظر البحر ٦/ ٢٥٢.

الجهةُ الثّامِنَةُ:

أنْ يَحْمِلَ المُعرِبُ[١] على شيءٍ، وفي ذلك الموضع ما يَدْفَعُه[٢]، وهذا أَصْعَبُ من الذي قَبْلَه، وله أمثلة:

أَحَدُها: قولُ بعضهم في[٣] ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾: إنها[٤] «إنّ» واسمُها، أي: إنّ القِصَّة، وذان: مبتدأ، وهذا يَدْفَعُهُ رَسْمُ «إنّ» مُنْفَصِلَةً، و«هذان» مُتَّصِلة.

والثاني: قولُ الأخفش، وتَبِعَهُ أبو البقاء في[٥] ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ

---

(١) قوله: «المُعْرِب» مثبت في المخطوطة الخامسة، وسقط من البقية، وهو مثبت في المطبوع.
وقوله: أن يَحْمِل المعرب: أي: أَنْ يَحْمِلَ... الكلامَ على شيء.

(٢) أي: ما يَدْفَعُ حَمْلَهُ عليه.

(٣) سورة طه ٢٠/٦٣، وتقدّمت، انظر ما سبق ١/٢٣٨.
وذكر في ذلك الموضع هذا مشيراً إلى أنها قراءة، وقد ذكرتُ قرّاءها وتخريجها. انظر الحاشية (٣) في ١/٢٣٨ - ٢٤٠.

(٤) والتقدير على هذا: إنّها ذانِ لَسَاحِران، والهاء: ضمير القصّة، وليست بهاء التنبيه الداخلة على ذان.
وقد رُدَّ من وجهين: من جهة الخَطّ، ولو كان هذا صواباً لوجب فصل الهاء في الخط عن «ذان»، وتكتب: إنها ذان، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في سورة الحج ٢٢/٤٦، فكتابتُها منفصلة من «أنّ» موصولة بـ «ذان» يمنع كونها ضميراً.
انظر البحر ٦/٢٥٥ والدّر المصون ٥/٣٥.
قلت: ويمنع من هذا التقدير مانع أخر وهو دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ «ذان» وهو قوله «لَسَاحِران» مع أنه لم يدخل ناسخ على المبتدأ.

(٥) الآية: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ سورة النساء ٤/١٨.

﴿كُفَّارٌ﴾: إنّ[١] اللامَ للابتداء، و«الذين» مبتدأٌ، والجملةُ[٢] بعده خبرُه. ويَدْفَعُه[٣] أنّ الرسمَ[٤] «ولا»، وذلك يَقْتضي أنّه[٥] مجرورٌ بالعَطْفِ على[٦] ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٧] لا مرفوعٌ بالابتداء.

والذي حَمَلَهما على الخروج عن ذلك الظاهِرِ[٨] أنّ من الواضح أنّ الميّت، على الكُفْر لا تَوْبَةَ له؛ لفوات زَمَنِ التكليف. ويُمْكِنُ أن يُدَّعى لهما[٩] أنّ الألفَ في «لا» زائدةٌ كالألف في[١٠] ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾[١١]؛ فإنها زائدة، في الرَّسْم،

---

(١) لم أهتد إلى هذا في معاني القرآن للأخفش. وأما العكبري فقد قال في التبيان: «ولا الذين يموتون: في موضعه وجهان: أحدهما: هو جَرٌّ عطفاً على الذين يعملون السيئات، أي: ولا للذين يموتون.
والوجه الثاني: أن يكون [أي الذين] مبتدأ، وخبره «أولئك أعتدنا لهم»، واللام لام الابتداء، وليست «لا» النافية».
انظر التبيان/ ٣٤ وحاشية الجمل ١/ ٣٦٧.

(٢) وهي قوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ النساء ٤/ ١٨.

(٣) أي يدفع تقديرَ الأخفش وأبي البقاء أنّ اللامَ من «لا الذين» لامُ الابتداء.

(٤) أي: اللام مُتَصِلَةٌ بالألف.

(٥) أي: الذين.

(٦) أي على قوله: «وليست التوبة للذين»، أي: وليست للذين يعملون السيئات.

(٧) سورة العنكبوت ٢٩/ ٤.

(٨) وهو الجرّ على العطف.

(٩) للأخفش وأبي البقاء، وهذا جوابٌ عن قوله: «ويَدْفَعُه عن الرّسم ولا...».

(١٠) الآية: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٢٠ - ٢١.
قال السمين: «وقد كتبوا: أو لا أذبحنه، بزيادة ألف بين لام ألف والذال، ولا يجوز أن يُقْرَأَ بها...» انظر الدر ٥/ ٣٠٥.

(١١) رسمت في م/ ٢ و٥ «لأذبحنه» كذا من غير ألف.

وكذا في[١] ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾.

والجواب أن هذه الجملة[٢] لم تُذكَر ليُفاد معناها بمجرده[٣]، بل ليُسَوَّى بينها[٤] وبين ما قبلها، أي: أنّه لا فرقَ في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخّرها إلى حضورِ الموت، وبين مَن مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخِّر في[٥] ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[٦] مع

---

(١) الآية: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة التوبة ٩/٤٧. وجاءت في المخطوطات «لا أوضعوا»

قال السَّمين: «ورُسِمَ في المصحف: ولا أوضعوا خلالكم، بألف بعد «لا».

قال الزمخشري: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخطّ العربي اختُرِعَ قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع؛ فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحها ألفاً أخرى، نحو «أو لا أذبحنه» يعني في زيادة ألف بعد «لا»، وهذا لا يجوزُ القراءةُ به، ومَن قرأه متعمداً يَكفُر».

انظر الدر ٣/ ٤٧٠، والكشاف ٢/ ٤٢، والفريد ٢/ ٤٧٦، وفيه عبارة الزمخشري من غير عزو.

(٢) وهي قوله: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾.

(٣) لأنّ من مات على الكفر لا تكون منه توبة، فكيف تُنفَى عنه؟

(٤) أي: بين ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾، وبين ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾.

(٥) الآية: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٠٣.

(٦) والمرادُ بالذكر التكبيرُ عند الجَمَرات وأدبار الصلاة، وغير ذلك من أوقات الحَجّ، والأيامُ المعدودات أيامُ التشريق، وهي الثلاثة بعد يوم النَّحْر.

=

أنّ حكمه[١] معلوم؛ لأنّه آخذٌ بالعزيمة، بخلاف المتعجّل، فإنه آخذٌ بالرُّخْصَة، على معنى: يستوي في عدم الإثم مَن يَتَعَجَّلُ ومَن لم يتَعَجَّلْ، وحَمْلُ[٢] الرَّسْمِ على خلافِ الأَصْلِ مع إمكانِه غيرُ سديد.

والثَّالِثُ: قولُ ابن الطراوة[٣] في[٤] ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: هم أَشَدُّ: مبتدأٌ وخبرٌ، وأيّ[٥]: مضافٌ لمحذوف، ويَدْفَعُه رَسْمُ «أيُّهم» مُتَّصِلَةً، وأنّ «أيّاً» إذا لم تُضَفْ أُعرِبت باتّفاق[٦].

والرَّابِعُ: قولُ بعضهم في[٧]: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾: إنَّ «هم»

= وقوله تعجّل: أي بالنَّفْر، أي: من تَعَجَّل من الحاجّ بالنَّفْر في يومين من أيام مِنى صار مقامُه بمنى ثلاثةَ أيامٍ بيوم النَّحر... ومَن لم يَنْفِر إلّا في آخر اليوم الثالث حَصَلَ له بِمِنَى مقامُ أربعةِ أيّام.

وانظر تفصيل هذا في القرطبي ٣/ ١ وما بعدها.

(١) أي: حكمُ المتأخِّر، وهو عَدَمُ الإثم.
وفي حاشية الشّمني: «في الشرح: قيل: إنّ أهل الجاهلية كانوا فريقين: منهم مَنْ جَعَلَ المتعجّل آثماً، ومنهم مَن جَعَلَ المتأخِّر آثماً، فورد القرآن بنفي الإثم عنهما جميعاً، فَسَوْقُ الكلام حينئذٍ ليس لأَجْلِ التخْيير، بل لأَجْلِ نَفْيِ الإثْم المُتَوَهَّمِ على التقديرين» انظر ٢/ ٢٤٠.

(٢) وهذا جوابٌ عن قوله: «ويمكن أن يُدَّعى لهما [للأخفش والعكبري] أنّ الألف زائدة. كذا عند الشمني.

(٣) تقدَّم قولُ ابن الطراوةِ في الآية في موضعين: الأوّل في «أيّ»، انظر ما سبق ١/ ٥١٩ - ٥١٦، والثاني: في الجهة السادسة النوع السادس عشر من هذا الباب.

(٤) سورة مريم ١٩/ ٦٩.

(٥) الذي ذكره في الموضع الأوّل أنّ «أيّاً» مقطوعةٌ عن الإضافة؛ فلذلك بُنيت.

(٦) قلت: انظر ما سبق ١/ ٥٢٠، الحاشية/ ٢.

(٧) سورة المطففين ٨٣/ ٣، وتقدّمت في اللام، انظر ما سبق ٣/ ٢٠٤.

الأُوْلَى ضميرُ رَفْعٍ مُؤَكِّد للواو[١]، والثانيةُ[٢] كذلك[٣]، أو[٤] مبتدأٌ، وما بعده خَبَرٌ.

والصَّوابُ أنّ «هم» مفعولٌ فيهما؛ لِرَسْمِ الواو[٥] بغير ألفٍ[٦] بعدها، ولأنّ الحديثَ في الفِعْلِ[٧] لا في الفاعِلِ؛

---

(١) ويكون الفعل: كالوا، وليس فيه ضمير نَصْب.
وذكر الزمخشري في الكشاف ٣/ ٣٢٢ عن عيسى بن عمر وحمزة أنهما كانا يَرتكبان ذلك أي: يجعلان الضميرين للمطففين، ويقفان عند الواوين وقفة يبيِّنان بها ما أرادا... وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/ ٣٤٣.

(٢) ويكون الفعل: وَزَنُوا، وليس فيه ضميرُ نَصْب.

(٣) أي: الضمير «هم» ضمير رفع، وهو تأكيد للواو في «كالوا» و«وزنوا».

(٤) أي: وتكون الجملة: «هم يُخْسِرون» جملة اسميّة.
وانظر تفصيل هذا الخلاف في الدُّرِّ المَصُون ٦/ ٤٩٠ - ٤٩١.
وانظر رَدّ الزمخشري في الكشاف على هذا التقدير ٣/ ٣٢١ - ٣٢٢.

(٥) أي: في «كالوا» و«وزنوا».

(٦) أي: الألف الفارقة.
على أن الزمخشري ذهب إلى أنّ التعلُّق بإبطال هذا التخريج بخطّ المصحف، وأنّ الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه تخريج ركيك، لأن خطّ المصحف لم يُراعَ في كثير منه حَدّ المُصْطَلَح عليه في علم الخَطّ، وذكر أنه رأى في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضةً لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعاً؛ لأن الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كُتبت هذه الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو ذلك: لم يدعوا، وهو يدعو، فمن لم يثبتها قال المعنى كافٍ في التفرقة بينهما. انظر الكشاف ٣/ ٣٢١ - ٣٢٢.

(٧) أي: لأنّ الحديث في الأَخْذِ والإعطاءِ، وهو المشارُ إليه بقوله: إذا اكتالوا، وإذا كالوهم، وليس الحديث في الفاعل، ومن ثَمّ فلا تأكيد في الآية. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٢٩.

إذ[1] المعنى: إذا أخذوا من الناس ٱستَوْفَوْا، وإذا أعطوهم أَخْسَرُوا، وإذا جعلتَ الضميرَ[2] للمطفِّفين صار معناه إذا أخذوا ٱستَوْفَوْا[3]، وإذا تَوَلَّوْا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أَخْسَرُوا[4]، وهو كلامٌ متنافرٌ؛ لأنّ الحديثَ في الفعل لا في المباشر[5].

الخامسُ: قولُ مكّيّ وغيرِه في قوله تعالى[6]: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾: إنّ «جَنّاتُ» بَدَلٌ[7] من «الفضل»، والأَوْلَى أنه مبتدأٌ لقراءة

---

(١) **قلتُ: هذا الحديث للزمخشري من هنا إلى قوله: المباشر، منقول بحروفه لم يَخْرم منه شيئاً. ولم يَعْزُ الفضلَ إلى أهله، وهي خَصْلَةٌ غيرُ حميدة.**
انظر الكشاف ٣/ ٣٢١.

(٢) أي: «هم» في قوله: «كالوهم أو وزنوهم».

(٣) والاستيفاء يكون من الناس. أي: استوفوا حَقَّهم. وإذا تولوا الكيل، وأخذوا لأنفسهم أَخْسَرُوا، والمعنى على غير هذا.

(٤) وعلى هذا فيكون الضمير في الفعلين للناس.

(٥) أي: الذي هو الفاعل.

(٦) ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٣٢ - ٣٣.

(٧) **قلت: لم يذكر هذا مكي، انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣١٧، فقد ذكر وجهين الرفع على الابتداء، و«يدخلونها» الخبر، أو على إضمار مبتدأ أي: هي جنات. وذكر المسألة أبو حيان، ونقل البدلية عن الزمخشري وابن عطية: انظر البحر ٧/ ٣١٤، والكشاف ٢/ ٢٧٨، والمحرر ١٢/ ٢٥٢د ثم رَدَّ أبو حيان البدلية، واستشهد للابتداء بقراءة النّصب على الاشتغال. وما ذكره المصنّف هنا أخذه عن شيخه أبي حيان، وعزاه لمكي، وعزاه شيخه لغيره، فتأمل!!**

بعضهم[١] بالنَّصْبِ على حَدّ[٢] «**زيداً ضربتُه**».

السّادسُ: قولُ كثير من النحويين في قوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾: إنه دليلٌ على جواز ٱستثناءِ الأكثر[٤] من الأقلّ[٥]. والصَّوابُ[٦] أنّ المرادَ بالعباد المخلصون، لا عمومُ المملوكين، وأنّ الاستثناء مُنْقَطِعٌ؛ بدليل سقوطِهِ[٧] في آية «سُبْحَان»: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾[٨]. ونظيرُه المثالُ الآتي.

---

(١) قرأ الجحدري وهارون عن عاصم، وكذا خلّاد عن أبي بكر عنه، وٱبن جبير عن حفص عنه «**جناتِ عَدْنٍ**» بالنصب على الاشتغال، أي: يدخلون جنات عَدْنٍ يدخلونها.
وذهبوا إلى أنّ قراءة النَّصْبِ هنا دليلٌ على الابتداء في قراءة الرفع.
وانظر تفصيل القراءتين في كتابي معجم القراءات ٧/ ٤٤٥ - ٤٤٦.
وذكرتُ فيه تصويبَ النّقْل عن مَكّي، وَرَدَدْتُ فيه ما نقلَه ٱبنُ هشامٍ عنه.

(٢) أي: فهو نَصْبٌ على الاشتغال والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتُه.

(٣) تتمة الآية: ﴿... مِنَ الْغَاوِينَ﴾ سورة الحجر ١٥/ ٤٢.

(٤) في حاشية الشمني: «هكذا وُجِد في أكثر النُّسَخ، ومعناه أَكْثَرُ من المستثنى منه، أي أَكْثَرُ من الباقي بعد الاستثناء، وفي بعضها: الأكثر من الأقلّ، وهو ليس بصواب».
انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٣٠، وحاشية الأمير ٢/ ٥٣، فهو يرى أنّ الصّواب حذف «من الأقلّ».

(٥) قال السّمين: «فيه وجهان: أحدُهما أنّه استثناءٌ مُتَّصِل؛ لأنّ المرادَ بعبادي العمومُ طائِعُهم وعاصِيهم، وحينئذٍ يلزم ٱستثناءُ الأكثر من الأقلّ، وهي مسألة خلاف. والثاني: أنّه منقطعٌ؛ لأنّ الغاوين لم يندرجوا في عبادي؛ إذ المرادُ بهم الخُلّصُ، والإضافةُ إضافةُ تشريف». الدر ٤/ ٢٩٧.
وفي البحر أنّ الكوفيين وٱبن خَروف أجازوا ٱستثناءَ الأكثر من الأقلّ، انظر البحر ٥/ ٤٥٤.

(٦) قلت: انظر هذا النص عند شيخه أبي حيان في البحر ٥/ ٤٥٤، وانظر الشمني ٢/ ٢٤١.

(٧) أي: سقوط الاستثناء، وسقوط المستثنى بعده، وهو يَدُلُّ على أنّ المراد بالعباد من كان مُخْلِصاً لا عُمُومَ العباد.

(٨) سورة الإسراء ١٧/ ٦٥.

السَّابِعُ: قولُ الزمخشري في[1] ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾: إنّ مَن نَصَبَ[2] قَدّر[3] الاستثناءَ من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، ومَن رَفَعَ قَدّره مِن ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

ويُرَدُّ باستلزامِهِ تناقُضَ[4] القراءتين؛ فإنّ المرأة تكون مَسْرِيّاً[5] بها على قراءة الرفع، وغيرَ مَسْرِيّ بها على قراءة[6] النصب، وفيه نظر؛ لأنّ إخراجَها من جملة

---

(١) سورة هود ١١/ ٨١، وتقدّمت في الباب الثاني: الجملة المستثناة، انظر ما سبق ٥/ ٢٤٠.

(٢) تقدّمت قراءتا النَّصب والرَّفع، انظر ما تقدّم ٥/ ٢٤١، الحاشية/ ١. وقد أشرتُ إلى تكرار هذه الآية هنا في هذا الموضع.

(٣) انظر الكشاف ٢/ ١٠٩.
ذكر القراءتين، وجَعَل قراءة النَّصب على الاستثناء من «فَأَسْرِ بأهلك»، ثم ذكر أنّه يجوز أن ينتصب عن «لا يلتفت» على أَصْل الاستثناء، ثم قال: «وإنْ كان الفصيحُ هو البَدَلَ، أعني قراءة من قرأ بالرفع، فأَبْدَلَها عن أحد...». وقال بعد ذلك: «وفي إخراجها مع أهله روايتان: رُوي أنّه أخرجها معهم، وأمر ألّا يلتفت منهم أحدٌ إلا هي، فلما سَمِعَتْ هدّة العذاب التفتتْ، وقالت: يا قَوْمَاهْ، فأدركها حَجَرٌ فقتلها. ورُوي أنه أُمِر أن يُخَلِّفها مع قومها؛ فإنّ هواها إليهم، فلم يَسْرِ بها، واختلافُ القراءتين لاختلاف الروايتين» كذا!!
ونقلَ نَصّه أبو حَيّان في البحر ٥/ ٢٤٨ ثم قال: «وهذا تكاذُبٌ في الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله تترتبان على التكاذُب...».

(٤) قلت: ارجع إلى نصّ شيخه في البحر، وتأمّل ما بين الشيخ وتلميذه.
وذكروا أن ما ذهب إليه المصنف إنما هو لابن الحاجب.
وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧، وانظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٥) كذا «مَسْرِيّاً بها» في المخطوطات، وهو اسم مفعول، وأصله: مَسْرُوي. وفي المطبوع مُسْرَىً بها: من أُسْري. فالأوّل من الثلاثي، وهذا من الرباعي.

(٦) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: أنها مُسْرَىً بها.

النَّهْي لا يَدُلُّ على أنها مُسْرَىً بها، بل على أنَّها معهم[١] وقد رُوي أنَّها تبعتهُم، وأنَّها ٱلتفتَتْ، فرأَتْ العذابَ فصاحَتْ، فأصابها حَجَرٌ[٢]، فقتلَها.

وبَعْدُ[٣]، فقولُ الزمخشري في الآيةِ خلافُ الظَّاهِرِ، وقد سَبَقه إليه غيرُه. والذي حَمَلَهُم على ذلك[٤] أنّ النصب قراءةُ الأكثرين[٥]، فإذا قُدِّر الاَستثناءُ من «أحد» كانت قراءتُهم[٦] على الوَجْهِ المرجوحِ[٧]، وقد ٱلتَزَمَ بعضهم جوازَ مجيءِ قراءة الأكثر على ذلك[٨]، مُسْتَدِلاًّ بقوله تعالى[٩]: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، فالنصبُ عند سيبويه[١٠] على حَدِّ قولهم[١١]: **«زيداً ضربته»**، ولم

(١) أي: مع قومها.

(٢) في م/١ «الحجر».

(٣) جاء في حاشية الشمني قوله: «في الشَّرْح: التقدير: وأقولُ بعد ما مَضَى تَنَبَّهْ، فقول الزمخشري في الآية خلافُ الظاهر. وقد مَرَّ مثل هذا في حرف الفاء حيث قال: وبعدُ، فعندي أنّ ٱبن الشجري لم يتأمَّلْ كلام الفارسي».
انظر الحاشية ٢/ ٢٤١، وانظر نَصّ المصنّف في حرف الفاء ٢/ ٥٠٨.

(٤) أي: على التخريج السّابق.

(٥) قراءة النصب عن نافع وٱبن عامر وعاصم وحمزة والكسائي من السَّبْعَة، وقرأها كذلك أبو جعفر ويعقوب من تتمة العشرة.
وقراءةُ الرفع عن ٱبن كثير وأبي عمرٍو وٱبن مُحَيْصِن واليزيدي والحَسَن وٱبن جَمّاز عن أبي جعفر. فقوله قراءة الأكثرين لعله أراد به من السَّبْعَة، حيث قرأها خمسة منهم بالنصب.
انظر ما سبق ٥/ ٢٤١.

(٦) وهي قراءة الرفع «إلّا ٱمرأتُك».

(٧) وهو وَجْهُ البَدَليّة من «أحد».

(٨) أي: على النَّصْب.

(٩) سورة القمر ٥٤/ ٤٩، وتقدَّمت في الجملة المفسَّرة. انظر ما سبق ٥/ ١٢٣.

(١٠) انظر الكتاب ١/ ٧٤.

(١١) أي: على النَّصْبِ على الاَشتغال. وقال بعد المثال: «وهو عربي كثير».

يَرَ[١] خوفَ إلباسِ المُفَسِّرِ بِالصِّفةِ مُرَجِّحاً كما رآه بعض المتأخرين؛ وذلك لأنه[٢] يَرَى في نحو «**خِفْتُ**» بالكسر، و«**طُلْتُ**» بالضم أنه مُحْتَمِلٌ لِفِعْلَيْ[٣] الفاعلِ والمفعولِ،

ولا خلافَ أنّ نحو[٤] «**تضارٌّ**» محتملٌ لهما، وأَنّ نحو «**مُخْتار**»[٥] محتملٌ لوَصْفِهِما وكذلك نحو[٦] «**مُشْتَرِيّ**» في النَّسَب.

---

(١) أي: سيبويه.
قال الشمني: «والمعنى أنّ نَصْب «كُلّ شيء» عند سيبويه في الآية من قبيل النّصب المرجوح؛ لا من قبيل النصب الراجح، فإن قيل ليس النصبُ في الآية مرجوحاً وإنما هو راجح؛ لأن في الرفع فيها خوف إلباس المفسّر بالصفة وهو من مُرَجّحات النصب، ولا كذلك الرفع في: زيداً ضربته، أُجيب بأنّ سيبويه لم يَرَ خوف إلباس المفسّر بالصفة إذا رفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رآه بعض المتأخرين...» الحاشية ٢/ ٢٤١.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) أي: كل منهما محتملٌ لأن يكون مبنيّاً للفاعل ومبنيّاً للمفعول، خِفْتُ: أي: خفت أنا، وتكون التاء هي الفاعل، أو خِفْت: أي: خافني الآخرون. ومثله: طُلْتُ: طَوُلْت، طُوِلْت. أما خِفْت: فأصله خَوِفت في البناء للفاعل، ثم نُقِلَت الكسرةُ إلى الخاء بعد سَلْب حركته، ثم سقطت الواو لسكونها وسكون الفاء العارض: فصار خِفْت، ووزنه: فِلْتُ، وفي حال البناء للمفعول كانت صورته: خُوِفت، ثم جرت عملية نقل الحركة والحذف. وقُلْ في «طُلْت» قريباً من هذا.

(٤) أي: أصله بعد فك الإدغام تُضارِرُ، وهو مبني للفاعل، وتُضَارَرُ: وهو مبني للمفعول. والإدغام أَخفى الحركة المبيِّنة لِكُلٍّ.

(٥) أي محتملٌ لأن يكون اسمَ فاعلٍ وصورته: مُخْتَيِر، ثم أُعِلّت الياء، واسمَ مفعول: وأصله: مختيَر، ثم أُعِلّت الياء، والاستعمال يُبْدِي الفرق بين الصيغتين.

(٦) يحتمل أنّه نِسْبَةٌ للمُشْتري: اسم فاعل، أو نِسْبَة للمُشْتَرَى: اسم المفعول.

وقال الزَّجّاجُ في[١] ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾: إنّ[٢] النحويين يجيزون كونَ الأَوّلِ ٱسماً، والثاني خبراً، والعَكس. وممن ذكر الجوازَ فيهما الزمخشري[٣].

قال ٱبنُ الحاجّ[٤]: «وكذا نحو: «**ضَرَبَ موسى عيسى**»: كُلٌّ من الاسمين محتمِلٌ للفاعليّةِ والمفعوليّةِ، والذي التَزمَ فاعلية الأوّل إنما هو بعضُ المتأخّرين، والإلباسُ واقعٌ في العربية؛ بدليلِ أسماءِ الأجناسِ والمشتركات»[٥] انتهى.

والذي[٦] أجزمُ به أنّ قراءة الأكثرين[٧] لا تكون مَرْجُوحَةً، وأنّ الاستثناءَ في الآية من جُمْلَةِ الأمر[٨] على القراءتين[٩]؛ بدليلِ سقوطِ[١٠] ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ

---

(١) تتمة الآية: ﴿... حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ١٥.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٨٦ ففيه ٱختلافٌ في نَسَق الصياغة، وٱتفاقٌ في المضمون.

(٣) انظر الكشاف ٢/ ٣٢٣.

(٤) في الهمع ٢/ ٢٥٩ ذهب ٱبنُ السّرّاج والجزولي إلى الالتزام بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به، ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاجّ في نقده على المُقَرِّب بأنّ سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأنّ كثيراً من أحكام العربية إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يُقال بٱمتناعها كتصغير عُمَرَ وعَمْرٍو؛ فإن اللفظ فيهما واحد...، فلا يبعد كذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه.

(٥) أي: الكلمات المشترِكات.

(٦) نقل هذا النص عن المصنّف الشهابُ الخفاجيّ في الحاشية ٥/ ١٢٢.

(٧) وهي قراءة النَّصْب في «إلّا ٱمرأتَك» من سورة هود ١١/ ٨١.

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، والاستثناء من «أهلك» الواقعة في جملة الأمر.

(٩) على قراءتي النصب والرفع. وانظر البحر ٥/ ٢٤٩ فالنَّصُّ لشيخه أبي حَيّان.

(١٠) قرأ ٱبن مسعود وأُبَيّ بن كعب «**فَأَسْرِ بأهلك بقطع من الليل إلّا امرأتك**» وليس في هذه القراءة «**ولا يلتفت منكم أحد**» وهي كذلك في مُصْحَف عبدالله.
انظر مراجع هذه القراءة في كتابي: معجم القراءات ٤/ ١١٥.

أَحَدٌ﴾ في قراءة ٱبنِ مسعود. وأنّ الاستثناءَ منقطعٌ[١] بدليلِ سقوطه[٢] في آية الحِجْر[٣]؛ ولأنّ المُرادَ بالأهل المؤمنون وإنْ لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين. ويؤيّدهُ ما جاء في ٱبن نوحٍ عليه السّلام[٤]: ﴿يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ ۖ﴾.

ووَجْهُ الرفع[٥] أنّه على الابتداء، وما بعده الخبرُ، والمستثنى الجملةُ، ونظيرُه: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾[٦].

وٱختار أبو شامةَ ما ٱخترتُه من أنّ الاستثناءَ مُنْقَطِعٌ، ولكنه قال: «وجاء النَّصْبُ

---

(١) على تقدير: لكنْ ٱمرأتُك إنّه مصيبُها ما أَصَابهم، فهي كأنّها ليست من جُمْلَة الأهل الذين أُمِرَ بالإسراء بهم.

(٢) أي: بدليل سقوط الاستثناء.

(٣) الآيــة: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ سورة الحجر ١٥/ ٦٥.

(٤) الآية: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ سورة هود ١١/ ٤٦.
وقوله: ليس من أهلك: أي: الناجين، وهو أحد التخريجات في الآية.

(٥) في قوله: «إلا ٱمرأتُك» أي: في قراءة الرفع، مع أنه ٱستثناءٌ واجبُ النَّصب فهو تامٌّ مُوْجَب.
وتقدَّم هذا للمصنف في الجملة المُستثناة ٥/ ٢٤٠ - ٢٤١.
وذكرتُ من قبل أن المصنِّف تبع في هذا ٱبنَ مالك. انظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ٤١ - ٤٢.

(٦) تتمة الآية الثالثة ﴿... ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ سورة الغاشية ٨٨/ ٢٢ - ٢٤، وتقدَّمت في ٥/ ٢٣٩ «الجملة المستثناة» وقال فيها:
«قال ٱبنُ خروف: «مَن: مبتدأ، و﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ الخبرُ، والجملة في موضع نصبٍ على الاستثناء المنقطِع». وانظر الكشاف ٣/ ٣٣٤.

على اللغة الحجازيّة[١]، والرفعُ على اللغة التميميّة». وهذا يَدُلُّ على أنّه جَعَل الاَستثناءَ[٢] من جُمْلة النهيّ، وما قَدَّمتُه[٣] أَوْلى، لِضَعْفِ اللغة التميميّة، ولما قدَّمْتُ من سقوطِ جملةِ النّهي[٤] في قراءة[٥] اَبن مسعود[٦]. حكاها أبو[٧] عبيدةَ وغيرُه.

* * *

(١) قال أبو حيان: «. . . وإذا اَتّضح هذا المعنى عُلِم أنّ القراءتين وَرَدتا على ما تقتضيه العربيّة في الاَستثناء المنقطع في النّصْب والرّفع، فالنّصْب لغةُ أهل الحجازُ، وعليه الأكثرُ، والرفع لبني تميم، وعليه اَثنان من القُرّاء، انتهى». البحر ٥/ ٢٤٩ وهو نقل عن الزمخشري. ثم قال: «وهذا النوع من الاَستثناء المنقطع يجبُ فيه النَّصْبُ بإجماعٍ من العرب، وليس فيه النصبُ والرفعُ باَعتبار اللغتين، وإنما هذا في الاَستثناء المنقطع، وهو الذي يمكن تَوجُّه العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد «إلّا» من غير الجنس المُستثنى منه. . .». وذكر السّمين في الدّرّ المصون أنّ ما ذكره أبو حَيّان هو قول الشيخ شهاب الدين أبي شامة. انظر ٤/ ١٢٠.

(٢) أي قوله: «إلّا اَمرأتَك» داخل تحت النهي ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

(٣) أي: من كون الاَستثناء واقعاً من جملة الأمر على كلتا القراءتين.

(٤) قال الدسوقي: «أي: فإن سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الأمر؛ إذ لا يجوزُ حَذْفُ المستثنى منه مع عامله» انظر الاشية ٢/ ٢٣٢.

(٥) تقدّمت القراءة قبل قليل «**فأسر بأهلك بقطع من الليل إلّا اَمرأتك**» بسقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

(٦) قال الشهاب بعده: «والمعنى: أَسْرِ بالمؤمنين لكن امرأتُك مصيبها ما أصابهم، وهو وَجْهٌ حَسَنٌ» انظر الحاشية ٥/ ١٢٢.

(٧) أي: حكى قراءة اَبن مسعود.

الجهةُ التَّاسِعَةُ:

ألاَ يتأمَّلَ[١] **عند وُرُودِ**[٢] **المشتبِهاتِ**[٣]؛ ولذلك أمثلةٌ:

أَحَدُها: نحو[٤] «**زيدٌ أَحْصَى ذهناً**»، و«**عمرٌو أَحْصَى مالاً**»، فإنّ الأوّلَ على أن «أَحْصَى» اسمُ تفضيل، والمنصوبُ تمييزٌ[٥]؛ مثل: «**أَحْسَنُ وَجْهاً**».

والثاني[٦]: على أَنّ «أَحْصَى» فعلٌ ماضٍ، والمنصوبُ مفعولٌ مثل[٧]: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾.

ومن الوَهْمِ قولُ بعضِهِم في[٨] ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾: إنّه[٩] من الأوّل؛ فإنّ

---

(١) أي: المُعْرِبُ.

(٢) كذا ورد في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وفي المطبوع «عند وجود».

(٣) في م/ ١ «المشبِهَات» كذا، وفي م/ ٢ «المتشابهات».

(٤) «نحو» غير مثبت في م/ ١ و٢.

(٥) وهو تمييز مُحَوَّلٌ عن فاعل، وقد يكون مُحَوَّلاً عن مبتدأ.

(٦) وهو قوله: «عمروٌ أَحْصَى مالاً».

(٧) الآية: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ سورة الجنّ ٧٢/ ٢٨.

قوله: عدداً «يجوز أن يكون تمييزاً منقولاً في المفعول به، والأصل: أَحْصَى عَدَدَ كُلّ شيء، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر، والتقدير: وأَحْصَى كل شيء إحصاءً، وقال: عدداً لأنّ «أَحْصَى» بمعنى عَدَّ، فكأنه قال: وعَدَّ كُلّ شيءٍ عدداً. كذا في الدّرّ ٦/ ٤٠٠.

وما أراده ابنُ هشام أَنّ أحصى «فِعْلٌ نَصب مَفْعُولاً وهو «كُلّ شيء»، وليس تمييزاً واقعاً بعد اسمِ تفضيلٍ كما يتوهّم بعض المُعْرِبين.

(٨) سورة الكهف ١٨/ ١٢، وتقدّمت في مواضع، أولها في «أيّ»، انظر ما سبق ١/ ٥١٥.

(٩) أي: هو اسمُ تفضيلٍ، وليس فِعْلاً . حالُه كحال المثالِ الأوّلِ: «زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً».

وذكر العكبريّ فيه وجهين: أنّه فعل ماضٍ، وأنّه اسمٌ، و«أمداً» منصوب بفعل دَلّ عليه الاسمُ. انظر التبيان/ ٨٣٩، والدر ٤/ ٤٣٧.

«الأَمَد»[١] ليس مُحْصِياً بل مُحْصَىً، وشرطُ التمييز المنصوبِ بعد «أَفْعَل»[٢] كونُه فاعلاً في المعنى كـ[٣] «**زيدٌ أَكْثَرُ مالاً**» بخلاف[٤]: «**مالُ زيدٍ أَكْثَرُ مالٍ**».

الثاني: نحو «**زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ**»، فإنّ الثاني[٥] خَبَرٌ أو صفةٌ للخبر، ونحو: «**زيدٌ رَجُلٌ صالحٌ**» فإنّ الثاني[٦] صفةٌ لا غيرُ؛ لأنّ الأوّل[٧] لا يكون خَبَراً على ٱنفراده؛ لِعَدَمِ الفائدةِ[٨].

ومثلُهما[٩]: «**زيدٌ**[١٠] **عالمٌ يفعلُ الخيرَ**» و[١١] «**زيدٌ رَجُلٌ يفعلُ الخيرَ**».

---

(١) هذا تعليل للوَهْم في جَعْل «أَحْصَى» ٱسمَ تفضيل.

(٢) في م/٣ «بعد أَفْعَل التفضيل».

(٣) والتقدير فيه: زيد كَثُر مالُه، فقوله: «مالاً» محولٌ عن فاعل، ففاعل الكثرة المال لا زيد.

(٤) قوله: «مالٍ» جاء التمييز مخفوضاً، ولا يشترط فيه في هذه الحالة أن يكون فاعلاً من حيث المعنى؛ لأن فاعل الكثرة هو مال زيد لا مطلق الكثرة. دسوقي ٢/٢٣٢ عن الدردير.

(٥) وهو قوله: «شاعر».

(٦) وهو قوله «صالح».

(٧) وهو قوله: «رجل» وفي م/٥ «لأن الثاني».

(٨) لأنّ من المعلوم أنّ «زيد» رجل، فذكْرُهُ وَحْدَهُ بعد المبتدأ لا يفيد السّامع شيئاً، وشرطُ الخبر الفائدةُ.

(٩) أي: مثل المثالين السّابقين.

(١٠) جملة «يفعل الخير» تصلح أن تكون خبراً ثانياً عن «زيد»، وتصلح أن تكون صفة لـ «عالم»، وهو الخبر.

(١١) جملة «يفعل الخير» صفة لـ «رجل»، ولا تصلح فيها الخبريّة؛ لأنّ قولك: «زيد رجل» لا تتحقّق الفائدة منها، والوصفُ يُتِمُّ الفائدة من رجل.

وزَعَمَ الفارِسِيّ[١] أنّ الخبرَ لا يتعدَّدُ مُخْتَلِفاً بالإفرادِ والجملة، فيتعيَّن عنده كَوْنُ الجملةِ الفعليّةِ صفةً فيهما[٢]، والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قولُ بعضهم في[٣]: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾: إنّ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾[٤] خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ، ويَحْتَمِلُ الحاليّة أيضاً، أي: فإذا هم مُفْتَرِقون مختصمين.

وأَوْجَبَ الفارسيُّ في[٥]: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ كونَ[٦] ﴿خَاسِئِينَ﴾ خبراً

---

(١) في تعدُّد الخبر مذاهب: الجواز وعليه الجمهور، كما في النعوت، سواء اَقترنْ بعاطف أم لا. والثاني: المَنْعُ، واَختاره اَبنُ عصفور وكثير من المغاربة، وما ورد من هذا جعل فيه الأول خبراً والباقي صفة، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدَّر، والثالث: الجواز إن اَتّحدا في الإفراد والجملة.
والرابع: قَصْرُ الجوازِ على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض. أي: مُزٌّ.
وجوّز أبو علي اَستعماله بالعَطْف كغيره من الأخبار المتعدِّدة نحو: هذا حلوٌ وحامضٌ. انظر الهمع ٢/ ٥٤.

(٢) أي: في الجملتين السابقتين، تكون جملة «يفعل الخير» صفة لـ «عالم» و«رجل».

(٣) أول الآيـة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ...﴾ سورة النمل ٢٧/ ٤٥.

(٤) لم يذكر السّمين والعكبري غير الوصفية. انظر الدر ٥/٣١٨.
وذكر الهمداني في الفريد ٣/ ٦٨٨ الخبر، والوصف، والحالية، وجعل الحالية من المنويّ في الفريقين. وانظر البيان ٢/ ٢٣.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٦٥، وتقدَّمت بعضها في «قد»، المعنى الخامس. وانظر ما سبق ٢/ ٥٤٤، وتكررت في اللام غير العاملة انظر ٣/ ٢٤٥، وانظر سورة الأعراف ٧/ ١٦٦.

(٦) أحال مبارك وزميله على الخصائص ٢/١٥٨ - ١٥٩، وذكرا أن فيه تفصيلاً شافياً في الآية. قلتُ: هو ذاك.
وانظر الدر المصون ١/ ٢٥٢، فقد ذكر في ﴿خَاسِئِينَ﴾: أنه خبرٌ بعد خبر، وقدَّرهما =

ثانياً[١]؛ لأنّ جمعَ المذكرِ السَّالمَ لا يكونُ صفةً لما لا يَعْقِلُ.

الثَّالِثُ: «رأيتُ زيداً فقيهاً»، و«رأيتُ الهلالَ طالعاً»، فإنّ «رأى» في الأوّل عِلْمِيّة[٢]، وفي الثاني بَصَرِيَّة[٣]، و«طالعاً» حالٌ. وتقولُ: **«تركتُ زيداً عالماً»**، فإنْ فَسَّرت «تركتُ» بـ «صَيّرتُ» فـ «عالماً» مفعولٌ ثانٍ، أو بـ «خَلَّفتُ» فحالٌ.

وإذا حُمِل قولُه تعالى[٤]: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ على الأوَّل[٥] فالظَّرْفُ[٦] و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ مفعولٌ ثانٍ[٧][٨]،

= الزمخشريُّ خبراً واحداً بناءً على أن الخبر لا يتعدَّد، أي: كونوا جامعين بين القِرَدِيّة والخُسُوء.

وأنّه نعتٌ لـ «قردةً». وذكره أبو البقاء، ورَدَّه السَّمين؛ لأن القِرَدَة غَيْرُ عقلاء، وهذا جمع العُقلاء.

والثالث: أنه يكون حالاً من اسم «كونوا».

والرابع: أنّه حال من الضمير المستكِنّ في «قردة»؛ لأنّه بمعنى المشتّق، أي: كونوا ممسوخين في هذه الحالة. وهو التوجيه الأَجْوَدُ عند السمين.

انظر الدر المصون ١/ ٢٥٢، والتبيان للعكبري/٧٣، والكشاف ١/ ٢١٩، وارجع إلى البحر ١/ ٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٥٢.

(١) ذكر ابن جني في الخصائص ٢/ ١٥٩ أنه عند أبي عليّ ليس الخبر بأحدهما، بل بمجموعهما. قلت: ومن هذا يُفْهَم أنّه ليس خبراً ثانياً عنده، بل هو بعض الخبر.

(٢) فلذلك نصبت مفعولين.

(٣) فنصب مفعولاً واحداً.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٧، وتقدَّم بعضها، انظر ما سبق حرف الباء ٢/ ١٢٢.

(٥) أي: جَعْلُ «تَرَكَ» بمعنى «صَيَّر».

(٦) وهو قوله: «في ظلماتٍ».

(٧) تعقّبه العلماء؛ لأنه أَخْبَرَ عن «الظّرْف» و«لا يبصرون» بقوله: مفعول ثانٍ، وهذا ينافي ما يريده من جَعْل كُلٍّ منهما مَفْعُولاً.

(٨) في م/ ٣ و٤ «وتكرر».

تَكرّر[١] كما يتكرّر الخبرُ، أو الظَّرْفُ مفعولٌ ثانٍ والجملةُ بعده حالٌ، أو بالعكس[٢]، وإن حُمِلَ على الثاني[٣] فحالان[٤].

الرَّابِعُ: ﴿ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[٥]: إنْ فتحتَ الغينَ[٦] فمفعولٌ مُطْلَقٌ[٧]، أو

---

(١) قالوا: وَصْفُه بالتكرار لا يَصِحُّ؛ إذ المجموع لم يتكرَّر.
وكان الأَوْلى أن يقول: الظَّرْفُ مفعول ثانٍ، ولا يبصرون: مَفْعُول آخر تكرَّر. انظر الشّمني ٢/ ٢٤٢، والدسوقي/ ٢٣٢.
وانبرى الشمني على عادته مدافعاً، وراداً على الدماميني ما تعقَّب به المصنِّف قال: «وأقول: ليس الإخبار بمفعولٍ ثانٍ تكرّر عن مجموع الظرف ولا يبصرون، وإنما هو إخبارٌ عن كُلّ واحدٍ منهما، وتكرَّر كُلّ منهما بٱعتبار كونه مفعولاً ثانياً لا بٱعتبار ذاته».

(٢) أي: جعل الظرف متعلّقاً بمحذوف حالٍ من الضمير في «تركهم»، وجملة: «لا يبصرون» هي المفعول الثاني. ورَدَّ هذا التقدير السمين. انظر الدر ١/ ١٣٣.

(٣) أي: جَعْل «تَرَكَ» بمعنى «خَلَقَ».

(٤) في ظلمات: حال من الضمير المنصوب في «تركهم»، فهو متعلِّق بمحذوف. و«لا يبصرون» حال إمّا من الضمير المنصوب في «تركهم»، فيكون لهذا الضمير حالان، وإما من الضمير المستكِنّ في «في ظلمات» فيكون عندنا حالان متداخلتان.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩، وتقدَّم بعض هذه الآية في «إلّا»، انظر ما سبق ١/ ٤٥٣ وكذا في الجملة المستثناة ٥/ ٢٤٠، وكذا في الباب الخامس من هذا الجزء. الجهة الأولى: العاشر.

(٦) قرأ ٱبن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخَلَف وعثمان «غُرْفَةً» بضم الغين، وهو ٱسم للماء المشروب. وهي ٱختيار أبي عبيد.
- وقرأ نافع وأبو جعفر وٱبن كثير وأبو عمرو وٱبن محيصن واليزيدي والشنبوذي «غَرْفَةً» بفتح الغين، على معنى المرَّة، فهو مصدر.
قال الطبري: «وأَعْجَبُ القراءتين في ذلك إليَّ ضَمُّ الغين في الغرفة».
انظر كتابي: معجم القراءات ١/ ٢٥٣ - ٢٥٤، وفيه المراجع لهاتين القراءتين. **ولم أَجِدْ فيما بين يَدَيَّ من الشُّرّاح وأصحاب الحواشي من تعرَّض لذكر القراءتين في هذا الموضع.**

(٧) فهو مصدر مَرَّة.

ضَمَمْتَها فمفعولٌ به[١]. ومثلُهما[٢] «حَسَوْتُ حَسْوَة» أو «حُسْوَة».

* * *

(١) غُرفةً: مفعول به لـ «اغترف» لأنه اسمٌ لماء المشروب.

(٢) أي مثل التقديرين السّابقين في الآية يكون في مثاله، فهو في حَسوة: بالفتح مصدر، وبالضم: حُسْوَة: مفعولٌ به، والحُسوة: بالضم مِلء الفم مما يُحْسَى، وحَسَا حَسْوَة واحدة بالفتح، وفي الإناء حُسْوَة، أي قَدْر ما يُحْسَى، والأصل فيهما: حَسَا، ومنه الحَسَاء. ومنه قولهم: «**يوم كَحَسْوِ الطائر**» يشبّه بجَرْع الطير الماء في سرعة انقضائه لقلته.

وقال الأزهري: نومه كحسو الطائر، إذا نام قليلاً. وانظر المصباح، والتهذيب.

الجهةُ العاشِرَةُ:

أن يُخرِّجَ[(١)] على خلاف الأصل، أو على خلاف الظَّاهر[(٢)] لغير مُقْتَضٍ، كقول مَكّي في[(٣)] ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾[(٤)] الآية:

إنّ[(٥)] الكاف[(٦)] نعتٌ لمصدرٍ[(٧)]، أي: إبطالاً كالذي. ويَلْزَمُه[(٨)] أن يُقدِّرَ إبطالاً كإبطال إنفاقِ الذي يُنْفِق. والوَجْهُ أن يكون «كالذي» حالاً من الواو، أي: لا تُبْطِلُوا صدقاتِكم مُشْبِهِين الذي يُنْفِق، فهذا الوجهُ لا حَذْفَ فيه.

---

(١) أي: المُعرِب، أي: أن يُخرِّج المعربُ الكلامَ على خلاف الأصل.

(٢) في م/٤ «أو على خلاف الظّاهر أيضاً».

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٦٤.

(٤) قوله تعالى: ﴿بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ غير مثبت في المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١.

(٦) في م/١ «إنّ الكاف في كالذي».

(٧) في المطبوع «نعت لمصدر محذوف» وهو غير مثبت في المخطوطات، وأثبت في مشكل إعراب القرآن بين معقوفين.

(٨) **هذا الكلام لابن الشجري. انظر طبعة الطناحي ٣/ ١٧١ قال بعد ذكر نصّ مَكّي: «وأقول في قوله: إنّ الكاف نعت لمصدر محذوف، تقديره إبطالاً كالذي ينفق: إنّه قولٌ فيه بُعْدٌ وتعسُّف؛ لأنّ ظاهره تشبيهُ حَدَثٍ بِعَيْن، ولا يصحُّ إلا بتقدير حَذْفَيْن بعد حذف المصدر، أي: إبطالاً كإبطال إنفاق الذي يُنْفِقُ ماله. والوجهُ أن يكون موضعُ الكاف نَصْباً على الحال من الواو في «تبطلوا»، فالتقدير: لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِين الذي يُنْفِق مالَه رئاءَ الناس، فهذا قولٌ لا حَذْفَ فيه، والتشبيه فيه تشبيهُ عينٍ بعَيْن».**

وانظر الحاشية/٤، وتعليق الطناحي. وارجع إلى البحر ٢/ ٣٠٨.

وقولِ بعض العصريين(١) في قول ٱبنِ الحاجبِ(٢) «**الكلمةُ لفظٌ**»: أصلُه: الكلمةُ هي لفظٌ.

ومثلُه قولُ ٱبنِ عصفور في شرح الجُمَل(٣) «إنّه يجوز في «**زيدٌ هو الفاضِل**» أن يُحْذَفَ، مع قوله وقول غيره(٤): إنّه لا يجوزُ حَذْفُ العائِدِ في نحو: «**جاء الذي هو في الدّار**»؛ لأنّه لا دليلَ حينئذٍ على المحذوف. ورَدُّه على مَن قال في بيت الفرزدق(٥):

فَأَصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمتَهم   إذ هم قريشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

---

(١) في التعليقات على بعض حواشي هذا الكتاب **أنه ٱبنُ الأكفاني الحكيم المشهور، ذكر هذا تلميذ المصنّف أبو العباس**. انظر هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٤٣، وحاشية الأمير ٢/ ١٥٤، وهذا مثبت على هامش م/٣ «. . . اللكفاني». كذا!! وهو محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السّنجاري، ويُعْرَف بٱبن الأكفاني، أبو عبدالله، طبيبٌ باحثٌ عالمٌ بالحكمة والرياضيات، وُلِدَ وَنَشَأَ في سنجار، وسكن القاهرة، وزاول صناعة الطّبّ، وتوفي فيها سنة ٧٤٩، وله مؤلفات.
انظر الدرر الكامنة ٣/ ٢٧٩، والبدر الطالع ٢/ ٧٩.

(٢) انظر شرح الكافية ١/ ٢ «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»، وانظر شرح ٱبن الحاجب نفسه ١/ ٢١٤، وفي الأمالي النحوية ٢/ ٣٩ «الكلمة هي اللفظة الدّالّة على معنى مفرد بالوضع».

(٣) انظر باب الفصل ٢/ ٦٥ وما بعدها في شرح الجمل.

(٤) انظر باب الموصولات في شرح الجمل ١/ ١٨٣، ومثاله: «جاءني الذي هو قائم».

(٥) صدر البيت غير مثبت في م/١ و٢ و٣.
وتقدّم البيت في «إذ»، انظر ما سبق ٢/ ٢٢.

إنّ[١] «بَشَرُ» مبتدأٌ، و«مِثْلَهم» نعتٌ لمكانٍ محذوفٍ خَبَرُه، أي: وإذ ما بَشَرٌ مكاناً مِثْلَ مكانِهم، بأنَّ مِثْلاً لا يختصُّ[٢] بالمكان، فلا دليلَ حينئذٍ[٣].

وكقول الزمخشريّ في قوله[٤]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً [اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ]

إنّ[٥] النصب[٦] بإضمار فعلٍ، أي: ولا أَرَى خُلَّةً، وإنما النَّصْبُ مثله[٧] في

---

(١) قال ٱبنُ عصفور: «ومنهم من قال: مثلَ منصوبٌ على الظرف، وكأنه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكاناً مثلَ مكانهم بشر، ثم حُذِفَ الموصوفُ، وقامت الصفةُ مقامه، فأعربت بإعرابه فَصَار: إذ ما مثل مكانهم بشر.
وهذا باطل؛ لأنّه تقدّم أنه لا يُحْذَفُ الموصوف إلّا إذا كانت الصفةُ خاصّةً، و«مثل» ليس من الصّفات الخاصة، . . .».
انظر شرح الجمل ١/ ٥٩٤، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٥٩، وذكر البغدادي في الخزانة ٢/ ١٣٠ أنّ هذا القول للكوفيين.

(٢) بل يضاف لغيره.

(٣) أي: فلا دليل حينئذٍ على ذلك الخبر المحذوف، والأَوْلَى أن يجعل «بشر» مبتدأ خبره محذوف، و«مثلَهم» حال، أي: إذ ما مثلهم بشر الوجود مماثلاً لهم.
انظر دسوقي ٢/ ٢٣٣.

(٤) المثبت من البيت صدره، وتقدَّم في ٣/ ٢٣٢، وقائله أبو عامر بن حارثة السّلمي.

(٥) انظر كلام الزمخشري في المفصل، وشرح المفصل ٢/ ١٠١.

(٦) أي: في «خُلَّة».

(٧) على هذا التقدير تكون «لا» الثانية مُلغاة، ويُعْطَف «خُلّة» على محل ٱسم «لا» الأولى وهو «نَسَبَ»، حاله كحال قوله: «لا حولَ ولا قوةَ»؛ فإنّ «لا» الثانية مُلْغاة، و«قوة» معطوفٌ على «حولَ».
وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٩٠، وانظر الحاشية (٤)، وراجع ٥/ ١٢٠، ٢٤٥.

«لا حولَ ولا قوّةَ».

وقولِ الخليل في قوله[1]:

أَلَا رَجُــلاً جــزاه اللهُ خَــيْــراً [يَـدُلُّ عـلى مُـحَـصِّـلةٍ تـبيـتُ]

إنّ التقديرَ[2]: ألا تُرُوْني رَجُلاً، مع إمكان أن يكون من باب الاَشتغال[3]، وهو أَوْلى[4] من تقدير فعلٍ غيرِ مذكور[5].

وقد يُجاب عن هذا[6] بثلاثة أمور:

أَحَدها: أنّ «رَجُلاً» نكرة وشَرْطُ المنصوبِ على الاَشتغال أن يكون قابلًا للرفعِ بالاَبتداء[7]، ويُجابُ[8] بأنّ النّكرةَ هنا موصوفةٌ بقوله:

... ... يَـدُلُّ عـلى مُـحَـصِّـلةٍ تـبـيـتُ

---

(١) تقدَّمَ البيتُ في الجزء الأول ١/ ٤٤٩ «أَلَا»، وتكرر في «لات»، انظر ٣/ ٣٦٤، برواية «أَلَا رَجُلٌ» وفيه رواية الرفع.
والبيت لعمر بن قَعّاس المرادي، والمثبت هنا صَدْرُه.

(٢) انظر ما سبق ١/ ٤٥٠ وفيه نَصُّ الخليل، وانظر الكتاب ١/ ٣٥٩.

(٣) قال المصنِّف فيما تقدّم بعد نصّ الخليل: «وزعم بعضهم أنه [أي الفعل] محذوفٌ على شريطة التفسير، أي: أَلَا جزى الله رجلاً جزاه خيراً، وأَلَا على هذا للتنبيه».

(٤) **لم يذهب المصنِّف فيه هذا المذهب من قبل. انظر ١/ ٤٥٠.**

(٥) سقط من م/ ٥ من قوله: «وهو أولى» إلى قوله: وشرط المنصوب على الاَشتغال...».

(٦) أي: عمّا ذهب إليه الخليلُ من تقدير فِعْلٍ مع إمكان أن يكون من باب الاَشتغال.

(٧) أي إنّ الخليل خالف الأصلَ، فلم يُقَدِّره منصوباً على الاَشتغال؛ لأنه نكرة لا يجوز الاَبتداءُ بها؛ ولذلك عَدَل عن هذا إلى تقدير نَصْبِهِ بفعل مقدَّر.

(٨) أي: إذا اَحتُجَّ للخليل بما تقدَّم فإنه يُجاب بأنّه ليس نكرةً خالصةً، بل هي نكرة موصوفةٌ، وما كان هذا حالُه يجوز الاَبتداءُ به، والوصفُ قائِمٌ في الجملة في عَجُز البيت؛ إذ التقدير: أَلَا رَجُلاً صفتُه أنه يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ.

الثاني[١]: أنّ نَصْبَهُ على الاشتغال يستلزمُ الفَصْلَ بالجملة المفسِّرة بين الموصوفِ والصِّفَةِ، ويُجاب[٢] بأنَّ ذلك جائزٌ كقوله تعالى[٣]: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾.

الثالث[٤]: أنّ طَلَبَ رَجُلٍ هذه صِفَتُهُ[٥] أَهَمُّ من الدُّعاء[٦] له، فكان الحَمْلُ

---

(١) نَصْبُ «رَجُلًا» على الاشتغال بفعل مُقَدَّرٍ من جنس المذكور: أَلَا جزى الله رَجُلاً جزاه خيراً، يؤدي إلى الفصل بين الموصوف، وهو رجلاً، وصفته «يَدُلُّ على محصلة تبيت» بالجملة المفسّرة.

(٢) إذا اعتُرِض بما سبق رُدَّ الاعتراضُ بأنّ الفَصْلَ بين الصفةِ والموصوفِ بالجملةِ المفسِّرَةِ جائزٌ، وقد ورد في كتاب الله تعالى. ودليله الآية الآتية.

(٣) سورة النساء ٤/ ١٧٦، وتقدَّم بعضها في ١/ ٢٢٤، وفي مواضع أخرى. وانظر نصّها في ١/ ٥٤٢.

قال السّمين: ﴿هَلَكَ﴾: جملةٌ فعليّة في محلّ رفع صفة لـ «امرؤٌ»، و«ليس له ولد»: جملةٌ في محل رَفْعٍ أيضاً صفة ثانية...، وفي هذه الآية على ما اختاروه من كونِ ﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ صفةً دليلٌ على الفَصْل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسِّرة للمحذوف في باب الاشتغال، ونظيره: «إنْ رجلٌ قام عاقلٌ فأكرِمْهُ» فعاقلٌ: صفة لرجلٍ فُصِل بينهما بـ «قام» المُفَسِّر لـ «قام المُفسَّر».

انظر الدر ١/ ٤٧٣. وانظر كلام المصنِّف في الآية في ١/ ٥٤٢.

وفي الفريد ١/ ٨٢٩ «ارتفع امرؤ بفعل مضمر يفسّره ﴿هَلَكَ﴾، وليس له ولد: الجملة في موضع الرفع على الصفة لامرئ؛ ولك أن تجعلها في محل النصب على الحال من المستكنّ في ﴿هَلَكَ﴾».

(٤) الثالث مما يُجاب به عما ذهب إليه الخليل في البيت.

(٥) وهو قوله: يَدُلُّ على مُحَصِّلة تبيتُ.

(٦) أي: في قوله: «جزاه اللهُ خيراً»، فهي على الدُّعاءِ لـ «رجلاً»، وجملة الدعاء هذه مُعْتَرِضَةٌ بين الموصوف وصفته، والوصفُ هو المقصود، وليس الدعاء، وعلى هذا فالصِّفَةُ أَهَمُّ.

عليه أَوْلَى[(١)].

وأما قولُ سيبويهِ في قوله[(٢)]:

« آليتَ حَبَّ العراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والحَبُّ يأكله في القرية السُّوسُ]

إنَّ أَصْلَهُ[(٣)]: آليتُ على[(٤)] حَبِّ العراق، مع إمكان جَعْلِه على الاْشتغال[(٥)]، وهو قياس[(٦)]، بخلاف حَذْفِ الجارّ[(٧)]، فجوابُه[(٨)]: أنّ «أطعَمُه» بتقدير: لا أَطْعَمُهُ، و«لا» النافيةُ في جوابِ القَسَم لها الصَّدْرُ؛ لحلولها مَحَلَّ أدوات الصَّدْر، كـ«لام الاْبتداء» و«ما» النافية، وما له الصَّدْرُ لا يعملُ ما بعده[(٩)] فيما قبله[(١٠)]، وما لا يَعْمَل[(١١)] لا يُفَسِّرُ عاملاً.

---

(١) أي: الحملُ على الوصف، والحملُ على الوصف يجعل النَّصْب بفعلٍ محذوفٍ غير مُفَسَّر بما بعده أَوْلى من جَعْلِه منصوباً بفعلٍ مفسَّرٍ، وجَعْله من باب النصب على الاْشتغال.
وقال المصنِّف فيما سبق ١/ ٤٥١: «وإضمارُ الخليل أَوْلَى من إضمار غيره؛ لأنّه لم يُرِدِ أن يَدْعُوَ لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه».
وانظر الحاشية/ ٤ من هذا الموضع..

(٢) البيت للمتلمِّس، وتقدَّم في «إذا» ٢/ ١٠٠، وتكرّر في «لا» ٣/ ٣١٩، والمثبت هنا صدره.

(٣) قلت: تكرر نصّ سيبويه في الموضعين السّابقين، وتعقيب المصنِّف عليه.

(٤) أي: والنَّصبُ في «حَبّ» على نَزْعِ الخافض، وآليتَ: حَلَفْتَ على كذا.

(٥) ويكون التقدير: أليتَ أَطْعَمُ حَبّ العراق أَطْعَمُهُ.

(٦) في المطبوع «قياسي»، وما أثبتُّه من المخطوطات.

(٧) أي: ليس حَذْفُه من باب القياس.

(٨) أي: لو اْعترِضَ على سيبويه بمثل ما قدّمه المصنِّفُ فجوابه...

(٩) وهو «أطعمه».

(١٠) وهو حَبّ العراق.

(١١) أي: ما لا يعمل فيما قبله لا يُفَسِّر عاملاً مقدَّراً فيه؛ وذلك أن «أطعمه» لا يعمل في «حَبّ العراق»؛ فلا يُفَسِّر فعلاً محذوفاً قبله.

وإنما قال[١] في[٢] ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٣]: إنّه على تقدير «يا»[٤]، ولم يَجْعَلْه[٥] صفةً على المَحَلّ؛ لأنّ عنده أنّ «ٱسم الله سبحانه وتعالى لما ٱتَّصل به الميمُ المُعَوّضةُ عن حَرْفِ النّداءِ أَشْبَهَ الأصوات[٦]، فلم يَجُزْ نَعْتُه[٧]».

وإنما قال[٨] في قوله[٩]:

اعـتـادَ قـلبَـك مـن سـلمـى عـوائِدُهُ	وهـاجَ أحزانَـكَ الـمكـنونـةَ الـطَّـلَلُ
رَبْـعٌ قَـوَاءٌ أذاعَ الـمُـعْـصِـراتُ بـه	وكُـلُّ حـيـرانَ سـارٍ مـاؤُه خَـضِـلُ

(١) أي: سيبويه.

(٢) تتمة الآية: ﴿... عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ سورة الزُّمَر ٣٩/٤٦.

(٣) قال سيبويه: وأما قولُه عَزّ وجَلّ: ... فعلى «يا»، فقد صَرّفوا هذا الأسم، على وجوه لكثرته في كلامهم؛ ولأنّ له حالاً ليست لغيره». انظر الكتاب ١/٣١٠.

(٤) أي: على تقدير: اللّهم، يا فاطرَ...، فهو على تقدير نداءٍ ثانٍ.

(٥) أي: لم يجعل «فاطر السماوات...» صفة لـ «اللهم» على المحل.

(٦) أي: صارت الميم بمنزلة صوتٍ مضمومٍ إلى لفظ الجلالة.

(٧) أي: لم يَجُز نعتُ لفظ الجلالة.

(٨) أي: سيبويه.

(٩) قائلهما عمر بن أبي ربيعة، كذا ذكر ٱبنُ خلف، ونقلَهُ عنه البغدادي، يقول: كنتَ سَلَوْتَ عن حُبِّ سلمى، فلما نظرتَ إلى أثر دارها متغيِّرة ذكرتها، فعاد إلى قلبك حبها.
وهاج: حَرَّك. المكنونة هنا: المستورة، والرَّبْع: المنزل، والقَوَاء: القَفْرُ، المُعْصِرات: السَّحائب ذوات المطر، ويُقال: الرياح، وأراد بالحَيْران السّحاب الذي تردَّد بمطره عليه، ولازَمَهُ، فصار كالحَيْران، والخَضِل: الغزير.
والشّاهدُ فيه أنّ قوله: رَبْعٌ، خَبَرٌ لمبتدأ مُقَدَّرٍ، أي: هو رَبْعٌ، وليس بَدَلاً من الطَّلَل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٦٦، وشرح السيوطي/٩٢٤، والكتاب ١/١٤٢، والخصائص ١/٢٩٦، ٣/٢٢٦، ودلائل الإعجاز/١٤٦، **والبيتان ليسا في ديوان عمر.**

إنّ التقدير[1]: هو رَبْعٌ، ولم يَجْعَلْهُ على البَدَل[2] من الطَّلَل؛ لأنّ الربعَ[3] أكثرُ[4] منه، فكيف يُبْدَلُ الأَكْثَرُ من الأَقَلّ؟ ولئلا يصير الشِّعْرُ مَعِيباً؛ لِتَعَلُّق أَحَدِ البيتين بالآخر؛ إذ البَدَلُ تابعٌ للمُبْدَل منه، ويُسَمّى ذلك علماءُ القوافي تضميناً[5]؛ ولأنّ أسماءَ الديار قد كَثُر فيها أَنْ تُحْمَل[6] على عاملٍ مُضْمَرٍ،

---

(١) قال سيبويه: «كأنه قال: وذاكَ رَبْعٌ، أو هو رَبْعٌ، رَفَعَهُ على ذا، وما أشبهه، سمعناه ممن يَرْويه عن العرب». انظر الكتاب ١/ ١٤٢.

(٢) على هامش الكتاب «قال أبو سعيد: ويجوز أنْ يكونَ: «رَبْعٌ قواءٌ» بَدَلاً من الطّلل، كأنه قال: وهاج أهواءَكَ رَبْعٌ قواء» الكتاب ١/ ١٤٢.
قال البغدادي: «وفي جَعْل السِّيرافي «ربعاً» بدلاً من الطّلل لم يرتضِ به أحد» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٧.

(٣) قال ٱبنُ جني في «إعراب الحماسة»: إنما يُبْدَلُ الأَعْرَفُ من الأَنْكَر لما فيه من البيان، ولا يُبْدَلُ الأَعَمُّ من الأَخَصّ؛ لأنه بضدّ ما وُضِع الأَمْرُ عليه، ولهذا عَدَلَ سيبويه في قول الشاعر... عن أن يَجْعَلَ «رَبْعٌ» بَدَلاً من «الطّلل؛ لأنّه أكثر منه، وإنما يُبْدَلُ الأقلّ من الأكثر للبيان، لا الأكثر من الأقلّ».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٧ - ٢٦٨.
قال عبدالقاهر: «قال شيخنا رحمه الله [هو ٱبنُ أخت الشيخ أبي علي الفارسي]: ولم يحمل البيت الأول على أنّ «الربع» بَدَلٌ من «الطلل»؛ لأنّ الربع أكثر من الطلل، والشيءُ يُبْدَل مما هو مثله أو أكثر منه، فأمّا الشيء من أقلّ منه ففاسد لا يُتَصَوّر، وهذه طريقة مستمرة لهم، إذا ذكروا الدّيار والمنازل». انظر دلائل الإعجاز/ ١٤٧.

(٤) أي: الربع أكثر من آثار الديار.

(٥) قال الخطيب التبريزي: «والتضمين هو أن تتعلّق قافية البيت الأول بالبيت الثاني...، وإنما سُمّي بذلك لأنك ضمّنت البيت الثاني معنى الأول؛ لأن الأوّل لا يتمُّ إلّا بالثاني» انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي/ ١٦١.

(٦) أي: يُخْبَرُ بها عن مبتدأ مُضْمرٍ ومحذوفٍ وجوباً.

يُقال: **دارُميّةَ**[١]، **وديارُ الأحبابِ**، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «اُذْكُرْ»، فهذا موضع أُلِفَ فيه الحذفُ.

وإنما قال الأخفشُ في «**ما أَحْسَنَ زيداً**»[٢]: إنّ الخبرَ محذوفٌ بناءً على أنّ «ما» معرفةٌ موصولةٌ[٣] أو نكرةٌ[٤] موصوفةٌ، وما بعدها صِلةٌ أو صِفَةٌ، مع أنّه[٥] إذا قدَّر «ما» نكرةً[٦] تامّة، والجملةَ[٧] بعدها خبراً - كما قال سيبويه[٨] - لم يَحْتَجْ[٩] إلى تقدير خَبَرٍ؛ لأنّه رأى أنّ «ما» التّامّةَ[١٠] غيرُ ثابتةٍ، أو غيرُ فاشية، وحَذْفُ الخبرِ

---

(١) في م/٣ و٥ «ديارميّة».

(٢) ما: في صيغة التعجب على تقدير: شيء حَسَّن زيداً.
قال ابن هشام: «جَزَمَ بذلك جميعُ البصريين إلّا الأَخْفَش، فجوَّزه، وجَوّز أن تكون معرفةً موصولة، والجملةُ بعدها صِلَةٌ لا مَحَلَّ لها، وأن تكون نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخبرُ المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: شيءٌ عظيم، ونحوه».
انظر ما تقدَّم في هذا الكتاب ٤/١٣ - ١٤، والجنى الداني/٣٣٧، وهمع الهوامع ٥/٥٦، وانظر الاَرتشاف/٢٠٦٥، وفيه ثلاثة آراء للأخفش.

(٣) ويكون التقديرُ: الذي حَسَّن زيداً شيءٌ، وشيءٌ: هو الخبر، وهو محذوف، وجملة حَسَّن زيداً، صِلَةُ الموصول.

(٤) ويكون التقدير: شيء موصوف بأنه حَسَّنَ زيداً عظيمٌ.

(٥) أي: الأخفش.

(٦) على تقدير: شيءٌ حَسَّن زيداً.

(٧) على جعل «ما» مبتدأ، وجملة «حَسَّن زيداً» هي خبر المبتدأ.

(٨) قال سيبويه: «... وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَالله. زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أَحْسَن عبدَالله، دخله معنى التعجُّب، وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكَلَّم به». انظر الكتاب ١/٣٧.

(٩) أي: الأخفش.

(١٠) أي: التي لا تحتاج إلى صلة بعدها أو وصف.

فاشٍ؛ فَتَرَجَّحَ عنده الحَمْلُ عليه[١].

وإنما أجاز[٢] كثيرٌ من النحويين في نحو قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ» كونَ «زيد» خبراً[٣] لمحذوفٍ مع إمكانِ تقديره[٤] مبتدأً، والجملةُ قبله خبراً؛ لأنّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» موضوعان للمَدْح والذَّمِّ العامَّيْن[٥]، فناسَبَ مقامَهما الإطنابُ بتكثير الجُمَل[٦]؛ ولهذا[٧] يُجيزون في نحو[٨] ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ أن يكون «الذين»[٩] نَصْباً بتقدير «أَمْدَحُ»، أو رَفْعاً بتقدير «هم» مع

(١) أي: لما وَجَدَ الأخفشُ أنّ حذف الخبر كثيرٌ رأى حَمْلَ جملة التعجُّب عليه، على جعل «ما» مبتدأً، وما بعده صلةٌ، أو وَصْفٌ، والخبر محذوف.

(٢) في م/ ٥ «أختار».

(٣) نُسب هذا إلى سيبويه، وهو مذهب المبرّد والزّجّاج وابن السّرّاج والسّيرافي وابن جني والصيمري والفارسي. انظر الارتشاف/ ٢٠٥٤، وانظر الكتاب ١/ ٣٠٠، وارجع إلى المقتضب ٢/ ١٣٩.

والتقدير في «نعم الرجل زيد»: هو زيد.

(٤) أي: المخصوص بالمدح أو الذم، وهذا مذهب سيبويه والأخفش.

وانظر الكتاب ١/ ٣٠٠.

(٥) في طبعة حاشية الأمير، وحاشية الدسوقي «العامِلَيْن» كذا!

وعَلّق الأمير على هذا بقوله: «أي: في صفات المدح والذّمّ».

وقوله العامّين: أي: لا يقتضي مَدْحاً أو ذَمّاً لصفة مخصوصة، وإنما هما عامّان في كل ما يُمْدَحُ به المخصوص أو يُذَمُّ.

(٦) وتكثير الجمل ينشأ بصورتين: جَعْله خبراً لمبتدأ محذوف، أو إعرابه مبتدأ خبرُه محذوفٌ.

(٧) أي: من أَجْل الإطناب والتكثير.

(٨) سورة البقرة ٢/ ٢ - ٣، وتقدّم ذكر الآيتين في مواضع، وانظر الموضع الأول ١/ ٥٧، وقد استكملتُ ذكرهما في الحاشية/ ١.

(٩) ذكروا في إعراب «الذين» الأوجه الآتية:

الأول: الجرّ على أنه نعت للمتقين، أو أنه بَدَلٌ منه، أو أنّه عَطْفُ بيان. =

إمكان كونِه صفةً[١] تابعةً، على أنّ التحقيقَ الجزمُ بأنّ المخصوصَ مبتدأٌ، وما قبله خَبَرٌ، وهو اَختيارُ اَبنِ خروف واَبن الباذش، وهو ظاهِرُ قولِ سيبويهِ[٢].

«وأمّا[٣] **قولُهم «نِعْمَ الرَّجُلُ عبدُالله»** فهو بمنزلة: **«ذهب أخوه عبدالله»**[٤] مع قوله: «وإذا قال: **«عبدالله نعم الرجل»** فهو بمنزلة **«عبدُالله ذهب أخوه»**. فَسَوَّى[٥] بين تأخير المخصوص وتقديمه. والذي غَرَّ[٦] أكثر النحويين أنه[٧] قال: **«كأنه قال: «نِعْمَ الرجلُ»**، فقيل له: من هو؟ فقال: عبدُالله». ويَرِدُ[٨] عليهم أنّه قال أيضاً: **«وإذا قال: «عَبْدُالله» فكأنه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نِعْمَ**

= والثاني: الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أو أنّه مبتدأ خبره: أولئك، أو أنّه أولئك الثانية، والواو زائدة.
ويَصْلُح أن يكون نصباً بإضمار فِعْل، انظر الدر المصون ١/ ٩٥، والفريد ١/ ١٨٨.

(١) يقول: إنّهم قَدَّروا النصب بفعل دالٍّ على المدح، أو جعلوه خبراً لمبتدأ، وهذا تكثير للكلام مع إمكان جعله صفة للمتّقين، وعلى الوصفية ليس فيه تكثير.

(٢) والأخفش. انظر الاَرتشاف/ ٢٠٥٤، والكتاب ١/ ٣٠٠.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٠٠.

(٤) في الكتاب بعد هذا: «عَمِل «نِعْمَ» في الرجل ولم يَعْمَل في «عَبْدُالله»».

(٥) فجعل المخصوص متقدّماً أو متأخّراً مبتدأً، والجملةُ خبرٌ عنه.

(٦) قال الدسوقي: «أي في جَعْلهم المخصوص إذا تأخّر عن الجملة نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجل عبدالله، خبراً لمبتدأ محذوف» انظر الحاشية ٢/ ٢٣٥.

(٧) أي: سيبويه، فلا يزال النقلُ مستمراً عنه.

(٨) يرد عليهم، أي: على أكثر النحويين أنّ سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أنّ الكلام مع فِعْل المدح أو الذمّ إذا كان المخصوص متأخّراً جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدّر حُذِف مبتدؤها وبقي خبرها، قال أيضاً عبارة ظاهرها أنّ الكلام مع المخصوص المتقدّم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدّر، وهذا ما قال به أحد. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٣، وحاشية الأمير ٢/ ١٥٥.

الرَّجُل»، فقال مثل ذلك مع تقدُّمِ المخصوص، وإنما أراد[١] أنّ تعلُّقَ المخصوصِ بالكلام[٢] تعلُّقٌ لازمٌ؛ فلا تَحْصُلُ الفائدةُ إلّا بالمجموع[٣] قدّمتَ أو أخّرتَ.

وجوّز ابن عصفور[٤] في المخصوص المُؤَخّر أنْ يكون مبتدأً حُذِفَ خَبَرُه، ويَرُدُّه أنّ الخبرَ لا يُحْذَفَ وجوباً إلّا إنْ سَدَّ مَسَدَّه شيءٌ، وذلك واردٌ على الأخفش[٥] في «**ما أحسن زيداً**».

وأمّا قولُ الزمخشري في قولِ اللهِ عَزَّ وجَلّ[٦]: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾[٧]: إنّه يجوزُ أن يكون تقديرُه: هو في آذانهم وَقْرٌ، أو في آذانهم منه وَقْرٌ، والجملةُ[٨] خَبَرُ «الذين»، مع إمكان أن

---

(١) أي: سيبويه.

(٢) أي: بالجملة التي قبله أو بعده.

(٣) أي: بمجموع جملة المدح أو جملة الذم، والمخصوصُ في الحالتين، سواء قدمت المخصوص أو أخّرته.

قال الدسوقي: «وهذا يفيد أنّ المخصوص مبتدأ، والجملة بعده أو قبله الخبر».

(٤) انظر شرح الجمل ١/ ٦٠٥: «... قال على تقدير: زيد الممدوح، وزيد المذموم، وقد ذكر ثلاثة أوجه هذا أحدها. وانظر المقرّب ١/ ٦٩، والاّرتشاف/ ٢٠٥٤.

(٥) هو وارد عليه؛ لأنه يجعل «ما» موصولاً أو موصوفًا، مبتدأ حُذِفَ خبرُه.

(٦) سورة فُصِّلَت ٤١/ ٤٤. وتقدَّمت في أول الجهة الرابعة.

(٧) قال الزمخشري: «فإن قلت: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾: مُنْقَطِعٌ عن ذِكْرِ القرآن، فما وَجْهُ اتّصاله به؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أن يكون: الذين لا يؤمنون في موضعِ الجَرّ معطوفاً على قوله: «**للذين آمنوا**» على معنى قولك: هو للذين آمنوا هُدىً وشفاءٌ، وهو للذين لا يؤمنون في آذانهم وقرٌ، إلّا أنّ فيه عَطْفاً على عامِلَيْن، وإنْ كان الأخفشُ يجيزه، وإمّا أن يكون مرفوعاً على تقدير: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وقر، على حَذْفِ المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر» انظر الكشاف ٣/ ٧٣.

(٨) أي: جملة ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾.

يكون لا حَذْفَ فيه؛ فَوَجْهُهُ أنّه لما رأى ما قبل[(١)] هذه الجملة وما بعدها[(٢)] حديثاً في القرآن قَدَّر ما بينهما[(٣)] كذلك[(٤)]، ولا يمكنُ أنْ يكون حديثاً في القرآن إلّا على ذلك[(٥)]، اللهمَّ إلّا أن يُقَدِّر[(٦)] عَطْفَ «الذين» على «الذين»، و«وَقْرٌ» على «هدى»، فيلزم العطفُ على معمولَيْ[(٧)] عامِلَيْن، وسيبويهِ لا يجيزُه، وعليه فيكون ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾ نَعْتاً لـ ﴿وَقۡرٌ﴾[(٨)] قُدِّم عليه فصار حالاً.

وأمّا قولُ الفارسي في[(٩)]: «**أوّلُ ما أَقُولُ إني أَحْمَدُ اللهَ**» فيمن كَسَرَ الهمزة[(١٠)]:

---

(١) وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ . . .﴾ آيات في فُصِّلت ٤١/ ٤١ - ٤٣.

(٢) وهو قوله: ﴿وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ آخر آية ٤٤.

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٌ﴾.

(٤) أي: كلاماً في شأن القرآن.

(٥) أي: إلّا على تقدير ضمير يعود على القرآن.

(٦) قلت: هذا أول التقديرين مما ذكره الزمخشري.

(٧) ذكر الزمخشري أنّ فيه عَطْفاً على عامِلَيْن، ثم ذكر أنّ الأخفشَ يجيزه..
وقال أبو حيان بعد نَصّ الزمخشري: «إعرابٌ متكلَّفٌ، وهو من العطف على عامِلَيْن، وفيه مذاهب كثيرة في النحو، والمشهور مَنْعُ ذلك» البحر ٧/ ٥٠٢، وانظر الدر ٦/ ٧٠.
ومعمولا العاملين: الذين: العامل فيه لام الجر، والعامل في هدى المبتدأ، وهو ضمير القرآن. انظر الدسوقي ١/ ٢٣٥.

(٨) نَعْتٌ على تقدير التأخير، أي: وقرٌ في آذانهم، فالجارّ والمجرور متعلّق بمحذوف هو نعت لـ «وقر»، فلما قُدِّم النعت على المنعوت النكرة صار حالاً منه، فقوله: في آذانهم وقر: الجارّ والمجرور متعلقان بمحذوف حال من «وقر» مثل: «**لميّة مُوْحِشاً طلل**».

(٩) تقدّمت هذه المسألة في الجملة الواقعة مفعولاً به. وذلك في الجمل المحكية.
انظر ٥/ ١٧٩، وكان مثاله «**أَوّل قولي إني أَحْمَدُ اللهَ. . .**». ونقلتُ هناك ما أثبته المصنِّف هنا.
وانظر كتاب الشعر ١/ ٣٣١.

(١٠) أي همزة «إني».

إنّ الخبر محذوفٌ تقديره[١]: ثابتٌ، فقد خُولِفَ فيه، وجُعِلت الجملةُ[٢] خبراً، ولم يذكر[٣] سيبويهِ المسألةَ، **وذكرها أبو بكر في أُصوله**[٤]، وقال: «الكسرُ على الحِكاية»، فتَوَهَّمَ الفارسيّ أنه أراد الحكاية بالقولِ المذكورِ[٥]، فقدَّر الجملة منصوبةَ المَحلِّ، فبقي المبتدأُ بلا خبرٍ فَقَدَّرَهُ، وإنما أراد أبو بكر[٦] أنه حكى لنا اللفظ، الذي يَفْتَتِحُ به قوله..

* * *

(١) وصورة هذا التقدير: أَوّلُ قولي: إني أحمد الله، ثابت، فقوله «ثابت» خبرٌ محذوفٌ للمبتدأ «أوّل».

(٢) أي: جملة **«إني أحمد الله»** خبرٌ عن المبتدأ «أَوّل»، فلا عَمَلَ للمصدر «قولي» فيما بعده. وانظر بيان الحكاية فيما تقدَّم ٥/ ١٧٩ الحاشية/ ٢.

(٣) **قلت: بل ذكرها سيبويه. انظر الكتاب ١/ ٤٧١.**

(٤) انظر الأصول لابن السّرّاج ١/ ٢٧٢ قال: «وتقول: أَوّلُ ما أقول أني أحمد الله كأنك قلتَ: أَوّلُ ما أقولُ الحمدُ لله، و«أنّ» في موضعه، فإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول: إني أحمد الله».

(٥) قال الفارسي: «أَوّل ما أقول أني أحمد الله...، وإنْ كَسَرْت «إن» كانت الجملة في موضع نَصْب بأقول، والخبرُ مُضْمَرٌ...» انظر كتاب الشعر ١/ ٣٣٢.
وانظر الإيضاح ص/ ١٣٠ قال فيه: «فإذا وقعت المسكورةُ والمفتوحةُ في موضع فالتأويلُ مختلفٌ، تقول: أَوّلُ ما أقولُ إني **أحمد الله**، فتكسِرُ الهمزةَ من «إن» وتفتحها، فإذا كسرتها كان قولك: «أَوّل ما أقول» مبتدأً محذوفَ الخبر، تقديره: أَوّل قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود...».
وانظر الكتاب ١/ ٤٧١.

(٦) **قلت: ما فهمه الفارسي وقدَّر الخبر محذوفاً فَهِمَ مثله ابنُ يعيش في شرح المفصَّل، انظر** ٨/ ٦١.
وتعقّب السهيلي أبا علي. انظر الروض الأنف ٢/ ٣١٤، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧١.

خاتمة

وإذ[1] قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذِكرِ الحَذْفِ فَلْنُوَجِّهِ[1] القولَ إليه؛ فإنَّه من المُهِمّات، فنقول:

ذِكْرُ شروطِ الحَذْفِ، وهي ثمانية:

١ - أحدها:

وجودُ دليل «حاليّ»[2]، كقولك لمن رَفَع سَوْطاً: «زيداً»، بإضمار «اضرب»، ومنه[3] ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾، أي[4]: سَلَّمنا سلاماً. أو[5] مقاليّ، كقولك لمن قال: مَن أَضْرِبُ؟[6]: «زيداً»، ومنه[7]: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ

---

(١) ذكر الدماميني أن المصنِّف أَدْخَلَ الفاءَ في قوله: «فلنوجِّه» لإجراء الظَّرْف «إذ» مُجْرَى الشَّرْط، وذكر أنه يَصُدُّ عن هذا وجودُ «قد»؛ لامتناع دخولها في الشَّرْط. انظر حاشية الشمني ٢/٣٤٣، وتعقيبه على عبارة الدماميني.

(٢) أي: وجود دليل على المحذوف في الحال الذي أنت فيه.

(٣) سورة هود ١١/٦٩، وتقدمت في «أنْ»، وفي الجملة الابتدائية ٥/٤١، وانظر سورة الحجر ١٥/٥٢.

(٤) والدليل على هذا المقدَّر حالُهم الذي كانوا عليه.

(٥) أي: وجود دليل مقاليّ.

(٦) هذا هو الدليل المقاليّ للمقدَّر فيما بعده وهو: اِضرِبْ زيداً.

(٧) خَلَط المصنفُ بين آيتين في سورة النحل.

الأولى/ ٢٤ ونصُّها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

والثانية/ ٣٠ وهي: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

وجاء النصُّ عند المصنف: «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً». =

رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾[١].

وإنّما يُحْتَاجُ إلى ذلك[٢] إذا كان **المحذوفُ الجملةَ بأَسْرِها كما مَثَّلنا، أو أَحَدَ ركنيها** نحو[٣] ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾، أي: سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون، فحُذِفَ خَبَرُ[٤] الأُوْلى، ومبتدأُ[٥] الثانية.

أو لفظاً[٦] يفيد مَعْنىً فيها هي[٧] مبنيّةٌ عليه نحو[٨]: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ﴾ أي: لا تَفْتَأُ.

وأمّا إذا كان المحذوفُ فضلةً[٩] فلا يُشْتَرَطُ لِحَذْفه وجدانُ الدليل، ولكن

= وهو خَلْط بين الآيتين، وقد أثبتُّ منهما الآية الثانية، وهي ما يناسب السِّياق. وسوف يتكرر هذا عند المصنِّف في حذف الفعل فيما يأتي، انظر ص / ٤٥٤.

وقد سبقني إلى بيان هذا مبارك وزميله. انظر هذا عندهما في ص/ ٧٨٧ ط ٥.

(١) والدليل المقاليّ في «أنزل»، ومثله يُقَدَّر فيقال: أنزل خيراً.

(٢) أي إلى الدليل مطلقاً حاليّاً كان أو مقاليّاً.

(٣) سورة الذاريات ٥١/ ٢٥، وتقدّمت في «إذا» انظر ٢/ ٨١، الحاشية/ ١١، والجملة الابتدائيّة. انظر ٥/ ٤١.

(٤) أي: خبر «سلام» من الأولى، وتعلّق به الظرف «عليكم».

(٥) أي: حذف المبتدأ من الجملة الثانية وهو قوله: أنتم.

(٦) أي: يُحْتَاجُ إلى ذلك إذا كان المحذوفُ الجملة بأسرها، أو كان المحذوفُ لفظاً...

وفي م/ ٥ «لفظاً أو بغير معنىً فيها» كذا! وهو وَهْم من النّاسخ.

(٧) أي: الجملة.

(٨) الآية: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٨٥.

واللفظ المحذوف من الآية هو «لا» النافية، أي: لا تَفْتَأُ، والمعنى متوقّفٌ على هذا اللفظ المُقَدَّر.

(٩) كقولك: ضربتُ، وأنت تريد أحداً بعينه زيداً أو عمراً فإنه يجوز الحَذْفُ مع عَدَمِ القرينة؛ لأنّ الضرب لا بُدّ واقعٌ على معمولٍ مقدَّرٍ منويّ.

يُشْتَرَطُ أَلّا يكون في حَذْفه(١) **ضررٌ معنويّ**(٢)، كما في قولك(٣): «**ما ضربتُ إلّا زيداً**»، أو صِنَاعِيّ كما في قولك(٤): «**زيدٌ ضربتُهُ**»، وقولك: «**ضَرَبَني وضَرَبْتُه زيدٌ**». وسيأتي شرحه(٥).

ولِاْشتراط الدليل فيما تقدَّم(٦) اْمتنعَ حَذْفُ الموصوف في نحو(٧): «**رأيتُ رجلاً أَبْيَضَ**»، بخلاف(٨) «**رأيتُ رجلاً كاتباً**»، وحَذْفُ(٩) المضافِ في نحو

---

(١) أي: الفضلة.

(٢) قال الدماميني: «فإن كان في حَذْفِه ضَرَرٌ معنويّ اشتُرِط لِحَذْفِهِ وِجدان الدليل، فهذا في معنى الاْستثناء مما تَقَدَّم» انظر الشمني ٢/ ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) لو حُذِف الفضلةُ لبقيت الجملة: ما ضربتُ، ولتوهَّم السَّامِعُ أنه لم يقع منك ضَرْبٌ. فالحَذْفُ في مثل هذه الحالة فيه ضَرَرٌ معنويّ.

(٤) أي: لو حذفت الفضلة من «ضربته»، وكذا الجملة الثانية لكان في ذلك تهيئةٌ للفعل للعمل ثم قَطْعُه عن ذلك، وفي هذا ضررٌ صناعيّ.

(٥) سيأتي هذا في السابع والثامن من شروط الحذف. انظر ص/٣٤٧.

(٦) أي: إذا كان المحذوف جملةً، أو ركناً منها أو فضلةً، وفي هذا الحذف ضَرَرٌ معنويّ أو صناعيّ كما سمّاه المُصَنِّف.

(٧) عِلّة المنع أنّه لو حَذَف «رجلاً» وقال: رأيت أبيضَ، لم يُعْلَم أَهُوَ من البشر أو الحيوان أو النبات أو الجماد، أو غير ذلك مما يصلح له هذا الوصفُ. فإنّ مثل هذا الحذفِ فيه ضررٌ معنويّ؛ إذ يؤدي إلى الإلباس.

(٨) لو حَذَفَ الموصوفَ هنا وقال: رأيتُ كاتباً، لما وقع ضَرَرٌ على المعنى؛ إذ الكاتبُ لا يكون إلا بشراً، فهو لا يحتملُ التقديرات كما في المثال السّابق. وتعقَّبه الدماميني، وتعقّب الشمني تعقيب الدماميني. وليس الأَمْرُ بحاجةٍ إلى مثل هذه المبالغةِ في التتبُّع. انظر: حاشية الشمني ٢/ ٢٤٤.

(٩) أي: واْمتنعَ حذفُ المضاف، وعِلّة اْمتناعِهِ أنّه يترتَّبُ على الحذفِ خَلَلٌ معنويّ، وتصبح الجملة: جاءني زيد. وليس هذا المرادَ.

«جاءني غلامُ زيدٍ»، بخلاف نحو[١]: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، وحَذْفُ[٢] العائد في نحو: **«جاء الذي هو في الدار»**، بخلاف نحو[٣] ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، وحَذْفُ[٤] المبتدأ إذا كان ضميرَ الشّأن[٥]؛ لأنّ ما بعده[٦] جملةٌ تامّةٌ مستغنيةٌ عنه، ومن ثَمّ[٧] جاز حَذْفُهُ[٨] في باب «إنّ» نحو[٩] **«إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ»**؛ لأنّ عَدَمَ المنصوب[١٠] دليلٌ عليه. وحَذْفُ[١١] الجارِّ نحو[١٢] **«رغبتُ في أنْ**

---

(١) تتمة الآية ﴿... وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر ٨٩/ ٢٢.
حذف المضاف هنا لا يؤدي إلى خَلَلٍ معنويّ؛ إذ التقدير، وجاء أَمْرُ رَبِّك، والدليل حاليّ، فالرَّبُّ لا يجيءُ، وعند السلف أنه يجيء، ولكن لا نعلم صورة ذلك.

(٢) أي: اْمتنعَ حَذْفُ العائد في الجملة المذكورة؛ لأنّه يؤدّي إلى خَلَلٍ معنويّ، وتصبح الجملة: جاء الذي في الدار، فلم نَعْلَم طبيعة الصِّلة: أهي جملة فعليّة أم اسميّة.

(٣) سورة مريم ١٩/ ٦٩، وتقدَّمت، انظر ما سبق/ أيّ ١/ ٥١٢، وتكررت في مواضع أخرى.
وقد جاز حَذْفُ العائد في الآية، إذ التقدير: أَيّهم هو أَشَدّ؛ لأنّ صَدْرَ صِلَةِ «أيّ» يجوزُ فيها الحذفُ.

(٤) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: «لأنّ عدم المنصوبِ دليلٌ عليه».
وقوله: حَذْفُ المبتدأ: أي: اْمتنع حَذْفُ المبتدأ.

(٥) نحو: هو زيدٌ كريمٌ.

(٦) وهو جملة: زيد كريمٌ.

(٧) أي: لأجل اْستغناء الجملة عن ضمير الشَّأن قبلها.

(٨) أي: حَذْفُ ضمير الشَّأن.

(٩) والتقدير: إنَّهُ بك زيدٌ مأخوذٌ.

(١٠) أي: جاز حَذْفُ ضمير الشَّأنِ: لأنّ عَدَمَ وجودِ اْسمٍ منصوبٍ بعد «إنّ» دليل على تقدير ضمير الشأن، وهو اْسم «إنّ».

(١١) أي: اْمتنعَ حَذْفُ الجارّ.

(١٢) اْمتنعَ حَذْفُ الجارّ بعد «رغب» لأنّ تقدير «في» أو «عن» كُل ذلك صالحٌ بعدها، فلو حُذِفَ حَرْفُ الجَرّ لا يُعْلَم أَيّهما يريدُ المتحدِّث؛ إذ لا دليلَ على إرادة المحذوف منهما.

تفعلَ»، أو «**عن أَنْ تفعلَ**»، بخلاف[١] «**عجبتُ من أَنْ تفعل**». وأمّا[٢] ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾ فإنما حُذِف الجارُ فيها لقرينة، وإنما ٱختلَفَ العلماءُ في المُقَدَّر من الحرفَيْن[٣] في الآية لاَختلافِهِم في سَبَبِ[٤] نزولِها؛ فالخلافُ في الحقيقة في القرينة[٥].

وكان[٦] مردوداً قولُ أبي الفتح: إنّه يجوز«**جلستُ زيداً**» بتقدير مضاف[٧]،

---

(١) في هذا المثال يجوزُ حَذْفُ الجارِّ «مِن» بعد «عَجِبَ»؛ لأنّ «عَجِبَ» لا يتعدّى بغيره، فَحَذْفُه لا يُوْهِمُ تعدِّيه بغيره.

(٢) سورة النساء ٤/ ١٢٧، وتقدَّمَتْ، انظر: مُقَدِّمة المصنِّف، و٥/ ٦٩٦.

(٣) أي: تقدير «في» أو «عن» على تقدير: وترغبون في أَنْ تنكحوهنّ، أو وترغبون عن أَنْ تنكوهنّ، والمعنى بينهما مختلفٌ على التقديرين.

(٤) قلتُ: جاء في البحر المحيط ٣/ ٣٦٢ «وقال أبو عبيدة: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، هذا اللفظُ يحتملُ الرغبةَ والنّفْرَة، فالمعنى في الرغبة: في أن تنكحوهُنّ لمالِهِنَّ أو لجمالِهِنّ، والنَّفْرَة: وترغبون عن أن تنكحوهُنّ لقُبْحِهِنَّ فتُمسكِوهُنَّ رغبةً في أموالِهِنّ. والأَوّلُ قولُ عائشةَ رضي الله عنها وجماعة. انتهى.

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذُ النّاسَ بالدَّرَجة الفُضْلى في هذا المعنى، فكان إذ سأل الوليّ عن وليّته، فقيل: هي غنيةٌ جميلةٌ، قال له: اطلبْ لها من هو خيرٌ منك، وأَعْوَدُ عليها بالنَّفع، وإذا قيل: هي دميمةٌ فقيرةٌ، قال له: أنت أَوْلَى بها وبالسَّتْر عليها من غيرك».

وانظر الدر المصون ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥، والفريد ١/ ٧٩٩، والكشاف ١/ ٤٢٧.

وانظر كلام المصنّف فيما سبق ٥/ ٦٩٦، والحاشية/ ٩.

(٥) والقرينة هي الرغبة في نكاحهن، أو كراهية ذلك، وعلى الأَوّل يكون الحرف المُقَدَّرُ «في»، وعلى الثاني يكون «عن».

(٦) أي: لاَشتراط الدليل عند الحَذْفِ كان مردوداً قولُ أبي الفتح.

وهذه الجملة معطوفة على قوله من قبل.. اِمْتَنَعَ حَذْفُ الجارّ.

(٧) وقد حُذِف المضافُ، وهو «جلوسَ»، المصدر، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه وهو «زيد»، وصار منصوباً كحال المضاف قبل الحذفِ.

أي: جُلُوسَ زيد؛ لاَحتمال[١] أنّ المقدَّرَ كلمةُ «إلى».

وقولُ جماعةٍ[٢]: إنّ بني تميم لا يُثبِتُون خَبَر «لا» التبرئة، وإنما ذلك[٣] عند وجود الدليل[٤]. وأمّا نحو[٥]: **«لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله»**، وقولك مُبْتَدئاً من غير قرينة: **«لا رَجُلَ يَفْعَلُ كذا»** فإثباتُ الخبر فيه إجماعٌ[٦].

وقولُ الأكثرين إنّ الخَبَر بعد «لولا» واجبُ الحَذْفِ، وإنّما ذلك إذا كان كَوْناً[٧] مطلقاً، نحو: **«لولا زيدٌ لكان كذا»**، يريد: لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه.

وأمّا الأكوانُ الخاصَّةُ التي لا دليلَ عليها لو حُذِفت فواجبةُ الذِّكْر، نحو[٨]:

---

(١) أي: رُدّ مثل هذا الحَذْفِ لاَحتمال أنّ المقدّر على غير ما ذهب إليه أبو الفتح.

(٢) قول جماعة: معطوف على «قول أبي الفتح»، أي: كان مردوداً قولُ جماعةٍ...

(٣) أي: حذف خبر «لا التبرئة» عند بني تميم.

(٤) انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٣/ ٢٩١.

(٥) جاء في صحيح مسلم – باب التوبة ١٧/ ٧٧ «... حدّثنا شعبة عن عمرو بن مُرَّةَ، قال: سمعت أبا وائلٍ يقول: سمعتُ عبدالله بن مسعود يقول: قلتُ له: آنتَ سمعتَه من عبدالله؟ قال: نعم، ورَفَعَهُ أنّه قال: لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله؛ ولذلك حَرّم الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَن، ولا أَحَدَ أَحَبُّ إليه المَدْحُ من الله؛ ولذلك مَدَحَ نَفْسَه».
وانظر الحديث في الهمع ٢/ ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية/ ٥٣٦، وشرح شذور الذهب/ ٢١١.

(٦) أي: عند قبيلة تميم وغيرها. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٤، وشرح الكافية ١/ ١١١، ١١٢ «... إذا لم تقم [أي: قرينة] فلا يجوز حَذْفُه رأساً؛ إذ لا دليلَ عليه، بل بنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به.».

(٧) انظر هذا عند المصنّف فيما تقدم في «لولا» ٣/ ٤٤٤ وما بعدها.

(٨) لو حُذِف الخبر هنا وقيل: لولا زيدٌ ما سَلِمَ، لما عُرِف المرادُ ولا طبيعةُ الخبر؛ ولم يُعْلَم أن المراد بالخبر «سالَمَنا»، وتقدَّم هذا في «لولا».

«**لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ**»، ونحو قوله ﷺ[(١)]: «**لولا قومُكِ حَدِيثو عَهْدٍ بالإسلام لأَسَّستُ البيتَ على قواعد إبراهيم**».

وقال الجمهورُ: لا يجوز «**لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ**» بالجَزْمِ[(٢)]؛ لأنّ الشَّرطَ المُقَدَّر[(٣)] إنْ قُدِّر مثبتاً - أي: فإنْ تَدْنُ - لم يُنَاسِبْ فِعْلَ النهي[(٤)]، الذي جُعِلَ دليلاً عليه[(٥)]. وإن قُدِّر[(٦)] منفيّاً - أي: فإن[(٧)] لا تَدْنُ - فَسَدَ المعنى[(٨)]، بخلاف «**لا تَدْنُ من الأَسَد تسْلَمْ**»؛ فإنّ الشّرط المُقَدَّر منفِيٌّ[(٩)]، وذلك صحيحٌ في المعنى والصِّناعة. ولك أن تُجيب الجمهور[(١٠)] بأنّ الخَبَر إذا كان مَجْهولاً وَجَبَ أن يُجْعَل نَفْسَ المُخْبَرِ عنه[(١١)] عند الجميع في باب «لولا»،

---

(١) تقدَّم الحديث في «لولا» برواية فيها بعض خلاف. انظر ما سبق ٣/ ٤٤٦، وانظر الحاشية/ ٤، ففيها تخريجُ الحديثِ والتعليقُ عليه.

(٢) أي: بجزم «يأكُلْكَ» على تقدير الشَّرط، أو على الجَزْمِ بِالطَّلَب على الخلاف في ذلك.

(٣) على تقدير: لا تَدْنُ من الأسد فإنْ تَدْنُ منه يأكُلْك.

(٤) فالنهي نفي من حيث المعنى، وتقدير الشرط مُثْبَتاً يقتضي التناقضَ بينهما.

(٥) أي: على الشَّرْط المقدَّر.

(٦) أي: الشَّرْطُ.

(٧) جاء في طبعة الشيخ محمد: فلا تَدْنُ، وسقط «إنْ»، وهو سبق قلم أو خطأ الطبع.

(٨) ووجه الفساد أنّ المعنى حينئذٍ: لا تَدْنُ من الأسد فإنْ لا تَدْنُ منه يأكُلْك، وهو كلام فاسد؛ فكيف يأكُلُه إنْ لم يَدْنُ منه؟!

(٩) والتقدير: لا تَدْنُ من الإسد فإنْ لا تدْنُ منه تَسْلَمْ.

(١٠) فيما ذكروه من حَذْفِ الخبر إذا كان كَوْناً عامّاً بعد «لا» النافية للجنس.

(١١) انظر مثل هذا في باب «لولا» ٣/ ٤٤٤ - ٤٤٥، فقد قال: «بل تجعل مَصْدَرَه هو المبتدأ، فتقول: لولا قيامُ زيدٍ لَأَتيتُك، أو تُدْخِلُ «أنّ» على المبتدأ، فتقول: لولا أنّ زيداً قائم، وتصيرُ «أنّ» وصِلَتُها مبتدأً محذوفَ الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خَبَر له، أو فاعلاً بـ «ثَبَتَ» محذوفاً...».

وعند تميم في باب «لا»، فيُقال: «**لولا قِيامُ زيدٍ**»، و«لا قيامَ» أي: موجودٌ، ولا يُقالُ: «**لولا زيدٌ**»، ولا «**لا رَجُلَ**» ويُراد «قائم»؛ لئلا يَلْزَمَ المحذورُ المذكور[١].

وأمّا[٢] «**لولا قَوْمُكِ حَدِيثو عهدٍ**» فلعلّه مما رُوي[٣] بالمعنى[٤].

وعن[٥] الكسائيّ في إجازَتِه الجَزْمَ بأنّه يُقَدَّر الشَّرطُ مثبتاً[٦] مَدْلُولاً عليه بالمعنى لا باللفظ[٧]، ترجيحاً للقرينة المعنويّة[٨] على القرينة اللفظيّة، وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ إذا كان المعنى مفهوماً.

* * *

---

(١) وهو الحذف من غير دليل.

(٢) وهو الحديث المتقدِّم.

(٣) في م/ ١ «يُرْوَى»، وكذا في المطبوع، وفي بقية المخطوطات «رُوي».

(٤) **قلتُ: قوله: «مما رُوي بالمعنى» لا يَصِحُّ، وقد ورد في صحيح البخاري.**

وفي حاشية الأمير: «قوله: بالمعنى: مبنيّ على أنه لا يستشهد بالأحاديث». **قلتُ: هذا كلام باطل، أَضَلّ البغدادي بمثله الباحثين في مقدّمة الخزانة**

انظر ٢/ ١٥٦، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٣٨، وانظر نص الحديث فيما سبق ومراجعه: ٣/ ٤٤٦.

(٥) أي: ويُجَابُ عن الكسائيّ.

(٦) في م/ ١ «منفيّاً» وفي م/ ٥ «مبنيّاً» كذا!

(٧) وذلك في الجملة السَّابقة: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ».

فإنه قَدَّر الشَّرْط مُثْبتاً، ودليله على ذلك المعنى، والتقدير: لا تَدْنُ من الأسد فإنْ تَدْنُ منه يأكُلْكَ».

(٨) وهي أَنّ الأَكْلَ لا يكون إلّا عند الدُّنُوِّ من الأَسَدِ.

تنبيهـــــان

أحدهما:

أنّ دليلَ الحَذْفِ نوعان: **أحدهما: غَيْرُ صناعيّ**، وينقسم إلى **حاليّ ومقاليّ** كما تقدَّم[١]، **والثاني: صناعيّ**، وهذا يختصُّ بمعرفته النحويُّ[٢]؛ لأنّه إنما عُرِفَ من جهة الصِّناعَةِ، وذلك كقولهم في قوله تعالى[٣]: ﴿لَا[٤] أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ إنّ التقدير[٥]: لأنا أُقْسِمُ؛ وذلك لأنّ فِعْلَ الحالِ لا يُقْسَمُ عليه في قولِ البصريين.

---

(١) ذكر هذا في أول هذا الشَّرْط، وفَصّل القول فيهما، وذكر بعد ذلك الدليل الصِّناعيّ، ثم قال: «وسيأتي شرحه». انظر ص/٣١٧.

(٢) كذا في المخطوطات التي عندي «النحويّ»، وكذا في الأولى، وهي نُسْخَةُ مبارك، وفي المطبوع: «النحويون» على الجمع.

(٣) سورة القيامة ٧٥/ ١، وتقدَّمت، وكذا تقدَّمت القراءة فيها، انظر ٣/ ٢٤٦، وهي قراءة عَدَدٍ من القُرّاء. وانظر الحاشية/ ٢ ففيها التفصيلُ والبيان.

(٤) **جاءت الآية عند مبارك ص/ ٧٨٩ «لَأُقْسِم»، وليس كذلك مراد المصنف فإنّ بين اللام والهمزة ألفاً مثبتة، وصورتها «لا أقسم» وهي ألف زائدة كما جاء في رسم «لا أذبحنه» و«لا أوضعوا» بألف زائدة.**

انظر هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٤٤، وكذا جاء في حاشية الأمير انظر ٢/ ١٥٦، ومثله تعليق الدسوقي ٢/ ٢٣٨.

وكذا جاء في المخطوطات. وفي م/ ٢ «لأقسمُ» وانظر المخطوطة الأولى/ ١٧٠ وهي الثانية عند مبارك.

(٥) فاللام لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولا تكون للقسم، لأنّ «أُقْسِمُ» للحال، وفعلُ الحال لا يُقْسَم عليه عند البصريين. وتقديرها للقسم مذهب الكوفيين.

وانظر الدر المصون ٦/ ٤٢٥.

وفي «**قمتُ وأَصُكُّ عَيْنَه**»: إنّ التقدير[١]: وأنا أَصُكُّ؛ لأنّ واو الحال لا تدخلُ على المضارع المُثْبَتِ الخالي من «قد». وفي[٢] «**إنها لإِبلٌ أم شاءٌ**» إنّ التقديرَ: أم هي شاءٌ؛ لأنّ «أَمْ» المنقطعةَ لا تَعْطِفُ إِلّا الجملَ. وفي قوله[٣]:

إنّ مَن لَامَ في بَنِي بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

إنّ التقديرَ: إنّه، أي: الشَّأْنُ؛ لأن اسم الشَّرْط لَا يَعْمَلُ فيه ما قبله، ومثله قولُ المتنبّي[٤]:

وما كُنْتُ ممن يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ ... ولكنَّ مَن يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ

---

(١) قلت: انظر الهمع ٤/ ٤٦.
وفي الارتشاف/ ١٦٠٦ - ١٦٠٧ نقلاً عن البديع: «والمضارع إن كان مُثْبَتاً أو منفيّاً بـ «لا» سُمِعَ دخول الواو فيهما نحو: قمتُ وأَصُكُّ عينه».
وفي المساعد على تسهيل الفوائد: «وقد تَصْحَبُ الواوُ المضارعَ عارياً من «قد»، نحو ما حكاه الأصمعيّ من قولهم: قمتُ وأَصُكُّ عينه...» ٢/ ٤٦.

(٢) تقدّم هذا للمصنِّف في «أم»، انظر ١/ ٢٩٠، وانظر الحاشية/ ٣ فيه، وراجع شرح الكافية ٢/ ٣٧٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٢٠٧ «وذكر في التسهيل أنّ عَطْفَ المنقطعةِ المفردَ قليلٌ...».

(٣) قائله الأعشى، وهو من قصيدة له في مَدْح قيس بن معدي كرب الكِنْديّ، والرواية في الديوان: «من يَلُمْني على بني بنت حسان»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
وأمّا على ما أثبته المصنِّفُ فقد ذهب الخليلُ إلى أنه أَضْمَرَ الهاءَ في «إنّ».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٨، وشرح السيوطي/ ٩٢٤، وشرح المفصل ٣/ ١١٥، والكتاب ١/ ٤٣٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٩٥، والخزانة ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٦٥٤، ٤/ ٣٨٠، والإنصاف/ ١٨٠، واللسان/ سرح، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩، وانظر تخريج الطناجي في طبعته من أمالي الشجري ٢/ ١٨.

(٤) تقدّم البيت في «لكنّ»، انظر ٣/ ٥٤٦.

وفي[1] ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ إنَّ التقديرَ[2]: ولكنْ كان رسولَ الله؛ لأنّ ما بعد «لكنْ» ليس معطوفاً بها؛ لدخولِ الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنّه مثبتٌ، وما قبلها منفيّ، ولا يُعْطَفُ[3] بالواو مفردٌ على مُفْرَدٍ إلّا وهو شريكُه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملةً صَحَّ تخالُفُهما[4] كما تقول: «**ما قام زيدٌ وقام عمرٌو**»[5].

وزَعَمَ سيبويهِ في قوله[6]:

ولَسْتُ بحَلّالِ التِّلاعِ مخافَةً ... ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣/ ٤٠، وتقدّمت، انظر ٣/ ٥٥٢.

(٢) تقدّم الحديث عن هذا التقدير، انظر ما سبق ٣/ ٢٥٢.

(٣) تقدّم هذا لأبن مالك انظر ٣/ ٢٥٢ الحاشية/ ٣، وشرح الكافية الشافية/ ١٢٣٠.

(٤) أي: في النفي والإيجاب.

(٥) انظر ما تعقّبه الأميرُ به في الحاشية ١/ ٢٢٦، وقد نقلتُه في الحاشية ٤ من ج ٣/ ٢٥٢، وانظر رصف المباني/ ٢٧٦.

(٦) البيت من معلّقة طرفةَ بْنِ العَبْد.

وفي م/ ٢ «التلال»، وصدر البيت غير مثبت في م/ ٥، ويبدو أنه كذلك في النسخة التي بين يدي البغدادي، إذ ذكر عجزه ثم قال: صدره...

واسترفده: طلب رِفْدَه، أي عطاءه، والتِّلاع: جمع تَلْعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقيل: هو من الأضداد. فهو ليس ممن يستتر في الأماكن المنخفضة مخافة الضيف، أو خَوْفَ غَدْرِ عَدُوّ، ولكني أظهر أمام الناس، فإن طلبوا العون أعنْتُهم.

والشاهد فيه أنّ «لكنْ» لا تدخل على اسم الشرط «متى» فقدَّر الضمير، وذلك لأنّ «متى» عمل فيه ما بعده.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٠، والكتاب ١/ ٤٤٢، والديوان/ ٢٩، والعيني ٤/ ٤٢٢، وشذور الذهب/ ٣٣٥، والزوزني/ ١٠٣، ١١٨، وشرح القصائد السَّبْع الطوال/ ١٨٦.

أنّ التقدير[١]: ولكنْ أنا، وَوَجّهوه بأنّ «لَكنْ» تُشْبِهُ الفِعْلَ[٢] فلا تَدْخُلُ عليه[٣]: وبيانُ كَوْنِها[٤] داخلةً عليه[٥] أنّ «متى» منصوبةٌ بفعل الشَّرْط[٦]، فالفعلُ مُقَدَّمٌ في الرُّتْبَةِ عليه[٧]. ورَدَّه الفارسيُّ بأنّ المُشَبَّه[٨] بالفعل هو «لكنّ» المُشَدَّدة لا المُخَفَّفة؛ ولهذا لم تعمل المُخَفَّفَةُ لعدم ٱختصاصها بالأسماء[٩]، وقيل: إنما يُحْتاجُ إلى التقدير[١٠] إذا دخلت[١١] عليها[١٢] الواو؛ لأنها حينئذٍ تخلُصُ لمعناها[١٣]، وتخرجُ[١٤] عن العطف[١٥].

---

(١) قلت: انظر نصّ الكتاب ١/ ٤٤٢.

(٢) ومعنى «لكنْ»: معنى الفعل: أَسْتَدْرِكُ.

(٣) أي: فلا يدخل «لكنْ» على فِعْل، كما لا يدخل فِعْلٌ على فِعْل.

(٤) أي: «لكنْ».

(٥) أي: على الفعل.

(٦) وهو «يَسْتَرْفد» في البيت.

(٧) أي: على ٱسم الشَّرْط «متى».

(٨) في م/٣ و٤ «المُشْبِهَ للفعل»، ومثله نص الدماميني، ومتن حاشية الدسوقي.

(٩) قال الدماميني: «يمكنُ أنْ يجابَ عنه بأنّ شِبْه «لكنّ» المشددةِ للفعل من جهة اللفظ والمعنى، أما الأوّل فلبنائها على الفتح كالماضي، وأما الثاني فلأنها بمعنى استدركتُ، وهذا الشَّبَهُ المعنويُّ موجود في «لكنْ» المخفّفة؛ فلعلّ سيبويهِ اعتبره ولم يُبالِ بِفَقْدِ الشَّبَهِ اللفظيّ».

انظر الشمني ٢/ ٢٤٤، قال الشمني: «وأقول: ما ذكره المصنّف من عدم إعمال المخفَّفةِ دون المشدّدة فيه دلالةٌ على ٱعتبار الشَّبَهِ اللفظيّ».

(١٠) أي: إلى تقدير مبتدأ بعد «لكنْ».

(١١) في م/ ٣ «دخل».

(١٢) أي: على «لكنْ».

(١٣) أي: الاَستدارك.

(١٤) في م/ ٥ «من».

(١٥) لأن العطف يكون عندئذٍ للواو وليس لـ «لكنْ».

التنبيهُ الثَّاني:

شَرْطُ الدليل اللفظيّ(١) أَنْ يكونَ طِبْقَ(٢) المحذوف؛ فلا يجوزُ «**زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو**» أي: ضارِبٌ، وتريدُ بـ «ضارب» المحذوفِ معنىً يُخالفُ المذكورَ بأنْ يُقَدَّر(٣) أَحَدُهما(٤) بمعنى السَّفَر، من قوله تعالى(٥): ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ﴾، والآخر بمعنى الإيلام(٦) المعروف، ومن ثَمّ أَجْمَعوا على جواز(٧) «**زيدٌ قائمٌ وعمرٌو**» و«**إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌ**»، وعلى مَنْع «**ليت زيداً قائمٌ وعَمْرٌو**»، وكذا في «لعلّ»

---

(١) وهو ما سَمّاه في أول الشَّرْط الأوّل **بالدليل المقاليّ**.

(٢) وذلك بأن يوافقَ الملفوظَ به المحذوفَ لفظاً ومعنى.
وفي الشمني: «يعني في المعنى سواء كان طِبْقَهُ في اللفظ نحو: زيداً ضربتُه، أو لا، نحو: زيداً مررتُ به» الحاشية ٢/ ٢٤٤.
كذا جاء النص مع أن ظاهر نصّ المصنّف يقتضي المطابقة في اللفظ والمعنى.

(٣) في م/ ١ و٣ «تقدّر».

(٤) أي بلفظ «ضارب» المذكور أو المقدَّر.

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٠١، وانظر الآية/ ٩٤، وما في سورة المائدة ٥/ ١٠٦.

(٦) عَلّق على هذا الشمني فقال: «ليس هذا معناه الموضوع له، وإنما هو معناه المقصود منه، قال الشيخ عبدالعزيز في شرح البزودي في أصول الحنفية: الضَّرْب: ٱسم الفعل بصورةٍ معقولة، أي: معلومة، وهو ٱستعمالُ آلة التأديب في مَحَلٍّ صالحٍ للتأديب، ومعنى مقصود، وهو الإيلام، فإنّ المقصود من هذا الفعل ليس إلّا الإيلام؛ ولهذا لو حَلَف لا يضربُ فلاناً فَضَرَبه بعد موته لا يحنث؛ لفوات معنى الإيلام» الحاشية ٢/ ٢٤٤.

(٧) أجمعوا على جواز هذا لأن المحذوف وهو «قائم» من قوله: «وعمرو قائم» موافق للمتقدّم المذكور في «زيد قائم» لفظاً ومعنى.

و«كأنّ»؛ لأنّ الخَبر المذكورَ مُتَمَنّىً[١]، أو مُتَرَجّىً، أو مشبَّهٌ به[٢]، والخَبرُ المحذوفُ ليس كذلك؛ لأنّه خَبَرُ المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنعُ بقوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ في قراءة مَن رفَعَ[٤]، وذلك محمولٌ عند البصريين[٥] على الحذف من الأوّل لدلالة الثّاني، أي: إنّ الله يُصَلّي وملائكتُه يُصَلُّون، وليس عَطْفاً على الموضع،

---

(١) في م/ ٤ «متمنىً عنه».
وفي الشمني ٢/ ١٢٤٤، هكذا وقع في بعض النُّسَخ لفظ «عنه» بعد «متمنّى»، وسقط في بعضها، والأوّلُ رأيناه بخطِّ المصنِّف».

(٢) قوله: متمنى أو مترَجّى أو مشبّه به، لأنه وقع بعد «ليت»، أو «لعلّ» أو «كأنّ»، والاسم الواقع بعد الخبر المذكور وهو «عمرو» مبتدأ وخبره محذوف، فالخبر المحذوفُ خبر عن المبتدأ، والمذكور جاء بعد التمني... إلخ.
وقال الدماميني: «حكاية الإجماع على من منع ذلك في ليت ولعل وكأن أمرٌ غريبٌ لا يُحْتَمَلُ مثلُه من المصنّف؛ فإن الخلاف في المسألة مشهورٌ مذكور في التسهيل وغيره» انظر الحاشية ٢/ ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) تتمة الآية ﴿... ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٦.

(٤) قراءة الرفع في «ملائكتُه» عن ابن عباس وعبدالوارث والأزرق عن أبي عمرو ومحمد بن سليمان أمير البصرة.
وانظر كتابي معجم القراءات ففيه المراجع والتخريج ٧/ ٣١٢ - ٣١٣.
ووجدت حاشية في فهرس الخزانة للمرحوم هارون يقول فيه: «قُرِئت لَحْناً برفع الملائكة»، وهي كبيرة من هارون رَحِمَه الله إنْ كان هو كَاتب ذلك، وإنْ كان بعضُ تلاميذه قد كتب هذا فلا عُذْرَ له، انظر ١٢/ ٦١ حاشية/ ١.

(٥) قال أبو حيان: «هو عند الكوفيين غير الفراء عَطْفٌ على موضع اسم «إنّ»، والفَرّاء يشترط خفاءَ إعراب اسم «إنّ»، وعند البصريين هو على حذف الخبر أي: يصلي على النبي، وملائكتُه يصلون».
انظر البحر ٧/ ٢٤٨، والدر المصون ٥/ ٤٢٥.

و«يُصَلُّون» خَبَراً عنهما؛ لِئَلّا يتواردَ عامِلان[١] على معمولٍ واحد[٢]. والصَّلاةُ[٣] المذكورةُ بمعنى الاستغفار، والمحذوفةُ بمعنى الرَّحْمة.

وقال الفَرّاءُ في قوله تعالى[٤]: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾: إنّ التقدير[٥]: لِيَحْسَبْنا قادرين، والحِسبانُ المذكورُ بمعنى الظَّنِّ، والمحذوفُ بمعنى العلم[٦]؛ إذ التردُّد في الإعادة[٧] كُفْرٌ؛ فلا يكونُ مأموراً به.

وقال بَعْضُ العلماءِ[٨] في بيتِ الكِتابِ[٩]:

لَنْ تَـرَاهـا - ولـو تـأمَّـلْتَ - إلّا ولـهـا فـي مَـفَـارِقِ الـرَّأْسِ طِـيْـبـا

---

(١) وهما: «إنّ» والمبتدأ.

(٢) هو الخبر.

(٣) هذا عائد على كلام البصريين؛ فالصَّلاة المذكورة غير الصَّلاة من الله تعالى، ومن ثَمّ لم يطابق المحذوفُ المذكورَ.

(٤) سورة القيامة ٧٥/٣ - ٤، وتقدّمتا في «بَلَى» انظر ٢/١٩٢.

(٥) **لم أجد مثل هذا عند الفَرّاء بعد الآيتين انظر معاني القرآن ٣/٢٠٨، ومن عادته في كثير من المواضع في كتابه ألا يتقيد بذكر المسألة بعد نصّ الآية، بل يسوق ذلك حيث جاءت مناسبةٌ صالحة للمسألة، فالبحث فيه يحتاج إلى وقت طويل، ولم يقم المحقِّقُ بما يُسَهِّل حصر هذه المسائل وبيانها.**

(٦) وعلى هذا فلم يتحقق الشرط الذي ذكره وهو تطابق المحذوف والمذكور.

(٧) جاءت عند الشيخ محمد «الادعاء».

(٨) هو ٱبنُ جِنّيّ. انظر الخصائص ٢/٤٢٩.

(٩) قائله عَبْدُ الله بْنُ قيس الرقيّات.

فقد ذهب سيبويه إلى أنّ «طيباً» منصوب على المعنى؛ لأنه لما قال: لن تراها إلّا ولها في مفارق الرأس طيباً، دَلَّ على أنّ الطِّيبَ داخلٌ في الرؤية، فنَصَبَه على هذا التأويل.

وأما المُبَرِّد فقد ذكر أنّ مثل هذا لا يجوز؛ لأنّه لا يُحْمَلُ على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأوّل؛ لأنّه حَمْلٌ على التأويل، ولا يصحُّ تأويل الكلام إلّا بعد تمامه.

=

إنّ[١] «ترى» المُقَدَّرَةَ النَّاصبةَ لـ «طِيْباً» قلبيَّةٌ لا بَصَرِيَّةٌ، لئلّا يقتضي كَوْنَ الموصوفةِ مكشوفةَ الرَّأس، وإنما تُمْدَحُ النِّساءُ بالخَفَرِ والتَّصوُّنِ، لا بالتَّبَذُّلِ، مع أنّ «رأى» المذكورةَ بَصَريّةٌ[٢]. قلتُ: الصَّوابُ[٣] عندي أنّ الصَّلَاةَ[٤] لغةً بمعنىً

= قال ٱبْنُ يعيش: «وأمّا التقدير: لن تراها – وإنْ تأملت – إلّا رأيت لها في مفارق الرأس طيباً، فهو منصوب بإضمار فِعْلٍ، وإليه ذهب صاحِبُ الكتاب».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي: ٧/ ٢٧٢، والكتاب ١/ ١٤٤، وشرح المفصل ١/ ١٢٦، والمقتضب ٣/ ٢٨٤، والخصائص ٢/ ٤٢٩.

(١) هذا فحوى كلام ٱبن جنّي في الخصائص، قال: «... ولَعَمْري إنّ الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو مُتَّصِلٌ بها، ففي ذلك شيئان:
أحدهما: أنّ الرؤية وإن كانت مشتملةً عليها فليس لها طريق إلى الطِّيب في مفارقها، اللهم إلّا أن تكون حاسِرةً غير مُقَنَّعة، وهذه بِذْلةٌ وتطرُّح، لا تُوْصَفُ به الخفرات ولا المعشّقات... ومن كانت من النساء هذه حالها فليست رَذْلةً ولا مبتذلة...
وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طِيبْ مفارقها وَجَبَ أن يكون الفعل المقدَّرُ لِنَصْبِ الطِّيبِ مما يَصْحَبُ الرؤية لا الرؤية نفسها، فكأنّه قال: لن تراها إلّا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيباً، غير أن سيبويه حمله على الرؤية، وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قَدّرناه».

(٢) فلم يقع التطابق بين المذكورة والمحذوفة المقدّرة.

(٣) **ما رَأَى أنّه الصّواب عنده ليس له، وإنما هو للسُّهَيلي ذكره في كتابه «نتائج الفكر» وقد أشار إلى هذا الدماميني وغيره قال الدماميني: «هذا الرأي هو الذي اختاره السُّهَيلي قبل المصنف، ذكره في كتابه المسمى «بنتائج الفكر» فقال: الصَّلاة كلها وإن تُوُهِّم ٱختلاف معانيها راجعة إلى أَصْلٍ واحد، فلا نظنُّها لفظة ٱشتراك، ولا ٱستعارة، إنما معناها العطف، ويكون محسوساً ومعقولاً.**
ثم حَمْلُ المصنّف العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتّى على وجه الحقيقة؛ إذ الرحمة حقيقةً في رقة القلب...» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٥.

(٤) الحديث هنا عن الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ وتقدّمت قبل قليل.

واحد، وهو العَطْفُ[١]، ثم العَطْفُ بالنسبة إلى الله سُبحانه وتعالى الرَّحمة[٢]؛ وإلى الملائكة الآستغفارُ، وإلى الآدميين دُعاءُ بعضِهم لبعض.

وأما قولُ الجماعة[٣] فبعيدٌ من جهات:

- **إحداها[٤]**: اقتضاؤه[٥] الآشتراكَ، والأَصْلُ عَدَمُهُ[٦]؛ لما فيه من الإلباسِ، حتى إنّ قوماً نَفَوْهُ[٧]، ثم المُثْبِتُون له[٨] يقولون: متى عَارَضَهُ غيرُه مما يُخالِفُ الأَصْلَ كالمجاز قُدِّمَ عليه.

- **الثانية**: أنّا لا نعرفُ في العربية فِعْلاً واحداً يختلفُ[٩] معناه بآختلافِ المُسْنَدِ إليه إذا كان الإسنادُ حقيقياً.

---

(١) وإذا كان هذا فالدليل المثبت مطابق للمحذوف لفظاً ومعنى.

(٢) رأيت قبل قليل تعقيب الدماميني، وعلّق عليه الشمني بقوله:
«وأقول: لا يخفى أنّ مراد المصنّف من حَمْلِ العطفِ بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة إنما هو حَمْلُه عليه بمعناه الذي يليقُ به وهو إفاضةُ الخيرِ والإحسان...».

(٣) وهو ما تقدَّم من أن الصّلاة المذكورة بمعنى الآستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة.

(٤) في م/٢ «أحدها».

(٥) في م/٥ «اقتضاء».

(٦) لأن الآشتراك يؤدِّي إلى الإلباس، وذلك لتعدُّدِ الوَضْع.

(٧) أي: قالوا: إنه غير موجود.

(٨) أي: للآشتراك.

(٩) قال الدماميني: «بل ذلك معروف يقال: أَرِضَ الرجلُ، وأَرِضَ الجِذْعُ، والإسناد حقيقي في الموضعين، والفعل واحد، وآختلف معناه بآختلاف المسند إليه؛ لأن معناه عند إسناده إلى الرجل معنى أُوْعَد أو زُكِمَ، ومعناه عند إسناده إلى الجذع معنى أكلته الأَرَضَةُ...» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٥، وانظر تعقيب الشمني على الدماميني، وحاشية الأمير ٢/ ١٥٨.

- و[1] **الثَّالثةُ**[2]: أنّ الرَّحمَةَ فِعْلُها مُتَعَدٍّ[3]، والصَّلاة فعلُها قاصِر، ولا يَحْسُنُ[4] تفسيرُ القاصِرِ بالمتعدِّي.

- **والرّابعة**[5]: أنه لو قيل مكان «**صَلّى عليه**» «**دَعَا عليه**»، انْعَكَسَ المعنى، وحَقُّ[6] المترادِفَيْن صِحَّةُ[7] حلولِ كُلٍّ منهما مَحَلَّ الآخر.

وأمّا آيةُ القِيامة[8] فالصَّوابُ فيها قولُ سيبويهِ[9]: «إنّ «قادرين» حالٌ، أي: بَلَى

---

(١) في م/٣ «والثالث».

(٢) ذكر من قبل أن قول الجماعة في الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ بعيدٌ من جهات، وهذه هي الجهة الثالثة.

(٣) تقول: رَحِمَ اللهُ فلاناً.

(٤) عَلّق على هذا الدسوقي بقوله: «فيه أنّه شائع» انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠.

(٥) في م/٣ «والرابع».

(٦) ذكر الشمني أنّ هذا مختارُ ابن الحاجب في أُصوله، وهو أنه يجب حُلُولُ كُلٍّ من المترادفين مَحَلَّ الآخر مطلقاً، ومختارُ البيضاوي: إنْ كانا من لغةٍ واحدة، ومختارُ الإمام أنّه غير واجب. انظر الحاشية ٢/ ٢٤٥.
وقال الأمير: «أوْجَبَ هذا ابنُ الحاجب والبيضاوي إن اتحدت، ولم يوجبه الإمامُ أصلاً» انظر الحاشية ٢/ ١٥٨.

(٧) «صحة» غير مثبت في م/٣.

(٨) سورة القيامة ٧٥/ ٣ - ٤ وتقدّمتا قبل قليل ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ . . .﴾.

(٩) قال سيبويه: «وأما قوله جَلّ وعَزّ ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ فهو على الفعل الذي أُظْهِر، كأنه قال: بلى نَجمعُها قادِرين، حَدَّثنا بذلك يونُسُ». انظر الكتاب ١/ ١٧٣.
وذكر السمين أنه منصوب على الحال من فاعل الفعل المُقدّر، والمدلول عليه بحرف الجواب: أي: بلى نجمعها قادرين.
وذكر وجهاً آخر، وهو أنه منصوب على خبر «كان» المضمرة أي: بلى كُنّا قادرين في الابتداء. قال: «وهذا ليس بواضح» انظر الدر المصون ٦/ ٤٢٦.

نجمعُها قادرين»؛ لأنّ فِعْلَ الجمع[١] أقْرَبُ[٢] من فِعْل الحِسْبَان، ولأنّ «بَلَى» إيجابٌ للمنفيّ، وهو[٣] في الآية فِعْلُ الجمع. ولو سُلِّم قولُ الفرّاء[٤] فلا يُسَلَّم[٥] أنّ الحِسْبَان في الآية «ظَنٌّ»، بل ٱعتقادٌ وجَزْمٌ؛ وذلك[٦] لإفراطِ كُفْرِهِم.

وأما قولُ المُغْرِب[٧] في البيت فمردودٌ، وأحوالُ النَّاسِ في اللِّباسِ والٱحتشامِ مختلفةٌ؛ فحالُ أهلِ المَدَرِ[٨] يُخالِفُ حالَ أَهْلِ الوَبَر[٩]، وحالُ أَهْلِ الوَبَرِ مُخْتَلِفٌ. وبهذا[١٠] أجابَ الزمخشريُّ عن[١١] إرسال شُعَيْبٍ عليه الصّلاة والسّلام، ٱبنتيهِ

---

(١) أي: نجمع.

(٢) أي: أقْرَبُ إلى الحال من الفعل «يَحْسِبُ».

(٣) أي المنفيّ في الآية وهو الفعل «نجمع»، فيكون «بلى» إثباتاً له.

(٤) تقدّم قوله في الآية: «لَيَحْسبُنا قادرين».

(٥) في م/٢ و٣ «فلا نُسلِّم».

(٦) أي: الجزم والٱعتقاد بعدم جمع الله عظام الإنسان بعد موته إنما كان لشدّة كفرهم وعنادهم.

(٧) إشارة إلى ما قاله ٱبنُ جنّي في البيت، وكان الأَوْلى أن يُسَمِّيَهُ.

فقد قال من قبل: «وقال بعض العلماء»، وهنا سَمّاه المُغرِب!! وكان ذلك في بيت الكتاب المتقدِّم:

لـن تـراهـا - ولـو تـأمَّـلتَ - إلّا ولـهـا فـي مـفـارِق الـرَّأسِ طِـيـبـا

وانظر فيما سبق كلام ٱبن جني.

(٨) أي: حال أهل البناء، في المُدُن والقُرَى.

(٩) وهم البدو الذين يعيشون في الخيام.

(١٠) أي: وبما أُجيبَ به من إبطال ما ذهب إليه ٱبنُ جني أَجابَ الزمخشريُّ..

(١١) كان هذا بمناسبة الآية: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٣.

لِسَقْيِ الماشية. وقال[١]: «**العاداتُ في مثل ذلك متباينةٌ، وأحوالُ العرب خلافُ أحوالِ العَجَم**».

الشَّرْطُ الثّاني[٢]:

أَلّا يكونَ ما يُحْذَفُ كالجُزْء، فلا يُحْذَفُ الفاعلُ ولا نائِبُهُ ولا مُشْبِهُهُ[٣]، وقد مَضى الرَّدُّ على ٱبن مالك في مرفوعِ[٤] أفعالِ الاَسْتثناء.

وقال الكسائيُّ وهشامٌ والسُّهَيْليُّ في نحو «**ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً**»: إنّ الفاعل[٥] محذوفٌ[٦] لا مُضْمَر.

وقال ٱبنُ عطيّةَ في[٧] ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾: «إنّ[٨] التقدير: بئس

---

(١) وانظر نص الزمخشريّ في الكشاف ٢/ ٤٧٠ قال: «فإنْ قُلْتَ: كيف ساغ لنبيّ الله الذي هو شعيب عليه السلام أنْ يرضى لٱبنتَيْهِ بسَقْيِ الماشية؟ قلتُ: الأَمْرُ في نفسه ليس بمحظور؛ فالدِّيْن لا يأباه، وأما المروءةُ فالناسُ مختلفون في ذلك، والعاداتُ متباينةٌ فيه، وأحوالُ العَرَب فيه خلافُ أحوالِ العَجَمِ. ومَذْهَبُ أهل البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَر، خصوصاً إذا كانت الحالةُ حالةَ ضرورة».

(٢) في م/ ٣ «الثاني» ولم تذكر كلمة شرط.

(٣) أي مُشْبِهِ الفاعل، وهو ٱسم «كان» وأخواتها.

(٤) ذهب ٱبنُ مالك إلى أنّ أفعال الاَستثناء: خلا وعَدا وحاشا فاعلُها محذوف، ومضى هذا، انظر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة. ص/ ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥) أي: فاعل «ضربني».

(٦) وهذا الفاعل المحذوف دَلَّ عليه المذكورُ وهو «زيداً»، وذلك على تقدير: ضربني زيدٌ وضربتُ زيداً.

(٧) سورة الجمعة ٦٢/ ٥ وتقدَّم بعضها، انظر «حُكْم الجمل بعد المعارف والنكرات» ٥/ ٢٥٦.

(٨) انظر المحرر لٱبن عطيّة ١٤/ ٤٤٣.

المَثَلُ مَثَلُ القومِ»، فإنْ أرادَ أنَّ الفاعلَ لفظُ «المثل» محذوفاً فمردودٌ[١]، وإنْ أراد تفسيرَ المعنى، وأنّ في «بئس» ضميرَ «المثل»[٢] مستتراً، فأين تفسيرُه[٣]؟. وهذا لازمٌ للزمخشريّ؛ فإنّه قال في تقديره[٤]: بِئْسَ مَثَلاً ؛ وقد نصَّ سيبويهِ[٥] على أنّ تمييزَ فاعِلِ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» لا تُحْذَف[٦].

والصَّوابُ[٧] أنّ «مَثَلُ القوم» فاعلٌ، وحُذِفَ المخصوصُ، أي: مَثَلُ هؤلاء،

---

(١) يعني أن الفاعل لا يُحْذَفُ.

(٢) في م/٣ «ضميراً لمثل».

(٣) إذا كان فاعل «بئس» ضميراً مستتراً فإنه يُفَسَّر بنكرة تكون منصوبة على التمييز. قال الشمني: «وإن أراد [أي: ٱبن عطية] تفسير المعنى، وأَنّ في «بئس» ضميراً لـ «مثل» مستتراً فأين تفسيره؟: يعني فليس هنا تفسيرٌ للضمير، ويجب إذا كان فاعل «بئس» ضميراً مستتراً أن يُفَسَّر بنكرة منصوبة على التمييز. فأقام السؤال عن مكان التفسير مقام خُلُوّ ذلك المكان عن التفسير إقامة للمُسَبَّب مقام السَّبَب» انظر الحاشية ٢/٢٤٦.

(٤) انظر الكشاف ٣/٢٢٩ قال: «وبِئْسَ المَثَلُ: بِئْسَ مَثَلاً».

(٥) وانظر الكتاب ١/٣٠٠ قال: «ولا يجوزُ لك أن تقول: نِعْمَ، ولا رُبَّه، وتَسْكُتَ؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير...» وانظر ص/٣٠١.

(٦) قال الدماميني «مُجَرَّد نصّ سيبويه على ذلك لا ينتهض رَدّاً على الزمخشريّ، فلَهُ أن يقول: الحذفُ لا ينافي التمييز، فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد، قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾، وقال: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، وقد سُمِع في «نِعْمَ» ففي الحديث: «**من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت**»، أي: فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة، وادِّعاءُ شذوذه ممنوع...» حاشية الشمني ٢/٢٤٦، وانظر فيه تعقيب الشمني. ونص المصنف هنا تبع فيه شيخه أبا حيان، انظر البحر ٨/٢٦٧.

(٧) هذا رَدٌّ على ٱبن عَطِيّة، وقد أخذه من شيخه أبي حيان. قال في البحر ٨/٢٦٧ «وقال ٱبْنُ عطيّة: والتقدير: بئس المَثَلُ مَثَلُ القوم. انتهى، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ فيه حَذْفَ الفاعل، وهو لا يجوز، والظّاهر أنّ «مَثَلُ القوم» فاعل =

أو مضافٌ، أي: مَثَلُ الذين كَذّبوا، ولا خلافَ في جواز حَذْف الفاعلِ مع فِعْلِه نحو[١]: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾، و[٢] «يا عَبْدَ الله» و[٣] «زيداً ضَرَبْتُهُ».

الثالث[٤]:

أَلّا يكونَ مُؤَكَّداً[٥]، وهذا الشَّرْطُ أَوَّلُ من ذَكَرَهُ الأخفشُ، مَنَعَ في نحو: «**الذي رأيتُ زيدٌ**» أنْ يؤكِّد العائدُ المحذوفُ[٦] بقولك: «**نفسَه**»؛ لأنَّ المؤكِّد مُرِيدٌ للطُّول، والحاذِفَ مريدٌ للاختصار، وتَبِعَهُ[٧] الفارسيُّ، فَرَدَّ في كتاب

= «بئْسَ»، و«الذين كفروا» هو المخصوص بالذَّمِّ على حَذْف مضاف، أي: مَثَلُ الذين كَذّبوا بآيات الله وهم اليهود، أو يكون «الذين كَذّبوا» صفة للقوم، والمخصوص بالذَّمِّ محذوف، التقدير: بئس مَثَلُ القوم المكذِّبين. . .».

(١) سورة النحل ١٦/ ٣٠، وتقدَّمت في الشرط الأول من شروط الحذف انظر ص/٣١٨. وتقدير الحذف في الآية: قالوا: أَنْزَلَ خيراً، فحذف الفعل «أنزل» مع فاعله.

(٢) والتقدير: أدعو عبدَالله. فحذف الفعل «أدعو» مع فاعله الضمير.

(٣) زيداً منصوبٌ على الاشتغال، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فحذف «ضربتُ» الفعل مع الفاعل.

(٤) الشَّرْطُ الثّالثُ من شروط الحَذْف.

(٥) أي: أَلّا يكون المحذوف مؤكَّداً.
وتقدَّم له في ٥/٣١٨ - ٣١٩ «أنّ التوكيد والحذف مُتَنافِيَان».
وتعقبه الدماميني، وقد نقلت هذا التعقيب فيما سبق انظر ٥/٣١٩ الحاشية/ ١.

(٦) وصورة الجملة على هذا التأكيد: الذي رأيتُه نَفْسَه زيدٌ. والعائد المحذوف هو الهاء «ضمير النصب» في «رأيته».

(٧) أي: تبعَ الأخفشَ فيما اشْتَرَطَهُ في المحذوفِ من أَنْ يكون غير مؤكَّد.

«الأغفال»[١] قولَ الزَّجّاج في[٢] ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾: إنَّ التقدير[٣]: إنّ هذان لهما ساحران، فقال[٤]: «الحَذْفُ والتوكيد متنافيان». وتَبِعَ أبا عليّ أبو الفتح[٥]، فقال في[٦] الخصائص[٧]: «لا يجوزُ: الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ» كما لا يجوزُ إدغام نحو[٨]: اْقْعَنسَس؛ لما فيهما جميعاً من نَقْضِ الغَرَض»[٩].

---

(١) في هذا الكتاب مسائل أصلحها على الزجّاج. وانظر بغية الوعاة ١/٤٩٧.

(٢) سورة طه ٢٠/٦٣، وتقدّمت في «إنّ»، انظر ما سبق ١/٢٣٨.
وهي قراءة عدد من القراء، وقد ذكرت هذا في الحاشية/٣ من الموضع المذكور، وانظر عند المصنّف: روابط الجملة ٥/٥٧٧.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٣، فقد قال: «والذي عندي... وهو «أنّ» قد وقعت موقع «نَعَمْ»، وأنّ اللام وقعت موقعها، وأنّ المعنى: «هذان لهما ساحران» وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/٢٠٤، وانظر عند المصنّف ٥/٥٧٧: روابط الجملة والحاشية/٤، والبحر المحيط ٦/٢٥٤.

(٤) قلت: نَصُّ الفارسي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج بعد النص السّابق، قال: «فقال أبو علي: ليس هذا بصحيح؛ لأن الإضمار ضِدُّ التأكيد، واللام للتأكيد».
وانظر الحجة للفارسي ٥/ ٢٣٠ - ٢٣١، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٤، والدّرّ المصون ٥/ ٣٦.

(٥) أي في عدم جواز توكيد المحذوف.

(٦) كتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء حققه محمد علي النجار، لا يستغني عنه باحث في العربية وقد نشر عام/١٩٥٦.

(٧) انظر الخصائص ١/٢٨٧ قال: «فإنْ قُلْتَ إذا كان المحذوف للدلالة عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيزُ توكيد المحذوف في نحو قولك: الذي ضربتُ زيدٌ، فتقول: الذي ضربت نفسَه زيدٌ؟ قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأنّ المحذوف هنا بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أنّ الحذف هنا إنما الغرضُ به التخفيفُ لطولِ الاْسم، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض، وذلك أنّ التوكيدَ والإسهابَ ضِدُّ التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان؛ فلم يَجُزْ أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام المُلْحَق لما فيه من نَقْضِ الغَرَض...».

(٨) قوله: «نحو اقعنسس» زيادة من المصنف، وليست في نصّ اْبن جني.

(٩) في طبعة الشيخ محمد بين معقوفين زيادة: وهو الإلحاق باْحرنجم. وهي زيادة ليست في المخطوطات.

وتَبِعَهم[١] ابنُ مالكٍ، فقال[٢]: «لا يجوزُ حَذْفُ عاملِ المَصْدَرِ المؤكِّد كـ «ضربتُ ضرباً»؛ لأنّ المقصودَ به تقويةُ عامِلِه وتقريرُ معناه، والحَذْفُ مُنافٍ لذلك».

---

(١) أي تَبِعَ الأخفشَ والفارسيَّ وابنَ جني في عدم جواز حَذْف المؤكِّد، وذِكْرِ توكيده.

(٢) قلتُ: نَصُّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٦٥٧ «المصدر المؤكِّد يُقْصَدُ به تقويةُ عامِلِهِ، وتقريرُ معناه، وحَذْفُه منافٍ لذلك، فلم يَجُز» وتعقّبه وَلَدُه بَدْرُ الدين محمد في شرح الألفية/١٠٤ فقال:

«والذي ذكره الشيخ - رحمه الله - في هذا الكتاب وفي غيره أنّ المصدر المؤكِّد لا يجوز حَذْفُ عامِلِهِ، قال في شرح الكافية الشافية: . . . (انتهى).

فإن أراد أنّ المصدر المؤكِّد يُقْصدُ به تقوية عامِلِهِ وتقرير معناه دائماً فلا شَكَّ أَنّ حَذْفَه منافٍ لذلك القصد، ولكنه ممنوعٌ، ولا دليلَ عليه، وإنْ أراد أنّ المَصْدَرَ المؤكِّد قد يُقْصَدُ به التقويةُ والتقريرُ، وقد يُقْصَدُ به مجرد التقرير فمُسَلَّم، ولكن لا نُسَلِّم أنّ الحذف مُنافٍ لذلك القصد؛ لأنّه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فَلأَنْ يجوزَ أن يقرِّر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أَحَقُّ وأَوْلى، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دَفْعه بالسّماع كفايةٌ، فإنّهم يحذفون عامل المؤكِّد حَذْفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسمِ عَيْن في غير تكرير ولا حصر، نحو: أنت سَيْراً ومَيْراً، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سَقْياً ورَعْياً، وحمداً وشكراً لا كُفْراً، فَمَنْعُ مثل هذا إمّا لِسَهْوٍ عن وُرُودِه، وإمَّا للبناء على أنّ المُسَوِّغ لِحَذْفِ العامل منه نيّة التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام».

قلتُ: رحم الله ابن مالك ورحم ابنه، فقد أغنى بهذا البيان وأحسن، ولا تَلُمْ على نقله - مع طوله - فلقد كنتُ به حفياً، وعليه حريصاً؛ فإنّ الإشارة إليه لا تكفي، وقليل من الباحثين من يرجع إلى النصّ في مصدره.

وانظر نصّ سيبويه في المسألة عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١١٨٠ وسوف آتي على ذكره في الفقرة الآتية:

هذا وقد تعقب ابنُ عقيل ابنَ الناظم فيما ذهب إليه هنا، انظر شرح الألفية ٢/ ١٧٥ - ١٧٦ وسأذكره بعد قليل.

وهؤلاءِ[١] كُلُّهم مخالفون للخليل وسيبويهِ أيضاً، فإنّ سيبويهِ سأل الخليلَ عن نحو[٢] **«مررتُ بزيد، وأتاني أخوه أَنْفُسهما»** كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنَّه يَرْفَعُ بتقدير: هما صاحباي أَنْفُسُهما، وينصبُ بتقدير: أَعْنيهِما أنفُسَهما.

ووافقهما[٣] على ذلك جماعةٌ، وٱستدلّوا بقول العرب[٤]:

«إنّ مَحَلّا وإنّ مرتحلاً وإنّ مالاً وإنّ وَلَداً» فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكَّد بـ «إنّ»،

---

(١) أي: الأخفش ومن تبعه وهم الفارسيّ، وٱبن جنّي، وٱبنُ مالك.

(٢) قلت: انظر الكتاب ٢/٢٤٧، وفي نصّ المصنِّف هنا بعض زيادة ونقص. والنّصُّ: «... والنصبُ على «أعنيهما»، ولا مَدْح فيه؛ لأنه ليس مما يُمْدَح به».
وٱحتج ٱبنُ مالك - رحمه الله - بنصّ سيبويه في الرَّدِّ على الشَّلَوْبين.
انظر شرح الكافية الشافية/١١٧٩، ١١٨٠.
وفي طبعة مبارك «نفسهما».

(٣) أي وافق الخليلَ وسيبويهِ.

(٤) أثبت مبارك صَدْرَ الجملة على أنّها شَطْرُ بيت:
إنّ محلاً وإن مرتحلاً ... ...
وأشار إلى أنّه تقدّم في «إذا»، وهو بيت للأعشى. وعجزه: **وإنّ في السفر إذ مَضَوْا مهلاً**.
وكذا فعل الشيخ محمد.
وسيقت الجملة في المخطوطات على أنها من النثر المنقول عن العرب، وليس بيت شعر، ولم يتعرض البغدادي لهذا، ولو كان المصنِّف أراد شطر البيت المرويّ عن الأعشى لكان ذكر أنه تقدَّم، وأشار إلى موضعه على عادته، كما تركه السيوطي.
وجاء في حاشية الأمير على أنه بيت شعر:
إنّ محلاً وإن مرتحلاً وإنّ مالاً وإن ولداً
كذا!، وهو خَلْط، فما يزيدُ الأمر عن أن تكون جُمَلاً منثورة، ولم يقل فيه شيئاً الشمني والدماميني والدسوقي، ولو كان بيتاً من الشعر لما أهملوه.

وفيه نظر[١]؛ فإن المؤكَّدَ[٢] نسبةُ[٣] الخبر إلى الاَسم لا نَفْسُ الخبر.

وقال الصّفّار[٤]: إنما فَرَّ الأخفشُ من حَذْف العائد[٥] في نحو: **«الذي رأيته نفسَه زيدٌ»**؛ لأنّ المقتضيَ للحَذْفِ[٦] الطُّوْلُ[٧]، ولهذا[٨] لا يُحْذَف[٩] في نحو: **«الذي هو قائم زيدٌ»**، فإذا فرُّوا من الطُّول[١٠] فكيف يُؤَكِّدون[١١]؟.

وأمّا حَذْفُ الشيءِ لدليل وتوكيده فلا تنافيَ بينهما؛ لأنّ المحذوف لدليل[١٢] كالثّابت، ولِبَدْر الدِّين اَبنِ مالك مع والده في المسألة بحثٌ[١٣] أجاد[١٤] فيه.

---

(١) أي: في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكروه، وبما ذُكِرَ من قول العرب.

(٢) أي: مما ذكره من قول العرب.

(٣) أي: فكيف يكون تأكيدُ النسبةِ بين الاَسمِ والخبرِ، والخبرُ محذوف؟.

(٤) قوله هذا في شرح الكتاب لسيبويهِ. عن دسوقي.

(٥) وهو ضمير النصب في «رأيته».

(٦) في م/٢ و٣ «لحذفه».

(٧) أي: المقتضي للحذف هو طُولُ الصِّلَة «رأيته» بذكر ضمير النَّصْب.

(٨) أي: ولأنّ المقتضي للحذف الطُّول فإنّه لا يحذف من الجملة التي ذكرها بَعْدُ.

(٩) جاء في م/٥ «لا يجوزُ» في موضع «لا يُحْذَفُ».

(١٠) وذلك بحذف ضمير المفعول العائد من جملة الصِّلَة.

(١١) إذا فَرُّوا من الطول بحذف ضمير النصب العائد فكيف يزيدون الجملة طُوْلاً بذكره، وذكر مؤكِّد له، وهو قوله «نفسَه».

(١٢) في م/١ و٢ «للدليل».

(١٣) نقلتُ نَصَّه فيما سبق، وانظر شرح الألفية لاَبن الناظم ص/١٠٤.

(١٤) قال الأمير: «حاصِلُه أنّ حَذْفَ المؤكَّد جائز نقلاً، قالوا: أنت سَيْراً، أي: تسيرُ سَيْراً، وعَقْلاً؛ لأن المحذوف أَحْوَجُ للتأكيد، ومَنْعُ اَبن عقيل أنّ المحذوف مؤكَّد - بالفتح - كاد أن يكون مكابرة» انظر الحاشية ٢/١٥٩.

وانظر شرح اَبن عقيل ٢/١٧٥ - ١٧٦ وفيه رَدٌّ على اَبن الناظم، وأن ما ذهب إليه غير =

الرَّابِعُ[١]:

أَلّا يُؤَدِّيَ حَذْفُه[٢] إلى ٱختصارِ المُخْتَصَر، فلا يُحْذَفُ ٱسمُ الفِعل[٣] دون[٤] معموله؛ لأنّه[٥] ٱختصارٌ للفعل. وأمّا قولُ سيبويهِ[٦] في **«زيداً فٱقْتُلْهُ»**، وفي **«شأنَكَ والحجَّ»**، وقولِهِ[٧]:

يـا أَيُّـهـا الـمـائِحُ دَلْوِي دُونَـكَـا

= صحيح، وأنّ ما ٱستدلّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكّد ليس منه؛ وذلك لأنّ «ضرباً زيداً» ليس من التأكيد في شيء بل هو أَمْرٌ خالٍ من التأكيد بمثابة: «اضرب زيداً»؛ لأنه واقع موقعه، فكما أنّ «ٱضرب زيداً» - لا تأكيد فيه، فكذلك: «ضرباً زيداً»، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست في باب التأكيد في شيء.

قلتُ: نقلت كلام ٱبن المصنّف من قبل، وٱقتنعت بما ورد فيه، فلما رأيت ما ذهب إليه ٱبن عقيل هنا زعزع اليقين الذي كان من قبلُ، وٱرتحت لما رأيت.

(١) الشَّرْطُ الرابعُ من شروط الحذف.

(٢) أي: حذف المحذوف.

(٣) في م/ ٤ «اسم الفاعل» وٱنظر المسألة/ ٢٧ في الإنْصَاف ص/ ٢٢٨.

(٤) أي: ويبقى معمولُه بعد حَذْفِه.

(٥) أي: ٱسم الفعل.

(٦) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ قال في «باب ما ينتصبُ على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه ٱستغناءً عنه»... «هذا باب ما جَرَى الأمرُ منه على التحذير» قال: «ومن ذلك قولهم: شأنَك والحجَّ، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج» وانظر فيه ١/ ٦٩، وانظر الٱرتشاف ٢١٥٥ و٢١٦٦.

(٧) ذكر البغدادي أن البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وذكر قصته، وقيل قائله وما بعده: جارية من بني مازن، وزَعَم الشّجريّ أنهما لرؤبة، وبعده:

إنـي رأيـتُ الـنّـاس يَـحْـمَـدُونـكـا

والمائح: الذي ينزل البئر فَيَمْلأُ الدَّلْوَ.

والشاهد فيه أنّ «دلوي» لا يجوزُ أن تكون معمولة لٱسم فعل «دُوْنَكَ» محذوفاً، =

إنّ التقديرَ[١]: عليك زيداً، وعليك[٢] الحجَّ[٣]، ودونك دَلْوي، فقالوا: إنما أراد[٤] تفسيرَ المعنى[٥] لا الإعراب، وإنما التقديرُ[٦]: خُذْ دلوي، والْزمْ زيداً، والْزمِ الحجَّ، ويجوزُ في «دلوي» أن يكون[٧] مبتدأً، و«دونك» خَبَرُه.

= ولا بـ «دُوْنَكَ» المذكورة؛ لأنّ اسم الفعلِ لا يُحْذَفُ ويبقى معمولُه، كما لا يتأخَّر عنه معمولُه، وكلاهما جائز عند الكوفيين.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٥، والإنصاف/ ٢٢٨، وأمالي الشجري ٢/ ٣٥٤، وشرح المفصل ١/ ١١٧، والشذور/ ٤٠٧، والهمع ٥/ ١٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٥، والعيني ٤/ ٣١١، والمُقَرّب ١/ ١٣٧، والخزانة ٣/ ١٥، وحاشية الصّبّان ٣/ ١٧٧، وأوضح المسالك/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢.

(١) انظر الكتاب ١/ ٧٠ «كأنك قُلْتَ: عليك زيداً فاقْتُلْهُ».

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ «ومن ذلك قولهم: شأنَك والحجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك مع الحجِّ».

(٣) حديث المصنّف هذا يُوْهِمُ أنّ البيت في الكتاب، وليس كذلك فلم يَرِد فيه. وقد أنبه على هذا البغدادي في الخزانة. انظر ٣/ ١٦، وما ذكره المصنّف هنا إنما قاسه على المثالَيْن السَّابقين، وقد جاءت الأسماء منصوبة في المواضع الثلاثة باسم فعلٍ محذوفٍ على هذا التقدير.

(٤) أي: سيبويهِ. وقال المصنّف: «قالوا»، لأنّ ابن مالك نَسَب لسيبويهِ جوازَ إعمالِ اسمِ الفعل مضمراً. انظر الشمني ٢/ ٢٤٦.

(٥) أي: أراد منه تفسيراً يُراعي فيه ظاهِرَ المعنى، ولم يُراعِ صَنْعَةَ الإعراب، وصنعةُ الإعراب تقتضي ما سيقدِّرُه بَعْدُ.

(٦) هذا تقدير البصريين، فهو منصوب بفعل محذوف يُفَسِّره «دونك»، لا بـ «دونك» المثبت. وانظر الخزانة ٣/ ١٦، والإنصاف/ ٢٣٤ - ٢٣٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٦.

(٧) هذا للبصريين، فقد جعلوا «دلوي» مبتدأ، و«دونك» ظرفاً، لا اسمَ فعل، أي: دلوي قُدَّامك فَخُذْها، فدونك: ظرف خَبَرُ المبتدأ.
انظر الخزانة ٣/ ١٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٦.
وفي الإنصاف/ ٢٣٤ ذكر أنه في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّر، والتقدير فيه: هذه دلوي دونكَ.

الخَامِسُ:

أَلّا يكونَ[1] عامِلاً ضعيفاً؛ فلا يُحْذَفُ الجارُّ والجازمُ والناصِبُ للفعل، إلّا في مواضع[2] قَوِيَتْ فيها الدَّلالةُ، وكَثُر فيها ٱستعمالُ تلك العواملِ، ولا يجوزُ القياسُ عليها.

السَّـادِسُ:

أَلّا يكونَ[3] عِوَضاً عن شيءٍ، فلا تُحْذَفُ[4] «ما» في[5] **«أَمّا[6] أنتَ مُنْطَلِقاً ٱنطَلَقْتُ»**، ولا[7] كلمة «لا» من قولهم[8]: **«اِفْعَلْ هذا إمّا لا»**،

---

(١) أي: المحذوف.

(٢) من تلك المواضع الجر بـ «مِن» مقدّرة بعد «كم» الاستفهامية نحو: بكم درهمٍ ٱشتريت؟ ومنها حذفُ لام الطلب مُطّرداً عند بعضهم في نحو: قل له يفعل، ومنها حذف «أن» الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها. انظر الشمني ٢/٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) أي المحذوف.

(٤) في م/٤ و٥ «... يُحْذَف».

(٥) في م/٥ «في مثل».

(٦) لا يجوز الحذف؛ لأن أصلها: لِأَنْ كُنتَ منطلقاً ٱنطلقتُ، فحذفت «كان» وعُوِّض عنها بـ «ما»، وأُدْغمت نون «أَنْ» في ميم «ما»، وانفصل الضمير.
وانظر مثل هذا عند المُصَنِّف في الباب الأول «ما» العِوض ٤/٩٦ - ٩٧.

(٧) أي: ولا تحذف كلمة «لا».

(٨) **ما ذكره هنا غير الصّواب، فإن العِوَض هو «ما»، وتركيب الجملة في الأصل: افعل هذا إنْ كُنت لا تفعلُ غيره.**
فَحَذَف الفعلَ «كان» وٱسمَهُ وخبره، وبقي من الخبر «لا»، ثم عُوِّض عن كان المحذوفة بـ «ما» فَصَارت مع «إنْ» «إمّا»، فأنت ترى أنّ العِوَض هو «ما»، وليس «لا». وانظر مثل هذا عند المصنّف في ٤/٩٧ - ٩٨، وانظر الحاشية (١) في (٩٨)، وهمع الهوامع ٢/١٠٦، وأمالي الشجري ٢/٢٤٧، والكتاب ١/١٤٨، ٢٧٩.

ولا[١] التاءُ من «عِدَة» و[٢] «إقامة» و«ٱستقامة»، فأمّا قولُه تعالى[٣]: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ فممّا يجبُ الوقوفُ[٤] عنده.

ومن هنا[٥] لم يُحْذَفُ خَبَرُ «كان» لأنّه عِوَضٌ أو كالعِوَضِ من مصدرها، ومن

= **وتعقّب الدماميني المصنّف. انظر حاشية الشمني ٢/٢٤٧، وانظر أعتذار الشمني عن المصنّف وقوله: ما: عوض عن كان، ولا: عوض عن الفعل، ولا مخالفة بين ما جاء هنا وما سبق. قلت: هذا كلام غير صحيح، فليست «لا» عوضاً عن شيء.**

(١) أي: ولا تحذف التاء من «عِدَة»؛ لأنّ التاء عِوَض عن الواو في أول المصدر «وَعْد».

(٢) إقامة، استقامة: التاء فيهما عوض عن عين إفعال واستفعال، والأصل: إقوام، استقوام، فأُعِلّت الواو فيهما فصارا: إقاام، استقاام، ثم حذفت الألف المُعَلّة فيهما لٱلتقاء ساكنين، وعوض عن المحذوف بالتاء.

(٣) الآيـة: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٧٣.
وتكرر «وإقام الصلاة» في سورة النور، وتقدّمت الآية في الجملة الأبتدائية، انظر ما سبق ٥/ ٤٢.

(٤) أي: لا يجوز أَنْ يُجْعَل قياساً يُقاسُ عليه. انظر الشمني ٢/ ٢٤٧ وهي نص الدماميني وما جرى في «إقام» أنّ أصله: إقوام، ثم أُعِلّت عين الفعل، وهي الواو، فصار «إقاام»، ثم حُذِفَتْ الألف الأولى، ولم يُعَوّض عنها بشيء فصار: إقام.
قال أبو حيان: «وقد نصَّ سيبويه على أنه مصدرٌ بمعنى الإقامة، وإن كان الأكثرُ الإقامةَ، بالتاء، وهو المقيسُ في مَصْدرِ «أَفْعَل» إذا ٱعتلت عينُه، وحَسَّن ذلك هنا أنّه في مقابل «إيتاء»، وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله: **وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة**. وقال الزّجّاج: فحذفت الهاء من إقامة لأن الإضافة عِوَض عنها. انتهى. وهذا قول الفَرّاء، زَعَمَ أنّ تاء التأنيث قد تُحْذَفُ للإضافة، وهو مذهب مَرْجُوح».
انظر البحر ٦/ ٣٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٩٨، والكشاف ٢/ ٣٩، وحاشية الشمني ٢/ ٢٤٧.

(٥) أي: من أجل ٱشتراط أَلّا يكون المحذوفُ عِوَضاً.

ثَمَّ لا يجتمعان[(١)]، ومن هنا قال ٱبنُ مالكٍ[(٢)]: «إنَّ العربَ لم تُقَدِّرْ أَحْرُفَ النِّداء عِوَضاً عن «أدعو» و«أنادي»؛ لإجازَتِهِم[(٣)] حَذْفها»[(٤)].

السَّابع والثَّامن[(٥)]:

أَلَا يُؤَدِّيَ حَذْفُهُ[(٦)] إلى تهيئةِ العاملِ للعملِ وقَطْعِه[(٧)] عنه، ولا إلى إعمالِ العاملِ الضَّعيف[(٨)] مع إمكانِ إعمالِ العاملِ القويّ، ولـلأمر الأوّلِ[(٩)] مَنَعَ البصريّون حَذْفَ المفعول[(١٠)] الثاني من نحو «**ضَرَبَني وضربتُه زيدٌ**» لئلا يَتَسَلَّط[(١١)] على «زيد»، ثم يُقْطَع عنه[(١٢)] برفعه بالفعل الأوّل، ولٱجتماع الأمرين[(١٣)] ٱمْتَنَعَ عند البصريين أيضاً حَذْفُ المفعول في نحو «**زَيدٌ ضَرَبْتُه**»؛

---

(١) أي: لا يجتمع المصدر والخبر بعد «كان» فلا تقول: كان عبدالله كوناً تقيّاً.

(٢) قلت: انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥، وانظر الهمع ٢/ ٣٢ - ٣٤، والٱرتشاف/ ٢١٧٩.

(٣) قلت: انظر ما سبق ٤/ ٤٤٨ «يا» النصب عنده بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً وليس بـ «يا» وأخواتها.

(٤) أي: حَذف أحرف النداء، ولو كانت عِوَضاً عن أدعو، أنادي، لما صَحّ الحذفُ.

(٥) من شروط الحذف.

(٦) أي: حَذف اللفظ.

(٧) وقطعه عنه بسبب حذفه، وهذا هو الشرط السَّابع.

(٨) هذا هو الشرط الثامن.

(٩) تهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه بسبب الحذف.

(١٠) في م/ ٣ و٤ و٥ «مفعول الثاني».
أي: مفعول الفعل الثاني، وهو الهاء من «ضربته».

(١١) أي: «ضربتُ». وفي م/ ٥ «يُسَلَّط».

(١٢) فلا ينصبه؛ لأنه قد جاء مرفوعاً بـ «ضربني»، وهو الفعل الأول.

(١٣) القطع عن العمل، وإعمال العامل الضعيف.

لأن في حَذْفِه تسليطَ «ضَرَبَ» على العمل[١] في «زيد» مع قَطْعِه[٢] عنه، وإعمالَ الابتداءِ مع التمكُّن من إعمال الفعل، ثم حَمَلُوا على ذلك[٣] **«زيدٌ ما ضربته»**، أو **«هل ضربته»**، فمنعوا[٤] الحَذْفَ[٥]، وإنْ لم يؤدِّ إلى ذلك[٦].

وكذلك[٧] مَنَعُوا[٨] رَفْعَ «رأسها» في **«أكلت السّمكة حتى رأسها»** إلّا أن

---

(١) وتسليطه عليه يقتضي جعله منصوباً، وتكون صورة الجملة: زيداً ضربتُ، وذلك بعد حَذْف الضمير. وهو الهاء من «ضربته».

(٢) وذلك لأنه جاء مرفوعاً: «زيدٌ ضربتُ»؛ ولهذا لا يُحْذَفُ ضمير النصب في هذه الحالة.

(٣) أي: على ما تقدَّم من عَدَم جواز الحَذْفِ.

(٤) أي: البصريون.

(٥) أي: حذف ضمير النصب في الموضعين من «ضربته».

(٦) أي: منعوا الحَذْفَ وإن لم يؤدِّ حَذْفُه إلى تسليط «ضرب» على العمل في زيد مع قطعه عنه، وإلى إعمال الابتداء مع التمكُّن من إعمال الفعل؛ لأنّ «ما» و«هل» لصدريتهما لا يتسلَّط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما؛ لأنّ ذلك يَسْتَلْزِمُ إخراجَهما عن الصدريّة ووقوعَهما حَشْواً. انظر الشمني ٢/ ٢٤٧.

(٧) في م/ ٣ «ولذلك»، وأشار إلى هذا الشمني، فقال: «يقع في بعض النُّسَخ باللام في أوله... والإشارة عليه لاجتماع الأمرين، وفي بعضها: وكذلك بكاف التشبيه والإشارة عليه» الحاشية ٢/ ٢٤٧.

(٨) حاصل الكلام عند البصريين أنهم مَنَعُوا في المثال المذكور رَفْع «رأسها» إذا لم يُذْكر الخبرُ؛ لأنّ في الرفع تهيئة «حتى» أو «أكلت» للعمل مع القطع عنه وإعمال الأَضْعَف وهو الابتداء؛ لكونه معنوياً مع إمكان إعمال الأَقْوى وهو «حتى»، أو الفعل «أكلت» لكونه لفظياً.

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٧، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٥٩.

يُذْكَرَ الخَبَرُ فتقول: مأكولٌ؛ ولاَجتماعهما[١] مع الإلباس مَنَع الجميعُ[٢] تقديمَ الخبرِ في نحو[٣] «**زيدٌ قام**»؛ ولاَنتفاء الأمرين[٤] جاز عند البصريين وهشام تقديمُ معمولِ الخبرِ على المبتدأ في نحو[٥]: «**زيدٌ ضَرَبَ عمراً**»، وإن لم يَجُزْ تقديمُ الخبرِ[٦]، فأجازُوا[٧] «**زيداً أَجَلُه[٨] أَحْرَزَ**». وقال البصريون[٩] في قوله[١٠]:

**[قَنَافِذُ هَدَّاجُون حَوْلَ بيوتهم]		بما كان إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا**

---

(١) أي: تهيئة العامل للعمل ثم قَطْعُه عنه، وإعمالُ العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ.

(٢) أراد بالجميع جميع البصريين، فالكوفيّون يجيزون تقديم الخبر في نحو ذلك، وبالإلباس: إلباس الفاعل بالمبتدأ.

(٣) منعوا أن تقدِّم «قام» على «زيد»؛ لأنك لو قَدَّمْتَه عليه لسَلَّطته على «زيد» ثم قطعته عنه، وجَعَلْتَ فاعله ضميراً، وإذا أبقيت «زيداً» مبتدأ مع تقدُّم «قام» عليه فإنّك تُعْمِل فيه الاَبتداءَ مع تمكُّنِكَ من إعمال الفعل فيه لتقدُّمه؛ فأنت بذلك تُعْمِل العاملَ الضعيفَ، وتلغي فيه عَمَلَ العامل القويّ وهو الفعل. وعلى هذا يقع الإلباس؛ فإنّك لا تعلم في: «قام زيد» أهو جملة اَسميّة أو فعليّة.

انظر الدسوقي ٢/ ٢٤٣ وقد نقله عن الدماميني.

(٤) وهما تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وإعمال العامل الضعيف.

(٥) أي: فقد أجازوا: عمراً زيدٌ ضرب.

(٦) وهو جملة «ضرب».

(٧) وكانت الجملة قبل تقديم معمول الخبر: أَجَلَهُ أَحْرَزَ زيداً.

(٨) ضبطه الشيخ محمد بفتح اللام من «أجله» وهو غير الصواب، فهو هنا مبتدأ خبره الجملة بعد، وجاء مضبوطاً بالضم في م/ ١ و٢.

(٩) في م/ ١ و٣ «وقالوا في قوله»، ولفظ «البصريون» غير مثبت فيهما.

(١٠) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، ويخاطب بها عمر بن لجأ التيمي، والمثبتُ عَجُز البيت، وصَدْرُه ما وضعتُه بين معقوفَيْن.

=

إنّ «عَطِيّةُ» مبتدأٌ، و«إيّاهم»: مفعولُ «عَوَّد»، والجملةُ خَبَرُ «كان»، وٱسْمُها ضميرُ الشَّأْن.

وقد خَفِيَت هذه النُّكتة[1] على ٱبنِ عُصْفور فقال[2]: «هربوا من مَحْذورٍ - وهو أَنْ يَفْصلوا بين كان وٱسمها بمعمول خبرها - فَوَقَعُوا في محذورٍ آخر، وهو تقدّيمُ معمولِ الخبرِ حيثُ لا يتقدَّمُ خَبَر المبتدأ».

= وفي الديوان: دَرّاجُونَ حول بيوتهم، وهو بمعنى هَداجون، ويروى: دَرّامون، وقوله: قنافذ، على تقدير: هم قنافذ، وهو جمع قُنفُذ، حيوان معروف يُضرَب به المثل في سرى الليل، يقولون: هو أَسْرَى من قُنْفُذ.

والهدّاجون: جمع هَدَّاج، والهَدَجان: مشية الشيخ، ودَرّامون: من دَرِمَ يَدْرَم إذا مَشَى مَشْيَ المُثْقَل بسرعة، وعطيّة: والد جرير.

قال البغدادي: إنّ رهط جرير كالقنافذ لمشيهم في الليل للسَّرِقة والفُجور، وإنّ أبا جرير هو الذي عَوَّدَهم ذلك.

و«كان» في هذا البيت: عند البصريين «زائدة» أو شَأْنيّة.

وعطيّة: مبتدأ، عَوَّدا: فعل ماض والألف للإطلاق، فاعله: ضمير مستتر يعود على عطيّة، ومفعول «عَوّد» «إيّاهم»، وقد كان: «عَوَّدهم» ضميراً متصلاً، فلما تقدَّم الضميرُ على الفعل ٱنْفَصَلَ، وجملة «عَوَّدهم» خبر المبتدأ، وجملة «عطية عَوَّدَهم» في مَحَلّ نصب خبر «كان»، وذكرتُ أنّ «ٱسم» «كان» ضمير الشّأْن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٨، والخزانة ٤/ ٥٧، والعيني ٢/ ٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٩٠، والمقتضب ٤/ ١٠١، والهمع ٢/ ٩٢، وشرح الجمل لٱبن عصفور ١/ ٣٩٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٧، والديوان ١/ ١٨١.

(١) وهي عِلّة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في المثال المتقدّم: «زيد ضرب عمراً» مع ٱمتناع تقديم نفس الخبر.

(٢) قلت: انظر فحوى هذا القول في شرح الجمل لٱبن عصفور ١/ ٣٩٣.
وانظر فيه باب الاشتغال ١/ ٣٦١ وما بعدها.

وقد بَيَّنا أنّ ٱمتناعَ تقديمِ الخبرِ في ذلك لمعنىً مفقودٍ[١] في تقديم معموله؛ وهذا بخلاف عِلَّة ٱمتناع تقديم المفعول على «ما» النافيةِ في نحو[٢]: **«ما ضَرَبْتُ زيداً»**؛ فإنه[٣] لنفس العِلَّة المقتضية لأمتناعِ تقديمِ الفعلِ عليها[٤]، وهو وقوعُ «ما» النافيةِ[٥] حَشْواً.

* * *

(١) وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وإعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وإلباس المبتدأ بالفاعل.

(٢) ذكر هذا المثال من قبل، وكانت العِلّة في عدم تقديم المعمول وهو «زيداً» هو أنّ «ما» النافية لها الصَّدْرُ، فلا يتقدَّمُ عليها معمول ما بعدها.

(٣) أي: المنع من التقديم.

(٤) أي: على «ما».

(٥) في حاشية الأمير: «النافية فيه حشواً» ٢/ ١٥٩ بزيادة فيه، وأثبتها مبارك، ووضعها الشيخ محمد بين معقوفين، وهو غير مثبت في المخطوطات، ولا متن حاشية الدسوقي.

تنبيـــه

رُبَّما خُولِفَ مُقْتَضى هذين الشَّرْطين[١] أو أَحَدِهما في ضرورةٍ أو قليلٍ[٢] من الكلام.

فالأوَّل[٣] كقوله[٤]:

وخـالِدٌ يَـحْـمَـدُ سـاداتُـنـا   [بالحقِّ، لا يَحْمَدُ بالباطِلِ]

وقوله[٥]:

[قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدّعي * عليَّ ذنباً] كُلُّه لم أَصْنَعِ

---

(١) أي: السَّابع والثَّامن: السَّابع هو تهيئة العامل للعمل ثم قَطْعُه عن ذلك، والثامن: وهو إعمال الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ.

(٢) «قليل» غير مثبت في م/٣.

(٣) أي: مما خولف فيه هذان الشرطان.

(٤) قائله: الأسود بن يعفر، وتتمته ما وضعته بين معقوفين، وروي البيت بحذف الواو.
والشاهد فيه حذف الضمير الرابط من جملة الخبر؛ إذ التقدير: وخالدٌ يَحْمَدُه ساداتُنا، وقد هَيّأ الفعل «يحمد» للعمل في الضمير ثم قَطَعَهُ عنه، وساداتُنا: فاعل «يَحْمَد».
كما رفع «خالد» وأَعْمَلَ العامل الضعيف وهو الابتداء مع إمكان تَسلُّط العامل القوي «يحمد» عليه، ونَصْبه به.
انظر شرح الشواهد للبغدادي د/٤٨، ٧/٢٨، والمُقَرّب ١/٨٤، وشرح الكافية الشافية/ ٣٤٨، والضرائر الشعرية/١٧٦، والبحر المحيط ٨/٢١٩، والدر المصون ٦/٢٧٤.

(٥) الرَّجَزُ لأبي النجم، وتقدَّم في «كُلّ»، وكان الشاهد فيه تقدُّم «كُلّ» على النفي، وهذا يقتضي أَنْ يكون لعموم السَّلْب عن كل فرد.
انظر ما تقدَّم ٣/١١٧.
والشاهد فيه أيضاً هنا حذف الضمير العائد على المبتدأ الذي هو «كُلّه» وهو يريد: كله لم أصنعه. وكان المُبَرّد يأبى هذا، ويروي «كُلَّه لم أَصْنَعِ» بنصب «كل». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢٤٢.

=

وقيل: هو[١] في صِيَغِ العمومِ أَسْهَلُ، ومنه قراءةُ ٱبنِ عامر[٢]: ﴿وكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

والثاني كقوله[٣]:

بِعُكاظَ يُعْشِي الناظِريـــــنَ إذا هُمُ لَمَحوا شُعَاعَهْ

فإن فيه تهيئَةَ «لَمَحُوا» للعمل في «شعاعُه» مع قَطْعِه عن ذلك بإعمال «يُعْشي»

= قلتُ: وعلى رواية الرفع يكون الفعل قد هُيِّئ للعمل في «كُلّ»، ثم قُطِع عن ذلك برفع «كُلّ». وانظر الضرائر الشعرية/ ١٧٦.

(١) أي: قطع العامل عن العمل بعد تهيئته في صيغ العموم أَسْهَل، والعِلَّة في ذلك أنه مسموع.

(٢) سورة الحديد ٥٧/ ١٠ وتقدَّمت هذه القراءة. انظر ٤/ ٥٧٧ - ٥٧٨.
وقد ذكرتُ قراءة الجمهور «وكُلّاً» بالنصب، وقراءة ٱبن عامر وعبدالوارث وٱبن عباس «وكلٌّ» بالرفع وهو مبتدأ، والجملة بعده خبر، والضمير الرابط محذوف أي: وَعَدَه، وهو ضمير النصب. ولم يَقْرَأ بذلك في سورة النساء ٤/ ٩٥ بل قرأ كالجماعة بالنصب «وكُلّاً وعد الله الحسنى».
وانظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٣٣٠ و٢/ ١٣٥.

(٣) قائلته: عاتكة بنت عبدالمطلب، تصف لَمَعان السِّلاح في سوق عُكاظ، وهو سوق كانت تقام في الجاهلية بين نخلة والطائف في هلال ذي القعدة، وتستمر عشرين يوماً فيتعاكظون، ويتناشدون الأشعار.
وفي م/١ و٢ «يُغشي» كذا بالغَيْن المُعْجَمَة، وبالعين من الإعشاء، وهو إضعاف البصر، واللمح: سُرْعَة إبصار الشيء.
هم: فاعل لفعل محذوف يُفَسّره «لمحوا»، وشعَاعُه: فاعل «يُعْشي»، فقد هُيِّئَ الفعل «لمحموا» للعمل فيه، ثم قطع عن ذلك، وأعمل في ضميره ثم حذف الضمير.
وعاتكة مختلف في إسلامها.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٣، والهمع ٥/ ١٤٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٦٠، والمقرب ١/ ٢٥١، وشذور الذهب/ ٤٢٤، والعيني ١/ ٣٢٠، وشرح ٱبن عقيل ٢/ ١٦٥، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧.

فيه، وليس فيه إعمالُ[١] ضعيفٍ دون قويّ.

وذكر ٱبنُ مالكٍ في قوله[٢]:

عَمَمْتَهُمْ بالنَّدَى حتى غواتُهُمُ ... فكُنْتَ مالِكَ ذي غَيٍّ وذي رَشَدِ

إنّه يُرْوَى: «غُواتهم» بالأَوْجُه الثلاثة[٣]: فإنْ ثبتت[٤] روايةُ الرفعِ فهو من الوارد في النوعِ الأوّل[٥] من الشُّذوذ؛ إذ لا ضرورةَ تمنعُ من الجَرِّ والنَّصْب، وقد رُوِيَا.

---

(١) العامل في البيت فعلان وليس أحدهما بأقوى من الآخر، والمرجح في العمل أسبقهما عند الكوفيين، وأقربهما عند البصريين، وقد جاء العمل للمتقدّم هنا على مذهب الكوفيين.

(٢) البيت غير معروف قائله، وتقدَّم في «حتى» انظر ٢/ ٢٩٣. وانظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ١٦٧

(٣) أي برفع «غواتهم» ونَصْبه وجَرِّه، والرَّفْعُ على أنّ «حتى» حرف ٱبتداء، والنَّصْبُ بالعطف على الضمير المنصوب في عممتهم، والجَرّ بـ «حتى».

(٤) قال الدماميني «وشَكُّ المُصَنِّف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ٱبن مالك الإمام العَدْل الثقة بثبوتها غير مناسب، وأيضاً فهو منافٍ لِجَزْمِهِ بذلك في فَصْل «حتى»؛ حيث قال هناك: وقد رُوِي بالأوجه الثلاثة...».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٨.

قال الشمني: «وأقول: تصريح ٱبن مالك برواية الرفع وجزم المُصَنِّف بها لا يقتضي ثبوتها، بمعنى صحتها، فكم من مرويّ ليس بصحيح، والشَّكُّ إنما هو في الصِّحَّة».

قلتُ: ليس هذا بردّ، وإنما تبع المصنف شيخه في الشَّكِّ بهذه الرواية فقد قال أبو حيان: «وإن صَحّ في «غواتهم» الرفعُ عن العرب كان حُجّة لهذا المذهب» وذكر المرادي الخلاف، وما ذكره أبو حيان، ثم قال: «فإن صَحّ الرفع في «غواتهم» كان حُجّةً على الجواز».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٣٢، والجنى الداني/ ٥٥٣، وانظر ما تقدم ٢/ ٢٩٣، الحاشية/ ٧، ففيها التعليقُ على البيت.

(٥) أي: ما خُولِف فيه مقتضى الشرطين المذكورين، والسبب في ذلك أن الخبر بعد «حتى» غير مذكور، وفيه تهيئةُ «حتى» للجَرّ مع قطعها عنه، وإعمالُ العاملِ الضعيفِ وهو الٱبتداء في «غواتُهم» مع إمكان إعمالِ العاملِ الأَقْوَى وهو العامل اللفظيُّ «حَتى».

بَيَانُ أنَّه قد يُظَنُّ أَنَّ الشيءَ من باب الحَذْفِ وليس منه

جَرَت عادةُ النحويين أن يقولوا[١]: «**يُحْذَفُ المفعولُ ٱختصاراً وٱقتصاراً**»، **ويريدون بالٱختصار الحذفَ لِدليلٍ، وبالٱقتصار الحذفَ لغيرِ دليل**. ويُمَثّلونه بنحو[٢] ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ أي: أَوْقِعوا هذين الفعلين، وقولِ العربِ فيما يتعدَّى إلى ٱثنين[٣] «**من يَسْمَعْ يَخَلْ**» أي تكن منه خِيْلَةٌ.

والتحقيقُ أَنْ يُقالَ: إنَّه تارةً يتعلَّقُ الغَرَضُ بالإعلام بمجرَّدِ[٤] وقوعِ الفِعْلِ من غير تعيين مَن أَوْقَعَه أو مَنْ أُوْقِعَ عليه، فيُجاءُ بمصدره[٥] مُسْنَداً إلى فِعْلِ كونٍ عامّ،

---

(١) نقل هذا النَّصّ عن المُصَنّف السُّيُوطيّ في الأشباه والنظائر. انظر ٢/٤٢٧ - ٤٢٩.

(٢) سورة البقرة ٢/٦٠، وتقدَّم بعضها في حرف الفاء ٢/٥٠٩، وفي «ما ٱفترق فيه الحال والتمييز» ٥/٤٢٠.
ويتكرّر هذا التركيب في سورة البقرة ٢/١٨٧ ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾. وكذا في سورة الطُّور ٥٢/١٩، والحاقَّة ٦٩/٢٤، والمُرْسلات ٧٧/٤٣.

(٣) مجمع الأمثال ٢/٣٠٠، قال الميدانيّ: «المعنى: مَن يَسْمَعْ أخبارَ النّاسِ ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه».
وانظر المُسْتقصى ٢/٣٦٢ قال ما قاله الميدانيّ، ثم قال: «ومَفْعُولا «يَخَلْ» محذوفان».

(٤) في م/٥ «لمجرّد».

(٥) ذهب الدماميني إلى أنّ في الكلام قَلْباً «وأَنّ الصّواب أَنْ يُقال: فيجاء بمصدره مُسْنَداً إليه فِعْلُ كَوْنٍ عامّ».
وتعقَّبه الشمني فقال: «وأقول لا يَخْفَى أَنَّ ما ذكرناه في تقرير القَلْب أَوْلى من تقريره [أي: تقرير المصنّف]، وأَنّ تعبيره [أي الدماميني] بالصّواب ليس بصواب إلّا على مجرد القَلْب في الكلام، أو على أَنْ يُريد بالصّواب ما يقابل القَلْب».
انظر الحاشية ٢/٢٤٨، وانظر حاشية الأمير ٢/١٦٠.

فيُقال[١]: **حَصَلَ حريقٌ أو نَهبٌ.**

وتارةً يتعلَّقُ بالإعلام بمجرَّدِ إيقاعِ الفاعل للفعل، فيُقْتَصَرُ عليهما[٢]، ولا يُذْكَرُ المفعولُ، ولا يُنْوَى؛ إذ المَنْوِيُّ كالثابت، ولا يُسَمّى[٣] مَحْذُوفاً؛ لأنّ الفِعْلَ يُنَزَّلُ لهذا القَصْدِ مَنْزِلَةَ ما لا مَفْعُولَ له، ومنه[٤] ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾[٥]، ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٦]، ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[٧]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[٨]. إذ المَعْنَى[٩] ربي الذي يَفْعَلُ الإحياءَ والإماتَةَ، وهل[١٠] يستوي مَن

---

(١) قال الدسوقي: «أي: في مقام قُصِد فيه الإخبارُ بحصول حَرْق أو نَهْبٍ من غير إرادة بَيَان مَن أَوْقَعَه، ومَن وَقَعَ عليه».
الحاشية ٢/ ٢٤٤.

(٢) أي: على الفعل والفاعل، ولا يُنْظَرُ إلى المفعول.

(٣) أي: المفعول غير المذكور.

(٤) أي: مما قُصِد منه الإعلامُ بمجرّد وقوعِ الفِعْل من الفاعل.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٥٨، وتقدَّم بعضها في «ما» المصدريّة الزمانيّة ٤/٥٨، وفي أقسام العطف ٥/ ٤٩٢.

(٦) سورة الزمر ٣٩/٩، انظر ما سَبَق ١/ ٧٠.

(٧) الآيـة: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٣١.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/ ٢٠، وتقدَّمت في «ثَمّ»، انظر ما سبق ٢/ ٢٣٥.

(٩) في آية سورة البقرة وهي أول الآيات المُسْتَشْهَد بها.
وانظر البحر المحيط ٢/ ٢٨٨.

(١٠) حديثه هذا في آية الزمر، وهي الآية الثانية، قال أبو حيان: «والظاهر مَن اتَّصَف بهذه الأوصاف من غير تعيين. . .، ولما ذكر العمل ذكر العِلْم فقال. . . فَدَلَّ على أنّ كمال الإنسان محصور في هذين المقصودين لا يستوي هذان كما لا يستوي المطيعُ والعاصي، والمرادُ بالعِلْم هنا ما أدّى إلى معرفةِ الله ونجاةِ العَبْد من سُخْطه» انظر البحر ٧/ ٤١٩.

يَتَّصِفُ بالعِلْم ومَن ينتفي عنه العلمُ، و[1] أَوْقِعوا الأَكْلَ والشُّربَ، وذَرُوا الإسرافَ، وإذا[2] حَصَلْت منك رؤيةٌ هنالك.

ومنه[3] على[4] الأَصحّ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾[5]، ألا ترى[6] أنه[7] عليه

---

(١) حديثه هذا في الآية الرابعة، وهي آية الأعراف.
وما ذكره المُصَنِّف هنا هو عين ما ذكره شيخه أبو حَيّان، فإنّه بعد أَنْ عَرَض أقوال المفسِّرين من أكل اللحم والدَّسَم، وشُرْب اللبن، وهذا كان مما يحرِّمونه، قال: «والظّاهر أنّه أَمْرٌ بإباحة الأَكْلِ والشُّرْب من كل ما يمكن أن يُؤْكَلَ أو يُشْرَب. . .، البحر ٤/ ٢٩٠.

(٢) هذا حديث في آية الإنسان، وذكر من قبل في «ثم» أنّ مَن أَعْرَبه مفعولاً لـ «رأيت» فقد غَلِط، والذي أعربه كذلك الفراء والأخفش، ورد هذا العلماء.
انظر ما سبق ٢/ ٢٣٥ والحاشية/ ٧.

(٣) أي: مما قُصد منه الإعلام بمجرّد إيقاع الفاعِلِ الفِعْلَ.

(٤) قوله على الأَصَحّ هو قول عبدالقاهر والزمخشريّ. أما السّكاكيّ فله تقديرٌ في الآية يأتي بعد ذكرها.

(٥) الآيــة: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٢٣.
قال الزمخشري: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ ترك المفعولَ غير مذكور في قوله «يَسْقُوْن» و«تذودان» و«لا نسقي»؟ قلتُ: لأنّ الغرض هو الفِعْل لا المفعول. . .». انظر الكشاف ٢/ ٤٦٩ - ٤٧٠.
وانظر دلائل الإعجاز/ ١٦١ «ثم إنّه لا يخفى على ذي بَصَرٍ أنّه ليس ذلك كُلّه إلّا على أن يُتْرَكَ ذِكْرُه ويُؤْتى بالفعل مطلقاً. . .».
أما السكاكي فقد ذكر في المفتاح/ ٢٢٩ إرادة يسقون مواشيهم، وتذودان عنهما، ولا نسقي غنمهما حتى يصدر الرعاء مواشيهم.

(٦) **قلت: هذا نصُّ الزمخشريّ، لا عمل للمصنّف فيه غير النقل، قال الزمخشريّ: «أَلَا ترى أنّه رحمهما لأنهما كانتا على الذّياد، وهم على السَّقْي، ولم يَرْحَمْهما لأنّ مَذُودهما غَنَمٌ ومَسْقيِّهم إبلٌ مَثَلاً، وكذلك قولُهما: لا نَسْقي حتى يُصْدِر الرِّعاء. المقصودُ فيه السَّقيّ لا المسقِيّ. . .» انظر الكشاف ٢/ ٤٧٠، وتأمّل صَنيعَ المصنِّف!!**

(٧) أي: موسى عليه السَّلام.

الصَّلاةُ والسَّلامُ إنما رَحِمَهما[١] إذ كانتا على صفة الذِّيادِ[٢] وقومُهُما على السَّقْيِ[٣]، لا لكون مَذُوْدِهما[٤] غَنَماً ومَسْقيِّهم[٥] إبِلاً، وكذلك المقصودُ من قولهما[٦]: «نَسْقِي»[٧] السَّقْيُ لا المَسْقِيُّ، ومَن[٨] لم يتأمَّلْ قَدَّر: يَسْقون إبِلَهم، وتذودان غَنَمَهُما، ولا نَسْقي غَنَمَنا[٩][١٠] وتارةً يُقْصَدُ إسنادُ الفِعْل إلى فاعله، وتعليقُه بمفعوله؛ فيُذْكَران نحو[١١]: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوٰا﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾[١٢]، وقولك: «**ما أَحْسَنَ زيداً**». وهذا النَّوعُ[١٣] إذا لم يُذْكَرْ مفعولُه قيل: محذوفٌ نحو[١٤] ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾،

---

(١) أي: رَحِمَ بِنْتَيْ شعيب عليه السّلام.

(٢) مفهوم من «تذودان»، وهو الامتناع من السَّقْي.

(٣) مفهوم من قوله تعالى: «يسقون».

(٤) أي: ما تذودانه.

(٥) أي: ما يسقيه القوم على ماء مدين.

(٦) في م/ ٣ و٤ «قولهم» وفي م/ ٢ و٥ «من قولهما» غير مثبت.

(٧) أي: فعل السّقي.

(٨) يعني بهذا السّكاكيّ. وانظر مفتاح العلوم/ ٢٢٩ وقد ذكرت كلامه قبل قليل.

(٩) في المفتاح: «ولا تسقي غنمهما».

(١٠) تتمة نص السّكاكيّ: «حتى يصدر الرعاء مواشيهم».

(١١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٣٠.

(١٢) تتمة الآية: ﴿... إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٣٢.

(١٣) أي: هذا النوع من الجمل الذي يُقْصَدُ فيه إسنادُ الفعل إلى الفاعل، وتعليق هذا الإسناد بالمفعول.

(١٤) سورة الضحى ٩٣/ ٣.

والمحذوف في «قلى» هو الضمير. أي: قلاك، وكان الحذف للذِّكْر فيما سبق في «وَدَّعك»، ومعنى قلاك: أَبْغَضَكَ، وهَجَركَ، وتَرَكَ الإحسان إليك.

وقد يكونُ في اللفظ ما يستدعيه[١] فيَحْصُلُ الجَزْمُ[٢] بوجوبِ تقديرِه نحو[٣] ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٤]، و[٥]:

حَمَيْتَ حِمَى تِهامَةَ بعد نَجْدٍ ... وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

* * *

(١) أي: ما يَسْتَدْعي ذِكْرَ المفعول.

(٢) قال الدماميني: «فرض الكلام فيما إذا قُصِد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فإذا لم يُذْكَر حينئذٍ جَزَمْنا بوجوب تقديره؛ لأنه مقتضى ذلك، القصد سواء وُجِد في اللفظ ما يسْتَدْعيه نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أو لم يُوجَد نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ الضحى ٩٣/ ٣ . . .» حاشية الشمني ٢/ ٢٤٨.

(٣) سورة الفرقان ٢٥/ ٤١ وتقدّمت في «ما»، انظر ٤/ ١٢٠.
الهاء محذوفة من «بعث»، والتقدير: بعثه، وهو الضمير الرابط.

(٤) سورة الحديد ٥٧/ ١٠، وتقدَّمت في ٤/ ٥٧٧ - ٥٧٨، وذكرت فيه قراءة ابن عامر بالرفع، كما تكرّرت في البيّنة بعد شروط الحذف/ انظر ص/ ٣٥٣.

(٥) جاء البيت تامّاً في م/ ٢، وأُثْبِتَ عَجُزُه في بقية المخطوطات، ولم يُثْبَت صَدْرُه، وتقدّم البيت في «ما يحتاج إلى رابط» انظر ٥/ ٦٠٢، والتقدير: حَمَيْتَه، والبيت لجرير في مَدْحِ عبدالملك بْنِ مروان.

بَيَـــانُ مكانِ المُقَدَّر

القياسُ أَنْ يُقَدَّرَ الشيءُ في مكانه الأَصْليّ؛ لئلا يُخَالِفَ الأَصْلَ من وَجْهَيْ[(١)] الحَذْفِ، ووَضْعِ الشيءِ في غير مَحَلِّه.

فَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ المُفَسِّر في نحو «**زيداً رَأَيْتُه**» مُقَدَّماً عليه[(٢)]، وجَوَّزَ البيانيون تقديرَه مُتَأَخِّراً[(٣)] عنه، وقالوا: لأنّه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ، وليس كما تَوَهَّموا[(٣)]، وإنما يُرْتَكَبُ ذلك[(٤)] عند تَعَذُّرِ الأَصْلِ، أو عند اقتضاءِ أَمْرٍ معنويّ[(٥)].

---

(١) كذا جاء في المخطوطات على الإضافة ما عدا الرابعة، فقد جاء فيها: من وجهين: الحذف...، وكذا جاء بالإضافة في متن حاشية الدسوقي، وفي متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك: «من وجهين...».

(٢) أي: رأيتُ زيداً رَأَيْتُهُ...

(٣) **قال الدماميني: «بل ليس الأمر كما تَوَهَّم هو؛ فإنهم لا يُقَدِّرونه مؤخّراً ليفيد الاختصاصَ إلّا عند وجود المقتضي لذلك**، وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال: وإنما يُرْتَكَبُ عند تَعَذُّر الأصل، أو عند اقتضاءِ أمرٍ معنويّ لذلك، فما وَجْهُ اعتراضه؟» حاشية الشمني ٢/ ٢٤٩، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٦٠، وقال بعده الشمني: «وأقولُ: إنّ كلامهم يقتضي جَوازَ تقديره مُؤَخَّراً عند عدم ما يقتضي تأخيره، وعنده هو يجب تقديرُه مُقَدَّماً.

قال التفتازاني في مُطَوَّله: وأما نحو: زيداً عرفته، فتأكيد إنْ قُدِّر الفعلُ المحذوفُ قبل المنصوب نحو: عرفتُ زيداً عرفتُه، وإنْ لم يُقَدَّر المفسَّر قبل المنصوب بل بعده نحو: زيداً عرفتُه [كذا!] عرفته فتخصيص؛ لأنّ التقديمَ على المحذوفِ كالتقديم على المذكور...».

(٤) أي: التأخير.

(٥) مثل إفادة التخصيص.

فالأَوَّلُ[1] نحو[2] «**أيُّهم رأيتَهُ**»، إذ لا يعمل في الاَستفهام ما قبلَه، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[3] فيمَن نصب[4]؛ : إذ لا يلي «أَمَّا» فِعْلٌ[5]، وكُنّا قدّمْنا[6] في نحو: «**في الدار زيدٌ**» أنْ متعلّق الظرف[7]، يقدَّرُ مؤخّراً عن «زيد»؛ لأنّه في الحقيقة الخَبَرُ، وأَصْلُ الخبر أَنْ يتأخّر عن المبتدأ[8]، ثم ظَهَرَ لنا أنّه يحتملُ تقديره[9] مقدَّماً لمعارضة أَصْل آخرَ، وهو أنّه[10] عامِلٌ في الظرف، وأَصْلُ العامل أن يتقدَّم على المعمول، اللهمَّ إلّا أَنْ يُقَدَّرَ المتعلَّقُ فِعْلاً فيجبُ التأخيرُ[11]؛ لأنّ الخَبَر الفعليّ لا يتقدَّمُ على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلتَ: «**إنّ خَلْفَك زيداً**» وجَبَ تأخيرُ المتعلّق، فعلاً كان أو اَسماً؛ لأنّ مرفوع «إنّ» لا

---

(١) وهو تعذُّر الأصل.

(٢) فلا يقال: رأيت أيّهم رأيته؛ لأن الاَستفهام لا يعمل فيه ما قَبلَه فلا بُدّ من تقدير «رأيت» متأخِّراً عنه: أيّهم رأيت رأيته، وضبطه مبارك: أَيَّهم، بنصب «أيّ».

(٣) سورة فُصِّلت ٤١/ ١٧، وتقدَّمت انظر ١/ ٣٦٦.

(٤) تقدّمت قراءة النصب، انظر ما سبق ١/ ٣٦٦، والحاشيتين/ ٥ و٦.

(٥) تقدَّم هذا في أواخر الباب الثالث. انظر ما سبق ٥/ ٣٥٠.

(٦) فلا يقال في تفسيره: وأمّا هدينا ثمود فهديناهم.

(٧) أي: الجارّ والمجرور.

(٨) انظر في الموضع المحال عليه «تعيين موضع التقدير، وانظر الحاشية/ ٧، فقد نقلت نصّه هذا فيما تقدَّم.

(٩) أي: يجوز تقديره مقدَّماً.

(١٠) أي: المتعلّق.

(١١) كان قال فيما سبق: «وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً وما يقتضي إيجابه... والثاني: نحو «إن في الدار زيداً»؛ لأن «إنّ» لا يليها مرفوعها، ويلزم مَن قدّر المتعلّق فعلاً أَنْ يقدّره مُؤَخّراً في جميع المسائل؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ» انظر من قبل ٥/ ٣٥٠ - ٣٥١.

يَسْبِقُ منصوبَها، وإذا قلتَ: «**كان خَلْفَك زيدٌ**» جاز الوجهان[١]، ولو قدَّرتَه فِعْلاً؛ لأنّ خَبَرَ «كان» يتقدَّمُ[٢] مع كونِهِ فِعْلاً على الصّحيح؛ إذ لا تلتبسُ[٣] الجملةُ الآسميّةُ بالفعليّةِ.

والثاني[٤] نحو: متعلَّق باء البسملةِ الشريفةِ، فإنّ الزمخشريَّ قَدَّره مؤخَّراً[٥]. عنها؛ لأنّ قريشاً كانت تقولُ[٦]: «**بآسمِ اللّاتِ والعُزَّى نَفْعَلُ كذا**»، فيُؤَخِّرون[٧]

---

(١) أي: تقدير متعلّق الظرف مقدَّماً على الآسم «زيد»، أو متأخِّراً عنه، وإن كان المقدَّرُ فِعْلاً.

(٢) أي: يتقدَّم على آسمها وإن كان فعلاً.

(٣) تعقَّبه الدماميني بأنّ لقائلٍ أَنْ يقولَ: إنّ الإلباسَ حاصلٌ بالنظر لما دَخَلَ عليه النّاسخ؛ لأنه مع تأخير «زيد» يحتمل أن يكون هو مع رافعه [يقوم: كذا] جملةً فعليّة خبراً عن ضمير شأن دخلت عليه «كان»، فآسْتَتَرَ فيها، ويحتمل أن يكون مبتدأً مؤخّراً أخبر عنه بالفعليّة المتقدِّمة عليه وهي «يقوم»، وليس ثمة ضمير شأن. . .، فتجويزُ التقديم يُوْقِعُ في الإلباس أيضاً، على أنّ آبن عصفور صَحَّح مَنْعَ التقديم في نحو: «كان زيدٌ يقوم»؛ قال: لأنّ الذي آسْتقرَّ في باب «كان» أنَّك إذا حذفتها عاد آسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها في «كان يقوم زيد» لم يرجعا إلى ذلك.
وتعقّبه الشمني، فذكر أنّ احتمال تقدير ضمير الشأن هنا آحتمالٌ بعيدٌ لا يُعَوَّل عليه، ولو سُلِّم فقد ذكر المصنِّف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخَّر لفظاً ورتبة أنّه لا ينبغي الحَمْلُ على ضمير الشأن إذا أمكن غيره.
انظر حاشية الشمني. وانظر الباب الرابع ٥/٥٤٢.

(٤) ذكر من قَبْلُ أنّ تقدير المتعلّق متأخّراً لأمرين: الأول عند تَعَذُّر الأصل، وقد تقدَّم، والثاني هنا: وتقديره متأخّراً لأمرٍ معنويّ.

(٥) تقديره: بآسم الله أَقْرَأُ، أو أَتْلُو. انظر الكشاف ١/٢٢.

(٦) أي: قريش تقول هذا قبل الإسلام، أو على تقدير مَن بَقِيَ على كُفْرِه منهم بعد الإسلام.

(٧) قال الزمخشريّ: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّرت المحذوفَ متأخِّراً؟ قُلْتُ: لأنّ الأَهَمَّ. =

أفعالَهم عن ذِكْرِ ما ٱتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم، فَوَجَبَ على الموحِّد أن يَعْتقِد ذلك في ٱسم الله تعالى، فإنّه الحقيقُ بذلك، ثم ٱعترَضَ[١] بـ[٢] ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وأجابَ بأَنّها[٣] أوّلُ سورةٍ أُنزِلَتْ[٤]، فكان تقديمُ الأَمْرِ بالقراءةِ فيها أَهَمَّ. وأجابَ عنه[٥] السَّكّاكيُّ[٦] بتقديرها[٧] مُتعَلِّقَةً بـ[٨] ﴿ٱقْرَأْ﴾ الثاني. وٱعْتَرَضَهُ

= من الفعل والمتعلَّق به هو المتعلَّق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: بٱسم اللات، بٱسم العُزّى، فَوَجَب أنْ يَقْصِد الموحِّدُ معنى ٱختصاص ٱسم الله عَزّ وَجَلّ بالٱبتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما فَعَل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حيث صَرَّح بتقديم الٱسم إرادة الٱختصاص، والدليل عليه قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ سورة هود ١١/٤١». الكشاف ١/٢٤ - ٢٥.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: فقد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾» فقدَّم الفعل: قلتُ: هناك تقديم الفعل أَوْقَعُ؛ لأنّها أَوّل سورة نزلت، فكان الأَمْرُ بالقراءة أَهَمَّ» الكشاف ١/٢٥.

(٢) الآية: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ سورة العلق ٩٦/١.

(٣) في م/٤ «بأنه».

(٤) في م/٤ و٥ «نزلت».

(٥) «عنه» مثبت في م/١، وليس في بقيّة المخطوطات.

(٦) قال السّكاكيّ: «... وكأني بك تقول: فما بالُ «اقرأ باسم ربك» مقدَّمُ الفعل على المفعول، وأَنّ كلام الله أَحَقُّ برعاية ما يجب رعايته؟ فالوَجْهُ عندي أن يحمل «اقرأ» على معنى: افعل القراءة وأَوْجِدها، على نحو ما تقدَّم في قولهم: فلانٌ يُعْطي ويَمْنَعُ، في أحد الوجهين، غير مُعَدّىً إلى مَقْروءٍ به، وأن يكون: «باسم ربك» مفعولَ «اقرأ» الذي بعده..
مفتاح العلوم/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٧) هذا أحد الوجهين عند السكاكي.

(٨) يشير بهذا إلى قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ سورة العلق ٩٦/٣.

بعض العَصْريين[1] بٱستلزامِهِ[2] الفَصْلَ بين المُؤَكَّد وتأكيده بمعمولِ المؤكَّد. وهذا سَهْوٌ منه[3]؛ إذ لا توكيدَ هنا، بل أُمِر أَوّلاً بإيجادِ القراءةِ، وثانياً بقراءةٍ مُقَيَّدة، ونظيرُه قولُه تعالى[4]: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ ومِثْلُ هذا لا يُسَمِّيه أَحَدٌ توكيداً. ثم هذا الإشكالُ[5] لازمٌ له[6] على قوله: إنّ الباءَ مُتَعَلِّقةٌ بـ «اقرأ»

---

(١) في حاشية على م/٣ «هو السَّمين صاحِب الإعراب»، وذكر هذا الشمني في الحاشية ٢/ ٢٤٩، وحاشية الأمير ٢/ ١٦٠.
والسَّمين الحلبي هو أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، النحوي، الشّافعي، نزيل القاهرة، قرأ النحو على أبي حَيّان، والقراءات على ٱبن الصائغ، وسمع الحديث من الدَّبّوسي، ووَلي تدريس القراءات والنحو بالجامع الطولوني، وناب في الحكم بالقاهرة، ووَلي نظر الأوقاف.
ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، وسماه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» ألَّفه في حياة شيخه أبي حَيّان، وزاد عليه، وناقشه في مواضع حسنة...
مات سنة ست وخمسين وسبعمئة.
انظر طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ١٠٠ - ١٠١ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ١٥٢.

(٢) أي: اعترض السمينُ الحلبيُّ السَّكّاكيَّ. فإنه بعد أن نقل قول الزمخشريّ في البسملة ثم الآية، قال: وأجاب غيره [أي: غير الزمخشري] بأن «اسم ربك» ليس متعلّقاً بـ «اقرأ الذي قبله بل بـ «اقرأ» الذي بعده، فجاء على القاعدة المتقدِّمة. وفي هذا نظر؛ لأن الظاهر على هذا القول أن يكون «اقرأ» الثاني توكيداً للأول، فيكون قد فَصَل بمعمول المؤكِّد بينه وبين ما أَكَّده مع الفصل بكلام طويل» انظر الدّرّ المصون ١/ ٥٥ - ٥٦.

(٣) أي: من السمين.

(٤) تقدّمت الآية الأولى، والثالثة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ سورة العلق ٩٦/ ١ - ٢.

(٥) وهو لزوم الفصل بين المؤكَّد وتوكيده.

(٦) أي: لازم للسمين في ٱعتراضه.

الأوّل؛ لأنّ تقييدَ الثاني إذا مُنِع[١] من كونِهِ توكيداً فكذا تقييدُ الأوّل[٢].

ثم لو سُلِّم[٣]، فَفَصْلُ الموصوفِ من صفتِه بمعمولِ الصِّفة جائزٌ بٱتفاقٍ، كـ «مررتُ[٤] برجلٍ عَمْراً ضاربٍ» فكذا في التَّوكيد[٥]، و[٦]قد جاءَ الفَصْلُ بين المؤكَّدِ في[٧] ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ[٨]﴾ مع أنهما مُفْرَدَان، والجُمَلُ أَحْمَلُ[٩] للفَصْل[١٠].

---

(١) في م/١ و٢ و٤ «إذا لم يمنع»، وانظر تعليق الشمني ٢/ ٢٤٩، فقد ذكر أنه في نُسْخةٍ بخط المؤلف على هامشها بغير خَطِّه «إذا لم يمنع».

(٢) مَنْعُ السمين التوكيد لوجود الفاصل لازم له على تعليق «باسم ربك» باقرأ الأول، فإنه أيضاً لا يصحُّ أن يكون الثاني توكيداً له، لوجود الفاصل.

(٣) أي: لو سُلِّم أن هذا يسمى توكيداً وهذا الإشكال ليس بلازم.

(٤) فصل «عمراً» بين الصفة «ضارب» والموصوف «رجلٍ».

(٥) أي: يجوز فيه الفَصْلُ.

(٦) في م/٣ «ثم قد جاء الفَصْل»، ومثله في متن حاشية الدسوقي ٢/ ٢٤٦.

(٧) الآية: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٥١.

(٨) كُلُّهُنَّ: توكيد لنون النِّسْوة في «يَرْضَيْنَ»، وفَصَل بين التوكيد والمؤكَّد بقوله: «بما آتيتهنّ».
وانظر الدر المصون ٥/ ٤٢٣، وإعراب النحاس ٢/ ٦٤٣.

(٩) في م/٤ «أَجْمَعُ».

(١٠) أي: إذا جاز الفَصْلُ هنا بين مُفْرَدَيْن: مؤكِّد ومؤكَّد فمن باب أَوْلَى الفَصْلُ بين الجمل. يشير بهذا إلى ما كان من الفَصْل في آيات سورة العَلَق الثلاث المتقدّمة.

وقال الرَّاجزُ[1]:

إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكي أَجْمَعا

* * *

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، فقد نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبيٌّ يبكي، فلما بكى قبَّلتْهُ فأنشأ يقول:

يا ليتني كُنتُ صَبِيّاً مُرْضَعا * تَحملُني الذَّلفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

إذا بكيتُ قَبَّلَتْني أربعا * إذاً ظلِلْتُ... ... ...

والذَّلفاء: مؤنث أذْلف، وهو صِغَر الأنف واستواء الأرْنبة، وقد يكون اسمَ امرأةٍ منقولاً في هذا الوَصْف، وأكتع: تامّ.

والشاهد في الرجز مجيءُ «أجمعا» توكيداً للدهر، وقد فُصِل بينهما بـ «أبكي».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٥، والهمع ٥/ ٢٠١، والمقرب ١/ ٢٤٠، والخزانة ٢/ ٣٥٧، والعيني ٤/ ٩٣، وشرح الأشموني ٢/ ٨٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٠.

تنبيـــه[١]

ذكروا[٢] أنه إذا اعْتَرَضَ[٣] شَرْطٌ على آخَرَ نحو[٤] «**إنْ أكَلْتِ إنْ شَربتِ فأنتِ طالقٌ**» فإنّ الجوابَ المذكورَ[٥] للسَّابقِ[٦] منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشَّرطِ الأَوَّلِ وجَوَابِه، كما قالوا في الجوابِ[٧] المتأخِّر عن الشَّرْطِ والقَسَم[٨]؛ ولهذا قال مُحَقِّقو الفقهاءِ[٩] في المثال المذكورِ إنَّها لا تَطْلُقُ حتى يُقَدَّمَ المؤخَّرُ[١٠] ويُؤَخَّرَ المقدَّمُ[١١]؛ وذلك لأنَّ التَّقْديرَ حينئذٍ: إنْ شَرِبتِ، فإنْ

---

(١) انظر هذا عن ابن هشام في الأشباه والنظائر ٤/٧٨ وما بعدها، وص/٨٣.

(٢) في م/٤ «قد ذكروا».

(٣) أي: إذا أتى شرط بعد شرط متقدِّم قبْل ذِكْرِ الجواب.

(٤) الشرط المُعْترض هنا هو «إنْ شَرِبْتِ».

(٥) وهو «فأنتِ طالق».

(٦) وهو «إنْ أَكَلْتِ».

(٧) إذا اجتمع شرطٌ وقَسَمٌ فإنّ الجوابَ للمتقدِّم منهما، وجواب الثاني شرطاً كان أو قَسَماً يكون محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الأول.

(٨) في م/٣ «عن القسم والشرط».

(٩) ذكر الدماميني أنّ المراد بهؤلاء المحققين طائفةٌ من الشافعية؛ لأنّه الحكم في مذهبهم. كما ذهب المالكية إلى وجوب تحقق الشرطين حتى تطلق، فلا بُدّ من الأكل والشرب.
قال الدماميني: «ولا أدري ما وجه اشتراط أهل المذهبين فعلهما لمجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جوابُ الأوّل محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني، أي: إن أكلتِ فأنتِ طالق، وإنْ شربتِ فأنتِ طالق، وغايةُ ما في هذا حَذْفُ الجواب لقرينة ولا محذورَ فيه...» حاشية الشمني ٢/٢٥٠ - ٢٥١.
وذكر الشمني أن المراد بمحققي الفقهاء فقهاء الحنفية، ففي كتبهم عن أبي حنيفة أنها لا تطلق حتى يقدِّم المؤخَّر ويؤخِّر المقدَّم إلّا إذا نوى الترتيب فتَصِحّ نيَّتُهُ...».

(١٠) وهو «إنْ شربتِ».

(١١) وهو «إنْ أكلتِ».

أكلتِ فأنتِ طالقٌ. وهذا كُلُّه حَسَنٌ. ولكنهم جَعَلُوا[1] منه[2] قولَه تعالى[3]: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[4] وفيه نَظَرٌ، إذ لم يتوالَ[5] شَرْطان وبعدهما جوابٌ كما في المثال، وكما في قول الشّاعر[6]:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِـنّـا مَـعَـاقِـلَ عِـزٍّ زَانَـهـا كَـرَمُ

---

(١) أي: الحنفيّة.

(٢) تتابع شرطين وبعده جواب.

(٣) تتمة الآية: ﴿... هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة هود ١١/ ٣٤.

(٤) في م/ ٢ زيادة بعد الآية: «وإمّا أن يقدّر الجواب بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك: أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي. اهـ». وليست في غيرها من المخطوطات.

(٥) وذكر الشمني أنه لم يجد في كتب الحنفية أنّ هذه من الآيات التي توالى فيها شرطان وبعدهما جواب، بل من تتابعهما وقبلهما جواب. قلت التقدير: إن كان الله يريد أن يغويكم، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي.

(٦) قائله غير معروف.
يُذْعَرُوا: من ذَعَرْتُه: أفزعته، والمعاقل: جمع مَعْقِل، وهو الملجأ.
وذكر البغدادي أنّ الأفعال الثلاثة في المصراع الأول بالغيبة، قال: «ويجوز أن تكون بالخطاب».
قلتُ: جاءت في المخطوطات التي بين يَدَيَّ بصورة الخطاب، وكذا جاءت في المطبوع، ومتون الحواشي، وعند العيني، والأشموني.
والشّاهد في البيت تتابُعُ شرطين، ثم مجيءُ الجواب «تجدوا».
قال العيني: «الاستشهادُ به على الاكتفاء بجواب واحدٍ لشرطين، وذلك قولُه: إن تستغيثوا، وقوله: إن تُذْعَروا، واكتُفي بجواب السابق عن جواب الثاني مقيّداً للأول كتقييده بحالٍ واقعة موقعه، والتقدير: إنْ تستغيثوا بنا مَذْعورين تجدوا، ومنهم من جعل الشرط الثاني ههنا متقدّماً في التقدير وإن كان متأخّراً في اللفظ، فكأنه قال: إن تُذْعَروا وإنْ تستغيثوا بنا تجدوا معاقل عِزٍّ فيكونِ الشرطان بالعَطْف، وقد عُلِم أنّ الشرطين =

وقولِ ٱبن دُرَيْد[1]:

فَـإِن عَـثَـرْتُ بـعـدهـا إِنْ وَأَلَتْ   نَـفْـسِيَ مـن هـاتـا فـقُـولا: لا لَعَـا

إذ الآيةُ الكريمةُ[2] لم يُذْكَرْ فيها جوابٌ، وإنما تقدَّم على الشَّرْطَيْن ما هو جوابٌ[3] في المعنى للشَّرْطِ الأَوّل[4]،

= إذا كان بالعطف يكتفي [كذا] بجواب واحد. . .».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٦، والعيني ٤/ ٤٥٢، والخزانة ٤/ ٥٤٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، والهمع ٤/ ٣٣٨، والٱرتشاف/ ١٨٨٥، والمساعد ٣/ ١٧٣، وشرح الكافية الشافية/ ١٦١٤، والأشباه والنظائر ٤/ ٨٥، ٨٨/ ٩٧، ٩٨، والصبان ٤/ ٢٦.

(١) البيت من مقصورة ٱبن دُرَيْد، وقبله:

إنّ الـقـضـاء قـاذِفِـي فـي هُـوَّةٍ   لا تـسـتـبلُّ نفـسُ من فـيـهـا هَـوَى

عَثَرْتُ: سقطت، وَأَلَتْ: نَجَتْ، هاتا: بمعنى هذه، لعاً: كلمة تقال عند العَثْرة، وعند ٱبن سيده: كلمة يُدْعى بها للعاثر، معناها الٱرتفاع، وهو عند ٱبن السِّيد: اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيّ على السّكونْ والتنوين للتنكير.

وقيل: ومن دعائهم: لَا لَعَا لفلان: أي: لا أقامَهُ الله.

والشاهد: أنه ٱجتمع في البيت شرطان وجواب واحد، وهو: فقولا. . .، والجواب للشرط الأول، والأول وجوابه جواب الشرط الثاني، والتقدير: إنْ وَأَلتْ نفسي فإن عثرت بعدها فقولا.

قال البغدادي: وهذا البيت من مقصورة ٱبن دُرَيد المشهورة، وهو من المولَّدين فكان الأَوْلى الٱستشهاد بمن يوثق به. . .». شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٧، الخزانة ٤/ ٥٤٨، المقصورة/ ٣٣، وانظر شرح المقصورة ٧٧، ١٦٧، الأشباه والنظائر ٤/ ٨٥.

(٢) أي الآية/ ١١ من سورة هود، المتقدِّمة.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ﴾ سورة هود ١١/ ٣٤.

(٤) وهو ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾. سورة هود ١١/ ٣٤.

فينبغي أَنْ يُقَدَّر[١] إلى جانبه[٢]، ويكون الأصل: إِنْ أردتُ أَنْ أَنْصَحَ لكم فلا يَنْفَعُكُم نُصْحِي إِنْ كان الله يريدُ أَنْ يغويَكُم، وأَمَّا أَنْ يُقَدَّر الجوابُ بعدهما[٣] ثُمَّ يقدَّرُ بعد ذلك مُقَدَّماً إلى جانبَ الشَّرْطِ الأوَّلِ، فلا وَجْهَ له. والله أعلم.

* * *

---

(١) أي: الجواب.

(٢) ويكون الشرط الأول وجوابه دليلاً على جواب الثاني.

(٣) أي: بعد الشَّرْطَيْن.

بَيانُ مِقْدارِ المُقدَّرِ

ينبغي تقليلُه ما أَمْكَنَ؛ لتَقِلّ[١] مخالفةُ الأَصْل؛ ولذلك كان تقديرُ الأَخْفَش في[٢] «**ضَرْبي زيداً قائماً**»: ضَرْبُهُ[٣] قائماً، أَوْلَى من تقدير باقي البصريين[٤]: حاصلٌ إذا[٥] كان - أو إذ[٦] كان - قائماً؛ لأنّه[٧] قدَّرَ اثنين[٨]، وقَدَّرُوا[٩] خمسة؛ ولأنّ التقديرَ من اللفظ[١٠] أَوْلَى.

---

(١) التقدير مخالفٌ للأصل، وكذا كثرته.

(٢) ضَرْبي: مَصْدر، وهو مبتدأ، وقد أُضيف إلى معموله، وهو الياء، وهو من إضافة المَصْدر إلى فاعله، وزيداً: مفعول به للمصدر، وقائماً: حال من «زيداً»، أي: أَضْرِبُه حال كونه قائماً، والحالُ سَدَّ مَسَدّ الخبر.

(٣) تقديرُ الأخفش هنا على حَذْفِ ضميرِ فاعلِ المَصْدر، وجَعْل الحال من الضمير «الهاء» الدال على «زيد».

(٤) تقدير البصريين أَطْوَلُ من تقدير الأخفش؛ لأنّهم قدَّروا الخبر، وهو حاصل، ثم جاء تقدير «كان» بعد الظرف الشرط، ثم ذكروا «قائماً» على أنه حال من فاعل «كان» التامَّة. وجاء تعيين الخبر عندهم وهو «حاصل» بكونه مقيَّداً بالقيام؛ إذ لا يمكن تقييده بقيد إلّا بعد حصوله.

(٥) يريد بتقدير «إذا» أنه في المستقبل، وبتقدير «إذ» أنه في الماضي.

(٦) «أو إذ» غير مثبت في م/٣.

(٧) أي: الأخفش.

(٨) أي: المصدر ومفعوله.

(٩) أي: قَدَّر البصريون خمسة، فقد قَدَّروا: حاصل، وفيه ضمير، و«كان»، وفيه ضمير، فهذه أربعة، وإذا أو إذ، فهذا هو المقدَّر الخامسُ.

(١٠) أي: من جنس اللفظ.

وكان تقديرُه[1] في[2] «**أنت مني فَرْسَخَان**»: بُعْدُكَ مني فَرْسَخَان، أَوْلَى من تقدير الفارسيّ: أنت مني ذو مسافةِ فَرْسَخَيْن؛ لأنه قَدَّرَ مُضَافاً[3] لا يحتاجُ معه إلى تقدير شيءٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ به الظَّرْفُ[4]. والفارسيُّ قَدَّرَ شيئين[5] يحتاجُ معهما إلى تقديرِ ثالثٍ[6].

وضُعِّفَ قولُ بعضهم[7] في[8] ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾: إنّ التقدير[9]: حُبّ عبادة العجل، والأَوْلى[10]: تقديرُ الحُبِّ.

---

(١) أي: تقدير الأخفش.

(٢) في م/ ٥ سقط من قوله: «وكان تقديره» إلى قوله: «من تقدير الفارسي».

(٣) وهو: بُعْدُك.

(٤) فالظرف متعلِّق بالمصدر «بُعْدك».

(٥) وهما: ذو مسافة.

(٦) وهو كائن، وتصبح الجملة: أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين.
فكائن: الخبر الأول، ولا بُدَّ منه ليتعلق به الظرف مني، وذو مسافة... الخبر الثاني.

(٧) وَجَدْتُ هذا عند أبي حَيّان ويأتي نصُّه.

(٨) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٩٣.

(٩) قال أبو حيان: «هو على حذف مضافَيْن أي: حُبّ عبادة العجل... وحَسُن حذف ذينك المضافَيْن، وأسند الإشراب إلى ذات العجل مبالغة كأنه بصورته أُشْربوه، وإن كان المعنى على ما ذكرنا من الحذف».
انظر البحر ١/ ٣٠٨ - ٣٠٩ ومثله عند تلميذه السمين: انظر الدر المصون ١/ ٣٠٥.

(١٠) قال الدماميني: «تقديرُ حُبِّ عبادة العجل أَدْخَلُ في ذَمِّهم والتشنيع عليهم، فينبغي أن يكون هو المقدَّر، ويَدُلّ عليه قولُه تعالى: ﴿بكفرهم﴾، وإلّا فليس المنعيّ عليهم مُجَرّد حُبّ العِجْل بدون عبادةٍ له». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٢.

وضُعِّفَ قولُ الفارسيّ ومَن وَافقَه في[١] ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ الآية: إنَّ الأَصْل[٢]: واللائي لم يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أَشْهرٍ، والأَوْلَى[٣] أَنْ يكون الأَصْلُ: واللائي لم يَحِضْنَ كذلك.

وكذلك ينبغي أَنْ يُقَدَّرَ في نحو: **«زيدٌ صَنَعَ بعمرٍو جميلاً وبخالدٍ سُوْءاً وبَكْرٌ»** أي[٤] كذلك، ولا يُقَدَّر عَيْنُ[٥] المذكور[٦] تقليلاً للمحذوفِ؛ ولأنَّ الأَصْلَ في الخبر الإفرادُ؛ ولأنَّه لو صُرِّح بالخبر لم يَحْسُنْ إعادَةُ ذلك المتقدِّمِ لِثِقَلِ التكرار[٧].

ولك أَلّا تُقَدِّر في الآية[٨] شيئاً ٱلبَتَّةَ، وذلك[٩] بأَنْ تَجْعَلَ الموصولَ معطوفاً

---

(١) الآية: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾ سورة الطلاق ٦٥/ ٤.

(٢) انظر هذا في الإيضاح للفارسي ١/ ٤٥ قال: «والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدَّم عليه، كما يحذف المفرد لذلك في نحو: «زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو»».

(٣) **هذا الذي رآه الأَوْلى هو تقدير شيخه أبي حيان في البحر، فإنّه بعد أَنْ ذَكَرَ التقدير السّابق قال: «والأَوْلى أن يُقَدَّر مثل ذلك أو كذلك، فيكون المقدَّرُ مفرداً [لا] جملة» انظر البحر ٨/ ٢٨٤، وسقط من النص «لا» وهو ما يقتضيه السياق.**
وأخذ هذا عن الشيخ أبي حَيّان أيضاً السَّمِيْنُ في الدُّرّ ٦/ ٣٣٠.

(٤) أي: وبَكْرٌ كذلك.

(٥) «عين» غير مثبت في م/ ٤.

(٦) أي على تقدير: «وبكرٌ صَنَع بعمرٍو جميلاً وبخالدٍ»، فيطول المُقَدَّر بذكر ما تقدَّم، فاستغنى بالإشارة كذلك عمّا سبق من خبر المبتدأ.

(٧) أي تكرار جملة الخبر بعد المبتدأ الثاني: بكرٌ، كما تقدَّمت بعد «زيدٌ».

(٨) آية الطلاق المتقدِّمة.

(٩) مثل هذا عند أبي حيان، وقد رَدَّه، ورأى ما ذكرته سابقاً عنه أَوْلى.

على الموصول، فيكون الخبرُ المذكورُ[١] لهما[٢] معاً. وكذلك تَصْنَعُ في نحو[٣]: «**زيدٌ في الدار وعمرٌ**»، ولا يَتَأَتَّى ذلك[٤] في المثال السَّابق[٥]؛ لأَنّ إفرادَ فاعلِ الفِعْل[٦] يأباه[٧]، نَعَمْ، لك أَنْ تَسْلَم فيه[٨] من الحَذْفِ[٩] بأَنْ تُقَدِّرَ[١٠] العطفَ على ضميرِ الفِعْل لِحُصُولِ الفَصْلِ[١١] بينهما، فإنْ قلتَ: لو صَحّ ما ذكرتَهُ في الآية[١٢]

= قال: «واللائي لم يحضن» معطوف على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾، فإعرابه مبتدأ كإعراب «واللائي يئسن»، وقدَّروا خبره جملةً من جنس خبر الأَوّل أي: عِدَّتهُنّ ثلاثة أشهر، والأُوْلى. . .» البحر ٨/ ٢٨٤.

(١) وهو: «فعدتهن ثلاثة أشهر».

(٢) للموصولَيْن اللذين وقعا مبتدأين: واللائي لم يَحِضْنَ.. واللائي يَئِسْنَ.

(٣) أي: تجعلُ «عمرٌو» عطفاً على «زيد»، «وفي الدار» خبر عنهما وإن تقدَّم.

(٤) أي: مثل هذا التقدير على جعل الخبر للمبتدأيْن معاً.

(٥) وهو قوله: «زيدٌ صَنَعَ بعمرِو جميلاً وبخالدٍ سوءاً وبكرٌ».

(٦) وهو «صَنَعَ».

(٧) أي: يأبى التقدير على جعل الخبر لهما معاً؛ لأنه لو صَحّ ذلك لكان يجب أن يقول: زيد صنعا. . . وبكرٌ؛ لأن جملة الخبر عن اثنين، ولكنه لم يجز تقدير خبرٍ واحد عنهما لمجيء الفعل في حال الإفراد.

(٨) أي في المثال: زيدٌ صَنَعَ. . .

(٩) أي: من حذف خبر المبتدأ الثاني «بكر».

(١٠) أي: بأن تقدر «بكرٌ» معطوفاً على الضمير المستتر في «صَنَع» فلا يحتاج إلى خبر؛ لأنه لا يكون مبتدأ.

(١١) يشير إلى أن هذا العطف جائز من غير توكيد، فإن الفصل يجيز العطف على الضمير المستتر من غير توكيد للضمير المستتر.

(١٢) آية سورة الطلاق، أي: لو صَحَّ فيها وفي المثال من عَطْفِ الموصول على الموصول، والإخبار عنهما بخبرٍ واحد. . .

والمثال السَّابقِ[(١)] لَصَحَّ[(٢)] «**زيدٌ قائمان وعمرٌ**» بتقدير: زيدٌ وعمرٌو قائمان.

قلتُ: إنْ سُلِّم مَنْعُه[(٣)] فَلِقُبْحِ اللفظِ، وهو[(٤)] مُنْتَفٍ فيما نَحْنُ بِصَدَدِه[(٥)]، ولكنْ يَشْهَدُ للجواز[(٦)] قولُه[(٧)]:

ولَسْتُ مُقِرّاً للرجال ظُلامَةً ... أَبى ذاكَ عَمِّي الأَكْرَمانِ وخاليا

وقد جَوَّزوا في «**أَنْتَ أَعْلَمُ وزيدٌ**» كونَ «زيدٌ» مبتدأً حُذِفَ[(٨)] خَبَرُه، وكونَهُ عَطْفاً على «أنتَ»، فيكونُ[(٩)] خَبَراً عنهما.

---

(١) وهو المثال: زيدٌ في الدار وعمرٌو.

(٢) أي: وهذا لم يَصِحَّ.

(٣) أي: فإني أقول: إنَّ مَنْعَهُ إنما كان لقُبْح اللفظ، وذلك بذكر الخبر مُثَنًى والمتقدِّم مفرد، ولتقدُّم الخبر المثنى على المبتدأ الثاني، فهو قُبْحٌ في التركيب اللفظي لهذا المثال.
وقوله: إن سُلِّم، ساقه على الشَّك، وإلّا فهو جائز.

(٤) أي: هذا القُبْحُ.

(٥) أي: آية سورة الطلاق المتقدِّمَة، والمثال: زيدٌ في الدار وعمرٌو.

(٦) أي: يشهد لجواز التركيب: زيد قائمان وعمرو، على التقديم والتأخير.

(٧) قائله غير معروف.
والظُّلامَةُ: اَسم لما يُطْلَب عند الظالم، ومثله المَظْلَمة.
فقد مَدَح نفسه بالعِزَّة، وأنّه لا أَحَد يستطيعُ أَنْ يَظْلِمَهُ.
والشاهد فيه: تقديمُ النَّعت «الأكرمان» على أَحَد المنعوتين وهو «خاليا»، فقد وقع النعت بصورة التثنية بين المنعوتين، والتقدير: عَمِّي وخالي الأكرمان، وأراد من هذا المصنف أنه إذا جاز هذا في النعت هنا فإنه يجوز في الخبر في الجملة السابقة: زيد قائمان وعمرو».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٩، والهمع ٥/ ١٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ٦١، والعيني ٤/ ٧٣، والضرائر الشعرية/ ٢١٢.

(٨) أي: وزيد أَعْلَمُ، ويكون من عَطْف الجمل.

(٩) أي: «أعلم» يكون خبراً عن المبتدأ «أنت» وما عُطِف عليه، وهو «زيد».

بَيانُ كَيفِيَّةِ التَّقْدِيرِ

إذا آسْتَدْعَى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ مُتَضَايِفَةٍ، أَو مَوْصُوفٍ[(١)] وصِفَةٍ مضافة، أو جارٌ ومجرورٍ مضمرٍ عائدٍ على ما يَحْتَاجُ إلى الرَّابِط[(٢)] فَلا يُقَدَّرُ[(٣)] أَنَّ ذلك[(٤)] حُذِف دُفْعَةً واحدةً، بل على التَّدْرِيجِ.

فالأَوَّل[(٥)]:

نحو[(٦)]: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ﴾، أي[(٧)]: كَدَوَرَانِ[(٨)] عَيْنِ الذي.

---

(١) في م/٣ «موصوفة»، وكذا في طبعة الشيخ محمد.

(٢) كالمبتدأ، والحال.

(٣) الضبط عن م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «فلا تُقَدَّر»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير.

(٤) أي: ذلك المقدَّر مما ذكره من قبل.

(٥) وهو ما إذا آستدعى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة.

(٦) الآية: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ...﴾ سورة الأحزاب ١٨/٣٣ - ١٩.

(٧) ذهب الأمير إلى أنه يمكن أن يكون «كالذي...» حالاً من فاعل «تدور» أو المضاف إليه؛ لأن المضاف جزء، ولا حَذْفَ. انظر الحاشية ١٦٢/٢.
وفي الدر المصون ٤٠٨/٥، ذكر ثلاثة أوجه: كالذي: حال من «أعينهم»، الثاني: أنه نعتُ مصدرٍ مقدَّر، أي: ينظرون إليك نظراً مثل نظر المغشيّ عليه من الموت، الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ مُقدَّر: أي: دوراناً مثل دوران عين الذي...

(٨) الأَوْلى أن يكون دَوَراناً كدَوَرَان عين الذي. كما جاء عند السمين وغيره، وتأتي الآية مرة أخرى، وله مثل هذا التقدير في الحذف: حذف آسمين مضافين.

والثاني[١] **كقوله**[٢]:

إذا قامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ منهما نَسِيمَ الصَّبَا جاءت بِرَيّا القَرَنْفُلِ

أي: تَضَوُّعاً مِثْلَ تَضَوُّعِ نسيمِ الصَّبَا.

والثالث[٣]: كقوله تعالى[٤]: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ أي: لا تجزي فيه[٥]، ثم حُذِفتْ «في» فَصَار: لا تجزيه، ثم حُذِفَ[٦] الضميرُ منصوباً لا

---

(١) أي: ٱستدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة.

(٢) البيت من مُعَلَّقة ٱمرئ القيس، وقبله:

كَدَأْبِكَ من أُمِّ الحُوَيرِث قبلَها وجارتِها أُمِّ الرّبابِ بِمَأْسَلِ

إذا قامتا ... ...

ضمير التثنية عائد على أُمّ الحُوَيْرِث وجارتها.

وفي م/٣ «يَضُوَّع»، ومثله الرواية عند الشمني ٢/ ١٥٢.

وتضوَّع المِسْكُ منهما، أي: مِثْلُ المِسْك، وقيل: تضوَّع المسك منهما تضوُّعَ نسيم الصَّبا، وهذا ما ٱختاره البغدادي.

والرَّيّا: الرائحة الطيِّبة، والقرنفل: نبتٌ كَثُر مجيءُ الشِّعرْ بِوَصْف طِيْبه.

والشاهد أنّ فيه حذفاً تقديرُه: تضوُّعاً مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٠، والخزانة ٢/ ٦٥، والديوان/ ٢٩، والبيت غير مثبت في شرح القصائد السبع الطوال. انظر ص/ ٩، وانظر شرح الزوزني/ ٦٦.

(٣) أي: ٱستدعاءُ الكلام تقديرَ جارٍّ ومجرور مُضْمَرٍ عائدٍ على ما يحتاج إلى الرابط. وتقدَّم هذا في الباب الرابع: الأشياء التي تحتاج إلى رابط، انظر ٥/ ٦٠٣.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٤٨، وتقدمت، انظر ٥/ ٦٠٣ وتقدير الرابط، كما تقدَّمت في «أيّ» ١/ ٥٢٩ وفي «عن»: ٢/ ٣٩٤.

(٥) انظر ما سبق ٥/ ٦٠٣ ونَصُّ المصَنف مأخوذ من البحر كتاب شيخه أبي حَيّان. انظر ١/ ١٨٩.

(٦) في م/ ١ «ثم حذفت».

مَخْفُوضاً، هذا قولُ الأخفشِ[١].

وعن سيبويهِ أنّهما حُذِفا دُفْعَةً واحدة.

ونقل ٱبنُ الشّجريّ القولَ الأَوَّلَ عن الكسائي[٢] وٱختاره، قال: «والثاني قولُ نحويّ آخر، وقال[٣]: أَكْثَرُ أَهْلِ العربيّة منهم سيبويهِ والأخفشُ يجوزُ الأمران»[٤] انتهى، وهو نقلٌ غريب[٥].

* * *

---

(١) قال ٱبن هشام في الحديث عن الرابط في ٥/ ٦٠٣ - ٦٠٤ بعد الآية «وهل حُذِف الجارُّ والمجرور معاً، أو حُذِف الجارُّ وَحْدَه فٱنتصب الضمير، واتّصل بالفعل. . .، ثم حُذِف منصوباً، قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن. . .».

(٢) انظر أمالي ٱبن الشَّجريّ ١/ ٦ - ٧، وانظر نَقْلَ المُصَنِّف لهذا النَّصّ فيما سبق ٥/ ٦٠٤.

(٣) نَصُّه فيما سبق «أكثر النحويين».

(٤) قال ٱبنُ الشَّجريّ بعده: «والأَقْيَسُ عندي الأَوَّلُ». انظر الأمالي ١/ ٧.

(٥) قال المُصَنِّف من قبلُ: وهو مخالف لما نَقَل غَيْرُه» انظر ٥/ ٦٠٥.
وانظر البحر المحيط ١/ ١٩٠، ففيه مثل نَصّ الشجري، وذكر معهما في تجويز الأمرين الزَّجّاجَ.

يَنْبَغي أَنْ يكونَ المحذوفُ من لَفْظِ المذكورِ مَهما أَمْكَن

فيُقَدَّرُ في[١] «ضَرْبي زيداً قائماً»: ضَرْبُه[٢] قائماً، فإنّه من لَفْظ المبتدأ، وأَقلّ تقديراً[٣]، دون[٤] «إذ كان»، أو «إذا كان»، ويُقدَّر[٥] «اِضْرِبْ» دون «أَهِنْ» في «زيداً اضْرِبْهُ».

فإنْ مَنَعَ من تقدير المذكورِ مَعْنىً أو صناعةٌ قُدِّرَ ما لا مانِعَ له[٦]، **فالأوّل**[٧] نحو: «**زيداً اضرِبْ أخاه**»، يُقَدَّرُ فيه[٨] «أَهِنْ»[٩] دون «اضرِبْ»، فإن قلت:

---

(١) هذا المثال في فقرة تقدّمت تحت عنوان «بَيَانُ مقدار المقدَّر».

(٢) ذكر من قبل أنّ هذا تقدير الأخفش. ورأى أنّه أَوْلَى من تقدير البصريين، وهو ما ذكره بَعْدُ.

(٣) أي: من تقدير البصريين.

(٤) هذا تقدير البصريين، وقد ذكره من قبلُ: . . . حاصلٌ إذا كان - أو إذ كان - قائماً، فقدّر الأخفش اثنين، وقدَّروا خَمْسَةً.

(٥) يقدر «اِضْرِبْ»؛ لأنه من جنس المذكور في مثاله «زيداً اضرِبْهُ».

(٦) والتقدير هنا واجب وإن كان من غير لفظ المذكور، إذا كان ما يمنع من تقدير مماثل للفظ المذكور.

(٧) أي: إذا كان المانع من تقدير مماثل للمذكور هو المعنى.

(٨) تعقبه الدماميني بأنه ذكر في حواشي التسهيل أنّه لو قدَّر العامل في «زيداً» من قولك: «زيداً ضربت أخاه» لفظ «ضربت» لم يكن عنده بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي، قال الدماميني: وهذا مخالف لما قرره في المغني من أنّ شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، يعني بحسب معناه، كما مَرّ. . . انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٢.

(٩) يقدّر فيه «أَهِنْ» لا «اِضْرِب»؛ لأنه ليس المرادُ ضَرْبَ زيدٍ، وإنما المراد ضرب أخيه؛ ولذا =

«**زيداً أَهِنْ أخاه**»، قَدَّرت[١] «أَهِنْ».

والثاني[٢]: نحو «**زيداً أمرُرْ به**» تقدِّرُ فيه «جاوِزْ» دون «آمرُرْ»؛ لأنَّه[٣] لا يتعدَّى بنفسه، نَعَمْ، إنْ كان العاملُ مما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه، وتارةً بالجارِّ نحو[٤] «**نَصَحَ**» في قولك: «**زيداً نَصَحْتُ له**» جاز أَنْ يقدَّر[٥]: «**نَصَحْتُ زيداً**»، بل هو[٦] أَوْلَى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يُقَدَّرُ فيه مِثْلُ المذكور لمانعٍ صِناعيٍّ قولُه[٧]:

يـا أَيُّـهـا الـمَـائِحُ دَلْوِي دُوْنَـكـا

= لا يصح تقدير: اِضرِبْ قبله، بل ما تتحقق به الملابسة بينهما؛ فإنّ في ضَرْبِ أخيه إهانةً له، ومن ثم قُدِّر ما يُنَاسِب المعنى.

(١) أي: أهن زيداً أَهِن أخاه، وجاز تقدير الفعل من لفظ الثاني لوقوع الإهانة على زيد تبعاً لإهانة أخيه.

(٢) أي: إذا كان المانعُ من تقدير مِثْل المذكور الصِّناعةُ.

(٣) أي: امرُرْ، وإنما يتعدى بحرف جَرّ هو الباء، و«زيداً» منصوب، فهو بحاجة إلى تقدير فعلٍ يتعدَّى بنفسه؛ ولذلك قدّر «جاوِزْ» أي: جَاوِزْ زيداً.

(٤) يقال: نَصَحْتُ زيداً، ونَصَحْتُ لزيد.

(٥) أي: يُقَدَّر من جنس الفعل المذكور.

(٦) أي: التقدير من جنس المذكور أَوْلَى من تقدير فعل آخر غيره مثل: أَرْشِدْ، وما ماثله مما يصلح لهذا التركيب.

(٧) تقدم هذا الرجز، وبعده:

إنـي رأيـتُ الـنّـاس يَـحْـمَـدونـكـا

وذكرتُ أنه لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو، وقيل لجارية من بني مازن، وأن الشَّجريَّ ذكر أنه لرؤبة.

وذكرت من قبل أن سيبويه قدَّر: دونك دلوي، وأشرتُ إلى أن البيت لم يأتِ عند سيبويه، وأن المصنِّف رَدّ هذا التقدير، وأنه لا يُحْذَفُ آسمُ الفعل دون معموله؛ لأنه آختصار للفعل، =

إذا[1] قُدِّر «دَلْوي» منصوباً فالمُقَدَّر «خُذْ» لا «دونك»، وقد مَضَى.

وقوله[2]:

[أَكَرَّ وَأَحْمَى للحقيقةِ منهم] وأَضْرَبَ منا بالسُّيوفِ القَوَانِسا

= وأن التقدير: خُذْ دلوي، وأجاز وجهاً آخر وهو: دلوي مبتدأ، ودونك: ظرف وهو الخبر. انظر ما سبق الشرط الرابع من شروط الحذف.

(١) في م/ ٥ «إنْ».

(٢) هذا شطر بيت للعبّاس بن مِرداس الصحابيّ، وهو من قصيدة قالها في الجاهلية، وقبله:

فلِم أَرَ مِثْلَ الحيّ حَياً مُصَبَّحا ولا مِثْلنا يومَ ٱلتقينا فوارسا

أَكَرَّ وأَحْمَى... ... ...

والمثبتُ عند المصنِّف عجز البيت، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين، والمراد بالحي بنو زبيد من مراد.

قال المرزوقي: يقول: لم أَرَ مُغَاراً عليهم كالذين صَبّحناهم، ولا مغيراً مثلَنا يوم لقيناهم، فقسم الشهادة قسمة السّواء بين أصحابه وأصحابهم، وتناول بالمدح كل فريق منهم.

والصّدر: أَكَرَّ وَأَحْمَى: ينصرف إلى مَدْح أعدائه، وعجزه ينصرف إلى مديح عشيرته.

والقوانس. هو أعلى البيضة، وقونس الفرس ما بين أُذُنَيْه إلى الرأس، وحقيقةُ الرَّجُل ما يحقُّ عليه حِفْظُه من الأهل والأولاد والجار.

والشاهد فيه: ٱنتصاب «القوانس» بفعل دَلَّ عليه قوله: «وأَضْرَب منا»، ولا يجوز أن يكون ٱنتصابُه بـ «أَضْرَب»؛ لأن «أفعل» ٱسم التفضيل الذي يتم بـ «مِن» لا يعمل إلّا في النكرات، يقال: هو أَحْسَنُ منك وجهاً.

والفعل المقدَّر ضربنا، أو نضربُ، وذكر مثل هذا ٱبنُ جني في إعراب الحماسة.

وأن «أفعل» التي للمبالغة تجري مجرى فِعْل التعجُّب، وأنت لا تقول: ما أَضْرَبَ زيداً، حتى تقول: لعمرٍو، وذلك لِضَعْفِ هذا الفعل وقِلّة تصرُّفِهِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٢، وشرح المفصّل ٦/ ١٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٦٠، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩، والحماسة بشرح المرزوقي/ ٤٤١، والخزانة ٣/ ٥١٧، وشروح سقط الزند ١/ ٢٥٧، اللسان/ قنس.

الناصبُ فيه للقوانِس فِعْلٌ محذوفٌ[١]، لا ٱسمُ تفضيلٍ محذوفٍ؛ لأنّا فَرَرْنَا بالتقدير[٢] من إعمالِ[٣] ٱسمِ التفضيلِ المذكورِ في المفعولِ، فكيف يَعْمَلُ فيه المُقَدَّر[٤]؟.

وقولك: «**هذا مُعْطي زيدٍ[٥] أمسِ درهما**» التقديرُ[٦]: أَعْطَاه، ولا يُقَدَّر[٧] ٱسم فاعلٍ؛ لأنك إنما فَرَرْتَ بالتقدير من إعمال ٱسمِ الفاعل الماضي المُجَرَّدِ من «أل»[٨].

وقال بعضُهم في قوله تعالى[٩]: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى

---

(١) هو ضَرَبْنا أو نَضْرِبُ.

(٢) أي: بتقدير الفعل الناصب له.

(٣) لأن ٱسم التفضيل لا ينصب مفعولاً.

(٤) أي: ٱسم المفعول المقدَّر.

(٥) في م/ ٢ «زيدٍ» كذا جاء. وفي م/ ٤ «زيداً»، وكذا جاء في متن حاشية الدسوقي ٢/ ٢٤٩. وانظر الأرتشاف/ ٢٢٧٢، وجاء المثال في الهمع ٥/ ٨٢ «هذا معطِي زيداً درهماً أَمسِ»، ولعله خطأ من المحقق.

(٦) أي: أعطى زيداً أمسِ درهماً.

(٧) أي يُقَدَّر العامل فعلاً، ولا يُقَدَّر ٱسم فاعل.

(٨) إذا كان ٱسْمُ الفاعل مجرّداً من «أل» دالاً على الماضي فإنه لا يعمل في المفعول، وقد أعمله الكسائي وهشام، وذهب قوم إلى أنه يعمل النصب إذا تعدَّى لاثنين كهذا المثال: هذا معطي زيداً درهماً؛ لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طَلَبُهُ ما بعده، والأكثرون على أنه منصوب بفعل مضمر، على أن الجمهور أنّ ٱسم الفاعل إذا كان صلة «أل» أنه يعمل مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً، ورَدَّه الأخفش.
انظر الهمع ٥/ ٨١ – ٨٢.

(٩) الآية: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ سورة طه ٢٠/ ٧٢.

﴿فَطَرَنَا﴾: إنّ[١] الواوَ للقَسَم، فعلى هذا دليلُ الجواب المحذوفِ جملةُ النفي السّابقة[٢]، ويجبُ[٣] أنْ يُقَدَّرَ: والذي فَطَرنا لا نُؤْثِرك؛ لأنّ القَسَمَ لا يُجابُ بـ «لن» إلّا في الضرورةِ كقولِ أبي طالبٍ[٤]:

واللّهِ لن يَصِلُوا إليك بِجَمْعِهِم   حتى أُوَسَّدَ في التُّرابِ دَفِينا

وقال[٥] الفارسيّ ومتابِعُوه في[٦] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾:

---

(١) هذا أحد الوجهين في الواو، ولعله أراد بقول بعضهم شيخه أبا حَيّان، والوجه الثاني أنّ الواو عاطفة، عطفت هذا الموصول على «ما جاءنا» أي: لن نؤثرك على الذي جاءنا ولا على الذي فَطَرنا.
انظر البحر ٦/ ٢٦٢، والدر المصون ٥/ ٤٠، والفريد ٣/ ٤٤٩.

(٢) وهي: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا﴾.

(٣) هذا نص أبي حيان. انظر البحر ٦/ ٢٦٢ قال: «وقيل: الواو للقَسَم، وجوابه محذوف، ولا يكون «لن نؤثرك» جواباً؛ لأنه إيجابٌ في النفي بـ «لن» إلّا في شاذّ من الشعر».

(٤) تقدّم البيت في «لن» انظر فيما سبق ٣/ ٥٠٨، والحاشية ن/ ٥ و٦.
قال فيما سبق: «وتلقِّي القَسَم بها [لن] وبـ «لم» نادر جداً...».
ونقل الدسوقي نصّاً عن الدماميني بأنه قد يكون مما حُذِف منه الجوابُ للدلالة عليه، أي: والله إنك لآمِن على نفسك، فلا دليل فيه على أن الجملة جملة مصدرة بـ «لن».
انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٠.

(٥) هذه الفقرة من هنا إلى قوله «الثانية غير مثبتة في م/ ١، انظر المخطوط الورقة/ ١٧٣، وهي النسخة الثانية عند مبارك، وقد أَثْبَتَ النصَّ ولم يُعَلِّقْ عليه بشيء. وأثبتها الشمني في الحاشية ٢/ ٢٥٢ ثم قال بعدها:
«هذا بجميعه يقع في بعض النُّسَخ، وقد رأيته على هامش نسخةٍ بخطِّ المصنِّف مُصَحَّحاً عليه لكنه بغير خطِّه».

(٦) سورة الطلاق ٦٥/ ٤، وتقدمت في «بيان مقدار المُقَدَّر» قبل هذا.

التقديرُ[1]: فعِدّتُهنّ ثلاثة أشهر، وهذا لا يَحْسُنُ وإن كان مُمْكِناً؛ لأنّه لو صُرِّحَ به ٱقتضتِ الفصاحَةُ أن يُقالَ: كذلك. ولا تُعادُ الجملةُ الثانيةُ.

* * *

(١) ما ذكره هنا للفارسي ذكره من قبل في «بيان مقدار المُقَدَّر»، وتقليله ما أمكن لتقلَّ مخالفة الأصل.
وذكرتُ من قبلُ أنّ هذا النصّ جاء عند الفارسي في الإيضاح ١/ ٤٥.

إذا دارَ الأَمْرُ بين كَوْنِ المحذوفِ مبتدأً وكونِه خَبَراً فأيُّهما أَوْلى؟[١]

قال الوَاسطيّ[٢]: الأَوْلى كونُ المحذوفِ المبتدأَ[٣]؛ لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدة.

وقال العَبْدي[٤]: الأَوْلى كَوْنُه الخَبَر؛ لأنّ التجوُّزَ في أَوَاخرِ[٥] الجُمْلَةِ أَسْهَلُ.

نَقَلَ القَوْلَيْن ٱبنُ إِيَاز[٦].

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٠ وما بعدها.

(٢) هو القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي، النحويّ اللّغويّ، ولد سنة خمسين وخمسمئة، وكان أديباً فاضلاً، ونحوياً لغوياً، وٱنتقل إلى حلب فأقام فيها إلى أن مات ليلة الخميس ثامن ربيع الأول سنة ست وعشرين وستمئة.
صَنّف شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وشرح المقامات على حروف المعجم، انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) قال الدماميني: «هنا سؤال: وهو كيف جاز في كلام واحد أن يُقَدّر المُسْنَدُ تارة والمُسْنَدُ إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ والجواب أنّ ذلك جاز بٱعتبار تعارضِ القرائن؛ فبٱعتبار كل قرينة يتعيَّن محذوفٌ». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٢.

(٤) في م/ ١ «العَبيدِيّ»، وفي بغية الوعاة: العيديّ. **وفي طبعة مبارك «العبدي» وترجم له بترجمة العيديّ.**
والعيديّ هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العيدي، أبو طالب، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وروى عن أبي عمر الزاهد، وله شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، اختلّ عقلُه آخر عمره، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمئة. انظر بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٥) في م/ ٣ و٥ «آخر».

(٦) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله أبو محمد، كان أَوْحَد زمانه في النحو والتصريف، وأجاز له الشيوخ، وكان دمث الأخلاق، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وشرح فصول ٱبن مُعْطٍ. وكان أبو حَيّان يقول عنه ٱبن إياز أبو تَعاليل. =

ومثالُ المَسْألة: [١]﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ أي[٢]: شأني صَبْرٌ جميلٌ، أو صَبْرٌ جميلٌ أَمْثَلُ[٣] من غيره.

ومثله[٤]: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[٥] أي[٦]: الذي يُطْلَبُ منكم طاعةٌ معلومةٌ لا يُرْتابُ[٧] فيها، لا إيمانٌ باللسان لا يُواطِئه[٨] القَلْبُ، أو طاعتُكم[٩] طاعةٌ[١٠] معروفةٌ، أي: عُرِف أَنَّها بالقولِ دون الفعلِ، أو طاعةٌ معروفة أَمْثَلُ[١١] بكم من هذه الأَيْمانِ الكاذِبةِ[١٢].

= وَلِيَ مشيخة النحو بالمستنصريّة. ومات ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمئة. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٣٢.

(١) سورة يوسف ١٢/ ١٨، وتقدّمت في الجهة الخامسة مما يدخل الاعتراض على المعرب من جهته. فإنّ ما ذكره هنا هو ما ذكره فيما سبق من تقدير جواز الوجهين في الحذف: حذف المبتدأ، أو الخبر. وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٢) هذا على تقدير حذف المبتدأ.

(٣) هذا على تقدير حذف الخبر.

(٤) أي مثل التقدير المتقدّم في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ سورة النور ٢٤/ ٥٣.

(٦) هذا على تقدير حَذْف المبتدأ وهو «الذي...».

(٧) في م/ ٢ «لا ارتياب».

(٨) أي: لا يوافقه ما في القلب من الإيمان.

(٩) هذه صورة أخرى لتقدير المبتدأ المحذوف.

(١٠) جاء في المخطوطات التي بين يدي «طاعتكم طاعة معروفة» بإثبات «طاعة»، وهي غير مثبتة عند الشيخ محمد ومبارك، ولا في متن حاشية الأمير، وقد أثبتت في متن حاشية الدسوقي.

(١١) هذا على تقدير حذف الخبر.

(١٢) ويدل على هذه الأيمان الكاذبة قوله تعالى في أول الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾.

ولو عَرَض ما يُوْجِبُ التعيينَ[١] عُمِلَ به، كما في «**نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ**» على القول بأنّهما جملتان[٢]؛ إذ لا يُحْذَفُ الخَبَرُ وُجُوباً إلّا إذا سَدَّ شيءٌ مَسَدَّهُ. ومِثْلُه[٣] «**حَبّذا زَيْدٌ**» إذا حُمِلَ على الحَذْفِ[٤].

وجَزَم[٥] به كثيرٌ من النحويين في نحو: «**عَمْرُكَ**[٦] **لَأَفْعَلَنّ**» و[٧] «**ايْمُنُ اللهِ لَأَفْعَلَنّ**» بأنّ المحذوفَ الخبرُ[٨]،

وجَوَّزَ ٱبنُ عُصْفور كونَه[٩] المبتدأَ؛ ولذلك لم يَعُدَّه[١٠] فيما يجبُ[١١] فيه

---

(١) أي: تعيين المحذوف، وانظر النصَّ في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٢) وذلك على تقدير المحذوف مبتدأ، ويتعيّن ذلك؛ إذ لا يُحْذَف الخبر..

(٣) أي مثل: نِعْمَ الرجلُ زيد.

(٤) في مثل هذه الجملة ثلاثة أقوال:

أ - المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: حَبّذا الممدوحُ زيدٌ.

ب - حَذْفُ الخبر، والتقدير: حَبّذا زيدٌ الممدوحُ.

وهو مذهب سيبويه والفارسي وٱبن برهان وٱبن خروف.

جـ - إذا جعلنا «حَبّذا» ٱسماً بمعنى المحبوب فهو مبتدأ، وزيد: خبر، ولا يكون في الجملة حَذْفٌ. أو يكون «حبذا» خبراً مقدّماً، وزيد: مبتدأ مؤخراً، وهو مذهب المبرِّد وٱبن السرّاج وٱبن هشام اللخمي، وهو ٱختيار ٱبن عصفور.

انظر شرح ٱبن عقيل ٣/ ١٧٠، والهمع ٥/ ٤٥ - ٤٦.

(٥) أي: جزم بتعيين المحذوف، وانظر النص في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٦) في م/ ١ و٣ و٦ «لعمرك».

(٧) في م/ ١ «وأَيْمُ».

(٨) ويكون التقدير: عَمْرُكَ قسمي...، وأَيْمُن الله قسمي...

(٩) أي: كون المحذوف المبتدأ...

(١٠) في م/ ١ «لم يُعَيِّنْه».

(١١) انظر شرح جُمَل الزّجّاجي لٱبن عصفور ١/ ٢٣٣، وٱنظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

حَذْفُ الخبر لِعَدَم تعيينه عنده لذلك، قال: «والتقديرُ[١]: إمّا قسمي أَيْمُنُ الله، أو[٢] اَيْمُنُ اللهِ قَسَمٌ لي». انتهى.

ولو قَدّرت[٣]: اَيْمُنُ الله قسمي لم يمتنع[٤]؛ إذ المعرفةُ المتأخِّرةُ عن معرفةٍ يَجِبُ كونُها الخبرَ على الصّحيح.

* * *

(١) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف المبتدأ.

(٢) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف الخبر.

(٣) في م/ ٣ و٤ «قدّر».

(٤) أي: لم يمتنع كَوْنُ «قسمي» هو الخبر، ولعل المصنِّف لاحَظَ في تقدير اَبن عصفور النكرة «قسمٌ» هَرَباً من تساوي المبتدأ والخبر في التعريف؛ ولذلك قال: إذ المعرفة المتأخِّرة. . . كذا مُعَلِّلاً تقديره «قسمي» معرفة.

إذا دار[1] الأَمْرُ بين كونِ المحذوفِ فِعْلاً والباقي فاعلاً وكونِه مبتدأً والباقي خبراً، فالثاني[2] أَوْلى

لأنّ المبتدأَ[3] عَيْنُ الخبرِ[4]؛ فالمحذوفُ عَيْنُ الثابتِ؛ فيكون حَذْفاً[5] كَلَا حَذْفٍ، فأمّا الفعلُ فإنّه غَيْرُ الفاعِلِ. اللهمَّ إلَّا أن يَعْتَضِدَ[6] الأَوَّلُ بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخرَ يُشْبِهُه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

---

(١) انظر نصَّ المُصَنِّف في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) في م/ ٥ «فالباقي».
وقوله: «فالثاني» أي: إذا قيل: «زيدٌ» جواباً لمن قال: من قام؟ فلك أَنْ تُقَدِّره خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيد، أو هو زيد، ولك أن تقدِّرَهُ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ اختُصِرَ بحذفه من الجواب، والتقدير: قام زيد.
ومعنى كلامه: أنّ الثاني هو المحذوف، أو هو أَوْلَى بالحَذْف، والثاني هو تقديرُ حَذْف المبتدأ، فهو أَوْلَى من تقدير حَذْفِ الفعل.

(٣) أي: المحذوف.

(٤) أي: هو عين الخبر المذكور «زيد» فيما ذكرته.

(٥) في م/ ٣ «الحَذْف» ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الدسوقي والأمير. وفي بقية المخطوطات «حَذْفاً».

(٦) في م/ ٥ «يُعْضَد».
أي: أن يكون المحذوفُ فِعْلاً والمُثْبَتُ فاعلاً ، فإن عُضِد برواية أخرى فذلك أَفْضَلُ.

فالأوّل[١] كقراءةِ[٢]: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ[٣] وَٱلْآصَالِ﴾ بفتح الباء، وكقراءة ٱبْن كثير[٤] ﴿وكَذَٰلِكَ يُوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ بفتح الحاء،

---

(١) أي: إذا ٱعْتَضَدَ المحذوفُ برواية أخرى في ذلك الموضع.

(٢) سورة النور ٢٤/ ٣٦ - ٣٧ وأوّل الثانية «رجالٌ...».

وتقدَّم ذكر الآيتين والقراءتان: يُسَبَّح، يُسَبِّح، وتخريج «رجالٌ» على القراءتين. انظر الجملة الاَستئنافية ٥/ ٤٢، والحاشية/ ٤.

ووجه الاَحتجاج بالقراءة هنا أنها شاهد لتقدير فعل قبل «رجال» على تقدير: يسبّح رجال، فيكون ذكر الفعل في الآية الأولى دليلاً على تقدير الفعل في الآية الثانية، أو أنّ «رجال»، خبر مبتدأ محذوف، أي: المُسَبِّحةُ رجالٌ.

والأوّل أوْلى؛ لأنه تعضده قراءة كسر الباء من «يُسَبِّح» على قراءة الجماعة.

وقدّر العكبري: فيها رجال. انظر التبيان/ ٩٧١، وذكر أيضاً أنه خبر، أو فاعل الفعل.

(٣) ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ مثبت في م/ ٤ وليس في بقية المخطوطات.

(٤) سورة الشورى ٤٢/ ٣، وتقدَّمت الآية في حرف الواو، انظر ما سبق ٤/ ٣٥٢، وأمّا القراءة فبيانها فيما يأتي:

وَرَدَت فيها ثلاث قراءات:

- الأُوْلى: يُوحي: بالبناء للفاعل، وفاعله لفظ الجلالة: الله، ووقع الفَصْل.

- الثانية: نوحي: بنون العظمة، والله: مبتدأ، خبره العزيزُ الحكيم.

- والثالثة: يُوْحَى: مبنياً للمفعول، والله: مرفوعٌ على أَحَد وَجْهَين:

أ - على أنه فاعل بمضمر مرفوع تقديره: أَوْحَى.

ب - على الاَبتداء: والتقدير: الله العزيز الحكيم المُوْحِي.

وقراءة البناء للمفعول عن مجاهد وٱبن كثير، وعَبَّاس ومحبوب كلاهما عن أبي عمرو، وهي قراءة ٱبنِ مُحَيْصِن.

انظر كتابي: معجم القراءات ٨/ ٣٠٧ - ٣٠٨، فإن المراجع لهذه القراءات كثيرة.

وكقراءةِ بعضِهم[1] ﴿[2]وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[3] ببناء «زُيِّن» للمفعولِ، ورَفْعِ القتلِ والشُّركاءِ. وكقوله[4]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ [ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائحُ]

---

(١) تتمة الآية: ﴿... لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٣٧.

(٢) الواو «وكذلك» مثبتة في م/ ١٢ و٤ و٥، محذوفة من م/ ٢ و٣.

(٣) قراءة الجماعة: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.
الفعل مبنيّ للفاعل، شركاؤهم: فاعله، قتلَ أولادِهم: مفعول به.
والقراءة التي ذكرها المصنِّف على البناء للمفعول ورَفْع ما بعده هي قراءة أبي عبدالرحمن السُّلَمي والحسن وأبي عبدالملك قاضي الجند، وعليّ بن أبي طالب في رواية.
زُيِّن: مبنيّ للمفعول، قَتْلُ: نائبٌ عن الفاعل، شركاؤُهم: في رفعه ما يأتي:
١ - مرفوع على إضمار فعل، أي: زَيَّنَهُ شركاؤهم.
٢ - مرفوع بالمَصْدر «قَتْلُ».
انظر بقية القراءات، وتخريج ما ذكرتُ، ومراجعه في كتابي معجم القراءات ٢/ ٥٥٢ - ٥٥٨، فالحديث فيها طويل، والمراجع كثيرة. ولعلك تجد فيه ما هو أَوْفى مما ذكرته هنا، فإن اكتفيتَ بالمذكور فَحَسْبُك وحَسْبِي.

(٤) البيت من أبيات لِنَهْشَل بن حَرِّيّ رثى بها يزيد بن نهشل، كذا عند البغدادي، ثم ذكر في الخزانة أنّ النحاس نَسَب الأبيات إلى لبيد، وتبعه ابْنُ هشام [صاحب مغني اللبيب]، وحكى الزمخشري أنها لمُزَرِّد بن ضِرار أخي الشَّمّاخ، وذكر السِّيرافي أنها للحارث بن ضرار النهشلي، وذكر البعلي أنها للحارث بن نهيك النهشلي، وقيل هي لمهلهل، ثم صَوَّب بعد هذا كُلّه أنها لنهشل...
وروى البيتَ الأصمعيُّ بالبناء للفاعل «لِيَبْكِ»، ولم تَعْرِف العربُ فيه البناء للمفعول، فإنه من صنيع النحويين. كذا عند البغدادي عن العسكري.
لخصومَةٍ: متعلق بـ «ضارع»، المختبط: الذي يأتي لطلب الإحسان والمعروف من غير وسيلة. مما: متعلّق بـ «مختبط» أو بـ «ضارع».

=

فيمن[١] رواه مبنياً للمفعول.

فإنّ التقدير: يُسَبِّحه[٢] رجالٌ، ويُوْحِيه[٣] اللهُ، وزَيَّنَه[٤] شركاؤهم، ويبكيه[٥] ضارعٌ.

ولا تُقدَّر[٦] هذه المرفوعات[٦] مبتدآتٍ[٧] حُذِفَتْ أَخْبَارُها؛ لأنَّ هذه الأسماءَ

= ما: مصدرية، أو موصولة، والعائد محذوف، أي: مما تُطيحُه الطّوائحُ. تطيح الطوائح: أي تقذفه الدّواهي.

والشاهد فيه أنّ الفعل المُسْنَد إلى «ضارعٌ» محذوف جوازاً، أي: لِيَبْكِهِ ضارعٌ، وهذا على رواية البناء للمفعول، وأمّا على رواية البناء للفاعل فَصُورتُه: لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ. يزيدَ: مفعول مقدَّم، ضارع: فاعل مؤخَّر، ولا شاهد فيه على الحذف.

ونهشل بن حَرِّيّ. من النِّسبة إلى الحَرّ، شاعر إسلاميّ معاصر للفرزدق وجرير، وٱبنه حَرّيّ ٱبن نهشل شاعر أيضاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٥، وشرح المفصّل ١/ ٨٠، والكتاب ١/ ٤٥، ٨٣،[الحارث بن نهيك النهشلي]، وفي ص/ ١٩٩ صدره [لبيد]، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٢، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والخزانة ١/ ١٤٧، ٣/ ٤٤٣، والإيضاح/ ٧٤، والمحتسب ١/ ٢٣٠، والهمع ٢/ ٢٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٣٠٦، والعيني ٢/ ٤٥٤.

(١) يحترز المُصَنِّف بهذا من إطلاق الرواية، فإنه في رواية البناء للفاعل لا شاهد فيه، ولا تقديرَ، ولا حَذْفَ.

(٢) وهذا في آية سورة النور/ ٣٧.

(٣) هذا التقدير في آية سورة الشُّورى ٤٢/ ٣ على قراءة ٱبن كثير ومن معه «يُوْحَى».

(٤) وهذا التقدير في آية سورة الأنعام ٦/ ١٣٧ على قراءة من قرأ: «زُيِّن... قَتْلُ، شركاؤهم».

(٥) هذا التقدير في البيت على رواية البناء للمفعول: لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ...

(٦) في م/ ١ «ولا تُقَدَّرُ» وفي البقية ٱخْتَلَفَ الضَّبْطُ.

(٧) تقدَّم أنّه يجوز تقدير المبتدأ في آية الشُّورى على قراءة ٱبن كثير وغيره: وكان التقدير: الله العزيز الحكيم الموحي. =

قد ثبتتْ فاعليّتُها في رواية من بَنَى الفِعْل[1] فيهنّ للفاعل.

والثاني[2]: كقوله تعالى[3]: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

فلا يُقَدَّرُ[4]: ليقولُنّ: الله خلقهم، بل خَلَقَهُم الله، لمجيءِ ذلك في شِبْه[5] هذا الموضع، وهو[6] ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾. وفي مواضعَ[7] آتيةٍ على طريقته[8]

= وفي آية الأنعام ٦/ ١٣٧ نقل عن المتقدِّمين الفاعليّة بالمصدر: أي:... قتلُ أولادهم شركاؤهم، كما نقل الرفع بالفعل.
وذكر الدماميني أن في قوله «مبتدآت» قَلْبٌ، فإن المرفوعات أخبار حُذِفت مبتدآتُها. لا مبتدآتٍ حُذِفت أخبارُها.
ورَدَّه الشمني، انظر الحاشية ٢/ ٢٥٣.

(١) في آية سورة النور: يُسَبِّح، وهي إحدى القراءتين، وهي قراءة الجماعة، وفي آية الشورى: يُوحي، وهي قراءة الجماعة.
وفي آية الأنعام: زَيَّن، وهي قراءة الجماعة.
وفي البيت رَجّح الأصمعي وغيره: لِيَبْكِ يزيدُ... رواية البناء للفاعل.

(٢) أي: إذا ٱعْتَضَدَ المحذوفُ بموضع آخر يُشْبِهُه.

(٣) سورة الزخرف ٤٣/ ٨٧، وتقدَّمت في الثامن من الجهة السّابعة.

(٤) قال من قبلُ: «قول بعضهم... إن ٱسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني بدليل...». انظر النوع الثامن من الجهة السّابعة.

(٥) في م/ ١ و٤ و٥ «مُشْبِهِ».

(٦) سورة الزخرف ٤٣/ ٩، وتقدّمت. انظر النوع الثامن من الجهة السابعة.

(٧) هذا من قوله في عنوان هذه الفقرة: «فالثاني أَوْلَى... اللهم إلا أن يَعْتَضِدَ بروايةٍ أخرى... أو بموضعٍ آخرَ يشبهه. **أو بموضع آتٍ على طريقته**».

(٨) أي: على طريقة الأول، حيثُ يُذْكَرُ الفعلُ مع الثاني كما ذُكِرَ مع الأَوّل، وعندئذٍ لا تقدير، ولا أَوْلَوِيّة في التقدير.

نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1]، ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ﴾[2].

* * *

---

(١) الآية: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ...﴾ سورة التحريم ٦٦/ ٣.
فقد جاء في الموضع الثاني: ﴿قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ على طريقة الموضع الأول: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ﴾...

(٢) الآيتان: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ سورة يس ٣٦/ ٧٨ - ٧٩.

إِذا دار الأَمْرُ بين كَوْنِ المحذوفِ أوّلاً أو ثانياً فكَوْنُه ثانياً أوْلى

وفيه مسائل:

إحداها: نونُ الوقاية في نحو[1]: ﴿أَتُحَآجُّوٓنِّي﴾[2] و[3] ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ فيمن قرأ بنونٍ واحدةٍ، وهو قَوْلُ[4] أبي العَبّاس وأبي سعيدٍ وأبي عليٍّ وأبي الفتحِ، وأَكْثَرِ المتأخِّرِين.

---

(١) الآية: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٨٠.

(٢) قرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان وأبو جعفر وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني والداجوني «أتحاجّوني» بتخفيف النون، وأصله أتحاجّونني: الأولى علامة الرفع، والثانية: نون الوقاية، وقد لَحَّن بعضُ النحويين من قرأ بالتخفيف، وهو عند مكّيّ قبيحٌ مكروه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وهشام في وجهه الثاني بتشديد النون وأصله: أتحاجّونني، فأدغم النون في النون هَرَباً من استثقال المثلين، وانظر تخريج القراءتين في كتابي «معجم القراءات» وفيه بَسْطُ الحديث في الخلاف في المحذوف.

(٣) سورة الزمر ٣٩/ ٦٤، وتقدّمت الآية والقراءة في ٤/ ٢٨٧ - ٢٨٨، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٤) ذهب المبرّد والأخفش وغيرهما إلى أن المحذوف النون الثانية.

وانظر بَسْطَ هذا الخلاف في الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٣٦ - ٤٣٧، والحجة للفارسي ٣/ ٣٣٢ وما بعدها.

قال الفارسي: «فأمّا وَجْهُ التخفيف فإنهما [نافع وابن عامر] حَذَفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيفُ يُكْرَه..».

وقال سيبويهِ وٱختاره ٱبنُ مالك: إنّ المحذوفَ الأُوْلى.

الثانية[١]: **نُونُ الوقاية مع نُونِ الإناث:** في نحو قوله[٢]:

[تَـرَاهُ كـالـثَّـغَـامِ يُـعَـلُّ مـسـكـاً] يَـسُـوءُ الـفـالـيـاتِ إذا فَـلَـيْـنـي

= وانظر الكتاب ٢/ ١٥٤ «باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة»، وقد ذكر القراءة. وحذف النون الأولى وهي نون الفعل للأستثقال، وانظر البحر ٧/ ٤٣٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ٤/ ٨٨، والمقتضب ١/ ٢٥٢.

(١) أي: المسألة الثانية من تقدير المحذوف أَوّلاً أو ثانياً، والأَوْلى في ذلك.

(٢) هذا من أبيات لعمرو بن معد يكرب، قالها في ٱمرأةٍ لأبيه تزوَّجها بعده في الجاهلية، وقبله:

تـقـول حـلـيـلـتـي لَمَّـا قَـلَـتْـنـي شَـرَائـجٌ بـيـن كُـدْريٍّ وجُـوْنِ

فقد عَيّرته بالشَّيْب بقولها: شرائج: جمع شريج وهو الضَرْب والنوع، والكُدْرِيّ: الأَغْبر، منسوب إلى الكُدْرَة، والجَوْن: للأبيض والأسود، تراه كالثغام: هذا إخبار عن نفسه، يقول: تراه يا من تتأتّى منه الرؤية، والهاء: ضمير الشّعْر، ويجوز أن يكون ضمير الرفع في «تاره» لحليلته، ويؤيده رواية الفراء: رَأَتْه.

الثّغام: نبت في الجَبَل يبيضُّ إذا يَبِس، ويُشْبه الشَّيْب.

يُعَلّ مسكاً: من العَلَل إذا سقيته السَّقْيَة الثانية، والمرادُ هنا أنه يطيب بالمسك واحدةً بعد أُخرى، ونائبُ فاعل «يُعَلّ» ضميرُ الشَّعْر.

يسُوءُ: فاعله ضميرُ الشَّعْر، الفالياتُ: جمع فالية: ٱسم فاعل من الفَلْي، وهو إخراج القَمْل من الشعر والثياب، والفاليات: مفعول «يَسُوء».

يقول: تُعَيّرني بالشّيب، وهذا الشعر المُبْيَضُّ يفوحُ منه ريح المِسْك مرة بعد أخرى، حتى إنّ اللواتي يفلينني يَسُوءُهُنّ ما يشمَمْن من رائحة طِيْبَةٍ، ولا يَجِدْن في الشعر مبتغاهُنّ عند الفَلْي.

والشاهد فيه: قوله: فَلَيْني، وأصله: فَلَيْنَني، فالمحذوفُ عند المصنِّف نون الوقاية وهي الثانية، والمُثْبَتُ نونُ ضمير النِّسْوة.

انظر شرح الشاهد للبغدادي ٧/ ٢٩٧، وشرح المفصّل ٣/ ٩١، والهمع ١/ ٢٢٦٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩٤، والعَيْنِي ١/ ٣٧٩، والكتاب ٢/ ١٥٤، والخزانة ٢/ ٤٤٥، واللسان/ حيج – فلا، التسهيل/ ٢٥ ذكر منه «فليني»، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٩٧.

هذا هو الصَّحيحُ[١].

وفي البسيط[٢] أنَّه[٣] مُجْمَعٌ عليه؛ لأنَّ نون الفاعل لا يليقُ بها الحَذْفُ، ولكن في التسهيل[٤] أنّ المحذوفَ الأُوْلى[٥]، وأنّه مَذْهَبُ سيبويهِ.

الثالثة[٦]: تاءُ الماضي مع تاء المضارع في نحو[٧] ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ[٨]﴾.

---

(١) أي: المحذوف النون الثانية وهي نون الوقاية، وهذا عنده هو الصحيح.

(٢) البسيط لابن العِلْج، وتقدَّم هذا في «لكن» المشددة.
انظر ما سبق ٣/ ٥٤٢ والحاشية/ ٤، وانظر نصَّ البسيط في المساعد ١/ ٩٨.

(٣) أي: المحذوف نون الوقاية.

(٤) قال ابن مالك في حديثه عن نون الوقاية: «وقد تلحق مع اسم الفاعل وأَفْعَل التفضيل، وهي الباقيةُ في «فَلَيْني» لا الأُوْلى، وفاقاً لسيبويهِ».

(٥) وهي نون الإناث، فالباقي هو نونُ الوقاية، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٩٨.

(٦) من المسائل التي وقع فيها الحذف.

(٧) سورة الليل ٩٢/ ١٤، وتقدَّمت في آخر الجهة الخامسة.
وقال فيما سبق: «ولا يجوز في هذا كونُه ماضياً وإلّا لقيل تَلَظَّتْ؛ لأن التأنيث واجب مع المجازيّ إذا كان ضميراً مُتَّصِلاً».

(٨) تَلَظَّى: هو الفعل الماضي، فإذا حَوَّلْتَهُ إلى صورة المضارع صار: تتلظى، فاجتمع تاءان: تاءُ المضارَعَة وتاءٌ مزيدة على الفعل، وقد حُذِف في الآية واحدة منهما، وعند المُصَنِّفِ المحذوفُ التاءُ الثانيةُ، والفعل مضارع، وثبتت تاءُ المضارعة.
انظر الدر المصون ١/ ٢٨٥ في «تظاهرون» في سورة البقرة/ ٨٥. قال: «وهل المحذوف الثانية وهو الأَوْلى لحصول الثقل بها، ولعدم دلالتها على معنى المضارعة، أَو الأُوْلَى كما زَعَمَ هشام» وانظر البحر ١/ ٢٩١، قال: «وأصله تتظاهرون، فحذف التاء، وهي عندنا الثانية لا الأُوْلى خلافاً لهشام؛ إذ زَعَمَ أنّ المحذوف هي التي للمضارعة الدالّة في مثل هذا على الخطاب، وكثيراً ما جاء في القرآن حَذْفُ التاء».

وقال أبو البقاءِ في قوله تعالى[١]: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ يَضْعُفُ كَوْنُ «تولّوا» فِعلاً مضارِعاً لأنّ[٢] حَرْف المضارَة لا يُحْذَفُ» انتهى.

وهذا فاسد[٣]؛ لأنّ المحذوفَ الثانيةُ[٤]، وهو قولُ الجمهور، والمخالِفُ في ذلك هشامٌ الكوفيُّ، ثم إنّ التنزيل مشتملٌ على مواضع كثيرةٍ من ذلك لا شك فيها نحو[٥]: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾، [٦]﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ[٧]﴾.

الرّابعة[٨]: نحو[٩]: مَقُولُ ومَبِيْع، المحذوفُ منهما واو مفعولٍ، والباقي عَيْن

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ٦٣.
قال أبو البقاء: «فإن تولّوا: يجوزُ أَنْ يكون اللفظُ ماضياً، ويجوز أن يكون مُستقبلاً تقديره: يَتَوَلَّوْا. ذكره النّحاس. وهو ضعيف؛ لأن حرف المضارعة لا يُحْذَف».
انظر التبيان ١/ ٤٦٨، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٩.

(٢) كذا جاء النص في م/ ٢ و٣ و٥، وفي م/ ١ و٤ «لأن أحرف المضارعة لا تحذف».
وما أثبتُّه موافق لما جاء في نص العكبري، ومثله متن حاشية الدسوقي.
وأما مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمر فعلى الصورة التي تركتها «لأن أَحْرُف...».

(٣) أي• تقديرُ العكبري أنّ الفِعْل ماضٍ، وأنّ المحذوف الأُوْلى، وهي تاء المضارع، وذلك مفهومٌ من قوله: «تلظّى»، وهو عنده فعلٌ ماضٍ.
وما رآه المصنّف هنا فاسداً رآه السَّمِيْنُ وجهاً ظاهراً، انظر الدر ٢/ ٢٦ وفي البحر ٢/ ٤٨٥، ذكر أبو حَيّان الوجهين، ولم يَرَ في حذف إحداهما فساداً كما ذهب إليه المصنّف.

(٤) وهي تاء الفعل الماضي، وهي الثانية لا الأُوْلَى، وهي تاء المضارعة.

(٥) تقدّمت، وهي في سورة الليل ٩٢/ ١٤.

(٦) تتمة الآية: ﴿... مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٤٣.
وقوله تَمَنَّوْن: أصله تتمنون، فَحُذِفَت التاءُ الثانية، وبقيت تاءُ المضارع، ولو كان هذا فعلاً ماضياً لما لحقَتْهُ النُّوْنُ التي هي علامة الرفع، ولكانت: «تَمَنَّوْا».

(٧) «الموت» غير مثبت في م/ ٣ و٤.

(٨) المسألة الرابعة من المحذوف، وتعيين هذا المحذوف.

(٩) أصلهما: مَقْوُول، مَبْيُوع.

=

الكلمة خلافاً للأَخْفَشِ.

الخامسةُ: نحو[١] إقامةٍ وٱستقامَةٍ، المحذوفُ منهما أَلِفُ[٢] الإفعال والٱستفعال، والباقي عَيْنُ الكلمة[٣] خلافاً للأخفشِ.

= نقلت حركة العين وهي الضمة إلى السّاكن قبلها، فٱلتقى ساكنان، ولا بُدّ من حذف أحدهما:

أ - سيبويه والخليل يَحْذِفان واو «مفعول»، أي: الواو الزائدة، لا عين الكلمة؛ مع أن القياس حذف الأَوّلْ عند التقاء ساكنين.

ويصبح الوزن عندهما: مَقُول: مَفُعْل، مَبِيع: مَفِعْل.

ب - الأخفش يَحذِف عَيْنَ الكلمة: الواو الأُوْلى: من مَقْوُول، والياء: من: مَبْيُوع فيصبح اللفظان: مَقُول: ووزنه مَفُول.

ومَبُوع: فتحذف الضمة، ويكسر ما قبل الياء المحذوفة، أي يكسر الباء فيصبح: مَبِوْع، فتقلب الواو ياءً.

انظر شرح الشافية ٣/ ١٤٧، وشرح التصريف الملوكي/ ٣٥١ - ٣٥٢.

(١) هذان مصدران من: أقام، وٱستقام، وأصلهما إقوام، ٱستقوام ثم أُعِلّتَ الواو فيهما فصارا إقام، ٱستقام.

وحصل الإعلال فيهما بعد نقل حركة الواو فيهما، وهي الفتحة إلى القاف قبلهما.

وبعد الإعلال ٱجتمع ساكنان: الألف التي هي عين الفعل وألف المصدر، وكان الخلاف في المحذوف منهما: أما الأخفش فقد ذهب إلى أنّ المحذوف هو عين الفعل، أي: الألف المنقلبة عن الواو التي هي أصل، وأما الخليل وسيبويه فذهبا إلى أنّ المحذوف هو الألف الزائدة، وهي ألف الإفعال، وعُوِّض عن الألف المحذوفة في الحالين بالتاء في آخر المصدر.

ورجح الرضيّ رَأْيَ الأخفش، ورأى أنه الأَوْلى قياساً على غيره مما ٱلتقى فيه ساكنان.

انظر شرح الشافية ٣/ ١٥١، وأمالي الشجري ١/ ٢٠٤، ورجح مذهب سيبويه وشيخه على مذهب الأخفش. وانظر فيه ٢/ ٨، وانظر شرح التصريف الملوكي/ ٣٥٥.

(٢) أي: ألف المصدر.

(٣) أخذ بمذهب الخليل وسيبويه، على ما ذهب إليه من أنّ الثاني أَوْلى بالحذف.

السَّادسةُ: نحو[١]:

يـا زيـدَ زيـدَ الـيَـعْـمُـلات الـذُّبَّـل

بفتحِهما، و[٢]:

[يـا مـن رَأى عـارِضـاً أُسَـرُّ بـه]   بـيـن ذِرَاعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ

وهذا هو الصحيح[٣] خلافاً للمُبَرِّد[٤].

السّابعة[٥]: نحو «**زيدٌ وعمرٌو قائمٌ**»، ومَذْهَبُ سيبويه أَنّ الحذفَ[٦] فيه من الأوّل لسلامَتِهِ[٧] من الفَصْلِ،

---

(١) هذا لعبدالله بن رواحة يخاطب به زيدَ بنَ أرقم في غزوة مُؤْتَة، وبعده:

تـطـاوَلَ الـليـلُ هُـدِيـتَ فـأنـزِلِ

وتقدَّم هذا في «الفرق بين عطف البيان والبدل» في ٥/ ٣٩١، وفيه روايتان: يا زيدُ زيدَ، يا زيدَ زيدَ، بضم الأول على بنائه على الضم، وبفتحه مع ما بعده، وهو ما أراده هنا، والنصب بناءً على الإضافة، وما بعده مقحم منصوب.

انظر هذا فيما سبق. والمصنِّف بهذا يدلّ على أنّ الحذف من الثاني.

(٢) البيت للفرزدق، وتقدَّم في الجملة الصُّغرى والكبرى ٥/ ٣٢، وكان الشّاهد فيه الفَصْلَ بين المضاف والمضاف إليه، وهو ذِرَاعَيْ الأسد، وجَبْهَة الأسد، فقد حُذِفت الإضافة في الثاني لا الأَوّل.

(٣) أي: الحذف من الثاني، وقوله: «هذا هو الصحيح» غير مثبت في م/ ١ و٢، وفي م/ ٥ «المحذوف منهما الثاني خلافاً للمبرد» كذا جاء النصُّ.

(٤) ذهب المبرّد إلى أنّ الحذف في الأَوّل، والإضافة في الثاني لا حذف فيها، وبذلك لا يكون فَصْلٌ لو كان الحذف في الثاني والإضافة للأَوّل.

(٥) أي: من مسائل الحذف، وتقدير المحذوف في الثاني أو الأَوّل.

(٦) أي: زيدٌ: مبتدأ، وقد حُذِف خبرُه، ومثل هذا الحَذْف أَسْلَمُ؛ لأنّه لو قَدّرنا «قائم» خبراً عن «زيد» لَحَصَلَ الفَصْلُ بين المبتدأ وخبره، وهو مذهب سيبويه.

(٧) قوله «لسلامته من الفصل» إلى قوله «للمجاور» سقط من م/ ١.

ولأنّ فيه إعطاءَ الخبرِ[1] للمجاوِرِ مع أَنّ مَذْهَبُه[2] في نحو[3]:

يـا زيـدَ زيـدَ الـيـعـمـلات الـذُّبّـل

أنّ الحَذْفَ من الثاني.

قال ٱبنُ الحاجب[4]: «إنما ٱعترِض بالمضافِ الثّاني بين المتضايِفَيْن ليبقى المضافُ إليه المذكورُ في اللفظِ[5] عِوَضاً مما ذَهَب[6]، وأما هُنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأوّل لَوَقَع في موضعه؛ إذ لا ضرورةَ تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبرُ يُحْذَفُ بلا عِوَض نحو: «**زيدٌ قائم وعمرٌو**» من غير قُبْح في ذلك» انتهى.

وقيل أيضاً: كُلٌّ من المبتدأَيْن[7] عاملٌ في الخبر،

---

(١) وهو «قائم» للمجاور وهو «عمرٌ».

(٢) أي ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة من الحذف من الأَوّل مخالف لما ذهب إليه في البيت من أنه أجاز الفَصْل بين المتضايفين، مع أنّ الفَصْلَ بين المبتدأ والخبر أَسْهَلُ من الفَصْل بين المتضايفين.

على أنّ ما ذكره المصنف هنا هو لٱبن الحاجب.

انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٣، والأمالي النحويّة ٤/ ٤٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٤٢١.

(٣) تقدَّم قبل قليل.

(٤) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٩٣.

وما ذكره المصنف من كلام ٱبن الحاجب إنما هو بيان للتعارض الظاهر فيما ذهب إليه سيبويه.

(٥) وهو «اليَعْملات».

(٦) أي: عوضاً من المضاف إليه الثاني المحذوف.

(٧) أي: زيد وعمرو، وذلك من باب التنازُع.

فالأَوْلى[1] إعمالُ الثاني لِقُرْبِهِ، ويَلْزَمُ من هذا التعليلِ أن يُقالَ بذلك في مسألةِ الإضافة[2].

* * *

(١) جَعَلَ إعمال الثاني الأَوْلَى لأنه مذهب أهل البصرة، وذلك لِقُرْبه من الخبر، وقوله: إعمال الثاني: أي: المبتدأ الثاني وهو عمرٌو.

(٢) وذلك في مثل: يا زيد زيد اليعملات، وهو أنّ الأسمين تنازَعَا العَمَلَ في «اليعملات»، وهو المضاف إليه، ثم أَعْمَلَ الثاني لِقُرْبِهِ فَجُعِلت الإضافةُ له لا للأَوّل.

تنبيـــــه

الخلافُ إنّما هو عند التردُّد، وإلّا فلا تَرَدُّدَ في أنّ الحَذْفَ من **الأوّل** في قوله[١]:

نـحـنُ بـمـا عِـنْـدنَـا وَأَنْـتَ بِـمَـا ... عـنـدكَ راضٍ والـرَّأْيُ مُـخْـتَـلِف

وقولِه[٢]:

خَـلِيْـلَيَّ هَـلْ طِـبٌّ فَـإِنّي وأَنْـتُـمـا ... وإنْ لـم تَـبُـوحَـا بـالـهَـوَى دَنِـفَـانِ

ومن الثاني[٣]: في قولِه تعالى[٤]: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟

---

(١) البيت لعمرو بن ٱمرِئ القيس، الأنصاريّ الخزرجيّ، وقيل: لقيس بن الخطيم، وذكروا أنّ الصواب أنّه لعمرو، وذكره ٱبن الأنباري لِدِرْهَم بن زيد الأنصاري.
والشّاهد في البيت أنّ الحذف في الأوّل، والتقدير: نحن راضون بما عندنا، وأنت راضٍ بما عندك.
وكان الحَذْفُ من الأوّل لأن «راضٍ» مطابقٌ في الإفراد لـ «أنت»، فلا يصحُّ جَعْلُه خبراً لضمير الجمع «نحن»، وهو مذهب سيبويه فيه.
وذكر ٱبنُ خلف أنّ التقدير: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون، ولكنه وَضَعَ موضع «راضون» «راضٍ» فَجَعَلَ الخبرَ مفرداً، وردّه البغدادي. .
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٩، والعيني ١/ ٥٥٧، والكتاب ١/ ٣٨، وأمالي ٱبن الشجري ١/ ٣١٠، والهمع ٥/ ١٣٩، والمقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣، والإنصاف/ ٩٥، والخزانة ٢/ ١٩٠، و٤/ ٣٩١، وشرح ٱبن عقيل ١/ ٢٤٤.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم، انظر ما سبق ٥/ ٤٧١ «أقسام العطف»، وكان الشاهد فيه أنّ «دنفان» خبر «أنتما»، وخبر «إنّي» محذوف، والتقدير: فإني دَنِفٌ.

(٣) أي: لا تردُّدَ في أنّ الحَذْفَ من الثاني، وما ذكره أوّلاً تحت هذا التنبيه كان الحذف فيه من الأوّل.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٨٨.

بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾؛ إذ لو كانَ الجوابُ للثاني[١] لجُزِمَ، فقُلْنا بذلك في نحو[٢]: «إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالقٌ» وفي[٣] ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ﴾ ونحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾[٤]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾[٤].

---

(١) اجتمع في الآية قَسَمٌ وشرط في «لئن»، فأجاب الأوّل بقوله: «لا يأتون. . .»، ولو كان الجواب للشرط لجزم «لا يأتون»، فقد حُذِف جواب الثاني، وهو الشرط، وأثبت جواب القسم المتقدِّم.

وذهب بعضهم إلى أنه جواب للشرط، وٱعتذروا عن رفعه بأنّ الشرط ماضٍ، وهو دليل الفَرّاء ومن تبعه على ذلك، وفيه رَدٌّ على البصريين؛ لأنهم يحتمون جعله جواباً للقسَم.

انظر الدر المصون ٤/ ٤١٨، والبحر ٦/ ٧٨.

(٢) أي: قلنا بجعل الجواب في المثال للأوّل، وهو «إن أكلتِ» قياساً على ما ٱجتمع فيه شرطٌ وقسمٌ.

وانظر تعليق الدماميني في حاشية الشمني ٢/ ٢٥٥.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/ ٨٨ - ٨٩، وتقدَّمت. انظر ١/ ٣٦٤، و ٥/ ٣٥٣.

وأما ﴿فَرَوْحٌ﴾ فهو من الآية/ ٨٩ من السورة نفسها وهي:

﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾، وتقدَّمت في «أمّا» انظر ١/ ٣٦٤.

وقد ذكر الآيتين من قبلُ شاهداً للفَصْل بين «أمّا» والفاء بجمل الشرط. وذكر أنّ الجواب لـ «أمّا»، وجملة الشرط: «إن كان من المقربين» حُذِف جوابها، ودُلَّ عليه بالشرط الأوّل.

انظر هذا في ١/ ٣٦٥ الحاشية (١) في التعليق على الآيتين.

(٤) سورة الفتح ٤٨/ ٢٥، وتقدَّمت الآية في «لام الجواب». انظر ما سبق ٣/ ٢٧٠.

قوله: «لَعَذَّبنا» جواب «لولا»؛ لأنّه المتقدِّمُ، هذا الأصل على سياق ما سبق، وجوا «لو» محذوف. والظاهر أنّ التقدير هنا على غير هذا، فقد جاء «لعذَّبنا» جواب «لو» وجواب لولا محذوف. وقد ذكر السمين صواب هذين التقديرين، ثم ذكر وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون «لعذَّبنا» جوابهما معاً، ثم ٱستبعده.

انظر الدر المصون ٦/ ١٦٤، وانظر الرأي الثالث في الكشاف ٣/ ١٤٠، وانظر رَدَّ أبي حيان في البحر ٨/ ٩٨.

وانْبَنَى على ذلك[١] المثال[٢] أنها لا تَطْلُقُ حتى يؤخِّرَ المقدَّمَ[٣] ويُقَدِّمَ[٤] المؤخَّرَ؛ إذ التقديرُ: إنْ أكلتِ فأنتِ طالِقٌ إنْ شربتِ، وجوابُ الثاني[٥] في هذا الكلامِ من حيثُ المعنى هو الشَّرْط الأَوّل[٦] وجوابُه. كما أنّ الجوابَ من حيثُ المعنى في «**أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ**» ما تقدَّمَ على اسم[٧] الشرطِ، بل قال جماعةٌ: إنّه الجوابُ[٨] في الصّناعة أيضاً، ومن ذلك قولُه[٩]:

[فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُه]   فـإنّـي وقَـيّـارٌ بـهـا لَغَـرِيـبُ

---

(١) أي: على الحذف من الثاني.

(٢) وهو قوله: إنْ أكلتِ إنْ شربتِ فأنتِ طالقٌ.

(٣) وهو «إنْ شربتِ».

(٤) وهو «فأنتِ طالق».

(٥) أي: الشّرط الثاني، وهو: «إنْ شربتِ».

(٦) أي: «إنْ أكلتِ فأنتِ طالق».

(٧) الصّواب «على حَرْف الشرط» وهو «إنْ»، وليس في الجملة اسمُ شرط، وما تقدّم هو: أنت ظالم، والتقدير: إنْ فعلتَ فأنت ظالم، وقال: «من حيث المعنى» لأن المتقدِّم «أنت ظالم» هو دليل الجواب لا الجواب.

(٨) أي: المتقدِّم هو الجواب، وليس الجوابُ محذوفاً، ودليله ما تقدَّم، وهذا لا يرتضيه أكثر البصريين، فهم على مَنْعَ تقديم الجواب على الأداة مطلقاً؛ لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل، متوقف عليه.

وأجاز التقديم الكوفيون، ومعهم الأخفش، سواء كان الجواب ماضياً أو مضارعاً.

وانظر همع الهوامع ٤/ ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٩) تقدّم البيت في أقسام العطف، انظر ٥/ ٤٧٢.

وقائله ضابئ بنُ الحارث البرجمي، والشاهد فيه أنّ «لَغَريبُ» خبر «إنّ»، وخبر «قيارٌ» محذوف، أي فإني لغريبٌ بها وقيّار كذلك.

ولا يجوز جعل «لغريبُ» خبراً للمبتدأ؛ لأنّ خبر المبتدأ لا يقترن باللام إلّا شذوذاً.

وقد تَكلَّفَ بعضُهم[١] في البيت الأوَّل[٢]، فَزَعَم أنَّ «نحن» للمُعَظِّم[٣] نَفْسَه، وأنّ «راضٍ»[٤] خبرٌ عنه، ولا يُحْفَظُ مِثْلُ «**نحن قائمٌ**» بل يجبُ في الخبر المطابقةُ نحو[٥]: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾.

وأمّا[٦] ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾[٧] فأَفْرَد[٨] ثم جمع[٩]؛ لأنّ غيرَ المبتدأ والخبرِ لا يَجِبُ لهما من التَّطابقِ[١٠] ما يَجِبُ لهما[١١].

---

(١) هو ابن كيسان.

(٢) وهو بيت عمرو بن امرئ القيس.

نحن بما عندنا وأنت بما عندك ... ... راضٍ ... ...

(٣) أي: نحن، دالّ على واحد على التعظيم.

(٤) ذكر البغدادي أن ابنَ كيسان كان يتأوّلُ البيت على غير حَذْف، وهو عنده قولٌ غريبٌ، فقد جعل قوله: «نحن» لواحدٍ، فكأنه قال: نحن راضٍ، ثم عطف «وأنت» عل «نحن».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٠.

(٥) سورة الصّافات ٣٧/ ١٦٥ - ١٦٦. وتقدّمت الآية الأُولى، انظر ٥/ ٥٥٦، ٥٧٣.
والمطابقة لـ «نحن» في الموضعين على جَعْلِه مبتدأً، وإذا عَدَدْتَهُ ضمير فَصْلٍ كانت المطابقةُ مع الضمير «نا» الذي اتّصل بالحرف الناسخ فيهما.

(٦) في م/ ٣ «وأما قَوْلُ «رَبِّ ارجعون»»، وفي م/ ٤ «قاول». كذا رُسِمَتْ على الوجهين «قول، قال».

(٧) الآيتان: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سورة المؤمنين ٢٣/ ٩٩ - ١٠٠.

(٨) وذلك في «رَبِّ» فهو مفردٌ مضافٌ إلى ياء النّفْس، وقد حذفت تخفيفاً: رَبّي.

(٩) جمع في «ارجعون».

(١٠) ذكروا في الآية ثلاثة أوجه في «ارجعون».
الأول: أنّ الجمع على سبيل التعظيم. الثاني: أنّه نادى ربه، ثم خاطب ملائكة رَبِّه بقوله: ارجعون، وقد يكون على تقدير يا ملائكة ربي، الثالث: أنّه دَلّ بلفظ الجمع على تكرير القول. كأنه قال: ارجعني ارجعني.
الدر المصون ٥/ ٢٠٠ - ٢٠١، التبيان ٢/ ٩٦٠.

(١١) أي: للمبتدأ والخبر.

ذِكْرُ أماكِنَ من الحَذْف يتمرَّنُ بها المُعْرِبُ

١ - حَذْفُ الاسمِ المضاف

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[١]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾[٢]، أي: أَمْـرُه[٣]؛ لاستـحـالـة الحقيقيّ[٤]، فأمّا[٥] ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ فالباءُ للتعدية[٦]، أي: أَذْهَبَ اللهُ نُوْرَهم.

ومن ذلك[٧] ما نُسِبَ فيه حكمٌ شرعيٌّ إلى ذاتٍ؛ لِأَنَّ الطلبَ[٨] لا يتعلَّقُ إلّا

---

(١) سورة الفجر ٨٩/ ٢٢، وتقدَّمت في الشرط الأول من شروط الحذف.

(٢) الآية: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٢٦.

(٣) في الآية الأولى: وجاء أَمْرُ رَبِّك، فقد حَذَفَ المضاف، وحَلَّ المضافُ إليه محله، وهو «ربك».
وفي الآية الثانية فأتى أَمْرُ الله بنيانهم.
وفي البحر ٨/ ٤٧١ في الآية الأولى: وجاء قدرتُه وسُلْطانه
وفي الآية الثانية فيه ٤/ ٤٨٥: أي: أَمْرُهُ وعذابُه، والبُنْيَان حقيقة، وقيل: المعنى أحبط الله أعمالهم.

(٤) أي: لاستحالة مجيء الله حقيقةً. وانظر الشمني ٢/ ٢٥٥.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٧، وتقدَّمت، وانظر أَوّل موضعٍ في حرف الباء وهو «التعدية» ٢/ ١٢٢.

(٦) وذكر في هذا الموضع القراءة «**أذهب الله نورهم**» انظر ٢/ ١٢٢ وهي قراءة اليماني. انظر فيما سبق الحاشية/ ٤.

(٧) أي مما حذف فيه المضاف.

(٨) ذكر الشمني أنه لو قال: لأن الحكم الشرعي إنما يتعلّق بالأفعال دون الأجرام لكان أَوْلى؛ ليشمل الإباحة، فهي حكم مع أنها ليست بطلب. انظر الحاشية ٢/ ٢٥٥.

بالأفعال نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[١]، أي: استمتاعُهنّ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[٢]، أي: أكْلُها، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ﴾[٣]، أي[٤]: تناولَها لا أكْلَها، لِيتناوَلَ شُرْبَ ألبانِ الإبِل.

﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[٥] أي: منافِعُها، ليتناوَلَ الركوبَ والتحميلَ، ومِثْلُه[٦]: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَٰمُ﴾[٧][٨].

ومن ذلك[٩] ما عُلِّقَ فيه الطَّلَبُ بما[١٠] قد وَقَعَ نحو: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[١١]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾[١٢].

---

(١) سورة النساء ٤/ ٢٣، وتقدّمت في «ما» الزمانية. انظر ما سبق ٤/ ٤٠.

(٢) سورة المائدة ٥/ ٣، وتقدّمت في «أل» العهديّة. انظر ما سبق ١/ ٣١٩.

(٣) الآية: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٦٠.

(٤) أي: قَدّر تناولها، ولو قُدِّر أكْلُها لما تناول شرب ألبان الإبل، ويكون التقدير: حرمنا عليهم تناوُلَ طيباتٍ أُحِلَّتْ لهم.

(٥) الآية: ﴿وَقَالُوا هَٰذِهِ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَن نَّشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٣٨.

(٦) في م/ ٥ «ومنه».

(٧) سورة الحج ٢٢/ ٣٠، وتقدّمت في «مِن»، انظر ما سبق ٤/ ٤٢.

(٨) أي: أُحِلَّتْ لكم منافعُها.

(٩) أي: مما حُذِف فيه المضافُ.

(١٠) أي: بكلام أوْ فعلٍ قد وقع ومَضى.

(١١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ سورة المائدة ٥/ ١.

(١٢) الآيـة: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٩١.

فإنّهما[١] قولان قد وَقَعا، فلا يُتَصوَّرُ فيهما نَقْضٌ ولا وفاءٌ، وإنّما المرادُ الوفاءُ بمُقْتضاهما.

ومنه[٢] ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾[٣]؛ إذ الذَّوَاتُ[٤] لا يتعلَّقُ بها لَوْمٌ، والتقديرُ: في حُبِّه؛ بدليل[٥] ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾، أو في[٦] مراوَدَتِهِ، بدليلِ[٥]: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾، وهو أَوْلَى[٧]؛ لأنه[٨] فِعْلُها؛ بخلاف الحُبّ[٩].

﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا﴾[١٠] أي: أَهْلَ القريةِ وَأَهْلَ[١١] العِيْر.

---

(١) أي: العقود والعهد، والتقدير: أَوْفُوا بمقتضى العقود، وبمقتضى عَهْدِ الله.

(٢) أي: من حَذْفِ المضاف.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٣٢، وتقدَّمت في مواضع، أولها في «**في**» المعنى الثالث: **التعليل**. انظر ما سبق ٢/ ٥١٤.

(٤) إشارة إلى يوسف عليه السلام، فهو لا يتعلَّق بذاته لوم، وإنما يكون ذلك بسبب حُبِّه. وانظر الشمني ٢/ ٢٥٥.

(٥) الآية: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٌ فِى ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّاۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٣٠.
فقد اتخذوا مما جاء في هذه الآية دليلًا على المضافِ المُقَدَّر.

(٦) أو التقدير في الآية: في مُراوَدَتِهِ.

(٧) أولى في تقدير المضاف أي: فذلكُنَّ الذي لُمْتُنَّني في مراودته.

(٨) أي المراودة. أمر إرادي.

(٩) فإنه أمرٌ خارج عن إرادتها، فهو أمر قَهرِيّ.

(١٠) سورة يوسف ١٢/ ٨٢، وتقدَّمت: انظر «ما» فيما تقدَّم ٤/ ١١٩.
وذكر من قبلُ أنه على حَذْفِ المضاف، وانظر الخصائص ٢/ ٣٦٢.

(١١) لعل الأَوْلى: وأصحاب العير، فإن أُريدَ بالعير القافلةُ فلا إضمارَ، والمراد بالقرية مصر.

﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[١]، أي[٢]: وإلى أَهْلِ مَدْيَنَ، بدليل[٣]: ﴿أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ وأنه[٤] قد جاء[٥] صريحاً ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾[٦].

وأمّا ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٧] فقدّر النحويون «الأَهْلَ» بعد «مِن»[٨] و«أَهْلكنا»[٩]، و«جاء».

---

(١) الآيـة: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٨٥، وانظر آية هود ١١/ ٨٤، وآية العنكبوت ٢٩/ ٣٦.

(٢) في م/٣ لم يثبت «أخاهم شعيباً».

(٣) أراد الأهل، والدليل ضمير الجمع في «أخاهم»، ولو أراد القرية لقال «أخاها»، ولا يكون ذلك. وفي م/ ٢ و٥ «أخاهم» وليس فيهما «شعيباً»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

(٤) كذا جاء النص في م/١ و٢، وفي م/ ٤ «وقد جاء صريحاً».
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «وقد ظهر» مع أن المخطوطة الأولى مما عندي هي الثانية عند مبارك. ومثله في متن حاشية الدسوقي «وقد ظهر»، وكذا في متن حاشية الأمير ٢/ ١٦٥.

(٥) أي: المضاف الذي كان مقدَّراً في الآية السابقة وهو «أهل».

(٦) الآية: ﴿وَلَٰكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٤٥.

(٧) سورة الأعراف ٧/ ٤، وتقدّمت، انظر حرف الفاء ٢/ ٤٧٨.

(٨) أي: وكم من أهل قرية.

(٩) كيف يقدّر «من» هنا وفي «جاء»؟، ولعل الأَوْلى ما قدّره أبو حيان: أهلكنا أهلها، فجاء أهلها. انظر البحر ٤/ ٢٦٨، وانظر معاني الزجاج ٢/ ٣١٧، ولعل المصنّف أراد تقدير «مِنْ» بعد «كم»، وتقدير المضاف بعد الفعلين.

وخالَفَهُم الزمخشريُّ في[١] الأوَّلَيْن[٢]؛ لأنّ القريةَ تُهْلَك، ووافَقَهُمْ في «فجاءها»[٣] لِأجْلِ ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[٤]، ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾[٥] أي[٦]: ضِعْفَ عَذَابِ الحياةِ، وضِعْفَ عَذَابِ المماتِ.

﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾[٧] أي: رَحْمَتَهُ.

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾[٨] أي: عَذَابَهُ؛ بدليل[٩] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾.

---

(١) في م/١ و٣ «الأوليين».

(٢) قال الزمخشريّ: «فإن قلت: هل يُقَدَّرُ حذف المضاف الذي هو الأهل قبل قرية أو قبل الضمير في «أهلكناها؟ قلتَ: إنما يُقَدَّرُ الضميرُ للحاجة، ولا حاجة؛ لأنّ القرية تُهْلَكُ كما يُهْلَكُ أهلها، وإنما قدّرناه قبل الضمير في «فجاءها» لقوله: أو هم قائلون» الكشاف ١/ ٥٣٩.

(٣) كذا جاء في المخطوطات، وفي نص الزمخشري، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فجاء».

(٤) سورة الأعراف ٧/ ٤.

(٥) الآية: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا * إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٧٤ - ٧٥.

(٦) أي: أذقناك عذاب الآخرة وعذاب القبر مضاعَفَيْن.
وأصله: عذاب الحياة وعذاب الممات؛ لأن العذاب عذابان: عذاب في الممات، وهو عذاب القبر، وعذاب في حياة الآخرة، وهو عذاب النار.
انظر البحر ٦/ ٦٥.

(٧) الآية: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٢١، وانظر سورة الممتحنة ٦٠/ ٦.
أي: لمن كان يرجو رحمة الله، ويدل على ذلك آية الزمر ٣٩/ ٩: ﴿وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾.

(٨) الآية: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٥٠.

(٩) الآية: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ الإسراء ١٧/ ٥٧.

[1]﴿يُضَاهِئُونَ[2] قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ أي: يُضاهي قَوْلُهم قَوْلَ الذين كفروا.

وقال الأعشى[3]:

ألم تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أَرْمَدا [وعادَكَ ما عاد السَّليمَ المُسَهَّدا]

فَحَذَف[4] المضافَ[5] إلى «ليلة»، والمُضَافَ إليه «ليلة»، وأقامَ صِفَتَهُ[6]

---

(١) سورة التوبة ٩/ ٣٠ وتقدَّمت في النوع السادس من الجهة الثانية.

(٢) جاء في ١ و٢ و٣ و٥ «يضاهون» ومثله في متن حاشية الدسوقي.

وجاء في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «يضاهئون».

أما يضاهئون: فهي قراءة عاصم وطلحة بن مصرف. قال أحمد بن يحيى: «ولم يتابع عاصماً أحد على الهمزة» فتأمّل هذا!!

أما يضاهون: فهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب والحسن وخلف واليزيدي وابن محيصن والأعمش.

قال النحاس: «وترك الهمز أجود؛ لأنه لا نعلم أحداً من أهل اللغة حكى أن في الكلام «فَعْيَلاً » وهما عند مكي لغتان، وترك الهمز أكثر، وكذا عند الزجاج.

انظر كتابي معجم القراءات ٣/ ٢٧١ ففيه التخريج والمراجع.

(٣) البيت مطلع قصيدة مدح بها النبي ﷺ، ولم يُسْلِمْ، والرواية في عجزه أيضاً:

... ... **وبِتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدا**

الأَرْمَد: من كان به وَجَع العين، السليم: الذي لدغته الحية، وسُمِّي سليماً للتفاؤل بالسلامة. المُسَهَّد: الذي لا يُتْرَكُ أن ينام لئلا يَدِبُّ السُّمُّ فيه فيموت.

والشاهد فيه هو الحذف، فقد حَذَفَ المصدر: اغتماض، وكان مضافاً إلى «ليلة»، وحُذِف ما أُضيف إليه «ليلة» وهو «رجل».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠١، والروض الأنف ٣/ ٣٦٩ «من قصة أعشى بن قيس بن ثعلبة»، وانظر ص/ ٣٨٠، والسيرة النبوية لابن هشام ١/ ٣٨٦، وشرح المفصَّل ١٠/ ١٠٢، والهمع ٣/ ١٠٢، والمحتسب ٢/ ١٢١، والمنصف ٢/ ٣، والعيني ٣/ ٥٧، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والديوان/ ٤٥، وأمالي الشَّجري ١/ ٢٩٧، **وانظر طبعة الطناحي ٣/ ٢٢٧.**

(٤) **انظر مثل هذا في أمالي الشَّجري ١/ ٢٨٩٧.**

(٥) **سقط قوله «فحذف المضاف... صفته مقامه» من م/ ١ و٢.**

(٦) **وهي: أَرْمَد.**

مَقامَه، أي: اغتماضَ ليلةِ رَجُلٍ أَرْمَد.

وعَكْسُه[١] في نيابة المَصْدر عن الزَّمان[٢] «**جئتك طُلُوعَ الشمس**».

أي: وقتَ[٣] طلوعِها، فنابَ المَصْدَرُ عن الزّمان، وليس من ذلك[٤] «**جئتك مَقْدَمَ الحاجِّ**»، خِلافاً للزمخشريّ[٥]، بل المَقْدَمُ اسمٌ لِزَمَنِ القُدوم.

تنبيـه

إذا احتاج الكلامُ إلى حَذْفِ مضافٍ يُمْكِنُ تقديرُه مع أوّل الجُزْأيْن ومع ثانيهما، فتقديرُه مع الثاني أَوْلَى، نحو[٦] ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ ونحو[٧] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ فيكونُ التقديرُ[٨]: الحجُّ حَجُّ أشهر،

---

(١) في المخطوطات «وعكسه في» . . . ولم تثبت «في» عند مبارك والشيخ محمد.
وفي حاشية الشمني ٢/٢٥٦ «قوله: وعكس نيابة الزمان عن المصدر». هكذا يقع في بعض النسخ. وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر».

(٢) المثال والتعليق عليه غير مثبت في م/٤.

(٣) فحذف «وقت» وناب المصدر «طلوع» عنه.

(٤) أي لا يقال: جئتك وقت مقدَم الحاج. . . تقديراً.

(٥) مَقْدَم عند الزمخشري: مصدر، وعلى ما ذهب إليه يقدّر «وقت» قبله.

(٦) سورة البقرة ٢/١٩٧، وتقدَّمت في «ما»، انظر ما سبق ٣/٣٧، وتكررت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» انظر ٥/٦٢٤.

(٧) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ. . .﴾ سورة البقرة ٢/١٧٧

(٨) قال أبو حَيّان: «والحجُّ أشهر: مبتدأ وخبر، ولا بُدَّ من حَذْف؛ إذ الأشهرُ ليست الحجَّ، وذلك الحذف إما في المبتدأ، فالتقدير: أشهرُ الحَجّ، أو وقت الحج، أو في الخبر أي: الحجُّ حجُّ أشهرٍ، أو يكون الأصلُ: في أشهر، فاتُّسِعَ فيه، وأُخْبِر بالظرف عن الحَجّ لِمَا =

والبرُّ[١] بِرُّ مَن آمَنَ، أَوْلَى من أَنْ يُقَدَّر: أَشْهُر الحَجِّ أَشْهُرُ، وذا البرّ مَن آمنَ؛ لأنَّكَ في الأَوَّل[٢] قَدّرتَ عند الحاجةِ إلى التقدير، ولأَنّ الحَذْفَ[٣] من آخر الجملةِ أَوْلَى[٤].

* * *

٢ - حَذْفُ المضافِ إليه

يَكْثُرُ[٥] في «ياءِ المُتَكَلِّم» مُضافاً إليها المُنَادى نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾[٦] وفي

= كان سيقع فيه، وجُعِل إيّاه على سبيل التوسُّع والمجاز» انظر البحر ٢/ ٨٤.
ومن هذا ترى أن شيخ المُصَنِّف لم يفرِّق بين التقدير في الأول أو الثاني.

(١) ذكر أبو حَيّان أنّ «البر» معنى، ولا يخبر عنه بالذوات إلا مجازاً، فإمّا أَنْ يُجْعَلَ البِرُّ هو نفس مَن آمن على سبيل المبالغة، وهو رأي أبي عبيدة: ولكن البارّ، وإمّا أن يكون على الحَذْف في الأول أو الثاني:
- الحذف من الأول على تقدير: ولكنّ ذا البرِّ، وهو رأي الزّجّاج.
- الحذف من الثاني على تقدير: ولكن البِرَّ بِرُّ مَن آمَنَ، وقد قاله قطرب.
وعلى هذا خرَّجه سيبويه، وهو الوجه الثاني عند الزّجّاج، ولم يذكره أبو حَيّان.
انظر البحر ٢/ ٣، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٤٦، والكتاب ١/ ١٠٨.

(٢) أي: المبتدأ في الموضع الأول جاء في موضعه، ولكنّه أَخْبَرَ عنه بالزمان «أشهر» فلم يصحّ؛ ولذا ٱقتضى التقديرُ قبلَه: حج أشهر، وكذا في ٱسم «لكنّ» وهو «البر»، فهو ٱسمُ معنىً جاء في موضعه، ولكنّ الإشكالَ في الإخبار عنه بٱسم الذات «مَن»، وهذا لا يصحُّ فٱقتضى التقدير قبله.

(٣) كما حُذِف المضافُ هنا في الموضِعَيْن.

(٤) أَوْلَى من الحذف من أَوّلها.

(٥) أي: الحَذْفُ.

(٦) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٥١، وانظر في سورة صَ ٣٨/ ٣٥، وسورة نوح ٧١/ ٢٨.

الغايات[١]: نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٢]، أي: من قبل الغَلَبِ ومن بعده.

وفي «أيّ» و«كُلّ» و«بَعْضٍ» و«غَيْرٍ»[٣] بعد «ليس»[٤]، ورُبَّما جاء في غَيْرِهِنّ نحو[٥]: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ فيمن[٦] ضَمّ ولم يُنَوِّن، أي: فَلا خوفُ شيءٍ عليهم.

وسمُع[٧]: «**سَلَامُ عليكم**»، فيحتملُ ذلك أي: سلامُ الله، أو إِضمار «أَلْ».

---

(١) أي: يكثر حذف المضاف إليه في الغايات، وهي الظروف التي قُطِعَتْ عن الإضافة، فبُنيت لهذا القطع على الضَّمّ.

(٢) سورة الروم ٣٠/ ٤، وتقدّمت في «إذ» ٢/ ٤٠، وفي «غير» ٢/ ٤٥٤، وقد ذكر قراءة الجَرّ، وتكررت في «في».

(٣) تقدّم في «غير» ٢/ ٤٥٥ قوله: «وليس غَيْرُ» بالضم من غير تنوين» ثم ذكر الخلاف في ضمِّهِ من حيث البناءُ والإعراب، وانظر ص/٤٥٦.

(٤) وقوله «وغيرٍ بعد ليس، وربما...» لم يثبت في م/ ١ و٢.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٣٨.
وسورة المائدة ٥/ ٦٩، وتقدّمت في ٥/ ٤٧٠ أقسام العطف، وانظر آية الأنعام ٦/ ٤٨، والأعراف ٧/ ٥٣.

(٦) هذه قراءةُ ابن مُحَيْصن. وذهب ابنُ عطية إلى أن «لا» هنا تعمل عمل ليس، ولكنه حذف التنوين لكثرة الاستعمال، ورَدَّ هذا التخريج أبو حَيّان، ورأى أن الأَوْلى أن تكون «لا» مهملةً، وخوفُ: مبتدأ.
انظر كتابي معجم القراءات ١/ ٨٧ ففيه مراجع هذه القراءة.

(٧) **في المطبوع من نُسَخ من هذا الكتاب جعل المحقِّقون هذا من كلام العرب، فلم يُخَرِّجها مبارك من القرآن الكريم، ولم يضعها الشيخ محمد بين قوسين مما اعتاد أن يضعه للآيات القرآنية. ووجدتُ الدماميني يذكر أن هذه آيةٌ قرآنية، وأَنّ المصنِّف فَرّق بين هذه الآية والآية السابقة، وقراءة ابن محيصن.**

٣ - حَذْفُ ٱسمَيْن مُضافَيْن

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[١] أي[٢]: فإنّ تعظيمَها من أفعالِ ذوي تَقْوَى القلوب.

- ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[٣] أي[٤]: من أثَرِ حافِرِ فَرَسِ الرَّسُول.

= **وإذا أراد الآية القرآنية فإنها قد وردت في مواضع من القرآن الكريم أولها ما جاء في سورة الأنعام ٦/ ٥٤ وهي قوله تعالى:**

﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

وانظر سورة الأعراف ٧/ ٤٦، والرعد ١٣/ ٢٤...

قال الدماميني: «لا وَجْهَ لتفريق **المصنِّف بين الآيتين**؛ حيث جَزَمَ في الأولى بتخريج واحد، وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أنّ الأُولى كذلك؛ إذ يحتمل أن يقدَّرَ فلا الخوف عليهم».

قال الشمني: «وأقول: وَجْهُ التفريق أنّ تقدير كلا الوجهين في «سلام» تقدير تعريف؛ ليصحَّ كونُه مبتدأ، وفي «فلا خوف» أحدهما تقديرُ تعريف، والآخر تقديرُ تنكير، ولا ضرورةَ فيه إلى التعريف، فلا حَاجَةَ إلى زيادة ٱعتباره».

انظر الحاشية ٢/ ٢٥٦، انظر ما يأتي ص/ ٥٠٨.

(١) الآية: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٣٢.

(٢) **قلتُ: هذا التقدير للزمخشري** قال: «أي: فإنّ تعظيمَها من أفعال ذوي تَقْوَى القلوب، فَحُذِفت هذه المضافات، ولا يستقيمُ المعنى إلا بتقديرها، ...» انظر الكشاف ٢/ ٣٤٨، ونقل هذا النَّصَّ أبو حيان في البحر ٦/ ٣٦٨.

(٣) ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ ۞ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ سورة طه ٢٠/ ٩٥ - ٩٦.

(٤) انظر مثل هذا التقدير في البحر ٦/ ٢٧٤، فإنه بعد أن ذكر هذا التقدير، قال: «والإضمارُ خلافُ الأَصْل». =

- ﴿كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾[١] أي: كَدَوَران عَيْنِ الذي.

وقال[٢]:

[فَأَدْرَك إِبْقَاءَ العَرَادَةِ ظَلْعُها] وقد جَعَلَتْني من حَزِيمةَ إِصْبَعا

أي: ذا مسافةِ إِصْبَع[٣].

* * *

= والنص في الكشاف ٢/ ٣١٢ يقتضي حَذْف مضاف واحد، فقد ذكر قراءة أبن مسعود في هذا السياق «**من أثر فرس الرسول**». وأرجع إلى الخصائص ٢/ ٣٦٢.

(١) سورة الأحزاب ٣٣/ ١٩، وتقدَّمت في «بيان كيفية التقدير» في هذا الباب.

(٢) في م/ ٢ و٥ «قال رؤبة»، وليس هذا في بقية المخطوطات، ومثله عند الدسوقي والأمير، **والصواب أنه للكلحبة العريني**، وأسم الكلحبة هبيرة بن عبد مناف، وكان نازلاً بزرود، وهي أرض بني مالك، فأغار عليهم بنو تغلب، وكان رئيسهم حزيمة بن طارق، فأستاق إبلهم، فأتى الصريخ لبني يربوع، فركبوا في أثره، وأستعادوا ما أخذه، **ويُعْزَى هذا الشاهد أيضاً إلى الأسود بن يعفر**.
والعَرَادة اسم فرس كلحبة، والإبقاء: ما تبقيه الفرس عند العدو منه لوقت الحاجة، والظَّلْع: العَرَجُ اليسير.
والشاهد في البيت حَذْفُ مضافَيْن: ذا مسافة إصبع، وهو تقدير الفارسي في الإيضاح الشعري، ، والزمخشري في المفصّل، والكشاف.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٣، وشرح المفصّل ٣/ ٣١، والخصائص ٣/ ٥٣، والخزانة ١/ ١٨٧، ٢/ ٢٤٥، والعيني ٣/ ٢٤٢، والأشموني ١/ ٥٢٦، والمفضليّات/ ٣٢، والكشاف ٣/ ١٧٧، وكتاب الشعر/ ٤٥٥، والبحر المحيط ٨/ ١٥٨.

(٣) في م/ ٥ زيادة بعد هذا النص مقحمة، ويبدو أنها من صنع الناسخ، وفيها: «ويحتمله أنت مني فرسخان، أي: ذو مسافة فرسخين، ويحتمل أنه من تقدير مضاف أي: بُعْدَك مني فرسخان، وبهذا المقدّر يتعلق مِنْ فهو أولى». انظر الورقة/ ١٥٦.

٤ - حَذْفُ ثلاثِ[١] مُتَضايِفات

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[٢]، أي[٣]: فكان مِقْدارُ مَسافةِ قُرْبِهِ مِثْلَ قاب قَوْسَيْن[٤] فحُذِف[٥] ثلاثة[٦] من اسم كان، وواحدٌ[٧] من خبرها، كذا قَدَّرَه الزمخشريُّ.

تنبيـــه

لِلْقابِ مَعْنيان: القَدْرُ، وما بينَ مَقْبِضِ القَوْس وطَرَفِها[٨]، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل: هي على القَلْبِ[٩]، والتقديرُ: قابَيْ قَوْسٍ، ولو أُرِيدَ هذا لَأَغْنَى عنه[١٠] ذِكْرُ القوسِ.

---

(١) في م/٤ «ثلاثة...»، وهو صواب أيضاً، بل لعلّه الأَصَحّ.

(٢) سورة النجم ٥٣/٩، وتقدَّمت في «أو»، انظر ما سبق ١/٤٠٥.

(٣) انظر الكشاف ٣/١٧٦ - ١٧٧ «قلتُ: تقديره: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسَيْن، فحذفت هذه المضافات...». وانظر البحر ٨/١٥٨.

(٤) «قوسين» مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) في م/٤ و٥ «فحذفت».

(٦) المحذوف: مقدار، مسافة، قُرْبه، والمحذوف مع اسم «كان» وهو «مقدار» ثلاثة.

(٧) وهو «مثل».

(٨) كذا في المخطوطات على الإفراد، ومثله عند مبارك، وعند الشيخ محمد ومتن الدسوقي/ «طرفيها» على التثنية.

(٩) وذلك لأنّ لكل قوسٍ قابَيْن.

(١٠) تعقَّبه الأمير في الحاشية فقال: «فيه أنّ المراد قُرْبُ أحد القابَيْن من الآخر، لا تحديدَ القُرْب بِالقابَيْن، وهذا مع جبريل، أو تقريبٌ للقُرْب المعنويّ» الحاشية ٢/١٦٥، وانظر حاشية الدسوقي ٢/٢٥٦.

٥ - حَذْفُ الموصولِ الاسميّ

ذَهَبَ الكوفيون والأَخْفَشُ إلى إجازَتِه(١)، وتَبِعَهُم ٱبنُ مالكٍ، وشَرَطَ في بعض كُتُبِه كَوْنَهُ مَعْطوفاً(٢) على موصولٍ آخرَ، ومن حُجَّتِهِم(٣) ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ وقولُ حَسّان(٤):

أَمَن يَهْجُو رسولَ اللهِ مِنْكُم ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

---

(١) أي: إلى إجازة حَذْف الموصول. وقد ذَهَبَ إلى هذا الكوفيّون والبغداديّون والأخفش، ومَنَعَهُ مطلقاً البصريّون. انظر الهمع ١/ ٣٠٥ - ٣٠٦، والمساعد على التسهيل ١/ ١٧٨.

(٢) ذكر هذا في كتابه «شرح الكافية الشافية» قال: «وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به كقول حَسّان: . . .» انظر ٣١٣ - ٣١٤.
وبقية النصّ إلى قوله «أطاع هواه» كُلُّه مأخوذ من ٱبن مالك.
وانظر الهمع ١/ ٣٠٦، وانظر التسهيل ص/ ٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٩.

(٣) جاء في م/ ٢ و٤ و٥ «وآمَنّا» وفي م/ ١ و٣ «آمنوا».
والصواب «آمنا» وهي آية سورة العنكبوت ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ العنكبوت ٢٩/ ٤٦.
وأما الآية التي فيها ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهي في سورة آل عمران ٣/ ٧٢.
وذكر مبارك أنّ ٱبن هشام خلط بين آيتين وأنه سهو منه. مع أن الدسوقي سبقه إلى هذا التصويب، انظر الحاشية ٢/ ٢٥٦. ولِمَ يكون السهو من ٱبن هشام وليس من النُّساخ؟ وهذه المخطوطات الثلاث جاء فيها «آمنا»؟.
وانظر الآية في تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٠.

(٤) قال هذه القصيدة سيدنا حَسّان رضي الله عنه قبل فتح مكة، يهجو أبا سفيان.
وفيه رواية: فمن يهجو.
والشاهد في البيت حذف الموصول من المصراع الثاني: لدلالة الأول عليه.

=

وقولُ آخَرَ[(١)]:

مـا الـذي دَأْبُـهُ ٱحْـتِـيـاطٌ وحَـزْمٌ   وهــواهُ أطَــاعَ يَــسْــتَــوِيَــانِ

أي[(٢)]: والذي أُنزِلَ، ومن[(٣)] يَمْدَحُهُ، والذي[(٤)] أَطَاعَ هَوَاهُ[(٥)].

* * *

= والتقدير: ومن يمدحه وينصره، وهذا ما شرطه ٱبن مالك وهو العطف.
واحتج بالبيت. ورَدّه أبو علي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٥، والخزانة ٤/ ٤٤، والمقتضب ٢/ ١٣٧، والهمع ١/ ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية/ ٣١٣، والديوان/ ٦٤، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨.

(١) قائله: بعض الطائيين.
والدَّأْبُ: الشَّأْنُ، وهواه: مفعول «أَطَاعَ».
والشّاهد فيه عند ٱبن مالك: حَذْفُ الموصول الثاني لِعَطْفِه على الأَوَّل المذكور. قال في شرح الكافية الشافية: «أراد والذي هواه أطاع، فحذف».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٩، وشرح الكافية الشافية/ ٣١٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٣٥.

(٢) أي: التقديرُ في الآية: آمَنّا بالذي أُنْزِل إلينا والذي أُنْزلَ إليكم.

(٣) التقدير في بيت سيدنا حَسّان رضي الله عنه كما قال ٱبن مالك في شَرِح التسهيل: «أراد أَمَنْ يهجو رسول الله منكم أيها المشركون ومن يمدحه وينصره منا سواء؟» ورَدَّ مثل هذا التقدير المبرد. انظر المقتضب ٢/ ١٣٧ وإنما هو على تقدير الوصف. أي: وواحد يمدحه وينصره، والوصف يقع مقام الموصوف.

(٤) وهذا تقديره في البيت الأخير.

(٥) هذا آخر نصّ ٱبن مالك كما جاء في شرح الكافية الشافية/ ٣١٣ - ٣١٤، وانظر بَسْطَ الحديث في شرح التسهيل، وقد قال في آخره: «وأقوى الحجج «وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم» أي وبالذي أنزل إليكم...». انظر شرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ٢٣٥
وقد نقل البغدادي نَصّه كاملاً. انظر شرح الشواهد ٧/ ٣٠٩ - ٣١٠.

٦ - حَذْفُ الصِّلَةِ

يجوزُ[١] قليلاً لِدلَالَةِ صِلَةٍ أُخْرَى، كقولِهِ[٢]:

وَعِنْدَ الَّذِي واللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ، فَلَا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوَائِدِ

أي: الذي عادَكَ.

أو دَلَالَةُ غيرِها[٣]، كقوله[٤]:

نحنِ الأُلى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

---

(١) أي: يجوز حذف الصِّلة قليلاً مع بقاء الموصول لدلالة صِلَةٍ أخرى.
قال ابنُ مالك: «وقد يُحْذَفُ ما عُلِمَ من موصولٍ غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما، ولا تُحْذَفُ صِلَةُ حرفٍ إلّا ومعمولها باقٍ...» التسهيل/٣٨.
وانظر شرح التسهيل، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨.

(٢) قائلُه غير معروف.
عُدْنَكَ: من العيادة، وهي زيارةُ المريض، والإِحْنَةُ: الحِقْدُ.
العوائد: جمع عائدة من العِيادة. قال البغدادي: «ويدخل فيه المذكَّر بطريق التغليب، ويحتمل أن يكون على حَذْف معطوف، أي: كيد العوائد والعائد، فلا تغليب»، ونقل هذا عن الدماميني.
والشّاهد فيه حَذْفُ جملةِ الصِّلَة من الموصول الأوّل «الذي» لدلالة صلة الثاني عليه، والتقدير: وعند الذي عَادَكَ، واللاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٠، والهمع ١/ ٣٠٤، وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٧.

(٣) أي: دلالة غير الصِّلَة المذكورة على المحذوف، كدلالة المقام.

(٤) قائله عَبيد بن الأبرص مخاطباً أمرأ القيس، وتقدَّم في «إذ»، انظر ما سبق ٢/ ٤١.
ولم تأتِ هنا صِلَةٌ دالَّةٌ على صِلَةٍ محذوفةٍ، وإنما دَلَّ على الصِّلَة المقامُ وهو الافتقارُ إلى الصِّلةِ كما قدَّرَهُ المصنِّفُ. وذكر مثل هذا من قبل.

أي: نحن الألَى عُرِفُوا بالشَّجاعة.

[١]وقال[٢]:

بعد اللُّتَيا واللَّتيا والتي
إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فقيل: يُقَدَّرُ مع «اللّتيَّا» فيهما نَظيرُ الجملةِ الشرطيَّةِ المذكورةِ، وقيل يُقَدَّرُ: اللتيّا[٣] دَقّتْ؛ لأنّ التصغيرَ يقتضي ذلك، وصِلَةُ[٤] الثالثة الجملةُ الشرطيّة[٥]، وقيل: يُقَدَّر مع[٦] «اللتيّا» فيهما «عَظُمَتْ» لا «دَقّتْ»، وإنّه[٧] تصغيرُ تعظيمٍ

---

(١) سقط النص من هنا إلى آخر هذه الفقرة من م/ ١ «وهي النسخة الثانية عند مبارك»، وكذا من م/ ٢ و٤.

(٢) قائل الرجز العَجّاج.
وقوله: واللتيّا والتي: التي تأتي على النفوس، وهي الداهيةُ.
وتردَّت: من الرَّدَى، من الهلاك أو السُّقُوط المُفْضي إلى الهلاك، وعَلَتْها: من العُلُوّ، والضمير للأسماء الموصولة التي هي بمعنى الدّواهي.
والشّاهد في البيت أنّ الجملة الشرطيّة صِلَة «التي»، ولم يذكر للموصولَيْن السابقين صِلَة؛ لأنّ صِلَةَ الثالث دَلّتْ على صِلَة كُلٍّ منهما.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٠، والكتاب ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٤٠، والمقتضب ٢/ ٢٨٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٤ - ٢٥، وشرح المفصّل ٥/ ١٤٠، والخزانة ٢/ ٥٥٩، والنوادر/ ٣٧٦، والأمالي ١/ ٨٢، والديوان/ ٢٧٤، ومجمع الأمثال ١/ ٩٢.

(٣) أي: «اللتيّا» الأوّل.

(٤) أي: «اللتيّا» الثاني.

(٥) أي: إذا علتها أنفس تردت.

(٦) في م/ ٣ و٥ «بعد «اللتيّا». ».

(٧) في م/ ٣ «لأنه...».

كقوله[1]:

[وكُلُّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بينهم]　　　دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنامِلُ

* * *

٧ - حَذْفُ المَوْصُوفِ

- [2]﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[3] أي[4]: حورٌ قاصِرات.

- ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[5] أي: دُرُوعاً سابغاتٍ.

- ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾[6]: أي: ضَحِكاً قليلاً وبُكاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بَحْثٌ[7] سيأتي[8].

---

(١) تقدَّم البيت في «أم»، وقائله لبيد، انظر ما سبق ١/٣٠٦، وقد ذكره في مجيء التصغير للتعظيم، وذكره في «رُبَّ» للتقليل. انظر ما سبق ٢/٣٢٧، وأعاده في «كُلّ» ومعناه بحسب ما يُضافُ إليه، كالجمع هنا. انظر ما سبق ٣/١٠١.

(٢) في المطبوع «قوله تعالى...» وليس هذا فيما بين يديَّ من المخطوطات.

(٣) تتمة الآية: ﴿عِينٌ﴾ سورة الصافات ٣٧/٤٨.
وفي سورة صَ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ ٣٨/٥٢.

(٤) في م/٥ «وعندهم حُورٌ...».

(٥) ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة سبأ ٣٤/١٠ - ١١.

(٦) تتمة الآية: ﴿... جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ سورة التوبة ٩/٨٢.

(٧) لم يوافق النحويين على هذا، وتبع في تقديره سيبويه، فهذا عندهما حال، وليس صفةً للمصدرِ المحذوف، ويأتي تفصيلُ هذا الخلاف في موضعه.

(٨) سيأتي هذا في الباب السَّادس.. في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصَّواب خلافها. الموضع الرَّابع» ص/٥٤٥ وما بعدها. وانظر الأرتشاف/١٩٣٩.

- ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[١] أي: دِيْنُ[٢] المِلَّة القَيِّمَة.

- ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[٣]، أي: ولَدَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ، قالَه المُبَرِّدُ[٤].

وقال ٱبنُ الشَّجري[٥]: الحياةِ الآخِرَةِ، بدليل[٦]: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾، ومنه[٧] ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[٨] أي[٩]: حَبَّ النَّبْتِ الحَصِيدِ.

---

(١) ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ سورة البيّنة ٩٨/ ٥.

(٢) وما ذكره المصنّف هو تقدير الزمخشري. انظر الكشاف ٣/ ٣٥٢، وقدّره غيره: دين الأُمّة القيّمة، وانظر الشمني ٢/ ٢٥٧.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ١٠٩، وتقدّمت في ١/ ٨٤، انظر الحاشية (٢).
وانظر إعراب الفعل في الباب الخامس. وكذا سورة النحل ١٦/ ٣٠.

(٤) ذكر هذا ٱبنُ الشجري في أماليه في المجلس التاسع والثلاثين ١/ ٣٢٥ عن المبرّد، وبحث عنه الطناجي - رحمه الله - في المقتضب والكامل فلم يجده، وحاولت التدقيق في البحث من بعده فلم أجد هذا في هذين الكتابين، وهذا لا يمنعُ من أن يكون في غيرهما من مؤلفاته.
وذكر ٱبن الشجري أنّ ما قَدّره المبرّد هو تقدير الفارسيّ أيضاً، ثم قال: «وخَطَر لي في تقدير إضافتها أن التقدير: وَلَدارُ الحياة، الآخرة، بدليل. . .».

(٥) النَّصُ فيه بعض الٱختلاف عما عند الشجري. فٱرجع إلى الأمالي.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ١٨٥، وتقدَّمت، انظر ما سبق: «كُلّ» ٣/ ٨٤.

(٧) أي: من حَذْف الموصوف.

(٨) ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٩.

(٩) انظر أمالي ٱبن الشّجريّ ١/ ٣٢٥.

وقال سُحَيْم[١]:

أنـا ٱبـنُ جَـلَا وطَـلّاعِ الـثّـنـايـا　　　مـتـى أَضَـعِ الـعِـمـامَـةَ تَـعْـرِفُـونـي

قيـل: تـقـديـرُه[٢]: أنـا ٱبـنُ رَجُـلٍ جَـلَا الأمـورَ، وقـيـل[٣]: «جَـلَا» عَـلَـمٌ مَحْكِيٌّ[٤] على أنّه منقولٌ من نحو قولك: «**زَيْدٌ جَلَا**» فيكون[٥] جملةً، لا من قولك[٦] «**جلا زيدٌ**». ونظيرُه[٧] قوله[٨]:

نـبِّـئْـتُ أخـوالـي بـنـي يـزيـدُ

ظُـلْـمـاً عَـلَـيـنـا لَهُـم فَـدِيـدُ

---

(١) تقدَّم هذا البيت، وقد جاء في م/٤ هنا تامّاً، وفي بقية النُّسَخ ذكر صدره. انظر ما سبق حرف الغين/ غير ٤٦٨/٢، وقد ٱستشهد به لحذف الموصوف مع أنّ الصفة غير مفردة. وذكره مرة أخرى في «متى» شاهداً للشَّرْط، انظر ما سبق ٤/ ٢٤٠.

(٢) هذا أحد أقوال أربعة، وهو ما أخذ به الزمخشري في المفصّل. انظر شرح المُفَصَّل ٣/ ٥٩، والمُفَصَّل/ ٤٨.

(٣) هذا مذهب سيبويهِ. وهو أنه ٱسمٌ نُقِل من الفعل مع ضميره المستتر، فهو جملة محكيّة، وذهب عيسى بن عمر إلى أنّ «جَلَا» ٱسم غير منصرف، وهو الوجه الثالث، والوجه الرابع ما ذكره ٱبنُ الحاجب في أماليه، وهو أَنْ يكون ٱسماً بتقدير ذي، أي: أنا ٱبنُ ذي جَلَا.
والجَلَا: هو ٱنحسار الشَّعْر عن مُقَدَّم الرَّأس، وهو من دلائل الكرم.
وانظر هذه الآراء في البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤٥/٧. وراجع أمالي ٱبن الحاجب ١٥٥/٢ - ١٥٦.

(٤) أي: عَلَمٌ على أبيه منقولٌ، فهو عَلَمٌ محكيّ من جملةٍ، ولم يُصْرَف. فهو مبنيّ.

(٥) في م/ ١ «فهو».

(٦) يريد المصنّف من هذا أنّ قوله «جَلَا» عَلَمٌ محكيٌّ لكونه سُمِّي بالفعل مع ضميره المستتر في قوله: «زَيدٌ جَلَا»، ولو كان من قوله: جَلَا زيدٌ» لَوَجَبَ مَنْعُ «جلا» من الصَّرْف، وكان هنا مجروراً بالفتحة.

(٧) أي نظيرُ البيت السَّابق في نَقْل العَلَم من «الجملة الاَسميّة لا الفعليّة قوله...».

(٨) قال البغداديُّ في الخزانة «هذا البيتُ في غالب كُتُب النحو، ولم أَظْفَر بقائله، ولم يَعْزُه =

فـ «يزيدُ» منقولٌ من نحو قولك[١]: «**المالُ يَزيدُ**»، لا من قولك: «**يَزِيدُ المالُ**»[٢] وإلّا[٣] لأُعْرِب غيرَ منصرفٍ، فكان[٤] يُفْتَحُ؛ لأنّه مضافٌ إليه.

[٥]واختُلِفَ في المقدَّر مع الجملة في نحو: «**مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ**»، فَأَصْحَابُنا[٦]

= أحد لقائله غير العينيّ، فإنه قال: هو لرؤبة بن العجّاج. وقد تصفّحتُ ديوانه فلم أجده فيه والله أعلم».

والرواية عند ثعلب «بَغْياً...»، كما صَوّب الرواية ٱبنُ يعيش بأنه: «تزيدُ»، بالتاء من فوق.

وقوله: بني يزيد: نَعْتٌ لـ «أخوالي»، أو عَطْفُ بيان له، أو بَدَل، الفديد: التصويت. أي: إنّ أصواتهم عَلَت علينا لا يُوَقِّروننا في خطاب.

والشّاهد فيه أنّ «يزيدُ» عَلَمٌ محكيّ لكونه سُمِّي بالفعل مع فاعله الضمير المستتر فيه.

قال البغدادي: «على أن يزيد: عَلَمٌ محكيّ لكونه سُمِّي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيدُ، ولو كان من قولك: يزيد المال، لَوَجَبَ مَنْعُه من الصرف...».

وقال ثعلب: «يزيدُ: رُفِع على الحكاية».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٣، والخزانة ١/ ١٣٠، وشرح المفصل ١/ ٢٨، وشرح الأشموني ١/ ٩٥، والعيني ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠، ومجالس ثعلب/ ١٧٦، واللسان والتاج/ فَدَد، والإيضاح في شرح المفضل ١/ ٧٠.

(١) أي: هو منقول من جُمْلَةٍ، فقد نُقِلَ من الفعل «يزيد» وضميره المستتر فيه.
وما ذكره المصنف هنا منقول عن الإيضاح في شرح المُفَصَّل لابن الحاجب. انظر ١/ ٧٠، وليس للمصنف.

(٢) لو كان منقولاً من هذا لكان منقولاً من مفرد.

(٣) قوله وإلّا: أي: وإن لم يكن منقولاً من: المال يزيد، ونُقِل من «يزيد المال» فهو منقول من مفرد، ويُمْنَعُ من الصرف، وكان في البيت: بني يزيدَ: مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٤) في م/ ١ و٣ «وكان».

(٥) سقطت هذه الفقرة كلها من/ ١ و٢ و٤، ولم أجد عند مبارك أو الشيخ محمد إشارة إلى هذا. وقد ذكر هذا الدسوقي فقال: «في بعض النسخ» انظر ٢/ ٢٥٧.

(٦) يعني بأصحابه البصريين.

يقدِّرون موصوفاً: أي[١]: فريقٌ، والكوفيّون يقدِّرون موصولاً، أي: الذي أو «مَن». وما قدَّرناه أَقْيَسُ[٢]؛ لأنّ اتّصالَ الموصولِ بِصِلَتِهِ أَشَدُّ من اتّصال الموصوف بِصِفَتِهِ لتلازُمِهما[٣].

ومِثْلُه[٤] **«ما[٥] منهما ماتَ حتى لقيتُهُ»** نقدِّرُه بـ «أَحَد»[٦] ويقدِّرُونه[٧] بـ «مَن».

- ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾[٨] أي[٩]: إلّا إنسانٌ. أو إلّا[١٠] «مَن». وحكى الفرّاءُ عن بعض قُدَمَائهم[١١] أنّ الجملة القَسَميّة لا تكونُ صِلَةً[١٢]، ورَدَّه[١٣] بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[١٤].

---

(١) قدَّره أبو حَيّان بـ «إنسانٌ ظَعَنَ وإنسانٌ أَقامَ» الارتشاف/ ١٩٣٩، ومثله في الهمع ٥/ ١٨٦.

(٢) أي: حَذْفُ الاسمِ الموصوفِ أَقْيَسُ من حَذْفِ الاسمِ الموصول.

(٣) أي: لتلازم الاسمِ الموصول والصِّلة؛ فإنه لا يستغني عنها، ويمكن ذكر الموصوفِ من غير صفة، كما يمكن ذِكْرُ الصفة من غير التصريح به، فلا تلازُمَ بينهما.

(٤) أي: اختُلِفَ في الجملة الآتية كاختلافهم في المثال السّابق في تقدير المحذوف.

(٥) النَّصُّ عند سيبويه «ما منهم مات حتى رأيته»، الكتاب ١/ ٣٧٥، ومثله في الارتشاف/ ١٩٣٩.

(٦) ومثله التقدير عند أبي حَيّان، أي: ما منهم أحدٌ مات.
وفي الكتاب ١/ ٣٧٥ «وإنما يريد ما منهم واحد مات»..

(٧) أي: وما منهم مَن مات، على تقدير «مَن» اسماً موصولاً بدلاً في الموصوف.

(٨) تتمة الآية: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٩.

(٩) أي: وإنْ أَحَدٌ من أهل الكتاب. كذا في الارتشاف/ ١٩٣٩.

(١٠) أي: وإنْ من أهل الكتاب إلّا مَن.

(١١) أي: قُدَماء الكوفيين.

(١٢) لا تكون صلة لـ «مَن» الاسم الموصول لو قُدِّر قبل القَسَميّة في نَصّ الآية.

(١٣) أي: رَدَّ تقدير الكوفيين بالآية.

(١٤) الآية: ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٢. =

٨ - حَذْفُ الصِّفَة

- ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[(١)] أي: صالحةٍ؛ بدليل أنَّهُ قُرِئَ[(٢)] كذلك، وأنَّ تعييبَها[(٣)] لا يُخْرِجُها عن كَوْنِها سفينةً، فلا فائدةَ فيها حينئذٍ.

- ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[(٤)] أي: سُلِّطَتْ[(٥)] عليه، بدليلِ[(٦)] ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ[(٧)]﴾ الآية.

= مَن: يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، وعلى هذا ففي لَيُبَطِّئَنَّ: قولان أنها جواب قَسَم محذوف، أي: أُقسِم بالله لَيُبَطِّئَنَّ، وجملتا القَسَمِ وجوابه صِلَةٌ لـ «مَن»، أو صفة لها على القولين في «مَن».

(١) سورة الكهف ١٨/ ٧٩، وتقدّمت في «أنْ»، انظر ما سبق ١/ ١٦٥، وانظر «أمّا» ١/ ٣٥٩.

(٢) **قرأ أُبَيّ بنُ كعب وعبدالله بن مسعود وابن عبّاس وعثمان بن عفّان وابن شنبوذ «يأخذ كُلّ سفينةٍ صالحةٍ...».**
وقرأ ابن عبّاس وسعيد بن جبير وأُبَيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود «يأخذ كُلّ سفينةٍ صحيحةٍ».
ولو اطّلع المصنف على القراءة الثانية لما فاتَهُ ذِكْرُ هذا التقدير، وإنْ كانَ بمعنى القراءة الأولى..
انظر كتابي معجم القراءات ٥/ ٢٨٣، والمراجع فيه للقراءتين.

(٣) أي: ذكر العيب فيها، وهو الحامِلُ على عدم أخذها، لا يخرجها عن أنها غير صالحة، فكان لا بُدَّ من ذِكْر ما يُشْعِرُ بخلوِّها من العيب ليكون عِلّةً للأخذ.

(٤) ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٤ - ٢٥.

(٥) انظر الهمع ٥/ ١٨٩.

(٦) ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ * مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ سورة الذاريات ٥١/ ٤١ - ٤٢.

(٧) «إلا جعلته كالرميم» هذا الجزء من الآية مثبت في م/ ٣.

- ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[١] أي[٢]: الواضِح. وإلّا[٣] لكانَ مفهومُه كُفْراً[٤].

- ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾[٥].

وقال[٦]:

وقد كُنْتُ في الحرب ذا تُدْرأً　　فلم أُعْطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ

وقال[٧]:

وَلَيْسَ لِعَيْشِنا هٰذا مَهَاهٌ　　ولَيْسَتْ دارُنا هاتا بِدَارِ

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٧١، وتقدّمت، انظر ٥/ ٤٧ «جملة الاستئناف»، وتكررت في ضمير الفَصْل ٥/ ٥٦٥.

(٢) تقدَّم هذا في «ضمير الفَصْل» انظر ما سبق ٥/ ٥٦٥.

(٣) أي: إذا لم يكن المعنى على ما تقدَّم.

(٤) انظر توضيح هذا فيما ذكرتُهُ تعليقاً على النَّصِّ فيما تقدَّم في ٥/ ٥٦٦، الحاشية/ ٢.

(٥) تتمة الآية: ﴿. . . وَأَخَذْنَـٰهُم بِٱلْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ٤٨.

(٦) البيت من أبيات للعبّاس بن مرداس يعاتبُ بها النبي ﷺ، وقد أثبتها البغدادي في شَرْحه، وذكر البيت تامّاً، وكذا جاء في المخطوطات التي بين يَدَيّ ما عدا الخامسة.

وتُدْرأ: من الدّرْء: وهو الدَّفع، أي: كنت ذا عدَّة وقُوَّة على دَفْع الأعداء.

ولم أمنع: أي من الإعطاء.

ولما سمع الرسول منه هذه الأبيات قال: «اقطعوا عني لسانه» فأُعْطِيَ حتى رضي. . .

والشاهد فيه حَذْف الصفة: أي: لم أُعْطَ شيئاً طائلاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٣، وشرح السيوطي/ ٩٢٥، والهمع ٥/ ١٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ٧٦، والعيني ٤/ ٦٩، وسيرة ابن هشام/ ٤٩٣ - ٤٩٤.

(٧) قائله عمران بنِ حطّان السَّدوسيّ الخارجيّ.

وجاء البيت تامّاً في م/ ١ و٢ و٣، وأثبت عجزه في م/ ٤ و٥، وكذا الأَمْرُ عند مبارك والشيخ محمد. وذكر الشمني أنّه يقع في أكثر النُّسخ بتمامه.

أي[1]: من أُخْتِها السّابِقَةِ، وبِدارٍ[2] طائلةٍ، ولم[3] أُعْطَ شيئاً طائلاً ؛ دفعاً للتّناقُض فيهنّ[4].

= ومهاةٌ: أيْ: لَمْعٌ وصفاء، ورواه قوم: مهاةٌ، بالتاء، وهو تصحيف عند الأَعْلم.
وليست دارُنا: أي: في الحياة الدنيا. وهاتا: هذه.
والشاهد فيه: حَذْفُ الصفة، وهو ما سيذكره المصنّف بعدُ: بدار طائلة.
ورَدَّ هذا البغدادي، وقَدَّر: بدار إقامةٍ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٥، وشرح السيوطي/٩٢٦، والكتاب ٢/ ١٣٩، والكامل/ ١٠٢٢، والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧، وشرح المفصل ٣/ ١٣٦، والنوادر/ ١٧٢، واللسان/ مهه، ومجمع الأمثال ٢/ ١٣٢.

(١) هذا التقدير في آية الزخرف.

(٢) وهذا التقدير في بيت عمران بن حِطّان، ورَدَّ هذا التقدير البغدادي، وقدّرها: بدار إقامة، ورأى أنّ المعنى ليس على ما ذكره المصنّف.

(٣) وهذا التقدير في بيت العباس بن مرداس.

(٤) أي: لا بُدَّ من تقدير الصفة، لِيُدْفَع التناقضُ الظّاهر إذا لم يكن لها تقدير. في الآية والبيتين.
والتناقضُ في الآية ينشأ من أنّ المُفَضَّل يُفْتَرَضُ أن يكون فيه زيادةٌ على المُفَضَّل عليه، وهذا يقتضي أنّ كل واحدة من الآي أكبر من الأخرى، وغير أكبر منها، ودَفْعُ هذا التناقض يكون بتقدير الصِّفة أي: أختها السَّابقة عليها، أو بأنّ المراد: إلّا هي أكبر من أختها من وَجْه.. انظر الشمني ٢/ ٢٥٧.
وأما التناقضُ في البيت الأَوّل فناشئ عن أنه لم يُعْطَ ولم يُمْنَعْ في الظاهر، وتقدير الصِّفة يفيد أنّه أُعْطِي شيئاً، ولكنه غير نافعٍ، ولا طائل، ولم يُمْنَع من العطاء البتَّة.
وأمّا في بيت عمران بن حطّان، ففيه أنه ليست له دار، ثم فيه ما يفيد أنّ له داراً، وهو تناقضٌ، فإذا قدَّر الصفة: بدار إقامة صَحَّ المعنى، وزال ظاهر التناقض.
وقال الدماميني في بيت العَبّاس: «يمكن أن يكون التقديرُ في قوله: فلم أُعْطَ شيئاً إنما هو يتحرّى الصِّدْق، فإنَّ الواقع أنّه أُعْطِي شيئاً، ولكنه لم يَرْضَهُ، فيحتاج إلى تقدير صفة =

- ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾[١] أي[٢]: نافعٍ.

- ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٣] أي[٤]: ضعيفاً.

* * *

٩ - حَذْفُ المَعْطُوفِ

- ويجبُ أَنْ يَتْبَعه العاطِفُ نحو[٥]: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ أي: ومَن أَنْفَقَ من بَعْدِهِ، دليلُ[٦] التقديرِ أَنّ الاَستواءَ[٧] إنما يكونُ بين شيئين، ودليلُ[٨] المقدَّرِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾[٥].

= يكتسي الكلام بها جلباب الصِّدْق، وإلَّا فَعَدَمُ الإعطاءِ لا يُناقِضُ عَدَم المَنْع» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٨.

(١) الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٦٨.

(٢) في الكشاف ١/ ٤٧٤ «أي: لَسْتُم على دين يُعْتَدُّ به حتى يُسَمّى شيئاً لفساده وبطلانه، كما تقول: هذا ليس بشيء، تريد تحقيره، وتصغير شأنه، وفي أمثالهم: أَقَلُّ من لا شيء».

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ سورة الجاثية ٤٥/ ٣٢.

(٤) قال ابنُ عطيّة: «معناه إن نَظنُّ بعد قبول خبركم إلا ظنّاً، وليس يعطينا يقيناً. المحرر ١٣/ ٣٢٥، وانظر البحر ٨/ ١١٥٢»، «وقالوا: إن نظنُّ إلا ظناً على سبيل الهُزْءِ».

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة الحديد ٥٧/ ١٠.

(٦) أي: ودليل التقدير الذي ذكره المصنف من ذِكْرٍ للمحذوف.

(٧) إشارة إلى الفعل «يستوي» وهو المصدر منه.

(٨) أي: الدليل على خصوصيّة ما ذَكَرَهُ من تقدير لا غيره ما جاء في الجزء الثاني من الآية.

- ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[١]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾[٢] أي[٣]: بين أَحَدٍ وأَحَدٍ منهم. وقيل: «أحد» فيهما[٤] ليس بمعنى «واحد» مِثْلُه في[٥] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، بل هو[٦] الموضوعُ للعمومِ[٧]، وهَمْزَتُهُ أصليَّةٌ لا مُبْدَلَةٌ من الواو، فلا تقديرَ[٨]، ورُدَّ[٩] بأنّه يقتضي حينئذٍ أنّ المُعَرَّضَ بهم وهم الكافرون فَرَّقُوا بين كُلِّ الرُّسُلِ، وإنّما[١٠] فَرَّقوا بين محمدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وبين غيره في النُّبُوَّة. وفي لُزوم هذا نظر.

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٨٥، وتقدَّمت في «كُلّ»، انظر ما سبق ٣/١١٣ - ١١٤، وكان التقدير عند المصنِّف فيما سبق في صدر الآية: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، أي: كُلُّ أَحَدٍ.

(٢) تتمة الآية: ﴿... أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٢.

(٣) في حاشية الشمني ٢/٢٥٨ «**ظاهِرُ كلام أبي حَيّان في البحر أَنّ هذا التقدير له...**».
قلتُ: نَصُّ أبي حَيّان: «ويحتمل عندي أن يكون مما حُذِفَ فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا يفرِّق بين أحد من رسله وبين أحد، فيكون أَحَدٌ هنا بمعنى واحد، لا أنّه اللفظ الموضوع للعموم في النفي» البحر ٢/ ٣٦٥، وكان هذا في آية سورة البقرة ٢/ ٢٨٥، وأما في آية سورة النِّساء فقد أحال على الموضع الأول. انظر البحر ٣/ ٣٨٦.

(٤) أي في الآيتين.

(٥) سورة الإخلاص ١١٢/ ١ و«أحد» في الآية أصله واحد. فأبدل الهمزة من الواو، وحذفت ألفه فَصَار «أحد»، وهو بمعنى «واحد» لا شريك له.

(٦) أي: أحد.

(٧) وهو ما يجيء في سياق النفي.

(٨) أي: فلا تقدير للمعطوف، وإنما هو على تقدير: لا يفرقون بين أحد، أَيْ: أيّ أحد. وانظر الدسوقي ٢/٢٥٨.

(٩) الرّادُّ لهذا أبو حَيّان. انظر البحر ٢/٣٦٥.

(١٠) قلت: هذا نَصُّ أبي حيان: «... بل معنى الآية لا يُفَرِّق بين أَحَدٍ من رسله وبين غيره في النُّبُوَّة...» انظر البحر ٢/ ٣٦٥.

والذي يَظْهَرُ لي في[1] وجه التقدير، و[2]أَنَّ المقدَّر بين أحد[3] وبين الله، بدليل[4]: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾.

ونحو[5]: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[6] أي: والبَرْدَ. وقد يكون اكتُفِيَ عن هذا[7] بقوله سبحانه وتعالى في أول هذه السُّورَة ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾[8].

- ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[9] أي[10]: وما تَحَرَّكَ، وإذا فُسِّر

(١) «في» زيادة من م/ ٥.

(٢) الواو غير مثبتة في م/ ٥، فيكون أنَّ وما بعدها مصدراً خبراً عن «الذي».

(٣) ويكون على هذا التقدير في الآية: لا نفرّق بين أحد وبين الله، وقد حُذِف المعطوف: «وبين الله» بعد «أحد»، وهو المعطوف عليه.

(٤) وهي الآية/ ١٥٠ من سورة النساء، واتَّخذ من هذا المصنِّفُ دليلاً على بيان الآية التي جاءت بعدها «١٥٢».
والآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٠.

(٥) أي: ومما حُذِف منه المعطوفُ عليه...

(٦) سورة النحل ١٦/ ٨١، وتقدَّمت في «إنّ» ١/ ١٣١، وقَدّر فيها مثل هذا التقدير، وهو تقدير الجماعة من المفسِّرين والمعربين.

(٧) أي: عن هذا التقدير، بما سبق في الآية التي ذكرها، وعلى هذا فلا تقدير.

(٨) سورة النحل ١٦/ ٥ وتقدَّمت انظر ما سبق ١٦/٥.
وذِكْرُ الدِّفْءِ في هذه الآية يغني - إن لُوحِظ - عن تقدير حَذْف المعطوف في الآية/ ٨١، فإن تقدير «الدِّفْء» يعني الوقاية من البَرْد.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٣.
وقوله: ﴿فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ مُثْبَتٌ في م/ ٥، وسقط من بقية المخطوطات.

(١٠) انظر البحر ٤/ ٨٣.

«سَكَن»[١] بـ «ٱستَقَرَّ» لم يُحْتَجْ إلى هذا التقديرِ[٢].

- ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾[٣] أي: فإن أُحْصِرْتُم فَحلَلْتُم.

- ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[٣] أي: فَحلَقَ فَفِدْيَةٌ.

- ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾[٤] أي: إيمانِها وكَسْبِها[٥].

والآيةُ من اللفِّ والنَّشْر[٦]، وبهذا التقديرِ[٧] تَنْدَفِعُ شُبْهَةُ المعتزلةِ كالزمخشريّ

---

(١) هذا ما رَجَّحه ٱبنُ عطيّة. انظر المحرر ٥/ ١٤١.

(٢) «التقدير» مثبت في م/٣، وليس في بقية المخطوطات، ولا المطبوع.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت. انظر ما سبق ١/ ٤٠١.

(٤) سورة الأنعام ٦/ ١٥٨، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٣١٨.

(٥) عُلِّقَ نفيُ الإيمان بأحد وصفين: إمّا سَبْقُ الإيمان فقط، وإمّا سَبْقُه مع نفي الخير، ومفهومُه أنّه ينفع الإيمانُ السّابق وحدَه أو السّابق ومعه الخير. ويُسْتَدَلُّ بالآية لمذهب أهل السُّنَّة من أنّ الإيمان لا يُشْتَرط في صحته العملُ. انظر البحر ٤/ ٢٥٨، والدر المصون ٣/ ٢٢٤، والمحرَّر ٥/ ٤١٠. وذكر لي أحد الزملاء أن مذهب أهل السُّنَّة أنّ الإيمان قول وعمل، وهو عندهم إجماع.

(٦) اللفُّ والنَّشْر: هو ذِكْرُ متعدِّدٍ على وَجْه التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكُلّ واحد من غير تعيين، ثقةً بأنّ السامع يَرُدُّه إليه. وانظر تفصيل هذا في إيضاح الخطيب القزويني ٦/ ٤٢ وما بعدها.

(٧) في الدر المصون ٣/ ٢٢٥ «فإنّ هذا الكلام في البلاغة يلقب باللفّ، وأصله: يوم يأتي بَعضُ آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانُها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بَعْدُ، ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد، فَلَفَّ الكلامَيْن فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنها لا تُخالِفُ مَذْهَبَ أهل الحق. . .».

وقد نقل هذا عن «أحمد» وهو يعني به أحمد بن محمد بن المنير الإسكندريّ المالكيّ فيما كتبه على «الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال».

وانظر هامش الكشاف ١/ ٥٣٧.

وغَيْرِه؛ إذ قالوا[١]: «سَوّى اللهُ تعالى بين عَدَمِ الإيمانِ وبين الإيمان الذي لم يَقْتَرِنْ بالعمل الصَّالح في عَدَمِ الانْتفاعِ به» وهذا التأويلُ[٢] ذَكَرَهُ ابْنُ عطيّة[٣] وابْنُ الحاجِبِ[٤].

ومن القليل[٥] حَذْفُ «أَمْ» ومَعْطُوفِها كقوله[٦]:

[دعاني إليها القَلْبُ إنِّي لأَمْرِه　　سَمِيعٌ] فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُها

أي: أَمْ[٧] غَيّ. وقد مَرَّ البَحْثُ فيه.

* * *

(١) انظر هذا في نَصّ الكشاف ١/ ٥٣٧، فالإيمانُ عنده وَحْدَه لا ينفع في النَّجاة إذا لم يكن كَسْبُ خير بالإيمان، فالأمران لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر. وانظر البحر ٤/ ٢٥٩.

(٢) وهو اللفُّ والنَّشر على ما تقدَّم.

(٣) قال ابْنُ عطيّة «أوكسبت في إيمانها خيراً» هذا الفَصْلُ للعُصاة المؤمنين، كما أن قوله تبارك وتعالى ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ هو للكفّار» المحرّر ٥/ ٤١٠.

(٤) انظر تفصيل هذا عند ابن الحاجب في الأمالي النحويّة ١/ ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) ذِكْرُ القليل مع «أَمْ» يعني أنّ العطف مع غيره كثير.

(٦) البيت لأبي ذُؤَيْب الهُذَليّ، وتقدَّم. انظر ما سبق ١/ ٧١، «الهمزة»، وكذا في ص/ ٢٨٤ «أم». ولم يذكر من البيت إلا ما ذكرتُه بعد المعقوفين.

(٧) هذا التقدير هو ما ذكره في «أَمْ». وذكره في «الهمزة» قبلها، ثم قال: «ولك أن تقول: لا حاجَةَ إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت لِصِحَّة قولك: ما أَدْري هل طلابُها رُشْدٌ، وامْتناعُ أن يؤتى لـ «هل» بمعادل».
انظر ١/ ٧٢، والحاشية/٣، وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٨.

١٠ - حَذْفُ المَعْطُوفِ عليه

- « **أنِ ٱضرِب بِعَصَاكَ الحجر فٱنْفَجَرت**»(١) أي: فَضَرَبَ(٢) بها فٱنْفَجَرَتْ.

وزَعَمَ ٱبنُ عُصْفور(٣) أنّ الفاء في «فٱنفجرت» هي فاء «فَضَرَب»، وأنّ فاء «فٱنْفَجَرت» حُذِفَتْ ليكون على المحذوف(٤) دليلٌ ببقاءِ بَعْضِه(٥). وليس بشيءٍ؛ لأنَّ لفظ الفاءَيْن واحد، فكيف يَحْصُلُ الدليلُ؟

---

(١) كذا جاء النصُّ عند المصنّف، وهو خلط بين آيتين، وقد أَنْبَهَ على هذا مبارك. فهما آيتان.
الأولى هي: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ . . .﴾ سورة البقرة ٢/ ٦٠ وتقدّمت انظر ما سبق ٢/ ٥٠٩.
والثانية هي: ﴿. . . ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ . . .﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٦٠.
فقد رَكَّب «فٱنفجرت» من سورة البقرة مع آية الأعراف في موضع «فٱنبجست».
ولم أجد من أصحاب الحواشي من أنبه على هذا، ولا عُذْرَ للشيخ محمد رحمه الله في أن يفوته مثل هذا.

(٢) في م/ ٣ «بها» وقد أثبتُّها في النصّ، وليست في المخطوطات الأخرى.

(٣) لم أجد مثل هذا الذي ذكره المصنّف عن ٱبن عصفور، فقد ذكر في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٥٠ أن المحذوف هو حرف العطف والمعطوف لفهم المعنى، وذكر أن التقدير: فضرب فٱنفلق. الشعراء ٢٦/ ٦٣، وفضرب فانبجست. . .

(٤) وهو «ضرب».

(٥) وهو الفاء التي أخذت من «فضرب» لتثبت في فٱنفجرت، أو أنّ «فٱنفجرت» حذفت الفاء وبقي الفعل المعطوف، وهو دالٌّ على المحذوف، **ويغلب على ظني أنه أراد التقدير الأول؛ لأنه حذف للأكثر وبقاء للأقل وهو البعض أي: الفاء.**

وجَوَّزَ الزمخشريُّ ومَن تَبِعَهُ أن تكون[١] «فاءَ» الجوابِ أي: فإنْ ضَرَبت فقد ٱنْفَجَرَتْ. ويَرُدُّهُ[٢] أنّ ذلك يقتضي تقدُّم الأنفجارِ على الضَّرْب مثل: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[٣] إلّا إنْ قيل[٤]: المرادُ فقد حَكَمْنا بِتَرَتُّبِ الأنْفِجارِ على ضَرْبِك.

- وقيلَ في[٥] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾: إنّ «أَمْ»[٦] مُتَّصِلَةٌ، والتقديرُ: أَعَلِمْتُم أَنَّ الجنَّة حُفَّتْ بالمكارِهِ أَمْ حَسِبْتُم.

---

(١) أي: الفاء المثبتة في قوله: فٱنفجرت.
والذي رأيته في الكشاف أنه ذكر تقديرين: ما ذكره المصنِّف هنا هو أحدهما، قال: «فٱنفجرت: الفاء متعلّقة بمحذوف، أي: فضرب فٱنفجرت، أو فإن ضربتَ فقد انفجرت... وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ». انظر الكشاف ١/ ٢١٨.

(٢) رَدُّ أبي حَيّان أنّ إضمار مثل هذا الشرط لا يجوز، وفي قوله: إضمار «قد»، فهو يقدِّر: وقد ٱنفجرت، ولا يحفظ من لسانهم ذلك، إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بُدَّ من إظهار «قد» وما دخلت عليه...
قال: «ومعلوم أنّ الأنفجار على ما قَدّر يكون مترتباً على: أن يضرب، وإذا كان مترتباً على مستقبل وَجَبَ أن يكون مستقبلاً، وإذا كان مستقبلاً فقد ٱمتنع أن تدخل عليه «قد» التي من شأنها ألّا تدخل في شبه جواب الشرط على الماضي إلّا ويكون معناه ماضياً نحو الآية، ونحو: إن تُحسِنْ إليّ فقد أَحْسَنْتُ إليك...» انظر البحر ١/ ٢٢٨.
فقد أخذ المصنِّف بعض كلام شيخه في الردِّ، وانظر كلام الشمني في الحاية ٢/ ٢٥٨.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٧٧، وتقدَّمت، انظر حرف الفاء ٢/ ٤٩٢.

(٤) أي: لأنّ السَّابق على الضرب حينئذ الحكمُ بترتُّب الأنفجار على الضرب، لا نفس الأنفجار. قال الدماميني: «لا يُفيد ما ذكره في هذا الأستثناء شيئاً في دفع الأعتراض، من جهة أنّ ٱقتران الماضي بقد تحقُّق مضيِّه معنى، فلا يصلح أن يكن جواباً لشرط مستقبل» الحاشية ٢/ ٢٣٩، وانظر تعقيب الشمني عليه.

(٥) سورة آل عمران ٣/ ١٤٢، وتقدَّمت في الواو، انظر ما سبق ٤/ ٣٧٤.

(٦) ذكر هذا الوجه شيخه في البحر ٢/ ٦٥، ونَسَبَه لأبن بَحْر، وانظر الدر المصون ٢/ ٢١٨، وذكر هو وشيخه التقدير: «أتعلمون أنّ التكليف يُوْجِبُ ذلك أم حسبتم...» وعلى هذا يكون العطف على محذوفٍ مُقَدَّر.

١١ - حَذْفُ المُبْدَلِ منه

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾[١]، وفي ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾[٢]: إنّ «الكذبَ» بَدَلٌ[٣] من مفعولِ «تَصِفُ» المحذوفِ، أي: لما تَصِفُه، وكذلك في[٤] «رسولاً»، بِناءً على أنّ «ما» في «كما» موصولٌ اسمِيّ.

وَيَرُدُّه أنّ فيه إطلاقَ «ما»[٥] على الواحِد من أُولي العِلْمِ، والظَّاهِرُ[٦] أنّ «ما» كافَّةٌ، وأَظْهَرُ منه أنّها مَصْدَرِيَّة[٧]؛ لإبقاءِ الكافِ حينئذٍ على عَمَلِ الجرِّ[٨].

وقيل في «الكذب»: إنّه مفعولٌ، إمّا لـ «تقولوا»، والجملتان[٩] بَعْدَه بَدَلٌ منه،

---

(١) الآية: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ سورة النحل ١٦/١١٦.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٥١، وتقدّمت في حرف الكاف، انظر ما سبق ٣/٨.

(٣) هذا لأبي البقاء والحوفي، انظر التبيان/ ٨٠٩، والدر ٤/ ٣٦٤.

(٤) أي في الآية الثانية يكون «رسولاً» بَدَلاً من «ما».

ورَدَّ هذا الوجه أبو حَيّان فقال: «وأَبْعَدَ مَنْ زَعَم أنها [أي: ما] موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«رسولاً» بَدَلٌ منه، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولاً؛ إذ يَبْعُد تقرير هذا التقديم مع الكلام الذي قبله، ومع الكلام الذي بعده، وفيه وقوع «ما» على آحاد مَنْ يَعْقل...» البحر ١/ ٤٤٤.

(٥) هذا رَدّ شيخه كما رأيت.

(٦) هذا ليس بظاهر، بل رَدَّه شيخُه بأنّه لا يُذْهَب إلى هذا إلا حَيْثُ لا يمكن أن يَنْسَبِكَ منها مع ما بعدها مصدر لولايتها الجمل الأسميّة...

(٧) هذا ما أخذ به المصنّف فيما تقدَّم. انظر ما سبق ٣/٨.

(٨) فهي تجرُّ المصدر المؤول من «ما» وما بعدها، وهذا الوجه هو الظاهر عند السمين، انظر الدر ١/ ٤١٠، ٤١١.

(٩) أي: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ سورة النحل ١٦/١١٦.

أي: لا تقولوا الكَذِبَ لما تَصِفُه ألسنتُكم من البهائم[١] بالحِلِّ أو الحُرْمَةِ، وإمّا[٢] لمحذوفٍ، أي: فتقولون الكَذِبَ، وإمّا[٢] لـ «تَصِفُ» على أنّ «ما» مصدريّةٌ، والجملتان[٣] محكيّتا القَوْل، أي: لا تُحَلّلوا ولا[٤] تُحَرِّمُوا بمجرد[٥] قولٍ تنطقُ به ألسنتُكم.

وقرئ[٦] بالجَرِّ بَدَلاً من[٧] «ما» على أنها اَسمٌ،

---

(١) أي: بقولكم: هذه البهيمةُ حلالٌ، وهذه البهيمةُ حرامٌ، وقوله: من البهائم: بَيَانٌ لما تصفه ألسنتهم. أي: لا تقولوا هذه البهيمةُ حلالٌ، وهذه حرامٌ كَذِباً وافتراءً على الله. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٩.

(٢) أي: الكذب مفعول لفعلٍ محذوف، وقدَّره المصنِّف: فتقولون، وقدَّره غيره: أعني، انظر التبيان للعكبري/ ٨٠٩. فهو عنده على تقدير «أعني»، أو هو منصوب بـ «تَصِفُ».

(٣) أي: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾.

(٤) «لا» زيادة من م/ ١، وفي م/ ٤ «أو تحرّموا».

(٥) كذا في م/ ١ و٣ و٤، وفي م/ ٢ و٥ «لمجرد» باللام، ومثله في المطبوع.

(٦) أي: **الكذبِ**، وهي قراءة الحسن وابن يعمر وطلحة بن مصرف والأعرج وابن أبي إسحاق وابن عبيد وعمرو بن نعيم بن ميسرة وأبي معمر «الكذبِ» بكسر الباء، جعلوه نعتاً لـ «ما» أو بَدَلاً منها.
- وقرأ معاذ بن جبل ومسلمة بن محارب وابن أبي عبلة وأبو البرهسم وأهل الشام أو بعضهم، وابن محيصن «الكُذُبُ». بضم الكاف والذال والباء، جمع كذوب، وذهب بعضهم إلى أنه جمع كاذب أو كِذاب، مثل كِتاب وكتب، وهو وَصْفٌ للألسنة.
- وقراءة الجماعة «الكَذِبَ» بفتح الباء والكاف وكسر الذال.
انظر تفصيل الحديث في القراءات الثلاث في كتابي: معجم القراءات ٤/ ٦٩٧ - ٦٩٩.

(٧) أو على الوصف لـ «ما».

وبالرَّفعِ وضَمِّ الكافِ والذَّال جمعاً لكذوب(١)، صفة للفاعل(٢)..

وقد مَرَّ أنّه قيل في «لا إلٰه إلّا الله»: إنّ اسم «الله» تعالى بَدَلٌ(٣) من ضميرِ الخَبَرِ المحذوفِ(٤).

* * *

١٢ - حَذْفُ المؤكَّدِ وبقاءُ توكيدِه

قد مَرّ(٥) أنّ سيبويهِ والخليلَ أجازاه، وأنّ أبا الحَسَن ومَن تَبِعَهُ مَنَعُوه.

* * *

١٣ - حَذْفُ المُبْتَدأ

يَكثُر ذلك في جوابِ الاستفهامِ نحو ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ * نَارُ ٱللَّهِ﴾(٦) أي: هي نارُ.

---

(١) في م/ ٤ «للكذوب»، وذكرتُ أنه أيضاً قد يكون جمعاً لِكِذاب.

(٢) وهو «ألسنتُكم».

(٣) تقدَّم في النوع الثاني من الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. وانظر ما سبق ص/ ١٨٨.

(٤) أي لا إلٰه موجودٌ...، فالخبر المحذوف «موجود» فيه ضمير مقدَّر، والبَدَلُ من هذا الضمير.

(٥) تقدَّم هذا في الشرط الثالث من شروط الحذف: «ألّا يكون مُؤَكَّداً. وهذا الشرط أَوَّلُ من ذكره الأَخْفَشُ...». انظر ص/ ٣٣٨، ٣٤١.

(٦) ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ * وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ * نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/ ٤-٦، وانظر أمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٠.

- ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ * نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾[١]، ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ * فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ﴾[٢] الآيتين[٣].

- ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾[٤].

وبعد **فاءِ الجوابِ** نحو: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾[٥] أي:

---

(١) سورة القارعة ١٠١/ ١٠ - ١١. أي: هي نار حامية.

(٢) ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ * فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ٢٧ - ٢٨.
أي: هم في سِدْرٍ مخضود.

(٣) الآية الأولى من سورة الواقعة وهي ما تقدَّم، والثانية هي قوله تعالى: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ * فِي سَمُومٖ وَحَمِيمٖ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ٤١ - ٤٢، أي: هم في سموم وحميم.

(٤) كذا وردت الآية في م/٣ وهي في سورة الحج ٢٢/ ٧٢ ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ **وجاء في بقية المخطوطات** ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾.
وقد خلط المصنف بذلك بين آية سورة الحج وآية سورة المائدة ٥/ ٦٠ وهي: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾.
وقد أنبه على هذا الشمني فذكر قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾ **ثم قال: هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب؛ لأن الآية ليست إلا في الحج، وهي فيها كذلك، ووقع في كثير من النسخ: «هل أنبئكم بشر من ذلكم النار» وهو ليس بالصواب، كما أنبه على هذا مبارك أيضاً والدسوقي من قبله.**

(٥) سورة فُصِّلت ٤١/ ٤٦، وتقدَّمت في حرف الباء، انظر ٢/ ٢٧٥، وانظر آية سورة الجاثية ٤٥/ ١٥.

فَعَمَلُه لنفسِهِ، وإساءَتُه عليها ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾(١)، أي: فهم إخوانُكم، ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾(٢)، ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾(٣)، ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾(٤) أي(٥): فالشّاهِد.

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٢٠، وتقدَّمت في «مِن» انظر ٤/ ١٦١.

(٢) الآية: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٦٥.
قوله: «فَطَلٌّ» قَدَّره المبرِّدُ مبتدأ خبره محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، أي: فَطَلٌّ يصيبُها، كما ذكره بعضهم على أنه من مواضع مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة، وقدَّره غير المبرّد خبر مبتدأ محذوف، أي: فالذي يُصيبُها طَلٌّ، أو فمصيبها طَلٌّ، وقَدَّره بعضهم فاعلاً، أي فيصيبها طَلٌّ. قال **أبو حيان «وكل هذه التقادير سائغة»**، انظر البحر ٢/ ٣١٣، وحاشية الشهاب ٢/ ٣٤٣، والتبيان للعكبري/ ٢١٧، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ ٣٠٥.
ورَجَّح الشهاب تقدير الفاعلية بقوله: «وهو أَبْيَنُها» ثم ساق الاعتراض عليه.

(٣) أول الآية: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ...﴾ سورة فُصِّلت ٤١/ ٤٩ أي: فهو يَؤُوس...

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٨٢، وتقدَّمت في «أَنْ»، انظر ١/ ٢١٨، وفي الواو، انظر ٤/ ٣٧٥، وفي الجهة الأولى من الباب الخامس.

(٥) ارتفاع «رجل» على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالشّاهد، أو هو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فَرَجُلٌ وامرأتان يشهدون، أو فاعل، أي: فليشهَدْ رَجُلٌ، أو مفعول لم يُسَمَّ فاعله: أي فليُسْتَشهد. وقيل المحذوف: فليَكُنْ، وجُوِّز أن تكون تامّة فيكون «رجل» فاعلاً، وأن تكون ناقصةً، ويكون خبرها محذوفاً. انظر البحر ٢/ ٣٤٦.
ومن هذا ترى أنّ الاستشهاد بالآية لحذف المبتدأ مع جواز هذه الوجوه كلها استشهاد غير محكم، وتعقَّبه الدماميني، فقدَّر فِعْلاً، وجعله نائباً عن الفاعل، وقدَّره الزمخشري فاعلاً لفعل: فَلْيَشْهَدْ. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٩، والكشاف ١/ ٣٠٤.

وقرأ ابنُ مسعود[١] ﴿إن تُعَذِّبْهُمْ فعِبادُكَ﴾.

وبعد القول: نحو ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٢]، ﴿إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[٣]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ﴾[٤] الآيات[٥]، ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾[٦].

وبعد ما[٧] الخبرُ صِفَةٌ له في المعنى نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾[٨]، ونحو

---

(١) الآية: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة المائدة ٥/ ١١٨.
وقراءة «فعبادُك» قراة ابن مسعود وأُبيّ بن كعب، ولم ترِد عندي إلّا في مرجعين: الأول معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٤٢، ٤٢٥، والثاني: كتاب المصاحف/ ٦١. انظر كتابي: معجم القراءات ٢/ ٣٧٧.
وتقدير المبتدأ: فهم عبادك، وهو ضمير النّصب في «فإنهم» على قراءة الجماعة.

(٢) الآية: ﴿... ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/ ٥.
والتقدير: هي أساطير...، وقد يكون مبتدأ وخبره «اكتتبها»، ولا حَذْفَ.

(٣) سورة الذاريات ٥١/ ٥٢، والتقدير: هو ساحر...

(٤) سورة الكهف ١٨/ ٢٢ وتقدّمت، انظر حرف الواو «واو الثمانية» ٤/ ٣٩١.

(٥) هي آية واحدة غير أَنَّ حَذْف المبتدأ تكرر فيها: هم ثلاثة.. هم خمسة هم سبعة..
وفي طبعة مبارك «الآية»، وفي متون الحواشي والمخطوطات «الآيات» على الجمع.

(٦) الآية: ﴿... بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٥.
والتقدير: هو أضغاث...

(٧) أي تقدير المبتدأ بعد شيء الخبرُ عنه صِفَةٌ لذلك الشَّيْءِ من حَيْثُ المعنى.

(٨) سورة التوبة ٩/ ١١٢ وتقدّمت في «واو الثمانية». انظر ما سبق ٤/ ٣٩٥.
أي: هم التائبون العابدون، وقد ورد تسعة أخبار هي من حيثُ المعنى وصفٌ للمجاهدين في الآية المتقدّمة/ ١١١ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ وفي الدُّرّ ٣/ ٥٠٧: «قوله التائبون فيه خمسة أقوال: أحدها أنه مبتدأ وخبره العابدون، وما بعده أوصاف، أو أخبارٌ متعدِّدة...».

﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾(١).

ووَقَعَ في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ * مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾(٢)، ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ﴾(٣)، ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾(٤)، أي:

---

(١) سورة البقرة ٢/ ١٨ وتتمتها ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ والتقدير: فهم صُمٌّ... وانظر الآية/ ١٧١.

(٢) تتمة الثانية: ﴿... ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٩٦ - ١٩٧.
والتقدير: تقلُّبُهم أو تَصَرُّفُهم متاع قليل.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٧١.
ثلاثة: خبر مبتدأ مضمر، أي: هم ثلاثة، أو آلهتُنا ثلاثة.
قال الفارسي: تقديره: «الله ثالث ثلاثة ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه». ولعل الفارسي أستأنَسَ لهذا بآية المائدة ٥/ ٧٣ ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾.
وجعل التفتازاني في المطوَّل الآية مما يحتمل الوجهين: أي، لنا أو في الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ، وهذا على حَذْف الخبر، ثم قَدّر: أو ثلاثة آلهة، ثم ذكر أنّ التقدير: ولا تقولوا: اللهُ والمسيحُ وأُمُّه ثلاثة، فحذف المبتدأ، وأثبت الخبر.
كما تعقَّب الدماميني المصنّفَ بأن إيراد هذه الآية هنا سَهْوٌ؛ فإنّ الكلام فيما إذا حُذِف منه المبتدأ واقعاً بعد غير القول، ووقع الحَذْفُ هنا بعد القول.
ورَدَّ عليه هذا الشمني بأنّ القول هنا نَهْيٌ، وهو غير القول السّابق.
انظر الدّرّ المصون ٢/ ٤٧٠، وحاشية الشمني ٢/ ٢٥٩.

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٥، وتقدَّمت في مواضع، أولها في الهمزة/ انظر ١/ ٨٤، وانظر «هل» في ٤/ ٣٢٩، وتكررت...
والتقدير في الآية: هذا بلاغٌ، وقدَّره بعضُهم: تلك السّاعة بلاغٌ.
وذهب آخرون إلى أنه مبتدأ، والخبر قوله: «لهم» الواقع بعد قوله: ولا تستعجل، أي: لهم بلاغٌ. ويُوْقَفُ على «فلا تستعجل». وضَعَّفَهُ السمين وغيره بسبب الفَصْل.
انظر الدر ٦/ ١٤٥، وأنظر أمالي الشجري ١/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣٦٢.

هذا بلاغٌ. وقد صُرِّح به[١] في[٢]: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[٣]، أي: هذه سُورَةٌ، ومِثْلُه قولُ العلماءِ[٤]: «باب كذا» وسيبويهِ[٥] يُصَرِّحُ به.

* * *

١٤ - حَذْفُ الخَبَرِ

- ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[٦]. أي[٧]: حِلٌّ لكم.

- ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ﴾[٨] أي: دائمٌ.

---

(١) أي: بالمبتدأ.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة إبراهيم ١٤/ ٥٢.

(٣) تتمتها: ﴿... وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ سورة النور ٢٤/ ١، انظر أمالي الشجري ١/ ٣٢٠.

(٤) أي: هذا باب كذا.

(٥) جاء ذلك في مواضع كثيرة من كتابه: انظر فيه ١/ ٢، ٧، ٨، ١٣، ١٤...

(٦) الآيـة: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٥.

(٧) أي: والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لكم، وهذا التقدير أَحَدُ وَجْهَيْن ذُكِرا فيها، وهو الظاهر، وذكره أبو البقاء، والوجه الثاني لأبي البقاء فذكر أنّ المحصنات معطوف على «الطيّبات». انظر التبيان/ ٤٢٠.

(٨) الآية: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣٥.

- وأما ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[١] فلا حاجةَ[٢] إلى دَعْوى الحَذْفِ كما قيل؛ لِصِحَّةِ كون «أَعْلَمُ» خبراً عنهما[٣].

- وأمّا[٤] **«أنت أَعْلَمُ ومالُكَ»** فَمُشْكِل؛ لأنه إن عُطِف[٥] على «أنت» لَزِمَ كونُ «أَعْلَم» خبراً[٦] عنهما، أو على «أَعْلَمُ» لَزِمَ كَونُه شريكه[٧] في الخبريّة، أو على[٨] ضميرِ «أَعْلَمُ» لَزِمَ أيضاً نِسْبَةُ العِلْم إليه[٩]، والعَطْفُ[١٠] على الضميرِ المرفوعِ المُتَّصِل[١١] من غير توكيدٍ ولا فَصْلٍ، وإعمالُ «أَفْعَل»[١٢] في الظّاهر.

---

(١) سورة البقرة ٢/ ١٤٠، وتقدّمت في «مِن»، انظر ٤/ ١٨٧، وانظر الجملة الواقعة مفعولاً به ٥/ ١٧٨.

(٢) التقدير عند العكبري على حَذْف الخبر قال: «أم الله» مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أم الله أَعْلَم» التبيان/ ١٢٣، وتعقَّبه السمين، لأنه عند تقدير الخبر يصبح جملة، و«أَم» المُتَّصِلة لا تعطف الجملة بل المفرد، وما في معناه». انظر الدر ١/ ٣٩٠، وانظر الفريد ٣٨٤٪، والبحر ١/ ٤١٤.

(٣) ويكون التقدير: أأنتم أم الله أعلم.

(٤) ساق هذا ٱستطراداً بعدما ذكره في الآية لمشاكلة صورة الجملة فيهما، وتقدّم في ٤/ ٣٧٣.

(٥) أي: مالك.

(٦) والمال لا عِلْمَ له.

(٧) ويكون المال هو نفس المخاطَب، وذلك غير صحيح.

(٨) أي: أو عطف على ضمير ٱسم التفضيل «أعلم».

(٩) أي: إلى المال، ونسبة العلم إنما تكون إلى العقلاء.

(١٠) هذا مُفَرَّعٌ على المسألة السَّابقة، وهي تقديرُ عَطْف «مالك» في المثال على ضمير «أَعْلَم».

(١١) أي: المستتر في ٱسم التفضيل «أعلم».

(١٢) وٱسم التفضيل لا يعمل إلّا في ضمير مستتر.

وإن قُدِّرَ[١] مبتدأً حُذِفَ خَبَرُهُ لَزِمَ[٢] كَوْنُ المحذوفِ «أَعْلَم».

والوَجْهُ فيه أنّ الأَصْلَ[٣] بمالك، ثم أُنيبت الواو منابَ الباءِ قَصْداً للتَّشاكُلِ اللفظيّ[٤]. لا للاشتراكِ المعنويّ كما قُصِدَ بالعَطْف في نحو[٥] ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾[٦] فيمن خَفَضَ، على القول بأنّ الخَفْضَ للجِوارِ[٧]، ونَظيرُه[٨]: «**بِعْتُ الشاءَ شاةً ودِرْهما**» والأَصْلُ شاةً بِدِرْهَم.

- وقالوا[٩]: «**النّاسُ مَجْزِيُّون بأعمالِهم، إنْ خَيْرٌ فخيرٌ**» أي: إنْ كان في عملهم

---

(١) أي: المال، في المثال: أنت أَعْلَمُ ومالُكَ، ويكون من عَطْف الجمل.

(٢) لزم ذلك لأن المحذوف يُقَدَّر من جنس المذكور، وتقديره «أعلم» لا يصح معنىً، وإن صَحّ من حيث الصِّناعة.

(٣) ما قَدّره المصنّف هنا قَدَّر الرضي غيره، فقد ذهب إلى أنّ التقدير: أنت أَعْلَمُ بحال مالك، فأنت ومالك، ثم خَفّف بحذف معمول «أَعْلَم»، وحذف المبتدأ المعطوف عليه «مالك»؛ لقيام القرينة على كُلٍّ من المحذوفين، والمعنى: أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك، ولا أُشيرُ عليك بما يتعلّق بإصلاحه، فأنت أعلم بما يُصْلِحُه. انظر شرح الكافية وحاشية الشمني ٢/ ٣٥٩.

(٤) أي: للتشاكل في الإعراب بين أعلم، ومال.

(٥) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدّمت في مواضع أولها في «إذا»، انظر ما سبق ٢/ ٨٦.

(٦) تقدّمت هذه القراءة، انظر ما سبق ٤/ ٣٦٨.

(٧) هذا مَذْهَبُ الأخفش وأبي عبيدة، فقد رَأَيَا الخَفْضَ على الجوار للرؤوس، ورأى غيرهم الخفض على العطف على الرؤوس، واندراج المسح في الأرجل مع المسح في الرؤوس. وانظر تفصيل هذا فيما سبق. وفي كتابي: معجم القراءات؛ ففيه تفصيل أوفى.

(٨) أي نظير المثال السابق: أنت أعلم ومالك، ومجيءُ الواو نائبة عن الباء للتشاكل اللفظي، أي في الإعراب بين: أَعْلَم ومالك. وتقدّم في ٤/ ٣٧٣.

(٩) وسمع هذا القول من العرب على غير هذا: «... إنْ خَيراً فَخَيرٌ وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ»، ويكون المحذوفُ في مثل هذه الرواية «كان»، واسمها، والمثبت الخبر، أي: إن كان عملهم خيراً، ثم حُذِف المبتدأ على تقدير: فجزاؤهم خير، وكذا بقية القول.

خَيْرٌ، فحُذِفَتْ «كان» وخَبَرُها.

وقال[1]:

لَهْفي عليكَ لِلَهْفَةٍ من خائِفٍ ... يَبْغي جوارَكَ حِينَ لَيسَ مُجِيرُ

أي: ليس له.

- وقالوا[2]: **«من تَأَنَّى أَصابَ أو كاد، ومن استعجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ»**.

= وانظر الهمع ٢/١٠٣، وارجع إلى شرح شذور الذهب للمصنِّف/١٨٧، **فقد ذكر رواية النَّصْب على أنها حديثٌ عن رسول الله ﷺ، ثم قال:**
«وهذا أَرْجَحُ الأَوْجُه في مثل هذا التركيب، وفيه وجوه أخر» وانظر حاشية المحقق الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله، وانظر أَوْضح المسالك ١/ ١٨٥.
وأنظر شرح شواهد الرضي على الكافية للبغدادي/ ١٣٤ **فقد روى هذا الحديث الطبري في تفسيره عن أبن عباس موقوفاً. وذكره أبن مالك في شواهد التوضيح/ ٧١ مرفوعاً إلى النبي ﷺ.**
قال البغدادي: **«وهو من أمثلة النحويين»**. وانظر شرح المَفَصَّل ٢/ ٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٢، والكتاب ١/ ١٣٠، وشرح الكافية ١/ ٢٥٢.

(١) قائله الشَّمَرْدَل بن شريك الليثي، وهو معاصر لجرير والفرزدق، وقيل هو لحارثة بن بدر، وقيل: هو لعبدالله بن أيوب.
وفيه رواية: حين لاتَ مُجيرُ، وهو ما أثبته المصنِّف في أوضح المسالك.
والشّاهد حَذْفُ الخبر لدلالة المعنى عليه. وقَدَّره السيّوطي: ليس في الدنيا..
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٦، وشرح السّيوطي/ ٩٢٧، والضرائر الشعريّة/ ١٨٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٥، والخزانة ٢/ ١٤٦، والهمع ٢/ ٨٤، والعيني ٢/ ١٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٢١٣ «حين لات مجير». شرح الحماسة للمرزوقي/ ٩٥٠.

(٢) ذكره السيوطي برواية «ومن عَجَّلَ» انظر الهمع ٢/ ١٤٣، ومثله في شرح الأشموني ١/ ٢٢٢، وانظر الأرتشاف/ ١٢٣٠، والجامع الصغير/ ٥٢١.
والتقدير: أو كاد يصيب أو كاد يخطئ.
وقول المصنف: «وقالوا» لا يصحُّ، ويبدو أنه سها عن أنه حديث، فَسَاقه على أنه من أقوال العرب.

وقالوا[١]: «إنّ مَالاً وإنّ وَلَداً»، وقال الأعشى[٢]:

إنَّ مَـحَـلاً وإنّ مُـرْتَـحَـلاً   [وإنّ في السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاً]

أي: إنَّ لنا حُلولاً في الدنيا، وإنَّ لنا ٱرتحالاً عنها.

وقد مَرَّ البحث في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٣]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾[٤] مُسْتَوْفىً.

---

(١) تقدَّم هذا المثال عند المصنِّف في الشَّرْط الثالث من شروط الحَذْف ص/ ٣٤١، قال: «فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكّد، وفيه نظر...». والتقدير: إنّ لنا مالاً وإنّ لنا ولداً.

(٢) تقدَّم البيت، انظر ما سبق «إذ» ٢/ ٢٢.
قال: «أي إنّ لنا حلولاً في الدنيا، وإنّ لنا ٱرتحالاً عنها إلى الآخرة، إنّ في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؟ لأنّهم مَضَوْا قبلنا وبقينا بعدهم».
وذكر البيت شاهداً لـ «إذ» التعليليّة. وما ذكره في البيت أخذه من ٱبن الحاجب، انظر الأمالي ٢/ ٧٦، وبَسَطتُ القول فيه فيما سبق.

(٣) سورة الحج ٢٢/ ٢٥، وانظر ما سبق ٢/ ١٦١.
ومَرّت الآيةُ كما ترى، غير أنّه لم يتعرَّض لحال الخبر فيها؛ ولذا تعقَّبه الدماميني بقوله: «كأنه سَهَا - رحمه الله - في الإخبار بمرور البحث في الآية الأولى؛ فإن البحث فيها لم يَمُرَّ في شيء مما وقفتُ عليه من نُسَخ هذا الكتاب لا مُسْتَوفىً، ولا غير مُسْتَوفى...» حاشية الشمني ٢/ ٢٥٩.
وذكروا في خبر «إنّ» وحذفه ثلاثة أَوْجُه، منها أنّ الواو في «ويَصُدُّون» مزيدة في خبر «إنّ»، وهو مذهب كوفي، وقد رُدّ، والثاني أنّ الخبر محذوف، وتقديره: نذيقهم من عذاب أليم، وهو تقدير الزمخشري.
وقَدّره ٱبنُ عطية: إن الذين كفروا خَسِروا أو هلكوا، «ويقدر بعد: والباد» انظر الدر ٥/ ١٣٩، والمحرر ١٠/ ٢٥٤، والكشاف ٢/ ٣٤٥، انظر ما سبق ص/ ٨١.

(٤) سورة فُصّلت ٤١/ ٤١، وتقدّمت في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة ص/ ٨١.

- وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[(١)] أي: علينا.

- ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾[(٢)] أي: لهم.

وقال الحماسيّ[(٣)]:

مَن صَدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ

وقد كثُرَ حَذْفُ خبر[(٤)] «لا» هذه حتى قيلَ إنّه لا يُذْكَرُ.

وقال آخر[(٥)]:

إذا قِيلَ سِيروا إنَّ ليلى لَعَلّها جَرَى دُوْنَ لَيلى مائِلُ القَرْنِ أَعْضَبُ

أي: لَعَلّها قريبة.

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/ ٥٠، وتقدّمت في «لا»، انظر ٣/ ٢٨٦.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ سبأ ٣٤/ ٥١.

(٣) البيت لِسَعْد بن مالك، وتقدَّم في «لا» النافية للجنس. انظر ما تقدَّم ٣/ ٢٩١.

(٤) حَذْفُ خبرها إذا عُلِم غالبٌ في لغة الحجاز، مُلْتَزَمٌ في لغة تميم وطيئ. كذا قالوا، وإطلاق الحَذْف في لغة تميم غيرُ صحيح، وإنما يكون ذلك إذا عُلِم من سياق الكلام، وإلّا فلا حَذْفَ.

وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٩١، وكذا أمالي الشجري ١/ ٣٢١.

(٥) قائله غير معروف.

وروايته عند أبي حيان: إذا قلتُ: سِيرُوا.

الأَعْضَب: الثور المكسور القرن، والعرب تتشاءم إذا مَرَّ بين يديها حيوان قرنُه مُلْتَوٍ أو مكسور.

والشاهد فيه حذف خبر «لَعَلّ» أي: لعلها قريبةٌ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٠، وأمالي الشجري ١/ ٣٦١، وأمالي المرتضى ٢/ ٧٣، وتذكرة النحاة/ ٥٧٣.

١٥ - ما يَحْتَمِلُ النَّوْعَيْن[١]

يَكْثُرُ بعد الفاء[٢] نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٣]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٤] ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾[٥]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[٦]، أي[٧]: فالواجِبُ كذا، أو فَعَلَيْه[٨] كذا، أو فَعَلَيْكم كذا.

---

(١) أي: حَذْفُ المبتدأ أو حَذْفُ الخبر.
وقد مَرَّ مما يحتمل النوعين بعض الأمثلة في حذف المبتدأ، وكان هذا الموضع أَوْلَى بها وأَلْيَق، ولعلّ المصنّف سها عن ذلك، فوضع تلك الأمثلة في غير موضعها، وإلّا فإنها لا تخفى على مثله.

(٢) الشمني: «يعني عقيبها من غير فاصل بينه وبينها» الحاشية ٢/ ٢٥٩.

(٣) سورة المجادلة ٥٨/ ٣، وتقدَّمت، انظر الجهة الثالثة من هذا الباب، الخبر مقدر: أي: فعليهم تحريرُ رقبةٍ، أو هو فاعل بفعل مقدَّر، أي: فيلزمهم تحريرٌ، أو هو خبر مبتدأ مضمر، أي: فالواجِبُ عليهم. انظر الدُّرّ ٦/ ١٨٥.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٨٥، وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٦.
أي فعليكم عِدَّةٌ، على حَذْف الخبر، أو فالواجِبُ عدة: على حذف المبتدأ.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت في «أو»، انظر ما سبق ١/ ٤٠٢.
في «ما» ثلاثة آراء.
الأول: لثعلب فهو في مَحَلّ نَصْب بفعلٍ مُقَدَّر: أي فليُهْدِ أو فَلْيَنْحَر.
الثاني: للأخفش: ما: مبتدأ، والخبر محذوف. والتقدير: فعليه ما ٱستيسر من الهدي.
الثالث: أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجِبُ ما ٱستيسر.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٨٠، وتقدَّمت. انظر «إلى» في ١/ ٤٩٠.
فنظرة: فيه ثلاثة توجيهات: خبر مبتدأ محذوف، أي: فٱلأَمْرُ أو الواجِبُ... أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فعليكم...، الثالث: أنه فاعِلٌ بفعلٍ مضمر، أي: فتجِبُ نَظِرَةٌ...

(٧) هذا من تقدير إثبات الخبر وحَذْف المبتدأ.

(٨) هذا من إثبات المبتدأ وحَذْفِ الخبر.

ويأتي في غَيْرِه(١) نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾(٢)، أي(٣): أَمْري، أو أَمْثَلُ. ومِثْلُه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾(٤) أي: أَمْرُنا، أو أَمْثَلُ. ويَدُلُّ للأوّل(٥) قولُه(٦):

فقالت: على آسمِ الله، أَمْرُكَ طاعَةٌ [وإِنْ كُنْتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ]

وقد مَرّ(٧) تجويزُ آبْنِ عُصْفور الوجهين(٨) في «**لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ**»، «**وآيْمُنُ اللهِ**

---

(١) أي: في غير ما هو بعد هذه الفاء.

(٢) سورة يوسف ١٢/١٨، ٨٣، وتقدَّمت في الجهة الخامسة من هذا الباب، وذكر التقديرين فيها. انظر ص/١٢٤.

(٣) هذا على حذف المبتدأ، وما بعده على تقدير حذف الخبر، وذكر مثل هذا من قبل فقال: «يجوز في نحو... ابتدائيةُ كُلٍّ منهما وخبريّة الآخر، أي: شأني صَبْرٌ جميلٌ، أو صَبْرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره».

(٤) سورة محمد ٤٧/٢١، وتقدَّمت في «مسوّغات الآبتداء بالنكرة».
انظر ما سبق ٥/٤٤٥، فقد ذكر الآية شاهداً لحذف الخبر، ولم يذكر حَذْف المبتدأ، وآنظر الحاشية (١) في الموضع المُحَال عليه، والخصائص ٢/٣٦٢، وأمالي الشجري ١/٣٢٠.

(٥) **أي: حذف المبتدأ في الآية الثانية «طاعةٌ» ما جاء في البيت من ذِكْرِ المبتدأ: أَمْرُكَ طاعةٌ. وتعقَّبه الدماميني على هذا التمثيل بأنّه فيه نَظَر، ولا يلزم من وقوع لَفْظ «طاعة» في تركيبٍ ما خبراً عن مبتدأ مذكور وهو لفظ «الأمر» أن يكون كذلك في كُلّ تركيبٍ لم يُذْكَرْ فيه المبتدأ... انظر حاشية الشمني ٢/٢٦١.**

(٦) قائله عمر بن أبي ربيعة.
والشّاهد فيه أنّه أظهر المبتدأ مع طاعة فقال: أَمْرُك طاعةٌ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٢١، وشرح السيوطي/٩٢٨، والخزانة ٢/١٥٠، والخصائص ٢/٣٦٢، وأمالي الشجري ١/٣٢٠، والديوان/٤٩٠.

(٧) مَرَّ في هذا الباب في ما «إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً أو كونه خبراً، فأيُّهما أَوْلَى».

(٨) أي: حذف المبتدأ أو حذف الخبر: أي لعمرك يميني، أو يميني لعمرك.
وأيمُنُ الله قسَمي، وقَسَمي أيمُنُ الله.

لَأَفْعَلَنَّ». وغَيْرُه جَزَمَ بِأَنَّ ذلك من حَذْفِ الخبر، وفي[١] «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ» وغَيْرُه جَزَمَ بأنّه إذا جُعِلَ على الحَذْفِ كان من حَذْفِ المبتدأ.

* * *

١٦ - حَذْفُ الفِعْل وَحْدَه، أو مع مُضْمَرٍ مرفوعٍ، أو مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهما

يَطَّرِدُ حَذْفُه مُفَسَّراً نحو[٢]: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ[٣]﴾، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٤]، ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٥]، والأَصْلُ: لو تملكون[٦] تملكون، فلما حُذِف الفِعْلُ[٧] ٱنْفَصَلَ الضميرُ. قالَه الزمخشريّ[٨] وأبو البقاءِ

---

(١) أي: وأجاز الوجهين في هذا، حذف المبتدأ: هو زيد، أو الخبر: زيد الممدوح. وهذا إذا كان على الحذف، أمّا إن كان من غير حذف فهو مبتدأ خبره ما قبله.

(٢) سورة التوبة ٦/٩، وتقدّمت في الجملة. انظر ما سبق ١٥٨/١، و١٦/٥. والتقدير: وإن ٱستجارك أحد من المشركين ٱستجارك.

(٣) «ٱستجارك» غير مثبت في م/١.

(٤) سورة الآنشقاق ١/٨٤، وتقدّمت، انظر ٥٨/١، ٧٣/٢.

(٥) سورة الإسراء ١٠٠/١٧، وتقدّمت، انظر ٣٧٩/٣، ٤١٩ - ٤٢٠.

(٦) هذا غير مثبت في م/٥.

(٧) أي: حُذِفَ الفعل وَحْدَهُ «تملك»، فٱنْفَصَل الضميرُ وهو الواو، وقام مقامه ضمير الخطاب وهو «أنتم».

(٨) قال الزمخشري: «وتقديره: لو تملكون تملكون، فَأَضْمَرَ تلك إضماراً على شريطة التفسير، وأُبْدِلَ من الضمير المُتَّصِل الذي هو الواو ضميرٌ منفصلٌ وهو «أنتم» لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفِعْل المُضْمَر، وتملكون: تفسيره، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه الإعراب.

وأَهْلُ البيان[1]، وعن البصريين أنّه لا يجوزُ «**لو زيدٌ قام**» إلّا في الشِّعْر أو النُّدُور، نحو[2] «**لو ذات سِوَار لَطَمَتْني**». وقيل الأَصْل[3]: لو كنتم، فَحُذِفَتْ «كان» دون ٱسمِها، وقيل[4]: لو كُنْتُم أنتم، فحُذِفا[5] مثل[6] «**ٱلْتَمِسْ ولو خاتماً من حديد**»، وبقي التوكيدُ[7].

وَيَكْثُرُ[8] **في جوابِ الٱستفهام** نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[9] أي: ليقولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ «**وإذا قيل ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً**»[10].

وأَكْثَرُ من ذلك[11] **كُلِّه حَذْفُ القولِ** نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝

= فأمّا ما يقتضيه عِلْمُ البيان، فهو أنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الٱختصاص، وأنّ الناس هم المخصوصون بالشُّح المُتَبَالغ...؛ وذلك لأنّ الفعل الأوَّل لما سقط لأجل المفسِّر بَرَزَ الكلامُ في صورة المبتدأ والخبر» الكشاف ٢/ ٢٤٧، وانظر التبيان للعكبري/ ٨٣٣ - ٨٣٤.

(١) انظر المفتاح/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) قائله: حاتم الطائي، وتقدَّم في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤١٦.

(٣) ذكر هذا فيما سبق ورَدَّه. انظر ٣/ ٤٢٠، وانظر ٣/ ٤١٩ الحاشية/ ٥، وهو لٱبن الصائغ.

(٤) هذا لأبي الحسن علي بن الفضل المجاشعي، وتقدَّم، انظر ٣/ ٤٢٠ الحاشية/ ٦.

(٥) أي: حذفت كان وٱسمها.

(٦) تقدَّم هذا الحديث. انظر ما سبق ٣/ ٤١٨ وتخريجه في الحاشية/ ٤.

(٧) وهو «أنتم».

(٨) أي: يكثر حَذْفُ الفعل إذا وقع في جواب الٱستفهام.

(٩) الآية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٦١.

(١٠) **ذكرتُ في الشَّرْط الأوَّل من شروط الحَذْف أنّ المصنِّف خلط بين آيتين من سورة النحل: ٢٤ و٣٠، فٱنظر هذا فيما سبق في ص/ ٣١٧ - ٣١٨.**
والآية التي يستشهد بها هنا هي الآية/ ٣٠ ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾
والتقدير: قالوا: أنزل خيراً.

(١١) أي: مما تقدَّم فيه الحَذْفُ.

﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾[١] حتى قال أبو عليّ: «حَذْفُ القولِ من حديث البحر، قُل ولا حَرَجَ».

ويأتي حَذْفُ الفِعْل في غير ذلك نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[٢] أي[٣]: وأْتُوا خَيْراً. وقال الكسائيُّ: «يَكُنِ الانتهاءُ خيراً»، وقال الفَرّاءُ: الكلامُ جملةٌ واحدةٌ، و«خيراً» نَعْتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: انتهاءً خيراً.

﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[٤]: أي[٥]: واعتَقَدُوا الإيمانَ من قَبْلِ

---

(١) سورة الرعد ١٣/ ٢٣ - ٢٤، وتقدَّمَتا في الجملة التفسيرية. انظر ما سبق ٥/ ١٠٧، والتقدير: قالوا: سلامٌ عليكم.
وفي حذف الحال يُقَدِّر المصنِّفُ حالاً محذوفةً، أي: قائلين سلام عليكم. انظر ص/

(٢) سورة النساء ٤/ ١٧١، وتقدَّمت في حذف المبتدأ. انظر هذا فيما سبق.

(٣) ذكروا في نَصْب «خيراً» أربعة أَوْجُه: **الأول** أنّه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجب الإضمار: وأْتُوا خيراً لكم، وهو مذهب الخليل وسيبويه.
الثاني: مذهب الفرّاء أنّه نعتٌ لمصدر محذوف: أي: فآمنوا إيماناً خيراً.
الثالث: مذهب الكسائي وأبي عبيد أنّه منصوب على خبر «كان» المضمرة: يكن الإيمانُ خيراً لكم.
الرابع: أنه منصوب على الحال، ذكره مَكّي عن بعض الكوفيين، وقال: هو بعيد، وذكره العكبري ولم يَعْزُه.
انظر الدر ٢/ ٤٦٨ - ٤٦٩، والكتاب ١/ ١٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤، ومعاني الفرّاء ١/ ٢٩٥ - ٢٩٦، والتبيان للعكبري/ ٤١١.

(٤) الآية: ﴿... يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾سورة الحشر ٥٩/ ٩.

(٥) التقدير: اعتقدوا، أو أَلِفُوا، أو أَحَبُّوا.
وانظر تخريجات أخرى في الدُّرّ ٦/ ٢٩٥ - ٢٩٦.

هجرتِهِم. وقال[١]:

عَـلَفْـتُـهـا تِـبْـنـاً ومـاءً بـارداً

فقيل: التقديرُ: وسَقَيْتُها. قيل[٢]: ولا حَذْفَ، بل ضُمِّنَ «عَلَفْتُها» معنى أَنَلْتُها وأَعْطَيْتُها. وأُلْزِموا[٣] صِحَّة نحو: «**عَلَفْتُها ماءً بارداً وتِبْناً**»، فالْتَزَموه[٤] محتجِّين بقول طَرَفَةَ[٥]:

[أَعَمْرَو بْنَ هندٍ تَرَى ما رَأْيَ صِرْمَةٍ] لها سَبَبٌ تَرعَى بِهِ الماءَ والشَّجَرْ

---

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، وقال الفرَّاء أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه. وبعده:

حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها

وشَتَتْ: بَدَت. ذكر هذا العيني، ورده البغدادي، وقال هو من: أقام شتاء، هَمّالةً: من هَمَلت العين: إذا تَصَبَّب دَمْعُها.

وذكر البغدادي أن بعضهم رواه:

لما حَطَطتُ الرحل عنها وارداً * عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِدا

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٣، والسّيوطي/ ٩٢٩، والإنصاف/ ٦١٣، والخزانة ١/ ٣٣٠، ٤٩٩، والخصائص ٢/ ٤٣١، وأمالي الشجري ٢/ ٣٢١، وشرح المفصَّل ٢/ ٨، والهمع ٥/ ٢٢٨، والعيني ٣/ ١٠١، والأشموني ١/ ٣٤٠، أوضح المسالك ٢/ ٥٦، معاني الفرَّاء ١/ ١٤، ٣/ ١٢٤، ومراجع البيت كثيرة، وحَسْبي وحَسْبُك هذا.

(٢) ذكر هذا العيني عن ابن عصفور. انظر العيني ٣/ ١٠١.

(٣) أي: من قال بالإضمار أُلْزِمَ بصحّة الجملة التي ذكرها مُنْتَزَعةً من البيت على التقديم والتأخير. واحتجوا لجواز هذا ببيت طرفة الآتي.

(٤) في م/ ١ «والتزموه».

(٥) المثبت عجز البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

ترى ما رَأْيِ: أي: يا عمرو أيّ رأي لك في هذه الصِّرْمَة، وهي القِطْعَةُ من الإبل، السبب: العهد والحبل.

ولا بُدّ هنا من تضمين «ترعى» معنى تتناول به الماءَ والشجر؛ لأن الماء لا يُرْعى ولكن يُسْقى.

=

وقالوا: «**الحمدُ لله أَهْلَ الحمدِ**» بإِضْمارِ «**أَمْدَحُ**».

وفي التنزيل: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[1]: بإِضمار «أَذُمُّ»[2]. ونظائِرُه[3] كثيرة.

وقالوا[4]: «**أَمَّا أَنتَ مُنطَلِقاً انْطَلَقتُ**» أي: لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، وقالوا[5]: «**لا أُكَلِّمُه ما أَنَّ حِرَاءَ مكانَهُ، وما أَنَّ في السماءِ نجماً**» أي[6]: ما ثَبَتَ، ويُرْوى[7]: «نَجْمٌ» بالرَّفْع، فأَنَّ: فِعْلٌ ماضٍ، بمعنى عَرَض، وأَصْلُه: عَنَّ[7].

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٣، وشرح السيوطي/ ٩٢٩، والخزانة ١/ ٤٩٩، والعيني ٤/ ١٨١، والديوان/ ٤٧.

(١) سورة المسد ١١١/ ٤ وبعدها: ﴿فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ﴾ الآية الخامسة، وبها يتمُّ الإعراب على قراءة النّصب في «حمّالة».

(٢) وسَمّاه الزمخشري النَّصب على الشَّتم. انظر الكشّاف ٣/ ٣٦٦، وقال بعدها: «وأنا أَستَحِبُّ هذه القراءة».

(٣) أي نظائر ما سبق من النَّصب على المَدْح أو الذَّمّ.

(٤) تقدَّم هذا في «ما» الزائدة، انظر ما سبق ٤/ ٩٦ - ٩٧.

(٥) انظر هذا في الارتشاف/ ١٢٥٧، والجنى الداني ٤١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣١٦.

(٦) انظر المساعد ١/ ٣١٦، والجنى الداني/ ٤١٠، وفي الارتشاف: «أي: ما ثبت، كذا قدّره ابنُ مالك».

(٧) قال ابنُ سيده: «ولا أَفْعَلُ كذا ما أَنَّ في السماء نجماً، حكاه يعقوب، ولا أعرف ما وَجْهُ فتح «أَنّ» إلّا أن يكون على توهُّم الفعل، كأنه قال: ما ثبت أنّ في السماء نجماً، وما وُجِدَ أنّ في السماء نجماً.

وحكى اللحياني: ما أَنّ ذلك الجبلَ مكانه، وما أَنّ حراءً مكانه، ولم يُفَسِّره.

وقال في موضع آخر: وقالوا لا أفعله ما أَنَّ في السماء نجمٌ، وما عَنّ في السماء نجمٌ، أي ما عَرَض. وما أَنّ في الفُرات قطرة، أي: ما كان في الفرات قطرة». انظر اللسان/ أنن.

١٧ - حَذْفُ المَفْعُول

يَكْثُرُ بَعد «لو شِئْتَ»[١] نحو[٢]: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾، أي: فلو شاء هِدَايَتَكُم. **وبعد نفي العِلْم ونحوه**[٣] نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾[٤] أي: إنَّهم سُفَهاءُ؛ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾[٥].

---

(١) في حاشية الشمني: «أي بعد فِعْل المشيئة، أو الإرادة إذا وقع شرطاً، فإنّ الجواب يدلُّ عليه ويبيّنُه نحو. . . فإنه متى قيل: لو شاء علم السّامع أنّ هناك شيئاً تعلّقت المشيئةُ عليه لكنه مُبْهَمٌ عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيّناً، وهذا أَوْقع في النفس. . .» الحاشية ٢/ ٢٦٠.

(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٤٩، وكذا في سورة النحل ١٦/ ١٩. وكذا جاءت في المخطوطات، ومتن حاشية الشمني، وجاء عند الأمير والدسوقي «ولو شاء الله لهداكم أجمعين» وليس كذلك. وأنبه على هذا مبارك من قبل. انظر ما عنده ص/ ٨٢٨.
والآية: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

(٣) نحوه كالإبصار، وستأتي الآية. .

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٣، وتقدّمت في «أَلَا»، انظر ١/ ٤٣٩.
وفي «ما» انظر ٤/ ٤٩. وذهب الدماميني إلى أنه يحتمل أن يكون مما نُزّل فيه المتعدي منزلة القاصر، فلا حَذْفَ، وهو أَبْلَغُ في الذمّ.

(٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٨٥، وتقدّمت في «لولا» ٤/ ٤٥٦.
والبصر قد يكون من البصيرة، وقد يكون من البَصَر، أي: فلولا تنظرون أعْوَان ملك الموت. والضمير في إليه، وقبل الآية: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ سورة الواقعة/ ٨٣ - ٨٤.

وعائِداً[١] على المَوْصولِ نحو: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٢].

وحَذْفُ عائد[٣] الموصوف دون ذلك[٤] كقوله[٥]:

[حَمَيْتَ حِمَى تِهامَةَ بعد نَجْدٍ]　　وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَطاعِ

وعائدُ المُخْبَرِ[٦] عنه دونهما[٧] كقوله[٨]:

[قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي] * عليَّ ذَنْباً كُلُّه لم أَصْنَعِ

وقوله[٩]:

[فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْن]　　فَثَوْبٌ نَسِيتُ وثوبٌ أَجُرّْ

---

(١) أي: ويكثر حَذْفُ المفعول - الضمير - عائداً على الموصول، وكلامه هنا عطف على ما تقدّم في أول الفقرة: «ويكثر بعد «لو شئت».

(٢) سورة الفرقان ٢٥/ ٤١، وتقدّمت في «التدريب على ما» انظر ما سبق ٤/ ١٢٠، والتقدير: بعثه.

(٣) أي الضمير الواقع مفعولاً به العائد على ٱسم سابقٍ موصوف قبله.

(٤) أي: أقلّ في الحذف مما تقدّم قبله.

(٥) المذكور عجزه، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين، وقائله جرير، وتقدّم. انظر ما سبق ٥/ ٦٠٢: «الأشياء التي تحتاج إلى رابط»، وٱنظر أيضاً ما سبق في الحذف «بَيَانُ أنّه قد يُظَنّ أنّ الشيء من باب الحَذْف وليس منه».
والشّاهد فيه أن جملة «حميت» صفة لـ «شيء»، والرابط ضمير نَصْبٍ مُقَدّر. أي: حميته.

(٦) أي: العائد على المبتدأ المخبر عنه.

(٧) أي: دون عائد الموصوف، ودون عائد الموصول في الحَذْف.

(٨) قائله أبو النجم، وتقدّم في «كُلّ» ٣/ ١١٧، وكذا في روابط الجملة ٥/ ٥٧٩.
والشّاهد فيه أنّ «كُلُّ»: مبتدأ، ولم أَصْنَعِ: جملة في موضع الخبر، والرّابط محذوف. أي: لم أَصْنَعْهُ.

(٩) قائله ٱمرؤ القيس، وتقدّم في «مسوِّغات الاَبتداء بالنكرة».
وجاءت روايته «نسيتُ» إلّا في م/ ٤، فقد جاء «لبستُ»، وكذلك أثبته مبارك والشيخ محمد.
والعائد المحذوف على تقدير: فثوبٌ نسيتُه، وثوب أَجُرُّه.

وجاء **في غير ذلك**(١) نحو: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾(٢)، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾(٢)، أي: فمَن لم يَجِد الرقبةَ، فَمَن لم يستطعِ الصَّوْمَ.

ومن غريبه(٣) **حَذْفُ المقولِ وبقاءُ القَوْلِ** نحو: ﴿قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾(٤)أي: هو سِحْرٌ؛ بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾(٤).

---

(١) أي: جاء حَذْفُ المفعول في غير ما تقدَّم.

(٢) سورة النساء ٤/ ٩٢، وتقدَّمت في «ما» ٤/ ٥٩.

وتقدير الحَذْف في الآية: فمن لم يجد رقبةً فعليه صِيَامُ شهرين.

وانظر سورة المجادلة: ٥٨/ ٣ - ٤ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا . . . * فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا . . .

وتقدَّمت الآيةُ الثالثة في الجهة الثالثة مما سبق.

والتقدير: فمن لم يجد رقبة. . . فمن لم يستطع صيام شهرين.

(٣) أي: من غريب الحَذْف.

(٤) سورة يونس ١٠/ ٧٧، وتقدَّمت في الجملة الثالثة المحكيّة بالقول، انظر ما سبق ٥/ ١٨٢، وقد ذكر هذا المصنِّفُ من قبل قال: «أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذف مقالتهم مدلولاً عليه بجملة الإنكار. . .».

وعَلّق الشمني على نَصّه هنا بأنه أَحَد الأَوْجُه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف.

قلت: انظر الكشاف ٢/ ٨٢ فقد قال: «. . . فإن قلت: هم قطعوا بقولهم: إنّ هذا لَسِحر مبين، على أنّه سِحْرٌ، فكيف قيل لهم: أتقولون أَسِحْرٌ هذا؟ قلت فيه أوجه: أن يكون معنى قوله: أتقولون للحق، أتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تُذْعِنُوا له وتعظّموه. . . ، ثم قال: أسحر هذا، فأنكر ما قالوه في عيبه والطّعن عليه، وأن يُحْذَفَ مفعول «أتقولون»، وهو ما دَلَّ عليه قولهم: إنّ هذا لَسِحْرٌ مبين، كأنه قيل: أتقولون ما تقولون، يعني قولهم: «إنّ هذا لسحر مبين»، ثم قيل: أَسِحْرٌ هذا؟، وأن يكون جملة قوله: أسحر هذا ولا يفلح الساحرون، حكاية لكلامهم. . .».

ويَكْثُرُ حَذْفُه في الفواصِلِ نحو: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾[(١)]، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾[(٢)].

ويجوز حذفُ مفعولَيْ «أَعْطَى» نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾[(٣)]، **وثانيهما**[(٤)] فقط نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[(٥)]، **وأوَّلِهما**[(٦)] فقط خلافاً للسُّهَيْلِيّ نحو: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[(٧)]

* * *

١٨ - حَذْفُ الحالِ

أَكْثَرُ ما يَرِدُ ذلك إذا كان قَوْلاً أَغْنَى عنه المَقُولِ نحو: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم﴾[(٨)]،

---

(١) سورة الضحى ٣/٩٣، وتقدَّمت في حرف الكاف، انظر ٣/٢٧.
والتقدير: وما قلاك.

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَـٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ سورة طه ٧٧/٢٠. أي: لا تخاف إدراكاً من فرعون وجنوده ولا تخشاه.

(٣) سورة الليل ٥/٩٢ وتتمة الآية ﴿... وَٱتَّقَىٰ﴾.
أي: أعطى الفقير المال أو الصدقة، والمراد هنا ذِكْرُ الأحداث دون مُتعَلّقاتها.

(٤) أي: ويجوز حَذْف ثاني مفعولي «أَعْطَى».

(٥) تتمة الآية: ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾ سورة الضحى ٥/٩٣ وتقدَّمت في السين، انظر ما سبق ٢/٣٤٩، وفي حرف اللام ٣/٢٤٥. والمفعول المذكور هو الكاف من «يعطيك»، وهو الأول، وحُذِفَ المفعول الثاني، أي: يعطيك خيراً.

(٦) أي: وقد يُحْذَفُ أوّل المفعولَيْن.

(٧) سورة التوبة ٢٩/١٩، وتقدَّمت في الجملة المُجَاب بها القسم، انظر ما سبق ٥/١٤١، والتقدير: حتى يعطوكم الجزية، أو يعطوا ولي الأمر الجزية.

(٨) سورة الرعد ٢٣/١٣ - ٢٤، وتقدَّمتا في الجملة التفسيريّة ٥/١٠٧، كما تقدّمتا قريباً في حذف الفعل ص/٤٥٤، وكان التقدير عنده: قالوا: سلام عليكم.

أي[١]: قائلين ذلك. ومثله[٢]: [٣]﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٤]، ويحتملُ أنَّ الواو للحال[٥]، وأنَّ القَوْلَ المحذوفَ خَبَرٌ، أي: وإسماعيلُ يقول، كما[٦] أنَّ القولَ حُذِفَ خبراً للموصول في ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[٧]، ويَحْتَمِلُ أنّ الخَبَر هنا[٨] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، فالقَوْلُ المحذوفُ نَصْبٌ على الحال[٩]، أو رَفْعٌ[١٠] خَبَراً أوّلَ،

---

(١) أشرتُ إلى هذا التقدير في الموضع السّابق.

(٢) أي: في تقدير الحاليّة.

(٣) سورة البقرة ٢/١٢٧، وتقدَّمت، انظر فيما سبق «إذ» ٢/٣٣، و«عن» ٢/٤٠٢، وباب المبتدأ في «الجهة الرابعة».

(٤) ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ مثبت في م/٣، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) أي: والحال أنّ إسماعيل، وعلى هذا: إسماعيل: مبتدأ، وخبره قول محذوف، وهو العامل في قوله: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾، قالوا: وعلى هذا يكون إبراهيم هو الرّافع، وإسماعيل هو الداعي فقط؛ لأن إسماعيل كان طفلاً، ورَوَوْا هذا عن عليّ رضي الله عنه. وذكر السّمين وجهاً آخر رآه الظاهر، وبَدَأَ به وهو أنّ إسماعيل معطوف على إبراهيم، فيكون مشاركاً له في رفع القواعد، ويكون ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ في مَحَلّ نَصْب بإضمار القول، وذلك القول في مَحَلّ نَصْب على الحال منهما، أي: قائِلَيْنِ: رَبّنا... انظر الدر المصون ١/٣٦٩.

(٦) أي: أنّ القول محذوف من الآية السّابقة كما حُذِف من الآية الآتية؛ حيث قُدِّر خبراً للموصول.

(٧) سورة الزمر ٣٩/٣، وتقدَّمت في «إذا»، انظر ما سبق ٢/٦٧، وذكر في الموضع السّابق أن التقدير: يقولون... وانظر الحاشية/٨.

(٨) ذكروا فيها أربعة أقوال هذا هو الثاني منها. انظر الدر ٦/٥.

(٩) أي: قائلين كذا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.

(١٠) أي: قائلون كذا...

أو لا مَوْضِعَ[١] له، لأنّه[٢] بَدَلٌ من الصِّلَةِ. هذا كُلُّه إنْ كان «الذين» للكفّار، والعائدُ الواو[٣]، فإنْ كان للمعبودِيْن: عيسى، والملائكة، والأصنام. والعائدُ محذوفٌ[٤]، أي: اتَّخذوهم، فالخَبَرُ[٥] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، وجملةُ القَوْل حَالٌ أو بَدَل[٦].

* * *

١٩ - حَذْفُ التمييز

نحو: «كَمْ صُمْتَ»[٧] أي: كَمْ يَوْماً؟، وقال تعالى[٨]: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾[٩].

---

(١) أي: لا موضع للقول المقدَّر، وهو: يقولون: ما نعبدهم...

(٢) أي: المضمر بَدَلٌ من الصِّلةَ وهي «اتخذوا»، ويكون التقدير على هذا: والذين اتخذوا قالوا...، والخبر على هذا لا يزال: «إنّ الله يحكم بينهم».

(٣) أي: الواو في «اتخذوا».

(٤) ويكون مقدَّراً عائداً على المشركين، ومفعول الاتخاذ الأول محذوف، وهو عائد على الموصول؛ ولذا قدَّره المصنِّف «اتخذوهم»، ويكون المفعول الثاني هو «أولياء».

(٥) الخبر في هذا التقدير له جهتان: إمّا أن يكون القول المضمر، والتقدير: والذين اتخذهم المشركون أولياء يقول فيهم المشركون: ما نعبدهم.
والجهة الثانية: أنّ الخبر هو جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.

(٦) أي: بَدَلٌ من الصِّلَة «اتخذوهم».

(٧) وكم: على هذا التقدير ٱستفهاميّة.

(٨) **هذه الآية مثبتة في م/١، ولم يشر إلى هذا مبارك ولم يثبت الآية.**
انظر الورقة/ ١٧٨ ولم أجد الآية مثبتةً في متون الحواشي، وكذا الحال عند الشيخ محمد.
وذِكْرُها أَوْلى؛ لأنّ «كم»: خبرية في مقابل المثال للاَستفهامية.

(٩) الآية: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ﴾ سورة الدخان ٤٤/ ٢٥ - ٢٧.

وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[(١)]، ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[(٢)] وهو[(٣)] شاذٌّ في بابِ «نِعْمَ» نحو[(٤)]: «**من تَوَضَّأَ يوم الجُمُعَةِ فيها ونِعْمَتْ**»، أي: فبالرُّخْصَةِ أَخَذَ، ونِعْمَتْ رُخْصَةً[(٥)].

* * *

= وكم: مفعول «تركوا»، أي: تركوا كثيراً، و«من جنات» تفسير وتبيين لـ «كم»، وجاء مجروراً بمن لئلا يلتبس بمفعول الفعل «ترك».
وانظر شرح الكافية ٢/ ٩٧ قال: «وإذا كان الفَصْلُ بين «كم» الخبريةُ ومميزها بفعل متعدٍّ وَجَب الإتيان بـ «مِن»؛ لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ القصص ٢٨/ ٥٨».

(١) سورة المدثر ٧٤/ ٣٠، وتقدَّمت، انظر «كَلَّا» ٣/ ٦٨.
أي: على النار تسعة عَشَرَ مَلَكاً.

(٢) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ سورة الأنفال ٨/ ٦٥.
والتقدير: عشرون رجلاً.

(٣) أي حَذْف التمييز، ووَجْهُ الشُّذوذ فيه أَنَّه جيء به مُفَسِّراً لضمير مستتر، هو فاعل «نعم» وكذا بئس، فإذا حذف المفسِّر فإنه يبقى الضمير المستتر بلا تفسير.

(٤) هذا قطعة من حديث وتتمته: «... **ومن اغتسل فالغُسْلُ أفضل**» والشاهد في الحديث حذف التمييز والمخصوص.
وانظر تخريجه في شرح البغدادي لأحاديث الرضي في شرح الكافية/ ٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح الكافية ٢/ ٣١٧، وانظر الهمع ٥/ ٣٤، وشرح الكافية الشافية/ ١١٠٦، والجامع الصغير/ ٥٢٢.

(٥) **كان الأَوْلى أن يُذْكَر المخصوص لأنه محذوف أيضاً من نصّ الحديث: أي: نعمت رخصةً هي.**

٢٠ - حَذْفُ الٱستِثناءِ

[(١)]وذلك بَعْد «إلّا»، و«غير»، المَسْبُوقَيْنِ بـ «ليس»، يُقالُ: «**قَبَضْتُ عَشَرةً ليس إلّا**»[(٢)]، أو[(٣)] «**ليس غَيْرُ**». وقد تقدَّم[(٤)]. و[(٥)]أجاز بَعْضُهم[(٦)] ذلك بعد «**لم يكن**»، وليس بِمَسْموع.

---

(١) **قوله: «بعد إلا وغير المسبوقَين بليس» غير مثبت في م/١ و٢ و٣ و٤، وهو مثبت في م/٥. ولم أجِد عند مبارك والشيخ محمد إشارة إلى هذا، وكذا الحال في متون الحواشي.**

(٢) أي: ليس المقبوضُ إلّا هي.

(٣) أوليس المقبوض غير ذلك.

(٤) تقدَّم هذا في ٢/ ٤٥٥ - ٤٥٦ عند الحديث عن «غير»، وذكر في «ليس غيرُ» احتمالُ الأسميّة والخبرية في «غير».
وقال أبو حَيّان: «ويجوزُ حَذْف ما بعد «إلّا» وبعد «غير»، وذلك بعد ليس، تقول: جاءني زيد ليس إلّا، وليس غيرُ، وليس هذا من الٱستثناء.
وتقول: «قبضتُ عشرةً ليس إلّا، وليس غير»، وذلك نَصْبُ «غير» ورفعه منوناً، وغير منون، فأمّا في «ليس إلا» فاسمُها مضمر فيها، والخبر محذوفٌ أي: ليس الجائي إلّا إيّاه، وليس المقبوض. . .».
انظر الٱرتشاف/١٥٤٨، والكتاب ١/ ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٥) **من هنا إلى آخر النَّصّ مثبتٌ في م/٥، وهو غير مثبت في بقيّة المخطوطات، وقد أُثبت في المطبوع عند مبارك والشيخ محمد، ولم أجد إشارةً منهما إلى ذلك، وكذا الحال في متون الحواشي المطبوعة.**

(٦) **المُجيزُ هو ٱبنُ مالك انظر التسهيل/١٠٧. . وانظر خلافه في شرح التسهيل ٢/ ٣١٧.**
وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٩٦ «ولم يكن غيرهُ وغيرَه وفاقاً للأخفش. فيحذف الٱسم إن نصبت والخبر إن رفعت، كما فُعل ذلك بعد «ليس» فتقول: جاءني زيدٌ لم يكن غيرُه أو غيرَه. ومَنَع ذلك السِّيرافي لما فيه من الحَذْف للٱسم أو للخبر، فلا يُقاسُ على ما شذَّ من قولهم: ليس إلّا، وليس غير».

٢١ - حَذْفُ حَرْفِ العَطْفِ

بابُه الشِّعْر[١]، كقولِ الحُطَيْئَة[٢]:

إِنَّ امْرَأً رَهْطُه بالشَّام مَنْزِلُه ... بِرَمْلِ يَبْرِينَ جاراً شدَّ ما اغْتَرَبا

أي: ومنزلُه بِرَمْل يَبْرين، كذا قالوا، ولك أَنْ تقولَ[٣]: الجملةُ الثانيةُ صِفةٌ ثانيةٌ لا مَعطوفة.

وحكى أبو زيدٍ[٤]: «**أَكَلْتُ خُبْزاً لَحماً تَمْراً**» فقيل: على حَذْفِ الواو،

---

(١) أي: يكثُرُ حَذْفُ حرف العطف في الشِّعْر، ويكون في غيره، ولكن ليس ككثرته فيه.
وذكر الدسوقي فيه ثلاثة مذاهب هذا أحدها، وقيل إنه مختص بالأعداد المسرودة، وقيل إنه قياس مُطَّرد في الشعر والنثر على السّواء. وهو مذهب ابن مالك.
انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٤، وانظر الضرائر الشعرية/ ١٦١.

(٢) البيت من قصيدة مدح بها الحطيئةُ بغيضَ بن عامر بن شَمّاس، وعَرَّض بالزبرقان بن بدر وهو ابن عَمّ بغيض.
وفي م/ ١ و٤ و٥ «جارٌ» وفي م/ ٢ و٣ «جاراً».
وعلى النّصب هو حال من الهاء في «منزله»، وقيل غير هذا، وعلى الرفع هو خبر «إنّ».
وأثبت البغدادي رواية الرَّفع، وجاءت الرواية في الديوان بالنَّصْبِ.
وقوله: شدَّ ما اغتربا: أي ما أَشَدَّ ما اغتربا، فحذف «ما» التعجبية، والهمزة من «أَشَدَّ» لضرورة الشعر. وما: مصدرية. والتقدير ما أَشَدّ اغترابه.
والشّاهد في البيت أنّ جملة «منزله برمل يبرين» معطوفة بواو محذوفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٦، والديوان ١٢٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٧٩، ٣٧١.

(٣) أي: جملة «منزله برمل يبرين» صفة ثانية لـ «امرأ»، والصفة الأولى جملة «رهطه بالشام».

(٤) ذكر الأشموني أنه ذكر هذا عن أبي زيد ابنُ جني. انظر ٢/ ١٢٠.

وقيل[١]: على بَدَل الإضراب.

وحَكَى أبو الحَسَن[٢] «**أَعْطِه دِرْهماً، دِرْهَمَيْن، ثلاثةً**» وخُرِّجَ على إضمارِ «أو»، ويَحْتَمِلُ البَدَلَ[٣] المذكورَ، وقد خُرِّجَ على ذلك[٤] آياتٌ[٥]:

إحداها: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[٦] أي: ووجوهٌ، عُطِف[٧] على ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾[٨].

والثانية: ﴿أَنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[٩] **فيمَن فَتَح الهَمْزَةَ**، أي: وأنّ

(١) أي: لحماً وتمراً: كلاهما بَدَل على تقدير: بل لحماً وتمراً: فلحماً بَدَلٌ من «خبزاً»، وهو بَدَلٌ مُباين.

(٢) النص في المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٧٤ «أي: أو درهمين أو ثلاثة».

(٣) أي: البدل المذكور فيما رُوي عن أبي زَيد. أي: درهمين بَدل من درهماً...

(٤) أي: على حَذف حَرْف العطف.

(٥) في م/٣ «منها».

(٦) سورة الغاشية ٨/٨٨.

(٧) في م/٢ و٣ «عطفاً».

(٨) سورة الغاشية ٢/٨٨.

(٩) ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۞ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ سورة آل عمران ١٨/٣ - ١٩.

- قراة الجمهور «إنّ الدين» بكسر الهمزة على الاْستئناف.

- وقرأ اْبنُ عبّاس والكسائي ومحمد بن عيسى الأصفهاني والشنبوذي واْبن مسعود وأبو رزين وأبو العالية وقتادة «أَنّ الدين...» بفتح الهمزة.

وذهب الفارسي إلى أنه بَدَلُ الشيء من الشيء، أي: بَدَلٌ من «أنه» في الآية السّابقة، أو هو بَدَلُ اْشتمال، أو بَدَلُ من القسط. وتعقّبه أبو حيان.

=

الدِّين، عَطْفاً على ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[١]، ويُبْعِدُه[٢] أنّ فيه فَصْلاً بين المُتَعاطِفَيْن المَرْفُوعَيْن[٣] بالمنصوب، وبين المنصوبين[٤] بالمرفوع، وقيل[٥]: بَدَلٌ من «أنّ» الأُوْلى وصِلَتِها، أو من «القِسْط»[٦]، أو معمولٌ لـ «الحكيم»[٧] على أنّ أَصْلَهُ الحاكِمُ، ثم حُوِّلَ للمبالغة.

والثَّالِثةُ: قوله تعالى[٨]: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾[٩].

= وخَرَّجها الطبريّ على حَذْف حرف العطف، وضعَّفه ابنُ عطيّة في المحرّر، وبيَّن وَجْهَ ضعفه أبو حَيّان بأنّه متنافِرُ التركيب مع إضمار حَرْف العطف.

ويبقى التخريج على البَدَل، وهو ما ذَهَبَ إليه الفارسيّ هو ما دَرَجَ عليه غالِبُ العلماء. انظر كتابي معجم القراءات ١/ ٤٦٣.

(١) سورة آل عمران ٣/ ١٨.

(٢) أي: يُبعِدُ التخريج على العطف، وحذف الواو. وانظر هذا لشيخه أبي حيان البحر ٢/ ٤٠٧.

(٣) المرفوع الأوّل هو «الله»، والمرفوع الثاني هو «الملائكة»، وفَصَل بينهما بالمنصوب، وهو ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ انظر الدسوقي ٢/ ٢٦٤، والدر المصون ٢/ ٤٧.

(٤) وهما ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، و﴿أَنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾، والمرفوع هو «الملائكة». ومَثَّلَ أبو حيان الفَصْلَ بقوله: هو مثل «أكل زيد خبزاً وعمرٌو سمكاً، ففصلت بين زيد وعمرٍو بـ «خبزاً»، وفَصَلْت بين خبزاً وسمكاً بـ «عمرو»، والأصل قبل الفصل: أكل زيد وعمرو خبزاً وسمكاً».

(٥) ذكر هذا أبو حَيّان للزمخشري، وأنه نقلٌ لكلام أبي عليّ.

(٦) وهذا لأبي عليّ أيضاً.

(٧) في آخر الآية الأولى. وهذا التخريج لأبي حَيّان كأنه قيل: الحكيم بأنّ. . . انظر البحر ٢/ ٤٠٨، والدر المصون ٢/ ٤٧.

(٨) «قوله تعالى» مثبت في م/ ٢، وليس في بقية المخطوطات.

(٩) ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٩١ - ٩٢. =

أي: وقلت[١]، وقيل: بل هو الجواب[٢]، و«تولَّوْا» جوابُ سؤالٍ مُقَدَّر، كأنه قيل: فما حالُهم إذ ذاك؟ وقيل[٣]: «تَوَلَّوا» حالٌ على إضمار[٤] «قد»، وأجاز الزمخشريُّ أَنْ يكونَ «قُلتَ»[٥] آستئنافاً، أي: إذا ما أتوك لِتَحْمِلَهُم تَوَلَّوا، ثم قُدِّر أَنَّه قيل: ثُمّ تَوَلَّوْا باكِين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾،

= وانظر الآية/ ٩٢ فيما تقدَّم ٢/ ٨٢، والضرورة اقتضت إعادة ذكرها هنا.

(١) ذكروا في «قلت» أربعة أوجه:

الأول: أنه: جواب «إذا» الشرطيّة، و«إذا» وجوابها في موضع الصِّلة، وعلى هذا يكون «تولَّوا» جواباً لسؤال مقدَّر: ما كان حالهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب؟

فأجيب بقوله: تولّوا.

الثاني: أنّه في موضع نَصْب على الحال من كاف «أتوك»، وإلى هذا مالَ الزّمخشري.

الثالث: أنّه معطوف على الشَّرْط، وحُذِف حَرْفُ العطف، وإلى هذا ذهب الجرجاني، وتبعه آبنُ عطيّة، غير أنه قدَّر العاطف فاء: فقلت.

الرابع: أن يكون آستئنافاً، وإليه ذهب الزمخشري، ورَدَّه أبو حَيّان، ورآه فهماً أعجمياً. وأغلظ القولَ السمينُ لشيخه أبي حَيّان في هذا الموضع.

وما ذكره المصنف هنا مُنْتَزَعٌ من كلام شيخه في البحر، انظر ٥/ ٨٦، والدر المصون ٣/ ٤٩٢، والكشاف ٢/ ٥٣، والمحرَّر ٦/ ٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) أي: جواب «إذا».

(٣) ذكرت أنّ هذا للزمخشري.

(٤) ذكر هذا الزمخشري، وقد مال إلى مذهب أهل البصرة؛ حيث يُشْتَرطُ تقدير «قد» قبل جملة الحال التي فِعْلُها ماضٍ، وآستشهد لذلك بالآية ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.

(٥) انظر الكشاف ٢/ ٥٤ ونصُّه: «فإن قلت: فهل يجوز أَنْ يكون قولُه: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ آستئنافاً مثله كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولَّوْا فقيل: ما لهم تولّوا باكين؟ فقيل: قلتُ: لا أَجِدُ ما أحملكم عليه، إلا أنّه وَسّط بين الشرط والجزاء، قلت: نعم ويَحْسُن».

قال أبو حيان بعد نقل النص: «ولا يجوز ولا يَحْسُنُ في كلام العرب، فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي» البحر ٥/ ٨٦ وتعقَّب السمينُ شيخَه أبا حَيّان، انظر الدر ٣/ ٤٩٢.

ثم وُسِّط[1] بين الشَّرْط والجَزاء.

* * *

٢٢ - حَذْفُ فاءِ الجوابِ

وهو مُخْتَصٌّ بالضَّرُورة، كقوله[2]:

من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها　　[والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْلان]

وقد مَرّ[3] أنّ أبا الحَسَنِ[4] خَرَّجَ عليه[5] ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾.

* * *

٢٣ - حَذْفُ واوِ الحال[6]

تقدَّم في قوله[7]:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه　　[ورَفِيقُه بالغَيب لا يَدْرِي]

أي: انْتَصَفَ النَّهارُ، والحالُ أنّ الماءَ غامِرُ هذا الغائِصِ.

---

(١) أي: ذلك الاستئناف.

(٢) قائله عبدالرحمن بن حَسّان وقيل غيره، وتقدَّم في مواضع أَوّلها في «أمّا».
انظر ١/ ٣٥٥، وقد ذكره شاهداً لحذف الفاء للضرورة. والتقدير: فالله يشكرها.

(٣) مَرَّ هذا في الكلام على الفاء. انظر ما سبق ٢/ ٤٩٥.

(٤) أي: الأخفش. وقد أجاز حَذف الفاء في الاختيار.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٨٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٢/٩٧، وانظر معاني القرآن للأخفش/ ١٥٨.

(٦) من أمثلة حَذْف واو الحال ما وجدتُه في فتح الباري ٢/ ٣٧٠ في قوله: «فأمّا فيما وراءَه خَدِّي على خَدِّه» أي: مُتَلاصقَيْن، وهي جملة حاليّة بدون واو كما قيل في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ سورة البقرة ٢/ ٣٦، الأعراف ٧/ ٢٤.

(٧) البيت مختلفٌ في نسبته، وتقدَّم ذِكْرُ هذا في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط». انظر ما تقدَّم ٥/ ٦١٣.

٢٤ - حَذْفُ «قد»[١]

زَعَمَ البَصْريون[٢] أنّ الفعلَ الماضيَ الواقعَ حالاً لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرةً نحو ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾[٣]، أو مضمرةً نحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[٤]، ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٥].

وخالَفَهُم الكوفيون[٦]، واشْتَرَطُوا[٧] ذلك في الماضي الواقع خَبَراً لـ «كان»، كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه[٨]: «أَلَيْسَ قد صَلَّيْتَ مَعَنا».

---

(١) انظر بَسْط الخلاف عند المصنِّف فيما تقدَّم ٢/٥٣٦- ٥٣٧.
وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف/٢٥٢ وما بعدها.

(٢) ويُسْتَثنى من ذلك الأخفش؛ فإنه لم يشترط ذلك.
ووافق الفراءُ البصريين في المسألة. انظر معاني القرآن ١/ ٢٤ «والحال لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها».
فتعميم المصنِّف هنا بقوله: «البصريون» ثم «الكوفيون» غير دقيق، وعَلَّقْتُ بمثل هذا على ما ذكره فيما سبق في «قد» في ٢/٥٣٦ - ٥٣٧.

(٣) تتمة الآية: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/١١٩.

(٤) سورة الشّعراء ٢٦/ ١١١، وتقدَّمت في الجملة الحاليّة، انظر ٥/ ١٦٢، على تقدير: وقد اتَّبعَك.

(٥) سورة النساء ٤/ ٩٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق في «قد» ٢/٥٣٦، والتقدير: أو جاءوكم قد حَصِرَتْ صدورُهم.

(٦) إلا الفَرّاء، وذكرت هذا قبل قليل.

(٧) أي: لم يشترطوا تقدير «قد» في جملة الحال التي فعلُها ماضٍ، ولكنهم اشترطوا تقدير «قد» في الجملة الواقعة خبراً لـ «كان» وأخواتها. وانظر رَدَّ هذا عند أبي حَيّان في الارتشاف/١١٦٧.

(٨) نَصُّ الحديث في صحيح البخاري: «عن أنسٍ رضي الله عنه قال: كنتُ عند النبيّ ﷺ فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله: إني أَصَبْتُ حَدّاً فَأَقِمْه عليّ، قال: ولم يسأل عنه، =

وقول الشَّاعر[1]:

وكُنَّا حَسِبْنا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً　　　عَشِيَّة[2] لاقَيْنا جُذَاماً وحِمْيَرَا.

وخالَفَهُم[3] البصريون.

وأَجازَ بَعْضُهم[4] **«إنّ زيداً لَقَام»**، على إضمار «قد».

= قال: وحضرت الصلاة فَصَلّى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبيُّ ﷺ الصلاة قام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أَصَبْتُ حَدّاً فأقِمْ فيَّ كتاب الله. قال: أليس قد صَلَّيْت معنا، قال: نَعَم، قال: فإنَّ الله قد غَفَر لك ذنبك، أو قال: حَدَّك.

انظر صحيح البخاري ٤/ ٢٣٤٤ «كتاب المحاربين من أهل الكفر والرِّدة». ورقمه ٦٤٣٧ وانظر فتح الباري ١٧/ ١١٨ - ١١٩.

(١) قائله زُفَر بن الحارث الكلابيّ.

قال التبريزي: كنا نطمع في أمرٍ فوجدناه على خلاف ما كنا نَظُنُّ، وهذا من قولهم في المثل: **«ما كُلُّ بيضاءَ شحمة»**، ومثله: **«ما كُلُّ سوداء تمرة»**.

ومعناه: ما كُلُّ ما أَشْبَه شيئاً يكون ذلك الشيء.

وجُذام وحميَر: قبيلتان من اليمن.

قال: كنا ظننا أنّ سبيل هاتين القبيلتين كسبيل سائر الناس لما ٱلتقينا معهم بأنّا نقهرهم قَهْراً قريباً، ثم وجدناهم بخلافه. كذا عند البغدادي، والشّاهد فيه عند الكوفيين أنّ «قد» مقدَّرة أي: وكُنّا قد حَسِبْنا . . .

وزُفَر شاعر فارس من الأمراء، وكان سَيّد قومه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣١، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٥٥، والعيني ٢/ ٣٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٤٩، وشرح السُّيُوطي/ ٩٣٠.

(٢) عجز البيت غير مثبت في م/ ٥، وكذا جاء في متن حاشية الشمني، وأشار إلى أنّه يقع بتمامه في بعض النُّسخ.

(٣) أي: خالف البصريّون الكوفيين في عدم ٱشتراط «قد» مع خبر «كان» وأخواتها. وانظر الأرتشاف/ ١١٦٧.

(٤) أي: إضمار «قد» في خبر «إنّ» إذا كان ماضياً. وتقدَّم هذا عند المصنِّف في «قد». انظر ما سبق ٢/ ٥٤٠.

وقال الجميعُ: حَقُّ الماضي المُثْبَتِ المُجابِ بِهِ القَسَمُ أَنْ يُقْرَنَ باللَّام و«قد»، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[١].

وقيل في: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[٢] إنّه جَوابٌ للقَسَمِ[٣] على إِضمار اللَّام[٤] و«قد» جميعاً؛ لِلطُّول[٥].

وقال[٦]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فما إِنْ من حَدِيثٍ ولا صَالِ

فَأَضْمَرَ[٧] «قد».

وأَمّا ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾[٨] فَزَعَمَ قومٌ أَنّه

---

(١) سورة يوسف ١٢/ ٩١، وتقدّمت، انظر ما سبق ٢/ ٥٣٧، فقد ذكر هذا ابن عُصفور، انظر المقرَّب ١/ ٢٠٥، وانظر أيضاً حرف اللام/ لام الجواب، وهو فيما سبق ٣/ ٢٧١.

(٢) سورة البروج ٨٥/ ٤، وتقدّمت، انظر ما سبق «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٥/ ٦١٨.

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ سورة البروج ٨٥/ ١ -٣.

(٤) ذكر السمين أنّه على حَذف اللام، وحَسُنَ الحَذْفُ للطُّول، وأنه قيل: هو على حذف اللّام وقد، لقد قُتِل، وعلى هذا يكون «قُتِل» خبراً لا دُعَاءً، ثم ذكر أوجهاً في الجواب. انظر الدُّرّ ٦/ ٥٠٢.

(٥) أي: طولُ الفَصْلِ بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية الرابعة حَسَّنَ حَذْفَ اللام وقد، من جواب القسم.

(٦) البيت لامرئ القيس، وتقدَّم في «قد»، انظر ما سبق ٢/ ٥٣٨.

وكان ابنُ عصفور قد ذكره شاهداً للاقتران باللام وَحْدَها في جواب القَسَم إذا كان بعيداً من الحال، ولم يُقَدِّر معه «قد». ارجع إلى ما سبق فهو أَوْضَح مما ساقه هنا مختصراً.

(٧) **ليس كذلك، فلا إضمار.**

(٨) سورة الروم ٣٠/ ٥١.

من ذلك[١]، وهو سَهْوٌ؛ لِأَنَّ «ظَلُّوا» مُسْتَقْبَلٌ[٢]؛ لِأَنَّه مُرَتَّبٌ على الشَّرْط، وسادٌّ مَسَدَّ[٣] جوابِهِ، فلا سبيلَ فيه إلى «قد»؛ إذ المَعْنَى لَيَظَلُّنَّ[٤]، ولكنّ النُّونَ[٥] لا تَدْخُلُ على الماضي.

* * *

٢٥ - حَذْف «لا» التَّبْرِئَة

حَكى الأَخْفَشُ[٦] «**لا رَجُلَ وامرأةَ**» بالفتح، وأَصْلُهُ: ولا امْرأةَ، فحُذِفَتْ «لا»،

---

(١) أي: على تقدير «قد» في جواب القَسَم، أي: لقد ظَلُّوا.
وذكر السّمين أنّ قوله: «لَظَلُّوا» جواب القَسَم المُوَطَّأ له بـ «لئن»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنىً، **ولم يُذكَرْ تقدير «قد» عن أحد**، انظر الدُّرّ ٥/ ٣٨٢.

(٢) ولا يقترن بقد إلا جواب القَسَم إذا كان ماضياً.

(٣) أي: أَغْنَى جوابُ القَسَم عن جواب الشّرط. وانظر الفريد ٣/ ٧٦٤.

(٤) هذا التقدير للخليل.
وقال بعده الهمداني: «ولعمري صَدَق فيما زَعَم؛ لأنّه شرط وجزاء، وذلك بابُه الآتي دون الماضي» الفريد ٣/ ٧٦٤.
ونَصُّ الخليل: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا...﴾ فقال: هي في معنى ليفعَلُنَّ، كأنه قال: لَيَظَلُّن، كما تقول: والله لا فعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى: لا أَفْعَل...» الكتاب ١/ ٤٥٦.

(٥) أي: لا يُؤَكَّدُ الماضي بنونَيْ التوكيد؛ لأنه وقع فلا معنى لتوكيده، ولهذا لم يُؤَكَّد الفعل الواقع في جواب القَسَم في الآية وهو «لَظَلُّوا»، فلما قُدِّر على ما يُرادُ منه - وهو المستقبل - دخلت اللامُ على ما نُقِل عن الخليل.

(٦) انظر نصّ الأخفش في شرح الكافية الشافية/ ٥٢٦ قال: «وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ بفتح التّاء بلا تنوينٍ على تقدير: لا رجلَ ولا امرأةَ، على تركيب المعطوف مع «لا» الثانية، ثم حُذف [كذا]، ونُوِيَت وأُسْتُصْحِب مع نيّتها ما كان من اللفظ بها». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٨ «لا رَجُلَ وامرأةَ فيها».
وجاء النَّصُّ مُحَرَّفاً في الآرتشاف «لا رجل امرأة» كذا فقد سقطت الواو في الطباعة. انظر فيه ص/ ١٣١١، وذكر أبو حَيّان بعدها: أنها لغة ضعيفة، يعني حذف «لا».

وبقي البناءُ[١] للتركيبِ[٢] بحالِهِ.

* * *

٢٦ - حَذْفُ «لا» النَّافِيَةِ[٣] غيرها[٤]

يَطَّرِدُ ذلك[٥] في جواب القَسَمِ إذا كان المنفيُّ مضارِعاً نحو: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٦].

وقوله[٧]:

فَـقُـلْتُ يـمـيـنُ اللهِ أَبْـرَحُ قـاعِـداً　　[ولو قَطَّعُوا رأسي لَدَيْكِ وَأَوْصَالي]

---

(١) أي: في «امرأة».

(٢) أي: التركيبُ مع «لا» بقي بعد الحَذْف كما كان من قَبْلُ.

(٣) كذا جاء في م/١ «. . . النافية غيرها»، ومثله في م/٤، وفي م/٢ و٣ «حذف لا النافية»

وقوله: «وغيرها» غير مثبت فيهما.

وفي م/٥ «حذف لا النافية وغيرها».

ولم أجد عند الشيخ محمد ومبارك تعليقاً على هذا الخلاف.

وفي حاشية الشمني ٢/٢٦١ «حَذْف لا النافية غيرها» أي: غير «لا» التبرئة. وفي بعض النسخ: وغيرها بالواو أي: وغير لا النافية وهو لا الناهية، والصّواب الأوّل؛ ولهذا لم يُمَثِّل إلّا لـ «لا» النافية».

(٤) أي: غير «لا» النافية للجنس المتقدِّمة.

(٥) أي: حَذْف «لا».

(٦) سورة يوسف ١٢/٨٥، وتقدَّمت في «إلّا» ١/٤٧٧، واللام غير العاملة ٣/٢٥١.

(٧) قائله اَمْرُؤُ القيس.

ورُوي: **فقلتُ يمينُ الله ما أنا بارحٌ**. . . ولا. شاهد فيه على هذه الرواية.

كما روي: **فقلتُ لها تالله أَبْرَحُ قاعداً**.

ويَقِلُّ[١] مع الماضي كقولِهِ[٢]:

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ المَقَا … م والرُّكْنِ والحَجَرِ الأَسْوَدِ

نَسِيتُكِ ما دام عَقْلِي معي … أُمَدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

ويُسَهِّله[٣] تَقَدُّم «لا» على القَسَم كقوله[٤]:

فَلَا واللهِ نَادَى الحَيُّ قَومِي … [هُدُوءاً بالمَسَاءَةِ والعِلاطِ]

= وروايةِ الديوان كما أثبتها المصنِّف.

ورُوِي يمينُ: بالرفع على الابتداء، وبالنَّصب على تقدير: أَحْلِفُ بيمين الله، فهو منصوب على نزع الخافض، والشاهد فيه حَذْفُ «لا» قبل أَبْرَح: أي: لا أبرح قاعداً.

فقد حُذِفت «لا» من جواب القَسم باطراد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٢، والخزانة ٤/ ٢٠٩، ٢٣١، والكتاب ٢/ ١٤٧، والديوان/ ٣١.

(١) أي: يَقِلُّ حَذْفُ «لا» مع الفِعْل الماضي.

(٢) البيتان لأُمَيَّة بن أبي عائذ الهذليّ. وفي م/ ١ «أُمَدُّ» كذا على البناء للمفعول، وفي البيت الثاني رواية: أَبَد، ورَدَّ البغدادي رواية الميم، وهو من أبيات مطلعها:

أفاطِمَ حُيِّيتِ بالأَسْعَدِ … متى عَهْدُنا بكِ لا تَبْعَدِي

والمقام: مقامُ إبراهيم عليه السَّلام. أَمُدّ؛: أَزِيْدُ، به: الضمير للعقل، بل لِدَوَام العقل، السَّرْمد: دوام الزَّمان.

والشاهد فيه حَذْف «لا» والتقدير: لا نسيتك، وذكر ابْنُ مالك أَنّ الحذف وقع بسبب أَمْن اللَّبس؛ لأنّ المعنى لا يصحُّ إلا بتقديره.

وأُمَيَّة: شاعر مخضرَم، وهو من شعراء الدولة الأمويّة ومُدَّاحِهِم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٣، والخزانة ٤/ ٢٣١، والهمع ٤/ ٢٥٠، وشرح السّيوطي/ ٩٣١، وشرح الكافية الشّافية/ ٨٤٦.

(٣) أي: يَسْهُل حَذْفُ «لا» النافية إذا كان في جواب القسم إذا كان ماضياً تقدُّم «لا» على القَسَم، فهي دليلُ على المحذوف.

(٤) البيت من قصيدة للمتنخِّل الهُذَليّ.

وروايته عند البغدادي وفي شعر الهذليين: نادى الحيُّ ضَيْفي.. =

وسُمِعَ[(١)] بدون القَسَمِ كقوله[(٢)]:

وقَوْلِي إذا مَا أَطْلَقُوا عن بعيرهم يُلاقُونَه حتّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ

وقد قيلَ به[(٣)] في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[(٤)]، أي: لِئَلّا، وقيل[(٥)]:

= قال السُّيُوطي: أي لا يطمعون في مُشاركتي، ولا في تحويل الضيف عني...».
قال البغداديّ: وليس في الشّاهد ذِكْرُ الضيف، فكان ينبغي أن يُنَبِّه أَوّلاً بقوله: صوابه: فلا والله نادى الحيُّ ضيفي». وكذا رواية الديوان، ورُوي: فلا وأَبِيك.
وذكره ٱبْنُ مالك:

فـلا والله نـادى الـحـي ضـيـفـي هــدوءاً بـالـمـسـاءة والـعِـلاط

وهو بيت لأبي أسامة الجشمي. كذا عند البغدادي، مع أنه الرواية عن المتنخل في شعر الهذليين.
وأثبت الأمير في الحاشية ٢/ ١٧١ أنّ البيت لأبي أُسامة الجشمي، وذكر أنه نقله عن السيوطي. كذا!
والشاهد في «البيت حَذْفُ «لا» والتقدير: لا واللهِ لا ينادي الحيّ ضيفي ومعنى البيت: أنه لا يُنادي بعض قومي، أو الحيّ ضيفي بعد ساعة من الليل، فهو مُكْرَمٌ لا يُسيء إليه أَحَد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٥، وديوان الهذليين ٢/ ٢١، والهمع ٤/ ٢٥٦.

(١) أي: سُمِعَ حَذْف «لا».

(٢) البيت للنمر بن تولب الصحابيّ، وضبط «قولي» بضم القاف، ولعله غير الصواب، والتقدير في البيت: لا تلاقون البعير بعد إطلاقكم إياه حتى يعود المُنَخَّل، والمُنَخَّل هو ٱبْنُ الحارث بن قيس بن ثعلبة، شاعر مُقِلّ من شعراء الجاهلية، وقد قتله النعمان ٱبْنُ المنذر بعد أن ٱتهمه بٱمرأته، وتضرب العربُ به المثل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٧، وشرح السّيوطي/ ٩٣١، والعيني ٢/ ٣٩٥.

(٣) أي: بحذف «لا».

(٤) سورة النساء ٤/ ١٧٦، وتقدَّمت في مواضع أَوّلها «أَنْ»، انظر ما سبق ١/ ٢٢٤ «بمعنى لئلا...»، وٱنظر هذا في «لا» ٣/ ٣٣٤.

(٥) ذكر هذا في ١/ ٣٣٥ قال: «أَيْ: كراهية أَنْ تضلّوا»، وانظر التبيان للعكبري/ ٤١٤.

المحذوفُ مضافٌ، أي: كراهةَ[١] أَنْ تَضِلُّوا.

* * *

٢٧ - حَذْفُ «ما» النَّافِيَةِ

ذَكَر ٱبن مُعْطٍ[٢] ذلك[٣] في جواب القَسَمِ، فقال في ألفيَّتِهِ[٤][٥]:

وإنْ أَتى الجوابُ منفيّاً بـ «لا» أو «ما» كقولي: «والسَّما ما فَعَلا»

فإنّه يجوزُ حَذْفُ الحَرْفِ إذ أَمِنُوا الإلباسَ حالَ الحَذْفِ

قال ٱبْنُ الخَبّاز[٦]: «وما رَأَيْتُ في كُتُبِ النَحْوِ إلّا حَذْفَ «لا» »، وقال لي شيخُنا: «لا يجوزُ حَذْفُ «ما»؛ لِأَنّ التَّصَرُّف في «لا» أَكْثَرُ من التَّصَرُّف في «ما». انتهى.

---

(١) في م/٣ و٤ و٥ «كراهية».

(٢) في م/٢ و٥ «معطي».
وٱبنُ مُعْطٍ هو يحيى بن مُعْطٍ بن عبدالنّور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي، كان إماماً مُبَرِّزاً في العربيّة، شاعراً مُحْسِناً، قرأ على الجزولي وغيره، وسمع من ٱبن عساكر، وأقرأ النحو بدمشق ومصر.
وُلِدَ سنة أربع وستين وخمسمئة، ومات سنة ثمان وعشرين وستمئة، وله الألفية في النحو، والفُصُول، وكتب كثيرة. انظر بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٣) أي: حَذْف «ما» بعد القسم.

(٤) سمّاها «الدُرَّة الألفية في علم العربية». وتقدّمت انظر ٣/٣٩٦.

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد: إنْ أُمِن الإلباسُ، ومثله في حاشية الأمير والدسوقي.
وما أثبتُّه هو ما تواتر في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٦) أي: في شرح الألفيّة، وتقدَّم ذكرها في «لو» انظر ما سبق ٣/ ٣٩٦.

وأَنْشَد ٱبْنُ مالك[١][٢]:

فـواللهِ مـا نِـلْتُـم ومـا نِـيـلَ مـنـكـم　　　بِـمُـعْـتَـدِلٍ وَفْـقٍ ولا مُـتَـقَـارِبِ

وقال: «أَصْلُه: ما ما نِلْتُم». ثم في بعض كُتُبه قَدَّر المحذوف «ما»[٣] النَّافِيَة، وفي بعضها[٤] قَدّره «ما» المَوْصُولَة»[٥].

* * *

(١) أنشده ٱبنُ مالك في شرح الكافية الشّافية. انظر/٨٤٦.

(٢) قائله عبدالله بن رواحة رضي الله عنه، كذا عند ٱبن مالك، ثم نَسَبه في شرح التسهيل لحسان بن ثابت.
المعتدل: المعادل، الوِفق: الموافق.
قال البغدادي: يقول: إنَّ ما أَصَبْتُم منا في الحرب ليس يعادل ما أَصَبْنا منكم فيها، بل إصابتُنا فيكم أَشْنَعُ وأَهول.
والشّاهد فيه: حَذْفُ «ما» النافية.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٦/٧، وشرح الكافية الشافية/٨٤٦، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣٩/١، والهمع ٢٤٩/٤، والخزانة ٢٣١/٤.

(٣) **هذا ما قَدَّره في شرح الكافية الشافية/٨٤٧** قال: «أراد: ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل، فحذف «ما» النافية، وأبقى «ما» الموصولة، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـ «ولا».

(٤) **ذكر هذا في شرح التَّسْهِيل ٣٩/١**، فقد ذكر أنّ الموصول إذا كان ٱسماً أجاز الكوفيون حَذْفه، وهو يقول بقولهم وإن كان خلاف البصريين، وذكر أنّ ذلك ثابتٌ بالقياس والسّماع، ثم ساق البيت معزوّاً لحسان، وقال بعده: «أراد ما الذي نلتم وما نيل منكم».

(٥) قال الدماميني «يحتمل أن يجعل قوله «بمعتدل» مفعولاً به، والباء زائدة، و«ما» المذكورة نافية في الموضعين، والفعلان تنازعاه، وحُذِف المفعولُ من أحدهما، فلا يحتاج إلى تقدير «ما» لا نافيةً ولا موصولة».
انظر حاشية الشمني ٢٦٢/٢، وٱستحسنه البغدادي انظر شرح الشواهد ٣٤٧/٧، قال: «وهو جيد».

٢٨ - حَذْفُ «ما» المَصْدَرِيَّةِ

قالَه أَبُو الفَتْح في قوله[١]:

بآيةِ يُقدِمون الخيلَ شُعْثاً　　[كأنَّ على سَنابِكِها مُدَاما]

والصَّوابُ أنّ «آيةِ» مُضَافَةٌ إلى الجملة كما مَرَّ[٢].

وعَكْسُهُ[٣] قولُ سيبويهِ في قوله[٤]:

[ألا مَنْ مُبْلِغٌ عني تميماً]　　بآيةِ ما تُحِبُّون الطَّعَامَا

إنّ «ما» زَائدةٌ[٥]، والصَّوابُ: أنّها[٦] مَصْدَرِيَّةٌ.

* * *

(١) البيت منسوب للأعشى، وتقدَّم في «الجملة المضاف إليها»، انظر ما تقدَّم ٥/ ٢٠٥. وكان الشّاهد فيه إضافة «آية» إلى «يقدمون».
وٱستشهد به هنا لما ذهب إليه ٱبنُ جنّي من أنّ «آية» مضافة إلى المصدر، و«ما» المصدريّة محذوفة، وأنّ الأصل: بآية ما يقدمون: أي: بآية إقدامِهم الخيلَ شعثاً.
وانظر الخزانة ٣/ ١٣٦، وانظر كلام المصنِّف فيما تقدَّم ٢/ ٢٠٦.
وذَهَب الأَعْلَمُ إلى مثل هذا التقدير: وهو إضافة آية إلى «تقدمون» على تأويل المصدر، أي: بآية إقدامكم، يريد أنّ المعنى عليه لا أنّ الفعل مؤوّل بحرفٍ مصدريّ مقدَّر. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٢٧٧، والكتاب ١/ ٤٦٠ «الأعلم - في شرح البيت».

(٢) انظر ما سبق ٢/ ٢٠٥، ٢٠٧ فقد تعقّب ٱبنَ جنّي بأنّ فيه حَذْفَ موصول حرفيّ وبقاء صِلَته.

(٣) أي: عكس البيت السّابق. فقد جاء البيت الآتي مُصَرَّحاً فيه بـ «ما».

(٤) تقدَّم البيتُ في ٥/ ٢٠٦ وقائله يزيد بن عمرو الصَّعِق الكلابيّ.

(٥) ذكر سيبويهِ أنّ «ما» لَغْوٌ. انظر الكتاب ١/ ٤٦١.
قال الأَعْلَمُ: «الشّاهد فيه إضافة «آية» إلى «يُحِبُّون» وما: زائدة للتوكيد».

(٦) أي: «ما»، وآية: مضافة إلى المصدر لا إلى جملة «تُحِبُّون الطعاما».

٢٩ - حَذْفُ «كي» المصدريّة

أَجَازَهُ السِّيرَافي في نحو[1] «جِئْتُ لِتُكْرِمَني»، وإِنّما[2] يُقَدِّر الجمهورُ هنا «أَنْ» بعينها؛ لأنّها أُمُّ البابِ، فهي أَوْلَى بالتَجوُّزِ[3].

٣٠ - حَذْفُ أداةِ الاَسْتِثْنَاءِ

لا أَعْلَمُ أَحداً أجازه[4]، إلّا أنّ السُّهَيْلي قال في قوله تعالى[5]: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ﴾[6] الآية: «لا يتعلّق الاَستثناء بـ «فاعل» إذ لم يُنْهَ عن أن يَصِلَ

(١) التقدير عند السِّيرافي: جئتُ لكي تكرمني، ثم حُذِفَتْ «كي» وذكر المصنِّف هذه المسألة عنه في «كي»، انظر ما سبق ٣/ ٤٠.

(٢) حديثه هذا يَرُدُّ به رأي السِّيرافي.

(٣) قال المصنِّفُ في «كي»: والأَوّل أَوْلى [أي: النَّصب بأَنْ مضمرة في المثال] لأنّ «أَنْ» أَمْكن في عمل النَّصب من غيرها؛ فهي أَقْوَى على التجوُّز فيها بأن تعمل مضمرةً» انظر ٣/ ٤٠، وانظر الهمع ٤/ ١٤٠، وشرح الكافية الشّافية/ ١١٥٢.

(٤) **تعقَّبه الدّماميني بقوله: «هذا عجيب جدّاً، كيف لا يَعْلَمُ المصنِّفُ أَحداً أجازه غير السُّهَيْلي والمسألة في التّسهيل، وقد كَتَبَ منه نُسَخاً، وملأه بحواشيه، وفيه باب التنازع، ونحو «ما قام وقَعَد إلّا زيدٌ» محمولٌ على الحذف لا على التنازع، خلافاً لبعضهم، يَعْني أنّ التقدير: ما قام إلّا زيد، وما قعَد إلّا زيد، فهل هذا شيء غير حَذْف أداة الاَستثناء والمستثنى جميعاً، وقد صَرّح اَبن الحاجب بالمسألة أيضاً، واَختار فيها ذلك أي: أنها محمولة على الحَذْف دون التنازع».**
وعَلّق على هذا الشمني بقوله: وأقولُ هذا لا يَرِدُ على المصنِّف؛ فإنّ مراده حَذْف أداة الاَستثناء وحدها...» انظر الحاشية ٢/ ٢٦٢.

(٥) ﴿... ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٣ - ٢٤.

(٦) «إني فاعل» مثبت في م/ ٤، وليس في بقية المخطوطات.

﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾، ولا بالنهي[١]؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: «**أنت مَنْهِيٌّ عن أن تقومَ إِلّا أَنْ يشاء الله**»[٢] فلستَ بمنهيّ[٣]، فقد سَلَّطتَهُ على أَنْ يقومَ ويقولَ[٤]: «شاء اللهُ ذلك» وتأويلُ ذلك[٥] أنَّ الأَصْلَ[٦] إِلّا قائلاً إِلّا أنْ يشاءَ اللهُ، وحَذْفُ القولِ كثير». ٱنتهى.

فتضمّن[٧] كلامُهُ حَذْفَ أداةِ الٱستثناءِ والمستثنى جميعاً، والصَّوابُ أن الٱستثناء مُفَرَّغٌ[٨]، وأَنّ المستثنى مَصْدَرٌ، أو حالٌ[٩]، أي: إِلّا قَوْلاً[١٠] مَصْحُوباً بـ «أن يشاء الله» أو إِلّا مُتَلَبِّساً[١١] بـ «أن يشاء الله». وقد عُلِمَ أنّه لا يكونُ القولُ مَصْحُوباً بذلك إلا مع حَرْف الٱستثناءِ. فَطَوى ذِكْرَه[١٢] لذلك[١٣]؛

---

(١) أي: ولا بالمنهيّ عنه، فالمخاطب ليس بمنهى عن شيء إذ يمكن أَنْ يقول: إني أفعل ذلك، ويدّعي أنّ الله شاء ذلك الأمر. دسوقي ٢/٢٦٧.

(٢) أي: إلا أن يشاء الله القيام.

(٣) أي: لست بمنهيّ عن القيام.

(٤) أي: إذا صدر منه قيام.

(٥) أي: في الآية.

(٦) فقد حذف الأداة والمستثنى: إلّا قائلاً.

(٧) هذا ٱعتراضٌ على السهيلي. فقد قَرّر الآية في حَذْف الأداة وَحْدَها، فإنّ **المحذوف هو الأداة والمستثنى**.

(٨) هذا لٱبن الحاجب. وقد ذكره الدماميني. انظر الشمني ٢/٢٦٢.

(٩) وعلى كلا التقديرين هو محذوف.

(١٠) هذا إشارة إلى المصدريّة.

(١١) هذا إشارة إلى الحاليّة. وهذا للزمخشري قال: «وهو في موضع الحال، يعني إلا مُتَلبّساً بمشيئة الله قائلاً إن شاء الله».

انظر الكشاف ٢/٢٥٦، والبحر ٦/١١٥، والدّرّ المَصُون ٤/٤٤٦، ٤٤٧.

(١٢) أي: ذِكْرَ «إلّا» حرف الٱستثناء.

(١٣) للتلازم بين القول المُقَدَّر و«إلّا».

وعليهما[١] فالباءُ مَحْذُوفةٌ من «أَنْ»[٢].

وقال بعضُهم[٣]: «يجوز أَنْ يكون «أن يشاء الله» كلمةَ تأْبيد، أي: لا تَقُولَنَّه أَبداً، كما قيل في[٤]: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[٥]، لأَنّ عَوْدَهُم في ملَّتهم مما لا يَشَاؤه اللهُ سُبْحَانه».

وجَوَّزَ الزمخشريُّ[٦] أَنْ يكون المعنى: ولا تقولَنَّ ذلك إِلّا أَنْ يشاءَ اللهُ أَنْ تقولَه بأَنْ يَأْذَنَ لك فيه.

ولِمَا قَالَه مُبْعِدٌ، وهو أنّ ذلك[٧] معلومٌ في كُلِّ أَمْرٍ ونَهْي. ومُبْطِلٌ، وهو أَنّه يقتضي النَّهْيَ عن قول ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ مُطْلقاً، وبهذا يُرَدُّ أيضاً قولُ مَن

---

(١) أي: على جعل المستثنى مصدراً أو حالاً.

(٢) هذا للزمخشري: قال: «ولا تقولن ذلك القول إلّا أن يشاء الله أن تقوله بأنّ يأذن لك فيه. والثاني: ولا تقولنّه إلّا بأن يشاء الله، أي إلا بمشيئة الله، وهو في موضع الحال». الكشاف ٢/٢٥٦.

(٣) **يعلم ابن هشام - رحمه الله - أنّ القائل الزمخشريّ، فلماذا يعزوه إلى بعضهم، والمسألة كلها منقولة من الكشاف؟!**
قال الزمخشريّ: «وفيه وجه ثالث، وهو أن يكون «إن شاء الله» في معنى كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنّه أبداً، ونحوه قوله: وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله»؛ لأنّ عودهم في ملّتهم مما لن يشاءه الله...». انظر الكشاف ٢/٢٥٦.

(٤) الآية: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/٨٩.

(٥) قوله: «رَبّنا» مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) انظر النَّصّ، فقد نقلتُه قبل قليل من الكشاف ٢/٢٥٦.

(٧) أي: ما قَدَّرَهُ من قوله: «بأَنْ يَأْذَنَ لك فيه».

زَعَمَ أَنَّ الاْستثناءَ مُنْقَطِع[١]، وقولُ[٢] من زَعَمَ أَنَّ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ كِنايةٌ عن التَّأْبِيْد.

٣١ - حَذْفُ لام التَّوْطِئَةِ

[٣]﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٤]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ

---

(١) ذهب إلى هذا أبو حَيّان فقدقال: «وإلّا أن يشاء الله، استثناءٌ لا يمكن حمله على ظاهره؛. لأنه يكون داخلاً تحت القول، فيكون من المقول، ولا ينهاه الله أَنْ يقول: إني فاعل ذلك غداً إلّا أن يشاء الله؛ لأنه كلام صحيح في نفسه، لا يمكن أن ينهى عنه، فاَحتيج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير.
فقال اَبنُ عطيّة: في الكلام حَذْفٌ يقتضيه الظاهر، ويُحَسِّنه الإيجاز، تقديره إلّا أن تقول إلّا أن يشاء الله، أو إلّا أن تقول: إن شاء الله، فالمعنى: إلّا أن تذكر مشيئته، فليس: إلّا أن يشاء الله، من القول الذي نَهى عنه».
انظر البحر ٦/ ١١٤، والدّرّ المصون ٤/ ٤٤٧، والمحرّر لاَبن عطيّة ٩/ ٢٧٧ وبعد أن ذكر اَبنُ عطية ما نقلته لك من خلال نَصّ أبي حيّان قال:
«وقالت فرقةٌ: قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ اَستثناء من قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾، يعني أنه اَستثناءٌ مُتَّصِل على رأي هذه الفرقة.

(٢) أي ويُرَدُّ بما ذكره قولُ الزمخشريّ، فهو الذي ذهب إلى التأبيد في المسألة، وتقدَّم النَّصُّ فيها عن الكشاف.

(٣) سورة المائدة ٥/ ٧٣، وتقدّمت ٢/ ١٠٤ «إذا»، واَنظر لام الجواب في ٣/ ٢٧٧.
وقد ذكر في لام الجواب في هذه الآية أنّ ما فيها لا يكون إلّا جواباً للقَسَم، وليست موطئة.
وهذا يقتضي أنّ اللام المُوَطِّئة محذوفةٌ قبل القَسَم المقدّر، أي: ولئن لم ينتهوا، أي: والله لئن لم ينتهوا لَيَمَسَّن.
وذكر مثل هذا التقدير أيضاً في الجملة المُجاب بها القَسَم. انظر ٥/ ١٤٣ قال: «التقدير والله ليَمَسَّنّ لئن لم ينتهوا يَمَسَّن»، ورأى فيه اَستغناءَ بجواب القَسَم المقدَّر قبل الشرط المجرّد من لام التوطئة.

(٤) «الذين كفروا» زيادة من م/ ٥، وليست في بقية المخطوطات.

إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[١]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ﴾[٢]، بخلاف[٣] ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَاسِرِينَ﴾[٤]

* * *

٣٢ - حَذفُ الجارِّ

يَكثُرُ ويَطَّرِدُ[٥] مع أنْ[٦] وأَنّ نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾[٧] أي: بأنْ،

---

(١) سورة الأنعام ٦/ ١٢١. وتقدَّمت انظر ٢/ ١٠٤، ٣/ ٢٧٦، ٥/ ٥٢٠.
وذكر في الموضع الأول أنّ جملة ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواب لِقَسَم محذوفٍ مُقدَّرٍ قبل الشرط، ويكون التقديرُ على هذا: والله لئن أطعتموهم، فقد حُذِفَ القَسَمُ، وكذا اللامُ المُوَطِّئةُ له من بعده.

(٢) أول الآية: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾ سورة الأعراف ٧/ ٢٣، والتقدير في الآية: والله لئن لم تغفرْ لنا... لنكونَنّ.
فقد حذف القَسَم واللام المُوَطِّئة، ودليلُ ذلك التوكيد في الجواب: لنكونَنَّ.

(٣) أي: ما سبق حُذِفت منه اللّامُ المُوَطّئة بخلاف الآية الآتية؛ فإنها لا حَذْفَ فيها، ولا قَسَم مقدَّر.

(٤) سورة هود ١١/ ٤٧، وتقدَّمت في «إنْ»، انظر ما سبق ١/ ١٢٥ - ١٢٦.
أَكُن: جواب الشرط إلّا تغفر لي، ولا قَسَمَ ولا حَذْفَ.

(٥) ذكر من قَبْلُ أنّ هذا الحذف قياس. انظر ٥/ ٦٩٥، وذكر مَحَلّ «أَنْ وأَنّ» أنّه نَصْبٌ عند الخليل بعد حَذْف الجارّ، وكذا عند أكثر النحويين، وأنّ سيبويهِ جَوَّز أَنْ يكون المَحَلُّ جَرّاً.

(٦) في م/ ١ و٣ كما أثبتُّه، وفي بقية المخطوطات مع«أَنّ وأَنْ»، ومثله في المطبوع.

(٧) تتمة الآية: ﴿... قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ سورة الحجرات ٤٩/ ١٧.
وذكروا في الموضعين غير تقدير المصنِّف «أَنْ أسلموا» مفعولٌ به، وضُمِّن «يمنون» معنى «يعتدّون»، كأنه قيل: يَعْتَدُّون عليك إسلامهم مانِّين به عليه؛ ولهذا صُرِّح به في قوله: ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم﴾.

ومِـثْـلُه: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[١]، ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾[٢]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[٣]، أي[٤]: ولأَنَّ المساجِدَ لله. [٥]﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا[٦]﴾ أي[٧]: بأنكم.

وجاء في غيرهما[٨] نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٩]،

= والتقدير الثاني: أي: يمنُّون عليك لِأَجْل أَنْ أَسْلموا، فقد جعلوه من باب المفعول من أَجْله.

وقَدَّرُوا في آخر الآية: «أَن هداكم» بمعنى: إذ هداكم، فهي تفيد التعليل.

انظر مثل هذا في الدُّرّ المصون ٦/ ٧٢، فإنّ ما ذكره هو حديث شيخه أبي حيّان في البحر ٨/ ١١٧.

(١) تتمة الآية: ﴿... خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ٨٢، وتقدير الجارّ: في أَنْ يغفر لي.

(٢) الآية: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٨٤.

التقدير في الآية: ونطمع في أَنْ يُدْخِلَنا.

(٣) سورة الجنّ ٧٢/ ١٨، وتقدَّمت في «الأمور التي يتعدَّى بها القاصر» ٥/ ٦٩٨، وقال من قبلُ: «... لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله...».

وذكرتُ في الآية في الموضع المحال عليه وجهاً آخر وهو أنه معطوف على ما قبله وهو «أنّه استمع» انظر هذا في الحاشية/ ٥.

(٤) قوله: «أي: ولأنّ المساجد لله» غير مثبت في م/ ١ و٢، و٥، وأثبت في م/ ٤، وهو مثبت في المطبوع. وفي م/ ٣ «أي ولأنّ» ولم يثبت بقيّة النصّ.

(٥) سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٥، وتقدَّمت في اللام، انظر ٣/ ٢١١ «لام التبيين».

(٦) «وكنتم تراباً» زيادة من م/ ٥.

(٧) «أي: بأنكم» غير مثبت في م/ ١، وانظر الدر المصون ٥/ ١٨٢ ففيها غير هذا التقدير.

(٨) أي: في غير «أَنْ» و«أَنّ».

(٩) سورة يٓس ٣٦/ ٣٩، وتقدَّمت في اللام، انظر ما سبق ٣/ ٢٠٤.

أي: قَدَّرنا له[١]، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[٢] أي[٣]: يَبْغُون لها، ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾[٤] أي[٥]: يخوِّفكم بأَوْلِيَائِه.

وقد[٦] يُحْذَفُ[٧] مع بقاءِ الجرِّ كقول رُؤْبَةَ - وقد قيل له: **كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟** -: «**خَيْرٍ عافاكَ اللهُ**»[٨]،

---

(١) هذا أحد التقديرين، وقيل: التقدير: ذا منازل، فهو حال أو مفعول ثانٍ؛ لأنّ قدّرناه بمعنى صَيّرناه. انظر هذا عن العكبري في الموضع المحال إليه الحاشية/ ٢.

(٢) الآيـة: ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٤٥، وانظر سورة هود ١١/ ١٩، وإبراهيم ١٤/ ٣.

وجاءت في م/ ٣ «تبغونها» بالمثنّاة من فوق، وهي في سورة آل عمران ٣/ ٩٩، والأعراف ٧/ ٨٦.

والذي ذكره المصنِّفُ من هذه الآيات في ٣/ ٢٠٤ لحذف اللام هو «تَبْغُونها»، وأثبت فيها آية سورة آل عمران. وانظر في الموضع المحال عليه الحاشية/ ١.

(٣) في م/ ٣ و٤ «أي: تبغون».

(٤) تتمة الآية: ﴿... فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٧٥.

(٥) فيه غير هذا التقدير. انظر الدُّرّ ٢/ ٢٦٣، وقد ذكر تقدير حرف الجرّ وردَّه، وما ذَهَب إليه هو أن «يخوِّف» تعدَّى لمفعولين، والأول منهما محذوف أي: يخوِّفكم أولياءه، أو أنّ المفعول الثاني هو المحذوف، وأولياءه هو الأول، والتقدير: يخوِّف أولياءه شَرَّ الكُفّار، ثم قال: «الثالث: ذكره بعضهم، أنّ المفعولين محذوفان، وأولياءه نَصْبٌ على إسقاط حرف الجرّ، والتقدير: يخوِّفكم الشَّرَّ بأوليائه... وكأنّ هذا القائل رأى قراءة أُبَيّ والنخعي «ويخوِّف بأوليائه»، فظنَّ أن قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حُذِفَت الباء، وليس كذلك...».

(٦) ساقه على التقليل، وذهب ٱبن مالك إلى أنّ حذف الجارّ قياسيّ.

(٧) أي: الجارُّ.

(٨) انظر هذا القول فيما تقدّم ٣/ ١٣٩ في «كيف»، وفي شرح المفصّل ٢/ ٥١، وفي الهمع ٤/ ٢٢٥ جعل هذا أبو حَيّان من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه. وانظر هذا في =

وقولِهم: «بكم دِرْهمٍ اشتريتَ»[١]، ويُقالُ في القَسَمِ[٢]: «اللهِ لأَفْعَلَنَّ».

* * *

٣٣ - حَذْفُ «أَنْ» النّاصِبَةِ

هو مُطَّرِدٌ[٣] في مواضِعَ مَعْروفةٍ، وشاذٌّ في غيرها، نحو[٤]: «خُذِ اللِّص قبل يأخذَك» و[٥] «مُرْه يَحْفِرَها» و[٦] «لا بُدَّ مِنْ تَتْبَعَها».

= الأرتشاف/١٧٥٧، ولم يَعْزُ القولَ إلى رؤبة، بل قال: «جعلوا قول العرب...»، ووجدت الشمني ينقل عن أبي حَيّان أنّ مثل هذا ينبغي أن يثبت في القياس. انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

(١) وذلك على تقدير: بكم من درهم. وهذا على مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وهو عند الزجاج جَرٌّ على الإضافة. وانظر ما سبق ٣/ ٤٧، الحاشية/ ٢.

(٢) أي: والله...

(٣) في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٣ «هي عشرة مواضع، خَمْسَةٌ: إضمار «أَن» فيها على سبيل الوجوب، وخَمْسةٌ على سبيل الجواز، وكلها مُسْتَوفىً في النحو في «باب إعراب الفعل». قلتُ: انظر مثل هذا في شرح ابن عقيل ٤/ ٨ وما بعدها.

(٤) أي: قبل أَنْ يَأْخُذَكَ.

وانظر هذا في الهمع ٤/ ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١١٠، وانظر مجمع الأمثال ١/ ٢٦٢ «المولَّدون»، «خُذِ اللصَّ قبل أَنْ يأخذك» كذا!

(٥) أي: مُرْه أَنْ يَحْفِرَها.

وانظر المراجع السابقة في الحاشية/ ٢، والخزانة ٣/ ٦٢٣ «مُرْه يحفِرُها» كذا بالرفع، ونقل النصَّ من سر الصناعة. وانظر فيه ص/ ٢٨٥.

قال: «وأجاز سيبويه في قولهم: «مُرْه يحفِرُها» أن يكون الرفع على قوله: مُرْه أَنْ يحفِرَها. فلما حُذِفت «أَنْ» ارْتَفَعَ الفعلُ بعدها».

انظر الكتاب ١/ ٤٥٢: «وتقول: مُرْه يَحْفِرْها... ولو قلت: مُرْه يَحْفِرُها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رَفْعُه على شيء هو قليل في الكلام. على: مُرْه أن يَحْفِرَها».

(٦) على تقدير: لا بُدَّ مِن أَنْ تَتْبَعَها.

وقال به سيبويهِ في قوله[١]:

[فلم أَرَ مِثْلَها خُباسَة واحدٍ] وَنَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال المبرِّدُ[٢]: «الأَصْلُ: أَفْعَلُها، ثم حُذِفَتِ الألِفُ، ونُقِلَت حَرَكَةُ الهاءِ إلى ما قبلها».

وهذا أَوْلَى من قولِ سيبويهِ[٣]؛ لأنَّه أَضْمَرَ «أَنْ» في موضعِ حَقُّها أَلَّا تَدْخُلَ فيه

---

(١) قائله: عامر بن جُوَيْن الطائي، وهو الصواب، ويُعْزَى لأمرئ القيس، وعامِر بن الطُّفَيْل. وذكر الأمير صدره عن الأغاني: «**أردت بها فتكاً فلم أرتمض له**» وما أثبتُّه هو المثبت عند سيبويه وغيره.
مثلها: أي: مثل هِنْد. الخُبَاسَةُ: الغنيمة، أي: لم أَرَ مثل هذه الغنيمة غنيمة رجل واحد، وإنما يحوي هذه الغنيمة جيش عظيم. نَهْنَهْتُ: كَفَفْتُ نفسي بعدما كدت أفعله: أي كففت نفسي عن أخذ الغنيمة بعدما كدت آخذها.
وأَفْعَلَه: الضمير للمصدر أي: أَفْعَلُ الفِعْلَ.
والشاهد فيه حذف «أَنْ» والتقدير: بعدما كدت أَنْ أَفْعَلَهُ.
وعامر: شاعر فارس جاهليّ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٤٧، والأشموني ١/ ٢١٨، و٢/ ٣١٠، والكتاب ١/ ١٥٥، والهمع ١/ ٢٠٠، ٤/ ١٤٣، والعيني ٤/ ٤٠١، وشواهد التوضيح لابن مالك/ ١٠١، والإنصاف/ ٥٦١، والمقرب ١/ ٢٧٠، واللسان والتاج/ جنس.

(٢) وجدت هذا القول في شرح الشواهد للسيوطي ينقله المبرِّد عن المازني، ويذكر المازني أنه أخبره به أبو إسحاق الزِّيادي عن الفراء، قال: «أراد أَفْعَلَها» فلما اضطرَّ حَذَف الألف وفتح اللام ليَدُلَّ على أنه قد حذف الألف لأنّ الفتحة من جنس الألف. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٤٨.

(٣) قال سيبويه: «. . . فحملوه على «أَنْ»؛ لأنّ الشّعراء قد يستعملون «أَنْ» ههنا مضطرين كثيراً» انظر الكتاب ١/ ١٥٥.
وذكر السيرافي أنّ غير سيبويه يقول إنهم: أرادوا: بعد ما كِدْتُ أفعلها. . .، ثم يذكر أنّ البصريين يُخَرِّجون هذا على طَرْح النون الخفيفة.
انظر هذا على هامش الكتاب، ومثله عند الأعلم، وانظر شرح البغدادي ٧/ ٣٤٩.

صريحاً، وهو خبرُ[١] «كاد»، وٱعتَدَّ بها مع ذلك[٢] بإبقاءِ عملها، وإذا رُفع الفعلُ بعد إضمار[٣] «أنْ» سَهُلَ الأَمْرُ، ومع ذلك فلا ينقاس[٤]، ومنه[٥]: ﴿قُلْ * أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[٦]، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾[٧]، و«**تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أَنْ تراه**»[٨]، وهو[٩] الأَشْهَرُ في[١٠] روايةِ بَيْتِ طَرَفَةَ[١١]:

أَلَا أَيّهذا الزّاجري أَحْضُرُ الوَغَى ... وأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدِي

وقُرِئ[١٢] «أَعْبُدَ» بالنّصب[١٣]،

---

(١) تدخل «أَنْ» في خبر «كاد»، ولكنه قليل.

(٢) أي: مع قلّة دخولها في هذا الموضع، ومع تقدير حذفها.

(٣) أي: بعد حذفها.

(٤) أي: لا ينقاس مثل هذا الإضمار ورفع الفعل، فما ظَنُّك بالإضمار ونَصْبه على تقدير العمل بعد الحَذْف.

(٥) أي: مما قُدِّر فيه «أَنْ» محذوفةً.

(٦) سورة الزمر ٣٩/ ٦٣ - ٦٤، وتقدّمت في «نون الوقاية»، انظر ٤/ ٢٨٧، والأصل: أَنْ أَعْبُدَ، فحذفت «أَنْ» ورُفِع الفِعْلُ.

(٧) تتمة الآية: ﴿. . . خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٢٤.
التقدير: أَنْ يُريكم، فحذفت «أَنْ» وٱرتفع الفعلُ.

(٨) أَوّلُ موضع تقدَّم فيه هو «لولا»، انظر ما سبق ٣/ ٤٦٤ وفيه روايات. وانظر في هذا الموضع الحاشية/ ٢، ففيها تفصيل القول فيه.

(٩) أي: رواية الرفع.

(١٠) «رواية» مثبت في م/ ٢ و٥.

(١١) تقدَّم البيت في الجملة الاستئنافيّة، انظر ما سبق ٥/ ٤٤، وانظر الحاشية/ ٤.

(١٢) أي: في آية سورة الزمر المتقدِّمة/ ٦٤.

(١٣) قراءة الجمهور «أَعْبُدُ» بالرفع، والأصل: أَنْ أَعْبُدَ، فلما حُذِفت «أَنْ» ٱرْتَفَع الفعلُ.
وقرأ الحسن البصريّ «أَعْبُدَ»، بنصب الدال، وذلك على إضمار «أَنْ»، وإبقاء عملها.
وانظر مراجع هاتين القراءتين في كتابي معجم القراءات ٨/ ١٨٥.

كما رُوي[١] «أَحْضُرَ» كذلك.

وٱنتصابُ «غيرَ»[٢] في الآيةِ على القِراءَتين لا يكونُ بـ «أَعْبُدُ»؛ لأنّ الصِّلة[٣] لا تعملُ فيما قَبْلَ الموصولِ[٤]، بل بـ «تأمرونّي»، و«أَنْ أَعْبُدَ» بَدَلٌ[٥] ٱشتمالٍ منه أي: تأمرونّي بغيرِ اللهِ عِبَادَتِهِ.

* * *

---

(١) انظر ما سبق ٥/ ٤٤، ففي الحاشية/ ٤ تفصيل هذا.

(٢) ذكروا في نَصْبه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه منصوب بـ «أعبد»، و«أعبد» معمول لـ «تأمرونّي».

وضَعّف بعضهم هذا الإعراب بأنّه يلزم منه تقديم معمول الصِّلَة على الموصول، وذلك أن «غيرَ» منصوب بـ «أعبد» و«أعبد» صلة لـ «أن»؛ وهذا لا يجوز.

وضعّف هذا الرد أبو البقاء.

والوجه الثاني: أنّ «غير» منصوب بـ «تأمروني»، وهو مذهب الأخفش، و«أَعْبُدُ»: بَدَلٌ منه بَدَل ٱشتمال، و«أَنْ» مضمرة معه أيضاً، والتقدير: أفغير الله تأمرونّي عبادته؟ والمعنى: أفتأمرونّي بعبادة غير الله.

والثالث: أنها منصوبة بفعل مُقَدَّرٍ، تقديره: أفتلزموني غير الله، أي: عبادة غير الله. وهو للزمخشري.

وانظر هذه الآراء في البحر ٧/ ٤٣٨، والدّرّ ٦/ ٢٢، والتبيان للعكبري/ ١١١٣، والكشاف ٣/ ٣٩.

(٣) وهي جملة «أعبد».

(٤) وهو «أَنْ».

(٥) في م/ ٤ «بَدَلٌ منه بَدَل ٱشتمال».

٣٤ - حَذْفُ لام الطَّلَبِ

هو مُطَّردٌ عند بعضهم[١] في نحو[٢] «﴿قُل لَهُ يَفْعَلْ﴾»، وجَعَلَ منه[٣] ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٥]، وقيل[٦]: هو جوابٌ لشرْطٍ محذوفٍ، أو جوابٌ للطَّلَبِ.

والحقُّ أنّ حَذْفها مُخْتَصٌّ بالشِّعْر كقوله[٧]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا[٨] ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالا

---

(١) ذكرتُ فيما سبق أنّ الجمهور لا يجيزونه إلّا في ضرورة، وأنّ المبرّدَ منع من ذلك حتى في الشِّعر، وأنّ مذهب الكسائي جوازُ الحَذْف بعد القول، وأنّ ٱبن مالك ٱضطرب في المسألة. انظر ما سبق ٣/ ٢٢٧ الحاشية/ ١.

(٢) أي: في كل فعل مضارع جاء مجزوماً بعد الطّلب المتقدِّم. وجاء في م/ ٥ «ليفعل» كذا!

(٣) أي: من باب حَذْف لام الأمْرِ.

(٤) سورة براهيم ١٤/ ٣١، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٢٣٠.
وقدَّر المصنِّف: ليقيموها. وذكر هذا عن الكسائي.

(٥) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٥٣.
وقوله: «التي هي أحسن» مثبت في م/ ٥ وليس في بقية المخطوطات، والتقدير على ما سبق: قُلْ لعبادي ليقولوا...

(٦) ذكر المصنِّفُ هذا مُفَصَّلاً في لام الجزم ٣/ ٣٣٣ وذكر ثلاثة آراء:
١ - أنه مجزوم بنفس الطلب، وهو للخليل وسيبويه، لتضمُّنه معنى «إن» الشّرطيّة.
٢ - مجزوم بالطّلَب، وهو للسيرافي والفارسي، لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدَّر.
٣ - رأي الجمهور أنّه مجزوم بشرط مقدَّر بعد الطلب.

(٧) تقدَّم البيت في لام الجزم، وهو لحسان، أو الأعشى أو لغيرهما، وذكره المصنِّف شاهداً لحذف اللام في الضرورة مع بقاء عملها على تقدير: لِتَفْدِ.
انظر ما سبق ٣/ ٢٢٧، وكانت روايته «من شيء».

(٨) جاء البيت هنا تامّاً في م/ ٥ وجاء في بقية المخطوطات صَدْرُه، وكذا الحال في المطبوع..

٣٥ - حَذْفُ حَرْف[1] النِّداءِ

نحو: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[2]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[3]، ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[4].

وشَذَّ[5] في ٱسْمَيْ الجِنْسِ[6] والإِشَارَةِ[7]،

---

(١) أراد بالحرف هنا «يا»؛ لأنّها أصل الباب؛ وذلك لكثرة ٱستعماله.
قال: «وهي أكثر أحرف النداء ٱستعمالاً؛ ولذا لا يقدَّر غيرها عند الحذف»
انظر كلام المصنّف هذا في «يا» ٤/٤٧.

(٢) سورة الرحمن ٥٥/٣١، وتقدَّمت، انظر ٤/٣٢٠ على تقدير: يا أيها الثقلان.

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٩، وتقدمت، انظر «يا» ٤/٤٤٧.

(٤) ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ * أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ سورة الدخان ٤٤/١٧ - ١٨
ما ذكره المصنِّفُ هنا على تقدير: أن أدّوا إليّ يا عبادَ الله، على النّداء، والمفعول للفعل «أدوا» محذوف، أي: أعطوني الطاعة يا عبادَ الله.
وذكروا فيه وجهاً آخر وهو أَنْ يكون مفعولاً به، وفي التفسير: أنه طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل، ويَدلُّ عليه «فأرسل معي بني إسرائيل».
انظر التبيان للعكبري/١١٤٦، والدر المصون ٦/١١٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٢٩.

(٥) أي: شَذّ حَذْفُ «يا».

(٦) المراد بٱسم الجنس كُلُّ نكرةٍ قبل النداء مما يصحُّ تعريفه باللام، سواء تعرّف بالنداء، نحو: يا رجلُ، أو لم يتعرَّف، نحو: يا رجلاً، وسواء كان مفرداً أو مضافاً، والسِّرّ في ٱمتناع حذف حرف النداء هنا أنّ حرف التنبيه يُسْتَغْنَى عنه إذا كان المنادى مُقْبِلاً عليك، منتبهاً لما تقول، وهذا لا يكون إلّا في المعرفة، وأمّا الٱسمُ المُعَرّف بحرف النداء فلا يُحذَفُ منه «يا»؛ لئلا يُعْتَقَد أنّه باقٍ على التنكير وهو في حال النداء. نقل هذا الشمني عن الرضي في شرح الكافية.
انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٣، وشرح الرضي ١/١٥٩.

(٧) جَوّز الكوفيون حذف «يا» من ٱسم الإشارة عند النداء؛ لأنه معرفة قبل النداء، وأما =

في نحو[1] «أَصْبِحْ لَيْلُ»، وقوله[2]:

[إذا هَمَلَتْ عَيْني لها قال صَاحِبِي]　　بِـمِـثْـلِكَ هـذا لَوْعَـةٌ وغَـرَامُ

= البصريون فمنعوا هذا الحَذْفَ؛ لأنّ اسم الإشارة وإن كان معرفة قبل النداء فهو موضوع في الأصل لما يُشار إليه للمخاطب، وبين الاسم مُشاراً إليه وكونه منادى أي: مخاطباً - تنافُرٌ ظاهرٌ، فلما أُخْرِج في النداء عن ذلك الأصل، وجُعِل مخاطباً احتيج إلى علاقة ظاهرة تدل على تغيّره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء. شرح الكافية ١/ ١٦٠، وانظر شر الكافية الشافية/ ١٢٩١.

(١) مَثَل منقول عن امرأة من طيئ، تَزَوَّجها امرؤ القيس، واسمها أُمُّ جندب، فأبغضته، وكرهت مكانها معه، فجعلت تقول: يا خير الفتيان، أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليلُ كما هو، فتقول: أَصْبِحْ ليلُ، ثم طلّقها، وذهب قولُها هذا مَثَلاً ، وصار يقال في الليلة الطويلة الشّديدة التي يكثر فيها الشَّرُّ.
والتقدير: يا ليلُ، أي: اُدْخُل في الصباح يا ليلُ، فَحُذِفَتْ أداةُ النّداء.
وذكره المصنِّفُ مثلاً لحذف «يا» قبل اسم الجنس.
انظر مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ - ٤٠٤، والمُسْتَقْصَى ١/ ٢٠٠، وشرح الكافية ١/ ١٦٠، وانظر فيه أمثلة أخرى للحذف: أَطْرِقْ كَرَا، اِفْتَدِ مَخْنُوقُ، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٨٥.

(٢) قائله ذو الرُّمّة، والمُثْبَتُ عجزُه، وصَدْرُه ما جاء بين معقوفين، وفيه رواية:
إذا هملت يوماً لها.
هَمَلَتْ: بكت، وجَرَى دَمْعُها، لها: لأجل الأطْلال.
بمثلك: شِبْهُ جملةٍ متعلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ مقدَّم، ولوعة: مبتدأ مؤخّر، واللوعة: حُرْقة القلب.
والشاهد فيه: تقدير «يا» قبل اسم الإشارة: يا هذا.
انظر شر الشواهد للبغدادي ،/ ٣٥٢، والهمع ٣/ ٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٧، والعيني ٤/ ٢٣٥، وشرح التصريح ٢/ ١٦٥، والديوان/ ٤٦٧، وشرح الكافية الشافية/ ١٢٩١.

ولَحَّن بعضُهم المُتَنَبِّي في قوله[1]:

هٰذي بَرَزْتِ فَهِجْتِ لنا رَسِيسا [ثُمَّ ٱنْثَنَيْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسا]

وأُجِيبَ[2][3] بأنّ «هذي» مفعولٌ مُطْلَقٌ[4]: أي: بَرَزْتِ هَذه البرزة. ورَدَّه ٱبْنُ مالكٍ بأنَّه لا يُشارُ إلى المَصْدَر إلا منعوتاً بالمَصْدَر المشارِ إليه كـ «ضَرَبْتُه ذلك الضَّرْبَ». ويَرُدُّه[5] ما أَنْشَدَه هو،

---

(١) البيت مطلع قصيدة له مدح بها محمد بن زريق الطرسوسي.
الرسيس والرَّسّ: مَسُّ الحُمّى وأَوّلها، والنّسيس: بقية النفس بعد المرض والهزال.
قال البغدادي: يقول: برزتِ لنا فَحَرَّكْتِ ما كان في قلبنا من هواك، ثم ٱنصرفتِ ولم تشفِ ما في بقايا نفوسنا التي أبقيت لنا بالوصال. وهذا منقول عن الواحدي، وقال ٱبن جني: يا هذه، ناداها، وحذف حرف النداء ضرورةً.
وعند المعري: هذي موضوعة موضع المصدر إشارة إلى البَرْزَة الواحدة.
انظر شر الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٣، والعيني ٤/ ٢٣٣، وشرح المفصّل ٢/ ١٦، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٨، والمقرب ١/ ١٧٧، والديوان ٢/ ١٩٣ «عكبري» والدر المصون ٣/ ٢١٠.

(٢) وقوله: «أُجِيْبَ» أي: من لَحْن المتنبي.

(٣) وجه تَلْحين المتنبي أَنَّه حَذَفَ حرف النداء «يا» مع أنّ المنادى ٱسمُ إشارة. وذكر الدماميني أنّه يمكن أن يجعل «هذي» منادى، ولا يتم التلحين، وذلك لأنّ المتنبي كوفي، ومذهب أصحابه نحاة الكوفة حَذْفُ حرف النداء من ٱسم الإشارة، فلا يُنْكَرُ ٱرتكابه لذلك، ولا يَتَّجه تلحينُه. انظر الشمني ٢/ ٢٦٤.
وانظر قريباً من هذا عند ٱبن يعيش في ٢/ ١٦ فقد ذكر أن المتنبي كان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفة.

(٤) هذا توجيه المَعَرِّيّ للبيت، وقد ذكره الواحدي، ونَقَلَهُ عنه البغدادي في شرح الشواهد.
انظر شرح الديوان للواحدي/ ٩٣ «ط. برلين» وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٣.

(٥) أي: يَرُدّ نقد ٱبن مالك لتخريج المعري لبيت المتنبي على المصدرية.

وهو قوله[1]:

يا عَمْرُو إنَّكَ قد مَلِلْتَ صَحَابتي   وصَحَابَتِيك إِخالُ ذاكَ قليلُ[2]

* * *

(١) قائله غير معروف.
ومعنى البيت: إنك قد مللت صحبتك إيّاي، وصحبتي إيّاك فيما أَظُنُّ، وهذا الأمر قليل في الأصحاب.
والشاهد في البيت أنّ ٱبن مالك أنشده على وقوع ٱسم الإشارة مصدراً مؤكّداً للفعل من غير نَعْتِه بمصدر.
أمّا ٱسمُ الإشارة فهو «ذاك»، وهو مؤكّد للفِعْل «إخال»، وهو مع ذلك إشارة إلى المصدر، أي: وأَظُنُّ ذاك الظَّنّ، فَحَذَف وَصْفَ ٱسم الإشارة وهو «الظنّ».
وفي الدر «قال النحويون: ذاك إشارة إلى مصدر «إخال» المؤكّد به، وقد أنشده هو على ذلك».
ووجه ٱعتراض المصنّف على ٱبن مالك أنّ ما أخذه على المَعَرّيّ في تخريج بيت المتنبي على الإشارة إلى المصدر: برزت هذه البرزة، ثم حذف المصدر الوصف، وقع فيه ٱبنُ مالك في الٱستشهاد بهذا البيت هنا على إضمار المصدر.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٤، الدر المصون ٣/ ٢١٠، وشرح السيوطي/ ٩٣٢، وشرح الكافية الشافية/ ٥٥٩، والمُقَرّب ١/ ١١٨..

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه لم يتضح له وَجْهُ رَدِّ المصنف على ٱبن مالك، وتعقّبه البغدادي بأنه لم يطلع على ما في شرح الكافية لٱبن مالك، ولم يستحضر وقوع ٱسم الإشارة مصدراً مؤكّداً للأفعال الناسخة في باب «ظنّ» ولو ٱستحضر ذلك لم يَقُل...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية/ ٥٥٩، وحاشية الشمني ٢/ ٢٦٤.

٣٦ - حَذْفُ هَمْزَةِ الاْستفهامِ

قد ذُكِرَ في أَوَّلِ الباب[١] الأَوَّل من[٢] الكتاب.

* * *

٣٧ - حَذْفُ نُوْنِ التَّوْكِيدِ[٣]

يجوزُ في نحو: «**لَأَفْعَلَنّ**»[٤] في الضَّرورة كقوله[٥]:

فلا وَأَبِي لَنَأْتِيَها جميعاً ... ولو كانَتْ بها عَرَبٌ ورُوْمُ

---

(١) انظر ١/ ٧٥ - ٨١ «والألِفُ أَصْلُ أدوات الاْستفهام؛ ولهذا خُصَّت بأحكام، أحدها: جَوَازُ حذفها...».

(٢) في م/٣ «من هذا الكتاب» بزيادة اْسم الإشارة، وليس في بقية المخطوطات. كما أنه غير مثبت في حاشية الأمير، ولا حاشية الدسوقي، وقد أثبته مبارك، ولم ينبِّه على هذا، ومثله فَعَل الشيخ محمد، رحمه الله.

(٣) **ما ذكره من الأمثلة هو لحذف النون الخفيفة.**

(٤) أي يجوز حَذْف النون من الفعل المؤكَّد بها للضرورة، وذكر البيت، لأنه لا ضرورة في النثر في مثل هذه الحالة إلّا إذا التقى ساكنان، فالحذفُ.

(٥) قائله عبدالله بن رواحة في غزوة مؤتة، في سنة ثمان من الهجرة، والرواية في السير: **فلا وأبي مآب لنأتينّها.**

ولا شاهد فيه على هذه الرواية كذا عند البغدادي، وقد جاء كذلك في سيرة اْبن هشام.

وفي م/ ٥ «ولو كانوا».

وكان عبدالله بن رواحة يشجِّع الناس. ويقول: إنما هي إحدى الحسنيين: إمّا ظهور، وإمّا شهادة، فقال الناس صَدَق عبدالله بن رواحة، فقال في مُحْتَبَسِهم ذلك...

والضمير: في نأتيها: أي: مؤتة.

والشاهد في البيت في «لنأتيها»، إذ كان يجب أن يقول: لنأتيَنْها، فَتَرَكَ نون التوكيد لضرورة الشِّعر.

=

ويَجِبُ حَذْفُ الخفيفة إذا لقيها ساكنٌ نحو «**اِضْرِبَ الغلامَ**» بفتحِ الباء، والأَصْلُ: اِضْرِبَنْ، وقولِه[1]:

لا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّكَ أَنْ　　　تَـرْكَـعَ يَـوْمـاً والـدَّهْـرُ قـد رَفَـعَـهْ

وإذا وُقِفَ عليها[2] تاليَةً[3] ضَمَّةً أو كسرةً حُذِفت[4]، ويُعادُ عندئذٍ ما كان حُذِف لِأَجْلها[5]، فيقالُ في[6] «**اضرِبُنْ يا قومِ**»: اضرِبوا، وفي «**اضرِبِنْ يا هِنْدُ**»: اضربي[7].

قيل: وحَذْفُها في غير ذلك[8] ضَرورَةٌ،

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٦، . وشرح السُّيوطي/ ٩٣٢، والسِّيرة النبويّة ٣/ ٣٧٦.

(١) قائله الأَضْبَط بنُ قُرَيع، وتقدَّم في «عَلّ» ٢/ ٤٣٤، وقد ذكرتُ رواياته. انظر الحاشية/ ٧.
وذكره من قبل شاهداً لـ «عَلّ» لغةً في «لَعَلّ».
وأمّا الشاهد فيه هنا فهو على حَذْف نون التوكيد الخفيفة، وأصله قبل الحذف: لا تُهِينَنْ الفقير، فٱلتقى ساكنان فوقع الحذف.

(٢) أي: على النون الخفيفة.

(٣) في م/ ٣ «تالِيةَ ضَمَّةٍ...» كذا على الإضافة.

(٤) «حُذِفت» زيادة من م/ ٥، أي: حذفت نونُ التوكيد الخفيفة.

(٥) أي: الواو والياء، ويتضح ذلك في المثالين اللذين ذكرهما.

(٦) أصله قبل الحذف: اضربونَنْ، فحذفت نون الرفع من الأصل «يضربون» وذلك عند مجيئه على صيغة الأمر، فبقي: اضربونْ فٱلتقى ساكنان: الواو والنون، فكانت واو الضمير أَوْلى بالحذف لئلا يفوت معنى التوكيد، فصار: اضربُنْ، وبقيت ضَمّة الباء للدلالة على الحرف المحذوف.

(٧) والأصل: اضربينْ، فحذفت الياء لٱلتقاء الساكنين، ثم أعيدت هذه الياء عندما زالت عِلّة الحذف، وهي حذف النون الخفيفة.

كقوله(١):

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها　　　ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

وقيل: رُبَّما جاء(٢) في النَّثْرِ، وخَرَّجَ بعضُهم عليه قراءةَ مَن قرأ(٣) ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بالفتح.

---

(١) أي: في غير ما تقدَّم، وهو ٱلتقاء السّاكنين.

(٢) يُعْزَى لطرفة. وقال البغدادي: «والبيت مَصْنُوع لم يُعْلَم قائله».
وفي النوادر: قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة...».
الطارق: من يأتي ليلاً، والقَونَس: مُقَدَّم البَيْضة، وذكر بعضهم أنّه أعلاها. وقيل: قَوْنسُ الفرس عَظْمٌ ناتئ بين أذنيها.
ومعنى البيت أَبْعِد الهموم عنك، وخَصَّ منها ما يطرقه ليلاً لأنه أَثْقَلُ وَأَكْثَرُ غَمّاً على المهموم مما يطرق في صَخَب النّهار.
والشاهد فيه: «اِضربَ» فأصله: اِضْرِبَنْ، فَحَذَف نُونَ التَّوكيد الخفيفة، وأبقى الباء مفتوحةً دلالةً على هذا الحَذْف.
وجعله ٱبن جني من الشّذوذ في الاستعمال، وهو ضعيف في القياس.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٥٨، وشرح السّيوطي/٩٣٣، وشرح المفَصَّل ٦/١٠٧، ٩/٤٤، والهمع ٤/٤٠٤، والخصائص ١/١٢٦، وشرح الأشموني ٢/٢٢٨، والمحتسب ٢/٣٦٧، والإنصاف/٥٦٨، وسر الصناعة/ ٨٢، والنوادر/ ١٦٥، العيني ٤/ ٣٣٢. اللسان/ قنس «قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال إنه مصنوع».

(٣) أي: حذف النون الخفيفة.

(٤) سورة الشرح ٩٤/ ١، وتقدَّمت الآية، وتكررت القراءة. انظر ما سبق ٣/ ٤٦٩، وهي قراءة أبي جعفر المنصور، وعزاها بعض من يَدّعي العلم وجمع في القراءات في هذا الزمان لأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وقد أَبْعَدَ المَرْمَى. وانظر الموضع المحال عليه الحاشية/ ١، ففيها تخريج القراءة ومراجعها.

وقيل[١]: إنّ بعضَهم يَنْصِب بـ «لم»، ويَجْزِمُ بـ «لَن»، ولك أن[٢] تقولَ: لَعَلَّ المحذوفة[٣] الشديدةُ، فيُجابُ بأن تقليلَ الحَذْفِ والحملَ على ما ثَبَتَ حَذْفُهُ أَوْلى[٤].

* * *

٣٨ - حَذْفُ نُوْنَيْ التثنيةِ والجَمْعِ[٥]

- يُحْذَفان[٦] للإضافَةِ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[٧]، و﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾[٨].

- **ولِشِبْهِ الإضافة**[٩] نحو[١٠]: «**لا غُلَامَيْ لزيدٍ**»، و«**لا مُكْرِمِيْ لعمرٍو**»، إذا لم

---

(١) زعم هذا اللحياني، فقد ذكر أنّه ينصب به بعض العرب، واستشهد بهذه القراءة لذلك، وانظر ما سبق ٣/ ٤٦٨، الحاشية/ ٤، وانظر ٣/ ٥٠٩ أيضاً، والحاشية/ ٧ «الجزم بلن».

(٢) في م/ ٤ «ولعلّك تقول»، وفي م/ ٥ «ولعلّك أن تقول».

(٣) أي: نون التوكيد الثقيلة.

(٤) يعني بهذا أن الثقيلة لم يَرِد ما يُثْبِتُ حذفها؛ وورد في الخفيفة، فالحمل عليها أَوْلى عند التقدير.

(٥) **سقط ما جاء تحت هذا العنوان من م/ ١، ولم يُنَبِّه إلى هذا مبارك، انظر المخطوطة، الورقة/ ١٨٠أ.**
وأَنْبَهَ على هذا الشمني رحمه الله، فقال: «هذه الترجمة تقع في بعض النسخ، وتسقط في بعضها». انظر ٢/ ٢٦٤.

(٦) في م/ ٢ و٥ «حُذِفَتا».

(٧) تتمتها ﴿... وَتَبَّ﴾ سورة المَسَد ١١١/ ١.

(٨) تتمة الآية: ﴿... فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ﴾ سورة القمر ٥٤/ ٢٧.

(٩) وهو ما ذكرت بعده اللام التي تكون الإضافة على معناها، وتكون اللام في هذه الحال أصليّة، فإنْ جُعِلت اللام مُقْحَمَةً زائدةً فالإضافةُ على بابها، والحَذْفُ على تقديرها لا على ما يشبه الإضافة.

(١٠) على تقدير: لا غُلامَي زيدٍ، ولا مُكْرِمِي عَمْرو.

تُقَدَّر اللامُ مُقْحَمَةً[١].

- **ولتقصير الصِّلَة**[٢] نحو: «**الضَّارِبا زيداً**»، «**والضَّارِبو عمراً**».

- **ولِلَّامِ السَّاكنةِ** قليلاً[٣] نحو[٤]: ﴿**لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ**﴾ فيمن قَرَأَه بالنَّصْب[٥].

وللضرورة[٦] نحو قوله[٧]:

هـمـا خُـطّـتـا: إمّـا إسَـارٌ ومِـنَّـةٌ ... وإمّـا دَمٌ، والـقـتـلُ بـالـحُـرِّ أَجْـدَرُ

---

(١) فإنْ قَدّرتها مقحمةً، أي: زائدة فالإضافة حقيقيةٌ، والحَذْفُ بسببها.

(٢) الموصول ناشئ من «أل» في الاسم المشتقّ، فَحَذْفُ النون من الاسم العامل فيما بعده يجعل الصِّلَة أقْصَر في المثالَيْن اللذين ذكرهما، فقد حذفت النون فيهما ولا إضافة، ولا عِلَّة للحذف غير ما ذكر، والأصل: الضاربان زيداً، الضاربون عمراً.

(٣) التي تأتي بعد النون في كلمة أخرى.

(٤) ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ سورة الصافات ٣٧/٣٨.

(٥) هذه قراءة أبي السَّمّال وأبان عن عاصم.

قال ابن الأنباري: «بالنَّصْب؛ لأنّه قدّر حَذْف النون للتخفيف، لا للإضافة، وهو رديء في القياس؛ ولذا قال أبو عثمان [المازني]: لَحَن أبو السّمّال بعد أن كان فصيحاً...».

وذهب أبو حيان إلى أن حذف النون كان لالتقائها مع لام التعريف.

وذهب العكبري إلى أن هذه القراءة سهو من القارئ...

انظر معجم القراءات ٨/ ٢٤ ففيه المراجع والقراءات الأخرى.

(٦) أي: قد تُحْذَفُ نون التثنية والجمع للضرورة.

(٧) قائله تأبّط شَرّاً. وفيه روايتان: الرفع كالمثبتة، والجَرّ: إسارٍ ومَنّةٍ، وانظر قصّة بيته هذا وما جرى له مع هُذَيْل عندما أغارت على أصحابه، ودخل هو في الغار، وتدلّى فيه، وما جَرَى بينه وبين المُغيرين من حديث عندما أمروه بالصُّعود.

هما خطتا: مقول القول في بيت قبله:

أقـولُ لـلحـيـان وقـد صَـفِـرَتْ بـهـم ... وِطابي ويَوْمِي ضَيِّقُ الحُجر مُعْوِرُ

هما خُطَّتا... ... ...

فيمن[1] رَوَاهُ بِرَفْع[2] «**إسار ومنّة**»، و[3] أمّا مَن خَفَضَ فَبِالإضافةِ، وفَصَل بين المُتضايفَيْن بـ «إِمّا»[4] فلم يَنْفَكَّ البيتُ عن ضرورةٍ. وٱختُلِفَ في قوله[5]:

[رُبَّ حَــيّ عَــرَنْــدسٍ ذي طَــلَالٍ]　　لا يَـزالُـون ضـارِبِـيـنَ الـقِـبَـابِ[6]

= والخُطّةُ: الحالة والشّأْن، والمعنى: ليس إلّا واحدة من اثنتين، على زعمكم، إمّا الأَسْرُ والمنّة منكم إن رأيتم العفو، وإمّا القتل، والقتل أَلْيَقُ بالحُرّ من الذُّل الذي يلحق به في الأسر، وهاتان هما الخطتان.

وعلى ما تقدّم فقد حذف النون للضرورة، وكان في الأصل: هما خُطّتان، وقد يكون من حَذْفِ النون للإضافة ولم يعتدّ بـ «إمّا» الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه. وهذا على رواية الجرّ.

وفي البيت تفصيل وبيان أَوْسَعُ من هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٠، والخصائص ٢/ ٤٠٥، والهمع ١/ ١٦٧، والأشموني ١/ ٥٣٢، والعيني ٣/ ٤٨٦، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٩، والخزانة ٢/ ٣٥٦.

(١) نقل البغدادي نَصّ ٱبن هشام في الخزانة، وتَصرَّفَ في النقل.

(٢) في م/ ٥ «بالرفع»، وقوله «إسار ومنه» غير مثبت فيه.

(٣) في م/ ٥ «فأمّا».

(٤) ولم يعتدَّ بهذا الفصل، وحذف النون على تصوُّر بقاء الإضافة، والتقدير: هما خطّتا إسارٍ ومنّةٍ.

(٥) البيت مطلع قصيدة لعمرو بن الأَيْهَم التغلبيّ. والمثبت عجزه، وصَدْرُه ما وضعته بين معقوفَيْن. وروايته عند البغدادي: ذي شباب.

والعَرَنْدَس: الشّديد، الطّلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة، والخلاف فيه هو في إثبات نون «ضاربين» مع إضافته إلى ما بعده وهو «القباب».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٤، والهمع ١/ ١٦٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٠، وشرح التصريح ١/ ٧٧، والعيني ١٢/ ١٧٦.

(٦) **ذكر الشمني أنه تقدّم الكلامُ عليه في حرف الكاف عند الكلام على «كُلّ». ومثله عند الأمير وهو سبق قلم منهما أو سَهْو، فلم يتقدَّم البيت من قبل.**

فقيل: الأَصْلُ[١]: ضارِبين ضارِبي القِبابِ، وقيل[٢]: للقِباب، كقوله[٣]:

[إذا قيل أيُّ الناس شَرٌّ قبيلةً] أَشَارَت كليبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

وقيل[٤] «ضارِبين» مُعْرَبٌ إِعْرابَ[٥] «مساكين»؛ فَنَصْبُه بالفتحةِ[٦] لا بالياءِ.

* * *

٣٩ - حَذْفُ التَّنوين[٧]

يُحْذَفُ لُزوماً لدخولِ «أل» نحو «الرَّجُلُ»، وللإِضافَةِ نحو «غُلامك» و[٨]لِشِبهها[٩] نحو «لا مالَ لِزَيْدٍ» إذا لم تُقَدَّرِ اللامُ مقحمةً، فإن قُدِّرتْ[١٠] فهو

(١) وعلى هذا التقدير يكون في البيت قد حذف «ضاربي»، وأبقى المضاف إليه وهو «القبابِ»، ولذلك ثبتت النون في «ضاربين»؛ لأنّه لم يكن مضافاً.

(٢) أي: ضاربين للقباب، فحذف حرف الجرّ.

(٣) تقدَّم البيت في مقدِّمة المصنِّف، وقائله الفرزدق. انظر ١/ ٦٠.
ووجه المماثلة بين هذا البيت وما سبقه هو حَذْفُ حرف الجَرّ؛ إذ التقدير: أشارت إلى كليب، فحذف حَرْفَ الجرِّ «إلى»، وبقي ما كان مجروراً عند إثباته على ما كان بعد حَذْفه.

(٤) في م/ ٤ «وقيل: أُعْرِب ضاربين إعرابَ مساكين».

(٥) أي: أُعْرِبَ إعراب جمع التكسير بالحركات على النون لا كما يُعْرَب جمع المذكر السَّالم بالعلامات الفرعيّة، والنون عوضٌ عن التنوين في الاَسم المفرد، وتَسْقط عند الإضافة.

(٦) على النون من «ضاربين».

(٧) انظر هذا مُفَصّلاً في أمالي الشجري ١/ ٣٧٩ وما بعدها.

(٨) تقدَّم الحديث عن شبه الإضافة في حذف نوني التثنية والجمع.

(٩) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: «فإن قدّرت فهو مضاف». انظر المخطوط، الورقة/ ١٨٠.

(١٠) أي: إن قُدِّرت زائدةً، فحذف التنوين للإضافة المنويّة.

مضافٌ، **ولمانع الصَّرْف**[١] نحو «فاطمة»؛ **ولِلْوَقْفِ**[٢] في غير النَّصْب[٣]، **وللاتّصال بالضميرِ** نحو «ضاربك»[٤] فيمن قال إنه غيرُ مضافٍ، فأمّا قوله[٥]:

[فما أدْرِي وظَنّي كُلُّ ظَنّي] أَمُسْلِمُني إلى قومٍ شَرَاحي

فضَرورةٌ، خلافاً لِهشام، ثم[٦] هو نُوْنُ وِقايةٍ لا تنوينٌ كقوله[٧]:

وليس المُوَافِيني لِيُرْفَدَ خائِباً [فإنّ له أضعافَ ما كان أمَّلا]

إذ[٨] لا يجتمعُ التَّنْوينُ مع «أل».

ولِكَوْن الأسمِ عَلَماً[٩] **موصوفاً** بِما اتّصل به وأُضِيفَ إلى عَلَمٍ من ٱبْنٍ وٱبْنَةٍ

---

(١) أي: ويحذف التنوين في الممنوع من الصّرف لعلة من العِلَل المعروفة.

(٢) هذا كتابٌ، هذا كتابْ، في الوقف، إذ لا يُوْقفُ على متحرّك.

(٣) وفي النَّصْب يُبْدَل منه ألف: قرأتُ كتاباً، قرأتُ كتابا.

(٤) أي: الكاف في محل نَصْب على المفعوليّة، وليس في محل جَرّ بالإضافة إلى الوصف.

(٥) نَسَبه العيني إلى يزيد الحارثي، وتَبعه على هذا السّيوطي.
وتقدّم البيت في «نون الوقاية» ٤/ ٢٩٠، وقد ذكرتُ من قبل أنّ أمسلمني: يريد به الشاعر أَمُسْلِمِيَّ، وهو شاذٌ لا وجه له في القياس، أي لحاق نون الوقاية للوصف المضاف للياء.
وذكر المصنِّف أنّ هشاماً من الكوفيين ذهب إلى أن المُثْبَتَة فيه تنوين وليس نوناً. وانظر الهمع ١/ ٢٢٦.

(٦) سقط من هنا إلى قوله: «إذ لا يجتمع التنوين مع أل» من م/ ١.

(٧) قائله غير معروف، وتقدَّم في «نون الوقاية» ٤/ ٢٩١ - ٢٩٢، وكان الشاهد فيه إثبات النون في الوصف «الموافيني» وهو شاذّ.

(٨) في م/ ٣ «إذ لا يُجْمَع بين التنوين مع أل» كذا!

(٩) ويشمل الاسم والكنية واللّقب. فيُحْذَفُ التنوين من الاسم الموصوف، وذلك عند وقوع «ابن» بين علمين وصفاً للمتقدّم مضافاً إلى ما بعده، وحذف التنوين للتخفيف، ويُحْذَف ألف الوصل من «ابن». وما جاء من ألفاظ الكناية له حكم الأعلام من مثل هذا: فلان بن فلان، فهو كناية عن علم.
فإذا لم يقع «ابن» بين علمين لم يقع الحَذْفُ، نحو: جاءني كريمٌ ابنُ كريم، أو زيدٌ ابن أخينا، وعلة عدم الحذف قلّة الاستعمال.

ٱتّفاقاً، أو بِنْتٍ عند قومٍ من العربِ، فأمّا قوله[1]:

جـاريـةٌ مـن قـيـسِ ٱبْـنِ ثـعْـلَبَـهْ

فَضَرُورةٌ[2][3].

ويُحْذَف[4] لٱلْتقاءِ السَّاكنين قليلاً نحو[5]:

فَـأَلْفَـيْـتُـه غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ ولا ذاكِــــرَ اللهَ إلّا قـــلـيـــلاً

= وانظر تفصيل هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥، والكتاب ٢/١٤٨، وسر الصناعة/ ٥٣١، وأمالي الشجري ١/ ٣٨١.

(١) البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي وبعده:

كـريـمـة أخـوالـهـا والـعَـصَـبَـة

وفي سر الصناعة: **كأنها حلية سيف مذهبة.**

والشاهد فيه أن تنوين «قيس» جاء على خلاف القياس، لأن «ٱبناً» وقع بين علمين، وهو مستوف شروط الحذف، فكان ينبغي حَذْفُ التنوين، غير أنه نَوَّنَهُ للضرورة.

وقال ٱبن جني: من نَوّن لَزِمَه إثباتُ الألف في «ٱبن» خطّاً.

وقد جاء في المخطوطات التي بين يديّ محذوف الألف، وكذا في طبعة مبارك.

وذهب ٱبنُ الحاجب إلى أن بعض المتقدّمين أعرب «ابن ثعلبة» بدلاً من قيس؛ وذلك لأجل إخراجه عن الشذوذ، وٱستبعده لأن المعنى على الوصف، والذي ذهب إلى البدلية هو ٱبن جني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٦٦، وشرح المفصل ٢/٦، والكتاب ٢/١٤٨، والمقتضب ٢/٣١٥، والمقرب ٢/١٨، وشرح التصريح ٢/٧٠، والخصائص ٢/ ٤٩١، وسر الصناعة/ ٥٣٠، والخزانة ١/ ٣٣٢.

(٢) أي: إثبات التنوين في «قيس» ضرورة.

(٣) في م/٣ و٤ بعد «فضرورة»: «وقيل: ٱبن بدل».

(٤) أي التنوين، وقوله: «ويُحْذَفُ» معطوف على قوله «ويُحْذَفُ لزوماً» في أول حديثه عن حذف التنوين. وانظر أمالي الشجري ١/ ٣٨٢.

(٥) تقدَّم البيت. انظر ما سبق: النوع الثالث عشر من الجهة الرابعة، وهو لأبي الأسود. وكان ٱستشهاده به من قبلُ لحذف التنوين لٱلْتقاء السَّاكنين، وذلك في «ذاكِرَ الله»، فإن التنوين =

وإنّما آثَرَ[(١)] ذلك[(٢)] على حَذْفِه للإضافة[(٣)]. لإرادة[(٤)] تماثُلِ[(٥)] المُتَعاطِفَيْن في التنكير. وقُرِئ[(٦)] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ[(٧)] * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾[(٨)(٩)] بِتَرْكِ تنوينِ «أحد»، و«سابق»، وبنَصْب «النهار».

= نُونٌ ساكنة، ولام الجلالة ساكنة، وكان يمكن دَفْعُ ٱلتقاء السّاكنين بتحريك نون التنوين بالكسر، ولكن حُذِفَ التنوين لضرورة الشعر. وذكرتُ من قبل أنّه يُرْوَى أيضاً بالجَرّ «ولا ذاكِرِ»، وجاء في هذا الموضع في م/١ و٣ مضبوطاً بالحركتين.

(١) أي: الشاعر.

(٢) أي: ترك التنوين.

(٣) قالوا: اللام تعليل للحَذْف.

(٤) وقالوا: اللام تعليلٌ للإيثار.

(٥) أي آثر الشاعر حَذْف التنوين في «ذاكر الله» لأجل ٱلتقاء الساكنين على حذفه لأجل الإضافة، بأن يُضيف «ذاكر» إلى لفظ الجلالة ليتماثل في التنكير المعطوفُ وهو «ذاكر»، والمعطوف عليه وهو «غير مُسْتَعْتَبِ».

(٦) سورة الإخلاص ١١٢/ ١ - ٢، وتقدَّمت الآية الأولى في مواضع، أَوّلها «المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخِّر» انظر ٥/ ٥٣٨ «ضمير الشأن والقصة».

(٧) وأما قراءة «أَحَدُ» بالضم من غير تنوين فهي قراءة أَبَان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وٱبن سيرين والحسن وٱبن أبي إسحاق وأبي السَّمّال وأبي عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي وعبيد وهارون عنه، وعبدالوارث وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ٱبن عامر.

وقد تُرِك التنوين لالْتقاء السّاكنين، وقيل بلا تنوين للتخفيف. وقيل لالْتقائه مع لام التعريف.

انظر تفصيل هذا ومراجعه في كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٦٣٦ - ٦٣٧.

(٨) سورة يَس ٣٦/ ٤٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق «لا» ٣/ ٣٠٥.

(٩) في هذه الآية: ثلاث قراءات: سابقُ النهارِ على الإضافة، وهي قراءة الجماعة. وسابقٌ النهارَ: على التنوين، ونَصْب النهار، وهي قراءة جماعة من القراء. =

و(١)ٱختُلِفَ(٢) لِمَ تُرِكَ التَّنوينُ في نحو: «**قبضتُ عَشرةً ليس غَيْرُ**»، فقيل: لأنَّه مَبْنيٌّ كـ(٣) «**قبلُ**» و«**بعدُ**»، وقِيلَ: لِنيَّةِ الإضافةِ، وإنّ الضَّمَّةَ إعرابٌ(٤)، وغيرُ متعيِّنةٍ؛ لأنّها(٥) ٱسمُ «ليس». لا(٦) محتملةٌ لذلك، وللخبريّة.

وَيَرُدُّه(٧) أنّ هذا التركيبَ مُطّرِدٌ(٨)، ولا يُحْذَفُ تنوينُ مضافٍ لغير مذكورٍ(٩) بٱطِّراد، إلّا إنْ أَشْبَهَ(١٠) في اللفظ المضافَ نحو «**قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالها**»

= والقراءة مَحَلّ الشاهد هنا هي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي «سابقُ النهارَ» من غير تنوين في «سابق»، ونَصْب «النهار».
قال المُبَرِّد: «سمعتُه يقرأ، فقلت: ما هذا؟ قال أَرَدْتُ: سابقٌ النهارَ، فَحَذَفْتُ؛ لأنّه أَخَفُّ»، فقال له المبرّد: فَهَلّا قُلْتَه! قال عمارة: «لو قلتُه لكان أَوْزَنَ» أي: أثقل.
وهي عند العكبري قراءة ضعيفة. وانظر مراجع هذه القراءة وتفصيل القول فيها في كتابي: معجم القراءات ٧/ ٤٩٨.

(١) سقطت هذه الفقرة من م/ ١، انظر المخطوط/ ١٨٠أ، وكذا سقط من م، واستُدرِك على هامش الورقة/ ٣».
وأَنْبَهَ على هذا مبارك، ولم يذكر هذا الشيخ محمد، وكذا الحال عند أصحاب الحواشي.

(٢) وتقدّم عرض هذا الاختلاف في «غير»، انظر ما سبق ٢/ ٤٥٣ - ٤٥٦.

(٣) ذكر هذا في الموضع السّابق للمبرّد والمتأخرين.

(٤) ذكر هذا للأخفش، انظر ما سبق ٢/ ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٥) أي: «غير».

(٦) أي: «غير» ٱسم «ليس»، وليست محتملة للأسميّة وللخبريّة، وممن ذهب إلى جواز الوجهين فيها المبرِّد، وٱبنُ خروف. انظر أوضح المسالك ٢/ ٢١١ عند المصنِّف.

(٧) أي يَرُدُّ مسألة البناء.

(٨) أي: على هذه الصُّورة من الحَذْف.

(٩) أي: المضاف إليه بعد «غير»، أي: حَذْفُ المضاف إليه ونيّةُ لَفْظِهِ غير مُطّرِد.

(١٠) أي: هذا التركيب.

فإنّ الأَوّل[١] مضافٌ للمذكورِ[٢]، والثاني[٣] لمجاوَرَتِهِ[٤] له مع أنّه المضافُ إليه في المعنى[٥]، كأنّه مضافٌ إليه لَفْظاً.

* * *

٤٠ - « أل »

تُحْذَف[٦] للإضافةِ المعنويَّة، وللنِّداءِ نحو: «**يا رَحْمٰنُ**»[٧] إلّا من ٱسمِ الله تعالى[٨]، والجُمَلِ المحكيَّة[٩]، والٱسمِ المُشَبَّه[١٠] به نحو: «**يا الخليفةُ هَيْبَةً**»، وسُمِع[١١] «**سلامُ عليكم**» بغير تنوينٍ، فقيل: على إضمار «أل»، ويحتملُ عندي

---

(١) وهو «يد».

(٢) وهو «من قالها» وفي م/٣ و٥ «إلى المذكور».

(٣) وهو «رجل».

(٤) أي: ورجل: مضاف إلى ما بعده بسبب المجاورة له.

(٥) على تقدير: قطع الله رِجْلَ مَن قالها ويَدَه.

(٦) لَزِمَ حَذْفُ «أل» في هذه الحالة لأنّ الإضافة المعنويّة لها حكمان: تخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة، وتعريفه إن كان المضاف إليه معرفة، فإثبات «أل» تَحْصِيلُ حاصل؛ لأنه يقتضي تعريفَ المُعَرَّف، وتخصيصَ المُعَرّف. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٥.

(٧) فلا يقال: يا الرحمٰن.

(٨) فيقال: يا أللهُ، بقطع الهمزة لٱلتقاء الساكنين.

(٩) في م/٣ و٥ «والجملة المحكية» ومثال الجملة المحكية: يا الرجلُ قائمٌ، والأصل حَذْف «أل» من الرجل، فيقال: يا رجلُ قائمٌ، غير أنّ حكاية الجملة على ما سُمِعَت أجازت إثبات «أل» بعد «يا».

(١٠) أي: يجوز إثبات «أل» هنا.

وقوله: يا الخليفة... على تقدير: يا مِثْل الخليفة...، فكأن «يا» غير داخلة على مُعَرَّفٍ؛ ولذا ثبتت «أل» في «الخليفة».

(١١) حكى هذا الأخفش عن العرب بغير تنوين، قالوا: يريدون السّلام عليكم. =

كَوْنَهُ على تقدير المضافِ إليه، والأَصْلُ: سلامُ اللهِ عليكم. وقال الخليلُ في[1] «**ما يَحْسُن**[2] **بالرجل خَيْرٍ منك أن يَفْعَل كذا**»[3] وهو على نِيَّةِ[4] «أَلْ»[5] في «خير».

ويَرُدُّه[6] أنها[7] لا تجامِعُ[8] «مِن» الجارَّةَ للمفضولِ[9].

= انظر البحر المحيط ١/١٦٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ٤٠ «روى بعض الثقات...»، وانظر الارتشاف/ ١٨٢٢. وانظر ما سبق/ ٤١٥ - ٤١٦.

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٥، وقبله: «ومن الصفة: ما يَحْسُنُ بالرجل مثلك أَنْ يفعل ذاك».

(٢) في م/ ١ «يُحْسِنُ» كذا جاء ضبطه وهو غير الصّواب.

(٣) في الكتاب: «ذاك».

(٤) في الكتاب: «وزعم الخليل أنه إنما جَرَّ هذا [أي: مثلك، خير] على نيّة الألف واللام».
قال السيرافي: «يعني أنّ الرجل معرفة، ومثلك وخير منك نكرة، وقد وُصِف بهما المعرفة لتقارُب معناهما؛ لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصودٍ به إلى رجل بعينه، وإنْ كان لفظُه لَفْظَ المعرفة؛ لأنه أُريدَ به الجنسُ، ومثلك وخير منك: نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاجتمعا فَحَسُن نعتُ أحدهما بالآخر».
انظر هامش الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٥) وبذلك توافق الصفة الموصوف أي: بالرجل الأَخْيَر.

(٦) أي: يَرُدُّ تقدير الخليل في «خير» في مثاله المتقدِّم.

(٧) في م/ ٣ و٤ «أنّه».

(٨) أي: «أل».
قال سيبويهِ: «وزَعَم الخليلُ رحمه الله أنّه إنما جَرّ هذا [خير] على نيّة الألف واللام. [قال سيبويه]: ولكنه موضع لا تدخله الألف واللّام...» انظر الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٩) قال الشمني: «قَيَّدَ به؛ لأنها تجامع «مِن» الجارّة لغير المفضول كما إذا بُني «أَفْعَل» التفضيل مما يتعدَّى بمن كقول الكميت:

فهم الأقربون من كل خير　　وهم الأبعدون من كل ذَمّ

ويجوز أن تجامع«مِن» هذه الجارّة للمفضول مقدَّمة عليها أو مؤخَّرة نحو: زيد أَقْرَبُ من عمرو ومن كل خير» انظر الحاشية ٢/ ١٦٥.

وقال الأخفشُ: اللّامُ[١] زائدةٌ، وهذا[٢] ليس بقياس، والتركيبُ[٣] قياسيٌّ. وقال ابنُ مالك: «خَيْر»[٤] بَدَلٌ، وإبْدالُ المشتَقِّ[٥] ضعيفٌ[٦]، فالأَوْلى[٧] عندي أن يُخَرَّجَ على قوله[٨]:

ولقد أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني [فَمَضَيتُ ثُمّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني][٩]

* * *

(١) أي: اللام في «الرجل» في مثال الخليل.

(٢) الرّدّ للمصنّف على الأخفش. وقَصَد بهذا زيادة اللام في مثل هذا الموضع.

(٣) وهو ما نُقِل عن الخليل.

(٤) أي: في مثال الخليل «خيرٍ» بَدَلٌ من «الرجل».

(٥) خير: مُشْتَق، والرجل: ليس كذلك. والغالب أن يكون البَدَلُ في الجامد، وعلى هذا فلا يصحُّ ما قَدَّره ابنُ مالك.
ووجدتُ الحديث عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ١١٧٦ قال: ونظيره ما حكى الخليلُ عن بعضهم «**ما ينبغي هذا للرجل خيرٍ منك**» وفَسَّره بإرادة الألف واللام في «خير».
ولم يذكر ابن مالك البَدَليّة هنا، فلعله ذكره في موضع آخر مما أَلّف.

(٦) والمصنف يرُدُّ بهذا ما ذهب إليه ابنُ مالك.

(٧) كذا «فالأَوْلَى» بالفاء في المخطوطات ما عدا الثالثة ففيها «والأَوْلى».
وجاء عند الشيخ محمد ومبارك «وأَوْلى»، ومثله متن حاشية الدسوقي والأمير.

(٨) تقدَّم البيت في «حرف الباء» انظر ٢/ ١٢٠، وفي «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» انظر ٥/ ٢٥٢.

(٩) يريد المصنّف من مثال الخليل «**ما مررت بالرجل خيرٍ منك**» أن تكون «أل» في الرجل للجنس وليست للتعريف، فيكون ما دخلت عليه في حكم النكرة، فيصحُّ نعتُه بالنكرة.

٤١ - حَذْفُ لامِ الجَوابِ[١]

وذلك ثلاثةٌ:

- حَذْفُ لامِ جواب «لو» نحو[٢] ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾.

- وحَذْفُ لامِ «لقد»[٣] يَحْسُن مع طُوْلِ[٤] الكلامِ نحو[٥]: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[٦].

---

(١) انظر هذا عند ابن الشجري ١/٣٦٩.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/ ٧٠، وتقدَّمت الآية في «لو»، انظر ما سبق ٣/٤٣٨.
وقد ذكر المصنِّف الآية من قبل لما ذكره هنا، وهو حذف اللام الواقعة في جواب «لو» إذا كان ماضياً، والغالب إثبات اللام.

(٣) أي: حَذْفُ «لام» جواب القَسَم الداخلة على «قد»، كقولك: والله لقد كان كذا... والله قد كان كذا... انظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٣.

(٤) أي: مع طول الفَصْل بين القَسَم وجوابه.

(٥) سورة الشمس ٩١/ ٩، وتقدَّمت، انظر «قد» ٢/ ٥٤٤، وانظر «ما يتعدَّى به القاصر» ٥/ ٦٨٦.

(٦) وعلى تقدير اللام «لقد» يكون جواباً للقسم في أوّل السورة ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، فقد فُصِل بين القسم وجوابه بسبع آيات. انظر سورة الشمس ٩١/١ - ٩، وذكر السمين تخريجاً آخر، وهو أنّ «قد أَفْلَح...» ليس بجواب، وإنما جيء به تابعاً لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ آية/ ٨، على سبيل الاستطراد، وجواب القسم محذوفٌ، تقديره ليدمدم الله عليهم، أي: على أهل مكة؛ لتكذيبهم رسول الله ﷺ. انظر الدر المصون ٦/٥٢٨.
وقد أخذ السّمين وغيره جواب القَسَم من الآية/ ١٤ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا﴾، وذهب إلى هذا التقدير الزمخشري. الكشاف ٣/ ٣٤٢ وقدَّر بعضهم «ليبعثَنَّ» جواباً للقسم انظر البحر ٨/ ٤٨١، وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٣.

- وَحَذْفُ لامِ «لأفْعَلَنّ»[1] يختصُّ بالضَّرورة، كقولِ عامِرِ بْنِ الطُّفَيل[2]:

وقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّه　　فِرْغٌ وإنَّ أخاكُمُ لم يُثْأَرِ

* * *

---

(١) حذف «اللام» الداخلة على المضارع في جواب قَسَمٍ مذكور أو مقدَّر.

(٢) البيت من قصيدة داليّة.

وروايته عند البغدادي وغيره: لم يُقْصَدِ، وكذا أوردها المفضَّل في المفضليّات، وعند ٱبن عصفور، وهي كذلك في ديوانه على ما ذكر البغدادي.

وقتيل مُرّة: هو حَنْظَلة بنُ الطّفيل أخو الشاعر، وٱسمه الحكم.

وقتيلِ: بالخفض كذا رواية الضَّبِّي على أنّ الواو للقَسَم، ورواه الحرمازي بالنَّصْب، والأثرم بالرفع.

أما النصب: فعلى أن الواو عاطفة على محل «مالك» في بيت قبله، وهو مجرور بالباء الزائدة.

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف.

وٱستشهاد النحويين به على الجر وجعل الواو للقسم، وحذف لام الجواب من «أثأرَن» والتقدير: وقتيل مرة لأَثْأَرَنّ. . .

والفِرْغُ: الهَدْرُ، وروي: فَرْع: بالعين المهملة، والمراد به: رأسٌ عالٍ في الشرف.

وأخاهم: كبير الأعداء. لم يُقْصَدِ: لم يُقْتَل.

وهو بهذا يخاطب أعداءه الذين قَتَلُوا أشراف قَومِهِ مُقْسِماً بأنه سيثأر لمن قُتِل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٣، وشرح السيوطي/٩٣٥، وكتاب الشعر ١/٥٣، والأصمعيات/٢١٦، والمفضليّات/٣٦٤، والهمع ٤/٢٤٦، الخزانة ١/٤٧٢، ٤/ ٢١٦، الضرائر الشعرية/١٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي/٥٥٨، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٩، ٢/٢٢١، ورصف المباني/٢٤٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٤٩، وشرح الكافية الشافية/٨٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٢٩.

وقد أَخَذْتُ معظم هذه المراجع من عمل «الطناحي» رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عني وعن الباحثين خير الجزاء.

٤٢ - حَذْفُ جُمْلَةِ القَسَم

كثيرٌ جدّاً، وهو لازمٌ[١] مع غير الباء من حروف القَسَم، وحيثُ قيل: «لَأَفْعَلَنّ» أو «لقد فَعَل» أو «لَئِن فَعَل» ولم يتقدَّم[٢] جملةُ قَسَم فثَمَّ جملةُ قَسَم مُقَدَّرَة، نحو ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[٣] الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[٤]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٥].

واُخْتُلِفَ في نحو: «لَزَيدٌ قائمٌ»، ونحو: «إنّ زيداً قائمٌ»، أو «لَقَائمٌ»، هل يَجِبُ كونُه جواباً لِقَسَمٍ[٦] أَوْ لا.

---

(١) أي: حذف فعل القَسَم، وأما الباء فيجوزُ التصريح بفعل القسم معها، وانظر ما سبق «الباء: الثاني عشر: القَسَم، وهو أصل أَحْرُفِهِ؛ ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معهانحو: أُقْسِمُ بالله لتفعلنّ» ٢/ ١٤٤ - ١٤٥.
وانظر التاء في ٢/ ٢١٢، والواو في ٤/ ٣٨٥.

(٢) في م/ ٣ «ولم تتقدَّم».

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٢١، وتقدَّمت «في الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها».
والتقدير: والله لأعذِّبنّه، وكذا حُكْمُ ما عُطِف عليه من بقيّة الآية: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾.

(٤) سورة آل عمران ٣/ ١٥٢، وتقدَّمت في «حتى»، انظر ما سبق ٢/ ٢٩٠.

(٥) سورة الحشر ٥٩/ ١٢، وتقدَّمت في حرف الفاء ٢/ ٤٧٩.
وفي حرف اللام ٣/ ٢٧٣، وسماها اللام المُوَطِّئة، واللام المُؤْذِنَة، وأكثر ما تدخل على «إنْ». . وانظر بقيّة الآية ففيها مواضع من تقدير القَسَم.

(٦) إذا خُرِّجت الجملة الأولى على القسم يكون التقدير: واللهِ لَزَيدٌ قائم، وفي الجملة الثانية: والله إنَّ زيداً قائم، ويكون كسر الهمزة من «إن» لوقوعها في جواب القسم، بل هو مما يُتَلَقَّى به القَسَمُ، وإن لم يُقَدَّر القسم فالكسر لأنها في ابتداء كلام.
وأما الجملة الثالثة فالتقدير فيها على افتراض تقدير القَسَم: والله إنّ زيداً لقائم.

٤٣ - حَذْفُ جوابِ القَسَم

يَجِبُ[١] **إذا تقدَّمَ عليه**[٢] **أو ٱكْتَنَفَه**[٣] **ما يُغْني عن الجواب:**

فالأَوَّل[٤]: نحو[٥] **«زيدٌ قائمٌ واللهِ»**، ومنه[٦]: **«إن جاءني زيدٌ واللهِ أَكْرَمْتُه»**.

والثاني[٧]: نحو[٨] **«زيدٌ واللهِ قائمٌ»**، فإن قلت: **«زيدٌ واللهِ إنّه قائم»** أو **«لَقَائمٌ»**

---

(١) أي: يجب حَذْفُ الجواب.

(٢) أي: على القَسَم.

(٣) أي: جاء بعد القَسَم وقبله. . .، أي: أحاطا به من جهتين.

(٤) أي: مما تقدّم فيه على القَسَم ما يغني عن الجواب.

(٥) حُذِف جوابُ القَسَم «والله» لدلالة الجملة الاْسميّة قبله «زيد قائم» عليه.

(٦) أي: من النَّوْع الأَوّل.
ذكر الشمني أنّ الجملة جاءت على هذه الصُّورة في النُّسَخ، وأنّ الدماميني ذكر أنّ هذا المثال ليس من القسم الأَوّل، وإنما هو من القسم الثاني، وقد صَرّح بذلك في أَوّل الترجمة التي تأتي، وهو «حَذْفُ جملة جواب الشرط»، والظاهر أنّ ما هنا سَهْوٌ وسَبْقَ قلم.
وتعقب الشمني الدماميني بأن ما ذكره المصنف لا هو سهو ولا سبق قلم، وذلك أنّ الشرط والقسم إذا ٱجتمعا يُؤْتَى معهما بجواب السّابق مُسْتغنىً به عن جواب المتأخِّر، والأصل في الجواب أنْ يَلِيَ ما هو جواب عنه، فيكون «أكرمته» في المثال مقدَّماً في الرتبة على القسم، ويكون المثال مما حُذف منه جواب القَسَم لتقدُّم ما يُغني عنه لكن في الرُّتبة دون اللفظ. . . انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٦، ورأى الأمير في رَدِّ الشمني تكلُّفاً. وأقرَّ الدماميني على ما ذهب إليه، ورأى أنّه الحق. انظر حاشية الأمير ٢/ ١٧٤.

(٧) وهو ما ٱكتنفه ما يغني عن الجواب.

(٨) زيد وقائم: مبتدأ وخبر يغنيان عن جواب القَسَم، وعلى هذا فجواب القَسَم محذوف يدلُّ عليه ما ٱكتنفه من ركني الجملة.

ٱحتَمَلَ كَوْنُ المتأخِّرِ عنه خبراً عن المتقدِّم عليه[١]، وٱحْتَملَ كونُه[٢] جواباً، وجملةُ القسَم وجوابِهِ الخبرُ[٣].

ويجوز[٤] في غير ذلك[٥] نحو[٦] ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾ الآيات، أي[٧]: لَتُبْعَثُنّ؛ بدليل ما بعده[٨]. وهذا المُقَدَّر هو العاملُ في ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾، أو عامِلُه: «اذكُرْ»[٩]، وقيل: الجوابُ[١٠] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾[١١]، وهو بعيدٌ لِبُعْده[١٢].

---

(١) أي: جملة «إنه قائم» أو «لقائم» خبر عن «زيد».

(٢) أي: جملة «إنه قائم» جواب عن القَسَم «والله».

(٣) أي: عن المبتدأ «زيد».

(٤) أي: يجوز حَذْفُ الجواب.

(٥) في غير الحالتين اللتين سَبَقَتا في أوّل حديثه.

(٦) الآيات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا * وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا * وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا * فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا * فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا * يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ * تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ سورة النازعات ٧٩/١ - ٧.

(٧) هذا تقدير الجواب للقَسَم في أوّل آية. وهو للزمخشريّ.
وانظر الكشاف ٣/٣٠٨، والدر المصون ٦/ ٤٧٠.

(٨) وهو ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾.

(٩) أي العامل في الظرف ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾.

(١٠) سورة النازعات ٧٩/ ٢٦

(١١) «لمن يخشى» مثبت في م/ ٥.

(١٢) استقبح هذا أبو بكر بن الأنباريّ لِطُول الفَصْل، فقد فُصِلَ بين القَسَم في أول السورة والجواب بأربع وعشرين آية.
وفي البحر ٨/ ٤٢٠ ذكر أنّ تقدير هذه الآية للجواب هو قول محمد بن علي الحكيم الترمذي، ورَدَّه أبو حيان، وذكر قول أبي بكر الأنباري.

ومثله[١]: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾[٢] أي[٣]: لتُهلِكُنّ؛ بدليل ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾[٤] أو[٥] «إنّك لمنذِرٌ»، بدليل ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ﴾[٦].

وقيل: الجوابُ مذكورٌ:

- **فقال الأخفش**[٧] ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾. وحُذِفتِ اللّامُ للطُّول[٨] مثل[٩] ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾.

- و[١٠] **ابن كَيْسان**[١١] ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ﴾[١٢] الآية.

---

(١) أي: مثل الموضع السّابق في سورة النازعات، حيث حُذِفَ الجواب، ولم يتقدَّم على القَسَم أو يكتنفه ما يدلُّ عليه.

(٢) سورة قٓ ٥٠/ ١.

(٣) جوابٌ مقدّر للقَسَم ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾، وهذا التقدير منقولٌ عن الزجاج والأخفش والمبرد، وقدّر غيرهم: لقد جئتهم منذراً. وعند أبي حيان: لتبعثن، ومثله عند السمين. وفي م/ ١ و٢ «ليهلكُنّ».

(٤) الآية: ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَشَدُّ مِنۡهُم بَطۡشٗا فَنَقَّبُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ هَلۡ مِن مَّحِيصٍ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ٣٦.

(٥) أو يكون الجواب «إنّك لمنذر» مقدَّراً.

(٦) الآية: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ٢، وذكر المتقدِّمون هذا ولم أَجِد من خصَّ به واحداً من المتقدِّمين.

(٧) الآية: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ٤، وانظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٨) أي: للبعد بين القَسَم والجواب، ولولا ذلك لكان الجوابُ مقترناً باللام: لقد علمنا.

(٩) سورة الشمس ٩١/ ٩، وتقدَّمت قبل قليل في «حذف لام الجواب لطول الفَصْل بين القَسَم والجواب».

(١٠) في المطبوع «وقال ابنُ كيسان»، و«قال» غير مثبت عندي في المخطوطات.

(١١) أي: جواب القَسَم.

(١٢) ﴿إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ۝ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ١٧ - ١٨.

=

- الكوفيّون[١] ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ﴾[٢] و[٣]المعنى: لقد[٤] عَجِبُوا.

- بَعْضُهم[٥] ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾[٦][٧].

ومِثْلُه[٨] ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[٩] أي[١٠]: إنَّه لَمُعْجِزٌ، أو[١١] ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، أو[١٢] ما الأَمْرُ كما يَزْعُمون.

وقيل[١٣]: مذكورٌ:

= وذكر هذا أبو حَيّان عن الأخفش أيضاً. انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(١) أي: وعند الكوفيين الجواب. . . ، وعند أبي حَيّان: «عن نحاة الكوفة».

(٢) الآية: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ٢.

(٣) في م/ ١ «أو المعنى».

(٤) هذا التقدير على جعل اللام المحذوفة مُقَدَّرَةً مع جواب القسم، قال السّمين: «هذا قول كوفيّ، قالوا: لأنّه بمعنى قد عجبوا» انظر الدر ٦/ ١٧٤.

(٥) ذكر هذا أبو حَيّان لمحمد بن علي الترمذيّ. انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ٣٧.

(٧) وذكر أبو حَيّان ما مَرّ هنا عند المصنِّف، وزاد أنّ بعضهم قَدَّر الجواب ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ قٓ ٥٠/ ٢٩، ثم قال بعد ذلك: «وهذه كلها أقوالٌ ضعيفة». انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٨) أي: في حذف الجواب من غير دليل عليه مذكور، متقدِّم أو مكتنف للقَسَم.

(٩) سورة صٓ ٣٨/ ١.

(١٠) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشاف ٣/ ٢، والبحر ٧/ ٣٨٣.

(١١) هذا ما ٱختاره أبو حَيّان قال: «وينبغي أن يقدَّر ما أثبت هنا جواباً للقرآن حين أَقْسَمَ به، وذلك في قوله تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة يسٓ ٣٦/ ١ - ٣»، انظر البحر ٧/ ٣٨٣.

(١٢) هذا تقدير ٱبن عطيّة، انظر المحرر ١٢/ ٤١٦، قال: «وقال قتادة والطبري: الجواب مقدَّر قبل «بل»، وهذا هو الصّحيح، تقديره: والقرآنِ ما الأَمْرُ كما تزعمون».

(١٣) أي: الجواب مذكور في السورة.

- **فقال الكوفيّون والزَّجَّاجُ**[١] ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ وفيه بُعْد[٢].

- **الأخفش**[٣] ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾.

- **الفرّاءُ وثَعْلَبُ**[٤] ﴿صٓ﴾؛ لأنّ معناها[٥] صَدَقَ اللهُ. ويَرُدُّه أنّ الجوابَ لا يَتَقَدَّمُ.

- وقيل[٦]: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾،

---

(١) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ سورة صٓ ٣٨/ ٦٤.
وكان المصنف قد ذكر هذا في الجهة الرابعة مما تقدّم. انظر ص/ ٨١ مما تقدّم.
وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣١٩، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣، والمحر ١٢/ ٤١٥.

(٢) وذلك لطول الفَصْل بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية/ ٦٤.
ومثل هذا الاستبعاد عند الفرّاء ٢/ ٣٩٧، قال: «وذلك كلام قد تأخّر كثيراً عن قوله: والقرآن، وجَرَت بينهما قصصٌ مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم».
وانظر الدر ٥/ ٥٢٠.

(٣) الآية: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ سورة صٓ ٣٨/ ١٤.
وفي معاني القرآن للأخفش/ ٤٥٢ «فيزعمون أنّ موضع القَسَم في قوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾. وانظر الدر ٥/ ٥٢٠.
وعزا هذا ابنُ عطيّة في المحرّر إلى بعض البصريين، ومنهم الأخفش. انظر المحرر ١٢/ ٤١٥.

(٤) قال الفرّاء: «وصٓ... كقولك: وَجَبَ والله، ونَزَلَ والله، وحَقّ والله، فهي جواب لقوله: والقرآن، كما تقول: نزَلَ والله» معاني القرآن ٢/ ٣٩٧.
وانظر المحرر ١٢/ ٤١٥ ولم يُعَلِّق على رأي الفراء بشيء.
قال أبو حَيّان: «... وهذا مبنيٌّ على تقدُّم جواب القَسَم، واعتقاد أنّ الصّاد يدلُّ على ما ذكروه» البحر ٧/ ٣٨٣. وضَعّفَه السّمين انظر الدر ٥/ ٥٢٠.

(٥) «لأن معناه» كذا في م/ ٣ و٥.

(٦) الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ صٓ ٣٨/ ٣.
وعزا هذا السمين لثعلب والفرّاء. انظر الدر ٥/ ٥٢٠، وذكره أبو حَيّان لبعضهم. =

وحُذِفَتِ اللّامُ للطُّوْل[١].

* * *

٤٤ - حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْط

هو مُطَّرِدٌ بعد الطَّلَب[٢] نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٣] أي: فإنْ تَتَّبِعُوني يُحْبِبْكُمُ الله، ﴿فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ﴾[٤]، ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾[٥].

- وجاء بدونه[٦] نحو: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾[٧]، أي[٨]: فإنْ لم

= انظر البحر ٧/ ٣٨٣، ومثله في معاني الزجاج ٤/ ٣١٩ «قوم»، ونقله عنه ابن عطيّة في المحرر ١٢/ ٤١٦، وقال: «وهذا متكلّف جداً».

(١) أي: لطول الفَصْل بين القَسَم والجواب.

(٢) الفعل المجزوم بعد الطّلب إمّا أن يكون مجزوماً بالطّلب نفسه، وعلى هذا فلا حَذْفَ ولا شرط، وإمّا أن يكون مجزوماً بشرط مقدَّر، وعلى هذا يقع الحذف عند من يأخذ بهذا المذهب.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ٣١، وتقدّمت في حرف الفاء. انظر ٢/ ٤٩٠.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/ ٤٣.
أي: فإن تَتْبعْني أَهْدِك.

(٥) سورة إبراهيم ١٤/ ٤٤، وتقدّمت، انظر ٥/ ١٩٨ «الجملة الرابعة...»
أي: إن تؤخِّرنا نُجبْ دعوتَك.

(٦) أي: جاء حَذْفُ جملة الشرط ولم يتقدّم طلب.

(٧) أول الآية: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٦.

(٨) **هذا التقدير انتزعَهُ المصنِّف من الكشاف**، قال الزمخشري: «فإنْ قلتَ: ما معنى الفاء في «فاعبدون» وتقدُّم المفعول؟ قلتُ: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى إنّ أرضي واسعة فإن لم تُخلِصُوا العبادة في أرضٍ فأَخْلِصُوها في غيرها، ثم حَذَفَ الشرط =

يَتَأَتَّ إخلاصُ العبادة لي في هذه البلدة فإيَّايَ فٱعْبُدونِ في غيرها.

- ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾[1] أي[2]: إنْ أَرادُوا وليّاً[3] بحقٍّ فٱللهُ هو الوليّ[4].

﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[5] أي[6]: إنْ صَدَقْتُم فيما كنتُم تَعِدُون به من أنفسكم فقد جاءَكُمْ بَيِّنةٌ، وإنْ كَذَّبتم فلا أَحَدَ أَكْذَبُ منكم، فمن أَظْلَمُ.

= وعَوَّض من حَذْفه تقديمَ المفعول، ومع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص...» انظر الكشاف ٢/ ٤٩٩ - ٥٠٠.

(١) تتمة الآية: ﴿وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الشورى ٤٢/ ٩.

(٢) **قلت: وهذا أيضاً منتزع من كلام الزمخشري** قال: «فالفاء في قوله: «فالله هو الوليّ» جواب شرط مقدَّر، كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه: إنْ أرادوا وليّاً بحقّ فالله هو الوليّ بحقّ لا وليَّ سِواه» الكشاف ٣/ ٧٧.

(٣) كذا مفرداً في م/ ١، ومثله نصّ الكشاف كما ترى، وفي المخطوطات الباقية والمطبوع «أولياء» على الجمع.

(٤) انظر مثل هذا التقدير عند ابن الناظم في شرح ألفية ابن مالك/ ٢٦٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٥٧.
وسقط من م/ ٥ من قوله «من ربكم» إلى قول المصنّف: فقد جاءكم بينه.

(٦) **النص للزمخشري** قال: «والمعنى: إنْ صدقتُم فيما كنتم تَعِدون من أنفسكم فقد جاءكم بينة من رَبّكم، فَحَذَفَ الشَّرط وهو من أحاسِن الحذوف».
انظر الكشاف ١/ ٥٣٦.
ومثله في البحر ٤/ ٢٥٨ «وقيل قبل الفاء شرط محذوف تقديره: فإن كَذّبتم فلا أَحَدَ أَظْلَمُ منكم» **وأنت ترى أن المصنّف جمع بين نصَّي الزمخشري وشيخه أبي حَيّان.**
وانظر الدر المصون ٣/ ٢٢٣.

وإنما جُعِلتْ هذه الآيةُ في حَذف جملة الشَّرْط فقط - وهي من حَذْفِها وحَذْفِ جملة الجواب - لأنه قد ذُكِرَ في اللفظ جملةٌ[1] قائمةٌ مقامَ الجواب، وذلك يُسَمَّى جواباً تجوُّزاً كما سيأتي.

وجَعَلَ منه الزمخشريُّ وتبِعَه[2] ٱبْنُ مالكٍ بَدْرُ الدِّيْن ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾[3] أي[4]: إنِ ٱفْتَخَرْتُم بقَتْلِهم فَلَمْ تقتلوهم. ويَرُدُّه[5] أَنّ الجوابَ المنفيَّ بـ «لم» لا تدخُلُ عليه الفاءُ.

وجَعَل منه[6] أبو البقاء ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾[7] أي[8]: إنْ أَرَدْتَ

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، وقبلها: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

(٢) في م/٣ و٤ «بدر الدين ٱبن مالك».

(٣) سورة الأنفال ١٧/٨، وتقدَّمت في «لو»، انظر ٣٧١/٣.

(٤) قال الزمخشري: «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن ٱفتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم...» الكشاف ٩/٢، وانظر كلام ٱبن النظام في شرح ألفيّة والده/ ٢٧٦.

(٥) أي: يَرُدّ تقدير الشرط عند الزمخشري وٱبن النّاظم...
قال السمين: «في هذه الفاء وجهان: أحدهما، وبه قال الزمخشري، أنها جواب شرط مقدّر... قال الشيخ: وليست جواباً بل لربط الكلام بعضه ببعض».
انظر الدر ٤٠٩/٣، وانظر البحر ٤/ ٤٧٧.
وتعقّب الدماميني المصنِّف بأنه ليس الجواب هنا جملة فعليّة فعلها منفيّ بلم حتى يتوجَّه هذا الردّ إنما هو جملة ٱسميّة حذف مبتدؤها أي: فأنتم لم تقتلوهم، وقد صَرّح الزمخشري بذلك...». انظر حاشية الشمني ٢٦٦/٢.

(٦) أي: من حذف جملة الشّرط من غير أن يتقدّم طلب.

(٧) ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ * فَذَٰلِكَ﴾ سورة الماعون ١/١٠٧ - ٢.

(٨) قال أبو البقاء: «قوله تعالى: فذلك: الفاء جواب شرط مقدَّر، تقديره: إن تأمّلته أو إن طلبت عِلْمَه» التبيان/١٣٠٦.

معرفتَه فذلك. وهو حَسَن.

وحَذْفُ جملةِ الشَّرْطِ بدونِ الأداةِ كثيرٌ[١] كقوله[٢]:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ ... وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلّا تُطَلِّقْها.

* * *

= وذكر السمين فيها وجهين: أوّلهما ما ذكره أبو البقاء، والثاني أن الفاء عاطفة «فذلك» على «الذي يكذب»، إمّا عطف ذات على ذات، أو صفةٍ على صفةٍ، انظر الدر المصون ٦/ ٥٧٤.

(١) قال الشمني: «الأكثر على أنّ حَذْفَ جملة الشرط مع بقاء الأداة جائزٌ مطلقاً، وذهب بعضهم إلى أنّها لا تُحْذَفُ إلّا مع بقاء «لا» النافية أيضاً كهذا البيت.

(٢) قائله الأحوص، وهو عبدالله بن محمد الأنصاريّ.
وقصّة هذا البيت مع أبيات أخرى مطلعها:

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مَطَرُ السّلام

مذكورة في شرح الشواهد للبغدادي وغيره.
ومطر هو عَدِيلُه، وكان قد تزوّج أُخت زوجه، وزَوْجُه بنت رجل من بني تميم، وكانت أخت زوجه جميلةً، وزَوْجُها مَطَرٌ شيخ عجوز قبيح المنظر دميم، فَحَلّ به الأحوص ضيفاً، ولما رآه ازدراه، وقال: سلامُ الله يا مطر عليها... البيت، إلى أن قال: فَطَلِّقْها....
والشاهد في البيت حَذْفُ جملة الشّرط، والمذكور هو الجواب «يَعْلُ» أي: إلّا تطلّقْها يَعْلُ....
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥، وشرح السيوطي/ ٧٦٦، ٩٣٦، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤٢، والارتشاف/ ١٨٨٣، والإنصاف/ ٧٢، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٠٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٠، والبحر المحيط ١/ ٢١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٢٧٥، والمقرب ١/ ٢٧٦، وشذور الذهب/ ٣٤٣، والهمع ٤/ ٣٣٦، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والعيني ٤/ ٤٣٥، والخزانة ١/ ٢٩٥.

٤٥ - حَذْفُ جملةِ جوابِ الشَّرْط[١]

وذلك واجبٌ إنْ تقدَّم عليه[٢]، أوِ ٱكْتَنَفَه[٣] ما يَدُلُّ على الجواب.

- فالأوَّل نحو[٤] «هو ظالمٌ إنْ فَعَلَ».

والثاني[٥]: نحو[٦] «هو إنْ فَعَلَ ظالمٌ»، [٧]﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[٨]، ومنه[٩] «[١٠]**واللهِ إنْ جاءني زيدٌ لأُكْرِمَنَّهُ**»[١١]، وقولُ ٱبْنِ مُعْطٍ[١٢]:

الـلَّفْـظُ إنْ يُـفِـد هـو الـكـلامُ

---

(١) في م/٣ «حذف جواب جملة الشرط».

(٢) أي: على الشرط.

(٣) أي: توسط الشرط بين طرفي جملة، ويوضح ذلك ما سيذكره في المثال الثاني.

(٤) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، وجواب الشرط «إنْ فَعَل» محذوفٌ تدلُّ عليه الجملة المتقدِّمةُ على الشرط.

(٥) مما ٱكتنف الشرط.

(٦) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، و«إنْ فَعَل» شرطٌ جوابه مقدَّر مما تقدَّم عليه وتأخَّر عنه، وهو طرفا الجملة الاسمية، وهذا ما أراده من الاكتناف.

(٧) سورة البقرة ٢/٧٠، وتقدَّمت في الجهة الثالثة من هذا الباب، المثال الثاني.

(٨) إنا: إنَّ: حرف ناسخ «نا» الضمير ٱسمه، لمهتدون: خبره: إنْ شاء اللهُ: حرف الشرط وجملة فعل الشرط، والجواب محذوف، يَدُلُّ عليه ما ٱكتنف جملة الشرط ما تقدَم عليها وما تأخَّر عنها.

(٩) أي: من حَذْف جملة الجواب من الشرط الذي ٱكتنفه ما يدل على ذلك الجواب.

(١٠) الذي يدلُّ على الجواب في الجملة القَسَم المتقدِّم «والله»، وجوابه المتأخِّر «لأكرمنّه».

(١١) في م/١ «إن جاءني والله أكرمته». وفي م/٤ «والله لئن جاءني...».

(١٢) اللفظ: مبتدأ خبره جملة: هو الكلام، وجواب الشرط: إن يُفِد: محذوف.

إمّا من ذلك[(١)] ففيه ضرورةٌ، وهو حَذْفُ الجواب مع كَوْن الشَّرْط مضارعاً[(٢)]، وإمّا الجوابُ الجملةُ الاسميّة[(٣)]، وجملتا[(٤)] الشَّرْط والجزاءِ خبرٌ[(٥)]، ففيه ضرورةٌ أيضاً، وهي حَذْفُ الفاءِ[(٦)] كقوله[(٧)]:

من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها　　[والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْلانِ]

ووَهِم ابْنُ الخبّاز[(٨)]؛ إذ قَطَعَ بهذا الوَجْه.

ويجوزُ حَذْفُ الجوابِ في غيرِ ذلك[(٩)] نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[(١٠)] أي: فافْعَلْ.

---

(١) أي: مما نحن فيه.

(٢) يُحْذَفُ جوابُ الشرط إذا كان ماضياً، فإذا كان مضارعاً فيُحْذَفُ في الضرورة، وفيما سبق من أمثلة كان الشرط الذي حذف جوابه ماضياً.

(٣) أي: هو الكلام.

(٤) «إن يُفِد هو الكلام».

(٥) خبر المبتدأ «اللفظ».

(٦) حذف الفاء من الجملة الاسميّة، وكان الأصل: فهو الكلام.

(٧) قائله عبدالرحمن بن حَسّان، وتقدّم مراراً، واستشهد به هنا لحذف الفاء من جواب الشرط «الله يشكرها».
وذكرتُ من قبل أنّ فيه رواية أخرى: فالرحمنُ يشكُرُه.

(٨) وذلك في شرحه على ألفيّة ابن معط، فقد ذكروا أنه قَطَعَ بالوجه السّابق في شرح قول ابن معط؛ حيث جعل الجملة الاسميّة: هو الكلام، جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر عن المبتدأ، وحُذِفتِ الفاء كما جَرَى في رواية بيت عبدالرحمن.

(٩) أي: في غير الصورتين المتقدِّمَتَيْن في أول الفِقرة، وذلك فيما إذا تقدّم على الشرط أو اكتنفه ما يَدُلُّ عليه.

(١٠) الآية: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٣٥. =

- ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[(١)] الآية. أي: لَمَا آمَنُوا به؛ بدليل ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[(٢)]، والنحويّون يقدّرُونه[(٣)]: لَكَان هذا القرآنُ. وما قَدَّرتُه أَظْهَرُ[(٤)].

- ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾[(٥)]: أي[(٦)]: لَارْتَدَعْتُم وما أَلْهاكم التَّكاثُرُ[(٧)].

- ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[(٨)]،

= قال السمين: «وإن كان كَبُر: هذا شرطٌ، جوابُه الفاء الداخلة على الشرط الثاني [فإن أستطعت]، وجواب الثاني محذوفٌ، تقديره: فإن أستطعت أن تبتغي نفقاً فافْعَلْ، ثم جُعِل الشرطُ الثاني وجوابُه جواباً للشرط الأول» الدر المصون ٣/ ٥٠.

(١) الآية: ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣١.

(٢) الآية: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣٠.

(٣) في الدر المصون ٣/ ٥٠ «جوابُها محذوف، أي: لَكان هذا القرآنُ؛ لأنّه في غاية ما يكون من الصّحة، وقيل تقديره: لما آمنوا...» وانظر البحر ٥/ ٣٩١.

(٤) **هذا ليس تقدير المصنِّف. وإنما هو تقدير شيخه أبي حَيّان نقله عمن سَبَقَه.**

(٥) سورة التكاثر ١٠٢/ ٥.

(٦) لو تعلمون: جوابه محذوف، والتقدير: لَفَعَلْتُم ما لا يُوْصَفُ، وقيل: التقدير: لَرَجَعْتُم عن كفركم.
وقال أبو حَيّان: «... وحَذْفُ الجوابُ لدلالة ما قبله عليه وهو: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾».
انظر البحر ٨/ ٥٠٨، وانظر التبيان للعكبري/ ١٣٠٢.

(٧) إشارة إلى الآية الأولى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ سورة التكاثر ١٠٢/ ١.

(٨) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٩١.

أي[١]: ما تُقُبِّلَ منه.

- ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[٢] أي: لأَدْرَكَكُم.

- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٣] أي: أَعْرَضُوا[٤]، بدليل ما بعده[٥].

- ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾[٦] أي[٧]: تَطَيَّرْتُم.

- ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا﴾[٨] أي[٩]: لَنَفِدَ.

---

(١) انظر الكشاف ١/٣٣٤، وانظر البحر ٢/٥٢١.

(٢) سورة النساء ٤/٧٨، وتقدَّمت في مواضع، أَوَّلها في «لا»، وثانيها في «ما» الزائدة، وفي الجهة الثانية «الثاني عشر»، ثم في الجهة الرابعة.
ولم يكن في المواضع السّابقة حديث عن الجواب.
ولو كنتم: قالوا: هي بمعنى «إنْ» وجوابُها محذوفٌ أي: لأَدْرَكَكُم.
انظر الدر المصون ٢/٣٩٨.

(٣) سورة يٓس ٣٦/٤٥.

(٤) انظر الدُّرّ المصون ٥/٤٨٧.
وفي البحر ٦/٣٤٠ «.. وجواب «إذا» محذوف يدُلُّ عليه ما بعده أي: أعرضوا».

(٥) وهو الآية التي بعدها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ سورة يٓس ٣٦/٤٦.

(٦) ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ سورة يٓس ٣٦/١٨ - ١٩.

(٧) أي: أئن ذُكِّرتُم تطيّرتُم.

(٨) سورة الكهف ١٨/١٠٩ وتقدّمت في «سيّ» ٢/٣٤٥.

(٩) أخذ هذا مما تقدّم في الآية: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى...﴾.

- ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[(١)] أي[(٢)]: لَرَأَيْت أَمْراً فظيعاً.
- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[(٣)] أي: لَهَلَكْتُم[(٤)].
- ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾[(٥)]، قال الزمخشري[(٦)]:

---

(١) تتمة الآية: ﴿... عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ سورة السجدة ٣٢/ ١٢.

(٢) ذكروا في «لو» توجيهين:
- **الأول**: أنّه لِمَا كان سيَقَعُ لوقوعِ غيره، وعلى هذا التوجيه الجوابُ محذوف، وهو كما ذكره المصنِّف: لرأيت أمراً فظيعاً.
- **الثاني**: أنّ «لو» للتمني، قال الزمخشري: كأنّه قيل: وليتك ترى، وفيها على هذا الوجه خلاف: هل تقتضي جواباً أَوْ لَا، وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنّه لا جوابَ لها. وٱستبعد التمني في هذا الموضع أبو حَيّان.
انظر الكشاف ٢/ ٥٢٣ - ٥٢٤، والبحر ٧/ ٢٠٠ - ٢٠١، والدر المصون ٥/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣) جاء في م/١ «وأنّ الله تواب رحيم»، ومثله في متن حاشية الأمير.
وليس بآية. أمّا الآية فهي في سورة النور ٢٤/ ١٠، وانظر الآية/ ٢٠ من هذه السورة.

(٤) «وجوابُ «لولا» محذوف، قال التبريزي: تقديره: لَهَلَكْتُم أو لَفَضَحَكُم أو لَعَاجَلكُم بالعقوبة أو لتبيّن الكاذب.
وقال ٱبن عطية: لكشف الزناة بأَيْسَر من هذا، أو لِأَخْذِهم بعقاب من عنده، ونحو من هذه المعاني التي يوجب تقديرَها إبهامُ الجواب».
البحر ٦/ ٤٣٥، والمحرّر ١٠/ ٤٤٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠.

(٦) النص في الكشاف ٣/ ١١٩ «والمعنى: قل أخبروني إن ٱجتمع كونُ القرآن من عند الله مع كفركم به، وٱجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله وإيمانه به مع ٱستكباركم عنه وعن الإيمان به، أَلَسْتُم أَضَلَّ الناس وأَظْلَمَهُمْ...».

تقديرُه: أَلَسْتُم ظالمين؛ بدليل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١].

ويَرُدُّه[٢] أنّ جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلّا بالفاء مُؤَخَّرةً عن الهمزة نحو: «إنْ جِئْتُك أفما تُحسِنُ[٣] إليّ»، ومُقَدَّمةً[٤] على غيرها نحو: «فَهَل تُحسِنُ إليّ».

* * *

تنبيــه

التحقيقُ أنّ مِن حَذْف الجواب مِثْلُ ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾[٥]؛ لأنّ الجوابَ مُسَبَّبٌ عن الشَّرْط، وأَجَلُ الله آتٍ سواء أَوُجِد الرَّجاءُ أم لم يُوْجَد[٦]، وإنما الأَصْلُ[٧]

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦/١٠.

(٢) هذا الرد لشيخه أبي حَيّان، وقد عَقَّب به على كلام الزمخشري، قال: «وجملة الاستفهام لا تكون جواباً للشرط إلّا بالفاء، فإن كانت الأداة الهمزة تقدّمت [على] الفاء نحو: إنْ تزرنا أفما نُحسِنُ إليك، أو غيرها، تقدّمت الفاء، نحو: إن تزرنا فهل ترى إلا خيراً، فقول الزمخشري: ألستم ظالمين بغير فاء لا يجوز أن يكون جواب الشرط».
انظر البحر ٨/٥٧، وقدره أبو حَيّان: أي: فقد ظلمتم.

(٣) في م/٤ «أفتُحسِنُ».

(٤) أي: وتأتي الفاء مقدّمة في الجواب على غير الهمزة من أدوات الاستفهام.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٥.

(٦) أي: ليس مُسَبَّباً عن الشرط «مَن كان يرجو».

(٧) أي: الجواب محذوف وتقديره: فليبادِر العملَ...، ويكون الفاء في قوله ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ من باب السّببيّة، أي: لأنّ أجل الله آت.
قال السمين: «مَن كان: يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، والفاء لشبهها بالشرطية، والظاهر أنّ هذا ليس بجواب؛ لأن أجل الله آتٍ لا محالة من غير تقييد بشرط، بل الجواب محذوفٌ أي: فليعمل عملاً صالحاً، ولا يُشرك بعبادة رَبّه أَحَداً، كما قد صُرِّح به» الدر ٥/٣٦٠، وانظر البحر ٧/١٤١.

فليبادِرْ العملَ[١] فإنّ أَجَل الله لآت.

- ومِثْلُه: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾[٢] أي[٣]: فاْعْلَم أنّه غنيٌّ عن جَهْرِك ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾[٢].

- ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾[٤] أي[٥]: فَتَصبَّرْ ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[٤].

- ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾[٦] أي: فاْصْبِرُوا[٦] ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ[٧] قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾.

= وذكر العكبري أنّ الجواب ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَـَٔاتٍ﴾. والتقدير: لآتيه».
انظر التبيان/ ١٠٢٩، ومثله في معاني الزجاج ٤/ ١٦١، وانظر إعراب النحاس ٢/ ٥٦٣.

(١) كذا في المخطوطات «العملَ»، ومثله متن حاشية الدسوقي.
وفي متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد ومبارك «بالعمل».

(٢) سورة طه ٢٠/ ٧.

(٣) هذا تقدير الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٢٩٦، والبحر ٦/ ٢٢٧.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٦٧ تعقيبٌ للدماميني على المصنِّف في أنّ هذه المواضع وقع فيها فعل الشرط مضارعاً وهو مشكل؛ لأن الحذف إنما يكون إذا كان الشرط ماضياً.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٤.

(٥) جاء التقديرُ عند الزمخشري: «فإنْ قُلت: ما وَجْهُ جزاء الشرط ومن حقّ الجزاء أن يتعقب الشرط، وهذا سابق له؟ قلتُ معناه: وإن يكذّبوك فتأسَّ بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع «فقد كذبت رسل من قبلك» موضع «فتأسَّ» اْستغناءً بالسَّبب عن المُسَبَّب، أعني بالتكذيب عن التأسّي» انظر الكشاف ٢/ ٥٧٠.

(٦) تتمة الآية: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٤٠.

(٧) قال أبو حيان: «ومَنْ جَعَل جواب الشرط: «فقد مَسّ»، فهو ذاهل» انظر البحر ٣/ ٦٢.
قال السمين: «قلتُ: غالب النحاة جعلوه جواباً متأوّلين له بما ذكرت» الدر ٢/ ٢١٥.
وذكر السمين وجهين: الأول: هو فقد تبيّن مَسّ القرح للقوم، والثاني عن بعضهم، جواب الشرط محذوف تقديره: فتأسَّوْا، ونحو ذلك.
والتقدير الثاني هو تقدير شيخه أبي حَيّان.

- ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[١]، أي[٢]: يَفْعَل الفواحِشَ والمنكرات ﴿فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[١].

- ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣]، أي[٤]: يَغْلِبْ ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[٣].

- ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾[٥]، أي[٦]: فلا تُؤْذُوهُنّ[٧] بقولٍ ولا فِعْلٍ، فإنَّ الله

---

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/٢١.

(٢) جعل أبو حَيّان الضمير من «فإنه» عائداً على «مَن» الشرطيّة قال: «أي: فإنه مُتَّبِع خطوات الشيطان يأمر بالفحشاء» البحر ٦/٤٣٩، وعلى هذا التقدير يكون المذكور هو الجواب.
ولم أجِد فيما بين يَدَيّ من الحواشي تعليقاً على الآية.

(٣) سورة المائدة: ٥/٥٦، انظر «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٥/٦٢٤.

(٤) ذكر السمين وجهين في الجواب: أولهما ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ...﴾.
والثاني: الجواب محذوفٌ لدلالة الكلام عليه، أي: ومَن يَتَولَّ الله ورسوله والذين آمنوا يكن من حِزْب الله الغالب، أو يُنْصَر، ونحوه، ويكون قوله: «فإنّ حزب الله» دالًّا عليه، الدُّرّ ٢/٥٥١ - ٥٥٢.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٢٧، وتتمة الآية: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٦) ذكروا في الجواب وجهين: الأوّل أنّه «فإن الله سميع عليم»، وهو عند السمين الظاهر، وذهب شيخُه أبو حَيّان إلى أنّه محذوف أي: فليُوْقِعوه: انظر البحر ٢/١٨٣، والدّرّ المصون ١/٥٥٢.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فلا تؤذوهم».

يَسْمَعُ ذلك ويَعْلَمُه.

- ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾[1] أي[2]: فلا لَوْمَ عليّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[1].

٤٦ - حَذْفُ الكلامِ بِجُمْلَتِهِ

يقعُ ذلك بأطرادٍ في مواضع:

- **أحدها: بعد حَرْفِ الجواب**، يُقال[3]: «**أَقَامَ زيدٌ؟**» فتقولُ: «**نَعَمْ**»، و«**أَلَم يَقُمْ زيدٌ؟**» فتقول: «**نَعَمْ**» إنْ صَدَّقتَ النَّفْيَ[4]، و«**بلى**» إنْ أَبْطَلْتَه[5]، ومن ذلك[6] قولُه[7]:

قالوا: أَخِفْتَ؟ فقلتُ: إنَّ، وخِيفتي   ما إنْ تَـزَالُ مَـنُـوطَـةً بـرَجـائـي

---

(١) الآية: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ سورة هود ١١/ ٥٧.

(٢) مثل هذا التقدير عند ٱبن عطية لكن لا على أنه الجواب، فقد قال: «إنْ: شرط، والجوابُ في الفاء وما بعدها من قوله: فقد أبلغتُكم»، والمعنى إنّه ما عليّ كبيرُ هَمٍّ منكم إنْ تَولّيْتُم فقد برئت ساحتي بالتبليغ، وأنتم أصحاب الذنب في الإعراض والتبليغ» المحرّر ٧/ ٣٢٥، ونقل هذا الشيخ أبو حَيّان. انظر البحر ٥/ ٢٣٤.
وذكر أبو حيان أن الجواب ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾.

(٣) في م/ ٣ «فيُقال».

(٤) أي: إن كُنْتَ تريد أنّه لم يقم، وتقديرُ الكلام في الجواب: نَعَمْ، لم يَقُم زيد.

(٥) والتقدير: بَلَى، قام زيد، وبذلك تُبْطِلُ النفيَ المفهومَ من «لم»، وهذا حال جواب الأستفهام المنفيّ في الجواب.

(٦) أي: من حَذْف الكلام.

(٧) قائله بعضُ الطائيين. كذا عند ٱبن مالك في شرح التسهيل.
أَخِفْت: الهمزة للأستفهام. إنّ: بمعنى: نَعَم، وقد حُذِفَ جملةُ الكلام بعدها، والتقدير: نَعَمْ خِفْتُ، ولكنّ خيفتي مقترنةٌ بالرجاء، وليست خيفةً مطلقة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦، شرح الشواهد للسيوطي/ ٩٣٦، شرح التسهيل لٱبن مالك ٢/ ٣٣، والخزانة ٤/ ٤٨٦.

فـ «إنّ» هنا بمعنى «نَعَم».

أما قولُه[١]:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... كَ وقد كَبِرتَ فقُلْتُ: إنَّه

فلا يَلْزَمُ كَوْنُه من ذلك[٢] خلافاً لأكثرهم[٣]؛ لجواز ألّا تكونَ الهاءُ للسَّكت[٤]، بلِ اسماً لـ «إنّ» على أنّها المؤكِّدة، والخبر محذوفٌ، أي: إنّه كذلك.

الثاني[٥]: بعد «**نِعْم**» و«**بِئْسَ**» إذا حُذِفَ المخصوصُ، وقيل[٦]: إنّ الكلام، جملتان، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[٧].

---

(١) قائله ابن قيس الرقيات. وتقدّم في «إنّ» بمعنى «نَعَمْ»، انظر ١/ ٢٣٦.

(٢) أي: من حذف الكلام بجملته.

(٣) فقد ذهبوا إلى أنه بمعنى نَعَم.

(٤) تقدَّم له هذا في ١/ ٢٣٦، قال: «ورُدَّ بأن لا نُسَلِّم أنّ الهاء للسّكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوفٌ أي: إنّه كذلك».

وما ذكره المصنِّف هنا ليس له، فقد ذكرتُ من قبل أنه لأبي عُبَيْدة.

وتعقبهما البغدادي بأنّ حذف الخبر يشترط فيه أن يكون جملة تامّة و«كذلك»، ليس جملة.

انظر الموضع المُحَالَ عليه، الحاشية/ ٣ ففيها تفصيل القول في هذا الخلاف.

(٥) أي من المواضع التي يحذف فيها الكلام بجملته.

(٦) مثل: نِعْمَ الرَّجُلُ محمد، فالمخصوص «محمد» مبتدأ، خبره محذوف، أي: محمد الممدوح، أو هو خبر لمبتدأ محذوف: نحو: هو محمد. أمّا إذا أعربنا المخصوص مبتدأ، وخبره الجملة التي قبله، فالمحذوف بعض الجملة لا الكلام بجملته.

(٧) الآية: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ سورة صَ ٣٨/ ٤٤.

والتقدير في الآية: نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ، فالمحذوفُ مبتدأ: هو أيوب، أو خبر: أيوبُ الممدوح، وعلى كلا التقديرين حُذِف الكلام بجملته.

والثالثُ: بعد حروفِ النّداءِ في مثل ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[(١)] إذا قيل[(٢)]: إنّه على حَذْفِ المنادى، أي: يا هؤلاءِ.

الرابعُ: بعد «إنْ» الشَّرْطيَّة، كقوله[(٣)]:

قالت بناتُ العَمِّ يا سلمى: وَإِنْ
كان فقيراً مُعْدِماً؟ قالت: وإِنْ

أي: وإنْ كان كذلك رَضِيتُهُ.

الخامسُ: في قولِهم[(٤)]: «**اِفْعَلْ هَذا إِمَّا لا**» أي: إنْ كُنْتَ لا تفعلُ غيرَه.

* * *

(١) سورة يّس ٣٦/ ٢٦ وتقدَّمت الآية في «ما» ٤/ ٢٣.

(٢) أمّا إذا قيل إنّ «يا» حرف تنبيه، ولا منادى بعدها فلا حذف.
وانظر هذا في «يا» «وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى... فقيل هي للنداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرّد التنبيه لئلا يلزم الإجحافُ بحذف الجملة كلّها». انظر ما سبق ٤/٤٤٩ - ٤٥١.

(٣) هذا من رَجَزٍ معزوّ إلى رؤبة.
والمُعْدم الذي لا يملك شيئاً، وقوله: و«إنْ»: إنْ: وصليّة، حُذِف شرطها، والتقديرُ: وإن كان فقيراً مُعدماً رضيتُه.
شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧، وشرح السيوطي/ ٩٣٦، والخزانة ٣/ ٦٣٠، والعيني ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٣٦، والهمع ٤/ ٣٣٦، ٤٠٨، والمقرب ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧، ٢/ ٣٣٥، والأرتشاف/ ٢٤٢٦، ورصف المباني/ ١٠٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٦١٠، وأوضح المسالك ١/ ١٥، والبحر المحيط ١/ ٢١٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٥، وزيادات ديوان رؤبة/ ١٨٦.

(٤) تقدَّم هذا للمصنِّف في زيادة «ما» تعويضاً عن محذوف. انظر ما سبق ٤/ ٩٧ - ٩٨.

٤٧ - حَذْفُ أَكْثَرَ من جملةٍ في غَيْرِ ما ذُكِرَ[١]

أَنْشَدَ أبو الحسن[٢]:

إن يكن طِبُّكِ الدلالَ فلو في　　سَالِف الدَّهْرِ والسِّنينِ الخوالي

أي: إنْ كان عادتُك الدلالَ فلو كان هذا فيما مَضَى لاَحْتملناه منك[٣].

- وقالوا في قوله تعالى[٤]: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾:

---

(١) ذكر الشمني أنّ مراد المصنِّف: بقوله: «في غير ما ذكر» أي من جملة الشرط، أو جملة الجزاء أي: لا يمكن حذف أكثر من شرط أو أكثر من جزاء.
وجاء هذا تعليقاً على كلام الدماميني في تعقُّبه للمصنِّف في أنّ الحذف أكثر من جملة.

(٢) قائله عبيد بن الأبرص.
ورواية البيت: «أو يكن طبُّك الدلالَ...» وهو عَطْفٌ على شرط في بيت قبله، وفيه:

إن يكن طبّكِ الفراق فلا أحْـ　　ـفِلُ أن تعطفي صدورَ الجمال
أو يكن طبك الدلالَ ...

والطب: العادة.
وقال الأخفش بعد البيت: «... يقول: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا، فحذف هذا الكلام كله».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٨، وشرح الشواهد للسيوطي/٩٣٧، والبيان والتبيين ١/٢٣٦، والديوان/١٠٦، والعيني ٤/٤٦١، معاني القرآن للأخفش/٣٢٥، وانظر فيه ص/١٥٤.

(٣) ذكر الدماميني أنه لم يخرج البيت عما ذكره أولاً من حذف الشرط وحذف الجزاء، ففي كون هذا مثالاً لما حُذِف منه أكثر من جملة في غير ما ذكر نظر.
انظر الحاشية عند الشمني ٢/٢٦٧، وتعليق الشمني هو ما ذكرته في أول الحديث من المسألة.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٧٣.

إنّ تقديره[١]: فَضَرَبُوه[٢] فحَيِيَ، فقلنا: كذلك [يحيي الله][٣].

- وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[٤] الآية: إنّ التقدير[٥]: فأَرْسِلُونِ إلى يوسفَ لِأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، فَأَرْسَلُوه، فأتاه، وقال له: يا يوسفُ.

- وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾[٦]: إنّ التقديرَ[٧]: فأَتَيَاهُمْ، فَأَبْلَغَاهُمْ الرِّسَالةَ، فكذَّبُوهما، فَدَمّرناهُم[٨].

* * *

تنبيــه

الحَذْفُ الذي يَلْزَمُ النحويَّ النَّظَرُ فيه هو ما اقْتَضَتْهُ الصِّناعَةُ، وذلك بأن[٩] يجد خَبَراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو بالعكس، أو مَعْطوفاً بدون

---

(١) كذا في المخطوطات ما عدا م/٢ ففيه «التقدير»، وكذا في المطبوع.

(٢) قال شيخه أبو حيان: «وفي الكلام حَذْفٌ يدل عليه ما بعده وما قبله التقدير: فضربوه فحيِيَ... «كذلك يُحْيِي الله الموتى».. إن كان هذا خطاباً للذين حضروا إحياء القتيل كان ثَمّ إضمار قول أي: وقلنا لهم كذلك يحيي الله الموتى يوم القيامة» البحر ١/ ٢٦٠.

(٣) ما بين المعقوفين مثبت في م/٢ و٣ وليس في بقية المخطوطات.

(٤) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا...﴾ سورة يوسف ١٢/ ٤٥ - ٤٦.

(٥) انظر البحر ٥/ ٣١٤ - ٣١٥ فالنص لشيخه.

(٦) سورة الفرقان ٢٥/ ٣٦.

و«تدميراً» غير مثبت في المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد أثبت فيها.

(٧) قال أبو حيان: «وفي الكلام حَذْفٌ، أي: فَذَهَبَا وأدّيا الرسالة فكذّبوهما، فدمّرناهم»، انظر البحر ٦/ ٤٩٨، وكلام المصنّف هو كلام شيخه كما ترى.

(٨) من قوله: «إن التقدير» إلى «فَدَمّرناهم» غير مثبت في م/٥.

(٩) في م/١ و٥ «كأن يجد».

مَعْطوفٍ عليه، أو مَعْمولاً بدون عاملٍ، نحو[1] ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، ونحو[2] ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾، و[3]نحو «خيرٍ، عافاكَ اللهُ». وأما[4] قولُهم في نحو[5]: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ إنَّ التقدير: والبَرْدَ، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[6] إنّ التقدير: ولم تُعَبِّدني، ففضولٌ[7] في[8] النَّحوِ، إنما ذلك للمُفَسِّر.

وكذا قولُهم[9]: يُحْذَفُ الفاعلُ[10] لِعَظَمَتِهِ، وحَقَارَةِ المَفْعول، أو

(١) سورة العنكبوت ٢٩/ ٦١، وتكررت في السورة، انظر الآية/ ٦٣، وكذا سورة لقمان ٣١/ ٢٥، وسورة الزمر ٣٩/ ٣٨، وسورة الزخرف ٤٣/ ٨٧، وتقدّمت آية سورة العنكبوت فيما سبق في «حذف الفعل». وكان التقدير عنده: ليقولنّ: خلقهم الله.

(٢) النحل ١٦/ ٣٠ وتقدَّمت، انظر ما سبق شروط الحذف «الشرط الأول»، وانظر «حَذْف الفعل».

(٣) تقدَّم في حَذْف حرف الجرّ، وهو قول رؤبة: عندما سُئِل: كيف أصبحت؟ قال...

(٤) ما يذكره من هنا هو ما يكون اعتراضه على النحويين من التقدير فيه فإنه عنده من عمل المفسِّر لا النحوي.

(٥) سورة النحل ١٦/ ٨١، وتقدّمت في «إنْ» المكسورة الخفيفة.
كما تقدّمت في «حَذْف المعطوف».

(٦) سورة الشعراء ٢٦/ ٢٢، وتقدَّمت في «حذف همزة الاستفهام».

(٧) أي: ليس من عمل النحويّ ما جاء فيه من تقدير للمحذوف، وإنما هو من عمل المفسِّر لإيضاح المعنى.

(٨) **في طبعة مبارك والشيخ محمد «في فَنّ النحو»، وكذا في الحواشي.**
ولفظ «فنّ» غير مثبت فيما أمامي من مخطوطات، ولم يُشِرْ إلى هذا مبارك.

(٩) أي: قول النحويين.

(١٠) يكون هذا في باب «بناء الفعل للمفعول».

بالعكس[١]، أو للجَهْل به، أو للخَوْف عليه، أو مِنْهُ، أو نحو ذلك. فإنّه تطفُّلٌ منهم[٢] على صِنَاعةِ البيان.

ولم أَذْكُرْ بعضَ ذلك في كتابي جَرْيًا[٣] على عادتهم، وأُنْشِدَ[٤] متمثِّلاً[٥]:

وهل أنا إلّا من غزيّةَ إن غَوَتْ غَوَيْتُ وإن تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

بل[٦] لأنّي وضَعْتُ الكتاب لإِفادَةِ مُتَعاطي التفسيرِ والعربيةِ جميعاً.

---

(١) في م/٣ و٥ «أو للعكس».

(٢) أي: من النحويين.

(٣) أي: لم أذكر هذا بحيث أكون جارياً على عادتهم فيما ذكروه، وإنما خالفتُ في هذا؛ لأنه عمل البياني وليس النحويّ.

(٤) في الفعل: «أنشد» الرفعُ والنَّصْبُ، أما الرَّفْعُ فعلى تقدير: وأنا أنشدُ، وأما النَّصب فلعله بالعطف على قوله من قبل «جَرْياً»، فيكون منصوباً بأن مضمرة بعد الواو. مثل قوله: «ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني».
وضبطه مبارك بالفتح، وضبطه الشيخ محمد بالضمّ، وأَنْبَه أصحاب الحواشي على الوجهين فيه.

(٥) قائله دُرَيْد بن الصِّمَّة. من قصيدة رثى بها أخاه.
ويروي: وما أنا إلا من غزية....
وغزية قبيلة الشاعر.
وقد قُتِل دُرَيْدٌ في غزوة حنين كافراً. وٱسمه معاوية بن الحارث بن عَلْقَمَة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٩، وشرح السيوطي/٩٣٨، والخزانة ٤/٥١٣، والأصمعيات/١٠٧، والحماسة بشرح المرزوقي/٨١٥.

(٦) قال الشمني: «وغَرَضُه أنّه لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتعلّق بغير الإعراب لأجل ٱقتفاء أثر غيره، فمن فَعَل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أنْ ينشر هذا البيت ٱعتذاراً عن ذلك، وإنما فعله لأمرٍ آخر هو أنه وضع كتابه ليفيد به مَن تعاطى التفسير والعربية جميعاً؛ فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العُذْر»
انظر الحاشية ٢/٢٦٧.

وأما قولُهم في[١] «**راكبُ النَّاقةِ طَلِيحان**»: إنّه على حذف عاطف ومعطوف، أي[٢]: والناقة، فلازمٌ لهم[٣]؛ ليُطابق الخَبَرُ المُخْبَر عنه، وقيل: هو[٤] على حَذْف مضافٍ أي: أَحَدُ طَلِيحَيْن. وهذا لا يتأتّى في نحو[٥] «**غلامُ زيدٍ ضَرَبتُهما**».

* * *

---

(١) طَلِيحان: من الطّلاحة، وهي التَّعَب والإعياء من السَّيْر، وفي شرح التسهيل: راكب البعير...

ومسألة هذا القول أنّه هل يجوز أن يُؤْتى بمبتدأ مضاف، ويُخْبَرَ عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عَطْف كهذا القول؟

وفي المسألة قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين، والثاني: نَعَمْ، وعليه الكسائي وهشام، وجَزَمَ به ابنُ مالك. فقال: «والأصل: راكب البعير، والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى.

انظر الهمع ٢/٥٢، والارتشاف/١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٩، واللسان والتاج/ طلح.

(٢) أي: راكبُ الناقة والناقةُ طَليحان، فحذف المعطوف «والناقة» لوضوح المعنى. وأجاز مثل هذا الكسائي وهشام. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢١٦.

(٣) أي: مثل هذا التقدير لازم للنحويين لتقع المطابقة بين الخبر المُثَنّى وما تقدّمه، وبدون هذا التقدير لا تكون مطابقة.

(٤) أي الخبر «طَلِيحان»، وانظر الهمع ٢/٥٢.

(٥) ذكر شيخُه أبو حَيّان أنّ هناك من أجاز هذا بإعادة الضمير من «ضربتهما» إليهما، إي: إلى الغلام وزيد. انظر الارتشاف/١٠٩٩.

البابُ السَّادسُ من الكِتاب

في التَّحذير من أمورٍ ٱشتُهِرت بين المُغْرِبين والصَّوابُ خِلافُها

الباب السَّادس من الكتاب

في التحذير من أُمورٍ ٱشتُهرت بين المُعْرِبين والصَّوابُ خلافها

وهي كثيرةٌ، والذي يَحْضُرني الآن منها عِشْرون مَوْضِعاً.

أَحَدُها: قَوْلُهم في «لو»: «إِنَّها حَرْفُ ٱمتناعٍ لأَمتناع»، وقد بَيَّنّا الصّوابَ[1] في ذلك في فَصْل «لو»، وبَسَطْنا[2] القولَ فيه بما لم نُسْبَقْ إليه.

والثّاني: قولهم في «إذا» غير الفجائيّة[3]: «إِنَّها ظرفٌ لما يُستقبَلُ من الزَّمان، وفيها[4] معنى الشّرط غالبًا»، وذلك مَعِيبٌ من جهات:

- **إحداها**[5]: أَنَّهم يذكرونه[6] في كُلّ موضع، وإِنّما ذلك[7] تفسيرٌ للأداة من حيثُ هي[8]، وعلى المُعْرِب أن يُبَيِّن في كُلّ مَوْضع: هل هي مُتَضَمِّنَةٌ لمعنى

---

(١) انظر ما سبق ٣/ ٣٧١-٣٧٢، فقد ذكر أنّ الجاري على ألسنة المعربين أنّها تفيد ٱمتناع الشرط وٱمتناع الجواب معاً، ونصَّ عليه جماعة من النحويين، وهو عند المصنف باطل بمواضع كثيرة، وساق شواهد على ذلك.

(٢) في م/ ٥ «وبَسَطتُ...».

(٣) قلت: انظر «إذا» الفجائية فيما تقدَّم ٢/ ٤٨ وما بعدها.

(٤) في م/ ٥ «وفيه»

(٥) في م/ ٣ «أحَدَها»

(٦) أي: يذكرون هذا التفسير لـ «إذا» الفجائيّة.

(٧) أي: قولهم: إنها ظرف لما يُستقبَلُ من الزمان...

(٨) في متن حاشية الشمني «من حيث الجملة» قال: «هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: من حيث هي. والمراد واحد» انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

وقوله: من حيث هي. أي: مع عدم النظر في الموضع الذي تقع فيه.

الشَّرط أم لا[١]؟، وأَحْسَنُ ما قالُوه أَنْ يُقالَ، إذا أُريد تفسيرُها من حيثُ هي: ظرفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خافِضٌ لشرطِهِ، منصوبٌ بجوابِهِ، صالحٌ لغيرِ ذلك[٢].

والثّانيةُ[٣]: أنّ العبارة التي تُلْقى للمُتَدَرِّبين[٤] يُطْلَبُ فيها الإيجازُ، لِتَخِفَّ على الألْسِنة، إذِ الحاجةُ داعِيَةٌ إلى تكرارها[٥]، وكان أَخْصَرَ من قولهم: «لما يُسْتَقْبَلُ من الزّمان» أن يقولوا: مُسْتَقْبل.

والثّالثةُ: أنَّ المُرَادَ أنّها[٦] ظرفٌ موضوعٌ للمستقبَلِ، والعبارةُ مُوْهِمَةٌ أَنَّها مَحَلٌ للمُسْتَقبَل، كما تقول: اليوم ظرفٌ للسَّفَر؛ فإنّ الزّمان قد يُجْعَلُ ظرفاً للزمانِ مَجَازاً، كما تقول: «**كتبتُه في**[٧] **يوم الخميس في عام كذا**»، فإنّ الثاني[٨] حالٌ[٩] من الأَوّل؛ فهو ظرفٌ له على الاتّساع[١٠]، ولا يكونُ[١١] بَدَلاً منه؛ إذ

---

(١) ذكر المصنف في أول الكتاب أن «هل» لايؤتى لها بمعادل.
انظر ما تقدّم ١/٧٢.
وعلّق على هذا الأمير بأن «أم» منقطعَة. انظر الحاشية ٢/١٧٧.

(٢) مثل تضمُّنها معنى الشرط. انظر ما تقدّم ٢/٧٦.

(٣) أي الجهة الثانية مما يُؤْخَذُ على المُعرِبين في حديثهم في «إذا» غير الفجائيّة.

(٤) في م/٥ «للمبتدئين».

(٥) في م/٥ «تكريرها».

(٦) أي: «إذا» الظرفيّة.

(٧) أثبت «في» في م/٢، ثم شُطِب بخطّ فوقه.

(٨) وهو قوله: «في عام كذا».

(٩) فهو متعلّق بمحذوف حال من قوله: «يوم الخميس»، أي: حالة كون يوم الخميس في عام كذا.

(١٠) أي: التجوُّز.

(١١) أي: لا يكون الظرف الثاني «في عام كذا» بدلاً من الظرف الأول «في يوم الخميس»؛ لأنّ الثاني أكثر من الأوّل، ولا يُبْدَل الأكثر من الأقلّ.

لا يُبْدَلُ الأَكْثَرُ من الأقلِّ على الأَصَحِّ[١]، ولو قالوا[٢]: «ظرفٌ مُسْتَقْبَلٌ» لَسَلِمُوا[٣] من الإسهابِ والإيهام المذكورَيْن.

والرّابعةُ[٤]: أَنّ قولَهم[٥]: «غالباً» راجعٌ إلى قولِهِم: «فيه معنى الشّرط»، كذا يُفَسِّرونَهُ، وذلك يقتضي أنّ كونه[٦] ظرفاً، وكونَه للزّمان، وكونَهُ للمُسْتَقْبَل[٧] لا يَتَخَلَّفْنَ[٨]، وقد بَيَّنا في بحث «إذا» أنّ الأمر بخلاف ذلك[٩].

الثّالثُ[١٠]: قولُهم: «النَّعْتُ يَتْبَعُ المَنْعُوتَ في أربعة من عَشَرَة»، وإنما ذلك[١١] النَّعْتُ الحقيقيّ، فأمّا السَّبَبِيُّ فإنّما يَتْبَعُ في ٱثنين من خمسة: واحد من

---

(١) قال: «على الأَصَحّ» احترازاً من ٱعتراض معترضٍ بأنّ بعضهم قد أجاز مثل هذا النوع من البدل في إبدال الكُلِّ من البعض.
وانظر هذا في شرح الأشموني ٢/١٢٧ - ١٢٨.

(٢) أي: إذا ظرف مستقبل. وفي م/ ٤ «قال».

(٣) في م/ ١، ٣، ٤، ٥ «لَسَلِمَ» وقد ٱخترتُ الصُّورة المثبتة بالجمع لِتوافِقَ «قالوا»، وقوله: لَسَلِمَ: أي لَسَلِم قولُهم...

(٤) من الجهات التي يعترض فيها على المعربين في «إذا» غير الفجائيّة.

(٥) من قولهم: «وفيها معنى الشرط غالباً».

(٦) أي: كون «إذا»...

(٧) في م/ ٤ و٥ «لما يُستقبل»

(٨) أي يتحقق كل هذا في «إذا» دائماً والصَّوابُ غير هذا.

(٩) ذكر فيما سبق خروج «إذا» عن الظرفيّة في ٢/٧٦، وذكر من هذا جَرَّها بحتى عند الأخفش، ووقوعها مبتدأ عند ٱبن جني، وذكروا في «إذا» البدليّة، والمفعوليّة. ثم ذكر أنها عند الجمهور لا تخرج عن الظرفيّة. انظر ٢/ ٨٠.

(١٠) أي: الموضع الثالث مما ٱشتُهر بين المعربين، وهو يحذِّرُ منه؛ لأن الصَّواب خلافه.

(١١) أي ما ذكروه من التبعيّة عامٌّ يشمل النعت الحقيقي والسَّببي، مع أنه غير متحقّق في الثاني.

أَوْجُه الإعراب[١]، وواحد من التعريف والتنكير، وأمّا الإفرادُ والتذكير وأضدادهما فهو فيها[٢] كالفعل[٣]، تقول: **«مررتُ برجلين قائم أبواهما»**، و**«برجالٍ قائم آباؤهم»**، و**«برجُلٍ قائمةٍ أُمُّه»**، و**«بأمرأَةٍ قائم أبوها»**، وإنّما يقول[٤]: **«قائمين أبَواهما»**، و**«قائِمين آباؤهم»**، من يقول[٥]: **«أكلوني البراغيث»**.

وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[٦]. غير[٧] أنَّ الصِّفَةَ الرافعةَ لجمعٍ[٨] يجوز فيها[٩] في الفصيحِ أن تُفْرَدَ[١٠]، وأَنْ تُكسَّرَ، وهو

(١) أي: من أوجه الإعراب الثلاثة.

(٢) في م/ ٢ و٣ «فيهما»

(٣) أي: من حيث ملازمة الإفراد، فالنعتُ السببيُّ مثلُه يكون مفرداً على الأَفْصَح، وتضعف المطابقة بينه وبين منعوته، كما تضعف المطابقة بين الفعل وفاعله.

(٤) أي بمطابقة النعت السببي لمعموله ولما قبله أي: مررتُ برَجُلَيْن قائِمَيْن أبواهما...

(٥) قيل: هي لغة لطيّئ و أَزْدشَنُوءَة. وذكر أبنُ يعيش أنّها لغة لبعض العرب فاشية كثيرة في كلامهم وأشعارهم. انظر شرح المفصّل ٣/ ٨٧، والهمع ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٦) الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٥.
وجه الاستشهاد بالآية مجيء «الظالم» صفة للقرية، وأهلها مرفوع به، وهذا من باب النعت السببي.
وانظر تفصيلاً جيداً في المسألة في الدرّ المصون ٢/ ٣٩٥.

(٧) هذا استثناء من تعميمٍ سَبَقَ له في قوله: «وأما الإفرادُ والتذكيرُ وأَضْدَادُهما فهو فيها كالفعل».

(٨) في م/ ١ و٥ «للجمع»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير. والمراد بالجمع جمع التكسير.

(٩) أي: في الصِّفة.

(١٠) في م/ ٤ «أن يُفرَد وأن تُكسَّر».

أَرْجَحُ[1] على الأَصَحِّ كقوله[2][3]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُوداً لَدَيْهِ بالصَّرِيمِ عَواذِلُهْ

وصَحَّ الاَستشهادُ بالبيتِ[4] لأنَّ هذا الحكم[5] ثابتٌ أيضاً للخبرِ[6] والحالِ[7].

والرَّابع[8]: قولهم في نحو[9]: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾: إنّ «رَغداً نعتُ[10] مصدرٍ[11] محذوف».

---

(١) أي: تكسير الصِّفة أَرْجَحُ من إفرادها، وذلك في حال رَفعِها لجمع تكسير.

(٢) في م/ ٢ «لقوله».

(٣) قائله: زهير بن أبي سلمى من قصيدة مَدَح بها حِصْن بْنَ حُذَيْفَة.
في م/ ٥ «عليه»، وفي بقية المخطوطات «لَدَيْه» وكذا جاء في الديوان.
وفي الديوان: غُدْوَةً في موضع «بُكْرَة».
والصَّريم: جمع صَريمة، وهو رَمْلَة تنقطع من مُعْظَم الرمل، والمرادُ به في البيت الصُّبح، قالوا: وهو أشبه بالمعنى، فهو يسكر في العشيّ، فإذا أَصْبَحَ وقد صَحَا من سُكْرِهِ لامَتْهُ العواذلُ. والعواذلُ اللّواتي يَلُمْنَهُ على إنفاق ماله.
وقوله: فوجدتُه: الهاء: مفعول أول، وقعوداً: مفعول ثان، عواذِلُه: فاعل «قعوداً».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠، وشرح السيوطي/ ٩٤٠، والديوان/ ١٤٠.

(٤) أي: صَحّ الاَستشهاد به مع أنه ليس فيه نعت سببيّ لأنَّ...

(٥) وهو تكسير الصِّفة الرافعة للجمع، وكونُ الجمع فيها أَرْجَحُ من الإِفراد.

(٦) والمفعول الثاني، وهو «قعوداً» كان خبراً في الأصل قبل دخول «وَجَد».

(٧) أي: هو ثابت لهما كما هو ثابت للنعت.

(٨) ما ذكره المصنف هنا لا يَصْلُح إيراده في هذه الفقرة؛ لأنك سوف ترى أنّ ما ذهب إليه المعربون صواب، وأمّا ما جاء عند سيبويه فهو المعترض عليه من المصنف.

(٩) سورة البقرة ٢/ ٣٥، وتقدمت في حرف الياء، وفي الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وتكرّر ذكرُها.

(١٠) في إعراب «رغداً» ثلاثة آراء: نعتٌ لمصدر محذوف، وهو ذكره المصنِّف، وعند سيبويه هو حال، ووجهٌ ثالثٌ وهو أنّه مصدرٌ في موضع الحال: أي: كُلا طيِّبَيْن مُهنّأَيْن.

(١١) في م/ ٥ «المصدر».

ومثله[١]: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾.

وقول ٱبن دريد[٢]:

وٱشْتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّه مِثْلَ ٱشْتِعالِ النّار في جَزْلِ الغَضا

أي[٣]: أَكْلاً رَغداً، وذِكْراً كثيراً، وٱشتعالاً مِثْلَ ٱشْتِعَالِ النّار.

قيل[٤]: ومَذْهَبُ سيبويهِ والمحققين خلافُ ذلك، وأنّ المنصوبَ حالٌ من ضمير مَصْدَر الفعل، والأصلُ: فكُلاه، وٱشتعَلَهُ، أي: فكُلا الأكْلَ، وٱشتعل الٱشتعالُ، ودليل ذلك[٥] قولُهم[٦]: «**سِيْرَ عليه طويلاً**»، ولا

(١) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٤١.
والتقدير: وٱذكُرْ رَبَّك ذكراً كثيراً، أو زماناً كثيراً، أو هو حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف.
وكان قد وَعَد في حَذْف الموصوف بأنّ فيه بحثاً سيأتي. وهذا موضعه.

(٢) تقدّم البيت. انظر ما سبق ٥/ ٢٧٣ «الباب الثالث - شبه الجملة».
وكان حديثه فيه من قبلُ عن التعلُّق بالفعل وبِشِبْهِهِ.
أما هنا فحديثُه عن «مِثْلَ» ومجيئه صفة لمصدرٍ، والتقدير: اشتعالاً مِثْلَ ٱشتعال النّار.

(٣) هذا تقدير النحويين.

(٤) تقدّم هذا للمصنِّف. فقد ذكر تقدير سيبويه في نحو: سرتُ طويلاً. وضربتُ زيداً كثيراً، وهو أنّ «طويلاً» و«كثيراً» حالان من ضمير المصدر محذوفاً أي: سِرْتُه وضربتُه، وذكر من قبل ما يقتضي عنده ٱستبعاد هذا التقدير فتأمّل!!
انظر ماسبق ٣/ ١٢٠-١٢١، وانظر حديثي في المسألة في الحاشية (١) من الصفحة/ ١٢١، وانظر الكتاب ١/ ١٨٦.

(٥) أي: دليل ما ذهب إليه سيبويهِ والمحقّقون من جَعْلِ مثل هذا نَصْباً على الحاليّة.

(٦) أي: قولُ العرب.
وطويلاً حال من ضمير المصدر والتقدير: سِيْرَ عليه سَيْرٌ طويلاً.

يقولون[١]: طويلٌ، ولو كان نعتاً للمصدر لَجَازَ[٢]، وبدليل أنّه لا يُحْذَفُ الموصوفُ إلّا والصِّفةُ خاصَّةٌ بِجِنْسِه، تقولُ[٣]: «**رأيتُ كاتباً**»، ولا تقولُ[٤]: «**رأيتُ طويلاً**»؛ لأنَّ الكتابة خاصَّةٌ بجنسِ الإنْسان بخلاف[٥] الطُّوْل.

وعندي فيما ٱحتجُوا[٦] به نظر؛ أَمّا الأول[٧] فلِجواز[٨] أَنّ المانِعَ من الرفع[٩] كراهيةُ ٱجتِماع مَجَازَيْن[١٠]: حذفُ الموصوفِ، وتصييرُ الصِّفة مَفْعولاً على السَّعَة، ولهذا[١١] يقولون: «**دَخَلْتُ الدّارَ**»، بحذف «في» توسُّعاً، ومَنَعُوا: «**دَخَلْتُ الأَمْرَ**»؛ لأنّ تعليق[١٢] الدُّخولِ بالمعاني مجازٌ، وإسقاطُ الخافضِ

---

(١) ولو كان الأمر على ما ذَهَبَ إليه المعربون من جعل «طويلاً» نعتاً لمنعوت محذوفٍ لجاء «طويلٌ» بالرفع؛ لأنّ المنعوت المحذوفَ نائب عن الفاعل مرفوع.

(٢) أي: لجاز رَفْعُه. فقيل: طويلٌ.

(٣) أي: رأيت إنساناً كاتباً.

(٤) أي: لا تقول: رأيت طويلاً وأنت تريد: رأيت إنساناً طويلاً؛ لأنّ حَذْفَ الموصو ف مُلبسٌ، والطولُ يصلُحُ له ولغيره.

(٥) في م/١ «دون الطول»، وفي بقية الخطوطات «بخلاف الطول».

(٦) أي: فيما ٱحتَجّ به سيبويه والمحقّقون.

(٧) أي: الدليل الأوّل، وهو أنّه يقال: سِيْرَ عليه طويلاً ولا يقال: طويلٌ.

(٨) في م/ ٥ «فالأوّل لجواز»

(٩) أي: في «طويلاً».

(١٠) ذكر الدماميني أنه لا يُسَلَّم له أنّ ٱجتماع مَجَازَيْن أمْرٌ مُستكره، ولا مانع من ٱجتماع مجازين قال: «وكيف ولا نزاع بينهم في أن مثل: أَحْيَا الأرضَ شبابُ الزمان من مستحسنات الكلام؟...» انظر حاشية الشمني٢/ ٢٦٨، وتعقيب الشمني عليه.

(١١) أي: لأجل كراهية ٱجتماع مجازين على خلاف الأصل.

(١٢) في م/ ٥ والمطبوع «تعلُّق».

مجازٌ، ويوضِّحُهُ[١] أنّهم يفعلون ذلك في صِفَة الأَحْيَان، فيقولون: «**سِيرَ عليه زَمَنٌ طويلٌ**»، فإذا حَذَفُوا الزّمانَ قالوا: «طويلاً» بالنصبِ لما ذَكَرْنا[٢].

وأمّا **الثاني**[٣] فلأنّ التحقيقَ أنّ حَذْفَ الموصوف إنّما يتوقَّفُ على وجدان الدليل، لا على الاختصاص[٤]؛ بدليل[٥]: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۞ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ أي: دُرُوعاً سابغات.

ومما يَقْدَحُ في قولهم[٦] مجيءُ نحو قولهم[٧]: «**اشتملَ الصَّمَّاءَ**»، أي: الشَّمْلَة

---

(١) كذا في المخطوطات: «ويُوَضِّحُه»، وفي المطبوع: «وتوضيحُه».

(٢) أي: جاء النصب بعد حذف المنعوت وهو الزمان، وجعل هذا عِلّة لما ذكَرَه من كراهية اجتماع مجازَيْن: حَذْف الموصوف، وجَعْل الصّفة مفعولاً على السّعة.

(٣) أي: الدليلُ الثاني في إبطال ما ذَهَب إليه سيبويهِ والمحقِّقون.

(٤) أراد بالاختصاص، ما أشار إليه مَن ذهب إلى الحاليّة، وهو في قولنا: رأيت كاتباً، وأنّه يجوز حَذْفُ الموصوف؛ لأنّ الكتابة لا تكون إلّا من الإنسان، ولا يقال: رأيت طويلاً يُراد به الإنسان، فالطُّول ليس خاصّاً به.

(٥) سورة سبأ ٤٣/ ١٠-١١، وتقدمتا في الباب الخامس «حذف الموصوف»، وقد حُذِف الموصوفُ وهو «دُرُوعاً» لدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ على هذا المحذوف، فهو يدل على أنّ تلك السّابغات لا تكون إلّا دروعاً، والحديد ليس خاصّاً بالدروع، بل يصلح لغيرها، ولكنه لا يكون سابغاً، ولا يُلان الحديُد إلّا لمثل هذه الحالة من صُنْع الدِّرع، فكان في هذا السياق ما يدلُّ على نوع الموصوف المحذوف.

(٦) أي: قول سيبويه والمحقِّقين في مجيء «طويلاً» في المثال المتقدِّم حالاً.
ومثله «رغداً» في الآية.

(٧) اشتمل الصَّماء: اشتمل بالثوب فأداره على جَسَده كُلّه، وعلى عاتِقِه حتى لا يمكنه إخراجُ يَدِه منه.
وفي القاموس/ الشمال «واشتمل بالثّوب أداره على جَسَده كُلّه حتى لا تخرج منه يده»، والشِّملة بالكسر هيئة الاشتمال، والشملة الصّمّاء (في الميم) والفتح: كساء دون القطيفة يُشْتَمَلُ به». وانظر التاج/ شمل، صمم.

الصّمّاء[١]، والحاليَّةُ مُتَعَذِّرَةٌ لتعريفه[٢][٣].

والخامس: قولهم[٤]: «الفاء جوابُ الشَّرْط»، والصّوابُ[٥] أن يُقال: رابطةٌ لجواب الشَّرْط، وإنّما جوابُ الشَّرْط الجملةُ.

و[٦]**السَّادس**: قولُهم[٧]: «العَطْفُ على عامِلَيْن»، والصَّوابُ[٨]: على معمولَيْ عاملين[٩].

والسَّابع: قولُهم[١٠]: «بل: حَرْفُ إضرابٍ»، والصّوابُ: حَرْفُ ٱستدراكٍ وإضرابٍ؛ فإنّها بعد النفي والنهي بمنزلة «لكنْ» سواءً.

---

(١) الصَّمَّاء صفة للمحذوف وهو الشّملة، ولا تكون حالاً.

(٢) أي: الصّماء لا تكون حالاً لأنّها معرفة. وهذا مذهب أهل البصرة، وأمّا عند الكوفيين فيأتي الحال معرفة.
وذكر الدماميني أن تعذُّر الحاليّة في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المَنْعَ من ٱرتكابها عند عَدَم المانع. انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(٣) في م/١ «التعريف».

(٤) لم أجد فيما قرأت من كتب النحويين - وهو غير قليل- مثل هذا القول عندهم في الفاء.

(٥) سيأتي بعد قليل تعقيب الدماميني على مثل هذا.

(٦) في م/٣ «السّادس» بلا واو، وكذا ما جاء بعده.

(٧) تقدّم هذا، انظر ما سبق ٥/٥٢٢، قال: وقولهم: «على عامِلَيْن: فيه تجوُّز...».

(٨) في م/٢ و٣» العَطْفُ على مَعْمُولَيْ عامِلَيْن».

(٩) قال الدماميني: «غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله أَنْ حذفوا مضافاً لقيام قرينة عليه، ولا محذور في ذلك، ولا أن يُقال: إنّ الصّواب خلافُه؛ ففي كتاب الله وسُنّة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يُحصَى كَثْرَةً».
حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(١٠) **قلتُ: ما أخذه على النحويين هنا وقع هو فيه فيما تقدَّم في «بل»، قال: «بل: حرف إضراب» انظر ٢/ ١٨٤.**

والثامن: قولُهم: «**إئتني أُكْرِمْكَ**»: إنّ الفعلَ مجزومٌ في جواب الأمر، والصحيحُ[١] أنّه جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ[٢]، وقد يكونون[٣] إنّما أرادوا تقريبَ المسافة على المتعلِّمين.

والتّاسع: قولُهم في المضارع في مثل «**يقومُ زيد**»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لخلوّه من النّاصب[٤] والجازم، والصّواب أن يُقال: مرفوعٌ لحلوله مَحَلَّ الاْسم، وهو قول البصريين[٥]، وكأنّ حامِلَهم على ما فعلوا[٦] إرادةُ التقريب[٧]، وإلّا فما بالهم يبحثون على تصحيح[٨] قول البصريين[٩] في ذلك، ثم إذا أَعْرَبُوا أو

---

(١) قلت: تقدّم له ما يُشْعِرُ بغير ما صحّحه هنا، انظر ١٤٨/٢، و١٠٨/٥ فقد كان في الموضعين توجيه الإعراب عنده على الجَزْمِ بالطلب المتقدّم لا الشرط المقدَّر. وذلك في قولهم: اْتّقى الله اْمرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» وكذا في آيتي سورة الصف ٦١/ ١٠-١٢.

(٢) في م/٥ «مقدَّر» ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، مع أن نسخةً من نسختي مبارك فيها كالذي أثبتُّه.

(٣) كذا جاء في م/ ١ و٣، ورأيت أنه الأليق بالسّياق، وفي الباقيات والمطبوع «وقد يكون».

(٤) في م/ ٤ و٣ «من ناصب وجازم»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد.

(٥) ما ذكره هنا خالَفَ فيه ما في أَوْضَح المسالك، فقد قال: «رافع المضارع تَجَرُّدُه من الناصب والجازم وفاقاً للفراء، لا حُلُولُه مَحَلَّ الاْسم خلافاً للبصريين؛ لاْنتقاضه بنحو: هَلّا تفعلُ»، انظر ٣/ ١٦٢.

وانظر تفصيل الخلاف في رافع الفعل المضارع في الهمع ٢/ ٢٧٤ وما بعدها، فقد ذكر سبعة آراء نقلها عن أبي حيان. واْرجع إلى الإنصاف / ٥٥٠ وما بعدها، وذكر الشمني أنّ اْبن مالك اْختار قول الكوفيين في المسألة.

(٦) في م/ ٢ و٣ «فعلوه».

أي: ما فَعَله من قال: إنّه مرفوع لخلوّه من النّاصب والجازم.

(٧) أي: تسهيلُ الإعراب على المبتدئين.

(٨) أي: ترجيحه على قول الكوفيين وغيرهم.

(٩) في أنّ عامل الرفع فيه حُلُولُه مَحَلّ الاْسم.

عَرَّبُوا[١] قالوا خلافَ[٢] ذلك؟.

والعاشر: قولُهم: «**ٱمتنع نحو سكرانَ من الصَّرْف للصِّفَة والزِّيادة**[٣]، **ونحو: عثمان للعلميّة والزّيادة**». وإنما هذا قولُ الكوفيين، فأمّا البصريّون فمذهَبُهم أنّ المانع[٤] الزّيادةُ[٥] المُشْبِهَةُ لِأَلِفَيْ التّأْنِيث[٦]؛ ولهذا قال الجرجاني: «وينبغي أَنْ تُعَدَّ موانِعُ الصَّرفِ ثمانية[٧] لا تِسْعَة، وإنّما شُرِطت[٨] العلميّةُ[٩] أو الصِّفةُ لأنّ الشَّبه[١٠] لا يتقوَّم إلّا بأحدهما[١١]. ويَلْزَمُ الكوفيين أَنْ يَمْنَعُوا صَرْفَ نحو: «عفريت» عَلَماً[١٢]،

(١) أي: جعلوا الطالب يُعْرِب. وعلى هامش م/ ٢ «أي: حملوا الطالب على أن يعرب».

(٢) أي: قالوا في الإعراب خلاف قول البصريين.

(٣) أي: زيادة الألف والنون.

(٤) أي: مانع الاسم من الصَّرْف.

(٥) أي: الألف والنون، في العَلَم والوَصْف.

(٦) قال سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألفٍ فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعَجْلان وأشباهها، وذلك أنّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنّها على مثالها في عِدَّة الحروف والتحرُّك والسّكون، وهاتان الزائدتان قد ٱختُصّ بهما المذكّر...» الكتاب ٢/ ١٠.

(٧) وبذلك تجعل زيادة الألف والنون، مثل ألف التأنيث، وتجمعهما عِلّة واحدة من علل المَنْع من الصَّرْف.

(٨) أي: شرط الكوفيون مع زيادة الألف والنون عِلّةً أخرى وهي العلميّة، أو الوصفيَّة.

(٩) أي: مع الزيادة المذكورة.

(١٠) أي: لأن الشَّبْه بألِفَيْ التأنيث.

(١١) في م/ ٤ «بإحداهما».

والمراد به العلميّة أو الوصفيّة؛ لأن الزيادة لا تُوْجَد إلّا في واحدٍ منهما.

(١٢) فإنّ فيه مع العلميّة زيادة الياء والتاء.

فإنْ أجابوا بأن المعتَبَر إنّما[١] هو زيادتان بأَعْيَانهما[٢] سألناهم عن عِلَّة[٣] الاختصاص، فلا يجدون مَصْرِفاً عن التعليل بمشابهة[٤] أَلِفَيْ التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريّون.

والحادي عشر: قولُهم في نحو قوله تعالى[٥]: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: «[٦]إنّ الواو نائبةٌ عن أو».

ولا يُعْرَفُ ذلك في اللغة[٧]، وإنما يقولُهُ بعضُ ضعفاءِ المُعْرِبين والمفسِّرين. وأمّا الآيةُ فقال **أبو طاهِر حمزة**[٨] **بن الحُسَيْن الأصفهانِيّ في كتابه المُسَمَّى بـ «الرسالة المُعْرِبةِ عن شَرَفِ الإعراب»**[٩]: القولُ فيها[١٠] بأنّ الواو بمعنى «أو»

---

(١) «إنما» زيادة من م/١ و٢، وهو غير مثبت عند مبارك، والشيخ محمد.
(٢) وهما الألف والنون.
(٣) أي: عن عِلّة اختصاص الألف والنون الزائدتين بالمَنْع من الصَّرْف.
(٤) أي: لم يجد الكوفيون بُدّاً من القول بمشابهة الألف والنون الزائدتين لِأَلِفَيْ التأنيث كما صنع البصريّون.
(٥) سورة النساء ٤/٣، وتقدَّمَت في «ما»، انظر ٤/٧٨: «وأطلقت ما على جماعة العقلاء...».
(٦) لم أَهْتَدِ مع طول البحث إلى صاحِب هذا القول.
(٧) تقدَّم للمصنف في ٤/٣٦٩ قوله: «زَعَمَ قوم أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها أن تُسْتَعْمَلَ بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أوجه...».
(٨) مؤرِّخ أديب من أهل أصبهان، وصَنّف لِعَضُد الدولة البُوَيهيّ كتابه «الخصائص والموازنة بين العربيّة والفارسيّة» وتعصّب فيه للفارسيّة، وله تاريخ أصبهان، وغيره من المؤلّفات، وُلِدَ سنة ٢٨٠هـ وتوفي سنة ٣٦٠هـ.
انظر إنباه الرواة ١/ ٣٣٥، وانظر الفهرست/ ١٩٩.
(٩) نقل هذا عن المصنّف الشهاب في الحاشية. انظر ٣/١٠٢.
(١٠) لعلّه أراد في الآية.

عَجزٌ عن دَرْك[١] الحَقِّ، فأعلموا أنّ الأعداد التي تُجمَعُ[٢] قسمان: قسْمٌ يُؤتى به ليُضَمَّ بعضُه إلى بعض، وهو الأعداد الأُصُول[٣] نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٤]، ﴿ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٥].

وقِسْمٌ[٦] يُؤْتَى به لا[٧] لِيُضَمَّ بعضُه إلى بعضٍ، وإنّما يُرادُ به[٨] الآنفرادُ، لا الآجتماع، وهو الأعدادُ المَعْدُولَةُ كهذه الآية[٩]، وآيةِ سورة فاطر[١٠]، وقال[١١]:

---

(١) أي: عَجزٌ عن معرفة الصَّواب في بيان معنى الآية، وإثبات الواو دون «أو».

(٢) أي: يراد منها ضَمُّ بعضها إلى بعض.

(٣) أي: الأعداد غير المعدولة.

(٤) سورة البقرة ٢/١٩٦، وتقدَّمت في «أو» انظر ١/٤١٥.

(٥) الآية: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٤٢.

(٦) أي: من الأعداد.

(٧) «لا» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٨) سقط «به» من المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد أثبت فيها، وهو غير مثبت في متن حاشية الدسوقي. وهو مثبت عند مبارك، والشيخ محمد، وفي متن حاشية الأمير.

(٩) في م/٥ «كهذه السُّورة».
والمراد بالآية ما تقدَّم من سورة النساء ٤/٣ ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ...﴾ الآية.
أي: تزوج آثنتين، أو ثلاثة، أو أربعة، فأنت مُخيَّر في هذا مفرداً دون الجمع المطلق.

(١٠) الآية: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/١.

(١١) أي: أبو طاهر الأصفهاني.

أيْ: منهم[١] جماعةٌ ذوو جناحَيْن[٢] جناحَيْن، وجماعةٌ ذوو ثلاثةٍ ثلاثة، وجماعةٌ ذوو أربعةٍ أربعةٍ، فكلُّ جِنْسٍ[٣] مفردٌ[٤] بعدد.

وقال الشاعر[٥]:

ولـكـنـمـا أَهْـلي بِـوَادٍ أَنِـيـسُـهُ ذِئابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

---

(١) أي: من الملائكة.

(٢) أي: أنّ المَلَك له جناحان، وآخر له ثلاثة، وآخر له أربعة.
قال أبو حيان: «قيل: وإنما جعلهم أولي أجنحة لأنّه لما جعلهم رُسُلاً جعل لهم أجنحة ليكون أسرع لنفاذ الأمر وسرعة إنفاذ القضاء؛ فإن المسافة التي بين السماء والأرض لا تُقْطَعُ بالأقدام إلّا في سنين، فجُعِلت لهم الأجنحة حتى ينالوا المكان البعيد في الوقت القريب كالطَّيْر» البحر ٧/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٣) أي: من هؤلاء الملائكة.

(٤) أي: بواحد من الأعداد المعدولة في الآية لا بها جميعها.

(٥) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤيّة رثى بها ٱبن عَمٍّ له قتلته قُشَيْر، وقيل رثى بها ٱبنه أبا سفيان. ورواية السُّكَّري: سباعٌ تبغّى.
قالوا في معناه: ولكن الذي يعظم مصابي أنّ أَهلي بوادٍ لا أنيسَ به إلّا السِّباع التي تطلب الناسَ لتأكلهم ٱثنين ٱثنين، وواحداً واحداً.
قالوا: ويمكن أن يريد السِّباع بأعيانها، ويحتمل أن يريد قوماً بمنزلة السِّباع، واستبعد البغداديّ الاَحتمال الثاني ببيت جاء بعد هذا، وٱقتصر الجواليقي على المعنى الأول.
تبغّى: أصله تتبغّى، بتاءين فحُذِفت إحداهما.
ومَثْنَى ومَوْحَد: صفة ذئاب، أو خبر مبتدأ محذوف.
قال الأعلم: الشاهد في ترك صرف مَثنى وموحد؛ لأنهما صفتان لذئاب، معدولتان عن ٱثنين ٱثنين، وواحد واحد. اهـ.
أي: الذئاب تطلبُ الناس في حال كونهم ٱثنين ٱثنين، وبعضها تطلُبُهم في حال كونهم واحداً واحداً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٤، وشرح السّيوطي/ ٩٤٢، وشرح المفصّل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، والكتاب ٢/ ١٥، والعيني ٤/ ٣٥٠، والمقتضب ٣/ ٣٨١، وديوان الهذليين ١/ ٢٣٧.

ولم يقولوا: ثُلاث وخُماس، ويريدون ثمانيةً[١]، كما قال تعالى[٢]: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾.

وللجهل بمواقعِ هذه ٱلألفاظِ[٣] ٱستعملها المتنبّيّ في غير موضع التقسيم فقال[٤]:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنا المَنُوطَةُ بالتَّنادِي

وقال الزمخشريّ[٥]: «فإنْ قُلْتَ: الذي أُطْلِق للناكح في الجمع أن يَجْمَع بين ٱثنتين[٦] أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التكرير في «مَثْنَى وَثُلاثَ ورُباعَ»؟.

قلتُ: الخطابُ للجميع، فوَجَبَ التكريرُ ليُصِيْبَ كُلُّ ناكحٍ يريدُ الجمعَ ما أراده[٧] من العدد الذي أُطْلِقَ[٨] له، كما تقولُ لجماعةٍ[٩]: «**ٱقتَسِمُوا هذا المالَ**[١٠] **دِرْهَمَيْن دِرْهَمَيْن، وثلاثةً ثلاثةً، وأربعةً أربعةً**»، ولو أَفْرَدْتَ لم يكن له

---

(١) فهم لم يريدوا الجمع وإنّما أرادوا التقسيم: قسم كذا، وقِسْم كذا، بخلاف الأعداد الأصول.

(٢) سورة البقرة ٢/١٩٦، وتقدّمت قبل قليل.
وفي الآية أُريدَ الضَّمُّ؛ لذا جاء فيها بعد العددين قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

(٣) أي: الألفاظ المعدولة.

(٤) تقدّم البيت في «أم»، انظر ما سبق ١/٣٠١، فقد ذكر البيت لما تحتمله «أم» من الاتّصال والانقطاع، ولم يذكر في العدد المعدول في البيت شيئاً من قبلُ.

(٥) انظر الكشاف ١/٣٧٥.

(٦) في الكشاف: «ثنتين».

(٧) في م/٥ «ما أراد»، ومثله نصُّ الكشاف.

(٨) أي: أُبيحَ له. وفي م/٥ «لم يُطْلَقْ له» كذا!!

(٩) في الكشاف: «للجماعة».

(١٠) بعده في الكشاف: «وهو ألف درهم».

معنى[١]. فإن قُلْتَ: فلِمَ[٢] جاء العَطْفُ بالواو دون «أو»؟ قلتُ: كما جاء بها في المثال المذكور[٣]، ولو[٤] جئت فيه بـ «أو» لَأَعْلَمْتَ أنّه لا يَسُوغُ لهم أن يقتسموه[٥] إلّا على أَحَد أنواع هذه القِسْمَةِ، وليس لهم أن يَجْمَعوا بينها، فيجعلوا بعض القِسْمَةِ على تثنيةٍ، وبعضها[٦] على تثليثٍ، وبعضها على تربيعٍ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القِسْمَةِ الذي دَلَّت عليه الواو. وتحريرُه أنّ الواو دَلَّت على إطلاق أَنْ يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النِّساء على طريق الجمع، إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاءوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء[٧] ذلك». انتهى[٨].

وأَبْلَغُ من هذه المقالة[٩] في الفسادِ قولُ من أَثْبَتَ واوَ الثمانية[١٠]. وجَعَلَ

---

(١) قال التفتازاني: «أي: لو قلت: اقتسِموا هذا المال دِرْهَمَيْن وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى، ولم يصحّ جَعْلُ دِرْهَمَيْن حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً، بخلاف ما إذا كُرِّر؛ فإن القصْد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاَقتسام، وكذا الطيبات في حكم النكاح». عن حاشية الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٢) في م/ ٤ و٥ «فلِمَ»، ومثله النص في الكشاف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «لِمَ».

(٣) نصُّ الكشاف: «كما جاء بالواو في المثال الذي حَذَوْتُه لك».

(٤) نصُّ الكشاف: «ولو ذهبت تقول: اَقتسموا هذا المال دِرْهَمَيْن دِرْهَمَيْن، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة علمت أنه لا يَسُوغُ لهم...».

(٥) انظر نصّاً آخر للتفتازاني في الفرق بين الواو وأو في مثل هذا السِّياق. في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٦) في الكشاف: «وبعضه... وبعضه».

(٧) أي: مما ذكر من الأعداد.

(٨) لفظ «انتهى» مثبت في م/ ٣ و٤.

(٩) وهي مجيء الواو نائبة عن «أو» في آية النِّكاح.

(١٠) ذكر هذا في حرف الواو، وأنها أثبتها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعفاء =

مِنها[١] ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

وقد مَضَى في باب الواو أنّ ذلك لا حقيقةَ له. واختُلِفَ فيها هنا، فقيل[٢]: عاطفةُ خبرٍ[٣] هو جملةٌ على خبرٍ مفرد[٤]، والأصلُ: هم سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم. وقيل: هي للاستئناف، والوقفُ على «سبعة»، وإنّ في الكلام تقديراً[٥] لكونهم سبعةً[٦]، وكأنه لما قيل: «سبعة» قيل: نَعَمْ، وثامِنُهُم كلبُهُم، واتّصَلَ الكلامان.

ونظيرُه[٧]: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾[٨] الآية، فإنّ ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ليس من كلامها[٩]،

= كابن خالوية، ومن المُفَسِّرين كالثعلبي. انظر ما سبق ٤/ ٣٩٠ - ٣٩١.

(١) سورة الكهف ١٨/ ٢٢، وتقدّمت في حرف الواو، في الموضح المحال عليه فيما سبق.

(٢) تقدّم هذا في ٤/ ٣٩١، وانظر الدُّرّ ٤/ ٤٤٥.

(٣) في م/ ٣ و٤ «عاطفةٌ خبراً...».

(٤) ذكر من قَبلُ أنّها عاطفة جملةً على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة.

(٥) أي: تصديقٌ لهذه المقالة، وقد جعل من قبل: العطف من كلام اللّه تعالى، والمعنى نعم، هم سبعة وثامنهم كلبهم. انظر ٤/ ٣٩١.
وذكر أنه يؤيّد هذا قولُ ابنِ عَبّاس: حين جاءت الواو انقطعت العِدّة. أي لم تبق عِدّةٌ يُلْتَفَتُ إليها.
وانظر الفريد ٣/ ٣٢٦، والكشاف ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٦) أي: في الاستئناف في قولهم: «وثامنهم كلبهم».

(٧) سورة النمل ٢٧/ ٣٤ وتقدّمت، انظر ما سبق الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً: ٥/ ١٨٤.

(٨) «أفسدوها» مثبت في م/ ٣ و٤.

(٩) ما ذكره المصنّف هنا عَلّقْتُ عليه في الموضع السابق الحاشية/ ٢ بأنه أحد الوجهين، وأنّ الوجه الثاني أنه من كلامها، ذَكَرَه أبو حيان، وتبِعَهُ على ذلك تلميذه السّمين.
وقوله: كلامها: أي كلام بلقيس.

ويؤيِّدُه[١] أنّه قد جاء في المقالتين الأوليين[٢] : ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ ، ولم يجئ مثلُه في هذه المقالة[٣] ؛ فدلّ[٤] على مخالفتِها لهما[٥] ؛ فتكون[٦] صدقاً . ولا يُرَدُّ ذلك[٧] بقولِهِ تَعالى[٨] : ﴿مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ﴾ ؛ لأنه يمكنُ أَنْ يكون المرادُ ما يَعْلَمُ عِدَّتَهُم[٩] أو قِصَّتهم قبل أَنْ نتلوها عليك إلا قليلٌ من أهلِ الكتاب الذي عَرَفوه[١٠] من الكتب .

وكلامُ الزمخشريّ يقتضي أنّ القليلَ هُم الذين قالوا : «سبعة» ؛ فَيَنْدَفِعُ الإِشكالُ[١١] أيضاً ، ولكنّه خلافُ الظّاهر[١٢] .

وقيل[١٣] : هي واو الحالِ ، أو الواو الداخلةُ على الجملةِ الموصوفِ بها لتأكيدِ

---

(١) أي : يؤيِّد أن الواو في آية الكهف للاَستئناف .

(٢) وهو قوله : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٢ .

(٣) وهو قوله : «سبعة» .

(٤) أي : ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ .

(٥) أي : لقولهم ثلاثة . . . خمسة .

(٦) أي : سبعة . ولا يكون هذا رجماً بالغيب ، بل يكون صدقاً .

(٧) أي : ولا يُرَدُّ كونُ الواو للاَستئناف ، وأنّ في الكلام تقديراً لكونهم سبعةً ؛ إذ مفاده أنّه يعلمهم كثير . اَنتهى عن دردير . انظر الدسوقي ٢/ ٢٨١ .

(٨) في آخر آية الكهف ١٨/ ٢٢ .

(٩) في م/ ٤ «عددهم» .

(١٠) أي : عرفوا هذه القِصَّة ، أو ذلك العدد .

(١١) لأنّ السَّبْعَة قليل بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الأُولَيَيْن . انظر الدسوقي ٢/ ٢٨٢ .

(١٢) لأنّ الظاهر أنّه يعلمهم كثير من الناس .

(١٣) هذا للزمخشريّ . وقد ذكره من قبل في ٤/ ٣٩٢ ، ونقلتُ النَّصَّ من الكشاف ٢/ ٢٥٥ . وذكر مكّيّ أنّ هذه الواو يقال لها واو الحال ، انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٩ .

لُصوقِ[١] الاَسمِ بالصِّفة[٢] كـ «مررتُ برجلٍ ومعه سَيْف».

فأمّا الواو الأولى[٣] فلا حقيقةَ لها، وقد مَرَّ[٤]، وأمّا واو الحالِ فأَيْنَ عاملُ الحال إن قَدّرت: هم ثلاثةٌ، أو هؤلاء ثلاثةٌ، فإِنْ قيل على التقدير الثاني[٥]: هو من باب[٦]: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، قُلنا: العاملُ المَعنويّ[٧] لا يُحْذَف[٨].

الثّاني عَشَر: قولُهم: «**المؤنّثُ المجازيُّ يجوزُ معه التذكيرُ والتأنيثُ**»[٩]، وهذا يتداولُه[١٠] الفقهاءُ في محاوراتهم[١١]، والصّوابُ: تقييده بالمُسْنَد إلى المؤنَّث

---

(١) تعقَّبه على هذا أبو حيان في البحر ٦/ ١١٤ - ١١٥ بأنه شيءٌ لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تُعْطَفُ الصِّفةُ التي ليست بجملة على صفة أخرى إلّا إذا اَختلفت المعاني حتى يكون العطفُ دالّاً على المغايرة، وأمّا إذا لم يختلف فلا يجوز العطفُ، هذا في الأسماء المفردة، وأمّا الجمل التي تقع صفةً فهي أبْعَدُ من أن يجوز ذلك فيها...، ويكفي رَدّاً لقول الزمخشريّ أنّا لا نعلَمُ أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك.

(٢) أي: قوله: وثامنهم كلبهم: الواو زائدة وجملة: «ثامنهم كلبهم» صفة لـ «سبعة»، وقد أفادت الواو توكيدَ لُصوق الصِّفة بالموصوف.

(٣) أي: واو الثمانية.

(٤) انظر ما تقدَّم ٤/ ٣٩٠. وقوله: «وقد مَرّ» غير مثبت في المطبوع، وهو مثبت في المخطوطات.

(٥) وهو: هؤلاء ثلاثة.

(٦) سورة هود ١١/ ٧٢، وتقدّمت في خمسة مواضع أَوّلُها ٣/ ٢٠٢، وشيخاً حال، والعامل فيه، التنبيه، أو الإشارة، أو هما معاً.

(٧) رَدّ من قبل بمثل هذا الردّ، انظر ٤/ ٣٩٢ - ٣٩٣، والعامِلُ المعنويّ هو معنى الإشارة.

(٨) ذهب الدماميني إلى أنّه يحذف في مثل قولك: زيد قائماً، جواباً لمن قال: مَن في الدار. أي: زيد فيها قائماً، لقوة الدلالة على المحذوف، انظر الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٩) أي تذكير الفعل وتأنيثه، وكذا ما أَشْبَه الفعلَ.

(١٠) في م/ ٤ «يتناوله».

(١١) يتداولونه مطلقاً من غير تقييد.

المجازيّ، وبكون المُسْنَدِ فِعْلاً أو شِبْهَهُ[١]، وبكونِ المؤنَّثِ[٢] ظاهراً[٣]، وذلك نحو: «**طَلَعَ الشَّمْسُ**»، و«**يَطْلُعُ الشمسُ**»، و«**أطَالِعُ الشمسُ**»، ولا يجوزُ[٤]: هذا الشَّمْسُ، ولا هو الشَّمسُ، ولا الشَّمسُ هذا، أو هو، ولا يجوزُ في غير ضرورةِ الشِّعْرِ[٥] «**الشَّمْسُ طَلَعَ**»، خلافاً[٦] لأبنِ كَيْسان، واْحتجَّ بقوله[٧]:

[فـلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهـا]   ولا أَرْضَ أَبْــقَــلَ إِبْــقــالَهــا

---

(١) مثل اْسم الفاعل واْسم المفعول.

(٢) أي: الذي يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره.

(٣) أي: اسماً ظاهراً، وليس ضميراً.

(٤) لا يجوز تذكير اْسم الإشارة مع المؤنّث المجازي، بل تتعيَّن المطابقة: هذه الشمس، وكذا حال الضمير.

(٥) لأنّ الفاعل إذا كان ضميراً عائداً على مؤنّث حقيقي أو مجازي متقدِّم يجب معه تأنيث الفعل: الشمس طلعت. وأما في الشِّعْرِ، ففيه الضرورة، فللضرورة حكمها.

(٦) كأن اْبن كيسان أباح تذكير الفعل في مثل هذه الصورة في الشِّعْر والنّثر، من غير تقييده بالضرورة.

وفي الهمع: «وقال اْبنُ كيسان: يقاس عليه [على البيت الذي ذكره المصنِّف...]، لأنّ سيبويهِ حكى: قال فلانة» انظر ٦/ ٦٥.

(٧) قائله: عامر بن جُوَيْن الطّائي.

المُزْن: السّحاب. وَدَقَتْ: أمطرت. البَقْل: العُشْب، وما يُنْبِتُ الربيعُ مما يأكله الناس والبهائم.

والشاهد فيه أنه كان يجب أن يُقال: ولا أَرْضَ أبقلت، لكنه حَذَفَ تاء التأنيث لضرورة الشِّعر. وعند اْبن كيسان لا ضرورة فيه.

وعامر: شاعر فارس جاهليّ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٧، وشرح السيوطي/ ٩٤٣، والخزانة ١/ ٢١، ٣/ ٣٣٠، وشرح اْبن عقيل ٢/ ٩٢، والهمع ٦/ ٦٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٤، والكتاب ١/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، والعيني ٢/ ٢٦٤، والمحتسب ٢/ ١١٢، =

قال[١]: «وليس[٢] بضرورةٍ؛ لتمكُّنِهِ من أَنْ يكون «أَبْقَلَتِ ٱبقالَها» بالنَّقْل»[٣]، ورُدَّ بأَنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ هذا الشّاعِرَ ممن لغتُه تخفيفُ الهمزةِ بنقلٍ أو غيره[٤].

الثَّالث عَشَر: قولُهم[٥]: **«ينوبُ بَعْضُ حُروفِ الجَرِّ عن بعض»**، وهذا أيضاً مما يتداولونه[٦] ويَسْتَدِلُّون به، وتصحيحُه بإدخال «قد»[٧] على قولهم: **«ينوب»**، وحينئذٍ فيتعذّرُ ٱستدلالُهم به؛ إذ كل موضعٍ ٱدَّعَوْا فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نُسَلِّمُ أَنَّ هذا مما وَقَعَتْ فيه النِّيابةُ، ولو صَحَّ قولُهم[٨] لجاز أَنْ يُقال: **«مررتُ في زيد»**، و**«دخلتُ من عمرٍو»**، و**«كتبتُ إلى القلم»**. على أَنّ البصريين[٩] ومَن تابَعَهُم يَرَوْن في الأماكن التي ادُّعِيَتْ فيها النِّيابةُ أَنّ الحرفَ

= والخصائص ٢/ ٤١١، وأمالي الشجري ١/ ١٥٨، ١٦١، والكامل/ ٨٤١، ٩٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٣١١، واللسان/ خضب، بقل، والمُقَرّب ١/ ٣٠٣، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٢/ ١١٢.

(١) أي: ٱبن كيسان.

(٢) أي: حَذْفُ التاء من «أَبْقَلَ».

(٣) أي: بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» وهي الكسرة إلى التاء قبلها.

(٤) أي: أو حَذْف للتاء من غير نقلٍ لحركة الهمزة إليها.

(٥) تقدّم الحديث في المسألة. انظر ما سبق ٢/ ١٧٩ - ١٨١.

(٦) أي: مما يتداوله الفقهاء، ويأتي كثيراً في كتب التفسير.

(٧) إدخال «قد» على «ينوب» لإفادة التقليل، وأنّه لا يَصْلُحُ في كُلّ موضع، فهو ليس على إطلاقه.

(٨) أي: بإطلاق جواز مثل هذه النيابة في كُلّ موضع.

(٩) قال من قبلُ: «مَذْهَبُ البصريين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أَحْرُفَ الجزم وأحرف النَّصْب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللّفظ...، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مَحْمَلُ الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذّاً، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفاً» مغني اللبيب ٢/ ١٧٩ - ١٨٠. =

باقٍ على معناه، وأنّ العامِلَ ضُمِّن معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأنّ التَجوُّزَ في الفعل أَسْهَلُ منه في الحرف.

الرّابع عَشَر: قولُهم: **«إنّ النكرةَ إذا أُعِيدَتْ كانت نكرةً غَيْرَ الأُولى[١]، وإذا أُعِيدت[٢] معرفةً، أو أُعِيدت المعرفةُ مَعرفةً أو نكرةً كان الثاني عَيْنَ الأوّل»**.

وحَمَلُوا على ذلك ما رُوي[٣] **«لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَين»**[٤]. قال الزَّجّاج[٥]: «ذَكَر العُسْرَ مع الألف واللّام، ثم ثَنّى ذِكْرَه، فَصَار المعنى: إنّ مع العُسْرِ يُسْرَين» انتهى.

وَيَشْهَدُ للصورتين الأُولَيَيْن[٦] أَنّك تقولُ: **«اشتريتُ فرساً ثم بِعْتُ فرساً»**،

= وأنت ترى أنه من قبلُ مالَ إلى مَذْهَب الكوفيين، ولكنه هنا يميل إلى مَذْهَب البصريين. وانظر المسألة في تأويل مشكل القرآن لأبن قتيبة/ ٥٦٧ وما بعدها، وأدب الكاتب له أيضاً ص/ ٥٠٧ وما بعدها.

(١) في م/ ٤ «الأول».

(٢) أي: النكرةُ.

(٣) روي هذا عن أبن عباس وأبن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أنه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول: «لن يغلب عُسْرٌ يُسْرَين».
وانظر المُوَطّأ/ ٤٤٦ «باب الترغيب في الجهاد». وفيه أنه كتب بهذا عمر بن الخطاب رضي الله إلى أبي عبيدة بن الجَرّاح حينما أخبره بجموع الروم.
وانظر البحر المحيط ٨/ ٤٨٨، والدُّرّ المصون ٦/ ٥٤١، والكشاف ٣/ ٣٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣٤١.

(٤) ويأتي ذكر هذا الحديث بمناسبة تفسير آيتي الشرح ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٩٤/ ٥ - ٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٦/ ٣٤١.

(٦) هما إعادةُ النكرة نكرةً، وإعادةُ النكرة معرفةً.

فيكونُ الثاني غيرَ الأوّل، ولو قُلتَ: ثم بِعْتُ الفرس[١] لكان الثّاني عَيْنَ الأوّل.
وللرّابع[٢] قولُ الحماسيّ[٣]:

صَـفَـحْـنـا عَـن بَـنِـي ذُهْـلٍ وقُـلْـنـا: الـقَـومُ إخـوانُ
عَـسـى الأيّـامُ أنْ يُـرْجِـعْـنَ قـومـاً كـالّذي كـانُـوا

ويُشْكِلُ على ذلك أُمورٌ ثلاثة[٤]:

أَحَدُها: أنّ الظّاهِرَ في آية[٥]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ أنّ الجملة الثانية تكرارٌ[٦] للأُولى، كما تقول: «إنّ لزيدٍ داراً إنّ لزيدٍ داراً»، وعلى هذا فالثّانيةُ عَيْنُ الأُولى.

---

(١) ومثل هذا يُسَمُّونه بالعَهْد الذكري.

(٢) أي ويشهد للنوع الرابع، وهو إعادة المعرفةِ نكرةً.

(٣) هذان من أبيات للفِنْد الزماني قالها في حرب البسوس، وأسمه شَهْل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي.
والصفح: العفو، والمراد: أعرضنا عنهم، وأوليناهم صفحة عنقنا.
وفي البيت رواية: عن بني هند، وهي هند بنت مُرّ بن أُدّ أخت تميم.
وفي البيت الثاني أَمّل رجوعهم إلى ما كانوا عليه من الود؛ لأنهم إذا عفوا عنهم أدبتهم الأيام، وقيل: إنه أَمّل أن ترجع الأيام أنفسهم، إذا صفحوا عنهم كما عُهِدت سلامة صدور وكرم عهود.
والشّاهد في البيتين مجيء «القوم»: في البيت الأول معرفة، ثم كَرّره: قوماً، في الثاني نكرة، وعلى هذا فيكون الثاني عينَ الأوّل. ونقل هذا البغدادي عن المصنّف.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/١٨، وشرح السيوطي/٩٤٤، والخزانة ٢/٥٧، والعيني ٣/١٢٢، وأمالي القالي ١/٢٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي/٣٢.

(٤) في م/٣ «ثلاثة أمور».

(٥) سورة الشرح ٩٤/٥ - ٦ وقد نقلت نَصّ الآيتين قبل قليل.

(٦) **ما ذهب إليه المصنّف هنا هو عين ما ذهب إليه الزمخشري** قال: «والقول فيه أنّه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كَرّر في قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِين﴾ لتقرير =

والثّاني: أنّ ٱبنَ مسعودٍ قال[١]. «**لو كان العُسْر في جُحْرٍ لَطَلَبَهُ اليُسْرُ حتى يَدْخُلَ عليه، إنّه لن يَغْلِبَ عُسْر يُسْرَين**» مع أنّ الآية في **قراءته وفي مُصْحَفِه** مَرّةً واحدةً[٢]، فَدَلّ على ما ٱدّعَيْناه من التأكيد[٣]، وعلى أنّه لم يَسْتَفِدْ تكرُّرَ[٤] اليُسْرِ من تكرُّره، بل[٥] من غير ذلك، كأنْ يكون فَهِمَهُ مما في التنكيرِ من التّفخيمِ، فتأوَّلَه بِيُسْرِ الدّارَيْن.

والثّالث[٦]: أنّ في التنزيل آياتٍ تَرُدُّ هذه الأحكامَ الأربعةَ[٧]، فيُشكِلُ على

= معناها في النفوس، وتمكينها في القلوب، وكما يُكَرَّرُ المفرد في قولك: جاءني زيد زيد...»، انظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.

(١) النص في الكشاف ونَصُّه: قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ...».
وانظر النصّ غير معزوٌ لٱبن مسعود في معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣٤١، والدّرّ المصون ٦/ ٥٤٢، وانظر المُحَرَّر ١٥/ ٤٩٩.

(٢) **قلت: هذا الٱعتراضُ منقول عن الزمخشريّ**. انظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.
وقد نقله عنه السمين، وعزاه له على غير ما صنع المصنِّفُ هنا.
وانظر قراءة ٱبن مسعود وتخريجها في كتابي «معجم القراءات ١٠/ ٤٩٠ - ٤٩١».

(٣) **قلتُ: هذا ٱستنتاجُ الزمخشريّ**، قال: «**فإن قلت**: فما معنى هذا التنكير؟ قلت: التفخيمُ، كأنه قيل: إنّ مع العُسْر يُسْراً عظيماً، وأيّ يُسْر، وهو في مصحف ٱبن مسعود مرة واحدة، فإن قلت: فإذا ثبت في قراءته غَيْرَ مُكَرّر فلِمَ قال: «والذي نفسي بيده...» قلتُ: كأَنّه قَصَدَ باليُسْرَيْن ما في قوله «يُسْراً» من معنى التفخيم، فتأوَّلَه بيُسْر الدّارَيْن، وذلك يُسْران في الحقيقة»، الكشاف ٣/ ٣٤٧.

قلت: انظر نصَّ المصنّف ونصّ الزمخشريّ، وقارن بينهما، وما كان أغنى المصنّف عن أن يخفي هذا وأمثاله، وهو كثير كثير!!

(٤) في م/ ٣ «تكرار».

(٥) في المطبوع «بل هو من غير ذلك»، و«هو» غير مثبت فيما بين يَدَي من مخطوطات.

(٦) ذكر من قبل أن هناك ثلاثة إشكالات تترتب على ما ذكره في أوّل حديثه من أن النكرة إذا أعيدت... إلخ. وهذا هو الإشكال الثالث.

(٧) وهي: إعادة النكرة نكرةً، وإعادة النكرة معرفةً، وإعادة المعرفة معرفةً، وإعادة المعرفة نكرةً.

الأوّل[1] قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾[2] الآية، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[3]، واللهُ إلهٌ واحدٌ سبحانه وتعالى.

وعلى الثّاني[4]: قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[5]، فالصُّلْحُ[6] الأوّلُ خاصٌّ، وهو الصُّلْح بين الزَّوْجَيْن، والثاني عامٌ[7]؛

---

(١) أي: على النوع الأول، وهو إعادة النكرة نكرةً، وأنّ الثانية تكون غير الأولى.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٥٤.
والآية غير مثبتة في م/ ٥، وجاءت في م/ ٣ مقيدة بضم الضاد «ضُعف» وهي قراءة.



(٣) سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤، وتقدّمت. انظر ٥/ ٢٧٤.
قال التفتازاني: «واعلم أنّ المرادَ أنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق وخُلُوّ المقام عن القرائن، وإلّا فقد تُعاد النكرةُ نكرةً مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ...﴾... «ومنه باب التأكيد اللفظي...».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٠.

(٤) أي: ويُشكل على الوجه الثاني، وهو إعادة النكرة معرفةً.

(٥) سورة النساء ٤/ ١٢٨، وتقدّمت في «إمّا» ١/ ٣٩١، وفي الجهة السادسة: النوع السّابع.

(٦) في م/ ٢ «فإنَّ الصُّلح»، وفي م/ ٣ و٤ و٥ «فإن الأوّل».

(٧) الذي وجدته في كتب التفسير غير هذا. فقد ذكر السمين أنّ الألف واللّام في الصُّلح يجوز أن تكون للجنس؛ وهذا يقوّي ما ذهب إليه المصنّف، ثم ذكر أنها قد تكون للعهد لتقدُّم ذكره؛ وهذا ينقضُ ما جَزَم به المصنف. انظر الدر ٢/ ٤٣٧، قال الزمخشريّ: «والصُّلح خير من الفُرْقة أو من النُّشوزِ والإعراض وسُوء العشرة، أو هو خير من الخصومة في كل شيء...»، الكشاف ١/ ٤٢٧.
وما يؤخذ على المصنّف هنا هو الجزم بعموم الصُّلح مع أنه قد يكون المراد به خصوص ما تقدّم.

ولهذا استُدِلّ[١] بها على ٱستحبابِ كُلّ صُلْحٍ جائز[٢].

ومِثْلُه[٣]: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾[٤]، والشيءُ لا يكون فوق نفسِه[٥].

وعلى الثّالث[٦]: قولُه تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾[٧]، فإنّ المُلْكَ الأوّلَ عامٌّ، والثاني خاصٌّ، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[٨] فإنّ الأوّلَ العملُ، والثانيَ الثّوابُ[٩]. ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[١٠] فإنّ الأُوْلَى القاتلةُ، والثانيةَ المقتولةُ. وكذا[١١]

---

(١) في م/٣ و٤ و٥٦ والمطبوع: «يُسْتَدَلُّ».

(٢) قوله: «جائز» غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: ومثل ما تقدّم في الردِّ على أنّ النكرة إذا أُعيدت معرفةً كانت عينَ الأوّل.

(٤) الآيــة: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٨٨.

(٥) أراد من هذا أنّ «عذاباً» النكرة غير «العذاب» المعرفة، فليس الثاني عينَ الأوّل، على ما ذكروه في مقدِّمة هذه المسألة.

(٦) أي: ويُرَدُّ على الوجه الثالث الذي قالوا فيه: إنّ المعرفة إذا أعيدت معرفةً كانت عَيْنَ الأوّل.

(٧) تتمة الآية: ﴿. . . وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٢٦.

وقوله: ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ غير مثبت في م/ ٥.

(٨) سورة الرحمٰن ٥٥/ ٦٠، وتقدّمت في «هل» ٤/ ٣٣٢.

(٩) انظر الكشاف ٣/ ١٩٠، وانظر البحر ٨/ ١٩٨، ففيه مثل ما ذكره المصنِّف، ثم قال: «وقيل: هل جزاء التوحيد إلا الجنّة». وعلى هذا التوجيه الثاني تبقى المخالفة بينهما أيضاً رَدّاً على ما ذهبوا إليه من أنّ الثاني عَيْنُ الأوّل.

(١٠) سورة المائدة ٥/ ٤٥، وتقدمت. انظر ٥/ ٣٤٥.

(١١) في المطبوع: «وكذلك. . .».

بقيّة[١] الآية.

وعلى الرّابع[٢]: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٣].

وقوله[٤]:

[بلادٌ بها كُنّا وَكُنّا منَ أهلها]   إِذِ النّاسُ ناسٌ والزّمانُ زَمانُ

فإنّ الثاني[٥] لو ساوَى الأوّل[٦] في مَفهومِهِ لم يكن في الإخبارِ

---

(١) يشير بهذا إلى الاختلاف بين: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾... وهو من تتمة الآية.

(٢) أي: ويُرَدُّ على النوع الرّابع مما ذكروه وهو أنّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً كانت عَيْنَ الأُولى. وانظر القرطبي ٢٠/١٠٧.

(٣) سورة النساء ٤/١٥٣، وتقدّمت في الفاء. انظر ٢/٤٧٧.
وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤.

(٤) قائله غير معروف، وذكر الأصبهاني أنه لرجل من عاد.
والمثبت عند المصنّف عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
ورواية العجز عند ابن جني، والشجري، وياقوت:
... ...   إِذِ النّاسُ ناسٌ وَالبِلَادُ بِلَادُ
والشّاهدُ فيه أنّ «الناس» معرفة، وقد جاء بعده نكرة «ناس»، ومثله: والزّمانُ زمانُ، ولا يمكن أن يكون الثاني هو عَيْنُ الأوّل بناء على ما قرره النحويون مما ذكره المصنّف من قبلُ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٢٠، وشرح السيوطي/٩٤٧، والخصائص ٣/٣٣٧، والحماسة البصرية ٢/١٢٩، وأمالي الشجري ١/٢٤٤، الأغاني ٢١/٩٣، ومعجم البلدان/ شَمْخ.
وذكره الطناحي رحمه الله عن «بهجة المجالس ١/٧٩٦، ووفيات الأعيان ٦/١١١، ترجمة الهيثم بن عدي»، ويتيمة الدهر ٤/٢٧١، ترجمة بديع الزّمان الهمذاني».
انظر أمالي الشجري بتحقيقه ١/٣٧٣.

(٥) أي: ناسٌ، وزمانٌ، وهما نكرتان.

(٦) أي: المُعَرّف: الناس، الزمان.

به[١] عنه[٢] فائدة، وإنما هذا من باب قولِه[٣]:

أَنـا أَبُـو الـنَّـجْـمِ وَشِـعْـرِي شِـعْـرِي

أي: وشِعري لم يتغيَّر عن حالته[٤].

فإذا ٱدُّعِيَ أنّ القاعدةَ فيهنّ[٥] إنما هي مُسْتَمِرَّةٌ مع عَدَم القرينة، فأَمّا إنْ وُجِدت قرينةٌ فالتعويلُ عليها، سَهُلَ الأَمرُ[٦].

وفي الكشاف[٧]: «فإنْ قُلْتَ: ما معنى[٨]: **لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ**؟ قلتُ: هذا حَمْلٌ على الظّاهِر، وبناءٌ على قوة الرَّجاء، وأَنّ وَعْدَ الله لا يُحْمَلُ إلّا على أَبْلَغ[٩]

---

(١) أي: بالنكرة.

(٢) أي: عن المعرفة.

(٣) قائله أبو النجم، وتقدَّم، انظر ما سبق: «مَن» ٤/ ٢٠٨، وتعلّق شبه الجملة ٥/ ٢٩٢.

(٤) أي: وكذا القول في البيت السّابق لو قلنا: إنّ الثاني النكرة هو عَيْنُ الأَوّل وهو المعرفة.

(٥) أي: في الصُّوَرِ الأربع المتقدّمة.

(٦) نقلتُ من قبل نصّ التفتازاني بأنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق، فإذا وجدت قرينة صارفة عن هذا بطل هذا الإطلاق، وانظر تعليق الدسوقي في الحاشية ٢/ ٢٨٤، نقلاً عن الدماميني.

(٧) **ما نقله هنا عن الكشاف ذكر مضمونه في التعليق على قول ٱبن عباس وٱبن مسعود قبل قليل، ولم يَعْزُه للزمخشريّ، وقد بَيّنتُ هذا من قبلُ، وكان يكفيه ما ذكره، بل لو نقل النصَّ في الموضع السّابق لأغناه عن ذكره هنا. وهذا من عيوب التصنيف في هذا الكتاب، فإنه بصنيعه هذا يُوْهِمُ أنّ ما تقدَّم هو ما ٱستبان له، وليس لغيره، وأنه هنا يؤيّد كلامه بنص الزمخشريّ!! وانظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.**

(٨) ترك قبل نصّ ٱبن مسعود وبعده ما يقارب السَّطْرَيْن.

(٩) في الكشاف: «أوفى ما يحتمله اللّفظ وأبلغه».

ما يحتملُه اللفظُ. والقولُ فيه أَنّ[١] الجملةَ الثّانية يحتملُ أن تكون تكريراً للأُوْلى كتكرير[٢]: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٣] لتقرير معناها في النفوس، و[٤]كتكرير المفردِ في نحو: **جاءني[٥] زيدٌ زيدٌ**، وأَنْ تكون الأُوْلى عِدَةً بأنّ العُسْرَ مَرْدُوفٌ بِيُسْرٍ[٦] لا مَحَالة، والثانية[٧] عِدَةٌ مستأنفةٌ بأنّ العُسْرَ متبوعٌ بِيُسْر[٨] لا مَحَالَة[٩]، فهما يُسْران على تقدير الاَستئناف، وإنما كان العُسْرُ واحداً لأنّ[١٠] اللام إنْ كانَت فيه للعَهْد في العُسْر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنّ حكمَهُ حُكْمُ «زيدٍ» في قولك: «**إنّ مع زيدٍ مالاً إنّ مع زيدٍ مالاً**»، وإن[١١] كانت للجنس الذي يَعْلَمُه كلُّ أَحَدٍ فهو هو أيضاً، وأمّا اليُسْرُ فمنكَّرٌ مُتَنَاوِلٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلامُ الثاني مُسْتأنفاً[١٢] فقد تناوَلَ بعضاً آخر[١٣]، ويكون الأَوَّلُ ما تَيَسَّر لهم من الفتوح في زَمَنِهِ عليه الصّلاة

---

(١) في الكشاف: «أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية...».

(٢) في الكشاف: «كما كرر».

(٣) سورة المرسلات ٧٧/ ١٥، وتكرر هذا في الآيات: ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) في م/ ٤ و٥ «كتكرير» بغير واو.

(٥) في م/ ٣ «جاءني»، ومثله نصّ الكشاف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع: جاء...

(٦) كذا في المخطوطات والكشاف، وفي المطبوع «باليُسْر».

(٧) في م/ ٢ و٤ و٥ «والثاني»، وما أثبتُّه من م/ ١ و٣ ومثله نص الكشاف.

(٨) كذا في م/ ١ و٢ و٥، ومثله نص الكشاف. وفي المطبوع: «اليُسْر».

(٩) سقط «لا محالة» من م/ ٣ و٥.

(١٠) نص الكشاف «لأنه لا يخلو إما أن يكون تعريفه للعهد وهو اليُسْر...».

(١١) وفي الكشاف: وإمّا أن يكون للجنس...

(١٢) بعده في الكشاف: غير مكرر.

(١٣) في الكشاف: «فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال، فإن قلت: فما المراد باليسرين...».

والسَّلامُ، والثاني: ما تيسَّر أيّام الخلفاءِ، ويحتمل أنّ المرادَ بهما يُسْرُ الدُّنيا ويُسْرُ الآخرةِ، مثل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾[١]، وهما الظَّفرُ والثَّوابُ»[٢]. **انتهى مُلخّصاً.**

وقال بعضُهم[٣]: الحقُّ أنّ في تعريفِ الأوّلِ ما يُوجِبُ الاتّحادَ، وفي التنكيرِ يَقَعُ الاحتمالُ[٤]، والقرينةُ تُعَيِّن[٥]، وبيانُها[٦] هنا أنّه عليه الصّلاةُ والسّلامُ كان هو وأصحابُه في عُسْرِ الدنيا؛ فوسَّعَ اللهُ عليهم بالفتوحِ والغنائمِ، ثم وُعِدَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بِأَنَّ الآخرةَ خيرٌ له من الأُوْلى، فالتقديرُ: إنّ مع العُسْر في الدُّنيا يُسْراً في الدّنيا، وإنّ مع العُسْر في الدّنيا يُسْراً في الآخرة؛ للقطع[٧] بأنّه لا عُسْرَ عليه في الآخرة[٨]، فتحققنا اتّحادَ العُسْرِ، وتَيَقّنّا[٩] أنّ له يُسْراً في الدنيا ويُسْراً في الآخرة.

الخامس عَشَر: قولُهم[١٠]: **«يَجِبُ أَنْ يكونَ العامِلُ في الحال هو العاملُ في**

---

(١) سورة التوبة ٩/ ٥٢.

(٢) في الكشاف: «وهما حُسْنَا الظفر، وحُسْنَا الثواب».

(٣) قلت: انظر نَصّ الجرجاني في القرطبي ٢٠/ ١٠٨، ففيه معنى ما ذكره هنا.

(٤) أي: احتمالُ الاتّحاد واحتمالُ التعدد.

(٥) أي: تعيُّنُ المراد هل هو الاتّحاد أو التعدُّد، وقد عَيَّنَتِ القرينةُ في الآيتين التعدُّدَ.

(٦) أي: بيان هذه القرينة.

(٧) في م/ ٣ «بالقطع».

(٨) في م/ ٤ «الأخرى».

(٩) وما استيقنه يُسْتَدَلُّ به على أنّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً فإنه لا يُشْتَرَطُ أن تكون هي نفسها على النحو المذكور في أوّل هذه المسألة.

(١٠) **قال الدماميني: «عَدُّ هذا الموضع في هذا الباب مبنيٌّ على أنّ قول سيبويهِ في المسألة صواب، وقد رَدَّه بعد هذا فآل الأمرُ إلى سلامة ما اشتُهِر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي أن يُعَدّ من قبيل ما هو من الخطأ».**

قال الشمني بعد هذا: «وأقول: ما رَدَّ المصنِّف قول سيبويه، وإنما رَدّ ما استشهد به له، ولا يَلْزَمُ مِن رَدِّ ما استشهد به له رَدُّه». انظر الحاشية ٢/ ٢٧٠.

صاحبها»، وهذا مشهورٌ في كُتُبِهِم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازمٍ عند سيبويهِ[١]، ويَشْهَدُ لذلك[٢] أمور:

أَحَدُها: قولُك[٣]: «أَعجبني وَجْهُ زيدٍ مُبْتَسِماً، وصوتُه قارئاً»، فإنّ صاحِبَ الحالِ[٤] مَعْمُولٌ للمضافِ[٥]، أو[٦] لجارٍّ مُقَدَّرٍ، والحالُ[٧] منصوبةٌ بالفعل[٨].

---

(١) في شرح الكافية/ باب المبتدأ: «... والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم ٱلتزامُهم ٱتّحادُ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دَلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقُّ أنه يجوز ٱختلافُ العامِلَيْن على ما ذهب إليه المالكي» انظر ١/١٠٧، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٠.
وفي الأرتشاف/ ١٦٠٠ «ومذهب الأكثرين أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز أَلّا يكون عاملاً في ذي الحال».
ومذهبُ ٱبنِ مالك أنه قد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع ذلك، وهم الأكثرون.
قال ٱبن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما ٱختاره المصنّف تشبيهاً بالتمييز والمميز».
انظر المساعد ٢/ ٣٩.

(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

(٣) في م/ ٥ «قول زيد».

(٤) وهو «زيد» والضمير في «صوته».

(٥) وهو «وجه» في الأول، و«صوت» في الثاني.

(٦) ذكر هذا للإشارة إلى الخلاف هل العامل في المضاف إليه الجَرَّ سَبَبُه المضافُ أو حَرْفُ جَرّ مُقَدَّر.
وقد ذهب سيبويه إلى أنّ عامل الجَرّ في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزّجّاج وٱبنُ الحاجب إلى أنّ عامل الجَرّ هو الحرف المقدَّر، وقيل غير هذا.
انظر الهمع ٤/ ٢٦٥، وحاشية الشمني ٢/ ٢٧٠.

(٧) وهو قوله: مبتسماً، قارئاً.

(٨) وهو «أَعْجَبَ».

والثاني: قولُه[1]:

لِمَــيَّـةَ مُــوْحِــشــاً طَــلَـلُ [يَــلُوحُ كــأنَّــه خِــلَـلُ]

فصاحِبُ[2] الحال عند سيبويهِ النَّكرة[3]، وهو عنده مرفوعٌ بالاَبتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفشُ[4] والكوفيّون، والناصِبُ للحالِ[5] الاَستقرارُ[6] الذي تَعَلَّقَ به الظَّرْفُ[7].

والثالث: «﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[8] فإنّ «أُمّةً» حالٌ من معمول «إنّ»،

---

(١) قائله كُثَيّر، وتقدَّم في «إذ»، انظر ٢/ ٣٧، وتكرر في شبه الجملة ٥/ ٢٩٠، وجاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٢) في م/ ٣ «وصاحبُ الحال»، وما أثبتُّه تواترت عليه النُّسَخُ الثلاث م/ ١ و٢ و٥، وفي المطبوع «فإنّ صاحب الحال».

(٣) أي: «طَلَلٌ»، وانظر الكتاب ١/ ٢٧٦، وشرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٨١.

(٤) ذهب الأخفش إلى أنّ «طلل» فاعل، والرافِعُ له الجارُّ والمجرور.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٨٣، والخزانة ١/ ٥٣٢.

(٥) أي: موحشاً.

(٦) والتقدير: طللٌ مستقرّ، أو اَستقر لميّة موحشاً.
وقال اَبنُ الحاجب: «والذي ينبغي أن يُقال: العاملُ في الحال الجارُّ والمجرور، وصاحب الحال الضميرُ الذي في الجارّ والمجرور»، انظر الخزانة ١/ ٥٣٢.

(٧) عنى بالظرف الجار والمجرور، وهذا من أساليب المتقدمين فكثيراً ما يسمون الجار والمجرور بالظرف.
وقد أشار إلى هذا الرضي في شرحه ٢/ ٩٢.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾، سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٢، وانظر سورة الأنبياء ٢١/ ٩٢.
قالوا: أمةً: حال، وقيل: بَدَل من «هذه»، فيكون قد فَصَلَ بين البَدَلِ والمُبْدَلِ منه بالخبر.
انظر الدر المصون ٥/ ١٠٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١١١.
وغالب الحديث كان في سورة الأنبياء عند المفسرين والمعربين، ثم يحيلون عليه ما في سورة المؤمنون.

وهو «أُمَّتُكم»، وناصِبُ الحالِ[١] حَرْفُ التنبيه، أو ٱسمُ الإشارة. ومِثْلُه[٢]: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[٣]، وقال[٤]:

ها بَيِّناً ذا صَرِيحُ النُّصْحِ فَٱصْغِ له [وطَعْ فطاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ]

العامِلُ حَرْفُ التنبيه.

ولك أَنْ تقولَ: لا نُسَلِّمُ[٥] أَنَّ صاحِبَ الحالِ «طَلَل»[٦]، بل ضميرُه المستترُ في[٧] الظَّرْفِ؛ لأنَّ الحالَ حينئذٍ[٨] من المعرفة[٩].

---

(١) في الفريد ٣/ ٥٠١: «والعامل فيها ما في «هذه» من معنى الفعل».

(٢) أي: مثل ما تقدَّم الآية؛ حيث العامل في الحال ليس هو العامل في صاحب الحال.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ١٥٣، وتقدَّمت في مواضع، انظر حرف الثاء ٢/ ٢٢٢، وأوّل الجهة الرّابعة: أحدها...
مستقيماً: حال، والعامل فيها إمّا «ها» التنبيه، وإمّا ٱسمُ الإشارة، وصاحب الحال «صراطي» والعاملُ فيه «أنّ».
وأثبتها الشيخ محمد «وإنّ» كذا بكسر الهمزة، وهي إحدى القراءتين فيها.

(٤) تقدّم في الجهة الخامسة من هذا الباب «من الحال ما يحتمل بٱعتبار عامله وجهين».
وقائله غير معروف. انظر ص/١٤٨.
وقد ٱستشهد بالبيت من قبل ليدلَّ على أن «بيناً» حال، وأنّ العامل فيه معنى التنبيه في «ها»، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥.

(٥) في م/١ «لا أُسَلِّم».

(٦) في بيت كثيِّر المتقدِّم.

(٧) أي: المستتر في متعلَّق الجارّ والمجرور، وقد ذكرتُ هذا من قبلُ.

(٨) في المطبوع: «لأنّ الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة»، ولفظ «حال» غير مثبت في المخطوطات.

(٩) وهو الضمير المستتر في متعلَّق الجارّ والمجرور.

وأمّا جوابُ[١] ٱبنِ خروف بأنّ الظَّرْف إنّما يتحمَّلُ الضميرَ إذا تأخَّر عن المبتدأ فمخالِفٌ لإطلاقهم، ولقول[٢] أبي الفتح في[٣]:

[أَلَا يـا نَـخْـلَةَ مـن ذات عِـرْقٍ] عــلـيــكِ ورحــمــةِ اللهِ الـسَّــلامُ

إنّ الأَوْلَى حَمْلُه على العَطْف على ضمير الظَّرْف[٤]، لا على تقديم المعطوفِ[٥] على المعطوفِ[٦] عليه. وقد ٱعتُرِضَ عليه بأنّه تخلُّصٌ[٧] عن[٨]

---

(١) أجاب ٱبنُ خروف عن تجويز كون «موحشاً» في البيت حالاً من الضمير المستتر في الظرف بأن الظرف هنا لا مُسْتَتِرَ فيه؛ لأنّه إنّما يكون فيه مُسْتَتِرٌ إذا تأخَّر عن المبتدأ، وأمّا إذا تقدَّم عليه فلا. ورَدّ هذا المصنِّفُ بأنه مخالفٌ لإطلاقهم؛ إذ ليس فيما ذهب إليه النحويون تفرقةٌ بين التقديم والتأخير. انظر الشمني ٢/ ٢٧٠، وانظر الخزانة ١/ ١٩٢.

(٢) هذا معطوف على «لإطلاقهم».

(٣) تقدّم البيت في حرف الواو. انظر ما سبق ٤/ ٣٦٧.
ويُعْزَى للأحوص وغيره، فقد خرج البيت على عطف «ورحمة الله» على «السلام»، وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله، وخَرَّجه ٱبْنُ جني على العطف على الضمير المستتر في «عليك»، والأصل: السلام حَصَل عليكِ ورحمة الله، فأخَّر المبتدأ، وحَذَف «حَصَل»، ونقل ضميره إلى «عليك»، واستتر فيه، فعطف عليه. انظر الخصائص ٢/ ٣٨٦ و٣/ ٣٩، وانظر حديثي في البيت في الموضعِ المُحَالِ عليه.

(٤) أي: في «عليك».

(٥) وهو «ورحمة الله».

(٦) وهو «السّلام».

(٧) في م/ ٤ «يتخلّص».

(٨) في م/ ٢ و٣ «من».

ضرورةٍ بأخرى[١]، وهي العطفُ مع عَدَمِ الفَصْل، ولم يُعْتَرَضْ بعَدَمِ الضمير، وجوابُه[٢] أنّ عَدَم الفَصْلِ[٣] أَسْهَلُ لورودِه في النثرِ كـ[٤] «**مررتُ برجلٍ سواءٍ والعَدَمُ**» حتى قيل: إنّه قياس.

وأمّا جوابُ ٱبنِ مالكٍ[٥] بأنّ الحَمْلَ على «طلل» أَوْلَى لأنه ظاهر، فإنّما يصحُّ[٦] لو ساوى[٧] الظاهرُ المضمَرَ[٨] في التعريف. وأمّا البواقي[٩] فٱتّحادُ العامِلِ فيها

---

(١) أي: ٱعترض على أبي الفتح فيما ذهب إليه من أنّ عطف «رحمة» على الضمير المستتر في «عليك»، أَوْلَى من عَطْفِهِ على السّلام، بأنّ ما ذهب إليه تخلُّصٌ عن ضرورة، وهي تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى، وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفَصْل، ولم يُعْتَرَض على أبي الفتح بأنه ليس في «عليك» ضمير لتقدُّمِهِ على المبتدأ، وعَدَمُ ٱعْتراضهم بهذا يدلُّ على أنّ الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدُّمه على المبتدأ. انظر الشمني ٢/ ٢٧١.

(٢) أي: والجواب عمّا ٱعْتُرِضَ به على أبي الفتح أنه تخلّصٌ من ضرورة بأخرى أسهلُ منها وليست مثلها، ومثل هذا غير ممتنع.

(٣) أي: مع العطف على الضمير المرفوع المُسْتَتِر...

(٤) والعدم معطوف على الضمير المستتر المرفوع في «سواء» من غير فاصل.

(٥) قال الشمني: «يعني أنّ ٱبن مالك أجاب عن قولهم: لا نُسَلِّم أنّ صاحِبَ الحال «طلل» بل هو ضميرُه المستترُ في الظرف بأنّ جَعْلَ صاحبِ الحال «طللِ» أَوْلَى من جعله الضميرَ المستتر في الظرف؛ لأن جَعْل صاحبِ الحال الاَسمَ الظّاهِرَ أَوْلَى من جَعْله ضميرَ ذلك الاَسم». انظر الحاشية ٢/ ٢٧٠، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥.

(٦) دَفَع المصنّف هنا كلام ٱبن مالك بأنّ هذه الأولوية إنّما تثبتُ لو كان الظاهِرُ معرفةً كالضمير، وأمّا إذا كان الظاهرُ نكرةً فَجَعْلُ صاحبِ الحالِ ضميرَ هذا الاَسم أَوْلَى لكونه معرفة، وهذا هو الأصل في صاحب الحال التعريفُ لا التنكير.

(٧) في م/٣ و٤ «لو تَساوى الظَّاهِرُ والمُضْمَرُ».

(٨) في المخطوطات: «المضمر» وفي المطبوع: «الضمير».

(٩) أي: من المواضع التي تقدّم ذكرها وهي في الآيات والشواهد.

موجودُ تقديراً؛ إذ المعنى[١]: أُشيرُ إلى أُمّتكم، وإلى[٢] صراطي، وتنبَّهْ[٣] لصريح النُّصْحِ بَيِّناً.

وأمّا مسألتا[٤] المضاف إليه[٥] فَصَلاحِيَّةُ المضافِ[٦] فيهما[٧] للسُّقُوط جَعَلَ المضافَ إليه[٨] كأنَّه معمولٌ للفعل[٩]. وعلى هذا فالشَّرْطُ في المسألةِ اتّحادُ العامِلِ[١٠] تحقيقاً أو تقديراً.

السَّادِس عَشَر: قولُهم[١١]: «**يُغَلِّبُ المؤنَّثُ على المذكَّرِ في مسألتين**»:

إحداهما: ضَبُعان في تثنية «**ضَبُع**»[١٢] للمؤنَّث، و«**ضِبْعان**» للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا ضِبْعانان.

---

(١) هذا تقديره في آية سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٢: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

(٢) هذا التقدير في آية سورة الأنعام ٦/ ١٥٣: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمًا﴾.

(٣) هذا تقديره في البيت: **ها بَيِّناً ذا صريح...**

(٤) في م/ ١ «مسألة».

(٥) وذلك في مثاله: «أعجبني وَجْهُ زيد مبتسماً وصوتُهُ قارئاً».

(٦) وهما: وجه، وصوت.

(٧) في م/ ٢ «منهما».

(٨) وهو «زيد» في الأول، والضمير في «صوته». وفي م/ ١ سقط «إليه».

(٩) أي: أَعْجَبَ.

(١٠) في الحال وصاحبه.

(١١) **انتزع المصنِّف هذه المسألة وما فيها من مناقشة من «دُرّة الغَوّاص» للحريري. انظر فيه ص/ ٧٤ - ٧٥، وانظر الخزانة ٣/ ٣١٩ - ٣٢٠.**

(١٢) فغلّب المؤنّث على المذكّر عند التثنية؛ إذ ثُنّيَ لفظُ المؤنّث، قالوا: العلة في هذا التغليب هي قلّة حروف المؤنّث.

وقال الدماميني: «وكذا في الجمع قالوا ضِباع جمع «ضَبُع» و«ضِبعان» مثلاً، وكان القياس =

والثّانية: التأريخُ، «فإنهم أَرَّخُوا بالليالي[١] دون الأيّام».

ذكر ذلك الجُرْجاني[٢] وجماعةٌ. وهو[٣] سَهْوٌ؛ فإنَّ حقيقة التغليبِ أَنْ يجتمع شيئان فَيَجْرِيَ حُكْمُ أَحَدِهما على الآخر، ولا يجتمع[٤] الليلُ والنّهارُ. ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظِ أحدِهما على الآخر، وإنّما أَرَّخَتِ العَرَبُ بالليالي لِسَبْقها[٥]؛ إذ كانت أَشْهُرُهم قمريةً، والقمرُ إنّما يَطْلُعُ ليلاً، وإنّما المسألةُ الصحيحة[٦] قولك[٧]: **«كتبتُه لثلاثٍ بين يومٍ وليلة»**، وضابِطُها[٨] أن يكون معنا

= ضباعِيْن، كما يقال في جمع «ضَبُعان» حيث لا أنثى معه مثل سَرْحان وسَرَاحِين. وحكى ٱبن الأنباري أنهم قالوا للمذكر «ضبع»، وكما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب، ولا يقال ضَبُعَة»، انظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٢، وٱرجع إلى الصحاح/ ضبع، وكذا التاج. ودُرّة الغَوّاص/ ٧٥.

(١) ومن ذلك قولهم: كتبته لخمسٍ خَلَوْن، فهذا يعني أنهم أرادوا الليالي، ولو أرادوا التأريخ بالأيام لقالوا: لِخَمْسَةٍ خَلَتْ.

(٢) في م/ ٣ «الزّجّاجي»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النُسَخ الدسوقي.

(٣) أي: التأريخ بالليالي دون الأيّام، وجعله من باب تغليب المؤنث على المذكر.

(٤) ذكر الدسوقي أنّ الأَنْسَبَ أن يقول: لا يجتمع اليوم والليلة، ومثله عند الأمير.

وفي حاشية الشمني: «لقائل أن يقول: إن أراد لا يجتمعان في الوجود فَمُسَلّم لكن لا يفيده؛ لأنّ المراد بقوله: يجتمع شيئان هو الٱجتماع في حكم من الأحكام، وإن أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع» الحاشية ٢/ ٢٧١.

وعقّب الأمير على ما ذهب إليه الشمني بقوله: «والمراد لا تجتمع في التأريخ؛ إذ الفعل في أحدهما، فسقط ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/ ١٨٢.

(٥) هذا قول الحريري، انظر دُرَّة الغَوّاص/ ٧٥.

(٦) أي: التي وقع فيها تغليب المؤنث على المذكر. وانظر الخزانة ٣/ ٣٢٠.

(٧) قوله: لثلاث فيه تغليب للمؤنّث على المذكّر، ولذلك ذكّر العدد.

(٨) في م/ ٣ «وضابطه».

عَدَدٌ مُميَّزٌ بمذَكَّرٍ ومؤنَّثٍ، وكلاهما مما لا يَعْقِلُ، وفُصِلا من العَدَد بكلمةِ «بين»[1].

قال[2]:

فَطَافَتْ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ   [وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وتَجْأَرا]

السَّابع عَشَرَ: قولُهم في نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[3]: إنّ السّماواتِ مفعولٌ به، والصَّوابُ أنّه مفعولٌ مُطْلَق؛ لأنّ المفعولَ المطلقَ ما يقع عليه ٱسمُ «المفعول» بلا قَيْد[4]، نحو قولك: «ضَرَبْتُ ضرباً»، والمفعولُ به ما لا

---

(١) ذكر الدماميني أنه يقع التغليب بدون هذا الضابط، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٣٤.
المراد عشرة أيام بلياليهن، لكن أنّث لتغليب الليالي، انظر الشمني ٢/ ٢٧١.

(٢) البيت في قصيدة للنابغة الجَعْدي الصحابي. والمثبتُ صدره، وعَجُزه ما وضعتُه بين معقوفين.
فقد وصف الشّاعر بقرة وحشيّة أكل السَّبُع ولدها، فطافت، وروي أنها أقامت ثلاثة أيامٍ وثلاث ليالٍ تطلبه، ولم يكن منها إنكار إلا الصِّياح والإشفاق. وتضيف: أي: تشفق، والجؤار: الصياح.
وقد ٱستشهد المصنِّف بالبيت للضابط الذي ذكره، فهنا عَدَدٌ وهو «ثلاثاً» مميزه مذكّر ومؤنّث: وهو يوم وليلة، وفُصِلا من العدد بقوله: «بين»، فغلّب المؤنّث على المُذكّر، وقال: «ثلاثاً»، مراعياً التأنيث، فعكس في العدد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٣، والخزانة ٣/ ٣١٧، والكتاب ٢/ ١٧٤، والمقرب ١/ ٣١١، والديوان/ ٨١، وإصلاح المنطق/ ٢٩٨.

(٣) تكرر مثل هذا التركيب في آيات كثيرة أولها في سورة الأنعام ٦/ ١، وانظر الآية/ ٧٣، والأعراف ٧/ ٥٤، والتوبة ٩/ ٣٦، ويونس ١٠/ ٣، وهود ١١/ ٧...
وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ مثبت في م/ ١، وليس في بقية المخطوطات.

(٤) أي: من جارّ ومجرور، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، أو ظرف، كالمفعول معه.

يَقَعُ عليه ذلك إلّا مقيَّداً بقولك: «به»، كـ «ضربتُ زيداً». وأنت لو قُلْتَ[١]: «السماوات» مفعول كما تقول: «الضَّرْبُ» مفعولٌ، كان صحيحاً، ولو قلتَ: «السّماوات» مفعولٌ به، كما تقول[٢]: «زيد» مفعول به لم يَصِح[٣].

و[٤]قد يُعارَضُ هذا[٥] بأن يُصاغ[٦] لنحو «السماوات» في المثال ٱسمُ مَفعولٍ تامّ، فيُقال: فالسّماوات مخلوقةٌ، وذلك مختَصٌّ بالمفعول به.

إيضاحٌ آخَرُ[٧]:

والمفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعلِ الذي عَمِلَ فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعلُ به فِعْلاً، والمفعولُ المطلقُ ما كان العاملُ فيه هو فِعْلُ إيجادِهِ[٨]. والذي غَرَّ أكثرَ النحويين في هذه المسألة أنهم يمثّلون المفعولَ المطلقَ بأفعالِ العِبادِ[٩]، وهم

---

(١) في م/ ١ «فالسماوات مفعول به». ولفظ «به» غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) قوله: «كما تقول: زيد مفعول به» غير مثبت في م/ ٣.

(٣) ذكر الدسوقي نقلاً عن الدماميني أنّ هذه دعوى بلا دليل، فهي مبنيّةٌ على أنّ «السماوات» في «خلق الله تعالى السماوات» مفعول مطلق، وهو ممنوع. انظر الحاشية ٢/ ٢٨٦.

(٤) هذه الفقرة غير مثبتة في م/ ٢.

(٥) أي: هذا التعليل الذي ذكره المصنّف، وما ذهب فيه من إعراب...

(٦) أي: هناك ما يدلُّ على خلاف إعراب المصنّف بأنّ «السماوات» مفعول به، وليست مفعولاً مطلقاً؛ إذ يُصاغ من الفعل العامل فيه ٱسم مفعول، ويحمل عليه، وكل ما كان كذلك فهو مفعول به، فيصاغ من «خلق» مخلوق، وهذا يدلُّ على أنّه مفعول به.

(٧) في أنّ «السماوات» مفعولٌ مُطْلَقٌ، لا مفعولٌ به، وقد ذكر هذا الإيضاح الثاني بعد أن ساق الإيضاحَ الأوّل ثم الاعتراض عليه.

(٨) مثل: ضَرَبَ ضَرْباً، فالضَّرْبُ لم يكن موجوداً من قبلُ، وإنّما وُجِدَ الفِعْلُ ومعموله وهو المصدر في وقت واحد.

(٩) كالضرب وغيره.

إنما يجري على أيديهم إنشاءُ الأفعال[١] لا الذَّوات، فتوهَّموا أنّ المفعولَ المطلقَ لا يكون إلا حَدَثاً، ولو مَثّلوا بأفعال الله تعالى لَظَهَر لهم أنه[٢] لا يختصُّ[٣] بذلك؛ لأنّ الله تعالى مُوْجِدٌ للأفعال والذَّوَاتِ جميعاً[٤]، لا مُوْجِدَ لهما في الحقيقة سواهُ، سبحانَه وتعالى. وممن قال بهذا الذي ذكرتُه[٥] الجُرْجَانِيّ وٱبْنُ الحاجب في أماليه[٦].

وكذا البَحْثُ في[٧] «**أنشأتُ كتاباً**»، و«**عَمِل فلانٌ خيراً**»، و﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[٨].

---

(١) أي: أفعال العباد، لا إيجاد العباد.

(٢) أي: المفعول المطلق.

(٣) أي: لا يختص بالحَدَثِ، بل تارةً تكون أفعالُه حَدَثاً، وتارةً تكون ذاتاً.

(٤) قال الشمني: «ففعلُ العبد مستندٌ إلى الله تعالى مِن جهة الإيجاد، وإلى العبد من جهة الكسب، وتحقيقُه أنّ صَرْفَ العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كَسْبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدورُ الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففِعْلُ العبد مقدور الله تعالى إيجاداً، ومقدورُ العبد كَسْباً» انظر الحاشية ٢/٢٧١.

(٥) أي: من كون «السماوات» مفعولاً مطلقاً.

(٦) انظر أمالي ٱبن الحاجب ٢/١٣٥، ١٤٢ - ١٤٣، ٣/٣٦ - ٣٧.
وفيه بيان المفعول به، والمفعول المطلق.

(٧) أي: في التمييز بين المفعول به والمفعول المطلق، والتأثير في الشيء، وإيجاده بعد أن كان غير موجود.

(٨) أول موضع ورد فيه في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ...﴾ ٢/٢٥ وتقدّمت، وتكرر مثل هذا في آيات كثيرة.

وَزَعَمَ اَبنُ الحاجِبِ في شَرْحِ المُفَصَّل[١] وغيره أنّ المفعولَ المطلقَ يكون جملةً، وجَعَلَ من ذلك نحو: «**قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ**»، وقد مضى رَدُّه[٢]. وزَعَمَ أيضاً في[٣] «**أَنبأْتُ زيداً عمراً فاضلاً**» أنّ الأَوَّلَ مفعولٌ به، والثانيَ والثالثَ مفعولٌ مطلقٌ[٤]؛ لأنهما نفسُ النبأ. قال: بخلاف الثاني والثالث في «**أَعْلَمْتُ زيداً عمراً فاضلاً**» فإنّهما متعلّقا العلمِ، لا نَفْسُه، وهذا خَطَأٌ، بل هما أيضاً مُنْبَأٌ[٥] بهما، لا نفسُ النبأ[٦]. وهذا الذي قاله[٧] لم يَقُلْه أَحَدٌ، ولا يقتضيه النَّظَرُ الصّحيح.

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصّل لاَبن الحاجب ٢/ ٥٣.

(٢) تقدّم هذا في ٥/ ١٦٩ - ١٧٠ في «الجملة الواقعة مفعولاً به».
والنص: «وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأوّل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ...﴾ سورة مريم ١٩/ ٣٠، وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي... فيه مذهبان: ثانيهما اَختيارُ اَبنِ الحاجب... والصَّوابُ قول الجمهور».
وانظر شرح الكافية ٢/ ٨٨ وفيه رَدُّ الرضي على اَبن الحاجب، واَنظر قبله ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٢.

(٤) قال اَبن الحاجب: «وأما المفعولان في باب «أنبأت» فهما نفس البناء [كذا]، والخبر والحديث، وهو نفس الفعل، وإنّما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: «رجع القهقرى» فإنما ينتصب على المصدر؛ لأنّه رجوع، وإن كان لنوع مخصوص، فكذلك ههنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وإن كان لنوع مخصوص...».

(٥) في م/ ٢ «مُنَبّأ».

(٦) في م/ ٤ «لا نفس الإنباء».

(٧) من جواز مجيء المفعول المطلق جملة.

الثّامن عَشَرَ[(١)]: **قولُهم إنّ**[(٢)] «كاد»: «**إثباتُها نفيٌ، ونفيُها إثبات**»، فإذا قيل: «**كاد يفعل**» فمعناه أنّه لم يَفْعَل[(٣)]، وإذا قيل: «**لم يَكَدْ يَفْعَل**»، فمعناه أنّه فَعَلَهُ.

دليلُ الأَوّل[(٤)]: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[(٥)].

وقولُه[(٦)]:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عليه [مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ]

---

(١) **الحديث في هذه المسألة وردِّها اَستوفاه الرضيّ في شرح الكافية ٢/ ٣٠٦، وعمل المصنّف تلخيص لما عنده، وانظر مثل حديث المصنّف عند اَبن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٤٦٦ - ٤٦٨.**

(٢) كذا في المخطوطات، ومثله عند مبارك، وفي حاشية الأمير ومتن حاشية الدسوقي: «قولهم في كاد».

(٣) في م/ ٢ و٣ «لم يفعله».

(٤) وهو أنّ إثباتها نفيٌ.

(٥) سورة الإسراء ١٧/ ٧٣، وتقدّمت في «إنْ».
والتقدير في الآية أنّهم لم يفتنوه، أي: لم يَضُرّوه.
وفي «إنْ» مذهبان: مذهب البصريين أنّها مخففةٌ واللّام فارقةٌ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى: «ما» النافية، واللّامُ بمعنى: «إلّا»...
وانظر البحر ٦/ ٦٤ - ٦٥.

(٦) قائله أبو زُبَيْد الطائي، واَسمه حَرْمَلَةُ بن المنذر، رثى به اَبن أخيه اللجلاج، وذكر السيوطي أنه لم يُسَمَّ قائله.
وذكر الشنقيطي أنه لمحمد بن مناذر شاعر البصرة، وهو من قصيدة يرثي بها عبدالمجيد بن عبدالوهاب الثقفي. وأن القصيدة في الكامل، ورجعتُ إليه فوجدتُ القصيدة ولم أجد البيت.
وتبع مبارك وصاحبه ما ذكره الشنقيطي، ولعلّه غير الصّواب.
وذهب البغدادي إلى أنّ صواب الرواية: إذ ثوى، أي: أقام، حَشْوَ: ظرف لـ «ثوى»، وحَشْو الشيء: جَوْفُه وداخله، والرَّيْطَة: الملاءة، والبرود: ثياب تُصْنَعُ في اليمن. =

ودليلُ الثّاني[١]: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفۡعَلُونَ﴾[٢].

وقد آشتُهِر ذلك بينهم حتى جَعَلَه المَعَرِّيُّ لغزاً فقال[٣]:

أَنَحوِيَّ هَذا العَصْر مَا هِي لَفظَةٌ جَرَت في لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ
إذا آسْتُعْمِلَت في صورة الجَحْدِ أَثْبَتَتْ وإِنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصَّوابُ[٤]: أَنّ حكمها حُكْمُ سائر الأفعال في أَنّ نَفْيَها نفيٌ، وإِثْباتَها إِثْباتٌ، وبيانُه: أَنَّ معناها المقارَبَةُ، ولَا شكَّ أَنّ معنى «**كاد يَفْعَلُ**» قارَبَ الفِعْلَ، وأَنّ معنى: «**ما كاد يَفْعَلُ**» ما قارَبَ الفِعْلَ، فخبرها منفيٌّ دائماً، أَمّا إِذا كانت منفيّةً فواضحٌ؛ لأَنّه إذا آنتفتَ مقارَبةُ الفِعْلِ آنتفى عَقْلاً حُصُولُ ذلك الفعلِ، ودليلُه[٥]

= وجاء عند آبن عصفور: تفيظ. كذا بالظاء المُشَالة.

والشّاهد في البيت: أن النّفس لم تَفِضْ، ومن ثم كانت «كاد» مفيدة للنفي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٢٦، وشرح السيوطي/٩٤٨، وانظر فيه الحاشية/٣، وآرجع إلى قصيدة محمد بن مناذر في الكامل/١٤٢٧، والآرتشاف/٢٣٩٣، وأدب الكاتب/٤٠٦، والخزانة ٤/٩٠، وأوضح المسالك ١/٢٢٧، وشرح آبن عقيل ١/٣٣٠، وشذور الذهب/٢٧٣، والضرائر الشعرية/٦٠.

(١) وهو قولهم: إنّ نفي «كاد» إثبات.

(٢) سورة البقرة ٢/٧١، وتقدّمت. انظر ما سبق ٥/٤٧، وانظر فيه/٥٦٥، وقوله: ما كادوا... نفي، ولكن الذَّبحَ وقع، وعلى ذلك فالنفي في النصّ إثبات في الفعل.

(٣) انظر شرح الأشموني ١/٢٢٨، وشرح الكافية الشّافية/٤٦٧، والهمع ٢/١٤٦، والأشباه والنظائر ٢/٦٥١ - ٦٥٢، وفيه: وأجاب عنه الشيخ جمال الدين آبن مالك بقوله:

نعم، هيَ كَاد المَرْءُ أَنْ يَرِدَ الحمى فتأتي لإثباتٍ بِنَفْيٍ وُرُودِ
وَفي عَكْسها: مَا كَادَ أَنْ يَرِدَ الحمى فَخُذْ نظمها فالعِلْمُ غير بعيد

وذكر السيوطي جواباً آخر للشيخ عمر بن الوردي في ص/٦٥٢.

(٤) انظر هذا لآبن مالك في شرح الكافية الشافية/٤٦٧، ومثله في شرح الرضي ٢/٣٠٦.

(٥) أي: دليل كون الخبر منفياً إذا سُبِقت «كاد» بنفي.

﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[١]؛ ولهذا[٢] كانَ أَبْلَغَ من أَنْ يُقال: «لم يَرَها»؛ لأنّ مَن لم يَرَ قد يقارِبُ الرؤيةَ، وأمّا[٣] إذا كانت المقاربةُ مثبتةً فلأنّ الإخبارَ بقُرْب الشيء يقتضي عُرْفاً عَدَم حُصُولِهِ، وإلّا لكان الإخبارُ حينئذٍ بحصوله لا بمقاربةِ حُصُولِهِ؛ إذ لا يَحْسُنُ في العُرْف أن يُقال لمن صَلّى: «قارَبَ الصَّلاة»، وإنْ كان ما صَلّى حتى قارَبَ الصّلاة.

ولا[٤] فَرْقَ فيما ذكرناه[٥] بين «كاد» و«يكاد»[٦]؛ فإن أُوْرِدَ على ذلك[٧]، ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[٨] مع أنّهم قد فَعَلُوا؛ إذ المرادُ بالفعل الذَّبحُ، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[٨]، فالجوابُ[٩] أنّه إِخبارٌ عن حالهم في أَوّل الأمر؛ فإنَّهُم كانوا أَوّلاً بُعداءَ من ذَبْحها بدليل ما تُلِي[١٠] علينا من تعنُّتِهِمُ[١١] وتكرُّرِ سؤالهم، ولَمّا كَثُر

---

(١) سورة النور ٢٤/ ٤٠، وتقدّمت في النوع الثالث من الجهة السّادسة.

(٢) قال ٱبن مالك: «... هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يَرَها؛ لأنّ من لم يَرَ قد يُقارب الرؤية، بخلاف من لم يَرَ، ولم يقارب»، شرح الكافية الشّافية/ ٤٦٨.

(٣) أي: ووجه ٱنتفاء الخبر إذا جاءت «كاد» مثبتة...

(٤) من هنا إلى قوله: «... قد فعلوا» سقط من م/ ٥.

(٥) في م/ ٤ و٥ «ذكرنا» ومثله في المطبوع، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٦) أي: ما ذكره من أنّ «كاد» نفيها نفي، وإثباتها إثبات، ينطبق على المضارع «يكاد».

(٧) أي: على ما ذهب إلى أنّه الصّواب.

(٨) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٢/ ٧١.

(٩) هذا تعليقُ ٱبن مالك قال: «والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعَداء من ذبحها غير مقاربين له...» شرح الكافية الشافية/ ٤٦٩.

(١٠) كذا في المخطوطات وفي المطبوع «بدليل ما يُتْلَى».

(١١) في شرح الرضي ٢/ ٣٠٦ «... أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم...».

اَستعمالُ مثلِ هذا فيمن اَنتفت عنه مقارَبةُ الفِعْل أوّلاً ثم فِعْلُه بعد ذلك تَوَهَّم من تُوَهَّم أنّ هذا الفعلَ بعينه هو الدّالّ على حُصُولِ ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فُهِمَ حصولُ الفعل من دليلٍ آخَرَ كما فُهِم في الآية من قوله تعالى[١]: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[٢].

التّاسع عَشَرَ: قولُهم في السِّين وسوف[٣]: «حَرْفُ تنفيس»، والأَحْسَنُ[٤] حَرْفُ اَستقبالٍ؛ لأنّه أَوْضَحُ، ومعنى التنفيسِ التوسيعُ؛ فإنَّ هذا الحرفَ ينقل الفعلَ عن الزمنِ الضيِّقِ - وهو الحَالُ - إلى الزَّمَنِ الواسِعِ، وهو الاَستقبالُ[٥].

وهنا تنبيهان

أَحَدُهما: أنّ الزمخشريّ قال في[٦]: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾: [٧]«إنّ السِّينَ مُفِيدةٌ وُجُودَ الرَّحمةِ لا مَحَالَةَ، فهي مؤكِّدةٌ للوَعْد»[٨]، واَعْتَرَضَهُ بعض

(١) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٢/ ٧١.

(٢) قال الرضي: «والجواب عن الاَستدلال بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ أنّ إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي: من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا من ﴿كَادُواْ﴾ كما تقدّم...» شرح الرضي ٢/ ٣٦.

(٣) ذكر هذا في حرف السّين المفردة ٢/ ٣٤٢.

(٤) هذا الذي ذكره على أنه الأَحْسَنُ هو للزمخشريّ، وقد ذكره من قبل. انظر ٢/ ٣٤٢، واَنظر شرح المفصّل ٨/ ١٤٨، والمُفَصّل/ ٣١٧.

(٥) في م/ ٢ و٣ و٤ «المستقبل».

(٦) سورة التوبة ٩/ ٧١، وتقدّمت، في حرف السين ٢/ ٣٤٦.
ونقل في هذا الموضع حديث الزمخشريّ الذي أثبته مرة أخرى هنا.
وتقلتُ الردّ على اَبن هشام، وعلى الزمخشريّ أيضاً. انظر ٢/ ٣٤٥.

(٧) انظر الكشاف ٢/ ٤٨ - ٤٩، واَنظر ما سبق عند المصنّف ٢/ ٣٤٥.

(٨) **وتعقّب الشهابُ اَبنَ هشام، قال: «والذي غرّه قول الزمخشريّ إنّها تؤكد الوعيد، بل المراد كما صَرّح به بعض شُرّاحه ووقع في معضلات النحو، وهو مُصَرَّحٌ به في** =

الفُضَلاء[١] بأنَّ وجودَ الرحمةِ مستفادٌ من الفِعْل، لا من السِّيْن، وبأنَّ الوجوبَ المشارَ إليه بقوله: لا مَحَالَةَ لا إشعارَ للسّين به. وأُجِيبَ بأنّ السِّيْن موضوعةٌ للدلالة على الوقوع مع التأخُّرِ، فإنْ كانَ المقامُ ليس مقامَ تأخُّرٍ لكونِه بِشارةً تمحّضتْ لإفادةِ الوقوعِ، وبتحقيقِ[٢] الوقوعِ يَصِلُ إلى درجةِ الوجوبِ[٣].

الثاني[٤]: قال بعضُهم[٥] في[٦]: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾: السّين للاَستمرار، لا للاَستقبال، مثل[٧]: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾؛ و[٨]إنّها نَزَلَتْ بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾، ولكن دَخَلَت السِّينُ إشعاراً بالاَستمرار» انتهى.

= **الكتاب وشروحه أيضاً أنّ السين في الإثبات في مقابلة «لكن» في النفي، فتكون بهذا الاَعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا تختص بالوَعْد والوَعِيد. . .» انظر حاشية الشهاب ٦/ ١٨٠.**

(١) نقلت من قبل نَصّ أبي حيان بعد نص الزمخشري، وأنّ فيه دفينةَ اَعتزال بقوله: «السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة»، قال: «وليس مدلول السين توكيدَ ما دخلت عليه، إنّما تدلُّ على تخليص المضارع للاَستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عمّا يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسِّيْن التي تدلُّ على اَستقبال الفعل» انظر البحر ٥/ ٧١.

(٢) كإذا في م/ ١ و٢ و٣ و٤ «بتحقيق» وفي م/ ٥ والمطبوع «بتحقّق».

(٣) أراد من هذا البيان إسقاط الاَعتراض على الزمخشريّ.

(٤) أي: التنبيه الثاني.

(٥) **ذكرتُ من قبل أني لم أَهتد إلى صاحب هذا القول، وأن نص اَبن هشام متزع من كلام شيخه أبي حيان.**

انظر حرف السين عند المصنف ٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣. وانظر البحر المحيط ٣/ ٣١٩.

(٦) سورة النساء ٤/ ٩١، وتقدّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٤٢، وتقدّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٨) «وإنها» كذا في المخطوطات وفي المطبوع: فإنها.

والحقُّ[١] أنّها للاَستقبال، وأنّ «يقول» بمعنى يستمرُّ على القول[٢]، وذلك مستقبلٌ؛ فهذا في المضارع نظيرُ[٣] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ في الأمر[٤]. هذا إن سُلِّم أنّ قولَهم سابِقٌ[٥] على النزول، وهو خلافُ المفهوم مِن كلام الزمخشريّ[٦]؛ فإنّه سأَل: ما الحكمةُ في الإعلام بذلك قَبْلَ وقوعِه؟[٧].

تمامُ العِشرين[٨]: قولُهم في نحو: «**جَلَسْتُ أَمامَ زَيدٍ**»: إنّ «زيداً» مخفوضٌ

---

(١) قال من قبل: «... وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويّون...»، والنصُّ في الهمع ٤/ ١٧٦.

(٢) قال من قبل: «ثم ولو سلّم فالاَستمرار إنّما اَستُفيد من المضارع، كما تقول: فلان يقري الضيف، ويصنع الجميل، تريد أنّ ذلك دأبُهُ». انظر ما سبق ٢/ ٣٤٤.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٣٦.

(٤) والمعنى: طلب الاَستمرار على ما هم عليه من الإيمان.

(٥) ذهب قوم إلى أنها مقدّمة في التلاوة متأخِّرةٌ في النزول، وأنه نزل بعد قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٤٤. ثم نزل ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٤٢، نصّ على ذلك اَبنُ عَبّاس وغيره. البحر ١/ ٤٩٠ - ٤٢٠.

(٦) ذكر من قبل قول الزمخشريّ: «فإن قلت: أيُّ فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلتُ فائدته أنّ المفاجأة للمكروه أشدُ، والعلم به قبل وقوعه أَبْعَدُ عن الاَضطراب إذا وقع...» اَنتهى. قلت: انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٢/ ٣٤٤، والكشاف ١/ ٢٤٢، والبحر ١/ ٤١٩.

(٧) ساق هنا بعض نص الزمخشريّ لنقض قول من قال: «إن قولهم سابق على النزول». وإتمام نص الزمخشريّ يبيّن الحكمة عند من ذهب في الآية هذا المذهب.

(٨) في م/ ٣ «تامُّ العشرين».

بالظَّرْفِ، والصّوابُ: أن يُقال مخفوضٌ بالإضافةِ[١]؛ فإنّه لا مَدْخَلَ في الخفضِ لخصوصيّةِ كَوْنِ المضافِ ظرفاً.

خاتمة[٢]

ينبغي للمعرب أَنْ يتخيَّر من العبارات أَوْجَزَها وأَجْمَعَها للمعنى المُراد، **فيقولُ في نحو «ضُرِبَ»**: فعلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، ولا يقولُ: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لطولِ ذلك وخفائه.

وأَنْ[٣] يقولَ في المرفوع به: نائبٌ عن الفاعل، ولا يقولُ: مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه؛ لذلك[٤]، ولِصِدْق هذِهِ العبارةِ على[٥] المنصوب من نحو: **«أُعْطِي زيدٌ**

---

(١) قال الدماميني: «هذا تمام فيه نَقْص؛ وذلك لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شكّ أنّ «أمام» من قولنا: «أمام زيد» مضاف، فيكون خافضاً للذي هو المضاف إليه، فالتعبير حينئذٍ بقولهم: «زيد مخفوض بالظرف» صحيح، وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف، وإنّما أرادوا من حيث هو مضاف، وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد. ودعواه أَنّ الصّواب أن يقال: إنّه مخفوض بالإضافة غير صحيحة؛ فإن هذا قولٌ مرجوحٌ عندهم، فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٢، وتعقيب الشمني بعد نص الدماميني، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٣.

(٢) في حاشية الأمير: «قال الدماميني: حَقُّها الباب السّابع. ولك أن تقول: لاحَظَ المصنِّفُ أنَّ خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصَّواب» الحاشية ٢/ ١٨٣، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٨٨.

(٣) من هنا إلى قوله: «مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله» غير مثبت في م/ ٢، وفي م/ ١ «أن يقول» غير مثبت فيه.

(٤) أي: لهذا الطّوْل والخفاء.

(٥) ذكر الشيخ محمد أن في نسخةٍ: «بالمنصوب».

ديناراً»، أَلَا ترى أنّه مفعولٌ لـ «أُعْطِي»، و«أُعْطِي»، لم يُسَمَّ فاعلُه؟.

وأمّا النّائبُ عن الفاعل فلا يَصْدُقُ إلّا على المرفوع.

- **وأَنْ يقولَ في «قد»**: حرفٌ لتقليلِ[1] زَمَنِ الماضي، وحَدَث[2] الآتي، ولتحقيقِ[3] حَدَثِهما[4].

- **وفي «أمّا»**[5]: حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد.

- **وفي «لم»**[6]: حَرفُ جزم لنفي المضارع وقَلْبِهِ ماضياً.

- **ويزيد في «لمّا»**[7]: مُتَّصِلاً نفيُه، متوقَّعاً ثبوتُه.

- **وفي الواو**: حَرْفُ عَطْفٍ لمجرَّد الجمع، أو لِمُطْلَق الجمعِ[8]، ولا يقول: للجمع المُطْلَق.

---

(١) انظر «قد» فيما سبق المعنى الثالث ٢/ ٥٤١.

(٢) أي: ولتقليل حَدَث الآتي.

(٣) انظر ما سبق المعنى الخامس ٢/ ٥٤٤.

(٤) في م/ ١ و٣ «حديثهما».

(٥) انظر هذا فيما سبق ١/ ٣٥٢، وتفصيله في ٣٥٣ - ٣٦٣.

(٦) انظر هذا فيما تقدَّم ٣/ ٤٦٧.

(٧) انظر هذا فيما تقدَّم ٣/ ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٨) انظر هذا فيما تقدَّم ٤/ ٣٥١.

وفي ص/ ٣٥٢ - ٣٥٣ قال: «وقول بعضهم: «إنّ معناها الجمعُ المُطْلَقُ» غير سديد؛ لتقيد الجمع بقيد الإطلاق، وإنّما هو للجمع لا بقيد».

وما رَدّه هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم، ورَدّ ما ذهب إليه المصنّفُ الشمني بقوله: الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد، وإنّما هو لبيان الإطلاق. انظر الحاشية ٢/ ١٠٤، وحاشية الأمير ٢/ ٣١.

- وفي «حتى»: حَرْفُ عطفٍ للجمعِ والغايةِ[١].
- **وفي «ثُمّ»**[٢]: حَرْفُ عطفٍ للتَّرتيب والمُهْلَة.
- **وفي الفاء**[٣]: حَرْفُ عطفٍ للتَّرتيب والتَّعقيب.

وإذا ٱخْتَصَرْتَ فيهنَّ فقُلْ: عاطفٌ ومَعْطُوفٌ، وناصبٌ ومنصوبٌ، وجازِمٌ ومجزومٌ، كما تقول: جارٌّ ومجرور.

* * *

---

(١) ذكر من قبلُ أنه لانتهاء الغاية. انظر ما سبق ٢/ ٢٦٠.

(٢) انظر ما سبق ١٢/ ٢١٩ «التشريك في الحكم، والترتيب والمهلة».

(٣) انظر ما سبق ٣/ ٤٧٦، ٤٧٩.

البابُ السَّابِعُ من الكِتاب

في كيفيَّة الإعراب

البابُ السَّابِعُ من الكتاب

في كيفيّة الإعراب

والمُخَاطَبُ بمعظم هذا المُبْتَدِئون

اعلم أَنَّ اللَّفظ المُعَبَّر عنه إنْ كان حرفاً واحداً[١] عُبِّر عنه بٱسمه الخاصِّ به، أو[٢] المُشْتَرَك، فيُقال[٣] في المتَّصل بالفعل من نحو «ضَرَبْتُ»: التاءُ فاعل[٤]، أو الضمير[٥] فاعل، ولا يُقال[٦] «تُ»: فاعل، كما بَلَغني عن بعض المعلِّمين؛ إذ لا يكون ٱسمٌ[٧] هكذا[٨].

فأمّا[٩] الكافُ الٱسميَّةُ فإنّها ملازمةٌ للإضافة، فٱعتمدت على المضاف إليه؛

---

(١) أي: وليس بعض كلمة، فإذا كان بعض كلمة عُبِّر عنه بلفظه.

(٢) أي: أو يُعَبّر عنه بٱسمه المشترك به مع غيره.
وقد فهم الدسوقي من هذا غير ما ذكرتُه. انظر ٢/ ٢٨٩.

(٣) في م/ ٣ «فنقول».

(٤) هذا بيان للٱسم الخاصّ بالحرف.

(٥) هذا بيان للمشترك بينه وبين غيره.

(٦) هذا تعبيرٌ عنه بلفظه.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ٱسم «ظاهر»، ووضع لفظ «ظاهر» بين معقوفين إشارة إلى زيادتها للبيان، وقد أثبت في حاشية الأمير، وعنه أخذ مبارك وزميله، وهو غير مُثْبَت في أربع المخطوطات، ومنها الثانية التي ٱعتمد عليها مبارك. وقد جاء مثبتاً عندي في الخامسة.

(٨) أي: على حرف واحد.

(٩) هذا جواب عن سؤال قد ينشأ عن قوله: «إذ لا يكون ٱسم هكذا»، فإنّ الكاف إنّما كانت ٱسماً لملازمتها للإضافة، فَصَارتْ بمنزلة ما هو أكثر من حرف، إلّا أنّها لا يُعَبَّر عنها إلّا بٱسمها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٢.

ولهذا[١] إذا تكلمتَ على إعرابها جئتَ بأسمها، في نحو قوله[٢]:

وَمَـا هَـدَاكَ إِلـى أَرضٍ كَـعَـالِمِـهـا [ومـا أعـانَـكَ فـي غُـرْمٍ كَـغُـرَّامِ]

الكافُ: فاعِلٌ، ولا تقولُ «كَ» فاعل؛ لِزوالِ ما[٣] تعتمدُ عليه.

ويجوز في «مُ الله»، و[٤] «**قِ نَفْسَك**»، و[٥] «**شِ الثوبَ**»، و[٦] «**لِ الأَمرَ**» أن تنطقَ بلفظِهَا، فتقول:

مُ: مبتدأ، وذلك على القول بأنّها بعض[٧] «**ايْمُنُ**»، وتقول: «**قِ: فعل أمر**»؛ **لأنَّ الحذفَ فيهن[٨] عارضٌ، فأعتبِر فيهن الأصلُ[٩]، وتقول: الباءُ حَرْفُ جرّ،**

(١) أي: لأجل أعتماد الكاف الأسميّة على ما تُضاف إليه.

(٢) ذكر مبارك أنّ قائله غير معروف، وذكر البغدادي أنه لعمرو بن بَرّاقة، وهو شاعر جاهليّ.
وبَرّاقة: أُمّه.
وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
وأثبته محققا شرح الشواهد للبغدادي بقيد مختلف: عَزْمٍ كعَزّام، كذا بالزاء، وهو عند غيرهما بالراء المهملة.
والرواية في صدره عند البغدادي: ولا هداك.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٠، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣/ ١٧١.

(٣) وهو المضاف إليه.

(٤) قِ: فعل أَمْرٍ من: وقى يقي، فهو لفيف مفروق، يبقى في صورة الأمر على عين الكلمة.

(٥) شِ: فعل أَمْرٍ من وَشَى يشي، وحكمه كسابقه، والوَشْيُ: التزيين.

(٦) لِ: فعل أَمْرٍ من وَلِيَ يَلي. وحكمه كحكم الفِعْلَيْن السَّابقين في صورة الأَمر.

(٧) وما سقط من الكلمة إنّما هو حذفٌ للتخفيف، وأَيمُن الله: قَسَمٌ.

(٨) أي: في الأفعال الثلاثة: قِ، شِ، لِ.
وقوله: لأنّ الحذف: مُتَعَلّق بالفعل «يجوز».

(٩) أي: ما كانت عليه قبل الحذف.

والواو: حَرْفُ عَطْف، ولا تَنْطق بلفظهما[١].

وإنْ كان اللفظُ على حَرْفَيْن نُطِقَ به[٢]، فقيل: **قد: حرفُ تحقيق، وهل: حرفُ أستفهام، و«نا» فاعلٌ أو مفعولٌ**، والأَحْسَنُ أَنْ تُعَبِّر[٣] عنه بقولك: الضميرُ[٤]، لئلّا تنطق بالمتَّصِل مستقلاً[٥]، ولا يجوز أن تنطق[٦] بأسم شيءٍ من ذلك[٧] كراهِيَةَ[٨] الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «أل» أُقَيْسُ[٩] من قولهم: الألفُ واللام، وقد أستعمل التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويهِ[١٠].

---

(١) أي: لا تقُل: بِ: حَرْفُ جَرٍّ، ولا تقل: وَ: حرفُ عَطْفٍ؛ لأنّ كُلّاً منهما كلمة، وليس بعض كلمة.

(٢) أي: بلفظه. وانظر الشمني ٢/ ٢٧٢، والدسوقي ٢/ ٢٨٩.

(٣) في م/ ٣ «يُعَبِّر».

(٤) أي: بالأسم المشترك لا الخاصّ، على ما ذكره من قبلُ.

(٥) في م/ ٤ «مُنْفَصِلاً».

(٦) في م/ ٤ «يُنْطَق».

(٧) أي: مما كان على حرفين، فتقول في «قد»: القافُ والدال، وفي «هل»: الهاء واللّام.

(٨) في م/ ١ «لكراهية».

(٩) **ذكر الدماميني أنّ قوله «أُقَيسُ» منافٍ لما ذكر من قبلُ أنّه يجوز.**
وانظر تعقيب الأمير في الحاشية ٢/ ١٨٤.

(١٠) انظر الكتاب ١/ ٢٦٥، الألف واللّام، وفي ٢/ ٣٠٨ «أل تُعَرِّف الأسم في القوم والرجل»، وفي ٢/ ٦٤ «أل» وفي ٢/ ٦٣ «وزعم الخليل أنّ الألف واللّام اللّتين يُعَرِّفون بهما حرفٌ واحدٌ كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الأستفهام في قوله: أأريد؟».
والخلاف في المسألة مشهور وهو أن «أل» بجملتها حرف تعريف، وعليه الخليل وأبن كيسان، وصَحّحه أبنُ مالك، فهو حرف ثنائي الوضع بمنزلة «قد». قال أبن جني وكان الخليل يسميها «أل»، ولم يكن يسميها الألف واللّام، كما لا يُقال في «قد» القاف والدال... والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل أجتُلِبَتْ للأبتداء بالسّاكن... وعليه سيبويه...» الهمع ١/ ٢٧١ - ٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ١٢٧.

وإن كان أَكْثَرَ من ذلك[١] نُطِق به[٢] أيضاً، فقيل: **سوف: حرفُ ٱستقبال، وضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ،** و«ضَرَبَ» هذا[٣] ٱسم[٤]؛ ولهذا أُخْبِر عنها بقولك: فعلٌ ماض، وإنّما فُتِحت «ضَرَبَ» على الحكاية[٥]، يَدُلُّك على ما ذكرنا[٦] أَنّ الفعلَ ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ مُحَصَّل[٧]، و«ضَرَبَ» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعلٌ، ومما يُوَضِّح لك ذلك أنّك تقول في «زيد» من **«ضَرَب زيدٌ»**: زيد: مرفوعٌ بـ «ضَرَبَ»، أو فاعلٌ بـ «ضَرَبَ»، فتُدْخِلُ الجارَّ عليه[٨].

وقال لي بعضهم: **«لا دليلَ في ذلك[٩]؛ لأنّ المعنى[١٠] بكلمة «ضَرَبَ»** ». فقلتُ له: وكيف وقع «ضَرَب» مضافاً إليه[١١] مع أنّه في ذلك ليس بٱسم في زعمك؟ فإن قلتَ: فإذا كان ٱسماً فكيف أخبرتَ[١٢] عنه بأنه فعل؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في قولك: **«زيدٌ قائمٌ»**، أَلَا ترى أنّك أخبرت عن «زيد» بٱعتبار

---

(١) أي: أكثر من حرفين.

(٢) أي: بلفظه لا بأسماء حروفه.

(٣) في م/٢ «هذه».

(٤) انظر بيان هذا في شرح الرضي ٢/٧، والشمني ٢/٢٧٣.

(٥) لأنك تحكي لفظ الفعل، وتُوقِعُه موقع الاَسم.

(٦) من أنّ «ضَرَبَ» في مثاله: ٱسم.

(٧) «مُحَصَّل» زيادة من المخطوطات وليست في المطبوع.

(٨) والجارُّ لا يدخل إلّا على الأسماء، فٱقتضى أن يكون «ضرب» في مثل هذا الإعراب ٱسماً.

(٩) أي: لا دليل على ٱسمية «ضَرَبَ» بدخول حرف الجرّ عليه.

(١٠) أي: حَرْفُ الجرّ داخل على لفظ مُقَدّر وليس على «ضَرَبَ».

(١١) في قوله: «بكلمة ضرب» فإنّ «ضَرَبَ» في مثل هذا التركيب مضاف إلى «كلمة»، وهو مجرور وعلامة جرّه حركة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(١٢) وذلك بقولك: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ.

مُسَمّاه[١]، لا بٱعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضَرَب» بٱعتبار مُسَمّاه[٢]، وهو «ضَرَبَ» الدالّ[٣] على الحدث والزمان[٤]. فهذا في أنّه لفظٌ مسمّاه لفظٌ[٥] كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم[٦]، ومن هنا[٧] قلتَ: حرفُ التعريف «أل»، فقطعتَ الهمزة؛ وذلك لأنك لما نقلتَ اللفظ[٨] من الحرفيَّةِ إلى الٱسميَّةِ أَجْرَيْتَ عليه قياسَ همزاتِ الأسماءِ[٩]، كما أنك إذا سميت بـ «اضرب»[١٠] قطعت همزته[١١].

وأمّا قولُ ٱبن مالك: «إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإنّ الذي يختص به الٱسمُ هو الإسنادُ المعنويّ»[١٢]؛ فلا

---

(١) أي: بٱعتبار ذات زيد لا بٱعتبار الٱسم.

(٢) وهو حقيقة الضرب، لا ظاهر الفِعْل.

(٣) في م/ ٥ «الذي يَدُلُّ» ومثله م/٣، وكذا جاء عند مبارك، مع أن المخطوطة الثانية عنده كالذي أثبتُّه هنا.

(٤) مثل: ضرب زيد...

(٥) أي: وهو لفظ «ضرب» المُسْنَدُ للفاعل.

(٦) فهي ألفاظ مُسَمّاها ألفاظ، فآل عمران: مثلاً ٱسم مُسَمّاه السورة المخصوصة المؤلّفة من كلمات. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٣، حاشية الأمير ٢/ ١٨٤.

(٧) أي: من أنَّ الكلمة إذا قُصِد لَفْظُها صارت ٱسماً يجري عليها حُكْمُ الأسماء، وإن كانت في الأصل فعلاً مثل «ضَرَبَ».

(٨) وهو «أل».

(٩) فجعلتَ همزته هَمْزَةَ قَطْع بعد أن كانت هَمْزَةَ وَصْل.

(١٠) **أثبته مبارك «إضرب» كذا مع أنّه إشارة للفعل، وإنّما تثبت هذه القَطْعة بعد التسمية، لا عند الإشارة إلى الفعل الذي سُمّي به.**

(١١) وذلك إذا قلت: هذا إضربُ، أو جاء إضربُ، فتقطع الهمزة بعد أن كانت في الفعل همزة وصل، لأنك نقلته إلى الأسماء، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٣.

(١٢) إذا قلت: زيد قائم، أو قام زيد، فالمُسْنَدُ إليه القيامُ ليس لفظ زيد، وإنّما حقيقته ومُسَمّاه.

تحقيقَ فيه[1].

وقال لي بعضُهم: كيف تتوهَّمُ[2] أَنّ ٱبن مالك ٱشْتَبَهَ[3] عليه الأَمْرُ في الٱسم والفعل والحرف؟ فقلتُ: كيف تَوَهَّم ٱبنُ مالك أنّ النحويين كافَّة غلطوا في قولهم[4]: «**إنّ الفِعْلَ يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، وإنَّ الحرفَ لا يُخْبَرُ به ولا عنه**»[5]، وممن قَلَّد ٱبنَ مَالكٍ في هذا الوَهْم أبو حيان.

ولا بُدَّ للمتكلِّم على الٱسمِ أَنْ يذكر ما يقتضي وَجْهَ إعرابه، كقولك: مبتدأٌ، خبرٌ، فاعلٌ، مضافٌ إليه.

وأمّا قولُ كثير من المعربين: مضافٌ، أو موصولٌ، أو ٱسمُ إشارةٍ فليس بشيء؛

---

(١) قال الدسوقي: «أي: لأنّ التحقيق أنّ الإسناد اللفظيّ كالمعنويّ خاصٌّ بالٱسم؛ لأنّ الكلمة متى أُريد لفظُها كانت ٱسماً، كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً» انظر الحاشية ٢/ ٢٩١.

(٢) في م/ ٣ و٤ «يُتَوَهَّمُ».

(٣) أي: حين ذهب إلى أنّ الإسناد اللفظيّ يكون في الثلاثة: الٱسم والفعل والحرف، وأنّ ما يختص به الٱسمُ من بينها هو الإسناد المعنويّ.
أي: كيف يجوز مثل هذا الوهم على ٱبن مالك عندك؟.

(٤) قال الشمني: «لقائل أن يقول: لم يقتضِ كلامُ ٱبن مالك السّابقُ تغليطَ النُّحاة، وإنّما ٱقتضى ٱختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي: الإسناد الذي المُسْنَدُ إليه فيه لفظ، سواء عبّر عنه بلفظه وحده: كضَرَبَ كلمة، وسوف كلمة، أو عَبّر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضَرَبَ، ولفظة سوف، أو عَبّر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٣.
وعلّق على هذا الأمير بقوله: «الغلط من حيثُ عُمومُ الإسناد وإطلاق المقيَّد خطأ، فَسَقط ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/ ١٨٥.

(٥) أي: الحرف والفعل لا يُسْنَد إليهما لا بٱعتبار لفظهما، ولا بٱعتبار معناهما.

لأنّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً؛ فالاْقتصارُ[(١)] عليها على هذا القدر لا يُعْلَمُ به مَوْقِعُها من الإعراب.

وإن كان المبحوثُ فيه مفعولاً عُيِّن نَوْعُه، فقيل: مفعولٌ مطلق، أو مفعولٌ به، أو لأجله، أو مَعَه، أو فيه.

وجَرَى اْصطلاحُهم على أنه إذا قيل: مفعولٌ، وأُطْلِقَ لم يُرَدْ إلّا المفعولُ به، لَمّا[(٢)] كان أَكْثَرَ المفاعيل دَوْراً في الكلام خَفّفوا اْسمه؛ وإنما كان حَقُّ ذلك أَلّا يَصْدُق إلّا على المفعولِ المُطْلَق؛ ولكنهم لا يطلقون على ذلك[(٣)] اْسمَ المفعولِ إلا مقيَّداً بقيد الإطلاق.

- **وإنْ عُيِّن المفعولُ فيه** - فقيل: ظرفُ زمان أو مكان - فَحَسَنٌ[(٤)]، ولا بُدَّ من بيان مُتَعَلِّقِهِ كما في الجارِّ والمجرور الذي له[(٥)] مُتَعَلَّق. وإنْ كان المفعولُ به متعدّداً عَيّنتَ كُلَّ واحدٍ فقلتَ: مفعولٌ أوّلُ، أو ثانٍ، أو ثالث.

- **وينبغي أن يُعَيِّن**[(٦)] **المبتدئُ نوعَ الفعل**، فيقول: فعلٌ ماضٍ، أو فعلٌ

(١) في م/ ٤ «فالاْختصار».

(٢) هذا بيان لعلة اْصطلاحهم على إطلاق المفعول وإرادة المفعول به عندما يكون من غير قيد.

(٣) أي: على المفعول المطلق.

(٤) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «. . . أي: لأنّه يترتّب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصّاً أو غير مختصّ، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاْختصاص يُنْظَرُ هل هو من الألفاظ التي تَسَامَحُوا في اْنتصابها على أنها ظرف مكانيّ مع اْختصاصها أَوْ لا، وإن كان غير مختصّ أي: مبهماً فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصّص لاْنتصابه من غير شرط. اهـ. دماميني» الحاشية ٢/ ٢٩١.

(٥) ما لم يكن زائداً أو شبيهاً بالزائد فلا مُتَعَلَّق له، وكذا حكم ما جاء في باب الاْستثناء: خلا، عدا، حاشا.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أن تُعَيِّن للمبتدئ نوع الفعل فتقول».

مضارعٌ، أو فِعْلُ[١] أمرٍ.

- **وتقول في نحو «تلظّى»**[٢]: فِعلٌ مضارعٌ أَصْلُه تَتَلَظّى.

- **وتقول في الماضي**: مبنيٌّ على الفتح، وفي الأمر: مبنيٌّ على ما يُجْزَمُ به مضارِعُه.

- وفي نحو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[٣]: مبنيٌّ على السُّكون لاتّصاله بنون الإناث.

- وفي نحو ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[٤]. مبنيٌّ على الفتح لمباشرته لنون التوكيد.

- **وتقول في المضارع المُعْرَب**: مرفوعٌ لحلوله مَحَلَّ الاسم[٥]، وتقول: منصوبٌ بكذا[٦]، أو بإضمارِ[٧] «أَنْ»، أو مجزومٌ بكذا، ويبيِّن علامة الرفع والنَّصْب والجزم.

- **وإن كان الفعل ناقصاً نَصَّ عليه**، فقال مثلاً: كان: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفع

---

(١) «أو فعل أمر» غير مثبت في م/٣.

(٢) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «يعني من نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل ٩٢/ ١٤]، وأمّا في مثل قولك: «تَلظّى النارُ» يحتمل أن يكون ماضياً حُذِفت منه علامةُ التأنيث لإسناد الفعلِ إلى ظاهر المؤنّث غير الحقيقي، ويحتمل أن يكون مضارعاً ا. هـ دماميني» انظر الحاشية ٢/ ٢٩١. ويأتي الحديث عند المصنّف فيه. وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٢٨، وتقدّمت، انظر زيادة الباء ٢/ ١٧٧.

(٤) سورة الهمزة ١٠٤/ ٤، وتقدّمت. انظر الجملة المُجابَ بها القَسَمُ ٥/ ١٢٨.

(٥) أخذ هنا بتعبير أهل البصرة، وهو عند الكوفيين مرفوع لتجرُّده عن النّاصب والجازم. وتقدَّم هذا في التاسع من الباب السادس.

(٦) إذا كان النّاصب حرفاً ظاهراً.

(٧) إذا كان ذلك بعد لام التعليل أو لام الجحود أو غيرهما مما تضمر بعده «أَنْ» وجوباً أو جوازاً.

الاَسم وينصب الخبر.

- **وإن كان المُعْرَبُ حالاً في غير مَحَلِّه عُين ذلك**، فقيل في «قائم» مثلاً من نحو **«قائمٌ زيدٌ»**: خبرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِيُعْلَم أنَّه فارَقَ موضِعَه الأصليّ[1]، وليُتَطَلَّبَ مبتدأُه.

وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾[2]: الذين: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، لِيُتَطَلَّبَ فاعِلُه.

وإن كان الخبرُ مثلاً غير مقصودٍ لذاته قيل: خَبَرٌ مُوَطِّئٌ[3]؛ ليُعْلَم أنَّ المقصودَ ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[4]، وقوله[5]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

ولهذا[6] أُعِيدَ الضميرُ[7] بعد «قومٌ» و«رَجُلٌ» إلى ما قَبْلَهما[8] لا إليهما. ومِثْلُه الحَالُ المُوَطِّئَة في نحو[9]: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾.

---

(١) الواو غير مثبتة في م/ ٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ سورة الأنفال ٨/ ٥٠.

(٣) أي مُمَهِّدٌ لبيانٍ يأتي بعده.

(٤) أول الآية: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ...﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥٥.

(٥) قائله المتنبيّ، وتقدّم في زيادة الباء. انظر ٢/ ١٦٦.
وأنني رجل: فاعل، وزاد الباء في مفعول «كفى».

(٦) يسبب إرادة التوطئة.

(٧) أعيد الضمير في «تجهلون»، وفي «مخاطبتي».

(٨) أعاد الضمير في «تجهلون» إلى «أنتم»، وفي «مخاطبتي» إلى الضمير المتقدّم في «أنني»، ولو أراد ما قبلهما لقال: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه، بالغَيْبَة فيهما.

(٩) تتمة الآية: ﴿... لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٢.
استشهاد المصنّف بالآية على جعل «قرآناً» حالاً مُوَطِّئة؛ إذ المراد ما بعد هذه الحال وهو قوله: «عربياً».

=

وإِنْ كان المبحوثُ فيه حَرْفاً بَيَّن نَوْعَه، ومعناه، وعَمَلَهُ، إِنْ كان عاملاً، فقال مثلاً: **إِنَّ**: حرفُ توكيدٍ ينصبُ الاْسمَ ويَرْفَعُ الخَبَر، «**لن**»: حَرْفُ نَفيٍ ونصبٍ واْستقبال، «**لم**»: حرف نفي يجزمُ المضارعَ، ويقلبُهُ ماضياً.

ثم بعد الكلام على المفردات يَتَكَلَّمُ عن[1] **الجُمَلِ**، أَلَها مَحَلٌّ من الإعراب[2] أو لا؟.

* * *

فَصْـل

وأَوَّلُ ما يَحْتَرِزُ[3] منه المُبْتَدِئُ في صناعة الإعراب ثلاثةُ أمور:

أَحَدها: **أَنْ يلتبسَ عليه الأصليُّ بالزَّائد**، ومثالُه أنّه إذا سَمِعَ أَنّ «أل»[4] من علامات الاْسمِ، وأنّ أَحْرُف «نَأَيْتُ» من علامات المضارع، وأنّ تاءَ الخطاب من علامات الماضي، وأنّ الواوَ والفاءَ من أَحْرُف العَطْف، وأنّ الباءَ واللّام من أَحْرُفَ الجَرِّ، وأنّ فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه مضمومُ الأوّلِ، سَبَق[5] إلى وهْمِه أنّ

= وذكروا في إعراب «قرآناً» ثلاثة أوجه: أوّلها: أنه بَدَلٌ من ضمير «أنزلناه». الثاني: أنّه حال مُوَطِّئة منه، الثالث: أنّه مفعول به، والضمير في «أنزلناه» ضمير المصدر.
وأمّا «عربياً» فهو نعت لـ «قرآناً»، وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في «قرآناً»... ومثله عند مكّيّ.
انظر الدر ٤/ ١٥٠، والتبيان للعكبري/ ٧٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٨.

(١) في م/ ٤ «على»، وقد أَنْبَهَ على هذا الشيخ محمد.
(٢) لفظ «الإعراب» غير مثبت في م/ ١ و٤.
(٣) أي: يتنبّه له، ويبتعد عنه.
(٤) في م/ ٥ «أن الخطاب». كذا!
(٥) هذا خبر قوله من قبل: «ومثاله: أنه إذا سمع...».

«ألفيتُ» و«ألهيتُ»[١] اسمان[٢]، وأن «أكرمت» و«تعلمت» مضارعان، وأنّ «وَعَظَ» و«فَسَخَ» عاطفان[٣] ومعطوفان، وأنّ نحو «بيت»، و«بين» و«لَهْو» و«لعب» كُلٌّ منها جارٌ[٤] ومجرورٌ، وأنّ نحو: «أُدحرِجُ» مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه[٥].

وقد سمعتُ من يُعْرِبُ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[٦] مبتدأً وخبراً[٧]، فظنَّهما[٨] مثل قولك: «**المنطلقُ زيدٌ**».

---

(١) جاء عند الشيخ محمد «أَلْهَبْت» بالباء الموحّدة، ومثله عند مبارك، وفي المخطوطات «أَلْهَيْت» بالياء المثناة ما عدا الثالثة، فقد جاء فيها بالباء، ومثله في متن حاشية الأمير.
ونصُّ متن حاشية الدسوقي بالياء «ألهيتُ».

(٢) سبق إلى وهمه هذا لوجود «أل» في أولهما، فتوهَّم أنّهما اسمان مُعَرَّفان، وغاب عنه أن «أل» المُعَرِّفة زائدة. وهما في الفعلين أصل؛ لأنهما من الإلفاء والإلهاء.

(٣) لظنّه أن الواو والفاء هنا من أحرف العطف، ولَيْسَا بأصل.

(٤) لاعتقاده أنّ أوائلَ هذه الأسماء حروفُ جَرّ، وليست من أصل هذه الألفاظ.

(٥) وذلك لضم أوّله.

(٦) سورة التكاثر ١٠٢/١.

(٧) قال الدماميني: «لا عَيْبَ على هذا المُعْرب إلّا إذا صَرّح بأن «ألهاكم» نفسَه هو المبتدأ، وأمّا إذا أطلقَ القول في ذلك ولم يعيِّن فيجوزُ أن يحتملَ كلامُه على أنّ «التكاثر» مبتدأٌ مؤخّر، و«ألهاكم» خبر مقدَّم، بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإنْ وقع الاشتباه بين الجملة الاسميّة والفعليّة، ولعلّ المصنِّف قامت عنده قرينة تدلُّ على أن ذلك المُعْرِب قَصَد أنّ «ألهاكم» مبتدأ، و«التكاثر» خبره».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٣.
وذُكِر مُلَخَّصُ هذا في حاشية الأمير ٢/ ١٨٥، وزاد عن الدماميني «وسألني بعض الناس أل هنا جنسية أم عهدية؟».

(٨) في م/ ٥ «ظنَّهما».

ونظيرُ هذا الوَهْم قراءةُ كثيرٍ من العوامّ ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[1] ﴿ٱلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[2] بحذف الألف[3] كما تحذف في أول السورة في الوَصْل فيقال: ﴿لَّخَبِيرٌ﴾[4]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾[5].

وذُكِرَ لي عن رَجُلٍ كبير من الفقهاء ممن يُقْرِئُ[6] عِلْمَ العربيّةِ أنّه ٱستشكلَ قولَ الشريف المرتضى[7][8]:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ من الكَرَى ... وأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

---

(١) الآية الأولى من سورة القارعة ١١/١٠١، وهي آخرها.

(٢) والآية الثانية من سورة التكاثر ١/١٠٢، وهي أولها.
وما ذكره على أنّه وهمٌ ليس بوهم، وإنّما هذا هو الحال عند الوصل.

(٣) أي تحذف همزة «ألهاكم» وتُلْقَى حركتُها على الحرف الذي قبلها.

(٤) سورة العادية ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ ١١/١٠٠.

(٥) سورة القارعة ١/١٠١ والحذف إنّما وقع لالتقاء الساكنين، ولا بُدّ من كسر التنوين.

(٦) يقرئ: كذا في م/١ و٢ و٥، وفي ٣ و٤ «يقرأ». ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك ومتن حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٧) **في م/٥ «الرضي» قلت: وهو الصواب.**

(٨) **ذكر البغدادي، أن هذا البيت للشريف الموسوي الرضي لا المرتضى كما هو في نسخ المتن، وهو من تحريف الكُتّاب. قلتُ: ورواية ديوان الرضي: أَهُون عليك.**
وروايته في الهمع:

أَهُونُ عليّ إذا ٱمتلأت من الكرى ... أنـي أَبيـتُ بـليـلة الـمـلسـوع

أتبيت: الهمزة للاستفهام التوبيخي، وتبيتُ: مضارع مرفوع، وفاعله: أنت، والتاء الأولى حرف المضارعة مثل: أتقومُ.

رَيّان: خبر «تبيت»، والريّان: المكتفي من شرب الماء. وأراد بالجفون العيون، فهو من ذكر الجزء وإرادة الكُلّ.

أَبِيتَ: منصوبٌ بأنْ مضمرةً بعد الواو. والملسوع: الذي لسعته أفعى أو غيرها، والمعنى: أيكون منك مبيتٌ وأنت رَيّان الجفون، وأَبيتُ منك على هذه الحالة.

=

وقال: كيف ضَمّ التّاءَ من «تبيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلِّم[١]؟ وفتحها من «أَبيْتَ» وهو للمتكلّم لا للمخاطب؟.

فبيَّنْتُ للحاكي أنّ الفعلين مضارِعان، وأنَّ التاء فيهما لامُ الكلمة[٢]، وأنّ الخطاب في الأوَّل[٣] مستفادٌ من تاء المضارعة[٤]، والتكلُّمَ في الثاني[٥] مستفادٌ من الهمزة، والأوَّلُ مرفوع لحلوله مَحَلّ الاَسم[٦]، والثاني منصوبٌ بـ «أَنْ» مضمرةً بعد واوِ المصاحَبَةِ[٧] على حَدِّ قولِ الحطيئة[٨].

أَلَم أَكُ جارَكُم وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

= والشريف الرضي: هو أبو الحسن محمد بن الطاهر. . . بن جعفر الصادق. . . . بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان من أشعر الطالبيين، صنَّف كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب في «مجازات القرآن» ولادته سنة ٣٥٩هـ، ووفاته سنة ست وأربعمئة ببغداد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣١، والهمع ٥/ ٥٧، «بعض المولَّدين»، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، البحر المحيط ١/ ١٤٢، والرواية فيه: «أَبيتُ. . . وأَبيتَ»، الدر المصون ١/ ١٧٧، ديوان الشريف الرضي ١/ ٦٥٢، الارتشاف/ ١٦٧٨، ٢٠٦٦، والمساعد ٣/ ٩١.

(١) سقط هذا اللفظ من م/٣.

(٢) فهما من «بات»، والتاء فيهما أصل.

(٣) في قوله: «أتبيتُ».

(٤) فالهمزة للاَستفهام الإنكاري، وتبيتُ: فعل مضارع، والتاء في أَوَّله من أحرف «نأتيْ»، واَستُفِيدت دلالةُ المضارع من هذه التاء، وكذا دلالة الخطاب.

(٥) في الفعل «أَبيتَ».

(٦) كذا عند البصريين، وهو مرفوعٌ عند أهل الكوفة لأنّه لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

(٧) وقد سُبِق بالاَستفهام، فوقع في جوابه.

(٨) البيت من قصيدة للحطيئة يعاتب بها الزِّبْرِقان بن بَدْر، ويمدح اَبن عَمِّه بغيض بن عامر من بني أَنْف النّاقة.
ورواية الديوان:

أَلم أَكُ مُسْلِماً فيكونَ بيني. . .

=

وحكى العسكري[١] في كتاب التصحيف[٢] أنّه قيل لبعضهم[٣]: «ما فعل أبوك بحماره؟»، فقال: «باعَهِ». فقيل له: لِمَ قلتَ: باعِهِ؟ قال: فلِمَ قُلْتَ أنت: بحمارِهِ؟ فقال له: أنا جَرَرْتُه بالباء، فقال: فلِمَ تجرُّ باؤك وبائي لا تَجُرُّ.

ومِثْلُه من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخيّ[٤] في[٥] «أخبار النحويين» أنّ رجلاً قال لِسَمَّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السَّمَكَةُ؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرَّجُلُ، فقال السَّماكُ: أنت أَحْمَقُ؛ سمعتُ سيبويهِ يقول: ثمنها درهمان.

وقلتُ يوماً: تَرِدُ الجملةُ الاَسميَّةُ الحاليَّةُ بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً

= والشاهد فيه نَصْب «ويكونَ»، قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب «يكون» بإضمار «أَنْ» على تأويل الاَسم في الأول: والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودة.
قال السيوطي: «فيه نصب المضارع بأنْ مَقدَّرة بعد الواو لوقوعه بعد الاَستفهام».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٤، وشرح السيوطي/ ٩٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، والكتاب ١/ ٤٢٤، والهمع ٤/ ١٢٧، والعيني ٤/ ٤١٧، والمقتضب ٢/ ٢٧، وشذور الذهب/ ٣١٢، وشرح التسهيل لاَبن مالك ٤/ ٣٧، والديوان/ ٩٨، والاَرتشاف/ ١٦٧٩، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٤٩، والأصول ٢/ ١٥٥، والمساعد ٣/ ٩٢، وشرح اللمع/ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٦، والدر المصون ٢/ ٤٤٥.

(١) هو الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، فقيه أديب، وُلِدَ في عسكر مكرم من كور الأهواز، واَنتقل إلى بغداد، وتجول في البصرة وأصفهان، وُلِدَ عام ٢٩٣هـ، وتوفي عام ٢٨٣هـ، وله مؤلفات منها: الزواجر والمواعظ، والحكم والأمثال، وغيرهما. انظر وفيات الأعيان ١/ ١٣٠، ونزهة الألباء/ ٣٧٩، وإنباه الرواة ١/ ٣١٣.

(٢) هو «شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف».

(٣) انظر فيه ص/ ٢٠٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عبدالملك التاريخي السَّرَّاج من أهل بغداد، كان فاضلاً أديباً، حسن الأخبار، مليح الروايات، ولُقِّب بالتاريخيّ لأنه كان يُعْنَى بالتواريخ وجمعها.
انظر الأنساب ١/ ٤٤٢.

(٥) في المطبوع: «في كتاب» ولفظ «كتاب» غير مثبت في المخطوطات.

للزمخشريّ كقوله تعالى[(١)]: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾. فقال بعض من حَضَر: هذه الواو في أَوّلها[(٢)].

وقلت يوماً: الفقهاءُ يَلْحَنون في قولهم[(٣)]: «البايعُ» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى[(٤)]: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾.

وقال الطبري في قوله تعالى[(٥)]: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾: إنَّ «ثُمَّ» بمعنى هنالك.

---

(١) سورة الزمر ٣٩/ ٦٠، وتقدّمت، انظر ما سبق «ما يحتاج إلى رابط» ٥/ ٦١٠.
وتعقب المصنِّفُ الزمخشريّ في الموضع المحال عليه، فقد زعم أنّها في الآية الأصل فيها أن يكون الرابط الواو، وأمّا ما جاء والرابط فيه الضمير وحده فهو عنده شاذّ، وتعقبه المصنِّف. ومن قبله شيخُه أبو حَيّان في البحر.
انظر المُفَصّل/ ٦٤، وشرح المُفَصَّل ٢/ ٦٥، ٦٦، والشمني فيما تقدَّم ٢/ ١٩٠، وانظر البحر المحيط ١/ ١٦٣ في حديثه في آية سورة البقرة ٢/ ٣٦ وغيرها.
وذكر في الكشاف ٣/ ٣٨ أنّ الجملة حاليّة «وجوههم مسودة» ولم يذكر في الرابط شيئاً.

(٢) **ظن أن الواو في «وجوههم» واو الحال، وليست من أصل الكلمة «وجه»، ويبدو أنه كان في ذلك الزمان من يخطئ في الظاهر من الإعراب كما نخطئ في هذا الزمان أو يزيد!**

(٣) لأن اسم الفاعل من الأجوف مثل: «باع» يجتمع فيه بعد الإعلال عندما يُصَاغُ على وزن فاعل ألفان: الأولى ألف فاعل، زائدة، والثانية حرف الألف المُعَلّ عن واو أو ياء فيصبح «باا ع» كذا، فتُقْلَب الثانية همزة فيصبح: بائع.

(٤) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الممتحنة ٦٠/ ١٢.
وقد ٱلتبَسَ على المعترض ٱسمُ الفاعل في: البايع - البائع، وفِعْلُ الأمر في بايِعْ، فالأولى تُعَلُّ، وفي فعل الأمر تبقى على ما كانت فهي من: بايَعَ.

(٥) سورة يونس ١٠/ ٥١، وتقدّمت في «ثم»، انظر ٢/ ٣٣٣، وتقدّم ٱعتراضُ المصنّف على الطبري. وانظر تفسير الطبري ١١/ ٨٥، وتعقيب ٱبن عطيّة في المحرر ٧/ ١٦٣، وتعقيب أبي حَيّان في البحر ٥/ ١٦٧، وانظر القرطبي ٨/ ٣٥١، وٱستَوْفَيْتُ الحديثَ في المسألة فيما سبق.

وقال جماعة من المُعْربين في قوله تعالى[1]: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءة ٱبنِ عامر وأبي بكر[2] بنون واحدة: «إنّ الفعل ماضٍ»، ولو كان كذلك لكان آخِرُهُ مفتوحاً[3]، و«المؤمنين» مرفوعاً[4].

فإن قيل: سكنت الياء[5] للتخفيف كقوله[6]:

هُوَ الخَلِيْفَةُ فَٱرْضَوْا مَا رَضِيْ لَكُمُ [مَاضِي العَزِيْمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ]

---

(١) سورة الأنبياء ٢١/٨٨، وسبق الحديث في هذه القراءة، انظر ما سبق، في هذا الجزء الجهة الرابعة. «تنبيه» بعد قوله: الثالث عشر.
وقد ذكرتُ القراءة وقراءها، وأحلت في تفصيل مناقشتها على كتابي معجم القراءات.

(٢) هو أبو بكر شعبة الراوية الثاني عن عاصم.

(٣) وقد جاء في القراءة ساكن الياء.

(٤) ولكانت صورتها: نُجِّيَ المؤمنون، والقراءة ليست كذلك.

(٥) أي: في «نُجّي» على قراءة ٱبن عامر وعاصم.

(٦) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها يزيد بن عبدالملك، وهجا آل المهلّب.
وما أثبتُّه بين معقوفين وجدته على هامش م/١، ومثله مثبت عند البغدادي.
وذكر البغدادي أنه وجد في نسختين صحيحتين من ديوانه قوله:

هو الخليفة فٱرضوا ما قضى لكم بالحقّ يَصْدَعُ ما في قوله جَنَفُ

وكذا جاء مثبتاً في ديوانه المطبوع، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
وعلى رواية «رضِيْ» بسكون الياء يكون الإسكان للتخفيف، وذكر ٱبنُ عصفور البيت في الضرائر، وأن حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي للتخفيف، ثم قال: «وحَذْفُها من الفعل المعتلّ اللام أَحْسَنُ من حذفها من آخر الصحيح اللام...»، وذكر البيت.
والجَنَفُ: المَيْلُ عن الحقّ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٣٦، والضرائر/٨٨، والمحتسب ١/١٤١، والكشاف ١/٣٠٣، والبحر المحيط ٢/٣٣٧، والقرطبي ٣/٣٦٩، والديوان/ ٣٩٠، والدر المصون ١/٦٦٥.

وأُقيمَ ضميرُ المَصْدَر مقامَ الفاعل. قلنا: الإسكانُ ضرورة[١]، وإقامة غير[٢] المفعولِ به[٣] مقامَه مع وجوده[٤] ممتنعةٌ، بل إقامةُ ضميرِ المَصْدَرِ ممتنعةٌ، ولو كان وَحْدَه[٥]؛ لأنّه مُبْهَم.

ومما يشتبهُ نحو: «تَوَلَّوا» بعد الجازم والنّاصب، والقرائن تبيّن، فهو في نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾[٦]: ماضٍ، وفي نحو: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾[٧]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ﴾[٨]: مضارع[٩].

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِۚ﴾[١٠]

---

(١) كذا حكمه في البيت، ولو قال: رضيَ، بفتح آخره لكُسِرَ الوزن، وليس في القراءة ضرورة؛ فلا تُقَاس على ما في البيت.

(٢) ذكر هذا من قبلُ في الباب الخامس: الجهة الرابعة، قال: «فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول [أي في القراءة]، وفيه ضَعْفٌ من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابةُ المصدر مع أنّه مفهوم من الفعل، وإنابةُ غير المفعول به مع وجوده».

(٣) أي: نُجّي النجاء أي: نجي هو.

(٤) مع وجود المفعول به وهو «المؤمنين».

(٥) وذلك إذا لم يكن في الكلام مفعول به، فكيف يصح مجيئه في مقام المفعول به نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به.

(٦) تتمة الآية: ﴿... لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ سورة التوبة ١٢٩/٩.

(٧) تتمة الآية: ﴿... عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ سورة هود ١١/٣.

(٨) الآية: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ سورة النور ٢٤/ ٥٤.

(٩) التقدير في الآيتين: وإن تتولّوا، فإن تتولّوا، فهو فيهما للخطاب، ودخل عليه الشرط فحذف النون، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف، والأصل: تتولّوْنَ.

(١٠) سورة المائدة ٥/ ٢، وتقدّمت، انظر ما سبق ١/ ٢١٨.

الأَوَّلُ أَمْرٌ، والثاني مضارعٌ؛ لأنّ النهيَ لا يَدْخُلُ على الأمر[١].

و«تلظّى» في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[٢] مضارعٌ، وإلا لقيل[٣]: تلظّت، وكذا «تَمَنّى» من قوله[٤]:

تَـمَـنّى ٱبْـنَـتَـايَ أَنْ يـعـيـشَ أبـوهـمـا [وهل أنا إلّا من ربيعةَ أَو مُضَـر]

ووَهم ٱبنُ مالكٍ فجعله[٥] ماضياً من باب[٦]:

[فَــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهـــا] ولا أَرْضَ أَبْــقَـــلَ إِبْــقَـــالَهـــا

---

(١) أراد الموضع الثاني، وأصله: ولا تتعاونوا، فحذفت إحدى التاءين، فبدت صورتهما واحدة، وفرق بينهما بالنهي في الموضع الثاني بـ «لا».

(٢) سورة الليل ٩٢/ ١٤، وتقدّمت، انظر ما سبق آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء السادس ص/ ١٧١.
وسبق حديثه فيما ذكره هنا من أنه لو أراد الماضي لقال «تَلَظَّتْ».

(٣) في م/ ٣ و٤ «قيل».

(٤) تقدّم هذا البيت في آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء انظر ص/ ١٧٢، وقائله لبيد، وهو من أبيات قالها لٱبنته عندما حضرته الوفاة، وذكر المصنّف من قبل أنه قد يكون أصله: تتمنّى. فٱنظر الحديث فيه فيما سبق. وانظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٢/ ١١.

(٥) أي: تَمَنّى.

(٦) تقدّم البيتُ في التحذير من أمور ٱشتُهِرَت بين المُعْرِبين: الثاني عشر، انظر ص/ ٥٦٠.
وقائله: عامر بن جوين الطائي.
وذكره من قبلُ شاهداً لٱبن كيسان؛ فقد أباح تذكير الفعل في مثل هذه الحالة من غير ضرورة مع أنّ الفاعل ضمير يعود على مؤنّث سابق.
وانظر حديث ٱبن مالك في البيت في شرح التسهيل ٢/ ١١١ - ١١٢ قال:
«... وٱحترزتُ بقولي: ولا تحذف غالباً [أي: التاء] من نحو قول بعض العرب: قال فلانة، وذهب فلانة، حكاهما سيبويه، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد:

تَـمَـنّى ٱبنتـاي أَنْ يَـعـيـشَ أَبُـوهُـما وهَـلْ أَنـا إِلّا مـن ربـيـعـةَ أَو مُـضَـرْ =

وهذا حَمْلٌ على الضَّرورةِ[١] من غير ضَرُورة.

ومما يلتبسُ على المبتدئِ أنْ يقول في نحو: «مررتُ بقاضٍ»: إنّ الكسرةَ علامةُ الجرِّ، حتى إنّ بعضهم يستشكلُ قولَه تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾[٢]. وقد سألني بعضُهم عن ذلك فقال: «كيف عَطَفَ المرفوع[٣] على المجرور؟»[٤]. فقلت: فَهَلّا ٱستشكلتَ ورود الفاعل مجروراً[٥]، وبيّنتُ له أنّ الأصل «زانيٌ» بياء مضمومة، ثم حُذِفت الضَّمّةُ للاَستثقال، ثم حُذِفَت الياءُ لاَلتقائها ساكنةً هي والتنوين[٦]، فيقال فيه: فاعل، وعلامةُ رَفْعِهِ ضمةٌ مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة.

= لأنّ الإسناد إلى المثنّى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف، وٱحترزتُ أيضاً من حَذْفِ بعض الشعراء التاءَ في المُسْنَد إلى ضمير المؤنث كقول الشّاعر:

فـلا مُـزنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا. . .».

(١) قال الشمني: «لأنّ حذف التاء من الماضي المُسْنَد إلى ضمير مُؤَنّثٍ حقيقي، أو إلى ضمير مؤنّث غير حقيقي لضرورة الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى جَعْل «تمنّى» في البيت كذلك؛ لجواز جعله مضارعاً محذوفاً منه إحدى التاءَيْن» الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٢) الآية: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة النور ٢٤/ ٣.

(٣) وهو «مشركٌ».

(٤) وهو «زانٍ».

(٥) قال الشمني: «أي: فإنّ «زانٍ» فاعل «ينكحها»، وفي آخره كسرة، وكأنّ هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يَعْرِفُ الفاعلَ في الكلام لكونه مما يُدْرَكُ بالعقل، وهو إنّما يعرفُ ما يُدْرَكَ بالحِسِّ كالمرفوع والمجرور المُدْرَكَيْن بحاسة السَّمْع» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٦) **قلتُ: كيف تُحْذَفُ الضَّمَّةُ ويبقى التنوينُ؟ هذا ليس بالصَّواب، ولا هو بالقول المحكم، وكان الأَوْلَى به أن يُحْكِمَ النصَّ بأنّ الأصلَ: الزانيُ، ثم حُذِفت الضمة للاَستثقال، فصار: الزانيْ، بياء ساكنة، فإذا جُرّد من «أل» وصار نكرةً سقطت الياءُ =**

ويُقال في نحو: «مررتُ بقاضٍ» جارٌ ومجرور، وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفة.

وفي نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[١]: والفَجْرِ: جارٌّ[٢] ومجرور، «وليالٍ» عاطف[٣] ومعطوف، وعلامة جَرِّه فتحةٌ[٤] مُقدّرةٌ على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحةُ مع خِفَّتِها لنيابتها عن الكسرة، ونائبُ الثقيل ثقيلٌ؛ ولهذا[٥] حُذِفت الواوُ في «يَهَبُ» كما حُذِفت في «يَعِدُ»، ولم تُحْذَف في «يَوْجَلُ»؛ لأنّ فتحته ليست نائبةً عن الكسرة، لأنّ ماضيَهُ «وَجِل» بالكسر، فقياس مضارِعِه الفتحُ[٦]، وماضيهما[٧] «فَعَلَ» بالفتح، فقياسُ مضارعهما[٨] الكسرُ، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأمّا «يَهَبُ» فإنّ الفتحة[٩] فيه عارضةٌ لحرف الحَلْق.

= لالْتقائها ساكنةً مع تنوينِ التنكير، وصار: زانٍ بعد أن كان: زانيٌ.

(١) سورة الفجر ٨٩/١ - ٢.

(٢) الجارّ هو واو القَسَم، وجواب القسَم محذوف، أي: لَتُبْعَثُنَّ، أو هو مذكور وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ وهي الآية/ ١٤.
انظر الفريد ٤/ ٦٦٧، والتبيان/ ١٢٨٥.

(٣) وليالٍ: الواو حرف عطف، وليالٍ: معطوف على مجرور وهو: الفجر.

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فهو على صيغة منتهى الجموع: فعالِل.

(٥) أي: لأجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً.

(٦) فهو وَجِل يَوْجَل، من الباب الرابع.

(٧) أي: ماضي يَعِدُ ويَهَبُ بالفتح فهما: وَعَدَ، وَهَبَ.

(٨) أي: يَوْعِد، يَوْهِب، ثم حذفت الواو فيهما لأنّها وَقَعَتْ بين ياء وكسرة، فصارا: يَعِدُ، يَهَبُ.

(٩) أي: على الهاء، وقد كانت الهاء مكسورةً قبل الحذف.

ومن هنا[١] أيضاً قال أبو الحسن في «**يا غلاما**»: «**يا غُلَامَ**» بحَذْفِ الألف؛ وإن كانت أخفَّ الحروف؛ لأنَّ أصلها الياءُ[٢].

ومن ذلك أن يُبادِرَ في نحو: «المُصْطَفَيْنَ» و«الأَعْلَيْنَ» إلى الحُكْم بأنّه مثنّى، والصَّوابُ أن يُنْظَرَ أَوّلاً في نونه، فإنْ وَجَدها مفتوحةً كما في: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[٣] حَكَمَ بأنه جمعٌ[٤]، وفي الآية دليلٌ ثانٍ، وهو وَصْفُه بالجمع[٥]، وثالثٌ[٦] وهو دخول «مِن» التبعيضيّةِ عليه بعد «وإنّهم»، ومُحَالٌ أَنْ يكون الجَمْعُ من الاثنين، وقالَ الأَحْنَفُ بْنُ قيس[٧]:

تَحَلَّم عَن الأَدْنَيْنَ وَٱسْتَبْقِ وُدَّهُم ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّما

---

(١) أي: من أجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً. وهذا عطف على قوله من قبل: «ولهذا حُذِفت الواو في يَهَب».

(٢) أي: أصله: يا غُلامي، ويجوز فيه فتح الياء وإسكانها، فإذا فتحت جاز قلبُ الكسرة على الميم فتحة، وهذا يؤدِّي إلى قَلْب الياء ألفاً فيُقال: يا غُلاما، وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفشُ من جواز: يا غلامَ، بحذف الألف وبقاء الميم مفتوحةً، إنّما راعى فيه خِفَّة الألف، ولم ينظر إلى أصلها وهو الياء الثقيلة.

(٣) سورة صٓ ٣٨/٤٧، وتقدَّمت، انظر ما سبق «عند» ٢/ ٤٤٠.

(٤) وإن كانت النون مكسورة حكم بأنه مثنى.

(٥) أي: وَصْفُ «المُصْطَفَيْن» بالجمع وهو «الأخيار»، ولو كان «المُصْطَفَيْن» مثنّى لما صَحَّ مثل هذا الوصف.

(٦) أي: دليل ثالث.

(٧) **نَسَبَ المصنف هذا البيت إلى الأحنف كما ترى، وَنَسَبَهُ الأخفشُ عليّ بن سليمان إلى حاتم الطائي، وكذا فَعَلَ شُرّاح المُفَصَّل.**
الأَدْنَيْن: جمع أَدْنى بمعنى أقرب، وتحلَّم: تكلَّف الحِلْمَ.
قال الأعلم: الشاهد في قوله تحلَّم، أي: ٱستعمل الحِلْم، وٱحْمِل نفسك عليه حتى تتخلَّق به».

=

ومن ذلك[١] **أن يُعْرِبَ الياءَ والكافَ من نحو: «غلامي أكرمني»، و«غلامُك أكرمك»، و«غلامُه أكرمه» إعراباً واحداً**[٢]، أو بعكس الصّواب[٣]، فليُعْلَم أَنَّهُنَّ[٤] إذا ٱتَّصَلْنَ بالفعل كُنَّ مفعولاتٍ، وإن ٱتَّصَلْن بالٱسمِ كُنَّ مضافاً إليهنّ.

ويُسْتَثنى من الأوّل[٥] **«أَرَأَيْتَكَ زيداً ما صَنَعَ»**، و**«أَبْصِرْكَ زيداً»**، فإنّ الكاف فيهما حَرْفُ خطاب.

ومن[٦] **النوع الثاني نوعان**: نوعٌ لا مَحَلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك، وتلك، و[٧]إيّايَ، وإيّاكَ وإيّاه»، فإنَّهُنَّ أَحْرُفُ تكلّمٍ وخطابٍ وغَيْبَة.

= والمصنّفُ هنا لم يستشهد بالبيت لهذا، وإنّما من أجل «الأَذْنَيْن»، وأنه جمعٌ لفتح نونه، ولِعَوْدِ الضمير عليه بالجمع في «وُدَّهم».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٩، وشرح السيوطي/ ٩٥١، والكتاب ٢/ ٢٤٠، والديوان/ ٢٢٣، وشرح المفَصَّل ٧/ ١٥٨ «والبيت من شواهد المُفَصَّل، ولم يعرض للحديث فيه ٱبنُ يعيش»، وانظر التخمير في شرح المُفَصَّل لصدر الأفاضل ٣/ ٣٤٠، والممتع/ ١٨٤، والنوادر لأبي زيد/ ٣٥٥.

(١) أي: مما يلتبس إعرابُه على المبتدِئ.

(٢) أي: في محل نَصْب، أو يجعلها في محل جَرّ، دون التفريق بين ما ٱتصلت به في كل موضع، وما يترتب على هذا من الٱختلاف في الإعراب.

(٣) فيجعل ما ٱتّصل بالأفعال في محل جَرّ، وما ٱتّصل بالأسماء في محل نَصْب.

(٤) أي: الهاء والياء والكاف.

(٥) وهو ٱتّصال هذه الضمائر بالفعل. ومعناه: **أَخْبِرْني زيداً ما صَنَعَ، أي: أخبرني عن صُنْعه**، وعلى هذا: أرأيت: فعل وفاعل، والكاف حرف، وزيداً مفعول أول، وما صنع، مفعول ثان. وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٨.

(٦) أي: يُسْتَثْنَى من النوع الثاني، وهو أنهن إذا ٱتصلن بالٱسم كُنّ في مَحَلّ جَرّ بالإضافة.

(٧) **ما ذكره هنا مطلقاً غير مُسَلَّم له، وانظر الخلاف في الهمع ١/ ٢١٢، ولعلّ أخيرها ما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع «إيّا» ولواحقها هو الضمير. وانظر ما سبق ٣/ ٢٧.**

ونوعٌ[١] هي فيه في مَحَلِّ نَصْبٍ، وذلك نحو[٢]: «الضّارِبُكَ»، و«الضَّارِبُه» على قول سيبويهِ؛ لأنّه لا يُضافُ الوَصْفُ الذي بـ «أل» إلى عارٍ منها.

و[٣]نحو قولهم[٤]: «**لا عَهْدَ لي بِأَلْأَمَ قفاً منه ولا أَوْضَعَهُ**» بفتح العَيْن؛ فالهاءُ في موضع نَصْبٍ كالهاءِ في «الضّاربه»، إلّا أنّ ذلك مفعولٌ، وهذا مُشَبَّهٌ بالمفعول؛ لأنّ اَسمَ التفضيل لا يَنْصِبُ المفعولَ إجماعاً[٥]، وليست[٦] مضافاً إليها، وإلّا

(١) أي ويستثنى من النوع الثاني، وهو اتّصالُ هذه الضمائر الثلاث بالاَسم ما يذكره هنا.

(٢) الضمير فيهما في محلِ نَصْب مفعول به لاَسم الفاعل، ولا يكون الكاف والهاء في محل جَرّ بالإضافة إلى «الضّارب»؛ لأن اَسم الفاعل المُعَرَّف بـ «أل» لا يُضافُ إلّا إلى المُحَلّى بـ «أل»، وليس الضمير كذلك.
قال السيوطي: «ويتعيّن النَّصْبُ لفقد شرط الإضافة بأن كان في اَسم الفاعل «أل» وخلا منها الظاهر المضاف إليه، ومرجع الضمير» الهمع ٥/ ٨٤، وانظر الاَرتشاف/ ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣.

(٣) هذا معطوف على ما تقدّم من قوله: نحو الضاربك...

(٤) **قلت: النص منقول عند المصنف في شرح التسهيل لاَبن مالك، وروايته عنده: بِأَلْأَمَ عَمّاً، كذا، وجاء هنا قفاً، فتأمل!! انظر شرح التسهيل ٣/ ٩٣.**
وأَلْأَم: اَسم تفضيل من لَؤُم. ولا عهد: لا النافية للجنس واَسمها، والخبر محذوفٌ تعلَّق به «لي». وكذلك «بألأَمَ» وجُرَّ بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصَّرْف. قفاً: تمييز. وذكر هذا القول من أجل «أَوْضَعَه» فهو معطوف على «أَلْأَم» مجرور مثله وعلامة جَرّه الفتحة، لأنّه وَصْفٌ على وزن الفعل، والهاء مشبَّهٌ بالمفعول به.

(٥) لا يَنْصِبَ أفعل التفضيل مفعولاً به، بل يُعَدَّى إليه باللام إن كان متعدياً إلى واحد كقولك: زيد أَوْعَى للعلم، وأَبْذَلُ للمعروف، وإن كان متعدياً لاَثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأُضْمِرَ ناصِبُ الثاني كقولك: هو أَكْسَى للفقراء الثيابَ.
أي: يكسوهم الثياب فإنْ وَرَدَ ما يُوْهِم نَصْب مفعول به بأفعل نُسِبَ العملُ لفعلٍ محذوف، وجُعِل «أفعل» دليلاً عليه. انظر شرح التسهيل لاَبن مالك ٣/ ٦٨.

(٦) أي: الهاء.

لخفض «أوضَع» بالكسرة[١]؛ وعلى ذلك فإذا قلت[٢]: «**مررتُ برجلٍ أبيض الوَجْه لا أَحْمَرَهِ**» فإن فتحت الراء[٣] فالهاءُ منصوبةُ المَحَل[٤]، وإنْ كَسرتَها[٥] فهي[٦] مجرورتُه، ومن ذلك[٧] قولُه[٨]:

[فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيءٍ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ[٩] حَرَامُ

(١) لأن الممنوع من الصرف، إذا عُرِّف أو أضيف جُرّ بالكسرة.
(٢) قلت: هذا تتمة نص ابن مالك أخذه المصنِّف من غير عزو، وفيه: لا أَصْغَرِهِ. انظر شرح التسهيل ٣/ ٩٣.
(٣) لكون «أَحْمَرَ» ممنوع من الصرف.
(٤) وذلك على التشبيه بالمفعول به.
(٥) أي: الراء.
(٦) أي: الضمير، وهو الهاء، وعلى ذلك تكون عِلَّةُ الجر بالفتحة في «أحمره»، قد زالت لأنّه أُضِيف، فلم يُعْرَبْ إعرابَ الممنوع من الصرف بسبب الإضافة.
(٧) أي: مما استُثْنِيَ من الثاني، وهو اتّصالُ الضمير باسم.
(٨) قائله الأحوص الأنصاري، وتقدَّم من هذه الأبيات قوله:

سلام الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السَّلامُ

وتقدَّم في التنوين ٤/ ٢٨١.
وجاء في البيت المذكور هنا على ما ذكره البغدادي ثلاث روايات: برفع «مطر» ونصبه، وجَرّه، فالرفعُ على جعله فاعلاً للمصدر «نكاح»، ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله وهو «الهاء». والنصبُ: على جعل «مطراً» مفعولاً به للمصدر، ويكون المصدرُ مضافاً إلى فاعله.
والوجه الثالث، وهو ما أراده المُصَنِّفُ هنا هو جَرُّ «مطر» على إضافته إلى المصدر، وفَصَلَ بين المتضايفين بضمير الفاعل أو المفعول.
وذكر ابنُ مالك رواية الجرّ عن ثعلب.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤١، وشرح السيوطي/ ٧٦٧، ٩٥٢، والعيني ٣/ ٤٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٥٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٣، وفي ص/ ٢٧٨ برواية: «لئن كان النكاحُ...»، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والديوان/ ١٨٩.
(٩) ضبط في م/ ١ بالرفع «مَطَرٌ».

فيمن رواه بجرِّ «مطر»، فالضميرُ منصوبٌ على المفعوليّة، وهو فاصلٌ بين المتضايفَيْن.

تنبيــه

إذا قلتَ[١]: «**رُوَيْدَكَ زيداً**»، فإن قَدّرت «رويداً» ٱسمَ فعل[٢] فالكاف[٣] حرفُ خطاب، وإن قدّرته مصدراً فهو ٱسمٌ مضاف إليه[٤]، ومحلُّه[٥] الرفع؛ لأنّه فاعل.

و[٦]**الثّاني**[٧]: **أَنْ يجريَ لِسانُه على عبارةٍ ٱعتادها، فيستعملها في غير مَحَلِّها،** كأن يقول في «كنتُ» و«كانوا» في الناقصة: فعلٌ وفاعلٌ؛ لِمَا أَلِف من قول ذلك في نحو «فعلتُ» و«فعلوا».

وأمّا تسميةُ المتقدِّمين الأسم[٨] فاعلاً،

---

(١) تقدَّم هذا للمصنّف في ٣/ ٢٧، وانظر هذا في الجنى الداني/ ٩٣.

(٢) رويد: ٱسم فعل بمعنى أَمْهِلْ، وهو مبنيّ على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وهو تصغير إرواد تصغير ترخيم، وعند الفراء تصغير: رَوْد بمعنى المهل. وإذا نوّن أُعرب حالاً: ساروا رويداً. انظر الأرتشاف/ ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠.

(٣) قوله: «الكاف» ليس في م/ ٤.

(٤) أي: إلى الضمير وهو «الكاف».

(٥) أي: مَحَلُّ الضمير، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.

(٦) الواو مثبتة في م/ ١، وغير مثبتة في بقية المخطوطات.

(٧) قوله «الثاني» مرتبط بما تقدَّم؛ فقد قال من قبل في هذا الباب فصل: «وأول ما يَحْتَرِزُ منه المبتدئ. . . . أحدها. . .».
انظر ص/ ٦٠٢، وهذا هو الثاني مما يَحْتَرِزُ منه في صناعة الإعراب.

(٨) سموه كذلك لأنّ الأسم ٱرتفع تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. وهذا مذهب سيبويه. انظر الأرتشاف/ ١١٤٦، والكتاب ١/ ٢١.
وانظر الهمع ٢/ ٦٣ «. . . وربما يُسمَّى فاعلاً مجازاً لشَبَهه به، ووقَعَ ذلك في عبارة المُبَرّد، وعَبَّر عنه سيبويه بٱسم الفاعل. . . وينصب الخبر بٱتفاق الفريقين، ويُسَمّى خبرها، وربّما يُسَمّى مفعولاً مجازاً لشَبَهه به. عبر عن ذلك المبرّد، وعَبّر سيبويه بٱسم المفعول».

والخَبَرَ مفعولاً فهو[١] اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجاز كتسميتهم الصُّورةَ الجميلةَ دُمْيَةً[٢]، والمبتدئُ إنّما يقول ذلك على سبيل الغَلَط[٣]؛ فلذلك يُعابُ عليه.

و[٤]**الثَّالث**[٥]: **أَنْ يُعْرِبَ شيئاً طالباً لشيء، ويُهْمِلَ النَّظَرَ في ذلك المطلوب**، كأَنْ يُعْرِبَ[٦] فعلاً، ولا يتطلَّبُ[٧] فاعِلَه، أو مبتدأً ولا يتعرَّضُ لخبره، بل رُبّما مَرّ[٨] به فأَعْرَبَهُ بما لا يَسْتَحِقُّه، ونَسِيَ ما تقدَّم له[٩].

فإن قلتَ: فهل من ذلك قولُ الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[١٠] الآية: [١١]«قد أهمتهم»: صفة لطائفة[١٢]، و«يظنون» صفةٌ

---

(١) في م/٣ «فإنّه».

(٢) والدُّمْيَة: الصَّنَمُ، والجمع: الدُّمَى، وهي الصورة من العاج ونحوه. انظر الصحاح.

(٣) ولا يقول ذلك على سبيل التجوُّز في التعبير.

(٤) الواو مثبتة في م/١، وليست في بقية المخطوطات.

(٥) أي: مما يجب أن يَحْتَرِز منه المعرِبُ.

(٦) في م/٢ و٣ «يذكر».

(٧) أي: لا يبحث عن فاعله.

(٨) أي: الخبر.

(٩) أي: المبتدأ.

(١٠) سورة آل عمران ٣/ ١٥٤، وتقدَّمت مراراً، وأوّل موضع هو في «كُلّ» ٢/ ٩٢، ولكني أذكرها مرة أخرى هنا إذ لا يُفْهَمُ نصُّ المصنّف إلّا أن تكون صورة الآية أمام القارئ: الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ...﴾ آل عمران ٣/ ١٥٤.

(١١) انظر الكشاف ١/ ٣٥٥ - ٣٥٦.

(١٢) انظر الدر المصون ٢/ ٢٣٨ «والجملتان: صفة لطائفة».

أخرى، أو حالٌ[١] بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانِّين، أو ٱستئنافٌ[٢] على وَجْه البيان للجملة قبلها، و«يقولون»: بَدَلٌ من «يظنون»، فكأنه نَسِي المبتدأ؛ فلم يجعلْ شيئاً من هذه الجملة خبراً له[٣]؟.

قلتُ: لعلَّه رأى أنّ خَبَرَهُ محذوف[٤]، أي: ومعكم طائفةٌ صفتُهم كَيْتَ وكَيْتَ[٥]. والظّاهر أنّ الجملة الأولى[٦] خبر، وأنّ الذي سَوَّغ[٧] الأبتداءَ بالنكرة صفةٌ مقدَّرَةٌ، أي: وطائفةٌ من غيركم، مثل: **«السَّمْنُ مَنَوان بدِرْهَم»**[٨]،

---

(١) هو كذلك عند العكبري. انظر التبيان/٣٠٣، وتقدَّمت عند المصنِّف في ٤/ ٣٧٩، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، وانظر البحر ٣/ ٨٨.

(٢) كذا عند مكّي. انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، وقد ذكره عنه المصنِّفُ في الموضع المشار إليه.

(٣) **ذهب الدماميني إلى أنّ في إيراد هذا السؤال من المصنِّف الإزراءَ بالزمخشري وهو ما لا يخفى، ولم يكن إيرادُه بالذي يليقُ بالمصنّف، والأَدَبُ مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٤.**
وٱنتصر له الشمني بأنّه لا يخفى أن في جواب المصنّف دفعاً لتوهُّم الإزراء والنقص بالزمخشريّ. وفي حاشية التفتازاني: ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر لطائفة قَصْداً إلى أنّ مضمونها مقررٌ معلومُ الثبوتِ للمنافقين، لا حاجة إلى الإخبار عنه، فالخبر محذوف أي: وثَمّةَ طائفة، أو فيكم طائفة.

(٤) انظر ما عند شيخه في البحر ٣/ ٨٨.

(٥) في م/ ٤ «كذا وكذا».

(٦) أي: جملة «قد أَهَمّتْهُم».

(٧) ذكر شيخه مُسَوِّغَيْن: أحدهما: واو الحال، والثاني: أنّه في موضع تفصيل، وترك المصنّف هنا مسوِّغ التفصيل. انظر البحر ٣/ ٨٨.

(٨) تقدَّم هذا عند المصنّف في روابط الجملة، انظر ما سبق ٥/ ٥٨١.

أي: منه. أو اَعتماده[١] على واو الحال[٢] كما جاء في الحديث[٣]: «**دَخَل عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وبُرْمَةٌ على النار**».

وسألتُ كثيراً من الطلبة عن إعراب «أَحَقُّ ما سَأَلَ العَبْدُ مَوْلاهُ» فيقولون: «مَوْلاه»: مفعولٌ، فيبقى لهم المبتدأُ بلا خبر، والصَّوابُ أنّه[٤] الخبر، والمفعولُ العائد[٥] المحذوفُ، أي: سَأَلَهُ، وعلى هذا فيُقال: «**أَحَقُّ ما سَأَلَ العبدُ رَبُّه**» بالرفع[٦]، وعَكْسُه[٧] «**إن مُصابَك المولى قبيحٌ**»[٨] يذهب الوهم فيه

---

(١) أي: اَعتماد المبتدأ.

(٢) ويسمونها أيضاً واو الاَبتداء، واَنظر هذا فيما سبق عند المصنف ٤/٣٧٨.

(٣) نص الحديث في صحيح مسلم: «عن عائشة... وأهدي لها [أي لبريرة] لَحْمٌ فدخل عليَّ رسول الله ﷺ والبُرْمَةُ على النّار...». انظر ١٠/١٤٧.
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لما ذهب إليه المُصَنِّف.
وفي فتح الباري باب النكاح: «ودخل رسول الله ﷺ وبُرْمَةٌ على النّار...».
انظر فتح الباري ٩/١١٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ٤٤.
وفي الحديث شاهد لما ذهب إليه المصنّف من تنكير «بُرْمة» والاَبتداء به، والمسوِّغ الواو.
والبُرْمَة: القِدْر من الحجر. كذا في المصباح، وفي التاج: «وعَمَّمهُ بعضهم فيشمل النحاس والحديد وغيرهما».

(٤) أي: «مولاه» خبر المبتدأ «أَحَقُّ».

(٥) أي: على الاَسم الموصول «ما».

(٦) أي: في «رَبُّه»؛ لأنّه خبر المبتدأ «أحقُّ».

(٧) في الموضع السابق يتوهّم أنّ «مولاه» مفعول به، وهو خبر، وفي المثال الذي يذكره وفيه لفظ المولى عكس ما تقدَّم، إذ يتوهم أنه خبر، وهو على الصّواب مفعول به لـ «مصابك».

(٨) **أثبته مبارك شطر بيت، ولم يُكمله ولم يُعَلِّق عليه بشيء، ولعلَّ ما أثبته غير الصواب.**

إلى أنّ «مولى» خبر[١]، بناءً على أنّ «المصاب» اسمُ مفعول[٢]، وإنما هو مفعولٌ[٣]، والمُصَابُ مَصْدَرٌ بمعنى الإصابة؛ بدليل مجيءِ الخبرِ[٤] بعده، ومن هنا أَخْطَأَ مَن قال في مجلس الواثِقِ بالله في قوله[٥]:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أنه برفع[٦] «رَجُل». وقد مَضَتِ الحكايةُ.

تنبيه

قد يكونُ للشيء[٧] إعرابٌ إذا كان وَحْدَه، فإذا اتَّصَلَ به شيءٌ آخَرُ تغيَّر إعرابُه، فينبغي التحرُّزُ في ذلك.

---

(١) أي: خبر «إنّ».

(٢) أي: الذي أصبته المولى.

(٣) للمصدر «مصابك».

(٤) وهو قوله: «قبيح». وتعقبه الدماميني فقال: «لا يمتنع أن يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال، ولا يكون مصدراً، والمولى هو الخبر، وقبيح خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي أصبته هو مولاك، هذا قبيح». انظر الشمني ٢/ ٢٧٤.

(٥) البيت للعرجي عبدالله بن عمر، ونُسب لغيره، وتقدّم في آخر الجهة الأولى من الباب الخامس انظر ص/ ٤٥.

(٦) وقد نُقِل عن اليزيدي أن الصواب «رجلٌ» بالرفع خبراً لـ «إنّ».
قال المصنّف «وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد من البيت، ولا يتحصّل له معنى البتة». وتقدّم تفصيل القول في إعراب البيت.

(٧) هذا النص في الأشباه والنظائر ١/ ٥٧٢، وكذا ما جاء من بيان فيه، ولم يذكر السيوطي مرجعه فيه.

من ذلك «**ما أنت**» و«**ما شأنُكَ**» فإنّهما مبتدأٌ[1] وخبرٌ، إذا لم تأتِ بعدهما بنحو قولك[2] «وزيداً»، فإنْ جئتَ به[4]: فـ «أنت» مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، والأَصْلُ: ما تصنعُ[3]، أو ما تكون[4]، فلما حُذِفَ الفعلُ بَرَزَ الضمير[5] وٱنْفَصَلَ، وٱرتفاعُه بالفاعليّة، أو على أنّه ٱسمٌ لـ «كان». و«شأنُكَ» بتقدير[6]: ما يكون، و«ما» فيهما في موضع نصبٍ خبراً لـ «يكون»[7]، أو مفعولاً لـ «تصنع».

ومثلُ ذلك[8]: «**كيف أنت وزيداً**»، إلّا أنّك إذا قَدَّرتَ «تصنَعُ» كان «كيف» حالاً؛ إذ لا تقع[9] مفعولاً به[10].

وكذلك يختلفُ إعرابُ الشيءِ بٱعتبار المَحَلِّ الذي يَحُلُّ فيه، وسألتُ طالباً: ما حقيقةُ «كان» إذا ذُكرت في قولك: «**ما أَحْسَنَ زَيداً؟**» قال: زائدةٌ؛ بناء على أنّ المثال المسؤولَ عنه: «**ما كان أَحْسَن زيداً**»، وليس في السؤال تعيينُ ذلك.

والصَّوابُ: الٱستفصالُ[11]؛ فإنّها في هذا الموضع زائدةٌ كما ذَكَرَ، وليس لها

---

(١) ما: ٱسم ٱستفهام في محل رفع مبتدأ في الموضعين، وأنت وشأنك: مبتدآن.

(٢) أي: إذا قلت: ما أنت وزيداً؛ وما شَأْنك وزيداً؟.

(٣) أي: ما تصنع أنت وزيداً؟.

(٤) أي: وما تكون أنت وزيداً؟.

(٥) أي: أنت.

(٦) في م/ ١ «لكان».

(٧) بتقدير: ما يكون شأنك وزيداً؟.

(٨) أي: كيف تصنع أنت وزيداً؟ أو كيف يكون شأنك وزيداً؟.

(٩) في م/ ٤ «لا يقع».

(١٠) وإذا قدرت «تكون» جاءت «كيف» في محل نَصْب خبر.

(١١) أي: ولا يجوز الجواب على الإجمال الذي أجاب به الطالب.

وعند الدماميني: «في السؤال ما يشعر بأن «كان» تذكر في هذا التركيب الخاصّ على ما هو =

ٱسمٌ، ولا خبرٌ؛ لأنّها قد جَرَت مَجْرَى الحروفِ.

كما أنّ «قَلّ» في «قلّما يقومُ زيدٌ» لما ٱستُعملت «ما» النافيةُ[١] لم تحتجْ لفاعِل، هذا قولُ الفارسيّ والمحققين[٢].

وعند أبي سعيدٍ[٣] هي تامّةٌ، وفاعلُها ضميرُ الكَوْن[٤]، وعند بعضهم

= عليه، و«كان» لا تقع فيه عند ذلك إلّا زائدة، فلا عَتَبَ على الطالب في عدم التفصيل؛ إذ له أن يقول: متى كان بعد «أَحْسَن» وجب الإتيان بـ «ما» المصدرية، وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب، ووَجَبَ رَفعُ «زيد» وهو في المثال منصوب، فحينئذٍ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر، وهو خلاف ظاهر السؤال».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٥.

(١) تسمى «ما» الكافّة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال هي: قلّ، وكَثُر، وطال، ولا تدخل في هذه الحالة إلا على جملة فعليّة صُرِح بفعلها، وحكموا بشذوذ ما دخلت عليه من الجمل الاَسميّة، أو بكونه من باب الضرورة. وتقدّم الحديث عن «ما» هذه والفعل «قلّ»، انظر ما سبق ٤/ ٦٧.

(٢) أي: في «كان» الزائدة.
فقد اختلف في إعمالها وإهمالها، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمريّ إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالّ عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكونُ، وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها؛ لأنّ الفعل إذ ٱستُعمل ٱستعمال ما لا يحتاج إلى فاعل ٱستُغني عنه؛ بدليل أنّ «قلّما» فعل، ولما ٱستعملَتْه العربُ للنفْي لم يُحْتَج إليه؛ إجراءً له مُجْرَى حرف النفي. وٱختاره ٱبنُ مالك، ووَجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد؛ فلا يبالي بخلوها من الإسناد.
انظر الهمع ٢/ ١٠١، والاَرتشاف/ ١١٨٥ - ١١٨٦، والإيضاح العضدي/ ٩٦، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٩ فعنده عكس ما نقله المصنّف هنا عن الفارسي. وراجع شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٣٦٧، وشرح التسهيل لاَبن مالك ١/ ٣٦١.

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. وانظر نصه في شرح الكتاب ٢/ ٣٦٧.

(٤) أي: ضمير يعود على مصدر «كان».

هي[١] ناقصةٌ، وٱسْمُها ضميرُ «ما»، والجملةُ بعدها خبر.

وإنْ ذُكِرَت بعد فعل التعجب وَجَبَ الإتيانُ قبلها بـ «ما» المصدريّةِ، وقيل: **«ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ»**، و«كان» تامَّةٌ[٢].

وأجاز بعضُهم أنّها ناقصةٌ[٣] على تقدير «ما» ٱسماً موصولاً، وأن يُنْصَبَ[٤] «زيد» على أنّه الخبر[٥]، أي: **ما** أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن **«ما أَحْسَنَ زيداً»** مُغْنٍ عنه[٦].

* * *

---

(١) أي: «كان».

(٢) و«زيد» فاعل «كان».

(٣) في م/ ٢ و٤ و٥ «وأجاز بعضهم نقصانها».

(٤) في م/ ٢ و٣ و٤ «تنصب زيداً».

(٥) خبر عن «كان»، وٱسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الٱسم الموصول الزائد قبل «كانوا».

(٦) ويُرَدُّ بوجه آخر وهو أن الأصل في الزيادة أن تكون في الحروف لا الأسماء.
وأما قوله رُدَّ بأن «ما أَحْسَن زيداً» مُغْنٍ «عنه» فهو كلام غير سديد؛ إذ الأصل أَنّ الزيادة تكون لوجه من التوكيد؛ فلا يغني هذا التركيب عن الصورة الأولى.

البَابُ الثَّامن من الكِتاب

في ذِكْر أمورٍ كُلّيّةٍ يتخرّجُ عليها ما لا يَنْحَصِرُ من الصُّوَر الجُزئيّة

البَابُ الثَّامن من الكِتاب

في ذِكْر أمورٍ كليَّةٍ يتخرَّجُ عليها ما لا يَنْحَصِرُ من الصُّوَر الجُزئيّة وهي إحدى عَشْرَة قاعدة

القاعِدةُ الأُوْلى[١]

قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ في معناه، أو في لَفْظِهِ، أو فيهما.

فَأَمّا الأَوَّل[٢] فله صُوَرٌ كثيرة:

إحداها: دخولُ الباء في خبر «أنّ»[٣] في[٤] قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾[٥]؛ لأنّه في معنى: أوليس اللهُ بقادرٍ[٦]، والذي سَهَّلَ ذلك التقديرَ تباعُدُ ما بينهما[٧]؛

---

(١) نقل السيوطي النص في الأشباه والنظائر ١/ ٤٧١ وما بعدها.

(٢) وهو ما أُعْطِي حُكْمَ الشيء المُشْبِه له في معناه.

(٣) في م/ ٣ «إنّ».

(٤) لم تذكر الآية، ولا الآية التي بعدها في م/ ٥.

(٥) تتمة الآية: ﴿... بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٣.

(٦) انظر البحر المحيط ٨/ ٦٨، والدر المصون ٦/ ١٤٤.
وقال الزجاج: «دخلت الباء في خبر «أنّ» بدخول «أَوَلَمْ» في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أنّ زيداً بقائم لم يَجُز...، ودخول «أنّ» إنّما هو توكيد لكلام، فكأنه في تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى فيما ترون وفيما تعملونه»، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤٧.

(٧) أي: تَبَاعُدُ ما بين «أنّ» والخبر وهو «بقادر»، فقد فصل بينهما بالجملة المعطوفة على صلة الذي، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ﴾.

ولهذا[(١)] لم تدخل[(٢)] في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾[(٣)].

ومِثْلُه[(٤)] إدخالُ الباءِ في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٥)] لِمَا دَخَلَهُ من معنى[(٦)]: اكتفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله[(٧)]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ [قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ]

وفي قوله[(٨)]:

[هُنَّ الحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ] سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

---

(١) أي: لهذا التباعد في الآية السابقة، وعدمه في الآية الآتية دخلت الباء في الأولى، ولم تدخل في الآية الثانية.

(٢) أي: الباء.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ سورة الإسراء ٩٩/١٧.

(٤) أي: مثل ما تقدّم من زيادة الباء.

(٥) سورة الرعد ١٣/٤٣، وتقدّمت، انظر زيادة الباء في الفاعل ١٤٨/٢ و٣٠٥/٥.

(٦) تقدّم هذا عند المصنِّف منقولاً عن الزَّجّاج انظر ٢/١٤٨، وانظر معاني الزجاج ٢/ ١٣٤، وحاشية الشهاب ٧/ ٤٠٤.

(٧) تقدّم البيت في زيادة الباء معزواً لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي.
وكان فيه «كفى» التي بمعنى أجزأ وأغنى متعدية إلى مفعول به واحد وهو ياء النفس. انظر ما سبق ٢/ ١٥٢.
وأمّا في الآية فقد تعدّى بالباء لما ضُمِّن معنى «اكتفِ».

(٨) تقدّم البيتُ في باب «أَنْ»، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به: والتقدير: لا يقرأن السور. انظر ١٧٨/١، وتكرر في زيادة الباء ٢/ ١٦٣، والبيت للراعي النميري، وورد في شعر القتّال الكلابي.

لِمَا دَخَلُه من معنى[(١)]: لا يتقرَّبْنَ بقراءة السُّوَر، ولهذا[(٢)] قال السُّهَيْليّ: «لا يجوز أن تقولَ[(٣)]: «وصل إليّ كتابُكَ فقرأتُ به» على حَدِّ قوله:

... ... **لا يَـقْـرَأْنَ بـالـسُّـوَرِ**

لأنّه[(٤)] عارٍ عن معنى التَّقَرُّب[(٥)].

والثّانيةُ[(٦)]: جوازُ حَذْفِ خبر المبتدأ في نحو: «**إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو**» اكتفاءً بخبر «إنّ»؛ لَمّا كان «**إنّ زيداً قائمٌ**» في معنى: زيدٌ قائم؛ ولهذا لم يَجُزْ[(٧)] «**ليت زيداً قائمٌ وعمرٌو**».

والثّالثةُ: جواز «**أنا زيداً غيرُ ضاربٍ**» لَمّا كان في معنى: أنا زيدٌ لا أَضْرِبُ، ولولا ذلك لم يَجُزْ؛ إذ لا يتقدّم المضافُ[(٨)] إليه على المضاف، فكذا لا يتقدَّمُ

---

(١) ذكر المصنّف في حرف الباء ٢/ ١٦٣ أنّ «يقرأن» ضُمِّن معنى يَرْقَيْنَ ويتبرَّكْنَ، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يُقال: قرأت بكتابك؛ لفوات معنى التبرُّك فيه. قاله السُّهَيْلي.

(٢) أي: لكون الباء زِيدَتْ بعد «يَقْرأْنَ» لتضمُّنُ هذا الفعل معنى «يَتَقَرَّبْنَ».

(٣) لا يجوز هذا عنده؛ لأنّ «كتابك» ليس مما يُتَبرَّكُ به مثل قراءة السورة. وانظر نص السهيلي في الخزانة ٣/ ٦٦٧.

(٤) أي: «قرأ» في مثال السهيلي.

(٥) في ٢/ ١٦٣ مما تقدَّم ذكر النص عن السهيلي: «لفوات معنى التبرُّك».

(٦) الصورة الثانية من النوع الأول، وهو ما أُعْطِي فيه الشيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ في معناه.

(٧) لم يجز لأنه ليس بمعنى «زيد قائم»؛ إذ يختلف المعنى بعد حذف «ليت»، وانظر الكتاب ١/ ٢٨٦، قال: «. . . واعلم أنّ لعل وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في «إنّ»، إلّا أنه لا يُرْفَعُ شيءٌ بعدهُنّ على الابتداء، ومن ثَمَّ اختار النّاس: ليت زيداً مُنْطَلِقٌ وعمراً. . .».

(٨) ذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك إلى جواز تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» =

معمولُه؛ لا تقول[١]: «أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ» أو[٢] «مثلُ ضاربٍ». ودليلُ المسألة[٣] قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[٤]، وقولُ الشّاعِرِ[٥]:

فَتىً هُـوَ حَـقّـاً غَـيْـرُ مُـلْغِ تَـوَلَّهُ ... وَلَا تَـتَّـخِـذْ يَـوْمـاً سِـوَاهُ خَـلِـيـلا

= مطلقاً، وقال ٱبنُ السَّرّاج يمتنع مطلقاً، وقيل: إن كان المعمولُ ظرفاً جاز وإلّا ٱمتنع. الشمني ٢/ ٢٧٥، وانظر الهمع ٤/ ٢٧٨.

(١) هذا عند الجمهور.
وذكر ثعلب أنّه أجازه الكسائي ومنعه الفرّاء. انظر مجالس ثعلب/ ١٦٩، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٢٣٦.

(٢) ذكر ٱبن الحاج جواز التقديم فيه. انظر الشمني ٢/ ٢٧٥.

(٣) أي: تقدُّم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها سواء أكان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

(٤) أول الآية: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ...﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ١٨.
والشّاهد في الآية جوازُ تقديم الجارّ والمجرور «في الخصام» على ما تعلَّق به؛ إذ هو متعلق بقوله «مبين».
قال السمين: «... وفي الخصام: يجوز أن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده، تقديره: وهو لا يُبين في الخصام، ويجوز أن يتعلّق بـ «مبين»، وجاز للمضاف إليه أن يعمل في ما قبل المضاف لأنّ «غير» بمعنى «لا»...».
انظر الدر المصون ٦/ ٩٤.

(٥) قائله غير معروف.
ورواية السيوطي: «غير مُلْغٍ قَوْلَه»، وفي الهمع عنده أيضاً «غير مُلْغٍ فريضةً»، وعند ٱبن مالك: «مُلْغٍ فريضةً»، و«هواه خليلا».
حقاً: مفعولٌ به لقوله: مُلْغٍ، فتى: منصوب بفعل مضمر يُفَسِّره قوله: تَوَلَّه. هو: مبتدأ، وخبره: غير.
والبيت دليلٌ على جوازِ تقديم الٱسم الذي هو معمول لما أضيف إليه «غير» عليها وهو ليس ظرفاً ولا شبهه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٢، وشرح الشواهد للسيوطي/ ٩٥٣، والهمع ٤/ ٢٧٨، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٢٣٦.

وقولُه[١]:

إنّ امْـراً خَـصَّـنِـي يـومـاً مَـوَدَّتَـهُ عَلَى التَّنَائي لعندي غَيْر مَكْفورِ

ويحتملُ أن يكونَ منه[٢] ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ * عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[٣]، ويحتمل تعلُّق[٤] «على» بـ[٥] «عسير»،

(١) قائله أبو زبيد الطائي، وهو من قصيدة في مدح الوليد بن عقبة، وهو أخوه لِأُمِّه، ووصف بها نعمةً أنعمها عليه مع بُعْده ونأيه عنه.
المكفور: من كُفْر النعمة وجُحُودِها، وخَصَّني.... مودته: حذف الباء، والأصل خصني يوماً بمودته. على التنائي: أي: مع التنائي.
ويروى: خصَّني عمداً مودته.
والشّاهد فيه إلغاء الظرف مع دخول لام التوكيد عليه، والتقدير: لغير مكفور عندي.
والبيت دليل على جواز تقديم الظرف.
قال ابن مالك: «فقدّم «عندي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة غير إليه لأنها دالّة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفَرُ».
وأبو زبيد أدرك الإسلام، ومات نصرانياً، ويقال: إنه عاش مئة وخمسين عاماً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٢، وشرح السيوطي/ ٦٥٣، والهمع ٤/ ٢٧٨، وانظر فيه ٢/ ١٧٣، والكتاب ١/ ٢٨١، وشرح المُفَصَّل ٨/ ٦٥، وشرح الكافية الشافية/ ٩٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦، وشرح الأشموني ١/ ٥٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٣٧، والدر المصون ٦/ ٤١٥.

(٢) أي: من تقديم معمول ما أُضيف إليه «غير» عليها.

(٣) سورة المدثّر ٧٤/ ٩ - ١٠، وتقدّمت الآية التاسعة في «إذا» ٢/ ٩٤.

(٤) في م/ ٥ «أن يُعَلَّق». أي: على الكافرين.

(٥) ذكر فيه السمين خمسة أوجه:
أحدها: أن يتعلّق بعسير، الثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنه نعت لعسير، الثالث: أنه في موضع نصب على الحال من الضمير المستكِنّ في «عسير». =

أو بمحذوفٍ هو[1] نعتٌ له[2]، أو حالٌ من ضميره[3].

ولو قلتَ: «**جاءني غيرُ ضاربٍ زيداً**» لم يَجُزِ التقديمُ[4][5]؛ لأنّ النافيَ هنا[6] لَا يَحُلُّ مكان غيره.

والرَّابعةُ[7]: جوازُ[8] «**غَيْرُ قائمِ الزيدان**» لَمّا كان في معنى: «**ما قائم الزيدان**»[9] ولولا ذلك لم[10] يَجُزْ؛ لأنَّ المبتدأَ إِمّا أن يكون ذا خبرٍ، أو ذا مرفوعٍ يُغني عن الخبر[11].

= وهذه هي الثلاثة التي ذكرها المصنّف. والرابع: أن يتعلّق بـ «يسير»، أي: غير يسير على الكافرين. وذهب إلى هذا أبو البقاء. وفيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وهو ممنوع، وجَوَّز ذلك بعضهم إذا كان «غير» بمعنى النفي. والخامس: أن يتعلّق بما دلّ عليه «يسير» أي: لا يَسْهُل على الكافرين.

انظر الدّرّ المصون ٦/ ٤١٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٢، والتبيان للعكبري/ ١٢٥٠.

(١) في م/ ٣ «فهو».

(٢) أي: نعت لـ «عسير».

(٣) أي: حال من ضمير مُسْتَكِنّ في «عسير».

(٤) أي: لم يجز تقديم «زيداً» على «غير».

(٥) في م/ ١ «التقدير» وأشار إلى هذا الخلاف الشمني، وذكر أنّ «التقدير» هو الذي رآه بخطّ المصنِّف، أي: تقدير «غير ضارب زيداً» في «اضرب زيداً» وفي أكثر النسخ التقديم. بالميم. انظر الشمني ./ ٢٧٥، وفي م/ ٢ التقدّم.

(٦) في م/ ٤ و٥ «لأنّ النّافي لا يحل هنا».

(٧) أي من صور النوع الأول، وهو إعطاء الشيء حُكْمَ ما أشبهه في معناه.

(٨) غير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه. الزيدان: فاعل للوصف أغنى عن خبر المبتدأ.

(٩) أي: «غير» تفيد النفي مثل: «ما».

(١٠) أي: لولا أن «غير» بمعنى: «ما».

(١١) و«غير» ليس ذا خبر، وليس ذا مرفوع يغني عن الخبر.

ودليلُ المسألة قولُه(١):

غَـيْـرُ لَاهٍ عِـدَاكَ فَـاَطَّـرِحِ الـلَّهْــ ـوَ وَلَا تَـغْـتَـرِرْ بِـعَـارِضِ سِـلْـمِ

وهو أَحْسَنُ ما قيل في بيت أبي نواس(٢):

غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَى زَمَـنٍ يَـنْـقَـضِـي بِـالـهَـمِّ والـحَـزَنِ

---

(١) قائله غير معروف.
اطَّرِحْ: اترُكْ، وهو من طرح الشيء إذا رميته، الاَغترار: الغَفْلَة، والعارض: ما يطرأ ولا ثبات له، السِّلْم: الصُّلح.
قال البغدادي: ومرادُ الشاعر أن يُحَرِّض المخاطب على الحزم في الأمور، ويهديه بالفكر إلى سلامة العاقبة، ويُحَذِّره من الاَغترار بصُلْح الأعداء العارض لمصلحة الخديعة والمكر.
وذكر الدماميني أنّ لمانعٍ أن يمنع كون «لاهٍ» مفرداً لفظاً ومعنىً لجواز كونه صفة، كفريق أو نحوه، فيكون في معنى الجمع، ولا يخفى أنك لو قلت: عداك غير فريق لاهٍ يصح، فيبطل الاَستدلال حينئذٍ.
وما اَستدلّ له المصنِّف أنّ: عداك إمّا أن يكون مبتدأ، وخبره ما تقدّم عليه، أو هو فاعل بالوصف «لاهٍ» وسَدّ مَسَدّ خبر المبتدأ «غير...»؛ لأنّ التركيب بمعنى: ما لاهٍ عداك. أما التوجيه الأوّلُ فمردودٌ؛ لأن «غير» مضاف إلى «لاه» وهو مفرد، ويكون التقدير: الأعداء غير لاهٍ، وهذا لا يصحُّ، فثبت الوجه الثاني.
ورأيت تعقيب الدماميني قبل هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٤، وشرح التسهيل لاَبن مالك ١/ ٢٧٥، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٠٨.

(٢) تقدّم البيت انظر «غير» في ٢/ ٤٦٦، وانظر إعرابه فيه، فقد ذكر ثلاثة أعاريب، وما رَجّح واحداً على آخر منها، أشار إليه هنا، وهو أن «غير» مبتدأ، ومأسوف: مضاف إليه، وهو في قوة المرفوع. والظرف نائب عن الفاعل، وكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحباً للهمّ والحَزَن، فهو نظير: ما مضروبٌ الزيدان. **ونقله عن اَبن الشجري، وذكر أنه تبعه اَبنُ مالك.**
وانظر أمالي الشجري ١/ ٢٣، والتسهيل/ ٤٤.

والخامِسَةُ[١]: إعطاؤهم[٢] «**ضارِبُ زيدِ الآن أو غداً**» حُكْمَ[٢] «**ضارِبٌ زيداً**» في التنكير؛ لأنّه في معناه؛ ولهذا[٣] وَصَفُوا[٤] به النَّكرةَ، ونصبوه على الحال[٥]، وخفضوه بـ «رُبَّ»، وأَدْخَلُوا عليه «أل»[٦]، وأجاز بعضُهم تقديمَ حالِ مجرورِهِ عليه[٧] نحو[٨]: «**هذا مَلْتُوتاً شارِبُ السَّوِيق**» كما يتقدّم عليه حالُ مَنْصُوبِهِ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أُرِيدَ المضيُّ[٩]؛ لأنّه حينئذٍ[١٠] ليس في معنى النَّاصب.

والسَّادِسَةُ: وقع[١١] الاَستثناءُ المُفَرَّغ في الإيجاب[١٢] في نحو: ﴿**إِلَّا عَلَى**

---

(١) في م/٢ «أنّ إعطاءهم».

(٢) أي: آسم الفاعل المضاف إلى معرفة، مع دلالته على الحال أو الاَستقبال حكم آسم الفاعل المنون فيما سيذكره المصنِّف.

(٣) أي: لكون المضاف أُعْطِي حكم المنوّن في التنكير.

(٤) ذكر الدسوقي له شاهداً وهو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ سورة المائدة ٥/ ٩٥.

(٥) شاهده ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ سورة الحج ٢٢/٩.

(٦) نحو: الضارب زيد.

وذكر الدماميني أنّ ظاهر هذا الكلام أنّ النحاة أو العرب أجازوا إدخال «أل» على آسم الفاعل من قولك: **ضاربُ زيداً الآن أو غداً**، فتقول: **الضارب زيدِ، بجر «زيد»، ومثل هذا عند الجمهور ممتنع. الشمني ٢/ ٢٧٥.**

(٧) أي: على الوصف.

(٨) ملتوتاً حال من «السَّوِيق»، والسَّوِيقُ مجرورٌ بالإضافة إلى الوصف «شارب»، فقد تقدّم الحالُ من المضاف إلى الوصف على الوصف. وانظر الاَرتشاف/١٠٩٧.

(٩) أي: إذا أُريد من الوَصْف «آسم الفاعل...» الدلالة على المضيّ.

(١٠) أي: لأنّه إذا كان دالاّ على المضي فإنه لا يكون بمعنى الوصفِ الناصبِ مَفْعُولاً.

(١١) في م/٣ «وقوع».

(١٢) والاَستثناءُ المفرَّغُ إنما يكون بعد نفي.

﴿ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[١]، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٢]، لَمّا كان المعنى وإنها لا تَسْهُلُ[٣] إلّا على الخاشعين، ولا يريدُ اللهُ إلّا أن يُتِمَّ نُوْرَه.

السَّابعةُ: العَطْفُ بـ[٤] «ولا» بعد الإيجاب[٥] في نحو[٦]:

[فَمَا سَوَّدَتني عَامِرٌ عَن وِراثةٍ]   أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

لَمّا كان معناه قال الله لي: لا تَسْمُ بأُمٍّ ولا أَبِ.

---

(١) أول الآية: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٤٥.
قالوا: هذا استثناءٌ مفرّغٌ، وجاز وإن كان الكلام مثبتاً لأنّه في قُوّة المنفيّ.
أي: لا تَسهُلُ ولا تَخِفُّ إلّا على هؤلاء. وهذا ما ذكره المصنِّف بَعْدُ.

(٢) الآية: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣٢.

(٣) في م/١ «تُسَهِّلُ».

(٤) الأصل أنّ العطف بالواو، وأما «لا» فهي لتوكيد النفي المتقدِّم، انظر ما تقدَّم ٣/ ٣٠٢.

(٥) ويُفْتَرَضُ أن يكون مثلُ هذا العطف بعد نفيٍ متقدِّم.

(٦) قائله عامر بن الطفيل.
ويُرْوَى صدره: وما سَوَّدتني...، وعجزه: ... أَنْ أسمو بأُمّي والأبِ.
ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والشاهد فيه العطفُ بـ «ولا» مع أنّ الظاهر أنه تقدَّم إيجاب، ولكنه صَحّ مع ظاهر الإيجاب المتقدِّم لأنّه على تقدير: قال الله: لا تَسْمُ...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٦، وشرح السيوطي/ ٩٥٣، والخزانة ٣/ ٥٢٧، والعيني ١/ ٢٤٢، والكامل/ ٢١٢، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، والارتشاف/ ٢٤٠٧، والمحتسَب ١/ ١٢٧، والخصائص ٢/ ٣٤٢، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٢٦، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٣، والبحر المحيط ٢/ ٢٣٧، والدر المصون ١/ ٢٣٧، وشرح الشافية ٣/ ١٨٣.

الثَّامِنَةُ: زِيادةُ «لا» في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[١]. قال ابنُ السِّيد: المانعُ من الشيءِ آمرٌ للممنوعِ[٢] ألّا يفْعَلَ، فكأنّه قيل: ما الّذي[٣] قال لك: لا تَسْجُدْ.

والأقْرَبُ عندي أن يُقَدَّر في **الأوّل**[٤]: لم يُرِد اللهُ لي، **وفي الثاني**[٥]: ما الذي أمرك، يُوَضِّحُه في هذا أنّ «لا» الناهية[٦] لا تصاحِبُ النَّاصِبة[٧]، بخلاف «لا»[٨] النافية[٩].

التَّاسعةُ: تَعدِّي «رَضِيَ» بـ «على» في قوله[١٠]:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[١١]

لَمّا كان «رَضِيَ عنه» بمعنى «أَقْبَلَ عليه بوجه وُدِّه»[١٢].

---

(١) سورة الأعراف ٧/ ١٢، وتقدّمت في «لا» الزائدة، انظر ما سبق ٣/ ٣٣١.
وقد بسطتُ الحديث في الآية في الموضع المحال عليه.

(٢) النصّ في الأشباه والنظائر: «آمر لممنوعٍ...» انظر ١/ ٤٧٣.

(٣) أي: ما الأمر الذي قال...

(٤) أي: في بيت عامر: «لم يُرِد اللهُ لي» أخذه المصنِّف من معنى: أَبَى اللهُ.

(٥) أي: في الموضع الثاني وهو الآية.

(٦) وذلك على ما قدَّروه في البيت والآية.

(٧) أي: «أن» الناصبة.

(٨) «لا» زيادة من م/ ٣.

(٩) فإنّها تُصاحب «أنْ»، وهذا ما رَجَّح عنده تقدير النفي على تقدير النهي بقولهم: «لا تَسْمُ» في البيت و«لا يَسجد» في الآية.
وانظر الحواشي فيما سبق في ٣/ ٣٣١ ففيها تفصيل وبيان.

(١٠) تقدَّم البيت في «على»، وقائله القحيف العُقَيلي، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٤.

(١١) جاء البيت تامّاً في م/ ٥، وأُثبت صدره في بقية المخطوطات.

(١٢) ذكره من قبلُ للدلالة على أنّ «على» تأتي للمجاوزة مثل «عن»، ثم قال: «ويحتمل أنّ «رضي» بمعنى عطف...» وذكرتُ من قبلُ أنه تخريج البصريين.

وقال الكسائي[١]: «إنّما جاز هذا حَمْلاً على نقيضِه وهو سَخِط».

العاشرةُ: رفع المستثنى على إبداله في المُوْجَب في قراءة بعضهم[٢]: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْـهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ لَمّا كان معناه: فلم يكونوا منه، بدليل[٣]: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْـهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾. وقيل «إلّا» وما بعدها صِفَةٌ[٤]، فقيل[٥]: إنّ الضمير يُوْصَفُ في هذا الباب، وقيل: مرادُهم بالصِّفَة عَطْف البيان[٦]، وهذا[٧] لا يَخْلُص[٨] من الاعتراض إن كان

---

(١) تقدّم هذا النصُّ للمصنف عن الكسائي. انظر ما سبق ٢/ ٣٧٥.
والنصُّ في الخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، وانظر الخزانة ٤/ ٢٤٨، والإنصاف/ ٦٣١.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩، وتقدَّمت، انظر ١/ ٤٥٣، وتكررت الآية في مواضع، وتقدَّمت القراءة في إعراب الجمل، انظر الجملة المُسْتثناة في ٥/ ٢٤٠، وذكرتُ أن القراءة عن ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش، وأَحَلْتُ على كتابي «معجم القراءات».

(٣) وهو من تتمة آية سورة البقرة ٢/ ٢٤٩.
قال السَّمين: «وتأويله أنّ هذا الكلام وإن كان موجَباً لفظاً فهو منفيٌّ معنىً؛ فإنه في قوة: لم يطيعوه إلّا قليل منهم؛ فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب» انظر الدر ١/ ٦٠٥.

(٤) أي: للضمير في «فشربوا».

(٥) هذا رَدٌّ على من قال: إنّ الضمير لا يُوْصَفُ مُطْلقاً.

(٦) ذكر أبو حيان أنه إذا تقدَّم مُوْجَبٌ جاز في الذي بعد «إلّا» وجهان: النَّصْبُ على الاستثناء، وذهب إلى أنه الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد «إلا» تابعاً لإعراب المستثنى منه رفعاً ونصباً وجراً سواء كان ما قبله مظهراً أو مضمراً، قالوا: هو تابع على أنه نعت لما قبله، فمنهم من حَمَلَ هذا على ظاهر العبارة، وقالوا يُنْعَتُ بما بعد «إلّا» الظاهر والمضمر، ومنهم من قال لا يُنْعَتُ به إلّا النكرة أو المُعَرّف بلام الجنس...
ومنهم من قال إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان. البحر ٢/ ٢٦٧.

(٧) أي: جَعْلُه عطف بيان.

(٨) لأنّ عَطْف البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات. فكما لا يُنْعَت الضمير فكذلك لا يُبَيّن بالعطف.

لازماً[١]؛ لأنّ عَطْفَ البيان كالنَّعْتِ فلا يتبعُ الضمير. وقيل: قليلٌ[٢]: مبتدأ، حُذِفَ خبرُه، أي: لم يشربوا.

الحادِيَة عَشْرَة[٣]: تذكيرُ الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[٤] مع أنّ المُشَارَ[٥] إليه اليدُ والعصا، وهما مؤنّثان، ولكن المبتدأ عَيْنُ الخبرِ في المعنى، والبُرْهان مُذَكَّر.

ومِثْلُه[٦] ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[٧] فيمن نَصَب[٨] الفتنةَ، وأَنَّثَ الفِعْلَ.

---

(١) أي: إن كان الاعتراض لازماً، وهو هنا لازم.

(٢) هذا للفرّاء وتقدّم عند المصنّف.
انظر ما سبق ٥/ ٢٤٠، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٦، وشواهد التوضيح له/ ٤٣.

(٣) الصورة الحادية عشرة من النوع الأول، وهو الحمل على المعنى.

(٤) سورة القصص ٢٨/ ٣٢ وتقدّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٨٨، وتكررت في الجهة الأولى من الباب الخامس: «السابع»...

(٥) النَّصُّ لشيخه أبي حَيّان في البحر ٧/ ١١٨ قال: «فذانك إشارة إلى العصا واليد، وهما مؤنثتان، ولكن ذُكِّرا لتذكير الخبر، كما أنه قد يؤنّث المذكر لتأنيث الخبر كقراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ﴾. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٤٢ فقد أخذ هو أيضاً النَّصَّ عن شيخه.

(٦) أي: في الحمل على التأنيث باعتبار الخبر، وتأنيث الفعل لهذا، فهو عكس ما جَرَى في الآية السّابقة؛ إذ فيها حَمْلُ المؤنّث على التذكير الذي في الخبر.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٢٣.

(٨) هذه قراءة خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، وقرأها كذلك نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو جعفر واليزيدي والشنبوذي.
والنصب في «فتنتهم» على أنه خَبَرٌ مقدّم و«إلّا أَنْ قالوا» هو الاسمُ المؤخّر.
انظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيلُ التخريج، والمراجع: ٢/ ٤٠٥ وما بعدها.

الثّانيةَ عَشْرَة: قولُهم «**عَلِمْتُ زيدٌ مَن هو**» برفع[١] «زيد» جوازاً؛ لأنّه نفسُ «مَن» في المعنى.

الثّالثةَ عَشْرَة: قولُهم: «**إنّ أحداً لا يقول ذلك**»، فأُوْقِع[٢] «أَحَدٌ» في الإثبات[٣]؛ لأنّه نفسُ الضمير المستترِ في «يقول»، والضميرُ في سياق النفي، فكأن[٤] «أحداً» كذلك، وقال[٥]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

فرفع «كواكبها» بَدَلاً من ضمير «يحكي»؛ لأنه راجعٌ إلى «أحد»[٦]، وهو واقع في سياق غير الإيجاب[٧]، فكأنّ[٨] الضمير كذلك[٩].

وهذا الباب واسع.

---

(١) زيدٌ: مبتدأ، وجملة «**من هو**» خبر عن المبتدأ، وجملة: «**زيد من هو**» سَدّت مَسَدّ مفعولَيْ «علم»، و«زيد» محمول على «مَن» في الرفع.

(٢) في م/١ و ٥٣ كما أثبته، وفي م/٢ و٤ «فأَوْقَع أحداً» ومثله في المطبوع.

(٣) و «أحد» لا يأتي إلا بعد نفي. والنص في الأشباهِ والنظائر ١/ ٤٧٥ كالذي أثبتُّه.

(٤) كذا في م/١ و٢ و٣، وعند الشيخ محمد «فكان أَحَدٌ» ومثله في م/ ٤ و٥.

(٥) تقدّم البيت في «على» انظر ٢/ ٣٧٥، ونُسب لعدي، وقيل هو لغيره.
وقد ذكره فيما سبق لتضمين: «يحكي» معنى «ينمّ» فعدَّاه بعلى. وهي في معنى «عن»، وتكرر هذا في باب الاستثناء من «الباب الخامس».

(٦) كذا في م/١ و٣ و٤، وفي م/ ٢ و٥ «إلى أحداً»، ومثله في المطبوع، والنص في الخزانة عنه ٢/ ١٩ كالمثبت عندي

(٧) في قوله: لا نَرَى...

(٨) في م/١ و٣ «فكأن» وفي بقية المخطوطات والمطبوع «فكان».

(٩) أي: فكأن الضمير في «يحكي» واقع في سياق نفي.

ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنّه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول[١]: «فلانٌ لَغُوب[٢]؛ أَتَتْه كتابي فاَحتقرها» فقال له: «كيف قلتَ: أَتَتْهُ كتابي؟» فقال: «أَليس الكتابُ في[٣] معنى الصَّحِيفة؟». وقال أبو عبيدةَ لِرُؤْبَةَ بن العَجّاجِ لما أنشد[٤]:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ
كَأَنَّهُ في الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

إنْ أَرَدْتَ[٥] الخطوطَ فقل: «كأَنَّها»، أو السَّوادَ والبلقَ فقل: «كأَنّهما»، فقال: «أردتُ ذلك[٦] وَيْلَكَ».

وقالوا[٧]: «مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ نَفْسُه»، و[٨] «بقومٍ عَرَبٍ كُلُّهم»، و«بقاعٍ

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب/ ١٢، والخصائص ١/ ٢٤٩.

(٢) تتمة النص في سر الصناعة: «فقلتُ له: ما اللغوب؟ فقال" الأحمق».

(٣) في م/ ٤ «بمعنى»، وفي سر الصناعة: «فقال: نعم، أليس بصحيفة».

(٤) قوله: فيها، الضمير للأُتُن، والمراد بالبَلَق: البياض، والتوليع في البقر وغيرها: خطوط من بياض، يقال: بقر مولعة، والبهق نوع من البَرَص، وذكروا أنه أَخَفّ منه.
والشاهد في قوله: «كأنه» فقد قال البغدادي نقلًا عن المعرّيّ. «وَحَّد الضمير بعد قوله: فيها خطوط... لأنه حَمَلَه على الجِنس.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٧، وشرح السيوطي/ ٧٦٤ و٩٥٥، مجالس ثعلب/ ٣٧٥ - ٣٧٦ وفيه بعض الخلاف في مفردات القصة المروية بينهما. والبحر ١/ ٢٥١، ٣/ ١٦١، ١٦٧، والمحتسب ٢/ ١٥٤، والكشاف ١/ ٢٢٠، والدر المصون ١/ ٢٥٦، ٣/ ٢٥٦، ٤٧٨، ٤/ ٣٤٣، ٥/ ٤٨٤.

(٥) سقط هذا وما بعده من م/ ٥.

(٦) في م/ ١ و٤ «أردت كأنّ ذلك» ومثله النصُّ في البحر ١/ ٢٥١ «كأن ذاك».

(٧) انظر الأرتشاف/ ١٣٢١ «مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه».
وقوله: «أبي عشرة» أي: أولاده عشرة.

(٨) في شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «مررت بقومٍ عربٍ أجمعون».

عَرْفَجٍ كُلُّه»[١] برفع التوكيد فيهنّ، فرفعوا الفاعِل[٢] بالأسماءِ الجامدةِ، وأَكَّدوه[٣] لما لحظوا فيها المعنى[٤]؛ إذ[٥] كان العربُ بمعنى الفصحاء، والعَرْفَجُ بمعنى الخَشِن، والأَبُ بمعنى الوالد.

تنبيهــان

- الأَوَّلُ: أَنّه وَقَعَ في كلامهم أَبْلَغُ مما ذكرنا[٦] من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلةَ لفظٍ آخَرَ لكونه بمعناه، وهو[٧] تنزيلُهم اللفظَ المعدومَ الصَّالِحَ للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله[٨]:

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائِيَا

وقد مضى[٩] ذلك[١٠].

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «كلّه: توكيد للضمير المرتفع بعرفج. لأنّ عرفجاً ضُمِّن معنى خَشِنٍ». وانظر الارتشاف/ ١٣٢١

(٢) وهو الضمير المستتر في «أبي عشرة»، و «عرب»، و «عرفج».

(٣) بـ «نفسُه، كُلُّهم، كلُّه».

(٤) فهي جوامد فيها معنى المشتق، فأخذت حكمه في العمل.

(٥) في م/ ٣و٤ «إذا كان».

(٦) في م/ ٥ «ذكرناه»، وانظر الشمني ٢/٢٧٦.

(٧) الضمير «هو» عائد إلى «أَبْلَغ».

(٨) تقدّم في مواضع أولها ٢/٨٩، وقائله زهير، وتكرر في مواضع، وانظر «العلّ» ٣/٥٢٩ قال: «على تقدير الباء مع مُدْرِك».

(٩) انظر الباب الرابع أقسام العطف «٥/٤٧٨ «العطف على التوهم».

(١٠) قوله: «ذلك» غير مثبت في م/ ٣.

- والثَّاني: أنه ليس بلازمٍ أن يُعْطَى الشيءُ حُكمَ ما هو في معناه، أَلَا ترى أَنّ المصدرَ قد لا يُعْطَى حُكْمَ «أَنّ» أَو «أَنْ» وصلتهما، وبالعكس.

دليلُ الأَوّل[١]: أَنّهم لم يُعْطُوه[٢] حكمهما[٣] في جوازِ حَذْفِ الجارِّ[٤]، ولا[٥] في سَدِّهما مَسَدَّ جُزْأَي الإسناد، ثم شَرَّكوا بين «أَنّ» و«أَنْ» في هذه المسألة في باب «ظنَّ»، وخَصُّوا «أَنْ» الخفيفةَ وصلتَها بِسَدِّها[٦] مَسَدَّهما في باب «عسى»[٧]، وخَصُّوا الشّديدةَ بذلك في باب «لو»[٨].

(١) وهو أن المصدر قد لا يُعطَى حكم «أنّ» أو أَنْ» وصلتهما.

(٢) أي: لم يعطوا المصدر...

(٣) حكم «أنْ» و أَنّ».

(٤) يقال: عجيب أنّك قائم، وعجبت أَنْ تقومَ، وقد أسقط حرف الجر «مِن» قبلهما، ولا يجوز مثل هذا الحذف في المصدر، فلا تقول: عجبتُ قيامك، بل تقول: عجبتُ من قيامك.

(٥) أي: ولم يعطوا المصدر حكم «أَنّ وأَنْ» في سَدِّهما مَسَدَّ الجزأين في الإسناد. فتقول: ظننتُ أنّ عبداللّه قادم، وظننت أَنْ يقدمَ عبداللّه، ولكنك لا تقول: ظننتُ القدومَ.

(٦) في م/ ١ و٣ و٤ «بسدِّهما» كذا على التثنية.

(٧) قال الشمني: «إنما تسُدُّ «أَنْ» الخفيفة وصلتها مَسَدَّ الجزأين في باب «عسى»، على قول ابن مالك: إنّ «عسى» حينئذٍ ناقصةٌ، لا على ما يُفْهَمُ من كلامهم، إنّها فعل تامٌّ مسند إلى «أَنْ» والفعل» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٦.
وانظر ما تقدَّم ٢/ ٤٢٠ وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ «قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصةً أبداً... وسَدّت أن والفعل مَسَدّ الجزأين...». وانظر ما تقدَّم ٢/ ٤٢٠.

(٨) في حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٠ «نحو: لو أنَّ زيداً قائم لكان كذا، أي: لو ثبت قيامُه كان كذا».

ودليلُ الثاني[١]: أَنّهما[٢] لا يُعْطَيان حُكْمَه[٣] في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «**عجبتُ من قيامِك**»، و«**عجبت أَنْ تقومَ**»، و«**أنّك قائم**»، ولا يجوز[٤]: عجبتُ قيامَك. وشَذّ قولُه[٥]:

فَـإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الـمِـراءَ فَـإِنَّـهُ ... إِلَى الـشَّـرِّ دَعَّـاءٌ وَلِلْشَّـرِّ جَـالِبُ

فَأُجْرِي المَصْدَرُ[٦] مُجْرَى «أنْ[٧] يفعل» في حَذْف الجارّ.

---

(١) وهو أنه ليس بلازمٍ أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه.

(٢) أي: أَنّ وأَنْ.

(٣) أي: حُكْم المَصْدَر.

(٤) أي: لا يجوز حَذْفُ حرفِ الجرّ في هذا المثال، وجاز في الأمثلة التي سبقته ومعها أَنْ وأَنّ.

(٥) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي يخاطب به ابنه القاسم.
والمِراء: المخالفة في الكلام والملاجَّةُ، وهو مصدر «مَارَى».
والشاهد فيه أنه أتى بالمِراء وهو مفعول به بغير حرف عطف، وعند سيبويه نُصِبَ المراء بإضمار فعل؛ لأنّه لم يُعْطَف على إيّاك، تقديره: اِتّقِ المراء، ويكونُ «إيّاك» منصوباً بفعلٍ محذوفٍ آخر.
وقال الأعلم: إسقاط الواو من «المراء» ضرورة، المعروف إيّاك والمراء.
وقيل فيه غير هذا
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٠، والكتاب ١/ ١٤١، والخزانة ١/ ٤٦٥، والعيني ٤/ ١١٣، ٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ٢١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٩٢، والارتشاف/ ١٤٧٩، وأمالي ابن الحاجب ٤/ ١٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤.

(٦) وهو «المراء» في البيت.

(٧) «أَنْ» غير مثبتة في م/ ١ و٣.

وتقولُ: «**حسبتُ أَنه قائم**» أو «**أَنْ قام**»، ولا تقول: «**حَسِبتُ قيامَه**»[١] حتى تذكر الخَبَرَ.

وتقول[٢]: «**عسى أَنْ تقومَ**»، ويمتنع «**عسى أَنَك قائم**»، ومثلها[٣] في ذلك[٤] «لعلّ».

وتقول[٥]: «**لو أَنَك تقوم**»، ولا تقول: «**لو أَنْ تقومَ**».

وتقول[٦]: «**جئتُك صلاةَ العصر**»، ولا يجوز «**جئتُك أن تُصَلِّي العَصْرَ**»، خلافاً لاَبن جنّي والزمخشريّ.

والثاني[٧]: وهو ما أُعطِيَ حُكْمَ الشيء المُشْبِهِ له في لفظه دون معناه - له[٨] صُوَرٌ كثيرة أيضاً.

---

(١) قيامه: كذا في المخطوطات، وعند مبارك والشيخ محمد: قيامك. ولم ينبه مبارك على هذا الخلاف. فهو غير ما عنده في المخطوطة الثانية. وبكاف الخطاب في حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٢) هذا مثال لما ذكره من خصوصيته «أَنْ» الخفيفة بـ «عسى».

(٣) أي: مثل «عسى».

(٤) أي: «أَنْ» الخفيفة مع صلتها تَسُدُّ مَسدَّ جُزْأَيها، واَمتناع «أَنّ» المشدّدة من ذلك. ومثال ذلك: لعلك أَنْ تفعل الخير، ولا يجوز «لَعَلَّ أَنك فاعل الخير».

(٥) ذكر من قبل أنهم خَصُّوا «أَنّ» بـ «لو»، وهذا مثالها.

(٦) مَثّل هنا للدليل الثاني، وهو ما يجوز في نيابة المصدر عن ظرف الزمان، وهو هنا «صلاة العصر»، ولا يجوز ذلك في «أَنْ وأَنّ» فهما لا يُعْطَيَان حكمه. وهذا ما قاله من قبل: «أَلا ترى أنّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أَنْ وأَنّ» وصلتهما، وبالعكس». فهذا الذي ذكره هنا دليل على أنه لا يكون العكسُ فلا تأخذان حكم المصدر.

(٧) ما تقدَّم هو ما أَشبه الشيءَ في معناه، وعلى هذا قد يُعْطَى حكمه، وهذا هو النوع الثاني، وهو المشابهة باللفظ، واَنظر الأشباه والنظائر ١/ ٤٧٥.

(٨) في م/ ٣ «وله صور».

- **إحداها**: زيادة «إنْ»[١] بعد «ما»[٢] المصدريّة الظرفيّة، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»[٣]؛ لأنّهما[٤] بلفظ[٥] «ما» النافية، كقوله[٦]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ　　عَلَى السِّنِّ خَيراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وقولِه[٧]:

يُرَجِّي المَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ　　وتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

فهذان[٨] محمولان[٩] على نحو قوله[١٠]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ　　يَوْماً بِهَانِئِ أَيْنُقٍ جُرْبِ

- **الثَّانيةُ**: دخولُ لام الأبتداء على «ما» النافية حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ،

---

(١) في م/٣ «أَنْ» وهو غير الصّواب.
(٢) انظر هذا فيما تقدَّم ١/١٤٨.
(٣) انظر ما تقدَّم ١/١٤٧ - ١٤٨.
(٤) في م/٣ «لأنها».
(٥) ذكر من قبل أنّ «إنْ» أكثر ما زِيْدَت بعد «ما» النافية. انظر ١/١٤٥.
(٦) قائله المعلوط القريعي. وتقدَّم في ١/١٤٨ للمسألة نفسها. وانظر أيضاً ٤/٥٤.
(٧) قائله جابر بن رَأْلَان الطائي، وقيل غيره، انظر ما سبق ١/١٤٨ «زيادة إِنْ بعد ما الموصولة الأسميّة».
(٨) أي: البيتان السابقان.
(٩) أي: في زيادة إنْ بعد «ما» المصدريّة والموصولة على ما في البيت الآتي من زيادتها بعد «ما» النافية.
(١٠) قائله دُرَيْد بن الصِّمَّة، وقصَّةُ البيت أنّ الخنساء تجرَّدت، ثم أغتسلت، وكان دُرَيْدٌ ينظر إليها فأعجبته فَهَوِيها، وكانت قد طَلَتْ بعيراً لها.

=

كقوله[١]:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرِكَ فَٱصْطَنِعني فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

فهذا[٢] محمولٌ في اللفظ على نحو قولك[٣]: «**لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ**».

- **الثَّالثة**: توكيدُ المضارع بالنون بعد «لا» النافية، حَمْلاً لها في اللفظ على «لا»

= وعَجزُ البيت غير مثبت في م/ ٢ و٥، وهو مثبت في بقية المخطوطات على ما ترى، وجاء عند البغدادي: «**كاليوم هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ**» وهي الرواية المشهورة. وأخذ بهذا مبارك مع أن المثبت في الثانية عنده كالذي أثبتُّه، وما وجدتُ عنده إشارة إلى هذا. وفي إصلاح المنطق: طاليَ أَيْنُقٍ.

وقال هانئ، فغلَّب المذكَّر، ولم يقل: هانئة، وهو ٱسم فاعل من: هَنَأَ البعيرَ الأَجْرَبَ: إذا طلاه بالقطران.

والشاهد فيه زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية.

ودُرَيْد شاعر فارس من بني جُشَم، وهو مُصَغَّر «أَدْرَد»، وهو السَّاقط الأسنان، وذكروا أنه عاش عمراً طويلًا، قيل: إنه مئتا سنة، وسقط حاجباه على عينيه، وأدرك الإسلام ولم يُسلم، وقُتل يوم حنين كافراً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥١، وشرح السّيوطي/ ٩٥٥، والأمالي ٢/ ١٦١، وإصلاح المنطق/ ١٢٧ وشرح المفصّل ٥/ ٨٢، ٨/ ١٢٩.

(١) قائله النابغة الذبياني من قصيدة يتنصَّل فيها مما اتُّهم به عند النعمان بن المنذر

والشاهد فيه دخول لام الابتداء على «ما» النافية في قوله: لَمَا

ورَدّ هذا ٱبن السراج بأن اللام تحقيق، وما نافية، ثم ذكر أنه توهم اللام داخلة على الذي

وذهب أبو حيان إلى أن الأحسن جعل اللام زائدة، فهو أجود.

وإدخاله لام الابتداء على ما النافية شاذٌ عند الفارسي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٦، وشرح السيوطي/ ٩٥٦، والديوان/ ١٣٩، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٦.

(٢) أي: دخول اللام على «ما» النافية.

(٣) أي: لَلّذي...

الناهيةِ، نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[(١)]، ونحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[(٢)]، فهذا[(٣)] محمولٌ في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[(٤)] ومَن أَوَّلها[(٥)] على النهي[(٦)] لم يحتجْ إلى هذا[(٧)].

- **الرَّابعةُ**: حُذِف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(٨)] لَمّا كان «أَحْسِنْ بزيد» مُشْبِهاً[(٩)] في اللفظ لقولك: «اُمْرُرْ بزيد».

---

(١) سورة النمل ٢٧/١٨، وتقدَّمت في «لا» ٣/٣٢٨، وفي الواو ٤/٤٠١.

(٢) سورة الأنفال ٨/٢٥، وتقدَّمت. انظر «لا» ٣/٣٢٣، ٣٥٥، وانظر تفصيل القول في توكيد الفعل بالنون في الموضع الأول في ص/٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) أي: «لا» النافية في الآيتين محمولة على «لا» الناهية في الآية الآتية.

(٤) سورة إبراهيم ١٤/٤٢، وتقدَّمت، انظر «لا» ٣/٣٢٤.

(٥) أي: مَن أَوَّلَ «لا» في الآيتين السابقتين اللتين أُكِّدَ فيهما المضارعُ بالنون بعد «لا» النافية. وفي م/٤ و٥ «أَوَّلَهما». وأشار الشمني إلى هذا الخلاف.

(٦) ممن ذهب إلى أنها في «لا تُصيبنّ» على النهي الزمخشري. انظر الكشاف ٢/١١ والبحر المحيط ٤/٤٨٤، وانظر حديث المصنف في هذا فيما تقدَّم ٣/٣٢٣.

(٧) أي: لم يحتج إلى الحمل على اللفظ.

(٨) الآية: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة مريم ١٩/٣٨ وهذه صورة التعجب، وأَصَحُّ الأعاريب فيه أنّ الفاعل هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ؛ لأن «أَفْعِل» أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، فالمجرور مرفوع المَحَلّ، ولا ضمير في «أَفْعِل».
وهناك رأي آخر وهو أنّ الفاعل ضمير المتكلم، كأنّه يأمر نفسه بذلك، والمجرور في مَحَلّ نَصْب ويُعْزَى للزجاج. وللفاعل تخريج آخر، وهو أنه فضلة لفظاً، فجاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية. انظر الدر المصون ٤/٥٠٧..

(٩) أي: حُذِف الفاعلُ كما كانت صورة التعجب هذه مشبهة في اللفظ صورة الأمر.

- **الخامِسَةُ**: دخولُ «لام» الآبتداءِ بعد «إنّ» التي بمعنى «نَعَمْ»، لشبهها في اللفظِ بـ «إنَّ» المؤكِّدة، قاله بعضُهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1]. وقد مضى البحثُ فيها[2].

السَّادِسةُ: قولُهم[3]: «**اللَّهُمَّ آغْفِر لَنَا أَيَتُها العصابةُ**» بضَمِّ «أَيّة»[4]، ورَفْعِ صِفَتِها[5]، كما يُقال[6]: «**يا أَيَتُها العِصَابةُ**»، وإنّما كان حَقُّهما[7] وجوبَ النصب[8] كقولهم[9]: «**نحنُ - العربَ - أَقْرَى النّاس للضَّيْف**»، ولكنها[10] لما

(١) سورة طه ٦٣/٢٠، وتقدَّمت القراءة، انظر ما سبق ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وتخريج «إنَّ» على «نَعَمْ» هو رأي المُبرد، وآنظر المقتضب ٢/ ٣٦٤.
كما مضى رَدّ المُصَنِّف في ص/ ٢٤٠ أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وذهب بعضهم إلى أنها لام زائدة.

(٢) انظر تفصيل القول فيها فيما تقدَّم ٢٣٨/١ - ٢٤١، وآرجع إلى ما وضعتُه في الحواشي؛ ففيها فَصْلُ الخطاب، وذلك في ص/٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) انظر هذا في الكتاب ١/ ٤٨٣، والهمع ٣/ ٢٩.

(٤) وذلك على تقدير النداء يا أَيَتها، والحقُّ أنك لست تناديه، ولكنك تَخُصُّه، فتجريه على حرف النداء، لأن في النداء اختصاصاً. السيرافي. على هامش الكتاب. وانظر الهمع ٢٩/٣ - ٣٠.

(٥) وهي قوله: «العصابةُ»، والرفع على اللفظ.

(٦) أي: في النداء.

(٧) أي: أيّة وصفتها.

(٨) كان هذا حقُّهما لأن «أيّة» معمول المحذوف تقديره «أَخُصُّ».

(٩) بنصب «العرب» بفعل محذوف تقديره: «أَخُصُّ»
وانظر شرح المفصّل ١٨/٢، والهمع ٣/ ٣٠.

(١٠) أي: «أيّة» في القول السَّابق.

كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداءِ[(١)] أُعْطِيَتْ حُكْمَها[(٢)]، وإن ٱنتفى مُوْجِبُ البناء[(٣)]، وأمّا[(٤)] «**نحنُ العربَ**» في المثال فإنه لا يكون منادىً[(٥)] لكونِهِ بـ «أل»، فأُعْطِيَ الحُكْمَ[(٥)] الذي يستحقُّه في نفسه[(٦)].

وأما نحو[(٧)]: «**نحن - معاشِرَ الأنبياءِ - لا نُوْرَثُ**» فواجبُ النَّصْب، سواء ٱعتُبِر حالُه[(٨)] أو حالُ[(٩)] ما يشبهُهُ وهو المنادى.

- **السَّابِعَةُ**: بناءُ «**حَذَامِ**»[(١٠)] في لغة الحجاز على الكَسْرِ، تشبيهاً لها

---

(١) أي: بمنزلة «يا أَيَتها».

(٢) وهو البناء على الضّمّ.

(٣) أي: مُوْجِبُ بناء المنادى.

(٤) قال الشمني: «وأمّا نحو العرب في المثال» هكذا وقع في بعض النسخ، وهو الذي رأيناه بخط المصنّف، وفي بعضها: «وأمّا نحن العربَ في المثال»، وفي بعضها: «وأمّا العرب في المثال» وهو أظهرها؛ لأن الذي في المثال «العرب» لا نحوه؛ ولأنّ «العرب» نفس المثال، لا فيه» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٦.

(٥) وإنما يكون منصوباً على الاَختصاص.

(٦) فلا يحمل على غيره كما جَرَى في حمل «أية» في الاَختصاص على النداء فبينته لذلك.

(٧) تقدّم الحديث. انظر الجملة الاعتراضية ٥/ ٥٩. وفيها تخريج لهذا الحديث، والخلاف في روايته.

(٨) وهو النصب على الاَختصاص.

(٩) لأن معاشر مضاف، وما يشبهه وهو المنادى المضاف يكون معرباً منصوباً.

(١٠) يريد من هذا ما كان علماً من الأعلام المؤنثة على وزن فَعَالِ.

وأمّا ما كان منتهياً براء مثل «وَبارِ» فإنه عند بني تميم مبني على الكسر للوزن والعدل المقدَّر، انظر الشمني ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

وحَذامِ عند تميم مُعْرَبٌ إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث. انظر الهمع ١/ ٩٣.

بـ «دَرَاكِ»[(١)]، و«نَزَالِ»[(٢)]، وذلك[(٣)] مشهورٌ في المعارِفِ، ورُبَّما جاء في غيرها[(٤)]، وعليه[(٥)] وُجِّهَ قولُه[(٦)]:

يَا لَيْتَ حَظِّي مِن جَدَاكَ الصَّافي * والفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ

فالأصل[(٧)] «كافاً»، فهو حال[(٨)]،

---

(١) قالوا: لشبه «حذام» الاسم العلم بـ «دَرَاكِ ونَزَال»: اسم فعل الأمر، ووجه الشَّبه في الوزن والعدل والتعريف، وقيل لتضمُّنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه. وذهب المبرّد إلى أنّ ذلك كان لتوالي عِلَلِ مَنْعِ الصَّرْف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل.

(٢) في م/١ و٥ «بنَزَالِ ودَرَاكِ».

(٣) أي: بناءُ «حَذَامِ» على الكسر.

(٤) أي: في غير المعارف، وهي النكرات.

(٥) أي: على هذه المشابهة المشار إليها بين حَذَامِ ودَرَاكِ.

(٦) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العَجّاج يعاتب بها أباه، وللقصيدة قصّة مذكورة في أخبارهما، ووجدت البيت في شرح البغدادي: من نَدَاك، بالنون، وفي الأبيات التي ذكرها: من جَدَاك، وبالجيم وَرَدَ في الديوان.
والرواية في الديوان أيضاً: فليت حظّي. والضّافي: بالضاد المعجمة، وكذا جاء عند البغدادي والجَدَى: العطية، والضّافي: الكثير، وقوله: كَفَافِ: من قولهم: دعني كَفَافِ، أي: كُفّ عني، وأَكُفُّ عنك، فننجو رأساً برأس.
والشاهد فيه قوله: كفافِ: اسم فعل جاء على بابه، وهو هنا نكرة، وسيوضح ذلك المصنف، شرح الشواهد للبغدادي ٨/٥٨، وشرح السيوطي/٩٥٦، والديوان/١٠٠، وأمالي الشجري ١/٢٨، والخزانة ١/٢٤٥، واللسان/كفف.

(٧) كذا جاء في المخطوطات التي بين يديّ «كافاً»، ما عدا م/٤ فإن فيه «كفافاً»، ومثل الرابعة ما جاء في المطبوع.

(٨) قوله: «فالأصل كافاً فهو حال» بيان لكونه نكرة.

أو تَرْكَ كفافِ، فَمَصْدَر[١].

ومنه عند أبي حاتم قولُه[٢]:

جَاءَتْ لِتَصْرَعَني، فَقُلْتُ لَها: اَقْصِري — إِنِّي اَمْرُؤٌ صَـرْعِـي عـلـيـكِ حـرامِ

وليس كذلك[٣]؛ إذ ليس لِفِعْله[٤] فاعِلٌ أو فاعِلَة، فالأَوْلى قولُ الفارسيّ[٥]:

---

(١) ويكون مصدراً مبيناً للنوع، وقد حذف المصدر وبقي ما أضيف إليه.

(٢) قائله اَمرؤُ القيس. والرواية في نُسْخَة المؤلف: جَالَتْ، أي: ناقته، وكذا جاء في الديوان، ووجدتُ البيت في الديوان برواية «حَرَامُ» كذا ضبط قَلَم، وفيه إقواء؛ فإن القافية مكسورة.

ويبدو أن المشهور فيه عند أهل اللغة الرواية بكسر الميم. وقال اَبنُ الشجري: «وقد اَنفرد الأصمعيُّ بروايته، ورواية «حرام» بكسر الميم، ولو رواه بضمها على الإقواء كان أَحَبَّ إليّ. وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه: أَخْرَج «حرام» مخرج «كفافِ» من قول الشاعر:

. . . والـفَـضْـلُ أن تـتـركـنـي كَـفَـافِ

عَدَلَ «كفافِ» عن «كافٍ»، وإن شئتَ قدّرتها معدولة عن التركة الكافّة».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٤، وشرح السيوطي/ ٩٥٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٧، والديوان/ ١١٦.

(٣) أي: ليس الأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم من جعل «حرامِ» في البيت مَقِيساً على كفافِ في البيت السابق.

(٤) وهو قوله: «حَرِم»، ليس منه ما يجيء على وزن فاعل أو فاعلة، وَصْفاً ليكون معدولاً إلى فَعالِ.

(٥) أي: في آخره ياء النسبة للمبالغة؛ لأنه وَصْفٌ كما يقولون في الأحمر: أحمريّ، وفي الدّوّار: دَوّاري، ثم خُفِّف الياء من «حراميّ» ضرورةً، فصارت حراميْ. وهذا ذكره اَبنُ الشجري غير معزو للفارسي، ثم قال بعده: «فهذا أَمْثَلُ مما رآه أبو حاتم، ويجب على هذا الوجه إثباتُ الياء».

انظر أمالي الشجري ١/ ٢٨ - ٢٩.

إنّ أَصْلَه: «حراميٌّ» كقوله[1]:

والـدَّهْـرُ بِـالإنْـسـانِ دَوَّارِيُّ

ثُمّ خَفَّف[2]، وَلَوْ أَقْوَى[3] لكانَ أَوْلَى.

وأمّا قولُه[4]:

طَـلَبُـوا صُـلْحَـنَـا وَلَاتَ أَوانٍ ... فَـأَجَـبْـنـا أَنْ لَيْـسَ حِـيْـنَ بَـقـاءِ

فَعِلّةُ بنائه[5] قَطْعُهُ عن الإضافةِ[6]، ولكنّ عِلّة كَسْرِهِ وكونِهِ لم يُسْلَك به في الضَّمِّ مَسْلَكَ[7] «قبلُ» و«بعدُ» شبهُهُ[8] بـ «نزالِ».

- **الثّامنةُ**: بناءُ «حاشا» في[9] ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[10] لشبهها في اللفظ

---

(١) تقدّم في ١/ ٩٤، وهو للعجاج. ودَوّاري: أصله دَوّار، أدخل عليه ياء النسبة.

(٢) بحذف إحدى الياءين فبقى: حراميْ.

(٣) أي: خالف فيه عن القافية المكسورة إلى المرفوعة فقال: حرامُ، لكان أولى.

(٤) تقدّم البيت، وهو لأبي زبيد الطائي، انظر «لات» في ٣/ ٣٦٤.

(٥) أي: علةُ بناء «أوانٍ» و«بقاءٍ» كذا عند الدسوقي، وعند الشمني: «علة بناء أوانٍ». ولَعَلَّ الصَّواب أَنّ حديثه في بناء «بقاءٍ».

(٦) قُطِع اللفظان: أوانٍ وبقاءٍ عن الإضافة، والأصل:
ولات الأوانُ أوانَ صُلْحٍ، وليس الحينُ حينَ بقاءِ صُلْحٍ
فحذف من اللفظين المضافُ إليه مع نيته المعنى، فبُني كلٌّ منهما على الكسر، وإن تشابهت الحالتان فيهما غير أنّ قوله: «قطعه من الإضافة» عنى به لفظ «بقاءِ» فهو الشبيه بـ «نزالِ».

(٧) وذلك في قطعة عن الإضافة لفظاً وإرادة معنى المضاف إليه، وبنائه على الضم مثل قبلُ وبعدُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ الروم ٣٠/ ٤. وانظر الهمع ٣/ ١٩٢.

(٨) أي: شَبَهُ «بقاءِ» بـ «نَزَالِ» في اللفظ.

(٩) سورة يوسف ١٢/ ٣١، وتقدَّمت في «حاشى»، انظر ٢/ ٢٥٢.

(١٠) في م/ ١ و٢ و٣ «حاشى».

بـ «حاشا»[١] الحرفية، والدليلُ[٢] على ٱسميّتها قراءةُ بعضهم[٣] «**حاشاً**» بالتنوين، على إعرابها كما تقول[٤]: «تنزيهاً لله».

وإنما قلنا[٥]: إنها ليست حَرْفاً لدخولها على الحَرْفِ، ولا فِعْلاً؛ إذ ليس بعدها ٱسمٌ منصوبٌ بها.

وزَعَمَ بعضُهم[٦] أنّها فعل حُذِف مفعولُه، أي[٧]: جانَبَ يُوسُفُ المعصيةَ لأجل الله. وهذا التأويلُ لا يتأتّى في كُلّ موضع؛ يُقالُ لك: «**أتفعلُ كذا؟**» أو «**أَفَعَلْتَ كذا؟**» فتقولُ: «**حاشا لله**»، فإنما هذه بمعنى تبرّأْتُ لله براءةً من هذا الفعل.

---

(١) تقدّم هذا عند المصنّف، انظر ما سبق ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦.
وهو لٱبن مالك، ولم يَعْزُه المصنّف له، وٱنظر دليل ذلك في الجنى الداني/ ٥٦١.

(٢) قلتُ: انظر هذا لٱبن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨، وقد ذكر القراءة دليلاً لما ذهب إليه من ٱسميّة «حاشى»، وٱنتصابه ٱنتصابَ المصادر.

(٣) تقدّمت، انظر ما سبق ٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤، فقد ذكرتُ قارئها ومراجعها.

(٤) أي: تُعَربُ كما يُعْرَبُ المصدرُ هنا.

(٥) النص عند ٱبن مالك: «وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفيّة بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرفُ جَرّ على حرف جَرّ، وإذا لم تكن حرفاً فهي إمّا فعل وإمّا ٱسم، فمذهب المبرد فِعْل، والصحيح أنّها ٱسم، فينتصب ٱنتصابَ المصدر الواقع بَدَلاً من لفظ الفعل...» شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨.

(٦) ذكر المصنّف هذا في «حاشا» عن المبرد وٱبن جني والكوفيين».
انظر ما سبق ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣، وانظر البحر ٥/ ٣٠٣ «المبرِّد وٱبن عطية».

(٧) **هذا نَصُّه فيما سبق، انظر ١٢/ ٢٥٣، وانظر نصّ شيخه أبي حيّان في البحر ٥/ ٣٠٣، فما عند المصنف هنا هو عبارة شيخه أيضاً.**

ومن نَوّنها[١] أَعْرَبها على إلغاءِ هذا الشَّبَه[٢]، كما أنّ بني تميم أَعْرَبُوا بابَ «حذامِ» لذلك[٣].

- **التَّاسِعةُ**: قولُ بعض الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم[٤] **«قَصَرْنا الصَّلاة مع رسول الله ﷺ أكثرَ ما كُنا قطُّ وآمَنَهُ»** فَأَوْقَعَ «قطّ» بعد «ما» المصدريّةِ كما تقعُ بعد «ما» النافيةِ[٥].

- **العاشرةُ[٦]: إعطاءُ الحرفِ حُكْمَ مقارِبه في المخرجِ حتى أُدْغم فيه**، نحو:

---

(١) ذكر المصنِّفُ من قبل أن تنوين «حاشا» تنوين تمكين، وذلك عندما قابله بقوله: «تنزيهاً».
وتعقبّه الدماميني بأنه قد يكون تنوين تنكير، وهو ليس بعزيز في أسماء الأفعال، ورَدَّ هذا الشمني بقوله: «الجواب عن هذا النظر أنّ تنوين التنكير في باب أسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي في ألفاظ منه مثل: صَهْ ومَهْ وإيهِ، كذا ذكره المصنِّف في حرف النون». انظر الشمني ١/ ٢٥٢.

(٢) أي: إلغاء شبه «حاشاً» منونة بـ «حاشا» الحرفية.

(٣) أي: على إلغاء مشابهة حَذَامِ بـ «نَزَالِ».

(٤) قلت: الرواية في صحيح البخاري: «عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثرُ ما كُنا قَطّ وآمَنُهُ بمنى ركعتين» انظر فتح الباري ٣/ ٤٠٧، ومثل هذا عند أبن مالك في شواهد التوضيح/ ١٩٠، وصحيح البخاري ١/ ٥٤٩.
وجاء الحديث في البخاري في باب الصلاة بمنى وليس فيه «قط» بل روايته: «. . . آمن ما كان بمنى ركعتين» انظر فتح الباري ٢/ ٤٦٤.

(٥) قال أبنُ مالك: ؛ «وفي قوله: . . . قَطّ، استعمال «قَطّ» غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين؛ لأن المعهود أستعمالها لأستغراق الزّمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قَطّ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي. وله نظائر».
انظر شواهد التوضيح/ ١٩٣.

(٦) **تعقَّبه الدماميني بأنّ هذا لا مَدْخَل له في الإعراب، فما باله قد ذكره مع أنه ٱلتَزَمَ تجنُّب مثله** =

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١] و﴿لَّكَ قُصُورًا﴾[٢]، وحتى ٱجْتَمَعا[٣] رَوِيّين[٤] كقوله[٥]:

بُـنَـيَّ إِنَّ الـبِـرَّ شـيءٌ هَـيِّـنُ
الـمَـنْـطِـقُ الـطـيِّـبُ والـطُّـعَـيِّـمُ

= كما سبق في ديباجة الكتاب. انظر الشمني ٢/ ٢٧٧.
وأشار بذلك إلى ما وَرَدَ في المقدّمة من قوله: «... إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في ٱشتقاق «ٱسم»...» انظر ١/ ٦٢، وقد ذكر هذا على أنه واحد من ثلاثة أمور ٱقتضت طُوْلَ كُتُبِ الإعراب.
وٱلتمس الشمني العُذْرَ للمصنّف بأنه ٱلتزم تجنّب مثله على سبيل القصد دون الٱستطراد، وما ذكره هنا على سبيل الٱستطراد.

(١) الآية: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٠١، وانظر سورة الفرقان ٢٥/ ٢.
وقد قرأ بإدغام القاف في الكاف أبو عمرو ويعقوب بخلاف عنهما.
انظر النشر ١/ ٢٩٣، والإتحاف/ ٢٤، وكتابي معجم القراءات ٢/ ٥٠٨.

(٢) الآية: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/ ١٠.
وإدغام الكاف في القاف وإظهارها عن أبي عمرو ويعقوب.
انظر النشر ١/ ٢٩٣، والإتحاف/ ٢٤، وكتابي معجم القراءات ٦/ ٣٢٤.

(٣) أي: الحرفان المتقاربان في المخرج.
وفي م/ ١ «اجتمعا في رويين».

(٤) الروي: هو الحرف الذي تُبنَى عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة رائيّة أو داليّة، ويلزم في آخر كل بيت منها، وسُمِّي رَوِيّاً لأنه ينضمُّ ويجتمع إليه جميع حروف البيت؛ لأن أصل: «رَوَى» في كلامهم للجمع. انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي للتبريزي/ ١٤٩.

(٥) ذكر الوطواط الكتبي المصري أنه سمع بعض الأعراب يقوله لولده، وجاءت الرواية عنده في البيت الثاني: وَجْهٌ طليقٌ وكلامٌ لَيِّن. =

وقولِ أبي جهل[١][٢]:

ما تنقِمُ الحربُ العَوانُ مِنّي * بازِلَ عامَيْن حديثٌ سِنّي

لِمِثْلِ هذا وَلَدَتْني أُمّي[٣]

وقولِ آخر[٤]:

إذا ركبتُ فَاْجْعَلُوني وَسَطا

إنّي كَبيرٌ لا أُطِيقُ العُنَّدا

= وذكر أبو زيد أنه من قول أمرأة لأبنها.

وقد جمع الراجز في الرواية التي ذكرها المصنِّف بين النون والميم رويين؛ لتقارب مخرجهما، أما على رواية الوطواط فلا إكفاء فيه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٧، وأنظر «كتاب الكافي في العروض والقوافي»/ ١٦١، والكامل/ ٩٨٦، والمقتضب ١/ ٢١٧، والنوادر/ ٤٠٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والخزانة ٤/ ٥٣٣.

(١) في م/ ٣ بعده «لعنه الله».

(٢) هذه الأبيات تُعْزَى لأبي جهل، يقال: إنه أرتجز بها يوم بَدْر، وتُنْسَبُ إلى عليّ رضي الله عنه، وتقدّمت في «أَمْ» انظر ما سبق ١/ ٢٩٧.

وأستشهد بها المصنِّفُ هنا لمجيء النون في آخر الأوّلين، والميم في آخر الثالث، رويين؛ لتقارب مخرجيهما.

وانظر هذا في الخزانة ٤/ ٥٣٣، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والكامل/ ٩٨٧.

(٣) وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٧ فقد تعقَّب الدماميني المصنِّف بجواز جعل الياء رَوِيّاً، وقد نصَّ على ذلك بعض علماء القوافي.

(٤) قائله غير معروف.

وفيه رواية أخرى: إذا نَزَلْتُ فَأجعلوني، وعند الجواليقي: فأجعلاني. كما يروي: العَنَدا. كذا بفتحتين. وكذا جاء في م/ ١.

والعَنَد: الجانب والناحية، والعُنَّدا: جمع عانِد وعَنُود، وناقة عَنُود إذا تنكّبت الطريق من قوتها ونشاطها. =

ويُسَمّى ذلك إكفاءً[١].

والثالثُ[٢]: وهو ما أُعْطِيَ حُكْمَ الشيءِ لمشابهتِهِ له لفظاً ومعنى.

نحو: اسم التفضيل، و«أَفْعَل» في التعجُّب؛ فإنّهم مَنَعُوا «أَفْعَل» التفضيل أن يرفع[٣] الظاهِرَ لشبهه بـ «أَفْعَل» في التعجُّب[٤] وزناً، و[٥] أَصْلاً، وإفادةً للمبالغة[٦]، وأجازوا[٧] تصغيرَ «أَفْعَلَ» في التعجُّب لِشَبهِهِ بـ «أفعل» التفضيل

= والمعنى على التخفيف: أنّ الرجل كَبُر وصار كالصّبيّ الذي يخافُ من الليل، فهو يَطْلُبُ منهم أن يجعلوه وسطاً بينهم، لا على الجانب أو الطرف؛ فإنه لا يطيق ذلك.

وعلى التضعيف «العُنّد» فقد أمرهم أن يجعلوه وسطاً لئلا تخرجَ به الناقةُ عن الطريق فترميه.

والشاهد هو أن الطاء مثل الدال في جعلهما حَرْفَيْ رَوِيّ، ولم يبالِ بما بينهما من فرق الإطباق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والمقتضب ١/ ٢١٨، والخزانة ٤/ ٥٣٣.

(١) الإكفاء هو اختلافُ حرف الرويّ في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج. انظر كتاب الكافي في العروض والقوافي/ ١٦١.

وقال المبرّد: «واستجازت الشعراء أن يجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اجتماعهما في الغُنّة» الكامل/ ٦٨٩، وانظر الخزانة ٤/ ٥٣٣.

(٢) تقدَّم ما أُعطي الشيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ معنى، ثم حكم ما أَشْبَهَهُ لفظاً، وهذا هو النوع الثالث في التشابه لفظاً ومعنى، وما يترتب على ذلك من حكم.

(٣) لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، وكذا فعل التعجُّب «أَفعلَ».

(٤) كلاهما على وزن «أفعل».

(٥) من حيث اشتقاقهما من الثلاثي.

(٦) اسم التفضيل لإفادة المبالغة في التفضيل، و«أَفْعَل» في التعجُّب لإفادة المبالغة في ذلك. وقوله: «للمبالغة» قالوا: اللام للتقوية.

(٧) ما سبق في العمل كان من بابِ عملِ اسمِ التفضيلِ عَمَلَ فِعْلِ التعجُّب والأمر هنا عكس ما =

فيما ذكرنا، قال[١]:

يَـامَـا أُمَـيْـلَح غِـزْلَانـاً شَـدَنَّ لَنَـا [من هؤليّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ]

ولـم يُسْمَع ذلك[٢] إلا في «أَحْسَن»، و«أَمْلَح» ذكره الجوهري[٣]. ولكنَّ النحويين مع ذلك قاسُوه[٤].

= سبق؛ فإن التصغير في فعل التعجب من حمله على صورة «اسم التفضيل»، وللأسباب التي تقدَّمت من التشابه بينهما وهي: الوزن، والأصل، وإرادة المبالغة.

(١) يُعْزَى البيت لبدويّ اسمه كامِلُ الثَّقَفي، وذكر البغداديُّ أنه لعلي بن محمد العريني، وهو شاعر متأخِّر، وللحسين بن عبدالرحمن العريني، وذكر العيني أنه من قصيدة للعرجي.
ويروى: من هؤلَيّاءِ بين الضَّالِ والسَّمُرِ.
يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا صاحبي، أُمَيْلح: تصغير أَمْلَحَ، من الملاحة وهي الحُسْن والبهجة. شَدَنَ الغزالُ: قوي، وطلع قرناه، واستغنى عن أُمِّه. هؤليائكُنَّ: تصغير هؤلاء، وهو تصغير شذوذ. وذكر الجوهري أنهم لم يُصَغِّروا إلا هذا، وإلا ما أُحَيْسنه. الضّال: هو السِّدرُ البرّي. السَّمُر: شجر شائك عظيم واحده سَمُرَة.
والشاهد فيه تصغير فعل التعجب «أَمْلَح» تشبيهاً له باسم التفضيل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧١، وشرح السُّيوطي/ ٩٦١، والخزانة ١/ ٤٥، ٤/ ٩٥، وشرح المفصّل ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣، والأشموني ٢/ ٢١، والهمع ٢٦١، ٢٦٣، ٥/ ٥٤، ٦/ ١٥١، والإنصاف/ ١٢٧، وأمالي الشجري ٢/ ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ويتكرر ذكره كثيراً في النحو واللغة.

(٢) أي: التصغير في «أفعل» في التعَجُّب.

(٣) ذكر هذا الجوهري في/ ملح، قال: «ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره، وغير قولهم: ما أحيسنه، قال الشاعر: يا ما أُمَيْلَح....». وانظر الهمع ٥/ ٥٤.

(٤) ذكر السيوطي أنّ تصغير فعل التعجُّب مسموع، وفي قياسه خلاف. انظر الهمع ٦/ ١٥١. وفي الارتشاف/ ٣٥٤ «فإنّه يَطَّرد تصغيره، وقد منع اطراده قوم» وفي النصّ ما يشير إلى اطراد التصغير عند سيبويه.

ولم يَحْكِ ٱبنُ مالكٍ ٱقتياسَهُ[١] إلا عن ٱبن كيسان، وليس كذلك[٢].

قال أبو بكر بن الأَنْباريّ: «ولا يُقال[٣] ذلك إلّا لمن صَغُر سِنُّه».

* * *

(١) قال ٱبنُ مالك بعد ذكر البيت: «وهو في غاية من الشذوذ، فلا يُقاسُ عليه، فيقال في «ما أجمله» و«ما أظرفه»: ما أُجَيْمِلَه، وما أُظَيْرفه؛ لأنّ التصغير وَصْفٌ في المعنى، والفعلُ لا يُوْصَفُ، فلا يُصَغَّر، وأجاز ٱبن كيسان ٱطرادَ تصغير «أفعل»، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير «أَفْعِل»، وضَعْفُ رأيه في ذلك بَيِّن، وخلافه مُتَعَيِّن» انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٠. ومثل هذا عند أبي حيان في الأرتشاف/ ٣٥٤، فقد ذكر أنّ ٱبن كيسان أجاز تصغيره، ومنعه الجمهور. وذكر من قبل ٱطراده في مذهب سيبويه.

(٢) أي ليس الأمر على ما ذهب إليه ٱبنُ مالك من قصره على ٱبن كيسان.
قال أبو حيان: «وما حكاه ٱبن مالك في ذلك عن ٱبن كيسان هو نصُّ كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فإنّهم ٱعتقدوا ٱسميّة أَفْعَل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم، وإن كان خارجاً عن القياس».
وأخذتُ هذا من حاشية الشمني ٢/ ٢٧٧ ويبدو أنه أخذه من كتاب أبي حيان «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» وأجزاؤه عندي غير تامّة، وقد رأيتُ أنه ذكر ما ذكره عن ٱبن مالك في الأرتشاف ولم يُعَلِّق عليه بمثل ما ذكره هنا.
وانظر تفصيل المسألة في شرح الشافية ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠، وانظر الإنصاف/ ١٣٨ وما بعدها.

(٣) أي: لا يُصَغَّرُ «أفعل» في التعجب إلا لمن صَغُر سنُّه.

القاعدة الثّانية

أنّ الشيءَ يُعْطى حُكْمَ الشيءِ إذا جاوَرَهُ[١]

كقول بعضهم[٢]: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجرّ، والأكْثَرُ الرَّفْعُ وقال[٣]:

كَأَنَّ أَبَاناً في عَرانينِ وَبْلِهِ   كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجادٍ مُزَمّلِ

وقيل به[٤] في[٥] ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ فيمن جَرَّهما[٦]، فإنّ العطف على ﴿وِلْدَانٌ

(١) قال السيوطي: عَقَد له ابن جني باباً في الخصائص، ولَخّصه ابنُ هشام في المغني بزيادة ونقص. . .». انظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٢ وما بعدها، والخصائص ٣/ ٢١٨: «باب في الجوار».

(٢) خَرِب: صفة لـ «جُحْر»، ولكنه لم يأتِ مرفوعاً، وإنّما جاء مجروراً لمجاورته لضبٍّ، وهذا ما يُسَمّى الجرّ على المجاورة، فحركة الضَّمَّة مقدَّرة على آخره.
وانظر الخصائص ٣/ ٢٢٠، والارتشاف/ ١٩١٢، وشرح الكافية الشافية/ ١١٦٧.

(٣) روايته في م/ ٢ «كأن ثبيراً» وقد ذُكِرَ البيت تامّاً، وأُثبت عجزه في بقية المخطوطات. والبيت لامرئ القيس، وتقدَّم، انظر ٥/ ٦٥٣، وذكر من قبل أن «مُزَمّلِ» صفة لـ «كبير»، وكان حقُّه الرفع، ولكنه خُفِض لمجاورته للمخفوض.

(٤) أي: بالجرِّ على المجاورة.

(٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٢٢ وتقدّمت، وفيها قراءة الرفع، انظر أول الباب الخامس من هذا الجزء «المثال الثالث عَشَر».

(٦) قرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة وعبدالله بن مسعود وأصحابه والأعمش وخلف والمفضّل وطلحة عن عاصم وأبان وحمزة والكسائي **«وحورٍ عينٍ»**، بجرّهما عطفاً على ما قبله، أي: يَطُوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكوابٍ وأباريق. . . وحورٍ عينٍ. وقيل: هو على معنى ينعمون بهذا كله وبحورٍ عينٍ، وذكر العكبري أنه جَرٌّ على الجوار. انظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٢٩٦.

﴿مُّخَلَّدُونَ﴾[١] لا على ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[٢]؛ إذ ليس المعنى أنَّ الوِلْدان يَطُوفون عليهم بالحُوْرِ.

وقيل[٣]: العَطفُ على[٤] ﴿جَنَّٰتِ﴾، وكأنه قيل: المقرَّبون في جَنّاتٍ، وفاكهة، ولحمِ طيرٍ، وحورٍ.

وقيل: على[٥] «أكواب» بأعتبار المعنى؛ إذ معنى[٦] ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ﴾ ينعمون[٧] بأكواب.

وقيل في[٨]: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفض[٩]: إنّه عَطْفٌ على[١٠] «أيديكم» لا على

---

(١) سورة الواقعة ٥٦/١٧.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/١٨.

(٣) هذا قول الزمخشري انظر الكشاف ٣/ ١٩٤، ورَدَّه أبو حَيّان في البحر ٨/ ٢٠٦ ورأى فيه بُعْداً وتفكيكاً لكلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجميّ. وانظر تعقيب السمين فقد أستحسن ما ذهب إليه الزمخشري. انظر الدر ٦/ ٢٥٧.

(٤) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ سور الواقعة ٥٦/ ١١ - ١٢.

(٥) ذكر هذا الزمخشري أيضاً، انظر الكشاف ٣/ ١٩٤، وذكره أبو حيان في البحر ٨/ ٢٠٦، والدر ٦/ ٢٥٧ وعزاه للزمخشري.

(٦) هذا نص الزمخشريّ.

(٧) في م/ ١ و٣ «يُنَعَّمون».

(٨) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدَّمت الآية في «إذا»، وحرف الباء.
وجاءت قراءة الجرِّ في حرف الواو المفردة، انظر ما سبق ٤/ ٣٦٨.

(٩) في م/ ٤ «على أنه...».

(١٠) من قوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ الآية.

رُؤوسكم؛ إذ الأَرْجُلُ مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنه خُفِض لمجاورة «رؤوسكم»[(١)].

والذي عليه المُحَقِّقون أنّ خَفْضَ الجِوَارِ يكون في النّعت[(٢)] قليلاً كما مَثّلنا[(٣)]، وفي التوكيد[(٤)] نادراً، كقوله[(٥)]:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِم أَنْ لَيسَ وَصْلٌ إِذا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ

---

(١) قال السمين: «وهذا وإن كان وارداً إلا أنّ التخريج عليه ضعيف؛ لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإنّ الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف...» الدر ٢/ ٤٩٤، وذكر في تخريج هذه القراءة وجوهاً أخرى.
وما ذكره السمين هنا تبع فيه شيخه أبا حَيّان. انظر البحر ٣/ ٤٣٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/ ٤٣٧ «ولم يرد إلّا في النعت؛ حيث لا يُلْبِس على خلاف فيه قد قُرِّر في علم العربية. وانظر الهمع ٤/ ٣٠٤، والارتشاف/ ١٩١٣.

(٣) وذلك في «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» وبيت امرئ القيس.

(٤) أي: وجاء العطف على الجوار في التوكيد، ولكنّه نادر.

(٥) قائله أبو الغريب الأعرابي.
ويروى: استرخت عُرَى الذَّنَبِ.
صاح: مُرخّم صاحبي، والذَّنَب: الذَّكَرَ، والمراد من هذا الشطر أنه لا يكون وصل بين المرء وزوجه في هذه الحالة من العجز عن الجماع.
والشاهد في البيت في قوله «كلّهم» بالجرّ مع أنّه وَصْفٌ لـ «ذوي»، وكان عليه أن يقول: «كُلَّهم» بالنصب تابعاً للمؤكَّد، غير أنه جاء مجروراً لمجاورته المجرور «الزوجات».
وذكر البكريّ: أنّ أبا الغريب أعرابيٌّ له شعر قليل، أدركَ الدولة الهاشميّة، وقال أبو زياد الكلابي: كان أبو الغريب شيخاً قد تزوّج ولم يُوْلم، فاجتمعنا على باب خبائه، وصِحْنا:

أَوْلِـمْ ولـو بيَـرْبُـوع * أَوْلِـم بـقـردٍ مَـجْـدُوع
قـتـلـنـا مـن الـجـوع

فَأَوْلَم، وأَعْرَسَ بأهله، فلما أصبح غدونا عليه... فقال... وهو القائل: يا صاح... =

قال الفرّاءُ[١]: «أَنْشَدنيه أبو الجرَّاح[٢] بخفض «كُلّهم»، فقلتُ له: هَلّا قلت: «كُلَّهم» - يعني بالنّصب -، فقال: هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا. ثم ٱستنشدتُه إيّاه فَأَنشدنيه بالخفض».

ولا يكون في النَّسق[٣]؛ لأنّ العاطِفَ يمنع من التجاوُر، قال الزمخشريّ[٤]: «لما كانت الأَرْجُلُ من بين الأعضاءِ المغسولةِ تُغْسَلُ بِصَبِّ الماء عليها كانت مَظِنَّة الإسرافِ المذمومِ شَرْعاً، فعُطِفت[٥] على الممسوح لا لِتُمْسَحَ، ولكنْ لِيُنَبَّهَ على وجوبِ الٱقتصادِ في صَبِّ الماءِ عليها، وقيل: «إلى الكعبين» فَجيء بالغاية إماطةً لِظَنِّ من يَظُنُّ أَنّها ممسوحةٌ؛ لأنّ المَسْحَ لم تُضْرَبْ له غايةٌ في الشريعة». انتهى.

* * *

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧٤٣، شرح السيوطي/ ٩٦٢، والهمع ٤/ ٣٠٤، الشذور/ ٣٣١، والدر المصون ٢/ ٤٩٤، والٱرتشاف/ ١٩١٣، معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٣١٠، والخزانة ٢/ ٣٢٣، ٣٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠٤، وتذكرة النحاة/ ٥٣٣.

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وجاء النصُّ فيه مختصراً، وليس كما أثبته المصنّف هنا فلعله ورد في موضع آخر.

(٢) أبو الجرّاح العقيلي، أعرابي فصيح، وكان ينقل عنه الفراء. انظر المزهر ٢/ ٤١٠، وانظر: أبو زكريا الفرّاء. مذهبه في النحو واللغة/ ١٢٦، والتاج/ جَرَح.

(٣) أي: في عطف النَّسَق.
ورده أبو حيان بأنه ضعيف، ولم يُحْفَظْ من كلامهم. الهمع ٤/ ٣٠٤.

(٤) انظر الكشاف ١/ ٤٤٩، مع بعض الٱختلاف في المفردات.

(٥) كذا في م/ ٢ و٣ و٤ ونص الكشاف، وفي الباقي والمطبوع: «فعطف».

تنبيـــه

أنكر السِّيرافيّ وٱبنُ جني[(١)] الخفضَ على الجوارِ، وتأوَّلا قولهم: «**خَرِبٍ**» بالجرِّ على أنه صفةٌ لـ «ضَبّ».

ثم قال السيرافي[(٢)]: «الأصلُ خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوين «خَرِب»[(٣)] ورَفْع «الجُحْر»[(٤)]، ثم حُذِف الضميرُ[(٥)] للعلم به، وحُوِّلَ الإسنادُ إلى ضمير الضَّبِّ[(٦)]، وخُفِض «الجُحْرُ» كما تقول: «**مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ**» بالإضافة، والأصلُ: **حَسَنٍ الوَجْهُ منه**، ثم أُتي بضمير «الجُحْرِ» مكانه لِتَقَدُّم ذكره، فٱستتر»[(٧)].

---

(١) انظر الهمع ٤/ ٣٠٥، والمساعد ٢/ ٤٠٣، وٱنظر الخزانة ٢/ ٣٢٣، والخصائص ١/ ١٩٢ وما بعده، و٣/ ٢٢٠.

(٢) انظر هامش الكتاب ١/ ٢١٧.
وقد قال السيرافي: «... رأيتُ بعض النحويين من البصريين قال في «هذا جحر ضبٍّ خربٍ» قولاً شرحتُه وقَوَّيْتُهُ بما يحتمله زَعْمُ هذا النحويّ...».
وانظر حديث السِّيرافي في الارتشاف/ ١٩١٤.

(٣) وهو على هذا نعتٌ لـ «ضبٍّ».

(٤) وهو فاعل لـ «خَرِبٍ»؛ لأنه صفةٌ مشبَّهةٌ بٱسم الفاعل.

(٥) على تقدير: خَرِبٍ جحرُه، وفي م/ ١ قوله «للعلم به» غير مثبت.

(٦) على تقدير: خَرِبٍ الجُحْرُ منه.

(٧) قال الدسوقي: «فقد تَحَمَّلَ «خِرب» ضميرين: الجُحْرُ، وضمير الموصوف الذي ٱستتر أولاً، فقول المصنِّف: ٱستتر أي: في «خربٍ»، فعنده يجوز تحمل الوصف لضمرين» انظر الحاشية ٢/ ٣٠٤.

وقال ٱبنُ جنّي[١]: «**الأَصْلُ خَرِبِ جُحْرُه**»، ثم أُنيبَ المُضَافُ[٢] إليه عن المضاف[٣]، فٱرتفعَ[٤] وٱستتر»[٥].

ويَلْزَمُهما[٦] ٱستتارُ[٧] الضمير مع جَرَيان الصِّفةِ[٨] على غير مَن هي له[٩]، وذلك لا يجوزُ عند البصريين وإنْ أُمِنَ اللّبسُ.

---

(١) قال ٱبنُ جني: «وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ جُحْرُه، فيجري «خرب» وصفاً على «ضَبّ» وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم أبوه، فتجري قائماً وَصْفاً على رجل، وإن كان القيام للأَبِ لا للرَّجل... فلما كان أَصْلُه كذلك حُذف الجُحر المضافُ إلى الهاء، وأقيمت الهاءُ مقامه، فٱرتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ٱرتفعت ٱستتر الضميرُ المرفوع في نفس «خرب»، فجرى وَصْفاً على ضبّ وإن كان الخرابُ للجحر لا للضبّ على تقدير حذف المضاف على ما أرينا...» الخصائص ١/ ١٩٢، وانظر ٣/ ٢٢٠.

(٢) وهو الهاء المضاف إلى الجُحْرِ.

(٣) وهو: جُحْر.

(٤) أي: بعد أن كان ضميراً في مَحَلِّ جَرٍ.

(٥) ٱستتر في «خَرِب» الصفة المشبهة، وهو فاعل به.

(٦) أي: يلزم ٱبن جنّي والسِّيرافيّ.
وانظر تعقيب أبي حَيّان في الخزانة ٢/ ٣٢٣، والٱرتشاف/ ١٩١٤، وأحال على شرح التسهيل.

(٧) في «خرب».

(٨) وهي «خرب».

(٩) فالصِّفة على هذا جاريةٌ على «ضَبّ» والأصل أن تكون للجُحْر.
وفي المساعد: «وخَرّج السِّيرافي وٱبن جني المثال المذكور وغيره على معنى: خربِ جُحْرُه، أو الجحرُ منه، ثم رَجَع بعد الحذف إلى «خَرِب»، **فهو جارٍ على من هو له** بهذا التقدير، والجمهور على الأَوّل ٢/ ٤٠٣ - ٤٠٤.

وقولُ السيرافي[١]: «مررتُ برجل قائم أبواه[٢] **لا قاعِدَيْن**» مردودٌ؛ لأنّ ذلك[٣] إنما يجوزُ في الوَصْف الثاني[٤] دون الأوّل على ما سيأتي[٥].

ومن ذلك[٦] قولُهم[٧]: «هَنَأَني ومَرَأَني»، والأصل: أَمْرَأَني».

وقولُهم: «هو رِجْسٌ نِجْس» بكسر النون وسكون الجيم، والأَصْلُ «نَجِس» بفتحة فكسرة، كذا قالوا[٨]، وإنما يتمُّ هذا لو كانوا[٩] لا يقولون: هذا نَجِسٌ»

---

(١) لم يَرِد هذا المثال عند المصنّف من قبل. وهو للسيرافي، وقد ذكره أبو حَيّان. وقال: «وتشبيه السِّيرافي المسألة بنحو قول النحويين: مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعِدَيْن، تشبيهٌ غير صحيح». قال البغدادي: أنتهى كلامُ أبي حَيّان، وبَيّنَهُ ابنُ هشام في المغني بعد نقل كلامهما. . .» الخزانة ٢/٣٢٣.

(٢) في م/٤ «أبوه».

(٣) في م/١ «ذاك». وقوله: ذلك: أي جَعْل الوصف الجاري على غير من هو له غير محتوٍ على الضمير إنما يجوز في الوصف الثاني.

(٤) و«خَرِب» في هذا القول ليس وصفاً ثانياً كما هو الحال في مثال السِّيرافي، وذلك في «قاعِدَيْن».

(٥) سوف يأتي حديثه في القاعدة الثامنة «كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الثّواني، ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل».

(٦) أي: مما يُعطَى حكمَ ما جاوَرَه.

(٧) الأصل أن يقول: هَنَأَني وأَمْرَأَني، وحُذِفت الهمزة من الثاني لمشاكلة ما قبله. وإذا أفرد «أمرأني» جاء مهموز الأول. **وتعقب الدماميني المصنّف بأن هذا لا صِلَة له بالإعراب.** انظر الشمني ٢/٢٧٨.
ولا يزال تعقيب الدماميني أنّ هذا خارج عن حَدّ هذا الباب.

(٨) أي: كذا قال العلماء في «نِجْس» بكسر فسكون، وأن هذا إنما كان للمقابلة بما قبله.

(٩) أي: العرب.

بفتحة فكسرة، وحينئذٍ[١] فيكون مَحلُّ الاستشهاد إنما هو الالتزام[٢] للتناسب، وأمّا إذا لم يُلْتزَم[٣] فهذا[٤] جائز بدون[٥] تقدُّم «رِجْس»؛ إذ يقال: «فِعْل» بكسرة فسكون في كل «فَعِلٍ» بفتحةٍ فكسرةٍ، نحو[٦]: كَتِف، ولَبِن، ونَبِق.

- وقولُهم[٧]: **«أخذه ما قَدُم وما حَدُث»** بضم دال» حَدُث».

- وقراءة جماعة ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ بصرف[٨] «سلاسل».

---

(١) أي: حينئذٍ التزام «نِجْس» بكسر فسكون.

(٢) أي: التزام هذا الضبط عند المجاورة للتناسب بينه وبين «رِجْس».

(٣) أي: بكسر فسكون في «نِجْس».

(٤) أي: هذا الضبط لهذا اللفظ.

(٥) وإذاً فلا يكون ذلك من باب المشاكلة.

(٦) فيقال: كِتْف، ولِبْن، ونِبْق.
واللَّبِنة: التي يُبْنى بها، والجمع: «لَبِن»، مثل: كَلِمَة وكَلِم.
والنَّبِقُ: حَمْلُ السِّدْر، ويقال: النَّبْق بسكون الباء الموحَّدة، والواحدة نَبِقة، مثل: كَلِمَة وكَلِم.

(٧) **قوله: «قولهم» فيه تعميم في غير مَحلِّه، فالأثَرُ في قصّة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «أنه سَلّم عليه [أي: على الرسول ﷺ]، فلم يَرُدَّ عليه السّلام، قال: فأخذني ما قَدُم وما حَدُث».**
قال ابن الأثير: «يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة، يقال: حَدَث الشيءُ - بالفتح - يحدث حدوثاً، فإذا قُرِن بـ «قَدُم» ضُمّ للازدواج بـ قدم».
انظر النهاية في غريب الحديث والأثر/ حدث، وكذا اللسان والتاج.
وانظر مادة/ قدم، في النهاية. وشرح المفصَّل ٩/ ٦٤، والأشباه والنظائر ١/ ٣٢٣.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/ ٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٦٩.
القراءة «سلاسلاً» بالصَّرْف في الوَصْل، وسلاسلا بالألف في الوقف.
وأما في الوصل فذلك للتناسُب؛ لأنّ ما قبله مُنَوّن ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ آية/ ٣».
وهناك من العرب من يَصْرِف ما لا يُصْرَف. وذكر الأخفشُ أنّ بني أَسَد يَصْرِفون الأسماء =

- وفي الحديث[1]: «اِرْجِعْنَ مأزورات غير مَأْجورات»، والأَصْلُ «موزورات» بالواو؛ لأنه من الوِزْر.

- وقراءة أبي حَيَّةَ[2] ﴿يُؤْقِنُون﴾ بالهمزة.

= مطلقاً. والصَّرْف ثابت في مصاحف المدينة ومكّة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أُبَيّ بن كعب، ومصحف عبدالله بن مسعود.

وأما قُرّاء هذه القراءة فهم: نافع وأبو جعفر والكسائي وأبو بكر عن عاصم وعبيد عن شبل عن ابن كثير ورويس من طريق الحلواني والشّذائيّ عن الداجوني، وابن ذكوان والأعرج وشيبة وهشام عن ابن عامر والحسن والشنبوذي.

وإذا أردت بياناً مُفَصّلاً لهذه القراءة وغيرها في هذا اللفظ فارجع إلى كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٢٠٧ وما بعدها، فإنك تجد فيه مما جمعته فيها ما يرضيك ويسرُّك إنْ شاء الله تعالى.

(١) هذا من قول رسول الله ﷺ للنساء حين رجعن من الجنازة، وقد ذكره ابن ماجة. وهو مروي عن عليّ عن أنس وهو صحيح.

والقياس فيه: «مَوْزُورات» بالواو، فجاء بالهمز للازدواج مع ما بعده، وهو «مأجورات».

قال ابن الأثير: «أي: آثِمات، وقياسه مَوْزُورات، يقال: وُزِرَ فهو مَوْزُور، وإنما قال: مأزورات، للازدواج بمأجورات...».

انظر النهاية/ وزر، وكذا التاج واللسان، والارتشاف ٢٣٧٧، والهمع ٥/ ٣٥١، وتعليق البغدادي على أحاديث شرح الكافية للرضي/ ٥٢، وشرح المفصَّل ٩/ ٦٤، ١٠/ ١٩، ٥/ ١٥٤، والجامع الصغير/ ٦٤، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ١/ ١٤١، وتتمته «أرحامكم أرحامكم»، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٤، وسنن ابن ماجه «الجنائز» ١/ ٢٨٩.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٤، وتقدَّمت الآية في «ما».

وأما القراءة فهي عن أبي حَيّة النُّميريّ، وعَلّق شيخي مازن مبارك تعليقاً غريباً قال فيه: «قلتُ: أبو حَيّة، لعله أبو حَيْوَة شُرَيْح بن يزيد الحضرمي»!!

قلت: أبو حَيّة النميري هو الشاعر المعروف الهَيْثَمُ بن الربيع، وكان يهمزُ كُلَّ واوٍ =

- وقوله[١]:

أَحَبُّ الـمُـؤْقَـدَيـن إلـيَّ مُـؤْسـى وجَـعْـدَةَ إذ أَضـاءَهـمـا الـوقـودُ

بهمز «المؤقدين» و«مؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهُمِزَت كما قيل في «وُجُوه»: «أُجُوه»، وفي «وُقِّتَتْ»[٢]: ﴿أُقِّتَتْ﴾.

= ساكنةٍ، وقد ذكر هذا أبو علي في الحُجّة نقلاً عن الأخفش. انظر ١/ ٢٣٩.

وانظر النصّ عن أبي حَيّة في إعراب ثلاثين سورة/ ٨٥، وأرجع إلى كتابي: معجم القراءات ١/ ٣٣.

وجاء في الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٤ «أبو حَيْوَة»! وليس كذلك، وفي حاشية الشمني «أبو حبة» بالباء الموحدة، وهو وهم، أو سبق قلم أو تحريف.

(١) قائله جرير من قصيدة في مَدْح هشام بن عبدالملك المروانيّ.

والرواية فيه: لَحَبَّ المؤقدان، ومثله عند البغدادي، والمثبت عند السيوطي: لَحَبُّ المؤقَدَيْن. وفي الديوان: لَحَبَّ الوافدان إليّ موسى.

المُؤْقِدان: اسم فاعل من أوقدت النار، وموسى وجعدة هما المخصوصان بالمدح، وهما ولداه.

إذ أضاءهما: روي: لو أضاءهما. وأضاءهما: أراهما. فقد مَدَحهما بإيقاد النار؛ لأنه يدل على الكرم ومحبة الضيوف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٧٦، وشرح السيوطي/ ٩٦٢، والديوان/ ١٤٧، وحجة الفارسي ١/ ٢٣٩، والمحتسب ١/ ٤٧، والخصائص ٢/ ١٧٥، و٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٢١٩، وسر الصناعة/ ٧٩، والمنصف ١/ ٣١١، ٢/ ٢٠٣.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ سورة المرسلات ٧٧/ ١١.

و«أُقِّتت»: بالهمزة قراءة الجمهور.

وقرأ أبو الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر وعبدالله بن مسعود، واليزيدي، ورَوْح، ويعقوب، وابن وردان، وابن جَمّاز، والحسن، وحُمَيْد، ونصر، ومجاهد «وُقِّتَتْ» بواو مضمومة وتشديد القاف على الأصل؛ لأنه من الوقت. وقال عيسى بن عمر: «هي لغة سُفْلَى مُضَر». =

ومن ذلك قولهم في[1] «صُوَّم»: : «صُيَّم» حَمْلاً على قولهم في «عُصُوٌّ»: «عِصِيّ».

وكان أبو علي ينشد في مثل[2] ذلك[3]:

قد يُؤخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجارِ

= انظر كتابي معجم القراءات ١٠/ ٢٣٩ - ٢٤٠.

ولم يثبت مبارك هذا اللفظ على أنه جزء آية، ولم يتنبه إلى أنه بالواو إحدى القراءتين في الآية.

(١) قال الشيخ الدردير في تعليقه على المسألة: «حاصِلُه أنّ لام الكلمة إذا كانت واواً وقبلها واو فتُدْغم، وتقلبُ الواو المتطرفة ياءً وتدغم، فأجرى عين الكلمة في ذلك مُجْرَى لام الكلمة، وأنت خبيرٌ بأن هذا خارج عن القاعدة. تأمّل». انتهى. نقلتُه عن حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٥.

وذكرتُ من قبل نقلاً عن الدماميني أنّ ما أورده المُصَنِّف من مسائل على هذه الصورة في هذه القاعدة لا علاقة له بالإعراب. انظر الشمني ٢/ ٢٧٩.

(٢) قوله: «مثل» غير مثبت في م/ ٢ و٥.

(٣) ذكر الميداني أنه في شعر أبي نواس، ولم أجده فيه، انظر مجمع الأمثال ١/ ١٠٩.

قال: «مثل إسلامي وهو في شعر الحكميّ».

وذكر البغدادي أنه في شرح الشريشي للمقامة الأربعين عند الحريري **[وهي المقامة التبريزية، ص/ ٣٤٥]. وقف عند قوله: «إنه ممن يدور خلف الدار، ويأخذ الجارَ بالجارِ ص/ ٣٤٦.** وذكر أَنّ العرب تسمّي فَرْجَ المرأة الجارَ، ودُبُرَ المرأة الجارة، ثم ذكر الأَصْلَ الذي أخذ منه الحريريُّ هذا، وهو أن رجلاً جاء امرأته، فادعت أنها حائض، فمضى في دُبُرها، وهو ينشد:

كَلّا وربِّ البيت ذي الأَسْتار ... لَأَهْتِكَنْ حَلَقَ الحِتارِ

هَتْكَ غُلامٍ لَيسَ بِالخَوّارِ ... قد يُؤخَذُ الجارُ بجُرْمِ الجارِ

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٠. وانظر القصّة عند ابن جني في الخصائص ٢/ ١٧١، والأشباه والنظائر ١/ ٣٢٥.

القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حُكْمَه ويُسَمَّى ذلك تضميناً[١]

وفائدتُه[٢]: أن تؤدِّي كلمةٌ مُؤَدّى كلمتين.

قال الزمخشريُّ: «ألا تَرَى كيف رَجَع معنى[٣]: ﴿وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ﴾ إلى قولك: ولا تَقْتَحِمْ[٤] عيناك مجاوزتين[٥] إلى غيرهم.

﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾[٦]، أي: ولا تضموها إليها آكلين[٧]». انتهى.

- ومن مُثُلِ ذلك أيضاً قولُ تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾[٨]، ضُمِّن «الرَّفَث»

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٠٦ - ٣٠٧، و٤١٥ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/٢١٩.

(٢) قال الزمخشريّ: «فإن قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قيل... قلتُ: الغَرَضُ فيه إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى فَذّ...». انظر الكشاف ٢/٢٥٧. قال: «فَذّ» ولعله تحريف صوابه: فَرْد.

(٣) سورة الكهف ١٨/٢٨، وقد تقدّمت، انظر ما سبق ٥/٦٧٧.

(٤) في م/٢ و٣ «ولا تقتحمهم».

(٥) في الكشاف «مجاوزتين». ومثله في الأشباه والنظائر ١/٢١٩. وفي م/٢ «مجاوَزِين».

(٦) الآية: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا﴾ النساء ٤/٢.

(٧) تتمة نصّ الكشاف: «... لها».

(٨) سورة البقرة ٢/١٨٧، وتقدّمت، انظر ما سبق «إلى» ١/٤٨٩.

معنى الإفضاءِ[١]، فعُدِّي بـ«إلى» مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾[٢]، وإنما أَصْلُ الرّفثِ أن يتعدَّى بالباء، يقال: أَرْفَث فلانٌ بٱمرأته.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾[٣]، أي: فلن تُحْرَمُوه، أي: فلن تُحْرَموا ثوابَه؛ ولهذا عُدِّي[٤] إلى ٱثنين[٥] لا إلى واحد.

---

(١) قال ٱبن جني: «وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رَفَثْتُ بها، أو مَعَها، لكنه لما كان الرَّفَثُ هنا في معنى الإفضاءِ وكنت تعدِّي «أَفْضَيْتُ» بـ«إلى» كقولك: أَفْضَيْتُ إلى المرأة. جئتَ بإلى مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه» الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(٢) ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ سورة النساء ٤/ ٢٠ - ٢١.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ١١٥، وقد تقدَّمت في حرف الفاء ٢/ ٤٩٣.

والذي تقدَّم «وما يفعلوا... فلن يكفروه» بالياء المثناة من تحت، وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم من السَّبْعَة وآخرين ممن هم بعد السبعة.

وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٥٥٩.

والمثبت هنا بالتاء «وما تفعَلوا... فلن تُكْفَروه» وكذا جاءت في المخطوطات، ومتون الحواشي، غير أن أستاذي الدكتور مازن مبارك خالف عن هذا، وأثبتها بالياء في الفعلين مخالفاً متن حاشية الأمير والمخطوطة الثانية، ولا عُذر له في هذا.

وقراءة التاء فيهما عن نافع وٱبن عامر وٱبن كثير وأبي عمرو في أحد وجهيه، وأبي بكر عن عاصم، وقتادة. وهي ٱختيارُ أبي حاتم.

وكان أبو عمرو لا يُبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء، ومثله الدُّوري، وروى ذلك اليزيدي وغيره عن أبي عمرو.

انظر تفصيل هذا المختصر في كتابي «معجم القراءات ١/ ٥٥٩ - ٥٦٠».

(٤) أي: «تكفر».

(٥) الأوَّل: هو النائب عن الفاعل، والثاني: هو هاء الضمير.

قال السمين: «وكَفَر: يتعدّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لاثنين، أولهما قام مقام الفاعل، والثاني الهاء في «يكفروه»؟ فقيل إنّه ضُمِّن معنى فِعْلٍ يتعدّى لاثنين وهو «حَرَم»، فكأنه قيل: فلن تُحْرَمُوه، و«حَرَم» يتعدّى لاثنين» انظر الدر ٢/ ١١٤.

- وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[١]، أي: لا تَنْووا؛ ولهذا عُدِّيَ بنفسه لا بـ «على».

- وقولُه تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[٢]، أي: لا يُصْغُون.

وقولهم[٣]: «سَمِعَ الله لمن حَمِدَه»، أي: استجاب. فَعُدِّي «يسمع» في الأول بـ «إلى»، وفي الثاني باللّام، وإنما أَصْلُه أن يتعدَّى بنفسه[٤] مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[٥].

- وقولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[٦]، أي: يُمَيِّزُ؛ ولهذا عُدِّيَ بـ «مِن» لا بنفسه.

وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾[٧]، أي: يمتنعون من وَطْء[٨] نسائهم

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٣٥، وتقدَّمت في «على» ٢/ ٣٧١ وفي «الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر» ٥/ ٦٩٣.

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٨، وتقدَّمت مراراً، وكان أَوّل موضع في «كل» ٣/ ١٠٨.

(٣) تقدّم نصّ الحديث في الباب الخامس، وكذا الآية. انظر ٥/ ٦٧٨.
وسبق حديثُ المصنف في الفعل القاصر في ٥/ ٦٧٩.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: أيُّ فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المُعَدَّى بنفسه يفيد الإدراك، والمُعَدّى بإلى يفيد الإصغاءَ مع الإدراك» الكشاف ٢/ ٥٩٨.

(٥) سورة قٓ ٥٠/ ٤٢. قال: «فإن عُلِّقت بمسموع فمتعديّة لواحدٍ اتفاقاً». ثم ذكر نص الآية. انظر ما سبق ٥/ ١٨٩.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٢٠ وتقدّمت، انظر ما سبق في «مِن» ٤/ ١٦١، وانظر حذف المبتدأ في الباب الخامس.

(٧) الآية: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٢٦.

(٨) في م/ ١ و٣ و٥ «وَطْءِ» كذا جاء كَتْبها، ومثله في كثير من تفاسير المتقدمين.

بالحَلْف؛ فلهذا عُدّيَ بـ[١] «مِن»، ولَمّا خفي التضمينُ على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يُقال: «**حَلَفَ مِن كذا**»، بل: حَلَف عليه - قال: «مِن مُتَعَلِّقة بمعنى «للذين»[٢]، كما تقول: لي منك مَبَرَّة، قال: وأَمَّا قولُ الفقهاء: «**آلى من امرأته**» فَغَلطٌ[٣]، أَوْقَعَهُم فيه عَدَمُ فَهْمِ المتعلّق في الآية.

وقال أبو كبير الهذلي[٤]:

حَـمَـلَتْ بِـهِ فـي لَيْـلَةٍ مَـزْؤودةٍ　　　كَرْهاً وعَـقْـدُ نِطاقِـها لَمْ يُـحْلَلِ

---

(١) قال أبو حيان: «ومِن: يتعلّق بقوله: يؤلون، وآلى لا يتعدى بـ «مِن» فقيل: مِن: بمعنى «على»، وقيل: بمعنى «في»، ويكون ذلك على حَذفِ مضاف أي: على ترك وَطْءِ نسائهم أو في ترك...، وقيل «مِن» زائدة، وقيل: يتعلّق بمحذوف، والتقدير للذين يؤلون من نسائهم تربُّص أربعة أشهر، فتعلّق بما تتعلّق به «لهم» المحذوفة. قاله الزمخشري»، وهذا كله ضعيف يُنَزَّهُ عنه القرآن، وإنّما يتعلّق بيؤلون على أحد وجهين: إمّا أن يكون «مِن» السَّبب، أي: يحلفون بسبب نِسَائهم، وإمّا أن يُضَمّن الإيلاءُ معنى الامتناع، فيُعَدّى بمن، فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نسائهم» البحر ٢/٢٢٦، وانظر الدر ١/٥٥٠ - ٥٥١.

(٢) ذكر هذا أبو حيان، وعزاه للزمخشري، والزمخشري ذكره على الجواز قال: «ويجوز أن يراد لهم «من نسائهم تربص أربعة أشهر» كقوله لي: «منك كذا» الكشاف ١/٢٧٦، وذكر الزمخشري التضمين بقوله: «فكأنه قيل يبعدون من نسائهم مُؤْلِين أو مُقْسِمين...».
وقوله: للذين، فيه اختصار، ولعلَّ بيانه أنّه متعلّق بما تعلق به «للذين»، ويكون التقدير: تربُّص أربعة أشهر كائن للذين، كما تقول: مَبَرَّة كائنة لي منك.

(٣) قول الفقهاء ليس بغلط إذا قدرت «مِن» بمعنى «على» أو «في» أو قدّرت «مِن» زائدة، أو على تقديرها للسبب، أو على تقدير «آلى» بمعنى امتنع، فكيفما فَسَّرت هذا النص وجدت له مخرجاً لا خَطَأَ فيه.

(٤) هذان بيتان في وَصْفِ تأبط شَرّاً وأُمّه. وكان أَبو كبير زوجها.
ممن حَمَلْن به: الضمير للنساء، ولم يَجْرِ لهنَّ ذِكْرٌ؛ إذ هذا معلوم من المقام، ويُرْوَى: ممّا حَمَلْن به. وقال: به، فردَّ الضمير على لفظ «مَن»، ولو رُدّ على المعنى لقال: بهم، =

وقال قبله:

مِـمَّـنْ حَـمَـلْنَ بِـهِ وَهُـنَّ عَـواقِـدٌ حُبُكَ النِّطاق فَشَبَّ غير مُهَبَّلِ

مَزْؤُودة: أي مَذْعُورة. ويُرْوَى بالجَرّ[١]، صفةً لـ «ليلة»، مثل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[٢]، وبالنّصب[٣] حالاً من المرأة، وليس[٤] بقويّ مع أنه الحقيقةُ[٥]؛ لأنّ ذكر الليلة حينئذٍ[٦] لا كبير فائدةٍ فيه، والشاهِدُ فيهما[٧] أنه ضَمّن «حَمَل»[٨] معنى

= وعَدَّى «حمل» بالباء، وهو متعدٍّ بنفسه؛ لأنه ضَمّنَه معنى «حَبِلت».
عواقد: جمع عاقدة، حُبُك: جمع حِباك، وهو ما يُشَدُّ به النطاق مثل التِّكه، والنِّطاق: شقّه تلبسُها المرأة وتشدُّ وسطها. والمُهَبَّل: المُثْقَلُ باللحم.
وحملت به: أي حبلت به، والمَزْؤُودة: من زَأَدَه، أي: أَفْزَعَهُ، فهو مزؤود أي: مَذْعور، فهي ليلة ذات فَزَع، ومن نَصَب «مَزْؤودة» فإنما أراد المرأة، ومن خَفَضَ أراد الليلة، وجعل الليلة ذات فَزَع لأنه يُفْزَعُ فيها، هذا كُلُّه عن البغدادي.
قلت: ويجوز في البيت الرفعُ مع الوجهين المذكورين على تقدير: وهي مزؤودة، أي: خائفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٢، وشرح السّيوطي/ ٩٦٣، والخزانة ٣/ ٤٦٦، والعيني ٣/ ٥٥٨، وابن الشّجري ١/ ١٤٨، وشرح المفصّل ٦/ ٥٢، والديوان ٢/ ٩٢.

(١) أي: بجر «مزؤودة»، وهي رواية الأصمعي. كذا في الديوان.

(٢) سورة الفجر ٨٩/ ٤، وتقدَّمت، انظر ما سبق «كَلّا» ٣/ ٧٠.
وقوله: مثل: . . . أي: في الإسناد المجازيّ، فالليلُ لا يخافُ، والليل لا يَسْري.

(٣) هذه رواية أبي عبيدة.

(٤) أي: ليس النَّصبُ على الحال بقويّ.

(٥) أي: مع أنه المراد، فهو وَصْفٌ للمرأة المذعورة لا لليلة.

(٦) أي: حينئذ كان الوصف للمرأة. . . ، فإن ذِكْرَ الليلةِ لا فائدةَ فيه.

(٧) في البيتين.

(٨) أي: في حَمَلَتْ به، حَمَلْنَ به.

«عَلِقَ»[١] ولولا ذلك لعُدِّي بنفسه مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾[٢].

وقال الفرزدق[٣]:

كيف تَراني قالباً مِجَنّي
قَدْ قَتَلَ اللهُ زياداً عَنّي

أي: صَرَفَه[٤] عَنّي بالقتل. وهو كثير.

قال أبو الفتح في كتاب التّمام[٥]: «أَحْسِبُ لو جُمِع ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئين أوراقاً».

---

(١) عند ابن الشجري: لأنه في معنى حبلت.
انظر طبعة الطناحي ١/ ٢٢٤، والخزانة ٣/ ٤٦٩.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦/ ١٥، وتقدَّمت. انظر ما سبق «الأمور التي لا يكون معها الفعل إلّا قاصراً» ٥/ ٦٧٨.

(٣) المِجَنّ: التُّرسُ، والدَّرَقَةُ، وهو مأخوذ في الجُنَّة، أي: السُّتْرَة؛ لأنّ صاحب المِجَنّ يتسَتَّر به عما يُقْصَدُ به من مكروه.
وزياد هو زياد بن عُبَيْد، ويقال له: زياد بن سُمَيَّة، وهو اسمُ أمِّه، ويقال له: زياد بن أبيه، أي: ابن معاوية بن أبي سفيان؛ لأنّ معاوية استلحقه بأبيه أبي سفيان على أنه ولده من الزّنى، وكان أمير العراق، ومات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة. والشاهد في البيت ما ذكره المصنِّف، فإن «قَتَل» يتعدَّى بنفسه، وعَدّاه هنا بـ «عن»؛ لأنه ضمَّن «قَتَلَ» معنى «صَرَفَ».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٦، وشرح السّيوطي/ ٩٦٤، والخصائص ٢/ ٣١٠، المحتَسَب ١/ ٥٢، والدّرّ المصون ١/ ٤٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤.

(٤) قال ابن جني: «فاستعمل «عن» ههنا لِمَا دَخَله من معنى: قد صَرَفه الله عني؛ لأنه إذا قَتَلَه فقد صُرِف عنه» المحتسب ١/ ٥٢.

(٥) وقال في الخصائص ٢/ ٣١٠ «ووجدتُ في اللغة من هذا الفَنِّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاطُ به، ولعله لو جُمِع أكثره لا جميعُه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مَرّ بك شيءٌ منه فتقبّلْه، وَأْنَسْ به فإنّه فَصْلٌ من العربية لطيف، حَسَنٌ، يدعو إلى الأُنْس بها والفقاهَة فيها...».

القاعدةُ الرَّابعة[١]

أنهم يُغَلِّبُون على الشيءِ ما لِغَيْرِه، لِتَنَاسُبٍ[٢] بينهما، أو ٱختلاط

فلهذا قالوا: «**الأبوين**»[٣] في الأَبِ والأُمِّ، ومنه: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾[٤].

- وفي[٥] الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾[٦].

- و[٧] «**المَشْرِقَيْن**» و«**المَغْرِبَيْن**»، ومثله: «**الخافِقان**»، في المَشْرِق والمَغْرِب، وإنّما الخافِقُ المَغْرِب[٨]، ثم إنما سُمِّي خافِقاً مجازاً، وإنما هُو مَخْفُوق[٩] فيه.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨، ونصُّ القاعدة منقول عن المصنّف مُلَخّصاً، وانظر الخزانة ٣/ ٣١٩ - ٣٢٠ وفيها نص ٱبن هشام.

(٢) أي: بأن كانا متصاحِبَيْن أو متشابِهَيْن.

(٣) في حاشية الشمني ٢/ ٢٧٩ «... هذا تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمصاحبة على الآخر، بأن جُعِلَ الآخرُ موافقاً له في الاسم، ثم ثُنِّي، وقَصد إليهما جميعاً...».

(٤) سورة المائدة ٤/ ١١، وتقدَّمت الآية في مواضع، أَوّلها في «حرف اللّام» ٣/ ١٥٣.
والضمير في «لأبويه» عائد على المَيّت الدّالّ عليه سياق الكلام في الآية.

(٥) أي: ويُغَلَّبُ الأب على الخالة، على تنزيل الخالة منزلة الأم.

(٦) سورة يوسف ١٢/ ١٠٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق «حرف الباء» ٢/ ١٤٦.
ذهب ٱبن إسحاق إلى أنّ أُمّ يوسف كانت باقية تحت أبيه يعقوب، وعلى هذا يكون من النوع الأوّل، وذهب غير ٱبن إسحاق إلى أنّ أُمَّ يوسفَ توفيت، وتزوَّجَ يعقوبُ أُخْتَها، فهي على هذا خالة يُوسفَ عليه السّلام.

(٧) هذا عَطْفٌ على قوله: «الأبوين»، أي: قالوا: ...
وفيهما أقوال: قال مجاهد: مشرقا الصيف والشتاء، ومغرباهما، وقيل: مشرقا الشمس والقمر، ومغرباهما، وقيل غير هذا.

(٨) الخافق مَحَلُّ الخُفُوق، وهو الغروب، والمَشْرِق مَحَلّ الطُّلوع، فغلّب الخافق.

(٩) أي: يقع الخُفُوق فيه وهو الغروب، مِن خَفَقَ النَّجْمُ إذا غَرُب.

و[١]«**القمرين**» في الشمس والقمر، قال المتنبي[٢]:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّماءِ بوَجْهِهَا ... فَأَرَتْنِيَ القَمَرينِ في وَقْتٍ مَعا

أي: الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء.

وقال التبريزي: «يجوز أنه أراد[٣] قمراً وقمراً؛ لأنه لا يجتمعُ قَمَران في ليلة،

---

(١) أي: وقالوا: «القمرين» بتغليب القمر على الشمس.
وذكر الشمني أنه من تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمشابهة على الآخر.
وذكر التفتازاني أنه ينبغي أن يُغَلَّب الأَخَفُّ لفظاً إلّا أن يكون أَحَدُ اللفظَيْن مُذَكّراً فإنه يُغَلَّب على المؤنث كالقمرين.
وذكر ابنُ الحاجب أنّ شرطه تغليب الأَدْنى على الأعلى؛ لأن القمر دون الشمس، وأبا بكر أَفْضَلُ من عمر. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٢) ذكر ابن الشجري أنّ المتنبي أراد بالقمرين الشمس والقمر، ولو لم يُرِدْهما لم يُدْخِل الألف واللام، ولقال: أرتني قمرين.
وذهب الصَّفدِي إلى أن المعنى ليس كما ظن بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقتٍ واحدٍ القمرَ ووجهَها، وإنما التحقيقُ أنها لمّا استقبلت قمر السماء أَرَتْهُ خَياله في وجهها، فرآهما في وقت واحد، كما تقابل الأشكالُ المرآةَ، فتنطبعُ الصورةُ فيها، فترى المرآةَ والأشكالَ المنطبعة فيها في وقتٍ واحد.
ورَدَّ ما ذهب إليه شُرّاح هذا البيت، وأنّ المعنى أبلغ من أن يكون المراد بأحد القمرين وجهها على أنه شمس أو قمر مجازاً، وبالآخر قمر السماء؛ إذ يَقْبُح بالعاشق إذا بَدَا له مُحَيّا الحبيب أن يرى شيئاً سواه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٧، وأمالي الشجري ١/ ١٤، وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/ ٢٦٠.

(٣) وعلى هذا التوجيه لا يكون تغليبٌ، بل يكون فيه جَمْعٌ بين الحقيقة، وهي القمر، والمجاز وهو وجهها.

كما أنه لا تجتمع الشمسُ والقمرُ»، انتهى. وماذ كرناه أَمْدَحُ[١]، والقمران في العُرْف الشمسُ والقمرُ.

وقيل: إنّ منه[٢] قولَ الفرزدق[٣]:

أَخَذْنا بآفاقِ السّماءِ عليكم ... لنا قمراها والنُّجومُ الطَّوالِعُ

وقيل[٤]: إنما أراد محمداً والخليل، عليهما الصّلاة والسَّلام، لأنّ نَسَبَهُ راجع إليهما بوجه، وإنّ المرادَ بالنجوم الصحابةُ.

- وقالوا[٥] **«العُمَرَيْن»** في أبي بكر وعُمَر، وقيل: المراد عُمَرُ بنُ الخطّاب

---

(١) لأنّ جَعْل وجهها شمساً أو كالشمس أَبْلَغُ في المَدْح.

(٢) أي: من التغليب.

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وٱفتخر بآبائه.
قيل: إنه أراد بالقمرين الشمسَ والقمرَ، وغلّب المذكّر، وإنما يُؤْثَر في مثل هذا الخفّة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٨٨، وشرح السّيوطي/ ٩٦٤، وأمالي الشجري ١/ ١٤، ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٤/٣٢٦، والكامل/١٨٧، والخزانة ٢/ ٢٤٠، والديوان ١/ ٤١٩.

(٤) نقل هذا البغدادي عن أمالي الزّجّاجي، فقد ذكر أنه المُفَضَّل قال له الرشيد، ما معنى ٱفتخار الفرزدق بالشمس والقمر وحَظُّه فيهما كحظِّ سائر الناس؟ فقال: أراد بالشمس إبراهيم، وبالقمر النبيّ عليه الصلاة والسلام، وبالكواكب الخلفاءَ المهديين من آبائك، وهذا كُلّه دون من يفاخِرُه ويُساجله. فأُعْجِبَ به الرشيد. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٩.
وما ذكره المفضَّل تجده عند ٱبن الشجري في الأمالي ١/ ١٤.

(٥) انظر أمالي الشجري ١/ ١٤، وإصلاح المنطق/ ٤٠٢. وفي الإصلاح: «فغُلّب عمر لأنه أَخَفُّ الآسمين».

وعُمَرُ بنُ عبدالعزيز، فلا تغليبَ. ويُرَدُّ[١] بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه[٢]: «نسألك سيرةَ العُمَرَيْن»، قال: نَعَمْ، قال قتادةُ[٣]: «**أَعْتَقَ العُمران فَمَنْ بينهما من الخلفاء أمهاتِ الأولاد**»، وهذا المرادُ به عُمَرُ وعُمَرُ.

وقالوا: «**العجّاجَين**» في رؤبةَ والعجَّاجِ، و«**المَرْوَتَيْن**» في الصَّفا والمَرْوَةِ.

- **ولأجل الاختلاط أُطْلِقت**[٤] «**مَن**» **على ما لا يَعْقِلُ في نحو**: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[٥]؛ فإن الاختلاطَ حاصلٌ في العموم السّابق في قوله تعالى[٢]: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[٦]. وفي ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ اختلاطٌ آخرُ في عبارة التفصيل؛ فإنه يَعُمُّ الإنسانَ والطّائر[٧].

---

(١) قال ابن الشجري: «... ومن زعم أنهم أرادوا بالعُمَرَيْن عمر بن الخطاب وعُمَرَ بنَ عبدالعزيز فليس قوله بشيء؛ لأنّهم نطقوا بالعُمَرَيْن من قبل أن يعرفوا عُمَرَ بنَ عبدالعزيز...» الأمالي ١/ ١٤.
وفي إصلاح المنطق: «قال الفراء: أخبرني مُعاذ الهرّاء قال: لقد قيل «سيرة العمرين» قبل أن يُوْلَد عمر بن عبدالعزيز» انظر ص/ ٤٠٢.

(٢) في إصلاح المنطق: «تَسْلُكُ سيرةَ العُمَرين»، وفي أمالي الشجري: «نسألك».

(٣) النص في إصلاح المنطق/ ٤٠٢، وقتادة هو ابن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي بصريّ ضرير مفسّر، كان أحفظ النّاس، مات بواسط سنة ١١٨هـ، وله سبع وخمسون سنة. انظر طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٤٣ - ٤٤.

(٤) وهو إطلاق من باب التغليب.

(٥) أول الآية: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم...﴾ وختامها ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة النور ٢٤/ ٤٥.

(٦) قوله: «من ماء» غير مثبت في م/ ١ و٣ و٤ و٥، وأُثبت في م/ ٢ والمطبوع.

(٧) في م/ ٢ «والطيور».

- و[١] ٱسمُ المخاطَبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٢]؛ لأنّ «لعلّ»[٣] متعلّقةٌ بـ «خلقكم» لا بـ «ٱعبدوا».

- والمذكّرين[٤] على المؤنّث، حتى عُدَّت منهم في: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[٥].

- والملائكةُ[٦] على إبليسَ حتى ٱسْتُثني منهم في: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[٧].

قال الزمخشريّ[٨]: «الاستثناءُ مُتَّصِلٌ؛ لأنه واحدٌ من[٩] بين أَظْهُرِ الألوف، من الملائكة، فغُلِّبوا عليه في ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾، ثم ٱستُثني منهم ٱستثناءَ أحدهم [ثم قال]:

---

(١) هذا عطف على ما سبق من قوله: «أطلقت «مَن» على ما لا يَعقِل...»، أي: وأُطْلِقَ ٱسمُ المخاطبين على الغائبين تغليباً.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢١، وتقدّمت في مواضع، انظر أوّلها في «لو» ٣/ ٤٠٨.

(٣) أي: خلقكم لعلّكم تتقون، وليس المعنى اعبدوا الله لعلّكم تتقون، فجاء التغليب في «تتقون»، فهو على الخطاب مع أنّ المتقدِّمَ فيه خطابٌ وغيبة، أما الخطابُ فهو صريح في: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، وأمّا الغيبة في ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾.

(٤) أي: وجاء تغليب المذكرين على المؤنث، حتى عُدّ المؤنثُ من المذكَّرين في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ سورة التحريم ٦٦/ ١٢.
وكان السياق لولا التغليب: من القانتات، فوقع التغليبُ لأجل الاختلاط.

(٦) أي: وغُلِّب الملائكة على إبليس، وهذا على رأي من ذهب إلى أنه ليس مَلَكاً، وأمّا مَن ذهب إلى أنه مَلَك ثم أَبْلَسَ وغُضِب عليه فلا تغليب. انظر البحر ١/ ١٥٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٣٤، وتكرر التركيب في سور أخرى: الأعراف ٧/ ١١، الحجر ١٥/ ٣١، الإسراء ١٧/ ٦١، الكهف ١٨/ ٥٠، طه ٢٠/ ١١٦، صٓ ٣٨/ ٧٤.

(٨) انظر الكشاف ١/ ٢١٠ «... لأنه كان جنياً واحداً بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم...».

(٩) «من» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٤ ولا في نص الكشاف.

ويجوز أن يكون[١] منقطعاً»[٢].

ومن التغليب: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾ بعد: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾[٣]؛ فإنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يكن في ملّتهم قطّ، بخلاف الذين آمَنُوا معه[٤].

ومِثْلُه: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ﴾[٥]؛ فإنّ الخطابَ فيه شاملٌ للعُقَلاء والأنعام؛ فغُلِّب المخاطَبُون والعاقلون على الغائبين والأنعام. ومعنى ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ﴾ يبثُّكم ويكثّرُكم في هذا التدبير، وهو أن جَعَلَ للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التَّوالُدُ؛ فجُعِل هذا التدبيرُ كالمنبع[٦] والمعدِن للبَثّ والتكثير؛ فلذا جِيءَ بـ «في» دون الباء. ونظيرُه: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[٧].

---

(١) في الكشاف: «أن يُجْعَلَ».

(٢) وإذا جعل منقطعاً فلا يكون مَلَكاً، ولا تغليب.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/٨٨.

(٤) الذين آمنوا مع شعيب كانوا قبل الإيمان في مِلّة الذين ٱستكبروا من قومه، فغُلِّبوا عليه تغليبَ ٱختلاط؛ لأن القول: «لتعودُنَّ» شَمَلَ شعيباً والذين معه مع أن المخاطَبَ شُعَيْبٌ وَحْدَه.

(٥) سورة الشورى ٤٢/١١، وتقدّمت في «في» انظر ما سبق ٢/٥١٦.
وفي «يذرؤكم» تغليبٌ للعاقل على غيره، ولولا هذا لقال: يَذْرَؤُكُم ويَذْرَؤُكُنَّ.

(٦) في م/١ «كالمعدن والمنبع».

(٧) سورة البقرة ٢/١٧٩، وتقدّمت. انظر ٢/٥١٣.
قال الدسوقي: «لما كان مشروعية القصاص يترتّب عليه الحياة بُولِغ فيه حتى جعل كالحياة ولهذا عُبّر بفي دون الباء»، الحاشية ٢/٣٠٩.

وزَعَم جماعةٌ أنّ منه[١]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[٢]، ونحو[٣]: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾[٤]، وإنما هذا[٥] من مراعاةِ المَعْنى، والأَوَّلُ[٦] من مراعاةِ اللَّفْظِ.

* * *

---

(١) أي: من التغليب.

(٢) أول موضع يرد فيه مثل هذا التركيب هو في سورة البقرة ٢/ ١٠٤: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا...﴾، ثم تكرّر كثيراً في هذه السُّورة وسور أخرى. والنداء يشمل المخاطبين والغائبين، كما يشمل الذكور والإناث، فغلّب الغائب، وكذا المذكّر.

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٥٥، وتقدَّمت في الباب السَّابع.

(٤) أنتم: للخطاب، وقوم: للغيبة، فغُلّب الخطاب بقوله: تجهلون.

(٥) أي: في الآية الثانية، فقد رُوعي المعنى؛ لأن القوم هم المخاطبون من حيث المعنى، فترك ضمير الغيبة وذكر ضمير الخطاب.

(٦) أي في الآية الأولى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فالمقصود بالنداء الخطاب، ورُوعِيَ لفظ «الذين» دون معناه. وقيل آمَنوا على الغيبة، ولم يقل آمنتم على الخطاب.

القاعدة الخامسة

أَنَّهُم يُعَبِّرون بالفعل عن أُمورٍ كثيرة[(١)]

- **أَحدها: وقوعُه**[(٢)]: وهو الأَصْلُ.

- **والثاني: مُشَارَفَتُهُ**[(٣)]؛ نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[(٤)]، أي: فشارفن[(٥)] انقضاء العدّة.

- ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾[(٦)]، أي: والذين يُشارِفُون الموتَ وتَرْكَ الأزواج يُوْصُون وصيّةً.

- ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾[(٧)]، أي[(٨)]: لو شارفوا أن يتركوا. وقد مضت[(٩)] في فَصْل «لو» ونظائرها.

---

(١) «كثيرة» مثبت في م/٣ و٥، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٢) أي: حُصُول الفِعْلِ.

(٣) أي: مشارفة وقوع الفِعْل.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٣١، وتقدَّمت في «لو» ٣/ ٣٩١.

(٥) قوله: «فبلغن أجلهن»: أي: قارَبْن انقضاء العِدّة، والأَجَلُ هو الذي ضربه الله للمُعْتَدّات من الإقراء، والأشهر، ووَضْع الحَمْل، وأضاف الأَجَل إليهنّ لأنه أَمَسُّ بهنّ؛ ولهذا قيل: الطلاقُ للرجال والعِدَّةُ للنساء. انظر البحر ٢/ ٢٠٧.

(٦) تتمة الآية: ﴿... مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٤٠.

(٧) سورة النِّسَاء ٤/ ٩، وتقدَّمت، انظر ما سبق في «لو» ٣/ ٣٨٩، ٣٩٧.

(٨) تقدّم هذا عند المُصَنِّف في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٣٩٧، وانظر ص/ ٣٨٩.

(٩) أي: هذه الآيات.

ومما لم يَتَقَّدَم ذكرُه قولُه[١]:

إلـى مَـلِكٍ كـاد الـجـبـالُ لِفَـقْـدِه   تَزُولُ، وزالَ الرّاسِيَاتُ من الصَّخْرِ

الثّالث[٢]: **إرادَتُه**[٣]، وأَكْثَرُ ما يكون ذلك بعد أداة الشّرط نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾[٤]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٥]، ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾[٦]، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾[٧]،

---

(١) ذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن البيت للفرزدق، ونقلَهُ عنه البغدادي، وجاء عجزه: يَقْعَنَ... قال: «كادت الراسيات تزول أو أرادت أن تزول».

وفي ديوان الفرزدق/ ٢١٧، يرثي بشر بن مروان والرواية فيه:

عـلى مـلكٍ كـاد الـنـجـوم لـفـقـده   يقعن ... ...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٠، وشرح السيوطي/ ٩٦٤.

(٢) الثالث مما يُعَبَّر بالفعل عنه.

(٣) أي: إرادة وقوع الفعل.

(٤) تتمة الآية: ﴿... بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ سورة النحل ١٦/ ٩٨.
أي: إذا أردت قراءة القرآن.

(٥) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدَّمت في مواضع، أَوَّلها في «خروج إذاعن الأَستقبال»، انظر ٢/ ٨٦.
والمراد: إذا أردتم القيام إلى الصَّلاة...

(٦) سورة البقرة ٢/ ١١٧، وتقدَّمت في آخر حرف الفاء ٢/ ٥١١.
وتكرر هذا في سورة آل عمران ٣/ ٤٧، وسورة مريم ١٩/ ٣٥، وغافر ٤٠/ ٦٨.
أي: إذا أراد قضاءَ أَمْرٍ.

(٧) الآية: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٤٢.
أي: إذا أَرَدْت أَنْ تحكُم بَينهم.

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾[1]، ﴿إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[2]، ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا﴾ الآيــة[3]، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[4]. وفي الصحيح[5] «**إذا أتى أحَدُكم الجمعة فلْيغتَسِلْ**».

ومنه[6] في غيره[6]: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[7]، أي: فأَرَدْنا الإخراجَ.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[8]، لأنّ «ثم»

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ سورة النحل ١٦/١٢٦.
أي: إذا أردتم أنْ تُعاقِبُوا...

(٢) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة المجادلة ٥٨/٩.
إذا تناجيتم: أي إذا أَردتُم أنْ تتناجوا...

(٣) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨/١٢.
أي: إذا أردتُم مناجاة الرّسول.

(٤) سورة الطلاق ٦٥/١، وتقدّمت في مواضع أوّلها ٣/٥٢٦.
أي: إذا أردتم طلاق النّساء.

(٥) الحديث من طريق عبدالله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا جاء...**» انظر صحيح البخاري كتاب الجمعة ١/٢٩١.
أي: إذا أراد أحدكم إتيانَ صلاةِ الجمعة...

(٦) أي: ومن التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه في غير الشّرط.

(٧) سورة الذاريات ٥١/ ٣٥ - ٣٦.

(٨) تتمة الآية: ﴿... فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/١١.

للترتيب، ولا يُمْكِنُ[١] هنا مع الحَمْل على الظّاهر، فإذا حُمِل «خلقنا» و«صَوّرنا» على إرادة الخلق والتصوير لم يُشْكِل[٢]، وقيل: هما على حَذْف مضافَيْن، أي: خلقنا أباكم[٣] ثم صَوَّرنا أباكم[٤].

ومثله[٥]: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[٦]، أي: أَرَدْنا إهْلاكَها، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٧]، أي: أراد[٨] الدُّنُوَّ من محمد عليه الصَّلاة والسّلام.

فتدلّى: فتعلَّق في الهواء، وهذا أَوْلى من قول من ٱدّعى القلبَ[٩] في هاتين الآيتين[٩]، وأنّ التقدير: وكم من قريةٍ جاءها بأسُنا فأهلكناها، ثم تدلّى فَدَنا.

---

(١) أي: ولا يمكن الترتيب؛ لأنّ في نصّ الآية الخلق ثم التصوير، وهذا ليس ترتيباً؛ إذ يكون التصوير أولاً ثم الخلق؛ ولذلك حَمْلُ الأمرِ على الظّاهر من حيث الترتيبُ لا يَصِحّ.

(٢) أي: صَحّ الترتيب إن حُمِلَ على الإرادة، ويكون الترتيب ذِكرياً لا من حيث الرُّتبة.

(٣) أي: خلقنا آدم أَوّلاً غَيْرَ مُصَوّر ثم صَوَّرناه. قال الشمني: «نُزِّل خلقُه وتصويرُه منزلة خَلْق الكُلِّ وتصويره»، وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) في م/ ٥ «إيّاكم» في الموضعين. وفي م/ ١ «آباءكم» فيهما.

(٥) أي: مثل الآية السّابقة.

(٦) تتمة الآية: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٤.

(٧) سورة النجم ٥٣/ ٨.

(٨) أي: أراد جبريلُ الدُّنُوّ. . .

(٩) الآية الأولى هي الرابعة من سورة الأعراف المتقدِّمة، وأَنَّ التقدير القلب: فجاءها بأسُنا فأهلكناها.

قال أبو حيان: «ويَعْقُب مجيءَ البأس وقوعُ الإهلاك. . . فلا بُدَّ من تجوّزٍ إمّا في الفعل بأن يُرادَ به أَرَدْنا إهلاكها، أو حَكَمْنا بإهْلاكِها فجاءها بأسُنا. وإمَّا أن يختلف المدلولان بأن يكون المعنى أهلكناها بالخذلان وقلّة التوفيق، فجاءها بأسنا بعد ذلك» البحر ٤/ ٢٦٨.

وفي آية النجم تقدير القَلْب: ثم تدلّى فدنا، أي: فٱقترب منه؛ لأن التدنّي مُؤْذِنٌ بالدُّنوّ، وليس العكس.

وأشار إلى القلب في الآيتين في القاعدة العاشرة، وأنه قولٌ، وأحال على هذا الموضع.

وقال[1]:

فـارَقَـنَـا قـبـل أنْ نـفـارقـه   لَمَا قَضَى من جِماعِنا وَطَرا[2]

أي: أراد فِراقَنا.

وفي كلامهم عَكْسُ[3] هذا، وهو التعبيرُ بإرادة الفِعْل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾[4]، بدليل أنه قُوبِل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾[5].

---

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وقبله:

أصبح مني الشبابُ مُبْتَكِرا   إنْ يَنأَ مِني فَقد ثَوى عُصُرا

والجماع: الأجتماع والعِشرة، والضمير يعود إلى الشباب في البيت المتقدِّم.

والوَطَرُ: الحاجة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٠، والمحتسب ١/ ١٦٧، ونوادر أبي زيد/ ٤٤٦، والخزانة ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) قال الدماميني: «ولقد كان المصنّف في غنية بما أورده من الكتاب والسنة عن إيراد هذا البيت»، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٢.

(٣) أي: عكس ما تقدَّم، فهم يطلقون الإرادة على وقوع الفعل.

(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٠.

وقوله: «يريدون أن يفرقوا» فهم قد فرّقوا بالفعل فقد آمنوا بالله وكفروا برسله.

(٥) الآية: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٢.

وهذه الآية في وصف المؤمنين، وعَدَمُ التفرقة هنا دليلٌ على ما كان من التفرقة في الإيمان بين الله ورسله، ووقوع الفعل معبراً عنه بالإرادة.

والرَّابعُ[١]: **القُدْرَةُ عليه**[٢]، نحو: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[٣]، أي: قادرين على الإعادة، وأَصْلُ ذلك أنّ الفِعْلَ يَتَسَبَّبُ عن الإرادة والقُدْرة، وهم يقيمون السَّبَب مقامَ المُسَبَّب لا العكس.

فالأوّل[٤]، نحو: ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾[٥]، أي: ونَعْلم أخباركم؛ لأنّ الآبتلاءَ الآختبارُ، وبالآختبار يَحْصُلُ العِلْمُ.

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾[٦] الآية في قراءة[٧] غير الكسائي بالغيبة، ورَبُّك: بالرفع، معناه: هل يَفْعَلُ رَبُّك[٨]؛ فعبَّرَ عن الفِعْلِ بالآستطاعة؛ لأنها

---

(١) أي مما يُعَبَّرُ بالفعل عنه.

وفي م/ ٥ أخذ هذا الرقم الخامس، وجاء الرابع في هذه النُّسخة قوله: «مقارنته كقوله:

إلى ملك كاد الجبال لفقده تزول زوال الراسيات من الصخر

أي: يكاد يزول الراسيات».

وتقدَّم هذا في الثاني، وهو مشارفته. ولعلّ ما ورد هنا سهو من الناسخ.

(٢) أي: القدرة على الفعل.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق حرف الكاف ٣/ ١٦.

(٤) وهو إطلاق السَّبَب وإرادة المُسَبَّب.

(٥) الآية: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/ ٣١.

فأُطْلِق الآبتداء هنا وهو السَّبَبُ، وأُريد العِلْمُ وهو المُسَبَّب.

(٦) الآية: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ١١٢.

(٧) هذه قراءة الجمهور من السَّبعة ما عدا الكسائي. وكذا بعض العشرة، ومن هم وراء ذلك. انظر كتابي معجم القراءات ٢/ ٣٦٨.

(٨) ظاهر هذا السؤال الشّك في قدرة الله تعالى على أن يُنَزِّل مائدةً من السّماء، وهذا ما حمل الزمخشري على الحكم بأنّ الحواريين لم يكونوا مؤمنين، وذهب الجمهور إلى أن الحواريين كانوا مؤمنين. وذهب قوم إلى أنّ هذا كان من الحواريين في صدر الأمر =

شَرْطُه[1]، أي: هل يُنَزِّل علينا ربُّك مائدةً إنْ دعوتَه. ومِثلُه: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[2]، أي: لن نؤاخذه، فعبّر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها. وأما قراءة الكسائي[3] فتقديرُها: هل تسْتطيع سؤالَ رَبَّك، فحذف المضاف[4]، أو هل تطلبُ طاعةَ رَبِّك في إنزال المائدة، أي: استجابَتَهُ.

ومن الثاني[5]: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[6]، أي: فاتّقوا[7] العِنادَ[8] المُوْجِبَ للنّار.

* * *

= قبل أن يعلموا أنه يُبْرِئ الأكمه والأَبْرَص، ويحيي الموتى، البحر ٤/ ٥٣، وانظر الكشاف ١/ ٤٩٠.

(١) لأنّ الاستطاعة شرط لحصول الفعل.

(٢) الآية: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٨٧.
فقد أطلق السّبب وهو القدرة، وأراد المؤاخذة وهي المُسَبَّب.

(٣) قرأ الكسائي وعلي ومعاذ بن جبل وابن عباس والأعشى ومجاهد وابن جبير وعائشة وجماعة من الصّحابة والتابعين: «هل تستطيع رَبَّك» بالتاء ونَصْب الباء، وهي خطاب لعيسى. أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربك، على التعظيم، وقال معاذ بن جبل: «سمعت النبيّ ﷺ مراراً يقرأ بالتاء»، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب.
وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان القوم أَعْلَمَ بالله من أن يقولوا: هل يستطيعُ ربُّك، ولكن: هل تَسْتطيعُ رَبَّك».
وانظر تفصيل القول في هذه القراءة ومراجعها في كتابي: معجم القراءات ٢/ ٣٦٩.

(٤) وهو «سؤال».

(٥) وهو إقامة المُسَبَّبِ مقامَ السَّبَب.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٤، وتقدّمت. انظر الجملة المعترضة ٥/ ٦٥.

(٧) قوله: «فاتّقوا» غير مثبت في م/ ٣.

(٨) ذكر المُسَبَّب وهو النار، وأراد السَّبَبَ وهو العناد المُفْضِي إليها.

القاعدةُ السَّادسةُ

أنهم يُعَبِّرون عن الماضي[(١)] والآتي كما يُعَبِّرون[(٢)] عن الشيء الحاضر؛ قَصْداً لإحضاره[(٣)] في الذِّهْن حتى كأنه مُشاهَدٌ[(٤)] حالة الإخبار[(٥)]

نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[(٦)]؛ لأنّ لامَ الابتداء للحال.
ونحو: ﴿هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[(٧)]؛ إذ ليس المرادُ تقريبَ[(٨)] الرجلين من النبيّ ﷺ، كما تقول: هذا كتابُك فخُذْه، وإنما الإشارةُ كانت إليهما في ذلك الوقت فَحُكِيَتْ[(٩)].

ومِثْلُه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[(١٠)]، قَصَدَ بقوله سبحانه «فتثير»

---

(١) أي: عن أمرٍ مضى وأمرٍ آتٍ.

(٢) أي: يُعَبِّرون عمّا مضى وعمّا هو آتٍ بعبارة مماثلة لما يُعَبَّر به عن الشيء الحاضر.

(٣) أي: لإحضار الماضي والآتي.

(٤) في م/ ٤ «في حالة».

(٥) في م/ ٢ «الاختبار».

(٦) سورة النحل ١٦/ ١٢٤، وتقدّمت في مواضع، انظر «قد» في ٢/ ٥٤١، لما دخلت لامُ الابتداء على المضارع جعلته خاصّاً بالحال، مع أنّ الحكم في نصّ الآية للمستقبل.

(٧) سورة القصص ٢٨/ ١٥، وتقدّمت، انظر «على» ٢/ ٣٧٧.

(٨) التقريب المفهوم من اسم الإشارة «هذا».

(٩) حُكِيَتْ للنبي ﷺ، وإشارة القُرْب كانت فيما مَضَى، فأُنْزِلَ الماضي منزلةَ الحالِ عند الحكاية، وجاء بلفظه.

(١٠) تتمة الآية: ﴿فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٩.

إحْضَارَ[1] تلك الصُورةِ البديعةِ الدالَّةِ على القُدْرَةِ الباهرة من إثارة السَّحاب، تبدو[2] أولاً قِطَعاً، ثم تتضامُّ[3] متقلّبةً بين أطوارِ حتى تصيرَ رُكاما[4].

- ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[5]، أي: فكان، ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[6]، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[7]، إلى قوله: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ﴾[8].

- ومنه[9] عند الجمهورِ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[10]، أي: يَبْسُطُ

---

(١) ولو أراد الماضي لقال: فأثارت سحاباً.

(٢) في م/ ٢ و٤ و٥ «يبدو».

(٣) أي: تجتمع قطعة واحدة بعد أن كانت متفرّقة.
وفي م/ ١ «تنضامُّ» وفي م/ ٤ «يتضامُّ» وفي م/ ٥ «تنضمُّ».

(٤) أي: يصبح السَّحابُ بعضُه فوقَ بعض.

(٥) سورة آل عمران ٣/ ٥٩، وتقدَّمت في الجملة التفسيرية ٥/ ١٠٧.

(٦) أوّل الآية: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ...﴾ سورة الحج ٢٢/ ٣١.
قوله: خَرّ من السماء: أي: يَخِرُّ من السماء، وتقدَّم الفعلُ قبله «يُشْرِك»، وهو دال على المستقبل.

(٧) ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٥.

(٨) ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٦.
ونريد أن نَمُنّ: التقدير: وأَرَدْنا أن نَمُنّ؛ لأنه حكايةُ حالٍ ماضية، ونري فرعون...: على تقدير: وأَرَيْنا فرعون...؛ لأنه من تتمة حكايةٍ وَقَعَتْ فيما مَضَى.

(٩) أي: من التعبير عن الماضي والآتي كما يُعَبَّرُ عن الشيء الحاضر.

(١٠) الآية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ سورة الكهف ١٨/ ١٨. =

ذراعَيْه. بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يَقُلْ: وقَلَّبْنَاهُمْ، وبهذا التقرير[١] يندفِعُ قولُ الكسائيِّ وهشامٍ[٢]: إنّ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل.

- ومِثْلُه: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[٣]، إلّا أنّ هذا على حكاية حال كانَت مُسْتَقْبَلَةً[٤] وقت التَّدارُؤ[٥]. وفي الآية الأولى[٦] حُكِيَتْ الحالُ الماضِيَةُ.

ومثلُها[٧] قوله[٨]:

جارِيةٌ في رَمَضانَ الماضي
تُقَطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

= قوله: باسط، حكايةُ حالٍ ماضيةٍ مع أنّ اسم الفاعل دالٌّ على الحال، فقد فُرِض ما وقع في الماضي واقعاً في الحال.

(١) من حيثُ كَوْنُ اسم الفاعل «باسط» يَدُلُّ من حيث التأويل على الحال لا الماضي.

(٢) قال السَّمين: «وباسط: اسم فاعل ماضٍ، وإنما عمل على حكاية الحال، والكسائي يعمله ويستشهد بالآية» الدر ٤/ ٤٤٢.

وفي الهمع ٥/ ٨١ «وأما الماضي فالأَصَحُّ يرفع فقط نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو ضاربٍ أبوه أمسِ، ولا يَنْصِب؛ لأنه لا يشبه المضارع إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وقال الكسائي وهشام، ووافقهما قوم: ينصب أيضاً باعتبار الشَّبه معنىً إن زال الشَّبَهُ لفظاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾، وتأوّله الأوّلون على حكاية الحال.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ...﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٢.

(٤) أي: يُخْرِجُ ويُظْهِر ما تكتمونه في المستقبل بعد حدوث هذه القصة.

(٥) أي: التخاصُم، وفي المخطوطات ما عدا الأولى: م/ ٢ التدارِئ، وم/ ٣ و٤ و٥: التداري.

(٦) أي: آية الكهف، وقوله: باسط فهو حكاية حال مَضَتْ.

(٧) أي: مثل الآية: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ في حكاية حالٍ ماضيةٍ ما جاء في رَجَزِ رُؤْبةَ.

(٨) هذا الرجز لرؤبة، وفيه رواية: «**جاريةٌ في دِرْعِها الفضفاض**»، وهي رواية الديوان. =

ولولا حكايةُ الحالِ في قول حَسّان[(١)]:

**يُغْشَوْن حتى لا تَهِرُّ كلابُهم		[لا يَسْأَلون عن السَّواد المُقْبِلِ]**

لم يَصِحَّ الرَّفْعُ؛ لأنه لا يُرْفَع[(٢)] إلّا وهو للحال، ومنه[(٣)] قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[(٤)] بالرفع[(٥)].

* * *

= تقطِّع الحديث: قال الفراء: أي: أنها إذا ٱبتسمت وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلىَ حُسْنِ ثغرها. وقيل: إذا تحدثوا فأومضت إليهم أي: نظرت، فَشَغلهم حُسْنُ عينيها، فقطعوا حديثهم.

والإيماض ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والٱبتسام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٤، والإنصاف/ ١٤٩، ومُلْحَقات ديوان رؤبة/ ١٧٦، والخزانة ٣/ ٤٨٣، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، واللسان/ بيض.

(١) جاء البيت تاماً في م/ ٥، وتقدَّم في «حتى»، انظر ٢/ ٢٨٩.
وقوله: «لولا حكاية الحال لم يَصِحّ الرفعُ»، أي: في الفعل «تهرّ» من قوله: «حتى لا تهرُّ كلابُهم».

(٢) أي: الفعل بعد «حتى».

(٣) أي: من الحال الواقع بعد «حتى».

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢١٤، وتقدَّمت في أربعة مواضع أولها في «حتى»، انظر ما سبق ٢/ ٢٧٥، ٢٨٨.

(٥) هذه قراءة نافع والكسائي ومجاهد وٱبن محيصن وشيبة والأعرج، وتقدَّم ذكرها. انظر ٢/ ٢٧٦ و٢٨٨.

القاعِدةُ السَّابِعَةُ

أنَّ اللفظَ يكون على تقديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقديرٍ آخَرَ

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[١]، فإنّ «يفترى» مؤوّلٌ بالافتراء، والافتراءُ مؤوّلٌ بـ «مُفْتَرى». وقال[٢]:

لَعَمْرُك ما الفتيانُ أن تَنْبُتَ اللُّحى   ولكنَّما الفتيانُ كُلُّ فتىً نَدِي

وقالوا[٣]: «عسى زيدٌ أن يقومَ»، فقيل: هو على ذلك[٤]، وقيل: على حَذْف

---

(١) سورة يونس ١٠/ ٣٧، وتقدَّمت الآية في «أَنْ»، انظر ١/ ١٦٤، وعَلّقتُ على الآية في الحاشية/ ٦، ونقلت مجموعة من النّصوص فيها.
وكان تقديرهم: أنّ «أنْ يُفْتَرى» خبر كان، وهو مقدَّر بمصدر، والمصدر مقدرٌ بأسم مفعول. واحتيج إلى تقدير المصدر اسمَ مفعولٍ ليصحَّ الإخبارُ، وجَعْلُه من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتّى هنا. ارجع إلى البيان فيما سبق فهو أحسن تفصيلاً . وانظر نصّاً آخر للدماميني في حاشية الدسوقي ٢/ ٣١١.

(٢) قال البغدادي: البيت مُلَفّق من مِصْراعين من أبيات لابن بيض وهي:

لَعَمْرُك ما الفتيانُ أن تنبت اللحى   وتعظم أبدانُ الرّجال من الهَبْر
ولكنما الفتيانُ كُلّ فتىً ندي   صَبُورٌ على الآفات في العُسْر واليُسْر
... ...

أن تنبت: خبر الفتيان، على تقدير: ما الفتيانُ نباتُ اللحى، ثم يُؤَوَّلُ المصدر باسم الفاعل نابِت، أي: ما الفتيانُ نابتي اللحى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٦، وشرح السيوطي/ ٩٦٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥، ٤٢٧، والطبري ١٠/ ٦٨.

(٣) ناقش المُصَنِّف هذا المثال في «عسى»، انظر ما سبق ٢/ ٤١٦ وما بعدها.

(٤) أي: على التأويل بالمصدر، ثم تأويل المصدر باسم الفاعل: عسى زيد القيام، عسى زيد قائماً.

مضاف، أي[1]: عسى أَمْرُ زيدٍ، أو عسى زيدٌ صاحِبَ القيامِ، وقيل[2]: «أنْ» زائدة، ويردُّه[3] عَدَمُ صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عَمِلَتْ، والزَّائدة[4] لا تعملُ خِلافاً لأبي الحسن[5].

وأمّا قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة[6][7]:

حَتّى يَكُونَ عَزيزاً في نُفُوسِهِمُ   أَوْ أَنْ يَبِينَ جَميعاً وَهُوَ مُخْتَارُ

---

(١) هذا على تقدير المضاف قبل الاسم، وما بعده على تقدير المضاف قبل الخبر، وانظر ما سبق ٢/ ٤١٦.

(٢) انظر ما سبق ٢/ ٤١٨، أن: زائدة لا مصدريّة.

(٣) قال من قبل: «وليس بشيء؛ لأنها قد نَصَبت، ولأنّها لا تَسْقطُ إلا قليلاً».

(٤) في م/ ٣ «والزائدة لا تعمل».

(٥) الزائد ينصب عند الأخفش. انظر شرح الكافية ٢/ ٣٠٢.

(٦) في م/ ٣ «الحماسي».

(٧) هذا من أبيات في الحماسة ذكرها أبو تمام ليزيد بن حمار السكوني يوم ذي قار، وينسب هذا البيت لعديّ بن زيد. وقبله:

ومِن تكَرُّمِهِم في المَحْلِ أَنّهم   لا يشعرُ الجارُ فيهم أنّه الجارُ

والمثبت عند البغدادي: من نفوسهم.

وقوله: حتى يكون عزيزاً... أي: ما دام مقيماً فيهم كأنه واحد منهم، أو أن يبين جميعاً، أي: يفارق مجتمعةً أسبابُه، وهو مختار: أي لا يخرج كرهاً.

وفي ذكره هذا البيت دَفْع لما يُتَوَهّم من قول أبي الفتح: يجوزُ كون «أن» زائدة فيه، والحال أنَّ مدخولها مَنْصُوب وهو «يبين»، فالزائدة قد عملت، وذهب غير أبي الفتح إلى أنّ «أَنْ» في البيت ليست بزائدة، بل أُظْهِرَتْ في المعطوف على المنصوب بعد «حتى»، وإن كانت لازمةً للإضمار في الأوّل؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. كذا عند الشمني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٨، وشرح السّيوطي/ ٩٦٥، وحماسة المرزوقي/ ٣٠١ «يزيد بن حِمّان...»، والأشباه والنظائر ١/ ٦٨٣، والهمع ٤/ ١١٢.

يجوزُ كَوْنُ[١] «أَنْ» زائدة، فلأنّ النَّصْبَ هنا يكون بالعطف لا بـ «أَنْ».

- وقيل في: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾[٢]: إنّ «ما قالوا» بمعنى القَوْل[٣]، والقولُ بتأويلِ المَقُولِ، أي[٣]: يعودُون للمقولِ فيهنَّ لفظُ الظِّهار، وهُنّ الزَّوْجات.

- وقال أبو البقاء في ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٤]: «يجوزُ[٥] عند أبي عليّ كونُ «ما» مَصْدريّةً، والمَصْدَرُ[٦] في تأويل اسم المفعولِ» انتهى. وهذا يقتضي أنّ غير أبي عليّ لا يجيزُ ذلك.

- وقال السيرافيُّ[٧]: «إذا قيل: **قاموا ما خلا زيداً**، و«**ما عدا زيداً**» فـ «ما»

---

(١) قال السيوطي: «وقد تظهر في المعطوف على منصوبها؛ لأن الثواني تحتملُ ما لا تحتملُه الأوائل كقوله: . . . ، وفيه دليلٌ لقولهم: إنّ «أَنْ» مضمرةٌ بعدها». انظر الهمع ٤/ ١١٢.

(٢) سورة المجادلة ٥٨/ ٣، وتقدّمت في مواضع أوّلها في الجهة الثالثة من الباب الخامس.

(٣) انظر مثل هذا الحديث في الجهة الثالثة من الباب الخامس، وقد ضَعَّف هذا الوجه، قال: «. . . وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إنّ العَوْدَ الموجبَ للكفارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العودُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر؛ وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف. . .».

(٤) سورة آل عمران ٣/ ٩٢، وتقدّمت، انظر «مِن» ٤/ ١٣٩.

(٥) نَصُّ أبي البقاء: «ما: بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدريّة، لأنّ المَحَبّة لا تُنفَق؛ فإنْ جعلتَ المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأي أبي عليّ»، انظر التبيان/ ٢٧٩.

وضَعَّف هذا السمين في الدر. انظر ٢/ ١٦٦.

(٦) وهو «الحُبُّ» أي: حتى تنفقوا من الحُبِّ، في تأويل اسم المفعول: أي حتى تنفقوا من المَحْبُوب.

(٧) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ «وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً، فما هنا اسم، وخلا وعدا صِلَة، كأنّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها ما عدا زيداً، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بَعْضُهم زيداً، وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزَتَهم زيداً، مَثَّلته بمصدر ما هو في معناه. . .».

وانظر الهمع ٣/ ٣٨٦.

وانظر رأي السِّيرافي في الارتشاف/ ١٥٣٧، والجنى الداني/ ٤٣٧.

مصدريّةٌ، وهي وصلتُها حال[١]، وفيه معنى الآستثناء، قال آبنُ مالك: «فوقعت الحالُ معرفةً لتأوُّلها بنكرة». انتهى.

والتأويلُ[٢]: خالِيْنَ عن زيد، ومتجاوِزِيْنَ زيداً.

وأمّا قولُ آبن خروف والشَّلوبين: «إنّ «ما»[٣] وصلتها نَصْبٌ على الآستثناء» فغلط؛ لأنّ معنى الآستثناء قائم بما بعدهما[٤] لا بهما[٥]، والمَنْصُوبُ على معنى[٦] لا يليق ذلك المعنى بغيره[٧].

* * *

(١) تقدير السيرافي: «خالين زيداً، وعادين زيداً»، انظر الآرتشاف/١٥٣٧.

(٢) أُوِّلَتْ «ما» وصلتها بالمصدر أولاً، ثم أُوِّل المصدر بآسم الفاعل على ما ذكره المصنِّف.

(٣) في: ما خلا، وما عدا.

(٤) وهو زيد في المثالين السابقين.

(٥) أي: ليس بالفعلين: ما خلا، وما عدا.

(٦) أي: على الآستثناء.

(٧) في حاشية الشمني: «المنصوب: مبتدأ، ولا يليق: خبره. وهذا الذي ذكره ينتقض بـ«غير»؛ فإنها تُنْصَب على الآستثناء، ومعناه قائم بما بعدها».
انظر الحاشية ٢/٢٨٢.

القاعِدَةُ الثَّامِنةُ

كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل

- فمن ذلك[١]: «كُلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ»، و[٢]:

وأيُّ فتى هيجاء أنتَ وجارِها [إذا مَا رِجالٌ بالرِّجال ٱستقلَّتِ]

- و[٣] «رُبَّ رجلٍ وأخيه»، و﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾[٤].

ولا يجوز[٥]: كُلّ سَخْلَتِها،

---

(١) سَخلة: معطوف على شاة، وكان ينبغي أن تُسَلَّط عليها «كُلّ»، كما سُلّطت على المتقدِّم، فيقال: وكُلّ سخلتها، ولم يَجُز ذلك؛ فإنّ «كُلّ» لا تضاف إلى المعرفة المفرد، ثم إنه يُغْتَفَرُ في الثاني وهو المعطوف هنا، ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوف عليه وهو «شاة».
وانظر الهمع ٥/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٤.

(٢) المثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفَيْن، وقائله غير معروف.
جارِها: المجيرُ منها، وٱستقلت: نهضت.
والشاهد فيه عطف «جارها» على «فتى هيجاء»، والتقدير: أيّ فتى هيجاء وأيُّ جارها أنت، وقالوا: جارها: نكرة في المعنى؛ لأنَّ «أيّاً» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلّا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس.
وقالوا: لا يجوز إثباتُ «أيّ» قبل «جارها»؛ لأنها مضافة إلى معرفة، وهو معطوف على «فتى»، ولم يُسَلّط عليه «أيّ»؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثاني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوّل. وهذا ما أراده المصنِّف.
قال سيبويه: وينبغي أن يقول: «. . . وجارَها؛ لأنّه محالٌ أن يقول: وأيُّ جارِها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٠، والكتاب ١/ ٢٤٤، ٣٠٥، وأصول ٱبن السرّاج، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٣٣، ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٤٥، ٣٠٥، والهمع ٥/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لٱبن مالك ٣/ ٨٧.

(٤) تتمة الآية: ﴿. . . أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ٤.
قوله: ظلت: تابع لجواب الشرط «نُنَزِّل»؛ فهو في محل جزم، وأجاز السمين وغيره الاستئناف فيه. انظر الدر المصون ٥/ ٢٦٧.

(٥) أي: لا يجوز إعادة كُلّ وأيّ ورُبَّ مع الثاني كما جاءت مع المتقدّم، إذ ٱغتُفِر في الثاني ما لا يَغتفر في المتقدم.

ولا أيُّ جارِها[١]، ولا رُبَّ أخيه[٢].

ولا يجوزُ[٣]: «**إنْ يَقُمْ زيدٌ قام عمرٌو**» في الأَصَحِّ[٤]، إلّا في الشعر، كقوله[٥]:

إن يَسْمَعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً   عنّي وما يَسْمَعوا من صالحٍ دَفَنُوا[٦]

---

(١) قوله: «أيِّ جارها» سقط من م/ ٥.

(٢) قوله: «ولا رُبَّ أخيه» سقط من م/ ٣.

(٣) لا يجوز ذلك لأنّ فعل الشرط مضارع وجوابه ماضٍ. وأجازوه في الشعر، وأجازه الفراء في الآختيار، وتبعه آبن مالك.
وقد ذهب آبن مالك إلى أنه قليل. وقال: «وأكثر النحويين يَخُصُّون الوجه الرابع بالضرورة، ولا أرى ذلك...».
انظر الآرتشاف/ ١٨٨٦ - ١٨٨٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٧٦.
وشرح التسهيل لآبن مالك ٤/ ٩٢، وشرح الكافية الشافية لآبن مالك/ ١٥٨٧ - ١٥٨٨.

(٤) «على الأصح» غير مثبت في م/ ١ و٥.
وقال: «على الأصح»، لئلا يُحْتَجَّ عليه بمذهب الفراء وآبن مالك.

(٥) قائله قعنب آبن أُمّ صاحب الغطفاني.
والرواية في البيت «وما سمعوا».
والشاهد فيه مجيء الشرط مضارعاً «إن يسمعوا»، وجوابه ماضياً وهو «طاروا»...
ومثله: وما يَسْمَعُوا دَفَنُوا.
ومعنى طاروا بها فرحاً: كثّروها في الناس وأذاعوها.
قال آبن مالك: «وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بَدَل: إن يسمعوا: إنْ سَمِعُوا، وبَدَل: وما يَسْمَعُوا: وما سمعوا، فإذ لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلِم أنهم غير مضطرين، وقد صرّح بجواز ذلك في الآختيار الفرّاء رحمه الله».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠١، وشرح السيوطي/ ٩٦٥، ومعاني الفراء ٢/ ٢٧٦، والمحتسب ١/ ٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٨٦، وشرح التسهيل لآبن مالك ٤/ ٩١، والحماسة بشرح المرزوقي/ ١٤٥٠.

(٦) في م/ ٥ «مني» وفي م/ ٢ «وما سمعوا».

إذ[١] لا تُضَافُ «كُلّ» و«أيّ» إلى معرفةٍ[٢] مفردةٍ، كما أنَ اَسمَ التفضيل كذلك[٣].

ولا تجرُّ «رُبَّ»[٤] إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشرط مضارعاً والجوابُ ماضياً[٥].

وقال الشّاعر[٦]:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادَتُنا   أَو تَنزِلُون فَإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[٧]

---

(١) في م/ ٥ «أي لا تُضاف»، وفي م/ ٣ «لا يُضاف». وقوله: إذ لا تضاف تعليل لقوله من قبل: ولا يجوز «كُلّ سخلتها».

(٢) في م/ ٣ «إلى مفرد معرفة».

(٣) أي: لا يجوز إضافة اَسم التفضيل إلى معرفة مفردة فلا يقال: زيدٌ أَفْضَلُ عمرٍو.

(٤) يشير بهذا إلى المثال المتقدِّم: «رُبَّ رجلٍ وأخيه»، وأنه لا يجوز: ورُبَّ أخيه، وذلك بدخول «رُبّ» على معرفة.
وانظر «رُبّ» عند المصنّف في ٢/ ٣٢٧ «ووجوب تنكير مجرورها».

(٥) وتقدَّم أنه أجازه الفرّاء، وتبعه اَبن مالك.

(٦) قائله الأعشى. وفي الديوان: **قالوا الركوبُ فقلنا: تلك عادتنا**.
وفي الخزانة رواية: **قالوا الطّراد...**
ومذهب الخليل وسيبويه في «أو تنزلون» أنّه مرفوع على معنى: «إن تركبوا؛ لأن معناه: ومعنى «أتركبون» متقارب، وكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.
وَحَمَلَهُ يونُس على القطع، والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ، وذكروا أنّ التقدير الأوَّلَ أَصَحّ في المعنى والنظم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٣، وشرح السّيوطي/ ٦٥٩، والخزانة ٣/ ٦١٢، والهمع ٤/ ٣٢٧، وأمالي الشجري ٢/ ٣٠، والمحتسب ١/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٤٢٩، وديوان الأعشى/ ١٤٩.

(٧) في م/ ٤ وقع هذا البيت قبل الفقرة السابقة التي تبدأ بالقول: «إذ لا تُضاف كُلّ...».

فقال يونسُ: أراد أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاَسميّة[١] على جملة الشَّرْط».
وجَعَل سيبويهِ[٢] ذلك من العَطْف على التّوَهُّم[٣]، فقال: كأنه قال: أتركبون، فذلك عادتُنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك. ويقولون: «**مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعِدَين**»[٤]، ويمتنع: قائِمَيْن لا قاعدٍ أبواه، على إعمال الثاني[٥]، ورَبْطِ الأوّل[٦] بالمعنى[٧].

* * *

(١) وذلك على تقديره: أو أنتم تنزلون، وجملة الشَّرط تكون فعليّة، فاُغتُفِر في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٢٩.

(٣) وذلك على تَوهُّم أنّ الاَستفهام في «أتركبون...» حَلّ مَحَلّ الشَّرْط.

(٤) وهو معطوف على «قائم».

(٥) وهو «قاعد» في «أبواه».

(٦) وهو قائمين.

(٧) قال الدسوقي: «وقوله بالمعنى أي: بالضمير المُغْتَفَر في الثواني» ٢/ ٣١٣.

القاعدة التّاسِعة

أنهمْ يَتَّسِعون في الظَّرف والمجرور ما لا يَتَّسِعون في غيرهما

فلذلك فَصَلُوا بهما الفعلَ النّاقصَ من معموله نحو: « **كان - في الدار، أو عندك - زيدٌ جالساً** »

- وفِعْلَ التَّعَجُب من المتعجَّب منه نحو[1]: «**ما أحسن في الهيجاءِ لقاءَ زيد**»، «**وما أَثْبَت عند الحربِ زيداً**».

وبَيْن الحَرْفِ النّاسِخ ومَنْسُوخِهِ نحو[2]:

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبِّها ... أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

- **وبين الاَستفهامِ والقَوْلِ الجاري مَجْرَى الظَّنِّ كقوله**[3]:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامِعةً ... [شَمْلي بهم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتَوما]

---

(١) فُصِل بقوله: «في الهيجاء» بين فعل التعجب ومفعوله وهو «لقاءَ»، ومثله في الثاني فقد فَصَل الظرف «عند الحرب» بين الفعل ومعموله وهو «زيداً».

(٢) قائله غير معروف.

لا تلحني: لا تلُمْني في حُبِّ هذه المرأة، فقد أُصِيبَ قلبي بها، الجَمُّ: الكثير، البلابل: الأحزان وشُغْلُ البال.

والشّاهد فيه الفَصْلُ بين «إنّ» ومعمولها وهو «أخاك» بمعمول الخبر وهو «بحُبِّها»، كأنه قال: إنّ أخاكَ مصابُ القلبِ بِحُبِّها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٥، وشرح السُّيوطي/٩٦٩، والخزانة ٣/ ٥٧٢، والهمع ٢/ ١٦١، والمقرّب ١/ ١٠٨، والعيني ٢/ ٣٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣١، والكتاب ١/ ٢٨٠، وشرح أبن عقيل ١/ ٣٤٩.

(٣) قائله غير معروف، وتمامه ما وضعتُه بين معقوفين.

وقد فصل بين الهمزة «وتقول» بالظرف «بَعْدَ بُعْدٍ»، وكان: **أتقول الدارَ جامعةً بَعْدَ بُعْدٍ**.

وتقول: هنا: بمعنى تظنُّ.

- وبين المضافِ وحَرْف الجَرّ ومجرورهما، وبين «إذن» و«لن» ومنصوبِهما، نحو[١]: «هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ»، و[٢] «اشتريتُه بواللهِ دِرْهَمٍ». وقوله[٣]:

إذن - واللهِ - نَرْمِيَهم بحربٍ [تُشِيبُ الطِّفْلَ من قبل المَشِيبِ]

وقوله[٤]:

لَن ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً أَدَعَ القتالَ وأَشْهَدَ الهيجاءَ

وقَدّموهما[٥] خَبَرَيْن على الاسم في باب «إنّ»[٦] نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٧، وشرح السُّيوطي/ ٩٦٩، والهمع ٢/ ٢٤٧، والعيني ٢/ ٤٣٨، وشرح الشُّذُور ٣٨٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٢.

(١) فصل بين المضافين بالقسم، «والله»، وهما حرف جَرّ، ولفظ الجلالة مجرور به.

(٢) أصله: اشتريته بدرهم، ففصل بين حرف الجرِّ والمجرور، بالجارّ والمجرور.

(٣) يُعْزَى لحَسّان رضي الله عنه. وذكر البغدادي أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله. وقد فصل بين «إذن» و«نرميَهم» المنصوب به بالجارّ والمجرور «والله».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٨، وشرح السّيوطي/ ٩٧٠، والهمع ٤/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧، وشذور الذهب/ ٢٩١، والعيني ٤/ ٤٠٦، أوضح المسالك ٣/ ١٧١.

(٤) قائله غير معروف، وتقدّم في «لَمّا» انظر ٣/ ٤٩٩، وتكرر في البابِ الخامس، الجهة الأولى.
والشّاهد فيه الفصل بين «لن» والمنصوب به وهو «أَدَعَ»، والتقدير: لن أَدَعَ القتال مُدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً ، وعلى هذا تكون «ما» مصدريّة ظرفيّة، وقد فَصَلَ بالظرف بين المتلازمين.

(٥) أي: الظَّرف والجارّ والمجرور.

(٦) **هذا لم يقل به أحد غير ابن السَّرّاج، وذهب العلماء كافة إلى أن الجارّ والمجرور والظَّرف لا يكونان خبراً، ثم أجمعوا على أنَّ خبر «إنَّ» لا يتقدّم على اسمها. وانظر الارتشاف/ ١٢٤٤، قال: «ويقدّر العامل فيها [أي في الظرف] بعد الاسم». وانظر الهمع ٢/ ١٦٠.**

لَعِبْرَةً﴾[١].

ومَعْمُولَيْن[٢] للخبر في باب «ما» نحو[٢]: **«ما في الدار زيدٌ جالساً»**، وقوله[٣]:

[بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمناً]   فما كُلَّ حينٍ من تُؤاتي مُؤَاتيا

---

(١) الآية: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٣، وتكررت هذه في النور ٢٤/ ٤٤، والنازعات ٧٩/ ٢٦، **والحقُّ أنَّ المتقدِّم في الآية هو معمول للخبر المقدّر بعد الاسم، والتقدير: إنّ عبرةً لكائنةٌ في ذلك.**

(٢) أي: قَدّموا الظرف والجارّ والمجرور في حال كونهما معمولَيْن للخبر، ففي المثال الذي ذكره جاء «في الدار» معمولاً للخبر «جالساً»، والتقدير: ما زيدٌ جالساً في الدار، ولو كان المعمول غيرهما وتقدَّم عل الاسم بطل عمل «ما» كما سيأتي.

(٣) قائله غير معروف.

الأُهْبَة: التهيُّؤ، والحَزْمُ: اليقظة، ولُذْ: اِعْتَصِمْ.

وتؤاتي: ... كذا جاء عند المصنِّف، وذكر البغدادي الرواية: مَن تُوالي مُواليا، والموالاة: مخالَصَة الوُدّ.

وكذا باللام جاءت الرواية عند العيني.

وذكر الشمني الرواية: تؤاتي مؤاتياً، ثم ذكر فيه الرواية الثانية.

ومعنى: من: تؤاتي أي من توافق، أو توادّ.

والشاهد فيه أنّ «ما» عملت، فجاء اسمُها «مَن» في مَحَلّ رفع، وصلته توالي أو تؤاتي، ومؤاتياً أو موالياً خبر منصوب.

وتقدّم معمول الخبر وهو الظرف «كُلّ حين» على اسم «ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/١٠٨، والعيني ٢/ ١٠١ - ١٠٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠.

فإنْ كان المعمولُ غَيْرَهما[١] بَطَلَ عَمَلُها[٢]، كقوله[٣]:

[وقالوا: تَعَرَّفها المنازلَ من مِنى] وما كُلُّ من وافى مِنَى أنا عارِفُ

- **ومعمولَيْن**[٤] **لِصِلَةِ «أل»**، نحو: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[٥] في قول.

- **وعلى**[٦] **الفعل المَنفيّ** بـ «ما في نحو قوله»[٧]:

ونحنُ عن فَضْلِكَ ما ٱسْتَغْنَيْنا

---

(١) أي: معمول الخبر غير الجارّ والمجرور والظرف.

(٢) أي: عمل «ما».

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيلي. وهو شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق، ذكر ٱبن خلف أنه يُرْوَى بنصب «كُلّ» ورفعه، فمن نَصَب «كُلّ» جعل «ما» تميمية»، وأبطل عملها، وجعل نَصْبَه بـ «عارف»، ومن رَفَعَهُ جعله ٱسماً لـ «ما» على لغة الحجاز، و«أنا عارف» في موضع الخبر.
وٱستشهد المصنّف بالبيت على رواية الرفع على إبطال عمل «ما»، وجعل «كُلّ» منصوباً بالخبر «عارف» وأنا: مبتدأ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٩، والكتاب ١/ ٣٦، ٧٣، والعيني ٢/ ٩٨، وشذور الذهب/ ١٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ٣٧٠.

(٤) أي: ويكون الظَّرف والجارّ والمجرور مَعْمُولَيْن...

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٢٠، وتقدَّمت في النوع السادس من الجهة الثانية. في الباب الخامس.
قال المصنّف: «وقول آخر إنّ «في» متعلِّقةٌ بزاهدين المذكور، وهذا ممتنع إذا قدّرت «أل» موصولة وهو الظّاهر؛ لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعنى» محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلَّق به من الزّاهدين، وأمّا إنْ قَدّرت «أل» للتعريف فواضح» **وما ذكره المصنِّف هنا تبع فيه شيخه أبا حَيّان، انظر البحر ٥/ ٢٩١**، وٱنظر التبيان للعكبري/ ١١٧.

(٦) أي: ويتقدَّم الجار والمجرور والظَّرف على الفعل المنفيّ بـ «ما».

(٧) هذا رجز لعبدالله بن رواحة، وتقدّم في مواضع، أولها «إذا»، انظر ما سبق ٢/ ٩٨، و«لو» ٣/ ٤٢٥.

- وقيل[١] على «إنّ» معمولاً لخبرها في نحو[٢]: **«أمَّا بَعْدُ فإني أَفْعَلُ كذا وكذا»**، وقوله[٣]:

أبـا خُـراشـةَ أَمّـا أَنْـتَ ذا نَـفَـرٍ ... فـإنَّ قـوميَ لـم تـأكُـلْهُـمُ الـضَّبُعُ

- **وعلى العاملِ[٤] المَعْنَوِيّ** في نحو قولهم[٥]: **«أَكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ»**

وأقولُ: أمّا مَسْأَلَةُ **«أمّا»** فاْعْلَمْ أنّه إذا تلاها ظرفٌ ولم يَلِ الفاءَ ما يمتنعُ تقدُّمُ مَعْمُولِهِ عليه نحو[٦]: **«أمّا في الدار - أو عندك - فزيدٌ جالِسٌ»** جاز كونُهُ مَعْمُولاً لـ **«أمّا»**[٧]، أو لما بَعْدَ الفاءِ. فإنْ تلا الفاءَ ما لا يتقدَّمُ معمولُهُ عليه نحو: **«أمّا زيداً - أو اليوم - فإنّي ضاربٌ»** فالعاملُ فيه[٨] عند المازنيّ «أمّا»، فتَصِحُّ مَسْأَلَةُ الظَّرف

---

(١) أي: قيل يتقدَّم الجارّ والمجرور والظَّرف على «إنَّ» معمولَيْن لخبرها.

(٢) أمّا: حرف شرط وتفصيل، وبَعْدُ: ظرف مقطوع عن الإضافة، وهو معمول لخبر «إنّ»، متعلق بـ «أَفْعَلُ». فقدَّم معمول الخبر على «إنّ».

(٣) قائله العَبّاس بن مرداس، وتقدَّم في مواضع، أوّلها «أَنْ» انظر ما سبق ١/ ٢٢٠.
والأصل في البيت: لِأَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ. . .، والجارّ والمجرور من: لِأَن. . . متعلقان بقوله: لم تأكله الضبع، وهذه الجملة خبر «إنّ»، فقدَّم الجار والمجرور على «إنّ» مع أنه معمول للخبر.

(٤) أي: ويقدّم الظَّرف والجار والمجرور على العامل المعنوي.

(٥) قوله: لك ثوب، جملة اسميّة، وتعلّق لك بالخبر المحذوف. والظرف: «كُلّ يوم» متعلق بـ «لك» الجارّ والمجرور، وهو عامل معنويّ، أو هو متعلّق بما تعلق به «لك» وهو الخبر المقدّر.

(٦) «في الدار أو عندك» في المثال يجوز تعلُّقه بخبر المبتدأ، وهو «جالس»، ويحتملُ تعلُّقه بـ «أمّا».

(٧) جاز تعلُّقه بـ «أمّا» لنيابتها عن فعل الشرط؛ إذ الأصل: مهما يَكُنْ من شيء فإني أفعل كذا، فحذفت أداة الشرط، والفعل «يكن» وهو فعل الشرط، ونابت «أمّا» عنهما.

(٨) أي في: زيداً، أو اليومَ.

فقط[١]؛ لأنّ[٢] الحروفَ لا تنصبُ المفعولَ به.

وعند المبرِّد تجوزُ مَسْأَلَةُ الظَّرْف من وجهين[٣]، ومَسْأَلَةُ[٤] المفعولِ به من جهة إعْمالِ ما بَعْدَ الفاء، واْحتجَّ[٥] بِأَنّ «أمّا» وُضِعَتْ على أَنَّ ما بعد فاء جوابها يتقدَّمُ بَعْضُه فاصلاً بينها وبين «أمّا»، وجَوَّزَه بعضُهم في الظرف دون المفعول.

وأمّا قولُه:

... ... أَمّـا أنـت ذا نَـفَـرٍ ... ...

فليس المعنى على تعلُّقه[٦] بما بعد الفاء، بل هو متعلِّقٌ تَعَلُّقَ المفعولِ لأَجْلِهِ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ[٧]: أَلهذا فخرتَ عليّ؟.

وأمّا المسألةُ الأخيرةُ[٨] فمن أجاز[٩] «**زيدٌ جالساً في الدار**» لم يكن ذلك مختصّاً بالظرف[١٠] عنده[١١].

---

(١) أي: عمل «أمّا» في الظَّرف، في «أمّا اليومَ فإني ضاربٌ».

(٢) أي: ولا يَصِحُّ «أمّا زيداً فإني ضارب»؛ لأنّ «أمّا» حرفٌ لا ينصب المفعول به.

(٣) الوجه الأول أنّ الظرف «اليومَ» معمول لـ «أمّا».
والوجه الثاني أنه معمول لما بعد الفاء، وهو خبر «إنّ» أي: «ضارب».

(٤) أي: ويجوز النَّصْبُ في «أمّا زيداً فإني ضارب» على جعل «زيداً» مفعولاً لما بعد الفاء وهو: ضارب.

(٥) أي: المبرِّد.

(٦) أي: تعلّق «لِأَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ» على تقدير: لكونك ذا نَفَرٍ.

(٧) على تقدير: «أَلهذا» متعلقاً بـ «فخرت» المقدَّر.

(٨) وهي «أَكُلّ يوم لك ثوب»، وهي تقدُّم الظرف على عامله المعنويّ.

(٩) أي تقدُّم الحال «جالساً» على عاملها المعنويّ وهو «في الدار».

(١٠) أي: أجاز ذلك في الحال كما أجازه في الظرف أيضاً.
قال الدسوقي: «والمعتمد عدم الجواز فيكون تقدّم المعمول على العامل المعنوي خاصاً بالظرف» ٢/ ٣١٥.

(١١) في م/ ٢ و٣ و٥ «لم يكن ذلك عنده مختصاً».

القاعِدَةُ العاشِرةُ

من فُنُونِ كلامهم القَلْبُ[١]، وأَكْثَرُ وقوعِه في الشِّعْرِ

كقولِ حَسّان رضي الله تعالى عنه[٢]:

كَـأَنَّ سـبـيـئـةً مـن بـيـتِ رَأْسٍ ... يـكـونُ مِـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

فيمن نَصَب «المزاج» فَجَعَلَ المعرفةَ الخَبَر، والنّكرةَ الاْسمَ. وتَأَوَّلَهُ الفارسيّ[٣] على أنّ اْنتصابَ المزاجِ على الظرفيّة المجازيّة.

والأَوْلى[٤]: رَفْعُ المزاجِ ونَصْبُ العَسَل، وقد رُوِي كذلك أيضاً؛ فاْرتفاعُ «ماء» بتقدير: وخالَطَها ماءٌ.

ويُرْوَى برَفْعِهنّ[٥] على إضمار الشّأْن[٦].

---

(١) القلب: هو جَعْلُ أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه.
وانظر تفصيل هذا في حاشية الشُّمنيّ ٢/ ٢٨٣.

(٢) تقدَّم البيت في الباب الرابع ٥/ ٣٧١ «ما يُعْرَف به الاْسمُ من الخبر». وانظر تفصيل القول فيه. فإن الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه اْبنُ مالك والرضي في بابَيْ «إنَّ» و«كان» على الاْختيار.
انظر بيان هذا في شرح التسْهيل لاْبن مالك ١/ ٣٥٦، والاْرتشاف/ ١١٧٨، واْنظر فيه قلب التَّشبيه في/ ٢٣٧٣.

(٣) وعلى تأويل الفارسي هذا لا يكون قَلْبٌ في البيت: عَسَلٌ: هو الاْسم، ومزاجَها: منصوب على الظرفية، متعلّق بخبر مقدَّم محذوف. انظر الخزانة ٤/ ٦٤.

(٤) أي: يكون مزاجُها عسلًا وماءٌ.

(٥) أي برفع: مزاجها، وعسل، وماء.

(٦) انظر الخزانة ٤/ ٤٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٥٠.

وأما قولُ ٱبنِ أَسَد[١]: إنّ «كان»[٢] زائدة فَخَطأٌ؛ لأنّها لا تُزادُ بلفظِ المضارعِ بقياسٍ، ولا ضرورةَ تدعو[٣] إلى ذلك هنا.

وقول رؤبةَ[٤]:

وَمَــهْــمَــهٍ مُــغْــبــرَّةٍ أَرجــاؤُهُ
كَــأَنَّ لــونَ أرضِــهِ ســمــاؤُهُ

أي: كأن لونَ سمائه لِغُبْرتها لَوْنُ أَرْضِهِ، فَعَكَسَ التشبيهَ مبالغةً، وحَذَفَ المضافَ[٥].

---

(١) في الخزانة ٤/ ٤٠ النص منقول عن المصنِّف: «وأما قول ٱبن السِّيْد. . .» كذا! وٱبن أَسد: هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، كان نحوياً إماماً لغوياً، شاعراً مليح النظم مقدَّماً في أيام نظام الملك. وقد قُبض عليه، وصُلِب سنة ٤٨٧هـ، وله تصانيف، منها: شرح اللمع، والإفْصَاح في شرح أبيات مشكلة. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٠٠.

(٢) وممن ذهب إلى هذا أبو البقاء وٱبن الناظم، قال البغدادي: «وٱرتضاه المصنّف في شرح أبياته، وأنكر زيادتها بلفظ المضارع هنا فحكم بضمير الشأن في تكون».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٥٠، والخزانة ٤/ ٤١.

(٣) في م/ ٣ و٤ و٥ «لدعوى ذلك».

(٤) المَهْمَهُ: المفازَة والقَفْرُ، الأَرجاء: جمع: رجا، الطَّرَفُ والنّاحيةُ، ورواية في الديوان:

وبــلــدٍ عــامِــيَــةٍ أعــمــاؤه

قال ٱبنُ الشجري:
«هذا من المقلوب، ومنه حَذْفُ مضاف، أراد: كأنّ لون سمائه لَوْنُ أرضه؛ وذلك لأنّ القتام لأجل الجَدْب ٱرتفع حتى غَطّى السّماء، فَصَار لونُها كلون الأرض، وقد ٱتّسعَ القلبُ في كلامهم حتى ٱستعملوه في غير الشعر، فقالوا: أَدْخَلْتُ القلنسوةَ في رأسي، والخاتَمَ في أُصبعي».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١١، وشرح السّيوطي/ ١٩٧١، والعيني ٤/ ٥٥٧، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٦، وشرح الشذور/ ٣٢٠، والديوان/ ٣.

(٥) وهو «لون» على تقدير: لون سمائه.

وقال آخر[(١)][(٢)]:

فَـإِنْ أَنْـتَ لَاقَـيْـتَ فِـي نَـجْـدةٍ ... فَـلَا تـتـهـيَّـبْـكَ أَنْ تُـقْـدِمـا

أي: فلا[(٣)] تتهَيَّبْها.

وقال ٱبنُ مُقْبِل[(٤)]:

وَلَا تَـهـيَّـبـنـي الـمَـوْمَـاةُ أَرْكَـبُـهـا ... إذا تـجـاوبـتِ الأَصْـداءُ بـالـسَّـحَـرِ

أي: ولا أتَهَيَّبُها.

---

(١) «آخر» غير مثبت في م/ ٤ و٥.

(٢) قائله النمر بن تولب.

والرواية عند البغدادي: وإنْ أَنْتَ.

والرواية عند ٱبن عصفور:

فـإن أنـت حـاولـت أسـبـابـهـا ... فلا تتهيَّبْكَ ... ...

والشاهد فيه أنّ فيه قَلْباً، والأصل: فلا تتهيَّبها...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٣، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر/ ١٠٧، وضرائر الشعر/ ٢٦٩.

(٣) كذا في م/ ٢٣ و٣، وفي بقية المخطوطات: «أي: تتهيبها».

(٤) تَهيّبني: أصله: تتهيّبُني، بتاءين فَحُذِفت إحداهما على الخلاف في المحذوف.

الأصداء: جمع الصَّدَى، وهو ذَكَرُ البُوم، والصَّدى: معروف، فهو الصوت الذي يُجيبكَ إذا صِحْتَ قُرْبَ جَبَل، والمَوْمَاة: المفازَة.

يقول: أسافر في المفازة وحدي، وأَرْكَبُ الطريق منفرِداً، ولا أهابُها خشية عدوٍ أو سبع، ولا سيما بالليل وقت الأسحار، وعند تجاوب الأصداء؛ فإن المسافر إذا كان وحده يهاب الطريق.

والشاهد في البيت هو القلب؛ فإن الظاهر أنّ المفازة لا تخاف، مع أنّ الأصل لا أتهيّبُ الموماة، فالخوف أو عدمه له، وليس للمفازة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٥، وشرح السّيوطي/ ٩٧١، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر/ ١٠٧، والديوان/ ٧٣.

وقال كَعْبٌ[1]:

كَـأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَـيْـهـا إذا عَـرِقـت وَقَـد تَـلَفَّـعَ بـالـقُـورِ الـعَـسَـاقـيـلُ

القُورُ: جمع قارَة، وهي الجَبَلُ الصغيرُ، والعساقيلُ: اسمٌ لأوائلِ السَّرابِ، ولا واحدَ لَهُ، والتلفُّع: الاشتمالُ.

وقال عُرْوَة بْنُ الوَرْد[2]:

فَـدَيْـتُ بِـنَـفْـسِهِ نَـفْـسي وَمَـالـي وَمَـــا آلُوكَ إِلّا مـــا أُطِـــيْـــقُ

---

(١) هو كعب بن زهير. وصدره غير مثبت في م/ ١ و٢ و٥.
الأَوْبُ: الرَّجْع، عَرِقَتْ: كناية عن وقت الهاجرة، وشِدّة الحَرّ.
وبعده:

شَـدَّ الـنـهـارِ ذراعـاً عَـيْطَلٍ نصَـفٍ قـامت فـجاوَبَـهـا نُـكْـدٌ مَـثَـاكِـيـلُ

والمعنى: كأن ذراعَيْ هذه الناقة في سرعتها في السَّير ذراعا هذه المرأة في اللَّطْم لما فقد ولدها، وجاوبها نِسَاء فَقَدْن أولادَهُنّ؛ لأنّ النِّسَاء المثاكيل إذا جاوبنها كان ذلك أقوى لِحُزْنها.
والشّاهد في البيت القلب والأصل: وقد تلفّع القورُ بالعساقيل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٩، وشرح السيوطي/ ٩٧١، أمالي الشجري ١/ ٣٦٧، والديوان/ ١٦، واللسان/ أوب، قور، لفع، عسقل.

(٢) لا آلوك: لا أَمْنَعُك، الأَلْوُ: المَنْعُ، والاَجتهاد، والاَستطاعة، والعطيّةُ.
وتقدير القلب في البيت: فَدَيْتُ نَفْسَه بنفسي، وقال السّيوطيّ: «يقول: أفديك بنفسي ومالي، وما أَمْنَعُك إلّا ما أطيقُ مُنْعَه، يعني: لا أقدر أن أمنعك فدا نفسي ومالي، لأني مجبول عليه».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٠، شرح السيوطي/ ٩٧٢، انظر زيادات الديوان/ ١٢٧، الأشباه والنظائر ١/ ٥٦٨.

وقال القطاميّ[١]:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيها كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعَا

الفَدَن: القَصْر، السِّياع: الطِّين.

ومنه في الكلام[٢]: **«أدخلت القَلَنْسوة في رأسي»**[٣]، و**«عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحوض»**[٤] و**«عَرَضْتُها على الماء»**[٣]، قاله الجوهري وجماعة، منهم السكّاكي والزمخشريّ، وجَعَلَ[٥] منه[٦]: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٧].

---

(١) مَدَح القُطاميّ بالقصيدة التي منها هذا البيت زُفَرَ بن الحارث.
ويَصِف في هذا البيت ناقته، فشبه جريان السِّمَن في أعضائها وأَخْذ كُلّ عُضْوٍ منه بنصيبه بتطيين الفَدَن بالسّياع، وجعل السِّياع للقَصْر كالبطانة للثوب، وفيه تشبيه الناقة بالقَصْر في العُلُوّ والارتفاع. كذا عند السيوطي وجواب «لما» في بيت بعده:

أَمَرْتُ بها الرجالَ ليأخذوها ... ...

وتقدير القلب: كتطيين السِّياع بالفَدَن؛ لأنّ القَصْر هو الذي يُطَيّن.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢١، وشرح السيوطي/ ٩٧٢، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٦٢٧، والضرائر الشعرية/ ٢٦٨، أمالي القالي ٢/ ٢١٥، وشرح القصائد السبع الطوال/ ١٦٥، واللسان/ سبع، والأساس/ فدن.

(٢) ذكر من قبل أن أكثر ما يقع القلبُ في الشعر.

(٣) والأصل: أدخلت رأسي في القلنسوة، لأنّ: «في» تدخل على الظرف.

(٤) والأصل: عَرَضْتُ الحوض والماء على الناقة.
انظر هذا عن الأخفش في أمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر للفارسي ١/ ١٠٥.

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) أي: من القلب. وفي م/ ٣ و٥ «من ذلك».

(٧) سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٠، وتقدّمت، انظر: «الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر» ٥/ ٦٨٣، وانظر الآية/ ٣٤.
قال الزمخشري في الآية الأولى: «ويجوز أن يُراد عَرْض النارِ عليهم، من قولهم: عرضتُ الناقة على الحوض، يريدون: عَرَضَ الحوض عليها، فقلبوا...».

=

وفي كتاب «التَّوْسِعَة»[1] ليعقوب بن إسحاق السكّيت: «إنّ: «**عَرَضْتُ الحوضَ على الناقة، مقلوبٌ**»، وقال آخر: «**لا قلبَ في واحدٍ منهما**»، وٱختاره أبو حيان ورَدّ على قول الزمخشريّ في الآية.

وزَعَمَ بعضُهم في قول المتنبيّ[2]:

وعَـذَلْتُ أهـل الـعِـشْـقِ حتـى ذُقْـتُـهُ   فَعَجِبْتُ كَيفَ يموتُ مَن لا يَعْشَقُ

أَنَّ أَصلَه: كيف لا يموتُ من يَعْشَقُ، والصَّوابُ خلافُه، وأنّ المراد أنه صار يَرَى أَنْ لا سَبَبَ للموتِ سوى العِشْقِ.

= انظر الكشاف ٣/ ١٢٢.

وتعقّبه أبو حَيّان فقال: «ولا ينبغي حَمْلُ القرآن على القَلْب؛ إذ الصحيحُ في القلب أنه مما يُضطرُّ إليه في الشعر، وإذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب فأيُّ ضرورة تدعو إليه، وليس في قولهم: عرضت الناقة على الحوض... ما يَدُلُّ على القلب؛ لأنّ عَرْضَ الناقة على الحوض وَعَرْضَ الحوضِ على النّاقة كُلّ منهما صحيح؛ إذ العَرْضُ أمر نِسْبيٌّ يصحُّ إسنادُه لكل واحد من الناقة والحوض». انظر البحر ٨/ ٦٣.

(١) هو كتاب «التوسعة في كلام العرب» وانظر ترجمة يعقوب في بغية الوعاة/ ٣٤٩. وانظر مقدّمه الإبدال.

(٢) هذا البيت من قصيدة له قالها في صباه يَمْدَحُ محمد بن أَوْس بن مَعْن الأزديّ.

قال الواحدي: «يذهب قوم في هذا البيت إلى أنه من المقلوب على تقدير: كيف لا يموت من يَعْشق، يعني أنّ العشق يوجب الموت لشدّته، وإنما يتعجب ممن يعشق ثم لا يموت، وإنما يُحْمَل على القلب ما لا يظهر المعنى دونه، وهذا ظاهر المعنى من غير قَلْب، وهو أنه يعظّم أمر العشق، ويجعله غاية في الشّدة، يقول: كيف يكون مَوْتٌ من غير عشق، أي: من لم يعشق يجب أن لا يموت؛ لأنه لم يُقاسِ ما يُوْجِبُ الموتَ، وإنما يوجبه العشقُ...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٣، وشرح الديوان للواحدي/ ٣٨.

ويقال[١]: «**إذا طَلَعَتِ الجوزاءُ انْتَصَبَ العُوْدُ في الحِرْباء**»، أي: انْتصبَ الحِرْباءُ في العُوْدِ.

وقال ثعلبٌ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾[٢]: إنّ المعنى: اسلكوا فيه سلسلةً.

وقيل: إنّ منه[٣]: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٤]، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٥] وقد مضى تأويلُهما.

ونقل الجوهريُّ في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[٦] أنّ[٧] أصلَه قابَيْ قَوْسٍ،

---

(١) ذكر هذا أبو زيد في النوادر/ ٤٠٩، وذكره الشجري في أماليه ١/ ٣٦٧، وذكره الفارسي في كتاب الشعر/ ١٠٥، الجوزاء: نَجْمٌ يعترض في جَوْز السماء، أي: وسطها، والحِرْباء دُوَيْبَّةٌ تُعانِق عوداً، وتدورُ مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.
قال أبو زيد: «يريدون: انْتصبَ الحِرْباءُ في العُود من شِدَّة الحَرّ».

(٢) سورة الحاقة ٦٩/ ٣٢.
قال أبو حيان: «وقيل: في الكلام قَلْب، والسِّلسلة تدخل في فمه، وتخرج من دُبُره، فهي في الحقيقة التي تُسْلَك فيه. ولا ضرورة تدعو إلى إخراج الكلام عن ظاهره إلّا إنْ دَلّ الدليلُ الصحيح على خلافه»، البحر ٨/ ٣٢٦.

(٣) أي: من القلب.

(٤) سورة الأعراف ٧/ ٤، وتقدَّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب على تقدير: أَرَدْنا إهلاكها.

(٥) سورة النجم ٥٣/ ٨، وتقدّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب.
وكان التقدير: أراد الدُّنُوَّ فتدلَّى، فتعلَّق في الهواء، وهذا أَوْلَى من قول من ادّعى القلب في هاتين الآيتين، كذا عند المصنِّف.

(٦) سورة النجم ٥٣/ ٩ وتتمتها «أو أدنى».

(٧) قال الجوهري: «وتقول بينهما قابُ قوس... والقابُ ما بين المقبض والسِّيَة، ولكل قوس قابان، وقال بعضهم في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ أراد قابا قوس فقلبه»، انظر الصحاح/ قوب.

فقلب التثنية[١] والإفراد، وهو حَسَنٌ إنْ فُسِّرَ «القابُ» بما بين مَقْبِض القوس وسِيَتِه[٢]، أي: طَرَفه[٣]، وله[٤] طرفان، فله[٥] قابان،

ونظيرُ هذا[٦] إنشادُ ٱبنِ الأعرابيّ[٧][٨]:

إِذَا أَحْسَنَ ٱبنُ العَمِّ بعد إساءةٍ فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِه بِحَمُولِ

---

(١) في المخطوطات «فقلب التثنية والإفراد» وفي المطبوع «بالإفراد».

(٢) كذا في م/١ و٥ وفي بقية المخطوطات «وسيتها» وكذا في المطبوع.

(٣) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «طرفها»، ومثله في المطبوع.

(٤) في المخطوطات «وله طرفان» وفي المطبوع «ولها طرفان».

(٥) في م/١ «فإنه».

(٦) أي: نظير ما تقدَّم من القَلْب، وما في «قابي قوس»...

(٧) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر، ناسباً، كثير السّماع من المفضل بن محمد الضبّي، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه.

مات بسُرّ من رأى سنة ٢٣١هـ، وولادته سنة ١٥٠هـ، وله مؤلفات منها النوادر...، والأنواء، وغيرهما، انظر بغية الوعاة ١/١٠٥.

(٨) جاء هذا البيت في نوادر ٱبن الأعرابي مفرداً، وقد رواه عن أبي زياد الكلابي صاحب النّوادر. كذا عند البغداديّ.

وعند مُحَقِّقَيْ المغني ترجيح أنه لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية التاسعة عشرة. ولم أجد في هذه الأصمعية ما يثبت هذا غير اتفاق القافية، والسيّاق العامُّ فيه قُرْبٌ من حيث المعنى، فهذا الترجيح قائم على الظَّنّ الذي لا يغني عن الحق.

والقلب فيه كما ذكره المصنّف في: لِشَرَّيْ فِعْلِهِ، والتقدير: لِشَرّ فعليه، وهما الإحسان والإساءة، وهو لا يتحمل أحدهما، وهو الإساءة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/١٢٣، وشرح السّيوطي/٩٧٢، والأشباه والنظائر ٥/٥٧٠.

أي: فَلَسْتُ لِشَرِّ فِعْلَيْه.

- قيل: ومن القَلْب ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا﴾[١] الآية[٢]، وأُجيبَ بأنّ المعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكانٍ يقرُبُ منهم؛ ليكون ما يقولونه بِمَسْمَعٍ منك، فانْظرْ ماذا يرجعون.

- وقيل في ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[٣]: إنّ المعنى[٤] فعُمِّيتُم عنها.

- وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٥] الآية، فيمن جرَّ بـ[٦]«على» بعد

---

(١) تتمة الآية: ﴿... فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/٢٨.

(٢) ذهب أبو علي وغيره إلى أنّ في الكلام تقديماً، وأنّ الأصل: فانظر ماذا يرجعون، ثم تولّ عنهم. قال السمين: «ولا حاجة إلى هذا؛ لأنّ المعنى بدونه صحيح، أي: قِفْ قريباً منهم لتنظر ما يكون»، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان، انظر الدر ٥/٣١١، والبحر ٧/ ٧٠.

(٣) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ سورة هود ١١/٢٨.

(٤) قال أبو حيان: «... وقيل هذا من المقلوب: فعُمِّيتم أنتم عنها، كما تقول العرب: «أدخلت القلنسوة في رأسي»... قال أبو علي: وهذا مما يقلب إذ ليس فيه إشكال... انتهى. [قال أبو حيان]: والقلب عند أصحابنا لا يجوز إلا في الضرورة...». البحر ٥/٢١٦، وانظر نصّ أبي عليّ في الحُجّة ٤/٣٢٢.

(٥) سورة الأعراف ٧/١٠٥، وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/٣٧٨.
وقوله تعالى: «على الله» مثبت في م/١ و٢ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٦) قرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «حقيق على أنْ لا أقول» أي: حقيق على قَوْلِ الحق.
وقرأ نافع والحسن وشيبة وأبان عن عاصم «حقيقٌ عليَّ أن لا أقول».
وانظر هاتين القراءتين ومراجعهما في كتابي معجم القراءات ٣/١١٣ - ١١٤.
وقالوا في قراءة العامة إنه من القلب، إذ تصير قراءة العامة كقراءة نافع في المعنى: إذ الأصل قولُ الحق حقيقٌ عليّ، فقلب اللفظ، فصار أنا حقيق على قول الحق. انظر الدر المصون ٣/٣١٤.

«أنْ» وصِلَتِها على أنّ المعنى[(١)]: حقيقٌ عليَّ، بإدخالها على ياء المتكلِّم كما قرأ نافع، وقيل: ضُمِّن[(٢)] معنى حريص.

- وفي ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[(٣)]: إنّ المعنى[(٤)] لَتنُوءُ العُصْبَةُ بها، أي: تنهضُ بها متثاقلةً، وقيل[(٥)]: الباء للتعديةِ كالهَمْزَة، أي: لَتُنِيءُ العُصْبَةَ، أي: تجعلها تنهضُ متثاقلةً.

* * *

= وذهب أبو حيان إلى أنّ أصحابه يَخُصُّون القلب بالضرورة، فينبغي أن يُنَزّه القرآن عنه. انظر البحر ٤/ ٣٥٥، والكشاف ١/ ٥٦٤.
وذكر السمين فيه ثلاثة آراء: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز، أَوْ لا فيمتنع.

(١) أي بناءً على القلب، فقراءة الجماعة بالتخفيف هي على معنى قراءة نافع ومن معه بالتشديد، ولا تضمين.

(٢) أي: حقيق ضُمِّن معنى «حريص»، وحريص: يتعدَّى بعلى، وهذا للزمخشري. انظر الكشاف ١/ ٥٦٤، وانظر الدر المصون ٣/ ٣١٤.

(٣) الآيــة: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٧٦.

(٤) هذا على القلب، أي لتنوء العُصْبَةُ بالمفاتح، أي: لتنهض بها. قال أبو عبيد: كقولهم: عَرَضْتُ الناقة على الحَوْض.

(٥) هذا هو الوجه الثاني في التخريج على غير القلب، فالباء للتعدية، ولا قلب في الكلام أي: لَتُنِيءُ المفاتِحُ العُصْبَةَ الأقوياء، كما تقول: أذهبتُه، وذهبتُ به.

القاعِدَةُ الحادِيَةَ عَشْرَةَ[١]

من مُلَحِ[٢] كلامِهِم تقارُضُ[٣] اللَّفْظين في الأَحْكام

ولذلك أمثلة:

أَحَدُها: إعطاءُ[٤] «غير» حُكمَ «إلّا» في الاستثناءِ بها نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾[٥] فيمن نَصَبَ[٦] «غير»[٧].

وإعطاءُ «إلّا»[٨] حُكْمَ «غير» في الوَصْفِ بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٩].

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٦، والخزانة ٣/ ٥٦١ - ٥٦٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ١٩.

(٢) قال الشمني: «مُلَحُ الكلام: الأحاديث التي تُسْتَمْلَحُ منه، أي: تُعَدُّ مليحةً، واحدتها مُلْحَة، كَغُرْفة، وغُرَف.». الحاشية ٢/ ٢٨٤.

(٣) أي: استُعير القَرْضُ هنا لِيُلْبَسَ كُلُّ واحد من اللفظين بحكم الآخر. كذا عند الشمني.

(٤) انظر «غير» فيما تقدَّم ٢/ ٤٥٨ وما بعدها.

(٥) سورة النساء ٤/ ٩٥، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٢/ ٤٥٩.

(٦) تقدَّمت هذه القراءة وقراؤها ومراجعها.. انظر ما سبق ٢/ ٤٥٩.
وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٧) في م/ ٢ و٣ «غيراً».

(٨) انظر «إلّا» ووقوعها صفة بمنزلة «غير» فيما سبق ١/ ٤٥٨ وما بعدها.

(٩) سورة الأنبياء ٢١/ ٢٢.
وذكرت الوصف عند الجماعة على تقدير «إلا الله» صفة لآلهة، أي: آلهة غير الله. انظر ١/ ٤٥٩، الحاشية/ ١، وذكر المصنف في ص/ ٤٦١، رأي المبرِّد في جعل «إلّا» استثناءً، وما بعدها بَدَلاً، ورَدَّه في ص/ ٤٦٢.
ففيما سبق تفصيل هذا، فارجع إليه، ورَدِّد بَصَرك بين المتن والحواشي.

والثاني[١]: إعطاءُ «أَنْ» المصدريّة حُكْمَ «ما» المصدريّةِ في الإهمالِ، كقوله[٢]:

أَنْ تقرأانِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأَلّا تُشْعِرا أَحَدا

الشّاهِد في «أَنْ» الأولى[٣]، وليست مُخَفَّفَةً[٤] من الثقيلةِ؛ بدليل «أَنْ»[٥] المعطوفة عليها.

وإعمالُ «ما» حَمْلاً على «أَنْ» كما رُوي من قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: **«كما تكونوا يُوَلّى عليكم»**[٦]. ذكره ابنُ الحاجب، والمعروف في الرواية: **«كما تكونون»**.

---

(١) أي: من الأمثلة التي وقع فيها التقارُض.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم في «أَنْ»، انظر ما سبق ١/١٨٣، وما بعدها.

(٣) أي: أَنْ تقرأان، فإنّ الفعل جاء مرفوعاً، وأَنْ: مهملةٌ، لا عمل لها.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، ذكره المصنِّف من قبل، فقد زعموا أنّ «أَنْ» هي المُخَفَّفة من الثقيلة، شَذَّ اتصالها بالفعل، ورَدّ المصنف هذا، وذهب إلى أنّ الصّواب هو قول البصريين في أنها «أَنْ» الناصبة أُهمِلت حَمْلاً على أختها «ما» المصدريّة. انظر ما سبق ١/١٨٣ - ١٨٤.
وقد صححتُ من قبل ما ذهب إليه المصنف، وذكرت أنّ القول بالتخفيف هو قول البصريين، وأنّ القول بأنها خفيفة مهملة حملاً على «ما» هو رأي الكوفيين، وأنّ البغدادي تعقّب ابن هشام أيضاً. انظر ما سبق ١/١٨٧، الحاشية/٢.

(٥) أي: في قوله: «وأَلّا تُشْعِرا» فقد جاءت «أَنْ» في الموضع الثاني عاملةً، ناصبةً للفعل.
وقال الدماميني: «لا مانع من عَطْف «أَنْ» الناصبة وصلتها على «أَنْ» المُخَفَّفة وصلتها؛ إذ هو عطف مَصْدر على مَصْدر، ولا يمنعه أحد»، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٤، وللشمني تعقيب على ما ذهب إليه الدماميني، فقد ذهب إلى أنّ الظاهر أنّ الثانية من نوع الأولى، والثانية ليست مخففة؛ فكذا الأولى.

(٦) انظر هذا في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٤٤، كما ذكره في الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤، وذكر البغدادي أن رواية السيوطي في الجامع الكبير جاءت =

والثَّالثُ[١]: إعطاءُ «إنْ» الشرطيّة حُكْمَ «لو» في الإهمال، كما رُوِيَ الحديث[٢]: «**فإنْ لا تراه فإنّه يراك**»، وإعطاءُ «لو» حُكْمَ «إنْ» في الجَزْمِ كقوله[٣]:

لـو يَـشَـأْ طَـارَ بِـهـا ذُو مَـيْـعَـةٍ　　لاحِـقُ الآطـالِ نَـهْـدٌ ذُو خُـصَـلْ

ذكر الثاني[٤] ابنُ الشَّجري، وخَرّجه على أنه جاء على لغة من يقول[٥]:

= كذلك، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة «كما تكونون»، وكذا التبريزي في مشكاة المصابيح برواية: «كما تكونون يؤمر عليكم».
وتعقب الدماميني المصنف وقال: لا حاجة أن تجعل «ما» ناصبة هنا، فإنّ في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة، وقد سمع ذلك نظماً ونثراً.
انظر تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادي/ ٢٤٩ - ٢٥٠. والحواشي التي أثبتها المحقق على تخريج هذا الحديث، وانظر الخزانة ٣/ ٥٦١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٩٧.

(١) أي: من أمثلة التقارض. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص/ ١٩.

(٢) **قلت: نَصُّ الحديث في صحيح مسلم، والبخاري: «.... قال [أي: جبريل]: فَأَخبرني عن الإحسان، قال: أَنْ تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك».**
انظر صحيح مسلم ١/ ١٥٧ «باب الإيمان»، وصحيح البخاري ١/ ٢٧ «باب الإيمان» وليست الرواية التي ذكرها المصنف مثبتة فيهما.
وفي شرح التّسهيل لابن مالك ٤/ ٨٢ - ٨٣ «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك» قال: «وقد تُهمَل «إنْ» حملاً على «لو»، وذكر الحديث. وانظر إعراب الحديث للعكبري/ ١٣٤.

(٣) تقدّم البيت في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣٣، وجاء هنا تاماً في م/ ٣ و٤.

(٤) أي الشاهد الثاني وهو البيت.

(٥) وجدت هذا عند ابن مالك في شرح التّسهيل ٤/ ٨٣، وانظر شرح الكافية الشّافية/ ١٦٣٢ - ١٦٣٣، **ولم أجد مثله عند ابن الشجري**. انظر الأمالي ١/ ٣٣٣، وانظر ١/ ١٨٧ وما بعدها، ويبدو أن الأمر اختلط عند المصنف.
وعلى ذلك فالنص لابن مالك. قال: [(قال الشيخ رحمه الله: وهذا لا حُجّة فيه لأن من العرب من يقول: جا يجي، وشا يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من =

شا يشا[١]، بالألِف، ثم أُبْدِلت الألف همزةً على حَدِّ قولهم: العَأْلَم والخَأْتم، بالهمزة. ويؤيِّده[٢] أنّه لا يجوزُ مجيءُ «إن» الشرطيّةِ في هذا الموضع؛ لأنه إخبارٌ عما مَضى، فالمعنى: لو شاءَ، وبهذا يُقْدَح أيضاً في تخريج الحديثِ السَّابِقِ على ما ذكره، وهو تخريجُ آبن مالك[٣].

والظّاهر[٤] أنه يتخرَّج على إجراءِ المعتلِّ مُجْرَى الصحيح، كقراءة قُنْبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾[٥] بإثباتِ ياءِ «يتقي»[٦]، وجَزْمِ «يصبر».

= لغته ترك همزة «يشاء»، فقال: «يشا» ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في عالم وخاتم: عَأْلَم وخَأْتم...» عن شرح التسهيل.

(١) في م/ ١ و٣ و٤ «شاء يشاء».

(٢) أي: يؤيّد ما ذهب إليه الشجري. هذا ما أراده المصنّف، والصَّواب أن يكون: ويؤيّد ما ذهب إليه آبن مالك.

(٣) انظر شرح التسهيل ٤/ ٨٢ - ٨٣، وانظر إعراب الحديث على هذه الرواية عند أبي البقاء/ ١٣٤.

(٤) هذا الظاهر عند المصنف هو حديثُ أبي البقاء في المسألة، قال في الحديث: «كذا وقع في هذه الرواية: تراه، بألف، والوجه حذفها؛ لأنّ «إنْ» لا تحتمل هنا من وجوه «إنْ» المكسورة إلّا الشرطية، وهي جازمة، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أنه أشبع فتح الراء فنشأت الألف، وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدّرة، فلما دخل الجازم حُذفت تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم، وعلى هذين الوجهين حُمِل قوله تعالى: «إنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء على قراءة آبن كثير...» انظر إعراب الحديث/ ١٣٤.

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٩٠، وتقدّمت انظر ما سبق «هل» ٤/ ٣٢٩.

(٦) تقدّمت هذه القراءة في أقسام العطف في الباب الرابع. انظر ما سبق ٥/ ٤٨٤، وهي قراءة آبن مجاهد عن قنبل عن آبن كثير بإثبات الياء في الحالين.

وانظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ففيه التفصيل والبيان.

والرّابعُ: إعطاءُ[١] «إذا» حُكْمَ «متى» في الجَزْم بها كقوله[٢]:

[اِسْتَغْنِ ما أَغناكَ رَبّك بالغِنى]   وإذا تُصِبْكَ خصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وإهمالُ «متى»[٣] حَمْلاً على «إذا»، كقول عائشة رضي الله عنها[٤]: **«وأنّه متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمِعُ النّاسَ».**

والخامِسُ: إعطاءُ[٥] «لم» حُكْمَ «لن» في عمل النَّصْب، ذكره بعضُهم[٦] مستشهداً بقراءة[٧]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[٨] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تَحُلُّ «لن»

---

(١) انظر هذه المسألة في شواهد التوضيح والتصحيح لأبن مالك/ ١٩.

(٢) تقدّم البيت في الثاني من وجهي «إذا» وهو الشرط، انظر ٢/ ٧٥، وهو لعبد قيس بن خفاف.

قال المصنّف: «ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله...».

(٣) كذا في المخطوطات «حملاً على إذا»، وفي م/ ١ «حكماً لها بحكم إذا»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك.

(٤) أول الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لما ثَقُل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مُرُوا أبا بكر أن يصلي بالناس، فقلت: يا رسول الله، إنّ أبا بكر رجل أَسِيف، وإنه متى يَقُمْ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ، فلو أمرت عمر، فقال: مُرُوا أبا بكر يصلي بالناس، فقلت لحفصة: قولي له: إنّ أبا بكر رجل أسيف، وأنه متى يَقُمْ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ...» صحيح البخاري: كتاب الجماعة والإمامة ١/ ٢٤٤.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٩، فالحديث فيه، قال: «وفي تشبيه متى بإذا وإهمالها قولُ عائشة...»، **وأنت ترى أن الحديث في نصّ البخاري على إعمال متى: «متى يَقُمْ» ولم أجد الرواية التي ذكرها المصنف، ولعله نقلها عن ابن مالك.**

(٥) انظر «لم» فيما تقدَّم ٣/ ٤٦٨، فقد ذهب إلى النصب بـ «لم» اللِّحياني، فذكر هذا عن بعض العرب.

(٦) وهو اللِّحياني.

(٧) سورة الشَّرح ٩٤/ ١. وتقدّمت. انظر ما سبق ٣/ ٤٦٩.

(٨) هي قراءة أبي جعفر المنصور. وذكرتها فيما سبق، انظر ٣/ ٤٦٩، ففيه التخريج وذكر المراجع، **وما كان من الوهم في عَزْوها عند بعض المحققين.**

هنا، وإنما يَصِحُّ أو يَحْسُن حَمْلُ الشيءِ على ما يَحُلُّ مَحَلّه كما قدَّمنا[1]. وقيل: أَصْلُه[2]: نَشْرَحَنْ، ثم حُذِفَتْ النُّون الخفيفةُ، وبقي الفَتْحُ دليلاً عليها.

وفي هذا شذوذان[3]: توكيدُ المنفيّ بـ «لم» مع أنّه كالفعل الماضي في المعنى، وحَذْفُ النونِ[4] لغير مُقْتَضٍ مع أنّ المؤكَّدَ لا يليق به الحَذْفُ.

وإعطاءُ[5] «لَن» حُكْمَ «لم» في الجَزْم، كقوله[6]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الحَلَقَهْ

والرواية بكسر الباء[7].

والسَّادِسُ: إعطاءُ «ما»[8] النافية حُكْمَ «ليس» في الإعمال، وهي لغةُ أهلِ الحجاز[9]، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[10]، **وإعطاءُ «ليس» حُكْمَ[11] «ما» في الإهمال**

---

(١) ذكر هذا في المثال الثالث في «لو» و«إنْ».

(٢) ذكر المصنف هذا فيما سبق. انظر ٣/ ٤٧٠.

(٣) ذكر هذين الشذوذين من قبْلُ: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين. انظر ما سبق ٣/ ٤٧٠.

(٤) نون التوكيد الخفيفة.

(٥) ذكر هذا من قبل ٣/ ٥٠٩ في «لن»، وذكرتُ هذا عن اللحياني، فقد ذهب إلى أن الجزم بها لغة.

(٦) تقدّم البيت، انظر ما سبق ٣/ ٥١٠، وفيه تفصيل الحديث في البيت في الحاشية.

(٧) والكَسْر لالْتقاء السّاكنين: سكون الباء بسبب الجزم، وسكون همزة الوصل، ولولا الجزم لما كان هذا.

(٨) انظر ما تقدَّم «ما» ٤/ ٤٢ وما بعدها، وكذا ٣/ ٥٥٨.

(٩) ذكر من قبل أنه أعملها الحجازيون والتهاميّون والنجديّون عمل «ليس» بشروط معروفة.

(١٠) سورة يوسف ١٢/ ٣١ وتقدَّمت. انظر ٤/ ٤٣.

(١١) انظر هذا فيما سبق ٣/ ٥٥٨.

عند ٱنتقاضِ النّفي بـ «إلّا» كقولهم: **«ليس الطِّيبُ إلّا المسكُ»**، وهي لغة بني تميم[١].

والسَّابع: إعطاءُ[٢] «عسى» حُكْمَ «لَعَلّ» في العمل كقوله[٣]:

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّك أَوْ عَـسَـاكَـا

وإعطاءُ[٤] «لَعَلّ» حُكْمَ «عَسَى» في ٱقتران خبرها بـ «أَنْ»، ومنه الحديثُ[٥]: **«فلَعَلَّ بعضَكم أن يكون أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ من بعض»**.

والثَّامِن: إعطاءُ الفاعِلِ إعرابَ المفعول، وعَكْسُه[٦] عند أمن اللبس، كقولهم[٧]: **«خرقَ الثوبُ المسمارَ»** و[٨] **«كسر الزجاجُ الحجرَ»**،

---

(١) قال فيما تقدّم: «. . . فإنّ بني تميم يرفعونه [أي: المسك] حملاً لها على «ما» في الإهمال عند ٱنتقاض النفي، كما حَمَل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند ٱستيفاء شروطها. . .و ٣/٥٥٨ - ٥٥٩.

(٢) تقدَّم هذا في ٢/٤٢٤ «أُجرِيَتْ مُجْرَى «لَعَلّ» في نَصْب الاسم ورفع الخبر، كما أُجْرِيَتْ «لعلّ» مُجْرَاها في ٱقتران خبرها بـ «أَنْ». قاله سيبويه».

(٣) تقدَّم في «عسى» ٢/٤٢٧ وهو لرؤبة، والشّاهد في «عساكا»، وٱنظر تعليقي عليه.

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٣/٥٢٨ «لعلّ»، قال: «ويقترن خبرها بـ «أَنْ» كثيراً حَمْلاً على «عسى. . .».

(٥) تقدَّم الحديث في الباب الرّابع «أقسام العطف»، انظر ما سبق ٥/٤٩١، وقال قبله: «فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ أن كثيراً».

(٦) أي: إعطاء المفعول إعرابَ الفاعل، فيجيء مرفوعاً، وبابه النَّصْبُ.

(٧) أُمِنَ اللبس في هذه الجملة، فالمسمار هو الذي يخرق الثوب، وهو الفاعل وقد أُعْطِيَ إعرابَ المفعول به وهو النَّصْب، والمفعول به «الثوب» أُعْطِيَ إعراب الفاعل، وٱنظر الهمع ٣/٨.

(٨) القول فيه كالقول في المثال السّابق.

وقال الشاعر[١]:

[مِثْل القَنافِذ هَدّاجون] قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أَوْ بَلَغَت سَوْءَاتِهِم هَجَرُ

وسُمِع أيضاً نَصْبُهُما[٢]، كقوله[٣]:

قَدْ سَالَمَ الحَيَاتِ مِنْهُ القَدَمَا

---

(١) البيت للأخطل من قصيدة هجا بها جريراً.
وقوله: «مِثْل القنافذ هَدّاجون» غير مثبت في المخطوطات، وجاء مثبتاً في المطبوع.
ورواية الديوان: «على العيارات هَدّاجون».
والأصل فيه رفع السَّوْءات، ونَصْب «هجر» و«نجران»؛ لأن «السَّوْءات» هي التي تأتي البلاد، وليست البلادُ هي التي نأتيها.
والسَّوْءة: الفعلة القبيحة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٥، وشرح السيوطي/ ٩٧٢، والهمع ٣/ ٨، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، معاني القرآن للأخفش/ ١٣٤، والمحتسب ٢/ ١١٨، والكامل/ ٤٧٥، والديوان ١/ ٢٠٨، والنقائض/ ١٦٣.

(٢) أي: نَصْبُ الفاعل والمفعول.

(٣) وبعد هذا الرجز: **الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا**.
وذكره سيبويه لأبي حيان الفقعسي، وذكره ابن السِّيْد لمساور العبسي، وذكره اللخمي للعجاج. كذا عند البغدادي.
وذكره سيبويه برفع «الحيات»، ورواه الفراء بنصب «الحيات» على أنها مفعول، والقَدَما على أنه فاعل، وهو مثنى حذفت نونه للإضافة.
هجا رجلاً بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفاء فسالمت الحيات قدمية فما تُقْدِمُ أن تدخلَ تحتهما.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٦، وشرح السيوطي/ ٩٧٣، والهمع ٣/ ٨، وسيبويه ١/ ١٤٥، والمُقتضب ٣/ ٢٨٣، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والعيني ٤/ ٨٠.

في رواية من نَصَب «الحيّات»، وقيل: القَدَما: تثنيةٌ، حذفت نونه للضرورة، كقوله[١]:

هُـمـا خُـطّـتـا إمّـا إسـارٌ ومُـنَّـةٌ ... [وَإمّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ]

فيمن رواه[٢] برفع «إسار»، و«مُنّة».

وسُمِعَ أيضاً رَفْعُهُما[٣]، كقوله[٤]:

إنّ مَـنْ صَـادَ عَـقْـعَـقـاً لَمَـشُـوْمُ ... كَـيْـفَ مَـنْ صَـادَ عَـقْـقَـانِ وبُـوْمُ

---

(١) تقدّم البيت، وهو من أبيات لتأبّط شرّاً.
انظر ما سبق «حذف نوني التثنية والجمع» في ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المُعْرِب، في الباب الخامس من هذا الجزء.
واستشهد به هنا على حذف النون من المثنّى: هما خُطّتان، ثم حذف النون لغير إضافة.
وانظر شرح الشّواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) خَصّ الحذف بالرفع في «إسار ومنة»؛ لأنه على رواية الجَرّ فيهما، فإنّ الأمر واضح، وهو حذف النون من «خطتا» للإضافة، ولم يَعْتَدّ «إمّا» فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، تقول: هما غلاما إمّا زيدٍ وإمّا عمرٍو. كذا عند البغدادي، وانظر الخزانة ٣/ ٣٥٦.

(٣) أي: رفع الفاعل والمفعول.

(٤) ذكر البغدادي أنّ قائله غير معروف، وأنه لا يجوز الاستشهادُ به؛ لاحتمال أنه من شعر المولّدين.
العُقْعُق: طائر أبلق بسواد وبياض أَذْنَب يُعَقْعِق بصوته، يشبه صوته العين والقاف.
مَشُوم: أصله مَشْؤُوم، فنقلت ضَمّة الهمزة إلى الشّين السّاكنة، ثم حُذِفت الهمزة للسّاكنين.
والشاهد فيه مجيءُ المفعول «عقعقان» مرفوعاً، لوجود ألف التثنية. وبُوْمُ معطوف عليه، وفاعل «صاد» ضمير.
وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على ما ذهب إليه المصنِّف؛ لاحتمال أن يكون عقعقان =

والتّاسِعُ: إعطاءُ «الحسنُ الوَجْهَ»[1] حُكْمَ «الضاربُ الرَّجُلَ» في النَّصبِ، وإعطاءُ[2] «الضّارب الرجلِ» حُكْمَ «الحَسَن الوجهِ» في الجَرّ.

والعاشِرُ[3]: إعطاءُ «أَفْعَل» في التعجُّبِ حُكْمَ «أَفْعَل» التفضيل في جواز التصغير[4]، وإعطاءُ «أَفْعَل» التفضيل حُكْمَ «أفعل» في التعجُّب في أنّه لا يرفع الظّاهر. وقد مَرّ ذلك.

ولو ذكرتُ أَحْرُفَ الجَرّ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

= على لغة من يلزم المثنى الألف في الحالات الثلاث، ويكون «بوم» مرفوعاً على أنه مبتدأ حُذِف خبرُه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٨، وشرح السيوطي/ ٢٧٦، والهمع ٣/ ٨.

(١) نَصب الوجه بالصِّفة المُشَبّهة، ولا يجوز على جعله مفعولاً لها؛ لأنّ الصِّفة المُشبهة تُشْتَقُّ من فعلٍ لازمٍ، ولكنهم شَبَّهوا هذا المفعول معها بالمفعول المعمول لاسم الفاعل «الضاربُ الرجلَ».

(٢) قال الشمني: «حَقُّ اسم الفاعل المُعَرّف باللام ألّا يُضَاف إلى ما عُرِّف بها؛ لعدم إفادة إضافته التخفيف، وحَقُّ الصِّفة المُشَبّهة المعرفة باللام ألا تنصب المعرفَ بها؛ لأنها لا تكون إلّا من فعل لازم، لكنهما لما تشابها من حيث إنّ كليهما صفةٌ مُعَرّفة باللام، مُتّصلة بالمعرف بها حُمِل «الضارب الرجلِ» على «الحسن الوجهِ» في الجَرّ، وحُمِل «الحَسَنُ الوجهَ»، على «الضارب الرجلَ» في النَّصب، والتخفيف في إضافة الصِّفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ، واستتاره في الصفة، وقلب الضمة كسرة؛ إذ أصلُ «الحسن الوجهِ: «الحسن وَجْهُهُ» بالرفع على أنه فاعل الصفة» الحاشية ٢/ ٢٨٥.

(٣) تقدَّم هذا في آخر القاعدة الأولى انظر ص/ ٦٥٨ ، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٨.

(٤) انظر هذا وشاهده في الموضع المحال عليه، فإنه عند الجوهري لم يُسْمَع إلّا في «أُحَيْسَن وأُمَيلح»، وقد قاسه النحويون.

وهذا[١] آخر ما تَيَسَّرَ إيرادُه في هذا التأليف، وأسألُ[٢] الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامِه في البلد الحرام في شهر ذي القَعدةِ الحَرَام[٣] ويَسَّرَ عليَّ إتمامَ ما أَلْحَقْتُ به من الزوائد في شهر رَجَبِ الحرامِ[٤] أَنْ يُحَرِّمَ وَجْهي على النّار، وأَنْ يتجاوزَ عمّا تَحمّلْتُه من الأَوْزار، وأن يُوقِظني من رَقْدَةِ الغَفْلَةِ قبل الفَوْتِ، وأن يَلْطُفَ بي عند مُعَالَجَةِ سكراتِ الموتِ، وأَنْ يفعلَ ذلك بأهلي وأَحِبّائي[٥]، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِيَ أَشْرَفَ صلواتِهِ وأَزْكى تحيَّاتِه إلى أَشْرَف العالَمِين وإمام العالِمِين[٦] العامِلين محمد نبيّ الرحمة، الكاشفِ في يوم[٧] المَحْشَر بشفاعَتِهِ الغُمَّة، وعلى أهله[٨] الهادِين، وأصحابه الذين شادُوا لنا قواعِدَ الدين، وأَنْ يُسَلِّم تَسْليماً كثيراً إلى يوم الدِّين.

* * *

(١) أثبتُّ هنا نَصّ ختام النُّسخة الأولى؛ لأنها أَقْرَبُ إلى حياة المؤلف؛ حيث تمّ نَسْخُها عام ٧٦٤، أي: بعد موت المصنِّف بثلاث سنوات.

(٢) في م/ ٢ و٣ و٤ «فأسأل الله».

(٣) في م/ ٣ و٥ زيادة «من سنة ست وخمسين وسبعمئة».

(٤) في م/ ٣ و٥ زيادة «سنة تِسْع وخمسين وسبعمئة بالقاهرة».

(٥) في م/ ٢ «وأحبابي».

(٦) «العالِمين» غير مثبت عند مبارك.

(٧) في م/ ٣ و٥ «يوم المحشَر».

(٨) في م/ ٢ «أهله».

كلمة في الختام

أَمَّا قَبْلُ، فقد كان الفراغ من تحقيق هذا الكتاب وشرحه في الساعة السادسة من صباح يوم الأحد من شهر ذي الحجة الحرام عام واحد وعشرين وأربعمئة بعد الألف للهجرة النبويّة الشريفة، الموافق للثامن عشر من شهر آذار عام واحد بعد الألفين للميلاد في زمن امتدَّ سبع عشرة سنة.

وأمّا بعدُ، فلقد جَرَى القلمُ في سابق العلم بألّا يختصّ بشرٌ بِعِصْمَة، ولا ينفرد بكمال، والناسُ في ذلك بين عاذِرٍ وعاذِلٍ.

فمن كان الأوّل فذلك من سماحة النفس وكَرَم النَّحِيزة، وجزاه الله عنا خيراً إنْ دَلّنا على فائتة، أو أقام بنُصْحِه مُنآدا.

ومن كان الثاني فإنّا نعوذُ بذي الجلال من كل لَقْلاق اللسان مَضْعُوف الجَنَان، ومن كُلّ قاعدٍ يرصُدُ لمجاهد. وما مَثَلُنا وإيّاه إلّا ما قال الشاعر:

يَـقـولـون أشـيـاءَ ولا يـعـلـمـونـهـا … وإنْ قيل: هاتوا حَقِّقوا لم يُحَقِّقوا

ومن جعل النَّصَبَ في خِدمة العلم وطلب الحقيقة بكدِّ العين ورَشْح الجبين كملازمة الأَحْلاس وفُرّاغ الجُلّاس فقد طَفَّفَ الكَيْلَ، وأَخْسَرَ الميزان.

ولئن أظهر الصِّيالَ واستَلأَمَ للطِّعان فدونه الميدان. ويقينُنا - إن شاء الله - أنه إذا ما عُورِضَ حَقٌّ بباطلٍ فإنّه وقَبيلُه عن شَرَف الغاية لَنَاكِصون، بل إنهم ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة ٩/٥٧].

عبداللطيف بن محمد الخطيب

الكويت



الفهـــرس

الموضوع

الباب الخامس
في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المعربِ من جهتها، وهي عشرة

الباب السّادس من الكتاب

الباب السَّابع من الكتاب

الباب الثامن من الكتاب

